

الْمُنْتَقَى

مِنْ شُرُوحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ

اَنْتَقَى مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ شَرْحًا

تَأَلَّفَ

أَبِي أَسَامَةَ

خَالِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَيْضَانِيِّ الْحَرَوِيِّ

الْجُزْءُ الثَّانِي

دار ابن الجوزي



الْمُنْتَقَى  
مِنْ شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ

٦



ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٣٩ هـ  
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحربي، خالد بن محمد البيضاني  
المنتقى من شروح كتاب التوحيد. / خالد بن محمد  
البيضاني الحربي. - الدمام، ١٤٣٩ هـ.  
٢ مج.

ردمك: ٠ - ٣٠ - ٨٢٢٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)

٤ - ٣٢ - ٨٢٢٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (ج ٢)

١ - التوحيد ٢ - العقيدة الإسلامية أ. العنوان

١٤٣٩/٦٩٠

ديوي ٢٤٠

بَحْيَعُ الْحَقُوفِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٣٩ هـ

الباركود الدولي: 6287015570184



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣،  
ص ب. واصل: ٢٩٥٧ الرمز البريدي: ٣٢٢٥٣ - الرقم الإضافي: ٨٤٠٦ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠  
الرياض - تليفاكس: ٢١٠٧٢٢٨ - جوال: ٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - الإحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢  
جدة - ت: ٠١٢٦٨١٤٥١٩ - ٠٥٩٢٠٤١٣٧١ - بيروت - هاتف: ٠٣/٨٩٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١  
القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٠٦٨٣٧٣٨٨ - تليفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠

Twitter: @aljawzi - Whatsapp: ٠٠٩٦٦٥٠٣٨٩٧٦٧١ - Email: aljawzi@hotmail.com

Instagram: @aljawzi - Facebook: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - Website: www.abnaljawzi.com



الْمُنْتَقَى  
مِنْ شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ  
اَنْتَقَى مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ شَرْحًا

تَأْلِيفُ  
أَبِي أُسَامَةَ  
خَالِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَيْضَانِيِّ الْحَرَبِيِّ

لِلْجُزْءِ الثَّانِي

دار ابن الجوزي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





## باب



### ما جاء في التطير<sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: مصدر تطير يتطير، والطيرة أيضاً - بكسر الطاء وفتح الياء وقد تسكن - مصدر تطير، يقال: تطير طيرة وتخير خيرة ولم يجئ من المصادر هكذا غيرهما، وأصله فيما يقال: التطير بالسوانح والبوارح من الطير والطباء وغيرهما، وكان ذلك يصددهم عن مقاصدهم. فإذا أرادوا أمراً، فإن رأوا الطير مثلاً طار يمنة، تيمنوا به، وإن طار يسرة، تشاءموا به، فنفاه الشرع وأبطله ونهى عنه وأخبر أنه ليس له تأثير في جلب نفع أو دفع ضرر.

قال المدائني: سألت رؤبة بن العجاج ما السانح؟ قال: ما ولاك ميامنه. قلت: فما البارح؟ قال: ما ولاك مياسره. قال: والذي يجيء من أمامك فهو الناطح والناطح، والذي يجيء من خلفك هو القاعد والقعيد.

ولما كانت الطيرة باباً من الشرك منافياً للتوحيد أو لكمالها؛ لأنها من إلقاء الشيطان وتخويفه ووسوسته، ذكره المصنف في كتاب «التوحيد» تحذيراً منها وإرشاداً إلى كمال التوحيد بالتوكل على الله.

واعلم أن من كان معتنياً بها قابلاً بها كانت إليه أسرع من السيل إلى منحدره، وتفتحت له أبواب الوسوس فيما يسمعه ويراها ويعطاه، ويفتح له الشيطان فيها من المناسبات البعيدة والقريبة في اللفظ والمعنى ما يفسد عليه دينه، وينكد عليه عيشه، فالواجب على العبد التوكل على الله ومتابعة رسول الله ﷺ وأن يمضي لشأنه لا يردده شيء من الطيرة عن حاجته فيدخل في الشرك.

○ قال الشيخ ابن سعدي: باب الطيرة وهو التشاؤم بالطيور والأسماء والألفاظ والبقاع وغيرها، فمنه الشارع عن التطير وذم المتطيرين، وكان يحب الفأل ويكره الطيرة.

والفرق بينهما: أن الفأل الحسن لا يدخل بعقيدة الإنسان ولا بعقله، وليس فيه =



= تعليق القلب بغير الله، بل فيه من المصلحة: النشاط والسرور وتقوية النفوس على المطالب النافعة.

وصفة ذلك: أن يعزم العبد على سفر أو زواج أو عقد من العقود أو على حالة من الأحوال المهمة ثم يرى في تلك الحال ما يسره، أو يسمع كلاماً يسره مثل: يا راشد أو سالم أو غانم، فيتفاءل ويزداد طمعه في تيسير ذلك الأمر الذي عزم عليه، فهذا كله خير وآثاره خير، وليس فيه من المحاذير شيء.

وأما الطيرة فإنه إذا عزم على فعل شيء من ذلك من الأمور النافعة في الدين وفي الدنيا، فيرى أو يسمع ما يكره أثر في قلبه أحد أمرين، أحدهما أعظم من الآخر.

أحدهما: أن يستجيب لذلك الداعي فيترك ما كان عازماً على فعله أو بالعكس، فيتطير بذلك وينكص عن الأمر الذي كان عازماً عليه، فهذا كما ترى قد علق قلبه بذلك المكروه غاية التعليق وعمل عليه، وتصرف ذلك المكروه في إرادته وعزمه وعمله، فلا شك أنه على هذا الوجه أثر على إيمانه وأخل بتوحيده وتوكله، ثم بعد هذا لا تسأل عما سيحدثه له هذا الأمر من ضعف القلب وهنه وخوفه من المخلوقين وتعلقه بالأسباب وبأمر ليس أسباباً، وانقطاع قلبه من تعلقه بالله، وهذا من ضعف التوحيد والتوكل ومن طرق الشرك ووسائله، ومن الخرافات المفسدة للعقل.

الأمر الثاني: أن لا يستجيب لذلك الداعي ولكنه يؤثر في قلبه حزناً وهماً وغمماً، فهذا وإن كان دون الأول لكنه شر وضرب على العبد، وضعف لقلبه وموهن لتوكله، وربما أصابه مكروه فظن أنه من ذلك الأمر فقوي تطيره، وربما تدرج إلى الأمر الأول.

فهذا التفصيل يبين لك وجه كراهة الشارع للطيرة وذمها، ووجه منافاتها للتوحيد والتوكل.

وينبغي لمن وجد شيئاً من ذلك وخاف أن تغلبه الدواعي الطبيعية أن يجاهد نفسه على دفعها ويستعين بالله على ذلك، ولا يركن إليها بوجه ليندفع الشر عنه.

○ قال الشيخ ابن قاسم: ولما كان التطير من الشرك المنافي لكمال التوحيد الواجب؛ لكونه من إلقاء الشيطان وتخويفه ووسوسته، ولكونه يتعلق القلب به خوفاً وطمعاً، ولكونه منافياً للتوكل على الله، واعتقاد نفع أو ضرر بسبب طائر ونحوه، أفرد المصنف رحمته الله بالترجمة، وإن كان من الشرك الأصغر فهو من أقبح الشرك. =

○ قال الشيخ ابن باز: التطير هو التشاؤم بالمرئيات والمسموعات والطيرة لا حقيقة لها وإنما هي شيء يتوهمه العبد وفيها سوء ظن بالله ﷻ. والطيرة شرك أصغر لما فيه من التعلق بغير الله ﷻ وسوء الظن به وعدم الثقة به والتوكل عليه.

وحديث: «الشؤم في ثلاث: في المرأة، والدابة، والدار» هذا مستثنى من الحديث: «لا طيرة»؛ لأنها قد تكون مشؤومة فهي ليست من التطير الممنوع؛ لأنها قد تكون فيها شؤم وشر على صاحبها فإذا باعها وفارقها فلا بأس أما الطيرة فهي التشاؤم بمسموع أو مرئي يظن فيه شراً. وقول العامة: (خير يا طير) من الطيرة وهو دليل على الجهل.

○ قال الشيخ ابن عثيمين:

تعريف التطير في اللغة: مصدر تطير، وأصله مأخوذ من الطير؛ لأن العرب يتشاءمون أو يتفاءلون بالطيور على الطريقة المعروفة عندهم بزجر الطير. أما في الاصطلاح: فهي التشاؤم بمرئي أو مسموع، وهذا من الأمور النادرة؛ لأن الغالب أن اللغة أوسع من الاصطلاح؛ لأن الاصطلاح يدخل على ألفاظ قيوداً تخصصها، مثل الصلاة لغة: الدعاء، وفي الاصطلاح أخص من الدعاء، وكذلك الزكاة وغيرها.

وإن شئت، فقل: التطير: هو التشاؤم بمرئي، أو مسموع، أو معلوم. بمرئي مثل: لو رأى طيراً فتشاؤم لكونه موحشاً. أو مسموع مثل: من هم بأمر فسمع أحداً يقول لآخر: يا خسران، أو يا خائب، فيتشاءم. أو معلوم، كالتشاؤم ببعض الأيام أو بعض الشهور أو بعض السنوات، فهذه لا ترى ولا تسمع.

واعلم أن التطير ينافي التوحيد، ووجه منافاته له من وجهين:  
الأول: أن المتطير قطع توكله على الله واعتمد على غير الله.

الثاني: أنه تعلق بأمر لا حقيقة له، بل هو وهم وتخيل، فأى رابطة بين هذا الأمر، وبين ما يحصل له، وهذا لا شك أنه يخل بالتوحيد؛ لأن التوحيد عبادة واستعانة، قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقال تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣].



وقول الله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٣١] [١].

وقوله: ﴿قَالُوا طَائِرُكُم مَّعَكُمْ أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس: ١٩] [٢].

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أول الآية قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ الآية، المعنى: أن آل فرعون إذا أصابتهم ﴿الْحَسَنَةُ﴾؛ أي: الخصب والسعة والعافية على ما فسرهم مجاهد وغيره قالوا: لنا هذه؛ أي: نحن الجديرون الحقيقيون به، ونحن أهلها، وإن تصبهم سيئة؛ أي: بلاء وضيق وقحط يطيروا بموسى ومن معه، فيقولون: هذا بسبب موسى وأصحابه أصابنا بشؤمهم كما يقوله المتطير لمن يتطير به. فأخبر سبحانه أن طائرهم عنده فقال: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ قال ابن عباس: طائرهم ما قضي عليهم وقدر لهم. وفي رواية ذكرها ابن جرير عنه قال: الأمر من قِبَلِ الله.

وفي رواية: شؤمهم عند الله ومن قبله؛ أي: إنما جاءهم الشؤم من قبله بكفرهم وتكذيبهم بآياته ورسله.

وقيل: المعنى: أن الشؤم العظيم هو الذي لهم عند الله من عذاب النار لا هذا الذي أصابهم في الدنيا.

والظاهر: أن هذه الآية كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]؛ أي: أن الكل من الله لكن هذا الشؤم الذي أجراه عليهم من عنده هو بسبب أعمالهم لا بسبب موسى ﷺ ومن معه. وكيف يكون ذلك وما جاء به خير محض؟ والطيرة إنما تكون بالبشر لا بالخير.

وقوله: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ أي: أن أكثرهم جهال لا يدرون، ولو فهموا أو عقلوا لعلموا أنه ليس فيما جاء به موسى ﷺ شيء يقتضي الطيرة.

وقال ابن جرير: يقول تعالى ذكره: ألا إنما طائر آل فرعون وغيرهم - وذلك أنصباؤهم من الرخاء والخصب وغير ذلك من أنصباء الخير والشر - إلا عند الله، ولكن أكثرهم لا يعلمون أن ذلك كذلك، فلجهلهم بذلك كانوا يتطيرون بموسى ومن معه.

[٢] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: المعنى والله أعلم: أي: حظكم وما =

= نالكم من خير وشر معكم بسبب أفعالكم وكفركم ومخالفتكم الناصحين، ليس هو من أجلنا ولا بسببنا، بل ببغيكم وعداوتكم فطائر الباغي الظالم معه وهو عند الله، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُصْنِئْهُمْ سِنَّةً يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ قَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨] ولو فقهوا أو فهموا لما تطيروا بما جئت به؛ لأنه ليس فيما جاء به الرسول ﷺ ما يقتضي الطيرة؛ لأنه خير محض لا شرف فيه، وصلاح لا فساد فيه، وحكمة لا عيب فيها، ورحمة لا جور فيها. فلو كان هؤلاء القوم من أهل الفهم والعقول السليمة لم يتطيروا من هذا؛ لأن الطيرة إنما تكون بالشر لا بالخير المحض والحكمة والرحمة، بل طائرهم معهم بسبب كفرهم وشركهم وبغيهم وهو عند الله كسائر حظوظهم، وأنصابتهم التي ينالونها منه بأعمالهم.

ويحتمل أن يكون المعنى ﴿طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ﴾؛ أي: راجع عليكم، فالتطير الذي حصل لكم إنما يعود عليكم، وهذا من باب القصاص في الكلام ونظيره قوله ﷺ: «إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم» ذكره ابن القيم.

وقوله: ﴿إِنْ ذُكِّرْتُمْ﴾؛ أي: من أجل أنا ذكرناكم وأمرناكم بتوحيد الله، وإخلاص العبادة له قابلتمونا بهذا الكلام؟! وتوعدتمونا بل أنتم قوم مسرفون.

وقال قتادة: أئن ذكرناكم بالله تطيرتم بنا؟

ومطابقة الآيتين لمقصود الباب ظاهر؛ لأن الله تعالى لم يذكر الطير إلا عن أعدائه، فهو من أمر الجاهلية، لا من أمر الإسلام.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: ولا منافاة بين هذه الآية والتي ذكرها المؤلف قبلها؛ لأن الأولى: تدل على أن المقدر لهذا الشيء هو الله، والثانية: تبين سببه، وهو أنه منهم، فهم في الحقيقة طائرهم معهم (أي: الشؤم) الحاصل عليهم معهم ملازم لهم؛ لأن أعمالهم تستلزمه، كما قال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [٩٦]. [الأعراف: ٩٦].

ويستفاد من الآيتين المذكورتين في الباب: أن التطير كان معروفاً من قبل العرب وفي غير العرب؛ لأن الأولى: في فرعون وقومه، والثانية: في أصحاب القرية.

وقوله: ﴿إِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّشْرِقُونَ﴾ ينبغي أن تقف على قوله: =

\* وعن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر». أخرجاه.  
زاد مسلم: «ولا نوء ولا غول»<sup>[١]</sup>.

= ﴿ذُكِّرْتُ﴾؛ لأنها جملة شرطية، وجواب الشرط محذوف تقديره: أئن ذكرتم تطيرتم، وعلى هذا، فلا تصلها بما بعدها.

وقوله: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ (بل) هنا للإضراب الإبطالي؛ أي: ما أصابكم ليس منهم، بل هو من إسرافكم.

وقوله: ﴿مُّسْرِفُونَ﴾؛ أي: متجاوزون للحد الذي يجب أن تكونوا عليه.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآيتين:

١ - أن التطير من عمل الجاهلية والمشركين.

٢ - إثبات القضاء والقدر والإيمان بهما.

٣ - أن المصائب بسبب المعاصي والسيئات.

٤ - في الآية الأولى: ذم للجهل؛ لأنه يؤدي إلى عدم معرفة الشرك ووسائله، ومن ثم الوقوع فيه.

٥ - في الآية الثانية: وجوب قبول النصيحة؛ لأن عدم قبولها من صفات الكفار.

٦ - أن ما جاءت به الرسل فهو الخير والبركة لمن اتبعه.

[١] رواه البخاري في: كتاب الطب رقم (٥٧١٧)، ورواه مسلم في: كتاب السلام رقم (٥٧٥٠).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (لا عدوى) قال أبو السعادات:

العدوى اسم من الإعداء كالرعوى والبقوى من الارعاء والإبقاء. يقال: أعداه الداء يعديه إعداء، وهو أن يصيبه مثل ما بصاحب الداء. وذلك أن يكون ببيعير جرب مثلاً يتقي مخالطته بإبل أخرى حذار أن يتعدى ما به من الجرب إليها، فيصيبها ما أصابه. انتهى.

وفي بعض روايات هذا الحديث: «فقال أعرابي: يا رسول الله فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء فيجىء البعير الأجرب، فيدخل فيها فيجربها كلها؟ قال: فمن أعدى الأول».

وفي رواية في «مسلم»؛ أن أبا هريرة كان يحدث بحديث: (لا عدوى) ويحدث =

= عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يورد ممرض على مصح». ثم إن أبا هريرة اقتصر على حديث: «لا يورد ممرض على مصح» وأمسك عن حديث: (لا عدوى)، فراجعوه فيه، فقالوا: سمعناك تحدثه، فأبى أن يعترف به.  
قال أبو سلمة الراوي عن أبي هريرة: فلا أدري أنسي أبو هريرة أو نسخ أحد القولين الآخر.

وقد روى حديث: (لا عدوى)، جماعة من الصحابة منهم: أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، والسائب بن يزيد وابن عمر وغيرهم، فنسيان أبي هريرة له لا يضر.

وفي بعض روايات هذا الحديث: «وفر من المجذوم كما تفر من الأسد».  
وقد اختلف العلماء في ذلك اختلافاً كثيراً.

فردت طائفة حديث: (لا عدوى)، بأن أبا هريرة رجع عنه. قالوا: والأخبار الدالة على الاجتناب أكثر فالمصير إليها أولى، وهذا ليس بشيء؛ لأن حديث: (لا عدوى)، قد رواه جماعة كما تقدم.

وعكست طائفة هذا القول، ورجحوا حديث: (لا عدوى)، وزيفوا ما سواه من الأخبار، وأعلوا بعضها بالشذوذ كحديث: «فر من المجذوم فرارك من الأسد». وبأن عائشة أنكرته كما روى ابن جرير عنها: أن امرأة سألتها عنه فقالت: ما قال ذلك، ولكنه قال: (لا عدوى). وقال: «فمن أعدى الأول». قالت: وكان لي مولى به هذا الداء، فكان يأكل في صحافي، ويشرب في أقداحي، وينام على فراشي. وهذا أيضاً ليس بشيء، فإن الأحاديث في الاجتناب ثابتة.

وحملت طائفة أخرى الإثبات والنفي على حالتين مختلفتين، فحيث جاء (لا عدوى) كان المخاطب بذلك من قوي يقينه، وصح توكله بحيث يستطيع أن يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى، كما يستطيع أن يدفع التطير الذي يقع في نفس كل واحد، لكن قوي اليقين لا يتأثر به، وهذا كما أن قوة الطبيعة تدفع العلة وتبطلها.  
وحيث جاء الإثبات كان المراد به ضعيف الإيمان والتوكل ذكره بعض أصحابنا واختاره وفيه نظر.

وقال مالك لما سئل عن حديث: «فر من المجذوم»: ما سمعت فيه بكراهية وما أرى ما جاء من ذلك إلا مخافة أن يقع في نفس المؤمن شيء.  
ومعنى هذا: أنه نفى العدوى أصلاً، وحمل الأمر بالمجانبة على حسم المادة =



= وسد الذريعة، لئلا يحدث للمخاطب شيء من ذلك فيظن أنه بسبب المخالطة، فيثبت العدوى التي نفاها الشارع. وإلى هذا ذهب أبو عبيد وابن جرير والطحاوي، وذكره القاضي أبو يعلى عن أحمد.

قلت: وأحسن من هذا كله ما قاله البيهقي، وتبعه ابن الصلاح وابن القيم وابن رجب وابن مفلح وغيرهم أن قوله: (لا عدوى) على الوجه الذي كانوا يعتقدونه في الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى، وأن هذه الأمراض تعدي بطبعها، وإلا فقد يجعل الله بمشيئته مخالطة الصحيح من شيء من هذه العيوب سبباً لحدوث ذلك. ولهذا قال: «فر من المجذوم كما تفر من الأسد» وقال: «لا يورد ممرض على مصح». وقال في الطاعون: «من سمع به بأرض فلا يقدم عليه». وكل ذلك بتقدير الله تعالى كما قال: «فمن أعدى الأول» يشير إلى أن الأول إنما جرب بقضاء الله وقدره، فكذلك الثاني وما بعده.

وروى الإمام أحمد والترمذي عن ابن مسعود مرفوعاً: «لا يعدي شيء» قالها ثلاثاً. فقال أعرابي: يا رسول الله، النقبة من الجرب تكون بمشفر البعير أو بذنبه في الإبل العظيمة فتجرب كلها. فقال رسول الله ﷺ: «فمن أجرب الأول؟ لا عدوى، ولا هامة، ولا صفر، خلق الله كل نفس وكتب حياتها ومصايبها ورزقها»، فأخبر ﷺ أن ذلك كله بقضاء الله وقدره، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾.

وأما أمره بالفرار من المجذوم، ونهيه عن إيراد الممرض على المصح، وعن الدخول إلى موضع الطاعون، فإنه من باب اجتناب الأسباب التي خلقها الله تعالى، وجعلها أسباباً للهلاك والأذى، والعبد مأمور باتقاء أسباب الشر إذا كان في عافية، فكما أنه يؤمر أن لا يلقي نفسه في الماء أو في النار أو تحت الهدم أو نحو ذلك مما جرت العادة بأنه يهلك ويؤذي، فكذلك اجتناب مقاربة المريض كالمجذوم، وقدم بلد الطاعون، فإن هذه كلها أسباب للمرض والتلف، والله تعالى هو خالق الأسباب ومسبباتها لا خالق غيره ولا مقدر غيره.

وأما إذا قوي التوكل على الله، والإيمان بقضائه وقدره فقويت النفس على مباشرة بعض هذه الأسباب اعتماداً على الله ورجاء منه أن لا يحصل به ضرر ففي هذه الحال تجوز مباشرة ذلك لا سيما إذا كانت فيه مصلحة عامة أو خاصة وعلى هذا يحمل الحديث الذي رواه أبو داود والترمذي: «أن النبي ﷺ أخذ بيد مجذوم =

= فأدخلها معه في القصعة ثم قال: كل باسم الله، ثقة بالله، وتوكلاً عليه». وقد أخذ به الإمام أحمد. وروى ذلك عن عمر وابنه وسلمان رضي الله عنه. ونظير ذلك ما روي عن خالد بن الوليد من أكل السم، ومن مشي سعد بن أبي وقاص وأبي مسلم الخولاني بالجيش على متن البحر قاله ابن رجب.

قوله: (ولا طيرة) قال ابن القيم: هذا يحتمل أن يكون نفيًا أو يكون نهياً؛ أي: لا تتطيروا، ولكن قوله في الحديث: (ولا عدوى ولا صفر ولا هامة) يدل على أن المراد النفي وإبطال هذه الأمور التي كانت الجاهلية تعانها. والنفي في هذا أبلغ من النهي؛ لأن النفي يدل على بطلان ذلك وعدم تأثيره، والنهي إنما يدل على المنع منه وفي «صحيح مسلم» عن معاوية بن الحكم السلمي أنه قال لرسول الله ﷺ: «ومنا أناس يتطيطرون؟ فقال: ذاك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصدنكم». فأخبر أن تأذيه وتشاؤمه بالتطير إنما هو في نفسه وعقيدته لا في المتطير به، فوهمه وخوفه وإشراكه هو الذي يطيره ويصده لا ما رآه وسمعه، فأوضح ﷺ لأئمة الأمر وبين لهم فساد الطيرة ليعلموا أن الله سبحانه لم يجعل لهم عليها علامة، ولا فيها دلالة، ولا نصبها سبباً لما يخافونه ويحذرونه، ولتطمئن قلوبهم، وتسكن نفوسهم إلى وحدانيته تعالى التي أرسل بها رسله ونزل بها كتبه، وخلق لأجلها السموات والأرض، وعمر الدارين الجنة والنار بسبب التوحيد فقطع ﷺ علق الشرك من قلوبهم، لئلا يبقى فيها علق منها ولا يتلبسوا بعمل من أعمال أهل النار البتة.

فمن استمسك بعروة التوحيد الوثقى واعتصم بحبله المتين، وتوكل على الله، قطع هاجس الطيرة من قبل استقرارها، وبادر خواطرها من قبل استمكانها.

قال عكرمة: «كنا جلوساً عند ابن عباس فمر طائر يصيح. فقال رجل من القوم: خير خير. فقال ابن عباس: لا خير ولا شر» فبادره بالإنكار عليه لئلا يعتقد تأثيره في الخير والشر.

وخرج طاووس مع صاحب له في سفر، فصاح غراب، فقال الرجل: خير، فقال طاووس: وأي خير عند هذا لا تصحبنى انتهى. ملخصاً.

ولكن يشكل عليه ما رواه ابن حبان في «صحيحه» عن أنس مرفوعاً: «لا طيرة، والطيرة على من تطير» فظاهر هذا أنها تكون سبباً لوقوع الشر بالتطير.

وجوابه: أن المراد بذلك من تطير تطيراً منهياً عنه، وهو أن يعتمد على ما يسمعه ويراه حتى يمنعه مما يريده من حاجته، فإنه قد يصيبه ما يكرهه عقوبة له، فأما =

= من توكل على الله، ووثق به بحيث علق قلبه بالله خوفاً ورجاء، وقطعه عن الالتفات إلى غير الله. وقال وفعل ما أمر به فإنه لا يضره ذلك. وأما من اتقى أسباب الضرر بعد انعقادها بالأسباب المنهي عنها، فإنه لا ينفعه ذلك غالباً كمن ردت الطيرة عن حاجته خشية أن يصيبه ما تطير به، فإنه كثيراً ما يصاب بما يخشى به.

وقد جاءت أحاديث ظن بعض الناس أنها تدل على جواز الطيرة.

منها: قوله ﷺ: «الشؤم في ثلاث: في المرأة، والدابة، والدار». وفي رواية: «لا عدوى ولا طيرة، والشؤم في ثلاث...» الحديث، وفي حديث آخر: «إن كان ففي الفرس، والمرأة، والمسكن» رواهما البخاري فأنكرت عائشة رضي الله عنها ذلك وقالت: «كذب والذي أنزل الفرقان على أبي القاسم من حدث بها، ولكن رسول الله ﷺ كان يقول: «كان أهل الجاهلية يقولون: إن الطيرة في المرأة والدار والدابة» ثم قرأت عائشة: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢] رواه أحمد وابن خزيمة والحاكم وصححه بمعناه.

وقال الخطابي وابن قتيبة: هذا مستثنى من الطيرة؛ أي: الطيرة منهي عنها إلا أن يكون له دار يكره سكنها أو امرأة يكره صحبتها، أو فرس أو خادم فليفارق الجميع بالبيع والطلاق ونحوه، ولا يقيم على الكراهة والتأذي به فإنه شؤم. وقالت طائفة: لم يجزم النبي ﷺ بالشؤم في هذه الثلاثة، بل علقه على الشرط كما ثبت ذلك في الصحيح، ولا يلزم من صدق الشرطية صدق كل واحد بمفردها، قالوا: والراوي غلط.

قلت: لا يصح تغليظه مع إمكان حمله على الصحة، ورواية تعليقه بالشرط لا تدل على نفي رواية الجزم.

وقالت طائفة أخرى: الشؤم بهذه الثلاثة إنما يلحق من تشاءم بها فيكون شؤمها عليه، ومن توكل على الله ولم يتشاءم ولم يتطير لم تكن مشؤومة عليه، قالوا: ويدل عليه حديث أنس: «الطيرة على من تطير».

وقد يجعل الله سبحانه تطير العبد وتشاؤمه سبباً لحلول المكروه، كما يجعل الثقة به والتوكل عليه، وإفراذه بالخوف والرجاء من أعظم الأسباب التي يدفع بها الشر.

وقال ابن القيم: إخباره ﷺ بالشؤم في هذه الثلاثة، ليس فيه إثبات الطيرة التي =

= نفاها الله وإنما غايته أن الله سبحانه قد يخلق أعياناً منها مشؤومة على من قاربها وسكنها، وأعياناً مباركة لا يلحق من قاربها منها شؤم ولا شر. وهذا كما يعطي سبحانه الوالدين ولدًا مباركاً يريان الخير على وجهه، ويعطي غيرهما ولدًا مشؤومًا يريان الشر على وجهه، وكذلك ما يعطاه العبد من ولاية أو غيرها. فكذا الدار والمرأة والفرس، والله سبحانه خالق الخير والشر والسعود والنحوس فيخلق بعض هذه الأعيان سعوداً مباركاً، ويقضي بسعادة من قاربها وحصول اليمن والبركة له، ويخلق بعضها نحوساً يتنحس بها من قاربها، وكل ذلك بقضائه وقدره كما خلق سائر الأسباب وربطها بمسبباتها المتضادة والمختلفة، كما خلق المسك وغيره من الأرواح الطيبة، ولذذ بها من قاربها من الناس، وخلق ضدها وجعلها سبباً لألم من قاربها من الناس، والفرق بين هذين النوعين مدرك بالحس فكذا في الديار والنساء والخيل فهذا لون والطيرة الشركية لون. انتهى.

قلت: ولهذا يشرع لمن استفاد زوجة أو أمة أو دابة، أن يسأل الله من خيرها وخير ما جبلت عليه، ويستعيذ من شرها وشر ما جبلت عليه، وكذلك ينبغي لمن سكن داراً أن يفعل ذلك ولكن يبقى على هذا أن يقال: هذا جار في كل مشؤوم فما وجه خصوصية هذه الثلاثة بالذكر؟ وجوابه أن أكثر ما يقع التطير في هذه الثلاثة فخصت بالذكر لذلك، ذكره في «شرح السنن».

ومنها: ما روى مالك عن يحيى بن سعيد قال: «جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله دار سكنها والعدد كثير والمال وافر فقلّ العدد وذهب المال، فقال النبي ﷺ: «دعوها ذميمة» رواه أبو داود عن أنس بن حوّه.

وجوابه: أن هذا ليس من الطيرة المنهي عنها، بل أمرهم بالانتقال لأنهم استقلوها واستوحشوا منها، لما لحقهم فيها ليتعجلوا الراحة مما دخلهم من الجزع؛ لأن الله قد جعل في غرائز الناس استئصال ما نالهم الشر فيه، وإن كان لا سبب له في ذلك وحب من جرى على يديه الخير لهم، وإن لم يردهم به، ولأن مقامهم فيها قد يقودهم إلى الطيرة، فيوقعهم ذلك في الشرك، والشر الذي يلحق المتطير بسبب طيرته، وهذا بمنزلة الخارج من بلد الطاعون غير فار منه، ولو منع الناس الرحلة من الدار التي تتوالى عليهم فيها المصائب والمحن، وتعدّر الأزواق مع سلامة التوحيد في الرحلة، للزم كل من ضاق عليه رزق في بلد أو قلة فائدة صناعته أو تجارته فيها أن لا ينتقل عنها إلى غيرها.



= فإن قيل: ما الفرق بين الدار وبين موضع الوباء حيث رخص في الارتحال عن الدار دون موضع البلاء؟ أجاب بعضهم أن الأمور بالنسبة إلى هذا المعنى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما لا يقع التطير منه إلا نادراً، أو إلا مكرراً، فهذا لا يصغى إليه كنعي الغراب في السفر، وصراخ بومة في دار، وهذا كانت العرب تعتبره. ثانيها: ما يقع به ضرر، ولكنه يعم ولا يخص ويندر ولا يتكرر كالوباء، فهذا لا يقدم عليه ولا يفر منه.

وثالثها: سبب يخص ولا يعم ويلحق به الضرر لطول الملازمة كالمرأة، والفرس والدار فيباح له الاستبدال، والتوكل على الله، والإعراض عما يقع في النفس. ذكره في «شرح السنن».

ومنها: «حديث اللقحة لما منع النبي ﷺ حرباً ومرة من حلبها وأذن ليعيش» رواه مالك.

وجوابه: أن ابن عبد البر قال: ليس هذا عندي من باب الطيرة لأنه محال أن ينهى عن شيء ويفعله، وإنما هو من طلب الفأل الحسن. وقد كان أخبرهم عن أقبح الأسماء أنه حرب ومرة. فالمراد بذلك حتى لا يتسمى بهما أحد.

وقد روى ابن وهب في «جامعه» ما يدل على هذا فإنه قال في هذا الحديث: «فقام عمر بن الخطاب فقال: أتكلم يا رسول الله أم أصمت؟ فقال: بل اصمت وأخبرك بما أردت، ظننت يا عمر أنها طيرة ولا طير إلا طيره، ولا خير إلا خيره، ولكن أحب الفأل الحسن».

وعلى هذا تجري بقية الأحاديث التي تَوَهَّم بعضهم أنها من باب الطيرة.

قوله: (ولا هامة) بتخفيف الميم على الصحيح.

قال الفراء: الهامة طائر من طير الليل كأنه يعني: البومة.

قال ابن الأعرابي: كانوا يتشاءمون بها إذا وقعت على بيت أحدهم يقول: نعت إلي نفسي أو أحداً من أهل داري.

وقال أبو عبيد: كانوا يزعمون أن عظام الميت تصير هامة فتطير، ويسمون ذلك الطائر الصدى، وبه جزم ابن رجب قال: وهذا شبيه باعتقاد أهل التناسخ أن أرواح الموتى تنتقل إلى أجساد حيوانات من غير بعث ولا نشور، وكل هذه اعتقادات باطلة جاء الإسلام بإبطالها وتكذيبها. ولكن الذي جاءت به الشريعة أن =

= أرواح الشهداء في حواصل طير خضر تأكل من ثمار الجنة وتشرب من أنهارها إلى أن يردها الله إلى أجسادها.

وذكر الزبير بن بكار في «الموفقيات» أن العرب كانت في الجاهلية تقول: إذا قتل الرجل، ولم يؤخذ بثأره، خرجت من رأسه هامة، وهي دودة فتدور حول قبره وتقول: اسقوني.

وفي ذلك يقول شاعرهم:

يا عمرو إن لا تدع شتمي ومنقصتي أضربك حتى تقول الهامة اسقوني  
قال: وكانت اليهود تزعم أنها تدور حول قبره سبعة أيام ثم تذهب.  
قوله: (ولا صفر) بفتح الفاء.

روى أبو عبيد القاسم بن سلام في «غريب الحديث» له عن رؤية أنه قال: هي حية تكون في البطن تصيب الماشية والناس وهي أعدى من الجرب عند العرب. فعلى هذا فالمراد بنفيه ما كانوا يعتقدونه من العدوى، ويكون عطفه على العدوى من عطف الخاص على العام، وممن قال بهذا: سفيان بن عيينة وأحمد والبخاري وابن جرير، وقال آخرون: المراد به شهر صفر، والنفي لما كان أهل الجاهلية يفعلونه في النسيء، وكانوا يحلون المحرم، ويحرمون صفر مكانه، وهذا قول مالك وفيه نظر. وروى أبو داود عن محمد بن راشد عمن سمعه يقول: إن أهل الجاهلية كانوا يستثمنون بصفر ويقولون: إنه شهر مشؤوم فأبطل النبي ﷺ ذلك، قال ابن رجب: ولعل هذا القول أشبه الأقوال، وكثير من الجهال يتشاءم بصفر، وربما ينتهي عن السفر فيه.

والتشاؤم بصفر هو من جنس الطيرة المنهي عنها، وكذلك التشاؤم بيوم من الأيام؛ كيوم الأربعاء وتشاؤم أهل الجاهلية بشوال في النكاح فيه خاصة.  
قوله: (ولا نوء) النوء واحد الأنواء. وسيأتي الكلام عليه في باب ما جاء في الاستسقاء بالأنواء.

قوله: (ولا غول) هو بالفتح مصدر معناه: البعد والهلاك وبالضم الاسم، وجمعه أغوال وغيلان وهو المراد هنا. قال أبو السعادات: الغول واحد الغيلان، وهو جنس من الجن والشياطين كانت العرب تزعم أن الغول في الفلاة تتراءى للناس فتتغول تغولاً؛ أي: تتلون تلوناً في صور شتى وتغولهم؛ أي: تضلهم عن الطريق وتهلكهم، فنفاه النبي ﷺ وأبطله.

**وقيل: قوله: (لا غول)** ليس نفياً لعين الغول ووجوده، وإنما فيه إبطال زعم العرب في تلونه بالصور المختلفة واغتياله، فيكون المعنى بقوله: (لا غول) أنها لا تستطيع أن تضل أحداً ويشهد له الحديث الآخر: «لا غول ولكن السعالي سحرة الجن»؛ أي: ولكن في الجن سحرة لهم تلبس وتخيل، ومنه الحديث: «إذا تغولت الغيلان فبادروا بالأذان»؛ أي: ادفعوا شرها بذكر الله، وهذا يدل على أنه لم يرد بنفيها عدها، ومنه حديث أبي أيوب: كان لي تمر في سهوة فكانت الغول تجيء فتأخذ.

○ **قال الشيخ ابن قاسم:** قال ابن حبيب في المجذومين: يحكم عليهم بتنحياتهم ناحية، إذا كثروا، وهو الذي عليه فقهاء الأمصار، وأرسل - عليه الصلاة والسلام - إلى المجذوم في وفد ثقيف: «ارجع فقد بايعناك». وإذا قوي توكل العبد جاز له، كما أخذ - عليه الصلاة والسلام - بيد المجذوم، وقال: «كل، بسم الله ثقة بالله وتوكلاً عليه».

**قوله: (ولا هامة)** الهامة بتخفيف الميم وقد تشددت البومة، إذا وقعت إلى بيت أحدهم يقول: نعت إلي نفسي، أو أحداً من أهل داري، أو يخرب المنزل، وقيل: إن العرب كانت تعتقد أن عظام الميت، وقيل: روحه تنقلب هامة تطير، ولا تزال تنادي على قبره ونحوه، للأخذ بثأره.

قال النووي: ويجوز أن يكون المراد النوعين، فإنهما جميعاً باطلان، وجاءت السنة بنفي ذلك وإبطاله، وضلالة الجاهلية فيما تعتقده من ذلك.

○ **قال الشيخ ابن باز:** قوله: (لا عدوى) المخالطة تكون سبباً للعدوى والله جلّ وعلا هو المقدر لوقوعها فقوله: (لا عدوى)؛ أي: بطبعها ونفسها وليس لقدرة المرض وسرعة تأثيره والمؤمن مأمور بترك الأسباب المفضية إلى الشر «فر من المجذوم فرارك من الأسد» لا يورد ممرض على مصحح فالمراد إبطال ما كان عليه أهل الجاهلية من تأثير العدوى بنفسها وطبعها.

**قوله: (ولا نوء، ولا غول)** المراد نفي أنه لا حقيقة لهذه المعتقدات الباطلة التي كانت عندهم وإلا فهي موجودة.

○ **قال الشيخ ابن عثيمين:** قوله ﷺ: (لا عدوى) لا نافية للجنس، ونفي الجنس أعم من نفي الواحد والاثنين والثلاثة؛ لأنه نفي للجنس كله، فنفي الرسول ﷺ العدوى كلها.

= **والعدوى:** انتقال المرض من المريض إلى الصحيح، وكما يكون في الأمراض الحسية يكون أيضاً في الأمراض المعنوية الخلقية، ولهذا «أخبر النبي ﷺ أن جليس السوء كنافع الكبير، إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تجد منه رائحة كريهة».

**فقوله:** (لا عدوى) يشمل الحسية والمعنوية، وإن كانت في الحسية أظهر.

**قوله:** (ولا صفر) وقيل: إنه نهي عن النسب، وكانوا في الجاهلية ينسبون، فإذا أرادوا القتال في شهر المحرم استحلوه، وأخروا الحرمة إلى شهر صفر، وهذه النسبة التي ذكرها الله بقوله تعالى: ﴿فَجُلُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧] وهذا القول ضعيف، ويضعفه أن الحديث في سياق التطير، وليس في سياق التغيير، والأقرب أن صفر يعني الشهر، وأن المراد نفي كونه مشؤوماً؛ أي: لا شؤم فيه، وهو كغيره من الأزمان يقدر فيه الخير ويقدر فيه الشر.

وهذا النفي في هذه الأمور الأربعة ليس نفيًا للوجود؛ لأنها موجودة، ولكنه نفي للتأثير، فالمؤثر هو الله، فما كان منها سبباً معلوماً، فهو سبب صحيح، وما كان منها سبباً موهوماً، فهو سبب باطل، ويكون نفيًا لتأثيره بنفسه إن كان صحيحاً، ولكونه سبباً إن كان باطلاً.

والأزمنة لا دخل لها في التأثير وفي تقدير الله ﷻ، فصفر كغيره من الأزمنة يقدر فيه الخير والشر، وبعض الناس إذا انتهى من شيء في صفر أرخ ذلك وقال: انتهى في صفر الخير، وهذا من باب مداواة البدعة ببدعة، والجهل بالجهل، فهو ليس شهر خير ولا شهر شر.

أما شهر رمضان، وقولنا: إنه شهر خير، فالمراد بالخير العبادة، ولا شك أنه شهر خير، وقولهم: رجب المعظم، بناء على أنه من الأشهر الحرم. ولهذا أنكر بعض السلف على من إذا سمع البومة تنعق قال: خيراً إن شاء الله، فلا يقال: خير ولا شر، بل هي تنعق كبقية الطيور.

فهذه الأربعة التي نفاها الرسول ﷺ تبين وجوب التوكل على الله وصدق العزيمة، ولا يضعف المسلم أمام هذه الأشياء؛ لأن الإنسان لا يخلو من حالين: إما أن يستجيب لها بأن يقدم أو يحجم أو ما أشبه ذلك، فيكون حينئذٍ قد علق أفعاله بما لا حقيقة له ولا أصل له، وهو نوع من الشرك.

وإما أن لا يستجيب بأن يكون عنده نوع من التوكل ويقدم ولا يبالي، لكن يبقى في نفسه نوع من الهم أو الغم، وهذا وإن كان أهون من الأول، لكن يجب ألا =

= يستجيب لداعي هذه الأشياء التي نفاها الرسول ﷺ مطلقاً، وأن يكون معتمداً على الله ﷻ.

وبعض الناس قد يفتح المصحف لطلب التفاؤل، فإذا نظر ذكر النار تشاءم، وإذا نظر ذكر الجنة قال: هذا فال طيب، فهذا مثل عمل الجاهلية الذين يستقسمون بالأزلام.

فالحاصل أننا نقول: لا تجعل على بالك مثل هذه الأمور إطلاقاً، فالأسباب المعلومة الظاهرة تقي أسباب الشر، وأما الأسباب الموهومة التي لم يجعلها الشر سبباً بل نفاها، فلا يجوز لك أن تتعلق بها، بل احمد الله على العافية، وقل: ربنا عليك توكلنا.

قوله: (لا نوء) واحد الأنواء، والأنواء: هي منازل القمر، وهي ثمان وعشرون منزلة، كل منزلة لها نجم تدور بمدار السنة.

وهذه النجوم بعضها يسمى النجوم الشمالية، وهي لأيام الصيف، وبعضها يسمى النجوم الجنوبية، وهي لأيام الشتاء، وأجرى الله العادة أن المطر في وسط الجزيرة العربية يكون أيام الشتاء، أما أيام الصيف، فلا مطر.

فالعرب كانوا يتشاءمون بالأنواء، ويتفاءلون بها، فبعض النجوم يقولون: هذا نجم نحس لا خير فيه، وبعضها بالعكس يتفاءلون به فيقولون: هذا نجم سعد وخير، ولهذا إذا أمطروا قالوا: مطرنا بنوء كذا، ولا يقولون: مطرنا بفضل الله ورحمته، ولا شك أن هذا غاية الجهل.

ألسنا أدركنا هذا النوء بعينه في سنة يكون فيه مطر وفي سنة أخرى لا يكون فيه مطر؟!!

ونجد السنوات تمر بدون مطر مع وجود النجوم الموسمية التي كانت كثيراً ما يكون في زمنها الأمطار.

فالنوء لا تأثير له، فقولنا: طلع هذا النجم، كقولنا: طلعت الشمس، فليس له إلا طلوع وغروب، والنوء وقت تقدير، وهو يدل على دخول الفصول فقط.

وفي عصرنا الحاضر يعلق المطر بالضغط الجوي والمنخفض الجوي، وهذا وإن كان قد يكون سبباً حقيقياً، ولكن لا يفتح هذا الباب للناس، بل الواجب أن يقال: هذا من رحمة الله، هذا من فضله ونعمه، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدَّكَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾ [النور: ٤٣]، وقال تعالى: =



= ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُبَثِّرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا فَتَرَى الْوَدَّحَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾ [الروم: ٤٨].

فتعليق المطر بالمنخفضات الجوية من الأمور الجاهلية التي تصرف الإنسان عن تعلقه بربه.

فذهبت أنواء الجاهلية، وجاءت المنخفضات الجوية، وما أشبه ذلك من الأقوال التي تصرف الإنسان عن ربه ﷻ.

نعم، المنخفضات الجوية قد تكون سبباً لنزول المطر، لكن ليست هي المؤثر بنفسها، فتنبه.

○ قال الشيخ ابن جبرين: واختلف هنا في (لا) هل هي للنفي أو للنهي، والصحيح أنها للنفي لأنه أكد من النهي، وهو يفيد البطلان.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: الطيرة تُعالج بهذه الأمور الثلاثة:  
أولاً: التوكل على الله.

ثانياً: الماضي وعدم التأثير بها، ولا تظهر على تصرفاتك، وما كأنها وجدت.  
والثالثة: أن تدعو بهذه الدعوات الواردة في الأحاديث، فإذا دعوت الله بهذه الدعوات فإن الله يعافيك من الطيرة ويُمِدُّك بإعانتته ونصره وتوفيقه وهو أن يقول: «اللَّهُمَّ لا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ، ولا يدفع السيئات إِلَّا أَنْتَ، ولا حول ولا قوة إِلَّا بِكَ» والدعاء الثاني: «اللَّهُمَّ لا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ، ولا طَيْرَ إِلَّا طَيْرُكَ، ولا إِلَهَ غَيْرُكَ».

□ ما يستفاد من الصريح:

١ - إبطال الطيرة.

٢ - إبطال اعتقاد الجاهلية أن الأمراض تُعدي بطبيعتها لا بتقدير الله تعالى.

٣ - إبطال التشاؤم بالهامة وشهر صفر.

٤ - إبطال اعتقاد تأثير الأنواء.

٥ - إبطال اعتقاد الجاهلية في الغيلان.

٦ - وجوب التوكل على الله والاعتماد عليه.

٧ - أن من تحقيق التوحيد الحذر من الوسائل المفضية إلى الشرك.

٨ - إبطال ما يفعله بعض الناس من التشاؤم بالألوان؛ كالأسود والأحمر، أو

بعض الأرقام والأسماء والأشخاص وذوي العاهات.

ولهما، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى ولا طيرة، ويعجبني الفأل». قالوا: وما الفأل؟ قال: «الكلمة الطيبة»<sup>[١]</sup>.

[١] رواه البخاري في: كتاب الطب رقم (٥٧٧٣)، ورواه مسلم في: كتاب السلام رقم (٥٧٦٢).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (ويعجبني الفأل) قال أبو السعادات: الفأل مهموز فيما يسر ويسوء، والطيرة لا تكون إلا فيما يسوء، وربما استعملت فيما يسر، يقال: تفاءلت بكذا، وتفاءلت على التخفيف والقلب. وقد أولع الناس بترك الهمزة تخفيفاً، وإنما أحب الفأل؛ لأن الناس إذا أملوا فائدة الله، ورجوا عائدته عند كل سبب ضعيف أو قوي، فهم على خير، ولو غلطوا في جهة الرجاء، فإن الرجاء لهم خير، وإذا قطعوا أملهم ورجاءهم من الله كان ذلك من الشر. وأما الطيرة، فإن فيها سوء الظن بالله، وتوقع البلاء.

ومعنى التفاؤل: مثل أن يكون رجل مريض، فيتفاءل بما يسمع من كلام فيسمع آخر يقول: يا سالم، أو يكون طالب ضالة، فيسمع آخر يقول: يا واجد، فيقع في ظنه أنه برئ من مرضه ويجد ضالته ومنه الحديث قيل: «يا رسول الله ما الفأل؟ فقال: الكلمة الصالحة».

قوله: (قالوا وما الفأل؟ قال الكلمة الطيبة) بين لهم ﷺ أن الفأل يعجبه فدل أنه ليس من الطيرة المنهي عنها.

قال ابن القيم: «ليس في الإعجاب بالفأل ومحبه شيء من الشرك بل ذلك إبانة عن مقتضى الطبيعة، ومن حب الفطرة الإنسانية التي تميل إلى ما يوافقها ويلائمها، كما أخبرهم أنه حب إليه من الدنيا النساء والطيب. وكان يحب الحلوى والعسل، ويحب حسن الصوت بالقرآن والأذان ويستمتع إليه ويحب معالي الأخلاق، ومكارم الشيم، وبالجملة يحب كل كمال وخير وما يفضي إليهما. والله ﷻ قد جعل في غرائز الناس الإعجاب بسماع الاسم الحسن ومحبه، وميل نفوسهم إليه، وكذلك جعل فيها الارتياح والاستبشار والسرور باسم الفلاح والسلام والنجاح والتهنئة والبشرى والفوز والظفر ونحو ذلك، فإذا قرعت هذه الأسماء الأسماع، استبشرت بها النفس، وانشرح لها الصدر، وقوي بها القلب، وإذا سمعت أضدادها، أوجب لها ضد هذه الحال، فأحزنها ذلك، وأثار لها خوفاً وطيرة وانكماشاً وانقباضاً عما قصدت له وعزمت عليه، فأورث لها ضرراً في الدنيا، ونقصاً في الإيمان، ومقارفة للشرك».

ولأبي داود بسند صحيح، عن عقبة بن عامر قال: ذكرت الطيرة عند رسول الله ﷺ فقال: «أحسنها الفأل، ولا ترد مسلماً؛ فإذا رأى أحدكم ما يكره فليقل: اللَّهُمَّ لا يَأْتِي بالحسنات إلا أنت، ولا يدفع السيئات إلا أنت، ولا حول ولا قوة إلا بك»<sup>[١]</sup>.

= وقال الحلبي: «إنما كان ﷺ يعجبه الفأل؛ لأن التشاؤم سوء ظن بالله تعالى بغير سبب محقق، والتفاؤل حسن ظن به، والمؤمن مأمور بحسن الظن بالله تعالى على كل حال».

○ قال الشيخ ابن باز: الفأل شيء يسمعه الإنسان أو يراه فيفرح به ويسر ولا يرده عن حاجته كما قال النبي ﷺ لما جاء سهيل بن عمرو قال: «سهل أمركم» فالفأل مباح وليس من الطيرة الممنوعة؛ لأنه يورث انتعاشاً وراحة للقلب.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وهذا الحديث جمع النبي ﷺ فيه بين محذورين ومرغوب، فالمحذوران هما العدوى والطيرة، والمرغوب هو الفأل، وهذا من حسن تعليم النبي ﷺ، فمن ذكر المرهوب ينبغي أن يذكر معه ما يكون مرغوباً، ولهذا كان القرآن مثاني إذا ذكر أوصاف المؤمنين ذكر أوصاف الكافرين، وإذا ذكر العقوبة ذكر المثوبة، وهكذا.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: الفرق بين الفأل والطيرة:

١ - الفأل يكون فيما يسر.

٢ - الفأل فيه حسن ظن بالله، والعبد مأمور أن يحسن الظن بالله.

٣ - الطيرة لا تكون إلا فيما يسوء.

٤ - الطيرة فيها سوء ظن بالله، والعبد منهى عن سوء الظن بالله.

[١] أخرجه أبو داود (٣٩١٩) قال: حدثنا أحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، قالوا: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن عامر القرشي فذكره.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٩/٩) و(٣٣٥/١٠) وفي «الأدب» (١٦٢)، وابن قانع في «المعجم» (٢٦٢/٢)، والبيهقي في «السنن» (١٣٩/٨).

وقد تابع سفيان الثوري الأعمش واختلف عليه فرواه مرة عن عروة بن عامر وهو الصواب وروي مرة عن عقبة بن عامر كما عند ابن السني (٢٩٣)، ومرة عن عمرو بن عامر ومرة معضلاً عنه عن رسول الله ﷺ كما عند عبد الرزاق (١٩٥١٢). =

= قلت: فيه حبيب بن أبي ثابت وإن كان ثقة ومن رجال «الصحيحين» إلا أنه مدلس ولم يذكر سماعاً من عروة قال الحافظ في «التهذيب»: والظاهر أن رواية حبيب عنه منقطعة. اهـ. وقد عده الحافظ في طبقات المدلسين (١٣) في المرتبة الثالثة وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحادئهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع وقال عن حبيب بن أبي ثابت: حبيب بن أبي ثابت الكوفي تابعي مشهور يكثر التدليس وصفه بذلك ابن خزيمة والدارقطني وغيرهما. اهـ. وفيه علة أخرى وهي: أن عروة بن عامر مختلف في صحبته والأكثر على أنه ليست له صحبة.

قال البيهقي وابن الأثير: هذا مرسل.

قال عباس الدوري: «سألت ابن معين عن حديث حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن عامر فقال: مرسل، عروة هذا ليست له صحبة». التاريخ (٢/٤٠١). وقال أبو حاتم: «هو تابعي يروي عن ابن عباس وعبيد بن رفاع». «المراسيل» (ص ١٤٩).

وقال أبو أحمد العسكري: «روى عن النبي ﷺ مرسلًا، ذكرناه ليعرف». «أسد الغابة» (٤/٢٨).

وقال ابن قانع: «إن عروة بن عامر عندي أنه ليس له لقي، وقال قوم: له، وليس بصحيح».

وقال المزي: «روى عن النبي ﷺ مرسلًا في الطيرة». «تهذيب الكمال» (٢٠/٢٦).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (عن عقبه بن عامر) هكذا وقع في نسخ التوحيد، وصوابه عروة بن عامر كذا أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما، وهو مكي اختلف في نسبه، فقال أحمد بن حنبل في روايته: عن عروة بن عامر القرشي، وقال غيره: الجهني، واختلف في صحبته فقال البارودي: له صحبة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال المزي: لا صحبة له تصح.

قوله: فقال: (أحسنها الفأل) قد تقدم أنه ﷺ كان يعجبه الفأل.

وروى الترمذي وصححه عن أنس؛ أن النبي ﷺ: «كان إذا خرج لحاجته يحب أن يسمع يا نجيب يا راشد».

وروى أبو داود عن بريدة: «أن النبي ﷺ كان لا يتطير من شيء، وكان إذا =

= بعث عاملاً سأل عن اسمه فإذا أعجبه، فرح به وإن كره اسمه، رؤي كراهيته ذلك في وجهه» وإسناده حسن.

فهذا في استعمال الفأل. قال ابن القيم في الكلام على الحديث المشروح: أخبر ﷺ أن الفأل من الطيرة وهو خيرها، فأبطل الطيرة، وأخبر أن الفأل منها، ولكنه خير منها، ففصل بين الفأل والطيرة لما بينهما من الامتياز والتضاد، ونفع أحدهما ومضرة الآخر، ونظير هذا منعه من الرقى بالشرك، وإذنه في الرقية إذا لم يكن فيها شرك لما فيها من المنفعة الخالية عن المفسدة.

قوله: (ولا ترد مسلماً) قال الطِّيبي: تعريض بأن الكافر بخلافه.

قوله: (اللَّهُمَّ لا يَأْتِي بالحسنات إلا أنت، ولا يدفع السيئات إلا أنت)؛ أي: لا تأتي الطيرة بالحسنات ولا تدفع المكروهات، بل أنت وحدك لا شريك لك، الذي تأتي بالحسنات وتدفع السيئات. وهذا دعاء مناسب لمن وقع في قلبه شيء من الطيرة، وتصريح بأنها لا تجلب نفعاً ولا تدفع ضرراً، ويُعدُّ من اعتقدها سفياً مشركاً.

قوله: (ولا حول ولا قوة إلا بك) استعانة بالله تعالى على فعل التوكل، وعدم الالتفات إلى الطيرة التي قد تكون سبباً لوقوع المكروه عقوبةً لفاعلها، وذلك إنما يصدر من تحقيق التوكل الذي هو أقوى الأسباب في جلب الخيرات، ودفع المكروهات.

والحول: التحول والانتقال من حال إلى حال، والقوة على ذلك؛ أي: لا حول ولا قوة على ذلك الحول إلا بك، وذلك يفيد التوكل على الله لأنه علم وعمل، فالعلم معرفة القلب بتوحد الله بالنفع والضرر، وعامة المؤمنين بل كثير من المشركين يعلمون ذلك.

والعمل هو ثقة القلب بالله وفراغه من كل ما سواه، وهذا عزيز ويختص به خواص المؤمنين، وهو داخل في هذه الكلمة؛ لأن فيها التبرُّي من الحول والقوة والمشئمة بدون حول الله وقوته ومشئته والإقرار بقدرته على كل شيء، ويعجز العبد عن كل شيء إلا ما أقدره عليه ربه، وهذا نهاية توحيد الربوبية الذي يثمر التوكل وتوحيد العبادة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وقوله: (اللَّهُمَّ)؛ يعني: يا الله، ولهذا بنيت على الضم؛ لأن المنادي علم، بل هو أعلم الأعلام وأعرف المعارف على الإطلاق، والميم عوض عن يا المحذوفة، وصارت في آخر الكلمة تبركاً بالابتداء باسم الله ﷻ، =

= وصارت ميماً؛ لأنها تدل على الجمع، فكأن الداعي جمع قلبه على الله.  
**قوله: (لا يأتي بالحسنات إلا أنت)؛ أي:** لا يقدرها ولا يخلقها ولا يوجد لها  
 للعبد إلا الله وحده لا شريك له، وهذا لا ينافي أن تكون الحسنات بأسباب؛ لأن  
 خالق هذه الأسباب هو الله، فإذا وجدت هذه الحسنات بأسباب خلقها الله، صار  
 الموجد حقيقة هو الله.

والمراد بالحسنات: ما يستحسن المرء وقوعه، ويحسن في عينه.  
 ويشمل ذلك الحسنات الشرعية؛ كالصلاة والزكاة وغيرها؛ لأنها تسر المؤمن،  
 ويشمل الحسنات الدنيوية، كالمال والولد ونحوها، قال تعالى: ﴿إِنْ تُصِيبَكَ  
 حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلٍ وَكُنْتُمْ  
 فَرِحُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [التوبة: ٥٥]، وقال تعالى في آية أخرى: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ  
 وَإِنْ تُصِيبَكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠].

**وقوله: (إلا أنت) فاعل يأتي؛ لأن الاستثناء هنا مفرغ.**  
**قوله: (ولا يدفع السيئات إلا أنت) السيئات:** ما يسوء المرء وقوعه وينفر منه حالاً  
 أو مآلاً، ولا يدفعها إلا الله، ولهذا إذا أصيب الإنسان بمصيبة التجأ إلى ربه تعالى،  
 حتى المشركون إذا ركبوا في الفلك، وشاهدوا الغرق، دعوا الله مخلصين له الدين.  
 ولا ينافي هذا أن يكون دفعها بأسباب، فمثلاً لو رأى رجلاً غريقاً، فأنقذه،  
 فإنما أنقذه بمشيئة الله، ولو شاء الله لم ينقذه، فالسبب من الله.

**قوله: (ولا حول ولا قوة إلا بك) في معناها وجهان:**  
**الأول:** أنه لا يوجد حول ولا قوة إلا بالله، فالباء بمعنى في؛ يعني: إلا في الله  
 وحده، ومن سواه ليس لهم حول ولا قوة، ويكون الحول والقوة المنفيان عن غير الله  
 هما الحول المطلق والقوة المطلقة؛ لأن غير الله فيه حول وقوة، لكنها نسبية ليست  
 بكاملة، فالحول الكامل والقوة الكاملة في الله وحده.

**الثاني:** أن الحول والقوة مضاف إلى المخلوق أي لا حول لنا ولا قوة لنا إلا  
 بالله، فالباء للاستعانة أو للسببية، وهذا المعنى أصح، وهو مقتضى ورودها في  
 مواضعها، إذ إننا لا نحول من حال إلى حال، ولا نقوى على ذلك إلا بالله، فيكون  
 في هذه الجملة كمال التفويض إلى الله، وأن الإنسان يبرأ من حوله وقوته إلا بما  
 أعطاه الله من الحول والقوة.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - إبطال الطيرة وبيان ما تدفع به من الدعاء والذكر.



\* وعن ابن مسعود مرفوعاً: «الطيرة شرك، الطيرة شرك، وما منا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل».

رواه أبود داود والترمذي وصححه، وجعل آخره من قول ابن مسعود<sup>[١]</sup>.

= ٢ - أن ما يقع في القلب من الطيرة لا يضر بل يُذهبه الله بالتوكل.

٣ - أن الفأل من الطيرة وهو خيرها.

٤ - وجوب التوكل على الله والتبرّي من الحول والقوة.

[١] صحيح؛ أخرجه ابن أبي شيبة (٣٩/٩) (٢٦٣٨٢) قال: حدثنا وكيع، عن سفيان. وأحمد (٣٨٩/١) (٣٦٨٧) قال: حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، وفي (١/٤٣٨) (٤١٧١) قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة (ح) وحجاج، عن شعبة، وفي (١/٤٤٠) (٤١٩٤) قال: حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، والبخاري (في «الأدب المفرد» (٩٠٩) قال: حدثنا أبو نعيم الفضل، عن سفيان، وأبو داود (٣٩١٠) قال: حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، وابن ماجه (٣٥٣٨) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، عن سفيان والترمذي (١٦١٤) قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا سفيان كلاهما (سفيان الثوري، وشعبة) عن سلمة بن كهيل، عن عيسى بن عاصم، عن زر بن حبيش عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره.

وأما قوله: (وما منا إلا تطير...) فهو مدرج من كلام ابن مسعود قال الترمذي: سألت محمداً؛ يعني: ابن إسماعيل البخاري، عن هذا الحديث؟ فقال: عيسى بن عاصم سكن أرمينية، سمع منه سلمة بن كهيل قديماً، وجريز بن حازم، وقع بها فسمع منه شيئاً، ولا أعلم أحداً روى عنه غيرهما، وروى معاوية عنه شيئاً فكانه لم يعده سماعاً منه.

قال محمد: وكان سليمان بن حرب ينكر هذا الحديث أن يكون عن النبي ﷺ لهذا الحرف (وما منا) وكان يقول: هذا كأنه عن عبد الله بن مسعود قوله. اهـ.

قال الحافظ في «الفتح» (٣٢٣/١٢) (كتاب الطب - باب الطيرة): «وأخرج أبو داود والترمذي وصححه هو وابن حبان عن ابن مسعود رفعه: فذكره، وقوله: (وما منا إلا) من كلام ابن مسعود أدرج في الخبر، وقد بيّنه سليمان بن حرب شيخ البخاري فيما حكاه الترمذي عن البخاري عنه».

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه أيضاً ابن ماجه وابن حبان ولفظ أبي داود: «الطيرة شرك الطيرة شرك ثلاثاً».

قوله: (الطيرة شرك) صريح في تحريم الطيرة وأنها من الشرك لما فيها من تعلق القلب على غير الله.

وقال ابن حمدان في «الرعاية»: تكره الطيرة، وكذا قال غير واحد من أصحاب أحمد.

قال ابن مفلح: والأولى القطع بتحريمها. ولعل مرادهم بالكراهة التحريم. قلت: بل الصواب القطع بتحريمها؛ لأنها شرك وكيف يكون الشرك مكروهاً الكراهة الاصطلاحية؟! فإن كان القائل بكراهتها أراد ذلك فلا ريب في بطلانه.

قال في «شرح السنن»: وإنما جعل الطيرة من الشرك؛ لأنهم كانوا يعتقدون أن التطير يجلب لهم نفعاً، أو يدفع عنهم ضرراً إذا عملوا بموجبه فكأنهم أشركوه مع الله تعالى.

قوله: (وما منا إلا...) قال أبو القاسم الأصبهاني والمنذري: في الحديث إضمار والتقدير: وما منا إلا وقد وقع في قلبه شيء من ذلك. انتهى.

وحاصله: وما منا إلا من يعتريه التطير، ويسبق إلى قلبه الكراهة فيه. فحذف ذلك اعتماداً على فهم السامع. وقال الخلخالي: حذف المستثنى لما يتضمنه من الحالة المكروهة وهذا نوع من أدب الكلام.

قوله: (ولكن الله يذهب بالتوكل)؛ أي: ما منا إلا من يقع في قلبه ذلك، ولكن لما توكلنا على الله وآمنا به، واتبعنا ما جاء به الرسول ﷺ واعتقدنا صدقه، أذهب الله ذلك عنا، وأقر قلوبنا على السُّنة واتباع الحق.

قوله: (وجعل آخره من قول ابن مسعود) قال الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان سليمان بن حرب يقول في هذا: (وما منا) هذا عندي من قول ابن مسعود، فالترمذي نقل ذلك عن سليمان بن حرب ووافقه على ذلك العلماء.

قال ابن القيم: وهو الصواب، فإن الطيرة نوع من الشرك.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وهل المراد بالشرك هنا الشرك الأكبر المخرج من الملة، أو أنها نوع من أنواع الشرك؟

نقول: هي نوع من أنواع الشرك، كقوله ﷺ: «اثنان في الناس هما بهم كفر» =

= أي: ليس الكفر المخرج عن الملة، وإلا لقال: (هما بهم الكفر)، بل هما نوع من الكفر.

لكن في ترك الصلاة قال: «بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»، فقال: (الكفر)، فيجب أن نعرف الفرق بين (أل) المعرفة أو الدالة على الاستغراق، وبين خلو اللفظ منها، فإذا قيل: هذا كفر، فالمراد أنه نوع من الكفر لا يخرج من الملة، وإذا قيل: هذا الكفر، فهو المخرج من الملة.

فإذا تطير إنسان بشيء رآه أو سمعه، فإنه لا يعد مشركاً شركاً يخرج من الملة، لكنه أشرك من حيث إنه اعتمد على هذا السبب الذي لم يجعله الله سبباً، وهذا يضعف التوكل على الله ويوهن العزيمة، وبذلك يعتبر شركاً من هذه الناحية، والقاعدة: (إن كل إنسان اعتمد على سبب لم يجعله الشرع سبباً، فإنه مشرك شركاً أصغر).

وهذا نوع من الإشراك مع الله، إما في التشريع إن كان هذا السبب شرعياً، وإما في التقدير إن كان هذا السبب كونياً، لكن لو اعتقد هذا المتشائم المتطير أن هذا فاعل بنفسه دون الله، فهو مشرك شركاً أكبر؛ لأنه جعل الله شريكاً في الخلق والإيجاد.

قوله: (وما منا)، (منا): جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف، إما قبل (إلا) إن قدرت ما بعد إلا فعلاً؛ أي: وما منا إلا تطير، أو بعد (إلا)؛ أي: وما منا إلا متطير. والمعنى: ما منا إنسان يسلم من التطير، فالإنسان يسمع شيئاً فيتشائم، أو يبدأ في فعل، فيجد أوله ليس بالسهل فيتشائم ويتركه.

والتوكل: صدق الاعتماد على الله في جلب المنافع ودفع المضار مع الثقة بالله، وفعل الأسباب التي جعلها الله تعالى أسباباً.

فلا يكفي صدق الاعتماد فقط، بل لا بد أن تثق به؛ لأنه سبحانه يقول: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣].

قوله: (وجعل آخره من قول ابن مسعود) وهو قوله: (وما منا إلا...) إلخ. وعلى هذا يكون موقوفاً، وهو مدرج في الحديث، والمدرج: أن يدخل أحد الرواة كلاماً في الحديث من عنده بدون بيان، ويكون في الإسناد والمتن، ولكن أكثره في المتن، وقد يكون في أول الحديث، وقد يكون في وسطه، وقد يكون في آخره، وهو الأكثر.

ولأحمد من حديث ابن عمرو: «من ردته الطيرة عن حاجته فقد أشرك. قالوا: فما كفارة ذلك؟ قال: أن تقول: اللَّهُمَّ لا خير إلا خيرك، ولا طير إلا طيرك، ولا إله غيرك»<sup>[١]</sup>.

= مثال ما كان في أول الحديث: قول أبي هريرة رضي الله عنه: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار»، فقله: «أسبغوا الوضوء» من كلام أبي هريرة، وقوله: «ويل للأعقاب من النار» من كلام الرسول ﷺ.

ومثال ما كان في وسطه قول الزهري في حديث بدء الوحي: «كان رسول الله ﷺ يتحنث في غار حراء والتحنث: التعب»، ومثال ما كان في آخره: هذا الحديث الذي ذكره المؤلف، وكذا حديث أبي هريرة، وفيه: «فمن استطاع منكم أن يطيل غرته، فليفعل»، فهذا من كلام أبي هريرة.

[١] أخرجه أحمد (٢/٢٢٠) (٧٠٤٥) قال: حدثنا حسن، حدثنا ابن لهيعة، أخبرنا ابن هبيرة، عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو فذكره. قلت: وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف.

وقد روي الدعاء موقوفاً على ابن عمرو؛ أخرج ابن سعد في «الطبقات» (٤/٢٦٨)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (٩/٤٥) و(١٠/٣٣٦) وفي «الأدب» (١٨٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/٢١)، والبيهقي في «الشعب» (٢/٦٥/١١٨٠) من طريق كلها ضعيفة إلا أنها تكتسب قوة بتضافرها وهي على النحو التالي:

أخرجه ابن وهب في «جامعه» (٧٤٦): وأخبرني أسامة بن زيد، قال: سمعت نافع بن جبير بن مطعم، يقول: سأل كعب الأحبار، عبد الله بن عمرو، فقال: هل تطير؟ فقال: «نعم»، قال: فكيف تقول إذا تطيرت؟ قال: أقول: «اللَّهُمَّ لا طير إلا طيرك، ولا خير إلا خيرك، ولا رب غيرك، ولا قوة إلا بك» فقال كعب: أنت أفقه العرب وإنها لكذلك في التوراة.

قلت: وفيه أسامة بن زيد وهو ابن أسلم ضعيف ولم أجد سماعاً لنافع من كعب الأحبار فلم أجد كعباً من شيوخه ولا نافع ممن أخذ عنه، والله تعالى أعلم.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/٢١): حدثنا محمد بن إبراهيم، ثنا محمد بن الحسن، ثنا قتيبة، ثنا يزيد بن خالد، ثنا الليث بن سعد، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، قال: بلغنا أن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال لكعب: كيف ترى في علم النجوم؟ قال كعب: لا خير فيه لأنه لا يزال يرى شيئاً يكرهه فإن هو =

= نهى فقال: «اللَّهُمَّ لا طير إلا طيرك ولا قوة إلا بك» قال: كيف جاء بها. والذي نفسي بيده إنها لرأس التوكل وكنز العبد في الجنة فإن هو قالها ثم مضى لم يضره شيء، وإن هو رجع طعم قلبه طعم الإشراك.

قلت: يزيد بن خالد هو أبو خالد الرملي الزاهد، قال الذهبي في «الكاشف»: الثقة الزاهد عن الليث. وقال الحافظ في «التقريب»: ثقة، وفي «التهذيب»: وقال ابن قانع: صالح، وقال مسلمة بن قاسم: قال بقي بن مخلد: كان ثقة جداً وخالد بن يزيد هو الجمحي وثقه أبو زرعة والنسائي. قلت: وفيه انقطاع.

وأخرجه البيهقي في «الدعوات» (٢/٢٠٥): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو زكريا بن أبي إسحاق، وأبو بكر بن الحسن قالوا: أنبأنا أبو العباس محمد بن يعقوب هو الأصم، حدثنا بحر بن نصر، حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني عمرو، أن الجلاح أخبره، أن أوس بن بشير المعافري حدثه، أن عبد الله بن عمرو التقى هو وكعب... فذكره.

قلت: أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم محدث مشهور من شيوخ الحاكم. وبحر بن نصر هو الخولاني، قال أبو جعفر الطحاوي: سمعت يونس بن عبد الأعلى وذكر بحر بن نصر «فوثقه»، وقال ابن أبي حاتم: كتبنا عنه بمصر وهو «صدوق ثقة» (التهذيب ١/٤٢٠).

وعمره: هو ابن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري أبو أمية المصري وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي والعجلي وغير واحد، وقال النسائي: الذي يقول مالك في كتابه الثقة عن بكير يشبه أن يكون عمرو بن الحارث. والجلاح: هو أبو كثير، قال الدارقطني: لا بأس به. وقال ابن عبد البر: الجلاح أبو كثير يقال: إنه مولى عمر بن عبد العزيز، ويقال: مولى أخيه عبد الرحمن بن عبد العزيز وهو مصري تابعي ثقة.

وأوس بن بشير المعافر قال الحافظ في «الإصابة» (١/٣٩٣): أتى النبي ﷺ فأسلم، وحديثه عند الليث بن سعد، عن عامر الجيشاني. كذا أورده ابن عبد البر تبعاً لابن أبي حاتم وفيه أوهام نبئتها، منها قوله: ابن بشير، وإنما هو ابن بشر ومنها قوله: إنه من جيشان، وإنما هو معافري ومنها قوله: إنه أتى النبي ﷺ وهو لم يأت، وإنما حكى قصة رجل من جيشان أتاه فسأله، ومنها قوله: عامر الجيشاني، وإنما هو المعافري.

= وقد ذكره البخاري في «تاريخه»، فقال: أوس بن بشر المعافري يعدّ في المصريين، صحب أصحاب النبي ﷺ روى عنه عامر بن يحيى المعافري وواهب بن عبد الله وسمع عقبة بن عامر، وكذا ذكره ابن حبان في ثقات التابعين. اهـ.  
وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٠٥/٢): أوس بن بشر المعافري بصري روى عن عقبة بن عامر روى عنه واهب بن عبد الله المعافري سمعت أبي يقول ذلك. اهـ.

وقال ابن يونس في «تاريخه» (٥١/١): أوس بن بشر المعافري: عريف بني أنعم. كان يقرأ التوراة والإنجيل، وكان يوازي عبد الله بن عمرو في العلم حدث عنه أبو قبيل، وواهب بن عبد الله، وليث بن سعد، والجلاح مولى عبد العزيز بن مروان، وأبو صالح التميمي، ويقال: التميمي، وهو رجل معروف من أهل مصر. اهـ.  
وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢٠٣/٤): أخبرنا عبيد الله بن موسى قال: أخبرنا أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن السلماني قال: التقى كعب الأحبار وعبد الله بن عمرو فقال كعب: أظير؟ قال: نعم.  
قال: فما تقول؟ قال: «أقول: اللَّهُمَّ لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك ولا رب غيرك ولا حول ولا قوة إلا بك». فقال: أنت أفقه العرب إنها لمكتوبة في التوراة كما قلت.

قلت: وفيه أسامة وفيه انقطاع وتقدم، وللدعاء شاهد أيضاً من حديث بريدة بن الحصيب قال: ذكرت الطيرة عند رسول الله ﷺ فقال: «من أصابه من ذلك شيء» ولا بد - وكان قول رسول الله ﷺ: «ولا بد» أحب إلينا من كذا - فليقل: اللَّهُمَّ لا طير إلا طيرك، ولا خير إلا خيرك، ولا إله غيرك.  
أخرجه البزار (٣٠٤٨/٤٠١/٣ - كشف). وعنه الطبراني في «الدعاء» (١٢٧٠).

قلت: فيه الحسن بن أبي جعفر: ضعيف منكر الحديث، وقد تفرد به عن محمد بن جحادة.  
قال ابن عدي: «وهو يروى الغرائب وخاصة عن محمد بن جحادة». «الكامل» (٣٠٩/٢).

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧٩/٥): رواه البزار وفيه الحسن بن أبي جعفر وهو متروك وقد قيل فيه: صدوق منكر الحديث.

= وله شاهد موقوف عن ابن عباس في الدعاء، أخرجه ابن أبي شيبة (١١٠/٦):  
حدثنا محمد بن الحسن، قال: حدثنا مهدي بن ميمون، عن غيلان، عن ابن عباس،  
أنه كان إذا نعت الغراب، قال: «لا طير إلا طيرك، ولا خير إلا خيرك، ولا إله  
غيرك».

قلت: مهدي بن ميمون وثقه شعبة وأحمد وابن معين والنسائي، وغيلان: هو  
ابن جرير المعولي الأزدي البصري وثقه أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم والنسائي،  
قلت: ولم أجد له رواية عن ابن عباس لا في شيوخه ولا فيمن روى عن ابن عباس.  
ولأوله من غير الدعاء شاهد من حديث رويغ بن ثابت؛ أخرجه البزار (٣/٤٠٠  
- ٣٠٤٦ - كشف) وذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٨٢) من طريق إدريس بن  
يحيى عن عبد الله بن عياش القتباني عن أبيه عن شبيب بن بيتان عن شيان بن أمية عن  
رويغ بن ثابت؛ أن رسول الله ﷺ قال: «من ردته الطيرة عن شيء فقد قارف  
الشرك».

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحد يرويه بهذا اللفظ إلا رويغ بن ثابت  
وحده، وشبيب بن بيتان غير مشهور، وإنما ذكرنا حديثه إذ كان لا يروى عن  
رسول الله ﷺ هذا الكلام إلا عنه، وقد روى غير هذا الحديث أيضاً» (٦/٣٠١ -  
٢٣١٦ - البحر الزخار).

وقال أبو حاتم: «هذا حديث منكر».

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه الإمام أحمد والطبراني  
عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً، وفي إسناده ابن لهيعة وفيه اختلاف، وبقيّة  
رجاله ثقات.

قوله: (من حديث ابن عمرو): هو عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل  
السهمي أبو محمد، وقيل: أبو عبد الرحمن أحد السابقين المكثرين من الصحابة  
وأحد العبادة الفقهاء مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح بالطائف.

قوله: (من ردته الطيرة عن حاجته فقد أشرك) وذلك أن التطير هو التشاؤم  
بالشيء المرئي أو المسموع فإذا استعملها الإنسان فرجع بها عن سفره، وامتنع بها  
عما عزم عليه، فقد قرع باب الشرك، بل ولجه وبرئ من التوكل على الله، وفتح على  
نفسه باب الخوف والتعلق بغير الله، وذلك قاطع له عن مقام ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ  
نَسْتَعِينُ﴾ ٥، فيصير قلبه متعلقاً بغير الله، وذلك شرك، فيفسد عليه إيمانه، =

= وبقي هدفاً لسهام الطيرة. ويقضي له الشيطان من ذلك ما يفسد عليه دينه ودنياه، وكم ممن هلك بذلك وخسر الدنيا والآخرة!

قوله: (فما كفارة ذلك...) إلى آخر الحديث. هذا كفارة لما يقع من الطيرة، ولكن يمضي مع ذلك ويتوكل على الله، وفيه الاعتراف بأن الطير خلق مسخر مملوك لله، لا يأتي بخير ولا يدفع شرّاً، وأنه لا خير في الدنيا والآخرة إلا خير الله، فكل خير فيهما فهو من الله تعالى تفضلاً على عباده، وإحساناً إليهم وأن الإلهية كلها لله ليس فيها لأحد من الملائكة والأنبياء ﷺ شركة، فضلاً عن أن يشرك فيها ما يراه ويسمعه مما يتشائم به.

○ قال الشيخ ابن باز: الحديث ضعيف، فيه ابن لهيعة، وأصح منه ما جاء عن عقبة بن عامر السابق.

○ قال الشيخ ابن عثيمين:

قوله: (من رذته الطيرة عن حاجته) (من) شرطية، وجواب الشرط: (فقد أشرك)، واقرن الجواب بالفاء؛ لأنه لا يصلح لمباشرة الأداة، وحيثنذا يجب اقترانه بالفاء، وقد جمع ذلك في بيت شعر معروف، وهو قوله:

اسمية طلبية وجامد      وبما وقد وبلن وبالتنفيس

وقوله: (عن حاجته) الحاجة: كل ما يحتاجه الإنسان بما تتعلق به الكمالات، وقد تطلق على الأمور الضرورية.

قوله: (فقد أشرك)؛ أي: شركاً أكبر إن اعتقد أن هذا المتشائم به يفعل ويحدث الشر بنفسه، وإن اعتقده سبباً فقط فهو أصغر؛ لأنه سبق أن ذكرنا قاعدة مفيدة في هذا الباب، وهي: (إن كل من اعتقد في شيء أنه سبب ولم يثبت أنه سبب لا كوناً ولا شرعاً، فشركه شرك أصغر؛ لأنه ليس لنا أن نثبت أن هذا سبب إلا إذا كان الله قد جعله سبباً كونياً أو شرعياً، فالشرعي: كالقراءة والدعاء، والكوني: كالأدوية التي جرب نفعها).

وقوله: (لا طير إلا طيرك)؛ أي: الطيور كلها ملكك، فهي لا تفعل شيئاً، وإنما هي مسخرة، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ ۝١٩﴾ [الملك: ١٩]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوْاءِ السَّمَاءِ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۝٧٩﴾ [النحل: ٧٩]، فالهم أن الطير مسخرة بإذن الله، فالله تعالى هو الذي يديرها ويصرفها ويسخرها تذهب يميناً وشمالاً، ولا علاقة لها بالحوادث.



وله، من حديث الفضل بن عباس رضي الله عنه: «إنما الطيرة ما أمضاك أو ردك»<sup>[١]</sup>.

= ويحتمل أن المراد بالطير هنا ما يتشاءم به الإنسان، فكل ما يحدث للإنسان من التشاؤم والحوادث المكروهة، فإنه من الله كما أن الخير من الله، كما قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَيْتُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١].

لكن سبق لنا أن الشر في فعل الله ليس بواقع، بل الشر في المفعول لا في الفعل، بل فعله تعالى كله خير، إما خير لذاته، وإما لما يترتب عليه من المصالح العظيمة التي تجعله خيراً.

□ يستفاد من الحديث:

١ - أنه لا يجوز للإنسان أن ترده الطيرة عن حاجته، وإنما يتوكل على الله ولا ييالي بما رأى أو سمع أو حدث له عند مباشرته للفعل أول مرة، فإن بعض الناس إذا حصل له ما يكره في أول مباشرته الفعل تشاءم، وهذا خطأ؛ لأنه ما دامت هناك مصلحة دنيوية أو دينية، فلا تهتم بما حدث.

٢ - أن الطيرة نوع من الشرك، لقوله: (من رده الطيرة عن حاجته، فقد أشرك).

٣ - أن من وقع في قلبه التطير ولم ترده الطيرة، فإن ذلك لا يضر كما سبق في حديث ابن مسعود: «وما منا إلا، ولكن الله يذهب بالتوكل».

٤ - أن الأمور بيد الله خيرها وشرها.

٥ - انفراد الله بالألوهية، كما انفرد بالخلق والتدبير.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: قوله: (من رده الطيرة عن حاجته، فقد أشرك)

هذا هو ضابط الطيرة التي تكون شركاً، وهو أن ترد المتطير عن حاجته، فإذا لم ترده عن حاجته، ولم يستجب لها، فلا حرج عليه وبذلك إلا أن عظمت في قلبه، فربما دخلت في أنواع محرمات القلوب، والذي يذهب ذلك كله هو التوكل على الله، وتعظيم الرغبة فيما عنده وحسن الظن بالله - جلّ وعلا -.

[١] أخرجه أحمد (٢١٣/١) (١٨٢٤) قال: حدثنا حماد بن خالد، قال:

حدثنا ابن علاثة، عن مسلمة الجهني، قال: سمعته يحدث عن الفضل بن عباس، قال: خرجت مع رسول الله ﷺ يوماً، فبرح ظبي، فمال في شقة، فاحتضنته، فقلت: يا رسول الله، تطيرت؟ فذكره.

قلت: ابن علاثة - واسمه محمد بن عبد الله - قال البخاري: في حديثه نظر، =

= وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال الدارقطني: متروك.  
وقال ابن حبان: محمد بن علاثة، كان يروى الموضوعات عن الثقات؛ لا يحل ذكره إلا على جهة القدر فيه، وقال الحاكم: يروي عن الأوزاعي وخصيف والنضر بن عربي أحاديث موضوعة.

ومسلمة الجهني - وهو ابن عبد الله - لم يوثقه غير ابن حبان، ثم هو لم يدرك الفضل بن عباس.

وللحديث شاهد وإي من حديث أبي أمامة، ذكر ذلك ابن حجر في «المطالب العالية» (٣١٣/٧) رقم (٢٥٦٧) روايته إلى أبي يعلى فقال: وقال أبو يعلى: حدثنا أبو الربيع، حدثنا عباد، حدثنا جعفر عن القاسم، عن أبي أمامة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما الطيرة ما ردك أو أمضاك» وفي سننه جعفر: وهو جعفر بن الزبير الحنفى.

قال ابن حجر: متروك الحديث واتهمه بعضهم بالكذب، ونقل ابن الجوزى الإجماع على أنه متروك.

وله شاهد عن ابن عباس رضي الله عنه موقوفاً قال: «إن مضيت فمتوكل وإن نكصت فمتطير» أخرجه معمر في كتاب «الجامع» (ح ١٩٥٠٥)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢/٦٤) عن قتادة قال: قال ابن عباس به.

وهذا إسناد منقطع فقتادة لم يسمع من أحد من الصحابة إلا أنس كما في «جامع التحصيل» (ص ٢٥٥) ولم يصرح بالتحديث هنا وهو مدلس من الثالثة.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه أحمد في «المسند» ولفظه حدثنا حماد بن خالد قال: ثنا ابن علاثة عن مسلمة الجهني قال: سمعته يحدث عن الفضل بن عباس قال: «خرجت مع رسول الله ﷺ يوماً فبرح ظبي فمال في شقه فاحتضنته فقلت: يا رسول الله تطيرت قال: «إنما الطيرة ما أمضاك أو ردك». هكذا رواه أحمد وفي إسناده نظر.

وقرأت بخط المصنف: فيه رجل مختلف فيه، وفيه انقطاع أي: بين مسلم وبين الفضل وهو ابن العباس بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ وأكبر ولد العباس.

قال ابن معين: قتل يوم اليرموك في عهد أبي بكر رضي الله عنه.  
وقال غيره: قتل يوم مرج الصفر، سنة ثلاث عشرة وهو ابن اثنتين وعشرين

= قال أبو داود: قتل بدمشق كان عليه درع النبي ﷺ.

وقال الواقدي وابن سعد: مات في طاعون عمواس.

قوله: «إنما الطيرة ما أمضاك أو ردك» هذا حد للطيرة المنهي عنها بأنها ما أوجب للإنسان أن يمضي لما يريده ولو من الفأل، فإن الفأل إنما يستحب لما فيه من البشارة والملاءمة للنفس، فأما أن يعتمد عليه ويمضي لأجله مع نسيان التوكل على الله، فإن ذلك من الطيرة. وكذلك إذا رأى أو سمع ما يكره فتشاءم به ورده عن حاجته، فإن ذلك أيضاً من الطيرة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: «إنما الطيرة ما أمضاك أو ردك». هذا حد الطيرة المنهي عنها: أنها ما يحمل الإنسان على المضي فيما أراده، ويمنعه من المضي فيه كذلك. وأما الفأل الذي كان يحبه النبي صلي الله عليه وسلم فيه نوع بشارة، فيسر به العبد ولا يعتمد عليه بخلاف ما يمضيه أو يرده، فإن للقلب عليه نوع اعتماد فافهم الفرق والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله في حديث الفضل: «إنما الطيرة». هذه الجملة عند البلاغيين تسمى حصراً، أي: ما الطيرة إلا ما أمضاك أو ردك لا ما حدث في قلبك ولم تلتفت إليه، ولا ريب أن السلامة منها حتى في تفكير الإنسان خير بلا شك، لكن إذا وقعت في القلب ولم ترده ولم يلتفت لها، فإنها لا تضره، لكن عليه أن لا يستسلم، بل يدافع، إذ الأمر كله بيد الله.

قوله: (ما أمضاك أو ردك). أما (ما ردك)، فلا شك أنه من الطيرة؛ لأن التطير يوجب الترك والتراجع.

وأما (ما أمضاك)، فلا يخلو من أمرين:

الأول: أن تكون من جنس التطير، وذلك بأن يستدل لنجاحه أو عدم نجاحه بالتطير، كما لو قال: سأزجر هذا الطير، فإذا ذهب إلى اليمين، فمعنى ذلك اليمين والبركة، فيقدم، فهذا لا شك أنه تطير؛ لأن التفاؤل بمثل انطلاق الطير عن اليمين غير صحيح؛ لأنه لا وجه له، إذ الطير إذا طار، فإنه يذهب إلى الذي يرى أنه وجهته، فإذا اعتمد عليه، فقد اعتمد على سبب لم يجعله الله سبباً، وهو حركة الطير.

الثاني: أن يكون سبب المضي كلاماً سمعه أو شيئاً شاهده يدل على تيسير =

## وفيه مسائل

- الأولى: التنبيه على قوله: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَيْتُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١] مع قوله: ﴿طَلَيْتُكُمْ مَعَكُمْ﴾ [يس: ١٩] [١].
- الثانية: نفي العدوى [٢].
- الثالثة: نفي الطيرة [٣].
- الرابعة: نفي الهامة.
- الخامسة: نفي الصفر.
- السادسة: أن الفأل ليس من ذلك، بل مستحب.

= هذا الأمر له، فإن هذا فال، وهو الذي يعجب النبي ﷺ، لكن إن اعتمد عليه وكان سببا لإقدامه، فهذا حكمه حكم الطيرة، وإن لم يعتمد عليه ولكنه فرح ونشط وازداد نشاطا في طلبه، فهذا من الفأل المحمود.

والحديث في سنده مقال، لكن على تقدير صحته هذا حكمه.

قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديثين:

- ١ - أن الطيرة شرك.
- ٢ - أن حقيقة الطيرة الشركية ما دفعت الإنسان إلى العمل بها.
- ٣ - أن ما لم يؤثر على عزم الإنسان من التشاؤم فليس بطيرة.
- ٤ - معرفة الذكر الذي تُدفع به الطيرة عن القلب وأهميته للمسلم.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: أي: لكي ينتبه الإنسان، فإن ظاهر الآيتين التعارض، وليس كذلك، فالقرآن والسنة لا تعارض بينهما ولا تعارض في ذاتهما، إنما يقع التعارض حسب فهم المخاطب، وقد سبق بيان الجمع أن قوله: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَيْتُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ أن الله هو المقدر ذلك، وليس موسى ولا غيره من الرسل، وأن قوله: ﴿طَلَيْتُكُمْ مَعَكُمْ﴾ من باب السبب، أي: أنتم سببه.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: وقد سبق أن المراد بنفيها نفي تأثيرها بنفسها لا أنها سبب للتأثير؛ لأن الله قد جعل بعض الأمراض سببا للعدوى وانتقالها.

[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: أي: نفي التأثير لا نفي الوجود.

- السابعة: تفسير الفأل<sup>[١]</sup>.
- الثامنة: أن الواقع في القلوب من ذلك مع كراهته لا يضر، بل يذهب الله بالتوكل.
- التاسعة: ذكر ما يقول من وجده.
- العاشرة: التصريح بأن الطيرة شرك<sup>[٢]</sup>.
- الحادية عشرة: تفسير الطيرة المذمومة<sup>[٣]</sup>.




---

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: فسرہ النبی صَلَّی اللہُ عَلَیْہِ وَسَلَّم بأنه: الكلمة الطيبة، وسبق أن هذا التفسير على سبيل المثال لا على سبيل الحصر؛ لأن الفأل كل ما ينشط الإنسان على شيء محمود، من قول، أو فعل مرئي أو مسموع.

[٢] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: أي شرك أصغر

[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: أي: ما أمضاك أو ردك.



## باب



### ما جاء في التنجيم<sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: المراد هنا: ذكر ما يجوز من التنجيم وما لا يجوز وما ورد فيه من الوعيد. قال شيخ الإسلام: التنجيم هو الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية.

وقال الخطابي: علم النجوم المنهي عنه هو ما يدعيه أهل التنجيم من علم الكوائن والحوادث التي لم تقع وستقع في مستقبل الزمان؛ كأوقات هبوب الرياح، ومجيء المطر، وظهور الحر والبرد، وتغير الأسعار، وما كان في معناها من الأمور التي يزعمون أنهم يدركون معرفتها بمسير الكواكب في مجاريها واجتماعها وافتراقها، ويدعون أن لها تأثيراً في السفليات، وأنها تجري على قضايا موجباتها، وهذا منهم تحكم على الغيب، وتعاطف لعلم قد استأثر الله به لا يعلم الغيب سواه.

قلت: واعلم أن التنجيم على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما هو كفر بإجماع المسلمين، وهو القول بأن الموجودات في العالم السفلي مركبة على تأثير الكواكب والروحانيات، وأن الكواكب فاعلة مختارة وهذا كفر بإجماع المسلمين، وهذا قول الصابئة المنجمين الذين بعث إليهم إبراهيم الخليل عليه السلام، [الأنعام: ٧٥ - ٧٩] ولهذا كانوا يعظمون الشمس والقمر والكواكب تعظيماً يسجدون لها ويتذللون لها ويسبحونها تسابيح معروفة في كتبهم، ويدعونها دعوات لا تنبغي إلا لخالقها وفاطرها وحده لا شريك له، وينون لكل كوكب هيكلاً؛ أي: موضعاً لعبادته ويصورون فيه ذلك الكوكب، ويتخذونه لعبادته وتعظيمه، ويزعمون أن روحانية ذلك الكوكب تنزل عليهم وتخاطبهم وتقضي حوائجهم. وتلك الروحانيات هي الشياطين تنزل عليهم، وخاطبتهم وقضت حوائجهم. وقد صنف بعض المتأخرين في هذا الشرك مصنفاً، وذكره صاحب «التذكرة» فيها.

الثاني: الاستدلال على الحوادث الأرضية بمسير الكواكب واجتماعها =

= واقتراقها ونحو ذلك، ويقول: إن ذلك بتقدير الله ومشيئته، فلا ريب في تحريم ذلك، واختلف المتأخرون في تكفير القائل بذلك. وينبغي أن يقطع بكفره، لأنها دعوى لعلم الغيب الذي استأثر الله تعالى بعلمه بما لا يدل عليه.

الثالث: ما ذكره المصنف في تعلم المنازل وسيأتي الكلام عليه.

○ قال الشيخ ابن سعدي: التنجيم نوعان: نوع يسمى علم التأثير: وهو الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الكونية، فهذا باطل ودعوى لمشاركة الله في علم الغيب الذي انفرد به، أو تصديق لمن ادعى ذلك، وهذا ينافي التوحيد لما فيه من هذه الدعوى الباطلة، ولما فيه من تعلق القلب بغير الله، ولما فيه من فساد العقل، لأن سلوك الطرق الباطلة وتصديقها من مفسدات العقول والأديان.

النوع الثاني: علم التسيير: وهو الاستدلال بالشمس والقمر والكواكب على القبلة والأوقات والجهات، فهذا النوع لا بأس به، بل كثير منه نافع قد حث عليه الشارع، إذا كان وسيلة إلى معرفة أوقات العبادات، أو إلى الاهتداء به في الجهات. فيجب التفريق بين ما نهى عنه الشارع وحرمه وبين ما أباحه أو استحبه أو أوجبه، فالأول هو المنافي للتوحيد دون الثاني.

○ قال الشيخ ابن قاسم: أي: ذكر ما لا يجوز منه وذمه وتحريمه، وما ورد من الوعيد فيه، وذكر ما يجوز.

قال شيخ الإسلام: السحر محرم بالكتاب والسنة والإجماع، وذلك أن علم النجوم الذي هو من السحر نوعان: علمي وهو الاستدلال بحركات النجوم على الحوادث وعلمي وهو الذي يقولون فيه: إنه تأثير القوى السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية كالطلاسم ونحوها. وفي كشف الظنون: هو علم يعرف به الاستدلال على حوادث علم الكون والفساد بالتشكلات الفلكية، وهي أوضاع الأفلاك والكواكب كالمقارنة والتثليث والتسديس والتربيع إلى غير ذلك، وينقسم إلى حسابيات وطبيعيات ووهميات.

○ قال الشيخ ابن باز: لما كان التنجيم شائعاً بين الناس وله من يتبعه ويبني عليه الأشياء ذكر هذا الباب في كتاب التوحيد للتنبيه على بطلان التنجيم.

التنجيم مصدر نَجَمَ ينجم تنجيماً؛ يعني: حزر وحذر بما يعتقد في النجوم.

التنجيم: هو الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية فيسمى تنجيماً؛ يعني: النظر في النجوم واجتماعها واقتراقها وطلوعها وغروبها وتقاربها =

= وتباعدها وهو من دعوى علم الغيب الباطلة التي أبطلها الله جلّ وعلا بقوله: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] فالتنجيم من دعوى علم الغيب وهذا هو مقصود المؤلف من هذا الباب لبيان التحذير منه، أما النظر في منازل القمر لتعلم الأوقات والقبلة والطرقا فهذا لا بأس به كما قال أحمد وإسحاق وإن كرهه قتادة وابن عيينة لكن الصواب جواز تعلم المنازل لمعرفة جهة القبلة في الأسفار والبلدان ولمعرفة أوقات الصلوات وأوقات الزراعة والفلاحة فهذا لا بأس به.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وعلم النجوم ينقسم إلى قسمين:

١ - علم التأثير.

٢ - علم التسيير.

فالأول: علم التأثير. وهذا ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ - أن يعتقد أن هذه النجوم مؤثرة فاعلة، بمعنى أنها هي التي تخلق الحوادث والشور، فهذا شرك أكبر؛ لأن من ادعى أن مع الله خالقاً، فهو مشرك شركاً أكبر، فهذا جعل المخلوق المسخر خالقاً مسخراً.

ب - أن يجعلها سبباً يدعي به علم الغيب، فيستدل بحركاتها وتنقلاتها وتغيراتها على أنه سيكون كذا وكذا؛ لأن النجم الفلاني صار كذا وكذا، مثل أن يقول: هذا الإنسان ستكون حياته شقاء؛ لأنه ولد في النجم الفلاني، وهذا حياته ستكون سعيدة؛ لأنه ولد في النجم الفلاني، فهذا اتخذ تعلم النجوم وسيلة لادعاء علم الغيب، ودعوى علم الغيب كفر مخرج عن الملة؛ لأن الله يقول: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وهذا من أقوى أنواع الحصر؛ لأنه بالنفي والإثبات، فإذا ادعى أحد علم الغيب، فقد كذب القرآن.

ج - أن يعتقد سبباً لحدوث الخير والشر؛ أي: أنه إذا وقع شيء نُسب إليه النجوم، ولا ينسب إلى النجوم شيئاً إلا بعد وقوعه، فهذا شرك أصغر.

فإن قيل: ينتقض هذا بما ثبت عن النبي ﷺ في قوله في الكسوف: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده»، فمعنى ذلك أنهما علامة إنذار.

والجواب من وجهين:

الأول: أنه لا يُسلم أن للكسوف تأثيراً في الحوادث والعقوبات من الجذب

والقحط والحروب، ولذلك قال النبي ﷺ: «إنهما لا ينكسفان لموت أحد ولا =



= **لحياته**، لا في ما مضى ولا في المستقبل، وإنما يخوف الله بهما العباد لعلهم يرجعون، وهذا أقرب.

**الثاني:** أنه لو سلمنا أن لهما تأثيراً، فإن النص قد دل على ذلك، وما دل عليه النص يجب القول به، لكن يكون خاصاً به.

لكن الوجه الأول هو الأقرب: أننا لا نسلم أصلاً أن لهما تأثيراً في هذا؛ لأن الحديث لا يقتضيه، فالحديث ينص على التخويف، والمُخَوِّف هو الله تعالى، والمخوف عقوبته، ولا أثر للكسوف في ذلك، وإنما هو علامة فقط.

**الثاني:** علم التسيير. وهذا ينقسم إلى قسمين:

**الأول:** أن يستدل بسيرها على المصالح الدينية، فهذا مطلوب، وإذا كان يعين على مصالح دينية واجبة كان تعلمها واجباً، كما لو أراد أن يستدل بالنجوم على جهة القبلة، فالنجم الفلاني يكون ثلث الليل قبلة، والنجم الفلاني يكون ربع الليل قبلة، فهذا فيه فائدة عظيمة.

**الثاني:** أن يستدل بسيرها على المصالح الدنيوية، فهذا لا بأس به، وهو نوعان:

**النوع الأول:** أن يستدل بها على الجهات، كمعرفة أن القطب يقع شمالاً، والجدي وهو قريب منه يدور حوله شمالاً، وهكذا، فهذا جائز، قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَنَّا وَيَأْتِجُمُ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦].

**النوع الثاني:** أن يستدل بها على الفصول، وهو ما يعرف بتعلم منازل القمر، فهذا كرهه بعض السلف، وأباحه آخرون.

والذين كرهوه قالوا: يخشى إذا قيل: طلع النجم الفلاني، فهو وقت الشتاء أو الصيف: أن بعض العامة يعتقد أنه هو الذي يأتي بالبرد أو بالحر أو بالرياح. والصحيح عدم الكراهة.

○ قال الشيخ ابن جبرين: منازل القمر ٢٨ منزلاً، ينزل في كل ليلة منزلاً، فإن كان الشهر كاملاً استسر ليلتين، وإن كان الشهر ناقصاً استسر ليلة واحدة، والمراد بالنزول؛ أي: التقريب لا النزول الحقيقي، وهذه المنازل الثمانية والعشرين نزول القمر فيها غير مُطَرَّد.

وقول بعض العامة إذا هبت رياح طلع النجم الفلاني كذا وكذا فهذا لا ينبغي.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: ومما يدخل في التنجيم في هذا العصر بوضوح =

قال البخاري في «صحيحه»: قال قتادة: «خلق الله هذه النجوم ثلاث: زينة للسماء، ورجوماً للشياطين، وعلامات يهتدى بها، فمن تأوّل فيها غير ذلك خطأ، وأضاع نصيبه، وتكلف ما لا علم له به». انتهى [١].

= مع غفلة الناس عنه - ما يكثر في المجلات مما يسمونه البروج، فيخصصون صفحة أو أقل منها في الجرائد، ويجعلون عليها رسم بروج السّنة برج الأسد، والعقرب، والثور، إلى آخره، ويجعلون أمام كل برج ما سيحصل فيه، فإذا كان الرجل أو المرأة مولوداً في ذلك البرج يقول: سيحصل لك في هذا الشهر كذا وكذا وكذا، وهذا هو التنجيم الذي هو التأثير، والاستدلال بالنجوم والبروج على التأثير في الأرض وعلى ما سيحصل في الأرض، وهو نوع من الكهانة، ووجوده في المجلات والجرائد على ذلك النحو وجود للكهانة فيها، فهذا يجب إنكاره إنكاراً للشريكات والادّعاء معرفة الغيب والسحر والتنجيم؛ لأن التنجيم من السحر كما ذكرنا، ويجب إنكاره على كل صعيد، ويجب أيضاً على كل مسلم أن لا يدخله بيته، وأن لا يقرأه، ولا يطلع عليه؛ لأن الاطلاع على تلك البروج وما فيها - ولو لمجرد المعرفة - يدخل في النهي من جهة أنه أتى الكاهن غير منكر عليه.

وإذا قرأ هذه الصفحة وهو يعلم برجه الذي ولد فيه، أو يعلم البرج الذي يناسبه، وقرأ ما فيه، فكأنه سأل كاهناً، فلا تقبل له صلاة أربعين يوماً، فإن صدق بما في تلك البروج فقد كفر بما أنزل على محمد، وهذا يدل على غربة التوحيد بين أهله، وغربة فهم حقيقة هذا الكتاب - كتاب التوحيد - حتى عند أهل الفطرة وأهل هذه الدعوة، فإنه يجب إنكار ذلك على كل صعيد وأن لا يؤثم المرء نفسه، ولا من في بيته بإدخال شيء من الجرائد التي فيها ذلك في البيوت؛ لأن هذا معناه إدخال للكهنة إلى البيوت، وهذا - والعياذ بالله - من الكبائر، فواجب إنكار ذلك وتمزيقه والسعي فيه بكل سبيل حتى يدحر أولئك؛ لأن أهل التنجيم وأهل البروج هم من الكهنة، والتنجيم له معاهد معمورة في لبنان وفي غيرها، يتعلم فيها الناس حركة النجوم، وما سيحصل بحسابات معروفة، وجداول معينة، ويخبرون بأنه من كان من أهل البرج الفلاني فإنه سيحصل له كذا وكذا، عن طريق تعلم وهمي يغرههم به رؤوسهم وكهانهم، فالواجب على طلبة العلم أن يسعوا في تبصير الناس بحقيقة ذلك في كلماتهم، وبعد الصلوات، وفي خطب الجمعة؛ لأن هذا مما كثر البلاء به، والإنكار فيه قليل، والتنبيه عليه ضعيف، والله المستعان.

[١] رواه البخاري معلقاً في: كتاب بدء الخلق باب النجوم.

= ووصله الطبري في «تفسيره» (٣٤٤٩٠)، وعبد بن حميد في تفسيره كما في «تغليق التعليق» (٤٨٩/٣) من طريق شيبان وسعيد كلاهما عن قتادة به.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الأثر علقه البخاري في «صحيحه» كما قال المصنف وأخرجه عبد الرزاق، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبو الشيخ والخطيب في كتاب «النجوم» عن قتادة. ولفظه: قال: إن الله إنما جعل هذه النجوم لثلاث خصال: جعلها زينة للسماء، وجعلها يهتدى بها، وجعلها رجوماً للشياطين، فمن تعاطى فيها غير ذلك، فقد قال برأيه، وأخطأ حظه، وأضاع نصيبه، وتكلف ما لا علم له به، وإن ناساً جهلة بأمر الله قد أحدثوا في هذه النجوم كهانة: من أعرس بنجم كذا وكذا كان كذا وكذا، ومن سافر بنجم كذا وكذا كان كذا وكذا، ولعمري ما من نجم إلا يولد به الأحمر والأسود والطويل والقصير والحسن والذميم، وما علم هذه النجوم وهذه الدابة وهذا الطائر بشيء من هذا الغيب، ولو أن أحداً علم الغيب، لعلمه آدم الذي خلقه الله بيده، وأسجد له ملائكته، وعلمه أسماء كل شيء.

قوله: (خلق الله هذه النجوم لثلاث) إلى آخره. هذا مأخوذ من القرآن في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾ [الملك: ٥]. وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَكُمُ الرَّجُلَ الَّذِي يَتَذَكَّرُ فِيهَا مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النحل: ١٦]. وفيه إشارة إلى أن النجوم في السماء الدنيا كما هو ظاهر الآية، وفيه حديث رواه ابن مردويه عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «أما السماء الدنيا، فإن الله خلقها من دخان، وجعل فيها سراجاً وقمرأ منيراً، وزينها بمصابيح النجوم، وجعلها رجوماً للشياطين وحفظاً من كل شيطان رجيم».

وقوله: ﴿وَعَلَّمَكُمُ الرَّجُلَ الَّذِي يَتَذَكَّرُ فِيهَا مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ أي: دلالات على الجهات والبلدان ونحو ذلك يهتدى بها بصيغة المجهول؛ أي: يهتدي بها الناس في ذلك كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٩٧]. وليس المراد: يهتدون بها في علم الغيب ولهذا قال: فمن تأول فيها غير ذلك؛ أي: زعم فيها غير ما ذكر الله تعالى في هذه الثلاث، فادعى بها علم الغيب، فقد أخطأ؛ أي: حيث تكلم رجماً بالغيب وأضاع نصيبه؛ أي: حظه من عمره، لأنه اشتغل بما لا فائدة فيه، بل هو مضرة محضة، وتكلف ما لا علم له به؛ أي: تعاطى شيئاً لا يتصور علمه، لأن أخبار السماء، والأمور المغيبة لا تعلم إلا من طريق الكتاب والسنة، وليس فيهما =

= أزيد مما تقدم. قال الداودي: «قول قتادة في النجوم حسن إلا قوله: أخطأ وأضاع نصيبه، فإنه قصر في ذلك، بل قائل ذلك كافر».

فإن قلت: إن المنجمين قد يصدقون بعض الأحيان.

قيل: صدقهم كصدق الكهان يصدقون مرة ويكذبون مائة، وليس في صدقهم مرة ما يدل على أن ذلك علم صحيح كالكهان.

وقد استدل بعض المنجمين بآيات من كتاب الله على صحة علم التنجيم:

١ - منها قوله: ﴿وَعَلَّمَكُمُ الْيَوْمَ الْآيَاتِ الَّتِي كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ١٦].

والجواب: أنه ليس المراد بهذه الآية أن النجوم علامات على الغيب يهتدي بها الناس في علم الغيب، وإنما المعنى وعلامات؛ أي: دلالات على قدرة الله وتوحيده.

وعن قتادة ومجاهد أن من النجوم ما يكون علامة لا يهتدى إلا بها، وقيل: إن هذا من تمام الكلام الأول وهو قوله: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَواسٍ أَنْ تُبِيدَ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسُبُّوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٥، ١٦]؛ أي: وألقى لكم معالم يعلم بها الطريق والأراضي من الجبال الكبار والصغار يستدل بها المسافرون في طرقهم.

وقوله: ﴿وَعَلَّمَكُمُ الْيَوْمَ الْآيَاتِ الَّتِي كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ١٦]. قال ابن عباس في الآية: ﴿وَعَلَّمَكُمُ الْيَوْمَ الْآيَاتِ الَّتِي كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾؛ يعني: معالم الطرق بالنهار ﴿وَعَلَّمَكُمُ الْيَوْمَ الْآيَاتِ الَّتِي كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾. قال: يهتدون به في البحر في أسفارهم. رواه ابن جرير وابن أبي حاتم.

فهذا القول ونحوه هو معنى الآية، فالاستدلال بها على صحة علم التنجيم استدلال على ما يعلم فساد بالاضطرار من دين الإسلام بما لا يدل عليه لا نصاً ولا ظاهراً، وذلك أفسد أنواع الاستدلال، فإن الأحاديث جاءت عن النبي ﷺ بإبطال علم التنجيم وذمه، منها حديث: «من اقتبس شعبة من علم النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر». الحديث وقد تقدم. وعن عبد الله بن محيريز التابعي الجليل أن سليمان بن عبد الملك دعاه فقال: لو علمت علم النجوم فازددت إلى علمك. فقال: قال رسول الله ﷺ: «إن أخوف ما أخاف على أمتي ثلاث: حيف الأئمة، وتكذيب بالقدر، وإيمان بالنجوم».

وعن رجاء بن حيوة أن النبي ﷺ قال: «مما أخاف على أمتي التصديق

بالنجوم، والتكذيب بالقدر، وحيف الأئمة». رواهما عبد بن حميد.

= فهذان المرسلان من هذين الوجهين المختلفين يدلان على ثبوت الحديث، لا سيما وقد احتج به من أرسله. وعن أبي محجن مرفوعاً: «أخاف على أمتي من بعدي ثلاثاً: حيف الأئمة، وإيماناً بالنجوم، وتكذيباً بالقدر». رواه ابن عساكر وحسنه السيوطي.

وعن أنس مرفوعاً: «أخاف على أمتي بعدي خصلتين تكذيباً بالقدر، وإيماناً بالنجوم». رواه أبو يعلى وابن عدي والخطيب في كتاب «النجوم» وحسنه السيوطي أيضاً.

وروى الإمام أحمد والبخاري عن ابن عمر مرفوعاً: «مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله، لا يعلم ما في غد إلا الله، ولا يعلم ما تغيض الأرحام إلا الله، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله، ولا تدري نفس بأي أرض تموت، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله». لفظ البخاري.

وعن العباس بن عبد المطلب قال: قال رسول الله ﷺ: «لقد طهر الله هذه الجزيرة من الشرك ما لم تضلهم النجوم». رواه ابن مردويه.

وعن ابن عمر مرفوعاً: «تعلموا من النجوم ما تهتدون به في ظلمات البر والبحر ثم انتهوا».

وعن أبي هريرة قال: «نهى رسول الله ﷺ عن النظر في النجوم». رواهما ابن مردويه والخطيب.

وعن سمرة بن جندب أنه خطب فذكر حديثاً عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أما بعد: فإن ناساً يزعمون أن كسوف هذه الشمس، وكسوف هذا القمر، وزوال هذه النجوم عن مواضعها لموت رجال عظماء من أهل الأرض، وأنهم قد كذبوا ولكنها آيات من آيات الله يعتبر بها عباده لينظر من يحدث له منهم توبة». رواه أبو داود. وفي الباب أحاديث وآثار غير ما ذكرنا. فتبين بهذا أن الاستدلال بالآية على صحة أحكام النجوم من أفسد أنواع الاستدلال.

٢ - ومنها قوله تعالى عن إبراهيم: ﴿فَنظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ﴾ ﴿٨٨﴾ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ [الصفات: ٨٨، ٨٩].

والجواب: أن هذا من جنس استدلاله بالآية الأولى في الفساد، فأين فيها ما يدل على صحة أحكام النجوم بوجه من وجوه الدلالات؟! وهل إذا رفع إنسان بصره إلى النجوم، فنظر إليها، دل ذلك على صحة علم النجوم عنده؟! وكل الناس ينظرون =

= إلى النجوم، فلا يدل ذلك على صحة علم أحكامها. وكأن هذا ما شعر أن إبراهيم عليه السلام إنما بعث إلى الصابئة المنجمين مبطلاً لقولهم مناظراً لهم على ذلك.

فإن قيل على هذا: فما فائدة نظره في النجوم؟

قيل: نظرت في النجوم من معاريض الأفعال ليتوصل به إلى غرضه من كسر الأصنام كما كان قوله: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]. فمن ظن أن نظرت في النجوم ليستنبط منها علم الأحكام، وعلم أن طالعه يقضي عليه بالنحس، فقد ضل ضللاً بعيداً.

ولهذا جاء في حديث الشفاعة الصحيح أنه عليه السلام يقول: «لست هناك ويذكر ثلاث كذبات كذبهن» وعدها العلماء قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]. قوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾. وقوله لسارة: هي أختي.

فلو كان قوله: «إني سقيم» أخذه من علم النجوم لم يعتذر من ذلك، وإنما هي من معاريض الأفعال، فلماذا اعتذر منها كما اعتذر من قوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾، ذكر ذلك ابن القيم.

لكن قوله: وعدها العلماء يدل على أنه لم يستحضر الحديث الوارد في عدها وقد رواه أحمد والبخاري وأصحاب «السنن» وابن جرير وغيرهم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لم يكذب إبراهيم عليه السلام غير ثلاث كذبات اثنتين في ذات الله قوله: «إني سقيم»، وقوله: بل فعله كبيرهم هذا، وقوله في سارة هي أختي» لفظ ابن جرير.

وروى ابن أبي حاتم عن أبي سعيد مرفوعاً: «في كلمات إبراهيم الثلاث التي قال: ما منها كذبة إلا ما حل بها عن دين الله، فقال: «إني سقيم»، وقال: بل فعله كبيرهم هذا، وقال للملك حين أراد امرأته: هي أختي». وفي إسناده ضعف.

وقال قتادة في الآية: العرب تقول لمن تفكر: نظر في النجوم قال ابن كثير: يعني قتادة: أنه نظر إلى السماء متفكراً فيما يكذبهم به فقال: «إني سقيم؛ أي: ضعيف».

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: فتأمل ما أنكره هذا الإمام مما حدث من المنكرات في عصر التابعين. وما زال الشر يزداد في كل عصر بعدهم حتى بلغ الغاية في هذه الأعصار، وعمت به البلوى في جميع الأمصار فمقل ومستكثر، وعز في الناس من ينكره، وعظمت المصيبة به في الدين، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

وكره قتادة تعلّم منازل القمر، ولم يرخص ابن عيينة فيه. ذكره  
حرب عنهما، ورخص في تعلم المنازل أحمد وإسحاق<sup>[١]</sup>.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله في أثر قتادة: (خلق الله هذه النجوم لثلاث)  
اللام للتعليل؛ أي: لبيان العلة والحكمة.

قوله: (لثلاث). ويجوز لثلاثة، لكن الثلاث أحسن؛ أي: لثلاث حكم، لهذا  
حذف تاء التانيث من العدد.

وهل نقول: إن ظاهر الآية الكريمة أن النجوم مرصعة في السماء، أو نقول:  
لا يلزم ذلك؟

الجواب: لا يلزم من ذلك أن تكون النجوم مرصعة في السماء، قال تعالى:  
﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]؛  
أي: يدورون، كل له فلك.

وأنا شاهدت بعيني أن القمر خسف نجمة من النجوم؛ أي: غطاها، وهي من  
النجوم اللامعة الكبيرة كان يقرب حولها في آخر الشهر، وعند قرب الفجر غطاها،  
فكنا لا نراها بالمرة، وذلك قبل عامين في آخر رمضان.

إذن هي أفلاك متفاوتة في الارتفاع والنزول، ولا يلزم أن تكون مرصعة في  
السماء.

فإن قيل: فما الجواب عن قوله تعالى: ﴿زَيْنًا أَسْمَاءَ الدُّنْيَا﴾ [الصفات: ٦]؟  
قلنا: إنها لا يلزم من تزيين الشيء بالشيء أن يكون ملاصقاً له، أرأيت لو أن  
رجلاً عمر قصراً وجعل حوله ثريات من الكهرباء كبيرة وجميلة، وليست على  
جدرانه، فالناظر إلى القصر من بعد يرى أنها زينة له، وإن لم تكن ملاصقة له.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الأثر:

١ - بيان الحكمة في خلق النجوم كما دلّ عليها القرآن.

٢ - الرد على من زعم أن النجوم خلقت لحكمة غير ما ذكر الله فيها.

٣ - أنه يجب الرجوع إلى كتاب الله؛ لبيان الحق من الباطل.

٤ - أن من طلب الهدى من غير الكتاب والسنة فقد الصواب وضيع وقته  
وتكلف ما لا قدرة له في الوصول إليه.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا هو القسم الثالث من علم التنجيم  
وهو تعلم منازل الشمس والقمر، للاستدلال بذلك على القبلة وأوقات الصلوات  
والفصول، وهو كما ترى من اختلاف السلف فيه، فما ظنك بدينك القسمين؟! =

= ومنازل القمر ثمانية وعشرون كل ليلة في منزلة منها، فكره قتادة وسفيان بن عيينة تعلم المنازل، وأجازه أحمد وإسحاق وغيرهما.

قال الخطابي: «أما علم النجوم الذي يدرك من طريق المشاهدة والخبر الذي يعرف به الزوال، وتعلم به جهة القبلة، فإنه غير داخل فيما نهى عنه، وذلك أن معرفة رصد الظل ليس شيئاً بأكثر من أن الظل ما دام متناقصاً، فالشمس بعد صاعدة نحو وسط السماء من الأفق الشرقي، وإذا أخذ في الزيادة، فالشمس هابطة من وسط السماء نحو الأفق الغربي. وهذا علم يصح دركه بالمشاهدة، إلا أن أهل هذه الصناعة قد دبروها بما اتخذوا له من الآلات التي يستغني الناظر فيها عن مراعاة مدته ومراصدته، وأما ما يستدل به من النجوم على جهة القبلة، فإنها كواكب رصدها أهل الخبرة بها من الأئمة الذين لا نشك في عنايتهم بأمر الدين، ومعرفتهم بها وصدقهم فيما أخبروا به عنها. مثل أن يشاهدوها بحضرة الكعبة، ويشاهدوها على حال الغيبة عنها، فكان إدراكهم الدلالة منها بالمعينة وإدراكنا ذلك بقبول خبرهم، إذ كانوا عندنا غير متهمين في دينهم، ولا مقصرين في معرفته».

قلت وروى ابن المنذر عن مجاهد أنه كان لا يرى بأساً أن يتعلم الرجل منازل القمر قلت: لأنه لا محذور في ذلك. وعن إبراهيم أنه كان لا يرى بأساً أن يتعلم الرجل من النجوم ما يهتدي به. رواه ابن المنذر.

قال ابن رجب: «والمأذون في تعلمه علم التسيير لا علم التأثير، فإنه باطل محرم قليله وكثيره».

وأما علم التسيير، فيتعلم منه ما يحتاج إليه للاهتداء، ومعرفة القبلة، والطرق جائز عند الجمهور، وما زاد عليه لا حاجة إليه لشغله عما هو أهم منه، وربما أدى تدقيق النظر فيه إلى إساءة الظن بمحارب المسلمين، كما وقع من أهل هذا العلم قديماً وحديثاً، وذلك يفضي اعتقاده إلى خطأ السلف في صلاتهم وهو باطل. انتهى مختصراً».

قلت: وهذا هو الصحيح إن شاء الله، ويدل على ذلك الآيات والأحاديث التي تقدمت.

وهل يدخل في النهي معرفة وقت الكسوف الشمسي والقمري أم لا؟ رجع ابن القيم أنه لا يدخل.

قوله: (ذكره حرب عنهما). هو الإمام الحافظ حرب بن إسماعيل أبو محمد =



= الكرمانى الفقيه من أجلة أصحاب الإمام أحمد روى عن أحمد وإسحاق وابن  
المدينى وابن معين وأبى خيثمة وابن أبى شيبه وغيرهم، وله مصنفات جليلة منها  
كتاب «المسائل» التى سئل عنها الإمام أحمد وغيره وأورد فيها الأحاديث والآثار،  
وأظنه روى أثر قتادة وابن عينة فيها. مات سنة ثمانين ومائتين.

وإسحاق هو ابن إبراهيم بن مخلد أبو يعقوب الحنظلي النيسابوري الإمام  
المعروف بابن راهويه، روى عن ابن المبارك وأبى أسامة وابن عينة وطبقته  
قال أحمد: إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين، وروى عنه أحمد والبخاري  
ومسلم وأبو داود وغيرهم، وروى هو أيضاً عن أحمد مات سنة تسع وثلاثين  
ومائتين.

○ قال الشيخ ابن باز: هذا قول لهما وهو ضعيف ومرجوح عند أهل العلم  
فالصواب أنه لا بأس به كما تقدم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (وكره قتادة تعلم منازل القمر)؛ أي: كراهة  
تحريم بناء على أن الكراهة في كلام السلف يراد بها التحريم غالباً.  
وقوله: (تعلم منازل القمر) يحتمل أمرين:

الأول: أن المراد به معرفة منزلة القمر، الليلة يكون في الشرطين، ويكون في  
الأكليل، فالمراد معرفة منازل القمر كل ليلة؛ لأن كل ليلة له منزلة حتى يتم ثمانياً  
وعشرين وفي تسع وعشرين وثلاثين لا يظهر في الغالب.

الثاني: أن المراد به تعلم منازل النجوم؛ أي: يخرج النجم الفلاني في اليوم  
الفلاني، وهذه النجوم جعلها الله أوقاتاً للفصول؛ لأنها [٢٨] نجماً، منها [١٤]  
يمانية و[١٤] شمالية، فإذا حلت الشمس في المنازل الشمالية صار الحر، وإذا حلت  
في الجنوبية صار البرد، ولذلك كان من علامة دنو البرد خروج سهيل، وهو من  
النجوم اليمانية.

والصحيح أنه لا بأس بتعلم منازل القمر؛ لأنه لا شرك فيها، إلا إن تعلمها  
ليضيف إليها نزول المطر وحصول البرد، وأنها هي الجالبة لذلك، فهذا نوع من  
الشرك، أما مجرد معرفة الوقت بها: هل هو الربيع، أو الخريف، أو الشتاء، فهذا  
لا بأس به.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (وكره قتادة تعلم منازل القمر، ولم  
يرخص ابن عينة فيه) هو علم التسيير وهو مختلف فيه والصواب جوازه.

\* وعن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا يدخلون الجنة: مدمن الخمر، ومصدق بالسحر، وقاطع الرحم» رواه أحمد وابن حبان في «صحيحه»<sup>[١]</sup>.

[١] أخرجه أحمد (٣٩٩/٤) قال: حدثنا علي بن عبد الله، قال: حدثنا المعتمر بن سليمان، قال: قرأت على الفضيل بن ميسرة، عن حديث أبي حريز، أن أبا بردة حدثه عن أبي موسى فذكره.

قلت: فيه أبو حريز واسمه عبد الله بن حسين مختلف فيه، وثقه أبو زرعة، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: صدوق، وضعفه يحيى القطان.

وقال أحمد: حديثه منكر كان يحيى بن سعيد يحمل عليه.

وقال أبو داود: ليس حديثه بشئ.

وضعفه النسائي وسعيد بن أبي مريم والجوزجاني وابن عدي والعقيلي، واختلف فيه قول ابن معين.

وقال الدارقطني: يعتبر به.

وقال ابن عدي في «الكامل» (٢٦٣/٥): ولأبي حريز هذا من الحديث غير ما ذكرته وعامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه.

وفي الحديث علة أخرى: قال ابن عدي في «الكامل» (٢٦١/٥): حدثنا أحمد بن محمد بن موسى بن العراد، حدثنا يعقوب بن شيبه سمعت علي يقول: قال يحيى بن سعيد: قلت لفضيل بن ميسرة أبي معاذ أحاديث أبي حريز قال: سمعتها فذهب كتابي فأخذ بها بعد من إنسان.

وله شاهد عن أبي سعيد مرفوعاً: «لا يدخل الجنة صاحب خمس: مدمن خمر، ولا مؤمن بسحر، ولا قاطع رحم، ولا كاهن، ولا منان».

أخرجه أحمد (١٤/٣ و ٨٣)، وأبو الشيخ في «الطبقات» (٢٦٧)، وأبو القاسم الأصبهاني (١٢٤٩) من طرق عن الأعمش عن سعد الطائي عن عطية بن سعد العوفي عن أبي سعيد به.

وإسناده ضعيف لضعف عطية العوفي.

قلت: ولبعض ما ورد في هذا الحديث شواهد: «لا يدخل الجنة قاطع رحم» رواه البخاري (٥٩٨٤)، ومسلم (٢٥٥٦).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه أيضاً الطبراني والحاكم =

= وقال: صحيح وأقره الذهبي: وتمام الحديث: «ومن مات وهو مدمن الخمر سقاه الله من نهر الغوطة نهر يجري من فروج المومسات يؤذي أهل النار ريح فروجهن».

قوله: (عن أبي موسى) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن خضار بفتح المهملة وتشديد الضاد المعجمة أبو موسى الأشعري، صحابي جليل استعمله النبي ﷺ وأمره عمر ثم عثمان، وهو أحد الحكمين بصفين مات سنة خمسين.

قوله: (ثلاثة لا يدخلون الجنة)، هذا من نصوص الوعيد التي كره السلف تأويلها وقالوا: أمروها كما جاءت. وإن كان صاحبها لا ينتقل عن الملة عندهم، وكان المصنف رحمه الله يميل إلى هذا القول.

وقالت طائفة: هو على ظاهره فلا يدخل الجنة أصلاً مدمن الخمر ونحوه، ويكون هذا مخصصاً لعموم الأحاديث الدالة على خروج الموحدين من النار ودخولهم الجنة.

وحمله أكثر الشراح على من فعل ذلك مستحلاً، أو على معنى أنهم لا يدخلون الجنة إلا بعد العذاب إن لم يتوبوا والله أعلم.

قوله: (مدمن الخمر)؛ أي: المداوم على شربها.

قوله: (وقاطع الرحم)؛ أي: القراية كما قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ ﴿٢٢﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ ﴿٢٣﴾ [محمد: ٢٢، ٢٣].

قوله: (ومصدق بالسكر) مطلقاً ويدخل فيه التنجيم لحديث: «من اقتبس علماً من النجوم اقتبس علماً من السحر» وهذا وجه مطابقة الحديث للباب.

قال الذهبي في «الكبائر»: ويدخل فيه تعلم السيمياء وعملها، وهي محض السحر، وعقد المرء عن زوجته، ومحبة الزوج لامرأته وبغضها وبغضه، وأشياء ذلك بكلمات مجهولة قال: وكثير من الكبائر بل عامتها إلا الأقل يجهل خلق من الأمة تحريره، وما بلغه الزجر فيه، ولا الوعيد عليه، فهذا الضرب فهم تفصيل، فينبغي للعالم أن لا يجهل على الجاهل، بل يرفق به ويعلمه سيما إذا قرب عهده بجهله، كمن أسر وجلب إلى أرض الإسلام وهو تركي فبالجهل أن يتلفظ بالشهادتين فلا يأثم أحد إلا بعد العلم بحاله وقيام الحجة عليه.

○ قال الشيخ ابن قاسم: قوله: (ثلاثة لا يدخلون الجنة) هذا من أحاديث الوعيد نقرها ونمرها كما جاءت، ولا نتأولها تأويلات تخرجها عن مقصود =

= رسول الله ﷺ وتغيرها عن معانيها التي دلت عليه، وهو أبلغ في الزجر، وأردع عن الجرائم، وأحسن ما يقال: إن كل عمل دون الشرك والكفر المخرج من الملة فهو راجع إلى مشيئة الله، فإن عذبه به فقد استوجب العذاب، وإن غفر له فبفضله ورحمته.

قوله: (مدمن الخمر)؛ أي: المداوم على شربها حتى مات ولم يتب، سميت خمرًا لمخامرتها العقل، أو لتغطيته، أو لتخمير المشروب.

○ قال الشيخ ابن باز: المصدق بالسحر يكفر إذا اعتقد أن الساحر محق ويعلم الغيب وأنه يفعل كذا وكذا، وإذا صدق أن السحر حق وأما إذا صدق أنه موجود وله تأثير ولكنه حرام ومنكر فهذا لا حرج عليه لأن الله أخبر أنه موجود قال تعالى: ﴿وَيَتْلَئِقُونَ مَا يَصُورُهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (مدمن خمر). هو الذي يشرب الخمر كثيراً، والخمر حدّه الرسول ﷺ بقوله: «كل مسكر خمر» ومعنى (أسكر)؛ أي: غطى العقل، وليس كل ما غطى العقل فهو خمر، فالبنج مثلاً ليس بخمر، وإذا شرب دهنًا فأغمي عليه، فليس ذلك بخمر، وإنما الخمر الذي يغطي العقل على وجه اللذة والطرب، فتجد الشارب يحس أنه في منزلة عظيمة وسعادة وما أشبه ذلك، قال الشاعر:

ونشربها فتركنا ملوكاً وأسداً ما يهنئها اللقاء  
وقال حمزة بن عبد المطلب - وكان قد سكر قبل تحريم الخمر - للنبي ﷺ:  
«وهل أنتم إلا عبيد أبي»، فالذي يغطي العقل على سبيل اللذة محرم بالكتاب والسنة، ومن استحلّه؛ فهو كافر، إلا إن كان ناشئاً ببادية بعيدة، أو حديث عهد بالإسلام، ولا يعلم الحكم الشرعي في ذلك؛ فإنه يعرف ولا يكفر بمجرد إنكاره تحريمه.

قوله: (قاطع رحم). الرحم: هم القرابة، قال تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وليس كما يظنه العامة أنهم أقارب الزوجين؛ لأن هذه تسمية غير شرعية، والشرعية في أقارب الزوجين: أن يسموا أصهاراً.

ومعنى قاطع الرحم: أن لا يصله، والصلة جاءت مطلقة في الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ [الرعد: ٢١]، ومنه الأرحام وما جاء مطلقاً غير مقيد، فإنه يتبع فيه العرف كما قيل:

وكل ما أتى ولم يحدد بالشرع كالحرز فبالعرف احدد =

= فالصلة في زمن الجوع والفقر: أن يعطيهم ويلاحظهم بالكسوة والطعام دائماً، وفي زمن الغنى لا يلزم ذلك.

وكذلك الأقارب ينقسمون إلى قريب وبعيد، فأقربهم يجب له من الصلة أكثر مما يجب للبعد.

ثم الأقارب ينقسمون إلى قسمين من جهة أخرى: قسم من الأقارب يرى أن لنفسه حقاً لا بد من القيام به، ويريد أن تصله دائماً، وقسم آخر يقدر الظروف وينزل الأشياء منازلها، فهذا له حكم، وذلك له حكم.

والقطيعة يرجع فيها إلى العرف، إلا أنه يستثنى من ذلك مسألة، وهي: ما لو كان العرف عدم الصلة مطلقاً، بأن كنا في أمة تشتتت وتقطعت عرى صلتها كما يعرف الآن في البلاد الغربية، فإنه لا يعمل حينئذ بالعرف، ونقول: لا بد من صلة، فإذا كان هناك صلة في العرف اتبعناها، وإذا لم يكن هناك صلة، فلا يمكن أن نعطل هذه الشريعة التي أمر الله بها ورسوله.

والصلة ليس معناها أن تصل من وصلك؛ لأن هذا مكافأة، وليست صلة؛ لأن الإنسان يصل أبعد الناس عنه إذا وصله، إنما الواصل، كما قال الرسول ﷺ: «من إذا قطعت رحمه وصلها»، هذا هو الذي يريد وجه الله والدار الآخرة.

وهل صلة الرحم حق لله أو للآدمي؟

الظاهر أنها حق للآدمي، وهي حق لله باعتبار أن الله أمر بها.

قوله: (ومصدق بالسحر) المصدق بما يخبره به السحرة من علم الغيب يشمل الوعيد هنا، وأما المصدق بأن للسحر تأثيراً، فلا يلحقه هذا الوعيد، إذ لا شك أن للسحر تأثيراً، لكن تأثيره تخييل، مثل ما وقع من سحرة فرعون حيث سحروا أعين الناس حتى رأوا الجبال والعصي كأنها حيات تسعى، وإن كان لا حقيقة لذلك، وقد يسحر الساحر شخصاً فيجعله يحب فلاناً ويبغض فلاناً، فهو مؤثر، قال تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فالتصديق بأثر السحر على هذا الوجه لا يدخله الوعيد لأنه تصديق بأمر واقع.

أما من صدق بأن السحر يؤثر في قلب الأعيان بحيث يجعل الخشب ذهباً أو نحو ذلك، فلا شك في دخوله في الوعيد؛ لأن هذا لا يقدر عليه إلا الله ﷻ.

وقوله: (ثلاثة لا يدخلون الجنة). هل المراد الحصر وأن غيرهم يدخل الجنة؟ =

= الجواب: لا؛ لأن هناك من لا يدخلون الجنة سوى هؤلاء، فهذا الحديث لا يدل على الحصر.

وهل هؤلاء كفار لأن من لا يدخل الجنة كافر؟

اختلف أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه من أحاديث الوعيد على أقوال: القول الأول: مذهب المعتزلة والخوارج الذين يأخذون بنصوص الوعيد، فيرون الخروج من الإيمان بهذه المعصية، لكن الخوارج يقولون: هو كافر، والمعتزلة يقولون: هو في منزلة بين المنزلتين، وتتفق الطائفتان على أنهم مخلدون في النار، فيجرون هذا الحديث ونحوه على ظاهره، ولا ينظرون إلى الأحاديث الأخرى الدالة على أن من في قلبه إيمان وإن قل، فإنه لا بد أن يدخل الجنة.

القول الثاني: إن هذا الوعيد فيمن استحل هذا الفعل بدليل النصوص الكثيرة الدالة على أن من في قلبه إيمان وإن قل، فلا بد أن يدخل الجنة، وهذا القول ليس بصواب؛ لأن من استحل كافر ولو لم يفعله، فمن استحل قطيعة الرحم أو شرب الخمر مثلاً، فهو كافر وإن لم يقطع الرحم ولم يشرب الخمر.

القول الثالث: أن هذا من باب أحاديث الوعيد التي تمر كما جاءت ولا يتعرض لمعناها، بل يقال: هكذا قال الله وقال رسوله ونسكت، فمثلاً: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]، هذه الآية من نصوص الوعيد، فنؤمن بها، ولا نتعرض لمعناها ومعارضتها للنصوص الأخرى، ونقول: هكذا قال الله، والله أعلم بما أراد، وهذا مذهب كثير من السلف، كمالك وغيره، وهذا أبلغ في الزجر.

القول الرابع: أن هذا نفي مطلق، والنفي المطلق يحمل على المقيد، فيقال: لا يدخلون الجنة دخولاً مطلقاً؛ يعني: لا يسبقه عذاب، ولكنهم يدخلون الجنة دخولاً يسبقه عذاب بقدر ذنوبهم، ثم مرجعهم إلى الجنة، وذلك لأن نصوص الشرع يصدق بعضها بعضاً، ويلائم بعضها بعضاً، وهذا أقرب إلى القواعد وأبين حتى لا تبقى دلالة النصوص غير معلومة، فتقيد النصوص بعضها ببعض.

وهناك احتمال: أن من كانت هذه حاله حري أن يختم له بسوء الخاتمة، فيموت كافراً، فيكون هذا الوعيد باعتبار ما يؤول حاله إليه، وحينئذ لا يبقى في المسألة إشكال؛ لأن من مات على الكفر، فلن يدخل الجنة، وهو مخلد في النار، =



## وفيه مسائل



- الأولى: الحكمة في خلق النجوم<sup>[١]</sup>.
- الثانية: الرد على من زعم غير ذلك<sup>[٢]</sup>.
- الثالثة: ذكر الخلاف في تعلم المنازل.
- الرابعة: الوعيد فيمن صدّق بشيء من السحر، ولو عَرَفَ أنه باطل<sup>[٣]</sup>.

= وربما يؤيده قوله ﷺ: «لا يزال المرء في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً»، فيكون هذا قولاً خامساً.

○ قال الشيخ ابن جبرين: قوله: (ومصدق بالسحر) وأهل السنة يقولون: إن للسحر تأثيراً في الحقيقة، ولكن بإذن الله: ﴿وَمَا هُمْ بِصَاحِبِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وإذا مدح السحر وأثنى عليه فقد كفر.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - تحريم التنجيم وأنه من الكبائر؛ لأنه داخل في السحر الذي لا يدخل الجنة من صدّق به.

٢ - تحريم شرب الخمر والوعيد الشديد في حق من مات ولم يتب من شربها.

٣ - وجوب صلة القرابة وتحريم قطيعتها.

٤ - وجوب التكذيب بالسحر بجميع أنواعه.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وهي ثلاث:

- أنها زينة للسماء.

- ورجوم للشياطين.

- وعلامات يهتدى بها.

وربما يكون هناك حكم أخرى لا نعلمها.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: ومراد قتادة في قوله: «غير ذلك» ما زعمه

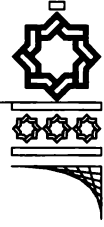
المنجمون من الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية، وأما ما يمكن أن يكون فيها من أمور حسية سوى الثلاث السابقة؛ فلا ضلال لمن تأوله.

[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: من صدق بشيء من التنجيم أو غيره من السحر

بلسانه ولو اعتقد بطلانه بقلبه، فإن عليه هذا الوعيد، كيف يصدق وهو يعرف أنه باطل؛ لأنه يؤدي إلى إغراء الناس به وتعلمه وبممارسته؟!



## باب



### ما جاء في الاستسقاء بالأنواء<sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي: من الوعيد، والمراد نسبة السقيا ومجيء المطر إلى الأنواء جمع نوء وهي منازل القمر.

قال أبو السعادات: وهي ثمان وعشرون منزلة ينزل القمر كل ليلة منزلة منها ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، يسقط في الغرب كل ثلاث عشرة ليلة منزلة مع طلوع الفجر، وتطلع أخرى مقابلتها ذلك الوقت في الشرق فتقضي جميعها مع انقضاء السنة. وكانت العرب تزعم أن مع سقوط المنزلة وطلوع رقيبها يكون مطر، وينسبونه إليها فيقولون: مطرنا بنوء كذا، وإنما سمي نوءاً لأنه إذا سقط الساقط منها بالمغرب ناء الطالع بالمشرق ينوء نوءاً؛ أي: نهض وطلع.

○ قال الشيخ ابن سعدي: لما كان من التوحيد الاعتراف لله بتفرده بالنعم ودفع النقم، وإضافتها إليه قولاً واعترافاً بها على طاعته كان قول القائل: مطرنا بنوء كذا وكذا، ينافي هذا المقصود أشد المنافاة لإضافة المطر إلى النوء.

والواجب إضافة المطر وغيره من النعم إلى الله، فإنه الذي تفضل على عباده. ثم الأنواء ليست من الأسباب لنزول المطر بوجه من الوجوه، وإنما السبب عناية المولى ورحمته وحاجة العباد وسؤالهم لربهم بلسان الحال ولسان المقال، فينزل عليهم الغيث بحكمته ورحمته بالوقت المناسب لحاجتهم وضرورتهم.

فلا يتم توحيد العبد حتى يعترف بنعم الله الظاهرة والباطنة عليه وعلى جميع الخلق، ويضيفها إليه ويستعين بها على عبادته وذكره وشكره.

وهذا الموضع من محققات التوحيد، وبه يعرف كامل الإيمان وناقصه.

○ قال الشيخ ابن باز: الاستسقاء: هو طلب السقيا والمطر والغيث.

والاستسقاء شرعه الله بطلبه سبحانه والضراعة إليه والاستغاثة به عند وجود

الجذب والقحط بدلاً مما عليه أهل الشرك من الاستسقاء بالنجوم وطلبها والتعلق بها. =



وقول الله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] <sup>(١)</sup>.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: الاستسقاء: طلب السقيا؛ كالاستغفار: طلب المغفرة، والاستعانة: طلب المعونة، والاستعاذة: طلب العوذ، والاستهداء: طلب الهداية؛ لأن مادة استفعل في الغالب تدل على الطلب، وقد لا تدل على الطلب، بل تدل على المبالغة في الفعل، مثل: استكبر؛ أي: بلغ في الكبر غايته، وليس المعنى طلب الكبر، والاستسقاء بالأنواء؛ أي: أن تطلب منها أن تسقيك.

والاستسقاء بالأنواء ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: شرك أكبر، وله صورتان:

الأولى: أن يدعو الأنواء بالسقيا، كأن يقول: يا نوء كذا، اسقنا أو أغثنا، وما أشبه ذلك، فهذا شرك أكبر؛ لأنه دعا غير الله، ودعاء غير الله من الشرك الأكبر، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُقْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

الثانية: أن ينسب حصول الأمطار إلى هذه الأنواء على أنها هي الفاعلة بنفسها دون الله ولو لم يدعها، فهذا شرك أكبر في الربوبية، والأول في العبادة؛ لأن الدعاء من العبادة، وهو متضمن للشرك في الربوبية؛ لأنه لم يدعها إلا وهو يعتقد أنها تفعل وتقضي الحاجة.

القسم الثاني: شرك أصغر، وهو أن يجعل هذه الأنواء سبباً مع اعتقاده أن الله هو الخالق الفاعل؛ لأن كل من جعل سبباً لم يجعله الله سبباً لا بوجيه ولا بقدره فهو مشرك شركاً أصغر.

○ قال الشيخ ابن جبرين: والأبواب التي بعده تتعلق بأعمال القلب.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: روى الإمام أحمد والترمذي وحسنه وابن جرير وابن أبي حاتم والضياء في «المختارة» عن علي عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾، يقول: شكركم: ﴿أَنْتُمْ تُكَذِّبُونَ﴾، يقولون: مطرنا بنوء كذا وكذا وينجم كذا وكذا» وهذا أولى ما فسرته به الآية.

وروي ذلك عن علي وابن عباس وقتادة والضحاك وعطاء الخراساني وغيرهم. وهو قول جمهور المفسرين، وبه يظهر وجه استدلال المصنف بالآية على الترجمة، فالمعنى على هذا: وتجعلون شكركم لله على ما أنزل إليكم من الغيث والمطر والرحمة أنكم تكذبون؛ أي: تنسبونه إلى غيره.

\* وعن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن: الفخر بالأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة»، وقال: «النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب» رواه مسلم<sup>[١]</sup>.

= وقال ابن القيم: أي: وتجعلون حظكم من هذا الرزق الذي به حياتكم التكذيب به؛ يعني: القرآن.

قال الحسن: تجعلون حظكم ونصيبكم من القرآن أنكم تكذبون، قال: وخسر عبد لا يكون حظه من كتاب الله إلا التكذيب به.  
قلت: والآية تشمل المعنيين.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (رزقكم). الرزق هو العطاء، والمراد به هنا: ما هو أعم من المطر، فيشمل معنيين:

الأول: أن المراد به رزق العلم؛ لأن الله قال: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ۖ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۖ إِنَّهُ لَقَرَّانٌ كَرِيمٌ ۖ﴾ (٧٧) في كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٨٠﴾ أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُدْهِنُونَ ﴿٨١﴾﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٨١]؛ أي: تخافونهم فتداهنونهم، وتجعلون شكر ما رزقكم الله به من العلم والوحي أنكم تكذبون به، وهذا هو ظاهر سياق الآية.

الثاني: أن المراد بالرزق المطر، وقد روي في ذلك حديث عن النبي ﷺ لكنه ضعيف إلا أنه صح عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير الآية: أن المراد بالرزق المطر، وأن التكذيب به نسبته إلى الأنواء، وعليه يكون ما ساق المؤلف الآية من أجله مناسباً للباب تماماً.

والقاعدة في التفسير أن الآية إذا كانت تحتل المعنيين جميعاً بدون منافاة تحمل عليهما جميعاً، وإن حصل بينهما منافاة طلب المرجح.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - إبطال نسبة نزول المطر إلى الأنواء.

٢ - أن نسبة نزول المطر إلى النوء كذب.

٣ - وجوب شكر الله على نعمه ووجوب نسبة نزول المطر إليه تفضلاً منه وإحساناً.

[١] رواه مسلم في: كتاب الجنائز رقم (٢١٥٧).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (عن أبي مالك الأشعري) اسمه الحارث بن الحارث الشامي صحابي تفرد عنه بالرواية أبو سَلَّام، وفي الصحابة أبو مالك الأشعري اثنان غير هذا، جزم به الحافظ.

قوله: (أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن)؛ أي: من أفعال أهلها. بمعنى أنها معاصي ستفعلها هذه الأمة، إما مع العلم بتحريمها، وإما مع الجهل بذلك كما كان أهل الجاهلية يفعلونها.

والمراد بالجاهلية هنا ما قبل المبعث، سموا بذلك لفرط جهلهم، وكل ما يخالف ما جاءت به الأنبياء والمرسلون فهو جاهلية منسوبة إلى الجاهل، فإن ما كانوا عليه من الأقوال والأعمال إنما أحدثه لهم جاهل وإنما يفعله جاهل.

قال شيخ الإسلام: أخبر أن بعض أمر الجاهلية لا يتركه الناس كلهم ذمًا لمن لم يتركه، وهذا يقتضي أن ما كان من أمر الجاهلية وفعلهم، فهو مذموم في دين الإسلام وإلا لم يكن في إضافة هذه المنكرات إلى الجاهلية ذم لها. ومعلوم أن إضافتها إلى الجاهلية خرج مخرج الذم وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ وَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَرْتَابُونَ﴾ [الأحزاب: ٢٣] فإن في ذلك ذمًا للتبرج، وذمًا لحال الجاهلية الأولى وذلك يقتضي المنع من مشابهتهم في الجملة.

قوله: (الفخر بالأحساب)؛ أي: التشرف بالآباء والتعظيم بعد مناقبهم ومآثرهم وفضائلهم وذلك جهل عظيم، إذ لا شرف إلا بالتقوى كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنَ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ﴾ الآية (سبا: ٣٧). وقال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

وروى أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً: «إن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية وفخرها بالآباء مؤمن تقي، أو فاجر شقي، الناس بنو آدم وآدم من تراب، ليدعن رجال فخرهم بأقوام إنما هم فحم من فحم جهنم، أو ليكونن أهون على الله من الجعلان التي تدفع بأنفها التتن».

والأحساب جمع حسب وهو ما يعده الإنسان له ولآبائه من شجاعة وفصاحة ونحو ذلك.

قوله: (والطعن في الأنساب)؛ أي: الوقوع فيها بالذم والعيب أو يقدح في نسب أحد من الناس فيقول: ليس هو من ذرية فلان أو يعيره بما في آبائه من المطاعن، ولهذا لما عير أبو ذر رضي الله عنه رجلاً بأمه، قال النبي ﷺ لأبي ذر: «أعبرته =

= بأمه؟! إنك امرؤ فيك جاهلية». متفق عليه. فدل ذلك أن التعيير بالأنساب من أخلاق الجاهلية، وأن الرجل مع فضله وعلمه ودينه قد يكون فيه بعض هذه الخصال المسماة بجاهلية ويهودية ونصرانية، ولا يوجب ذلك كفره وفسقه. قاله شيخ الإسلام.

قوله: (والاستسقاء بالنجوم)؛ أي: نسبة السقيا ومجيء المطر إلى النجوم والأنواء، وهذا هو الذي خافه النبي ﷺ على أمته، كما روى الإمام أحمد وابن جرير عن جابر السوائي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أخاف على أمتي ثلاثاً: استسقاء بالنجوم، وحيف السلطان، وتكذيباً بالقدر».

إذا تبين هذا، فالاستسقاء بالنجوم نوعان:

أحدهما: أن يعتقد أن المنزل للمطر هو النجم، فهذا كفر ظاهر، إذ لا خالق إلا الله، وما كان المشركون هكذا، بل كانوا يعلمون أن الله هو المنزل للمطر، كما قال تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٣].

وليس هذا معنى الحديث، فالنبي ﷺ أخبر أن هذا لا يزال في أمته، ومن اعتقد أن النجم يُنزل المطر، فهو كافر.

الثاني: أن ينسب إنزال المطر إلى النجم، مع اعتقاده أن الله تعالى هو الفاعل لذلك المنزل له، إلا أنه ﷺ أجرى العادة بوجود المطر عند ظهور ذلك النجم، فحكى ابن مفلح خلافاً في مذهب أحمد في تحريمه وكراهته، وصرح أصحاب الشافعي بجوازه، والصحيح أنه محرم، لأنه من الشرك الخفي، وهو الذي أراده النبي ﷺ وأخبر أنه من أمر الجاهلية، ونفاه، وأبطله، وهو الذي كان يزعم المشركون، ولم يزل موجوداً في هذه الأمة إلى اليوم، وأيضاً فإن هذا من النبي ﷺ حماية لجناح التوحيد وسداً لذرائع الشرك ولو بالعبادات الموهمة التي لا يقصدها الإنسان، كما قال لرجل قال له: «ما شاء الله وشئت، قال: أجعلتنى لله نداً؟! بل ما شاء الله وحده».

وفيه التنبيه على ما هو أولى بالمنع من نسبة السقيا إلى الأنواء كدعاء الأموات، وسؤالهم الرزق والنصر والعافية ونحو ذلك من المطالب، فإن هذا من الشرك الأكبر، سواء قالوا: إنهم شفعاؤنا إلى الله، كما قال المشركون: ﴿هَؤُلَاءِ شَفَعُونَكَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، أو اعتقدوا أنهم يخلقون، ويرزقون وينصرون =

= استقلاً على سبيل الكرامة، كما ذكره بعض عباد القبور في رسالة صنفها في ذلك، لأنه إذا منع من إطلاق نسبة السقيا إلى الأنواء مع عدم القصد والاعتقاد، فلأن يمنع من دعاء الأموات والتوجه إليهم في الملمات مع اعتقاد أن لهم أنواع التصرفات أولى وأحرى.

**قوله: (والنياحه)؛ أي:** رفع الصوت بالندب على الميت، لأنها سخط لقضاء الله ومعارضة لأحكامه وسوء أدب مع الله، ولا كذلك ينبغي أن يفعل المملوك مع سيده، فكيف يفعله مع ربه وسيده ومالكه وإلهه الذي لا إله له سواه! الذي كل قضائه عدل، وأيضاً ففيها تفويت الأجر مع ذهاب المصيبة.

وفي الحديث دليل على شهادة أن محمداً رسول الله، لأن هذه الأخبار من أنباء الغيب، فأخبر بها النبي ﷺ فكان كما أخبر.

**قوله: وقال: (النائحة إذا لم تتب قبل موتها).** فيه تنبيه على أن الوعيد والذم لا يلحق مَنْ تاب من الذنب، وهو كذلك بالإجماع، فعلى هذا إذا عرف شخص بفعل ذنوب توعده الشرع عليها بوعيد لم يجز إطلاق القول بلحقه لذلك الشخص المعين، كما يظنه كثير من أهل البدع، فإن عقوبات الذنوب ترتفع بالتوبة، والحسنات الماحية، والمصائب المكفرة، ودعاء المؤمنين بعضهم لبعض، وشفاعة نبيهم ﷺ فيهم، وعفو الله عنهم.

وفيه أن مَنْ تاب قبل الموت ما لم يغرغر، فإن الله يتوب عليه، كما في حديث ابن عمر مرفوعاً: «إن الله تعالى يقبل توبة العبد ما لم يغرغر». رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وابن حبان في «صحيحه».

**قوله: (نقام يوم القيامة)؛ أي:** تبعث من قبرها، وعليها سربال من قطران ودرع من جرب.

قال القرطبي: السربال واحد السراويل، وهي الثياب والقمص، يعني أنهم يلطخن بالقطران، فيصير لهن كالقميص حتى يكون اشتعال النار والتصاقها بأجسادهن أعظم ورائحتهن أنتن وألمها بسبب الجرب أشد. وروي عن ابن عباس «أن القطران هو النحاس المذاب».

وروى الثعلبي في «تفسيره» عن «عمر بن الخطاب أنه سمع نائحة فأتاها، فضربها بالدرة حتى وقع خمارها، فقبل يا أمير المؤمنين: المرأة المرأة قد وقع خمارها. قال: إنها لا حرمة لها».

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وإما أن يقول: مطرنا بنوء كذا مثلاً، لكن مع اعتقاده أن المؤثر هو الله وحده. لكنه أجرى العادة بوجود المطر عند سقوط ذلك النجم، والصحيح: أنه يحرم نسبة ذلك إلى النجم ولو على طريق المجاز، فقد صرح ابن مفلح في الفروع: بأنه يحرم قول: «مطرنا بنوء كذا». وجزم في الإنصاف بتحريمه ولو على طريق المجاز، ولم يذكر خلافاً. وذلك أن القائل لذلك نسب ما هو من فعل الله تعالى الذي لا يقدر عليه غيره إلى خلق مسخر لا ينفع ولا يضر، ولا قدرة له على شيء، فيكون ذلك شركاً أصغر، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن قاسم: قول شيخ الإسلام: «فدل على أن الطعن في الأنساب من عمل الجاهلية المذموم، وأن المسلم قد يكون فيه شيء من هذه الخصال المسماة بجاهلية ويهودية ونصرانية، ولا يوجب كفره». اهـ. المراد العملية لا الاعتقادية.

قوله: (النياحة)؛ أي: رفع الصوت بالندب على الميت، وإفراط رفعه بالبكاء، وإن لم يقترب بندب ولا نوح، وضرب الخدود وشق الجيوب ونحو ذلك؛ لأن ذلك تسخط بقضاء الله وقدره، وذلك ينافي الصبر الواجب، وهي من الكبائر لشدة الوعيد والعقوبة، فأما البكاء من غير نياحة ولا ندب وشق جيب فقال شيخ الإسلام: «البكاء على الميت على وجه الرحمة حسن مستحب، ولا ينافي الرضا بقضاء الله».

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (الفخر بالأحساب) وهي المآثر الكرم والجلود والشجاعة وهو من سنة الجاهلية لأن رفعة الإنسان بعمله، أما عمل غيره فليس له. أما بيان الأنساب فهذا لا شيء فيه لما فيه من الإيضاح مثل هذا من قحطان وهذا من تميم.

ولا بأس بترك الإنسان الزواج من أناس ليسوا ذوي حسب خوفاً من أذى قومه ومضايقتهم له وهذه عادات بشرط ألا يكون تركه لهم لتقصهم واحتقارهم عنده.

قوله: (النائحة) ذكرها لأن في الغالب النوح يكون في المرأة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وقوله: (من أمر الجاهلية). إضافتها إلى الجاهلية الغرض منها التقييح والتنفير.

فالغرض من الإضافة هنا أمران:

١ - التنفير.

٢ - بيان أن هذه الأمور كلها جهل وحمق بالإنسان، إذ ليست أهلاً بأن

يراعيها الإنسان أو يعتني بها، فالذي يعتني بها جاهل.

= قوله: (أمتي)؛ أي: أمة الإجابة.

وقوله: (النياحة) والنياحة: هي رفع الصوت بالبكاء على الميت قصداً، وينبغي أن يضاف إليه على سبيل النوح، كنوح الحمام.

والندب: تعداد محاسن الميت.

والنياحة من أمر الجاهلية، ولا بد أن تكون في هذه الأمة، وإنما كانت من أمر الجاهلية:

إما من الجهل الذي هو ضد العلم.

أو من الجهالة التي هي السفه، وهي ضد الحكمة.

وإنما كانت كذلك لأمر، هي:

١ - أنها لا تزيد النائح إلا شدة وحزناً وعذاباً.

٢ - أنها تسخط من قضاء الله وقدره واعتراض عليه.

٣ - أنها تهيج أحزان غيره.

وقد ذكر عن ابن عقيل رحمته الله - وهو من علمائنا الحنابلة - أنه خرج في جنازة

ابنه عقيل وكان أكبر أولاده وطالب علم، فلما كانوا في المقبرة صرخ رجل وقال:

﴿يَا أَبَتَا الْعَزِيزِ إِنَّ لَهُ أَبَا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾

[يوسف: ٧٨]، فقال له ابن عقيل رحمته الله: إن القرآن إنما نزل لتسكين الأحزان، وليس

لتهيج الأحزان.

٤ - أنه مع هذه المفاصد لا يرد القضاء، ولا يرفع ما نزل.

ويستفاد من الحديث:

١ - ثبوت رسالته صلوات الله عليه؛ لأنه أخبر عن أمر من أمور الغيب فوق كما أخبر.

٢ - التفسير من هذه الأشياء الأربعة: الفخر بالأحساب، والطعن في الأنساب،

والاستسقاء بالنجوم، والنياحة على الميت.

٣ - أن النياحة من كبائر الذنوب لوجود الوعيد عليها في الآخرة، وكل ذنب

عليه الوعيد في الآخرة فهو من الكبائر.

٤ - أن كبائر الذنوب لا تكفر بالعمل الصالح؛ لقوله: (إذا لم تتب قبل موتها).

٥ - أن من شروط التوبة أن تكون قبل الموت؛ لقوله: (إذا لم تتب قبل

موتها)، ولقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ

أَحَدُهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنَ﴾ [النساء: ١٨].

ولهما، عن زيد بن خالد رضي الله عنه قال: «صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليل، فلما انصرف أقبل على الناس فقال: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب. وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب»<sup>[١]</sup>.

= ٦ - أن الشرك الأصغر لا يخرج من الملة، فمن أهل العلم من قال: إنه داخل تحت المشيئة: إن شاء الله عذبه، وإن شاء غفر له.

ومن أهل العلم من قال: إنه ليس بداخل تحت المشيئة، وإنه لا بد أن يعاقب، وإلى هذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية لإطلاق قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ١١٦]، فقال: والشرك لا يغفره الله ولو كان أصغر، وبهذا نعرف عظم سيئة الشرك، قال ابن مسعود رضي الله عنه: «لأن أحلف بالله كاذباً أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقاً»؛ لأن الحلف بغير الله من الشرك، والحلف بالله كاذباً من كبائر الذنوب، وسيئة الشرك أعظم من سيئة الذنب.

٧ - ثبوت الجزاء والبعث.

٨ - أن الجزاء من جنس العمل.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - تحريم الاستسقاء بالأنواء، وأنه من أمور الجاهلية.

٢ - أن ما كان من أمر الجاهلية لا يتركه الناس كلهم.

٣ - أن ما كان من أمر الجاهلية وفعلهم فهو مذموم في دين الإسلام.

٤ - منع التشبه بالجاهلية.

٥ - تحريم الافتخار بالأحساب، وأنه من أمور الجاهلية.

٦ - تحريم الوقوع في الأنساب بذمها وتنقصها.

٧ - تحريم النياحة وبيان عقوبتها وأنها من الكبائر.

٨ - التوبة تكفر الذنب وإن عظم.

٩ - أن المسلم قد يكون فيه شيء من خصال الجاهلية ولا يقتضي ذلك

كفره.

[١] رواه البخاري في: كتاب الصلاة رقم (٨٤٦) وفي: الاستسقاء رقم =



= (١٠٣٨) وفي: المغازي رقم (٤١٤٧) وفي: التوحيد رقم (٧٥٠٣)، ورواه مسلم في: كتاب الإيمان رقم (٢٢٨).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (عن زيد بن خالد)؛ أي: الجهني المدني، صحابي مشهور، مات سنة ثمان وستين بالكوفة، وقيل غير ذلك، وله خمس وثمانون سنة.

قوله: (صلى لنا)؛ أي: صلى بنا، فاللام بمعنى الباء.  
قال الحافظ: وفيه جواز إطلاق ذلك مجازاً، وإنما الصلاة لله.  
قوله: (بالحدبية). بالمهمله والتصغير وتخفف ياؤها وثقل.  
قوله: (على إثر). بكسر الهمزة وسكون المثناة على المشهور، وهو ما يعقب الشيء.

قوله: (سما)؛ أي: مطر، وأطلق عليه سماء لكونه ينزل من جهة السماء.  
قوله: (فلما انصرف)؛ أي: من صلاته لا من مكانه، كما يدل عليه. قوله (أقبل على الناس)

قوله: (أقبل على الناس)؛ أي: التفت إليهم بوجهه الشريف، ففيه دليل على أنه لا ينبغي للإمام إذا صلى أن يجلس مستقبل القبلة، بل ينصرف إلى المأمومين، كما صحت بذلك الأحاديث.

قوله: (هل تدرؤن؟)، لفظ استفهام، ومعناه التنبيه. وفي رواية النسائي: «ألم تسمعوا ما قال ربكم الليلة؟» وهذا من الأحاديث القدسية.  
قال الحافظ: وهي تحمل على أن النبي ﷺ أخذها عن الله بواسطة أو بلا واسطة.

وفيه إلقاء العالم المسألة على أصحابه ليختبرهم، وإخراج العالم التعليم للمسألة بالاستفهام فيها ذكره المصنف.

قوله: (قالوا: الله ورسوله أعلم) فيه حسن الأدب للمسؤول عما لا يعلم، وأنه يقول ذلك أو نحوه، ولا يتكلف ما لا يعنيه.

قوله: قال: (أصبح من عبادي). الإضافة هنا للعموم بدليل التقسيم إلى مؤمن وكافر.

فإن قيل: هذا يدل على أن المراد بالكفر هنا هو الأكبر.  
قيل: ليس فيه دليل إذ الأصغر يصدر من الكفار.

قوله: (مؤمن بي وكافر). المراد بالكفر هنا هو الأصغر بنسبة ذلك إلى غير الله =

= وكفران نعمته، وإن كان يعتقد أن الله تعالى هو الخالق للمطر المُنزَل له بدليل قوله في الحديث (فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته...) إلى آخره، فلو كان المراد هو الأكبر، لقال: أنزل علينا المطر نوء كذا، فأتى بباء السببية ليدل على أنهم نسبوا وجود المطر إلى ما اعتقدوه سبباً. وفي رواية: «فأما من حمدني على سقياي وأثنى علي، فذاك من آمن بي». فلم يقل فأما من قال: إني المُنزَل للمطر، فذاك من آمن بي، لأن المؤمنين والكفار يقولون ذلك.

فدل على أن المراد إضافة ذلك إلى غير الله، وإن كان يعتقد أن الفاعل لذلك هو الله.

وروى النسائي والإسماعيلي نحوه. وقال في آخره: «وكفر بي أو كفر نعمتي» وفي رواية أبي صالح عن أبي هريرة عند مسلم: «قال الله تعالى: ما أنعمت على عبادي من نعمة إلا أصبح فريق منهم بها كافرين».

وله من حديث ابن عباس «أصبح من الناس شاكراً ومنهم كافر...» الحديث.

وفي حديث معاوية الليثي مرفوعاً: «يكون الناس مجدين فيُنزَل الله عليهم رزقاً من رزقه فيصبحون مشركين، يقولون: مُطِرْنَا بنوء كذا». رواه أحمد.

فبين الكفر والشرك المراد هنا بأنه نسبة ذلك إلى غيره تعالى، بأن يقال: مطرنا بنوء كذا، قال ابن قتيبة: كانوا في الجاهلية يظنون أن نزول الغيث بواسطة النوء إما بصنعه على زعمهم، وإما بعلامته، فأبطل الشرع قولهم، وجعله كفراً، فإن اعتقد قائل ذلك أن للنوء صنعة في ذلك، فكفره كفر شرك، وإن اعتقد أن ذلك من قبيل التجربة، فليس بشرك، لكن يجوز إطلاق الكفر عليه وإرادة كفر النعمة؛ لأنه لم يقع في شيء من طرق الحديث بين الكفر والشرك واسطة، فيحمل الكفر فيه على المعنيين.

وقال الشافعي: من قال: مطرنا بنوء كذا على معنى مطرنا في وقت كذا، فلا يكون كفراً، وغيره من الكلام أحب إلي منه.

قلت: قد يقال: إن كلام الشافعي لا يدل على جواز ذلك، وإنما يدل على أنه لا يكون كفر شرك، وغيره من الكلام أحسن منه.

أما كونه يجوز إطلاق ذلك أو لا يجوز، فالصحيح أنه لا يجوز، لما تقدم أن معنى الحديث هو نسبة السقيا إلى الأنواء لفظاً، وإن كان القائل لذلك يعتقد أن الله هو المُنزَل للمطر، فهذا من باب الشرك الخفي في الألفاظ؛ كقوله: لولا فلان لم =

= يكن كذا، وفيه معنى قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تُجِبُوا شَيْئًا وَمَا تُشْرِكُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].  
فإن كثيراً من النعم قد تجر الإنسان إلى شر، كالذين قالوا: مطرنا بنوء كذا بسبب نزول النعمة.

وفيه التفطن للإيمان في هذا الموضع. ذكره المصنف، يشير إلى أن المراد به هنا نسبة النعمة إلى الله وحمده عليها، كما في قوله تعالى: «فأما من حمدني على سقياي وأثنى علي فذاك مَنْ آمَنَ بي»، وقوله: (فأما من قال: مُطَرَّنَا بفضل الله ورحمته) الحديث.

وفيه أن من الكفر ما لا يخرج عن الملة. ذكره المصنف.  
قوله: (فأما مَنْ قال: مُطَرَّنَا بفضل الله ورحمته)؛ أي: من نسبه إلى الله واعتقد أنه أنزله بفضلله ورحمته من غير استحقاق من العبد على ربه وأثنى به عليه، فقال: مطرنا بفضل الله ورحمته، وفي الرواية الأخرى: «فأما مَنْ حمدني على سقياي، وأثنى علي فذاك مَنْ آمَنَ بي». وهكذا يجب على الإنسان أن لا يضيف نعم الله إلى غيره ولا يحمدهم عليها بل يضيفها إلى خالقها ومقدرها الذي أنعم بها على العبد بفضلله ورحمته، ولا ينافي ذلك الدعاء لمن أحسن إليك، وذكر ما أولاكه من المعروف إذا سلم لك دينك، والسر في ذلك - والله أعلم - أن العبد يتعلق قلبه بمن يظن حصول الخير له من جهته وإن كان لا صنع له في ذلك، وذلك نوع شرك خفي فمنع من ذلك.  
قوله: (وأما من قال: مُطَرَّنَا بنوء كذا...) إلى آخره. كالصريح فيما ذكرنا أن المراد نسبة ذلك إلى غير الله، وإن كان يعتقد أن المُنزل للمطر هو الله. ولهذا لم يقل: فأما من قال: أنزل علينا المطر أو أمطرنا نوء كذا.

قال المصنف: وفيه التفطن للكفر في هذا الموضع، يشير إلى أن المراد بالكفر هنا هو نسبة النعمة إلى غير الله؛ كالنوء ونحوه على ما تقدم، ولما كان إنزال الغيث من أعظم نعم الله وإحسانه إلى عباده لما اشتمل عليه من منافعهم، فلا يستغنون عنه أبداً كان من شكره الواجب عليهم أن يضيفوه إلى البر الرحيم المنعم، ويشكروه فإن النفوس قد جبلت على حب من أحسن إليها، والله تعالى هو المحسن المنعم على الإطلاق الذي ما بالعباد من نعمة فمنه وحده، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نَّمَةٍ فَرِمَتْ إِلَّا لَأَن يُنِزِلَ عَلَيْهَا حَسَنًا مِّنْ رَّبِّهَا﴾ [النحل: ٥٣].

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (مؤمن بي وكافر) إذا اعتقد أن للنوء تأثيراً في إنزال المطر فهذا كفر؛ لأنه أشرك في الربوبية، والمشرِك كافر. =

= وإن لم يعتقد ذلك فهو من الشرك الأصغر؛ لأنه نسب نعمة الله إلى غيره، ولأن الله لم يجعل النوء سبباً لإنزال المطر فيه، وإنما هو فضل من الله ورحمة يحبسه إذا شاء وينزله إذا شاء.

ودل هذا الحديث على أنه لا يجوز لأحد أن يضيف أفعال الله إلى غيره ولو على سبيل المجاز.

وأيضاً الباء تحتمل معاني، وكلها لا تصدق بهذا اللفظ، فليست للسببية ولا للاستعانة، لما عرفت من أن هذا باطل. ولا تصدق أيضاً على أنها للمصاحبة؛ لأن المطر قد يجيء في هذا الوقت وقد لا يجيء فيه، وإنما يجيء المطر في الوقت الذي أراد الله مجيئه فيه برحمته وحكمته وفضله، فكل معنى تحمل عليه الباء في هذا اللفظ المنهي عنه فاسد. فيظهر على هذا تحريم هذه اللفظة مطلقاً لفساد المعنى. وقد تقدم القطع بتحريمه في كلام صاحب الفروع والإنصاف.

قوله: (فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته) فالفضل والرحمة صفتان لله، ومذهب أهل السنة والجماعة: أن ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله من صفات الذات: كالحياة العلم، وصفات الأفعال؛ كالرحمة التي يرحم بها عباده، كلها صفات لله قائمة بذاته ليست قائمة بغيره، فتفطن لهذا فقد غلط فيه طوائف.

قال القرطبي في شرح حديث زيد بن خالد: «وكانت العرب إذا طلع نجم من الشرق، وسقط آخر من المغرب فحدث عند ذلك مطر أو ريح، فمنهم من ينسبه إلى الطالع، ومنهم من ينسبه إلى الغارب نسبة إيجاد واختراع، ويطلقون ذلك القول المذكور في الحديث. فنهى الشارع عن إطلاق ذلك؛ لئلا يعتقد أحد اعتقادهم ولا يتشبه بهم في نطقهم». انتهى.

قوله: (فمنهم من ينسبه نسبة إيجاد) يدل على أن بعضهم كان لا يعتقد ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [العنكبوت: ٦٣]. فدل على أن منهم من يعرف ويقر بأن الله هو الذي أوجد المطر، وقد يعتقد هؤلاء أن للنوء فيه شيئاً من التأثير، والقرطبي في شرحه لم يصرح أن العرب كلهم يعتقدون ذلك المعتقد الذي ذكره فلا اعتراض عليه بالآية للاحتمال المذكور.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (مُطَرَّنَا بِنُوءٍ كَذَا وَكَذَا) إذا أراد بذلك أن النوء هو الذي أحدث المطر وهو المتصرف في الكون فهذا شرك أكبر، وإن كان قصده أن =

= النوء سبب فهذا أيضاً من أنواع الشرك ولكنه شرك أصغر فليس للنوء تسبب بل كله من الله ﷻ، وأما إذا قال مطرنا في وقت كذا مطرنا في الصيف مطرنا في الشتاء في زمن الربيع في وقت الثريا فهذا لا بأس به من باب الإخبار عن الوقت.

قوله: (الله ورسوله أعلم) هذا من أدب الصحابة رضي الله عنهم وأما بعد موته ﷺ يقال: الله أعلم لأن الوحي انقطع فلا يعلم ما بعده كما في الحوض إلا ما يعرضه الله عليه؛ كالصلاة عليه.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله في حديث زيد بن خالد: (صلى لنا)؛ أي: إماماً؛ لأن الإمام يصلي لنفسه ولغيره، ولهذا يتبعه المأموم، وقيل: إن اللام بمعنى الباء، وهذا قريب، وقيل: إن اللام للتعليل؛ أي: صلى لأجلنا.

قوله: (صلاة الصبح بالحديبية)؛ أي: صلاة الفجر، والحديبية فيها لغتان: التخفيف، وهو أكثر، والتشديد، وهي اسم بئر سمي بها المكان، وقيل: إن أصلها شجرة حذباء تسمى حديبية، والأكثر على أنها اسم بئر، وهذا المكان قريب من مكة بعضه في الحل وبعضه في الحرم، نزل به الرسول ﷺ في السنة السادسة من الهجرة لما قدم معتمراً، فصدّه المشركون عن البيت، وما كانوا أولياءه، إن أوليائه إلا المتقون، ويسمى الآن الشمسي.

قوله: (كانت من الليل) (من) لابتداء الغاية، هذا هو الظاهر - والله أعلم - ويحتمل أن تكون بمعنى في الظرفية.

قوله: (هل تدرون ماذا قال ربكم؟) والمراد بالربوبية هنا الربوبية الخاصة؛ لأن ربوبية الله للمؤمن خاصة كما أن عبودية المؤمن له خاصة، ولكن الخاصة لا تنافي العامة؛ لأن العامة تشمل هذا وهذا، والخاصة تختص بالمؤمن.

قوله: (قالوا: الله ورسوله أعلم). فيه إشكال نحوي؛ لأن (أعلم) خبر عن اثنين، وهي مفرد، فيقال إن اسم التفضيل إذا نوي به معنى «من» وكان مجرداً من أل والإضافة لزم فيه الإفراد والتذكير.

وفيه أيضاً إشكال معنوي، وهو أنه جمع بين الله ورسوله بالواو، مع أن «الرسول ﷺ» لما قال له الرجل: ما شاء الله وشئت. قال: أجعلتني لله نداً؟!، فيقال: إن هذا أمر شرعي، وقد نزل على الرسول ﷺ.

وأما إنكاره على من قال: ما شاء الله وشئت فلأنه أمر كوني، والرسول ﷺ ليس له شأن في الأمور الكونية.

= ونسبة المطر إلى النوء تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- ١ - نسبة إيجاد، وهذه شرك أكبر.
- ٢ - نسبة سبب، وهذه شرك أصغر.
- ٣ - نسبة وقت، وهذه جائزة بأن يريد بقوله: مطرنا بنوء كذا؛ أي: جاءنا المطر في هذا النوء؛ أي: وقته.

ولهذا قال العلماء: يحرم أن يقول: مطرنا بنوء كذا، ويجوز مطرنا في نوء كذا، وفرقوا بينهما أن الباء للسببية، و«في» للظرفية، ومن ثم قال أهل العلم: إنه إذا قال: مطرنا بنوء كذا وجعل الباء للظرفية فهذا جائز، وهذا وإن كان له وجه من حيث المعنى، لكن لا وجه له من حيث اللفظ؛ لأن لفظ الحديث: (من قال: مطرنا بنوء كذا)، والباء للسببية أظهر منها للظرفية، وهي وإن جاءت للظرفية كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ لُكُؤٌ لِّكُؤٍ عَلَيْهِمْ مُّصِيبِينَ ۖ وَاللَّيْلُ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨]، لكن كونها للسببية أظهر، والعكس بالعكس، ف«في» للظرفية أظهر منها للسببية وإن جاءت للسببية، كما في قوله ﷺ: «دخلت امرأة النار في هرة».

والحاصل: أن الأقرب المنع ولو قصد الظرفية، لكن إذا كان المتكلم لا يعرف من الباء إلا الظرفية مطلقاً، ولا يظن أنها تأتي سببية، فهذا جائز، ومع ذلك فالأولى أن يقال لهم: قولوا: في نوء كذا.

قال مقيده: وما تقدم عن الشافعي من قوله: من قال: مطرنا بنوء كذا على معنى مطرنا في وقت كذا، فلا يكون كفراً، وغيره من الكلام أحب إلي منه. اهـ.

يحمل على هذا المعنى الذي ذكره ابن عثيمين بقوله: نسبة وقت، وهذه جائزة بأن يريد بقوله: مطرنا بنوء كذا؛ أي: جاءنا المطر في هذا النوء؛ أي: وقته... والحاصل أن الأقرب المنع ولو قصد الظرفية، لكن إذا كان المتكلم لا يعرف من الباء إلا الظرفية مطلقاً، ولا يظن أنها تأتي سببية، فهذا جائز، ومع ذلك فالأولى أن يقال لهم: قولوا: في نوء كذا.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - تحريم نسبة نزول المطر إلى النجم وتسميته كفراً.
  - ٢ - مشروعية تعليم الناس وتنبههم على ما يخل بالعقيدة.
  - ٣ - وجوب شكر الله على النعمة، وأنه لا يجوز إضافتها إلى غيره.
  - ٤ - إلقاء التعليم على طريقة السؤال والجواب؛ لأنه أوقع في النفس.
- =

ولهما، من حديث ابن عباس بمعناه، وفيه: «قال بعضهم لقد صدق نوء كذا وكذا، فأنزل الله هذه الآيات: ﴿فَلَا أَقْسِ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ۖ وَإِنَّهُ لَقَسْرٌ لَّا تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ (٧٦) إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٨٠﴾ أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُذْهِبُونَ ﴿٨١﴾ وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٨٢]» [١].

٥ - أن من سُئل عما لا يعلم فإنه يتوقف ويكل العلم إلى عالمه.

٦ - وصف الله بالفضل والرحمة.

٧ - أن من الكفر ما لا يخرج من الملة.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وهنا تنبيه في هذه المسألة: وهو ما يحصل أحياناً من بعض الناس من أنهم يقولون في الوسمي مثلاً إذا طلع يأتي المطر، ونجم سهيل إذا طلع فسيحصل كذا، ونحو ذلك، فهذا القول كما علمت له حالان: الحال الأولى: أن يقول ذلك معتقداً أن النجم أو البرج الذي أتى هو زمن جعل الله سنَّته فيه أنه يأتي فيه المطر، وإن شاء الله سيأتي مطر ونحو ذلك، فهذا جعل للوسم زمناً، وهذا جائز.

الحال الثاني: أن يقول: الوسم جاء وسيأتي المطر، أو طلع النجم الفلاني وسيأتينا كذا وكذا، معتقداً أن هذا الفصل أو ذلك البرج أو ذلك النجم سبباً، فهذا كفر ونسبة للنعمة لغير الله، واعتقاد تأثير أشياء لا تأثير لها.

فينبغي أن يفرق بين ما يستعمله العوام من جعل تلك المواسم، والنجوم أزماناً وأوقاتاً للمطر أو للبرد، أو الحر، وبين نسبة أهل الشرك والضلال الأفعال للنجوم، إما استقلالاً، وإما على وجه التسبب.

[١] أخرجه مسلم في: كتاب الإيمان رقم (٢٣١) عن ابن عباس قال: «مطر الناس على عهد النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: «أصبح من الناس شاكراً ومنهم كافر» قالوا: هذه رحمة الله (وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا) قال فنزلت هذه الآية: ﴿فَلَا أَقْسِ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ۖ﴾ حتى بلغ ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ (٨٢) [الواقعة: ٨٢].

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (ولهما) الحديث لمسلم فقط، ولفظه عن ابن عباس قال: «مطر الناس على عهد النبي ﷺ»، فقال النبي ﷺ: «أصبح من الناس شاكراً ومنهم كافر»، قالوا: هذه رحمة الله، (وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا =

= وكذا)، قال فنزلت هذه الآية: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ۖ﴾ حتى بلغ ﴿وَتَجْمَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ ٧٥.

قوله: (قال بعضهم): ذكر الواقدي في «مغازيه» عن أبي قتادة أن عبد الله بن أبي هو القائل في ذلك الوقت: مطرنا بنوء الشعري، وفي صحة ذلك نظر.

قوله: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ۖ﴾. هذا قسم من الله ﷻ يقسم بما شاء من خلقه، وهو دليل على عظمة المقسم به وتشريفه.

وتقديره: أقسم بمواقع النجوم، ويكون جوابه: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ ٧٦، فعلى هذا تكون «لا» صلة لتأكيد النفي، فتقدير الكلام: ليس الأمر كما زعمتم في القرآن أنه سحر أو كهانة، بل هو قرآن كريم.

قال ابن جرير: «قال بعض أهل العربية: معنى قوله: ﴿فَلَا أَقْسِمُ﴾ [الواقعة: ٧٥]، فليس الأمر كما تقولون، ثم استؤنف القسم بعد، ف قيل: أقسم».

ومواقع النجوم: قال ابن عباس: يعني: نجوم القرآن، فإنه نزل جملة ليلة القدر من السماء العليا إلى السماء الدنيا، ثم نزل مفرقاً في السنين بعد، ثم قرأ ابن عباس هذه الآية. ومواقعها: نزولها شيئاً بعد شيء.

وقيل: النجوم هي الكواكب، ومواقعها: مساقطها عند غروبها، قال مجاهد: مواقع النجوم يقال: مطالعها ومشارقها، واختاره ابن جرير. وعلى هذا فتكون المناسبة بين ذكر النجوم في القسم وبين المقسم عليه وهو القرآن من وجوه:

أحدها: أن النجوم جعلها الله يهتدى بها في ظلمات البر والبحر، وآيات القرآن يهتدى بها في ظلمات الغي والجهل، فتلك هداية في الظلمات الحسية، وآيات القرآن هداية في الظلمات المعنوية، فجمع بين الهدايتين مع ما في النجوم من الزينة الظاهرة للعالم وفي القرآن من الزينة الباطنة، ومع ما في النجوم من الرجوم للشياطين، وفي آيات القرآن من رجوم شياطين الإنس والجن، والنجوم آياته المشهودة العيانية، والقرآن آياته المتلوة السمعية مع ما في مواقعها عند الغروب من العبرة والدلالة على آياته القرآنية ومواقعها عند النزول، ذكره ابن القيم.

وقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ ٧٦. قال ابن كثير: أي: وإن هذا القسم الذي أقسمت به لقسم عظيم، لو تعلمون عظيمته لعظمتكم المقسم به عليه.

وقوله: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ ٧٧. هذا هو المقسم عليه، وهو القرآن؛ أي: إنه =



= وحي الله وتنزيله وكلامه، لا كما يقول الكفار: إنه سحر وكهانة أو شعر، بل هو قرآن كريم؛ أي: عظيم كثير الخير، لأنه كلام الله.

قال ابن القيم: فوصفه بما يقتضي حسنه وكثرة خيره ومنافعه وجلالته، فإن الكريم هو البهي الكثير الخير، العظيم النفع، وهو من كل شيء أحسنه وأفضله، والله سبحانه وصف نفسه بالكرم [الانفطار: ٦، والتحل: ٤٠]، ووصف به كلامه، ووصف به عرشه [المؤمنون: ١٦]، ووصف به ما كثر خيره، وحسن منظره من النبات وغيره، ولذلك فسر السلف الكريم بالحسن، قال الأزهرى: الكريم: اسم جامع لما يحمد، والله تعالى كريم جميل الفعال، إنه لقرآن كريم يحمد لما فيه من الهدى والبيان، والعلم والحكمة.

وقوله: ﴿فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ (٧٨). قال ابن كثير: أي: مُعَظَّمٌ في كتاب مُعَظَّمٍ محفوظ موقر.

وقال ابن القيم: اختلف المفسرون في هذا ف قيل: هو اللوح المحفوظ، والصحيح أنه الكتاب الذي بأيدي الملائكة وهو المذكور في قوله: ﴿فِي مِصْرٍ مَّكْرَمَةٍ﴾ (١٣) مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾ [عبس: ١٣ - ١٦]. ويدل على أنه الكتاب الذي بأيدي الملائكة قوله: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (٧٨) [الواقعة: ٧٩]. فهذا يدل على أنه بأيديهم يمسونه.

وقوله: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (٧٨). قال ابن عباس: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (٧٨). قال: الكتاب الذي في السماء وفي رواية: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (٧٨)؛ يعني: الملائكة وقال قتادة: «لا يمس» عند الله «إلا المطهرون». أما في الدنيا، فإنه يمس المجوسي النجس والمنافق الرجس. قال: وهي في قراءة ابن مسعود: ما يمس إلا المطهرون. واختار هذا القول كثيرون منهم: ابن القيم ورجحه. وقال ابن زيد: زعمت قريش أن هذا القرآن تنزلت به الشياطين فأخبر الله تعالى أنه لا يمس إلا المطهرون كما قال: ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ (٧١) [الشعراء: ٢١٠] إلى قوله: ﴿لَعَزُوزُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٢].

وقال ابن كثير: وهذا قول جيد وهو لا يخرج عن القول قبله.

وقال البخاري في «صحيحه» في هذه الآية: لا يجد طعمه إلا من آمن به.

قال ابن القيم: وهذا من إشارة الآية وتنبيهها وهو أنه لا يلتذ به وبقراءته وفهمه وتدبره إلا من يشهد أنه كلام الله تكلم به حقاً، وأنزله على رسوله وحياً، =

= ولا ينال معانيه إلا من لم يكن في قلبه منه حرج بوجه من الوجوه.

وقال آخرون: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]؛ أي: من الجنابة والحدث قالوا: ولفظ الآية خبر ومعناه الطلب. قالوا: والمراد بالقرآن هنا المصحف، كما في حديث ابن عمر مرفوعاً: «نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو». واحتجوا على ذلك بما رواه مالك في «الموطأ» عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم: «أن لا يمس القرآن إلا طاهر».

وقوله: ﴿تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٨١]. قال ابن كثير: أي: هذا القرآن منزل من الله رب العالمين، وليس كما يقولون: إنه سحر أو كهانة أو شعر، بل هو الحق الذي لا مرية فيه وليس وراءه حق نافع. وفي هذه الآية:

١ - إثبات أنه كلام الله تكلم به. قال ابن القيم: ونظيره ﴿وَلَكِنَّ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣] وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢].

٢ - وإثبات علو الله سبحانه على خلقه، فإن النزول والتنزيل الذي تعقله العقول، وتعرفه الفطر هو وصول الشيء من أعلى إلى أسفل، ولا يرد عليه قوله: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَخًا وَمِنِ السَّمَاءِ أَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْغَمَامِ غَمَامًا مُّغْتَسِقًا﴾ [الأنعام: ١٠١]. لأننا نقول: إن الذي أنزلها فوق سماواته قد أنزلها لنا بأمره.

قال ابن القيم: وذكر التنزيل مضافاً إلى ربوبيته للعالمين المستلزمة لملكه لهم، وتصرفه فيهم، وحكمه عليهم، وإحسانه وإنعامه عليهم، وأن من هذا شأنه مع الخلق كيف يليق به مع ربوبيته التامة أن يتركهم سدى، ويدعهم هملاً، ويخلقهم عبثاً، لا يأمرهم ولا ينهائهم، ولا يثيبهم ولا يعاقبهم؟! فمن أقر بأنه رب العالمين أقر بأن القرآن نزل على رسوله، واستدل بكونه رب العالمين على ثبوت رسالة رسوله وصحة ما جاء به. وهذا الاستدلال أقوى وأشرف من الاستدلال بالمعجزات والخوارق وإن كانت دلالتها أقرب إلى أذهان عموم الناس، وتلك إنما تكون لخواص العقلاء.

وقوله: ﴿أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُّذْهِبُونَ﴾ [٨١] قال مجاهد: أي: أتريدون أن تمالؤهم فيه وتركوا إليهم.

قال ابن القيم: ثم وبخهم سبحانه على وضعهم الادهان في غير موضعه، وأنهم يداهنون فيما حقه أن يصدع به، ويفرق به، ويعض عليه بالنواجذ، وتثنى عليه الخناصر، وتعقد عليه القلوب والأفئدة، ويحارب ويسالم لأجله، ولا يلتوي عنه يمناً =

= ولا يسرة، ولا يكون للقلب التفات إلى غيره، ولا محاكمة إلا إليه، ولا مخاصمة إلا به، ولا اهتداء في طرق المطالب العالية إلا بنوره، ولا شفاء إلا به. فهو روح الوجود، وحياة العالم، ومدار السعادة، وقائد الفلاح، وطريق النجاة، وسبيل الرشاد، ونور البصائر، فكيف تطلب المداينة بما هذا شأنه؟! ولم ينزل للمداينة، وإنما أنزل بالحق وللحق، والمداينة إنما تكون في باطل قوي لا تمكن إزالته، أو في حق ضعيف لا تمكن إقامته، فيحتاج المداين إلى أن يترك بعض الحق، ويلتزم بعض الباطل. فأما الحق الذي قام به كل حق فكيف يداين فيه؟! وقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ﴾، تقدم الكلام عليها أول الباب، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن باز: وقول ابن عباس رضي الله عنهما. «يعني: نجوم القرآن، فإنه نزل جملة ليلة القدر من السماء الدنيا، ثم نزل مفرقاً في السنين بعد، ثم قرأ ابن عباس هذه الآية» هذا محل نظر والأقرب أنه ينزل حسب الحاجة من الله ﷻ وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] جنس القرآن.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: والمنفي محذوف، والتقدير: لا صحة لما تزعمون من أن القرآن كذب أو سحر وشعر وكهانة، أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم. فأقسم لا علاقة لها بـ «لا» إطلاقاً، وهذا له بعض الوجه، وقيل: إن المنفي القسم، فهي داخلة على أقسم؛ أي: لا أقسم ولن أقسم على أن القرآن قرآن كريم؛ لأن الأمر أبين من أن يحتاج إلى قسم، وهذا ضعيف جداً. وقيل: إن «لا» للتنبية، والجملة بعدها مثبتة؛ لأن «لا» بمعنى انتبه، أقسم بمواقع النجوم... وهذا هو الصحيح.

فإن قيل: ما الفائدة من إقسامه سبحانه مع أنه صادق بلا قسم؛ لأن القسم إن كان لقوم يؤمنون به ويصدقون كلامه فلا حاجة إليه، وإن كان لقوم لا يؤمنون به فلا فائدة منه، قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَتَّبِعُوا فِئَتَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥].

أجيب: أن فائدة القسم من وجوه:

الأول: أن هذا أسلوب عربي لتأكيد الأشياء بالقسم، وإن كانت معلومة عند الجميع، أو كانت منكراً عند المخاطب، والقرآن نزل بلسان عربي مبين.  
الثاني: أن المؤمن يزداد يقيناً من ذلك، ولا مانع من زيادة المؤكدات التي =

= تزيد في يقين العبد، قال تعالى عن إبراهيم: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَٰئِكَ ثُبُورٌ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّ لِّيُطَمِّنَ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

الثالث: أن الله يقسم بأمور عظيمة دالة على كمال قدرته وعظمته وعلمه، فكأنه يقيم في هذا المقسم به البراهين على صحة ما أقسم عليه بواسطة عظم ما أقسم به.

الرابع: التنويه بحال المقسم به؛ لأنه لا يقسم إلا بشيء عظيم، وهذان الوجهان لا يعودان إلى تصديق الخبر، بل إلى ذكر الآيات التي أقسم بها تنبيهاً له بها وتنبيهاً على عظمها.

الخامس: الاهتمام بالمقسم عليه، وأنه جدير بال العناية والإثبات.

قوله: (القرآن). مصدر مثل الغفران والشكران بمعنى اسم الفاعل، وبمعنى اسم المفعول، فعلى الأول يكون المراد أنه جامع للمعاني التي تضمنتها الكتب السابقة من المصالح والمنافع قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّئًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]، وعلى الثاني يكون بمعنى المجموع؛ لأنه مجموع مكتوب.

قوله: ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (٧٦). الضمير يعود إلى الكتاب المكنون؛ لأنه أقرب شيء، وهو بالرفع ﴿لَا يَمْسُهُ﴾ باتفاق القراء، وإنما نهينا على ذلك؛ لدفع قول من يقول: إنه خبر بمعنى النهي، والضمير يعود على القرآن؛ أي: نهى أن يمس القرآن إلا طاهر، والآية ليس فيها ما يدل على ذلك، بل هي ظاهرة في أن المراد به اللوح المحفوظ؛ لأنه أقرب مذكور، ولأنه خبر، والأصل في الخبر أن يبقى على ظاهره خبراً لا أمراً ولا نهياً حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك، ولم يرد ما يدل على خلاف ذلك، بل الدليل على أنه لا يراد به إلا ذلك، وأنه يعود إلى الكتاب المكنون، ولهذا قال الله: ﴿إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ باسم المفعول، ولم يقل: إلا المطهرون، ولو كان المراد المطهرون لقال ذلك، أو قال: إلا المتطهرون، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

والمطهرون: هم الذين طهرهم الله تعالى، وهم الملائكة، طهروا من الذنوب وأدناسها، قال تعالى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ [التحریم: ٦]، وقال تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ أَكْثَرَ النَّهَارِ لَا يَفْتُرُونَ﴾ (٢) [الأنبياء: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ (٦٦) لَا يَسْقُونَهُ إِلَّا أَلْقَوْا وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٧٧﴾ [الأنبياء: ٢٦، ٢٧]، وفرق =

= بين المطهّر الذي يريد أن يفعل الكمال بنفسه، وبين المطهّر الذي كمله غيره وهم الملائكة، وهذا مما يؤيد ما ذهب إليه ابن القيم أن المراد بالكتاب الكتب التي في أيدي الملائكة، وفي الآية إشارة على أن من طهر قلبه من المعاصي كان أفهم للقرآن، وأن من تنجس قلبه بالمعاصي كان أبعد فهماً عن القرآن؛ لأنه إذا كانت الصحف التي في أيدي الملائكة لم يمكن الله من مسحها إلا هؤلاء المطهرين، فكذاك معاني القرآن.

فاستنبط شيخ الإسلام من هذه الآية: أن المعاصي سبب لعدم فهم القرآن، كما قال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]، وهم الذين قال الله فيهم: ﴿إِذَا تَنَادَّوْا عَلَيْهِمْ ءَايَتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [القلم: ١٥]، فهم لا يصلون إلى معانيها وأسرارها؛ لأنه ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون.

وقد ذكر بعض أهل العلم: أنه ينبغي لمن استفتي أن يقدم بين يدي الفتوى الاستغفار لمحو أثر الذنب من قلبه حتى يتبين له الحق، واستنبطه من قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥]، واستغفر الله إني الله كان عفواً رحيمًا [النساء: ١٠٦]. ويستفاد من الآية ما يلي:

- ١ - أن القرآن نازل لجميع الخلق، ففيه دليل على عموم رسالة النبي ﷺ.
- ٢ - أنه نازل من ربهم، وإذا كان كذلك فهو الحكم بينهم الحاكم عليهم.
- ٣ - أن نزول القرآن من كمال ربوبية الله، فإذا أضيف إلى هذه الآية قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [٢] كَتَبْتُ فَصَلْتُ ءَايَتُهُ، علم أن القرآن رحمة للعباد أيضاً، وربوبية الله مبنية على الرحمة، قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٢] الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [الفاتحة: ٢، ٣]، وكل ما أمر الله به عباده أو نهاهم عنه، فهو رحمة بهم.

٤ - أن القرآن كلام الله؛ لأنه إذا كان الله أنزله، فهو كلامه لا كلام غيره كما قاله السلف رحمهم الله، وهو غير مخلوق؛ لأن جميع صفات الله حتى الصفات الفعلية ليست مخلوقة.

والقرآن كلام الله منزل غير مخلوق.

فإن قيل: هل كل منزل غير مخلوق؟

قلنا: لا، لكن كل منزل يكون وصفاً مضافاً إلى الله، فهو غير مخلوق =

## وفيه مسائل

- الأولى: تفسير آية الواقعة.
- الثانية: ذكر الأربع التي من أمر الجاهلية.
- الثالثة: ذكر الكفر في بعضها<sup>[١]</sup>.
- الرابعة: أن من الكفر ما لا يخرج من الملة.
- الخامسة: قوله: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر» بسبب نزول النعمة.
- السادسة: التفطن للإيمان في هذا الموضع.

= كالكلام، وإلا فإن الله أنزل من السماء ماء وهو مخلوق، وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ [الحديد: ٢٥] وهو مخلوق، وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ فَمِنْهُمُ أَنْعَامٌ مِمَّنْ أَنْزَلْنَا لَهُمُ الْغُلَامَ﴾ [النمل: ٦] والأنعام مخلوقة، فإذا كان المنزل من عند الله صفة لا تقوم بذاتها، وإنما تقوم بغيرها، لزم أن يكون غير مخلوق؛ لأنه من صفات الله.

قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ (٨٦). أكثر المفسرين على أنه على حذف مضاف؛ أي: أتجعلون شكر رزقكم؛ أي: ما أعطاكم الله من أي شيء من المطر ومن إنزال القرآن؛ أي: تجعلون شكر هذه النعمة العظيمة أن تكذبوا بها، والنبى ﷺ وإن كان ذكرها في المطر، فإنها تشمل المطر وغيره.

وقيل: إنه ليس في الآية حذف، والمعنى: تجعلون شكركم تكذيباً، وقال: إن الشكر رزق، وهذا هو الصحيح، بل هو من أكبر الأرزاق، قال الشاعر:

إذا كان شكري نعمة الله نعمة عليَّ له في مثلها يجب الشكر

فكيف بلوغ الشكر إلا بفضل الله وإن طالت الأيام واتصل العمر

فالنعمة تحتاج إلى شكر، ثم إذا شكرتها فهي نعمة أخرى تحتاج إلى شكر ثان، وإن شكرت في الثانية، فهي نعمة تحتاج إلى شكر ثالث، وهكذا أبداً، قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨].

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وهي الاستسقاء بالأنواء، وكذلك الطعن في النسب، والنياحة على الميت، كما في حديث: «اثنان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت».

- السابعة: التفطن للكفر في هذا الموضع<sup>[١]</sup>.
- الثامنة: التفطن لقوله: «لقد صدق نوء كذا وكذا».
- التاسعة: إخراج العالم للمتعلّم المسألة بالاستفهام عنها، لقوله: «أتدرون ماذا قال ربكم؟».
- العاشرة: وعيد النائحة.




---

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وهو نسبة المطر إلى النوء، فيقال هذا بسبب النوء الفلاني وما أشبه بذلك.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: مراده بالكفر هنا كفر النعمة.



## باب



قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] [١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: لما كانت محبة الله سبحانه هي أصل دين الإسلام، الذي يدور عليه قطب رحاها، فبكمالها يكمل الإيمان، وينقصانها ينقص توحيد الإنسان، نبه المصنف رحمته الله على وجوبها على الأعيان، ولهذا جاء في الحديث: «أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه...». الحديث رواه الترمذي والحاكم. وفي حديث آخر: «أحبوا الله بكل قلوبكم».

وفي حديث معاذ بن جبل في حديث المنام: «وأسألك حبك وحب من يحبك وحب عمل يقربني إلى حبك». رواه أحمد والترمذي وصححه.

وما أحسن ما قال ابن القيم في وصفها: هي المنزل التي يتنافس فيها المتنافسون، وإلى عملها شمر السابقون، وعليها تفانى المحبون، فهي قوت القلوب، وغذاء الأرواح، وقرة العيون، وهي الحياة التي من حرمها، فهو من جملة الأموات، والنور الذي من فقدته، ففي بحار الظلمات، والشفاء الذي من عدمه، حلت بقلبه جميع الأسقام، واللذة التي من لم يظفر بها، فعيشه كله هموم وآلام، وهي روح الإيمان والأعمال، والمقامات والأحوال التي متى خلت منها، فهي كالجسد الذي لا روح فيه، تحمل أنقال السائرين إلى بلاد لم يكونوا إلا ﴿يَشِقُّ الْأَنْفُسُ﴾ [النحل: ٧] بالغنيها، وتوصلهم إلى منازل لم يكونوا أبداً بدونها وأصلها، وتبوؤهم من مقامات لم يكونوا لولا هي داخلها.

تالله لقد ذهب أهلها بشرف الدنيا والآخرة، وقد قضى الله تعالى يوم قدر مقادير الخلائق، بمشيئته وحكمته البالغة، أن المرء مع من أحب، فيا لها من نعمة على المحبين سابعة.

تالله لقد سبق القوم السعاة، وهم على ظهور الفرش نائمون، ولقد تقدموا =



= الركب بمراحل وهم في مسيرهم واقفون، وأجابوا مؤذن الشوق، إذ نادى بهم: حي على الفلاح، وبذلوا نفوسهم في طلب الوصول إلى محبوبهم، وكان بذلهم بالرضى والسماح، وواصلوا إليه المسير بالإدلاج والغدو والروح.

تالله لقد حمدوا عند الوصول مسراهم، وشكروا مولاهم على ما أعطاهم، وإنما يحمد القوم السرى عند الصباح. وأطال في وصفها فراجعه في «المدارج». واعلم أن المحبة قسمان، مشتركة وخاصة:

### فالمشتركة: ثلاثة أنواع:

أحدها: محبة طبيعية؛ كمحبة الجائع للطعام، والظمآن للماء، ونحو ذلك. وهذه لا تستلزم التعظيم.

الثاني: محبة رحمة وإشفاق، كمحبة الوالد لولده الطفل، وهذه أيضاً لا تستلزم التعظيم.

الثالث: محبة أنس وألف، وهي محبة المشتركين في صناعة، أو علم أو مرافقة أو تجارة أو سفر لبعضهم بعضاً، وكمحبة الإخوة، بعضهم بعضاً.

فهذه الأنواع الثلاثة، التي تصلح للخلق، بعضهم من بعض ووجودها فيهم لا يكون شركاً في محبة الله، ولهذا كان رسول الله ﷺ يحب الحلواء والعسل، وكان يحب نساءه، وعائشة أحبهن إليه، وكان يحب أصحابه، وأحبهم إليه الصديق ﷺ.

القسم الثاني: المحبة الخاصة التي لا تصلح إلا لله، ومتى أحب العبد بها غيره، كان شركاً لا يغفره الله، وهي محبة العبودية، المستلزمة للذل، والخضوع والتعظيم، وكمال الطاعة، وإيثاره على غيره.

فهذه المحبة لا يجوز تعلقها بغير الله أصلاً كما حققه ابن القيم، وهي التي سَوَّى المشركون بين الله تعالى وبين آلهتهم فيها كما قال تعالى في الآية التي ترجم لها المصنف: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾ قال ابن كثير: يذكر تعالى حال المشركين به في الدنيا، وما لهم في الآخرة من العذاب والنكال حيث جعلوا لله أنداداً؛ أي: أمثالاً ونظراء، يحبونهم كحبه، ويعبدونهم معه، وهو الله الذي لا إله إلا هو، ولا ضد له ولا ند له، ولا شريك معه.

وقوله: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾؛ أي: يساوونهم بالله في المحبة والتعظيم، ولهذا يقولون لأندادهم، وهم في النار: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (١٧) إِذْ سَوَّيْتُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٨) [الشعراء: ٩٧، ٩٨]. فهذا هو مساواتهم برب العالمين، وهو العدل =

= المذكور، في قوله: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

أما مساواتهم بالله في الخلق والرزق وتدبير الأمور، فما كان أحد من المشركين يساؤون أصنامهم بالله في ذلك. وهذا القول رجحه شيخ الإسلام.

والثاني: أن المعنى يحبون أندادهم، كما يحب المؤمنون الله، ثم بين أن محبة المؤمنين لله أشد من محبة أصحاب الأنداد لأندادهم.

قال شيخ الإسلام: وهذا متناقض، وهو باطل، فإن المشركين لا يحبون الأنداد، مثل محبة المؤمنين الله.

ودلت الآية على أن من أحب شيئاً؛ كحب الله، فقد اتخذه نداً لله، وذلك هو الشرك الأكبر، قاله المصنف. وعلى وجوب إفراد الله بالمحبة الخاصة التي هي توحيد الإلهية، بل الخلق والأمر والثواب والعقاب، إنما نشأ عن المحبة، ولأجلها، فهي الحق الذي خلقت به السموات والأرض، وهي الحق الذي تضمنه الأمر والنهي، وهي سر التأله، وتوحيدها هو شهادة أن لا إله إلا الله وليس كما زعم المنكرون، أن الإله هو الرب الخالق، فإن المشركين كانوا مقرين، بأنه لا رب إلا الله، ولا خالق سواه، ولم يكونوا مقرين بتوحيد الإلهية الذي هو حقيقة لا إله إلا الله، فإن الإله الذي تأله القلوب حباً وذلّاً وخوفاً ورجاءً، وتعظيماً وطاعة، إله بمعنى مألوه؛ أي: محبوب معبود، وأصله من التأله، وهو التعبد الذي هو آخر مراتب الحب، فالمحبة حقيقة العبودية، ودلت أيضاً على أن المشركين يعرفون الله ويحبونه، وإنما الذي أوجب كفرهم مساواتهم به الأنداد في المحبة، فكيف بمن أحب الأنداد أكثر من حب الله! فكيف بمن لم يحب الله أصلاً، ولم يحب إلا الند وحده، فالله المستعان.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

نتكلم عليها لتعلقها بما قبلها تكميلاً للفائدة، وإن لم يذكرها المصنف، وفيها قولان:

أحدهما وهو الصحيح أن المعنى: والذين آمنوا أشد حباً لله من محبة المشركين بالأنداد لله، فإن محبة المؤمنين خالصة، ومحبة أصحاب الأنداد قد ذهب أندادهم بقسط منها، والمحبة الخالصة أشد من المشتركة.

والثاني: والذين آمنوا أشد حباً لله من حب أصحاب الأنداد لأندادهم التي يحبونها من دون الله.

= قال ابن القيم: والقولان مرتبان على القولين في قوله: يحبونهم كحب الله. وفي الآية دليل على أن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً، وأن الشرك محبط للأعمال.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قال ابن القيم: وقال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَّكَ رَبَّهُمُ الْوَسِيلَةَ إِلَيْهِمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧]. فذكر المقامات الثلاثة: الحب. وهو ابتغاء القرب إليه، والتوسل إليه بالأعمال الصالحة. والرجاء والخوف يدل على أن ابتغاء الوسيلة أمر زائد على رجاء الرحمة وخوف العذاب، ومن المعلوم قطعاً أنه لا يتنافس إلا في قرب من يحب وقربه، وحب قربه تبع لمحبة ذاته؛ بل محبة ذاته أوجبت محبة القرب منه.

وعند الجهمية والمعتزلة: ما من ذلك كله شيء فإنه عندهم لا تقرب ذاته من شيء، ولا يقرب من ذاته شيء، ولا يحب، فأنكروا حياة القلوب، ونعيم الأرواح وبهجة النفوس، وقرة العيون وأعلى نعيم الدنيا والآخرة. ولذلك ضربت قلوبهم بالقسوة وضرب دونهم ودون الله حجاب على معرفته ومحبه؛ فلا يعرفونه ولا يحبونه ولا يذكرونه إلا عند تعطيل أسمائه وصفاته، فذكرهم أعظم آثامهم وأوزارهم؛ بل يعاقبون من يذكره بأسمائه وصفاته ونعوت جلاله ويرمونهم بالأدواء التي هم أحق بها وأهلها، وحسب ذي البصيرة وحياة القلب ما يرى على كلامهم من القسوة والمقت والتنفير عن محبة الله تعالى ومعرفته وتوحيده والله المستعان.

وقال - رحمه الله تعالى - أيضاً: لا تحد المحبة بحد أوضح منها، فالحدود لا تزيدها إلا خفاء، فحدها وجودها، ولا توصف المحبة بوصف أظهر من المحبة، وإنما يتكلم الناس في أسبابها وموجباتها وعلاماتها وشواهدا وثمراتها وأحكامها.

وأجمع ما قيل في ذلك: ما ذكره أبو بكر الكتاني عن الجنيد. قال أبو بكر: «جرت مسألة في المحبة بمكة - أعزها الله في أيام الموسم - فتكلم الشيوخ فيها؛ وكان الجنيد أصغرهم سناً، فقالوا: هات ما عندك يا عراقي، فأطرق رأسه ودعمت عيناه؛ ثم قال: عبد ذاهب عن نفسه، متصل بذكر ربه، قائم بأداء حقوقه، ناظر إليه بقلبه؛ أحرق قلبه أنوار هيئته، وصفا شرابه من كأس مودته، وانكشف له الحياء من أستار غيبه، فإن تكلم فبالله، وإن نطق فعن الله، وإن تحرك فبأمر الله؛ وإن سكن فمع الله، فهو لله وبالله ومع الله. فبكى الشيوخ وقالوا: ما على هذا مزيد، جبرك الله يا تاج العارفين».

= وذكر رحمه الله تعالى: أن الأسباب الجالبة للمحبة عشرة:  
أحدها: قراءة القرآن بالتدبر والتفهم لمعانيه وما أريد به.  
الثاني: التقرب إلى الله تعالى بالنوافل بعد الفرائض.  
الثالث: دوام ذكره على كل حال باللسان والقلب والعمل والحال، فنصبيه من المحبة على قدر هذا.

الرابع: إثارة محابه على محابك عند غلبات الهوى.  
الخامس: مطالعة القلب لأسمائه وصفاته ومشاهدتها، وتقلبه في رياض هذه المعرفة وميادينها.

السادس: مشاهدة بره وإحسانه ونعمه الظاهرة والباطنة.  
السابع: - وهو أعجبها - انكسار القلب بين يديه.  
الثامن: الخلوة وقت النزول الإلهي، وتلاوة كتابه ثم ختم ذلك بالاستغفار والتوبة.

التاسع: مجالسة المحبين الصادقين، والتقاط أطياب ثمرات كلامهم، ولا تتكلم إلا إذا ترجحت مصلحة الكلام وعلمت أن فيه مزيداً لحالك ومنفعة لغيرك.  
العاشر: مباحة كل سبب يحول بين القلب وبين الله ﷻ.  
فمن هذه الأسباب العشرة وصل المحبون إلى منازل المحبة، ودخلوا على الحبيب.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «قرة عيون الموحدين»: قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ قال في شرح المنازل: «أخبر تعالى أن من أحب شيئاً من دون الله كما يحب الله فهو ممن اتخذ من دون الله أنداداً، فهذا ند في المحبة لا في الخلق والربوبية، فإن أحداً من أهل الأرض لا يثبت هذا الند بخلاف ند المحبة فإن أكثر أهل الأرض قد اتخذوا من دون الله أنداداً في المحبة والتعظيم». اهـ.

قلت: وقد وقع الشرك في الربوبية أيضاً في كثير من الخاصة والعامة في آخر هذه الأمة فاعتقدوا أن لهؤلاء الأموات تصرفاً في الكون ونحو ذلك.

○ قال الشيخ ابن سعدي: أصل التوحيد وروحه: إخلاص المحبة لله وحده وهي أصل التأله والتعبد له، بل هي حقيقة العبادة، ولا يتم التوحيد حتى تكمل محبة العبد لربه، وتسبق محبته جميع المحاب وتغلبها، ويكون لها الحكم عليها بحيث =

= تكون سائر محاب العبد تبعاً لهذه المحبة التي بها سعادة العبد وفلاحه .

ومن تفريعها وتكميلها الحب في الله، فيحب العبد ما يحبه الله من الأعمال والأشخاص، ويبغض ما يبغضه الله من الأشخاص والأعمال، ويوالي أوليائه ويعادي أعداءه، وبذلك يكمل إيمان العبد وتوحيده .

أما اتخاذ أنداد من الخلق يحبهم كحب الله، ويقدم طاعتهم على طاعة الله، ويلهج بذكرهم ودعائهم فهذا هو الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله، وصاحب هذا الشرك قد انقطع قلبه من ولاية العزيز الحميد، وتعلق بغيره ممن لا يملك له شيئاً، وهذا السبب الواهي الذي تعلق به المشركون سينقطع يوم القيامة أحوج ما يكون العبد لعمله، وستقلب هذه المودة والموالاتة بغضاً وعداوة .

واعلم أن أنواع المحبة ثلاثة أقسام:

الأول: محبة الله هي أصل الإيمان والتوحيد .

الثاني: المحبة في الله وهي محبة أنبياء الله ورسله وأتباعهم، ومحبة ما يحبه الله من الأعمال والأزمنة والأمكنة وغيرهم، وهذه تابعة لمحبة الله ومكملة لها .

الثالث: محبة مع الله وهي محبة المشركين لآلهتهم وأندادهم من شجر وحجر وبشر وملك وغيرها وهي أصل الشرك وأساسه .

وهنا قسم رابع: وهو المحبة الطبيعية التي تتبع ما يلائم العبد ويوافقه من طعام وشراب ونكاح ولباس وعشرة وغيرها، وهذه إذا كانت مباحة، فإن أعانت على محبة الله وطاعته دخلت في باب العبادات، وإن صدت عن ذلك وتوسل بها إلى ما لا يحبه الله دخلت في المنهيات، وإلا بقيت من أقسام المباحات، والله أعلم .

○ قال الشيخ ابن قاسم: لما كان من المحبة محبة خاصة لا تصلح إلا لله ﷻ، وهي محبة العبودية المستلزمة للذل والخضوع وكمال الطاعة، وإيثاره على غيره، ولا يجوز تعليقها بغير الله أصلاً، ومتى أحب العبد بها غيره تعالى كان مشركاً شركاً لا يغفره الله إلا بالتوبة منه، وقد سوى المشركون بين الله وبين آلهتهم فيها، ترجم لها المصنف ﷻ بهذه الآية الكريمة؛ ليظهر ويوضح ما دلت عليه من الشرك باتخاذ الند، وهو المثل والشرك في محبة التأله والتعظيم التي هي أصل دين الإسلام، وبكمالها يكمل، وينقصها ينقص .

○ قال الشيخ ابن باز: هذا الباب في بيان إثبات محبة الله ﷻ وأنها من أهم

المهمات وأعظم العبادات وأنها أساس الدين .

قوله تعالى: (يحبونهم كحب الله)؛ أي: يحبونهم محبة العبادة فالمؤمنون أشد حباً لله من هؤلاء لأناداهم وقال تعليقاً على قول الشارح في فتح المجيد: (فمن قال: إن المنفي هو الكمال، فإن أراد الكمال الواجب الذي يذم تاركه ويعرض للعقوبة فقد صدق، وإن أراد أن المنفي الكمال المستحب، فهذا لم يقع قط في كلام الله ورسوله ﷺ). قاله شيخ الإسلام رحمه الله:

لكونه لا ينفي الإيمان إلا ويراد به الواجب أو أصل الإيمان فأصل محبة الله ورسوله لا بد منهما فمن لم يحبهما فهو كافر ولكن تقديم وإيثار محبة غيرهما على محبتهما فهذا انتفى عنه الإيمان الكامل.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ من محبة هؤلاء المشركين لأناداهم لأنهم أخلصوا العبادة لله وعرفوا حقه تعالى.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وقسم المباح إذا اتخذها الإنسان بقصد العبادة صارت عبادة، قال النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»، وقال العلماء: إن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وقالوا: الوسائل لها أحكام المقاصد، وهذا أمر متفق عليه.

فالإنسان يحب والده محبة إجلال وتعظيم، وإذا اقترن بها أن يتعبد لله بهذا الحب من أجل أن يقوم ببر والده صارت عبادة، وكذلك يحب ولده محبة شفقة، وإذا اقترن بها ما يقتضي أن يقوم بأمر الله بإصلاح هذا الولد صارت عبادة.

وكذلك المحبة الطبيعية؛ كالأكل والشرب والملبس والسكن إذا قصد بها الاستعانة على عبادة صارت عبادة، «ولهذا حب للنبي ﷺ النساء والطيب».

قوله: ﴿يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾؛ أي: في كیفيته ونوعه، فالنوع أن يحب غير الله محبة عبادة.

والكيفية: أن يحبه كمحبة الله أو أشد، حتى إن بعضهم يعظم محبوبه ويغار له أكثر مما يعظم الله ويغار له، فلو قيل: احلف بالله لحلف، وهو كاذب ولم يبال، ولو قيل: احلف بالنبد لم يحلف، وهو كاذب، وهذا شرك أكبر.

وقوله: ﴿كَحُبِّ اللَّهِ﴾. للمفسرين فيها قولان:

الأول: أنها على ظاهرها، وأنها مضافة إلى مفعولها؛ أي: يحبونهم كحبهم لله، والمعنى: يحبون هذه الأنداد كمحبة الله، فيجعلونها شركاء لله في المحبة، لكن الذين آمنوا أشد حباً لله من هؤلاء الله، وهذا هو الصواب.

= **الثاني:** أن المعنى كحب الله الصادر من المؤمنين.

أي: كحب المؤمنين لله، فيحبون هذه الأنداد كما يحب المؤمنون الله ﷻ، وهذا وإن احتمله اللفظ لكن السياق يأباه؛ لأنه لو كان المعنى ذلك لكان مناقضاً لقوله تعالى فيما بعد: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وكانت محبة المؤمنين لله أشد؛ لأنها محبة خالصة ليس فيها شرك، فمحبة المؤمنين أشد من حب هؤلاء الله.

**فإن قيل:** قد ينقدح في ذهن الإنسان أن المؤمنين يحبون هذه الأنداد نظراً لقوله: ﴿أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ فما الجواب؟

**أجيب:** أن اللغة العربية يجري فيها التفضيل بين شيئين وأحدهما خال منه تماماً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَصْحَبُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤]، مع أن مستقر أهل النار ليس فيه خير، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، والطرف الآخر ليس فيه شيء من هذه الموازنة، ولكنها من باب مخاطبة الخصم بحسب اعتقاده.

○ **قال الشيخ ابن جبرين:** هذا الباب معقود في المحبة وكأنه قال باب الشرك في المحبة.

ومعلوم أن المحبة أمر قلبي وهي - المحبة - من أشرف العبادات وأجلها، وقد تكلم فيه العلماء منهم ابن القيم أفرد كتاباً سماه: «روضة المحبين ونزهة المشتاقين» وأدخل في ذلك محبة الناس لبعضهم ومحبة الصور لكنه أفاض في محبة الله، وكذلك في كتابه «الجواب الكافي»، وفي كتابه «طريق الهجرتين»، وفي كتابه «مدارج السالكين» وذكر ثلاثين تعريفاً وكأنه لم يرتض تلك التعاريف، وقال إن تلك التعاريف - تزيد المحبة غموضاً، وإنما هذه التعاريف أمثلة على المحبة.

○ **قال الشيخ عبد الرحمن البراك:** محبة الله يتفرع منها محبة الله ومحبة في الله، وهناك محبة مع الله وهي المحبة الشريكية.

○ **قال الشيخ صالح الفوزان:** ما يستفاد من الآية:

١ - أن من اتخذ ندّاً تساوى محبته بمحبة الله فهو مشركٌ الشرك الأكبر.

٢ - أن من المشركين من يحب الله حباً شديداً ولا ينفعه ذلك إلا بإخلاص المحبة لله.

○ **قال الشيخ صالح آل الشيخ:** هذا الباب والأبواب التي بعده شروع من الإمام =

وقوله الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤] [١].

= الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله في ذكر العبادات القلبية، وما يجب أن تكون عليه تلك العبادات من الإخلاص لله - جلّ وعلا -، فهذا في ذكر واجبات التوحيد ومكملاته، وبعض العبادات القلبية، وكيف يكون أفراد الله - جلّ وعلا - بها. وابتدأها بباب المحبة، وأن العبد يجب أن يكون الله - جلّ وعلا - أحب إليه من كل شيء حتى من نفسه، وهذه المحبة المراد منها محبة العباد، وهي المحبة التي فيها تعلق بالمحبوب، بما يكون معه امتثال للأمر رغباً إلى المحبوب واختياراً، واجتناب النهي رغبة واختياراً.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا أمر من الله تعالى لنبية محمد صلى الله عليه وسلم أن يتوعد من أحب أهله وعشيرته وأمواله ومساكنه، أو أحد هذه الأشياء على الله ورسوله، وجهاد في سبيله، وقد خوطب بهذا المؤمنون في آخر الأمر، كما قاله شيخ الإسلام، ف قيل لهم: ﴿إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا؛ أَي: حصلتموها، وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا؛ أَي: رخصها وفوات وقت نفاقها، وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا؛ أَي: لحسنها وطيبها، أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ؛ أَي: انتظروا ماذا يحل بكم من عذاب الله، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ؛ أَي: الخارجين عن طاعة الله.

وهو تنبيه على أن من فعل ذلك، فهو من الفاسقين فهذا تشديد، ووعيد عظيم، ولا يخلص منه إلا من صح إيمانه فخلص لله سره وإعلانه، وعلى أن المحبة الصادقة تستلزم تقديم مرضي الله على هذه الثمانية كلها، فكيف بمن أثر بعضها على الله ورسوله، وجهاد في سبيله!

فإن قلت: قد قال شيخ الإسلام: إن كثيراً من المسلمين أو أكثرهم بهذه الصفة.

قيل: مراده أن كثيراً من المسلمين قد يكون ما ذكر أحب إليه من الله ورسوله؛ أي: في إثارة ذلك على فعل أمر الله، وأمر رسوله الذي ينشأ عن المحبة لا في الحب الذي يوجب قصد المحبوب بالتأله، فإن من ساوى بين الله وبين غيره في هذا =



= الحب، فهو مشرك، فكيف إذا كان غير الله أحب إليه كما هو الواقع من عبَاد القبور، فإنهم يحبون أندادهم أعظم من حب الله، وذلك أن أصل الحب يحتمل الشراكة بخلاف الخلّة، فإنها لا تقبل الشراكة أصلاً، ولهذا قال النبي ﷺ في الحسن وأسامة: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَحِبُّهُمَا وَأُحِبُّهُمَا». حديث صحيح.

واعلم أن هذه الآية شبيهة بقوله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١] فلما كثر المدعون لمحبة الله، طولبوا بإقامة البينة، فجاءت هذه الآية ونحوها. فمن ادعى محبة الله، وهو يحب ما ذكر على الله ورسوله، فهو كاذب كمن يدعي محبة الله، وهو على غير طريق النبي ﷺ فإنه كاذب، إذ لو كان صادقاً لكان متبعاً له، قال مبارك بن فضالة: عن الحسن. قال: كان ناس على عهد النبي ﷺ يقولون: يا رسول الله إننا نحب ربنا حباً شديداً، فأحب الله أن يجعل لحبه علماً فأُنزل الله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١].

وقد وقع لكثير من المدعين نوع انبساط في دعوى المحبة أخرجهم إلى شيء من الرعونة والدعاوي التي تنافي العبودية، ويدعي أحدهم دعاوي تتجاوز حدود الأنبياء، ويطلبون من الله ما لا يصلح بكل وجه إلا لله. وسبب هذا ضعف تحقيق المحبة التي هي محض العبودية، بل ضعف العقل الذي به يعرف العبد حقيقته، ومدعي ذلك فيه شبهة من اليهود والنصارى الذين قالوا: نحن أبناء الله وأحباؤه.

وشرط المحبة موافقة المحبوب، فتحب ما يحب، وتكره ما يكره، وتبغض ما يبغض، وذلك كمن يدعي أن الذنوب لا تضره، لكون الله يحبه فيصر عليها أو يدعي أنه يصل إلى حد في محبة الله تسقط عنه التكاليف، وكقول بعضهم: أي مريد لي ترك في النار أحداً، فإنه بريء منه، فقال الآخر: أي مريد لي ترك أحداً من المؤمنين يدخل النار، فإنه بريء منه. ونحو ذلك من الدعاوي مع أن كثيراً من هذا ونحوه لا يصدر إلا من كافر، والعاقل يتنبه.

وما هكذا كان سادات المحبين: الأنبياء والمرسلون، والصحابة، والتابعون، فكن على حذر من ذلك، فإن كثيراً من جهال المتصوفة وقع فيه، وقد ينسب ذلك إلى بعض المشايخ المشهورين، وهو إما كذب عليهم، وإما خطأ منهم، فإن العصمة منتفية عن غير الرسول ﷺ.

○ قال الشيخ ابن قاسم: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ =

= وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا ﴿التوبة: ٢٤﴾ المراد بالحب هنا الحب الاختياري المستتبع لأثره، الذي هو الملازمة وتقديم الطاعة، لا ميل الطبع؛ فإنه أمر جبلي لا يمكن تركه، ولا يؤاخذ العبد عليه، ولا يكلف بالامتناع منه.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: والأمر في قوله: ﴿فَقَرَّبُوا﴾ يراد به التهديد؛ أي: انتظروا عقاب الله، ولهذا قال: ﴿حَتَّى يَأْتِيَكَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾ بإهلاك هؤلاء المؤثرين لمحبة هؤلاء الأصناف الثمانية على محبة الله ورسوله وجهاد في سبيله. فدللت الآية على أن محبة هؤلاء وإن كانت من غير محبة العبادة إذا فضلت على محبة الله صارت سبباً للعقوبة.

ومن هنا نعرف أن الإنسان إذا كان يهمل أوامر الله لأوامر والده، فهو يحب أباه أكثر من ربه.

وما في القلوب وإن كان لا يعلمه إلا الله، لكن له شاهد في الجوارح، ولذا يروى عن الحسن رضي الله عنه أنه قال: «ما أسر أحد سريرة إلا أظهرها الله تعالى على صفحات وجهه وفتلات لسانه»، فالجوارح مرآة القلب.

فإن قيل: المحبة في القلب ولا يستطيع الإنسان أن يملكها، ولهذا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فلا تلمني فيما لا أملك»، وكيف للإنسان أن يحب شيئاً وهو يبغضه؟ وهل هذا إلا من محاولات جعل الممتنع ممكناً؟ أجيب: أن هذا إيراد ليس بوارد، فالإنسان قد تنقلب محبته لشيء كراهة وبالعكس، إما لسبب ظاهر أو لإرادة صادقة، فمثلاً: لك صديق تحبه فيسرق منك وينتهك حرمتك، فتكرهه لهذا السبب، أو لإرادة صادقة كرجل يحب شرب الدخان، فصار عنده إرادة صادقة وعزيمة ثابتة، فكره الدخان، فأقلع عنه.

وقال عمر رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم: «إنك لأحب إلي من كل شيء إلا من نفسي». قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحب إليك من نفسك». قال: الآن والله لأنت أحب إلي من نفسي. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «الآن يا عمر»، فقد ازدادت محبة عمر رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم، وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على أن الحب قد يتغير.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - وجوب محبة الله تعالى ومحبة ما يحبه.

٢ - وجوب حب النبي صلى الله عليه وسلم.

٣ - الوعيد على من كانت هذه الثمانية أو غيرها أحب إليه من دينه.

\* عن أنس رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين» أخرجاه <sup>[١]</sup>.

[١] رواه البخاري في كتاب الإيمان رقم (١٥) ومسلم في كتاب الإيمان رقم (١٦٦).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (لا يؤمن أحدكم)؛ أي: لا يحصل له الإيمان الذي تبرأ به ذمته، ويستحق به دخول الجنة بلا عذاب حتى يكون الرسول أحب إليه من أهله وولده ووالده والناس أجمعين، بل لا يحصل له ذلك حتى يكون الرسول أحب إليه من نفسه أيضاً، كما في حديث «عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ لأنت يا رسول الله أحب إلي من كل شيء إلا نفسي فقال: والذي نفسي بيده حتى أكون أحب إليك من نفسك، فقال له عمر: فإنك الآن والله أحب إلي من نفسي، فقال: الآن يا عمر». رواه البخاري.

فمن لم يكن كذلك، فهو من أصحاب الكبائر، إذا لم يكن كافراً، فإنه لا يعهد في لسان الشرع نفي اسم مُسَمًّى أَمَرَ الله به ورسوله إلا إذا ترك بعض واجباته، فأما إذا كان الفعل مستحباً في العبادة لم ينفها لانتفاء المستحب، ولو صح هذا لنفي عن جمهور المؤمنين اسم الإيمان والصلاة والزكاة والحج وحب الله ورسوله؛ لأن ما من عمل إلا وغيره أفضل منه، وليس أحد يفعل أفعال البر مثل ما فعلها النبي ﷺ بل ولا أبو بكر ولا عمر، فلو كان من لم يأت بكمالها المستحب يجوز نفيها عنه لجاز أن ينفي عن جمهور المسلمين من الأولين والآخرين، وهذا لا يقوله عاقل.

وعلى هذا فمن قال: إن المنفي هو الكمال، فإن أراد أنه نفي الكمال الواجب الذي يذم تاركه ويتعرض للعقوبة فقد صدق، وإن أراد أنه نفي الكمال المستحب فهذا لم يقع قط في كلام الله ورسوله ﷺ. قاله شيخ الإسلام.

وأكثر الناس يدعي أن الرسول أحب إليه مما ذكر، فلا بد من تصديق ذلك بالعمل والمتابعة له، وإلا فالمدعي كاذب، فإن القرآن بين أن المحبة التي في القلب تستلزم العمل الظاهر بحسبها كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]. وقال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فِرْيُونُ مِّنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٤٧]، إلى قوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١] فنفي الإيمان عمن تولى عن طاعة الرسول، وأخبر أن المؤمنين إذا دُعوا إلى الله ورسوله سمعوا وأطاعوا. فتبين أن هذا من لوازم الإيمان والمحبة، لكن =

= كل مسلم لا بد أن يكون محباً بقدر ما معه من الإسلام كما أن كل مؤمن لا بد أن يكون مسلماً، وكل مسلم لا بد أن يكون مؤمناً، وإن لم يكن مؤمناً الإيمان المطلق، لأن ذلك لا يحصل إلا لخواص المؤمنين، فإن الاستسلام لله ومحبه لا تتوقف على هذا الإيمان الخاص.

قال شيخ الإسلام: وهذا الفرق يجده الإنسان من نفسه ويعرفه من غيره، فعامه الناس إذا أسلموا بعد كفر، أو ولدوا على الإسلام، والتزموا شرائعه، وكانوا من أهل الطاعة لله ورسوله، وهم مسلمون، ومعهم إيمان مجمل، لكن دخول حقيقة الإيمان إلى قلوبهم يحصل شيئاً فشيئاً إن أعطاهم الله ذلك، وإلا فكثير من الناس لا يصلون إلى اليقين، ولا إلى الجهاد ولو شككوا لشكوا، ولو أمروا بالجهاد لما جاهدوا، وليسوا كفاراً ولا منافقين، بل ليس عندهم من علم القلب ومعرفته ويقينه ما يدرك الرب، ولا عندهم من قوة الحب لله ورسوله ما يقدمونه على الأهل والمال. وهؤلاء إن عوفوا من المحنة وماتوا دخلوا الجنة، وإن ابتلوا بمن يدخل عليهم شبهات توجب ريبتهم فإن لم ينعم الله عليهم بما يزيل الريب، وإلا صاروا مرتابين وانتقلوا إلى نوع من النفاق. انتهى.

قوله: (أحب). هو بالنصب خبر أكون.

قوله: (والناس أجمعين). هو من عطف العام على الخاص وهو كثير.

وفي الحديث من الفوائد:

إذا كان هذا شأن محبة الرسول ﷺ فما الظن بمحبة الله؟!

وفيه أن الأعمال من الإيمان، لأن المحبة عمل، وقد نفى الإيمان عمن لم يكن الرسول ﷺ أحب إليه مما ذكر فدل على ذلك.

وفيه أن نفي الإيمان لا يدل على الخروج من الإسلام.

وفيه وجوب محبة ﷺ على ما ذكر، ذكرهما المصنف.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (لا يؤمن أحدكم) وهذا يدل على وجوب محبة رسول الله ﷺ محبة تليق به وتقتضي اتباعه وامتنال أمره وترك نواهيه ولا تكون محبة عبادة بل تابعة لمحبة الله.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله في حديث أنس: (لا يؤمن). هذا نفي للإيمان، ونفي الإيمان تارة يراد به نفي الكمال الواجب، وتارة يراد به نفي الوجود؛ أي: نفي الأصل.

= والمنفي في هذا الحديث هو كمال الإيمان الواجب، إلا إذا خلا القلب من محبة الرسول ﷺ إطلاقاً، فلا شك أن هذا نفي لأصل الإيمان. ومحبة رسول الله ﷺ تكون لأمر:  
الأول: أنه رسول الله، وإذا كان الله أحب إليك من كل شيء، فرسوله أحب إليك من كل مخلوق.

الثاني: لما قام به من عبادة الله وتبليغ رسالته.  
الثالث: لما آتاه الله من مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال.  
الرابع: أنه سبب هدايتك وتعليمك وتوجيهك.  
الخامس: لصبره على الأذى في تبليغ الرسالة.  
السادس: لبذل جهده بالمال والنفس لإعلاء كلمة الله.  
ويستفاد من هذا الحديث ما يلي:

١ - وجوب تقديم محبة الرسول ﷺ على محبة النفس.  
٢ - فداء الرسول ﷺ بالنفس والمال؛ لأنه يجب أن تقدم محبته على نفسك ومالك.

٣ - أنه يجب على الإنسان أن ينصر سُنَّةَ رسول الله ﷺ ويبدل لذلك نفسه وماله وكل طاقته؛ لأن ذلك من كمال محبة رسول الله ﷺ، ولذلك قال بعض أهل العلم في قوله: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]؛ أي: مبغضك، قالوا: وكذلك من أبغض شريعته ﷺ فهو مقطوع لا خير فيه.

٤ - جواز المحبة التي للشفقة والإكرام والتعظيم، لقوله ﷺ: (أحب إليه من ولده ووالده)، فأثبت أصل المحبة، وهذا أمر طبيعي لا ينكره أحد.

٥ - وجوب تقديم قول الرسول ﷺ على قول كل الناس؛ لأن من لازم كونه أحب من كل أحد أن يكون قوله مقدماً على كل أحد من الناس، حتى على نفسك، فمثلاً: أنت تقول شيئاً وتهواه وتفعله، فيأتي إليك رجل ويقول لك: هذا يخالف قول الرسول ﷺ، فإذا كان الرسول أحب إليك من نفسك فأنت تنتصر للرسول أكثر مما تنتصر لنفسك، وترد على نفسك بقول الرسول ﷺ، فتدع ما تهواه من أجل طاعة الرسول ﷺ، وهذا عنوان تقديم محبته على محبة النفس، ولهذا قال بعضهم:

تعصي الإله وأنت تزعم حبه      هذا لعمرى في القياس بديع  
لو كان حبك صادقاً لأطعته      إن المحب لمن يحب مطيع =

= إذا يؤخذ من هذا الحديث وجوب تقديم قول الرسول ﷺ على قول كل الناس حتى على قول أبي بكر وعمر وعثمان، وعلى قول الأئمة الأربعة ومن بعدهم، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

لكن إذا وجدنا حديثاً يخالف الأحاديث الأخرى الصحيحة أو مخالفاً لقول أهل العلم وجمهور الأمة، فالواجب التثبت والتأني في الأمر؛ لأن اتباع الشذوذ يؤدي إلى الشذوذ.

ولهذا إذا رأيت حديثاً يخالف ما عليه أكثر الأمة، أو يخالف الأحاديث الصحيحة التي كالجبال في رسوها، فلا تتعجل في قبوله، بل يجب عليك أن تراجع وتطالع في سنده حتى يتبين لك الأمر، فإذا تبين فإنه لا بأس أن يخصص الأقوى بأضعف منه إذا كان حجة، فالمهم التثبت في الأمر، وهذه القاعدة تنفعك في كثير من الأقوال التي ظهرت أخيراً، وتركها الأقدمون وصارت محل نقاش بين الناس، فإنه يجب اتباع هذه القاعدة، ويقال: أين الناس من هذه الأحاديث؟ ولو كانت هذه الأحاديث من شريعة الله لكانت منقولة باقية معلومة، مثل ما ذكر أن الإنسان إذا لم يطف طواف الإفاضة قبل أن تغرب الشمس يوم العيد فإنه يعود محرماً، فإن هذا الحديث وإن كان ظاهر سنده الصحة لكنه ضعيف وشاذ، ولهذا لم يذكر أنه عمل به إلا رجل أو رجلان من التابعين، وإلا فالأمة على خلافه، فمثل هذه الأحاديث يجب أن يتحرى الإنسان فيها ويتثبت، ولا نقول: إنها لا يمكن أن تكون صحيحة.

مناسبة هذا الحديث للباب:

مناسبة هذا الحديث ظاهرة؛ إذ محبة الرسول من محبة الله، ولأنه إذا كان لا يكمل الإيمان حتى يكون الرسول أحب إلى الإنسان من نفسه والناس أجمعين؛ فمحبة الله أولى وأعظم.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - وجوب محبة الرسول ﷺ وتقديمها على محبة كل مخلوق.
- ٢ - أن الأعمال من الإيمان؛ لأن المحبة عمل القلب وقد نفى الإيمان عمّن لم يكن الرسول ﷺ أحب إليه مما ذكر.
- ٣ - أن نفي الإيمان لا يدل على الخروج من الإسلام.
- ٤ - أن الإيمان الصادق لا بد أن يظهر أثره على صاحبه.

ولهما عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه، كما يكره أن يقذف في النار»<sup>[١]</sup>.

وفي رواية: «لا يجد أحد حلاوة الإيمان حتى...» إلى آخره<sup>[٢]</sup>.

= قال مقيله: محبة الله ورسوله ﷺ لا يتم الإيمان إلا بهما وأما محبتهما أكثر من محبة النفس والولد والوالد والناس أجمعين وتقديم محبتهما على محبة غيرهما فهذا من كمال الإيمان الواجب.

[١] رواه البخاري في كتاب الإيمان رقم (١٦ و ٢١) وفي الأدب رقم (٦٠٤١) وفي الإكراه رقم (٦٩٤١) ورواه مسلم في كتاب الإيمان رقم (١٦٣).  
[٢] رواه البخاري (٦٠٤١).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (ثلاث)؛ أي: ثلاث خصال. وجاز الابتداء بثلاث، لأن المضاف إليه منوي ولذلك جاء التنوين.  
قوله: (من كن فيه)؛ أي: وجدن وحصلن، فهي تامة.

قوله: (وجد بهن حلاوة الإيمان). قال ابن أبي جمرة: إنما عبر بالحلاوة لأن الله شبه الإيمان بالشجرة في قوله: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ [إبراهيم: ٢٤].

قلت: والشجرة لها ثمرة، والثمرة لها حلاوة، فكذلك شجرة الإيمان لا بد لها من ثمرة ولا بد لتلك الثمرة من حلاوة. لكن قد يجدها المؤمن وقد لا يجدها وإنما يجدها بما ذكر في الحديث.

قوله: (أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما). (أحب) منصوب لأنه خبر يكون.

قال البيضاوي: المراد بالحب هنا الحب العقلي الذي هو إثار ما يقتضي العقل السليم رجحانه، وإن كان على خلاف هوى النفس كالمريض يعاف الدواء بطبعه، فينفر عنه بطبعه ويميل إليه بمقتضى عقله فيهوئ تناوله. فإذا تأمل المرء أن الشارع لا يأمر ولا ينهى إلا بما فيه صلاح عاجل أو خلاص آجل، والعقل يقتضي رجحان جانب ذلك تمرن على الائتمار بأمره بحيث يصير هواه تبعاً له، ويلتذ بذلك التذاذ عقلياً إذ الالتذاذ العقلي إدراك ما هو كمال وخير من حيث هو كذلك.

قلت: وكلامه على قواعد الجهمية ونحوهم من نفي محبة المؤمنين لربهم لهم. ومحبته لهم، والحق خلاف ذلك بل المراد في الحديث أن يكون الله ورسوله عند العبد أحب إليه مما سواهما حباً قلبياً كما في بعض الأحاديث: «أحبوا الله بكل قلوبكم». فيميل بكليته إلى الله وحده حتى يكون وحده محبوبه ومعبوده، وإنما يحب من سواه تبعاً لمحبهته كما يحب الأنبياء والمرسلين والملائكة والصالحين كما كان يحبهم ربه سبحانه، وذلك موجب لمحبة ما يحبه سبحانه وكراهة ما يكره، وإيثار مرضاته على ما سواه والسعي فيما يرضيه ما استطاع وترك ما يكره. فهذه علامات المحبة الصادقة ولوازمها، وأما مجرد إيثار ما يقتضي العقل رجحانه، وإن كان على خلاف هوى النفس كالمريض يعاف الدواء بطبعه فينفر عنه... إلى آخر كلامه. فهذا قد يكون في بعض الأمور علامة على الحب ولازماً له لا أنه هو الحب.

وقال شيخ الإسلام: أخبر النبي ﷺ أن هذه الثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان، لأن وجود الحلاوة للشيء يتبع المحبة له فمن أحب شيئاً واشتهاه إذا حصل له مراده فإنه يجد الحلاوة واللذة والسرور بذلك. واللذة أمر يحصل عقيب إدراك الملائم الذي هو المحبوب أو المشتهى.

قال: فحلاوة الإيمان المتضمنة للذة والفرح يتبع كمال محبة العبد لله، وذلك

بثلاثة أمور:

تكميل هذه المحبة وتفريعها ودفع ضدها. فتكملها أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما فإن محبة الله ورسوله، لا يكتفى فيها بأصل الحب، بل لا بد أن يكون الله ورسوله، أحب إليه مما سواهما.

قلت: ولا يكون كذلك، إلا إذا وافق ربه، فيما يحبه وما يكرهه.

قال: وتفريعها أن يحب المرء لا يحبه إلا الله.

قلت: فإن من أحب مخلوقاً لله، لا لغرض آخر، كان هذا من تمام حبه لله، فإن محبة محبوب المحبوب من تمام محبة المحبوب، فإذا أحب أنبياء الله، وأوليائه، لأجل قيامهم بمحوبات الله، لا لشيء آخر، فقد أحبه الله لا لغيره.

قال: ودفع ضدها أن يكره ضد الإيمان، كما يكره أن يقذف في النار.

قلت: وإنما كره الضد، لما دخل قلبه من محبة الله، فأنكشف له بنور المحبة

محاسن الإسلام، ورذائل الجهل، والكفران، وهذا هو المحب الذي يكون مع من أحب، كما في «الصحيحين». عن أنس: «أن رجلاً سأل النبي ﷺ متى الساعة، =



= فقال: «ما أعددت لها؟» قال: ما أعددت لها من كثير صلاة ولا صيام ولا صدقة، ولكنني أحب الله ورسوله، فقال رسول الله ﷺ: «أنت مع من أحببت»، وفي رواية للبخاري فقلنا: ونحن كذلك، قال: «نعم» قال أنس: ففرحنا يومئذ، فرحاً شديداً. وقوله: (مما سواهما)، فيه جمع ضمير الرب سبحانه، وضمير الرسول ﷺ وقد أنكره على الخطيب، لما قال: «ومن يعصهما، فقد غوى» وأحسن ما قيل فيه قولان: أحدهما ما قاله البيضاوي وغيره، أنه ثنى الضمير هنا إيماء إلى أن المعتبر هو المجموع المركب من المحبتين، لا كل واحدة، فإنها وحدها لاغية، وأمر بالإفراد في حديث الخطيب إشعاراً بأن كل واحد من العصيانين مستقل باستلزام الغواية، إذ العطف في تقدير التكرير، والأصل استقلال كل من المعطوفين في الحكم. قلت: وهذا جواب بليغ جداً.

الثاني: حمل حديث الخطيب على الأدب والأولى، وهذا على الجواز. وجواب ثالث: وهو أن هذا ورد على الأصل، وحديث الخطيب ناقل، فيكون أرجح.

قوله: (كما يكره أن يقذف في النار)؛ أي: يستوي عنده الأمران، الإلقاء في النار، والعود في الكفر.

قلت: وفي الحديث من الفوائد: أن الله تعالى يحبه المؤمنون، وهو تعالى يحبهم، كما قال: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤].

وفيه رد ما يظنه بعض الناس من أنه من ولد على الإسلام أفضل ممن كان كافراً فأسلم، فمن اتصف بهذه الأمور، فهو أفضل ممن لم يتصف بها مطلقاً، ولهذا كان السابقون الأولون أفضل ممن ولد على الإسلام.

وفيه رد على الغلاة الذين يتوهمون أن صدور الذنب من العبد نقص في حقه مطلقاً، والصواب أنه إن لم يتب كان نقصاً وإن تاب فلا، ولهذا كان المهاجرون والأنصار أفضل هذه الأمة، وإن كانوا في أول الأمر كفاراً يعبدون الأصنام، بل المنتقل من الضلال إلى الهدى، ومن السيئات إلى الحسنات يضاعف له الثواب، قاله شيخ الإسلام.

وفيه دليل على عداوة المشركين وبغضهم، لأن من أبغض شيئاً أبغض من اتصف به، فإذا كان يكره الكفر كما يكره أن يلقى في النار، فكذلك يكره من اتصف

قوله: (وفي رواية لا يجد أحد)، هذه الرواية أخرجه البخاري في «صحيحه» ولفظه: «لا يجد أحد حلاوة الإيمان حتى يحب المرء لا يحبه إلا الله، وحتى أن يقذف في النار أحب إليه من أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أنقذه الله منه، وحتى يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما».

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (وجد بهن حلاوة الإيمان) الحلاوة هنا هي التي يعبر عنها بالذوق لما يحصل به من لذة القلب ونعيمه وسروره وغذائه، وهي شيء محسوس يجده أهل الإيمان في قلوبهم.

قال السيوطي رحمته الله في التوشيح: (وجد حلاوة الإيمان) فيه استعارة تخيلية، شبه رغبة المؤمن في الإيمان بشيء حلو، وأثبت له لازم ذلك الشيء، وأضافه إليه. وقال النووي: «معنى حلاوة الإيمان استلذاذ الطاعات وتحمل المشاق، وإيثار ذلك على أغراض الدنيا، ومحبة العبد لله بفعل طاعته وترك مخالفته، وكذلك الرسول ﷺ».

قال يحيى بن معاذ: «حقيقة الحب في الله: أن لا يزيد بالبر ولا ينقص بالجفاء».

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (وأن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يقذف في النار).

هذه الصورة في كافر أسلم، فهو يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه، كما يكره أن يقذف في النار، وإنما ذكر هذه الصورة؛ لأن الكافر يألف ما كان عليه أولاً، فربما يرجع إليه بخلاف من لا يعرف الكفر أصلاً.

قوله: (وفي رواية: لا يجد أحد حلاوة الإيمان). أتى المؤلف بهذه الرواية؛ لأن انتفاء وجدان حلاوة الإيمان بالنسبة للرواية الأولى عن طريق المفهوم، وهذه عن طريق المنطوق، ودلالة المنطوق أقوى من دلالة المفهوم.

○ قال الشيخ ابن جبرين: تطرق ابن أبي جمرة في كتابه «بهجة النفوس» إلى الحلاوة هنا، هل المراد الحلاوة الحسية أو المعنوية.

ذهب أكثر الشراح إلى أنها معنوية، وذهب هو إلى أن المراد بها الحلاوة الحسية، وذلك أن أهل الإيمان يحبون العبادة ولو كان فيها تعب، وينفرون من المحرمات ولو كان فيها لذة، وذلك لأن تذوق الحلاوة بالقلب أعظم من تذوقها =

\* وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «من أحب في الله، وأبغض في الله، ووالى في الله، وعادى في الله، فإنما تنال ولاية الله بذلك، ولن يجد عبد طعم الإيمان، وإن كثرت صلاته وصومه، حتى يكون كذلك؛ وقد صارت عامة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا، وذلك لا يجدي على أهله شيئاً» رواه ابن جرير <sup>[١]</sup>.

= باللسان. وذلك أن بعض السلف كانوا يتركون فرشهم الوطيئة ويقومون للصلاة في الليل، حتى قال بعضهم: كابدت قيام الليل عشرين سنة وتلذذت به عشرين سنة أخرى.

وقال آخر: ما ضرني منذ سنوات إلا طلوع الفجر لأنه يقطع عليّ لذة المناجاة. وللمزيد من الأمثلة يرجع إلى كتاب ابن أبي جمرة «بهجة النفوس». <sup>[١]</sup> قلت لم أجده في ابن جرير، ورواه ابن أبي الدنيا في «كتاب الإخوان» (٦٩/١)، وابن أبي شعبة في «مصنفه» (١٣٤/٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/٧٠)، وابن المبارك في «الزهد» (١/١٢٠) كلهم عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس به موقوفاً، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٣٥٣) من طريق ليث عن مجاهد عن ابن عمر موقوفاً.

قلت: فيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وقد اضطرب فيه. وله شاهد من حديث أبي أمامة مرفوعاً: أخرجه ابن أبي شعبة في «مصنفه» (١٣٠/٧) قال: أبو أسامة، عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: حدثنا القاسم، عن أبي أمامة، قال: «من أحب لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله فقد استكمل الإيمان». وعبد الرحمن بن يزيد الذي يروي عنه أبو أسامة هو ابن تميم لا ابن جابر قال ابن حجر في «النكت» (٧٤٧/٢): أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي أحد الثقات، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وهو من ثقات الشاميين قدم الكوفة فكتب عنه أهلها ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وهو من ضعفاء الشاميين فسمع منه أبو أسامة وسأله عن اسمه فقال: عبد الرحمن بن يزيد، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر، فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه، فيقول: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فوَقَّعت المناكير في رواية أبي أسامة، عن ابن جابر وهما ثقتان فلم يظن لذلك إلا أهل النقد، فميزوا ذلك ونصوا عليه كالبخاري وأبي حاتم وغير واحد. اهـ.

= وقال موسى بن هارون: روى أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وكان ذلك وهماً منه عليه السلام، هو لم يلق ابن جابر وإنما لقي عبد الرحمن بن يزيد بن تميم فظن أنه ابن جابر، وابن جابر ثقة، وابن تميم ضعيف.  
وأخرجه أبو داود (٤٦٨١) قال: حدثنا مؤمل بن الفضل، حدثنا محمد بن شعيب بن شابور، عن يحيى بن الحارث، عن القاسم عن أبي أمامة به.  
قلت: ورواته كلهم ثقات إلا القاسم بن عبد الرحمن الشامي وهو صدوق فالحديث حسن.

وله شاهد من حديث معاذ بن أنس الجهني فأخرجه أحمد (٤٤٠/٣) عن عبد الله بن يزيد المقرئ ثني سعيد بن أبي أيوب أبو يحيى ثني أبو مرحوم عبد الرحيم بن ميمون عن سهل بن معاذ الجهني عن أبيه رفعه: «من أعطى الله تعالى ومنع الله وأحب الله وأبغض الله وأنكح الله فقد استكمل إيمانه».

قلت: فيه عبد الرحيم بن ميمون ضعفه ابن معين.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال النسائي: أرجو أنه لا بأس به.

وفيه سهل بن معاذ وقد ضعفه ابن معين وذكره في الضعفاء قال منكر الحديث جداً فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبان فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها ساقطة وإنما اشتبه هذا لأن راويها عن سهل زبان إلا الشيء بعد الشيء وزبان ليس بشيء.

قلت: وتابع عبد الرحيم زبان كما عند أحمد (٤٣٨/٣).

عن حسن بن موسى الأشيب قال: ثنا ابن لهيعة عن زبان به.

قلت: وابن لهيعة وزبان ضعيفان.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الأثر رواه ابن جرير بكماله كما قال المصنف، وأخرج ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم الجملة الأولى منه فقط.

قوله: (من أحب في الله)؛ أي: أحب المسلمين والمؤمنين في الله.

قوله: (وأبغض في الله)؛ أي: أبغض الكفار والفاسقين في الله لمخالفتهم لربهم وإن كانوا أقرب الناس إليه، كما قال تعالى: ﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ  
الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ

عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢].

قوله: (ووالى في الله) هذا بيان للآزم المحبة في الله وهو الموالاة.

فيه إشارة إلى أنه لا يكفي في ذلك مجرد الحب، بل لا بد مع ذلك من الموالاة التي هي لازم الحب، وهي النصرة والإكرام والاحترام والكون مع المحبوبين باطنًا وظاهرًا.

قوله: (وعادى في الله)، هذا بيان للآزم البغض في الله وهو المعاداة فيه؛ أي: إظهار العداوة بالفعل، كالجهاد لأعداء الله والبراءة منهم، والبعد عنهم باطنًا وظاهرًا إشارة إلى أنه لا يكفي مجرد بغض القلب، بل لا بد مع ذلك من الإتيان بلازمه كما قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيِ إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُوكُمْ وَمَا نَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كُفْرًا بِكُرْهِنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَمَدَةٌ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [المتحنة: ٤] فهذا علامة الصدق في البغض في الله.

قوله: (فإنما تنال ولاية الله بذلك). يجوز فتح الواو وكسرها؛ أي: لا يكون العبد من أولياء الله ولا تحصل له ولاية الله إلا بما ذكر من الحب في الله، والبغض في الله، والموالاة في الله، والمعاداة في الله، كما روى الإمام أحمد والطبراني عن النبي ﷺ قال: «لا يجد العبد صريح الإيمان حتى يحب الله ويبغض الله، فإذا أحب الله، وأبغض الله، فقد استحق الولاية لله».

وفي حديث آخر: «أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله ﷺ» رواه الطبراني وغيره، وينبغي لمن أحب شخصاً في الله أن يأتيه في بيته فيخبره أنه يحبه في الله كما روى أحمد والضياء عن أبي ذر مرفوعاً: «إذا أحب أحدكم صاحبه فليأته في منزله فليخبره أنه يحبه لله».

وفي حديث ابن عمر عند البيهقي في «الشعب» «فإنه يجد مثل الذي يجد له». قوله: (ولن يجد عبد طعم الإيمان...) إلى آخره أي: لا يجد عبد طعم الإيمان وإن كثرت صلاته وصومه حتى يحب في الله، ويبغض في الله، ويعادي في الله، ويوالي في الله، وهذا منتزع من حديث أنس السابق وفي حديث أبي أمامة مرفوعاً: «من أحب الله، وأبغض الله، وأعطى الله ومنع الله فقد استكمل الإيمان» رواه أبو داود. والعجب ممن يدعي محبة الله وهو على خلاف ذلك، وما أحسن ما قال ابن القيم:

أُحِبُّ أَعْدَاءَ الْحَبِيبِ وَتَدَّعَى حَبًّا لَهُ! مَا ذَاكَ فِي إِمْكَانٍ

قوله: (وقد صارت عامة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا، وذلك لا يجدي على أهله شيئاً)؛ أي: المؤاخاة على أمر الدنيا لا يجدي على أهله شيئاً؛ أي: لا ينفعهم =

= أصلاً، بل يضرهم، كما قال تعالى: ﴿الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧].

فهذا حال كل خلة ومحبة كانت في الدنيا على غير طاعة الله، فإنها تعود عداوة وندامة يوم القيامة بخلاف المحبة والخلة على طاعة الله، فإنها من أعظم القربات كما جاء في حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله قال: «ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه».

وفي الحديث القدسي الذي رواه مالك وابن حبان في صحيحه: «وجبت محبتي للمتحابين فيَّ وللمتجالسين فيَّ، وللمتزاورين فيَّ وللمتباذلين فيَّ». وهذا الكلام قاله ابن عباس رضي الله عنهما في أهل زمانه، فكيف لو رأى الناس فيما هم فيه من المؤاخاة على الكفر والبدع والفسوق والعصيان؟! ولكن هذا مصداق قوله عليه السلام: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ».

وفيه إشارة إلى أن الأمر قد تغير في زمن ابن عباس بحيث صار الأمر إلى هذا بالنسبة إلى ما كان في زمن الخلفاء الراشدين فضلاً عن زمن رسول الله ﷺ. وقد روى ابن ماجه عن «ابن عمر قال: لقد رأيتنا على عهد رسول الله ﷺ وما منا أحد يرى أنه أحق بديناره ودرهمه من أخيه المسلم». وأبلغ منه قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]. فهذا كان حالهم في ذلك الوقت الطيب، وهؤلاء هم المتحابون لجلال الله كما في الحديث القدسي يقول الله ﷻ: «أين المتحابون لجلالي، اليوم أظلمهم في ظلي» فهذه هي المحبة النافعة لا لمحبة الدنيا، وهي التي أوجبت لهم المواساة والإيثار على الأنفس. ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الجمعة: ٤].

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (فإنما تنال ولاية الله بذلك)؛ أي: توليه لعبده.

(ولاية) بفتح الواو لا غير: أي: الأخوة والمحبة والنصرة، وبالكسر الإمارة، والمراد هنا الأول.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: (وفي): يحتمل أن تكون للظرفية؛ لأن الأصل فيها الظرفية، ويحتمل أن تكون للسببية؛ لأن (في) تأتي أحياناً للسببية كما في قوله ﷺ: «دخلت امرأة النار في هرة»؛ أي: بسبب هرة.

وقوله: (في الله)؛ أي: من أجله، إذا قلنا: إن في للسببية، وأما إذا قلنا: =

= إنها للظرفية، فالمعنى: من أحب في ذات الله؛ أي: في دينه وشرعه لا لعرض الدنيا.

قوله: (وأبغض في الله). البغض الكره؛ أي: أبغض في ذات الله إذا رأى من يعصي الله كرهه.

وفرق بين (في) التي للسببية و(في) التي للظرفية، فالسببية الحامل له على المحبة أو البغضاء هو الله، والظرفية موضع الحب أو الكراهة هو في ذات الله ﷻ فيبغض من أبغضه الله، ويحب من أحبه.

وقوله: (ولاية). يجوز في الواو وجهان: الفتح والكسر، قيل: معناهما واحد، وقيل: بالفتح بمعنى النصر، قال تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، وبالكسر بمعنى الولاية على الشيء.

قوله: (بذلك). الباء للسببية، والمشار إليه الحب في الله والبغض فيه، والموالاة فيه والمعاداة فيه.

وهذا الأثر موقوف، لكنه بمعنى المرفوع؛ لأن ترتيب الجزاء على العمل لا يكون إلا بتوقيف، إلا أن الأثر ضعيف.

فمعنى الحديث: أن الإنسان لا يجد طعم الإيمان وحلاوته ولذته حتى يكون كذلك، ولو كثرت صلاته وصومه، وكيف يستطيع عاقل فضلاً عن مؤمن أن يوالي أعداء الله، فيرى أعداء الله يشركون به ويكفرون به ويصفونه بالنقائص والعيوب، ثم يواليههم ويحبهم؟! فهذا لو صلى وقام الليل كله، وصام الدهر كله، فإنه لا يمكن أن ينال طعم الإيمان، فلا بد أن يكون قلبك مملوء بمحبة الله وموالاته، ويكون مملوء ببغض أعداء الله ومعاداتهم، وقال ابن القيم رحمه الله تعالى:

أتحب أعداء الحبيب وتدعي حباً له ما ذاك في إمكان وقال الإمام أحمد رحمه الله: «إذا رأيت النصراني أغمض عيني كراهة أن أرى بعيني عدو الله».

هذا الذي يجد طعم الإيمان، أما - والعياذ بالله - الذي يرى أن اليهود أو النصارى على دين مرضي ومقبول عند الله بعد بعثة النبي ﷺ، فهو خارج عن الإسلام، مكذب بقول الله: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وقوله: ﴿إِنَّ إِلَهَكُمْ إِلَهُ أَحَدٍ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، ولكثرة اليهود والنصارى =

= والوثنيين صار في هذه المسألة خطر على المجتمع، وأصبح كثير من الناس الآن لا يفرق بين مسلم وكافر، ولا يدري أن غير المسلم عدو لله ﷻ، بل هو عدو له أيضاً، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١]، فهم أعداء لنا ولو تظاهروا بالصدقة، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (٥١) [المائدة: ٥١].

فالآن أصبحنا في محنة وخطر عظيم؛ لأنه يخشى على أبنائنا وأبناء قومنا أن يركنوا إلى هؤلاء ويوادوهم ويحبوهم، ولذلك يجب أن تخلص هذه البلاد بالذات منهم، فهذه البلاد قال فيها الرسول ﷺ: «أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلماً»، وقال: «أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب»، وقال: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب»، وهذا كله من أجل أن لا يشتبه الأمر على الناس ويختلط أولياء الله بأعدائه.

ويستفاد من أثر ابن عباس ؓ:

أن الله تعالى أولياء، وهو ثابت بنص القرآن، قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٥٥]، فليكن أولياء يتولون أمره ويقومون دينه، وهو يتولاهم بالمعونة والتسديد والحفظ والتوفيق، والميزان لهذه الولاية قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْلِيَاءُ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٧٧) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ (٧٧) [يونس: ٦٢، ٦٣].

قال شيخ الإسلام: «من كان مؤمناً تقياً كان لله ولياً»، والولاية سبق أنها النصرة والتأييد والإعانة.

والولاية تنقسم إلى: ولاية من الله للعبد، وولاية من العبد لله، فمن الأولى قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ٢٥٧]، ومن الثانية قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٥٦].

والولاية التي من الله للعبد تنقسم إلى عامة وخاصة، فالولاية العامة: هي الولاية على العباد بالتدبير والتصريف، وهذه تشمل المؤمن والكافر وجميع الخلق، فالله هو الذي يتولى عباده بالتدبير والتصريف والسلطان وغير ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ [الأنعام: ٦٢].

والولاية الخاصة: أن يتولى الله العبد بعنايته وتوفيقه وهدايته، وهذه خاصة =



= بالمؤمنين، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَائُهُمُ الظُّلُمَاتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقال: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَائَهُ اللَّهُ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ﴿١٦﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿١٦﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣].

○ قال الشيخ ابن جبرين: الولاية والمحبة متلازمتان، والعداوة والبغضاء متلازمتان.

قوله: (وقد صارت عامة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا، وذلك لا يجدي على أهله شيئاً) ابن عباس يحكي عن زمانه، وزماننا مثل ذلك وأكثر من ذلك. وهذا في زمن ابن عباس فكيف بزماننا هذا، فالأخ قد يعادي شقيقه، وتجد الشخص يمدح الشخص ويصفه بالكرم، فإذا سأله عن سبب مدحه قال: إنه كثير العطاء لم أطلبه شيئاً إلا أعطاني. وتجد الشخص يذم الآخر فإذا سأله عن سبب ذمه قال: إنه بخيل كم سأله ومنعني، وكم طلبته وردني. ولو بحثت عن الشخص الأول الموصوف بالكرم فقد تجده فاسقاً مرتكباً للمحرمات، وقد تجد ذلك الشخص الموصوف بالبخل محافظاً على الشعائر مجتنباً المحرمات.

وقال الشافعي رحمه الله تعالى:

أحب الصالحين ولست منهم      لعلني أن أنال بهم شفاعته  
وأكره من تجارته المعاصي      وإن كنا سواء في البضاعة  
هذه الأبيات تنسب للشافعي وقيل للإمام أحمد - رحمهما الله تعالى -.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الأثر:

- ١ - بيان الأسباب التي تُنال بها محبة الله لعبده ونصرتة لعبده.
- ٢ - وصف الله بالمحبة على ما يليق بجلاله.
- ٣ - مشروعية وفضيلة الحب في الله والبغض في الله، وأنه لا يُغني عنهما كثرة الأعمال الصالحة.

- ٤ - مشروعية مناصرة المؤمنين وإعانتهم، وبغض الكافرين وجهادهم.
- ٥ - بيان ثمرة الحب في الله والبغض في الله من ذوق طعم الإيمان والتلذذ به.
- ٦ - ذم الحب والبغض من أجل الدنيا وبيان سوء عاقبته.

وقال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] قال: «المودة» [١].

[١] صحيح رواه الحاكم في «المستدرک» (٢/ ٢٩٩)، والطبراني في «تفسيره» (٢٤٣١) من طريق عيسى قال، أخبرني قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس به. قلت: وعيسى هو ابن ميمون الجرشي المكي وهو ثقة وثقه أحمد وأبو حاتم وابن المدني والترمذي وأبو أحمد الحاكم والدارقطني وغيرهم. ○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الأثر رواه عبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم والحاكم وصححه.

قوله: (قال: المودة): أي: المحبة التي كانت بينهم في الدنيا تقطعت بهم وخانتهم أحوج ما كانوا إليها، وتبرأ بعضهم من بعض، كما قال تعالى عن إبراهيم الخليل عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ لِقَوْمِهِ: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَلَيَعْلَمَنَّ بَعْضُكُم مَّا وَابَتْكُمْ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٥].

وهذه الآية وإن كانت نزلت في المشركين عبَاد الأوثان الذين يحبون أندادهم وأوثانهم كحب الله، فإنها عامة، لأن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. ولهذا قال قتادة: ﴿وَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]. قال: أسباب الندامة يوم القيامة، والأسباب: المواصلات التي يتواصلون بها ويتحابون بها، فصارت عداوة يوم القيامة، يلعن بعضهم بعضاً. رواه عبد بن حميد وابن جرير فهذا حال من كانت مودته لغير الله فاحذر من ذلك.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قال العلامة ابن القيم في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْكُذَّابَ﴾ [البقرة: ١٦٦] الآيتين: فهؤلاء المتبوعون كانوا على الهدى وأتباعهم ادعوا أنهم على طريقهم ومنهجهم، وهم مخالفون لهم سالكون غير طريقهم، ويزعمون أن محبتهم لهم تنفعهم مع مخالفتهم، فيتبرءون منهم يوم القيامة؛ فإنهم اتخذوهم أولياء من دون الله، وهذا حال كل من اتخذ من دون الله وليجة وأولياء، يوالي لهم، ويعادي لهم، ويرضى لهم، ويغضب لهم؛ فإن أعماله كلها باطلة، يراها يوم القيامة حسرات عليه مع كثرتها وشدة تعبها فيها ونصبه؛ إذ لم يجرد موالاته ومعاداته وحبه وبغضه وانتصاره وإيثاره لله ورسوله، فأبطل الله ﷻ ذلك العمل كله. وقطع تلك الأسباب، فينقطع يوم القيامة كل سبب وصلة ووسيلة ومودة كانت لغير الله، ولا يبقى إلا السبب الواصل بين العبد وربّه، =



## وفيه مسائل



- الأولى: تفسير آية البقرة.
- الثانية: تفسير آية براءة.
- الثالثة: وجوب تقديم محبته ﷺ على النفس والأهل والمال [١].
- الرابعة: نفي الإيمان لا يدل على الخروج من الإسلام [٢].

= وهو حظه من الهجرة إليه وإلى رسوله وتجريده عبادته لله وحده ولوازمها: من الحب والبغض، والعطاء والمنع، والموالات والمعاداة، والتقريب والإبعاد، وتجريد متابعة رسول الله ﷺ تجريداً محضاً بريئاً من شوائب الالتفات إلى غيره، فضلاً عن الشرك بينه وبين غيره؛ فضلاً عن تقديم قول غيره عليه.

فهذا السبب هو الذي لا ينقطع بصاحبه، وهذه هي النسبة التي بين العبد وربّه، وهي نسبة العبودية المحضة، وهي آخيته التي يجول ما يجول وإليها مرجعه، ولا تتحقق إلا بتجريده متابعة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، إذ هذه العبودية إنما جاءت على ألسنتهم، وما عرفت إلا بهم ولا سبيل إليها إلا بمتابعتهم. وقد قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِن عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

فهذه هي الأعمال التي كانت في الدنيا على غير سُنّة رسله وطريقتهم ولغير وجهه، يجعلها الله هباءً منثوراً لا ينتفع منها صاحبها بشيء أصلاً. وهذا من أعظم الحسرات على العبد يوم القيامة: أن يرى سعيه ضائعاً. وقد سعد أهل السعي النافع بسعيهم. انتهى ملخصاً.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وفي نسخة: (وتقديمها على النفس والأهل والمال).

ولعل الصواب: وجوب تقديم محبته كما هو مقتضى الحديث، وأيضاً قوله: (على النفس) يدل على أنها قد سقطت كلمة تقديم أو وتقدمها، وتؤخذ من حديث أنس السابق، ومن قوله تعالى: ﴿قَدْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَبُحَارٌ تَحْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ رِضْوَانَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرُسُولِهِ﴾ فذكر الأقارب والأموال.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: سبق أن المحبة كسبية، وذكرنا في ذلك حديث عمر رضي الله عنه لما قال للرسول ﷺ: «والله إنك لأحب إلي من كل شيء إلا من نفسي، =

- **الخامسة:** أن للإيمان حلاوة قد يجدها الإنسان وقد لا يجدها .
- **السادسة:** أعمال القلب الأربع التي لا تنال ولاية الله إلا بها، ولا يجد أحد طعم الإيمان إلا بها .
- **السابعة:** فهم الصحابي للواقع: أن عامة المؤاخاة على أمر الدنيا .

- **الثامنة:** تفسير ﴿وَنَقَطَعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] <sup>[١]</sup> .
- **التاسعة:** أن من المشركين من يحب الله حباً شديداً .
- **العاشر:** الوعيد على من كانت الثمانية أحب إليه من دينه .

= فقال له: «ومن نفسك»، فقال: الآن أنت أحب إلي من نفسي»، قوله: «الآن» يدل على حدوث هذه المحبة، وهذا أمر ظاهر، وفيه أيضاً أن نفي الإيمان المذكور في قوله: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده» لا يدل على الخروج من الإسلام لقوله في الحديث الآخر: (ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان)؛ لأن حلاوة الإيمان أمر زائد على أصله؛ أي: إن الدليل مركب من الدليلين.

ونفي الشيء له ثلاث حالات: فالأصل أنه نفي للوجود، وذلك مثل: «لا إيمان لعابد صنم»، فإن منع مانع من نفي الوجود، فهو نفي للصحة، مثل: «لا صلاة بغير وضوء»، فإن منع مانع من نفي الصحة، فهو نفي للكمال، مثل: «لا صلاة بحضرة الطعام».

فقوله: (لا يؤمن أحدكم) نفي للكمال الواجب لا المستحب، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «لا ينفي الشيء إلا لانتفاء واجب فيه ما لم يمنع من ذلك مانع».

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: كل نفي للإيمان في النصوص فهو نفي لكمال الإيمان الواجب.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: فسرهما بالمودة، وتفسير الصحابي إذا كانت الآية من صيغ العموم تفسير بالمثل؛ لأن العبرة في نصوص الكتاب والسنة بعموماتها، فإذا ذكر فرد من أفراد هذا العموم، فإنما يقصد به التمثيل؛ أي: مثل المودة، لكن حتى الأسباب الأخرى التي يتقربون بها إلى الله وليست بصحيحة، فإنها تنقطع بهم ولا ينالون منها خيراً.

● الحادية عشرة: أن من اتخذ ندّاً تُساوي محبته محبة الله فهو الشرك الأكبر<sup>[١]</sup>.



---

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: لقوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾، ثم بيّن في سياق الآيات أنهم مشركون شركاً أكبر، بدليل ما لهم من العذاب.

## باب

قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾  
فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١﴾ [آل عمران: ١٧٥]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: الخوف من أفضل مقامات الدين وأجلها، فلذلك نبه المصنف على وجوب إخلاصه لله تعالى.

وقد ذكره الله تعالى في كتابه عن سادات المقربين من الملائكة والأنبياء والصالحين قال الله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وقال الله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ﴾ [٥٧]، [المؤمنون: ٥٧]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْعَنُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩].

وأمر بإخلاصه له فقال تعالى: ﴿وَلِيِّنِي فَأَرْهَبُونِي﴾ [البقرة: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْا الْنَّكَاسَ وَآخِشُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ نَتَّقُونَ﴾ [النحل: ٥٢] وهو على ثلاثة أقسام:

أحدها: خوف السر وهو أن يخاف من غير الله أن يصيبه بما يشاء من مرض أو فقر أو قتل ونحو ذلك بقدرته ومشيئته، سواء ادعى أن ذلك كرامة للمخوف بالشفاعة، أو على سبيل الاستقلال، فهذا الخوف لا يجوز تعلقه بغير الله أصلاً، لأن هذا من لوازم الإلهية، فمن اتخذ مع الله ندّاً يخافه هذا الخوف فهو مشرك.

وهذا هو الذي كان المشركون يعتقدونه في أصنامهم وألهتهم ولهذا يُخَوِّفُونَ بها أولياء الرحمن كما خوفوا إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام فقال لهم: ﴿وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِوَدِّهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [٨٦] وَكَيفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٧﴾ . وقال تعالى عن قوم هود إنهم =

= قالوا له: ﴿إِنْ تَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوِّ قَالَ إِنَّ أَشْهَدَ اللَّهِ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [٥٤] مِنْ دُونِهِ فَكَيْدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنْظِرُونِ ﴿٥٥﴾ [هود: ٥٤، ٥٥]. وقال تعالى: ﴿وَنُحَوِّثُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر: ٣٦].

وهذا القسم هو الواقع اليوم من عباد القبور، فإنهم يخافون الصالحين بل الطواغيت، كما يخافون الله بل أشد. ولهذا إذا توجهت على أحدهم اليمين بالله أعطاك ما شئت من الأيمان كاذباً أو صادقاً، فإن كان اليمين بصاحب التربة لم يقدم على اليمين إن كان كاذباً، وما ذاك إلا لأن المدفون في التراب أخوف عنده من الله. ولا ريب أن هذا ما بلغ إليه شرك الأولين، بل جهد أيمانهم اليمين بالله تعالى.

وكذلك لو أصاب أحداً منهم ظلم لم يطلب كشفه إلا من المدفونين في التراب. وإذا أراد أن يظلم أحداً فاستعاذ بالله أو ببيته لم يعذه، ولو استعاذ بصاحب التربة أو بتربته لم يقدم عليه أحدٌ ولم يتعرض له بالأذى حتى إن بعض الناس أخذ من التجار أموالاً عظيمة أيام موسم الحاج، ثم بعد أيام أظهر الإفلاس، فقام عليه أهل الأموال، فالتجأ إلى قبر في جدة يقال له: المظلوم فما تعرض له أحد بمكروه خوفاً من سر المظلوم وأشباه هذا من الكفر، وهذا الخوف لا يكون العبد مسلماً إلا بإخلاصه لله تعالى وإفراذه بذلك دون من سواه.

الثاني: أن يترك الإنسان ما يجب عليه من الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بغير عذر إلا لخوف من الناس، فهذا محرم، وهو الذي نزلت فيه الآية المترجم لها وهو الذي جاء فيه الحديث: «إن الله تعالى يقول للعبد يوم القيامة: ما منعك إذ رأيت المنكر أن لا تغيره فيقول: يا رب خشيت الناس، فيقول إياي كنت أحق أن تخشى» رواه أحمد.

الثالث: خوف وعيد الله الذي توعده به العصاة وهو الذي قال الله فيه: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدٌ﴾ [إبراهيم: ١٤].

وقال: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ﴾ [الرحمن: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا كُنَّا قَبْلَ فِيهِ أَهْلًا مُتَّقِينَ﴾ [الطور: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَتْ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧].

وهذا الخوف من أعلى مراتب الإيمان، ونسبة الأول إليه كنسبة الإسلام إلى الإحسان وإنما يكون محموداً إذا لم يوقع في القنوط واليأس من روح الله، ولهذا =

= قال شيخ الإسلام: حَدُّ الخوف ما حجزك عن معاصي الله، فما زاد على ذلك، فهو غير محتاج إليه.

وبقي قسم رابع وهو: الخوف الطبيعي؛ كالخوف من عدو وسبع وهدم وغرق ونحو ذلك، فهذا لا يذم وهو الذي ذكره الله عن موسى عليه الصلاة والسلام في قوله: ﴿فَرَجَّ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١].

إذا تبين هذا فمعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكَمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُ﴾؛ أي: يخوفكم أوليائه ويوهمكم أنهم ذو بأس وشدة. قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا مِنِّي إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾؛ أي: فإذا سول لكم وأوهمكم فتوكلوا على الله فإنه كافيكم وناصرهم عليهم كما قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر: ٣٦]، إلى قوله: ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَوْلِيَآءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦]. قاله ابن كثير.

وقال ابن القيم: ومن كيد عدو الله أنه يخوف المؤمنين من جنده وأوليائه لئلا يجاهدوهم ولا يأمرهم بمعروف، ولا ينهوهم عن منكر. فأخبر تعالى أن هذا من كيده وتخويفه، ونهانا أن نخافهم، قال: والمعنى عند جميع المفسرين: يخوفكم بأوليائه قال قتادة: يعظمهم في صدوركم، ولهذا قال: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا مِنِّي إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾. فكلما قوي إيمان العبد زال من قلبه خوف أولياء الشيطان، وكلما ضعف إيمان العبد قوي خوفه منهم.

قلت: فأمر تعالى بإخلاص هذا الخوف له، وأخير أن ذلك شرط في الإيمان، فمن لم يأت به لم يأت بالإيمان الواجب، ففيه أن إخلاص الخوف لله من الفرائض.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وفي الآية رد على المرجئة والكرامية. ووجهه: أنه لم ينفع هؤلاء قولهم: آمناً بالله مع عدم صبرهم على أذى من عاداهم في الله، فلا ينفع القول والتصديق بدون العمل. فلا يصدق الإيمان الشرعي على الإنسان إلا باجتماع الثلاثة: التصديق بالقلب وعمله، والقول باللسان، والعمل بالأركان. وهذا قول أهل السنة والجماعة سلفاً وخلفاً، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن سعدي رحمه الله: هذا الباب عقده المصنف رحمه الله لوجوب تعلق الخوف والخشية بالله وحده، والنهي عن تعلقه بالمخلوقين، وبيان أنه لا يتم التوحيد إلا بذلك.



= ولا بد في هذا الموضوع من تفصيل يتضح به الأمر ويزول الاشتباه.  
اعلم أن الخوف والخشية تارة يقع عبادة، وتارة يقع طبيعة وعادة وذلك بحسب أسبابه ومتعلقاته.

فإن كان الخوف والخشية خوف تأله وتعبد وتقرب بذلك الخوف إلى من يخافه وكان يدعو إلى طاعة باطنة وخوف سري يزجر عن معصية من يخافه كان تعلقه بالله من أعظم واجبات الإيمان، وتعلقه بغير الله من الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله لأنه أشرك في هذه العبادة - التي هي من أعظم واجبات القلب - غير الله مع الله، وربما زاد خوفه من غير الله على خوفه لله.

وأيضاً فمن خشى الله وحده على هذا الوجه فهو مخلص موحد، ومن خشى غيره فقد جعل لله نذراً في الخشية، كمن جعل لله نذراً في المحبة؛ وذلك كمن يخشى من صاحب القبر أن يوقع به مكروهاً، أو يغضب عليه فيسلبه نعمة أو نحو ذلك، مما هو واقع من عباد القبور.

وإن كان الخوف طبعياً كمن يخشى من عدو أو سبع أو حية أو نحو ذلك مما يخشى ضرره الظاهري، فهذا النوع ليس عبادة، وقد يوجد من كثير من المؤمنين ولا ينافي الإيمان.

وهذا إذا كان خوفاً محققاً قد انعقدت أسبابه فليس بمذموم.  
وإن كان هذا خوفاً وهمياً كالخوف الذي ليس له سبب أصلاً، أو له سبب ضعيف فهذا مذموم يدخل صاحبه في وصف الجبناء، وقد تعوذ ﷺ من الجبن فهو من الأخلاق الرذيلة، ولهذا كان الإيمان التام والتوكل والشجاعة تدفع هذا النوع، حتى أن خواص المؤمنين وأقوياءهم تنقلب المخاوف في حقهم أمناً وطمأنينة لقوة إيمانهم وشجاعتهم الشجاعة القلبية، وكمال توكلهم، ولهذا أتبعه بهذا الباب.

○ قال الشيخ ابن باز: أراد المؤلف بهذه الترجمة بيان وجوب الخوف من الله تعالى وأن الواجب على العبد أن يخاف ربه خوفاً يحمله على إخلاص العبادة لله جلّ وعلا ويحمله على أداء ما فرضه عليه وعلى الكف عما حرمه عليه وعلى الوقوف عند حدوده ﷻ.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: مناسبة الباب لما قبله:  
أن المؤلف رحمه الله أعقب باب المحبة بباب الخوف؛ لأن العبادة تركز على شيئين: المحبة، والخوف.

= فبالمحبة يكون امتثال الأمر، وبالخوف يكون اجتناب النهي، وإن كان تارك المعصية يطلب الوصول إلى الله، ولكن هذا من لازم ترك المعصية، وليس هو الأساس.

فلو سألت من لا يزني: لماذا؟ لقال: خوفاً من الله.  
ولو سألت الذي يصلي، لقال: طمعاً في ثواب الله ومحبة له.  
وكل منهما ملازم للآخر، فالخائف والمطيع يريدان النجاة من عذاب الله والوصول إلى رحمته.

وهل الأفضل للإنسان أن يغلب جانب الخوف أو يغلب جانب الرجاء؟  
اختلف في ذلك:  
ف قيل: ينبغي أن يغلب جانب الخوف؛ ليحمله ذلك على اجتناب المعصية ثم فعل الطاعة.

وقيل: يغلب جانب الرجاء؛ ليكون متفائلاً، والرسول ﷺ كان يعجبه الفأل.  
وقيل في فعل الطاعة: يغلب جانب الرجاء، فالذي منَّ عليه بفعل هذه الطاعة سَيَمُنَّ عليه بالقبول، ولهذا قال بعض السلف: إذا وفقك الله للدعاء فانتظر الإجابة؛ لأن الله يقول: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، وفي فعل المعصية يغلب جانب الخوف؛ لأجل أن يمنعه منها ثم إذا خاف من العقوبة تاب.  
وهذا أقرب شيء، ولكن ليس بذاك القرب الكامل؛ لأن الله يقول: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠]؛ أي: يخافون أن لا يقبل منهم، لكن قد يقال بأن هذه الآية يعارضها أحاديث أخرى؛ كقوله ﷺ في الحديث القدسي عن ربه: «أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني».  
وقيل: في حال المرض يغلب جانب الرجاء، وفي حال الصحة يغلب جانب الخوف، فهذه أربعة أقوال.

وقال الإمام أحمد: ينبغي أن يكون خوفه ورجاؤه واحداً، فأيهما غلب هلك صاحبه؛ أي: يجعلهما كجناحي الطائر، والجناحان للطائر إذا لم يكونا متساويين سقط.  
وخوف الله تعالى درجات، فمن الناس من يغلو في خوفه، ومنهم من يفرط، ومنهم من يعتدل في خوفه.

والخوف العدل هو الذي يرد عن محارم الله فقط، وإن زدت على هذا فإنه يوصلك إلى اليأس من روح الله.

= ومن الناس من يفرط في خوفه بحيث لا يردعه عما نهى الله عنه.  
**قوله تعالى:** ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَائَهُ﴾ إنما ذلكم: صيغة حصر والمشار إليه التخويف من المشركين.  
 ذلكم: ذا: مبتدأ، والشيطان: يحتمل أن يكون خبر المبتدأ، وجملة يخوف حال من الشيطان.

ويحتمل أن يكون الشيطان صفة لـ ذلكم، أو عطف بيان، ويخوف خبر المبتدأ، والمعنى: ما هذا التخويف الذي حصل إلا من شيطان يخوف أولياءه.  
 ويخوف تنصب مفعولين، الأول محذوف تقديره: يخوفكم، والمفعول الثاني: أولياءه.

ومعنى يخوفكم؛ أي: يوقع الخوف في قلوبكم منهم، وأولياءه؛ أي: أنصاره الذين ينصرون الفحشاء والمنكر؛ لأن الشيطان يأمر بذلك.

**والحاصل:** أن الشيطان يخوف كل من أراد أن يقوم بواجب، فإذا ألقى الشيطان في نفسك الخوف فالواجب عليك أن تعلم أن الإقدام على كلمة الحق ليس هو الذي يدني الأجل، وليس السكوت والجبن هو الذي يبعد الأجل، فكم من داعية صدع بالحق ومات على فراشه؟ وكم من جبان قتل في بيته؟!

وانظر إلى خالد بن الوليد، كان شجاعاً مقداماً ومات على فراشه، وما دام الإنسان قائماً بأمر الله، فليثق بأن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، وحزب الله هم الغالبون.

**قوله:** ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ لا ناهية، والهاء ضمير يعود على أولياء الشيطان، وهذا النهي للتحريم بلا شك؛ أي: بل امضوا فيما أمرتكم به وفيما أوجبه عليكم من الجهاد، ولا تخافوا هؤلاء، وإذا كان الله مع الإنسان فإنه لا يغلبه أحد، لكن نحتاج في الحقيقة إلى صدق النية والإخلاص والتوكل التام، ولهذا قال تعالى: ﴿وَخَافُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، وعلم من هذه الآية أن للشيطان وساوس يلقيها في قلب ابن آدم منها التخويف من أعدائه، وهذا ما وقع فيه كثير من الناس، وهو الخوف من أعداء الله فكانوا فريسة لهم، وإلا لو اتكلوا على الله وخافوه قبل كل شيء لخافهم الناس، ولهذا قيل في المثل: من خاف الله خافه كل شيء، ومن اتقى الله اتقاه كل شيء، ومن خاف من غير الله خاف من كل شيء.

= ويفهم من الآية أن الخوف من الشيطان وأوليائه مناف للإيمان، فإن كان =

وقوله: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨]<sup>[١]</sup>.

= الخوف يؤدي إلى الشرك، فهو مناف لأصله، وإلا فهو مناف لكمالهِ.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

- ١ - أن الخوف عبادةٌ يجب إخلاصه لله.
- ٢ - أن صرف الخوف لغير الله شركٌ كأن يخاف من غير الله من وثن أو طاغوت أن يصيبه بما يكره.
- ٣ - التحذير من كيد الشيطان.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: لما نفى تبارك وتعالى عمارة المساجد عن المشركين بقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ الآية [التوبة: ١٧] إذ لا تنفعهم عمارتها مع الشرك، كما قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] أثبت تعالى في هذه الآية عمارة المساجد بالعبادة للمؤمنين بالله تعالى واليوم الآخر، المقيمين الصلاة المؤتتين الزكاة، الذين لا يخشون إلا الله، ولا يخشون معه إلهاً آخر كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ [الأحزاب: ٣٩] فهذه هي العمارة النافعة، وهي الخالصة من الشرك، فإنه نار تحرق الأعمال.

وقوله: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ قال ابن عطية: يريد خشية التعظيم والعبادة والطاعة، ولا محالة أن الإنسان يخشى غيره، ويخشى المحاذير الدنيوية، وينبغي أن يخشى في ذلك كله قضاء الله وتصريفه.

قلت: ولهذا قال ابن عباس في الآية: لم يعبد إلا الله، فإن الخوف كما قال ابن القيم: عبودية القلب، فلا يصلح إلا لله؛ كالذل والإنابة والمحبة والتوكل والرجاء وغيرها من عبودية القلب.

وقوله: ﴿فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ قال ابن أبي طلحة عن ابن عباس يقول: إن أولئك المهتدون؛ كقوله: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] وكل «عسى» في القرآن فهي واجبة.

وتضمنت الآية أن من عَمَّرَ المساجد من المسلمين بالعبادة، فهو من المؤمنين

كما في حديث: «إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان» قال الله: =

﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ رواه أحمد والترمذي والحاكم.

○ قال الشيخ ابن باز: وقول الشارح في فتح المجيد (قال بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنه): يقول: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّهَدُونَ﴾، وكل عسى في القرآن فهي واجبة) هذا هو الصحيح (لعل) للتعليل.

وحديث «إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان» رواه أحمد والترمذي والحاكم عن أبي سعيد الخدري وفي سنده ضعف والمعنى صحيح.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: والمراد بالعمارة العمارة المعنوية، وهي عمارتها بالصلاة والذكر وقراءة القرآن ونحوها، وكذلك الحسية بالبناء الحسي، فإن عمارتها به حقيقة لا تكون إلا ممن ذكرهم الله؛ لأن من يعمرها وهو لم يؤمن بالله واليوم الآخر لم يعمرها حقيقة لعدم انتفاعه بهذه العمارة، فالعمارة النافعة الحسية والمعنوية من الذين آمنوا بالله واليوم الآخر، ولهذا لما افتخر المشركون بعمارة المسجد الحرام قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، وأضاف سبحانه المساجد إلى نفسه تشريفاً؛ لأنها موضع عبادته.

قوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ من: فاعل يعمر، والإيمان بالله يتضمن أربعة أمور، وهي:

الإيمان بوجوده، وربوبيته، وألوهيته، وأسمائه وصفاته.

﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ هو: يوم القيامة، وسمي بذلك لأنه لا يوم بعده.

قال شيخ الإسلام: ويدخل في الإيمان بالله واليوم الآخر كل ما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت، مثل: فتنة القبر وعذابه ونعيمه.

ويقرن الله الإيمان به بالإيمان باليوم الآخر كثيراً؛ لأن الإيمان باليوم الآخر يحمل الإنسان إلى الامتثال، فإنه إذا آمن أن هناك بعثاً وجزاء، حملة ذلك على العمل لذلك اليوم، ولكن من لا يؤمن باليوم الآخر لا يعمل، إذ كيف يعمل لشيء وهو لا يؤمن به؟!

قوله: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾؛ أي: أتى بها على وجه قويم لا نقص فيه، والإقامة

نوعان:

إقامة واجبة: وهي التي يقتصر فيها على فعل الواجب من الشروط والأركان

والواجبات.

وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةً لِلنَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠]<sup>[١]</sup>.

= وإقامة مستحبة: وهي التي يزيد فيها على فعل ما يجب فيأتي بالواجب والمستحب.

قوله: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ في هذه الآية حصر طريقه الإثبات والنفي. لم يخش نفي، إلا الله إثبات، والمعنى: إن خشيته انحصرت في الله ﷻ فلا يخشى غيره.

والخشية نوع من الخوف، لكنها أخص منه، والفرق بينهما:

١ - أن الخشية تكون مع العلم بالمخشي وحاله، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، والخوف قد يكون من الجاهل.

٢ - أن الخشية تكون بسبب عظمة المخشي، بخلاف الخوف؛ فقد يكون من ضعف الخائف لا من قوة المخوف.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

- ١ - وجوب إخلاص الخشية لله وحده.
- ٢ - أن الشرك لا ينفع معه عمل.
- ٣ - أن عمارة المساجد إنما تكون بالطاعة والعمل الصالح لا بمجرد البناء.
- ٤ - الحث على عمارة المساجد حسياً ومعنوياً.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال ابن كثير: يقول تعالى مخبراً عن قوم من الذين يدعون الإيمان بالسنتهم ولم يثبت الإيمان في قلوبهم بأنهم إذا جاءتهم محنة في الدنيا اعتقدوا أنها من نعمة الله بهم، فارتدوا عن الإسلام.

قال ابن عباس: «يعني: فتنته أن يرتد عن دينه إذا أُوذِيَ في الله».

وقال ابن القيم: «الناس إذا أرسل إليهم الرسل بين أمرين: إما أن يقول أحدهم: آمناً، وإما أن لا يقول ذلك، بل يستمر على السيئات والكفر، فمن قال: آمناً امتحنه ربه وابتلاه وفتنه، والفتنة: الابتلاء والاختبار، ليتبين الصادق من الكاذب، ومن لم يقل: آمناً فلا يحسب أنه يعجز الله ويفوته ويسبقه فمن آمن بالرسول وأطاعهم، عاداه أعدائهم وآذوه، فابتلي بما يؤلمه، ومن لم يؤمن بهم، ولم يطعهم، عوقب في الدنيا والآخرة، وحصل له ما يؤلمه، وكان هذا الألم أعظم وأدوم من ألم أتباعهم، فلا بد من حصول الألم لكل نفس آمنت، أو رغبت عن الإيمان، لكن المؤمن يحصل له الألم في الدنيا ابتداءً، ثم تكون له العاقبة في الدنيا والآخرة، =

= والمعرض عن الإيمان تحصل له اللذة ابتداء، ثم يصير له الألم الدائم.

والإنسان لا بد أن يعيش مع الناس، والناس لهم إرادات وتصورات، فيطلبون منه أن يوافقهم عليها، وإن لم يوافقهم آذوه، وعذوبه، وإن وافقهم حصل له الأذى والعذاب، تارة منهم، وتارة من غيرهم، كمن عنده دين وتقى حل بين قوم فجار ظلمة، ولا يتمكنون من فجورهم إلا بموافقته لهم أو سكوتهم عنهم، فإن وافقهم أو سكت عنهم سلم من شرهم في الابتداء، ثم يتسلطون عليه بالإهانة والأذى أضعاف ما كان يخافه ابتداء لو أنكر عليهم وخالفهم، وإن سلم منهم، فلا بد أن يهان ويعاقب على يد غيرهم، فالحزم كل الحزم بما قالت أم المؤمنين لمعاوية: «من أرضى الله بسخط الناس، كفاه الله مؤنة الناس ومن أرضى الناس بسخط الله، لم يغنوا عنه من الله شيئا». فمن هداه الله، وألهمه رشده، ووقاه شر نفسه، امتنع من الموافقة على فعل المحرم، وصبر على عداوتهم، ثم تكون له العاقبة في الدنيا والآخرة، كما كانت للرسول وأتباعهم.

ثم أخبر عن حال الداخل في الإيمان بلا بصيرة، وأنه إذا أوذى في الله جعل فتنة الناس له، وهي أذاهم له، ونيلهم إياه بالمكروه، وهو الألم الذي لا بد أن ينال الرسل وأتباعهم ممن خالفهم، جعل ذلك في فراره منه وتركه السبب الذي يناله به كعذاب الله الذي فر منه المؤمنون بالإيمان.

فالمؤمنون لكمال بصيرتهم فروا من ألم عذاب الله إلى الإيمان، وتحملوا ما فيه من الألم الزائل المفارق عن قرب، وهذا لضعف بصيرته فر من ألم أعداء الرسل إلى موافقتهم ومتابعتهم، ففر من ألم عذابهم إلى ألم عذاب الله، فجعل ألم فتنة الناس في الفرار منه بمنزلة ألم عذاب الله، وغبن كل الغبن إذا استجار من الرضاء بالنار، وفر من ألم ساعة إلى ألم الأبد، وإذا نصر الله جنده وأوليائه قال: إني كنت معكم والله عليم بما انطوى عليه صدره من النفاق. انتهى.

قلت: وإنما حمل ضعيف البصيرة على أن ﴿جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ﴾، هو الخوف منهم أن ينالوه بما يكره بسبب الإيمان بالله، وذلك من جملة الخوف من غير الله، وهذا وجه مطابقة الآية للترجمة، وفي الآية رد على المرجئة والكرامية، وفيها الخوف على نفسك، والاستعداد للبلاء إذ لا بد منه مع سؤال الله العافية.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ﴾ في: للسببية؛ أي:

بسبب الإيمان بالله وإقامة دينه.

= ويجوز أن تكون في للظرفية على تقدير: «فإذا أؤدي في شرع الله»؛ أي: إيذاء في هذا الشرع الذي تمسك به.

وفي هذه الآية من الحكمة العظيمة، وهي ابتلاء الله للعبد لأجل أن يمحس إيمانه، وذلك على قسمين:

**الأول:** ما يقدره الله نفسه على العبد؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَهُ فِتْنَةٌ أُنْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ [الحج: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَيُنِيرُ الصُّدُورَ﴾ ١٥٥ ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ ١٥٦ [البقرة: ١٥٥، ١٥٦].

**الثاني:** ما يقدره الله على أيدي الخلق من الإيذاء امتحاناً واختباراً، وذلك كآلية التي ذكر المؤلف.

وقوله: ﴿أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾ [العنكبوت: ١٠] قيل في مثل هذا السياق: إن الواو عاطفة على محذوف يقدر بحسب ما يقتضيه السياق.

وقيل: إنها عاطفة على ما سبقها على تقدير أن الهمزة بعدها؛ أي: وأليس الله. قوله: (أَعْلَمَ) مجرور بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل. فالله أعلم بما في صدور العالمين؛ أي: بما في صدور الجميع، فالله أعلم بما في نفسك منك، وأعلم بما في نفس غيرك؛ لأن علم الله عام.

وكلمة أعلم: اسم تفضيل، وقال بعض المفسرين ولا سيما المتأخرون منهم: أعلم بمعنى عالم، وذلك فراراً من أن يقع التفضيل بين الخالق والمخلوق، وهذا التفسير الذي ذهبوا إليه كما أنه خلاف اللفظ ففيه فساد المعنى؛ لأنك إذا قلت: أعلم بمعنى عالم، فإن كلمة عالم تكون لإنسان وتكون لله، ولا تدل على التفاضل، فالله عالم والإنسان عالم.

وأما تحريف اللفظ فهو ظاهر، حيث حرفوا اسم التفضيل الدال على ثبوت المعنى وزيادة إلى اسم فاعل لا يدل على ذلك.

والصواب أن (أَعْلَمَ) على بابها، وأنها اسم تفضيل، وإذا كانت اسم تفضيل فهي دالة دلالة واضحة على عدم تماثل علم الخالق وعلم المخلوق، وأن علم الخالق أكمل.

وقوله: ﴿بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾ المراد بالعالمين: كل من سوى الله؛ لأنهم علم على خالقهم، فجميع المخلوقات دالة على كمال الله وقدرته وربوبيته.



\* عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً: «إن من ضعف اليقين أن تُرضي الناس بسخط الله، وأن تَحَمْدَهُم على رزق الله، وأن تَذْمَهُم على ما لم يؤتكَ الله، إن رزق الله لا يجره حرص حريص، ولا يرده كراهية كاره»<sup>[١]</sup>.

= الشاهد من الآية: قوله: ﴿فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةً لِلنَّاسِ كَذَابٍ أَلْفٍ﴾، فخاف الناس مثل خوف الله تعالى.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - أن الخوف من أذى الناس بسبب الإيمان خوف من غير الله.

٢ - وجوب الصبر على الأذى في سبيل الله.

٣ - دناءة همة المنافقين.

٤ - إثبات علم الله تعالى.

[١] أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢١/١)، وضعفه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠٦/٥)، وفيه محمد بن مروان السدي الصغير قال جرير بن عبد الحميد: كذاب.

وقال ابن معين: ليس بثقة.

وقال ابن نمير: ليس بشيء.

وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث، متروك الحديث، لا يكتب حديثه البتة.

وقال النسائي: متروك الحديث.

وفيه عطية العوفي ضعفه أحمد وأبو حاتم والنسائي وجماعة.

وله شاهد عن ابن مسعود مرفوعاً رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/

٢١٥)، والشهاب في «مسنده» (٩١/٢) من طريق خالد بن يزيد العمري، ثنا سفيان الثوري، وشريك، وسفيان بن عيينة، عن سليمان الأعمش، عن خيثمة، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «لا ترضين أحداً بسخط الله، ولا تحمدين أحداً على فضل الله، ولا تذمن أحداً على ما لم يؤتكَ الله؛ فإن رزق الله لا يسوقه إليك حرص حريص، ولا يرده عنك كراهية كاره، وإن الله تعالى بقسطه وعدله جعل الروح والفرح في الرضا واليقين، وجعل الهم والحزن في السخط».

وفيه خالد بن يزيد العمري كذبه ابن معين وأبو حاتم وتركه أبو زرعة، وفيه

علة قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: لم يسمع خيثمة من ابن مسعود شيئاً وكذا قال

أبو حاتم الرازي في «المراسيل».

= وتابع الاعمش عن خيشمة: منصور بن المعتمر أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٨٣/١): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا محمد بن صالح بن هاني، حدثنا جعفر بن (ص ٣٨٤) شعيب الشاشي، حدثنا أبو حمة، حدثنا أبو قرة، عن سفيان بن سعيد، عن منصور بن المعتمر، عن خيشمة، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا ترضين أحداً بسخط الله، ولا تحمدن أحداً على فضل الله» فذكره.

قلت: جعفر بن شعيب الشاشي من شيوخ الحاكم ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩٢٢/٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذلك الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩٥/٨).

وأبو حمة هو محمد بن يوسف قال الحافظ في «اللسان» (٥٣/٩): قال ابن القطان: لا أعرف حاله قلت: هو يمانى مشهور اسمه محمد بن يوسف. اهـ.  
قال أبو علي النيسابوري الحافظ في «المستدرک» (٣٦٦/٢): ثقة.

وقال ابن حبان في «الثقات» (١٠٤/٩): أبو حمة اسمه محمد بن يوسف الزبيدي من أهل اليمن يروي عن ابن عيينة وكان راوياً لأبي قرة حدثنا عنه المفضل بن محمد الجندي وغيره ربما أخطأ وأغرب كنيته أبو يوسف وأبو حمة لقب. اهـ.  
قال الحافظ في «التقريب»: صاحب أبي قرة صدوق. اهـ.

وأبو قرة هو موسى بن طارق قال الحاكم في «سؤالات السجزي» له (٢١٢): ثقة مأمون.

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٤٨/٨): عن الأثرم قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل وذكر أبا قرة موسى بن طارق الزبيدي فأنى عليه خيراً، سمعت أبي يقول: موسى بن طارق محله الصدق.

وقال الدارقطني في «سؤالات حمزة» له (٢٧٦): سألت أبا الحسن الدارقطني قلت أبو قرة موسى بن طارق لا يقول أخبرنا أبداً يقول ذكر فلان أيش العلة فيه فقال هو سماع له كله وقد كان أصاب كتبه آفة فتورع فيه فكان يقول ذكر فلان.

وجاء موقوفاً عن ابن مسعود رواه هناد في «الزهد» (٣٠٤/١)، والبيهقي في «شعب الإيمان»: (٢٢٢/١)، من طريق سفيان بن عيينة عن أبي هارون المدني عن ابن مسعود موقوفاً وأبو هارون المدني هو موسى بن أبي عيسى الحنات والإسناد منقطع بين موسى بن أبي عيسى وبين ابن مسعود.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه أبو نعيم في «الحلية»، =

= والبيهقي، وأعله بمحمد بن مروان السدي، وقال: ضعيف، وفيه أيضاً عطية العوفي، أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال: ضعفه، وموسى بن بلال قال الأزدي: ساقط.

قلت: إسناده ضعيف، ومعناه صحيح، وتماهه: «وإن الله بحكمته جعل الروح والفرح في الرضى واليقين، وجعل الهم والحزن في الشك والسخط».

قوله: (إن من ضعف اليقين)، قال في «المصباح»: والضعف بفتح الضاد في لغة تميم وبضمها في لغة قريش: خلاف القوة والصحة. واليقين المراد به: الإيمان كله كما قال ابن مسعود: «اليقين الإيمان كله، والصبر نصف الإيمان» رواه الطبراني بسند صحيح، ورواه أبو نعيم في «الحلية» والبيهقي في «الزهد» من حديثه مرفوعاً ولا يثبت رفعه قاله الحافظ.

ويدخل في ذلك تحقيق الإيمان بالقدر السابق كما في حديث ابن عباس مرفوعاً: «فإن استطعت أن تعمل بالرضى في اليقين فافعل، وإن لم تستطع فإن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً».

وفي رواية أخرى في إسناده ضعف: «قلت: يا رسول الله: كيف أصنع باليقين؟ قال: «أن تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك»».

قوله: (أن ترضي الناس بسخط الله)؛ أي: تؤثر رضاهم على رضى الله، فتوافقهم على ترك المأمور، أو فعل المحذور استجلاباً لرضاهم فلولا ضعف اليقين لما فعلت ذلك، لأن من قوي يقينه علم أن الله وحده هو النافع الضار، وأنه لا مَعْوَل إلا على رضاه، وليس لسواه من الأمر شيء كائناً ما كان فلا يهاب أحداً، ولا يخشاه لخوف ضرر يلحقه من جهته كما قال تعالى: ﴿وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكُنْ بِاللَّهِ حَسِيْبًا﴾ [الأحزاب: ٣٩].

قوله: (وأن تحمدهم على رزق الله)؛ أي: تحمدهم وتشكرهم على ما وصل إليك على أيديهم من رزق، بأن تضيفه إليهم وتنسى المنعم المتفضل على الحقيقة وهو الله رب العالمين الذي قدر هذا الرزق لك، وأوصله إليك بلطفه ورحمته فإنه لطيف لما يشاء وهو العليم الحكيم فإذا أراد أمراً قبيحاً له أسباباً ولا ينافي ذلك حديث: «من لا يشكر الناس لا يشكر الله»؛ لأن المراد هنا إضافة النعمة إلى السبب ونسيان الخالق، والمراد بشكر الناس عدم كفر إحسانهم ومجازاتهم على ذلك بما استطعت، فإن لم تجد فجازهم بالدعاء.

= قوله: (وأن تدمهم على ما لم يؤتك الله)؛ أي: إذا طلبتهم شيئاً فمنعوك ذمتهم على ذلك، فلو علمت يقيناً أن المتفرد بالعطاء والمنع هو الله وحده، وأن المخلوق مُدَبَّر ﴿لَا يَمْلِكُ﴾ لنفسه ﴿صَرّاً وَلَا نَفْعاً﴾ فضلاً عن غيره، وأن الله لو قدر لك رزقاً؛ أتاكَ ولو اجتهد الخلق كلهم في دفعه، وإن أرادك بمنع لم يأتك مرادك ولو اجتمع الخلق كلهم في إيصاله إليك؛ لقطعت العلائق عن الخلائق وتوجهت بقلبك إلى الخالق تبارك وتعالى، ولهذا قرر ذلك بقوله: (إن رزق الله لا يعجره حرص حريص ولا يرده كراهية كاره). فلا ترض الخلق بما يسخط الله، ولا تحمدهم على رزق الله، ولا تدمهم على ما لم يؤتك الله طلباً لحصول رزق من جهتهم، ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢].

قال شيخ الإسلام: اليقين يتضمن اليقين في القيام بأمر الله وما وعد الله أهل طاعته ويتضمن اليقين بقدر الله وخلقه وتدييره، فإذا أرضيتهم بسخط الله لم تكن موقناً لا بوعد الله ولا برزق الله، فإنه إنما يحمل الإنسان على ذلك إما ميل إلى ما في أيديهم فيترك القيام فيهم بأمر الله لما يرضوه منهم، وإما ضعف تصديقه بما وعد الله أهل طاعته من النصر والتأييد والثواب في الدنيا والآخرة، فإنك إذا أرضيت الله نصرك ورزقك وكفأك مؤنتهم، وإرضائهم بما يسخطه إنما يكون خوفاً منهم، ورجاء لهم وذلك من ضعف اليقين، وإذا لم يقدر لك ما تظن أنهم يفعلونه معك فالأمر في ذلك إلى الله لا لهم، فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فإذا ذممتهم على ما يقدر، كان ذلك من ضعف يقينك فلا تخفهم ولا ترجهم، ولا تدمهم من جهة نفسك وهواك، ولكن من حمده الله ورسوله منهم فهو المحمود، ومن ذمه الله ورسوله فهو المذموم، ولما قال بعض وفد بني تميم: «أي: محمد أعطني فإن حمدي زين وذمي شين» قال ﷺ: «ذاك الله».

وفي الحديث أن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال داخلة في الإيمان وإلا لم تكن هذه الثلاث من ضعفه وأضدادها من قوته.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (إن من ضعف اليقين) الضعف بضم ويحرك، ضد القوة، ضَعُف ككرم ونصر، ضعفاً، وضعفة، وضعافية، فهو ضعيف وضعوف وضعفان. والجمع: ضعاف وضعفاء وضعفة وضعفى، أو الضعَف - بالفتح - في الرأي وبالضم في البدن، فهي ضعيفة وضعوف.

= **قوله:** (أن ترضي الناس بسخط الله)؛ أي: تؤثر رضاهم على رضا الله، وذلك إذا لم يقم بقلبه من إعظام الله وإجلاله وهيبته، ما يمنعه من استجلاب رضا المخلوق بما يجلب له سخط خالقه وربّه ومليكه الذي يتصرف في القلوب، ويفرج الكروب ويغفر الذنوب.

وبهذا الاعتبار يدخل في نوع من الشرك؛ لأنه أثر رضا المخلوق على رضا الله، وتقرب إليه بما يسخط الله، ولا يسلم من هذا إلا من سلمه الله، ووفقه لمعرفته ومعرفة ما يجوز على الله من إثبات صفاته على ما يليق بجلاله، وتنزيهه تعالى عن كل ما ينافي كماله، ومعرفة توحيده من ربوبيته وإلهيته، وبالله التوفيق.

○ **قال الشيخ ابن عثيمين:** قوله: (وأن تحمدهم على رزق الله). الحمد: وصف المحمود بالكمال مع المحبة والتعظيم.

ولكنه هنا ليس بشرط المحبة والتعظيم؛ لأنه يشمل المدح. و(رزق الله): عطاء الله؛ أي: إذا أعطوك شيئاً حمدتهم ونسيت المسبب وهو الله، والمعنى: أن تجعل الحمد كله لهم متناسياً بذلك المسبب، وهو الله، فالذي أعطاك سبب فقط، والمعطي هو الله، ولهذا قال النبي ﷺ: «إنما أنا قاسم، والله يعطي». أما إن كان في قلبك أن الله هو الذي منّ عليك بسياق هذا الرزق، ثم شكرت الذي أعطاك، فليس هذا داخلياً في الحديث، بل هو من الشرع، لقوله ﷺ: «من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه».

**وقوله:** (ما لم يؤتك) علامة جزمه حذف الياء، والمفعول الثاني محذوف؛ لأنه فضلة، والتقدير: ما لم يؤتك.

**قوله:** (إن رزق الله لا يجره حرص حريص، ولا يرده كراهية كاره). هذا تعليل، لقوله: (أن تحمدهم وأن تذكروهم).

و(رزق الله): عطاؤه، لكن حرص الحريص من سببه بلا شك، فإذا بحث عن الرزق وفعل الأسباب فإنه يكون فعل الأسباب الموجبة للرزق، لكن ليس المعنى أن هذا السبب موجب مستحق، وإنما الذي يرزق هو الله تعالى: وكم من إنسان يفعل أسباباً كثيرة للرزق ولا يرزق، وكم من إنسان يفعل أسباباً قليلة فيرزق، وكم من إنسان يأتيه الرزق بدون سعي، كما لو وجد ركازاً في الأرض أو مات له قريب غني يرثه، أو ما أشبه ذلك.

\* وعن عائشة رضي الله عنها؛ أن رسول الله ﷺ قال: «من التمس رضى الله بسخط الناس رضى الله عنه وأرضى عنه الناس؛ ومن التمس رضى الناس بسخط الله سخط الله عليه وأسخط عليه الناس» رواه ابن حبان في «صحيحه» [١].

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - وجوب التوكل على الله وخشيته وطلب الرزق منه.
- ٢ - إثبات القضاء والقدر.
- ٣ - عدم الاعتماد على الأسباب.
- ٤ - تقديم رضا الله على رضا المخلوق.

[١] رواه الترمذي (٦٠٩/٤)، وابن راهويه في «مسنده» (٦٠٠/٢)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٣٥٨/٦) من طريق عبد الوهاب بن الورد عن رجل من أهل المدينة قال: «كتب معاوية إلى عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن اكتبني إلي كتاباً توصيني فيه ولا تكثري علي. فكتبت عائشة رضي الله عنها إلى معاوية: سلام عليك أما بعد؛ فأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من التمس... الحديث. قلت وإسناده ضعيف للرجل المبهم.

قال الدارقطني في «العلل» (١٨٢/١٤): وسئل عن حديث عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ: «من أراد سخط الله ورضا الناس عاد حامده له ذاماً». فقال: يرويه قطبة بن العلاء، عن أبيه العلاء بن المنهال، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة.

ورواه واقد بن محمد العمري، واختلف عنه؛ فرواه عثمان بن واقد، عن أبيه، عن محمد بن المنكدر، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

ورواه شعبة، عن واقد، واختلف عنه، فقال عثمان بن عمر: عن شعبة، عن واقد، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة، عن النبي ﷺ ووقفه أبو داود، عن شعبة، بهذا الإسناد؛ وخالفهما النضر بن شميل؛ فرواه عن شعبة، عن محمد بن عبيد الله بن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة، موقوفاً.

وقيل: عن شعبة، عن واقد، عن رجل لم يسمه، عن ابن أبي مليكة، موقوفاً، ورفع لا يثبت. اهـ.

= ورواه الترمذي (٦٠٩/٤) قال: حدثنا محمد بن يحيى حدثنا محمد بن يوسف عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة موقوفاً.  
ورواه أحمد في «الزهد» (١/١٦٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣/٩٩) من طريق شعبة، عن واقد، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة.  
قال الترمذي في «العلل» (٣٢٢): حدثنا خلاد بن أسلم البغدادي، أخبرنا النضر بن شميل، أخبرنا شعبة، حدثنا محمد بن عبيد الله بن أبي مليكة، عن القاسم بن محمد، عن عائشة: قالت: «من أَرْضَى الله بسخط الناس كفاه الله الناس، ومن أسخط الله برضا الناس وكله الله إلى الناس» سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: أخطأ النضر، إنما روى هذا شعبة عن واقد بن محمد، عن رجل، عن ابن أبي مليكة، وروى عثمان بن واقد، عن أبيه، عن ابن المنكدر، عن عروة، عن عائشة، وهذا أصح.  
وروى سفيان الثوري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أنها كتبت إلى معاوية بهذا الحديث. اهـ.

قال ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (٥/٥٩): وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه المحاربي عن عثمان بن واقد، عن أبيه، عن محمد بن المنكدر، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «... من التمس رضا الناس بسخط الله...»، وذكرت لهما الحديث؟

فقالا: هذا خطأ؛ رواه شعبة عن واقد بن محمد، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة، موقوف؛ وهو الصحيح.

قلت لأبي: الخطأ ممن هو؟ قال: إما من المحاربي، وإما من عثمان. اهـ.  
وقال الدارقطني في «العلل» (١٤/١٨١): وسئل عن حديث عروة، عن عائشة؛ أنها كتبت إلى معاوية: أما بعد، فاتق الله، فإنك إذا اتقيت الله كفأك الناس، وإذا اتقيت الناس لم يغنوا عنك من الله شيئاً.

فقال: يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه؛

فرواه ابن المبارك، عن هشام، عن رجل، عن عروة، عن عائشة.

وخالفه يحيى بن أيوب، رواه عن هشام، عن عون بن عبد الله بن عنبسة، عن

عبد الله بن عنبسة، عن عبد الله بن عروة، عن عائشة، وهو أصح. اهـ.

وقال العجلي في «الضعفاء» (٣/٣٤٣): «ولا يصح في الباب مسنداً، وهو

موقوف من قول عائشة».

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه ابن حبان بهذا اللفظ الذي ذكره المصنف، ورواه الترمذي عن رجل من أهل المدينة. قال: «كتب معاوية إلى عائشة أن اكتب لي كتاباً توصيني فيه، ولا تكثري علي، فكتبت عائشة إلى معاوية: سلام عليك أما بعد فأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من التمس رضا الله بسخط الناس كفاه الله مؤنة الناس، ومن التمس رضا الناس بسخط الله وكله الله إلى الناس. والسلام عليك» رواه أبو نعيم وغيره.

قوله: (من التمس)؛ أي: طلب قال شيخ الإسلام: «وكتبت عائشة إلى معاوية وروي أنها رفعته من أرضى الله بسخط الناس كفاه الله مؤنة الناس، ومن أرضى الناس بسخط الله لم يغنوا عنه من الله شيئاً»، هذا لفظ المرفوع ولفظ الموقوف: «من أرضى الله بسخط الناس رضي الله عنه وأرضى عنه الناس، ومن أرضى الناس بسخط الله عاد حامده من الناس له دائماً». هذا اللفظ المأثور عنها، وهذا من أعظم الفقه في الدين والمأثور أحق وأصدق، فإن من أرضى الله بسخطهم كان قد اتقاه وكان عبده الصالح والله يتولى الصالحين وهو كاف عبده ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]. والله يكفيه مؤنة الناس بلا ريب، وأما كون الناس كلهم يرضون عنه فقد لا يحصل ذلك، لكن يرضون إذا سلموا من الأغراض، وإذا تبين لهم العاقبة، ومن أرضى الناس بسخط الله لم يغنوا عنه من الله شيئاً، كالظالم الذي يعرض على يديه، وأما كون حامده ينقلب دائماً، فهذا يقع كثيراً ويحصل في العاقبة، فإن العاقبة للتقوى لا تحصل ابتداء عند أهوائهم.

قلت: وإنما يحمل الإنسان على إرضاء الخلق بسخط الخالق هو الخوف منهم، فلو كان خوفه خالصاً لله لما أرضاهم بسخطه، فإن العبيد فقراء عاجزون لا قدرة لهم على نفع ولا ضرر البتة، وما بهم من نعمة فمن الله، فكيف يحسن بالموحد المخلص أن يؤثر رضاهم على رضاء رب العالمين الذي له الملك كله، وله الحمد كله، وبيده الخير كله، ومنه الخير كله، ﴿وَلِئَلَيْهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ كُلُّهَا﴾ [هود: ١٢٣]، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦].

وقد أخبر تعالى أن ذلك من صفات المنافقين في قوله: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الحشر: ١٣] وما أحسن ما قيل:

إذا صح منك الود يا غاية المنى فكل الذي فوق التراب تراب

قال ابن رجب: فمن تحقق أن كل مخلوق فوق التراب، فهو تراب، فكيف =



= يقدم طاعة من هو تراب على طاعة رب الأرباب؟! أم كيف يرضي التراب بسخط الملك الوهاب؟! ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ مُّجَابٌ﴾ [ص: ٥].

وفي الحديث عقوبة من خاف الناس وأثر رضاهم على رضا الله، وأن العقوبة قد تكون في الدين عياداً بالله من ذلك. فإن المصيبة في الأديان أعظم من المصيبة في الأموال والأبدان.

وفيه شدة الخوف على عقوبات الذنوب، لا سيما في الدين، فإن كثيراً من الناس يفعل المعاصي ويستهيئ بها ولا يرى أثراً لعقوبتها، ولا يدري المسكين بماذا أصيب فقد تكون عقوبته في قلبه كما قال تعالى: ﴿فَاعْقِبْهُمْ نِقَافًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة: ٧٧] اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وبِعَفْوِكَ مِنْ عَقُوبَتِكَ، وبِكَ مِنْكَ، لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: مناسبة الحديث للترجمة:

قوله: (ومن التمس رضا الناس بسخط الله)؛ أي: خوفاً منهم حتى يرضوا عنه، فقدم خوفهم على مخافة الله تعالى. فيستفاد من الحديث ما يلي:

- ١ - وجوب طلب ما يرضي الله وإن سخط الناس؛ لأن الله هو الذي ينفع ويضر.
- ٢ - أنه لا يجوز أن يلتمس ما يسخط الله من أجل إرضاء الناس كائناً من كان.

٣ - إثبات الرضا والسخط لله على وجه الحقيقة، لكن بلا مماثلة للمخلوقين، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة، وأما أهل التعطيل فأنكروا حقيقة ذلك، قالوا: لأن الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام، وهذا لا يليق بالله، وهذا خطأ؛ لأنهم قاسوا سخط الله أو غضبه بغضب المخلوق، فنرد عليهم بأمرين: بالمنع، ثم النقض: فالمنع: أن نمنع أن يكون معنى الغضب المضاف إلى الله ﷻ كغضب المخلوقين.

والنقض: فنقول للأشاعرة: أنتم أثبتم لله ﷻ الإرادة، وهي ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة، والرب ﷻ لا يليق به ذلك، فإذا قالوا: هذه إرادة المخلوق.

نقول: والغضب الذي ذكرتم هو غضب المخلوق.

وكل إنسان أبطل ظواهر النصوص بأقيسة عقلية، فهذه الأقيسة باطلة لوجوه:  
الأول: أنها تبطل دلالة النصوص، وهذا يقتضي أن تكون هي الحق، ومدلول  
النصوص باطل، وهذا ممتنع.

الثاني: أنه تَقَوُّل على الله بغير علم؛ لأن الذي يبطل ظاهر النص يؤوله إلى  
معنى آخر، فيقال له: ما الذي أدراك أن الله أراد هذا المعنى دون ظاهر النص؟ ففيه  
تَقَوُّل على الله في النفي والإثبات في نفي الظاهر، وفي إثبات ما لم يدل عليه دليل.  
الثالث: أن فيه جناية على النصوص، حيث اعتقد أنها دالة على التشبيه؛ لأنه  
لم يعطل إلا لهذا السبب، فيكون ما فهم من كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ كُفْراً أو  
ضلالاً.

الرابع: أن فيها طعنًا في الرسول ﷺ وخلفائه الراشدين؛ لأننا نقول: هذه  
المعاني التي صرفتم النصوص إليها هل الرسول ﷺ وخلفاؤه يعلمون بها أم لا؟  
فإن قالوا: لا يعلمون، فقد اتهموهم بالقصور، وإن قالوا: يعلمون ولم  
يبينوها، فقد اتهموهم بالتقصير.

فلا تستوحش من نص دل على صفة أن تثبتها.

لكن يجب عليك أن تجتنب أمرين هما:

التمثيل والتكليف، لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]،  
وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، فإذا أثبت الله لنفسه وجهاً أو  
يدين، فلا تستوحش من إثبات ذلك؛ لأن الذي أخبر به عن نفسه أعلم بنفسه من  
غيره وأصدق قيلاً وأحسن حديثاً، وهو يريد لخلق الهداية، وإذا أثبت رسوله ذلك  
له، فلا تستوحش من إثباته؛ لأنه ﷺ أصدق الخلق، وأعلمهم بما يقول عن الله،  
وأبلغهم نطقاً وفصاحة، وأنصح الخلق للخلق.

فمن أنكر صفة أثبتها الله لنفسه أو أثبتها له رسوله، وقال: هذا تقشعر منه  
الجلود وتنكره القلوب، فيقال: هذا لا ينكره إلا إنسان في قلبه مرض، أما الذين  
أمنوا فلا تنكره قلوبهم، بل تؤمن به وتطمئن إليه، ونحن لم نكلف إلا بما بلغنا، والله  
يريد لعباده البيان والهدى، قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَتَّبِعَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ  
مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، فهو لا يريد أن يعمي عليهم الأمر، فيقول: إنه يغضب  
وهو لا يغضب، ويقول: إنه يهرول وهو لا يهرول، هذا خلاف البيان.

### وفيه مسائل

- الأولى: تفسير آية آل عمران.
- الثانية: تفسير آية براءة.
- الثالثة: تفسير آية العنكبوت.
- الرابعة: أن اليقين يَضْعُفُ وَيَقْوَى.
- الخامسة: علامة ضعفه، ومن ذلك هذه الثلاث<sup>[١]</sup>.
- السادسة: أن إخلاص الخوف لله من الفرائض<sup>[٢]</sup>.
- السابعة: ذكر ثواب من فعله<sup>[٣]</sup>.
- الثامنة: ذكر عقاب من تركه<sup>[٤]</sup>.



[١] قال الشيخ ابن عثيمين: ومن ذلك هذه الثلاث وهي أن ترضي الناس بسخط الله، وأن تحمدهم على رزق الله، وأن تدمهم على ما لم يؤتك الله.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: وتؤخذ من قوله في الحديث: «من التمس» الحديث، ووجهه ترتيب العقوبة على من قدم رضا الناس على رضا الله تعالى.

[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: وهو رضا الله عنه، وأنه يرضي عنه الناس، وهو العاقبة الحميدة.

[٤] قال الشيخ ابن عثيمين: وهو أن يسخط الله عليه ويسخط عليه الناس، ولا ينال مقصوده.



## باب



### قول الله تعالى:

﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]<sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال أبو السعادات: يقال: توكل بالأمر إذا ضمن القيام به، ووكلت أمري إلى فلان؛ أي: أُلجأته واعتمدت عليه فيه، ووكل فلان فلاناً: إذا استكفاه أمره ثقة بكفائته، أو عجز عن القيام بأمر نفسه انتهى. ومراد المصنف بهذه الترجمة النص على أن التوكل فريضة يجب إخلاصه لله تعالى لأنه من أفضل العبادات، وأعلى مقامات التوحيد. بل لا يقوم به على وجه الكمال إلا خواص المؤمنين، كما تقدم في صفة السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب، ولذلك أمر الله به في غير آية من القرآن أعظم مما أمر بالوضوء والغسل من الجنابة، بل جعله شرطاً في الإيمان والإسلام ومفهوم ذلك انتفاء الإيمان والإسلام عند انتفائه كما في الآية المترجم لها وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنُمْ بِاللَّهِ فَقَلِّبْهُ تَوَكُّلاً إِنَّ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]، وقوله تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقوله: ﴿رَبُّ الشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [١] [المزمل: ٩]، وقوله: ﴿أَلَا تَتَجَدَّدُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا﴾ [الإسراء: ٢]، وقوله: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى آلِهَتِي الَّذِينَ لَا يَمُوتُ وَسَيَحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ يَتُوبُ عِبَادِهِ خَبِيرًا﴾ [٥٨] [الفرقان: ٥٨]، وقوله: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]، وغير ذلك من الآيات.

وفي الحديث: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَكُونَ أَقْوَى النَّاسِ إِيْمَانًا فَلْيَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ» رواه ابن أبي الدنيا، وأبو يعلى والحاكم وفي حديث آخر «لو أنكم توكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً». رواه أحمد وابن ماجه.

قال الإمام أحمد: التوكل عمل القلب.

وقال أبو إسماعيل الأنصاري: التوكل كَلَّةُ الأمر إلى مالكة والتعويل على وكالته. =

= إذا تبين ذلك فمعنى الآية المترجم لها أن موسى ﷺ أمر قومه بدخول الأرض المقدسة التي كتبها الله لهم، ولا يرتدوا على أدبارهم خوفاً من الجبارين، بل يمشون قدماً لا يهابونهم ولا يخشونهم، متوكلين على الله في هزيمتهم، مصدقين بصحة وعده لهم إن كانوا مؤمنين.

قال ابن القيم: فجعل التوكل على الله شرطاً في الإيمان، فدل على انتفاء الإيمان عند انتفائه.

وفي الآية الأخرى: ﴿وَقَالَ مُوسَى يَقَوْمَ إِن كُنْتُمْ ءَامِنُونَ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤] فجعل دليل صحة الإسلام التوكل، وقال: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [إبراهيم: ١١] فذكر اسم الإيمان ههنا دون سائر أسمائهم دليل على استدعاء الإيمان للتوكل، وأن قوة التوكل وضعفه بحسب قوة الإيمان وضعفه، وكلما قوي إيمان العبد كان توكله أقوى، وإذا ضعف الإيمان ضعف التوكل، وإذا كان التوكل ضعيفاً، فهو دليل على ضعف الإيمان ولا بد.

والله تبارك وتعالى يجمع بين التوكل والعبادة، وبين التوكل والإيمان، وبين التوكل والتقوى، وبين التوكل والإسلام، وبين التوكل والهداية. فظهر أن التوكل أصل لجميع مقامات الإيمان والإحسان، ولجميع أعمال الإسلام، وأن منزلته منها كمنزلة الجسد من الرأس، فكما لا يقوم الرأس إلا على البدن، فكذلك لا يقوم الإيمان ومقوماته إلا على ساق التوكل.

قلت: وفي الآية دليل على أن التوكل على الله عبادة، وعلى أنه فرض، وإذا كان كذلك فصرفه لغير الله شرك.

قال شيخ الإسلام: وما رجا أحد مخلوقاً أو توكل عليه إلا خاب ظنه فيه، فإنه مشرك: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِينٍ﴾ [الحج: ٣١].

قلت: لكن التوكل على غير الله قسمان:

أحدهما: التوكل في الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله، كالذين يتوكلون على الأموات والطواغيت في رجاء مطالبهم من النصر والحفظ والرزق والشفاعة، فهذا شرك أكبر فإن هذه الأمور ونحوها لا يقدر عليها إلا الله تبارك وتعالى.

الثاني: التوكل في الأسباب الظاهرة العادية، كمن يتوكل على أمير أو سلطان، فيما جعله الله بيده من الرزق أو دفع الأذى ونحو ذلك. فهذا نوع شرك خفي.

= والوكالة الجائزة هي توكل الإنسان في فعل مقدور عليه. ولكن ليس له أن يتوكل عليه وإن وُكِّلَهُ، بل يتوكل على الله ويعتمد عليه في تيسير ما وكله فيه كما قرره شيخ الإسلام.

○ وقال الشيخ سليمان بن عبد الله في كتاب «التوضيح عن توحيد الخلاق» (١٦٩): وكل سبب لم يأذن به الله باطل مضر لمتخذه فلا يتعاطى، وإذا حقق المؤمن أن الله سبحانه رب كل شيء وخالقه ومليكه فانه لا ينكر ما خلقه الله تعالى من الأسباب كما جعل المطر سبباً للنبات قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْزَلْ أَهْلٌ مِّنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَتُّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤] والشمس والقمر سبباً لما يخلقه بهما والدعاء سبباً لما يحصل للمدعو له أو عليه والدواء سبباً لذهاب الداء، قد نبه على ذلك النبي ﷺ بقوله: «لم ينزل الله داء إلا أنزل له شفاء»؛ يعني: دواء علمه من علمه وجهله من جهله، رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث أسامة بن شريك عن النبي ﷺ وفي لفظ: «إن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء أو شفاء إلا داء واحداً» قالوا: يا رسول الله وما هو؟ قال: «الهرم» وهذا يعم داء القلب والروح والبدن وأدويتها فقد أرشد ﷺ العربيين لما شكوا له الوحمة ووجع البطن أن يلحقوا إبل الصدقة فيشربوا من أبوالها وألبانها، وجعل الجهل داء ودواؤه سؤال العلماء.

روى مسلم في «صحيحه» من حديث سهل بن حنيف عن النبي ﷺ أنه قال: «العين حق ولو أن شيئاً سبق القدر لسبقته العين وإذا استغسلتم فاغسلوا» وكذا السحر قال تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢] فهو سبب لألم الفؤاد ويوجب البغضاء والفرقة بين الزوجين، والنار سبب للإحراق، والسكين سبب للقطع، والحبل سبب لإظهار الماء في الدلو، وأكل الطعام سبب لذهاب ألم الجوع، وشرب الماء سبب لذهاب ألم العطش، والكدح بالاجتهاد في تحصيل العلم سبب للفهم، والمتاجرة بالمال سبب لفائدة الربح، وطاعة الله سبب لرضائه ورحمته، ومعصيته سبب لسخطه وانتقامه، فالأسباب المنصوص عليها لا تنكر ولا يتكل عليها إذ في إنكارها نقص في العقل وفي الاتكال عليها شرك في الدين وكل من الإنكار والاتكال منتف شرعاً لكن قد يتخلف المسبب عنه مع قيام السبب إذ الضار والنافع والمعطي والمانع هو الله وحده قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِصَاحِبِ يَدَيْهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ =

= رَمِيَتْ وَلَكِنْ كَرَّمَ اللَّهُ رَحْمَةً ﴿[الأنفال: ١٧]﴾ وكتخلف إحراق النار عن إبراهيم عليه السلام حين وضع فيها، وحدة السكين حين أمرها الخليل على حلقوم ولده إسماعيل عليه السلام، ولا محيص عن الأخذ في الأسباب فليس المتوكل من فتح للمسارق الباب، ولا من قال أنا متوكل أستغني عن الطعام والشراب.

قال أفضل الأحباب لمن سأل أيعقل الناقة أم يتكل: «اعقلها وتوكل». وأفضل المتوكلين أشد عباد الله حرصاً على فعل الأسباب فقد أمر بإطفاء السراج والتسمية وإغلاق الأبواب ونفض الفرش وطبي الثياب وحفظ الصبيان أول الليل لانتشار الشياطين وهذا الباب لا يحصيه العادون من سنن المرسلين فالأخذ فيها لا ينافي التوكل لأنه الانقطاع عن جميع الخلق وتفويض الأمور إلى الملك الحق وحده.

وحينئذ فلا بد أن يعرف فيها ثلاثة أمور:

(أحدها): أنها لا تستقل بالمطلوب بل تتعاطى عن غير ركون إليها ومع هذا فلها موانع، فان لم يكمل الله الأسباب ويدفع الموانع لم يحصل المقصود وهو سبحانه ما شاء كان وإن لم يشأ الخلق، وما لم يشأ لم يكن وإن شاء الخلق.

(الثاني): أنه غير جائز اعتقاد أن الشيء سبب إلا بعلم فمن أثبت شيئاً سبباً بلا علم أو بما يخالف الشريعة كان مبطلاً في إثباته أثماً في اعتقاداته.

(الثالث): أن الأعمال الدينية لا يجوز أن يتخذ شيء منها سبباً إلا أن يكون مشروعاً إما استحباباً أو مأذوناً، فان العبادات مبناه على التوقيف، فلا يجوز للإنسان أن يشرك بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن يقول على الله بلا علم فيدعو غير الله بما لا يقدر عليه إلا هو ﷻ، وإن ظن أن ذلك سبب في حصول غرضه لاعتقاده أن ذلك المدعو يشفع له فيما دعاه فيه لأنه جنس ما اعتقده الأولون في آلهتهم، وكذلك لا يجوز أن يعبد الله بالبدع المخالفة للشريعة وإن ظن أن ذلك سبب في حصول ما يطلبه من أغراض دنيا أو ثواب آخرة على زعم اعتقاده، فإن الشياطين قد تعين الإنسان على بعض مقاصده إذا أشرك وقد يحصل له بالكفر والفسوق والعصيان بعض أغراضه فلا يحل له ذلك إذ المفسدة الحاصلة بذلك أعظم من المصلحة الحاصلة به والرسول ﷺ إنما بعث لتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها فما أمر الله به فمصلحته راجحة وما نهى عنه فمفسدته راجحة ﴿وَمَنْ لَّا يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

(من ذلك): قول المحرمات وقول السخريات ليتوصل بها إلى تحصيل شيء =

= من أمتعة الدنيا أو القرب لدى ملك من ملوكها قال تعالى: ﴿وَأَجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ۚ﴾ [الحج: ٣٠، ٣١] وكل شرك زور ولا عكس وقال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَمْسِكُمُ النَّارُ﴾ [هود: ١١٣].

(ومنه): التداوي بالمحرمات مطلقاً فلم يجعل الله الشفاء فيما حرمه بل نزع عنه وأوهنه، والبدع التي ليست من شريعة الإسلام في شيء بل هي من شعب الشرك الظاهرة كأتربة أضرحة القبور لا يحل استعمالها أدوية ولا تعاطيها لما في استعمالها من الاعتقادات الباطلة والمفاسد في الدين الظاهرة فهي أشبه ما فعله المشركون الأولون بآلهتهم من تعظيم الأصنام والتبرك والتمسح بها في كل مشهد خاص وعام.

وكل واسطة أو وسيلة نهى الشارع عنها لا يجوز اتخاذها في جلب نفع أو كشف ضرر قال ﷺ: ﴿وَلَنْ يَسْتَسْكَنَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧] وقال تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الشعراء: ٢١٣] قال قتادة كانت اليهود والنصارى إذا دخلوا كنائسهم وبيعهم أشركوا فأمر الله المسلمين أن يخلصوا له الدعوة إذا دخلوا مساجدهم، وقال سعيد بن جبير المساجد الأعضاء التي يقع عليها السجود مخلوقة لله فلا تسجدوا عليها لغيره، والأعضاء التي يستعمل بها الإنسان ومن جملتها اللسان الذي هو ترجمان الجنان في كل ما يريد إبداءه من خير ينفعه أو ضرر يضره قال تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبْسِطٍ كَفْتٍ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِيَةٍ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [الرعد: ١٤]، وقال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ أي: لا أحد، فلا يدانيه سبحانه أحد، ولا يستقل سواه تعالى بما أراده ولا يعطي لما منعه، فهذه الأسباب التي تتخذ وسائط ووسائل في الجلب والدفع الذين لا يقدر عليهما إلا الله وحده منفية بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية إلا أسباباً وردت عن الله أو رسوله كالتوحيد والصلاة بحضور قلب وخشوع وذل وانكسار والدعاء والاستغفار بعد الإقلاع عن الذنب والندم على فعله والعزم على أن لا يعود إليه، والأعمال الصالحة من صدقة وصلة رحم وطاعة الله وتقواه فهي الأسباب في جلب الخير ودفع الشر كما صرح به القرآن والسنة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وأراد المصنف ﷺ بهذه الترجمة بالآية

بيان أن التوكل فريضة يجب إخلاصه لله تعالى؛ فإن تقديم المعمول يفيد الحصر؛ أي: وعلى الله فتوكلوا لا على غيره، فهو من أجمع أنواع العبادة وأعظمها، لما ينشأ =



= عنه من الأعمال الصالحة، فإنه إذا اعتمد على الله في جميع أموره الدينية والدنيوية، دون كل من سواه صح إخلاصه ومعاملته مع الله تعالى، فهو من أعظم منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] فلا يحصل كمال التوحيد بأنواعه الثلاثة إلا بكمال التوكل على الله؛ كما في هذه الآية قال الإمام أحمد رحمته الله: التوكل عمل القلب.

○ قال الشيخ ابن سعدي: التوكل على الله من أعظم واجبات التوحيد والإيمان، وبحسب قوة توكل العبد على الله يقوى إيمانه، ويتم توحيده، والعبد مضطر إلى التوكل على الله والاستعانة به في كل ما يريد فعله أو تركه من أمور دينه أو دنياه.

وحقيقة التوكل على الله: أن يعلم العبد أن الأمر كله لله، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه هو النافع الضار المعطي المانع، وأنه لا حول ولا قوة إلا بالله، فبعد هذا العلم يعتمد بقلبه على ربه في جلب مصالح دينه ودنياه، وفي دفع المضار، ويثق غاية الوثوق بربه في حصول مطلوبه، وهو مع هذا باذل جهده في فعل الأسباب النافعة.

فمتى استدام العبد هذا العلم وهذا الاعتماد والثقة فهو المتوكل على الله حقيقة، وليشعر بكفاية الله له ووعد للمتوكلين، ومتى علق ذلك بغير الله فهو مشرك، ومن توكل على غير الله، وتعلق به، وكل إليه وخاب أمله.

○ قال الشيخ ابن باز: أراد المصنف بهذه الترجمة بيان وجوب التوكل على الله والاعتماد عليه في جميع الأمور الدينية والدنيوية.

والتوكل هو تفويض الأمور لله جلّ وعلا والثقة به سبحانه والإيمان بأنه مسبب الأسباب وكل شيء بيده وأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وهو واجب على المؤمنين، فالتوكل يجمع أمرين:

أ - الثقة به سبحانه والاعتماد عليه والإيمان بأنه مسبب الأسباب ومصرف الأمور.

ب - تعاظم الأسباب التي شرعها الله ﷻ من أسباب دخول الجنة وأسباب النجاة من النار وكذلك تعاظم أسباب ما ينفعه في الدنيا من الأكل والشرب واللباس والزراعة والنجارة وغيرها، فيتعاظم الأسباب التي فيها قوام حياته وأسباب سلامته والتي تعينه على طاعة الله ورسوله وليس التوكل ترك الأسباب كما تقول الصوفية بل لا بد من الأمرين ويستعين بالله في ذلك.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: مناسبة هذا الباب لما قبله :

هي أن الإنسان إذا أفرد الله - سبحانه - بالتوكل، فإنه يعتمد عليه في حصول مطلوبه وزوال مكروهه، ولا يعتمد على غيره.

والتوكل: هو الاعتماد على الله ﷻ في حصول المطلوب، ودفع المكروه، مع الثقة به وفعل الأسباب المأذون فيها، وهذا أقرب تعريف له.

فمن جعل أكثر اعتماده على الأسباب، نقص توكله على الله، ويكون قادحاً في كفاية الله، فكأنه جعل السبب وحده هو العمدة فيما يصبو إليه من حصول المطلوب وزوال المكروه.

ومن جعل اعتماده على الله ملغياً للأسباب، فقد طعن في حكمة الله؛ لأن الله جعل لكل شيء سبباً، فمن اعتمد على الله اعتماداً مجرداً، كان قادحاً في حكمة الله؛ لأن الله حكيم، يربط الأسباب بمسبباتها، كمن يعتمد على الله في حصول الولد وهو لا يتزوج.

والنبي ﷺ أعظم المتوكلين، ومع ذلك كان يأخذ بالأسباب، فكان يأخذ الزاد في السفر، ولما خرج إلى أحد ظاهر بين درعين؛ أي: لبس درعين اثنين، ولما خرج مهاجراً أخذ من يده الطريق، ولم يقل: سأذهب مهاجراً وأتوكل على الله، ولن أصطحب معي من يدلني الطريق، وكان ﷺ يتقي الحر والبرد، ولم ينقص ذلك من توكله.

ويذكر عن عمر رضي الله عنه أنه قدم ناس من أهل اليمن إلى الحج بلا زاد، فجاء بهم إلى عمر، فسألهم فقالوا: نحن المتوكلون على الله.

فقال: لستم المتوكلين، بل أنتم المتواكلون.

ومما سبق يتبين أن التوكل من أعلى المقامات، وأنه يجب على الإنسان أن يكون مصطحباً له في جميع شؤونه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ولا يكون للمعطلة أن يتوكلوا على الله ولا للمعترلة القدرية»؛ لأن المعطلة يعتقدون انتفاء الصفات عن الله تعالى، والإنسان لا يعتمد إلا على من كان كامل الصفات المستحقة لأنه يعتمد عليه.

وكذلك القدرية؛ لأنهم يقولون: إن العبد مستقل بعمله، والله ليس له تصرف في أعمال العباد.

ومن ثم نعرف أن طريق السلف هو خير الطرق، وبه تكمل جميع العبادات وتتم به جميع أحوال العابدين.

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا﴾ على الله متعلقة بقوله: فتوكلوا، وتقديم المفعول يدل على الحصر؛ أي: على الله لا على غيره، فتوكلوا؛ أي: اعتمدوا. والفاء لتحسين اللفظ وليست عاطفة؛ لأن في الجملة حرف عطف وهو الواو، ولا يمكن أن نعطف الجملة بعاطفين، فتكون لتحسين اللفظ؛ كقوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦]، والتقدير: «بل الله اعبد».

قوله: ﴿إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ إن: شرطية، وفعل الشرط كنتم، وجوابه قيل: إنه محذوف دل عليه ما قبله، وتقدير الكلام: إن كنتم مؤمنين فتوكلوا، وقيل: إنه في مثل هذا التركيب لا يحتاج إلى جواب اكتفاء بما سبق، فيكون ما سبق كأنه فعل معلق بهذا الشيء، وهذا أرجح؛ لأن الأصل عدم الحذف.

○ قال الشيخ ابن جبرين: التوكل لا ينافي الأسباب، بل يفعل الأسباب مع توكله، وذلك باعتقاده أن الله تعالى هو الذي جعل للأسباب تأثيراً، فالأسباب ليست مؤثرة واعتقاد ذلك كفر.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: التوكل عبادة قلبية عظيمة فصرفها لغير الله شرك أكبر.

وعبارة توكلت على الله ثم عليك لا تجوز لأن التوكل عبادة قلبية.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - وجوب التوكل على الله وحده سبحانه، وأن صرف التوكل لغير الله شرك؛ لأنه عبادة.

٢ - أن التوكل على الله شرط في صحة الإيمان ينتفي الإيمان عند انتفائه.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: والتوكل - كما قال الإمام أحمد -: عمل القلب، فالتوكل عبادة قلبية محضة؛ ولهذا كان أفراد الله - جلّ وعلا - بها واجباً، وكان صرفها لغير الله - جلّ وعلا - شركاً.

والتوكل على غير الله - جلّ وعلا - له حالان.

الحال الأول: أن يكون شركاً أكبر، وهو أن يتوكل على أحد من الخلق فيما لا يقدر عليه إلا الله ﷻ؛ كأن يتوكل على المخلوق في مغفرة الذنب، وأن يتوكل على المخلوق في تحصيل الخيرات الآخروية، أو يتوكل على المخلوق في تحصيل ولد له، أو في تحصيل وظيفة له، فهذه عبادة صرفت لغير الله - جلّ وعلا - وهو شرك أكبر بالله - جلّ وعلا - مناف لأصل التوحيد.

وقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأَنْفَال: ٢] [١].

= والنوع الثاني: أن يتوكل على المخلوق فيما أقدره الله - جلّ وعلا - عليه، وهذا نوع شرك، بل هو شرك خفي، وشرك أصغر؛ ولهذا قال طائفة من أهل العلم إذا قال: توكلت على الله وعليك فإن هذا شرك أصغر؛ ولهذا قالوا: لا يجوز أن يقول: توكلت على الله ثم عليك؛ لأن المخلوق ليس له نصيب من التوكل، فإن التوكل إنما هو تفويض الأمر والالتجاء بالقلب إلى من بيده الأمر وهو الله - جلّ وعلا -، والمخلوق لا يستحق شيئاً من ذلك.

فالتوكل على المخلوق فيما يقدر عليه شرك خفي ونوع شرك أصغر. والتوكل على المخلوق فيما لا يقدر عليه المخلوق، وهذا يكثر عند عبّاد القبور والمتوجهين إلى الأولياء والموتى، هو شرك يخرج من الملة.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال ابن عباس في الآية: المنافقون لا يدخل قلوبهم شيء من ذكر الله عند أداء فرائضه، ولا يؤمنون بشيء من آيات الله، ولا يتوكلون على الله، ولا يصلون إذا غابوا، ولا يؤدون زكاة أموالهم، فأخبر الله أنهم ليسوا بمؤمنين، ثم وصف المؤمنين فقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ فأدوا فرائضه. رواه ابن جرير وابن أبي حاتم.

وهذه صفة المؤمن الذي إذا ذكر الله وجل قلبه؛ أي: خاف من الله ففعل أوامره، وترك زواجره، فإن وجل القلب من الله يستلزم القيام بفعل المأمور، وترك المحظور كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ﴾ [٤] فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ۖ﴾ [النازعات: ٤٠، ٤١]. ولهذا قال السدي في قوله: ﴿إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ هو الرجل يريد أن يظلم، أو قال: يهيم بمعصية، فيقال له: اتق الله فيجل قلبه. رواه ابن أبي شيبة، وابن جرير، وابن أبي حاتم.

وقوله: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ قد استدلل الصحابة والتابعون ومن تبعهم بهذه الآية وأمثالها على زيادة الإيمان ونقصانه.

قال عمر بن حبيب الصحابي: إن الإيمان يزيد وينقص فقبل له: وما زيادته وما نقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله وخشيناه فذلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا وضيعنا فذلك نقصانه. رواه ابن سعد.

وقال مجاهد في هذه الآية: الإيمان يزيد وينقص، وهو قول وعمل، رواه ابن

أبي حاتم.

= وحكى الإجماع على ذلك الشافعي وأحمد وأبو عبيد وغيرهم .  
وقوله: ﴿وَعَلَى رَبِّهِمْ تَوَكَّلُونَ﴾؛ أي: يعتمدون عليه بقلوبهم مفوضين إليه أمورهم وحده لا شريك له، فلا يرجون سواه، ولا يقصدون إلا إياه، ولا يرغبون إلا إليه، يعلمون أن ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه المتصرف في الملك وحده لا شريك له.

وفي الآية وصف المؤمنين حقاً بثلاث مقامات من مقامات الإحسان وهي: الخوف، وزيادة الإيمان، والتوكل على الله وحده .  
فإن قيل: إذا كان المؤمن حقاً هو الذي فعل المأمور وترك المحذور فلماذا لم يذكر إلا خمسة أشياء؟

قيل: لأن ما ذكر مستلزم لما ترك، فإنه ذكر وجل قلوبهم إذا ذكر الله، وزيادة إيمانهم إذا تليت عليهم آياته، مع التوكل عليه، وأقام الصلاة على الوجه المأمور به باطناً وظاهراً، والإنفاق من المال والمنافع فكان مستلزماً للباقي، فإن وجل القلب عند ذكر الله يقتضي خشيته والخوف منه، وذلك يدعو صاحبه إلى فعل المأمور، وترك المحذور، وكذلك زيادة الإيمان عند تلاوة آيات الله يقتضي زيادته علماً وعملاً، ثم لا بد من التوكل على الله فيما لا يقدر عليه إلا الله ومن طاعة الله فيما يقدر عليه وأصل ذلك الصلاة، والزكاة، فمن قام بهذه الخمس كما أمر لزم أن يأتي بسائر الواجبات، بل الصلاة نفسها إذا فعلها كما أمر فهي تنهى عن الفحشاء والمنكر ذكر ذلك شيخ الإسلام.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٣] (من) للتبعض، فيكون الله يمدح من أنفق بعض ماله لا كله، أو تكون لبيان الجنس، فيشمل الشئ من أنفق البعض ومن أنفق الكل، والصواب: أنها لبيان الجنس، وأن من أنفق الكل يدخل في الشئ إذا توكل على الله تعالى في أن يرزقه وأهله كما فعله أبو بكر، أما إن كان أهله في حاجة أو كان المنفق عليه ليس بحاجة ماسة تستلزم إنفاق المال كله، فلا ينبغي أن ينفق ماله عليه .

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية :

١ - مشروعية التوكل على الله وأنه من صفات المؤمنين .

٢ - أن الإيمان يزيد وينقص، فيزيد بالطاعة وينقص بالمعصية .

٣ - أن الإيمان بالله يستدعي التوكل عليه وحده .

وقوله: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيُّ حَسْبَكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٤٤: الأنفال: ٦٤] [١].

٤ - أن من صفات المؤمنين الخشوع والذل لله تعالى .  
[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال ابن القيم: أي: الله وحده كافيك وكافي أتباعك، فلا تحتاجون معه إلى أحد، وقيل: المعنى حسبك الله وحسبك المؤمنون.

قال ابن القيم: وهذا خطأ محض لا يجوز حمل الآية عليه، فإن الحسب والكفاية لله وحده كالتكفل والتقوى والعبادة قال تعالى: ﴿وَأَن يُرِيدُوا أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي يَدْكُ بِصَرِّهِ وَالْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٢] ففرق بين الحسب والتأييد، فجعل الحسب له وحده، وجعل التأييد له بنصره وبعباده، وأثنى على أهل التوحيد من عباده حيث أفردوه بالحسب فقال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] ولم يقولوا: حسبنا الله ورسوله، فإذا كان هذا قولهم ومدح الرب تعالى لهم بذلك فكيف يقول لرسوله: الله وأتباعك حسبك؟! وأتباعه قد أفردوا الرب تعالى بالحسب، ولم يشركوا بينه وبين رسوله، فكيف يشرك بينه وبينهم في حسب رسوله ﷺ؟! هذا من أمحل المحال وأبطل الباطل.

ونظير هذا قوله سبحانه: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩] فتأمل كيف جعل الإتياء لله والرسول كما قال: ﴿وَمَا ءَانَكُمْ الرَّسُولُ فَاخْذُوهُ﴾ [الحشر: ٧].

وجعل الحسب له وحده، فلم يقل: وقالوا حسبنا الله ورسوله، بل جعله خالص حقه، كما قال: ﴿إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩]. ولم يقل وإلى رسوله، بل جعل الرغبة إليه وحده، كما قال: ﴿وَلِلَّهِ رَبِّكَ فَارْغَب﴾ [الشرح: ٨] فالرغبة والتوكل والإنابة والحسب لله وحده، كما أن العبادة والتقوى والسجود والنذر والحلف لا يكون إلا له ﷻ انتهى كلامه.

وبهذا يتبين مطابقة الآية للترجمة؛ لأن الله تعالى أخبر أنه حسب رسول الله، وحسب أتباعه؛ أي: كافيههم وناصرهم، ﴿فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٨]، وفي ضمن ذلك أمر لهم بإفراده تعالى بالحسب، استكفاء بكفايته تبارك وتعالى وذلك هو التوكل.

قال مقیده: سئل الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله:

س: - متوكل على الله ثم عليك يا فلان؟

ج: - شرك. يقول موكلك. ولا يقول موكل الله ثم موكلك على هذا الشيء. هذه عامية، وليست في محلها... (تقرير ثلاثة الأصول).

○ قال الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم رحمته الله معلقاً على ما سبق:

«قلت: والفرق بين هذا وبين أعوذ بالله ثم بك أنه تجوز الاستعاذة بالمخلوق مفرداً فيما يقدر عليه، بخلاف التوكل فإنه كله عبادة، كما لا يجوز أسجد لله ثم لك يا فلان، أو أعبد الله ثم أعبدك يا فلان».

مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم رحمته الله (١/ ١٧٠).

○ قال الشيخ ابن باز: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾؛ أي: كافيك الله وكافي من اتبعك من المؤمنين.

عبارة (توكلت على الله ثم فلان) الاحتياط أن لا يقول: (توكلت على الله ثم فلان) ولكن لو قالها فلا بأس والظاهر أنه من باب الوكالة.

وقال مقيده: جاء في فتوى اللجنة الدائمة:

رقم السؤال (٣٥٧١):

س: وهل يجوز القول توكلت على الله ثم عليك؟

ج: يجوز أن يقول الشخص توكلت على الله ثم عليك، فإن التوكل على الله هو تفويض الأمر إليه والاعتماد عليه، فهو جلّ وعلا المتصرف في هذا الكون، والتوكل على العبد بعد التوكل على الله جلّ وعلا تفويض العبد فيما يقدر عليه، فالله له مشيئة والعبد له مشيئة، ومشيئة العبد تابعة لمشيئة الله تعالى... (برئاسة ابن باز وعضوية: ابن قعود وعبد الرزاق عفيفي وابن غديان).

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ المراد به الرسول ﷺ،

يخاطب الله رسوله بوصف النبوة أحياناً وبوصف الرسالة أحياناً، فحينما يأمره أن يبلغ يناديه بوصف الرسالة، وأما في الأحكام الخاصة، فالغالب أن يناديه بوصف النبوة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١].

والنبي فعيل بمعنى مفعول بفتح العين ومفعول بكسرهما؛ أي: منبأ، ومنبئ، فالرسول ﷺ منبأ من قبل الله، ومنبئ لعباد الله.

قوله: ﴿وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ من: اسم موصول مبنية على السكون، وفي =

= عطفها رأيان لأهل العلم: قيل: حسبك الله، وحسبك من اتبعك من المؤمنين، ف من معطوفة على الله؛ لأنه أقرب، ولو كان العطف على الكاف في حسبك لوجب إعادة الجار، وهذا كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي آتَاكَ بِصِرِّهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٢]، فالله أيد رسوله بالمؤمنين، فيكونون حسباً له هنا كما كان الله حسباً له.

وهذا ضعيف، والجواب عنه من وجوه:

أولاً: قولهم: عطف عليه لكونه أقرب ليس بصحيح، فقد يكون العطف على شيء سابق، حتى إن النحويين قالوا: إذا تعددت المعطوفات يكون العطف على الأول.

ثانياً: قولهم: لو عطف على الكاف لوجب إعادة الجار، والصحيح أنه ليس بلازم، كما قال ابن مالك:

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً.

ثالثاً: استدلالهم بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي آتَاكَ بِصِرِّهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٢].

فالتأييد لهم غير كونهم حسب؛ لأن معنى كونهم حسبه أن يعتمد عليهم، ومعنى كونهم يؤيدونه؛ أي: ينصرونه مع استقلاله بنفسه، وبينهما فرق.

رابعاً: أن الله - سبحانه - حينما يذكر الحسب يخلصه لنفسه، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٥٩]، ففرق بين الحسب والإيتاء، وقال تعالى: ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨]، فكما أن التوكل على غير الله لا يجوز، فكذلك الحسب لا يمكن أن يكون غير الله حسباً، فلو كان لجاز التوكل عليه، ولكن الحسب هو الله، وهو الذي عليه يتوكل المتوكلون.

خامساً: أن في قوله: ﴿وَمَنْ آتَاكَ﴾ ما يمنع أن يكون الصحابة حسباً للرسول ﷺ، وذلك لأنهم تابعون، فكيف يكون التابع حسباً للمتبوع؟! هذا لا يستقيم أبداً، فالصواب أنه معطوف على الكاف في قوله: حسبك؛ أي: وحسب من اتبعك من المؤمنين، فتوكلوا عليه جميعاً أنت ومن اتبعك.

○ قال الشيخ ابن جبرين: وقد تكلم على هذه الآية شيخ الإسلام رحمه الله في عدة رسائل منها التدمرية، ويبيّن خطأ من قال: إن الله حسبك، وأتباعك حسبك، ويبيّن أن الصواب: إن الله حسبك، وحسب من اتبعك من المؤمنين.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: والتوكل على الله من العبادات العظيمة التي =



وقوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣] <sup>[١]</sup>.

= تطلب من المؤمن؛ لهذا نقول: إن إحداث التوكل في القلب يرجع إلى التأمل في آثار الربوبية، فكلما كان العبد أكثر تأملاً في ملكوت الله: في السماوات والأرض، والأنفس، والآفاق، كان علمه بأن الله هو ذو الملكوت وأنه هو المتصرف، وأن نصره لعبده شيء يسير جداً بالنسبة إلى ما يجريه الله - جلّ وعلا - في ملكوته، فيُعظم المؤمن بهذا التدبر الله - جلّ وعلا -، ويعظم التوكل عليه، ويعظم أمره ونهيه، ويعتقد أن الله ﷻ لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال ابن القيم: أي: كافيه، ومن كان الله كافيه وواقيه، فلا مطمع فيه لعدوه، ولا يضره إلا أذى لا بد منه كالحر والبرد والجوع والعطش.

وأما أن يضره بما يبلغ به مراده فلا يكون أبداً، وفرق بين الأذى الذي هو في الظاهر إيذاء، وهو في الحقيقة إحسان إليه، وإضرار بنفسه، وبين الضرر الذي يتشفى به منه.

قال بعض السلف: جعل الله لكل عمل جزءاً من نفسه، وجعل جزاء التوكل عليه نفس كفايته، فقال: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ ولم يقل: فله كذا وكذا من الأجر، كما قال في الأعمال، بل جعل نفسه سبحانه كافيه عبده المتوكل عليه، وحسبه، وواقيه، فلو توكل العبد على الله حق توكله، وكادته السموات والأرض ومن فيهن، لجعل له مخرجاً، وكفاه، ونصره، انتهى.

وفي أثر رواه أحمد في «الزهد» عن وهب بن منبه، قال الله ﷻ في بعض كتبه: «بعزتي إنه من اعتمد بي فإن كادته السموات ومن فيهن، والأرضون بمن فيهن، فإنني أجعل له من ذلك مخرجاً، ومن لم يعتصم بي، فإنني أقطع يديه من أسباب السماء، وأخسف من تحت قدميه الأرض، فأجعله في الهواء ثم أكله إلى نفسه، كفى بي لعبدي مآلاً، إذا كان عبدي في طاعتي أعطيه قبل أن يسألني، وأستجيب له قبل أن يدعوني، فأنا أعلم بحاجته التي ترفق به منه».

وفي الآية دليل على فضل التوكل، وأنه أعظم الأسباب في جلب المنافع، ودفع المضار، لأن الله علق الجملة الأخيرة على الأولى تعليق الجزاء على الشرط، فيمتنع أن يكون وجود الشرط كعدمه، لأنه تعالى رتب الحكم على الوصف المناسب له، فعلم أن توكله هو سبب كون الله حسباً له، ذكره شيخ الإسلام.

= وفيها تنبيه على القيام بالأسباب مع التوكل، لأنه تبارك وتعالى ذكر التقوى،

\* وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: «حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ». قالها إبراهيم عليه السلام حين ألقى في النار، وقالها محمد عليه السلام حين قالوا له: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ» [آل عمران: ١٧٣] رواه البخاري [١].

= ثم ذكر التوكل، كما قال: «وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ» [المائدة: ١١]. فجعل التوكل مع التقوى الذي هو قيام بالأسباب المأمور بها، فحينئذ إذا توكل على الله، فهو حسبه، فالتوكل بدون القيام بالأسباب المأمور بها عجز محض، وإن كان مشوباً بنوع من التوكل، فلا ينبغي للعبد أن يجعل توكله عجزاً، ولا عجزه توكلًا، بل يجعل توكله من جملة الأسباب التي لا يتم المقصود إلا بها كلها. ذكر معناه ابن القيم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله تعالى: «وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ» جملة شرطية تفيد بمنطوقها أن من يتوكل على الله، فإن الله يكفيه مهماته ويسر له أمره، فالله حسبه ولو حصل له بعض الأذى، فإن الله يكفيه الأذى، والرسول عليه السلام سيد المتوكلين، ومع ذلك يصيبه الأذى ولا تحصل له المضرة؛ لأن الله حسبه، فالنتيجة لمن اعتمد على الله أن يكفيه ربه المؤونة.

والآية تفيد بمفهومها أن من توكل على غير الله خذل؛ لأن غير الله لا يكون حسباً كما تقدم، فمن توكل على غير الله تخلى الله عنه، وصار موكولاً إلى هذا الشيء ولم يحصل له مقصوده، وابتعد عن الله بمقدار توكله على غير الله.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآيتين:

- ١ - وجوب التوكل على الله؛ لأنه من أعظم أنواع العبادة.
- ٢ - بيان فضل التوكل على الله وفائدته، وأنه أعظم الأسباب لجلب النفع ودفع الضرر.

٣ - أن الجزء من جنس العمل.

[١] رواه البخاري في: كتاب التفسير رقم (٤٥٦٣).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: «حَسْبُنَا اللَّهُ»؛ أي: كافينا فلا نتوكل إلا عليه، كما قال: «وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ» [الطلاق: ٣]؛ أي: كافيه. كما قال: «أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ» [الزمر: ٣٦].

قوله: «وَنِعْمَ الْوَكِيلُ»؛ أي: نعم الموكل إليه المتوكل عليه؛ كما قال تبارك وتعالى: «وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ» [الحج: ٧٨] =

= فقد تضمنت هذه الكلمة العظيمة التوكل على الله والالتجاء إليه .

قال ابن القيم: وهو حسب من توكل عليه، وكافي من لجأ إليه، وهو الذي يؤمن خوف الخائف، ويجير المستجير وهو نعم المولى، ونعم النصير، فمن تولاه، واستنصر به، وتوكل عليه، وانقطع بكيته إليه، تولاه، وحفظه وحرسه، وصانه، ومن خافه، واتقاه آمنه مما يخاف ويحذر، وجلب إليه كل ما يحتاج إليه من المنافع.

قوله: (قالها إبراهيم ﷺ حين ألقى في النار، وفي رواية عن «ابن عباس: قال: كان آخر قول إبراهيم ﷺ حين ألقى في النار ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾» رواه البخاري)، وقد ذكر الله القصة في سورة الأنبياء [الأنبياء: ٥١ - ٧٣] ﷺ.

قوله: (وقالها محمد ﷺ) إلى آخره، وذلك بعدما كان من أمر أحد ما كان بلغ النبي ﷺ وأصحابه أن أبا سفيان ومن معه قد أجمعوا الكرة عليهم فخرج النبي ﷺ ومعه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، والزبير وسعد وطلحة وعبد الرحمن بن عوف، وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن مسعود، وأبو عبيدة بن الجراح في سبعين راكباً حتى انتهى إلى حمراء الأسد، وهي من المدينة على ثلاثة أميال، ثم ألقى الله الرعب في قلب أبي سفيان، فرجع إلى مكة، ومر به ركب من عبد قيس فقال: أين تريدون؟ فقالوا: نريد المدينة، قال: فهل أنتم مبلغون عني محمداً رسالة أرسلكم بها إليه؟ قالوا: نعم. قال: فإذا وافيتموه فأخبروه أننا قد أجمعنا السير إليه وإلى أصحابه لنستأصل بقيتهم، فمر الركب برسول الله ﷺ وهو بحمراء الأسد فأخبروه بالذي قال أبو سفيان وأصحابه، فقال: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾.

والقصة مشهورة في السير والتفاسير.

ففي هاتين القصتين فضل هذه الكلمة وأنها قول إبراهيم ومحمد عليهما الصلاة والسلام في الشدائد، ولهذا جاء في الحديث: «إذا وقعتم في الأمر العظيم فقولوا حسبنا الله ونعم الوكيل» رواه ابن مردويه.

وأن القيام بالأسباب مع التوكل على الله لا يتنافيان، بل يجب على العبد القيام بهما، كما فعل الخليلان عليهما الصلاة والسلام، ولهذا جاء في الحديث الصحيح الذي رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي عن عوف بن مالك: «أن النبي ﷺ قضى بين رجلين فقال المقضي عليه لما أدبر: حسبي الله ونعم الوكيل، فقال رسول الله ﷺ: «ردوا علي الرجل». قال: ما قلت؟ قال: قلت: حسبي الله =

= ونعم الوكيل فقال رسول الله ﷺ: «إن الله يلوم على العجز، ولكن عليك بالكيس فإذا غلبك أمر، فقل: حسبي الله ونعم الوكيل».

وفي الآية دليل على أن الإيمان يزيد وينقص قال مجاهد في قوله: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ قال: الإيمان يزيد وينقص، وعلى أن ما يكرهه الإنسان قد يكون خيراً له، وأن التوكل أعظم الأسباب في حصول الخير، ودفع الشر في الدنيا والآخرة.

○ قال الشيخ ابن باز: وقول حسبنا الله ونعم الوكيل لا يمنع الأخذ بالأسباب لأن النبي ﷺ قالها وقد لبس الدرع وحمل السلاح ووضع الخوذة على رأسه وكذلك فعل أصحابه.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: حسبنا؛ أي: كافينا، وهي مبتدأ ولفظ الجلالة خبره.

قوله: (نعم الوكيل). نعم: فعل ماضٍ، الوكيل: فاعل، والمخصوص محذوف تقديره: هو؛ أي: الله، والوكيل: المعتمد عليه سبحانه، والله - سبحانه - يطلق عليه اسم وكيل، وهو أيضاً مُوَكَّلٌ، والوكيل في مثل قوله تعالى: ﴿نعم الوكيل﴾، وقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ٨١]، وأما الموكل، ففي مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩].

وليس المراد بالتوكيل هنا إنابة الغير فيما يحتاج إلى الاستنابة فيه، فليس توكيله سبحانه من حاجة له، بل المراد بالتوكيل الاستخلاف في الأرض لينظر كيف يعملون.

وقول ابن عباس ؓ: (إن إبراهيم قالها حين ألقي في النار) قول لا مجال للرأي فيه، فيكون له حكم الرفع.

وابن عباس ممن يروي عن بني إسرائيل، فيحتمل أنه أخذه منهم، ولكن جزمه بهذا، وقرنه لما قاله الرسول ﷺ مما يبعد أن يكون أخذه من بني إسرائيل.

الشاهد من الآية: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ حيث جعلوا حسبهم الله وحده.  
(تنبيه):

قولنا: «وابن عباس ممن يروي عن بني إسرائيل» قول مشهور عند علماء المصطلح، لكن فيه نظر، فإن ابن عباس ؓ ممن ينكر الأخذ عن بني إسرائيل، ففي «صحيح البخاري» (٢٩١/٥ - فتح) أنه قال: «يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل =



### وفيه مسائل



- الأولى: أن التوكل من الفرائض<sup>[١]</sup>.
- الثانية: أنه من شروط الإيمان<sup>[٢]</sup>.
- الثالثة: تفسير آية الأنفال.
- الرابعة: تفسير الآية التي في آخرها.
- الخامسة: تفسير آية الطلاق.
- السادسة: عظم شأن هذه الكلمة، وأنها قول إبراهيم ومحمد ﷺ في الشدائد<sup>[٣]</sup>.

= الكتاب وكتابكم الذي أنزل على نبيه ﷺ أحدث الأخبار بالله تقرأونه لم يُشَبَّ، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب؟! فقالوا: هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم؟! ولا والله ما رأينا منهم رجلاً يسألكم عن الذي أنزل عليكم».   
 ○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الأثر:

- ١ - فضل هذه الكلمة، وأنه ينبغي أن يقال عند الشدائد والكروب.
  - ٢ - أن التوكل من أعظم الأسباب في حصول الخير ودفع الشر في الدنيا والآخرة.
  - ٣ - أن الإيمان يزيد وينقص.
  - ٤ - أن ما يكرهه الإنسان قد يكون خيراً له.
- [١] قال الشيخ ابن عثيمين: ووجهه أن الله علق الإيمان بالتوكل في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]، وسبق تفسيرها.
- [٢] قال الشيخ ابن عثيمين: تؤخذ من قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، وسبق تفسيرها.

[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: وفي الباب مسائل غير ما ذكره المؤلف، منها: زيادة الإيمان، لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيتَ عَلَيْهِمْ ءَايَتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]. ومنها: أنه عند الشدائد ينبغي للإنسان أن يعتمد على الله مع فعل الأسباب؛ لأن الرسول ﷺ وأصحابه قالوا ذلك عندما قيل لهم: إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم، ولكنهم فوضوا الأمر إلى الله، وقالوا: حسبنا الله ونعم الوكيل. ومنها: أن اتباع النبي ﷺ مع الإيمان سبب لكفاية الله للعبد.

## باب

قول الله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ

فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩] [١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: المراد بهذه الترجمة التنبيه على الجمع بين الرجاء والخوف، ولذلك ذكر بعد هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

هذا هو مقام الأنبياء والصديقين كما قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَيْنَ رِيَّهُمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧] فابتغاء الوسيلة إليه هو التقرب بحبه وطاعته، ثم ذكر الرجاء والخوف وهذه أركان الإيمان.

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خِدَيعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، وقال تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ٨٠]، وقال عن شعيب: ﴿قَدْ أَفْتَرْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ جَعَلْنَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، فوكلا الأمر إلى مالكة، وقال تعالى عن الملائكة عليه السلام: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠] وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إني لأعلمكم بالله وأشدكم له خشية» وكلما قوي إيمان العبد وبقينه قوي خوفه ورجاؤه مطلقاً قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ﴾ [٥٧] وَالَّذِينَ هُمْ يَخِيبَتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ [٥٨] وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ [٥٩] وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَاوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ [٦٠] [المؤمنون: ٥٧ - ٦٠].

وقالت عائشة: يا رسول الله هو الرجل يزني ويسرق ويخاف أن يعاقب؟ قال:

«لا يا بنت الصديق هو الرجل يصلي ويصوم ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه» رواه =

= الإمام أحمد والترمذي وابن جرير وابن أبي حاتم والحاكم وصححه.

قال ابن القيم: الخوف من أجل منازل الطريق، وخوف الخاصة أعظم من خوف العامة، وهم إليه أحوج، وهم به أليق وله ألزم، فإن العبد إما أن يكون مستقيماً أو مائلاً عن الاستقامة، فإن كان مائلاً عن الاستقامة فخوفه من العقوبة على ميله، ولا يصح الإيمان إلا بهذا الخوف، وهو ينشأ من ثلاثة أمور:

أحدها: معرفته بالجناية وقبحها.

والثاني: تصديق الوعيد وأن الله رتب على المعصية عقوبتها.

الثالث: أنه لا يعلم أنه يمنع من التوبة، ويحال بينه وبينها إذا ارتكب الذنب. فبهذه الأمور الثلاثة يتم له الخوف، وبحسب قوتها وضعفها يكون قوة الخوف وضعفه هذا قبل الذنب، فإذا عمله كان خوفه أشد.

وبالجملة فمن استقر في قلبه ذكر الدار الآخرة وجزائها، وذكر المعصية والتوعد عليها، وعدم الوقوف بإتيانه بالتوبة النصوح، هاج من قلبه من الخوف ما لا يملكه، ولا يفارق حتى ينجو.

وأما إن كان مستقيماً مع الله، فخوفه يكون مع جريان الأنفاس لعلمه بأن الله مقلب القلوب، وما من قلب إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمن ﷻ فإن شاء أن يقيمه أقامه، وإن شاء أن يزيغه أزاعه، كما ثبت عن النبي ﷺ وكانت أكثر يمينه: «لا ومقلب القلوب»، ويكفي في هذا قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَمُولُ بَيْنَ أَلْمَرَّةِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤].

فأي قرار لمن هذه حاله ومن أحق بالخوف منه، بل خوفه لازم له في كل حال، وإن توارى عنه بغلبة حال أخرى عليه، فالخوف حشو قلبه، ولكن توارى عنه بغلبة غيره، فوجود الشيء غير العلم به، فالخوف الأول ثمرة العلم بالوعد والوعيد، وهذا الخوف ثمرة العلم بقدرة الله ﷻ وعزته وجلاله، وأنه الفعال لما يريد، وأنه المحرك للقلب المصروف له كيف يشاء، لا إله إلا هو العزيز الحكيم انتهى.

فهذا الخوف الثاني هو من خوف المكر.

إذا علمت هذا، فمعنى الآية المترجم لها أن الله تبارك وتعالى لما ذكر حال أهل القرى المكذبين للرسل، بين أن الذي حملهم على ذلك هو الأمن من عذاب الله، وعدم الخوف منه، كما قال: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [الأنعام: ٦٧] وأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضَعْفًا وَهُمْ يُلْعَبُونَ ﴿٦٨﴾ [الأعراف: ٩٧، ٩٨].

= ثم بيّن أن ذلك بسبب الجهل والغرة بالله، فأمنوا مكره فيما ابتلاهم به من السراء والضراء، بأن يكون استدراجاً، فقال: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (٩٩)؛ أي: الهالكون. فدل على وجوب الخوف من مكر الله.

قال الحسن: من وسع عليه فلم ير أنه يمكر به فلا رأي له، ومن قتر عليه، فلم ير أنه ينظر له فلا رأي له.

وقال قتادة: بغت القوم أمر الله، وما أخذ الله قوماً قط إلا عند سلوتهم وغرتهم ونعمتهم، فلا تغتروا بالله إنه لا يغتر به إلا القوم الفاسقون. رواهما ابن أبي حاتم.

وفي الحديث: «إذا رأيت الله يعطي العبد من الدنيا على معاصيه ما يحب؛ فإنما هو استدراج» رواه أحمد وابن جرير وابن أبي حاتم.

وقال إسماعيل بن رافع: من الأمن من مكر الله إقامة العبد على الذنب يتمنى على الله المغفرة. رواه ابن أبي حاتم.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قصد المصنف ﷺ بهذه الآية التنبيه على أن الأمن من مكر الله من أعظم الذنوب، وأنه ينافي كمال التوحيد، كما أن القنوط من رحمة الله كذلك، وذلك يرشد إلى أن المؤمن يسير إلى الله بين الخوف والرجاء، كما دل على ذلك الكتاب والسنة، وأرشد إليه سلف الأمة والأئمة.

○ وقال أيضاً في «قرة عيون الموحدين»: أراد المصنف رحمه الله تعالى أن الأمن من مكر الله يدل على ضعف الإيمان، فلا يبالي صاحبه بما ترك من الواجبات وفعل من المحرمات، لعدم خوفه من الله بما فعل أو ترك، وهذا من أعظم الذنوب وأجمعها للعيوب.

○ قال الشيخ ابن سعدي: مقصود الترجمة أنه يجب على العبد أن يكون خائفاً من الله، راجياً له راجباً راهباً، إن نظر إلى ذنوبه وعدل الله وشدة عقابه خشى ربه وخافه، وإن نظر إلى فضله العام والخاص وعفوه الشامل رجا وطمع، وإن وفق لطاعة رجا من ربه تمام النعمة بقبولها، وخاف من ردها بتقصيره في حقها، وإن ابتلي بمعصيته رجا من ربه قبول توبته ومحوها، وخشى بسبب ضعف التوبة والالتفات للذنوب أن يعاقب عليها، وعند النعم واليسار يرجو الله دوامها والزيادة منها والتوفيق لشكرها، ويخشى بإخلاله بالشكر من سلبها، وعند المكافاة والمصائب =



= يرجو الله دفعها وينتظر الفرج بحلها، ويرجو أيضاً أن يثيبه الله عليها حين يقوم بوظيفة الصبر، ويخشى من اجتماع المصيبتين فوات الأجر المحبوب، وحصول الأمر المكروه إذا لم يوفق للقيام بالصبر الواجب، فالمؤمن الموحّد في كل أحوله ملازم للخوف والرجاء وهذا هو الواجب، وهو النافع، وبه تحصل السعادة.

**ويخشى على العبد من خلقين رذيلين:**

أحدهما: أن يستولي عليه الخوف حتى يقنط من رحمة الله ورحمه.

الثاني: أن يتجارى به الرجاء حتى يأمن مكر الله وعقوبته، فمتى بلغت به الحال إلى هذا فقد ضيع واجب الخوف والرجاء اللذين هما من أكبر أصول التوحيد وواجبات الإيمان.

وللقنوط من رحمة الله واليأس من روحه سيان محذوران:

أحدهما: أن يسرف العبد على نفسه ويتجرأ على المحارم فيصر عليها ويصمم على الإقامة على المعصية، ويقطع طمعه من رحمة الله، لأجل أنه مقيم على الأسباب التي تمنع الرحمة، فلا يزال كذلك حتى يصير له هذا وصفاً وخلقاً لازماً، وهذا غاية ما يريده الشيطان من العبد، ومتى وصل إلى هذا الحد لم يرج له خير إلا بتوبة نصوح وإقلاع قوي.

الثاني: أن يقوى خوف العبد بما جنت يداه من الجرائم ويضعف علمه بما لله من واسع الرحمة والمغفرة، ويظن بجهله أن الله لا يغفر له ولا يرحمه ولو تاب وأناب، وتضعف إرادته فييأس من الرحمة، وهذا من المحاذير الضارة الناشئة من ضعف علم العبد بربه، وما له من الحقوق، ومن ضعف النفس وعجزها ومهانتها. فلو عرف هذا ربه ولم يخلد إلى الكسل، لعلم أن أدنى سعي يوصله إلى ربه، وإلى رحمته وجوده وكرمه.

**وللأمن من مكر الله أيضاً سيان مهلكان:**

أحدهما: إعراض العبد عن الدين وغفلته عن معرفة ربه وما له من الحقوق، وتهاونه بذلك فلا يزال معرضاً غافلاً مقصراً عن الواجبات، منهمكاً في المحرمات، حتى يضمحل خوف الله من قلبه، ولا يبقى في قلبه من الإيمان شيء، لأن الإيمان يحمل على خوف الله وخوف عقابه الدنيوي والأخروي.

السبب الثاني: أن يكون العبد عابداً جاهلاً معجباً بنفسه مغروراً بعمله فلا يزال به جهله حتى يدل بعمله ويزول الخوف عنه، ويرى أن له عند الله المقامات =

= العالية، فيصير آمناً من مكر الله متكللاً على نفسه الضعيفة المهينة، ومن هنا يخذل ويحال بينه وبين التوفيق، إذ هو الذي جنى على نفسه.  
فهذا التفصيل تعرف منافاة هذه الأمور للتوحيد.

○ قال الشيخ ابن قاسم: فلا يُغلب جانب الرجاء فيأمن مكر الله، ولا يُغلب جانب الخوف فيأس من روح الله. قال بعض السلف: من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجئ، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن.

○ قال الشيخ ابن باز: هذا الباب في بيان تحريم الأمن من مكر الله وتحريم القنوط من رحمة الله وأنها من الكبائر فالأمن من مكر الله يوصل بصاحبه إلى التساهل في أوامر الله والوقوع في محارمه فمن أمن مكر الله ساءت أعماله وأخلاقه وتصرفاته، وأما القانط من رحمة الله فإنه يسوء ظنه بربه ﷻ فيحصل له من ضيق النفس وتخرجها ما لا يعلمه إلا الله ﷻ.

والله ﷻ حرم هذا وهذا فلا قنوط ولا يأس ولا أمن من مكر الله ﷻ بل يجب أن يكون بين الرجاء والخوف بين الأمن والقنوط خائفاً من عذابه وعقابه راجياً رحمته وعفوه فيسير إلى ربه كالطير بالجناحين خائفاً راجياً هذا هو طريق السعادة.

وفضل بعض أهل العلم أن يغلب جانب الخوف حال الصحة وجانب الرجاء حال المرض؛ لأنه حال المرض يضعف عمله فينبغي أن يحسن ظنه بربه أكثر وفي حال الصحة هو أقدر على المعاصي فينبغي أن يغلب جانب الخوف.

والأصل والأساس أن يكون بين الأمرين بين الرجاء والخوف فيخاف الله ويرجوه ويحسن ظنه بربه ﷻ ويسارع إلى مرضيه ويحذر بطشه خائفاً راجياً.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ الاستثناء للحصر، وذلك لأن ما قبله مفرغ له، فالقوم فاعل، والخاسرون صفتهم.

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩] دليل على أن الله مكرراً، والمكر هو التوصل إلى الإيقاع بالخصم من حيث لا يشعر، ومنه ما جاء في الحديث: «الحرب خدعة».

فإن قيل: كيف يوصف الله بالمكر مع أن ظاهره أنه مذموم؟

قيل: إن المكر في محله محمود يدل على قوة الماكر، وأنه غالب على

خصمه، ولذلك لا يوصف الله به على الإطلاق، فلا يجوز أن تقول: إن الله ماكر، =

= وإنما تذكر هذه الصفة في مقام تكون فيه مدحاً، مثل قوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَكْرُوا مَكْرًا وَمَكْرًا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ٥٠]، ومثل قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩]، ولا تنفي عنه هذه الصفة على سبيل الإطلاق، بل إنها في المقام التي تكون مدحاً يوصف بها، وفي المقام التي لا تكون مدحاً لا يوصف بها.

وكذلك لا يسمى الله بها، فلا يقال: إن من أسماء الله الماكر.

وأما الخيانة فلا يوصف الله بها مطلقاً لأنها ذم بكل حال، إذ إنها مكر في موضع الائتمان، وهو مذموم، قال تعالى: ﴿وَلِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأنفال: ٧١]، ولم يقل: فخانهم.

وأما الخداع فهو كالمكر يوصف الله به حيث يكون مدحاً، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَفِفِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، والمكر من الصفات الفعلية؛ لأنها تتعلق بمشيئة الله - سبحانه -.

ويستفاد من هذه الآية:

١ - الحذر من النعم التي يجلبها الله للعبد لئلا تكون استدراجاً؛ لأن كل نعمة فله عليك وظيفة شكرها، وهي القيام بطاعة المنعم، فإذا لم تقم بها مع توافر النعم، فاعلم أن هذا من مكر الله.

٢ - تحريم الأمن من مكر الله، وذلك لوجهين:

الأول: أن الجملة بصيغة الاستفهام الدال على الإنكار والتعجب.

الثاني: قوله تعالى: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾.

○ قال الشيخ ابن جبرين: أسباب الخوف متعددة ومنها:

١ - التقصير في الطاعات.

٢ - التقصير في الشكر سواء شكر النعم الخلقية أو غيرها من نعم الرزق والأمن.

٣ - ارتكاب الكثير من المحرمات.

والمكر في الأصل: الاحتيال، وهو إظهار أمر وهو يريد غيره.

ومكر الله أنه يعطيهم من النعم والخيرات ثم يأخذهم على حين غرة.

والرجاء له أسباب أهمها:

١ - أن الله كتب على نفسه الرحمة.

وقوله: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦] (١).

- = ٢ - وأن رحمته سبقت غضبه.  
٣ - وأنه يقبل التوبة عن عباده.  
٤ - وأنه يكفر السيئات ويرفع الدرجات، ويجازي على الحسنة بعشر أمثالها، وعلى السيئة بمثلها، ويحب توبة التائبين.

قال العلماء إن على الإنسان أن يجمع بين الخوف والرجاء والمحبة، فالمحبة بمنزلة الرأس والخوف والرجاء بمنزلة الجناحين. فإذا قطع أحد الجناحين اختل طيرانه، فالخوف يبعده عن المعاصي، والرجاء يحمله على الطاعات، ومن العلماء من يقول لا بد أن يستوي الخوف والرجاء، ويستدل بالآيات التي فيها جمع الخوف والرجاء، كقوله تعالى: ﴿تَتَجَافَىٰ عِبَادِيَ إِلَىٰ آثَانَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (٢) وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ (٣) [الحجر: ٤٩ - ٥٠]، وقوله: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ [غافر: ٣]، وقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَقْفَرٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الرعد: ٦] وقيل إنه في حال الصحة يغلب جانب الخوف، وفي حال المرض يغلب جانب الرجاء.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: مكر ابن آدم منه ما هو محمود ومنه ما هو مذموم وأما مكر الله فهو محمود كامل لأنه مبني على العدل والحكمة.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: ومكر الله - جلّ وعلا - من صفاته التي تطلق مقيدة، فالله - جلّ وعلا - يمكر بمن مكر بأوليائه وأنبيائه، وبمن مكر بدينه؛ لأنها في الأصل صفة نقص، ولكن تكون صفة كمال إذا كانت بالمقابلة؛ لأنها حينئذ فيها معنى إظهار العزة، والقدرة والقهر والجبروت وسائر صفات الجلال، فمكر الله - جلّ وعلا - من صفاته التي يتصف بها، على وجه التقييد، فنقول: يمكر بأعداء رسله، يمكر بأعدائه، يمكر بمن مكر به، ونحو ذلك.

ولا ترادف بينها في اللغة، بل هناك فروق بين المكر والاستدراج، والكيد، ونحو ذلك، لكن نقول هذا من جهة التقرير، فالمكر فيه استدراج وفيه زيادة أيضاً على الاستدراج بحيث يكون قلب ذلك المستدرج آمناً من كل جهة.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: نبّه المصنف ﷺ بهذه الآية على الجمع

بين الرجاء والخوف، فإذا خاف فلا يقنط من رحمة الله، بل يرجوها مع العمل الصالح كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجْهَهُدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَكُلُّهُمْ رَاجٍ﴾ [البقرة: ٢١٨] فذكر سبحانه أنهم يرجون =

= رحمة الله مع الاجتهاد في الأعمال الصالحة فأما الرجاء مع الإصرار على المعاصي، فذاك من غرور الشيطان؛ إذا تبين ذلك، فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ﴾ حكاية قول إبراهيم عليه السلام لما بشرته الملائكة بولده إسحاق عليه السلام: ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَ بُشِّرْتُمْ﴾ [الحجر: ٥٤] استبعاداً لوقوع هذا في العادة مع كبر السن منه ومن زوجته ﴿قَالُوا بَشَّرْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾ [الحجر: ٥٥]؛ أي: الذي لا ريب فيه ولا مشنوية، بل هو أمر الذي ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] وإن بُعد مثله في العادة التي أجراها فإن ذلك عليه يسير، إذا أَرَادَهُ، ﴿فَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَظِّينَ﴾؛ أي: لا تياس من رحمة الله، قال إبراهيم عليه السلام: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ فأجابهم بأنه ليس بقانط، ولكن يرجو من الله الولد، وإن كان قد كبر، وأسنت امرأته، فإنه يعلم من قدرة الله ورحمته ما هو أبلغ من ذلك. قال السدي: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ﴾ قال: من يياس من رحمة ربه رواه ابن أبي حاتم.

﴿إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ قال بعضهم: إلا المخطئون طريق الصواب، أو الكافرون، كقوله: ﴿لَا يَأْتِيَنَّ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧] وفي حديث مرفوع: «الفاجر الراجي لرحمة الله أقرب منها من العابد القانط» رواه الحكيم الترمذي والحاكم في «تاريخه».

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ﴾ (من) اسم استفهام؛ لأن الفعل بعدها مرفوع، ثم إنها لم يكن لها جواب.

قوله: ﴿مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ﴾ هذه رحمة مضافة إلى الفاعل ومفعولها محذوف، والتقدير: (من رحمة ربه إياه).

قوله: ﴿إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ إلا أداة حصر؛ لأن الاستفهام في قوله: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ﴾ مراد به النفي، والضالون فاعل يقنط.

والقنوط من رحمة الله لا يجوز؛ لأنه سوء ظن بالله ﷻ، وذلك من وجهين: الأول: أنه طعن في قدرته سبحانه؛ لأن من علم أن الله على كل شيء قدير لم يستبعد شيئاً على قدرة الله.

الثاني: أنه طعن في رحمته سبحانه؛ لأن من علم أن الله رحيم لا يستبعد أن يرحمه الله - سبحانه -، ولهذا كان القانط من رحمة الله ضالاً.

وتبين مما سبق أن المؤلف رحمه الله أراد أن يجمع الإنسان في سيره إلى الله تعالى =

\* وعن ابن عباس رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ سئل عن الكبائر؟ فقال: «الشرك بالله، واليأس من روح الله، والأمن من مكر الله»<sup>[١]</sup>.

= بين الخوف فلا يأمن مكر الله، وبين الرجاء فلا يقنط من رحمته، فالأمن من مكر الله ثلم في جانب الخوف، والقنوط من رحمته ثلم في جانب الرجاء.  
○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآيتين:

١ - في الآية الأولى: التحذير من الأمن من مكر الله، وأنه من أعظم الذنوب.

٢ - في الآية الثانية: التحذير من القنوط من رحمة الله، وأنه من أعظم الذنوب.

٣ - في الآيتين أنه يجب على المؤمن أن يجمع بين الخوف والرجاء فلا يغلب جانب الرجاء فيأمن من مكر الله ولا يغلب جانب الخوف فييأس من رحمة الله.

٤ - أن الخوف والرجاء من أنواع العبادة التي يجب إخلاصها لله وحده لا شريك له.

[١] رواه البزار في مسنده (١٨/١)، ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/١٢٥) من طريق شبيب بن بشر عن عكرمة عن ابن عباس.

قلت: فيه شبيب بن بشر قال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: لين الحديث حديثه حديث الشيوخ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ كثيراً.

قال ابن كثير في تفسير سورة النساء آية ٣١: وقد رواه البزار عن عبد الله بن إسحاق العطار، عن أبي عاصم النبيل، عن شبيب بن بشر، عن عكرمة، عن ابن عباس أن رجلاً قال: يا رسول الله ما الكبائر؟ قال: «الإشراك بالله واليأس من روح الله، والقنوط من رحمة الله ﷻ» وفي إسناده نظر، والأشبه أن يكون موقوفاً، فقد روي عن ابن مسعود نحو ذلك قال ابن جرير: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا هشيم، أخبرنا مطرف عن وبرة بن عبد الرحمن عن أبي الطفيل قال: قال ابن مسعود: أكبر الكبائر الإشراك بالله، واليأس من روح الله، والقنوط من رحمة الله، والأمن من مكر الله، وكذا رواه من حديث الأعمش وأبي إسحاق عن وبرة عن أبي الطفيل عن عبد الله به، ثم رواه من طرق عدة عن أبي الطفيل عن ابن مسعود وهو صحيح إليه بلا شك. اهـ.

قلت: وهو الحديث التالي.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه البزار وابن أبي حاتم من =

= طريق شبيب بن بشر عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ: «كان متكئاً، فدخل عليه رجل، فقال: ما الكبائر؟ فقال: الشرك بالله» وذكر الحديث. ورجاله ثقات إلا شبيب بن بشر فقال ابن معين: ثقة، وليه ابن أبي حاتم، ومثل هذا يكون حسناً. وقال ابن كثير: في إسناده نظر، والأشبه أن يكون موقوفاً.

قوله: (الشرك بالله هو أكبر الكبائر)، إذ مضمونه تنقيص رب العالمين وإلههم ومالكهم وخالقهم الذي لا إله إلا هو، وعدل غيره به، كما قال: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] فهو أظلم الظلم، وأقبح القبيح، ولهذا لا يغفر إن لم يتب منه، بخلاف غيره من الذنوب، ففي مشيئة الله إن شاء غفرها، وإن شاء عذب بها.

قوله: (والياس من روح الله)؛ أي: قطع الرجاء والأمل من الله فيما يرومه ويقصده قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧] وذلك إساءة ظن بكرم الله ورحمته وجوده ومغفرته.

قوله: (والأمن من مكر الله) أي: من استدراجه للعبد أو سلبه ما أعطاه من الإيمان - نعوذ بالله من غضبه - وذلك جهل بالله وبقدرته، وثقة بالنفس وعجب بها.

واعلم أن هذا الحديث لم يرد فيه حصر الكبائر فيما ذكر، بل الكبائر كثيرة، لكن ذكر ما هو أكبرها، أو من أكبرها، ولهذا قال ابن عباس: هي إلى السبعين أقرب منها إلى السبع، رواه ابن جرير، وابن أبي حاتم. وفي رواية هي إلى سبعمائة أقرب منها إلى سبع، غير أنه لا كبيرة مع استغفار، ولا صغيرة مع إصرار.

○ قال الشيخ ابن باز: هذا الحديث يروى مرفوعاً وموقوفاً والموقوف له حكم الرفع لأنه لا يقال بالاجتهاد وربما قاله ابن عباس رضي الله عنهما عن نفسه اجتهاداً واستدلالاً بالنصوص والكلام صحيح على كل حال.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: جمع كبيرة، والمراد بها: كبائر الذنوب، وهذا السؤال يدل على أن الذنوب تنقسم إلى صغائر وكبائر، وقد دل على ذلك القرآن، قال تعالى: ﴿إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَايَرَ مَا تُهَوَّنُ عَنْهُ تُكْفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١]، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كِبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوْحِشِ﴾ [النجم: ٣٢]، والكبائر ليست على درجة واحدة، فبعضها أكبر من بعض.

واختلف العلماء: هل هي معدودة أو محدودة؟

فقال بعض أهل العلم: إنها معدودة، وصار يعددها ويتتبع النصوص الواردة

في ذلك.

= وقيل: إنها محدودة، وقد حدها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فقال: «كل ما رتب عليه عقوبة خاصة، سواء كانت في الدنيا أو الآخرة، وسواء كانت بفوات محبوب أو بحصول مكروه»، وهذا واسع جداً يشمل ذنباً كثيرة. ووجه ما قاله: أن المعاصي قسمان:

قسم نهي عنه فقط، ولم يذكر عليه وعيد؛ فعقوبة هذا تأتي بالمعنى العام للعقوبات، وهذه المعصية مكفرة بفعل الطاعات، كقوله ﷺ: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان كفارة لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر»، وكذلك ما ورد في العمرة إلى العمرة، والوضوء من تكفير الخطايا؛ فهذه من الصغائر.

وقسم رتب عليه عقوبة خاصة، كاللعن، أو الغضب، أو التبرؤ من فاعله، أو الحد في الدنيا، أو نفي الإيمان، وما أشبه ذلك؛ فهذه كبيرة تختلف في مراتبها. قوله: (الشرك بالله) ظاهر الإطلاق: أن المراد به الشرك الأصغر والأكبر، وهو الظاهر؛ لأن الشرك الأصغر أكبر من الكبائر، قال ابن مسعود: «لأن أحلف بالله كاذباً أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقاً»، وذلك لأن سيئة الشرك أعظم من سيئة الكذب، فدل على أن الشرك من الكبائر مطلقاً.

والشرك بالله يتضمن الشرك بربوبيته أو بألوهيته، أو بأسمائه وصفاته. قوله: (اليأس من روح الله) اليأس: فقد الرجاء، والروح بفتح الراء قريب من معنى الرحمة، وهو الفرج والتفيس، واليأس من روح الله من كبائر الذنوب؛ لنتائجه السيئة.

وظاهر هذا الحديث: الحصر، وليس كذلك؛ لأن هناك كبائر غير هذه، ولكن الرسول ﷺ يجيب كل سائل بما يناسب حاله؛ فلعله رأى هذا السائل عنده شيء من الأمن من مكر الله، أو اليأس من روح الله، فأراد أن يبين له ذلك، وهذه مسألة ينبغي أن يفتن لها الإنسان فيما يأتي من النصوص الشرعية، مما ظاهره التعارض، فيحمل كل واحد منها على الحال المناسبة ليحصل التألف بين النصوص الشرعية.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - تحريم الأمن من مكر الله واليأس من رحمته، وأنهما من أكبر الكبائر كما عليه المرجئة والخوارج.

٢ - أن الشرك أعظم الذنوب وأكبر الكبائر.



\* وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «أكبر الكبائر: الإشراك بالله، والأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، واليأس من روح الله» رواه عبد الرزاق<sup>[١]</sup>.

٣ - أن الواجب على العبد أن يكون بين الخوف والرجاء، فإذا خاف لا ييأس، وإذا رجا لا يأمن.

[١] صحيح رواه عبد الرزاق (١٩٧٠١)، والطبراني في الكبير (٨٧٨٣)، (٨٧٨٤، ٨٧٨٥)، قال الدارقطني في العلل (٣٤٢/٥): وسئل عن حديث أبي الطفيل، عن ابن مسعود قال: من الكبائر الإشراك بالله واليأس من روح الله والقنوط من رحمة الله والأمن من مكر الله.

فقال: يرويه عنه وبرة، وعبد الملك بن ميسرة، وعبد العزيز بن رفيع وفرات القزاز فوقفوه واختلف عن عبد العزيز بن رفيع فرفعه علي بن حكيم الأودي عن شريك عن عبد العزيز.

ووقفه الثوري وجريز عن عبد العزيز وهو الصواب. اهـ.

قال ابن كثير كما تقدم: وهو صحيح إليه بلا شك.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الأثر رواه ابن جرير بأسانيد صحاح عن ابن مسعود، قال ابن كثير: وهو صحيح إليه بلا شك، ورواه الطبراني أيضاً. قوله: (أكبر الكبائر الإشراك بالله)؛ أي: في ربوبيته أو عبادته وهذا بالإجماع. قوله: (والقنوط من رحمة الله) قال أبو السعادات: هو أشد اليأس من الشيء. قلت: فعلى هذا يكون الفرق بينه وبين اليأس كالفرق بين الاستغاثة والدعاء، فيكون القنوط من اليأس، وظاهر القرآن أن اليأس أشد لأنه حكم لأهله بالكفر، ولأهل القنوط بالضلال.

وفيه: التنبيه على الجمع بين الرجاء والخوف، فإذا خاف فلا يقنط ولا ييأس، وكان السلف يستحبون أن يقوى في الصحة والخوف، وفي المرض الرجاء، هذه طريقة أبي سليمان وغيره، قال: وينبغي للقلب أن يكون الغالب عليه الخوف فإذا كان الغالب عليه الرجاء فسد، فنسأل الله تعالى أن يرزقنا خشيته في الغيب والشهادة إنه على كل شيء قدير.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (القنوط من رحمة الله، واليأس من روح الله) المراد بالقنوط: أن يستبعد رحمة الله، ويستبعد حصول المطلوب، والمراد باليأس =

### وفيه مسائل

- الأولى: تفسير آية الأعراف.
- الثانية: تفسير آية الحجر.
- الثالثة: شدة الوعيد فيمن آمن مكر الله.
- الرابعة: شدة الوعيد في القنوط.



= هنا: أن يستبعد الإنسان زوال المكروه، وإنما قلنا ذلك؛ لثلا يحصل تكرار في كلام ابن مسعود.

**والخلاصة:** أن السائر إلى الله يعثره شيئان يعوقانه عن ربه، وهما: الأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، فإذا أصيب بالضراء، أو فات عليه ما يجب، تجده إن لم يتداركه ربه يستولي عليه القنوط، ويستبعد الفرج، ولا يسعى لأسبابه. وأما الأمن من مكر الله، فتجد الإنسان مقيماً على المعاصي مع توافر النعم عليه، ويرى أنه على حق فيستمر، فلا شك أن هذا استدراج.

○ **قال الشيخ عبد الرحمن البراك:** اليأس غلو في الخوف فناسب مذهب الخوارج، والأمن غلو في الرجاء فناسب مذهب المرجئة.

ومن صور مكر الله الاستدراج.

○ **قال الشيخ صالح آل الشيخ:** القنوط من الرحمة واليأس من الروح بمعنى واحد، لكن يختلفان من حيث ما يتناولوه هذا ويتناولوه هذا، فالقنوط من رحمة الله عام؛ لأن الرحمة أعم من الروح، والرحمة تشمل جلب النعم ودفع النقم، وروح الله - جلّ وعلا - يطلق في الغالب في الخلاص من المصائب، فقوله: القنوط من رحمة الله هذا أعم؛ ولهذا قدمه فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام، أو أن يكون هناك ترادف في أصل المعنى، واختلاف في الصفات، أو بعض ما يتعلق باللفظ.

## باب

من الإيمان بالله: الصبر على أقدار الله<sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: لما كان الله بديع حكمته، ولطيف رحمته، قضى أن يبتلي النوع الإنساني بالأوامر والنواهي والمصائب التي قدرها عليهم، وأمرهم بالصبر على ذلك، وافترضه عليهم تسلياً لهم وتقوية على ذلك، ووعدهم عليه الثواب بغير حساب كما قال: ﴿إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠] فعلى هذا يكون الصبر ثلاثة أنواع: صبر على الأمور، وصبر عن المحظور، وصبر على المقدور، ويشملها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [النحل: ٤٢]. ولما كان الصبر لا يحصل إلا بالله كما قال: ﴿وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [النحل: ١٢٧] أرشد تبارك وتعالى إلى الجمع بينهما وقال تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] قال الإمام أحمد: ذكر الله الصبر في تسعين موضعاً. وقال النبي ﷺ: «والصبر ضياء». رواه أحمد ومسلم.

وقال ﷺ: «ما أعطي أحد عطاء خيراً وأوسع من الصبر». رواه البخاري ومسلم.

وفي حديث آخر «الصبر نصف الإيمان». رواه أبو نعيم والبيهقي في الشعب. وقال عمر: «وجدنا خير عيشنا بالصبر». رواه البخاري معلقاً. وقال علي بن أبي طالب: «ألا إن الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد فإذا قطع الرأس بان الجسد، ثم رفع صوته فقال: ألا لا إيمان لمن لا صبر له». والأحاديث والآثار في ذلك كثيرة.

واشتقاقه من صبر: إذا حبس ومنع، فالصبر حبس النفس عن الجزع، واللسان عن التشكي والسخط، والجوارح عن لطم الخدود، وشق الجيوب ونحوهما ذكره ابن القيم.

○ قال الشيخ ابن سعدي: أما الصبر على طاعة الله، والصبر عن معصيته، فهو ظاهر لكل أحد أنهما من الإيمان بل هما أساسه وفرعه، فإن الإيمان كله صبر على ما يحبه الله ويرضاه ويقرب إليه، وصبر عن محارم الله.

فإن الدين يدور على ثلاثة أصول:

تصديق خبر الله ورسوله، وامتنال أمر الله ورسوله، واجتناب نهيهما.  
فالصبر على أقدار الله المؤلمة داخل في هذا العموم، ولكن خص بالذكر لشدة الحاجة إلى معرفته والعمل به.

فإن العبد متى علم أن المصيبة بإذن الله، وأن الله أتم الحكمة في تقديرها، وله النعمة السابغة في تقديرها على العبد رضي بقضاء الله وسلم لأمره وصبر على المكاره، تقرباً إلى الله، ورجاء لثوابه، وخوفاً من عقابه، واغتناماً لأفضل الأخلاق، فاطمأن قلبه وقوي إيمانه وتوحيده.

○ قال الشيخ ابن باز: أراد المصنف بيان أن الصبر على المصائب من واجبات الإيمان.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: الصبر ثلاثة أنواع، أعلاها الصبر على طاعة الله، ثم الصبر عن معصية الله، ثم الصبر على أقدار الله.

وهذا الترتيب من حيث هو لا باعتبار من يتعلق به، وإلا فقد يكون الصبر على المعصية أشق عن الإنسان من الصبر على الطاعة، إذا فتن الإنسان مثلاً بامرأة جميلة تدعوه إلى نفسها في مكان خال لا يطلع عليه إلا الله، وهو رجل شاب ذو شهوة؛ فالصبر عن هذه المعصية أشق ما يكون على النفوس، قد يصلي الإنسان مائة ركعة وتكون أهون عليه من هذا.

وقد يصاب الإنسان بمصيبة يكون الصبر عليها أشق من الصبر على الطاعة، فقد يموت له مثلاً قريب، أو صديق، أو عزيز عليه جداً، فتجده يتحمل من الصبر على هذه المصيبة مشقة عظيمة.

وبهذا يندفع الإيراد الذي يورده بعض الناس ويقول: إن هذا الترتيب فيه نظر؛ إذ بعض المعاصي يكون الصبر عليها أشق من بعض الطاعات، وكذلك بعض الأقدار يكون الصبر عليها أشق، فنقول: نحن نذكر المراتب من حيث هي بقطع النظر عن الصابر.

وكان الصبر على الطاعة أعلى؛ لأنه يتضمن إلزاماً وفعلاً، فتلزم نفسك الصلاة فتصلي، والصوم فتصوم، والحج فتحج... ففيه إلزام، وفعل، وحركة فيها نوع من =

= المشقة والتعب، ثم الصبر عن المعصية؛ لأن فيه كفاً فقط؛ أي: إلزاماً للنفس بالترك، أما الصبر على الأقدار؛ فلأن سببه ليس باختيار العبد، فليس فعلاً ولا تركاً، وإنما هو من قدر الله المحض.

وخص المؤلف ﷺ في هذا الباب الصبر على أقدار الله؛ لأنه مما يتعلق بتوحيد الربوبية؛ لأن تدبير الخلق، والتقدير عليهم من مقتضيات ربوبية الله تعالى.

قوله: (على أقدار الله) جمع قدر، وتطلق على المقدور، وعلى فعل المقدر وهو الله تعالى، أما بالنسبة لفعل المقدر، فيجب على الإنسان الرضا به والصبر، وبالنسبة للمقدور، فيجب عليه الصبر ويستحب له الرضا.

مثال ذلك: قدر الله على سيارة شخص أن تحترق، فكون الله قدر أن تحترق هذا قدر، يجب على الإنسان أن يرضى به؛ لأنه من تمام الرضا بالله رباً.

وأما بالنسبة للمقدور الذي هو احتراق السيارة، فالصبر عليه واجب، والرضا به مستحب، وليس بواجب على القول الراجح.

والمقدور قد يكون طاعات، وقد يكون معاصي، وقد يكون من أفعال الله المحضة، فالطاعات يجب الرضا بها، والمعاصي لا يجوز الرضا بها من حيث هي مقدور، أما من حيث كونها قدر الله، فيجب الرضا بتقدير الله بكل حال؛ ولهذا قال ابن القيم:

فلذاك نرضى بالقضاء ونسخط ال... مقضي حين يكون بالعصيان

فمن نظر بعين القضاء والقدر إلى رجل يعمل بمعصية، فعليه الرضا؛ لأن الله هو الذي قدر هذا، وله الحكمة في تقديره، وإذا نظر إلى فعله، فلا يجوز له أن يرضى به؛ لأنه معصية، وهذا هو الفرق بين القدر والمقدور.

○ قال الشيخ ابن جبرين: الصبر حبس اللسان عن التشكي والتسخط، والجوارح عن لطم الخدود وشق الجيوب ونحوهما وهذا صبر خاص على المصيبة، ويندب للمريض ألا يشكي مرضه إلى الآخرين، وإذا سئل عن مرضه فينبغي أن يكون كلامه إخباراً لا شكاية.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: الصبر من المقامات العظيمة، والعبادات الجليلة التي تكون في القلب وفي اللسان وفي الجوارح، وحقيقة العبودية لا تثبت إلا بالصبر؛ لأن العبادة أمر شرعي، أو نهي شرعي، أو ابتلاء، بأن يصيب الله العبد بمصيبة قدرية فيصبر عليها.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١١]<sup>[١]</sup>.

قال علقمة: هو الرجل تصيبه المصيبة، فيعلم أنها من عند الله،

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أول الآية: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١١] أخبر تعالى أن ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في الأنفس إلا بإذن الله؛ أي: بقدره وأمره كما قال في الآية الأخرى: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢] «قال ابن عباس في قوله: إلا بإذن الله: إلا بأمر الله»؛ يعني: من قدره ومشيبته ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾؛ أي: ومن أصابته مصيبة فعلم أنها بقضاء الله وقدره، فصبر واحتسب واستسلم لقضاء الله جازاه الله تعالى بهداية قلبه التي هي أصل كل سعادة وخير في الدنيا والآخرة، وقد خلف عليه أيضاً في الدنيا ما أخذه منه أو خيراً منه كما قال: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [١٥٦] أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَعَدُونَ [١٥٧] قال ابن عباس: «يهد قلبه لليقين، فيعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه».

وفي الحديث الصحيح: «عجباً للمؤمن لا يقضي الله له قضاء إلا كان خيراً له، إن أصابته ضراء فصر كان خيراً له، وإن أصابته سراء فشكر كان خيراً له، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن».

وقوله: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ تنبيه على أن ذلك صادر عن علمه المتضمن لحكمته، وذلك يوجب الصبر والرضى.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾؛ أي: يعلم أن الله ﷻ قدرها عليه فيرضى ويسلم ويحتسب ولا يجزع فيثبتته الله ﷻ ويطمئنه ويهديه لعمل الخير.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - فضيلة الصبر على أقدار الله المؤلمة كالمصائب.

٢ - أن الأعمال من مسمى الإيمان.

٣ - أن الصبر سببٌ لهداية القلب.

٤ - أن الهداية من ثواب الصابر.

فيرضى ويُسَلِّم [١].

[١] ذكره البخاري تعليقاً في «صحيحه» وقال علقمة: عن عبد الله، ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١]: «هو الذي إذا أصابته مصيبة رضي وعرف أنها من الله»، وأخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٢٢٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١١٠/٤): من طريق الأعمش، عن أبي ظبيان، قال: كنا نعرض المصاحف عند علقمة بن قيس فمر بهذه الآية: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١] قال: فسألناه عنها فقال: «هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم». وروي هذا عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

قال ابن حجر في «التعليق» (٣٤٢/٤): قال عبد: ثنا عمر بن سعد، ثنا سفيان عن الأعمش عن أبي ظبيان عن علقمة ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ قال: في الرجل يصاب المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيسلم ويرضى، وكذا قال: ليس فيه عن عبد الله.

كذا رواه الفريابي في «تفسيره» عن سفيان هو الثوري عن الأعمش.

وكذا رواه ابن جرير في «تفسيره» من طرق عدة عن الأعمش، وقد رواه البرقاني في «مستخرجه على البخاري» ولفظه: عن علقمة قال: شهدنا عنده؛ يعني: عن عبد الله عرض المصاحف فأتى على هذه الآية ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ قال: هي المصيبات تصيب الرجل فيعلم أنها من عند الله فيسلم ويرضى. اهـ.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الأثر رواه ابن جرير وابن أبي حاتم عن علقمة وهو صحيح.

وعلقمة: هو ابن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، ولد في حياة النبي ﷺ، وسمع من أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وسعد وابن مسعود وعائشة وغيرهم، وهو من كبار التابعين وأجلاتهم وعلمائهم وثقاتهم مات بعد الستين.

قوله: (هو الرجل تصيبه المصيبة...) إلى آخره. هذا تفسير للإيمان المذكور في الآية لكنه تفسير باللازم وهو صحيح، إذ هذا إيمان لازم للإيمان الراسخ في القلب، وقريب منه تفسير سعيد بن جبیر: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾؛ يعني: يسترجع يقول: إنا لله وإنا إليه راجعون.

وفي الآية أن الصبر سبب لهداية القلب، وأن من ثواب الحسنة الحسنة بعدها، وأن الأعمال من الإيمان وفيها إثبات القدر.

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «اثنان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت»<sup>[١]</sup>.

[١] رواه مسلم في: كتاب الإيمان رقم (٢٢٤).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (هما)؛ أي: الاثنان.

قوله: (بهم كفر)؛ أي: هما بالناس؛ أي: فيهم كفر.

قال شيخ الإسلام: أي: هاتان الخصلتان هما كفر قائم في الناس فنفس الخصلتين كفر حيث كانتا في أعمال الكفار، وهما قائمتان بالناس، لكن ليس من قام به شعبة من شعب الكفر يصير كافراً الكفر المطلق، حتى تقوم به حقيقة الكفر، كما أنه ليس من قام به شعبة من شعب الإيمان يصير مؤمناً حتى يقوم به أصل الإيمان، وفرق بين الكفر المعروف باللام كما في قوله: «ليس بين العبد وبين الكفر أو الشرك إلا ترك الصلاة» وبين كفر مُتَكَرِّر في الإثبات.

قوله: (الطعن في النسب)؛ أي: عيبه، ويدخل فيه أن يقال: هذا ليس ابن فلان مع ثبوت نسبه في ظاهر الشرع ذكره بعضهم.

قوله: (والنياحة على الميت)؛ أي: رفع الصوت بالنذب بتعديد شمائله لما في ذلك من التسخط على القدر والجزع المنافي للصبر، وذلك كقول النائحة: واعضده، واناصره، واكاسياه ونحو ذلك.

وفيه دليل على أن الصبر واجب؛ لأن النياحة منافية له، فإذا حرمت دل على وجوبه.

وفيه أن من الكفر ما لا ينقل عن الملة.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ)؛ أي: كفر دون كفر وقوله: (الطعن في الأنساب)؛ أي: التنقص في الأنساب تكبراً وتعظماً على الناس واحتقاراً لهم فهذا من الكفر المنكر؛ أي: شعبة من شعب الكفر وهو كفر دون كفر وهو من الكفر الأصغر لا الأكبر وأما إذا قصد بالنسب التعريف بالناس فلا بأس ولا يدخل في هذا الحديث.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (بهم كفر): الباء يحتمل أن تكون بمعنى «من»؛ أي: هما منهم كفر، ويحتمل أن تكون بمعنى «في»؛ أي: هما فيهم كفر.

قوله: (كفر)؛ أي: هاتان الخصلتان كفر، ولا يلزم من وجود خصلتين من =



= الكفر في المؤمن أن يكون كافراً، كما لا يلزم من وجود خصلتين في الكافر من خصال الإيمان؛ كالحياة، والشجاعة، والكرم، أن يكون مؤمناً.

والناس حال المصيبة على مراتب أربع:

**الأولى:** التسخط، وهو إما أن يكون بالقلب، كأن يسخط على ربه، ويغضب على قدر الله عليه، وقد يؤدي إلى الكفر، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَبْغِ اللَّهُ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ أُنْفِلَهُ عَلَى وَجْهِهِ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الحج: ١١] وقد يكون باللسان، كالدعاء بالويل والشبور، وما أشبه ذلك، وقد يكون بالجوارح، كلطم الخدود، وشق الجيوب، ونتف الشعور، وما أشبه ذلك.

**الثانية:** الصبر، وهو كما قال الشاعر:

الصبر مثل اسمه مر مذاقته لكن عواقبه أحلى من العسل  
فيرى الإنسان أن هذا الشيء ثقيل عليه ويكرهه، لكنه يتحملة ويتصبر، وليس وقوعه وعدمه سواء عنده، بل يكره هذا، ولكن إيمانه يحميه من السخط.

**الثالثة:** الرضا، وهو أعلى من ذلك، وهو أن يكون الأمران عنده سواء بالنسبة لقضاء الله وقدره، وإن كان قد يحزن من المصيبة؛ لأنه رجل يسبح في القضاء والقدر، أينما ينزل به القضاء والقدر فهو نازل به على سهل أو جبل، إن أصيب بنعمة، أو أصيب بضدها، فالكل عنده سواء، لا لأن قلبه ميت، بل لتمام رضاه بربه ﷻ يتقلب في تصرفات الرب ﷻ ولكنها عنده سواء، إذ ينظر إليها باعتبارها قضاء لربه، وهذا الفرق بين الرضا والصبر.

**الرابعة:** الشكر، وهو أعلى المراتب، وذلك أن يشكر الله على ما أصابه من مصيبة، وذلك يكون في عباد الله الشاكرين حين يرى أن هناك مصائب أعظم منها، وأن مصائب الدنيا أهون من مصائب الدين، وأن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، وأن هذه المصيبة سبب لتكفير سيئاته، وربما لزيادة حسناته شكر الله على ذلك، قال النبي ﷺ: «ما يصيب المؤمن من هم، ولا غم، ولا شيء إلا كفر له بها، حتى الشوكة يشاكها» كما أنه قد يزداد إيمان المرء بذلك.

○ قال الشيخ ابن جبرين: قيل المراد بالكفر كفر النعمة، وقيل الشرك الأصغر، وقيل من استحل ذلك خرج من الملة، والصحيح أنها من خصال الكفر لكنها ليست كفراً بواحاً تخرج من الملة، فالقتل لا يخرج من الملة بل سماه الله أخاً ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩] =

ولهما، عن ابن مسعود مرفوعاً: «ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية»<sup>[١]</sup>.

= وقد سمي النبي ﷺ ذلك كفراً كما في الحديث: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض». فتبين أن القتل من خصال الكفر.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - تحريم النياحة وأنها من خصال الكفر ومن الكبائر.

٢ - وجوب الصبر؛ لأنه إذا حرمت النياحة دل على وجوب ضدها وهو

الصبر.

٣ - أن من الكفر ما لا ينقل عن الملة.

٤ - تحريم الطعن في الأنساب وتنقصها.

[١] رواه البخاري في: كتاب الجنائز رقم (١٢٩٧)، ورواه مسلم في: كتاب

الإيمان رقم (٢٨١).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (ليس منا) هذا من نصوص الوعيد،

وقد جاء عن سفيان الثوري وأحمد كراهة تأويلها ليكون أوقع في النفوس، وأبلغ في

الزجر، وقيل أي: ليس من أهل سنتنا وطريقتنا؛ لأن الفاعل لذلك ارتكب محرماً،

وترك واجباً، وليس المراد إخراجه من الإسلام بل المراد المبالغة في الردع عن

الوقوع في ذلك، كما يقول الرجل لولده عند معاقبته: لست مني ولست منك،

فالمراد أن فاعل ذلك ليس من المؤمنين الذين قاموا بواجبات الإيمان.

قوله: (من ضرب الخدود) قال الحافظ: خص الخد بذلك لكونه الغالب،

وإلا فضرب بقية الوجه مثله، قلت: بل ولو ضرب غير الوجه كالصدر، فكما لو

ضرب الخد، فيدخل في معنى ضرب الخد، إذ الكل جزم مناف للصبر فيحرم.

قوله: (وشق الجيوب) جمع جيب وهو الذي يدخل فيه الرأس من الثوب،

وكانوا يشقونه حزناً على الميت.

قال الحافظ: والمراد إكمال فتحه إلى آخره. قلت: الظاهر أن فتح بعضه

كفتمحه كله.

قوله: (ودعا بدعوى الجاهلية) قال شيخ الإسلام: هو ندب الميت.

وقال غيره: هو الدعاء بالويل والثبور.

وقال الحافظ: أي: من النياحة ونحوها. وكذا الندب به كقولهم: واجبله،

وكذا الدعاء بالويل والثبور.

= وقال ابن القيم: الدعاء بدعوى الجاهلية، كالدعاء إلى القبائل والعصبية للأنساب، ومثله التعصب للمذاهب والطوائف، والمشايخ وتفضيل بعض على بعض في الهوى والعصبية، وكونه منتسباً إليه يدعو إلى ذلك، ويوالي عليه، ويعادي ويزن الناس به، فكل هذا من دعوى الجاهلية.

قلت: الصحيح أن دعوى الجاهلية يعم ذلك كله، وقد جاء لعن من فعل ما في هذا الحديث عند ابن ماجه، وصححه ابن حبان عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ: «لعن الخامسة وجهها، والشاقة جيبها، والداعية بالويل والثبور» وهذا يدل على أن هذه الأمور من الكبائر؛ لأنها مشتملة على التسخط على الرب وعدم الصبر الواجب، والإضرار بالنفس من لطم الوجه، وإتلاف المال؛ بشق الثياب وتمزيقها وذكر الميت بما ليس فيه، والدعاء بالويل والثبور والتظلم من الله تعالى، وبدون هذا يثبت التحريم الشديد، فأما الكلمات اليسيرة إذا كانت صدقاً لا على وجه النوح والتسخط فلا تحرم، ولا تنافي الصبر الواجب نص عليه أحمد لما رواه في مسنده «أن أبا بكر رضي الله عنه دخل على النبي ﷺ بعد وفاته فوضع فمه بين عينيه، ووضع يديه على صدغيه وقال: وانياء واخليلاه واصفياه».

وكذلك صح عن «فاطمة رضي الله عنها» أنها نذبت أباها ﷺ فقالت: يا أبتاه أجاب رباً دعاه». الحديث.

واعلم أن الحديث المشروح لا يدل على النهي عن البكاء أصلاً، وإنما يدل على النهي عما ذكر فيه فقط. وكذلك يدل على النهي عما في معناه كالبكاء برنة، وحلق الشعر، وخمش الوجوه، ونحو ذلك.

أما البكاء على وجه الرحمة والرقّة ونحو ذلك فيجوز، بل قال شيخ الإسلام: البكاء على الميت على وجه الرحمة حسن مستحب، ولا ينافي الرضى بقضاء الله، بخلاف البكاء عليه لفوات حظه منه.

قلت: ويدل لذلك قوله ﷺ لما مات ابنه إبراهيم: «تدمع العين، ويحزن القلب، ولا نقول إلا ما يرضي الرب وإنا بك يا إبراهيم لمحزونون» وهو في الصحيح.

وفي «الصحيحين» عن أسامة بن زيد «أن رسول الله ﷺ انطلق إلى أحد بناته ولها صبي في الموت فرفع إليه الصبي ونفسه تقعقع كأنها شن ففاضت عيناه فقال سعد: ما هذا يا رسول الله؟ قال: هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده وإنما يرحم الله من عباده الرحماء».

\* وعن أنس رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أراد الله بعبده الخير عجل له العقوبة في الدنيا، وإذا أراد بعبده الشر أمسك عنه بذنبه حتى يوافي به يوم القيامة»<sup>[١]</sup>.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (ودعا بدعوى الجاهلية) ودعوى مضاف والجاهلية مضاف إليه، وتنازع هنا أمران:

الأول: صيغة العموم «دعوى الجاهلية»؛ لأنه مفرد مضاف فيعم.  
الثاني: القرينة؛ لأن ضرب الخدود، وشق الجيوب يفعلان عند المصيبة، فيكون دعا بدعوى الجاهلية عند المصيبة، مثل قولهم: وا ويلاه! وا انقطع ظهراه!  
والأولى أن ترجح صيغة العموم، والقرينة لا تخصصه، فيكون المقصود بالدعوى كل دعوى منشؤها الجهل.

○ قال الشيخ ابن جبرين: ويقول العلماء ليس ذلك خاصاً بالجيب بل شق الكم وغيره داخل في ذلك، ومما يدل على ذلك حديث أبي موسى أن رسول الله ﷺ برئ من الصالقة - من ترفع صوتها - والحالقة - من تحلق شعرها - والشاقة - من تشق ثوبها ..

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - تحريم التسخن من قدر الله بالقول أو الفعل، وأنه من الكبائر.
  - ٢ - وجوب الصبر عند المصيبة.
  - ٣ - وجوب مخالفة الجاهلية؛ لأن مخالفتهم من مقاصد الشارع الحكيم.
- [١] حسن لشواهده: رواه الترمذي (٦٠١/٤)، والحاكم في «المستدرک» (٤/٦٥١)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٤٧/٧)، وابن عدي في «الکامل فی الضعفاء» (٣/٣٥٥)، والطحاوي في «بيان مشكل الآثار» (١٣١/٥)، والبخاري في «شرح السنة» (٨/٥) من طريق: سعد بن سنان عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد الله بعبده الخير عجل له العقوبة في الدنيا وإذا أراد الله بعبده الشر أمسك عنه بذنبه حتى يوافي به يوم القيامة».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

قلت: وفي سنده: سعد بن سنان مختلف فيه وثقه ابن معين.

وقال ابن حبان في «الثقات»: حدث عنه المصريون وأرجو أن يكون الصحيح

سنان بن سعد وقد اعتبرت حديثه فرأيت ما روى عن سنان بن سعد يشبه أحاديث =

= الثقات وما روى عن سعد بن سنان وسعيد بن سنان فيه المناكير كأنهما اثنان.  
وقال محمد بن علي الوراق عن أحمد بن حنبل: لم أكتب أحاديث سنان بن سعد؛ لأنهم اضطربوا فيها فقال بعضهم: سعد بن سنان، وبعضهم سنان بن سعد.  
وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: تركت حديثه؛ لأنه مضطرب غير محفوظ.  
قال: وسمعت مرة أخرى يقول: يشبه حديثه حديث الحسن لا يشبه حديث أنس.  
وقال الجوزجاني: سعد بن سنان أحاديثه واهية. وقال النسائي: منكر الحديث. (انظر: تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧١).

وله شاهد من حديث عبد الله بن المغفل أخرجه أحمد (٨٧/٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣١٥)، وفي «الشعب» (٩٨/٧) من طريق عفان: حدثنا حماد بن سلمة قال: حدثنا يونس بن عبيد عن الحسن عن عبد الله بن المغفل؛ أن رجلاً لقي امرأة كانت بغياً في الجاهلية فجعل يلعبها حتى بسط يده إليها، فقالت: مه فإن الله ﷻ قد أذهب الشرك وجاء بالإسلام، فولّى الرجل فأصاب وجهه الحائط فشتجه، ثم أتى النبي ﷺ فأخبره فقال: «أنت عبد أراد الله بك خيراً، إذا أراد الله بعبد خيراً عجل له عقوبة ذنبه، وإذا أراد بعبد شراً أمسك عليه بذنبه حتى يوافي به يوم القيامة كأنه غير».

قلت: والحسن قد سمع من عبد الله بن المغفل. قال الإمام أحمد: سمع الحسن من أنس بن مالك وابن عمر وعبد الله بن مغفل وعمرو بن تغلب (جامع التحصيل ١٦٥).

وله شاهد من حديث عمار بن ياسر: أخرجه الطبراني كما في «مجمع الزوائد» (١٩٢/١٠) من طريق الحسن عن عمار بن ياسر وهو ضعيف لانقطاعه. قال المنذري والمزي والعسقلاني: «الحسن لم يسمع من عمار بن ياسر» «الترغيب» (١٤٧/١)، «تهذيب الكمال» (٩٨/٦)، «الفتح» (٣١٠/١٣).

وله شاهد من حديث ابن عباس: أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٨٤٢) من طريق عباد بن يعقوب الأسدي، ثنا عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العرزمي عن شيبان عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ يسيل وجهه دماً، فقال: يا رسول الله، إني اتبعت امرأة فلقيني رجل فصنع بي ما ترى، فقال رسول الله ﷺ: «إن الله ﷻ إذا أراد بعبد خيراً عجل عقوبة ذنبه في الدنيا، وإذا أراد بعبد شراً أمسك عليه بذنبه حتى يوافي به يوم القيامة كأنه غير».

= قال الهيثمي: «وفيه عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العرزمي وهو ضعيف»  
المجمع (١٩١/١٠ - ١٩٢).

قال الحافظ في «اللسان»: ضعفه الدارقطني وقال أبو حاتم: ليس بقوي.  
انتهى. وذكره ابن حبان في «الثقات» فقال: يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه. اهـ.  
وله شاهد من حديث أبي تيمية: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٣١١) عن  
محمد بن أحمد بن يزيد النُرسی، ثنا أحمد بن هشام بن بهرام المدائني، ثنا هشام بن  
لاحق المدائني عن عاصم الأحول عن أبي تيمية الهُجيمِي قال: بينا أنا في حائط من  
حيطان المدينة إذ بصرت بامرأة فلم يكن لي همّ غيرها حتى حاذتني، ثم أتبعها  
بصري حتى حاذيت الحائط، فالتفت فأصاب وجهي وأدماني، فأتيت النبي ﷺ  
فقلت: هلكت، فقال: «وما ذاك يا أبا تيمية؟» فأخبرته فقال: «إن الله ﷻ إذا أراد  
بعبد خيراً عجل عقوبة ذنبه في الدنيا، وربنا تبارك وتعالى أكرم من أن يعاقب بذنوب  
مرتين».

قلت: وفيه هشام بن لاحق مختلف فيه. قال الذهبي في «الميزان» (٣٠٦/٤):  
قال أحمد: تركت حديثه. قلت: وكان قد روى عنه.  
وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به، وهو أبو عثمان المدائني.  
قواه النسائي. اهـ.

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٩١/٣): منكر الحديث يروي عن الثقات  
ما لا يشبه حديث الأثبات لا يجوز الاحتجاج به لما أكثر من المقلوبات عن أقوام  
ثقات.

قال العقيلي في «الضعفاء» (٣٣٦/٤): هشام بن لاحق المدائني لا يتابع على  
رفع حديثه ثم ساق له حديثاً عن سلمان ثم قال: حدثني آدم قال: سمعت البخاري  
قال: هشام بن لاحق المدائني مضطرب الحديث، عنده مناكير أنكر شبابة  
أحاديثه. اهـ.

قال ابن عدي في «الكامل» (٤١٣/٨): وقد حدث أحمد بن حنبل عن  
هشام بن لاحق بأحاديث وله غير ما ذكرت وأحاديثه حسان وأرجو أنه لا بأس به.  
وشيوخ الطبراني ترجمه الخطيب في «تاريخه» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً،  
وأحمد بن هشام وثقه ابن حبان والخطيب.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه الترمذي، والحاكم، وحسنه =

= الترمذي وفي إسناده سعد بن سنان، قال الذهبي في موضع: سعد ليس حجة وفي آخر كأنه غير صحيح.

وأخرجه الطبراني، والحاكم عن عبد الله بن مغفل، وأخرجه ابن عدي عن أبي هريرة، والطبراني عن عمار بن ياسر وحسنه السيوطي.

قوله: (إذا أراد الله بعبده الخير عجل له العقوبة في الدنيا) قال «شارح الجامع الصغير»: أي: بصب البلاء والمصائب عليه جزاء لما فرط من الذنوب منه، فيخرج منها وليس عليه ذنب يوافي به يوم القيامة، كما يعلم من مقابله الآتي، ومن فعل ذلك به فقد أعظم اللطف به، لأن من حوسب بعمله عاجلاً في الدنيا خف جزاؤه عليه حتى يكفر بالشوكة يشاكها، حتى بالقلم يسقط من الكاتب، فيكفر عن المؤمن بكل ما يلحقه في دنياه حتى يموت على طهارة من دنسه.

قلت: وفي الصحيح: «لا يزال البلاء بالعبد حتى يمشي على الأرض وليس عليه خطيئة».

وفي المسند وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يزال البلاء بالمؤمن والمؤمنة في جسده وماله وفي ولده حتى يلقى الله وما عليه خطيئة».

قال شيخ الإسلام: المصائب نعمة؛ لأنها مكفرات للذنوب، ولأنها تدعو إلى الصبر، فيثاب عليها، ولأنها تقتضي الإنابة إلى الله والذل له، والإعراض عن الخلق، إلى غير ذلك من المصالح العظيمة فنفس البلاء يكفر الله به الخطايا، ومعلوم أن هذا من أعظم النعم، ولو كان رجل من أفجر الناس فإنه لا بد أن يخفف الله عنه عذابه بمصائبه. فالمصائب رحمة ونعمة في حق عموم الخلق إلا أن يدخل صاحبها بسببها في معاصي أعظم مما كان قبل ذلك، فتكون شرّاً عليه من جهة ما أصابه في دينه، فإن من الناس من إذا ابتلي بفقر أو مرض أو جوع حصل له من الجزع والسخط والنفاق ومرض القلب، أو الكفر الظاهر، أو ترك بعض الواجبات وفعل بعض المحرمات ما يوجب له ضرراً في دينه بحسب ذلك.

فهذا كانت العافية خيراً له من جهة ما أورثته المصيبة، لا من جهة المصيبة، كما أن من أوجبت له المصيبة صبراً وطاعة كانت في حقه نعمة دينية، فهي بعينها فعل الرب ﷻ رحمة للخلق، والله تبارك وتعالى محمود عليها، فإن اقترن بها طاعة كان ذلك نعمة ثانية على صاحبها، وإن اقترن بها للمؤمن معصية، فهذا مما تتنوع فيه أحوال الناس كما تتنوع أحوالهم في العافية، فمن ابتلي بفرق الصبر كان الصبر عليه =

= نعمة في دينه، وحصل له بعد ما كفر من خطايا رحمة، وحصل له بثناؤه على ربه صلاة ربه عليه حيث قال: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَهَنَّدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧] فحصل له غفران السيئات، ورفع الدرجات وهذا من أعظم النعم. فالصبر واجب على كل مصاب؛ فمن قام بالصبر الواجب حصل له ذلك. انتهى ملخصاً.

قوله: (وإذا أراد بعبده الشر أمسك عنه)؛ أي: أخر عنه العقوبة بذنبه.  
قوله: (حتى يوافي به يوم القيامة) هو بضم الياء وكسر الفاء منصوباً بحتى مبنياً للفاعل.

قال العريزي: «أي: لا يجازيه بذنبه في الدنيا حتى يجيء في الآخرة مستوفي الذنوب وافيها، فيستوفي ما يستحقه من العقاب».

قلت: وهذا مما يزهّد العبد في الصحة الدائمة خوفاً أن تكون طيباته عجلت له في الحياة الدنيا، والله تعالى لم يرض الدنيا لعقوبة أعدائه، كما لم يرضها لإثابة أوليائه بل جعل ثوابهم أن أسكنهم في جواره ورضي عنهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَهْرٍ ﴿٥٦﴾ فِي مَقْعَدٍ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُقَدِّرٍ ﴿٥٥﴾﴾ [القمر: ٥٤، ٥٥] لهذا لما ذكر النبي ﷺ الأسقام قال رجل: يا رسول الله وما الأسقام؟ والله ما مرضت قط قال: قم عنا فليست منا» رواه أبو داود. وهذه الجملة هي آخر الحديث، فأما قوله: وقال النبي ﷺ: «إن عظم الجزاء...» إلى آخره فهو أول حديث آخر لكن لما رواهما الترمذي بإسناد واحد عن صحابي واحد جعلهما المصنف كالحديث الواحد.

وفيه من الفوائد: أن البلاء للمؤمن من علامات الخير خلافاً لما يظنه كثير من الناس، وفيه خوف من الصحة الدائمة أن تكون علامة شر، وفيه تنبيه على رجاء الله وحسن الظن به فيما يقضيه لك مما تكره، وفيه معنى قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله في حديث أنس: (إذا أراد الله بعبده الخير) الله يريد بعبده الخير والشر، ولكن الشر المراد لله تعالى ليس مراداً لذاته، بدليل قول النبي ﷺ: «والشر ليس إليك» ومن أراد الشر لذاته كان إليه، ولكن الله يريد الشر لحكمة، وحيث لا يكون خيراً باعتبار ما يتضمنه من الحكمة.

قوله: (عجل له بالعقوبة في الدنيا) العقوبة: مؤاخذه المجرم بذنبه، وسميت بذلك؛ لأنها تعقب الذنب، ولكنها لا تقال إلا في المؤاخذه على الشر.



= وقوله: (عجل له العقوبة في الدنيا) كان ذلك خيراً من تأخيرها للآخرة؛ لأنه يزول وينتهي، ولهذا قال النبي ﷺ للمتلاعنين: «إِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ».

وهناك خير أولى من ذلك، وهو العفو عن الذنب، وهذا أعلى؛ لأن الله إذا لم يعاقبه في الدنيا ولا في الآخرة، فهذا هو الخير كله، ولكن الرسول ﷺ جعل تعجيل العقوبة خيراً باعتبار أن تأخر العقوبة إلى الآخرة أشد؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى﴾ [طه: ١٢٧].

### والعقوبة أنواع كثيرة:

منها: ما يتعلق بالدين، وهي أشدها؛ لأن العقوبات الحسية قد ينتبه لها الإنسان، أما هذه، فلا ينتبه لها إلا من وفقه الله، وذلك كما لو خفت المعصية في نظر العاصي؛ فهذه عقوبة دينية تجعله يستهين بها، وكذلك التهاون بترك الواجب، وعدم الغيرة على حرمان الله، وعدم القيام بالأمر بالمعروف والنهي على المنكر، وكل ذلك من المصائب، ودليله قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمَ أَنَّهُ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ [المائدة: ٤٩].

ومنها: العقوبة بالنفس، وذلك كالأضرار العضوية والنفسية.

ومنها: العقوبة بالأهل، كفقدهم، أو أمراض تصيبهم.

ومنها: العقوبة بالمال، كتنقصه أو تلفه وغير ذلك.

قوله: (وإذا أراد بعبد الشر، أمسك عنه بذنبه) (أمسك عنه)؛ أي: ترك عقوبته.

والإمساك: فعل من أفعال الله، وليس معناه تعطيل الله عن الفعل، بل هو لم يزل، ولا يزال فعالاً لما يريد، لكنه يمسك عن الفعل في شيء ما لحكمة بالغة؛ ففعله حكمة، وإمساكه حكمة.

قوله: (حتى يوافي به يوم القيامة)؛ أي: يوافيه الله به؛ أي: يجازيه به يوم القيامة، وهو الذي يقوم فيه الناس من قبورهم لله رب العالمين. وسمي بيوم القيامة لثلاثة أسباب:

١ - قيام الناس من قبورهم؛ لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

[المطففين: ٦].

٢ - قيام الأشهداء؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ

الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١].

٣ - قيام العدل؛ لقوله تعالى: ﴿وَنَصَحَ الْمَوَظِينَ أَلْقَسَطَ لِیَوْمِ الْقِیَمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

والغرض من سياق المؤلف لهذا الحديث: تسلية الإنسان إذا أصيب بالمصائب؛ لثلا يجزع، فإن ذلك قد يكون خيراً، وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، فيحمد الله أنه لم يؤخر عقوبته إلى الآخرة.

وعلى فرض أن أحداً لم يأت بخطيئة وأصابته مصيبة؛ فنقول له: إن هذا من باب امتحان الإنسان على الصبر، ورفع درجاته باحتساب الأجر، لكن لا يجوز للإنسان إذا أصيب بمصيبة، وهو يرى أنه لم يخطئ أن يقول: أنا لم أخطئ؛ فهذه تزكية، فلو فرضنا أن أحداً لم يصب ذنباً وأصيب بمصيبة؛ فإن هذه المصيبة لا تلاقي ذنباً تكفره، لكنها تلاقي قلباً تمحصه، فيبتلي الله الإنسان بالمصائب؛ لينظر هل يصبر أم لا؟ ولهذا كان أخشى الناس لله ﷻ وأتقاهم محمد ﷺ، يوعك كما يوعك رجلاً منا وذلك لينال أعلى درجات الصبر، فينال مرتبة الصابرين على أعلى وجوها، «ولذلك شدد عليه ﷺ عند النزاع، ومع هذه الشدة كان ثابت القلب، ودخل عليه عبد الرحمن بن أبي بكر وهو يستاك، فأمدّه بصره (يعني: ينظر إليه)، فعرفت عائشة ؓ أنها يريد السواك، فقالت: آخذه لك؟ فأشار برأسه نعم، فأخذت السواك، وقضمته، وألانت للرسول ﷺ، فأعطته إياه، فاستن به»، قالت عائشة: ما رأيته استن استناناً أحسن منه، ثم رفع يده، وقال: «في الرفيق الأعلى».

فانظر إلى هذا الثبات واليقين، والصبر العظيم مع هذه الشدة العظيمة، كل هذا لأجل أن يصل الرسول ﷺ أعلى درجات الصابرين، صبر لله، وصبر بالله، وصبر في الله حتى نال أعلى الدرجات.

فمن أصيب بمصيبة، فحدثته نفسه أن مصائبه أعظم من معائبه؛ فإنه يُدِلُّ على ربه بعمله، ويؤمن عليه به، فليحذر هذا.

ومن ذلك يتضح لنا أمران:

١ - أن إصابة الإنسان بالمصائب تعتبر تكفيراً لسيئاته، وتعجلاً للعقوبة في الدنيا، وهذا خير من تأخيرها له في الآخرة.

٢ - قد تكون المصائب أكبر من المعائب؛ ليصل المرء بصره أعلى درجات الصابرين، والصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - بيان علامة محبة الله لعبده وهي الابتلاء.

وقال ﷺ: «إن عظم الجزاء مع عظم البلاء، وإن الله تعالى إذا أحب قوماً ابتلاهم؛ فمن رضي فله الرضى، ومن سخط فله السخط» حسنه الترمذي [١].

= ٢ - وصف الله بالمحبة والرضا والسخط على ما يليق بجلاله.

٣ - إثبات الحكمة لله في أفعاله.

٤ - أن الجزاء من جنس العمل.

٥ - الحث على الصبر على المصائب.

٦ - أن الإنسان قد يكره الشيء وهو خير له.

[١] حسن بشواهد: رواه الترمذي (٦٠١/٤) من طريق سعد بن سنان عن أنس، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. اهـ. قلت: وتقدم الكلام في سعد بن سنان في الحديث الذي قبله.

ورواه ابن ماجه (١٣٣٨/٢)، وأبو يعلى (٢٤٧/٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٤٤/٧) وفي الآداب (٥٠٠/٢).

وله شاهد من حديث محمود بن لبيد: أخرجه أحمد (٤٢٧/٥) (٢٤٠٢٢) قال: حدثنا أبو سعيد، حدثنا سليمان، وفي (٤٢٨/٥) (٢٤٠٣٣) قال: حدثنا يونس، حدثنا ليث، عن يزيد، وفي (٤٢٩/٥) (٢٤٠٤١) قال: حدثنا سليمان بن داود، أنبأنا إسماعيل بن جعفر.

ثلاثتهم (سليمان بن بلال، ويزيد، وإسماعيل) عن عمرو بن أبي عمرو، مولى المطلب، عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد؛ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أحب الله قوماً ابتلاهم، فمن صبر فله الصبر، ومن جزع فله الجزع».

قال الحافظ: «أخرجه أحمد من حديث محمود بن لبيد رفعه، ورواته ثقات إلا أن محمود بن لبيد اختلف في سماعه من النبي ﷺ، وقد رآه وهو صغير، وله شاهد من حديث أنس عند الترمذي وحسنه». اهـ.

قال البيهقي: مرسل (الآداب ص ٤٦١).

وذكر ابن أبي حاتم عن البخاري أنه قال: له صحبة.

وقال أبو حاتم: «لا يعرف له صحبة» «الجرح» (٢٩٠/١/٤).

وذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (٤٣٤/٥ - ٤٣٥) وقال: يروي المراسيل

عن رسول الله ﷺ، وقد ذكرناه في كتاب الصحابة لأن له رؤية.

= وقال في الصحابة من «الثقات» (٣/٣٩٧): له صحبة، وأكثر ما يروى سمعه من أصحاب رسول الله ﷺ.

وقال الترمذي: رأى النبي ﷺ وهو غلام صغير.

وخالف في ذلك مسلم وابن سعد ويعقوب بن سفيان فذكروه في التابعين.  
وقال الذهبي: «ولد بالمدينة في حياة رسول الله ﷺ وروى عنه أحاديث يرسلها» «سير الأعلام» (٣/٤٨٥).

قال ابن عبد البر: «قول البخاري أولى وقد ذكرنا من الأحاديث ما يشهد له وهو أولى بأن يذكر في الصحابة من محمود بن الربيع فإنه أسن منه، وذكره مسلم في الطبقة الثانية منهم فلم يصنع شيئاً ولا علم منه ما علم غيره» «الاستيعاب» (١٠/٥٠).  
قلت: وفيه عمرو بن أبي عمرو وهو مختلف فيه:

قال في «الميزان» (٣/٢٨١): صدوق حديثه مخرج في الصحيحين في الأصول.

قال أبو حاتم: لا بأس به. وقال أبو داود: ليس بذلك. وفي لفظ: ليس بالقوي. وقال أحمد وغيره: ما به بأس.  
وقال النسائي: ليس بالقوي.

قلت: وعمرو بن أبي عمرو، حديثه صالح حسن منقطع عن الدرجة العليا من الصحيح.

قال ابن القطان: الرجل مستضعف، وأحاديثه تدل على حاله.  
قلت: ما هو بمستضعف ولا بضعيف، نعم ولا هو في الثقة كالزهري وذويه. اهـ.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه الترمذي ولفظه: حدثنا قتيبة، ثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد الله بعبده الخير...» الحديث الذي قبل هذا ثم قال: وبهذا الإسناد عن النبي ﷺ قال: «إن عظم الجزاء...» الحديث.  
ثم قال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

ورواه ابن ماجه وصححه السيوطي.

وروى الإمام أحمد عن محمود بن لبيد مرفوعاً: «إذا أحب الله قوماً ابتلاهم فمن صبر فله الصبر، ومن جزع فله الجزع» قال المنذري: رواه ثقات.

قوله: (إن عظم الجزاء مع عظم البلاء) بكسر المهملة وفتح الظاء فيهما، ويجوز ضمها مع سكون الظاء؛ أي: من كان ابتلاؤه أعظم فجزاؤه أعظم، فعظمة الأجر وكثرة الثواب مع عظم البلاء كيفية وكمية جزاء وفاقاً.

قلت: ولما كان الأنبياء ﷺ أعظم الناس جزاء كانوا أشد الناس بلاء، كما في حديث سعد: «سئل النبي ﷺ؛ أي: الناس أشد بلاء؟ قال: الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل، يتلى الرجل على حسب دينه فإن كان في دينه صلباً اشتد بلاؤه، وإن كان في دينه رقة ابتلي على قدر دينه، فما يبرح البلاء بالعبد حتى يتركه يمشي على الأرض وما عليه خطيئة» رواه الدارمي، وابن ماجه، والترمذي وصححه.

وقد يحتج بقوله: (إن عظم الجزاء مع عظم البلاء) من يقول: إن المصائب والأسقام يثاب عليها غير تكفير الخطايا، ورجح ابن القيم وغيره أن ثوابها تكفير الخطايا فقط إلا إن كانت سبباً لعمل صالح؛ كالتوبة، والاستغفار والصبر والرضى، فإنه حينئذ يثاب على ما تولد منها كما في حديث «إذا سبقت للعبد من الله منزلة لم يبلغها، أو قال: لم ينلها بعمله ابتلاه الله في جسده، أو في ولده، أو في ماله، ثم صبره حتى يبلغه المنزلة التي سبقت له من الله ﷻ» رواه أبو داود في رواية ابن داسة والبخاري في تاريخه وأبو يعلى في مسنده وحسنه بعضهم.

وعلى هذا فيجيب عن الأول (إن عظم الجزاء مع عظم البلاء)؛ أي: إذا صبر واحتسب.

قوله: (وإن الله إذا أحب قوماً ابتلاهم) صريح في حصول الابتلاء لمن أحبه الله، ولما كان الأنبياء ﷺ أفضل الأحباب كانوا أشد الناس بلاء، وأصابهم من البلاء في الله ما لم يصب أحداً لينالوا بذلك الثواب العظيم والرضوان الأكبر وليتأس بهم من بعدهم، ويعلموا أنهم بشر تصيبهم المحن والبلايا فلا يعبدونهم. فإن قلت: كيف يتلى الله أحبابه؟!

قيل: لما كان أحد لا يخلو من ذنب كان الابتلاء تطهيراً لهم كما صحت بذلك الأحاديث. وفي أثر إلهي: «أبتليهم بالمصائب لأطهرهم من المعاييب» ولأنه زيادة في درجاتهم لما يحصل مع المصيبة للمؤمن من الأعمال الصالحة كما تقدم في حديث «إذا سبقت للعبد من الله منزلة...» الحديث. ولأن ذلك يدعو إلى التوبة فإن الله تعالى يتلى العباد بعذاب الدنيا ليتوبوا من الذنوب كما قال تعالى: ﴿يُذِيقُهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١] فمن رزقه الله التوبة بسبب المصيبة كان =

= ذلك من أعظم نعم الله عليه، ولأن ذلك يحصل به دعاء الله والتضرع إليه؛ ولهذا ذم الله من لا يستكين لربه، ولا يتضرع عند حصول البأساء كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُم بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَاؤُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَضُرُّوْنَ﴾ (٧٦) [المؤمنون: ٧٦] ودعاء الله والتضرع إليه من أعظم النعم، فهذه النعمة والتي قبلها من أعظم صلاح الدين، فإن صلاح الدين في أن يعبد الله وحده ويتوكل عليه، وأن لا يدع مع الله إلهاً آخر لا دعاء عبادة، ولا دعاء مسألة. فإذا حصلت لك التوبة التي مضمونها أن تعبد الله وحده، وتطيع رسله بفعل المأمور، وترك المحذور، كنت ممن يعبد الله، وإذا حصل لك الدعاء الذي هو سؤال الله حاجاتك، فتسأله ما تنتفع به، وتستعيذ به مما تستضر به، كان هذا من أعظم نعم الله عليك، وهذا كثيراً ما يحصل بالمصائب، وإذا كانت هذه النعم في المصائب، فأولى الناس بها أحبابه، فعليهم حينئذ أن يشكروا الله. لخصت ذلك من كلام شيخ الإسلام رحمه الله.

قوله: (فمن رضي فله الرضى)؛ أي: من رضي بما قضاه الله وقدره عليه من الابتلاء فله الرضى من الله جزاءً وفاقاً كما قال تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢] وهذا دليل على فضيلة الرضى، وهو أن لا يعترض على الحكم ولا يتسخطه ولا يكرهه، وقد وصى النبي ﷺ رجلاً فقال: «لا تنهم الله في شيء قضاه لك» فإذا نظر المؤمن بالقضاء والقدر في حكمة الله ورحمته، وأنه غير متهم في قضائه، دعاه ذلك إلى الرضى. قال ابن مسعود: إن الله بقسطه وعلمه جعل الروح والفرح في اليقين والرضى، وجعل الهم والحزن في الشك والسخط.

وقال ابن عون: أرض بقضاء الله من عسر ويسر فإن ذلك أقل لهمك، وأبلغ فيما تطلب من أمر آخرتك، واعلم أن العبد لن يصيب حقيقة الرضى حتى يكون رضاه عند الفقر والبلاء كرضاه عند الغنى والرخاء كيف تستقضي الله في أمرك، ثم تسخط إن رأيت قضاءه مخالفاً لهواك؟ ولعل ما هويت من ذلك لو وفق لك لكان فيه هلاكك، وترضى قضاءه إذا وافق هواك، وذلك لقلة علمك بالغيب، إذا كنت كذلك ما أنصفت من نفسك، ولا أصبت باب الرضى. ذكره ابن رجب قال: وهذا كلام حسن.

قوله: (ومن سخط) هو بكسر الخاء قال أبو السعادات: السخط الكراهية للشيء وعدم الرضى به؛ أي: من سخط أقدار الله فله السخط؛ أي: من الله وكفى بذلك عقوبة قال تعالى: ﴿ذَلِكَ يَأْتِيهِمْ أَتَّبِعُوا مَا اسَّخَطَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَاحْبَطُوا أَعْمَلَهُمْ﴾ (٢٨) [محمد: ٢٨].

= وفيه دليل: أن السخط من أكبر الكبائر وقد يستدل به على إيجاب الرضى كما هو اختيار ابن عقيل، واختار القاضي عدم الوجوب، ورجحه شيخ الإسلام، وابن القيم.

قال شيخ الإسلام: ولم يجئ الأمر به كما جاء الأمر بالصبر، وإنما جاء الثناء على أصحابه ومدحهم. قال وأما ما جاء من الأثر: «من لم يصبر على بلائي، ولم يرض بقضائي فليخذ رباً سواي» فهذا إسرائيلي ليس يصح عن النبي ﷺ. قلت: قد روى الطبراني في «الأوسط» معناه عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً: (من لم يرض بقضاء الله ويؤمن بقدر الله، فليتمس إلهاً غير الله) قال الهيثمي: فيه حزم بن أبي حزم وثقه ابن معين، وضعفه جمع وبقيه رجاله ثقات. فإن ثبت هذا دل على وجوبه.

قال شيخ الإسلام: وأعلى من ذلك؛ أي: من الرضى أن يشكر الله على المصيبة لما يرى من إنعام الله تعالى عليه بها. انتهى. واعلم أنه لا تنافي بين الرضى وبين الإحساس بالألم فكثير ممن له أنين من وجع وشدة مرض قلبه مشحون من الرضى والتسليم لأمر الله. فإن قيل: ما الفرق بين الرضى والصبر؟

فالجواب: قال طائفة من السلف منهم عمر بن عبد العزيز، والفضيل، وأبو سليمان، وابن المبارك، وغيرهم: إن الراضي لا يتمنى غير حاله التي هو عليها بخلاف الصابر، وقال الخواص: «الصبر دون الرضى، الرضى أن يكون الرجل قبل نزول المصيبة راض بأي ذاك كان، والصبر أن يكون بعد نزول المصيبة يصبر».

قلت: كلام الخواص هذا عزم على الرضى ليس هو الرضى، فإنه إنما يكون بعد القضاء كما في الحديث: «وأسألك الرضى بعد القضاء» لأن العبد قد يعزم على الرضى بالقضاء قبل وقوعه فإذا وقع انفسخت تلك العزيمة، فمن رضي بعد وقوع القضاء فهو الراضي حقيقة. قاله ابن رجب.

○ قال الشيخ ابن عثيمين:

قوله: (فمن رضي؛ فله الرضا، ومن سخط، فله السخط) «من»: شرطية، والجواب: «فله الرضا»؛ أي: فله الرضا من الله، وإذا رضي الله عن شخص أرضى الناس عنه جميعاً، والمراد بالرضا: الرضا بقضاء الله من حيث إنه قضاء الله، وهذا واجب بدليل قوله: «ومن سخط» فقابل الرضا بالسخط، وهو عدم الصبر على ما يكون =

= من المصائب القدريّة الكونية. ولم يقل هنا «فعليه السخط» مع أن مقتضى السياق أن يقول فعليه، كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]. فقال بعض العلماء: إن اللام بمعنى على؛ كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٥]؛ أي: عليهم اللعنة.

وقال آخرون: إن اللام على ما هي عليه، فتكون للاستحقاق؛ أي: صار عليه السخط باستحقاقه له، فتكون أبلغ من «على»؛ كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ [الرعد: ٢٥]؛ أي: حقت عليهم باستحقاقهم لها، وهذا أصح.

**ويستفاد من الحديث:**

إثبات المحبة، والسخط والرضا لله ﷻ، وهي من الصفات الفعلية لتعلقها بمشيئة الله تعالى؛ لأن (إذا) في قوله: «إذا أحب الله قوماً» للمستقبل، فالحب يحدث، فهو من الصفات الفعلية.

والله تعالى يحب العبد عند وجود سبب المحبة، ويبغضه عند وجود سبب البغض، وعلى هذا، فقد يكون هذا الشخص في يوم من الأيام محبوباً إلى الله، وفي آخر مبغضاً إلى الله؛ لأن الحكم يدور مع علته.

وأما الأعمال، فلم يزل الله يحب الخير والعدل والإحسان ونحوها، وأهل التأويل ينكرون هذه الصفات، فيؤولون المحبة والرضا بالثواب، أو إرادته، والسخط بالعقوبة أو إرادتها، قالوا: لأن إثبات هذه الصفات يقتضي النقص ومشابهة المخلوقين، والصواب ثبوتها لله ﷻ على الوجه اللائق به كسائر الصفات التي يثبتها من يقول بالتأويل.

ويجب في كل صفة أثبتها الله لنفسه أمران:

١ - إثباتها على حقيقتها وظاهرها.

٢ - الحذر من التمثيل أو التكيف.

○ قال الشيخ ابن جرير: الذي يُبتلى بالفقر ويصبر خير ممن يبتلى بالغنى ويشكر لأن هذا حال الأنبياء؛ أي: الفقر مع الصبر -.

ورأى أحدهم في يد محمد بن واسع قرحة، ففزع منها، فقال محمد: إن الله علي نعماً بهذه القرحة، حيث لم تكن على طرف لساني، ولا في عيني، ولا على رأس ذكري.

وللفائدة ينظر ما ذكره ابن القيم في كتابه «عدة الصابرين» من الآثار عن صبر

بعض السلف.





### وفيه مسائل



- الأولى: تفسير آية التغابن.
- الثانية: أن هذا من الإيمان بالله<sup>[١]</sup>.
- الثالثة: الطعن في النسب.
- الرابعة: شدة الوعيد فيمن ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية.
- الخامسة: علامة إرادة الله بعبده الخير<sup>[٢]</sup>.
- السادسة: علامة إرادة الله بعبده الشر<sup>[٣]</sup>.
- السابعة: علامة حب الله للعبد<sup>[٤]</sup>.
- الثامنة: تحريم السخط.
- التاسعة: ثواب الرضى بالبلاء<sup>[٥]</sup>.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - علامة إرادة الله الخير بعبده معاجلته بالعقوبة على ذنوبه في الدنيا.
  - ٢ - علامة إرادة الشر بالعبد أن لا يجازى بذنبه حتى يوافى به يوم القيامة.
  - ٣ - الخوف من الصحة الدائمة أن تكون علامة شرّ.
  - ٤ - التنبيه على حسن الظن بالله ورجائه فيما يقضيه عليه من المكروه.
  - ٥ - أن الإنسان قد يكره الشيء وهو خير له، وقد يحب الشيء وهو شرّ له.
  - ٦ - الحث على الصبر على المصائب.
- [١] قال الشيخ ابن عثيمين: المشار إليه بقوله: (هذا) هو الصبر على أقدار الله.
- [٢] قال الشيخ ابن عثيمين: وهو أن يعجل له العقوبة في الدنيا.
- [٢] قال الشيخ ابن عثيمين: أي: علامة إرادة الله به الشر، وهو أن يؤخر له العقوبة في الآخرة.
- [٤] قال الشيخ ابن عثيمين: وهي الابتلاء.
- [٥] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: الرضى عن الله واجب وأما عن المقضي فيجب الصبر ولا يجب الرضى بل يستحب.



## باب



### ما جاء في الرياء [١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي: من الوعيد ولما كان خلوص العمل من الشرك والرياء شرطاً في قبوله لمنافاة الشرك والرياء للتوحيد، نبه المصنف على ذلك تحقيقاً للتوحيد.

والرياء مصدر رأى يرائي مرأاة ورياء؛ وهو أن يري الناس أنه يعمل عملاً على صفة وهو يضمّر في قلبه صفة أخرى، فلا اعتداد ولا ثواب إلا بما خلصت فيه النية لله تعالى. ذكره القاضي أبو بكر بمعناه.

وقال الحافظ: هو مشتق من الرؤية، والمراد به إظهار العبادة لقصد رؤية الناس لها فيحمد صاحبها انتهى. والفرق بينه وبين السمعة أن الرياء هو العمل لرؤية الناس، والسمعة العمل لأجل سماعهم، فالرياء يتعلق بحاسة البصر، والسمعة بحاسة السمع، ويدخل فيه أن يخفي عمله لله ثم يحدث به الناس.

○ قال الشيخ ابن قاسم: أي: من النهي والتحذير عنه، وبيان أنه من الشرك الأصغر، ما لم يرد في أصل العمل وإلا كان من الأكبر.

وهذه الترجمة والتي بعدها في الشرك في النية، وهو البحر الذي لا ساحل له، وقل من ينجو منه، فمن أراد بعمله غير وجه الله، أو نوى شيئاً غير التقرب إلى الله وطلب الجزاء منه فقد أشرك في نيته وإرادته، والإخلاص أن يخلص لله في أقواله وأفعاله وإراداته ونياته.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: المؤلف - رحمه الله تعالى - أطلق الترجمة، فلم يفصح بحكمه؛ لأجل أن يحكم الإنسان بنفسه على الرياء، على ما جاء فيه.

والرياء يبحث في مقامين:

المقام الأول: في حكمه.

فنقول: الرياء من الشرك الأصغر؛ لأن الإنسان قصد بعبادته غير الله، وقد =

= يصل إلى الأكبر، وقد مثل ابن القيم للشرك الأصغر، فقال: «مثل يسير الرياء» وهو يدل على أن الرياء الكثير قد يصل إلى الأكبر.

المقام الثاني: في حكم العبادة إذا خالطها الرياء، وهو على ثلاثة أوجه:  
 الأول: أن يكون الباعث على العبادة مراعاة الناس من الأصل، كمن قام يصلي من أجل مراعاة الناس، ولم يقصد وجه الله، فهذا شرك والعبادة باطلة.  
 الثاني: أن يكون مشاركاً للعبادة في أثنائها، بمعنى أن يكون الحامل له في أول أمره الإخلاص لله، ثم يطرأ الرياء في أثناء العبادة.  
 فإن كانت العبادة لا يبنّي آخرها على أولها، فأولها صحيح بكل حال، وباطل آخرها.

مثال ذلك: رجل عنده مائة ريال قد أعدها للصدقة، فتصدق بخمسين مخلصاً، وراى في الخمسين الباقية، فالأولى حكمها صحيح، والثانية باطلة.  
 أما إذا كانت العبادة يبنّي آخرها على أولها، فهي على حالين:  
 أ- أن يدافع الرياء ولا يسكن إليه، بل يعرض عنه ويكرهه؛ فإنه لا يؤثر عليه شيئاً؛ لقول النبي ﷺ: «إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم».

مثال ذلك: رجل قام يصلي ركعتين مخلصاً لله، وفي الركعة الثانية أحس بالرياء فصار يدافعه؛ فإن ذلك لا يضره، ولا يؤثر على صلاته شيئاً.  
 ب- أن يطمئن إلى هذا الرياء ولا يدافعه، فحينئذ تبطل جميع العبادة؛ لأن آخرها مبني على أولها ومرتبطة به.

مثال ذلك: رجل قام يصلي ركعتين مخلصاً لله، وفي الركعة الثانية طرأ عليه الرياء لإحساسه بشخص ينظر إليه، فاطمأن لذلك ونزع إليه، فتبطل صلاته كلها لارتباط بعضها ببعض.

الثالث: ما يطرأ بعد انتهاء العبادة، فإنه لا يؤثر عليها شيئاً، اللهم إلا أن يكون فيه عدوان؛ كالممن والأذى بالصدقة، فإن هذا العدوان يكون إثمه مقابلاً لأجر الصدقة فيبطلها، لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُظْلَمُونَ سِدْقَتِكُمْ يَالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤].

وليس من الرياء أن يفرح الإنسان بعلم الناس بعبادته؛ لأن هذا إنما طرأ بعد الفراغ من العبادة.

= وليس من الرياء أيضاً أن يفرح الإنسان بفعل الطاعة في نفسه، بل ذلك دليل على إيمانه، وقال النبي ﷺ: «من سرته حسناته وساءته سيئاته، فذلك المؤمن».

وقد سئل النبي ﷺ عن ذلك، فقال: «تلك عاجل بشرى المؤمن».

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ومناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: أن فيه بيان نوع من أنواع الشرك الأصغر، وذلك أن هذا الكتاب صنفه الشيخ رحمه الله في بيان التوحيد وبيان ما يضادّه من الشرك الأكبر أو ينقصه من الشرك الأصغر. ولما كان الشرك على نوعين: شرك ظاهر، وشرك خفي.

فالشرك الظاهر هو: ما يكون في الأعمال الظاهرة كالذي يذبح لغير الله أو ينذر لغير الله أو يستغيث بغير الله إلى غير ذلك من أنواع الشرك الأكبر الذي يراه الناس ويسمعونه.

أما النوع الثاني وهو: الشرك الخفي، فهذا لا يراه الناس ولا يعلمونه؛ لأنه في القلوب.

فالشرك الأول يكون في الأعمال الظاهرة، وهذا في النيات والمقاصد القلبية التي لا يعلمها إلا الله ﷻ. فلهذا عقد له الشيخ رحمه الله هذا الباب. فكل ما سبق من أنواع الشرك فهو من الشرك الظاهر، ولهذا يقول العلامة ابن القيم رحمه الله:

والشرك فاحذره فشرك ظاهر      ذا القسم ليس بقابل الغفران  
وهو اتخذ النّد للرحمن أيّاً      كان من حجر ومن إنسان  
يدعوه أو يرجوه ثم يخافه      ويحبه كمحبة الديان  
فعبادة الأصنام، وعبادة الأضرحة، وعبادة الأشجار والأحجار، كل هذا شرك ظاهر.

أما الرياء فإنه شرك خفي لأنه في المقاصد والنيات التي لا يعلمها إلا الله ﷻ. والرياء على قسمين:

القسم الأول: شرك أكبر وهو: إذا كان قصد الإنسان بجميع أعماله مراعاة الناس، ولا يقصد وجه الله أبداً، وإنما يقصد العيش مع المسلمين، وحقق دمه، وحفظ ماله، فهذا رياء المنافقين، وهو شرك أكبر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالاً يُرَآؤُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢] وهذا لا يصدر من مؤمن.

وقول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌُ وَاحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ ۚ أَلَمْ أَذْهَبْ﴾ [الكهف: ١١٠] (١).

= القسم الثاني: قد يصدر من مؤمن، ويكون في بعض الأعمال، وهو: أن يكون العمل فيه قصد لله وفيه قصد لغير الله. وهذا هو الشرك الأصغر.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: فالرياء على درجتين:

الدرجة الأولى: رياء المنافقين، بأن يظهر الإسلام ويبطن الكفر لأجل رؤية الخلق، وهذا مناف للتوحيد من أصله وكفر أكبر بالله - جلَّ جلاله - .  
والنوع الثاني من الرياء: أن يكون الرجل مسلماً أو المرأة مسلمة، ولكن يراني بعمله أو ببعض عمله، فهذا شرك خفي وذلك الشرك مناف لكمال التوحيد.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: يقول تعالى لنبيه ﷺ: قل يا محمد للناس: إنما أنا بشر مثلكم؛ أي: في البشرية ولكن الله منَّ عليَّ وفضلني بالرسالة وليس لي من الربوبية ولا من الإلهية شيء، بل ذلك لله وحده لا شريك له كما قال: ﴿يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]؛ أي: معبودكم الذي أدعوكم إلى عبادته إله واحد لا شريك له ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ﴾ أي: من كان يخاف لقاء الله يوم القيامة.

قال شيخ الإسلام: أما اللقاء، فقد فسره طائفة من السلف والخلف بما يتضمن المعاينة والمشاهدة بعد السلوك والسير وقالوا: إن لقاء الله يتضمن رؤيته ﷻ وأطال في ذلك واحتج له.

وقال سعيد بن جبير: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ﴾ قال: من كان يخشى البعث في الآخرة رواه ابن أبي حاتم. ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ ۚ أَلَمْ أَذْهَبْ﴾ أي: كائناً ما كان.

قال ابن القيم: أي: كما أنه إله واحد لا إله سواه، فكذلك ينبغي أن تكون العبادة له وحده لا شريك له فكما تفرد بالإلهية يجب أن يفرد بالعبودية، فالعمل الصالح هو الخالص من الرياء، المقيد بالسنة. انتهى.

وهذان ركنا العمل المتقبل لا بد أن يكون صواباً خالصاً، فالصواب أن يكون على السنة وإليه الإشارة بقوله: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾ والخالص: أن يخلص من =

= الشرك الجلي والخفي وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ روى عبد الرزاق وابن أبي الدنيا في كتاب الإخلاص وابن أبي حاتم والحاكم عن طاوس قال: «قال رجل يا نبي الله إني أقف المواقف أبتغي وجه الله وأحب أن يرى موطني فلم يرد عليه شيئاً حتى نزلت هذه الآية: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]» رواه الحاكم وصححه موصولاً عن طاوس عن ابن عباس.

وفي الآية دليل على الشهادتين، وأن الله تعالى فرض على نبينا ﷺ أن يخبرنا بتوحيد الإلهية، وإلا فتوحيد الربوبية لم ينكره الكفار الذين كذبوه وقتلوه ذكره المصنف.

وفيها: تسمية الرياء شركاً.

وفيها: أن من شروط الإيمان بالله واليوم الآخر أن لا يشرك بعبادة ربه أحداً. ففيه التصريح بأن الشرك الواقع من المشركين إنما هو في العبادة لا في الربوبية.

وفيها: الرد على من قال: أولئك يتشفعون بالأصنام ونحن نتشفع بصالح العمل لأنه قال: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ فليس بعد هذا بيان، افتتح الآية بذكر براءة النبي ﷺ الذي هو أقرب الخلق إلى الله وسيلة؛ أي: براءته من الإلهية وختمها بقوله: أحداً.

واعلم رحمك الله أن هذه الآية لا ينتفع بها إلا من ميز بين توحيد الربوبية وبين توحيد الإلهية تمييزاً تاماً وعرف ما عليه غالب الناس إما طواغيت ينازعون الله في توحيد الربوبية الذي لم يصل إليه شرك المشركين، وإما مصدق لهم تابع لهم، وإما شاك لا يدري ما أنزل الله على رسوله، ولا يميز بين دين الرسول ﷺ وبين دين النصاري، ذكره المصنف.

وفيها: أن أصل دين النبي ﷺ الذي بعث به هو الإخلاص كما في هذه الآية وقوله: ﴿كَتَبَ أَتَمَمْتُمْ مِمَّ فَصَلَّتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ ۝ أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُرْبَتُهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ۝﴾ [هود: ١، ٢] وذلك هو دعوة الرسل من أولهم إلى آخرهم كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ۝﴾ [الأنبياء: ٢٥] وذلك هو الحنيفية الإبراهيمية جعلنا الله من أهلها بمنه وكرمه.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (أحداً) نكرة في سياق النهي نعم، وهذا العموم يتناول الأنبياء والملائكة والصالحين والأولياء وغيرهم.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «قرة عيون الموحدين»: ولا خلاف أن الإخلاص شرط لصحة العمل وقبوله، وكذلك المتابعة، كما قال الفضيل بن عياض رحمته الله في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ آلُكُمُ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢] قال: «أخلصه وأصوبه، قيل: يا أبا علي، ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً، فالخالص ما كان لله، والصواب ما كان على السنة».

○ قال الشيخ ابن باز: العمل الصالح الذي ينفع صاحبه مشتمل على أمرين:  
أ - أن يكون العبد مخلصاً لله تعالى.

ب - أن يكون موافقاً للشريعة وليس ببدعة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿أَنَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ هذه الجملة في تأويل مصدر نائب فاعل (يوحي)، وفيها حصر طريقه (إنما)، فيكون معناها: ما إلهكم إلا إله واحد، وهو الله، فإذا ثبت ذلك؛ فإنه لا يليق بك أن تشرك معه غيره في العبادة التي هي خالص حقه، ولذلك قال الله تعالى بعد ذلك: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

فقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ﴾ المراد بالرجاء: الطلب والأمل؛ أي: من كان يؤمل أن يلقى ربه، والمراد باللقيا هنا الملاقة الخاصة؛ لأن اللقيا على نوعين:  
الأول: عامة لكل إنسان، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدًّا فَلْيَقِهِ﴾ [الانشقاق: ٦]، ولذلك قال مفرعاً على ذلك: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْفَىٰ كَيْبَهُ بِإِيمَانِهِ﴾ [٧] ﴿فَسَوْفَ يَحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧]، ﴿وَأَمَّا مَنْ أَوْفَىٰ كَيْبَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ﴾ [١٠] الآية [الانشقاق: ١٠].

الثاني: الخاصة بالمؤمنين، وهو لقاء الرضا والنعيم، كما في هذه الآية، وتتضمن رؤيته تبارك وتعالى، كما ذكر ذلك بعض أهل العلم.

فقوله: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾ الفاء رابطة لجواب الشرط، والأمر للإرشاد؛ أي: من كان يريد أن يلقى الله على الوجه الذي يرضاه سبحانه؛ فليعمل عملاً صالحاً، والعمل الصالح: ما كان خالصاً صواباً.  
وهذا وجه الشاهد من الآية.

فالخالص: ما قصد به وجه الله، والدليل على ذلك قوله تعالى: «إنما الأعمال

بالنيات».

= والصواب: ما كان على شريعة الله، والدليل على ذلك قوله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا، فهو رد».

ولهذا قال العلماء: هذان الحديثان ميزان الأعمال؛ فالأول: ميزان الأعمال الباطنة. والثاني: ميزان الأعمال الظاهرة.

قوله: ﴿عِبَادَ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ خص العبادة؛ لأنها خالص حق الله، ولذلك أتى بكلمة «رب» إشارة إلى العلة، فكما أن ربك خلقتك، ولا يشاركه أحد في خلقك؛ فيجب أن تكون العبادة له وحده، ولذلك لم يقل: (لا يشرك بعبادة الله)، فذكر الرب من باب التعليل، كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ عَبْدُكُمْ رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١].

والشاهد من الآية: أن الرياء من الشرك، فيكون داخلاً في النهي عنه.  
○ قال الشيخ ابن جرير: ومن الآيات في ذم الرياء: ﴿كَأَلَيْذٍ يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]، ﴿إِنَّ الْمُتَنَفِّينَ يَخْدَعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالًا يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ١٤٢].  
قال العلماء:

- ١ - إذا كان العمل مراعاة للناس فقط فهذا شرك أكبر.
- ٢ - من يصلي لله وفي حالة الخلوة ينقص في الصلاة، وعند الناس يزيد ويمد فيها، فهذا يعتبر مرائياً، وعمله مردود ولا ثواب له.
- ٣ - إذا دخل ونيته لله، ولكنه يدخل عليه أناس في أثناء صلاته فيعجب بنفسه، فهذا الخاطر إن دفعه واستمر على إخلاصه لم يضره، وإن تمادى في الإعجاب وزاد في الصلاة حبط عمله، وإن لم يزد فيها فلا شيء عليه.
- ٤ - من عمل لأجل أن يقتدى به فهذا مأجور على نيته.

إذن فصور الرياء أربع:

- الصورة الأولى: الدافع للعمل هو الرياء، فهذا شرك.
- الصورة الثانية: الدافع للعمل الأمان، الأجر من الله، والمدح من الناس.
- الصورة الثالثة: الدافع للعمل هو الإخلاص لكن دخل عليه أناس، فإن تأثر بهم حبط عمله.

الصورة الرابعة: الدافع للعمل هو الإخلاص، لكن يقصد أن يقتدي

الناس به.



= وكثير من الناس يتمدح بأعماله فتحبط أعماله لتمدحه ذاك إذا كان قصده من التمدح الشهرة والسمعة.

أما إذا كان عمله لله لكن أحب أن يذكرها ليفتح الباب للمنافسة على الخيرات فهذا مأجور إن شاء الله، خاصة إذا رأى في الناس قصوراً.

○ قال الشيخ صالح الفوزان:

قوله: ﴿أَنَا بَشَرٌ﴾ عبدٌ من عباد الله.

فهذا فيه: ردٌّ على الذين يغفلون في حق الرسول ﷺ، ويدعون من دون الله، ويستغيثون به من دون الله، أو يقولون: إنه مخلوقٌ من نور، أو من كذا وكذا، ولم يُخلق ممَّا خلق منه بنو آدم وأنه مخلوق قبل آدم.

وهذا - والعياذ بالله - من أعظم أنواع الغلو والكفر بالله ﷻ.

ثم قال: ﴿يَتْلُكُمُ﴾؛ يعني: مثلكم في أمور البشريّة، فهو بشر يجوع، ويمرض، ويتعب في السفر مثل البشر وتجري عليه العوارض البشريّة كما تجري على البشر، فيُصيبه ﷻ الهم، ويصيبه الحزن، ويصيبه ما يصيب البشر: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾، ﴿فَلَمَّا كُنْتُمْ تُخَاجُّونَ النَّفْسَ عَلَىٰ عَاقِبَتِهِمْ﴾، فهو يهتم ويحزن لما يرى من مخالفة الناس لعبادة الله ﷻ؛ لأنه يريد للناس الخير، ويريد لهم النجاة، فيحزنه إذا رآهم على سبيل الهلاك لكمال شفقتهم ﷻ.

وإنما امتاز - عليه الصلاة والسلام - عن البشر بالرسالة والفضيلة وكمال العبودية لله، فهو أكمل الخلق عبودية لله، وأخشاهم لله، وأتقاهم له.

قوله: ﴿أَنَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾؛ يعني: معبودكم بحق. فالإله معناه: المعبود.

فهذا فيه: أن زبدة رسالة الرسول وأصل دين الرسول والذي جاء به وبدأ به هو: التوحيد والإنذار عن الشرك، وكلُّ الرسل كذلك أول ما يبدؤون بالدعوة إلى التوحيد وإنكار الشرك.

وهذا فيه ردٌّ على الذين يقولون في هذا الزمان: إن الرسل جاءوا لتحقيق الحاكمية في الأرض.

وهذا كلام محدث باطل، فالرسل جاءوا لتحقيق العبودية بجميع أنواعها لله ﷻ.

كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]، =

\* وعن أبي هريرة مرفوعاً: «قال تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك؛ من عمل عملاً أشرك معي فيه غيبي تركته وشركه» رواه مسلم<sup>[١]</sup>.

= وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، هذا هو الذي جاءت به الرسل، ويدخل فيه بقية أوامر الدين ومنها الحاكمية، أما أن تجعل هي الأصل فهذا باطل، وهذا معناه: إهمال التوحيد وعدم الاهتمام بأمر الشرك وعدم الالتفات إليه، وأن الرسل جاءوا لطلب الحكمة والرئاسة.

وقوله: ﴿لَعَدَا﴾ نكرة في سياق النهي، تعم كل أحد، فالله لا يقبل أن يُشرك معه أحد لا من الملائكة، ولا من الرسل، ولا من الأولياء والصالحين، ولا من الأحجار والأشجار، ولا من الجن، ولا من الإنس.

فهذا فيه ردٌ على الذين يقولون: إنما الشرك عبادة الأصنام فقط، أما أن نتقرب إلى الله ونتوسل إلى الله بأولياء وعباد صالحين، فهذا ليس مثل عبادة الأصنام.

وهذا باطل؛ لأن الله يقول: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾، وهو عام يشمل كل من عبد مع الله، سواء كان من الجن، أو من الإنس، أو من الملائكة، أو من الأنبياء والرسل، أو من الصالحين والأولياء، أو أيّاً كان، فالله لا يقبل أن يُشرك معه في عبادته أحد كائناً من كان، ولا تفريق في ذلك بين الأصنام وبين الأولياء والصالحين والأضرحة كله داخل في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾.

□ ما يستفاد من الآية:

١ - أن أصل الدين هو إفراء الله بالعبادة.

٢ - أن الرياء شرك.

٣ - أن الشرك الواقع من المشركين هو الشرك في العبادة.

٤ - أنه لا يجوز أن يُعبد مع الله أحدٌ لا من الأصنام ولا من الأنبياء والصالحين ولا غيرهم.

[١] رواه مسلم في: كتاب الزهد والرقائق رقم (٧٤٠٠)، ولفظه في مسلم (أشرك فيه معي غيبي).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (أنا أغنى الشركاء عن الشرك) لما كان المرائي قاصداً بعمله الله تعالى وغيره، كان قد جعل لله تعالى شريكاً، فإذا كان =

= كذلك، فالله تعالى هو الغني على الإطلاق، والشركاء بل جميع الخلق فقراء إليه بكل اعتبار، فلا يليق بكرمه وغناه التام أن يقبل العمل الذي جُعِلَ له فيه شريك، فإن كماله تبارك وتعالى وكرمه وغناه يوجب أن لا يقبل ذلك ولا يلزم من اسم التفضيل إثبات غنى للشركاء، فقد تقع المفاضلة بين الشئيين وإن كان أحدهما لا فضل فيه كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، وقوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤].

قوله: (من عمل عملاً أشرك معي فيه غيري)؛ أي: من قصد بذلك العمل الذي يعمل له لوجهي غيري من المخلوقين تركته وشركه. وفي رواية عند ابن ماجه وغيره: «فأنا منه بريء وهو للذي أشرك».

قال الطَّبْطَبِيُّ: الضمير المنصوب في تركته يجوز أن يرجع إلى العمل والمراد من الشرك الشريك.

قال ابن رجب: «واعلم أن العمل لغير الله أقسام فتارة يكون رياء محضاً، فلا يراد به سوى مراعاة المخلوقين لغرض دنيوي، كحال المنافقين في صلاتهم كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ١٤٢] وكذلك وصف الله الكفار بالرياء في قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ﴾ [الأنفال: ٤٧] وهذا الرياء المحض لا يكاد يصدر من مؤمن في فرض الصلاة والصيام، وقد يصدر في الصدقة الواجبة، أو الحج أو غيرهما من الأعمال الظاهرة أو التي يتعدى نفعها، فإن الإخلاص فيها عزيز، وهذا العمل لا يشك مسلم أنه حابط، وأن صاحبه يستحق المقت من الله والعقوبة.

وتارة يكون العمل لله ويشاركه الرياء، فإن شاركه من أصله، فالنصوص الصحيحة تدل على بطلانه، ثم ذكر أحاديث تدل على ذلك، منها الحديث الذي ذكره المصنف، وحديث شداد بن أوس مرفوعاً: «من صلى يراني فقد أشرك، ومن صام يراني فقد أشرك، ومن تصدق يراني فقد أشرك، وإن الله ﷻ يقول: أنا خير قسم لمن أشرك بي فمن أشرك بي شيئاً فإن حشده عمله قليله وكثيره لشريكه الذي أشرك به أنا عنه غني». رواه أحمد.

وحديث الضحاك بن قيس مرفوعاً إن الله ﷻ يقول: «أنا خير شريك فمن أشرك معي شريكاً، فهو لشريكي يا أيها الناس أخلصوا أعمالكم لله ﷻ فإن الله لا يقبل من الأعمال إلا ما خلص له ولا تقولوا: هذا لله والرحم فإنها للرحم وليس لله =

= منه شيء، ولا تقولوا هذا الله ولوجوهكم، فإنه لوجوهكم وليس الله منه شيء» رواه البزار وابن مردويه والبيهقي بسند قال المنذري: لا بأس به.

وحديث أبي أمامة الباهلي: «أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أرأيت رجلاً غزا يلتمس الأجر والذكر ما له؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا شيء له فأعادها عليه ثلاث مرات يقول له رسول الله ﷺ: لا شيء له ثم قال: إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصاً وابتغي به وجهه». رواه أبو داود والنسائي بإسناد جيد.

ثم قال: فإن خالط نية الجهاد مثلاً نية غير الرياء مثل أخذ أجرة للخدمة، أو أخذ شيء من الغنيمة، أو التجارة، نقص بذلك أجر جهادهم ولم يبطل بالكلية. وفي «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ: «إن الغزاة إذا غنموا غنيمة تعجلوا ثلثي أجورهم، فإن لم يغنموا شيئاً تم لهم أجورهم». قلت: هذا لا يدل على أنهم غزوا لأجلها فلا يدل على ثبوت الأجر لمن غزا يلتمس عرضاً.

قال: وقد ذكرنا فيما مضى أحاديث تدل على أن من أراد بجهاده عرضاً من الدنيا أنه لا أجر له، وهي محمولة على أنه لم يكن له غرض في الجهاد إلا الدنيا. قلت: ظاهر حديث أبي هريرة: «أن رجلاً قال: يا رسول الله رجل يريد الجهاد وهو يبتغي عرضاً من عرض الدنيا فقال رسول الله ﷺ: «لا أجر له». فأعاد عليه ثلاثاً، والنبي ﷺ يقول: «لا أجر له». رواه أبو داود. يدل على أن نية الجهاد إذا خالطها نية أجرة الخدمة أو أخذ شيء من الغنيمة أو التجارة لم يكن له أجر، ويحتمل أن يكون معنى: يريد الجهاد؛ أي: يريد سفر الجهاد ولم ينو الجهاد، إنما نوى عرض الدنيا.

قال ابن رجب، وقال الإمام أحمد: التاجر والمستاجر والمكاري أجورهم على قدر ما يخلص من نيتهم في غزواتهم، ولا يكون مثل من جاهد بنفسه، وماله لا يخلط به غيره.

وقال أيضاً فيمن يأخذ جعلاً على الجهاد: إذا لم يخرج لأجل الدراهم فلا بأس؛ كأنه خرج لدينه، فإن أعطي شيئاً أخذه وكذا روي عن عبد الله بن عمرو قال: إذا أجمع أحدكم على الغزو، فعوضه الله رزقاً فلا بأس بذلك. وأما أن أحدكم إن أعطي درهماً غزاً، وإن لم يعط درهماً لم يغز، فلا خير في ذلك.

قلت: هذا يدل على الفرق بين ما كانت نية الدنيا مخالطة له من أول مرة، بحيث تكون هي الباعث له على العمل، أو من جملة ما يبعث عليه، كالذي يلتبس الأجر والذكر فهذا لا أجر له، وبين ما كانت النية خالصة لله من أول مرة، ثم عرض له أمر من الدنيا لا يبالي به، سواء حصل له أو لم يحصل، كالذي أجمع على الغزو سواء أعطي أو لم يعط. فهذا لا يضره. ونحوه التجارة في الحج كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رِّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]. وعلى هذا يُنزل ما روي عن مجاهد أنه قال في حج الجمال وحج الأجير وحج التاجر: هو تام لا ينقص من أجورهم شيء؛ أي: لأن قصدهم الأصلي كان هو الحج دون التكسب.

قال: وأما إن كان أصل العمل لله، ثم طرأ عليه نية الرياء، فإن كان خاطراً ودفعه، فلا يضره بغير خلاف، وإن استرسل معه، فهل يحبط عمله أم لا يضره ذلك، ويجازى على أصل نيته؟ في ذلك اختلاف بين العلماء من السلف، حكاه الإمام أحمد وابن جرير الطبري، ورجحا أن عمله لا يبطل بذلك، وأنه يجازى بنيته الأولى، وهو مروي عن الحسن البصري وغيره. ويستدل لهذا القول بما أخرجه أبو داود في مراسيله عن عطاء الخراساني: «أن رجلاً قال: يا رسول الله إن بني سلمة كلهم يقاتل، فمنهم من يقاتل للدنيا، ومنهم من يقاتل نجدة، ومنهم من يقاتل ابتغاء وجه الله [فأيهم الشهيد؟]، قال: كلهم إذا كان أصل أمره أن تكون كلمة الله هي العليا».

وذكر ابن جرير أن هذا الاختلاف إنما هو في عمل مرتبط آخره بأوله، كالصلاة والصيام والحج، فأما ما لا ارتباط فيه، كالقراءة والذكر، وإنفاق المال ونشر العلم، فإنه ينقطع بنية الرياء الطارئة عليه، ويحتاج إلى تجديد نية. فأما إذا عمل العمل لله خالصاً، ثم ألقى الله له الثناء الحسن في قلوب المؤمنين، ففرح بفضل الله ورحمته، واستبشر بذلك؛ لم يضره.

وفي هذا المعنى جاء في حديث أبي ذر عن النبي ﷺ أنه «سئل عن الرجل يعمل العمل من الخير، يحمده الناس عليه، فقال: تلك عاجل بشرى المؤمن». رواه مسلم انتهى ملخصاً.

إذا تبين هذا؛ فقد دل الكتاب والسنة على حبوط العمل بالرياء، وجاء الوعيد بالعذاب عليه، قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْيِدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ [هود: ١٥]. والآية بعدها.

= وروى مسلم في صحيحه حديث الثلاثة الذين هم أول من تسعر بهم النار: المقاتل ليقال جريء، والمتعلم ليقال عالم، والمتصدق ليقال جواد.

فأما ما رواه البزار وابن منده والبيهقي عن معاذ بن جبل مرفوعاً: «من عمل رياء لا يكتب لا له، ولا عليه» ذكره السيوطي في الدر ولم أقف على إسناده فما أظنه ثبت، والكتاب والسنة يدلان على خلافه، بل هو موضوع.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أنا أغنى الشركاء عن الشرك).

قوله: (أغنى) اسم تفضيل، وليست فعلاً ماضياً، ولهذا أضيفت إلى الشركاء. يعني: إذا كان بعض الشركاء يستغني عن شركته مع غيره، فالله أغنى الشركاء عن المشاركة.

فالله لا يقبل عملاً له فيه شرك أبداً، ولا يقبل إلا العمل الخالص له وحده، فكما أنه الخالق له وحده، فكيف تصرف شيئاً من حقه إلى غيره؟! فهذا ليس عدلاً، ولهذا قال الله عن لقمان: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، فالله الذي خلقك، وأعدك إعداداً كاملاً بكل مصالحك، وأمدك بما تحتاج إليه، ثم تذهب وتصرف شيئاً من حقه إلى غيره؟! فلا شك أن هذا من أظلم الظلم.

قوله: (عملاً) نكرة في سياق الشرط، فتعم أي عمل من صلاة، أو صيام، أو حج، أو جهاد، أو غيره.

قوله: (تركته وشركه)؛ أي: لم أثبه على عمله الذي أشرك فيه.

وقد يصل هذا الشرك إلى حد الكفر، فيترك الله جميع أعماله؛ لأن الشرك يحبط الأعمال إذا مات عليه.

والمراد بشركه: عمله الذي أشرك فيه، وليس المراد شريكه؛ لأن الشريك الذي أشرك به مع الله قد لا يتركه، كمن أشرك نبياً أو ولياً؛ فإن الله لا يترك ذلك النبي والولي.

ويستفاد من هذا الحديث:

- ١ - بيان غنى الله تعالى؛ لقوله: (أنا أغنى الشركاء عن الشرك).
- ٢ - بيان عظم حق الله، وأنه لا يجوز لأحد أن يشرك أحداً مع الله في حقه.
- ٣ - بطلان العمل الذي صاحبه الرياء؛ لقوله: (تركته وشركه).
- ٤ - تحريم الرياء؛ لأن ترك الإنسان وعمله، وعدم قبوله يدل على الغضب، وما أوجب الغضب، فهو محرّم.

= ٥ - أن صفات الأفعال لا حصر لها؛ لأنها متعلقة بفعل الله، ولم يزل الله ولا يزال فعالاً.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: إذا أنشأ الرياء من أول العمل بطلت العبادة وأما إذا كان العمل ابتداءً لله ثم طرأ عليه الرياء ولم يدفعه ففيه خلاف بين أهل العلم منهم من قال يبطل ومنهم من قال يقبل وينقص أجره ويتحمل من الذنب بقدر رياءه وحديث (قال تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك؛ من عمل عملاً أشرك معي فيه غيبي تركته وشركه) يحتمل أنه أنشأ العمل من أوله رياءً ويحتمل أن العمل لله وطرأ عليه الرياء وعلى العموم ينبغي للإنسان الحذر والخوف من الرياء.

○ قال الشيخ صالح الفوزان:

قوله: (قال الله تعالى) هذا حديث قدسي، والحديث القدسي: ما يرويه النبي ﷺ عن ربه ﷻ، والقدسي: نسبة إلى القدس، وهو التطهير والتنزيه؛ لأن الله مقدس ومنزه عن صفات النقص.

وقوله: (قال الله تعالى) هذا فيه إثبات أن الله يتكلم كما يليق بجلاله ﷻ.

قوله: (أنا أغنى الشركاء عن الشرك) الله ﷻ غني عن عبادة خلقه، وإنما أمرهم بعبادته لمصلحتهم هم، لأنهم محتاجون إلى الله ﷻ ولا يقربهم من الله إلا العبادة، فعبادتهم لله من أجل مصلحتهم، من أجل أن يغفر الله لهم، وأن يرزقهم، وأن يدخلهم الجنة، فالمصلحة من عبادتهم عائدة إليهم، أما الله ﷻ فإنه لا تنفعه طاعة الطائعين ولا تضره معصية العاصين، وإنما هو النافع الضار، ولهذا يقول ﷻ: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْغَبُ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ١٧]، ويقول ﷻ حكاية عن موسى - عليه الصلاة والسلام -: ﴿وَقَالَ مُوسَى إِنْ تَكْفُرُوا أَنْتُمْ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ جَمِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٨].

وفي الحديث القدسي الذي رواه أبو ذر رضى الله عنه: أن الله ﷻ يقول: «يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً، ولو كان أولكم وآخركم وجنكم وإنسكم كانوا على أفجر قلب رجل منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئاً».

إذاً، فعبادة الناس لله يرجع ثوابها ويرجع خيرها إليهم، أما الله جلّ وعلا فهو غني عنها، ومن باب أولى: من عمل عملاً أشرك مع الله فيه فإنه ﷻ غني لا يقبل ما فيه شرك، وإنما يتقبل الخالص لمصلحة العباد.

\* وعن أبي سعيد مرفوعاً: «ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «الشرك الخفي؛ يقوم الرجل فيصلي فيزين صلاته لما يرى من نظر رجل إليه» رواه أحمد<sup>[١]</sup>.

= وهذا يدخل فيه الرياء، فمن عمل عملاً ودخله الرياء والقصد لغير الله ﷻ فإن الله يرؤه عليه ولا يقبله منه.

وهذا وجه الشاهد من الحديث للباب.

وفي قوله: (تركته وشركه) دليل على أن الشرك يُحِبُّ العمل سواء كان أكبر أو أصغر.

والشاهد منه للباب: أن الرياء نوعٌ من الشرك يرد العمل الذي خالطه على صاحبه، ولا يقبله الله.

□ ما يستفاد منه:

١ - التحذير من الشرك بجميع أشكاله؛ وأنه مانعٌ من قبول العمل.

٢ - وجوب إخلاص العمل لله من جميع شوائب الشرك.

٣ - وصف الله بالغنى.

٤ - وصف الله بالكلام.

[١] رواه أحمد (٣/ ٣٠)، ورواه ابن ماجه (٢/ ١٤٠٦) من طريق كثير بن زيد

عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جده.

قلت: وفيه ربيع بن عبد الرحمن قال أحمد: ليس بمعروف.

وقال الترمذي: قال البخاري: منكر الحديث.

وفيه كثير بن زيد مختلف فيه قال أبو زرعة: صدوق، فيه لين.

وقال النسائي: ضعيف.

وروى ابن الدورقي عن يحيى: ليس به بأس.

وروى ابن أبي مريم، عن يحيى: ثقة.

وقال ابن المديني: صالح، وليس بقوي (الميزان ٣/ ٤٠٥).

وقال الحافظ في «التقريب»: مقبول.

قلت: ويشهد لآخره حديث محمود بن لبيد أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٢٢٧)

حدثنا أبو بكر قال: ثنا أبو خالد الأحمر، عن سعد بن إسحاق، عن عاصم بن

عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم وشرك =



= السرائر»، قالوا: وما شرك السرائر؟ قال: «أن يقوم أحدكم يزين صلاته جاهداً لينظر الناس إليه، فذلك شرك السرائر»، وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٧/٢)، والبيهقي في «سننه» (٤١٣/٢)، قلت: وهذا إسناد صحيح ومحمود بن لبيد قال الحافظ: «وهو صحابي صغير، وجلّ روايته عن الصحابة».

قلت: وقد اختلف في هذا الحديث إلا أن ما تقدم عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد مرفوعاً هو الصواب. قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/٣٤): ومحمود بن لبيد رأى النبي ﷺ، ولم يصح له منه سماع فيما رأى، وقد خرّج أبو بكر بن خزيمة حديث محمود المتقدم في صحيحه مع أنه لا يخرّج فيه شيئاً من المراسيل، وذكر ابن أبي حاتم أن البخاري قال: له صحبه. قال: وقال أبي: لا يعرف له صحبه، ورجح ابن عبد البر أن له صحبه، وقد رواه الطبراني بإسناد جيد عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج، وقيل: إن حديث محمود هو الصواب دون ذكر رافع بن خديج فيه، والله أعلم.

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٨٩/٨): محمود بن لبيد الأشهلي مديني، قال البخاري: له صحبة فخط أبي عليه وقال: لا يعرف له صحبة. اهـ.

والبخاري إنما قال في «تاريخه»: قال لنا أبو نعيم عن عبد الرحمن بن الغسيل عن عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد قال: أسرع النبي ﷺ حتى تقطعت نعالنا يوم مات سعد بن معاذ. اهـ. فلم يقل له صحبة ولكن أسند ما يدل على ذلك.

قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١٣٧٩/٣): قول البخاري أولى، وقد ذكرنا من الأحاديث ما يشهد له، وهو أولى بأن يذكر في الصحابة من محمود بن الربيع، فإنه أسن منه. وذكره مسلم في الطبقة الثانية منهم، فلم يصنع شيئاً، ولا علم منه ما علم غيره. اهـ.

وقال الحافظ في «البلوغ» على حديث محمود بن لبيد عن النبي ﷺ (٥٤٤): رواه أحمد بإسناد حسن.

قلت: وقد تابع عيسى بن يونس أبا خالد الأحمر فأخرجه ابن خزيمة (٩٣٧): وحدثننا علي بن خشرم، قال: أخبرنا عيسى بن يونس عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد، وخالفهما محمد بن سعيد الأصبهاني فجعله من حديث جابر أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤١٣): وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، =

= ثنا بشر بن موسى، ثنا محمد بن سعيد الأصبهاني، ثنا أبو خالد الأحمر، عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: خرج النبي ﷺ، فقال: «أيها الناس إياكم وشرك السرائر» قالوا: يا رسول الله، ما شرك السرائر؟ قال: «يقوم الرجل فيصلّي فيزين صلاته جاهداً؛ لما يرى من نظر الناس إليه فذاك شرك السرائر».

قلت: محمد بن عبد الله الصفار، قال الذهبي في «السير»: الشيخ، الإمام، المحدث، القدوة أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الصفار الزاهد. قال الحاكم: «هو محدث عصره، كان مجاب الدعوة، لم يرفع رأسه إلى السماء كما بلغنا نيلاً وأربعين سنة». اهـ.

ويشتر بن موسى قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨٦/٧): بشر بن موسى بن صالح أبو علي الأسدي، وذكر ممن سمع منهم عبد الله بن الزبير الحميدي. ثم قال الخطيب (٨٦/٧): وأما هو في نفسه فكان ثقة أميناً عاقلاً ركيناً. ونقل عن الدارقطني أنه قال: بشر بن موسى الأسدي: ثقة نبيل.

ومحمد بن سعيد ولقبه حمدان قال أبو حاتم: كان حافظاً يحدث من حفظه ولا يقبل التلقين ولا يقرأ من كتب الناس ولم أر بالكوفة أتقن حفظاً منه.

قلت: وقد رواه عمرو بن أبي عمر واختلف عليه فرواه إسماعيل بن جعفر (أحاديث إسماعيل بن جعفر ٤٤٧) وعبد الرحمن بن أبي الزناد (أحمد ٤٠/٣٩) كلاهما عن عمرو بن أبي عمرو عن عاصم عن محمود مرفوعاً.

وخالفهما عبد العزيز بن محمد (الطبراني في «المعجم الكبير» ٢٥٣/٤) فرواه عن عمرو بن أبي عمرو عن عاصم عن محمود عن رافع بن خديج. قلت: وفيه عبد الله بن شبيب قال الحاكم أبو أحمد: ذاهب الحديث.

وقال ابن حبان: يقلب الأخبار ويسرقها، لا يجوز الاحتجاج به لكثرة ما خالف أقرانه في الروايات عن الأثبات.

وقال الذهبي في «الميزان» (٤٣٨/٢): أخباري علامة، لكنه واه. اهـ. وله شاهد من حديث أبي هريرة المتقدم «قال تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك؛ من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري...».

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه أحمد كما قال المصنف، ورواه ابن ماجه، وابن أبي حاتم، والبيهقي، وفيه قصة، ولفظ ابن ماجه =

= والبيهقي: «خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتذاكر المسيح الدجال فقال: «ألا أخبركم...». الحديث وفي سنده ضعف ومعناه صحيح.

وروى ابن خزيمة في صحيحه معناه عن محمود بن لبيد قال: «خرج النبي ﷺ فقال: يا أيها الناس إياكم وشرك السرائر. قالوا: يا رسول الله وما شرك السرائر؟ قال: يقوم الرجل فيصلي فيزين صلاته جاهداً لما يرى من نظر الرجل إليه فذلك شرك السرائر».

قوله: (عن أبي سعيد): هو الخدري، تقدمت ترجمته.

قوله: (ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم من المسيح الدجال؟) إنما كان الرياء كذلك، لخفائه وقوة الداعي إليه، وعسر التخلص منه لما يزينه الشيطان، والنفس الأمارة في قلب صاحبه.

قوله: (قالوا: بلى) فيه الحرص على العلم، وأن من عرض عليك أن يخبرك بما فيك فلا ينبغي لك رده، بل قابله بالقبول والتعلم.

قوله: (قال: الشرك الخفي) سمي الرياء شركاً خفياً؛ لأن صاحبه يظهر أن عمله لله، ويخفي في قلبه أنه لغيره، وإنما تزين بإظهاره أنه لله بخلاف الشرك الجلي. وفي حديث محمود بن لبيد الذي تقدم في باب الخوف من الشرك تسميته بالشرك الأصغر.

وعن «شداد بن أوس قال: كنا نعد الرياء على عهد رسول الله ﷺ الشرك الأصغر». رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الإخلاص، وابن جرير في التهذيب والطبراني والحاكم وصححه.

فظاهره أنه من الأصغر مطلقاً، وهو ظاهر قول الجمهور.

وقال ابن القيم: وأما الشرك الأصغر؛ فكيسير الرياء والتصنع للخلق، والحلف بغير الله، وقول الرجل للرجل: ما شاء الله وشئت، وهذا من الله ومنك، وأنا بالله وبك، وما لي إلا الله وأنت، وأنا متوكل على الله وعليك، ولولا الله وأنت لم يكن كذا وكذا، وقد يكون هذا شركاً أكبر بحسب حال قائله ومقصده. انتهى.

ففسر الشرك الأصغر باليسير من الرياء، فدل على أن كثيره أكبر، وضد الشرك الأكبر والأصغر التوحيد والإخلاص، وهو أفراد الله تعالى بالعبادة باطنياً وظاهراً كما قال تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ۚ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ۚ﴾، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ۚ﴾ [الزمر: ١١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ أَغْبَدُ مُخْلِصًا ۚ﴾

= لَمْ يَبْنِ ﴿١٤﴾ [الزمر: ١٤] وقيل: الإخلاص استواء أحوال العبد في الظاهر والباطن، والرياء أن يكون ظاهره خيراً من باطنه؛ أي: لملاحظة الخلق، والصدق في الإخلاص أن يكون باطنه أعمر من ظاهره.

قوله: (فيصلي فيزيّن صلاته لما يرى من نظر رجل) فسر الشرك الخفي بهذا أن يعمل الرجل العمل لله، لكن يزيد فيه صفة كتحسينه وتطويله ونحو ذلك، لما يرى من نظر رجل، فهذا هو الشرك الخفي، وهو الرياء، والحامل له على ذلك هو حب الرياسة، والجاه عند الناس.

قال الطيّبي: وهو من أضر غوائل النفس، وبواطن مكائدها، يبتلى به العلماء والعباد، والمشمرون عن ساق الجد لسلوك طريق الآخرة، فإنهم مهما قهروا أنفسهم، وفطموها عن الشهوات، وصانوها عن الشبهات، عجزت نفوسهم عن الطمع في المعاصي الظاهرة، الواقعة على الجوارح، فطلبت الاستراحة إلى التظاهر بالخير، وإظهار العلم والعمل، فوجدت مخلصاً من مشقة المجاهدة إلى لذة القبول عند الخلق، ولم تقنع باطلاع الخالق تبارك وتعالى، وفرحت بحمد الناس، ولم تقنع بحمد الله وحده، فأحب مدحهم، وتبركهم بمشاهدته وخدمته وإكرامه وتقديمه في المحافل، فأصاب النفس في ذلك أعظم اللذات، وأعظم الشهوات، وهو يظن أن حياته بالله تعالى وبعبادته، وإنما حياته هذه الشهوة الخفية التي تعمى عن دركها العقول النافذة، قد أثبت اسمه عند الله من المنافقين، وهو يظن أنه عند الله من عباده المقربين.

وهذه مكيدة للنفس لا يسلم منها إلا الصديقون، ولذلك قيل: آخر ما يخرج من رؤوس الصديقين حب الرياسة. انتهى كلامه.

وفي الحديث من الفوائد: شفقتي ﷺ على أمته ونصحه لهم، وأن الرياء أخوف على الصالحين من فتنة الدجال، والحذر من الرياء ومن الشرك الأكبر، إذ كان ﷺ يخاف الرياء على أصحابه مع علمهم وفضلهم، فغيرهم أولى بالخوف.

قال ابن قاسم: «أخوف» اسم تفضيل مبني على زيادته على غيره في أصل الفعل؛ أي: أشد خوف خافه ﷺ على أصحابه أكثر مما خافه عليهم من فتنة المسيح الدجال.

○ قال الشيخ ابن باز: والدجال ممكن أن يعرف بعلامات لكن الشرك الخفي أشد منه لأنه يكون في القلوب ولا يطلع عليه الناس لكن قد يعرف بعلامات تظهر على صاحبه.

○ قال ابن باز في «الفتاوى»: الشرك الخفي ذكر بعض أهل العلم أنه قسم ثالث، واحتج عليه بقوله ﷺ في حديث أبي سعيد الخدري: أن النبي ﷺ قال: «ألا أنبئكم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال؟» قالوا: بلى يا رسول الله قال: «الشرك الخفي يقوم الرجل فيصلي فيزين صلاته لما يرى من نظر رجل إليه» خرجه الإمام أحمد.

والصواب: أن هذا ليس قسمًا ثالثًا، بل هو من الشرك الأصغر، وهو قد يكون خفيًا؛ لأنه يقوم بالقلب، كما في هذا الحديث، وكالذي يقرأ يرائي، أو يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر يرائي، أو يجاهد يرائي، أو نحو ذلك.

وقد يكون خفيًا من جهة الحكم الشرعي بالنسبة إلى بعض الناس كالأنواع التي في حديث ابن عباس السابق. وقد يكون خفيًا وهو من الشرك الأكبر كاعتقاد المنافقين.. فإنهم يراءون بأعمالهم الظاهرة، وكفرهم خفي لم يظهره، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ۖ مَذْذَبَيْنَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ الآية [النساء: ١٤٢، ١٤٣]، والآيات في كفرهم وريائهم كثيرة، نسأل الله العافية.

وبما ذكرنا يعلم أن الشرك الخفي لا يخرج عن النوعين السابقين: شرك أكبر، وشرك أصغر، وإن سمي خفيًا. فالشرك يكون خفيًا ويكون جليًا. فالجلي: دعاء الأموات والاستغاثة بالأموات والنذر لهم، ونحو ذلك.

والخفي: ما يكون في قلوب المنافقين يصلون مع الناس، ويصومون مع الناس، وهم في الباطن كفار يعتقدون جواز عبادة الأوثان والأصنام، وهم على دين المشركين. فهذا هو الشرك الخفي الأكبر؛ لأنه في القلوب. وهكذا الشرك الخفي الأصغر، كالذي يقصد بقراءته ثناء الناس، أو بصلاته أو بصدقته أو ما أشبه ذلك، فهذا شرك خفي، لكنه شرك أصغر.

فاتضح بهذا أن الشرك شركان: أكبر، وأصغر، وكل منهما يكون خفيًا: كشرك المنافقين.. وهو أكبر، ويكون خفيًا أصغر كالذي يقوم يرائي في صلاته أو صدقته أو دعائه لله، أو دعوته إلى الله أو أمره بالمعروف أو نهيه عن المنكر أو نحو ذلك (١/ ٤٦ - ٤٧) (٢٩٠/٣).

○ قال الشيخ ابن عثيمين: «ألا» أداة عرض، والغرض منه تنبيه المخاطب،

فهو أبلغ من عدم الإتيان بها.

= خَوْفُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ فِتْنَةِ هَذَا الشَّرْكَ الْخَفِيِّ أَشَدَّ مِنْ خَوْفِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّخْلَصَ مِنْهُ صَعْبٌ جَدًّا، وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «مَا جَاهَدْتَ نَفْسِي عَلَى شَيْءٍ مُجَاهَدْتُهَا عَلَى الْإِخْلَاصِ»، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَسْعِدِ النَّاسَ بِشِفَاعَتِي مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ»، وَلَا يَكْفِي مَجْرَدُ اللَّفْظِ بِهَا، بَلْ لَا يَدُ مِنْ إِخْلَاصٍ وَأَعْمَالٍ يَتَعَبَّدُ بِهَا الْإِنْسَانُ لِلَّهِ ﷻ.

قوله: (المسيح الدجال) المسيح؛ أي: ممسوح العين اليمنى، فذكر النبي ﷺ عييين في الدجال:

أحدهما: حسي، وهو أن الدجال أعور العين اليمنى؛ كما قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ، إِنَّهُ لَيْسَ بِأَعُورٍ وَإِنَّ الدَّجَالَ أَعُورُ الْعَيْنِ الْيَمْنَى».

والثاني: معنوي، وهو الدجال، فهو صيغة مبالغة، أو يقال بأنه نسبة إلى وصفه الملازم له، وهو الدجل والكذب والتمويه، وهو رجل من بني آدم، ولكن الله ﷻ بحكمته يخرجهم ليفتن الناس به، وفتنته عظيمة؛ إذ ما في الدنيا منذ خلق آدم إلى أن تقوم الساعة فتنة أشد من فتنة الدجال.

والمسيح الدجال ثبتت به الأحاديث، واشتهرت حتى كان من المعلوم بالضرورة؛ لأن النبي ﷺ أمر أمته أن يتعوذوا بالله منه في كل صلاة، وقد حاول بعض الناس إنكاره وقالوا: ما ورد من صفته متناقض ولا يمكن أن يصدق به، ولكن هؤلاء يقيسون الأحاديث بعقولهم وأهوائهم، وقدرة الله بقدرتهم، ويقولون: كيف يكون اليوم عن سنة والشمس لها نظام لا تتعدها؟

وهذا لا شك جهل منهم بالله؛ فالذي جعل هذا النظام هو الله، وهو القادر على أن يغيره متى شاء؛ فيوم القيامة تكور الشمس، وتتكدّر النجوم، وتكشط السماء، كل ذلك بكلمة «كن»، وردّ هذه الأحاديث بمثل هذه التعاليل دليل على ضعف الإيمان، وعدم تقدير الله حق قدره، قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].

فالذي نؤمن به أنه سيخرج في آخر الزمان، ويحصل منه كل ما ثبت عن الرسول ﷺ.

ونؤمن أن الله على كل شيء قدير، وأنه قادر على أن يبعث على الناس من يفتنهم عن دينهم؛ ليميز المؤمن من الكافر والخبيث من الطيب، مثل ما ابتلى الله بني إسرائيل بالحيثان يوم سبتهم شرعاً، ويوم لا يستون لا تأتيهم، ومثل ما ابتلى الله =

= المؤمنين بأن أرسل عليهم الصيد وهم حرم، تناله أيديهم ورماحهم؛ ليعلم الله من يخافه بالغيب، وقد يبتلي الله أفراد الناس بأشياء يمتحنهم بها، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ [الحج: ١١].

قوله: (الشرك الخفي) الشرك قسمان: خفي، وجلي.

فالجلي: ما كان بالقول، مثل الحلف بغير الله، أو قول ما شاء الله وشئت، أو بالفعل مثل: مثل الانحناء لغير الله تعظيماً.

والخفي: ما كان في القلب، مثل: الرياء؛ لأنه لا يبين، إذ لا يعلم ما في القلوب إلا الله، ويسمى أيضاً «شرك السرائر». وهذا هو الذي بينه الله بقوله: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ الشُّرُكُ﴾ [الطارق: ٩]؛ لأن الحساب يوم القيامة على السرائر، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، وفي الحديث الصحيح فيمن كان يأمر بالمعروف ولا يفعله، وينهى عن المنكر ويفعله: أنه «يلقى في النار حتى تندلق أقتاب بطنه، فيدور عليها كما يدور الحمار برحاه، فيجتمع عليه أهل النار، فيسألونه، فيخبرهم أنه كان يأمر بالمعروف ولا يفعله، وينهى عن المنكر ويفعله».

قوله: (يقوم الرجل، فيصلّي فيزيّن صلاته) يتساوى في ذلك الرجل والمرأة، والتخصيص هنا يسمى مفهوم اللقب؛ أي: أن الحكم يعلق بما هو أشرف، لا لقصد التخصيص، ولكن لضرب المثل.

قوله: (فيزين صلاته)؛ أي: يحسنها بالطمأنينة، ورفع اليدين عند التكبير، ونحو ذلك.

قوله: (لما يرى من نظر الرجل إليه) «ما» موصولة، وحذف العائد؛ أي: للذي يراه من نظر رجل، وهذه هي العلة لتحسين الصلاة؛ فقد زين صلاته ليراه هذا الرجل، فيمدحه بلسانه، أو يعظمه بقلبه، وهذا شرك.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: مناسبة ذكر الحديث في الباب: أن فيه التحذير من الرياء، وفيه تفسيره.

قوله (مرفوعاً) المرفوع: ما كان من كلام النبي ﷺ.

□ ما يستفاد من الحديث:

= ١ - في الحديث شفقتك ﷺ على أمته ونصحه لهم.

## وفيه مسائل

- الأولى: تفسير آية الكهف.
- الثانية: الأمر العظيم في رد العمل الصالح إذا دخله شيء لغير الله.
- الثالثة: ذكر السبب الموجب لذلك، وهو كمال الغنى.
- الرابعة: أن من الأسباب: أنه تعالى خير الشركاء.
- الخامسة: خوف النبي ﷺ على أصحابه من الرياء.
- السادسة: أنه فسّر ذلك بأن يصلي المرء لله، لكن يزينها لما يرى من نظر رجل إليه<sup>[١]</sup>.



٢ - أن الرياء أخوف على الصالحين من فتنة الدجال.

٣ - الحذر من الرياء ومن الشرك عموماً.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وهذا التفسير ينطبق تماماً على الرياء؛ فيكون

أخوف علينا عند رسوله ﷺ من المسيح الدجال.

ولم يذكر المؤلف مسألة خوف النبي ﷺ على أمته من المسيح الدجال؛ لأن

المقام في الرياء لا فيما يخافه النبي ﷺ على أمته.





## باب



### من الشرك: إرادة الإنسان بعمله الدنيا<sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قد ظن بعض الناس أن هذا الباب داخل في الرياء، وأن هذا مجرد تكرير فأخطأ، بل المراد بهذا أن يعمل الإنسان عملاً صالحاً يريد به الدنيا كالذي يجاهد للقטיפه والخميلة ونحو ذلك، ولهذا سماه النبي ﷺ عبداً لذلك بخلاف المرائي، فإنه إنما يعمل ليراه الناس ويعظموه، والذي يعمل لأجل الدراهم والقטיפه ونحو ذلك أعقل من المرائي، لأن ذلك عمل لدنيا يصيبها، والمرائي عمل لأجل المدح، والجلالة في أعين الناس، وكلاهما خاسر نعوذ بالله من موجبات غضبه، وأليم عقابه.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: فإن قيل: فما الفرق بين هذه الترجمة وبين ترجمة الباب قبله؟

قلت: بينهما عموم وخصوص مطلق، يجتمعان في مادة، وهو ما إذا أراد الإنسان بعمله التزين عند الناس والتصنع لهم والثناء، فهذا رياء كما تقدم بيانه، كحال المنافقين. وهو أيضاً إرادة الدنيا بالتصنع عند الناس، وطلب المدحة منهم والإكرام.

وفارق الرياء بكونه عمل عملاً صالحاً، أراد به عرضاً من الدنيا، كمن يجاهد ليأخذ مالاً، كما في الحديث.

وأراد المصنف رحمه الله بهذه الترجمة، وما بعدها أن العمل لأجل الدنيا شرك ينافي كمال التوحيد الواجب، ويحبط الأعمال، وهو أعظم من الرياء؛ لأن مريد الدنيا قد تغلب إرادته تلك على كثير من عمله، وأما الرياء فقد يعرض له في عمل دون عمل، ولا يسترسل معه، والمؤمن يكون حذراً من هذا وهذا.

○ وقال أيضاً في «قرة عيون الموحدين»: أراد المصنف رحمه الله بهذه الترجمة وما بعدها أن العمل لأجل الدنيا كالرياء في بطلان العمل إن استرسل معه، كمن يطلب =

= العلم لتحصيل وظيفة التعليم، كحال أهل المدارس وأئمة المساجد والمجاهدين ونحوهم ممن يقصد بعمله الصالح أمر دنيا، وقد وقع ذلك كثيراً حتى أن منهم من يحرص على سفر الجهاد لما يحصل له فيه من جهة أمير الجيش واجتماعه به وأمره له ونهيه وقربه منه ونحو ذلك.

○ قال الشيخ ابن سعدي: باب ما جاء في الرياء ثم قال: باب من الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا.

اعلم أن الإخلاص لله أساس الدين، وروح التوحيد والعبادة، وهو أن يقصد العبد بعمله كله وجه الله وثوابه وفضله، فيقوم بأصول الإيمان الستة وشرائع الإسلام الخمس، وحقائق الإيمان التي هي الإحسان، وبحقوق الله، وحقوق عباده، مكملاً لها قاصداً بها وجه الله والدار الآخرة، لا يريد بذلك رياء ولا سمعة ولا رئاسة ولا دنيا، وبذلك يتم إيمانه وتوحيده.

ومن أعظم ما ينافي هذا مراعاة الناس والعمل لأجل مدحهم وتعظيمهم، أو العمل لأجل الدنيا، فهذا يقدح في الإخلاص والتوحيد. واعلم أن الرياء فيه تفصيل:

فإن كان الحامل للعبد على العمل قصد مراعاة الناس، واستمر على هذا القصد الفاسد، فعمله حابط وهو شرك أصغر، ويخشى أن يتدرج به إلى الشرك الأكبر. وإن كان الحامل للعبد على العمل إرادة وجه الله مع إرادة مراعاة الناس، ولم يقلع عن الرياء بعمله، فظاهر النصوص أيضاً بطلان هذا العمل.

وإن كان الحامل للعبد على العمل وجه الله وحده، ولكن عرض له الرياء في أثناء عمله، فإن دفعه وخلص إخلاصه لله لم يضره، وإن ساكنه واطمأن إليه نقص العمل، وحصل لصاحبه من ضعف الإيمان والإخلاص بحسب ما قام في قلبه من الرياء، وتقاوم العمل لله وما خالطه من شائبة الرياء.

والرياء آفة عظيمة، ويحتاج إلى علاج شديد، وتمرين النفس على الإخلاص، ومجاهدتها في مدافعة خواطر الرياء والأغراض الضارة، والاستعانة بالله على دفعها لعل الله يخلص إيمان العبد ويحقق توحيده.

وأما العمل لأجل الدنيا وتحصيل أغراضها: فإن كانت إرادة العبد كلها لهذا القصد، ولم يكن له إرادة لوجه الله والدار الآخرة، فهذا ليس له في الآخرة من نصيب.

= وهذا العمل على هذا الوصف لا يصدر من مؤمن، فإن المؤمن ولو كان ضعيف الإيمان، لا بد أن يريد الله والدار الآخرة.  
وأما من عمل العمل لوجه الله ولأجل الدنيا، والقصدان متساويان أو متقاربان فهذا وإن كان مؤمناً فإنه ناقص الإيمان والتوحيد والإخلاص، وعمله ناقص لفقده كمال الإخلاص.

وأما من عمل لله وحده وأخلص في عمله إخلاصاً تاماً ولكنه يأخذ على عمله جعلاً ومعلوماً يستعين به على العمل والدين، كالجعالات التي تجعل على أعمال الخير، وكالمجاهد الذي يترتب على جهاده غنيمة أو رزق، وكالأوقاف التي تجعل على المساجد والمدارس والوظائف الدينية لمن يقوم بها، فهذا لا يضر أخذه في إيمان العبد وتوحيده لكونه لم يرد بعمله الدنيا، وإنما أراد الدين وقصد أن يكون ما حصل له معيناً له على قيام الدين.

ولهذا جعل الله في الأموال الشرعية كالزكوات وأموال الفيء وغيرها جزءاً كبيراً لمن يقوم بالوظائف الدينية والدنيوية النافعة، كما قد عرف تفاصيل ذلك.  
فهذا التفصيل يبين لك حكم هذه المسألة كبيرة الشأن ويوجب لك أن تنزل الأمور منازلها والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (باب من الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا) الشرك شركان أكبر وأصغر، وإرادة العبد بعمله الدنيا تارة يكون شركاً أكبر وتارة يكون شركاً أصغر فإن أراد بإسلامه ودخوله في الدين الدنيا فهذا شرك أكبر كالمنافق فإنه ما أراد بإسلامه إلا الدنيا، وتارة يكون شركاً أصغر كالذي يرئى فيأمر بالمعروف وينهى عن المنكر رياء أو يتجهز للغنيمة وليس في سبيل الله فهذا من الشرك الأصغر.

○ الشيخ ابن عثيمين: قوله: (الدنيا) مفعول بإرادة؛ لأن إرادة مصدر مضاف إلى فاعله، وإذا أردت أن تعرف المصدر إن كان مضافاً إلى فاعله أو مفعوله، فحوله إلى فعل مضارع مقرون بأن، فإذا قلنا: باب من الشرك أن يريد الإنسان بعمله الدنيا، فالإنسان فاعل، وعلى هذا، فأرادة مصدر مضاف إلى فاعله، والدنيا مفعول به.

وعنوان الباب له ثلاثة احتمالات:

الأول: أن يكون مكرراً مع ما قبله، وهذا بعيد أن يكتب المؤلف ترجمتين

متابعتين لمعنى واحد.

= الثاني: أن يكون الباب الذي قبله أخص من هذا الباب؛ لأنه خاص في الرياء، وهذا أعم، وهذا محتمل.

الثالث: أن يكون هذا الباب نوعاً مستقلاً عن الباب الذي قبله، وهذا هو الظاهر؛ لأن الإنسان في الباب السابق، يعمل رياء، يريد أن يمدح في العبادة، فيقال: هو عابد، ولا يريد النفع المادي.

وفي هذا الباب لا يريد أن يمدح بعبادته، ولا يريد المראה، بل يعبد الله مخلصاً له، ولكنه يريد شيئاً من الدنيا كالمال، والمرتبة، والصحة في نفسه، وأهله وولده وما أشبه ذلك، فهو يريد بعمله نفعاً في الدنيا، غافلاً عن ثواب الآخرة.

أمثلة تبين كيفية إرادة الإنسان بعمله الدنيا:

- ١ - أن يريد المال؛ كمن أذن ليأخذ راتب المؤذن، أو حج ليأخذ المال.
  - ٢ - أن يريد المرتبة؛ كمن تعلم في كلية ليأخذ الشهادة فترتفع مرتبته.
  - ٣ - أن يريد دفع الأذى والأمراض والآفات عنه؛ كمن تعبد لله كي يجزيه الله بهذا في الدنيا بمحبة الخلق له ودفع السوء عنه، وما أشبه ذلك.
  - ٤ - أن يتعبد لله يريد صرف وجوه الناس إليه بالمحبة والتقدير.
- وهناك أمثلة كثيرة.

تنبيه:

فإن قيل: هل يدخل من يتعلمون في الكليات، أو غيرها يريدون شهادة، أو مرتبة بتعلمهم؟

فالجواب: أنهم يدخلون في ذلك إذا لم يريدوا غرضاً شرعياً، فنقول لهم: أولاً: لا تقصدوا بذلك المرتبة الدنيوية، بل اتخذوا هذه الشهادات وسيلة للعمل في الحقول النافعة للخلق؛ لأن الأعمال في الوقت الحاضر مبنية على الشهادات، والناس لا يستطيعون الوصول إلى منفعة الخلق إلا بهذه الوسيلة، وبذلك تكون النية سليمة.

ثانياً: أن من أراد العلم لذاته قد لا يجده إلا في الكليات، فيدخل الكلية، أو نحوها لهذا الغرض، وأما بالنسبة للمرتبة، فإنها لا تهمه.

ثالثاً: أن الإنسان إذا أراد بعمله الحسنيين؛ - حسنى الدنيا وحسنى الآخرة -،

فلا شيء عليه؛ لأن الله يقول: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا

= يَحْتَسِبُ ﴿[الطلاق: ٢، ٣]، فرغبه في التقوى بذكر المخرج من كل ضيق والرزق من حيث لا يحتسب.

فإن قيل: من أراد بعمله الدنيا كيف يقال إنه مخلص مع أنه أراد المال مثلاً؟  
أجيب: إنه أخلص العبادة، ولم يرد بها الخلق إطلاقاً، فلم يقصد مراعاة  
الناس ومدحهم، بل قصد أمراً مادياً، فإخلاصه ليس كامل؛ لأن فيه شركاً، ولكن  
ليس كشرك الرياء يريد أن يمدح بالتقرب إلى الله، وهذا لم يرد مدح الناس بذلك،  
بل أراد شيئاً دينياً غيره.

ولا مانع أن يدعو الإنسان في صلاته ويطلب أن يرزقه الله المال، ولكن لا  
يصلي من أجل هذا الشيء، فهذه مرتبة دينية.

أما طلب الخير في الدنيا بأسبابه الدنيوية؛ كالبيع، والشراء، والزراعة، فهذا  
لا شيء فيه، والأصل أن لا نجعل في العبادات نصيباً من الدنيا، وقد سبق البحث  
في حكم العبادة إذا خالطها الرياء في باب الرياء.

ملاحظة:

بعض الناس عندما يتكلمون على فوائد العبادات يحولونها إلى فوائد دنيوية،  
فمثلاً يقولون: في الصلاة رياضة وإفادة الأعصاب، وفي الصيام فائدة إزالة الرطوبة  
وترتيب الوجبات.

والمفروض ألا نجعل الفوائد الدنيوية هي الأصل؛ لأن الله لم يذكر ذلك في  
كتابه، بل ذكر أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر.

وعن الصوم أنه سبب للتقوى؛ فالفوائد الدينية في العبادات هي الأصل  
والدنيوية ثانوية، لكن عندما نتكلم عند عامة الناس، فإننا نخاطبهم بالنواحي الدينية،  
وعندما نتكلم عند من لا يقتنع إلا بشيء مادي؛ فإننا نخاطبه بالنواحي الدينية  
والدنيوية، ولكل مقام مقال.

○ قال الشيخ ابن جبرين: المراد بالعمل هنا العمل الأخروي، والمراد بالدنيا  
المصالح الدنيوية من حطامها وغيره.

فمن أخذ ليحج جاز له ذلك، ومن حج ليأخذ لم يجز له.

○ قال الشيخ ابن عبد الرحمن البراك: قوله: (من الشرك إرادة الإنسان  
بعمله الدنيا) لم يبين هل هذا شرك أكبر أو أصغر ولا شك أنه في الفرائض شرك  
أكبر.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: قوله ﷺ: (باب) هذا - كما سبق وتكرّر - أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا باب.

(من الشرك)؛ أي: من أنواع الشرك، والمراد: الشرك الأصغر.

(إرادة الإنسان بعمله الدنيا) ومعناه: أن يعمل العمل الذي شرع للآخرة وهو لا يريد به إلا طمع الدنيا؛ كأن يجاهد من أجل المغنم، أو يتعلم من أجل الرئاسة والوظيفة، أو يحج أو يعتمر من أجل أخذ المال، وهكذا.

والفرق بين هذا الباب والذي قبله: أن الباب الذي قبله في الرياء وهذا في إرادة الإنسان بعمله الدنيا، وهما يجتمعان في العمل لغير وجه الله، وفي أنهما شرك خفي؛ لأن الإرادة والقصود من أعمال القلوب، فهما يجتمعان في هذا، لكن يفترقان في أن الرياء يراد به الجاه والشهرة، وأما طلب الدنيا فيراد به الطمع والعرض العاجل، قالوا: والذي يعمل من أجل الطمع والعرض العاجل أعقل من الذي يعمل للرياء؛ لأن الذي يعمل للرياء لا يحصل له شيء، وأما الذي يعمل من أجل الدنيا فقد يحصل له طمع في الدنيا ومنفعة في الدنيا، ولكن كلاهما خاسر عند الله ﷻ، حيث أن كلاهما أشرك في نيته وقصده، فهما يجتمعان من وجه ويفترقان من وجه.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: والذين يريدون الحياة الدنيا أصلاً وقصدًا وتحركاً هم الكفار؛ ولهذا نزلت هذه الآية في الكفار، لكن لفظها يشمل كل من أراد الحياة الدنيا بعمله الصالح؛ ولهذا جمع الإمام محمد بن عبد الوهاب ﷺ في رسالة له أحوال الناس فيما قاله السلف تفسيراً لهذه الآية، وجعل كلام السلف يتناول أربعة أنواع من الناس كلهم يدخل في هذا الوعيد.

والأعمال التي يعملها العبد ويستحضر فيها ثواب الدنيا على قسمين:

**القسم الأول:** أن يكون العمل الذي عمله، واستحضر فيه ثواب الدنيا وأراده، ولم يرد ثواب الآخرة، لم يرغب الشرع فيه بذكر ثواب الدنيا، مثل: الصلاة والصيام ونحو ذلك من الأعمال والطاعات، فهذا لا يجوز له أن يريد به الدنيا، ولو أراد به الدنيا، فإنه مشرك ذلك الشرك.

**والقسم الثاني:** أعمال رتب الشارع عليها ثواباً في الدنيا، ورغب فيها بذكر ثواب لها في الدنيا، مثل: صلة الرحم، وبر الوالدين، ونحو ذلك، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «من سره أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه» فهذا =

= النوع إذا استحضر في عمله حين يعمل ذلك العمل، استحضر ذلك الثواب الدنيوي، وأخلص لله في العمل ولم يستحضر الثواب الأخروي، فإنه داخل في الوعيد، فهو من أنواع هذا الشرك، لكن إن استحضر الثواب الدنيوي والثواب الأخروي معاً، له رغبة فيما عند الله في الآخرة ويطمع في الجنة، ويهرب من النار، واستحضر ثواب هذا العمل في الدنيا، فإنه لا بأس بذلك؛ لأن الشرع ما رغب فيه بذكر الثواب في الدنيا إلا للحض عليه، كما قال عليه الصلاة والسلام: «من قتل قتيلاً فله سلبه» فمن قتل حربياً في الجهاد لكي يحصل على السلب، ولكن قصده من الجهاد الرغبة فيما عند الله - جلّ وعلا - مخلصاً فيه لوجه الله، لكن أتى هذا من زيادة الترويج له ولم يقتصر على هذه الدنيا بل قلبه معلق أيضاً بالآخرة، فهذا النوع لا بأس به.

وهذا الباب والأبواب بعده في بيان مقتضيات التوحيد، ولوازم تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، وأن شهادة أن لا إله إلا الله تقتضي وتستلزم أن يكون العبد مطيعاً لله - جلّ وعلا - فيما أحلّ وما حرّم، محلاً للحلال محرماً للحرام، لا يتحاكم إلا إليه - جلّ وعلا - ولا يحكم في الدين إلا شرع الله - جلّ وعلا -.

○ قال مقبده: قال ابن القيم في عدة الصابرين (١٦٣):

فالأقسام أربعة لا خامس لها، أحدها: معطل الأسباب معرض عنها، الثاني: مكب عليها واقف مع جمعها وتحصيلها، الثالث: متوصل بها إلى ما ينفعه ولا ينفعه في معاشه ومعاده؛ فهؤلاء الثلاثة في الخسران، الرابع: متوصل بها إلى ما ينفعه في معاشه ومعاده، وهو الرابع قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِطُلَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [هود: ١٥، ١٦].

وقد أشكل فهم هذه الآية على كثير من الناس، حيث فهموا منها أن من كان له إرادة في الدنيا وزينتها فله هذا الوعيد، ثم اختلفوا في معناها فقالت طائفة منهم ابن عباس: من كان يريد تعجيل الدنيا فلا يؤمن بالبعث ولا بالشواب ولا بالعقاب، قالوا: والآية في الكفار خاصة على قول ابن عباس.

وقال قتادة: من كانت الدنيا همّه وسدمه ونيته وطلبه جازاه الله في الدنيا بحسناته ثم يفضي إلى الآخرة وليس له حسنة يجازى بها، وأما المؤمن فيجزى في الدنيا بحسناته ويثاب عليها في الآخرة، قال هؤلاء: فالآية في الكفار بدليل قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِطُلَّ مَا كَانُوا

= يَمْلُونَ ﴿١٦٦﴾ قالوا: المؤمن من يريد الدنيا والآخرة؛ فأما من كانت إرادته مقصورة على الدنيا فليس بمؤمن.

وقال ابن عباس رضي الله عنه في رواية أبي صالح عنه: نزلت في أهل القبلة، قال مجاهد: هم أهل الرياء، وقال الضحاك: من عمل صالحاً من أهل الإيمان من غير تقوى عجل له ثواب عمله في الدنيا، واختار الفراء هذا القول، وقال: من أراد بعمله من أهل القبلة ثواب الدنيا عجل له ثوابه ولم يبخل، وهذا القول أرجح، ومعنى الآية على هذا: من كان يريد بعمله الحياة الدنيا وزيتها وهذا لا يكون مؤمناً البتة فإن العاصي والفاسق ولو بالغ في المعصية والفسق فإيمانهما يحملهما على أن يعمل أعمال البر لله فيريدان بأعمال البر وجه الله وإن عملا بمعصيته.

فأما من لم يرد بعمله وجه الله وإنما أراد به الدنيا وزيتها، فهذا لا يدخل في دائرة أهل الإيمان، وهذا هو الذي فهمه معاوية من الآية، واستشهد بها على حديث أبي هريرة الذي رواه مسلم في «صحيحه» في الثلاثة الذين هم أول من تسعّر بهم النار يوم القيامة: القارئ الذي قرأ القرآن ليقال فلان قارئ، والمتصدق الذي أنفق أمواله ليقال فلان جواد، والغازي الذي قتل في الجهاد ليقال هو جريء.

وكما أن خيار خلق الله هم النبيون والصديقون والشهداء والصالحون؛ فشرار الخلق من تشبه بهم وليس منهم؛ فمن تشبه بأهل الصدق والإخلاص وهو وراء كمن تشبه بالأنبياء وهو كاذب.

وقال ابن أبي الدنيا: حدثني محمد بن إدريس قال: أخبرني عبد الحميد بن صالح، حدثنا قطن بن الحباب، عن عبد الوارث، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان يوم القيامة صارت أمتي ثلاث فرق: فرقة يعبدون الله ﷻ للدنيا، وفرقة يعبدون رياء وسمعة، وفرقة يعبدونه لوجهه ولداره. فيقول للذين كانوا يعبدونه للدنيا: بعزتي وجلالي ومكاني ما أردتم بعبادتي؟ فيقولون: بعزتك وجلالك ومكانك الدنيا. فيقول: إني لم أقبل من ذلك شيئاً اذهبوا بهم إلى النار، ويقول للذين كانوا يعبدون رياء وسمعة: بعزتي وجلالي ومكاني ما أردتم بعبادتي؟ فيقولون: بعزتك وجلالك ومكانك رياء وسمعة. فيقول: إني لم أقبل من ذلك شيئاً اذهبوا بهم إلى النار، ويقول للذين كانوا يعبدونه لوجهه وداره: بعزتي وجلالي ومكاني ما أردتم بعبادتي؟ فيقولون: بعزتك وجلالك وجهك ودارك. فيقول: صدقتم اذهبوا بهم إلى الجنة» هذا حديث غني عن الإسناد، والقرآن والسنة شاهدان بصدقه، ويدل على =



= صحة هذا القول في الآية قوله تعالى: ﴿تَوَفَّيْ لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾ [هود: ١٥] وذلك على أنها في قوم لهم أعمال لم يريدوا بها وجه الله وإنما أرادوا بها الدنيا ولها عملوا؛ فوافاهم الله ثواب أعمالهم فيها من غير بخس وأفضوا إلى الآخرة بغير عمل يستحقون عليه الثواب، وهذا لا يقع ممن يؤمن بالآخرة إلا كما يقع منه كبائر الأعمال وقوعاً عارضاً يتوب منه ويراجع التوحيد.

وقال ابن الأنباري: فعلى هذا القول المعنى في قوم من أهل الإسلام يعملون العمل الحسن لتستقيم به دنياهم غير متفكرين في الآخرة، وما ينقلبون إليه؛ فهو لا يجعل لهم جزء حسناتهم في الدنيا فإذا جاءت الآخرة كان جزاؤهم عليها النار [إذ] لم يريدوا بها وجه الله ولم يقصدوا التماس ثوابه وأجره.

ثم أورد صاحب هذا القول على أنفسهم سؤالاً قالوا: فإن قيل: الآية الثانية على هذا القول توجب تخليد المؤمن المريد بعمله الدنيا في النار! وأجابوا عنه: بأن ظاهر الآية يدل على أن من رأى بعمله ولم يلتمس به ثواب الآخرة بل كانت نيته الدنيا فإن الله يطل إيمانه عند الموافقة فلا يوافي ربه بالإيمان. قالوا: ويدل عليه قوله: ﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِطُلَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٦] وهذا يتناول أصل الإيمان وفروعه.

وأجابت فرقة أخرى: بأن الآية لا تقتضي الخلود الأبدي في النار، وإنما تقتضي أن الذي يستحقونه في الآخرة النار، وأنهم ليس لهم عمل صالح يرجون به النجاة، فإذا كان مع أحدهم عمود التوحيد فإنه يخرج به من النار مع من يخرج من أصحاب الكبائر الموحدين، وهذا هو جواب ابن الأنباري وغيره.

والآية بحمد الله لا إشكال فيها، والله سبحانه ذكر جزاء من يريد بعمله الحياة الدنيا وزينتها وهو النار وأخبر بحبوط عمله وبطلانه، فإذا أحبط ما ينجو به وبطل لم يبق معه ما ينجي، فإن كان معه إيمان لم يرد به الدنيا وزينتها بل أراد الله به والدار الآخرة لم يدخل هذا الإيمان في العمل الذي حبط وبطل، وأنجاه إيمانه من الخلود في النار، وإن دخلها بحبوط عمله الذي به النجاة المطلقة، والإيمان إيمانان: إيمان يمنع من دخول النار وهو الإيمان الباعث على أن تكون الأعمال لله يبتغي بها وجهه وثوابه. وإيمان يمنع الخلود في النار وإن كان مع المرابي شيء منه وإلا كان من أهل الخلود؛ فالآية لها حكم نظائرها من آيات الوعيد والله الموفق وذلك قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي =

= الْآخِرَةَ مِنْ نَصِيبٍ ﴿٢٥﴾ [الشورى: ٢٥] ومنه قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَذْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٨].

فهذه ثلاث مواضع من القرآن يشبه بعضها بعضاً ويصدق بعضها بعضاً، وتجتمع على معنى واحد وهو: أن من كانت الدنيا مراده ولها يعمل في غاية سعيه لم يكن له في الآخرة نصيب، ومن كانت الآخرة مراده ولها عمل وهي غاية سعيه فهي له.

بقي أن يقال: فما حكم من يريد الدنيا والآخرة فإنه داخل تحت حكم الإرادتين فبأيهما يلحق؟ قيل: من ها هنا نشأ الإشكال وظن من ظن من المفسرين أن الآية في حق الكافر فإنه هو الذي يريد الدنيا دون الآخرة، وهذا غير لازم طرداً ولا عكساً فإن بعض الكفار قد يريد الآخرة، وبعض المسلمين قد لا يكون مراده إلا الدنيا، والله تعالى قد علّق السعادة بإرادة الآخرة والشقاوة بإرادة الدنيا، فإذا تجردت الإرادتان تجرد موجبهما ومقتضاهما، وإن اجتمعتا فحكم اجتماعهما حكم اجتماع البر والفجور، والطاعة والمعصية، والإيمان والشرك في العبد، وقد قال تعالى لخير الخلق بعد الرسل: ﴿مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وهذا خطاب للذين شهدوا معه الواقعة ولم يكن فيهم منافق، ولهذا قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ما شعرت أن أحد أصحاب رسول الله يريد الدنيا حتى كان يوم أحد ونزلت هذه الآية، والذين أريدوا في هذه الآية هم الذين أدخلوا مركزهم الذي أمرهم رسول الله بحفظه وهم من خيار المسلمين، ولكن هذه إرادة عارضة حملتهم على ترك المركز والإقبال على كسب الغنائم بخلاف من كان مراده بعمله الدنيا وعاجلها؛ فهذه الإرادة لون وإرادة هؤلاء لون.

وها هنا أمر يجب التنبيه له وهو: أنه لا يمكن إرادة الدنيا وعاجلها بأعمال البر دون الآخرة مع الإيمان بالله ورسوله ولقائه أبداً، فإن الإيمان بالله والدار الآخرة يستلزم إرادة العبد لرحمة الله والدار الآخرة بأعماله؛ فحيث كان مراده بها الدنيا فهذا لا يجامع الإيمان أبداً وإن جامع الإقرار والعلم، فالإيمان وراء ذلك والإقرار والمعرفة حاصلان لمن شهد الله سبحانه له بالكفر مع هذه المعرفة؛ كفرعون وثمود واليهود الذين شاهدوا رسول الله وعرفوه كما عرفوا أبناءهم، وهم من أكفر الخلق بإرادة الدنيا وعاجلها بالأعمال قد تجامع هذه المعرفة والعلم، ولكن الإيمان الذي هو وراء ذلك لا بد أن يريد صاحبه بأعماله الله والدار الآخرة، والله المستعان.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ [١٥] أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِطُلَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ [هود: ١٥، ١٦].<sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال ابن عباس: (من كان يريد الحياة الدنيا)؛ أي: ثوابها؛ ﴿وَزِينَتَهَا﴾ أي: مآلها. ﴿نُوَفِّ إِلَيْهِمْ﴾: نوفر لهم ثواب أعمالهم بالصحة والسرور في الأهل والمال والولد، ﴿وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ لا ينقصون، ثم نسختها و﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨] رواه النحاس في ناسخه.

وقوله: «ثم نسختها»؛ أي: قيدتها أو خصصتها، فإن السلف كانوا يسمون التقييد والتخصيص نسخاً، وإلا فالآية محكمة.

وقال الضحاك: من عمل صالحاً من أهل الإيمان من غير تقوى، عجل له ثواب عمله في الدنيا، واختاره الفراء. قال ابن القيم: وهذا القول أرجح ومعنى الآية على هذا: من كان يريد بعمله الحياة الدنيا وزينتها.

وقالت طائفة: هذه الآية في حق الكفار بدليل قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ﴾؛ أي: لأنهم لم يعملوا إلا للحياة الدنيا وزينتها.

﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا﴾ قال بعض المفسرين: أي: وحبط في الآخرة ما صنعوه، أو صنيعهم؛ يعني: لم يكن لهم ثواب؛ لأنهم لم يريدوا به الآخرة، إنما أرادوا به الدنيا، وقد وفى إليهم ما أرادوا ﴿وَبِطُلَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾؛ أي: كان عمله في نفسه باطلاً؛ لأنه لم يعمل لوجه صحيح، والعمل الباطل لا ثواب له. انتهى.

فإن قيل: الآية على القول الأول تقتضي تخليد المؤمن المريد بعمله الدنيا في النار.

قيل: إن الله سبحانه ذكر جزاء من يريد بعمله الحياة الدنيا وزينتها، وهو النار، وأخبر بحبوط عمله وبطلانه، فإذا حبط ما ينجو به وبطل، لم يبق معه ما ينجيه.

فإن كان معه إيمان لم يرد به الحياة الدنيا وزينتها، بل أراد به الله والدار الآخرة، لم يدخل هذا الإيمان في العمل الذي حبط وبطل. وأنجاه هذا الإيمان من الخلود في النار، وإن دخلها بحبوط عمله الذي به النجاة المطلقة.

= فالإيمان إيمانان إيمان: يمنع دخول النار، وهو الإيمان الباعث على أن تكون الأعمال لله وحده يبتغي بها وجهه وثوابه، وإيمان يمنع الخلود في النار، فإن كان مع المرائي شيء منه، وإلا كان من أهل الخلود، فالآية لها حكم نظائرها من آيات الوعيد. ذكره ابن القيم.

وقد سئل شيخ الإسلام المصنف عن معنى هذه الآية فأجاب بما ملخصه: ذكر عن السلف من أهل العلم فيها أنواع مما يفعله الناس اليوم، ولا يعرفون معناه.

فمن ذلك العمل الصالح الذي يفعله كثير من الناس ابتغاء وجه الله من صدقة وصلاة وإحسان إلى الناس، وترك ظلم، ونحو ذلك مما يفعله الإنسان، أو يتركه خالصاً لله، لكنه لا يريد ثوابه في الآخرة، إنما يريد أن يجازيه الله بحفظ ماله وتنميته، أو حفظه أهله وعياله، أو إدامة النعم عليهم، ولا همة له في طلب الجنة، والهرب من النار، فهذا يعطى ثواب عمله في الدنيا، وليس له في الآخرة من نصيب. وهذا النوع ذكره ابن عباس.

النوع الثاني: وهو أكبر من الأول وأخوف، وهو الذي ذكر مجاهد في الآية أنها نزلت فيه، وهو أن يعمل أعمالاً صالحة، ونيتته رياء الناس لا طلب ثواب الآخرة.

النوع الثالث: أن يعمل أعمالاً صالحة يقصد بها مالاً مثل أن يحج لمال يأخذه، لا لله، أو يهاجر لدنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها، أو يجاهد لأجل المغنم، فقد ذكر أيضاً هذا النوع في تفسير هذه الآية. وكما يتعلم الرجل لأجل مدرسة أهله أو مكسبهم أو رياستهم، أو يتعلم القرآن ويواظب على الصلاة لأجل وظيفة المسجد، كما هو واقع كثيراً، وهؤلاء أعقل من الذين قبلهم؛ لأنهم عملوا لمصلحة يحصلونها، والذين قبلهم عملوا من أجل المدح والجلالة في أعين الناس، ولا يحصل لهم طائل، والنوع الأول أعقل من هؤلاء؛ لأنهم عملوا لله وحده لا شريك له، لكن لم يطلبوا منه الخير الكثير الدائم وهو الجنة، ولم يهربوا من الشر العظيم وهو النار.

النوع الرابع: أن يعمل بطاعة الله مخلصاً في ذلك لله وحده لا شريك له، لكنه على عمل يكفره كفرأ يخرجه عن الإسلام مثل اليهود والنصارى إذا عبدوا الله أو تصدقوا أو صاموا ابتغاء وجه الله والدار الآخرة، ومثل كثير من هذه الأمة الذين فيهم =

= كفر أو شرك أكبر يخرجهم من الإسلام بالكلية إذا أطاعوا الله طاعة خالصة، يريدون بها ثواب الله في الدار الآخرة، لكنهم على أعمال تخرجهم من الإسلام وتمنع قبول أعمالهم. فهذا النوع أيضاً قد ذكر في هذه الآية عن أنس بن مالك وغيره. وكان السلف يخافون منها، قال بعضهم: لو أعلم أن الله تقبل مني سجدة واحدة لتمنيت الموت؛ لأن الله يقول: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧].

ثم قال: بقي أن يقال: إذا عمل الرجل الصلوات الخمس والزكاة والصوم والحج ابتغاء وجه الله طالباً ثواب الآخرة، ثم بعد ذلك عمل أعمالاً قاصداً بها الدنيا مثل أن يحج فرضه لله، ثم يحج بعده لأجل الدنيا، كما هو واقع، فهو لما غلب عليه منهما.

وقد قال بعضهم: القرآن كثيراً ما يذكر أهل الجنة الخالص، وأهل النار الخالص، ويسكت عن صاحب الشائبتين وهو هذا وأمثاله. انتهى. وقد أجاد وأفاد ﷺ.

□ وفي الآية من الفرائد:

أن الشرك محبط للأعمال.

وأن إرادة الدنيا وزيتها بالعمل كذلك.

وأن الله يجازي الكافر بحسناته، وكذلك طالب الدنيا، ثم يفضي إلى الآخرة وليس له حسنة.

الخامسة شدة الوعيد على ذلك.

السادسة الفرق بين الحبوط والبطلان.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وقال قتادة: «من كانت الدنيا همه وطلبته ونيته جازاه الله بحسناته في الدنيا، ثم يفضي إلى الآخرة وليس له حسنة يعطى بها جزاء. وأما المؤمن فيجازى بحسناته في الدنيا ويثاب عليها في الآخرة» ذكره ابن جرير بسنده.

ثم ساق حديث أبي هريرة عن ابن المبارك عن حيوة بن شريح قال: حدثني الوليد ابن أبي الوليد أبو عثمان أن عقبة بن مسلم حدثه أن شُفِيَّ بن مائع الأصبحي حدثه أنه دخل المدينة فإذا هو برجل قد اجتمع عليه الناس، فقال: من هذا؟ فقالوا: أبو هريرة، قال: فدنوت منه حتى قعدت بين يديه، وهو يحدث الناس، فلما سكث وخلا قلت: أنشدك بحقٍ وبحقٍ لَمَا حدثتني حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ عقلته =

= وعلمته، قال: فقال أبو هريرة: أفعل، لأحدثك حديثاً حدثني رسول الله ﷺ في هذا البيت ما فيه أحد غيري وغيره، ثم نَسَخَ أبو هريرة نَسْخَةً ثم أفاق فقال: لأحدثك حديثاً حدثني رسول الله ﷺ في هذا البيت ما فيه غيري أحد وغيره، ثم نَسَخَ أبو هريرة نَسْخَةً أخرى، ثم مال خازراً على وجهه؛ واشتد به طويلاً، ثم أفاق فقال: حدثني رسول الله ﷺ: «إن الله - تبارك وتعالى - إذا كان يوم القيامة نزل إلى أهل القيامة ليقضي بينهم، وكل أمة جاثية.

فأول من يدعو به رجل جمع القرآن، ورجل قُتل في سبيل الله، ورجل كثير المال. فيقول الله تبارك وتعالى للقارئ: ألم أعلمك ما أنزلت على رسولي؟ قال: بلى يا رب. قال: فماذا عملت فيما علمت؟ قال: كنت أقوم أثناء الليل وأثناء النهار. فيقول الله له: كذبت، وتقول له الملائكة: كذبت. ويقول الله له: بل أردت أن يقال: فلان قارئ فقد قيل ذلك.

ويؤتى بصاحب المال فيقول الله له: ألم أوسع عليك حتى لم أدعك تحتاج إلى أحد؟ قال: بلى يا رب، قال: فما عملت فيما آتيتك؟ قال: كنت أصل الرحم وأنصدق. فيقول الله له: كذبت، وتقول له الملائكة: كذبت، ويقول الله: بل أردت أن يقال: فلان جواد، فقد قيل ذلك.

ويؤتى بالذي قتل في سبيل الله فيقال له: فماذا قتلت؟ فيقول: أمرت بالجهاد في سبيلك فقاتلت حتى قتلت. فيقول الله له: كذبت، وتقول له الملائكة: كذبت، ويقول الله له: بل أردت أن يقال: فلان جريء فقد قيل ذلك.

ثم ضرب رسول الله ﷺ على ركبتي فقال: «يا أبا هريرة، أولئك الثلاثة أول خلق الله تسعر بهم النار يوم القيامة».

○ قال الشيخ ابن باز: قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْمَلَاجِلَ عَجَلًا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ يُرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨] ففي هذه الآية تقييد لما أطلق في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نُوَفِّهِمْهَا﴾ [الشورى: ٢٠] فالآية الأولى تقييد ما أطلق بعدها فمن أراد الدنيا قد يؤتاها ويحصل له ما يريد والبعض لا يحصل له ما أرادها منها.

والآية في الكفار الذين عبدوا الله لأجل الدنيا كالمنافقين وعمومه، وهذا يوجب الحذر من إرادة الإنسان بعمله الدنيا ولو كان ذلك في بعض الأمور.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿وَزِينَهَا﴾؛ أي: المال، والبنين، والنساء، والحرث، والأنعام، والخيول المسومة، كما قال الله تعالى: ﴿زَيْنَ النَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِئَةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتْلَعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٤].

قوله: ﴿تُوفِ إِلَيْهِمْ﴾ فعل مضارع معتل الآخر، مجزوم بحذف حرف العلة - الياء -؛ لأنه جواب الشرط.

والمعني: أنهم يعطون ما يريدون في الدنيا، ومن ذلك الكفار لا يسعون إلا للدنيا وزينتها، فجعلت لهم طبيباتهم في حياتهم الدنيا، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذَهُمْ طَيْبَتُهُمْ فِي حَيَاتِهِمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعُوا بِهَا﴾ [الأحقاف: ٢٠].

ولهذا «لما بكى عمر حين رأى النبي ﷺ قد أثر في جنبه الفراش، فقال: «ما يبكيك؟» قال: يا رسول الله! كسرى وقيصر يعيشان فيما يعيشان فيه من نعيم وأنت على هذا الحال. فقال رسول الله ﷺ: «أولئك قوم عجلت لهم طبيباتهم»، وفي الحقيقة هي ضرر عليهم؛ لأنهم إذا انتقلوا من دار النعيم إلى الجحيم، صار عليهم أشد وأعظم في فقد ما متعوا به في الدنيا.

قوله: ﴿لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّكَارُ﴾ فيه حصر طريقة النفي والإثبات، وهذا يعني أنهم لن يدخلوا الجنة؛ لأن الذي ليس له إلا النار محروم من الجنة والعياذ بالله.

قوله: ﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا﴾ الحبوط: الزوال؛ أي: زال عنهم ما صنعوا في الدنيا.

قوله: ﴿وَنَبِطُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (باطل): خبر مقدم لأجل مراعاة الفواصل في الآيات والمبتدأ «ما» في قوله: ﴿مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، فأثبت الله أنه ليس لهؤلاء إلا النار، وأن ما صنعوا في الدنيا قد حبط، وأن أعمالهم باطلة.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا تُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُخْسَرُونَ﴾ (١٥) مخصوصة بقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴾ (١٨) [الإسراء: ١٨].

فإن قيل: لماذا لا نجعل آية هود حاكمة على آية الإسراء، ويكون الله توعده من يريد العاجلة في الدنيا أن يجعل له ما يشاء لمن يريد؟ ثم وعد أن يعطيه ما يشاء؟

= أجيب: إن هذا المعنى لا يستقيم لأمرين:

أولاً: أن القاعدة الشرعية في النصوص أن الأخص مقدم على الأعم، وآية هود عامة؛ لأن كل من أراد الحياة الدنيا وزينتها وفي إليه العمل، وأعطى ما أراد أن يعطى، أما آية الإسراء، فهي خاصة: ﴿عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨]، ولا يمكن أن يحكم بالأعم على الأخص.

الثاني: أن الواقع يشهد على ما تدل عليه آية الإسراء؛ لأن في فقراء الكفار من هو أفقر من فقراء المسلمين؛ فيكون عموم آية هود مخصوصاً بآية الإسراء، فالأمر موكول إلى مشيئة الله وفيمن يريده.

واختلف فيمن نزلت فيه آية هود:

١ - قيل: نزلت في الكفار؛ لأن الكافر لا يريد إلا الحياة الدنيا، ويدل لهذا سياقها والجزاء المرتب على هذا، وعليه يكون وجه مناسبتها للترجمة أنه إذا كان عمل الكافرين يراد به الدنيا، فكل من شاركهم في شيء من ذلك؛ ففيه شيء من شركهم وكفرهم.

٢ - وقيل: نزلت في المرائين؛ لأنهم لا يعملون إلا للدنيا، فلا ينفعهم يوم القيامة.

٣ - وقيل: نزلت فيمن يريد مالا بعمله الصالح.

والسياق يدل للقول الأول؛ لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٦].

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ﴿وَبِطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ البطلان يكون في الدنيا، والحبوط يكون في الآخرة، في الدنيا أعمالهم باطلة لأنها بدون قصد خالص لوجه الله، فإذا جاءت الآخرة حبطت أعمالهم.

والحَبِطُ في اللغة: انتفاخ الشيء، ومنه: انتفاخ البعير، إذا أكل من أول الربيع فإنه ينتفخ ويموت.

□ ما يستفاد من الآيتين:

١ - فيهما أن الشرك محبط للأعمال، وأن إرادة الدنيا وزينتها بالعمل

محبطة له.



في «الصحيح» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:  
«تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميصة، تعس  
عبد الخميلة، إن أعطى رضي وإن لم يعط سخط؛ تعس وانتكس، وإذا  
شيك فلا انتكش، طوبى لعبد آخذ بعنان فرسه في سبيل الله، أشعث رأسه،  
مغبرة قدماءه، إن كان في الحراسة كان في الحراسة، وإن كان في الساقة  
كان في الساقة، إن استأذن لم يؤذن له وإن شفع لم يُشَفَّع»<sup>[١]</sup>.

٢ - فيهما أن الله قد يجزي الكافر وطالب الدنيا بحسناته في الدنيا ولا يبقى له  
في الآخرة حسنة يجازى بها.

٣ - فيهما التحذير الشديد من إرادة الدنيا بعمل الآخرة.

٤ - فيهما الحث على إرادة الآخرة بالأعمال الصالحة.

[١] رواه البخاري في: كتاب الجهاد رقم (٢٨٨٦ و ٢٨٨٧) بلفظ: «تعس  
عبد الدينار، وعبد الدرهم، وعبد الخميصة..» من غير تكرار تعس.  
○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (في الصحيح)؛ أي: صحيح  
البخاري.

قوله: (تعس عبد الدينار) هو بكسر العين، ويجوز الفتح؛ أي: سقط والمراد  
هنا: هلك، قاله الحافظ.

وقال في موضع آخر: وهو ضد سعد؛ أي: شقي.

وقيل: معنى التعس: الكبُّ على الوجه، قال أبو السعادات: يقال: تعس  
يتعس، إذا عثر، وانكب لوجهه، وهو دعاء عليه بالهلاك.

قوله: (تعس عبد الخميصة) قال أبو السعادات: هو ثوب خز أو صوف  
معلم.

وقيل: لا تسمى خميصة إلا أن تكون سوداء معلمة، وكانت من لباس الناس  
قديمًا، وجمعها الخمائنص. والخميلة بفتح الخاء المعجمة، قال أبو السعادات:  
الخميل والخميلة: القطيفة، وهي ثوب له خمل من أي شيء كان، وقيل: الخميل  
الأسود من الثياب.

قوله: (تعس وانتكس) قال الحافظ: هو بالمهمله أي: عاوده المرض.

وقال أبو السعادات: أي: انقلب على رأسه، وهو دعاء عليه بالخيبة؛ لأن من  
انتكس في أمره فقد خاب وخسر.

= وقال الطيبي: وفيه الترقى بالدعاء عليه؛ لأنه إذا تعس انكب على وجهه، فإذا انتكس انقلب على رأسه بعد أن سقط.

قوله: (وإذا شيك)؛ أي: أصابته شوكة (فلا انتقش).

قال أبو السعادات؛ أي: إذا شاكته شوكة، فلا يقدر على انتقاشها، وهو إخراجها بالمنقاش.

وقال الحافظ: أي: إذا دخلت فيه شوكة لم يجد من يخرجها بالمنقاش، قال: وفي الدعاء عليه بذلك إشارة إلى عكس مقصوده؛ لأن من عثر فدخلت في رجله الشوكة، فلم يجد من يخرجها يصير عاجزاً عن السعي والحركة في تحصيل مصالح الدنيا.

وقال الطيبي: المعنى أنه إذا وقع في البلاء لا يترحم عليه، فإن من وقع في البلاء إذا ترحم له الناس ربما هان الخطب عليه، ويتسلى بعض التسلي، وهؤلاء بخلافه، بل يزيد غيظهم بفرح الأعداء أو شماتتهم.

فإن قيل: لم سماه النبي ﷺ عبد الدينار والدرهم؟

قيل: لما كان ذلك هو مقصوده ومطلوبه الذي عمل له، وسعى في تحصيله بكل ممكن حتى صارت نيته مقصورة عليه يغضب ويرضى له صار عبداً له.

قال شيخ الإسلام: فسماه النبي ﷺ عبد الدينار والدرهم، وعبد القطيفة، وعبد الخميصة، وذكر فيه ما هو دعاء وخبر. وهو قوله: (تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش)، وهذه حال من أصابه شر لم يخرج منه ولم يفلح لكونه تعس وانتكس، فلا نال المطلوب، ولا خلص من المكروه، وهذه حال من عبد المال.

وقد وصف ذلك بأنه إن أعطي رضي وإن منع سخط كما قال تعالى: ﴿وَمَنْهُمْ مَّنْ يُؤْذِرُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسَخَطُونَ﴾ [التوبة: ٥٨] فرضاهم لغير الله، وسخطهم لغير الله، وهكذا حال من كان متعلقاً برئاسة أو بصورة، أو نحو ذلك من أهواء نفسه إن حصل له رضي، وإن لم يحصل له سخط، فهذا عبد ما يهواه من ذلك، وهو رقيق له، إذ الرق والعبودية في الحقيقة هو رق القلب وعبوديته، فما استرق القلب واستعبده، فهو عبده... إلى أن قال: وهكذا أيضاً طالب المال فإن ذلك يستعبده ويسترقه.

وهذه الأمور نوعان: فمنها: ما يحتاج إليه العبد كما يحتاج إلى طعامه وشربه ومنكحه ومسكنه ونحو ذلك، فهذا يطلبه من الله ويرغب إليه فيه فيكون المال عنده، =

= يستعمله في حاجته بمنزلة حماره الذي يركبه، وبساطه الذي يجلس عليه من غير أن يستعبده فيكون هلوياً.

ومنها: ما لا يحتاج إليه العبد، فهذه ينبغي أن لا يعلق قلبه بها، فإذا تعلق قلبه بها، صار مستعبداً لها وربما صار مستعبداً معتمداً على غير الله فيها، فلا يبقى معه حقيقة العبودية لله، ولا حقيقة التوكل عليه، بل فيه شعبة من العبادة لغير الله، وشعبة من التوكل على غير الله، وهذا من أحق الناس بقوله ﷺ: (تعس عبد الدرهم، تعس عبد الدينار، وتعس عبد الخميصة تعس عبد الخميصة). وهذا هو عبد لهذه الأمور، ولو طلبها من الله، فإن الله إذا أعطاه إياها رضي، وإن منعه إياها سخط.

وإنما عبد الله من يرضيه ما يرضي الله، ويسخطه ما يسخط الله، ويحب ما أحب الله ورسوله، ويبغض ما أبغض الله ورسوله، ويوالي أولياء الله، ويعادي أعداء الله فهذا الذي استكمل الإيمان. انتهى ملخصاً.

قوله: (طوبى لعبد) قال أبو السعادات: طوبى اسم الجنة، وقيل: هي شجرة فيها.

قلت: قد روى ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن دراجاً حدثه أن أبا الهيثم حدثه عن أبي سعيد في حديث: «فقال رجل: يا رسول الله وما طوبى؟ قال: شجرة في الجنة مسيرة مائة سنة ثياب أهل الجنة تخرج من أكمامها». رواه حرملة عنه.

ورواه أحمد في مسنده من حديث عتبة بن عبد السلمي «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فسأله عن الحوض وذكر الجنة. ثم قال الأعرابي: «وفيهما فاكهة؟ قال: نعم. وفيها شجرة تدعى طوبى...» الحديث.

قال الزجاج: في قوله: طوبى لهم. معناه: العيش الطيب.

وقال ابن الأنباري: الحال المستطابة لهم؛ لأنه فعلى من الطيب، وقيل: معناه هنيئاً بطيب العيش لهم وهذه الأقوال ترجع إلى قول واحد.

قوله: (أخذ بعنان فرسه في سبيل الله)؛ أي: في طريق الجهاد.

قوله: (أشعث رأسه)، هو بنصب أشعث صفة لعبد لأنه غير مصروف للصفة ووزن الفعل، ورأسه مرفوع على الفاعلية لأشعث، وهو مغبر الرأس. وفيه فضل إصابة الغبار في سبيل الله.

= قوله: (مغبرة قدماء)، هو كاشعت في الإعراب والمراد به كثرة الغبار له في سبيل الله لكثرة جهاده ومصابرته.

قوله: (إن كان في الحراسة) قال بعضهم: هو بكسر الحاء أي: حماية الجيش ومحافظةهم عن أن يهجم عليهم عدوهم.

قوله: (كان في الحراسة)؛ أي: امتثل غير مقصر فيها بالنوم والغفلة ونحوهما.

قوله: (وإن كان في الساقة كان في الساقة) أي: إن جعل في مؤخرة الجيش صار فيها ولزمها.

وقال ابن الجوزي: المعنى: أنه خامل الذكر، لا يقصد السمو، فأى موضع اتفق له كان فيه.

وقال الخليلي: المعنى ائتماره لما أمر، وإقامته حيث أقيم لا يفقد من مكانه، وإنما ذكر الحراسة والساقة؛ لأنهما أشد مشقة وأكثر آفة.

قلت: وفيه فضيلة الحرس في سبيل الله.

قوله: (إن استأذن لم يؤذن له) أي: إن استأذن على الأمراء ونحوهم لم يأذنوا له؛ لأنه ليس بذي جاه ولا يقصد بعمله الدنيا فيطلبها منهم، ويتردد إليهم لأجلها بل هو مخلص لله.

قوله: (وإن شفع) بفتح أوله وثانيه مبني للفاعل، ويشفع بتشديد الفاء، مبني للمفعول، والمراد والله أعلم أنه لا يشفع عند الملوك ونحوهم، لعدم جاهه عندهم وعلى تقدير شفاعته إن شفع لم يشفع بل يردون شفاعته.

قال بعضهم: قيل: إن هذا إشارة إلى عدم التفاته إلى الدنيا وأربابها بحيث لا يبتغي مالاً ولا جاهاً عند الناس، بل يكون عند الله وجهياً ولم يقبل الناس شفاعته، ويكون عند الله شافعاً مشفعاً، كما في الحديث الذي رواه أحمد ومسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: «رب أشعث مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبره».

وقال الحافظ: فيه ترك حب الرئاسة والشهرة، وفضل الخمول والتواضع.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (تعس عبد الدرهم) وهو من الفضة، قدره الفقهاء بالشعير وزناً، وعندنا منه درهم من ضرب بني أمية، وهو زنة خمسين حبة شعير وخمسا حبة.

= سماه عبداً له؛ لكونه هو المقصود بعمله، فكل من توجه بقصده لغير الله فقد جعله شريكاً له في عبوديته كما هو حال الأكثر.

وروى الحافظ ابن عساكر في ترجمة عبد الله بن المبارك: قال عبد الله بن محمد قاضي نصيبين: حدثني محمد بن إبراهيم ابن أبي سكينه أنه أملى عليه عبد الله بن المبارك هذه الأبيات بطرسوس وواعده الخروج وأنفذها معه إلى الفضيل بن عياض في سنة سبع وسبعين ومائة. قال:

يا عابد الحرمين لو أبصرتنا	لعلمت أنك في العبادة تلعب
من كان يخضب خده بدموعه	فنجحورنا بدمائنا تتخضب
أو كان يتعب خيله في باطل	فخيولنا يوم الصبيحة تتعب
ريح العبير لكم ونحن عبيرنا	رَهَج السناكب والغبار الأطيب
ولقد أتانا من مقال نبينا	قول صحيح صادق لا يُكذب
لا يستوي وغبار خيل الله في	أنف امرئ ودخان نار تلهب
هذا كتاب الله ينطق بيننا	ليس الشهيد بميت لا يُكذب

قال: فلقيت الفضيل بكتابه في المسجد الحرام، فلما قرأه ذرفت عيناه فقال: صدق أبو عبد الرحمن ونصحتني، ثم قال: أنت ممن يكتب الحديث؟ قلت: نعم، قال لي: اكتب هذا الحديث، وأملى عليّ الفضيل بن عياض: حدثنا منصور بن المعتمر عن أبي صالح عن أبي هريرة: «أن رجلاً قال: يا رسول الله علمني عملاً أنال به ثواب المجاهدين في سبيل الله، فقال: هل تستطيع أن تصلي فلا تفتر، وتصوم فلا تفطر؟ فقال: يا رسول الله أنا أضعف من أن أستطيع ذلك، ثم قال النبي ﷺ: «فوالذي نفسي بيده لو طُوقَ ذلك ما بلغت، فضل المجاهدين في سبيل الله، أما علمت أن فرس المجاهد لَيَسْتَنُّ في طوله فيكتب له بذلك حسنات».

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (وإذا شيك فلا انتقش) وهذا دعاء عليه بتعسير الأمور وسوء العاقبة.

قوله: (إن كان في الحراسة كان في الحراسة)؛ أي: مغمور في الناس غير معروف وهذا من كمال إخلاصه وصدقه فلا يتحرى مناصب الأمور ومعالها ولا التقدم عند الملوك والأمراء والوجهاء فلهاذا لا يعرفونه.

= فهذا له الجنة والكرامة بخلاف المنافق ومن كان عمله للدنيا في أمره ونهيه وجهاده أو غير هذا من شؤون الدين فقد حبط عمله.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (إن أعطي رضي، وإن لم يعط سخط) يحتمل أن يكون المعطي هو الله، فيكون الإعطاء قدرياً؛ أي: إن قَدَّرَ الله له الرزق والعطاء رضي وانشرح صدره، وإن منع وحرَمَ المال سخط بقلبه وقوله؛ كأن يقول: لماذا كنت فقيراً وهذا غنياً؟ وما أشبه ذلك؛ فيكون ساخطاً على قضاء الله وقدره؛ لأن الله منعه.

والله ﷻ يعطي ويمنع لحكمة، ويعطي الدنيا لمن يحب ومن لا يحب، ولا يعطي الدين إلا لمن يحب. والواجب على المؤمن أن يرضى بقضاء الله وقدره؛ إن أعطي شكر، وإن منع صبر.

ويحتمل أن يراد بالإعطاء هنا الإعطاء الشرعي؛ أي: إن أعطي من مال يستحقه من الأموال الشرعية رضي، وإن لم يعط سخط، وكلا المعنيين حق، وهما يدلان على أن هذا الرجل لا يرضى إلا للمال، ولا يسخط إلا له، ولهذا سماه الرسول ﷺ عبداً له.

وقوله: (تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميصة، تعس عبد الخميصة، إن أعطي رضي وإن لم يعط سخط؛ تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش) وهذه الجمل الثلاث يحتمل خبراً منه ﷺ عن حال هذا الرجل، وأنه في تعاسة وانتكاس، وعدم خلاص من الأذى، ويحتمل أن يكون من باب الدعاء على من هذه حاله؛ لأنه لا يهتم إلا للدنيا، فدعا عليه أن يهلك، وأن لا يصيب من الدنيا شيئاً، وأن لا يتمكن من إزالة ما يؤذيه، وقد يصل إلى الشرك عندما يصدده ذلك عن طاعة الله حتى أصبح لا يرضى إلا للمال، ولا يسخط إلا له.

قوله: (طوبى لعبد آخذ بعنان فرسه في سبيل الله) هذا عكس الأول؛ فهو لا يهتم للدنيا، وإنما يهتم للآخرة، فهو في استعداد دائم للجهاد في سبيل الله.

و«طوبى» فعلى من الطيب، وهي اسم تفضيل، فأطيب للمذكر، وطوبى للمؤنث، والمعني: أطيب حال تكون لهذا الرجل، وقيل: إن طوبى شجرة في الجنة، والأول أعم؛ كما قالوا في ويل: كلمة وعيد، وقيل: واد في جهنم، والأول أعم.

= قوله: (في سبيل الله) ضابطه أن يقاتل لتكون كلمة الله هي العليا لا للحمية، أو الوطنية، أو ما أشبه ذلك، لكن إن قاتل وطنية، وقصد حماية وطنه لكونه بلداً إسلامياً يجب الذود عنه؛ فهو في سبيل الله، وكذلك من قاتل دفاعاً عن نفسه، أو ماله، أو أهله، فإن النبي ﷺ قال: «من قُتل دون ذلك، فهو شهيد»، فأما من قاتل للوطنية المحضة، فليس في سبيل الله؛ لأن هذا قتال عصبية يستوي فيه المؤمن والكافر، فإن الكافر يقاتل من أجل وطنه.

قوله: (إن كان في الحراسة)؛ فهو في الحراسة، (وإن كان في الساقة)؛ فهو في الساقة الحراسة والساقة ليست من مقدم الجيش، فالحراسة: أن يحرس الإنسان الجيش، والساقة: أن يكون في مؤخرته، وللمجتنبين معنيان:

أحدهما: أنه لا يبالي أين وضع، إن قيل له: احرس حرس، وإن قيل له: كن في الساقة كان فيها، فلا يطلب مرتبة أعلى من هذا المحل، كمقدم الجيش مثلاً.

الثاني: إن كان في الحراسة أدى حقها، وكذا إن كان في الساقة، والحديث الصالح لمعنيين، يحمل عليهما جميعاً إذا لم يكن بينهما تعارض، ولا تعارض هنا.

قوله: (إن استأذن لم يؤذن له، وإن شفع لم يشفع) أي: هو عند الناس ليس له جاه ولا شرف، حتى إن استأذن لم يؤذن له، وهكذا عند أهل السلطة ليس له مرتبة؛ فإن شفع لم يشفع، ولكنه وجيه عند الله، وله المنزلة العالية؛ لأنه يقاتل في سبيله.

والشفاعة: هي التوسط للغير بجلب منفعة، أو دفع مضرة.

والاستئذان: طلب الإذن بالشيء.

والحديث قسم الناس إلى قسمين:

الأول: ليس له هم إلا الدنيا؛ إما لتحصيل المال، أو لتجميل الحال؛ فقد استعبدت قلبه حتى أشغلته عن ذكر الله وعبادته.

الثاني: أكبر همه الآخرة؛ فهو يسعى لها في أعلى ما يكون مشقة وهو الجهاد في سبيل الله، ومع ذلك أدى ما يجب عليه من جميع الوجوه.

ويستفاد من الحديث:

١ - أن الناس قسمان كما سبق.

٢ - أن الذي ليس له هم إلا الدنيا قد تنقلب عليه الأمور، ولا يستطيع الخلاص من أدنى أذية وهي الشوكة، بخلاف الحازم الذي لا تهمه الدنيا، بل أراد الآخرة ولم ينس نصيبه من الدنيا، وقنع بما قدره الله له.

٣ - أنه ينبغي لمن جاهد في سبيل الله ألا تكون همه المراتب، بل يكون همه القيام بما يجب عليه، إما في الحراسة، أو الساقة، أو القلب، أو الجنب، حسب المصلحة.

٤ - أن دنو مرتبة الإنسان عند الناس لا يستلزم منه دنو مرتبته عند الله ﷻ، فهذا الرجل الذي إن شفع لم يشفع، وإن استأذن لم يؤذن له قال فيه الرسول ﷺ: «طوبى له»، ولم يقل: إن سأل لم يعط، بل لا تهمه الدنيا حتى يسأل عنها، لكن يهمه الخير فيشفع للناس، ويستأذن للدخول على ذوي السلطة للمصالح العامة.

○ قال الشيخ ابن جبرين: قوله (وإذا شيك) وليس المراد الشوكة بعينها بل يعم كل مصيبة.

والذي في الصحيح يخالف هذا النص في أوله، فلعل المؤلف كتبه من حفظه أو من نسخة غير نسخة الصحيح فاشتبه عليه.

وقوله: (إن كان في الحراسة)؛ فهو في الحراسة، (وإن كان في الساقة)؛ فهو في الساقة وفي هذا مدح له؛ أي: أنه إذا أسند إليه أمر قام به أتم قيام.

من العلماء من فضل خمول العابد وعدم شهرته، وقال: إن هذا أدل على الإخلاص وقوة الإيمان - وهذا الحديث يؤيد هذا القول - وقالوا أيضاً أنه إذا اشتهر أمره بين الناس فقد يدخله شيء من العُجب والزهو. وآخرون فضلوا العكس، وقالوا: الأولى أن يظهر العالم عمله، وعليه أن يخلص في ذلك فيجمع بين إظهار العمل وإخلاصه، فيشفع عند المسئولين فيغير المنكرات، فهذا أفضل لأنه جمع بين الشيتين، أما إذا خاف على نفسه العجب والزهو فالأولى له عدم الظهور لئلا يحبط عمله، وعليه أن يأخذ بحديث الباب.

قال مقيده: لفظه في «صحيح البخاري» «تعمس عبد الدينار، وعبد الدرهم، وعبد الخميصة، إن أعطي رضي، وإن لم يعط سخط، تعمس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش، طوبى لعبد آخذ بعنان فرسه في سبيل الله، أشعث رأسه، مغبرة قدماء، إن كان في الحراسة، كان في الحراسة، وإن كان في الساقة كان في الساقة، إن استأذن لم يؤذن له، وإن شفع لم يشفع».

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ثم ذكر علامتهم، فقال: (إن أعطي رضي، وإن =



= لم يُعط سخط) هذه علامة الذي يعمل من أجل الدنيا، أنه إن أُعطيَ منها رضي وإن لم يعط منها لم يرض، كما قال الله ﷻ في المنافقين: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَخْطُونَ﴾ [التوبة: ٥٨].

أما المؤمن فإنه إن أُعطي شكر، وإن لم يعط فإنه يصبر ولا يسخط؛ لأنه يعمل لله لا يعمل من أجل الدنيا، وبعضهم يحب أن يُعطى من الدنيا شيئاً، فقد كان بعض الصحابة لا يرضى أن يُعطى من الدنيا شيئاً، ولا يطلب شيئاً؛ لأنه يريد الدار الآخرة، من باب حفظ أعمالهم ورجاء ثوابها في الدار الآخرة، فلا يحبون أن يتعجلوا من حسناتهم شيئاً، ولكن من أُعطي من غير تشؤف، ومن غير طمع، ومن غير طلب، فإنه يأخذ، كما في الحديث: «ما جاءك من هذا المال وأنت غير مستشرفٍ له فخذ، وما لا تُنبِغُه نفسك».

فالمؤمن سيان عنده؛ يعطى من الدنيا أو لا يعطى، ولا ينقص ذلك من عمله لله شيئاً، لأنه يحب الله ورسوله، ولهذا كان النبي ﷺ يعطي بعض الناس وهو يبغضهم من أجل تأليفهم، والخوف عليهم من النفاق والردة، ويمنع ناساً هم أحب الناس إليه ويكلمهم إلى إيمانهم؛ لأنه واثق من إيمانهم وعقيدتهم، وأنهم لا يتأثرون إذا لم يُعطوا، وهذه علامة المؤمن: أنه باقٍ على إيمانه ويقينه أُعطيَ من الدنيا أو لم يعط، أما صاحب الدنيا فهذا إن أُعطي منها رضي وإن لم يعط منها سخط، فهو يرضى لها ويبغض لها.

وهذا هو الشاهد من الحديث: أنه سمّاه عبداً لهذه الأشياء مع أنه مسلم مؤمن، ولكن لما كان يعمل ويريد هذه الأشياء صار عبداً لها، وهذه عبودية شرك، لكنه شركٌ أصغر لا يُخرجه من الإيمان، ولكنه ينقص توحيده وينقص إيمانه. قوله: (طوبى لعبداً آخذ بعنان فرسه في سبيل الله) هذه صفات هذا المؤمن، وهي باختصار:

أولاً: أنه مُعِدُّ نفسه للجهاد، والجهاد دائماً يرغب فيه.

ثانياً: أنه لا يتفرغ لإصلاح هيئته من إصلاح شعره ودهنه وتجميل هيئته لأنه مشغول بالجهاد.

وثالثاً: أنه لا يبالي بالعمل الذي يتولاه في الجهاد سواء كان شاقاً أو غير شاق، سواء كان بارزاً أو غير بارز؛ لأنه يعمل لله، ولا يعمل من أجل الظهور، ومن أجل مراعاة الناس.

= رابعاً: أنه غير معروف عند الناس وعند أصحاب الجاه، إن استأذن لم يؤذن له في الدخول، وإن شفع لم يشفع؛ أي: إن توسّط لأحد لم تُقبل وساطته؛ لأنه غير معروف.

ويؤخذ من الآيتين: أن إعطاء الله الدنيا لبعض الناس ليس دليلاً على (رضي الله عنهم)، ولهذا قال: ﴿تُؤْتِيهِمُ إِلَهُهُمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ [هود: ١٥]، ثم قال: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّكَارُ﴾ [هود: ١٦]، فهذا دليل على أن هذا العطاء عن غير رضى، وأنّ منع الدنيا عن العبد المؤمن ليس دليلاً على عدم رضى الله عنه، فالدنيا ليست مقياساً لرضى الله وغضبه وجوداً وعدماً.

ويؤخذ من الآيتين الكريمتين أيضاً: أن العبرة ليست في صورة العمل، وإنما العبرة في نية العامل، فإن كانت نية العامل خالصة لله ﷻ فهذا العمل عملٌ صالح، وإن كانت نية العامل غير خالصة لوجه الله ﷻ فهذا عملٌ فاسد وإن كانت صورته صورة عمل صالح، فلا تنظر إلى كثرة الإنفاق والتبرّعات والمشاريع، فربما يكون من يتصدّق بشيء قليل مع نية صالحة ينال به أجراً عظيماً، كما قال ﷺ: «اتقوا النار ولو يشقّ تمرّة، فمن لم يجد فبكلمة طيبة»، فالعمل القليل مع الإخلاص يكون كثيراً، وربما يكون العمل كثيراً لكن فائدته قليلة أو ليس فيه فائدة أصلاً نظراً لنية عامله، ولهذا يقول ﷺ: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم» فمحل نظر الله ﷻ إلى القلوب والأعمال؛ أعمال القلوب من المقاصد والنيات، وأعمال الجوارح أيضاً، فالعبرة ليست بصورة العمل وإنما هي بنية العامل.

□ ما يستفاد من الحديث:

- ١ - ذم العمل لأجل الدنيا، ومدح العمل لأجل الآخرة.
- ٢ - فضل التواضع.
- ٣ - فضل الجهاد في سبيل الله.
- ٤ - ذم الترف والتنعم، ومدح الخشونة والرجولة والقوة؛ لأن ذلك مما يعين على الجهاد في سبيل الله.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وقد سماه النبي عليه الصلاة والسلام عابداً للدينار، فدل ذلك على أنه من الشرك؛ لأن العبودية درجات، منها: عبودية الشرك الأصغر، ومنها عبودية الشرك الأكبر، فالذي يشرك بغير الله - جلّ وعلا - الشرك الأكبر هو عابد له، كأهل الأوثان، وعبدة الأصنام، وعبدة الصليب.



### وفيه مسائل



- الأولى: إرادة الإنسان الدنيا بعمل الآخرة.
- الثانية: تفسير آية هود.
- الثالثة: تسمية الإنسان المسلم عبد الدينار والدرهم والخميصة<sup>[١]</sup>.
- الرابعة: تفسير ذلك بأنه إن أعطى رضي، وإن لم يعط سخط<sup>[٢]</sup>.
- الخامسة: قوله: «تعس وانتكس».
- السادسة: قوله: «وإذا شيك فلا انتقش».
- السابعة: الثناء على المجاهد الموصوف بتلك الصفات.



= وكذلك من يعمل الشرك الأصغر، ويتعلق قلبه بشيء من الدنيا فهو عابد، لذلك يقال: عبد هذا الشيء؛ لأنه هو الذي حرك همته، ومعلوم أن العبد مطيع لسيده، أينما وجهه توجه، فهذا الذي حركته وهمته للدنيا وللدينار وللدرهم عبد لها؛ لأن همته معلقة بتلك الأشياء، وإذا وجد لها سبيلاً تحرك إليها بدون النظر هل يوافق أمر الله - جلّ وعلا - أم لا يوافق أمر الله - جلّ وعلا - وشرعه؟!.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وهذه العبودية لا تدخل في الشرك ما لم يصل بها إلى حد الشرك، ولكنها نوع آخر يخل بالإخلاص؛ لأنه جعل في قلبه محبة زاحمت محبة الله ﷻ ومحبة أعمال الآخرة.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: هذا تفسير لقوله ﷺ: «عبد الدينار، عبد الدرهم، عبد الخميصة، إن أعطي رضي، وإن لم يعط سخط»، وهذه علامة عبوديته لهذه الأشياء أن يكون رضاه وسخطه تابعاً لهذه الأشياء.



## باب



### من أطاع العلماء والأمرء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله فقد اتخذهم أرباباً من دون الله<sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: لما كانت الطاعة من أنواع العبادة بل هي العبادة فإنها طاعة الله بامثال ما أمر به على ألسنة رسله ﷺ؛ نبه المصنف رحمه الله تعالى بهذه الترجمة على وجوب اختصاص الخالق تبارك وتعالى بها، وأنه لا يطاع أحد من الخلق إلا حيث كانت طاعته مندرجة تحت طاعة الله وإلا فلا تجب طاعة أحد من الخلق استقلالاً.

والمقصود هنا الطاعة الخاصة في تحريم الحلال أو تحليل الحرام، فمن أطاع مخلوقاً في ذلك غير الرسول ﷺ فإنه لا ينطق عن الهوى، فهو مشرك كما بينه الله تعالى في قوله: ﴿اتَّخَذُوا أَعْبَادَهُمْ﴾ [التوبة: ٣١]؛ أي: علماءهم ﴿وَرُفِعَتْهُمْ﴾؛ أي: عبادهم، ﴿أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١] وفسرها النبي ﷺ بطاعتهم في تحريم الحلال، وتحليل الحرام كما سيأتي في حديث عدي.

فإن قيل: قد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

قيل: هم العلماء، وقيل: هم الأمرء وهما روايتان عن أحمد.

قال ابن القيم: والتحقيق بأن الآية تعم الطائفتين.

قيل: إنما تجب طاعتهم إذا أمروا بطاعة الله وطاعة رسوله، فكان العلماء مبلغين لأمر الله وأمر رسوله، والأمرء منفذين له، فحيث تجب طاعتهم تبعاً لطاعة الله ورسوله كما قال ﷺ: «لا طاعة في معصية إنما الطاعة في المعروف».

وقال: «على المرء المسلم السمع والطاعة ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية

فلا سمع ولا طاعة».

= حديثان صحيحان فليس في هذه الآية ما يخالف آية براءة.

○ قال الشيخ ابن سعدي: ووجه ما ذكره المصنف ظاهر، فإن الرب والإله هو الذي له الحكم القدري، والحكم الشرعي، والحكم الجزائي، وهو الذي يؤله ويعبد وحده لا شريك له، ويطاع طاعة مطلقة فلا يعصى، بحيث تكون الطاعات كلها تبعاً لطاعته، فإذا اتخذ العبد العلماء والأمرأ على هذا الوجه، وجعل طاعتهم هي الأصل، وطاعة الله ورسوله تبعاً لها فقد اتخذهم أرباباً من دون الله يتألههم ويحكم إليهم، ويقدم حكمهم على حكم الله ورسوله، فهذا هو الكفر بعينه؛ فإن الحكم كله لله، كما أن العبادة كلها لله.

والواجب على كل أحد أن لا يتخذ غير الله حكماً، وأن يرد ما تنازع فيه الناس إلى الله ورسوله، وبذلك يكون دين العبد كله لله، وتوحيده خالصاً لوجه الله. وكل من حاكم إلى غير حكم الله ورسوله فقد حاكم إلى الطاغوت، وإن زعم أنه مؤمن فهو كاذب.

فالإيمان لا يصح ولا يتم إلا بتحكيم الله ورسوله في أصول الدين وفروعه، وفي كل الحقوق كما ذكره المصنف في الباب الآخر. فمن حاكم إلى غير الله ورسوله فقد اتخذ ذلك رباً، وقد حاكم إلى الطاغوت.

○ قال الشيخ ابن باز: مراد المصنف ﷺ بهذه الترجمة تحقيق التوحيد واتباع الشريعة وتحريم التقليد الأعمى للأشياخ والعلماء والمُعَظِّمين، فالواجب على أهل العلم والإيمان أن يعظموا أمر الله ونهيه وألا يطيعوا أمر أحد في معصية الله تعالى فالعلماء والأمرأ طاعتهم في طاعة الله جلّ وعلا (إنما الطاعة في المعروف).

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (من أطاع العلماء) «من» يحتمل أن تكون شرطية؛ بدليل قوله: (فقد اتخذهم)؛ لأنه جواب الشرط، ويحتمل أن تكون موصولة؛ أي: (باب الذي أطاع العلماء).

قوله: (فقد اتخذهم) خبر المبتدأ، وقرنت بالفاء؛ لأن الاسم الموصول كالشرط في العموم، وعلى الأول تقرأ: «باب» بالتثنية، وعلى الثاني بدون تنوين، والأول أحسن.

والمراد بالعلماء: العلماء بشرع الله، والأمرأ: أولو الأمر المنفذون له، وهذان الصنفان هم المذكوران في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فجعل الله طاعته مستقلة، وطاعة رسوله مستقلة، =

= وطاعة أولي الأمر تابعة، ولهذا لم يكرر الفعل (أطيعوا)؛ فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

قوله: (في تحريم ما أحل الله)؛ أي: في جعله حراماً؛ أي: عقيدة أو عملاً.  
(أو تحليل ما حرم الله)؛ أي: في جعله حلالاً عقيدة أو عملاً؛ فتحريم ما أحل الله لا ينقص درجة في الإثم عن تحليل ما حرم الله، وكثير من ذوي الغيرة من الناس تجدهم يميلون إلى تحريم ما أحل الله أكثر من تحليل الحرام، بعكس المتهاونين، وكلاهما خطأ، ومع ذلك، فإن تحليل الحرام فيما الأصل فيه الحل أهون من تحريم الحلال؛ لأن تحليل الحرام إذا لم يتبين تحريمه فهو مبني على الأصل، وهو الحل، ورحمة الله - سبحانه - سبقت غضبه، فلا يمكن أن نحرم إلا ما تبين تحريمه؛ ولأنه أضيّق وأشد، والأصل أن تبقى الأمور على الحل والسعة حتى يتبين التحريم.

أما في العبادات فيشدد؛ لأن الأصل المنع والتحريم حتى يبينه الشرع كما قيل:

والأصل في الأشياء حِلٌّ وامنع عبادة إلا بإذن الشارع  
قوله: (أرباباً) جمع رب، وهو المتصرف المالك.

والتصرف نوعان: تصرف قدري، وتصرف شرعي.  
فمن أطاع العلماء في مخالفة أمر الله ورسوله، فقد اتخذهم أرباباً من دون الله باعتبار التصرف الشرعي؛ لأنه اعتبرهم مشرعين، واعتبر تشريعهم شرعاً يعمل به، وبالعكس الأمراء.

○ قال الشيخ ابن جبرين: وهذا يسمى: شرك الطاعة.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: وذلك لأن التحليل والتحريم حق لله ﷻ لا يشاركه فيه أحد، فمن حلّل أو حرّم من غير دليل من كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ فقد جعل نفسه شريكاً لله، ومن أطاعه فقد أشركه مع الله في التشريع.

وليس في الآية التي سيوردها المصنف ذكر للأمراء، وإنما هو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَضَلُّنَا السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٦٧].

وهذا ما يسمى بشرك الطاعة؛ لأن العبادة معناها: طاعة الله ﷻ بفعل أو أمره وترك نواهيه، ومن ذلك: مسألة التحليل والتحريم، فهي داخلة في العبادة، بدليل قوله تعالى لَمَّا ذَكَرْ مَا يَفْعَلُهُ الْمُشْرِكُونَ من استباحة ما حرّمه الله من الميتة التي =

= حَرَمَهَا وَهُمْ يَسْتَحِلُّونَهَا وَيَقُولُونَ: هِيَ أَوْلَى بِالْأَكْلِ مِنَ الْمَذْكَاةِ، لِأَنَّ الْمَذْكَاةَ أَنْتُمْ ذَبَحْتُمُوهَا، وَأَمَّا الْمَيْتَةُ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي ذَبَحَهَا، وَكَانُوا تَلَقَّوْا هَذِهِ الْمَقَالَةَ مِنَ الْمَجُوسِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ عَنْكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِبَيِّنَاتٍ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ١١٨]، إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِكُحُودٍ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَدِِّلَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ لَتَكُونَنَّ لَكُمْ مَشْرُكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]؛ أَي: إِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ فِي اسْتِبَاحَةِ الْمَيْتَةِ وَخَالَفْتُمْ أَمْرَ اللَّهِ ﷻ بِتَرْكِهَا، ﴿لَتَكُونَنَّ لَكُمْ مَشْرُكُونَ﴾ مَعَ اللَّهِ فِي التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ.

○ قَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ: فِي هَذَا الْبَابِ حُكْمٌ وَشَرَطٌ، فَالْحُكْمُ قَوْلُهُ فِي آخِرِهِ: (فَقَدْ اتَّخَذَهُمْ أَرْبَابًا) وَهُوَ جِزَاءُ الشَّرْطِ، وَالشَّرْطُ قَوْلُهُ: (مَنْ أَطَاعَ الْعُلَمَاءَ وَالْأَمْرَاءَ)، وَضَابِطُ هَذَا الشَّرْطِ مَا بَيْنَهُمَا وَهُوَ قَوْلُهُ: (فِي تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ أَوْ تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَهُ)، وَهَذَا يَسْتَفَادُ مِنْهُ - يَعْنِي مِنَ اللفظ - أَنَّهُمْ عَالِمُونَ بِمَا أَحَلَّ اللَّهُ، فَحَرَمُوهُ طَاعَةً لِأَوْلَئِكَ، عَالِمُونَ بِمَا حَرَّمَ، فَأَحْلَوْهُ طَاعَةً لَهُمْ.

وَالْأَرْبَابُ جَمْعُ الرَّبِّ، وَالرَّبُّ وَالْإِلَهُ لَفْظَانِ يَفْتَرِقَانِ إِذَا اجْتَمَعَا، وَيَجْتَمِعَانِ إِذَا افْتَرَقَا، لِأَنَّ الرَّبَّ هُوَ: السَّيِّدُ الْمَلِكُ الْمُتَصَرِّفُ فِي الْأَمْرِ، وَالْإِلَهُ هُوَ: الْمَعْبُودُ، وَقَدْ سَأَلَ الْمُصَنِّفُ الْإِمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَالرَّبُّ وَالرَّبُّ فِي مِثْلِ هَذِهِ السِّيَاقَاتِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْمَلِكَةِ وَالنَّبِيِّنَ أَرْبَابًا أَيَّامُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، وَفِي نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] مَا مَعْنَى الرَّبُوبِيَّةِ هُنَا؟ قَالَ: الرَّبُوبِيَّةُ هُنَا بِمَعْنَى الْأُلُوهِيَّةِ؛ بِمَعْنَى الْمَعْبُودِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَطَاعَ عَلَى ذَلِكَ النَّحْوِ فَقَدْ عَبَدَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَعْدِي حِينَ قَالَ: «إِنَّا لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ» فَعَدِي فَهَمُ مِنْ كَلِمَةِ «أَرْبَابًا» الْعِبَادَةُ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مُقَرَّرًا لِذَلِكَ: «أَلَيْسَ يَحْرَمُونَ» إلخ، فَهُوَ إِقْرَارُ مَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنَّ مَعْنَى الرَّبُوبِيَّةِ هُنَا الْعِبُودِيَّةُ.

فلهذا قال الشيخ رحمه الله حينما سئل: الألوهية والرُّبُوبية أو كلمة الرب والإله من الألفاظ التي إذا اجتمعت افتترقت، وإذا افتترقت اجتمعت؛ يعني: كللفظ الفقير والمسكين، والإسلام والإيمان، ونحوهما؛ لأن الإله يطلق على المعبود، وجاء في نصوص كثيرة إطلاق الرب على المعبود كما ذكرنا في الآيات وفي الحديث، وكقوله عليه الصلاة والسلام في مسائل القبر: «فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيَسْأَلَانِهِ مِنْ رَبِّكَ؟»؛ يعني: مِنْ مَعْبُودِكَ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِلَاءَ لَمْ يَقَعْ فِي الرَّبِّ الَّذِي هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُحْيِي الْمُمِيتُ. =

وقال ابن عباس: «يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر؟»<sup>[١]</sup>.

= فقد يطلق على الأرباب آلهة وعلى الآلهة أرباب، وهل هذا الإطلاق لأجل اللغة؟ يعني أن أصله في اللغة يدخل هذا في هذا وهذا في ذاك، أو أنه لأجل اللزوم والتضمن؟ الظاهر - عندي - الأخير، وهو أنه لأجل اللزوم والتضمن، فإن الربوبية مستلزمة للآلوهية، والآلوهية متضمنة للربوبية فإذا ذكر الإله فقد تضمن ذلك ذكر الرب، وإذا ذكر الرب استلزم ذلك ذكر الإله.

فهذا الباب من الأبواب العظيمة المهمة في هذا الكتاب، وذلك لأن أفراد الله - جلّ وعلا - بالوحدانية في ربوبيته وفي إلهيته يتضمن ويقتضي ويستلزم - جميعاً - أن يفرد في الحكم، فكما أنه - جلّ وعلا - لا حكم إلا حكمه في ملكوته، فكذلك يجب أن يكون لا حكم إلا حكمه فيما يتخاصم فيه الناس وفي الفصل بينهم، فالله - جلّ وعلا - هو الحكم، وإليه الحكم سبحانه، قال - جلّ وعلا -: ﴿فَأَلْهَمَكُمْ لِيَّ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢]، وقال - جلّ وعلا - ﴿إِنَّ أَلْهَمَكُمْ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧] فتوحيد الله - جلّ وعلا - في الطاعة وتحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله لا يكون إلا بأن يكون العباد محكمين لما أنزل الله - جلّ وعلا - على رسوله، فترك تحكيم ما أنزل الله على رسوله ﷺ بحكم الجاهلية؛ أو بحكم القوانين، أو بحكم سوا ليف البادية، أو بكل حكم مخالف لحكم الله - جلّ وعلا - هذا من الكفر الأكبر بالله ﷻ ومما يناقض كلمة التوحيد: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

[١] بهذا اللفظ لم أجده ولكن أخرجه أحمد (٢٢٨/٥)، والخطيب في «التاريخ» (٩١/٥)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢٣٧٨) بلفظ آخر من طريق شريك عن الأعمش، عن الفضيل بن عمرو، قال: أراه عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: تمتع النبي ﷺ فقال عروة بن الزبير: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة، فقال ابن عباس: ما يقول عروة: قال: يقول: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة فقال ابن عباس: أراهم سيهلكون أقول قال النبي ﷺ ويقول نهى أبو بكر وعمر. قلت: وفيه شريك القاضي وهو ضعيف.

ورواه أحمد مختصراً (٢٥٢/١) قال: ثنا عفان، ثنا وهيب، ثنا أيوب عن بن أبي مليكة قال: قال عروة لابن عباس: حتى متى تفضل الناس يا ابن عباس قال: ما ذاك يا عروة؟ قال: تأمرنا بالعمرة في أشهر الحج وقد نهى أبو بكر وعمر فقال =



= ابن عباس: قد فعلها رسول الله ﷺ فقال عروة: كانا هما أتبع لرسول الله ﷺ وأعلم به منك وسنده صحيح.

وقد ذكره شيخ الاسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (٢٦/٥٠)، وابن القيم في «زاد المعاد» (١٧٦/٢) باللفظ الذي ذكره الإمام هنا ففعله أخذه من شيخ الإسلام، والله تعالى أعلم.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (يوشك) بضم أوله وكسر الشين المعجمة.

قال أبو السعادات؛ أي: يقرب ويدنو ويسرع.

وهذا الكلام قاله ابن عباس لمن ناظره في متعة الحج، وكان ابن عباس يأمر بها، فاحتج عليه المناظر بنهي أبي بكر وعمر عنها؛ أي: هما أعلم منك وأحق بالاتباع. فقال هذا الكلام الصادر عن محض الإيمان وتجريد المتابعة للرسول ﷺ وإن خالفه من خالفه كائناً من كان، كما قال الشافعي: أجمع العلماء على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد.

فإذا كان هذا كلام ابن عباس لمن عارضه بأبي بكر وعمر وهما هما فماذا تظنه يقول لمن يعارض سنن الرسول ﷺ بإمامه وصاحب مذهبه الذي ينتسب إليه؟ ويجعل قوله عياراً على الكتاب والسنة، فما وافقه قبله، وما خالفه رده، أو تأوله فالله المستعان.

وما أحسن ما قال بعض المتأخرين:

فإن جاءهم فيه الدليل موافقاً لما كان للآبأ إليه ذهاب  
رضوه وإلا قيل: هذا مؤول ويركب للتأويل فيه صعب  
ولا ريب أن هذا داخل في قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وهذا القول من ابن عباس رضي الله عنهما جواب لمن قال له: إن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما لا يريان التمتع بالعمرة إلى الحج، ويريان أن أفراد الحج أفضل أو ما هو معنى هذا، وكان ابن عباس يرى أن التمتع بالعمرة إلى الحج واجب ويقول: «إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط، فقد حل من عمرته شاء أم أبى»؛ لحديث سراقه بن مالك حين أمرهم النبي ﷺ أن يجعلوها عمرة، ويحلوا إذا طافوا بالبيت وسعوا بين الصفا والمروة، فقال سراقه: «يا رسول الله أليعامننا هذا أم للأبد؟» فقال: «بل للأبد» والحديث في الصحيحين. =

= وحينئذ فلا عذر لمن استفتى أن ينظر في مذاهب العلماء وما استدل به كل إمام، ويأخذ من أقوالهم ما دل عليه الدليل إذا كان له ملكة يقتدر بها على ذلك كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وللبخاري ومسلم وغيرهما أن النبي ﷺ قال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت، ولولا أن معي الهدى لأحللت» هذا لفظ البخاري في حديث عائشة رضي الله عنها.

ولفظه في حديث جابر: «افعلوا ما أمرتكم به، فلولا أنني سقت الهدى لفعلت مثل الذي أمرتكم» في عدة أحاديث تؤيد قول ابن عباس.

وبالجملة فلهذا قال ابن عباس لما عارضوا الحديث برأي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: (يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء) الحديث.

وعلى هذا فيجب الإنكار على من ترك الدليل لقول أحد من العلماء كائناً من كان، ونصوص الأئمة على هذا، وأنه لا يسوغ التقليد إلا في مسائل الاجتهاد التي لا دليل فيها يرجع إليه من كتاب ولا سنة، فهذا هو الذي عناه بعض العلماء بقوله: لا إنكار في مسائل الاجتهاد.

وأما من خالف الكتاب والسنة فيجب الرد عليه كما قال ابن عباس والشافعي ومالك وأحمد، وذلك مجمع عليه، كما تقدم في كلام الشافعي رحمه الله تعالى.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وفي الأثر التحذير عن التقليد الأعمى والتعصب المذهبي الذي ليس مبنياً على أساس سليم.

وبعض الناس يرتكب خطأ فاحشاً إذا قيل له: قال رسول الله ﷺ، قال: لكن في الكتاب الفلاني كذا وكذا؛ فعليه أن يتقي الله الذي قال في كتابه: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، ولم يقل ماذا أجبت فلاناً وفلاناً، أما صاحب الكتاب، فإنه إن علم أنه يحب الخير، ويريد الحق، فإنه يدعى له بالمغفرة والرحمة إذا أخطأ، ولا يقال: إنه معصوم، يعارض بقوله: قول الرسول ﷺ.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ولما خالف ذلك الخليفان الراشدان أبو بكر وعمر، ورأيا أنه لا يجب فسخ الحج إلى العمرة، بل المضي في الأفراد أفضل، من أجل أن لا يُهَجَرَ البيت في بقية السنة؛ لأن الحاج إذا جمع بين الحج والعمرة في سفر واحد، فهذا مما يسبب أن لا يأتي الناس مرة أخرى للعمرة، بل يكتفون بسفر واحد.

وقال الإمام أحمد: عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته، ويذهبون إلى رأي سفيان، والله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] أتدري ما الفتنة؟ الفتنة: الشرك؛ لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيف فيهلك<sup>[١]</sup>.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الكلام عن أحمد رواه عنه الفضل بن زياد وأبو طالب.

قال الفضل عن أحمد: نظرت في المصحف فوجدت طاعة الرسول في ثلاثة وثلاثين موضعاً، ثم جعل يتلو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ الآية وجعل يكررها ويقول: وما الفتنة إلا الشرك لعله إذا رد بعض قوله: أن يقع في قلبه شيء من الزيف فيزيغ قلبه، فيهلكه وجعل يتلو هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥].

وقال أبو طالب عن أحمد وقيل له: إن قوماً يدعون الحديث، ويذهبون إلى رأي سفيان؟ فقال: أعجب لقوم سمعوا الحديث وعرفوا الإسناد وصحته يدعونه ويذهبون إلى رأي سفيان وغيره. قال الله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. وتدري ما الفتنة؟ الكفر قال الله تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧] فيدعون الحديث عن رسول الله ﷺ وتغلبهم أهواؤهم إلى الرأي. ذكر ذلك شيخ الإسلام.

قلت: وكلام أحمد في ذمه التقليد وإنكار تأليف كتب الرأي كثير مشهور. قوله: (عرفوا الإسناد)؛ أي: إسناد الحديث وصحته؛ أي: صحة الإسناد، وصحته دليل على صحة الحديث.

قوله: (يذهبون إلى رأي سفيان)؛ أي: الثوري الإمام الزاهد العابد الثقة الفقيه، وكان له أصحاب ومذهب مشهور فانقطع.

ومراد أحمد الإنكار على من يعرف إسناد الحديث وصحته، ثم بعد ذلك يقلد سفيان أو غيره، ويعتذر بالأعذار الباطلة إما بأن الأخذ بالحديث اجتهاد والاجتهاد انقطع منذ زمان، وإما بأن هذا الإمام الذي قلده أعلم مني، فهو لا يقول إلا بعلم، ولا يترك هذا الحديث مثلاً إلا عن علم، وإما بأن ذلك اجتهاد، ويشترط في المجتهد أن يكون عالماً بكتاب الله عالماً بسنة رسول الله ﷺ وناسخ ذلك ومنسوخه، وصحيح السنة وسقيمها، عالماً بوجوه الدلالات، عالماً بالعربية والنحو والأصول، =

= ونحو ذلك من الشروط التي لعلها لا توجد تامة في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، كما قاله المصنف، فيقال له: هذا إن صح، فمرادهم بذلك المجتهد المطلق، أما أن يكون ذلك شرطاً في جواز العمل بالكتاب والسنة، فكذب على الله، وعلى رسوله ﷺ وعلى أئمة العلماء، بل الفرض والحثم على المؤمن إذا بلغه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وعلم معنى ذلك في أي شيء كان أن يعمل به ولو خالفه من خالفه، فبذلك أمرنا ربنا تبارك وتعالى ونبينا ﷺ وأجمع على ذلك العلماء قاطبة إلا جهال المقلدين وجفاتهم، ومثل هؤلاء ليسوا من أهل العلم كما حكى الإجماع على أنهم ليسوا من أهل العلم أبو عمر بن عبد البر وغيره.

قال الله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْأَمِينُ﴾ [النور: ٥٤] فشهد تعالى لمن أطاع الرسول ﷺ بالهداية، وعند جفاة المقلدين أن من أطاعه ﷺ ليس بمهتد إنما المهتدي من عصاه، وعدل عن أقواله، ورغب عن سنته إلى مذهب أو شيخ ونحو ذلك، وقد وقع في هذا التقليد المحرم خلق كثير ممن يدعي العلم والمعرفة بالعلوم، ويصنف التصانيف في الحديث والسنن، ثم بعد ذلك تجده جامداً على أحد هذه المذاهب، ويرى الخروج عنها من العظام.

وفي كلام أحمد إشارة إلى أن التقليد قبل بلوغ الحجة لا يذم، إنما المذموم المنكر الحرام الإقامة على ذلك بعد بلوغ الحجة، نعم وينكر الإعراض عن كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ والإقبال على تعلم الكتب المصنفة في الفقه استغناء بها عن الكتاب والسنة، بل إن قرءوا شيئاً من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فإنما يقرءون تبركاً لا تعلماً وتفقهاً، أو لكون بعض الموقفين وقف على من قرأ البخاري مثلاً، فيقرءونه لتحصيل الوظيفة لا لتحصيل الشريعة، فهؤلاء من أحق الناس بدخولهم في قول الله تعالى: ﴿مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وِزْرًا﴾ [١٥٥] خَلِيلَيْنِ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ حِمْلًا ﴿١٥٦﴾ [طه: ١٠٠، ١٠١].

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤]، إلى قوله: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى﴾ [طه: ١٢٧].

فإن قلت: فماذا يجوز للإنسان من قراءة هذه الكتب المصنفة في المذاهب؟

قيل: يجوز من ذلك قراءتها على سبيل الاستعانة بها على فهم الكتاب والسنة، وتصوير المسائل، فتكون من نوع الكتب الآلية، أما أن تكون هي المقدمة =

= على كتاب الله وسُنَّة رسول الله ﷺ الحاكمة بين الناس فيما اختلفوا فيه، المدعو إلى التحاكم إليها دون التحاكم إلى الله والرسول ﷺ فلا ريب أن ذلك مناف للإيمان مضاد له كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فإذا كان التحاكم عند المشاجرة إليها دون الله ورسوله، ثم إذا قضى الله ورسوله أمراً وجدت الحرج في نفسك، وإن قضى أهل الكتاب بأمر لم تجد فيها حرجاً، ثم إذا قضى الرسول ﷺ بأمر لم تُسلم له، وإذا قضوا بأمر سلمت له، فقد أقسم الله تعالى سبحانه وهو أصدق القائلين بأجل مقسم به، وهو نفسه تبارك وتعالى أنك لست بمؤمن والحالة هذه وبعد ذلك، فقد قال الله تعالى: ﴿كُلِّمُوا الْإِنْسَانَ عَلَى نَفْسِهِ بِصِدْقٍ﴾ [الأنبياء: ١٥] ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ مَعَاذِيرُهُمْ﴾ [القيامة: ١٤، ١٥].

على أن الأئمة الأربعة وغيرهم من أهل العلم، قد نهوا عن تقليدهم مع ظهور السُنَّة.

كلام أحمد الذي ذكره المصنف كاف عن تكثير النقل عنه. وقال أبو حنيفة: «إذا جاء الحديث عن الرسول ﷺ فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن الصحابة فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن التابعين، فنحن رجال وهم رجال».

وفي روضة العلماء سئل أبو حنيفة إذا قلت قولاً وكتاب الله يخالفه؟ قال: اتركوا قولي لكتاب الله، قيل: إذا كان قول الرسول يخالفه؟ قال: اتركوا قولي لخبر الرسول ﷺ قيل: إذا كان قول الصحابة يخالفه؟ قال: اتركوا قولي لقول الصحابة، فلم يقل: هذا الإمام ما يدعيه جفاة المقلدين له أنه لا يقول قولاً يخالف كتاب الله، حتى أنزلوه بمنزلة المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى.

وروى البيهقي في السنن عن الشافعي أنه قال: «إذا قلت قولاً وكان عن النبي ﷺ خلاف قولي فما يصح من حديث رسول الله ﷺ أولى فلا تقلدوني».

وقال الربيع: «سمعت الشافعي يقول: إذا وجدتم في كتابي خلاف سُنَّة رسول الله ﷺ فقولوا بسُنَّة رسول الله ﷺ ودعوا ما قلت».

وتواتر عنه أنه قال: «إذا صح الحديث؛ أي: بخلاف قولي فاضربوا بقولي الحائط».

= وقال مالك: «كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ».

= وكلام الأئمة مثل هذا كثير.

فخالف المقلدون ذلك، وجمدوا على ما وجدوه في الكتب المذهبية، سواء كان صواباً أم خطأ مع أن كثيراً من هذه الأقوال المنسوبة إلى الأئمة ليست أقوالاً لهم منصوصاً عليها، وإنما هي تفريعات ووجوه واحتمالات وقياس على أقوالهم، ولسنا نقول: إن الأئمة على خطأ، بل هم إن شاء الله على هدى من ربهم، وقد قاموا بما أوجب الله عليهم من الإيمان بالرسول ﷺ ومتابعته، ولكن العصمة منتفية عن غير الرسول، فهو الذي ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ ٢١ ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ ٢٢ [التجم: ٣-٤]. فما العذر في اتباعهم وترك اتباع الذي لا ينطق عن الهوى؟!

قوله: (لعله)؛ أي: لعل الإنسان الذي تصح عنده سنة رسول الله ﷺ. قوله: (إذا رد بعض قوله)؛ أي: قول النبي ﷺ.

قوله: (أن يقع في قلبه شيء من الزيف فيهلك) هذا تنبيه على أن رد قول الرسول ﷺ سبب لزيف القلب الذي هو سبب الهلاك في الدنيا والآخرة، فإذا كانت إساءة الأدب معه في الخطاب سبباً لحبوط الأعمال كما قال تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢] فما ظنك برد أحكامه وسنته لقول أحد من الناس كائناً من كان؟.

قال شيخ الإسلام: فإذا كان المخالف عن أمره قد حُذِرَ من الكفر والشرك، أو من العذاب الأليم، دل على أنه قد يكون مفضياً إلى الكفر والعذاب الأليم، ومعلوم أن إفضائه إلى العذاب هو مجرد فعل المعصية، إفضاؤه إلى الكفر إنما هو لما يقترب به من استخفاف بحق الأمر، كما فعل إبليس لعنه الله.

فإذا علمت أن المخالفة عن أمره ﷺ سبب للفتنة، التي هي الشرك والعذاب الأليم في الدنيا والآخرة، علمت أن من رد قوله وخالف أمره لقول أبي حنيفة، أو مالك أو غيرهما، لهم النصيب الكامل، والحظ الوافر من هذه الآية، وهذا الوعيد على مخالفة أمره ﷺ وقد استدل بهذه الآية كثير من العلماء على أن أصل الأمر للوجوب حتى يقوم دليل على استحبابه.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: فيجب على من نصح نفسه إذا قرأ كتب العلماء ونظر فيها، وعرف أقوالهم أن يعرضها على ما في الكتاب والسنة؛ فإن كل مجتهد من العلماء ومن تبعه وانتسب إلى مذهبه لا بد أن يذكر دليله، والحق في =

= المسألة واحد، والأئمة ماثبون على اجتهدهم، فالمنصف يجعل النظر في كلامهم وتأمله طريقاً إلى معرفة المسائل واستحضارها ذهنياً، وتمييزاً للصواب من الخطأ بالأدلة التي يذكرها المستدلون، ويعرف بذلك من هو أسعد بالدليل من العلماء فيتبعه، والأدلة على هذا الأصل في كتاب الله أكثر وفي السنة كذلك، كما أخرج أبو داود بسنده عن أناس من أصحاب معاذ: «أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله تعالى.

قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ.

قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ ولا في كتاب الله؟

قال: أجتهد رأيي ولا آلو.

قال: فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله. وساق بسنده عن الحارث بن عمر عن أناس من أصحاب معاذ عن معاذ بن جبل رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ لما بعثه إلى اليمن - بمعناه».

والأئمة - رحمهم الله - لم يقصروا في البيان، بل نهوا عن تقليدهم إذا استبان السنة، لعلمهم أن من العلم شيئاً لم يعلموه، وقد يبلغ غيرهم، وذلك كثير كما لا يخفى على من نظر في أقوال العلماء.

وقال أبو جعفر ابن جرير - رحمه الله تعالى - عن الضحاك: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ [النور: ٦٣] قال: «يطيع على قلبه فلا يؤمن أن يظهر الكفر بلسانه فتضرب عنقه».

قال أبو جعفر ابن جرير: أدخلت «عن» لأن معنى الكلام فليحذر الذين يلوذون عن أمره ويدبرون عنه معرضين».

قوله: (أو يصيبهم) في عاجل الدنيا عذاب من الله موجه على خلافهم أمر رسول الله ﷺ.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قول أحمد رحمته الله: (عجبت) العجب نوعان:

الأول: عجب استحسان؛ كما في حديث عائشة رضي الله عنها: «كان الرسول ﷺ يعجبه التيمن في شأنه كله: في طهوره، وترجله، وتغله».

الثاني: عجب إنكار؛ كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾

[الصفافات: ١٢]، والعجب في كلام الإمام أحمد هنا عجب إنكار.

قوله: (والله يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ﴾) الفاء عاطفة، واللام للأمر؛ ولهذا سكنت، وجزم الفعل بها، لكن حرك بالكسر، لالتقاء الساكن.

قوله: (عن أمره) الضمير يعود للرسول ﷺ؛ بدليل أول الآية قال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣].

فإن قيل: لماذا عدي الفعل بـ: (عن) مع أن (يخالف) يتعدى بنفسه؟  
أجيب: أن الفعل ضمن معنى الإعراض؛ أي: يعرضون عن أمره زهداً فيه، وعدم مبالاة به.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: وفي هذا ردٌّ على بعض المتشدقين من بعض العصريين العقلانيين الذين يقولون: حتى لو صحَّ الإسناد فهذا لا يدل على صحة المتن، وينتقدون أحاديث في «صحيح البخاري» صحَّح أسانيدُها لأنها تخالف عقولهم القاصرة.

وهذا لجهلهم، أو لتجرتهم على كلام رسول الله ﷺ لأنه يخالف أهواءهم ويخالف عقولهم.

يا سبحان الله! كلام رسول الله ﷺ يُخضع للعقول!

إنه يجب على من يؤمن بالرسول ﷺ أن يقدم قوله ويعتقده ويعمل به بدون مناقشة، وبدون جدال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

ومن معنى شهادة أن محمداً رسول الله: تصديقه فيما أخبر.

فمن لم يصدق ما أخبر به وإنما يُخضعه لهواه، ويُخضعه لقواعده المنطقية أو العقلية أو للعلم الحديث - كما يسمونه -؛ فهذا كأنه لم يؤمن أنه رسول الله ﷺ، فالأمر خطير جداً، مع العلم أن النقل الصحيح لا يخالف العقل الصريح، فإن اختلفا ففي أحدهما خلل، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

ونحن لا نرفض الفقه كما يظن بعض الجهال أو بعض المبتدئين، بل نعتبره ثروة عظيمة، فيها علمٌ غزير، فندرسُ الفقه ولكن لا نأخذ منه إلا ما قام دليله، وما علمنا أنه خلاف الدليل حُرْم علينا الأخذ به، مع اعتذارنا لقائله، واحترامه، لأنه لم يتعمد المخالفة، والمجتهد يخطئ ويصيب، فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد. والخطأ مغفور، كما صحَّ بذلك الحديث.



## والناس على أربعة أقسام:

القسم الأول: من يستطيع الاجتهاد المطلق بأن يأخذ من الكتاب والسنة ويستنبط من الكتاب والسنة ولا يقلد أحداً.

وهذا أعلى الطبقات، ولكن هذا إنما يكون لمن توفرت فيه شروط الاجتهاد المعروفة، بأن يكون عالماً بكتاب الله وبسنة رسول الله ﷺ، وأن يكون عالماً بلغة العرب التي نزل بها القرآن، وأن يكون عالماً بالمحكم والمتشابه وبالناسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيّد، والخاص والعام، ويكون عنده معرفة بمدارك الاستنباط، أعني: لديه مؤهلات، فهذا يجتهد. وهذا الصنف كالأئمة الأربعة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وسفيان الثوري، والأوزاعي، هؤلاء أعطاهم الله ملكة الاجتهاد.

الصنف الثاني: من لا يستطيع الاجتهاد المطلق، ولكنه يستطيع الترجيح بين أقوال أهل العلم بأن يعرف ما يقوم عليه الدليل وما لا يقوم عليه الدليل من أقوالهم. فهذا يجب عليه الأخذ بما قام عليه الدليل وترك ما خالف الدليل وهذا العمل يسمى بالترجيح ويسمى بالاجتهاد المذهبي.

الصنف الثالث: من لا يستطيع الترجيح.

فهذا يُعتبر من المقلّدين، ولكن إذا عرف أنّ قولاً من الأقوال ليس عليه دليل فلا يأخذ به، أما ما دام لا يعرف ولم يتبين له مخالفة، فلا بأس أن يقلّد ويأخذ بأقوال أهل العلم الموثوقين.

والصنف الرابع: من لا يستطيع الأمور الثلاثة: لا الاجتهاد المطلق، ولا الترجيح، ولا التقليد المذهبي كالعامي - مثلاً -.

فهذا يجب عليه أن يسأل أهل العلم كما قال الله تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، فيسأل أوثق من يرى، ومن يطمئن إليه من أهل العلم، ممّن يثق بعلمه وعمله ويأخذ بفتواه.

فهذه مسألة يجب علينا أن نهتمّ بها، فنتجنّب الإفراط والتفريط، لا نكون مع الذين يرفضون الفقه، ويقولون: هذه أقوال رجال، فيضيعون، فلا هم الذين أخذوا بالفقه، ولا هم الذين يُحسنون الاستنباط والاستدلال، فضاعوا وضيعوا من تبعهم.

ولا نحن مع الذين يقلّدون تقليداً أعمى، ويتعصّبون لمذاهبهم، ويأخذون بقول إمامهم، ولو خالف الحديث، ويقول: آخذ بقول إمامي ولو خالف الدليل؛ لأن إمامي أعلم بالدليل. فهذان على طرفي نقيض.

= والصواب الوسط، أننا نأخذ بالفقه، ونأخذ بأقوال الأئمة، وندرس الفقه؛ لأن دراسته طريق إلى معرفة الحق، ولكن لا نقلد تقليداً أعمى، وإنما نميز بين الأقوال التي عليها دليل والتي ليس عليها دليل، وإذا كنا لا نعرف هذا علينا أن نسأل أهل العلم عن ذلك.

هذا هو الحق والوسط في هذه المسألة التي خاض فيها الناس في وقتنا الحاضر على غير هدى إلا من رحم الله.

وقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ فمن ردّ قول الرسول ﷺ متعمداً تبعاً لهواه، أو تعصياً لشيخه الذي يقلده، فإنه مهتد بعقوبتين:

العقوبة الأولى: الزيغ في قلبه، لأنه إذا ترك الحق ابتلي بالباطل، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَيْنَكُمْ مِنْ آيَةٍ ثُمَّ أَنْصَرَفُوا وَرَكَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢٧]، لما انصرفوا عن تلقّي القرآن عند نزوله وتعلمه صرف الله قلوبهم عن الحق عقوبة لهم، وقال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَوْ يُؤْمِنُوا بِهِ أُولَئِكَ مَرَّةً﴾ [الأنعام: ١١٠]، لما رفضوه أول الأمر عند ذلك ابتلاهم الله بتقليب أفئدتهم وأبصارهم عقوبة لهم، فلا تقبل الحق بعد ذلك. وهذا خطر شديد، بخلاف الذي يقبل الحق ويرغب فيه، فإن الله يزيده علماً وبصيرة، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ آيُكُم زَادَتْهُ هِذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٦﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ ﴿١٢٧﴾﴾ [التوبة: ١٢٤، ١٢٥]، فالمؤمن يتبع الدليل ويفرح به إذا حصل عليه، والحق ضالة المؤمن أتى وجده أخذه، أما الذي في قلبه زيغ أو نفاق فهذا إنما يتبع هواه ولا يتبع الدليل، وهذا يُصاب بالزيغ والانحراف في العقيدة والانحراف في الدين والانحراف في الأخلاق وفي كل شيء، عقوبة له من الله ﷻ.

والعقوبة الثانية: ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في أبدانهم، بالقتل في الدنيا، بأن يسلب الله عليهم من يستأجل شأقتهم ويقتلهم، إما من المؤمنين، وإما من غير المؤمنين، عقوبة لهم ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، إن ماتوا ولم يقتلوا بأن يعذبوا في النار. فهذا وعيد شديد على مخالفة أمر الرسول ﷺ.

\* عن عدي بن حاتم؛ أنه سمع النبي ﷺ يقرأ هذه الآية: ﴿اتَّخَذُوا أَعْبَادَهُمْ وَرُفَعَتُهُمْ أَزْكَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١] فقلت له: إنا لسنا نعبدهم. قال: «أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه؟ ويحلون ما حرم الله فتحلونه؟» فقلت: بلى. قال: «فتلك عبادتهم» رواه أحمد والترمذي وحسنه [١].

[١] أخرجه الترمذي (٣٠٩٥) قال: حدثنا الحسين بن يزيد الكوفي، حدثنا عبد السلام بن حرب، عن غطفان بن أعين، عن مصعب بن سعد عن عدي بن حاتم، قال: أتيت النبي ﷺ، وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: «يا عدي، اطرح عنك هذا الوثن»، وسمعتة يقرأ في سورة براءة: ﴿اتَّخَذُوا أَعْبَادَهُمْ وَرُفَعَتُهُمْ أَزْكَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ قال: أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه».

قال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث.

قلت: وغطيف بن أعين قد ضعفه الدارقطني وليس له في الترمذي إلا هذا الحديث.

والحديث لم أجده عند أحمد وممن عزاه لأحمد: ابن تيمية (٦٧/٧)، وابن كثير في «تفسيره» (٣٣٣/٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهو حديث حسن طويل رواه أحمد والترمذي وغيرهما (٦٧/٧).

وللحديث شاهد عن حذيفة أخرجه سعيد بن منصور في «تفسيره» (٢٤٥/٥): حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، قال: نا العوام بن حوشب، عن حبيب بن أبي ثابت، قال: حدثني أبو البختري الطائي، قال: قال لي حذيفة: أرايت قول الله ﷻ: ﴿اتَّخَذُوا أَعْبَادَهُمْ وَرُفَعَتُهُمْ أَزْكَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؟ فقال حذيفة: أما إنهم لم يصلوا لهم، ولكنهم كانوا ما أحلوا لهم من حرام استحلوه، وما حرموا عليهم من الحرام حرموه، فتلك ربوبيتهم.

قلت: وسنده ضعيف فأبو البختري لم يسمع من حذيفة، قال العلاني في =

= «جامع التحصيل» (١٨٣): أبو البختری الطائي كثير الإرسال عن عمر وعلي وابن مسعود وحذيفة وغيرهم رضي الله عنهم.

وله شاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما: أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢١٢/١٤): حدثني محمد بن سعد قال: حدثني أبي قال: حدثني عمي قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس قوله: ﴿اتَّخَذُوا أَعْبَادَهُمْ وَرَبَّهُمْ أَزْجَاكًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾، يقول: زينوا لهم طاعتهم.

قلت: ضعيف وهو مسلسل بالضعفاء ومحمد بن سعد هو محمد بن سعد بن محمد بن الحسن العوفي قال الخطيب: «كان ليناً في الحديث». قال الدارقطني: لا بأس به (سؤالات الحاكم للدارقطني ١٣٩ رقم ١٧٨).

وأبوه سعد بن محمد العوفي قال أحمد: جهمي ولو لم يكن هذا أيضاً، لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه، ولا كان موضعاً لذلك. (لسان الميزان ١٨/٣).

وعمه: هو الحسين بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي ضعفه أبو حاتم وابن معين والنسائي. وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢٤٦/١): منكر الحديث؛ يروي عن الأعمش وغيره أشياء لا يتابع عليها؛ كأنه كان يقلبها، وربما رفع المراسيل وأسند الموقوفات، ولا يجوز الاحتجاج بخبره.

وأبوه: هو الحسن بن عطية بن سعد العوفي قال البخاري: ليس بذلك وضعفه أبو حاتم. وقال ابن حبان في «المجروحين» (٩٨٨/٣): منكر الحديث، لا أدري البلية في أحاديثه منه، أو من أبيه، أو منهما معاً؟ لأن أباه ليس بشيء في الحديث، وأكثر روايته عن أبيه، فمن هنا اشتبه أمره ووجب تركه.

وأبوه: الراوي عن ابن عباس هو: عطية بن سعد بن جنادة العوفي وقد ضعفه الثوري وأحمد وأبو حاتم والنسائي وغيرهم.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث قد روي من طرق فرواه ابن سعد، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن جرير، وابن أبي حاتم، والطبراني، وأبو الشيخ، وابن مردويه، والبيهقي في «السنن» وفيه قصة اختصرها المصنف.

قوله: (عن عدي بن حاتم)؛ أي: الطائي المشهور وهو: ابن عبد الله بن سعد بن الحشرج بفتح المهملة وسكون المعجمة وآخره جيم، مات مشركاً وعدي يكنى أبا طريف بفتح المهملة صحابي شهير، حسن الإسلام، مات سنة ثمان وستين وله مائة وعشرون سنة.

= قوله: (فقلت: إنا لسنا نعبدكم) ظن عدي أن العبادة المراد بها التقرب إليهم بأنواع العبادة، من السجود والذبح والنذر ونحو ذلك فقال: إنا لسنا نعبدكم.

قوله: (أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه...) إلى آخره.

صرح ﷺ في هذا الحديث بأن عبادة الأحرار والرهبان هي طاعتهم في تحريم الحلال وتحليل الحرام، وهو طاعتهم في خلاف حكم الله ورسوله.

قال شيخ الإسلام: وهؤلاء الذين اتخذوا أحرارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله وعكسه يكونون على وجهين:

أحدهما: أنهم يعلمون أنهم بدلوا دين الله، فيتبعونهم على التبديل فيعتقدون تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله اتباعاً لرؤسائهم مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل فهذا كفر، وقد جعله الله ورسوله شركاً وإن لم يكونوا يصلون لهم ويسجدون. الثاني: أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحلال، وتحليل الحرام ثابتاً، لكنهم أطاعوهم في معصية الله كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاصي، فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما الطاعة في المعروف».

ثم نقول: اتباع هذا المحلل للحرام والمحرّم للحلال إن كان مجتهداً قصده اتباع الرسول ﷺ لكن خفي عليه الحق في نفس الأمر، وقد اتقى الله ما استطاع، فهذا لا يؤاخذ الله بخطئه، بل يشبهه على اجتهداه الذي أطاع به ربه.

ولكن من علم أن هذا خطأ فيما جاء به رسول الله ﷺ ثم اتبعه على خطئه وعدل عن قول الرسول ﷺ فله نصيب من الشرك الذي ذمه الله، لا سيما إن اتبعه في ذلك لهواه ونصره باللسان واليد مع علمه بأنه مخالف للرسول ﷺ، فهذا شرك يستحق صاحبه العقوبة عليه، ولهذا اتفق العلماء على أنه إذا عرف الحق لا يجوز تقليد أحد في خلافه، وأما إن كان المتبع للمجتهد عاجزاً عن معرفة الحق على التفصيل، وقد فعل ما يقدر عليه مثله من الاجتهاد في التقليد، فهذا لا يؤاخذ إن أخطأ كما في القبله.

وأما إن قلد شخصاً دون نظيره بمجرد هواه، ونصره بيده ولسانه من غير علم أن الحق معه، فهذا من أهل الجاهلية، فإن كان متبوعه مصيباً لم يكن عمله صالحاً، وإن كان متبوعه مخطئاً، كان آثماً كمن قال في القرآن برأيه، فإن أصاب فقد أخطأ، وإن أخطأ، فليتبوأ مقعده من النار. انتهى ملخصاً.

قال المصنف: وفيه تغير الأحوال إلى هذه الغاية حتى صار عند الأكثر عبادة الرهبان هي أفضل الأعمال ويسمونهم الولاية، وعبادة الأحبار هي العلم والفقه، ثم تغيرت الحال إلى أن عبد من ليس من الصالحين، وعبد بالمعنى الثاني من هو من الجاهلين.

قوله: «صار عند الأكثر عبادة الرهبان هي أفضل الأعمال» يشير إلى ما يعتقد كثير من الناس فيمن ينتسب إلى الولاية من الضر والنفع، والبطء والمنع، ويسمون ذلك الولاية والسر ونحو ذلك وهو الشرك.

قوله: «وعبادة الأحبار هي العلم والفقه» أي: هي التي تسمى اليوم العلم والفقه المؤلف على مذاهب الأئمة ونحوهم، فيطيعونهم في كل ما يقولونه سواء وافق حكم الله أم خالفه، بل لا يعبؤون بما خالف ذلك من كتاب وسنة، بل يردون كلام الله وكلام رسوله لأقوال من قلده، ويصرحون بأنه لا يحل العمل بكتاب ولا سنة، وأنه لا يجوز تلقي العلم والهدى منهما، وإنما الفقه والهدى عندهم هو ما وجدوه في هذه الكتب، بل أعظم من ذلك وأطم رمي كثير منهم كلام الله وكلام رسوله بأنه لا يفيد العلم ولا اليقين في باب معرفة أسماء الله وصفاته وتوحيده، ويسمونهم ظواهر لفظية، ويسمون ما وضعه الفلاسفة المشركون القواطع العقلية، ثم يقدمونها في باب الأسماء والصفات والتوحيد على ما جاء من عند الله، ثم يرمون من خرج عن عبادة الأحبار والرهبان إلى طاعة رب العالمين، وطاعة رسوله وتحكيم ما أنزل الله في موارد النزاع بالبدعة أو الكفر.

قوله: «ثم تغيرت الأحوال إلى أن عبد من ليس من الصالحين»، وذلك كاعتقادهم في كثير ممن ينتسب إلى الولاية من الفساق والمجاذيب.

وقوله: «وعبد بالمعنى الثاني من هو من الجاهلين» وذلك كاعتقادهم العلم في أناس من جهلة المقلدين فيحسنون لهم البدع والشرك فيطيعونهم، ويظنون أنهم علماء مصلحون ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢].

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وفي الحديث دليل على أن طاعة الأحبار والرهبان في معصية الله عبادة لهم من دون الله، ومن الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله؛ لقوله تعالى في آخر الآية: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيَؤْمِنَ بِالْآيَاتِ هِيَ لِيَجْذِلَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُ =

= **إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ** ﴿١٢١﴾ [الأنعام: ١٢١] وهذا قد وقع فيه كثير من الناس مع من قلدوهم، لعدم اعتبارهم الدليل إذا خالف المقلد، وهو من هذا الشرك.

وأما طاعة الأمرأ ومتابعتهم فيما يخالف ما شرعه الله ورسوله فقد عمت بها البلوى قديماً وحديثاً في أكثر الولاية بعد الخلفاء الراشدين وهلم جراً، وقد قال تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَتَّبِعِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥٠﴾ [القصص: ٥٠] وعن زياد بن حدير قال: قال لي عمر رضي الله عنه: «هل تعرف ما يهدم الإسلام؟ قلت: لا، قال: يهدمه زلة العالم، وجدال المنافق بالقرآن، وحكم الأئمة المضلين» رواه الدارمي. جعلنا الله وإياكم من الذين يهدون بالحق وبه يعدلون.

○ قال مقيله: وما تقدم في كلام شيخ الإسلام وهو قوله: [و(الثاني): أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحلال وتحليل الحرام ثابتاً، لكنهم أطاعوهم في معصية الله كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاص؛ فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب].

قلت: هو كذلك في مجموع الفتاوى (٧/ ٧١) وقد أشكل على بعضهم هذه العبارة، فلعلها تصحيف من بعض النساخ، ويكون الصواب أن يقال: (بتحريم الحرام وتحليل الحلال)، أو يقال: (بحرمة تحريم الحلال وتحليل الحرام ثابتاً)، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن باز: فمن أطاع العلماء والأمرأ في تحليل الحرام أو العكس واعتقاد أن هذا جائز مع العلم بأنه خلاف شرع الله فهذا يكون عبادة وكفر أما إذا اتبعهم جهلاً أو اجتهداً فهذا لا يكون عبادة لهم ولا يدخل في الوعيد لأن الإنسان مطالب بسؤال العلماء والأخذ بفتواهم فيما لا يعلم مخالفته لشرع الله.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله في حديث عدي بن حاتم: (اتخذوا الضمير يعود للنصارى؛ لأن اليهود لم يتخذوا المسيح ابن مريم إلهاً، بل ادعوا أنه ابن زانية، وحاولوا قتله، وادعوا أنهم قتلوه، ويحتمل أن يعود الضمير لليهود والنصارى جميعاً، ويختص النصارى باتخاذ المسيح ابن مريم، وهذا هو المتبادر من السياق مع الآية التي قبلها.

قوله: ﴿أَخْبَارُهُمْ وَرَفِئَتُهُمْ﴾ الأخبار: جمع خبر، وخبر بفتح الحاء وكسرهما، وهو العالم الواسع العلم، والرهبان: جمع راهب، وهو العابد الزاهد.

قوله: ﴿أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؛ أي: مشاركين لله تعالى في التشريع؛ لأنهم يحلون ما حرم الله، فيحله هؤلاء الأتباع، ويحرمون ما أحل الله فيحرمه الأتباع. =

قوله: ﴿وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾؛ أي: اتخذوه إلهاً مع الله، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾، والعبادة: التذلل والخضوع، واتباع الأوامر، واجتناب النواهي.  
قوله: ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ هو الله ﷻ.

والله؛ أي: مألوه معبود مطاع، وليس بمعنى آله؛ أي: قادر على الاختراع، فإن هذا المعنى فاسد، ذهب إليه المتكلمون أو عامتهم، فيكون معنى (لا إله إلا الله) على هذا القول: لا رب إلا الله، وهذا ليس بالتوحيد المطلوب بهذه الكلمة؛ إذ لو كان كذلك لكان المشركون الذين قاتلهم رسول الله ﷺ موحدين؛ لأنهم يقولون: لا رب إلا الله، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [المؤمنون: ٨٦] وهذه إحدى القراءتين، وهي سبعة.

قوله: ﴿سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ «سبحان»: اسم مصدر، وهي معمول، أو مفعول لفعل محذوف وجوباً تقديره يسبح سبحاناً؛ أي: تسيحاً؛ لأن اسم المصدر بمعنى المصدر، فسبحان: مفعول مطلق عاملها محذوف وجوباً، وهي ملازمة للإضافة: إما إلى مضمَر، كما في الآية: (سبحانه)، أو إلى مظهر، كما في ﴿سُبْحَنَ اللَّهِ﴾.

والتسيح: التنزيه؛ أي: تنزيه الله عن كل نقص، ولا يحتاج أن نقول: ومماثلة المخلوقين؛ لأن المماثلة نقص، ولكن إذا قلناها، فذلك من باب زيادة الإيضاح حتى لا يظن أن تمثيل الخالق بالمخلوق في الكمال من باب الكمال، فيكون المعنى: تنزيه الله عن كل ما لا يليق به من نقص، أو مماثلة المخلوقين.

وقوله: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؛ أي: مما سواه من المسيح ابن مريم، والأخبار والرهبان، فهو منتزه عن كل شرك وعن كل مشرك به.

قوله: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ هذا من البلاغة في القرآن؛ لأنها جاءت محتملة أن تكون «ما» مصدرية، فيكون المعنى عن شركهم، أو موصولة، ويكون المعنى: سبحان الله عن الذين يشركون به، وهي صالحة للأمرين؛ فتكون شاملة لهما؛ لأن الصحيح جواز استعمال المشترك في معنييه إذا لم يكن بينهما تعارض، فيكون التنزيه عن الشرك وعن المشرك به.

قوله: (إننا لسنا نعبدهم)؛ أي: لا نعبد الأخبار والرهبان، ولا نسجد لهم، ولا نركع، ولا نذبح، ولا ننذر لهم، وهذا صحيح بالنسبة للأخبار والرهبان، بدليل قوله: (أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلون ما حرم الله فتحلونه؟).



= فإن هذا الوصف لا ينطبق على عيسى أبداً؛ لأنه رسول الله، فما أحله فقد أحله الله، وما حرمه فقد حرمه الله، وقد حاول بعض الناس أن يعل الحديث لهذا المعنى مع ضعف سنده، والحديث حسنه الترمذي، والألباني، وآخرون، وضعفه آخرون. ويجاب على التعليل المذكور بأن قول عدي: (لسنا نعبدهم) يعود على الأخبار والرهبان، أما عيسى ابن مريم، فالمعروف أنهم يعبدونه.

وبدا بتحريم الحلال؛ لأنه أعظم من تحليل الحرام، وكلاهما محرم؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُمْلَحُونَ﴾ [النحل: ١١٦].

قوله: (فتلك عبادتهم) ووجه كونها عبادة: أن من معنى العبادة الطاعة، وطاعة غير الله عبادة للمطاع، ولكن بشرط أن تكون في غير طاعة الله، أما إذا كانت في طاعة الله فهي عبادة لله؛ لأنك أطعت غير الله في طاعة الله، كما لو أمرك أبوك بالصلاة فصليت، فلا تكون قد عبت أبوك بطاعتك له، ولكن عبت الله؛ لأنك أطعت غير الله في طاعة الله؛ ولأن أمر غير الله بطاعة الله وامثال أمره هو امتثال لأمر الله. ويستفاد من هذا الحديث:

- ١ - أن الطاعة بمعنى العبادة عبودية مقيدة.
  - ٢ - أن الطاعة في مخالفة شرع الله من عبادة المطاع، أما في عبادة الله، فهي عبادة لله.
  - ٣ - أن اتباع العلماء والعباد في مخالفة شرع الله من اتخاذهم أرباباً.
- واعلم أن اتباع العلماء، أو الأمرء في تحليل ما حرم الله، أو العكس ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: أن يتابعهم في ذلك راضياً بقولهم، مقدماً له، ساخطاً لحكم الله فهو كافر؛ لأنه كره ما أنزل الله، فأحبط الله عمله، ولا تحبط الأعمال إلا بالكفر، فكل من كره ما أنزل الله، فهو كافر.

الثاني: أن يتابعهم في ذلك راضياً بحكم الله، وعالمماً بأنه أمثل وأصلح للعباد والبلاد، ولكن لهوى في نفسه اختاره، كأن يريد مثلاً وظيفة؛ فهذا لا يكفر، ولكنه فاسق وله حكم غيره من العصاة.

الثالث: أن يتابعهم جاهلاً، فيظن أن ذلك حكم الله، فينقسم إلى قسمين:  
أ - أن يمكنه أن يعرف الحق بنفسه، فهو مفرط أو مقصر، فهو آثم؛ لأن الله أمر بسؤال أهل العلم عند عدم العلم.

ب - أن لا يكون عالماً ولا يمكنه التعلم، فيتابعهم تقليداً، ويظن أن هذا هو الحق، فهذا لا شيء عليه؛ لأنه فعل ما أمر به، وكان معذور بذلك، ولذلك ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أفتى بغير علم، فإنما إثمه على من أفتاه»، لو قلنا: بإثمه بخطأ غيره، لزم من ذلك الحرج والمشقة، ولم يثق الناس بأحد لاحتمال خطئه.

فإن قيل: لماذا لا يكفر أهل القسم الثاني؟

أجيب: إننا لو قلنا بكفرهم لزم من ذلك تكفير كل صاحب معصية يعرف أنه عاص لله، ويعلم أنه حكم الله.

فائدة:

وصف الله الحاكمين بغير ما أنزل الله بثلاث أوصاف:

١ - قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

٢ - قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥].

٣ - قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

واختلف أهل العلم في ذلك:

ف قيل: إن هذه الأوصاف لموصوف واحد؛ لأن الكافر ظالم، لقوله تعالى:

﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] وفاسق؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوِيهِمُ النَّارُ﴾ [السجدة: ٢٠]؛ أي: كفروا.

وقيل: إنها لموصفين متعددين، وإنها على حسب الحكم، وهذا هو الراجح.

فيكون كافراً في ثلاثة أحوال:

أ - إذا اعتقد جواز الحكم بغير الله ما أنزل الله، بدليل قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ

الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، فكل ما خالف حكم الله، فهو من حكم الجاهلية،

بدليل الإجماع القطعي على أنه لا يجوز الحكم بغير ما أنزل الله، فالمحل والمبيح

للحكم بغير ما أنزل الله مخالف لإجماع المسلمين القطعي، وهذا كافر مرتد، وذلك

كمن اعتقد حل الزنا، أو الخمر، أو تحريم الخبز، أو اللبن.

ب - إذا اعتقد أن حكم غير الله مثل حكم الله.

ج - إذا اعتقد أن حكم غير الله أحسن من حكم الله.

بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]،

ف تضمنت الآية أن حكم الله أحسن الأحكام، بدليل قوله تعالى مقرر ذلك: ﴿أَلَيْسَ

اللَّهُ بِأَكْبَرَ الْحَكِيمِينَ﴾ [التين: ٨] فإذا كان الله أحسن الحاكمين أحكاماً، وهو أحكم =

= الحاكمين، فمن ادعى أن حكم غير الله مثل حكم الله، أو أحسن فهو كافر؛ لأنه مكذب للقرآن.

ويكون ظالماً: إذا اعتقد أن الحكم بما أنزل الله أحسن الأحكام، وأنه أنفع للعباد والبلاد، وأنه الواجب تطبيقه، ولكن حمله البغض والحقد للمحكوم عليه حتى حكم بغير ما أنزل الله، فهو ظالم.

ويكون فاسقاً: إذا كان حكمه بغير ما أنزل الله لهوى في نفسه مع اعتقاده أن حكم الله هو الحق، لكن حكم بغيره لهوى في نفسه؛ أي: محبة لما حكم به لا كراهة لحكم الله، ولا ليضر أحداً به، مثل: أن يحكم لشخص لرشوة رُشي إياها، أو لكونه قريباً أو صديقاً، أو يطلب من ورائه حاجة، وما أشبه ذلك مع اعتقاده بأن حكم الله هو الأمثل والواجب اتباعه؛ فهذا فاسق، وإن كان أيضاً ظالماً، لكن وصف الفسق في حقه أولى من وصف الظلم.

أما بالنسبة لمن وضع قوانين تشريعية مع علمه بحكم الله وبمخالفة هذه القوانين لحكم الله، فهذا قد بدل الشريعة بهذه القوانين، فهو كافر؛ لأنه لم يرغب بهذا القانون عن شريعة الله إلا وهو يعتقد أنه الخير للعباد والبلاد من شريعة الله، وعندما نقول بأنه كافر؛ فنعني بذلك أن هذا الفعل يوصل إلى الكفر.

ولكن قد يكون الواضع له معذوراً، مثل أن يغرر به؛ كأن يقال: إن هذا لا يخالف الإسلام، أو هذا من المصالح المرسلة، أو هذا مما رده الإسلام إلى الناس. فيوجد بعض العلماء - وإن كانوا مخطئين - يقولون: إن مسألة المعاملات لا تعلق لها بالشرع، بل ترجع إلى ما يصلح الاقتصاد في كل زمان بحسبه، فإذا اقتضى الحال أن نضع بنوكاً للربا، أو ضرائب على الناس، فهذا لا شيء فيه.

وهذا لا شك في خطئه؛ فإن كانوا مجتهدين غفر الله لهم، وإلا؛ فهم على خطر عظيم، واللائق بهؤلاء أن يلقبوا بأنهم من علماء الدولة لا علماء الملة.

ومما لا شك فيه أن الشرع جاء بتنظيم العبادات التي بين الإنسان وربه والمعاملات التي بين الإنسان مع الخلق في العقود والأنكحة والمواريث وغيرها؛ فالشرع كامل من جميع الوجوه، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

وكيف يقال: إن المعاملات لا تعلق لها بالشرع وأطول آية في القرآن نزلت في المعاملات، ولولا نظام الشرع في المعاملات لفسد الناس؟! =

وأنا لا أقول: نأخذ بكل ما قاله الفقهاء؛ لأنهم قد يصيبون وقد يخطئون، بل =

= يجب أن نأخذ بكل ما قاله الله ورسوله ﷺ، ولا يوجد حال من الأحوال تقع بين الناس إلا في كتاب الله وسنة رسوله ما يزيل إشكالها ويحلها، ولكن الخطأ إما من نقص العلم أو الفهم، وهذا قصور، أو نقص التدبر، وهذا تقصير.

أما إذا وفق الإنسان بالعلم، والفهم، وبذل الجهد في الوصول إلى الحق، فلا بد أن يصل إليه حتى في المعاملات، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِرُ إِذْ يَخْلُقُ﴾ [النساء: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَذْكُرُوا أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِرُ إِذْ يَخْلُقُ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وقال تعالى: ﴿كَتَبْنَا لَهُ الْكِتَابَ أَنْ يَكُونُ صَاحِبًا لِلْعَالَمِينَ﴾ [النحل: ٨٩] فكل شيء يحتاجه الإنسان في دينه أو دنياه؛ فإن القرآن بينه بياناً شافياً.

ومن سن قوانين تخالف الشريعة، وادعى أنها من المصالح المرسله، فهو كاذب في دعواه؛ لأن المصالح المرسله والمقيدة إن اعتبرها الشرع، ودل عليها فهي حق ومن الشرع، وإن لم يعتبرها؛ فليست مصالح، ولا يمكن أن تكون كذلك، ولهذا كان الصواب أنه ليس هناك دليل يسمى بالمصالح المرسله، بل ما اعتبره الشرع، فهو مصلحة، وما نفاه، ليس بمصلحة، وما سكت عنه فهو عفو.

والمصالح المرسله توسع فيها كثير من الناس، فأدخل فيها بعض المسائل المنكرة من البدع وغيرها؛ كعيد ميلاد الرسول، فزعموا أن فيه شحذاً للهمم، وتنشيطاً للناس؛ لأنهم نسوا ذكر رسول الله ﷺ، وهذا باطل؛ لأن جميع المسلمين في كل صلاة يشهدون أن محمداً عبده ورسوله ويصلون عليه، والذي لا يحيي قلبه بهذا، وهو يصلي بين يدي ربه كيف يحيي قلبه بساعة يؤتى فيها بالقصائد الباطلة، التي فيها من الغلو ما ينكره رسول الله ﷺ؟! فهذه مفسدة وليست بمصلحة.

فالمصالح المرسله وإن وضعها بعض أهل العلم المجتهدين الكبار؛ فلا شك أن مرادهم نصر الله ورسوله، ولكن استخدمت هذه المصالح في غير ما أراد أولئك العلماء وتوسع فيها، وعليه؛ فإنها تقاس بالمعيار الصحيح، فإن اعتبرها الشرع قبلت، وإلا؛ فكما قال الإمام مالك: «كل أحد يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر» وهنالك قواعد كليات تطبق عليه الجزئيات.

وليعلم أنه يجب على الإنسان أن يتقي ربه في جميع الأحكام؛ فلا يتسرع في البت بها خصوصاً في التكفير الذي صار بعض أهل الغيرة والعاطفة يطلقونه بدون تفكير ولا روية، مع أن الإنسان إذا كفر شخصاً ولم يكن الشخص أهلاً له؛ عاد ذلك =

### وفيه مسائل

- الأولى: تفسير آية النور.
- الثانية: تفسير آية براءة.
- الثالثة: التنبيه على معنى العبادة التي أنكرها عدي<sup>[١]</sup>.
- الرابعة: تمثيل ابن عباس بأبي بكر وعمر وتمثيل أحمد بسفيان<sup>[٢]</sup>.

= إلى قائله، وتكفير الشخص يترتب عليه أحكام كثيرة؛ فيكون مباح الدم والمال، ويترتب عليه جميع أحكام الكفر، وكما لا يجوز أن نطلق الكفر على شخص معين حتى يتبين شروط التكفير في حقه يجب أن لا نجبن عن تكفير من كفره الله ورسوله، ولكن يجب أن نفرق بين المعين وغير المعين؛ فالمعين يحتاج الحكم بتكفيره إلى أمرين:

- ١ - ثبوت أن هذه الخصلة التي قام بها مما يقتضي الكفر.
  - ٢ - انطباق شروط التكفير عليه، وأهمها بأن هذا مكفر، فإن كان جاهلاً، فإنه لا يكفر، ولهذا ذكر العلماء أن من شروط إقامة الحد أن يكون عالماً بالتحريم، هذا وهو إقامة حد وليس بتكفير، والتحرز من التكفير أولى وأحرى.
- قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا إِلَهُ يَجْعَلُ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]. ولا بد من توفر الشروط من عدم الموانع، فلو قام الشخص بما يقتضي الكفر إكراها، أو ذهولاً لم يكفر، لقوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦] ولقول الرجل الذي وجد دابته في مهلكة: «اللهم أنت عبيدي وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح» فلم يؤخذ على ذلك.

- [١] قال الشيخ ابن عثيمين: لأن العبادة هي التعبد لهم بالطاعة، والتذلل لهم بالركوع والسجود والنذر وما أشبهه، لكن بين ﷺ المراد من عبادتهم بأنها طاعتهم في تحليل الحرام وتحريم الحلال.
- [٢] قال الشيخ ابن عثيمين: أي: إذا كان أبو بكر وعمر لا يمكن أن يعارض =

● الخامسة: تغير الأحوال إلى هذه الغاية حتى صار عند الأكثر عبادة الرهبان هي أفضل الأعمال، وتسمى الولاية، وعبادة الأخبار هي العلم والفقه، ثم تغيرت الحال إلى أن عبد من دون الله من ليس من الصالحين، وعبد بالمعنى الثاني من هو من الجاهلين<sup>[١]</sup>.



= قول النبي ﷺ بقولهما، فما بالك بمن عارض قول النبي ﷺ بقول من دونهما؟! فهو أشد وأقبح، وكذلك مثل الإمام أحمد بسفيان الثوري، وأنكر على من أخذ برأيه، وترك ما صح به الإسناد عن رسول الله ﷺ، واستدل بقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ الآية [النور: ٦٣].

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قال: (وعبد بالمعنى الثاني): وهو الطاعة والاتباع من هو من الجاهلين، فأطيع الجاهل في تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله، كما يوجد في بعض النظم والقوانين المخالفة للشرعية الإسلامية؛ فإن واضعيها جهال لا يعرفون من الشريعة ولا الأديان شيئاً، فصاروا يعبدون بهذا المعنى، فيطاعون في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله.

وهذا في زمان المؤلف، فكيف بزماننا؟! وقد قال النبي ﷺ فيما رواه البخاري، عن أنس بن مالك ؓ، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا يأتي زمان على الناس إلا وما بعده شر منه، حتى تلقوا ربكم»، وقال النبي ﷺ للصحابة: «ومن يعيش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً»، وعصر الصحابة أقرب إلى الهدى من عصر من بعدهم. والناس لا يحسون بالتغير؛ لأن الأمور تأتي رويداً رويداً، ولو غاب أحد مدة طويلة ثم جاء، لوجد التغير الكثير المزعج - نسأل الله السلامة -، فعلينا الحذر، وأن نعلم أن شرع الله يجب أن يحمى وأن يسان، ولا يطاع أحد في تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحل الله أبداً مهما كانت منزلته، وأن الواجب أن نكون عباداً لله ﷻ تذللاً وتعبداً وطاعة.

باب

قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٦٠] <sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: لما كان التوحيد الذي هو معنى شهادة أن لا إله إلا الله مشتملاً على الإيمان بالرسول ﷺ مستلزماً له، وذلك هو الشهادتان، ولهذا جعلهما النبي ﷺ ركناً واحداً في قوله: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً» نبه في هذا الباب على ما تضمنه التوحيد، واستلزمه من تحكيم الرسول ﷺ في موارد النزاع، إذ هذا هو مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله، ولازمها الذي لا بد منه لكل مؤمن، فإن من عرف أن لا إله إلا الله، فلا بد من الانقياد لحكم الله والتسليم لأمره الذي جاء من عنده على يد رسوله محمد ﷺ.

فمن شهد أن لا إله إلا الله، ثم عدل إلى تحكيم غير الرسول ﷺ في موارد النزاع، فقد كذب في شهادته.

وإن شئت قلت: لما كان التوحيد مبنياً على الشهادتين، إذ لا تنفك إحداهما عن الأخرى لتلازمهما، وكان ما تقدم من هذا الكتاب في معنى شهادة أن لا إله إلا الله التي تتضمن حق الله على عباده، نبه في هذا الباب على معنى شهادة أن محمداً رسول الله، التي تتضمن حق الرسول ﷺ فإنها تتضمن أنه عبد لا يعبد، ورسول صادق لا يكذب، بل يطاع ويتبع؛ لأنه المبلغ عن الله تعالى، فله عليه الصلاة والسلام منصب الرسالة، والتبليغ عن الله، والحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، إذ هو لا يحكم إلا بحكم الله، ومحبة مقدمة على النفس، والأهل والمال =

= والوطن، وليس له من الإلهية شيء، بل هو عبد الله ورسوله كما قال تعالى: ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ لَئِذَا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِيَدًّا﴾ [الجن: ١٩] وقال ﷺ: «إنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله».

ومن لوازم ذلك متابعتها وتحكيمه في موارد النزاع، وترك التحاكم إلى غيره، كالمنافقين الذين يدعون الإيمان به، ويتحاكمون إلى غيره، وبهذا يتحقق العبد بكمال التوحيد وكمال المتابعة، وذلك هو كمال سعادته، وهو معنى الشهادتين.

إذا تبين هذا فمعنى الآية المترجم لها: أن الله تبارك وتعالى أنكر على من يدعي الإيمان بما أنزل الله على رسوله، وعلى الأنبياء قبله، وهو مع ذلك يريد أن يتحاكم في فصل الخصومات إلى غير كتاب الله وسنة رسوله، كما ذكر المصنف في سبب نزولها.

قال ابن القيم: والطاغوت: كل ما تعدى به حده من الطغيان وهو مجاوزة الحد، فكل ما تحاكم إليه متنازعان غير كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فهو طاغوت إذ قد تعدى به حده. ومن هذا كل من عبد شيئاً دون الله فإنما عبد الطاغوت، وجاوز بمعبوده حده فأعطاه العبادة التي لا تنبغي له، كما أن من دعا إلى تحكيم غير الله تعالى ورسوله ﷺ فقد دعا إلى تحكيم الطاغوت.

وتأمل تصديره سبحانه الآية منكرراً لهذا التحكيم على من زعم أنه قد آمن بما أنزله الله على رسوله ﷺ، وعلى من قبله ثم هو مع ذلك يدعو إلى تحكيم غير الله ورسوله ﷺ، ويتحاكم إليه عند النزاع وفي ضمن.

قوله: ﴿يَزْعُمُونَ﴾ نفي لما زعموه من الإيمان، ولهذا لم يقل: ألم تر إلى الذين آمنوا، فإنهم لو كانوا من أهل الإيمان حقيقة لم يريدوا أن يتحاكموا إلى غير الله تعالى ورسوله ﷺ، ولم يقل فيهم ﴿يَزْعُمُونَ﴾ فإن هذا إنما يقال غالباً لمن ادعى دعوى هو فيها كاذب، أو منزل منزلة الكاذب، لمخالفته لموجبها وعمله بما ينافيها.

قال ابن كثير: والآية دامة لمن عدل عن الكتاب والسنة وتحاكم إلى ما سواهما من الباطل وهو المراد بالطاغوت ههنا.

وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: ٦٠].

أي: بالطاغوت وهو دليل على أن التحاكم إلى الطاغوت مناف للإيمان مضاد له، فلا يصح الإيمان إلا بالكفر به، وترك التحاكم إليه فمن لم يكفر بالطاغوت لم يؤمن بالله.



وقوله: ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠].

أي: لأن إرادة التحاكم إلى غير كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من طاعة الشيطان، وهو إنما يدعو حزبه ليكونوا من أصحاب السعير.

وفي الآية دليل على أن ترك التحاكم إلى الطاغوت، الذي هو ما سوى الكتاب والسنة من الفرائض وأن المتحاكم إليه غير مؤمن بل ولا مسلم.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَقَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١].

أي: إذا دُعوا إلى التحاكم إلى ما أنزل الله وإلى الرسول أعرضوا إعراضاً مستكبرين كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [النور: ٤٨].

قال ابن القيم: هذا دليل على أن من دعي إلى تحكيم الكتاب والسنة، فلم يقبل، وأبى ذلك أنه من المنافقين.

و«يصدون» هنا لازم لا متعد، وهو بمعنى يعرضون، لا بمعنى يمنعون غيرهم، ولهذا أتى مصدره على صدوداً، ومصدر المتعدي صدأً.

فإذا كان المعرض عن ذلك قد حكم الله سبحانه بنفاقهم، فكيف بمن ازداد إلى إعراضه منع الناس من تحكيم الكتاب والسنة، والتحاكم إليهما بقوله وعمله وتصانيفه؟! ثم يزعم مع ذلك أنه إنما أراد الإحسان والتوفيق؛ الإحسان في فعله ذلك، والتوفيق بين الطاغوت الذي حَكَّمَهُ، وبين الكتاب والسنة.

قلت: وهذا حال كثير ممن يدعي العلم والإيمان في هذه الأزمان، إذا قيل لهم: تعالوا نتحاكم إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيتهم يصدون وهم مستكبرون، ويعتذرون أنهم لا يعرفون ذلك، ولا يعقلون، بل لعنهم الله بكفرهم فقليلاً ما يؤمنون.

وقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [النساء: ٦٢]

قال ابن كثير: أي: فكيف بهم إذا ساقتهم المقادير إليك في المصائب بسبب ذنوبهم، واحتاجوا إليك في ذلك.

وقال ابن القيم: قيل المصيبة فضيحتهم إذا أنزل القرآن بحالهم، ولا ريب أن هذا أعظم المصيبة والإضرار فالمصائب التي تصيبهم بما قدمت أيديهم في أبدانهم وقلوبهم وأديانهم بسبب مخالفة الرسول عليه الصلاة والسلام، أعظمها مصائب =

= القلب والدين، فيرى المعروف منكراً، والهدى ضلالاً، والرشاد غيياً، والحق باطلاً، والصلاح فساداً، وهذا من المصيبة التي أصيب بها في قلبه، وهو الطبع الذي أوجبه مخالفة الرسول ﷺ وتحكيم غيره، قال سفيان الثوري في قوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ [النور: ٦٣]. قال: هي أن يطبع على قلوبهم. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَاءَوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢]. قال ابن كثير: أي: يعتذرون ويحلفون إن أردنا بذهابنا إلى غيرك إلا الإحسان والتوفيق؛ أي: المداراة والمصانعة.

وقال غيره: إلا إحساناً؛ أي: لا إساءة، وتوفيقاً؛ أي: بين الخصمين، ولم نرد مخالفة لك، ولا تسخطاً لحكمك.

قلت: فإذا كان هذا حال المنافقين يعتذرون عن أمرهم، ويلبسونه لئلا يظن أنهم قصدوا المخالفة لحكم النبي ﷺ أو التسخط، فكيف بمن يصرح بما كان المنافقون يضمرونه حتى يزعم أنه من حكم الكتاب والسنة في موارد النزاع، فهو إما كافر وإما مبتدع ضال؟!

وفعل المنافقين الذي ذكره الله عنهم في هذه الآية هو بعينه الذي يفعله المحرفون للكلم عن مواضعه الذين يقولون: إنما قصدنا التوفيق بين القواطع العقلية بزعمهم التي هي الفلسفة والكلام، وبين الأدلة النقلية، ثم يجعلون الفلسفة - التي هي سفاهة وضلالة - الأصل، ويردون بها ما أنزل الله على رسوله من الكتاب والحكمة، زعموا أن ذلك يخالف الفلسفة التي يسمونها القواطع، فتطلبوا له وجوه التأويلات البعيدة، وحملوه على شواذ اللغة التي لا تكاد تعرف.

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [النساء: ٦٣] قال ابن كثير: أي: هذا الضرب من الناس هم المنافقون، والله أعلم بما في قلوبهم، وسيجزيهم على ذلك، فإنه لا تخفى عليه خافية، فاكتم به يا محمد فيهم، فإنه عالم ببواطنهم وظواهرهم.

وقوله تعالى: ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣].

قال ابن القيم: أمر الله رسوله ﷺ فيهم بثلاثة أشياء:

أحدها: الإعراض عنهم إهانة لهم، وتحقيراً لشأنهم، وتصغيراً لأمرهم لا إعراض متاركة وإهمال، وبهذا يعلم أنها غير منسوخة.

= الثاني: قوله: ﴿وَعَظَّمَهُمْ﴾ وهو تخويفهم عقوبة الله وبأسه ونقمته إن أصروا على التحاكم إلى غير رسوله ﷺ وما أنزل عليه.

الثالث: قوله: ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾؛ أي: يبلغ تأثيره إلى قلوبهم ليس قولاً ليناً لا يتأثر به المقول له، وهذه المادة تدل على بلوغ المراد بالقول، فهو قول يبلغ به مراد قائله من الزجر والتخويف ويبلغ تأثيره إلى نفس المقول له، ليس هو كالقول الذي يمر على الأذن صفحاً.

وهذا القول البليغ يتضمن ثلاثة أمور:

أحدها: عظم معناه، وتأثر النفوس به.

الثاني: فخامة ألفاظه وجزالتها.

الثالث: كيفية القائل في إلقائه إلى المخاطب فإن القول كالسهم، والقلب كالقوس الذي يدفعه وكالسيف، والقلب كالساعد الذي يضرب به.

وفي متعلق قوله: ﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٦٥] قولان:

أحدهما: بقوله: ﴿بَلِيغًا﴾؛ أي: قولاً بليغاً في أنفسهم، وهذا حسن من جهة المعنى، ضعيف من جهة الإعراب؛ لأن صفة الموصوف لا تعمل فيما قبلها.

والقول الثاني: أنه متعلق بقل وفي المعنى على هذا قولان:

أحدهما: قل لهم في أنفسهم خالياً بهم ليس معهم غيرهم بل مسراً لهم النصيحة.

والثاني: أن معناه قل لهم في معنى أنفسهم، كما يقال: قل لفلان في كيت وكيت؛ أي: في ذلك المعنى.

قلت: وهذا القول أحسن.

ثم قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤].

قال ابن كثير: أي: إنما فرضت طاعته على من أرسله إليهم.

وقال ابن القيم: هذا تنبيه على جلالة منصب الرسالة، وعظم شأنها، وأنه سبحانه لم يرسل رسوله عليهم الصلاة والسلام إلا ليطاعوا بإذنه، فتكون الطاعة لهم لا لغيرهم؛ لأن طاعتهم طاعة مرسلهم، وفي ضمنه أن من كذب رسوله محمداً ﷺ فقد كذب الرسل. والمعنى أنك واحد منهم تجب طاعتك، وتتعين عليهم كما وجبت طاعة من قبلك من المرسلين، فإن كانوا قد أطاعوهم كما زعموا وآمنوا بهم، فما لهم لا يطيعونك، ويؤمنون بك؟! =

= والإذن ههنا هو الإذن الأمري لا الكوني، إذ لو كان إذناً كونياً قدرياً لما تخلفت طاعتهم، وفي ذكره نكتة وهي أنه بنفس إرساله تتعين طاعته، وإرساله نفسه إذن في طاعته، فلا تتوقف على نص آخر سوى الإرسال بأمر فيه بالطاعة، بل متى تحققت رسالته، وجبت طاعته. فرسالته نفسها متضمنة للإذن في الطاعة. ويصح أن يكون الإذن ههنا إذناً كونياً قدرياً، ويكون المعنى: ليطاع بتوفيق الله وهدايته، فتتضمن الآية الأمرين الشرع والقدر، ويكون فيها دليل على أن أحداً لا يطيع رسله إلا بتوفيقه وإرشاده وهدايته، وهذا حسن جداً.

والمقصود: أن الغاية من الرسل هي طاعتهم ومتابعتهم، فإذا كانت الطاعة والمتابعة لغيرهم، لم تحصل الفائدة المقصودة من إرسالهم. وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤].

قال ابن القيم: لما علم سبحانه أن المرسل إليهم لا بد لهم من ظلم لأنفسهم، واتباع لأهوائهم، أرشدهم إلى ما يدفع عنهم شر ذلك الظلم وموجبه، وهو شيطان:

أحدهما: منهم، وهو استغفارهم ربهم ﷻ.

والثاني: من غيرهم وهو استغفار الرسول ﷺ لهم إذا جاءوه، وانقادوا له، واعترفوا بظلمهم، فمتى فعلوا ذلك وجدوا الله تواباً رحيماً يتوب عليهم فيمحو أثر سيئاتهم ويزيدهم مع ذلك رحمته وبره وإحسانه.

فإن قلت: فما حظ من ظلم نفسه بعد موت النبي ﷺ من هذه الآية؟ وهل كلام بعض الناس في دعوى المجيء إلى قبره ﷺ والاستغفار عنده، والاستشفاع به، والاستدلال بهذه الآية على ذلك صحيح أم لا؟.

قيل: أما حظ من ظلم نفسه بعد موت النبي ﷺ من هذه الآية فالاستغفار، وأن يتوب إلى الله توبة نصوحاً في كل زمان ومكان، ولا يشترط في صحة التوبة المجيء إلى قبره، والاستغفار عنده بالإجماع.

وأما المجيء إلى قبره، والاستغفار عنده، والاستشفاع به، والاستدلال بالآية على ذلك، فهو استدلال على ما لا تدل الآية عليه بوجه من وجوه الدلالات؛ لأنه ليس في الآية إلا المجيء إليه ﷺ لا المجيء إلى قبره، واستغفاره لهم، لا استشفاعهم به بعد موته، فعلم أن ذلك باطل، يوضح ذلك أن الصحابة الذين هم =

= أعلم الناس بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ ما فهموا هذا من الآية، فعلم أن ذلك بدعة. وأكثر ما استدل به من أجاز ذلك رواية العتبي عن أعرابي مجهول على أن القصة لا نعلم لها إسناداً. ومثل هذا لو كان حديثاً، أو أثراً عن صحابي لم يجز الاحتجاج به، ولم يلزمنا حكمه لعدم صحته، فكيف يجوز الاحتجاج في هذا بقصة لا تصح عن بدوي لا يعرف؟!.

ثم قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

قال ابن القيم: أقسم سبحانه بأجل مقسم به، وهو نفسه ﷺ على أنه لا يثبت لهم الإيمان، ولا يكونون من أهله حتى يحكم لرسوله ﷺ في جميع موارد النزاع، وفي جميع أبواب الدين فإن لفظة «ما» من صيغ العموم، ولم يقتصر على هذا حتى ضم إليه انشراح صدورهم بحكمه، بحيث لا يجدون في أنفسهم حرجاً، وهو الضيق والحصر من حكمه، بل يقبلون حكمه بالانشراح، ويقابلونه بالقبول، لا يأخذونه على إغماض، ولا يشربونه على قذى، فإن هذا مناف للإيمان، بل لا بد أن يكون أخذه بقبول ورضى، وانشراح صدر.

ومتى أراد العبد شاهداً فلينظر في حاله، ويطالع قلبه عند ورود حكمه على خلاف هواه وغرضه، أو على خلاف ما قلّد فيه أسلافه من المسائل الكبار وما دونها ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ [١٤] ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِرُهُ﴾ [١٥] [القيامة: ١٤، ١٥]، فسبحان الله! كم من حزازة في نفوس كثير من النصوص، وبودهم أن لو لم تَرِدْ، وكم من حرارة في أكبادهم منها، وكم من شجى في حلوقهم من موردها، ثم لم يقتصر سبحانه على ذلك حتى ضم إليه قوله: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] فذكر الفعل مؤكداً له بالمصدر القائم مقام ذكره مرتين، وهو الخضوع والانقياد لما حكم به طوعاً ورضى وتسليماً، لا قهراً أو مصابرة، كما يسلم المقهور لمن قهره كرهاً، بل تسليم عبد مطيع لمولاه وسيده الذي هو أحب شيء إليه، يعلم أن سعادته وفلاحه في تسليماته. انتهى.

وقد ورد في «الصحيح» أن سبب نزولها قصة الزبير لما اختصم هو والأنصاري في شراج الحرة، ولكن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فإذا كان سبب نزولها مخاصمة في مسيل ماء قضى فيه رسول الله ﷺ بقضاء، فلم يرضه الأنصاري، فنفى تعالى عنه الإيمان بذلك، فما ظنك بمن لم يرض بقضائه ﷺ وأحكامه في =

= أصول الدين وفروعه؟! بل إذا دعوا إلى ذلك تولوا وهم معرضون، ولم يكفهم ذلك حتى صدوا الناس عنه، ولم يكفهم ذلك حتى كفروا، أو بدعوا من اتبعه ﷺ وحكمه في أصول الدين وفروعه، ورضي بحكمه في ذلك، ولم يبيح عنه جَولاً. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

المعنى والله أعلم؛ أي: لو أوجبنا عليهم مثل ما أوجبنا على بني إسرائيل من قتلهم أنفسهم، أو خروجهم من ديارهم حين استنابوا من عبادة العجل ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] وهذا توبيخ لمن لم يحكم الرسول ﷺ في موارد الشجار؛ أي: نحن لم نكتب عليهم ذلك، بل إنما أوجبنا عليهم ما في وسعهم، فما لهم لا يُحكمونك، ولا يرضون بحكمك؟!.

ثم قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَبِيئًا﴾ [النساء: ٦٦ - ٦٨].

قال ابن القيم: «أخبر تعالى أنهم لو فعلوا ما يعظهم به، وهو أمره ونهيه المقرون بوعده ووعيده لكان فعل أمره، وترك نهيه خيراً لهم في دينهم ودنياهم، وأشدّ تثبيتاً لهم على الحق، وتحقيقاً لإيمانهم، وقوة لعزائمهم وإراداتهم، وثباتاً لقلوبهم عند جيوش الباطل، وعند واردات الشبهات المضلة، والشهوات المردية، فطاعة الله تعالى ورسوله ﷺ هي سبب ثبات القلب، وقوته قوة عزائمه وإراداته، ونفاذ بصيرته، وهذا دليل على أن طاعة الرسول ﷺ تثمر الهداية، وثبات القلب عليها، ومخالفته تثمر زيغ القلب، واضطرابه، وعدم ثباته».

ثم قال تعالى: ﴿وَإِذَا لَا تَأْتِيَنَّهُمْ مِّنْ لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٦٧، ٦٨]، فهذه أربعة أنواع من الجزاء المرتب على طاعة الرسول ﷺ: أحدها: حصول الخير المطلق بها.

الثاني: التثبيت والقوة المتضمن للنصر والغلبة.

والثالث: حصول الأجر العظيم لهم في الآخرة.

والرابع: هدايتهم الصراط المستقيم. وهذه الهداية هي هداية ثانية أوجبتها طاعة الرسول ﷺ فطاعته ﷺ ثمرة الهداية السابقة عليها فهي محفوفة بهديتين: هداية قبلها وهي سبب الطاعة، وهداية بعدها هي ثمرة لها، وهذا يدل على انتفاء هذه الأمور الأربعة عند انتفاء طاعة الرسول ﷺ.

ثم قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

قال ابن القيم: فأخبر سبحانه أن طاعته وطاعة رسوله ﷺ توجب مرافقة المنعم عليهم، وهم أهل السعادة الكاملة، وهم أربعة أصناف: النبيون وهم أفضلهم ثم الصديقون وهم بعدهم في الدرجة، ثم الشهداء، ثم الصالحون فهؤلاء هم المنعم عليهم النعمة التامة وهم السعداء الفائزون، ولا فلاح لأحد إلا بمرافقتهم، والكون معهم، ولا سبيل إلى مرافقتهم إلا بطاعة الرسول ﷺ ولا سبيل إليها إلا بمعرفة سنته وما جاء به فدل على أن من عدم العلم بسنته وما جاء به، فليس له إلى مرافقة هؤلاء سبيل، بل هو ممن يعرض على يديه يوم القيامة، ويقول: ﴿يَلَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٧].

قلت: ما لمن لم يحكم الرسول ﷺ في موارد النزاع إلى مرافقة هؤلاء المنعم عليهم سبيل، وكيف يكون له سبيل إلى ذلك، وعنده أن من حكم الرسول ﷺ في موارد النزاع، فهو إما زنديق أو مبتدع، وأنى له بطاعة الله ورسوله، وهذا أصل اعتقاده الذي بنى عليه دينه، ومع ذلك ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٣٧] إذا حكموا غير الرسول ﷺ ونبذوا حكمه ﴿وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَانَتْهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١].

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وتقدم ما ذكره العلامة ابن القيم رحمه الله في حده للطاغوت، وأنه كل ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبوع أو مطاع، فكل من حاكم إلى غير كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فقد حاكم إلى الطاغوت الذي أمر الله تعالى عباده المؤمنين أن يكفروا به؛ فإن التحاكم ليس إلا إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومن كان يحكم بهما، فمن تحاكم إلى غيرهما فقد تجاوز به حده، وخرج عما شرعه الله ورسوله ﷺ، وأنزله منزلة لا يستحقها.

وكذلك من عبد شيئاً دون الله فإنما عبد الطاغوت، فإن كان المعبود صالحاً صارت عبادة العابد له راجعة إلى الشيطان الذي أمره بها كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ فَيَوَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَائُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِلَّا نَا بَعْبُدُونَ ﴿٢٨﴾ فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغْفِيلًا ﴿٢٩﴾ هُنَالِكَ تَبْلَوْا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ وَصَلَّ عَنْهُمْ مَّا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [يونس: ٢٨، ٢٩، ٣٠] وكقوله: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهْلُواْءُ إِنَّا كُنَّا عِبَادُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِئْنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ آلِيْنَ أَكْفَرْتُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سبا: ٤٠، ٤١] وإن =

= كان ممن يدعو إلى عبادة نفسه أو كان شجراً أو حجراً أو قبراً أو غير ذلك، مما يتخذه المشركون أصناماً على صور الصالحين والملائكة وغير ذلك، فهي من الطاغوت الذي أمر الله تعالى عباده أن يكفروا بعبادته، ويتبرءوا منه؛ ومن عبادة كل معبود سوى الله كائناً من كان، وهذا كله من عمل الشيطان وتسويله، فهو الذي دعا إلى كل باطل وزينه لمن فعله؛ وهذا ينافي التوحيد الذي هو معنى شهادة أن لا إله إلا الله.

فالتوحيد: هو الكفر بكل طاغوت عبده العابدون من دون الله، كما قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُوكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كُفْرًا بِكُرِّهِمْ وَإِنَّا لَنَبْنِيَنَّكُمْ أَلَمَدُودَةً وَالْبَعْضُ أَبَدًا حَتَّى تَوْمِتُوا بِاللَّهِ وَحَدَّثَهُ﴾ [المتحنة: ٤] وكل من عبد غير الله فقد جاوز به حده وأعطاه من العبادة ما لا يستحقه.

قال الإمام مالك رحمته الله: «الطاغوت ما عُبد من دون الله».

وكذلك من دعا إلى تحكيم غير الله ورسوله فقد ترك ما جاء به الرسول ﷺ ورغب عنه، وجعل الله شريكاً في الطاعة، وخالف ما جاء به رسول الله ﷺ فيما أمره الله تعالى به في قوله: ﴿وَأَن أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩] وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلَامًا﴾ [النساء: ٦٥] فمن خالف ما أمر الله به ورسوله ﷺ بأن حكم بين الناس بغير ما أنزل الله، أو طلب ذلك اتباعاً لما يهواه ويريده، فقد خلع ربة الإسلام والإيمان من عنقه، وإن زعم أنه مؤمن، فإن الله تعالى أنكر على من أراد ذلك، وأكذبهم في زعمهم الإيمان لما في ضمن قوله: (يزعمون) من نفي إيمانهم؛ فإن (يزعمون) إنما يقال غالباً لمن ادعى دعوى هو فيها كاذب لمخالفته لموجبها وعمله بما ينافيها، يحقق هذا قوله: «وقد أمروا أن يكفروا به»؛ لأن الكفر بالطاغوت ركن التوحيد كما في آية البقرة، فإذا لم يحصل هذا الركن لم يكن موحداً، والتوحيد هو أساس الإيمان الذي تصلح به جميع الأعمال وتفسد بعدهم؛ كما أن ذلك بين في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ الآية [البقرة: ٢٥٦]. وذلك أن التحاكم إلى الطاغوت إيمان به.

وقوله: ﴿وَيُؤْيِدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠] يبين تعالى في

هذه الآية:



= أن التحاكم إلى الطاغوت مما يأمر به الشيطان ويزينه لمن أطاعه، ويبين أن ذلك مما أضل به الشيطان من أضله؛ وأكد به بالمصدر، ووصفه بالبعد، فدل على أن ذلك من أعظم الضلال وأبعده عن الهدى.

ففي هذه الآية أربعة أمور:

الأول: أنه من إرادة الشيطان.

الثاني: أنه ضلال.

الثالث: تأكيده بالمصدر.

الرابع: وصفه بالبعد عن سبيل الحق والهدى.

فسبحان الله ما أعظم هذا القرآن وما أبلغه! وما أدله على أنه كلام رب العالمين، أوحاه إلى رسوله الكريم، وبلغه عبده الصادق الأمين - صلوات الله وسلامه عليه -.

قال مقبده: **قال الشيخ محمد بن إبراهيم** في رسالته في تحكيم القوانين (ص ٣):

الحاكم بغير ما أنزل الله كافر؛ إما كفر اعتقاد ناقل عن الملة، وإما كفر عمل، لا ينقل عن الملة.

أما الأول: وهو كفر الاعتقاد، فهو أنواع:

أحدها: أن يجحد الحاكم بغير ما أنزل الله أحقية حكم الله ورسوله، وهو معنى ما روي عن ابن عباس، واختاره ابن جرير، أن ذلك هو جحود ما أنزل الله من الحكم الشرعي، وهذا ما لا نزاع فيه بين أهل العلم.

فإن الأصول المتقررة المتفق عليها بينهم أن من جحد أصلاً من أصول الدين، أو فرعاً مجمعاً عليه، أو أنكر حرفاً مما جاء به الرسول ﷺ قطعياً، فإنه كافر الكفر الناقل عن الملة.

الثاني: أن لا يجحد الحاكم بغير ما أنزل الله كون حكم الله ورسوله حقاً، لكن اعتقد أن حكم غير الرسول ﷺ أحسن من حكمه وأتم وأشمل، لما يحتاجه الناس، من الحكم بينهم عند التنازع، إما مطلقاً، أو بالنسبة إلى ما استجد من الحوادث التي نشأت عن تطور الزمان، وتغير الأحوال؛ وهذا أيضاً لا ريب أنه كفر، لتفضيله أحكام المخلوقين، التي هي محض زبالة الأذهان، وصرف حثالة الأفكار، على حكم الحكيم الحميد.

الثالث: أن لا يعتقد كونه أحسن من حكم الله ورسوله، لكن اعتقد أنه مثله؛ فهذا كالنوعين اللذين قبله، في كونه كافرأ الكفر الناقل عن الملة، لما يقتضيه ذلك من تسوية المخلوق بالخالق، والمناقضة والمعاندة لقوله ﷺ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ونحوها من الآيات الكريمة، الدالة على تفرد الرب بالكمال، وتنزيهه عن مماثلة المخلوقين في الذات والصفات والأفعال، والحكم بين الناس فيما يتنازعون فيه.

الرابع: أن لا يعتقد كون حكم الحاكم بغير ما أنزل الله مماثلاً لحكم الله ورسوله، فضلاً عن أن يعتقد كونه أحسن منه؛ لكن اعتقد جواز الحكم بما يخالف حكم الله ورسوله؛ فهذا كالذي قبله، يصدق عليه ما يصدق عليه، لاعتقاده جواز ما علم بالنصوص الصحيحة الصريحة القاطعة تحريمه.

الخامس: وهو أعظمهما وأشملهما وأظهرها معاندة للشرع، ومكابرة لأحكامه، ومشاقة لله ولرسوله، ومضاهاة بالمحاكم الشرعية، إعداداً وإمداداً، وإرصاداً وتأصيلاً وتفريعاً، وتشكيلاً وتنويعاً، وحكماً وإلزاماً، ومراجع مستمدات. فكما أن للمحاكم الشرعية مراجع مستمدات مرجعها كلها إلى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فل هذه المحاكم مراجع هي القانون الملقق من شرائع شتى، وقوانين كثيرة، كالقانون الفرنسي، والقانون الأمريكي، والقانون البريطاني وغيرها من القوانين، ومن مذاهب بعض البدعيين المنتسبين إلى الشريعة وغير ذلك. فهذه المحاكم الآن في كثير من أمصار الإسلام، مهياة مكملة، مفتوحة الأبواب، والناس إليها أسراب إثر أسراب، يحكم حكماها بينهم بما يخالف حكم السنة والكتاب، من أحكام ذلك القانون، وتلزمهم به وتقرهم عليه، وتحتمه عليهم، فأى كفر فوق هذا؟ وأى مناقضة للشهادة بأن محمداً رسول الله بعد هذه المناقضة؟ وذكر أدلة جميع ما قدمنا على وجه البسط، معلومة معروفة، لا يحتمل ذكرها هذا الموضع.

فيا معشر العقلاء، ويا جماعات الأذكياء وأولي النهى، كيف ترضون أن تجري عليكم أحكام أمثالكم، وأفكار أشباهكم، أو من هم دونكم ممن يجوز عليهم الخطأ، بل خطوهم أكثر من صوابهم، بل لا صواب في حكمهم، إلا ما هو مستمد من حكم الله ورسوله نصاً أو استنباطاً؟ تدعونهم يحكمون في أنفسكم، ودمائكم وأبشاركم وأعراضكم، وفي أهاليكم من أزواجكم وذرائكم، وفي أموالكم وسائر حقوقكم، ويتركون ويرفضون أن يحكموا فيكم بحكم الله ورسوله الذي لا يتطرق إليه =

= الخطأ، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

وخضوع الناس ورضوخهم لحكم ربهم، خضوع ورضوخ لحكم من خلقهم تعالى ليعبدوه، فكما لا يسجد الخلق إلا لله، ولا يعبدون إلا إياه، ولا يعبدون المخلوق، فكذا يجب أن لا يرضخوا، ولا يخضعوا، أو ينقادوا، إلا لحكم الحكيم، العليم الحميد، الرؤوف الرحيم، دون حكم المخلوق الظلوم الجهول، الذي أهلكته الشكوك والشهوات والشبهات، واستولت على قلوبهم الغفلة والقسوة، والظلمات. فيجب على العقلاء أن يربؤوا بنفوسهم عنه، لما فيه من الاستعبداء لهم، والتحكم فيهم بالأهواء والأغراض، والأغلاط والأخطاء، فضلاً عن كونه كفراً بنص قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَخُضْ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَالْوَلِيَّاتُ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

السادس: ما يحكم به كثير من رؤساء العشائر والقبائل، من البوادي ونحوهم، من حكايات آبائهم وأجدادهم، وعاداتهم التي يسمونها «سلومهم» يتوارثون ذلك منهم، ويحكمون به، ويحصلون على التحاكم إليه عند النزاع، بقاء على أحكام الجاهلية، وإعراضاً ورغبة عن حكم الله ورسوله، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وأما القسم الثاني: من قسمي كفر الحاكم بغير ما أنزل الله، وهو الذي لا يخرج من الملة، فقد تقدم أن تفسير ابن عباس رضي الله عنه، لقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَخُضْ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَالْوَلِيَّاتُ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] قد شمل ذلك القسم، وذلك في قوله تعالى في الآية: «كفر دون كفر»، وقوله أيضاً: «ليس بالكفر الذي تذهبون إليه».

وذلك أن تحمله شهوته وهواه على الحكم في القضية بغير ما أنزل الله، مع اعتقاده أن حكم الله ورسوله هو الحق، واعترافه على نفسه بالخطأ ومجانبة الهدى.

وهذا وإن لم يخرج كفره عن الملة، فإنه معصية عظمى أكبر من الكبائر، كالزنا وشرب الخمر، والسرقة، واليمين الغموس وغيرها؛ فإن معصية سماها الله في كتابه كفراً، أعظم من معصية لم يسمها كفراً. نسأل الله أن يجمع المسلمين على التحاكم إلى كتابه، انقياداً ورضاء، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

○ قال الشيخ ابن باز: أراد المؤلف بهذه الترجمة بيان التحذير من التحاكم بغير الله جلّ وعلا وأن الواجب التحاكم إلى شريعة الله في جميع الأمور وأنه لا يجوز التحاكم إلى غيره كائناً من كان، فأراد المصنف بيان هذا الأساس العظيم والأصل المجمع عليه.

قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾ الطاغوت: كل ما عبد من =

= دون الله وكل من حكم بغير ما أنزل الله تعالى عن عمدٍ أو هوى.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦] فصلاح الأرض باتباع شريعة الله ﷻ والحكم بما أنزل الله تعالى، وفسادها بمخالفة أمر الله والتحاكم إلى غيره.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ والذي أنزل على النبي ﷺ الكتاب والحكمة، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]

قال المفسرون: الحكمة السُّنَّة، وهم يزعمون أنهم آمنوا بذلك، لكن أفعالهم تكذب أقوالهم، حيث يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت لا إلى الله ورسوله.

قوله: ﴿إِلَى الظَّالِمِينَ﴾ صيغة مبالغة من الطغيان، ففيه اعتداء وبغي، والمراد به هنا كل حكم خالف حكم الله ورسوله، وكل حاكم يحكم بغير ما أنزل الله على رسوله، أما الطاغوت بالمعنى الأعم فقد حده ابن القيم بأنه: «كل ما تجاوز العبد به حده من معبود، أو متبوع، أو مطاع»، وقد تقدم الكلام عليه في أول كتاب التوحيد.

قوله: ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ﴾ [النساء: ٦٠] جنس يشمل شياطين الإنس والجن.

قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ [النساء: ٦١]؛ أي: قال لهم الناس: أقبلوا ﴿إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ١٠٤] من القرآن ﴿وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ [النساء: ٦١] نفسه في حياته، وسُنَّتُه بعد وفاته، والمراد هنا الرسول ﷺ نفسه في حياته.

قوله: ﴿رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١] الرؤية هنا رؤية حال لا رؤية بصر، بدليل قوله: (تعالوا)، فهي تدل على أنهم ليسوا حاضرين عنده. والمعنى: كأنما تشاهددهم.

قوله: ﴿رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّقِينَ﴾ [النساء: ٦١] إظهار في موضع الإضمار لثلاث فوائد:

الأولى: أن هؤلاء الذين يزعمون الإيمان كانوا منافقين.

الثانية: أن هذا لا يصدر إلا من منافق؛ لأن المؤمن حقاً لا بد أن ينقاد لأمر الله ورسوله بدون صدود.

الثالثة: التنبيه؛ لأن الكلام إذا كان على نسق واحد قد يغفل الإنسان عنه، فإذا تغير، حصل له انتباه.

قوله: ﴿رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّقِينَ﴾ [النساء: ٦١] جواب «إذا»، وكلمة «صد» تستعمل =

= لازمة؛ أي: يوصف به الشخص ولا يتعداه إلى غيره، ومصدرها صدود؛ كما في هذه الآية، ومتعدية؛ أي: صد غيره، ومصدرها صد، كما في قوله تعالى: ﴿وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الفتح: ٢٥].

قوله: ﴿بِمَا قَدَّمْتِ أَيْدِيَهُمْ﴾ [الجمعة: ٧] الباء: هنا للسببية، و(ما) اسم موصول، و(قدمت) صلتها، والعائد محذوف، تقديره بما قدمته أيديهم، وفي اللغة العربية يطلق هذا التعبير باليد، ويراد به نفس الفاعل؛ أي: بما قدموه من الأعمال السيئة.

وقوله: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢] (إن) بمعنى: «ما»؛ أي: ما أردنا إلا إحساناً بكوننا نسلم من الفضيحة والعار، وتوفيقاً بين المؤمنين والكافرين، أو بين طريق الكفر وطريق الإيمان؛ أي: نمشي معكم ونمشي مع الكفار، وهذه حال المنافقين؛ فهم قالوا: أردنا أن نحسن المنهج والمسلوك مع هؤلاء وهؤلاء، ونوفق بين الطرفين.

قوله: ﴿أَوَلَيْكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [النساء: ٦٣] توعدهم الله بأنه يعلم ما في قلوبهم من النفاق والمكر والخداع، فالله علام الغيوب، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تَوَسَّسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾ [ق: ١٦]، بل الله أعلم منك بما فيك، قال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وهذا من أعظم ما يكون من العلم والخبرة أن الله يحول بين المرء وقلبه، ولهذا قيل لأعرابي: «بم عرفت ربك؟ قال: بنقض العزائم، وصرف الهمم».

فالإنسان يعزم على الشيء، ثم لا يدري إلا وعزيمته منتقضة بدون سبب ظاهر.

قوله: ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣] اختلف المفسرون فيها على ثلاثة أقوال:

الأول: أن الجار والمجرور في أنفسهم متعلق ببليغ؛ أي: قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم؛ أي: يبلغ في أنفسهم مبلغاً مؤثراً.

الثاني: أن المعنى: أنصحهم سراً في أنفسهم.

الثالث: أن المعنى: قل لهم في أنفسهم (أي: في شأنهم وحالهم) قولاً بليغاً في قلوبهم يؤثر عليها.

والصحيح: أن الآية تشمل المعاني الثلاثة؛ لأن اللفظ صالح لها جميعاً، ولا =

= منافاة بينها، وهذه قاعدة في التفسير، ينبغي التنبيه لها، وهي أن المعاني المحتملة للآية، والتي قال بها أهل العلم إذا كانت الآية تحتملها وليس بينها تعارض: فإنه يؤخذ بجميع المعاني.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن هذه الآيات تنطبق تماماً على أهل التحريف والتأويل في صفات الله؛ لأن هؤلاء يقولون: إنهم يؤمنون بالله ورسوله، وإذا قيل لهم: تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول؛ يعرضون، ويصدون، ويقولون: نذهب إلى فلان وفلان، وإذا اعترض عليهم؛ قالوا: نريد الإحسان والتوفيق، وأن نجمع بين دلالة العقل ودلالة السمع». ذكره رحمته في «الفتوى الحموية».

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: الحكم بغير ما أنزل الله: من رأى أن حكم غير الله أفضل أو مساوي أو جائز الحكم به فهو كافر لكن الخلاف فيمن حكم بغير ما أنزل الله وألزم الناس به وعاقب من خرج عنه فهذا محل خلاف والصواب أنه كفر لأنه جعله بدلاً لشرع الله.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: هذا الباب من جنس الباب الذي قبله كلاهما في تغيير شرع الله، لكن هذا الباب يخص التحاكم في الخصومات خاصة والباب الذي قبله في التحليل والتحريم عموماً.

قال الإمام ابن القيم: «الطاغوت: ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبوع أو مطاع في معصية الله، والطواغيت كثيرون، ورؤوسهم خمسة: إبليس - لعنه الله، ومن عبده وهو راضٍ، ومن دعا الناس إلى عبادة نفسه، ومن حكم بغير ما أنزل الله، ومن ادعى علم الغيب».

هؤلاء رؤوس الطواغيت، ومنهم: من حكم بغير ما أنزل الله، الذي هو موضوع هذا الباب، وهم الذين يحكمون ويتحاكمون بغير شريعة الله ﷻ من القوانين والأنظمة، والعادات والتقاليد، وأمور الجاهلية والقبليّة؛ لأن هناك قوانين وضعها البشر، وهناك عادات وتقاليد في المجتمعات، يمشی بعض الناس عليها، وهناك أعراف جاهليّة بين القبائل يسمونها (السُّلوم)، وشيوخ القبائل (العوارف)، كل قبيلة لها عارفة يحكم بينهم، إمّا كاهن، وإمّا ساحر، وإمّا رجل عادي، وهذا كلّ منبوذ، وكلّه مطروح بعد بعثة الرسول ﷺ، ويجب الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وكلّ من حكم بغير كتاب الله وسنة رسوله مستحلاً لذلك فإنه طاغوت يجب الكفر به. ولهذا قال: ﴿وَقَدْ أُمرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: ٦٠]، وكذلك في =

= قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فالإيمان بالله لا يصح إلا بعد الكفر بالطاغوت، فالكفر بالطاغوت ركن الإيمان، فلا يصح أن يجمع بين الإيمان بالله والإيمان بالله والاطاعون بالطاغوت؛ لأن هذا جمع بين نقيضين، والله قدّم الكفر بالطاغوت على الإيمان بالله. وهذا معنى «لا إله إلا الله»؛ لأن «لا إله إلا الله» إيمان بالله وكفر بالطاغوت، فقولنا: «لا إله إلا الله» هذا نفى، ينفي جميع المعبودات والظواغيت، وقولنا: «إلا الله» هذا إيمان بالله ﷻ وحده.

□ ما يستفاد من الآيات:

- ١ - وجوب التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسوله والرضا بذلك والتسليم له.
- ٢ - أن من تحاكم إلى غير الشريعة الإسلامية فليس بمؤمن، وليس بمصلح وإن ادعى أنه يقصد الإصلاح.
- ٣ - أن من حكم بغير ما أنزل الله فهو طاغوت، ومن تحاكم إلى غير ما أنزل الله فهو متحاكم إلى الطاغوت، وإن سماه بأي اسم.
- ٤ - وجوب الكفر بالطاغوت.
- ٥ - التحذير من كيد الشيطان وصدّه الإنسان عن الحق.
- ٦ - أن من دعي إلى التحاكم إلى ما أنزل الله وجب عليه الإجابة والقبول، فإن أعرض فهو منافق.

٧ - أن دعوى قصد الإصلاح ليست بعذر في الحكم بغير ما أنزل الله.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وقد عقد الشيخ ﷺ هذا الباب ليبين أن الحكم بما أنزل الله فرض، وأن ترك الحكم بما أنزل الله وتحكيم غير ما أنزل الله في شؤون المتخاصمين وتنزيل ذلك منزلة القرآن أن ذلك شرك أكبر بالله - جلّ وعلا -، وكفر مخرج من ملة الإسلام.

قال الإمام الشيخ محمد بن إبراهيم ﷺ في أول رسالته «تحكيم القوانين»: إن من الكفر الأكبر المستبين، تنزيل القانون اللعين، منزلة ما نزل به الروح الأمين، على قلب سيد المرسلين، ليكون حكماً بين العالمين، مناقضة ومحادة لما نزل من رب العالمين. انتهى كلامه بمعناه.

فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة جلية، وهي: أن التحاكم إلى غير شرع الله قدح في أصل التوحيد، وأن الحكم بشرع الله واجب، وأن تحكيم القوانين، =

= أو سوا ليف البادية أو أمور الجاهلية، مناف لشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله؛ فإن من مقتضيات شهادة أن محمداً رسول الله أن يطاع فيما أمر، وأن يصدق فيما أخبر، وأن يجتنب ما عنه نهى وزجر، وأن لا يعبد الله إلا بما شرع.

قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الظَّلُوفِ﴾: (يريدون) هذا ضابط مهم، وشرط في نفي أصل الإيمان عمن تحاكم إلى الطاغوت، فإن من تحاكم إلى الطاغوت قد يكون بإرادته - وهي الطوعية والاختيار والرغبة في ذلك وعدم الكراهة -، وقد يكون بغير إرادته، بأن يكون مجبراً على ذلك، وليس له في ذلك اختيار، وهو كاره لذلك، فالأول هو الذي ينتفي عنه الإيمان، إذ لا يجتمع الإيمان بالله وبما أنزل إلى النبي ﷺ وما أنزل من قبله مع إرادة التحاكم إلى الطاغوت، فالإرادة شرط؛ لأن الله - جلّ وعلا - جعلها في ذلك مساق الشرط، فقال: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الظَّلُوفِ﴾ [النساء: ٦٠] و﴿أَنْ يُتَحَاكَمُوا﴾ [النساء: ٦٠] هذا مصدر؛ يعني: يريدون التحاكم إلى الطاغوت، والطاغوت اسم لكل ما تجاوز به العبد حده من متبوع، أو معبود، أو مطاع - كما تقدم بيانه.

وهذه المسألة - أعني: مسألة التحاكم إلى غير شرع الله - من المسائل التي يقع فيها خلط كثير، خاصة عند الشباب في هذه البلاد وفي غيرها، وهي من أسباب تفرق المسلمين؛ لأن نظر الناس فيها لم يكن واحداً، والواجب أن يتحرى طالب العلم ما دلت عليه الأدلة وما بيّن العلماء من معاني تلك الأدلة وما فقهوه من أصول الشرع والتوحيد وما بينوه في تلك المسائل.

ومن أوجه الخلط في ذلك: أنهم جعلوا المسألة - مسألة الحكم والتحاكم - واحدة؛ يعني: جعلوها صورة واحدة، وهي متعددة الصور:

فمن صورها: أن يكون هناك تشريع لتقنين مستقل، يضاهي به حكم الله - جلّ وعلا - هذا التقنين من حيث وضعه كفر، والواضع له، والمشرع والسّان لذلك، وجاعل هذا التشريع منسوباً إليه وهو الذي حكم بهذه الأحكام، هذا المشرع كافر، وكفره ظاهر؛ لأنه جعل نفسه طاغوتاً، فدعا الناس إلى عبادته، عبادة الطاعة وهو راض، وهناك من يحكم بهذا التقنين - وهذه الحالة الثانية - فالمشرع حالة، ومن يحكم بذلك التشريع حالة، ومن يتحاكم إليه حالة، ومن يجعله في بلده من جهة الدول هذه حالة رابعة.

فصارت عندنا الأحوال أربعاً: المشرع، ومن أطاعه في جعل الحلال حراماً والحرام حلالاً ومناقضة شرع الله؛ هذا كافر. ومن أطاعه في ذلك فقد اتخذه رباً من =



= دون الله. والحاكم بذلك التشريع فيه تفصيل: فإن حكم مرة أو مرتين أو أكثر من ذلك ولم يكن ذلك ديدناً له وهو يعلم أنه عاص بتحكيم بغير شرع الله، فهذا له حكم أمثاله من أهل الذنوب، ولا يكفر حتى يستحل؛ ولهذا تجد أن بعض أهل العلم يقول: الحاكم بغير شرع الله لا يكفر إلا إذا استحل، وهذا صحيح، ولكن لا تنزل هذه الحالة على حالة التقنين والتشريع، كما قال ابن عباس: ليس الكفر الذي تذهبون إليه، هو كفر دون كفر يعني: أن من حكم في مسألة أو في مسألتين بهواه بغير شرع الله وهو يعلم أنه عاص ولم يستحل، هذا كفر دون كفر.

أما الحاكم الذي لا يحكم بشرع الله بتاتاً ويحكم دائماً ويلزم الناس بغير شرع الله، فهذا من أهل العلم من قال: يكفر مطلقاً ككفر الذي سن القانون؛ لأن الله - جلّ وعلا - قال: ﴿يُؤِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٦٠] فجعل الذي يحكم بغير شرع الله مطلقاً طاغوتاً وقال: ﴿وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: ٦٠].

ومن أهل العلم من قال: حتى هذا النوع لا يكفر حتى يستحل؛ لأنه قد يعمل ذلك ويحكم وهو يعتقد في نفسه أنه عاص، فله حكم أمثاله من المدمنين على المعصية الذين لم يتوبوا منها.

والقول الأول - وهو أن الذي يحكم دائماً بغير شرع الله ويلزم الناس بغير شرع الله أنه كافر - هو الصحيح - عندي - وهو قول الجد الشيخ محمد بن إبراهيم رحمته الله في رسالته «تحكيم القوانين»؛ لأنه لا يصدر في الواقع من قلب قد كفر بالطاغوت، بل لا يصدر إلا ممن عظم القانون، وعظم الحكم بالقانون.

الحال الثالثة: حال المتحاكمين؛ يعني: الذي يذهب هو وخصمه ويتحاكمون إلى قانون، فهذا فيه تفصيل - أيضاً -، وهو: إن كان يريد التحاكم إلى الطاغوت، وله رغبة في ذلك، ويرى أن الحكم بذلك سائغ ولا يكرهه، فهذا كافر أيضاً؛ لأنه داخل في هذا الآية، ولا تجتمع - كما قال العلماء - إرادة التحاكم إلى الطاغوت مع الإيمان بالله، بل هذا ينفي هذا، والله - جلّ وعلا - قال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾ [النساء: ٦٠].

وأما إن كان لا يريد التحاكم ولا يرضاه، وإنما أجبر على ذلك، كما يحصل في البلاد الأخرى، من إلزامه بالحضور مع خصمه إلى قانوني أو إلى قاض يحكم بالقانون، أو أنه علم أن الحق له في الشرع فرفع الأمر إلى القاضي في القانون لعلمه أنه يوافق حكم الشرع، فهذا الذي رفع أمره في الدعوى على خصمه إلى قاض =

وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] <sup>[١]</sup>.

= قانوني لعلمه أن الشرع يعطيه حقه وأن القانون وافق الشرع في ذلك، فهذا الأصح أيضاً - عندي - أنه جائز.

الحال الرابعة: حال الدولة التي تحكم بغير الشرع، تحكم بالقانون، فالدول التي تحكم بالقانون - أيضاً - فقد فصل الشيخ محمد بن إبراهيم الكلام في هذه المسألة في فتاويه، وخلاصة قوله: أن الكفر بالقانون فرض، وأن تحكيم القانون في الدول إن كان خفياً نادراً فالأرض أرض إسلام؛ يعني: أن الدولة دولة إسلام، فيكون له حكم أمثاله من الشريكات التي تكون في الأرض، قال: وإن كان ظاهراً فاشياً، فالدار دار كفر؛ يعني: الدولة دولة كفر، فيصبح الحكم على الدولة راجع إلى هذا التفصيل: إن كان تحكيم القانون قليلاً وخفياً، فهذه لها حكم أمثالها من الدول الظالمة، أو التي لها ذنوب وعصيان ووجود بعض الشريكات في دولتها.

وإن كان ظاهراً فاشياً - والظهور يضاده الخفاء، والفسو يضاده القلة - قال: فالدار دار كفر، وهذا التفصيل هو الصحيح؛ لأننا نعلم أنه صار في دول الإسلام تشريعات غير موافقة لشرع الله - جلّ وعلا - والعلماء في الأزمنة الأولى ما حكموا على الدار بأنها دار كفر ولا على تلك الدول بأنها دول كفيرية إلا لأن الشرك له أثر في الدار، وإذا قلنا: الدار فتعني الدولة، فمتى كان التحاكم إلى الطاغوت ظاهراً فاشياً فالدولة دولة كفر، ومتى كان قليلاً خفياً أو كان قليلاً ظاهراً وينكر، فالأرض أرض إسلام، والدار دار إسلام، والدولة دولة إسلام.

فهذا التفصيل يتضح به هذا المقام وبه تجمع بين كلام العلماء ولا تجد مضادة بين قول عالم وعالم ولا تشبه المسألة - إن شاء الله تعالى -.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال أبو العالية في الآية يعني: «لا تعصوا في الأرض، وكان فسادهم ذلك معصية الله؛ لأن من عصى الله في الأرض، أو أمر بمعصية الله، فقد أفسد في الأرض؛ لأن صلاح الأرض والسماء بالطاعة». قلت: ومطابقة الآية للترجمة ظاهر؛ لأن من دعا إلى التحاكم إلى غير ما أنزل الله، فقد أتى بأعظم الفساد.

وفي الآية دليل على وجوب اطراح الرأي مع السُّنة، وإن ادعى صاحبه أنه مصلح، وأن دعوى الإصلاح ليس بعذر في ترك ما أنزل الله، والحذر من العجب بالرأي.

وقوله: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ حَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] <sup>[١]</sup>.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢] (ألا): أداة استفتاح، والجملة مؤكدة بأربع مؤكدات، وهي: (ألا)، و(إن)، وضمير الفصل (هم)، والجملة الاسمية؛ فالله قابل حصرهم بأعظم منه؛ فهؤلاء الذين يفسدون في الأرض، ويدعون الإصلاح هم المفسدون حقيقة لا غيرهم. ومناسبة الآية للباب ظاهرة، وذلك أن التحاكم إلى غير ما أنزل الله من أكبر أسباب الفساد في الأرض.

○ قال الشيخ ابن جبرين: وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [١١] إن قيل: ليس في الآية شيء يتعلق بالحكم بغير ما أنزل الله. فالجواب: أن فيها مقالة المنافقين: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ وهم مفسدون، ومن جملة إفسادهم الحكم بغير ما أنزل الله.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد منها:

١ - التحذير من تحكيم النظم والقوانين المخالفة للشريعة، وإن ادعى أصحابها أن قصدهم الإصلاح.

٢ - أن دعوى الإصلاح ليست بعذر في ترك ما أنزل الله.

٣ - التحذير من الإعجاب بالرأي.

٤ - أن مريض القلب يتصور الحق باطلاً والباطل حقاً.

٥ - أن النية الحسنة لا تُسوغ مخالفة الشرع.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال أبو بكر بن عياش في الآية: «إن الله

بعث محمداً ﷺ إلى أهل الأرض، وهم في فساد فأصلحهم الله بمحمد ﷺ فمن دعا إلى خلاف ما جاء به محمد ﷺ فهو من المفسدين في الأرض».

وقال ابن القيم: «قال أكثر المفسرين: لا تفسدوا فيها بالمعاصي والدعاء إلى غير طاعة الله بعد إصلاح الله إياها ببعث الرسل، وبيان الشريعة، والدعاء إلى طاعة الله، فإن عبادة غير الله، والدعوة إلى غيره، والشرك به هو أعظم فساد في الأرض، بل فساد الأرض في الحقيقة إنما هو بالشرك به، ومخالفة أمره.

فالشرك والدعوة إلى غير الله، وإقامة معبود غيره، ومطاع متبع غير رسول الله ﷺ هو أعظم الفساد في الأرض، ولا صلاح لها ولا لأهلها إلا أن يكون الله وحده هو المعبود، والدعوة له لا لغيره، والطاعة والاتباع لرسوله ليس إلا.

وقوله: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] <sup>[١]</sup>.

= وغيره إنما تجب طاعته إذا أمر بطاعة الرسول ﷺ فإذا أمر بمعصيته وخلاف شريعته، فلا سمع له ولا طاعة، ومن تدبر أحوال العالم، وجد كل صلاح في الأرض فسببه توحيد الله وعبادته، وطاعة رسوله، وكل شر في العالم، وفتنة وبلاء، وقحط وتسليط عدو وغير ذلك، فسببه مخالفة رسوله، والدعوة إلى غير الله ورسوله». انتهى.

وبهذا يتبين وجه مطابقة الآية للترجمة؛ لأن من يدعو إلى التحاكم إلى غير ما أنزل الله وإلى الرسول، فقد أتى بأعظم الفساد.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال ابن كثير: «ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله تعالى المشتمل على كل خير وعدل، الناهي عن كل شر إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات، كما يحكم به التتار من السياسات المأخوذة عن جنكزخان الذي وضع لهم كتاباً مجموعاً من أحكام اقتبسها من شرائع شتى من الملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها عن مجرد نظره، فصار في بنيه شرعاً يقدمونه على الحكم بالكتاب والسنة، ومن فعل ذلك، فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير، قال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾؛ أي: يريدون. ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾؛ أي: ومن أعدل من الله في حكمه لمن عقل عن الله شرعه، وآمن وأيقن، وعلم أنه تعالى أحكم الحاكمين، وأرحم بعباده من الوالدة بولدها فإنه تعالى العالم بكل شيء، القادر على كل شيء، العادل في كل شيء». قلت: وفي الآية إشارة إلى أن من ابتغى غير حكم الله ورسوله، فقد ابتغى حكم الجاهلية كائناً ما كان.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ استفهام إنكار؛ أي: لا حكم أحسن من حكمه تعالى.

وهذا من باب استعمال أفعال التفضيل فيما ليس له في الطرف الآخر مشارك؛ أي: ومن أعدل من الله حكماً لمن عقل عن الله شرعه، وآمن وأيقن أنه تعالى أحكم الحاكمين، وأرحم بعباده من الوالدة بولدها، العليم بمصالح عباده القادر على كل شيء، الحكيم في أقواله وأفعاله وشرعه وقدره؟

= وفي الآية، التحذير من حكم الجاهلية واختياره على حكم الله ورسوله، فمن فعل ذلك فقد أعرض عن الأحسن، وهو الحق، إلى ضده من الباطل.  
 ○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ الاستفهام للتوبيخ، و(حكم): مفعول مقدم لـ (يَبْغُونَ)، وقُدِّم لإفادة الحصر، والمعنى: أفلا يَبْغُونَ إلا حكم الجاهلية.

و﴿يَبْغُونَ﴾: يطلبون، والإضافة في قوله: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ تحتل معنيين: أحدهما: أن يكون المعنى: أفحكم أهل الجاهلية الذين سبقوا الرسالة يَبْغُونَ، فيريدون أن يعيدوا هذه الأمة إلى طريق الجاهلية التي أحكامها معروفة، ومنها: البحائر، والسوائب، وقتل الأولاد.

ثانيهما: أن يكون المعنى: أفحكم الجاهل الذي لا يبني على العلم يَبْغُونَ، سواء كانت عليه الجاهلية السابقة أم لم تكن، وهذا أعم.

والإضافة للجاهلية تقتضي التقييح والتنفير.

وكل حكم يخالف حكم الله، فهو جهل وجهالة.

فإن كان مع العلم بالشرع؛ فهو جهالة، وإن كان مع خفاء الشرع، فهو جهل، والجهالة هي العمل بالخطأ سهواً لا جهلاً، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧]، وأما من يعمل السوء بجهل فلا ذنب عليه، لكن عليه أن يتعلم.

قوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا﴾ (من): اسم استفهام بمعنى النفي؛ أي: لا أحد أحسن من الله حكماً، وهذا النفي مشرب معنى التحدي؛ فهو أبلغ من قول: (لا أحسن من الله حكماً)؛ لأنه متضمن للنفي وزيادة.

وقوله: (حكماً) تمييز؛ لأنه بعد اسم التفضيل، وهو مبهم؛ فبين هذا التمييز المبهم وميزه.

والحكم هنا يشمل الكوني والشرعي.

فإن قيل: يوجد في الأحكام الكونية ما هو ضار، مثل الزلازل، والفيضانات وغيرها، فأين الحسن في ذلك؟

أجيب: أن الغايات المحمودة في هذا الأمور تجعله حسنة، كما يضرب الإنسان ولده؛ تربية له، فيعد هذا الضرب فعلاً حسناً، فكذلك الله يصيب بعض الناس بهذه المصائب لتربيتهم، قال تعالى في القرية التي قلب الله أهلها قردة =

\* عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به».

قال النووي: حديث صحيح، رويناه في كتاب «الحجة» بإسناد صحيح<sup>[١]</sup>.

= خاسئين: ﴿فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٦٦]، وهذا الحسن في حكم الله ليس بيناً لكل أحد، كما قال تعالى: ﴿لَقَوْمٍ يُوقِتُونَ﴾، وكلما ازداد العبد يقيناً وإيماناً ازداد معرفة بحسن أحكام الله، وكلما نقص إيمانه ويقينه ازداد جهلاً بحسن أحكام الله، ولذلك تجد أهل العلم الراسخين فيه إذا جاءت الآيات المتشابهات بينوا وجه ذلك بأكمل بيان، ولا يرون في ذلك تناقضاً، وعلى هذا؛ فإنه يتبين قوة الإيمان واليقين بحسب ما حصل للإنسان من معرفته بحسن أحكام الله الكونية والشرعية.

وقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِتُونَ﴾ خبر لا يدخله الكذب ولا النسخ إطلاقاً، ولذلك هدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، فجمعوا بين المتشابهات والمختلفات من النصوص، وقالوا: ﴿كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، وعرفوا حسن أحكام الله تعالى، وأنها أحسن الأحكام وأنفعها للعباد، وأقومها لمصالح الخلق في المعاش والمعاد؛ فلم يرضوا عنها بديلاً.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - وجوب تحكيم شريعة الله.

٢ - أن ما خالف شرع الله فهو من حكم الجاهلية.

٣ - بيان مزية أحكام الشريعة وأنها هي الخير والعدل والرحمة.

٤ - أن تحكيم القوانين الوضعية والنظم الغربية كفرٌ.

[١] رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٥)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١/ ٢٩٨)، والبلغوي في «شرح السنة» (١/ ١٦٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٦٨): من طريق نعيم بن حماد، قال: حدثنا عبد الوهاب الثقفي، قال: حدثنا بعض مشيختنا هشام، أو غيره، عن محمد بن سيرين، عن عقبة بن أوس، عن عبد الله بن عمرو به.

قلت: وفيه نعيم بن حماد قال البيهقي: تفرد به نعيم بن حماد.

قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٣٩٤): تصحيح هذا الحديث بعيد

جداً من وجوه:

= منها: أنه حديث يتفرد به نعيم بن حماد المروزي، ونعيم هذا وإن كان وثقه جماعة من الأئمة، وخرج له البخاري، فإن أئمة الحديث كانوا يحسنون به الظن، لصلابته في السُّنَّة، وتشدده في الرد على أهل الأهواء، وكانوا ينسبونه إلى أنه يهم، ويشبه عليه في بعض الأحاديث، فلما كثر عثورهم على مناكيره، حكموا عليه بالضعف، فروى صالح بن محمد الحافظ عن ابن معين أنه سئل عنه فقال: ليس بشيء ولكنه صاحب سُنَّة، قال صالح: وكان يحدث من حفظه، وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها.

وقال أبو داود: عند نعيم نحو عشرين حديثاً عن النبي ﷺ ليس لها أصل، وقال النسائي: ضعيف. وقال مرة: ليس بثقة. وقال مرة: قد كثر تفرده عن الأئمة المعروفين في أحاديث كثيرة، فصار في حد من لا يحتج به. وقال أبو زرعة الدمشقي: يصل أحاديث يوقفها الناس؛ يعني: أنه يرفع الموقوفات، وقال أبو عروبة الحراني: هو مظلم الأمر، وقال أبو سعيد بن يونس: روى أحاديث مناكير عن الثقات، ونسبه آخرون إلى أنه كان يضع الحديث، وأين كان أصحاب عبد الوهاب الثقفي، وأصحاب هشام بن حسان، وأصحاب ابن سيرين عن هذا الحديث حتى يتفرد به نعيم؟!

ومنها: أنه قد اختلف على نعيم في إسناده، فروي عنه، عن الثقفي، عن هشام، وروي عنه عن الثقفي، حدثنا بعض مشيختنا هشام أو غيره، وعلى هذه الرواية، فيكون شيخ الثقفي غير معروف عينه، وروي عنه عن الثقفي، حدثنا بعض مشيختنا، حدثنا هشام أو غيره، فعلى هذه الرواية، فالثقفي رواه عن شيخ مجهول، وشيخه رواه عن غير معين، فتزداد الجهالة في إسناده.

ومنها: أن في إسناده عقبة بن أوس السدوسي البصري، ويقال فيه: يعقوب بن أوس أيضاً، وقد خرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه، حديثاً عن عبد الله بن عمرو، ويقال: عبد الله بن عمر، وقد اضطرب في إسناده، وقد وثقه العجلي، وابن سعد، وابن حبان، وقال ابن خزيمة: روى عنه ابن سيرين مع جلالته، وقال ابن عبد البر: هو مجهول.

وقال الغلابي في «تاريخه»: يزعمون أنه لم يسمع من عبد الله بن عمرو، وإنما يقول: قال عبد الله بن عمرو، فعلى هذا تكون رواياته عن عبد الله بن عمرو منقطعة، والله أعلم. اهـ.

= قلت: أما إعلاله بنعيم بن حماد فليس بوجيه فقد قال الحافظ ابن حجر التهذيب (٤٦٣/١٠): وأما نعيم فقد ثبتت عدالته وصدقه ولكن في حديثه أوهام معروفة وقد قال فيه الدارقطني إمام في السُّنة كثير الوهم وقال أبو أحمد الحاكم: ربما يخالف في بعض حديثه وقد مضى أن ابن عدي يتتبع ما وهم فيه فهذا فصل القول فيه. اهـ.

وقال المعلمي في «التنكيل» (٧٣٠/٢): نعيم من أخيار الأمة وأعلام الأئمة وشهداء السُّنة ما كفى الجهمية الحنفية أن اضطهدوه في حياته إذ حاولوا إكراهه على أن يعترف بخلق القرآن فأبى فخلدوه في السجن مثقلاً بالحديد حتى مات، فجر بحديده فألقي في حفرة ولم يكفن ولم يصل عليه - صلت عليه الملائكة - حتى تتبعوه بعد موته بالتضليل والتكذيب على أنه لم يجرؤ منهم على تكذيبه أحد قبل الأستاذ، إلا أن أحدهم وهو الدولابي ركب لذلك مطية الكذب فقال: «وقال غيره...». أما عقيدته فعقيدة أئمة السنة المخلاة في كتاب الله ﷻ.

وأما إعراض العجلي عن كتبه فلم يعرض عنها مخالفة لنعيم ولا رغبة عن الأخذ عنه وهو ممن وثق نعيماً كما يأتي، وإنما كان العجلي مستغرقاً في الحديث فلم يحب أن يتشاغل بالنظر في أقوال المبتدعة والرد عليها إشفافاً على نفسه من أن يعلق به بعض أوضارها.

وأما كلام أئمة الجرح والتعديل فيه بين موثق له مطلقاً، ومثن عليه ملين، لما ينفرد به مما هو مظنة الخطأ، بحجة أنه كان لكثرة ما سمع من الحديث ربما يشبه عليه فيخطئ وقد روى عنه البخاري في «صحيحه» وروى له بقية الستة بواسطة إلا النسائي لا رغبة في علو السند كما يزعم الأستاذ فقد أدركوا كثيراً من أقرانه وممن هو أكبر منه، ولكن علماً بصدقه وأمانته، وأن ما نسب إلى الوهم فيه ليس بكثير في كثرة ما روى.

.... أما كلام الأئمة فقال الإمام أحمد: «لقد كان من الثقات» وقال العجلي: «ثقة»، وقال أبو حاتم مع تشده: «صدوق» وروى عنه البخاري في «صحيحه» كما مر وأخرج له بقية الستة إلا النسائي، وصح عن ابن معين من أوجه أنه قال: «ثقة» وروى عنه، وجاء عنه أنه مع ثنائه عليه لينه في الرواية، وأتم ذلك رواية علي بن حسين بن حبان وفيها عن ابن معين: «نعيم بن حماد صدوق ثقة رجل صالح، أنا أعرف الناس به، كان رفيقي بالبصرة... إلا أنه كان يتوهم =



= الشيء فيخطئ فيه، وأما هو فكان من أهل الصدق... فلكثرته حديث نعيم عن الثقات وعن الضعفاء واعتماده على حفظه كان ربما اشتبه عليه ما سمعه من بعض الضعفاء بما سمع من بعض الثقات فيظن أنه سمع الأول بسند الثاني فيرويه كذلك. ولو لم يخطئ وروى كما سمع تبين أنه إن كان هناك نكارة فالحمل فيها على من فوقه.

وقد تقدم أن ابن عدي تتبع ما انتقد على نعيم، وذكر الذهبي في «الميزان» ثمانية أحاديث وكأنها أشد ما انتقد على نعيم، وما عداها فالأمر فيه قريب، ولا بأس أن أسوقها هنا وأنظر فيها على مقدار فهمي. وأسأل الله التوفيق. اهـ.

قلت: وفيه علة أخرى وهو عدم سماع عقبة بن أوس من عبد الله بن عمرو قال أبو زرعة بن العراقي في «تحفة التحصيل» (٢٣١): عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمر أو عبد الله بن عمرو في السنن الثلاثة قال ابن الغلابي فيما رواه عنه إبراهيم بن عبد الله بن الجنيدي: لم يسمع منه.

قلت: روايته عن عبد الله بن عمرو في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه وقول العلائي السنن الثلاثة لا يفهم ذلك، وأما روايته عن ابن عمر فليست في شيء من الكتب الستة. انتهى.

قلت: وقد روى الخطيب ما يدل على سماع عقبة بن أوس السدوسي، فقد أخرجه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» قال (٣٤١/٢): أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن مخلد بن جعفر المعدل، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم الحكيمي، حدثنا علي بن داود القنطري، حدثنا عبد الله بن صالح كاتب الليث، حدثني الليث بن سعد، حدثني جرير بن حازم عن أيوب السختياني وعبد الله بن عون بن أرطبان وهشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال: حدثني عقبة بن أوس السدوسي قال: كنا عند عبد الله بن عمرو بن العاص في بيت المقدس فقال أبو بكر الصديق الأمين: أصبتم اسمه عمر الفاروق وأصبتم اسمه وعثمان ذي النورين أوتي كفلين من الرحمة قتل مظلوماً ثم سكت....

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه الشيخ أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي الشافعي في كتاب «الحجة على تارك المحجة» بإسناد صحيح كما قال المصنف عن النووي، وهو كتاب يتضمن ذكر أصول الدين على قواعد أهل الحديث والسنة.

= ورواه الطبراني وأبو بكر بن أبي عاصم، والحافظ أبو نعيم في «الأربعين» التي شرط في أولها أن تكون من صحاح الأخبار.  
وقال ابن رجب: «تصحيح هذا الحديث بعيداً جداً من وجوه...» ذكرها، وتعبه بعضهم.

قلت: ومعناه صحيح قطعاً وإن لم يصح إسناده.  
وأصله في القرآن كثير كقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥].

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وقوله: ﴿إِنْ تَرَوْا مُسَاجِفَةً لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّهَا يَنْتَعِمُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [الفصص: ٥٠] وغير ذلك من الآيات، فلا يضر عدم صحة إسناده.

قوله: (لا يؤمن أحدكم)؛ أي: لا يحصل له الإيمان الواجب ولا يكون من أهله.  
قوله: (حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به) قال بعضهم: هواه بالقصر؛ أي: ما يهواه؛ أي: تحبه نفسه وتميل إليه، ثم المعروف في استعمال الهوى عند الإطلاق أنه الميل إلى خلاف الحق ومنه ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٦] وقد يطلق على الميل والمحبة ليشمل الميل للحق وغيره، وربما استعمل في محبة الحق خاصة، والانقياد إليه، كما في حديث صفوان بن عسال أنه سئل هل سمعت النبي ﷺ يذكر الهوى. الحديث.

قال ابن رجب: «أما معنى الحديث، فهو أن الإنسان لا يكون مؤمناً كامل الإيمان الواجب حتى تكون محبته تابعة لما جاء به الرسول ﷺ من الأوامر والنواهي وغيرها، فيحب ما أمر به ويكره ما نهى عنه. وقد ورد القرآن بمثل هذا في غير موضع، واذم سبحانه من كره ما أحبه الله تعالى، أو أحب ما كره الله كما قال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَاحْطَبُوا أَعْمَلَهُمْ﴾ [محمد: ٩] وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ أَتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَاحْطَبُوا أَعْمَلَهُمْ﴾ [محمد: ٢٨] فالواجب على كل مؤمن أن يحب ما أحبه الله محبة توجب له الإتيان بما وجب عليه منه، فإن زادت المحبة حتى أتى بما ندب إليه منه كان ذلك فضلاً.

وأن يكره ما كرهه الله كراهة توجب له الكف عما حرم عليه منه، فإن زادت الكراهة حتى أوجبت الكف عما كرهه تنزيهاً كان ذلك فضلاً.

= فمن أحب الله ورسوله محبة صادقة من قلبه، أوجب ذلك له أن يحب بقلبه ما يحبه الله ورسوله ويكره ما يكرهه الله ورسوله. ويرضى بما يرضى به الله ورسوله، ويسخط ما يسخط الله ورسوله، وأن يعمل بجوارحه بمقتضى هذا الحب والبغض. فإن عمل بجوارحه شيئاً يخالف ذلك، بأن ارتكب بعض ما يكرهه الله ورسوله، أو ترك بعض ما يحبه الله ورسوله مع وجوبه والقدرة عليه، دل ذلك على نقص محبته الواجبة، فعليه أن يتوب من ذلك، ويرجع إلى تكميل المحبة الواجبة. فجميع المعاصي تنشأ من تقديم هوى النفس على محبة الله ورسوله، وقد وصف الله المشركين باتباع الهوى في مواضع من كتابه فقال تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ لَا يُبَيِّنُونَ أَحْوَاءَهُمْ﴾ [القصص: ٥٠]، وكذلك البدع إنما تنشأ من تقديم الهوى على الشرع، ولهذا سمي أهلها أهل الأهواء، وكذلك المعاصي إنما تقع من تقديم الهوى على محبة الله ومحبة ما يحبه الله.

وكذلك حب الأشخاص الواجب فيه أن يكون تبعاً لما جاء به الرسول ﷺ، فيجب على المؤمن محبة ما يحبه الله من الملائكة والرسل والصدّيقين، والأنبياء والشهداء والصالحين عموماً.

ولهذا كان من علامة وجود حلاوة الإيمان «أن يحب المرء لا يحبه إلا الله» وتحرم موالاته أعداء الله ومن يكرهه الله عموماً، وبهذا يكون الدين كله لله. و«من أحب الله، وأبغض الله، وأعطى الله، ومنع الله، فقد استكمل الإيمان». ومن كان حبه، وبغضه، وعطاؤه، ومنعه لهوى نفسه، كان ذلك نقصاً في إيمانه الواجب، فتجب عليه التوبة من ذلك، والرجوع إلى اتباع ما جاء به الرسول ﷺ من تقديم محبة الله ورسوله، وما فيه رضا الله ورسوله على هوى النفس ومرادها. انتهى ملخصاً.

ومطابقة الحديث للباب ظاهرة من جهة أن الرجل لا يؤمن حتى يكون هواه تبعاً لما جاء به الرسول ﷺ في كل شيء حتى في الحكم وغيره. فإذا حكم بحكم أو قضى بقضاء، فهو الحق الذي لا محيد للمؤمن عنه، ولا اختيار له بعده.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: فإن كان الذي تحبه وتميل إليه نفسه ويعمل به تابعاً لما جاء به رسول الله ﷺ لا يخرج عنه إلى ما يخالفه فهذه صفة أهل الإيمان المطلق.

وإن كان بخلاف ذلك أو في بعض أحواله أو أكثرها انتفى عنه من الإيمان كماله الواجب، كما في حديث أبي هريرة: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، =

= ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن» يعني أنه بالمعصية ينتفي عنه كمال الإيمان الواجب، وينزل عنه في درجة الإسلام، وينقص إيمانه، فلا يطلق عليه الإيمان إلا بقيد المعصية أو الفسوق فيقال: مؤمن عاص، أو يقال: مؤمن بإيمانه فاسق بمعصيته؛ فيكون معه مطلق الإيمان الذي لا يصح إسلامه إلا به.

كما قال تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] والأدلة على ما عليه سلف الأمة وأئمتها - أن الإيمان: قول وعمل ونية يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ أكثر من أن تحصر، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ أي: صلاتكم إلى بيت المقدس قبل تحويل القبلة، وقول النبي ﷺ لوفد عبد القيس: «أمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ شهادة أن لا إله إلا الله» الحديث، وهو في الصحيحين والسنن.

والدليل على أن الإيمان يزيد قوله تعالى: ﴿وَزَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدثر: ٣١] وقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ الآية [التوبة: ١٢٤].

خلافاً لمن قال: إن الإيمان هو القول، وهم المرجئة، ومن قال: إن الإيمان هو التصديق كالأشاعرة.

ومن المعلوم عقلاً وشرعاً أن نية الحق تصديق، والعمل به تصديق، وقول الحق تصديق، وليس مع أهل البدع ما ينافي قول أهل السنة والجماعة والله الحمد والمنة.

قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ فَقَلَّ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧] - إلى قوله -: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ [البقرة: ١٧٧]؛ أي: فيما عملوا به في هذه الآية من الأعمال الظاهرة والباطنة. وشاهده في كلام العرب قولهم: حملة صادقة.

وقد سمى الله تعالى الهوى المخالف لما جاء به الرسول ﷺ إلهاء، فقال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣] قال بعض المفسرين: لا يهوى شيئاً إلا ركه.

○ قال الشيخ ابن باز: الحديث فيه كلامٌ فبعضهم صححه وبعضهم ضعفه ولكن معناه صحيح.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله في حديث عبد الله بن عمرو: (لا يؤمن أحدكم)؛ أي: إيماناً كاملاً إلا إذا كان لا يهوى ما جاء به النبي ﷺ بالكلية، فإنه =

وقال الشعبي: «كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة فقال اليهودي: نتحاكم إلى محمد؛ لأنه عرف أنه لا يأخذ الرشوة. وقال المنافق: نتحاكم إلى اليهود لعلهم يأخذون الرشوة. فاتفقا أن يأتيا كاهناً في جهينة فيتحاكما إليه، فنزلت: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾ [النساء: ٦٠] الآية [١].

= ينتفي عنه الإيمان بالكلية؛ لأنه إذا كره ما أنزل الله؛ فقد حبط عمله لكفره، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنزِلَ اللَّهُ فَاحْبَطُوا أَعْمَلَهُمْ﴾ [محمد: ٩]. قوله: (حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به) الهوى بالقصر: هو الميل، وبالمعد هو: الریح، والمراد الأول.

(وحتى): للغاية، والذي جاء به النبي ﷺ هو القرآن والسنة. وإذا كان هواه تبعاً لما جاء به النبي ﷺ، لزم من ذلك أن يوافقه تصديقاً بالأخبار، وامتنالاً للأوامر، واجتناباً للنواهي.

واعلم أن أكثر ما يطلق الهوى على هوى الضلال لا على هوى الإيمان، قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَابْتَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ [محمد: ١٤]، وغيرها من الآيات الدالة على ذم من اتبع هواه، ولكن إذا كان الهوى تبعاً لما جاء به النبي ﷺ، كان محموداً، وهو من كمال الإيمان. وقد سبق بيان أن من اعتقد أن حكم غير الله مساوٍ لحكم الله، أو أحسن، أو أنه يجوز التحاكم إلى غير الله؛ فهو كافر.

وأما من لم يكن هواه تبعاً لما جاء به النبي ﷺ، فإن كان كارهاً له؛ فهو كافر، وإن لم يكن كارهاً، ولكن أثر محبة الدنيا على ذلك؛ فليس كافر، ولكن يكون ناقص الإيمان.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - وجوب محبة كل ما جاء به الرسول ﷺ ولا سيما من التشريع والعمل به.
- ٢ - وجوب بغض كل ما خالف شريعة الرسول ﷺ والابتعاد عنه.
- ٣ - انتفاء الإيمان عمن يميل بقلبه إلى مخالفة ما جاء به الرسول ﷺ ولو عمل به ظاهراً.

[١] رواه ابن جرير في تفسيره (٩٨٩٦) من طريق داود عن الشعبي. قلت:

وهو مرسل.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الأثر رواه ابن جرير، وابن المنذر بنحوه.

قوله: (كان بين رجل من المنافقين، ورجل من اليهود خصومة)، لم أقف على تسمية هذين الرجلين، وقد روى ابن إسحاق وابن المنذر، وابن أبي حاتم قال: كان بين الجلاس بن الصامت قبل توبته، ومعتب بن قشير، ورافع بن زيد وبشير، كانوا يدعون الإسلام، فدعاهم رجال من قومهم من المسلمين في خصومة كانت بينهم إلى رسول الله ﷺ فدعاهم إلى الكهان حكام الجاهلية فأنزل الله فيهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ﴾ الآية [النساء: ٦٠].

فيحتمل أن يكون المنافق المذكور في قصة الشعبي أحد هؤلاء، بل روى الثعلبي عن ابن عباس أن المنافق اسمه بشير.

قوله: (عرف أنه لا يأخذ الرشوة) هي بتثليث الرأ قال أبو السعادات: وهو الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة، وأصله من الرشاء الذي يتوصل به إلى الماء، والراشي: من يعطي الذي يعينه على الباطل، والمرثي: الآخذ.

قلت: فعلى هذا رشوة الحاكم هي ما يعطاه ليحكم بالباطل، سواء طلبها أم لا. وفيه دليل على شهادة أن محمداً رسول الله؛ لأن أعداءه يعلمون عدله في الأحكام، ونزاهته عن قدر الرشوة ﷺ بخلاف حكام الباطل.

قوله: (فاتفقا على أن يأتيا كاهناً في جهينة) لم أقف على تسمية هذا الكاهن، وفي قصة رواها ابن جرير، وابن أبي حاتم، عن السدي في سبب نزول الآية قال: فتفاخرت النضير وقريظة، فقالت النضير: نحن أكرم من قريظة، وقالت قريظة: نحن أكرم منكم، فدخلوا المدينة إلى أبي بردة الأسلمي وذكر القصة.

○ قال عبد الرحمن بن حسن: وفيما قاله الشعبي ما يبين أن المنافق يكون أشد كراهة لحكم الله ورسوله من اليهود والنصارى، ويكون أشد عداوة منهم لأهل الإيمان. كما هو الواقع في هذه الأزمنة وقبلها من إعانة العدو على المسلمين، وحرصهم على إطفاء نور الإسلام والإيمان، ومن تدبر ما في التاريخ وما وقع منهم من الوقائع عرف أن هذا حال المنافقين قديماً وحديثاً، وقد حذر الله نبيه ﷺ من طاعتهم والقرب منهم، وحضه على جهادهم في مواضع من كتابه، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ الآية [التوبة: ٧٣].

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (وقال المنافق: نتحاكم إلى اليهود - لعلهم أنهم =

= يأخذون الرشوة) هذا فيه أن المنافقين شر من اليهود لأنهم يلبسون على الناس أمرهم ويدعون الإسلام وهم على خلافه ويحصل بهم الضلال.

قوله: (وقال الشعبي: كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة، فقال اليهودي نتحاكم إلى محمد - لأنه عرف أنه لا يأخذ الرشوة - وقال المنافق: نتحاكم إلى اليهود - لعلمه أنهم يأخذون الرشوة - فاتفقا أن يأتيا كاهناً في جهينة فيتحاكما إليه، فنزلت ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾ الآية) في كلا القصتين نظر ولكن هما شاهدان لعمل المنافقين وأنهم شر من اليهود وشر من الوثنيين الصرحاء.

وتدل قصة عمر أن التحاكم إلى غير شرع الله كفر وردة ومن كره حكم الله فهو كافر.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: في «الفتاوى» (والنفاق نوعان: اعتقادي وعملي.

وما ذكر الله عن المنافقين في سورة البقرة والنساء من صفات المنافقين: النفاق الاعتقادي الأكبر.

وهم بذلك أكفر من اليهود والنصارى وعباد الأوثان لعظم خطرهم وخفاء أمرهم على كثير من الناس، وقد أخبر الله عنهم سبحانه أنهم يوم القيامة في الدرك الأسفل من النار (٨٤/٧).

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (رجل من المنافقين) هو من يظهر الإسلام ويبطن الكفر، وسمي منافقاً من النفاق، وهي جحر اليربوع، واليربوع له جحر له باب، وله نافقاء - أي: يحفر في الأرض خندقاً حتى يصل منتهى جحره، ثم يحفر إلى أعلى، فإذا بقي شيء قليل بحيث يتمكن من دفعه برأسه توقف -، فإذا جحر عليه من الباب خرج من النفاق.

قوله: (ورجل من اليهود) اليهود: هم المنتسبون إلى دين موسى ﷺ، وسموا بذلك إما من قوله: ﴿إِنَّا هَذَاكَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]؛ أي: رجعنا، أو نسبة إلى أبيهم يهوذا، ولكن بعد التعريب صار بالذال.

قوله: (إلى محمد)؛ أي: النبي ﷺ، ولم يذكره بوصف الرسالة؛ لأنهم لا يؤمنون برسالته، ويزعمون أن النبي الموعود به سيأتي.

والرشوة قال أهل العلم: «لا تكون محرمة إلا إذا أراد الإنسان أن يتوصل بها إلى باطل، أو دفع حق، أما من بذلها ليتوصل بها إلى حق له مُنِعَ منه، أو ليدفع بها باطلاً عن نفسه؛ فليست حراماً على الباذل، أما على آخذها؛ فحرام».

=

وقيل: «نزلت في رجلين اختصما، فقال أحدهما: نترافع إلى النبي ﷺ، وقال الآخر: إلى كعب بن الأشرف. ثم ترافعا إلى عمر بن الخطاب. فذكر له أحدهما القصة. فقال للذي لم يرض برسول الله ﷺ: أذلك؟ قال: نعم. فضربه بالسيف فقتله»<sup>[١]</sup>.

= وهذه القصة، والتي بعدها تدل على أن من لم يرض بحكم رسول الله ﷺ كافر يجب قتله، ولهذا قتله عمر رضي الله عنه.

فإن قيل: كيف يقتله عمر رضي الله عنه والأمر إلى الإمام، وهو النبي ﷺ؟  
أجيب: أن الظاهر أن عمر لم يملك نفسه لقوة غيرته فقتله؛ لأنه عرف أن هذا ردة عن الإسلام، وقد قال النبي ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه».  
○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الأثر:

- ١ - وجوب التحاكم إلى شريعة الله.
- ٢ - أن التحاكم إلى غير شريعة الله ينافي الإيمان.
- ٣ - فيه كشفٌ لحقيقة المنافقين، وأنهم شرٌّ من اليهود.
- ٤ - تحريم أخذ الرشوة؛ وأن أخذ الرشوة من أخلاق اليهود، وقد لعن النبي ﷺ معطيها وأخذها.

[١] حسن بشواهد رواه البغوي في «تفسيره» (٤٤٦/١)، والواحدي في «أسباب النزول» (١٠٧)، قال الحافظ في «الفتح»: من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس (٤٦/٥): وهذا الإسناد وإن كان ضعيفاً لكن تقوى بطريق مجاهد ولا يضره الاختلاف لإمكان التعدد. اهـ.

قلت: ولكن في سننه الكلبي وهو متهم بالكذب وأبي صالح متروك ولم يسمع من ابن عباس ثم طريق مجاهد ليس فيه قصة عمر وضربه بالسيف فقد أخرجه ابن جرير قال: حدثني محمد بن عمرو قال، حدثنا أبو عاصم، عن عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد في قول الله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [النساء: ٦٠]، قال: تنازع رجلٌ من المنافقين ورجلٌ من اليهود، فقال المنافق: اذهب بنا إلى كعب بن الأشرف. وقال اليهودي: اذهب بنا إلى النبي ﷺ. فقال الله تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾ الآية، والتي تليها فيهم أيضاً.

وهذا مرسل وفيه ابن أبي نجيح وسماعه التفسير من مجاهد قال ابن حبان في الثقات قال: قال يحيى بن سعيد: لم يسمع ابن أبي نجيح التفسير من مجاهد.



= وقال ابن حبان: ابن أبي نجيح وابن جريج نظرا في كتاب القاسم ابن أبي بزة عن مجاهد في التفسير فرويا عن مجاهد من غير سماع.  
قلت: والقاسم بن أبي بزة هو من الثقات وكتابه صحيح نص على صحة تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد الثوري وعلي بن المديني.

وقد نص البخاري في تاريخه الكبير سماعه من مجاهد (٥/٢٣٣):  
عبد الله بن يسار، أبو يسار، وهو عبد الله بن أبي نجيح، المكي.  
سميع طاووساً، وعطاء، ومجاهداً، وأباه، سمع منه الثوري.  
وقد أخرج له البخاري التفسير في صحيحه.

وأخرج له البخاري ومسلم في الرواية في صحيحهما.  
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في المجموع (١٧/٤٠٩):

وقول القائل: لا تصح رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد، جوابه: أن تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد من أصح التفاسير؛ بل ليس بأيدي أهل التفسير كتاب في التفسير أصح من تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد، إلا أن يكون نظيره في الصحة. اهـ.  
وصح في سبب نزول هذه الآية ما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٣٧٣) قال: حدثنا أبو زيد أحمد بن يزيد الحوطي، ثنا أبو اليمان، ثنا صفوان بن عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «كان أبو بزة الأسلمي كاهناً يقضي بين اليهود فيما يتنافرون إليه، فتنافر إليه ناس من المسلمين، فأنزل الله ﷻ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّالِمِينَ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: ٦٠]، إلى قوله، ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا أَحْسَنًا﴾ [النساء: ٦٢].

قلت: وله شاهد مرسل من حديث أبي الأسود وابن لهيعة وضمرة بن حبيب:  
أخرجه ابن وهب في تفسيره من الجامع (١/٧١) قال: وأخبرني ابن لهيعة عن أبي الأسود قال: اختصم رجلان إلى رسول الله ﷺ فقضى بينهما، فقال الذي قضى عليه: ردنا إلى عمر بن الخطاب، فقال رسول الله ﷺ: «نعم»، انطلقا إليه؛ فلما أتيا عمر قال الرجل: يا ابن الخطاب، قضى لي رسول الله ﷺ على هذا، فقال: «ردنا إلى عمر»، فردنا إليك؛ قال: كذلك، قال: نعم، قال عمر: مكانكما حتى أخرج إليكما فأقضي بينكما، فخرج إليهما مشتملاً على سيفه فضرب الذي قال: (ردنا إلى عمر)، فقتله؛ وأدبر الآخر فاراً إلى رسول الله، فقال: يا رسول الله، قتل، والله، =

= عمر صاحبي، ولو ما أني أعجزته لقتلني، فقال رسول الله: «ما كنت أظن أن يجترئ عمر على قتل مؤمن، فأنزل الله: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، فهدر دم ذلك الرجل وبرئ عمر من قتله، وكره الله أن يسن ذلك بعد، فقال: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَكُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا﴾ [النساء: ٦٦].

وأخرجه ابن كثير في «مسند الفاروق» (٥٧٥/٢) نقلاً عن ابن دحيم في تفسيره: قال الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن دحيم في «تفسيره»: ثنا شعيب بن شعيب، ثنا أبو المغيرة، ثنا عتبة بن ضمرة، حدثني أبي: أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ... فذكره طريق أخرى.

قال ابن دحيم: ثنا الجوزجاني، ثنا أبو الأسود، عن ابن لهيعة، قال: اختصم إلى رسول الله ﷺ رجلان... فذكره.

ثم قال ابن كثير: فهذان الطريقتان متعاضان. اهـ.

قلت: وهذه مرسله وفيها ابن لهيعة وهو ضعيف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الصارم المسلول» (٨١/٢): «ويؤيد ذلك ما رواه أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن دحيم في تفسيره: حدثنا شعيب بن شعيب، حدثنا أبو المغيرة، حدثنا عتبة بن ضمرة، حدثني أبي أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ فقضى للمحق على المبطل، فقال المقضي عليه: لا أرضى، فقال صاحبه: فما تريد؟ قال: أن نذهب إلى أبي بكر الصديق، فذهب إليه، فقال الذي قضى له: قد اختصمنا إلى النبي فقضى لي عليه، فقال أبو بكر: فأنتما على ما قضى به النبي، فأبى صاحبه أن يرضى، قال: نأتي عمر بن الخطاب، فأتياه، فقال المقضي له: قد اختصمنا إلى النبي فقضى لي عليه فأبى أن يرضى، ثم أتينا أبا بكر الصديق فقال: أنتما على ما قضى به النبي فأبى أن يرضى، فسأله عمر فقال: كذلك، فدخل منزله، فخرج والسيف بيده قد سله فضرب به رأس الذي أبى أن يرضى فقتله، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥].

ثم قال: وهذا المرسل له شاهد من وجه آخر يصلح للاعتبار، قال ابن دحيم: حدثنا الجوزجاني، حدثنا أبو الأسود، حدثنا ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير قال: اختصم إلى رسول الله ﷺ رجلان فقضى لأحدهما، فقال الذي قضى عليه: =

= ردنا إلى عمر، فقال الرسول ﷺ: «نعم انطلقوا إلى عمر». فانطلقا فلما أتيا عمر قال الذي قُضِيَ له: يا ابن الخطاب إن رسول الله ﷺ قضى لي، وإن هذا قال: ردنا إلى عمر. فردنا إليك رسول الله ﷺ، فقال عمر: أكذاك؟ للذي قُضِيَ عليه، قال: نعم، فقال عمر: مكانك حتى أخرج فأقضي بينكما، فخرج مشتملاً على سيفه فضرب الذي قال: ردنا إلى عمر فقتله، وأدبر الآخر إلى رسول الله فقال: يا رسول الله، قتل عمر صاحبي، ولولا ما أعجزته لقتلني، فقال رسول الله ﷺ: «ما كنت أظن أن عمر يجتري على قتل مؤمن»، فأنزل الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يَوْمُنُوتَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥] فبرأ الله عمر من قتله، ثم قال الشيخ: وقد رويت هذه القصة من غير هذين الوجهين، قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: ما أكتب حديث ابن لهيعة إلا للاعتبار والاستدلال وقد أكتب حديث هذا الرجل على هذا المعنى كأني استدلت به مع غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد). ١٠هـ.

قلت: قال الشيخ سليمان بن عبد الله: وبالجمله فهذه القصة مشهورة متداولة بين السلف والخلف تداولاً يغني عن الإسناد، ولها طرق كثيرة، ولا يضرها ضعف إسنادها. ١١هـ.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذه القصة قد رويت من طرق متعددة من أقربها لسياق المصنف ما رواه الثعلبي وذكره البغوي عن ابن عباس في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا﴾ [النساء: ٦٠].

قال: نزلت في رجل من المنافقين يقال له: بشير خاصم يهودياً فدعاه اليهودي إلى رسول الله ﷺ ودعاه المنافق إلى كعب بن الأشرف، ثم إنهما احتكما للنبي ﷺ ففضى لليهودي فلم يرض المنافق، وقال: تعال نتحاكم إلى عمر بن الخطاب فقال اليهودي لعمر: قضى لنا رسول الله ﷺ فلم يرض بقضائه.

فقال للمنافق: أكذاك؟ قال نعم، فقال عمر: مكانكما حتى أخرج إليكما، فدخل عمر فاشتمل على سيفه، ثم خرج فضرب عنق المنافق حتى برد، ثم قال: هكذا أقضي لمن لم يرض بقضاء الله ورسوله، فنزلت.

وروى الحكيم الترمذي في «نوادير الأصول»، هذه القصة عن مكحول وقال في آخرها: فأتى جبريل ﷺ رسول الله ﷺ فقال: إن عمر قد قتل الرجل، وفرق الله بين الحق والباطل على لسان عمر، فسمي الفاروق.

ورواه أبو إسحاق بن دحيم في تفسيره على ما ذكره شيخ الإسلام، وابن كثير، =

= ورواه ابن أبي حاتم، وابن مردويه من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود، وذكر القصة، وفيه: فقال رسول الله ﷺ: «ما كنت أظن أن يجترئ عمر على قتل مؤمن» فأنزل الله ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ﴾ الآية [النساء: ٦٥] فهدر دم ذلك الرجل وبرئ عمر من قتله، فكره الله أن يسن ذلك بعد، فقال: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾، إلى قوله: ﴿وَأَشَدُّ تَنَبُّيًّا﴾ [النساء: ٦٦].

وبالجملة فهذه القصة مشهورة متداولة بين السلف والخلف تداولاً يغني عن الإسناد، ولها طرق كثيرة، ولا يضرها ضعف إسنادها.

وكعب بن الأشرف المذكور هنا هو طاغوت من رؤساء اليهود وعلمائهم، ذكر ابن إسحاق وغيره أنه كان موادعاً للنبي ﷺ في جملة من وادعه من يهود المدينة، وكان عربياً من بني طيئ وكانت أمه من بني النضير قالوا: فلما قتل أهل بدر، شق ذلك عليه، وذهب إلى مكة ورثاهم لقريش، وفضل دين الجاهلية على دين الإسلام حتى أنزل الله فيه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا﴾ [النساء: ٥١] ثم لما رجع إلى المدينة أخذ ينشد الأشعار يهجو بها رسول الله ﷺ وشبب بنساء المسلمين حتى آذاهم حتى قال النبي ﷺ: «من لكعب بن الأشرف، فإنه قد آذى الله ورسوله» وذكر قصة قتله، وقتله محمد بن مسلمة، وأبو نائلة وأبو عبس بن جبر، وعباد بن بشر ؓ. وفي القصة من الفوائد: أن الدعاء إلى تحكيم غير الله ورسوله من صفات المنافقين، ولو كان الدعاء إلى تحكيم إمام فاضل.

ومعرفة أعداء رسول الله ﷺ بما كان عليه من العلم والعدل في الأحكام. وفيها: الغضب لله تعالى، والشدة في أمر الله كما فعل عمر ؓ. وفيها: أن من طعن في أحكام النبي ﷺ أو في شيء من دينه قتل كهذا المنافق بل أولى.

وفيها: جواز تغيير المنكر باليد، وإن لم يأذن فيه الإمام، وكذلك تعزير من فعل شيئاً من المنكرات التي يستحق عليها التعزير، لكن إذا كان الإمام لا يرضى بذلك، وربما أدى إلى وقوع فرقة أو فتنة فيشترط إذنه في التعزير فقط. وفيها: أن معرفة الحق لا تكفي عن العمل والانقياد، فإن اليهود يعلمون أن محمداً رسول الله ويتحاكمون إليه في كثير من الأمور.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وفي قصة عمر ؓ وقتله المنافق الذي =

= طلب التحاكم إلى كعب بن الأشرف اليهودي دليل على قتل من أظهر الكفر والنفاق، وكان كعب بن الأشرف هذا شديد العداوة للنبي ﷺ والأذى له، والإظهار لعداوته فانتقض به عهده، وحل به قتله.

وروى مسلم في «صحيحه» عن عمرو: سمعت جابراً يقول: قال رسول الله ﷺ: «من لكعب بن الأشرف؟ فإنه قد آذى الله ورسوله، قال محمد بن مسلمة: يا رسول الله، أتحب أن أقتله؟ قال: نعم، قال: ائذن لي فلا أقُل، قال: قل، فأتاه فقال له، وذكر ما بينهما وقال: إن هذا الرجل قد أراد صدقة وقد عَنَّا. فلما سمعه قال: وأيضاً والله لَتَمَلَّئَنَّهُ، قال: إنا قد اتبعناه الآن، ونكره أن ندعه حتى ننظر إلى أي شيء يصير أمره، قال: وقد أردت أن تسلفني سلفاً، قال: فما ترهنني؟ قال: ما تريد؟ قال: ترهنني نساءكم؟ قال: أنت أجمل العرب، أنرهنك نساءنا؟ قال: ترهنوني أولادكم؟ قال: يُسَبُّ ابن أحدنا فيقال: رُهن في وسقين من تمر. ولكن نرهنك اللأمة - يعني السلاح - قال: فنعم. وواعده أن يأتيه بالحارث وأبي عبس بن جبر وعباد بن بشر. قال: فجاءوا فدعوه ليلاً فنزل إليهم. - قال سفيان: قال غير عمرو: - قالت له امرأته: إني أسمع صوتاً كأنه صوت دم، قال: إنما هذا محمد بن مسلمة ورضيعه وأبو نائلة؛ إن الكريم لو دعي إلى طعنة ليلاً لأجاب. قال محمد: إني إذا جاء فسوف أمد يدي إلى رأسه، فإذا استمكنك منه فدونكم، قال: فلما نزل وهو متوشح. فقالوا: نجد منك ريح الطيب، قال: نعم، تحتي فلانة أعطر نساء العرب، قال: فتأذن لي أن أشم منه؟ قال: نعم. فشم، فتناول فشم، ثم قال: أتأذن لي أن أعود؟ قال: فاستمكن من رأسه. ثم قال: دونكم. قال: فقتلوه».

وفي قصة عمر: بيان أن المنافق المغموص بالنفاق إذا أظهر نفاقه قتل، كما في الصحيحين وغيرهما:

أن النبي ﷺ إنما ترك قتل من أظهر نفاقه منهم تأليفاً للناس؛ فإنه قال: «لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه». فصلوات الله وسلامه عليه.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الأثر:

١ - أن تحكيم غير الله تعالى، ورسوله ﷺ في فضّ المنازعات ردة عن الإسلام.

٢ - أن المرتد عن دين الإسلام يقتل.

٣ - أن الدعاء إلى تحكيم غير شرع الله من صفات المنافقين ولو كان المدعو

إلى تحكيمه إماماً فاضلاً كعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

## وفيه مسائل

- الأولى: تفسير آية النساء، وما فيها من الإعانة على فهم الطاغوت<sup>[١]</sup>.
- الثانية: تفسير آية البقرة: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ الآية [البقرة: ١١].
- الثالثة: تفسير آية الأعراف: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦].
- الرابعة: تفسير ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِیَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].
- الخامسة: ما قال الشعبي في سبب نزول الآية الأولى.
- السادسة: تفسير الإيمان الصادق والكاذب<sup>[٢]</sup>.
- السابعة: قصة عمر مع المنافق.
- الثامنة: كون الإيمان لا يحصل لأحد حتى يكون هواه تبعاً لما جاء به الرسول ﷺ.



- 
- ٤ - مشروعية الغضب لله ولرسوله ولدينه.
- ٥ - مشروعية تغيير المنكر باليد لمن يقدر على ذلك.
- ٦ - أن معرفة الحق لا تغني عن العمل به والانقياد له.
- [١] قال الشيخ ابن عثيمين: وقوله: (وما فيها من الإعانة على فهم الطاغوت)؛ أي: أن الطاغوت مشتق من الطغيان، وإذا كان كذلك؛ فيشمل كل ما تجاوز به العبد حده من متبوع، أو معبود، أو مطاع، فالأصنام والأمراء والحكام الذين يحلون الحرام، ويحرمون الحلال طواغيت.
- [٢] قال الشيخ ابن عثيمين: فالإيمان الصادق يستلزم الإذعان التام، والقبول، والتسليم لحكم الله ورسوله، والإيمان الكاذب بخلاف ذلك.



## باب



### من جحد شيئاً من الأسماء والصفات [١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: من أسماء الله وصفاته.

والمراد ما حكمه هل هو ناج أو هالك؟

ولما كان تحقيق التوحيد بل التوحيد لا يحصل إلا بالإيمان بالله والإيمان بأسمائه وصفاته، نبه المصنف على وجوب الإيمان بذلك وأيضاً فالتوحيد ثلاثة أنواع: توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وتوحيد العبادة. والأولان وسيلة إلى الثالث، فهو الغاية والحكمة المقصودة بالخلق والأمر. وكلها متلازمة فناسب التنبيه على الإيمان بتوحيد الصفات.

○ قال الشيخ ابن سعدي: أصل الإيمان وقاعدته التي ينبنى عليها هو الإيمان بالله، وبأسمائه، وصفاته.

وكلما قوي علم العبد بذلك وإيمانه به، وتعبد لله بذلك قوي توحيده، فإذا علم أن الله متوحد بصفات الكمال متفرد بالعظمة والجلال والجمال ليس له في كماله مثيل، أوجب له ذلك أن يعرف ويتحقق أنه هو الإله الحق، وأن إلهية ما سواه باطلة، فمن جحد شيئاً من أسماء الله وصفاته فقد أتى بما يناقض التوحيد وينافيه، وذلك من شعب الكفر.

○ قال الشيخ ابن باز: هذا الباب عقده المؤلف لبيان وجوب إثبات أسماء الله تعالى وصفاته على الوجه اللائق به من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

وقوله: (باب من جحد شيئاً من الأسماء والصفات)؛ أي: باب حكم من جحد شيئاً من الأسماء والصفات وحكمه أنه كافر لأنه مكذب لما جاء في الكتاب العزيز والسنة المطهرة ومكذب لما أجمع عليه المسلمون فيستتاب فإن تاب وإلا قتل. وقد أنكر الجهمية الأسماء والصفات حتى صاروا معطلة فمقتضى قولهم نفي =

= وجود الله ﷻ ولهذا حكم عليهم أهل السُّنة بالكفر والضلال وأن الواجب قتلهم إن لم يتوبوا لإنكارهم ما جاء في الكتاب والسُّنة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: الجحد: الإنكار، والإنكار نوعان:

الأول: إنكار تكذيب، وهذا كفر بلا شك، فلو أن أحداً أنكر اسماً من أسماء الله، أو صفة من صفاته الثابتة في الكتاب والسُّنة، مثل أن يقول: ليس لله يد، أو أن الله لم يستو على عرشه، أو ليس له عين؛ فهو كافر بإجماع المسلمين؛ لأن تكذيب خبر الله ورسوله كفر مخرج عن الملة بالإجماع.

الثاني: إنكار تأويل، وهو أن لا ينكرها ولكن يتأولها إلى معنى يخالف ظاهرها، وهذا نوعان:

١ - أن يكون للتأويل مُسَوِّغ في اللغة العربية، فهذا لا يوجب الكفر.

٢ - أن لا يكون له مُسَوِّغ في اللغة العربية، فهذا حكمه الكفر؛ لأنه إذا لم يكن له مسوغ صار في الحقيقة تكذيباً، مثل أن يقول: المراد بقوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]: تجري بأراضيها، فهذا كافر؛ لأنه نفاهاً نفياً مطلقاً، فهو مكذب.

ولو قال في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] المراد بيديه: السماوات والأرض، فهو كفر أيضاً؛ لأنه لا مسوغ في اللغة العربية، ولا هو مقتضى الحقيقة الشرعية، فهو منكر ومكذب، لكن إن قال: المراد باليد النعمة، أو القوة، فلا يكفر؛ لأن اليد في اللغة تطلق بمعنى النعمة، قال الشاعر:

وكم لظلام الليل عندك من يدٍ تُحَدِّثُ أن المَانَوِيَّةَ تُكْذِبُ  
فقوله: من يد؛ أي: من نعمة؛ لأن المانوية يقولون: إن الظلمة لا تخلق الخير، وإنما تخلق الشر.

قوله: (من الأسماء) جمع اسم، واختلف في اشتقاقه، فقليل: من السمو، وهو الارتفاع، ووجه هذا أن المسمى يرتفع باسمه، ويتبين ويظهر.  
وقيل: من السمة وهي العلامة، ووجهه: أنه علامة على مسماه، والراجح أنه مشتق من كليهما.

والمراد بالأسماء هنا أسماء الله ﷻ والفرق بين الاسم والصفة: أن الاسم ما تسمى به الله، والصفة ما اتصف بها.

البحث في أسماء الله:



## المبحث الأول:

أن أسماء الله أعلام وأوصاف، وليست أعلاماً محضة؛ فهي من حيث دلالتها على ذات الله تعالى أعلام، ومن حيث دلالتها على الصفة التي يتضمنها هذا الاسم أوصاف، بخلاف أسمائنا؛ فالإنسان يسمي ابنه محمّداً، وعلياً دون أن يلحظ معنى الصفة، فقد يكون اسمه عليّاً، وهو من أوضع الناس، أو عبد الله وهو من أكفر الناس، بخلاف أسماء الله؛ لأنها متضمنة للمعاني، فالله هو العلي لعلو ذاته وصفاته، والعزیز يدل على العزة، والحكيم يدل على الحكمة، وهكذا.

ودلالة الاسم على الصفة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: دلالة مطابقة، وهي دلالة على جميع معناه المحيط به.

الثاني: دلالة تضمن، وهي دلالة على جزء معناه.

الثالث: دلالة التزام، وهي دلالة على أمر خارج لازم.

مثال ذلك: الخالق يدل على ذات الله وحده، وعلى صفة الخلق وحدها دلالة تضمن، ويدل على ذات الله، وعلى صفة الخلق فيه دلالة مطابقة، ويدل على العلم والقدرة دلالة التزام.

كما قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ۝﴾ [الطلاق: ١٢]؛ فعلمنا القدرة من كونه خالق السماوات والأرض، وعلمنا العلم من ذلك أيضاً؛ لأن الخلق لا بد فيه من علم، فمن لا يعلم لا يخلق، وكيف يخلق شيئاً لا يعلمه؟!

## المبحث الثاني:

أن أسماء الله مترادفة متباينة، المترادف: ما اختلف لفظه واتفق معناه، والمتباين: ما اختلف لفظه ومعناه، فأسماء الله مترادفة باعتبار دلالتها على ذات الله ﷻ؛ لأنها تدل على مسمى واحد، فالسميع، البصير، العزيز، الحكيم؛ كلها تدل على شيء واحد هو الله، ومتباينة باعتبار معانيها؛ لأن معنى الحكيم غير معنى السميع، وغير معنى البصير، وهكذا.

## المبحث الثالث:

أسماء الله ليست محصورة بعدد معين، والدليل على ذلك قوله ﷻ في حديث ابن مسعود، الحديث الصحيح المشهور: «اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، ابن عبدك، ابن أمتك»... إلى أن قال -: «أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته =

= في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك»، وما استأثر الله به في علم الغيب لا يمكن أن يعلم به، وما ليس بمعلوم فليس بمحصور. وأما قوله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة»، فليس معناه أنه ليس له إلا هذه الأسماء، لكن معناه أن من أحصى من أسمائه هذه التسعة والتسعين فإنه يدخل الجنة، فنقول: «من أحصاها» تكميل للجمله الأولى، وليست استثنائية منفصلة، ونظير هذا قول القائل: عندي مائة فرس أعدتها للجهاد في سبيل الله، فليس معناه أنه ليس عنده إلا هذه المائة، بل معناه أن هذه المائة معدة لهذا الشيء.

#### المبحث الرابع:

الاسم من أسماء الله يدل على الذات، وعلى المعنى، كما سبق، فيجب علينا أن نؤمن به اسماً من الأسماء، ونؤمن بما تضمنه من الصفة، ونؤمن بما تدل عليه الصفة من الأثر والحكم إن كان متعدياً؛ فمثلاً: السميع نؤمن بأن من أسمائه تعالى السميع، وأنه دال على صفة السمع، وأن لهذا السمع حكماً، وأثراً وهو أنه يسمع به؛ كما قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]، أما إن كان الاسم غير متعد، كالعظيم، والحي، والجليل، فتثبت الاسم والصفة، ولا حكم يتعدى إليه.

#### المبحث الخامس:

هل أسماء الله تعالى غيره، أو أسماء الله هي الله؟ إن أريد بالاسم اللفظ الدال على المسمى؛ فهي غير الله ﷻ وإن أريد بالاسم مدلول ذلك اللفظ؛ فهي المسمى.

فمثلاً: الذي خلق السماوات والأرض هو الله، فالاسم هنا هو المسمى، فليست «اللام - والهاء» هي التي خلقت السماوات والأرض، وإذا قيل: اكتب باسم الله. فكتبت بسم الله، فالمراد به الاسم دون المسمى، وإذا قيل: اضرب زيداً، فضربت زيداً المكتوب في الورقة لم تكن ممثلاً؛ لأن المقصود المسمى، وإذا قيل: اكتب زيد قائم. فالمراد الاسم الذي هو غير المسمى.

البحث في صفات الله:

#### المبحث الأول:

تنقسم صفات الله إلى ثلاثة أقسام:  
الأول: ذاتية ويقال معنوية.

= الثاني: فعلية.

الثالث: خبرية.

فالصفات الذاتية: هي الملازمة لذات الله، والتي لم يزل ولا يزال متصفاً بها مثل: السمع والبصر وهي معنوية؛ لأن هذه الصفات معان. والفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته إن شاء فعلها، وإن لم يشأ لم يفعلها، مثل: النزول إلى سماء الدنيا، والاستواء على العرش، والكلام من حيث آحاده، والخلق من حيث آحاده، لا من حيث الأصل؛ فأصل الكلام صفة ذاتية، وكذلك الخلق. والخبرية: هي أبعاد وأجزاء بالنسبة لنا، أما بالنسبة إلى الله، فلا يقال هكذا، بل يقال: صفات خبرية ثبت بها الخبر من الكتاب والسنة، وهي ليست معناً ولا فعلاً مثل: الوجه، والعين، والساق، واليد.

المبحث الثاني:

الصفات أوسع من الأسماء؛ لأن كل اسم متضمن لصفة، وليس كل صفة تكون اسماً، وهناك صفات كثيرة تطلق على الله، وليست من أسمائه؛ فيوصف الله بالكلام والإرادة، ولا يسمى بالمتكلم، أو المريد.

المبحث الثالث:

إن كل ما وصف الله به نفسه، فهو حق على حقيقته، لكنه ينزه عن التمثيل والتكييف، أما التمثيل؛ فلقلوه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤].

والتعبير بنفي التمثيل أحسن من التعبير بنفي التشبيه؛ لوجوه ثلاثة:

أحدهما: أن التمثيل هو الذي جاء به القرآن، وهو منفي مطلقاً، بخلاف التشبيه، فلم يأت القرآن بنفيه.

الثاني: أن نفي التشبيه على الإطلاق لا يصح؛ لأن كل موجودين فلا بد أن يكون بينهما قدر مشترك يشتبهان فيه، ويتميز كل واحد بما يختص به، فـ: «الحياة» مثلاً وصف ثابت في الخالق والمخلوق، فبينهما قدر مشترك، ولكن حياة الخالق تليق به، وحياة المخلوق تليق به.

الثالث: أن الناس اختلفوا في مسمى التشبيه، حتى جعل بعضهم إثبات الصفات التي أثبتها الله لنفسه تشبيهاً، فإذا قيل من غير تشبيه؛ فهم هذا البعض من هذا القول نفي الصفات التي أثبتها الله لنفسه.

= وأما التكيف؛ فلا يجوز أن نكيف صفات الله، فمن كيف صفة من الصفات، فهو كاذب عاص:

كاذب؛ لأنه قال بما لا علم عنده فيه، عاص؛ لأنه واقع فيما نهى الله عنه، وحرمة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، بعد قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف: ٣٣] الآية؛ ولأنه لا يمكن إدراك الكيفية، لقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

وسواء كان التكيف باللسان تعبيراً، أو بالجنان تقديرأ، أو بالبيان تحريرأ، ولهذا قال مالك رحمته الله حين سئل عن كيفية الاستواء: «الكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة»، وليس معنى هذا أن لا نعتقد أن لها كيفية، بل لها كيفية، ولكنها ليست معلومة لنا؛ لأن ما ليس له كيفية ليس بموجود، فالاستواء، والنزول، واليد، والوجه، والعين لها كيفية، لكننا لا نعلمها؛ ففرق بين أن نثبت كيفية معينة، ولو تقديرأ وبين أن نؤمن بأن لها كيفية غير معلومة، وهذا هو الواجب، فنقول: لها كيفية، لكن غير معلومة.

فإن قيل: كيف يتصور أن نعتقد للشيء كيفية، ونحن لا نعلمها؟

أجيب: إنه متصور؛ فالواحد منا يعتقد أن لهذا القصر كيفية من داخله، ولكن لا يعلم هذه الكيفية إلا إذا شاهدها، أو شاهد نظيرها، أو أخبره شخص صادق عنها.

○ قال الشيخ ابن جبرين: الأشاعرة أثبتوا سبع صفات، ومن الفرق من أثبت ١٤ صفة، ومن الفرق من أثبت ٤٠ صفة، ومن الفرق من أثبت الأسماء ونفى الصفات، ومن الفرق من نفى الأسماء والصفات كغلاة الجهمية.

قال ابن القيم في النونية عند ذكر الجهمية:

ولقد تقلد كفرهم خمسون في عشر من العلماء في البلدان

والمشهور الآن عقيدة الأشاعرة والمعتزلة.

والرافضة على عقيدة المعتزلة في إنكار الصفات وإثبات الأسماء، والإباضية

من الخوارج ينكرون كثيراً من الصفات.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: وتوحيد الأسماء والصفات هو في الحقيقة داخل

في توحيد الربوبية.

= ومن أجل هذا؛ بعض العلماء يُجمل ويجعل التوحيد نوعان:  
توحيداً في المعرفة والإثبات، وهو توحيد الربوبية والأسماء والصفات وهو  
التوحيد العلمي.  
وتوحيد في الطلب والقصد وهو التوحيد الطَّلبي العملي، وهو توحيد  
الألوهية.

ولكن لما وجدت طوائف من هذه الأمة افرقت عن مذهب السلف، وصار لها  
رأي في الأسماء والصفات تخالف الحق؛ جعل هذا قسماً ثالثاً من أجل الرد عليهم  
وبيانه للناس.

وجدت طائفة أخرى تقول: إن التوحيد أربعة أقسام، وتزيد من عندها توحيد  
الحاكمية، ولم تعلم أن هذا القسم الذي زادوه هو قسم من توحيد الألوهية، وليس  
قسماً له. ويجوز اعتباره من توحيد الربوبية من ناحية أن التشريع من اختصاص  
الرب ﷻ.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: توحيد الأسماء والصفات برهان على توحيد  
الإلهية، ومن حصل عنده ضلال في توحيد الأسماء والصفات فإن ذلك سيتبعه  
ضلال في توحيد الإلهية؛ ولهذا تجد المبتدعة الذين ألدوا في أسماء الله وفي  
صفاته من هذه الأمة: من الجهمية، والمعتزلة، والرافضة، والأشاعرة،  
والماتريدية، ونحو هؤلاء، تجد أنهم لما انحرفوا في باب توحيد الأسماء  
والصفات لم يعلموا حقيقة معنى توحيد الإلهية ففسروا (الإله) بغير معناه وفسروا:  
(لا إله إلا الله) بغير معناها الذي دلت عليه اللغة ودل عليه الشرع، وكذلك لم  
يعلموا متعلقات الأسماء والصفات وآثارها في ملك الله - جلّ وعلا - وسلطانه؛  
لهذا عقد الشيخ - رحمه الله - هذا الباب لأجل أن يبين أن تعظيم الأسماء  
والصفات من كمال التوحيد وأن جحد الأسماء والصفات مناف لأصل التوحيد،  
فالذي يجحد اسماً سمى الله به نفسه أو سماه به رسوله ﷺ وثبت ذلك عنه  
وتيقنه فإنه يكون كافراً بالله - جلّ وعلا - كما قال سبحانه عن المشركين: ﴿وَهُمْ  
يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ [الرعد: ٣٠].

قال جلّ وعلا - ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّيِّعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فنفى  
وأثبت، نفى أن يماثل الله شيء - جلّ وعلا - وأثبت له صفتي السمع والبصر.  
قال العلماء: قدم النفي قبل الإثبات على القاعدة العربية المعروفة أن التولية =

= تسبق التحلية، فيجب أن يخلو القلب من كل برائن التمثيل ومن كل ما كان يعتقد المشركون الجاهلون من تشبيه الله بخلقه، أو تشبيه خلق الله به، فإذا خلا القلب من كل ذلك، وبرئ من التشبيه والتمثيل، أثبت ما يستحقه الله - جلّ وعلا - من الصفات، فأثبت هنا صفتين وهما السمع والبصر.

وسبب ذكر السمع والبصر هنا في مقام الإثبات دون غيرهما من الصفات، أو دون ذكر غير اسم السميع والبصير من الأسماء؛ لأن صفتي السمع والبصر مشتركة بين أكثر المخلوقات الحية، فجل المخلوقات الحية التي حياتها بالروح والنفس لا بالنماء فإن السمع والبصر موجود فيها جميعاً، فالإنسان له سمع وبصر وسائر أصناف الحيوانات لها سمع وبصر، فالذباب له سمع وبصر يناسبه، والبعير له سمع وبصر يناسبه، وكذلك الطيور، والأسماك، والدواب الصغيرة، والحشرات كل له سمع وبصر يناسبه.

ومن المتقرر عند كل عاقل أن سمع هذه الحيوانات ليس متماثلاً، وأن بصرها ليس متماثلاً وأن سمع الحيوان ليس مماثلاً لسمع الإنسان، فسمع الإنسان ربما كان أبلغ وأعظم من سمع كثير من الحيوانات وكذلك البصر، فإذا كان كذلك كان اشتراك المخلوقات التي لها سمع وبصر في السمع والبصر اشتراكاً في أصل المعنى، ولكل سمع وبصر بما قدر له وما يناسب ذاته، فإذا كان كذلك ولم يكن وجود السمع والبصر في الحيوان وفي الإنسان مقتضياً لتشبيه الحيوان بالإنسان، فكذلك إثبات السمع والبصر للملك الحي القيوم ليس على وجه المماثلة للسمع والبصر في الإنسان أو في المخلوقات، فله - جلّ وعلا - سمع وبصر يليق به، كما أن للمخلوق سمعاً وبصراً يليق بذاته الحقيرة الوضيعة، فسمع الله كامل مطلق من جميع الوجوه لا يعتريه نقص وبصره كذلك.

واسم الله (السميع) هو الذي استغرق كل الكمال في صفة السمع، وكذلك اسم الله (البصير) هو الذي استغرق كل الكمال في صفة البصر، فدل ذلك على أن النفي مقدم على الإثبات، وأن النفي يكون مجعلاً والإثبات يكون مفصلاً. فتلخص من هذا أن لقوله: «باب من جحد شيئاً من الأسماء والصفات» صلة وطيدة بكتاب التوحيد من جهتين:

الجهة الأولى: أن من براهين توحيد العبادة توحيد الأسماء والصفات.

الثانية: أن جحد شيء من الأسماء والصفات شرك وكفر مخرج من الملة، =

وقول الله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ [الرعد: ٣٠] (١).

= وأن من ثبت عنده الاسم، أو ثبتت الصفة، وعلم أن الله - جلّ وعلا - أثبت لها لنفسه، وأثبتها له رسوله ﷺ ثم جحدها ونفاها أصلاً، فإن هذا كفر؛ لأنه تكذيب بالكتاب وبالسنة.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي: يجحدون هذا الاسم، لا أنهم يجحدون الله، فإنهم يقولون به كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ يَقُولُ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] والمراد بهذا كفار قريش أو طائفة منهم، فإنهم جحدوا هذا الاسم عناداً أو جهلاً، ولهذا لما قال النبي ﷺ لعلي يوم الحديبية: «اكتب: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾» [الفتحة: ١] فقالوا: لا نعرف الرحمن ولا الرحيم، وفي بعض الروايات لا نعرف الرحمن إلا رحمن اليمامة» يعنون مسيلمة الكذاب، فإنه قبحه الله كان قد تسمى بهذا الاسم.

وأما كثير من أهل الجاهلية فيقرون بهذا الاسم كما قال بعضهم:  
وما يشأ الرحمن يعقد ويطلق.

قال ابن كثير: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾؛ أي: لا يقولون به؛ لأنهم يأبون من وصف الله بالرحمن الرحيم.

ومطابقة الآية للترجمة ظاهرة؛ لأن الله تعالى سمي جحد اسم من أسمائه كفراً، فدل على أن جحد شيء من أسماء الله وصفاته كفر، فمن جحد شيئاً من أسماء الله وصفاته من الفلاسفة، والجهمية والمعتزلة ونحوهم، فله نصيب من الكفر بقدر ما جحد من الاسم أو الصفة، فإن الجهمية والمعتزلة ونحوهم، وإن كانوا يقولون بجنس الأسماء والصفات فعند التحقيق لا يقولون بشيء؛ لأن الأسماء عندهم أعلام محضة، لا تدل على صفات قائمة بالرب تبارك وتعالى وهذا نصف كفر الذين جحدوا اسم الرحمن.

وقوله: ﴿قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابٍ﴾ [الرعد: ٣٠]؛

أي: قل يا محمد راداً عليهم في كفرهم بالرحمن تبارك وتعالى هو؛ أي: الرحمن ﷻ ﴿رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الرعد: ٣٠]؛ أي: لا معبود سواه ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابٍ﴾ [الرعد: ٣٠]؛ أي: إليه مرجعي وأويتي، وهو مصدر من قول القائل: تبت متاباً وتوبة، قاله ابن جرير.

وفي الآية دليل على أن التوكل عبادة، وعلى أن التوبة عبادة، وإذا كان كذلك فالتوبة إلى غيره شرك. ولما «قال سارق وقد قطعت يده للنبي ﷺ اللَّهُمَّ إِنِّي أَتُوبُ» =

= إليك ولا أتوب إلى محمد قال النبي ﷺ عرف الحق لأهله». رواه أحمد.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: فإذا كان المشركون جحدوا اسماً من أسمائه تعالى، وهو من الأسماء التي دلت على كماله سبحانه وبحمده، فوجود معنى هذا الاسم ونحوه من الأسماء يكون كذلك، فإن جهم بن صفوان ومن تبعه يزعمون أنها لا تدل على صفة قائمة بالله تعالى، وتبعهم على ذلك طوائف من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم.

فلهذا كفرهم كثيرون من أهل السُّنة. قال العلامة ابن القيم - رحمه الله تعالى -: ولقد تقلد كفرهم خمسون في عشر من العلماء في البلدان واللكائي الإمام حكاها عنهم بل حكاها قبله الطبراني فإن هؤلاء الجهمية ومن وافقهم على التعطيل جحدوا ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله من صفات كماله ونعوت جلاله، وبنوا هذا التعطيل على أصل باطل أصْلوه من عند أنفسهم فقالوا: هذه الصفات هي صفات الأجسام. فيلزم من إثباتها أن يكون الله جسماً، هذا منشأ ضلال عقولهم، لم يفهموا من صفات الله إلا ما فهموه من خصائص صفات المخلوقين، فشبَّهوا الله في ابتداء آرائهم الفاسدة بخلقه، ثم عطلوه من صفات كماله، وشبَّهوه بالناقصات والجمادات والمعدومات؛ فشبَّهوا أولاً وعطلوا ثانياً، وشبَّهوا ثالثاً بكل ناقص ومعدوم، فتركوا ما دل عليه الكتاب والسُّنة من إثبات ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله على ما يليق بجلاله وعظمته.

وهذا هو الذي عليه سلف الأمة وأئمتها؛ فإنهم أثبتوا لله ما أثبت له رسوله ﷺ إثباتاً بلا تمثيل، وتنزيهاً بلا تعطيل، فإن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات يحتذى حذوه، فكما أن هؤلاء المعطلة يثبتون لله ذاتاً لا تشبه الذوات، فأهل السُّنة يقولون ذلك ويثبتون ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله من صفات كماله ونعوت جلاله، لا تشبه صفاته صفات خلقه؛ فإنهم آمنوا بكتاب الله وسُّنة رسوله ﷺ ولم يتناقضوا، وأولئك المعطلة كفروا بما في الكتاب والسُّنة من ذلك وتناقضوا، فبطل قول المعطلين بالعقل والنقل - والله الحمد والمنة - وإجماع أهل السُّنة من الصحابة والتابعين وتابعيهم وأئمة المسلمين.

وقد صنف العلماء - رحمهم الله تعالى - في الرد على الجهمية والمعطلة والمعتزلة والأشاعرة وغيرهم في إبطال هذه البدع، وما فيها من التناقض والتهافت: =



= كالإمام أحمد - رحمه الله تعالى - في رده المشهور، وكتاب السُّنة لابنه عبد الله، وصاحب الحيدة عبد العزيز الكتاني في رده على بشر المريسي، وكتاب السُّنة لأبي عبد الله المروزي، ورد عثمان بن سعيد على الكافر العنيد وهو بشر المريسي، وكتاب التوحيد لإمام الأئمة محمد بن خزيمة الشافعي، وكتاب السُّنة لأبي بكر الخلال، وأبي عثمان الصابوني الشافعي، وشيخ الإسلام الأنصاري، وأبي عمر بن عبد البر النمري، وخلق كثير من أصحاب الأئمة الأربعة وأتباعهم، وأهل الحديث. ومن متأخريهم: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، وشيخ الإسلام ابن تيمية وأصحابه وغيرهم - رحمهم الله تعالى - فلله الحمد والمنة على بقاء السُّنة وأهلها مع تفرق الأهواء وتشعب الآراء. والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾؛ أي: عليه وحده؛ لأن تقديم المعمول يدل على الحصر، فإذا قلت مثلاً: «ضربت زيداً»، فإنه يدل على أنك ضربته، ولكن لا يدل على أنك لم تضرب غيره، وإذا قلت: «زيداً ضربت» دلت على أنك ضربت زيداً، ولم تضرب غيره، وسبق معنى التوكل وأحكامه. قوله: ﴿وَالَيْهِ مَتَابٌ﴾؛ أي: إلى الله. و(متاب) أصلها متابي، فحذفت الياء تخفيفاً، والمتاب بمعنى التوبة، فهي مصدر ميمي؛ أي: وإليه توبتي.

والتوبة: هي الرجوع إلى الله تعالى من المعصية إلى الطاعة، ولها شروط خمسة: ١ - الإخلاص لله تعالى بأن لا يحمل الإنسان على التوبة مراعاة أحد، أو محاباته، أو شيء من الدنيا.

٢ - أن تكون في وقت قبول التوبة، وذلك قبل طلوع الشمس من مغربها، وقبل حضور الموت.

٣ - الندم على ما مضى من فعله، وذلك بأن يشعر بالتحسر على ما سبق، ويتمنى أنه لم يكن.

٤ - الإقلاع عن الذنب، وعلى هذا، فإذا كانت التوبة من مظالم الخلق فلا بد من رد المظالم إلى أهلها، أو استحللهم منها.

٥ - العزم على عدم العودة.

والتوبة التي لا تكون إلا لله، هي توبة العبادة، كما في الآية السابقة، وأما التوبة التي بمعنى الرجوع، فإنها تكون له ولغيره، ومنه قول عائشة حين جاء النبي ﷺ فوجد نمرقة فيها صور، فوقف بالباب ولم يدخل، وقالت: «أتوب إلى الله ورسوله، =

وفي «صحيح البخاري» قال علي: «حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟» [١].

= ماذا أذنبت؟، فليس المراد بالتوبة هنا توبة العبادة؛ لأن توبة العبادة لا تكون للرسول ﷺ ولا لغيره من الخلق، بل لله وحده، ولكن هذه توبة رجوع، ومن ذلك أيضاً حين يضرب الإنسان ابنه لسوء أدبه؛ يقول الابن: أتوب.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: اسم الرحمن قد أكثر الله من ذكره في السور المكية فقد ذكره في سورة مريم أكثر من ١٦ مرة.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: وإنكار الأسماء والصفات كفر لقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾، ولكنه كفر فيه تفصيل قد يكون كفراً أكبر مخرج من الملة، وقد يكون كفراً أصغر لا يخرج من الملة لكنه ضلال، وهذا بحسب حال النافي للأسماء والصفات: هل هو مقلد أو غير مقلد؟، هل هو متأول أو غير متأول؟.

وفي هذه الآية ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ أن أول من جحد الأسماء والصفات هم المشركون، فيكونون أئمة للجهمية والمعتزلة ومن نحا نحوهم، وبئس الأئمة والقُدوة، نسأل الله العافية والسلامة.

□ ما يستفاد من الآية:

١ - أن جحود شيء من الأسماء والصفات كفر.

٢ - وجوب الإيمان بأسماء الله وصفاته.

٣ - وجوب التوكل على الله والتوبة إليه.

٤ - وجوب إخلاص العبادة لله.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: فالرحمن أبلغ في اشتماله على صفة الرحمة من اسم (الرحيم)؛ ولهذا لم يتسم به على الحقيقة إلا الله - جلّ وعلا - فهو من أسماء الله العظيمة التي لا يشركه فيها أحد، أما (الرحيم) فقد أطلق الله - جلّ وعلا - على بعض عباده بأنهم رحماء، وأن نبيه ﷺ، رحيم كما قال: ﴿يَا مُؤْمِنِينَ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

[١] رواه البخاري في كتاب العلم رقم (٤٩).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الأثر رواه البخاري مسنداً لا معلقاً لكنه في بعض الروايات علقه أولاً ثم ذكر إسناده، وفي بعضها ساق إسناده أولاً فرواه عن عبيد الله بن موسى عن معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عن علي به ولفظه: «أتحبون أن يكذب الله ورسوله».

= قوله: (بما يعرفون)؛ أي: بما يفهمون.

قال الحافظ: وزاد آدم بن أبي إياس في كتاب «العلم» له عن عبد الله بن داود عن معروف في آخره: ودعوا ما ينكرون؛ أي: ما يشبه عليهم فهمه. قال: وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة. ومثله قول ابن مسعود: «ما أنت محدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة». رواه مسلم قال: وممن رأى التحديث ببعض دون بعض أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في «الغرائب» ومن قبلهم أبو هريرة كما تقدم عنه في الجرائين وأن المراد ما يقع من الفتن، ونحوه عن حذيفة. وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنينين؛ لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمد من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي، وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة، وظاهره في الأصل غير مراد فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب انتهى.

وما ذكره عن مالك في أحاديث الصفات ما أظنه ثبت عن مالك، وهل في أحاديث الصفات أكثر من آيات الصفات التي في القرآن؟ فهل يقول مالك أو غيره من علماء الإسلام: إن آيات الصفات لا تتلى على العوام، وما زال العلماء قديماً وحديثاً من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم يقرؤون آيات الصفات، وأحاديثها بحضرة عوام المؤمنين وخواصهم، بل شرط الإيمان هو الإيمان بالله، وصفات كماله التي وصف بها نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ فكيف يكتفم ذلك عن عوام المؤمنين؟! بل نقول: من لم يؤمن بذلك فليس من المؤمنين، ومن وجد في قلبه حرجاً من ذلك، فهو من المنافقين.

ولكن هذا من بدع الجهمية وأتباعهم الذين ينفون صفات الرب تبارك وتعالى، فلما رأوا أحاديث الصفات مبطلّة لمذاهبيهم، قامعة لبدعهم تواصلوا بكتمانها عن عوام المؤمنين، لئلا يعلموا ضلالهم، وفساد اعتقادهم فاعلم ذلك.

وفي الأثر دليل على أنه إذا خشي ضرر من تحديث الناس ببعض ما لا يعرفون فلا ينبغي تحديثهم به، وليس ذلك على إطلاق، فإن كثيراً من الدين والسنن يجهلها الناس، فإذا حدثوا به كذبوا بذلك وأعظموه، فلا يترك العالم تحديثهم، بل يعلمهم برفق ويدعوهم بالتّي هي أحسن.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وسبب هذا القول - والله أعلم - ما =

= حدث في خلافته من كثرة إقبال الناس على الحديث، وكثرة القصاص وأهل الوعظ. فيأتون في قصصهم بأحاديث لا تعرف من هذا القبيل فربما استنكرها بعض الناس وردّها. وقد يكون لبعضها أصل أو معنى صحيح، فيقع بعض المفاصد لذلك، فأرشدهم أمير المؤمنين عليه السلام إلى أنهم لا يحدثون عامة الناس إلا بما هو معروف ينفع الناس في أصل دينهم وأحكامه، من بيان الحلال من الحرام الذي كلفوا به علماً وعملاً، دون ما يشغل عن ذلك مما قد يؤدي إلى رد الحق وعدم قبوله فيفضي بهم إلى التكذيب، ولا سيما مع اختلاف الناس في وقته، وكثرة خوضهم وجدلهم.

وقد كان شيخنا المصنف رحمته الله لا يحب أن يقرأ على الناس إلا ما ينفعهم في أصل دينهم، وعباداتهم ومعاملاتهم الذي لا غنى لهم عن معرفته، وينهاهم عن القراءة في مثل كتب ابن الجوزي: «كالمعش»، و«المرعش»، و«التبصرة»؛ لما في ذلك من الإعراض عما هو أوجب وأنفع، وفيها ما أعلم به الله مما لا ينبغي اعتقاده. والمعصوم من عصمه الله.

وقد كان أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان ينهى القصاص عن القصص؛ لما في قصصهم من الغرائب والتساهل في النقل وغير ذلك؛ ويقول: «لا يقص إلا أمير أو مأمور».

وكل هذا محافظة على لزوم الثبات على الصراط المستقيم علماً وعملاً ونية وقصدًا، وترك كل ما كان وسيلة إلى الخروج عنه من البدع ووسائلها، والله الموفق للصواب، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

○ قال الشيخ ابن باز: وقوله: (أتريدون أن يكذب الله ورسوله) لفظ البخاري (أتحبون أن يكذب الله ورسوله) فكأن المؤلف رواه بالمعنى.

ومعاني الأسماء والصفات معلومة للناس عن طريق اللغة العربية التي خاطب بها الناس فالرحمن والسميع والحكيم معروفة أما الكيفية فلا يعلمها إلا الله تعالى.

وهؤلاء الذين كذبوا الله ورسوله عليه السلام وتأولوا الصفات كثير منهم قد يكون فهم الأمر على غير ما هو عليه لعجمته كما قال بعض السلف لعمر بن عبيد حين قال: إن العصاة مخلدون في النار لأن الله أوعدهم بذلك. فقالوا له: إن الله يخلف إيعاده ولا يخلف مواعده لأن إخلاف الإيعاد كرم وجود وأما إخلاف الموعد فلو لم ولهذا يتنزه الله عنه وقالوا: من عجمتك أوتيت؛ أي: ظننت إخلاف الإيعاد أمر مستقبح وليس كذلك كما قال الشاعر:

= وإنني وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومنجز مواعيدي فهذا مدح.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وليس معنى (بما يعرفون)؛ أي: بما يعرفون من قبل؛ لأن الذي يعرفونه من قبل، يكون التحديث به من تحصيل الحاصل.  
قوله: «أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟!» الاستفهام للإنكار؛ أي: أتريدون إذا حدثتم الناس بما لا يعرفون أن يكذب الله ورسوله؛ لأنك إذا قلت: قال الله، وقال رسوله كذا وكذا، قالوا: هذا كذب إذا كانت عقولهم لا تبلغه، وهم لا يكذبون الله ورسوله، ولكن يكذبونك بحديث تنسبه إلى الله ورسوله؛ فيكونون مكذابين لله ورسوله، لا مباشرة ولكن بواسطة الناقل.  
فإن قيل: هل ندع الحديث بما لا تبلغه عقول الناس، وإن كانوا محتاجين لذلك؟

أجيب: لا ندعه، ولكن نحدثهم بطريقة تبلغه عقولهم، وذلك بأن ننقلهم رويداً رويداً حتى يتقبلوا هذا الحديث، ويطمئنوا إليه، ولا ندع ما لا تبلغه عقولهم، ونقول: هذا شيء مستنكر لا نتكلم به.  
ومثل ذلك العمل بالسُّنة التي لا يعتادها الناس ويستنكرونها؛ فإننا نعمل بها، ولكن بعد أن نخبرهم بها، حتى تقبلها نفوسهم، ويطمئنوا إليها.  
ويستفاد من هذا الأثر أهمية الحكمة في الدعوة إلى الله ﷻ وأنه يجب على الداعية أن ينظر في عقول المدعوين، وينزل كل إنسان منزلته.  
مناسبة هذا الأثر لباب الصفات:

مناسبتة ظاهرة؛ لأن بعض الصفات لا تحتملها أفهام العامة، فيمكن إذا حدثتهم بها كان لذلك أثر سيئ عليهم؛ كحديث النزول إلى السماء الدنيا مع ثبوت العلو، فلو حدثت العامي بأنه نفسه ينزل إلى السماء الدنيا، مع علوه على عرشه، فقد يفهم أنه إذا نزل، صارت السماوات فوقه، وصار العرش خالياً منه، وحيث لا بد في هذا من حديث تبلغه عقولهم، فتبين لهم أن الله ﷻ ينزل نزولاً لا يماثل نزول المخلوقين مع علوه على عرشه، وأنه لكمال فضله ورحمته، يقول: «من يدعوني فأستجيب له...» الحديث.

والعامي يكفي أن يتصور مطلق المعنى، وأن المراد بذلك بيان فضل الله ﷻ في هذه الساعة من الليل.

وروى عبد الرزاق عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس؛ أنه رأى رجلاً انتفض لما سمع حديثاً عن النبي ﷺ في الصفات - استنكاراً لذلك - فقال: «ما فَرَّقَ هؤلاء؟ يجدون رقة عند محكمه، ويهلكون عند متشابهه» انتهى<sup>[١]</sup>.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: وبإليت المتحدثين في وقتنا هذا والخطباء يمشون على هذا النظام وهذه القاعدة التي قالها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب. فهذه قاعدة للمتحدثين في كل وقت: أنَّ المتحدث يراعي أحوال السامعين: إن كان في وسط علمي يتحدث بما يناسبه، وإن كان في وسط عامي يتحدث بما يناسبه، وإن كان في وسط مختلط من العلماء ومن الجهال ومن العوام فإنه يلاحظ الواقع، فيتحدث بحديث يستفيد منه الحاضرون ويفهمونه من أمور دينهم، ويدرسون العقائد والعلوم شيئاً فشيئاً حتى تتسع لها عقولهم، وتتقبلها أفهامهم. ولا يدخل في هذا ذكر نصوص الأسماء والصفات بدليل قول ابن عباس الآتي لما ذكر حديثاً عن النبي ﷺ في الصفات. وإنما هذا خاص بأحاديث القصاص التي قد تكون مكذوبة أو لا تتحملها عقول الناس.

[١] صحيح أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٤٢٣/١١) عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه قال: سمعت رجلاً يحدث ابن عباس بحديث أبي هريرة هذا فقام رجل فانتفض فقال ابن عباس: ما فرق من هؤلاء يجدون عند محكمه ويهلكون عند متشابهه.

وأخرجه ابن أبي شيبه في «مصنفه» (٥٥٦/٧): حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا ابن عيينة، عن معمر، عن ربعي، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس أنه ذكر ما يلقي الخوارج عند القرآن فقال: يؤمنون عند محكمه ويهلكون عند متشابهه.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (روى عبد الرزاق هو ابن همام الصنعاني)، الإمام الحافظ صاحب التصانيف ك «المصنف» وغيره. روى عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وخلق لا يحصون مات سنة إحدى عشرة ومائتين.

ومعمر: هو ابن راشد الأزدي أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت، مات سنة أربع وخمسين ومائة، وله ثمان وخمسون سنة.

= وابن طاوس: هو عبد الله بن طاوس اليماني، ثقة فاضل عابد، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة.

وأبوه: طاوس بن كيسان اليماني ثقة فقيه فاضل من جلة أصحاب ابن عباس وعلمائهم، مات سنة ست ومائة.

قوله: (إنه رأى رجلاً) لم يسم هذا الرجل.

قوله: (انتفض)؛ أي: ارتعد لما سمع حديثاً عن النبي ﷺ فاستنكره، إما لأن عقله لا يحتمله، أو لكونه اعتقد عدم صحته فأنكره.

قوله: (فقال)؛ أي: ابن عباس وهو عبد الله ﷺ.

قوله: (ما فرق هؤلاء) يحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون «ما» استفهامية إنكارية. وفرق بفتح الفاء والراء وهو الخوف والفرع؛ أي: ما فزع هذا وأضرابه من أحاديث الصفات واستنكارهم لها؟ والمراد الإنكار عليهم، فإن الواجب على العبد التسليم والإذعان والإيمان بما صح عن الله وعن رسوله ﷺ وإن لم يحط به علماً. ولهذا قال الشافعي: «أمنت بالله، وبما جاء عن الله على مراد الله، وأمنت برسول الله، وما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله».

والثاني: أن يكون بفتح الفاء وتشديد الراء، ويجوز تخفيفها. و«ما» نافية؛ أي: ما فرق هذا وأضرابه بين الحق والباطل، ولا عرفوا ذلك، فلهذا قال: يجدون رقة وهي ضد القسوة؛ أي: ليناً وقبولاً للمحكم، ويهلكون عند متشابهه؛ أي: ما يشبه عليهم فهمه؛ لا أن آيات الصفات هي المتشابه كما تقوله الجهمية ونحوهم، ولا أن في القرآن متشابهاً لا يعرف معناه كالألفاظ الأعجمية، فإن لفظ التشابه والمتشابه يدلان على بطلان ذلك، وإنما المراد بالمتشابه؛ أي: ما يشبه فهمه على بعض الناس دون بعض، فالمتشابه أمر نسبي إضافي، فقد يكون مشتبهاً بالنسبة إلى قوم بinnاً جلياً بالنسبة إلى آخرين.

ولهذا قال النبي ﷺ لما خرج على قوم يتراجعون في القرآن فغضب وقال: «بهذا ضلت الأمم قبلكم؛ باختلافهم على أنبيائهم، وضرب الكتاب بعضه ببعض، وإن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضاً، ولكن نزل لأن يصدق بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما تشابه عليكم فآمنوا به». رواه ابن سعد، وابن الضريس وابن

مردويه.

= وأما قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

فقال ابن كثير: يخبر تعالى أن في القرآن آيات محكمات؛ أي: بينات واضحات الدلالة لا التباس فيها على أحد، ومنه آيات آخر فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم. فمن رد ما اشتبه عليه إلى الواضح منه، وحكم محكمه على متشابهه عنده فقد اهتدى، ومن عكس انعكس، ولهذا قال: ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧]؛ أي: أصله الذي يرجع إليه عند الاشتباه ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]؛ أي: تحتل دلالتها موافقة المحكم، وقد تحتل أشياء أخرى من حيث اللفظ والتركيب لا من حيث المراد، ولهذا قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧]؛ أي: ضلال، وخروج عن الحق إلى الباطل ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]؛ أي: إنما يأخذون منه بالمتشابه الذي يمكنهم أن يحرفوه إلى مقاصدهم الفاسدة، وينزلوه عليها لاحتمال لفظه لما يصرفونه. فأما المحكم، فلا نصيب لهم فيه، لأنه دافع لهم، وحجة عليهم، ولهذا قال: ﴿آيَاتُهُ الْفُتْنَةُ﴾ [آل عمران: ٧]؛ أي: الإضلال لأتباعهم، إيهاماً لهم أنهم يحتجون على بدعتهم بالقرآن، وهو حجة عليهم لا لهم. انتهى.

وقال ابن عباس: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧]؛ يعني: أهل الشك، فيحملون المحكم على المتشابه، والمتشابه على المحكم، ويلبسون، فلبس الله عليهم ﴿وَمَا يَسْأَلُكُمْ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] قال: تأويله يوم القيامة لا يعلمه إلا الله. رواه ابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم. وقوله: ﴿وَمَا يَسْأَلُكُمْ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]. تقدم كلام ابن عباس. وقال مقاتل والسدي: يبتغون أن يعلموا ما يكون، وما عواقب الأشياء من القرآن.

قلت: فهذا التأويل الذي انفرد الله بعلمه هو العلم بحقائق الأشياء وما تؤول إليه وعواقبها، كالإخبار بما يكون، وما في الجنة من النعيم، وما في النار من العذاب؛ فإن هذه الأمور وإن علمناها لكن العلم بحقائقها مما لا يعلمه إلا الله. ولهذا قال ابن عباس: ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء. فعلى هذا يكون الوقف على الجلالة كما روي عن جماعة من السلف.

وقيل: الوقف على قوله: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَلْوَابِهِمْ﴾ [آل عمران: ٧]؛ أي: وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم. فأما أهل الزيغ فلا يعلمون تأويله، وعلى هذا =



= فالمراد بتأويله هو تفسيره وفهم معناه، وهذا هو المروي عن ابن عباس وجماعة من السلف. قال ابن أبي نجيح عن مجاهد عن «ابن عباس: أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله». وقال مجاهد: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، يعرفون تأويله. ويقولون: آما به، وكذا قال الربيع بن أنس وغيره.

فقد تبين والله الحمد أنه ليس في الآية حجة للمبطلين في جعلهم ما أخبر الله به من صفات كماله هو المتشابه، ويحتجون على باطلهم بهذه الآية، فيقال: وأين في الآية ما يدل على مطلوبكم؟ وهل جاء نص عن الله أو عن رسول الله ﷺ أنه جعل ما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله متشابهاً؟! ولكن أصل ذلك أنهم ظنوا أن التأويل المراد في الآية هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى ما يحتمله اللفظ للدليل يقترن بذلك، وهذا هو اصطلاح كثير من المتأخرين، وهو اصطلاح حادث، فأرادوا حمل كلام الله على هذا الاصطلاح فضلوا ضلالاً بعيداً، وظنوا أن لنصوص الصفات تأويلاً يخالف ما دلت عليه، لا يعلمه إلا الله كما يقوله أهل التجهيل، أو يعلمه المتأولون كما يقوله أهل التأويل.

وفي الأثر المشروح دليل على ذكر آيات الصفات، وأحاديثها بحضرة عوام المؤمنين وخواصهم، وأن من رد شيئاً منها أو استنكره بعد صحته، فهو ممن لم يفرق بين الحق والباطل، بل هو من الهالكين وأنه ينكر عليه استنكاره.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قال الذهبي: حدث وكيع عن إسرائيل بحديث: «إذا جلس الرب على الكرسي» فاقشعر رجل عند وكيع، فغضب وكيع وقال: «أدركنا الأعمش وسفيان يحدثون بهذه الأحاديث ولا ينكرونها». أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب الرد على الجهمية.

وربما حصل معهم من عدم تلقيه بالقبول ترك ما وجب من الإيمان به، فتشبه حالهم حال من قال الله فيهم: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥] فلا يسلم من الكفر إلا من عمل بما وجب عليه في ذلك من الإيمان بكتاب الله كله واليقين كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَمَّا يَذُكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران: ٧].

ذكر ما ورد عن علماء السلف في المتشابه:

= قال في «الدر المنثور»: أخرج الحاكم - وصححه - عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد، فنزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال. فأحلوا حلاله، وحرّموا حرامه، وافعلوا ما أمرتم به، وانتهوا عما نهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله واعملوا بمحكمه وآمنوا بمتشابهه، وقولوا آمنا به كل من عند ربنا».

قال: وأخرج عبد بن حميد عن قتادة في قوله تعالى: ﴿قَالُوا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ نَجَسٌ فَيتَّبِعُونَهُ مَا نَكَّبَهُ مِنْهُ﴾ الآية [آل عمران: ٧]. قال: طلب القوم التأويل، فأخطأوا التأويل وأصابوا الفتنة، وطلبوا ما تشابه منه فهلكوا بين ذلك.

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله: ﴿إِنَّكَ تُكْمِتُ﴾ [آل عمران: ٧] قال: «منهن قوله تعالى: ﴿قُلْ نَكَلُوا أَنْتُمْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] إلى ثلاث آيات، ومنهن ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] إلى آخر الآيات».

وأخرج ابن جرير من طريق أبي مالك عن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مرة عن ابن مسعود وناس من الصحابة رضي الله عنهم: «المحكمات الناسخات التي يعمل بهن، والمتشابهات المنسوخات».

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم عن إسحاق بن سويد أن يحيى بن يعمر وأبا فاختة تراجعا هذه الآية ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧] فقال أبو فاختة: «هن فواتح السور، منها يستخرج القرآن ﴿وَاللَّهُ ①﴾ ذَلِكَ أَلْكِتَابُ﴾ منها استخرجت البقرة، و﴿وَاللَّهُ ②﴾ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ منها استخرجت آل عمران. وقال يحيى: هن اللاتي فيهن الفرائض، والأمر والنهي والحلال والحرام، والحدود وعماد الدين».

وأخرج ابن جرير عن محمد بن جعفر بن الزبير قال: «المحكمات فيهن حجة الرب وعصمة العباد، ودفع الخصوم والباطل، ليس فيه تصريح ولا تحريف عما وضعت عليه. «وأخر متشابهات» في الصدق، لهن تصريح وتحريف وتأويل، ابتلى الله بهن العباد كما ابتلاهم بالحلال والحرام، لا يصرفن إلى الباطل ولا يحرفن عن الحق».

وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان إنما قال: ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ =

= [آل عمران: ٧]؛ لأنه ليس من أهل دين لا يرضى بهن. ﴿وَأَخْرُ مُتَشَبِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]؛ يعني: فيما بلغنا «الم» و«المص» و«المر».

قلت: وليس في هذه الآثار ونحوها ما يشعر بأن أسماء الله تعالى وصفاته من المتشابه، وما قال النفاة من أنها من المتشابه دعوى بلا برهان.

○ قال الشيخ ابن قاسم: معمر بفتحين وسكون العين، ابن راشد، أبو عروة بن أبي عمرو الأزدي الحداني مولاهم البصري ثم اليماني، أحد الأعلام، شهد جنازة الحسن البصري، وروى عن قتادة وثابت والزهري، وهو أحد أصحابه يروي عنه كثيراً، وعنه يحيى بن أبي كثير وابن عيينة وابن المبارك وطبقته، مات سنة ١٥٣هـ. وابن طاووس هو أبو محمد الأبنائي عبد الله بن طاووس اليماني الفقيه بن الفقيه، روى عن أبيه وعطاء وعمرو بن شعيب وغيرهم، وعنه ابنه طاووس ومحمد وعمرو بن دينار ومعمر وخلق، قال معمر: كان من أعلم الناس بالعربية، مات سنة ١٣١هـ.

وأبوه طاووس بن كيسان الجندي الإمام العلم، مولى بحير بن ريسان، وقيل: مولى همدان، من أبناء الفرس، كان ينزل الجند، وقيل اسمه ذكوان، وطاوس لقبه. وقال ابن حبان: «أمه من فارس وأبوه من النمر بن قاسط».

○ قال ابن باز: قوله: (وروى عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس).. هذا سند عظيم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (ما فرق). فيها: ثلاث روايات:

١ - «فَرَّقَ»؛ بفتح الراء، وضم القاف.

٢ - «فَرَّقَ»؛ بفتح الراء مشددة، وفتح القاف.

٣ - «فَرَّقَ»؛ بفتح الراء مخففة، وفتح القاف.

فعلى رواية: «فَرَّقَ» تكون «ما» استفهامية مبتدأ، و«فرق» خبر المبتدأ؛ أي: ما خوف هؤلاء من إثبات الصفة التي تليت عليهم وبلغتهم، لماذا لا يشتونها الله ﷻ كما أثبتها الله لنفسه، وأثبتها له رسوله؟ وهذا يُنْصَبُ تماماً على أهل التعطيل والتحريف، الذين ينكرون الصفات، فما الذي يخوفهم من إثباتها، والله تعالى قد أثبتها لنفسه؟

وعلى رواية: «فَرَّقَ» أو «فَرَّقَ» تكون فعلاً ماضياً، بمعنى ما فرقهم؛ كقوله تعالى: ﴿وَفَرَّقْنَا فَرَقَهُ﴾. [الإسراء: ١٠٦]؛ أي: فرقناه: و«ما» يحتمل أن تكون =

= نافية، والمعنى: ما فرق هؤلاء بين الحق والباطل، فجعلوا هذا من المتشابه وأنكروه، ولم يحملوه على المحكم، ويحتمل أن تكون استفهامية، والمعنى: أي شيء فرقهم، فجعلهم يؤمنون بالمحكم، ويهلكون عند المتشابه؟ قوله: (يجدون رقة عند محكمه) الرقة: اللين والقبول، و(محكمه)؛ أي: محكم القرآن.

والمحكم: الذي اتضح معناه وتبين، والمتشابه: هو الذي يخفى معناه، فلا يعلمه الناس، وهذا إذا جمع بين المحكم والمتشابه.

وأما إذا ذكر المحكم مفرداً دون المتشابه، فمعناه: المتقن الذي ليس فيه خلل: لا كذب في أخباره، ولا جور في أحكامه، قال تعالى: ﴿وَكَمَثُ رِزْقِكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، وقد ذكر الله الإحكام في القرآن دون المتشابه، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، وقال تعالى: ﴿كَتُبْتُ أَخْرَجْتُ آيَاتَكُمْ﴾ [هود: ١].

وإذا ذكر المتشابه دون المحكم صار المعنى أنه يشبه بعضه بعضاً في جودته وكماله، ويصدق بعضه بعضاً، ولا يتناقض، قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا﴾ [الزمر: ٢٣] والتشابه نوعان: تشابه نسبي، وتشابه مطلق.

والفرق بينهما: أن المطلق يخفى على كل أحد، والنسبي يخفى على أحد دون أحد، وبناء على هذا التقسيم ينبنى الوقف في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكْفُرُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]؛ فعلى الوقوف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] يكون المراد بالمتشابه المطلق، وعلى الوصل: ﴿إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ يكون المراد بالمتشابه النسبي، وللسلف قولان:

القول الأول: الوقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، وعليه أكثر السلف، وعلى هذا؛ فالمراد بالمتشابه المتشابه المطلق الذي لا يعلمه إلا الله، وذلك مثل كيفية وحقائق صفات الله، وحقائق ما أخبر الله به من نعيم الجنة وعذاب النار، وقال الله تعالى في نعيم الجنة: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]؛ أي: لا تعلم حقائق ذلك، ولذلك قال ابن عباس: «ليس في الجنة شيء مما في الدنيا إلا الأسماء».

والقول الثاني: الوصل؛ فيقرأ: ﴿إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، وعلى هذا فالمراد بالمتشابه المتشابه النسبي، وهذا يعلمه الراسخون في العلم، ويكون عند =

= غيرهم متشابهاً، ولهذا يروى عن ابن عباس، أنه قال: «أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله»، ولم يقل هذا مدحاً لنفسه، أو ثناء عليها، ولكن ليعلم الناس أنه ليس في كتاب الله شيء لا يعرف معناه، فالقرآن معانيه بينة، ولكن بعض القرآن يشبه على ناس دون آخرين حتى العلماء الراسخون في العلم يختلفون في معنى القرآن، وهذا يدل على أنه خفي على بعضهم، والصواب بلا شك مع أحدهم إذا كان اختلافهم اختلاف تضاد لا تنوع، أما إذا كانت الآية تحتمل المعنيين جميعاً بلا منافاة، ولا مرجح لأحدهما؛ فإنها تحمل عليها جميعاً.

وبعض أهل العلم يظنون أن في القرآن ما لا يمكن الوصول إلى معناه، فيكون من المتشابه المطلق، ويحملون آيات الصفات على ذلك، وهذا من الخطأ العظيم؛ إذ ليس من المعقول أن يقول تعالى: ﴿كَتَبْنَا لَهُ الْكِتَابَ أَنْ يَلْزِمَهُ الْإِسْلَامَ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَانَ قُدْرَتُهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُتَمَكِّنَةً﴾ [ص: ٢٩]، ثم تستثنى الصفات، وهي أعظم وأشرف موضوعاً، وأكثر من آيات الأحكام، ولو قلنا بهذا القول؛ لكان مقتضاه أن أشرف ما في القرآن موضوعاً يكون خفياً، ويكون معنى قوله تعالى: ﴿يَلْزِمُهُ الْإِسْلَامَ﴾؛ أي: آيات الأحكام فقط، وهذا غير معقول، بل جميع القرآن يفهم معناه؛ إذ لا يمكن أن تكون هذه الأمة من رسول الله ﷺ إلى آخرها لا تفهم معنى القرآن، وعلى رأيهم يكون الرسول ﷺ وأبو بكر، وعمر، وجميع الصحابة يقرءون آيات الصفات، وهم لا يفهمون معناها، بل هي عندهم بمنزلة الحروف الهجائية: أ، ب، ت..

والصواب: أنه ليس في القرآن شيء متشابه على جميع الناس من حيث المعنى، ولكن الخطأ في الفهم، فقد يقصر الفهم عن إدراك المعنى، أو يفهمه على معنى خطأ، وأما بالنسبة للحقائق، فما أخبر الله به من أمر الغيب؛ فمتشابه على جميع الناس.

○ قال الشيخ ابن جبرين: (ويهلكون عند متشابهه) وليس معنى ذلك أن آيات الصفات متشابهة، لكن ما لا يفهمون يشبه عندهم.

ولشيخ الإسلام كلام عن المتشابهة في تفسير سورة الإخلاص عند قوله: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢].

○ قال الشيخ صالح الفوزان: والمحكم من النصوص هو: الذي يُفهم معناه من لفظه، ولا يحتاج إلى دليل آخر يفسره.

والمتشابه هو: الذي لا يُفهم معناه من لفظه، ويحتاج إلى دليل آخر يفسره؛ =

ولما سمعت قريش رسول الله ﷺ يذكر «الرحمن» أنكروا ذلك،  
فأنزل الله فيهم: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ [الرعد: ٣٠] (١).

= كالتاسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيّد، والعام والخاص، والمجمل والمبيّن.  
فقاعدة أهل السنّة والجماعة: أنهم يردّون المتشابه إلى المحكم، فيفسّرون  
بعض النصوص ببعض، لأنها كلها كلام الله أو كلام رسوله ﷺ.

قوله: (عن ابن عباس أنه رأى رجلاً انتفض لما سمع حديثاً عن النبي ﷺ في  
الصفات - استنكاراً لذلك - فقال: ما فرق هؤلاء؟ يجدون رقة عند محكمه، ويهلكون  
عند متشابهه) في هذا ردّ على أهل الضلال الذين يجعلون نصوص الصفات من  
المتشابه، ويفوضون معناها إلى الله. وهذا ضلالٌ وغلط، بل هي من المحكم الذي  
يُعرف معناه ويفسّر، ولذلك بيّن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنها من المحكم، وهذا هو  
الحق، وهو مذهب السلف: يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «ما وجدت أحداً من أهل  
العلم من السلف جعل آيات الصفات من المتشابه» على كثرة إطلاعه وتتبّعه.

□ ما يستفاد من الأمر:

١ - أنه لا مانع من ذكر آيات الصفات وأحاديثها بحضرة عوام الناس  
وخواصهم من باب التعليم.

٢ - أن من رد شيئاً من نصوص الصفات أو استنكره بعد صحته فهو من الهالكين.

٣ - الإنكار على من استنكر شيئاً من نصوص الصفات.

[١] أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٥٣١/١٣) من مرسل مجاهد قال: حدثنا  
القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثنى حجاج، عن ابن جريج، عن مجاهد، قال:  
قوله: ﴿كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ﴾ [الرعد: ٣٠] الآية، قال: هذا لما كاتب  
رسول الله ﷺ قريشاً في الحديبية كتب: «بسم الله الرحمن الرحيم» قالوا: لا تكتب  
الرحمن، وما ندري ما الرحمن، ولا نكتب إلا باسمك اللهم قال الله: ﴿وَهُمْ  
يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الرعد: ٣٠].  
قلت: وهو مرسل.

وأخرجه أيضاً من مرسل قتادة: حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد،  
عن قتادة، قوله: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ [الرعد: ٣٠]: ذكر لنا أن نبي الله ﷺ زمن  
الحديبية حين صالح قريشاً كتب: «هذا ما صالح عليه محمد رسول الله» فقال مشركو  
قريش: لئن كنت رسول الله ﷺ ثم قاتلناك لقد ظلمناك، ولكن اكتب: هذا ما صالح  
عليه محمد بن عبد الله، فقال أصحاب رسول الله ﷺ: دعنا يا رسول الله نقاتلهم =

= فقال: «لا، ولكن اكتبوا كما يريدون، إني محمد بن عبد الله» فلما كتب الكاتب: «بسم الله الرحمن الرحيم» قالت قريش: أما الرحمن فلا نعرفه، وكان أهل الجاهلية يكتبون: «باسمك اللهم»، فقال أصحابه: يا رسول الله، دعنا نقاتلهم، قال: «لا، ولكن اكتبوا كما يريدون».

قلت: وأما إنكار قريش لاسم الرحمن فهو ثابت في «صحيح البخاري» (٣/ ١٩٣): عن المسور بن مخرمة ومروان في قصة صلح الحديبية: فجاء سهيل بن عمرو فقال هات اكتب بيننا وبينكم كتاباً فدعا النبي ﷺ الكاتب فقال النبي ﷺ: «بسم الله الرحمن الرحيم».

قال سهيل: أما الرحمن فوالله ما أدري ما هو ولكن اكتب باسمك اللهم كما كنت تكتب فقال المسلمون والله لا نكتبها إلا بسم الله الرحمن الرحيم فقال النبي ﷺ: «اكتب باسمك اللهم».

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هكذا ذكر المصنف هذا الأثر بالمعنى، وقد روى ابن جرير وابن المنذر عن ابن جريج في الآية، قال: هذا لما كاتب رسول الله ﷺ قريشاً في الحديبية، كتب: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] فقالوا: لا نكتب الرحمن، ولا ندري ما الرحمن، ولا نكتب إلا باسمك اللهم، فأنزل الله: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ [الرعد: ٣٠].

وفيه دليل على أن من أنكر شيئاً من الصفات، فهو من الهالكين؛ لأن الواجب على العبد الإيمان بذلك، سواء فهمه أم لم يفهمه، وسواء قبله عقله أو أنكره. فهذا هو الواجب على العبد في كل ما صح عن الله ورسوله ﷺ وهو الذي ذكر الله تعالى عن الراسخين في العلم أنهم ﴿يَقُولُونَ ءَمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وقوله: (ولما سمعت قريش) الظاهر - والله أعلم - أنه من باب العام الذي أريد به الخاص، وليس كل قريش تنكر ذلك، بل طائفة منهم، ولكن إذا أقرت الأمة الطائفة على ذلك ولم تنكر، صح أن ينسب لهم جميعاً، بل إن الله نسب إلى اليهود في زمن النبي ﷺ ما فعله أسلافهم في زمن موسى ﷺ، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا ءَاتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣]، وهذا لم يكن في عهد المخاطبين.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الأثر:

١ - ثبوت الأسماء والصفات لله ﷻ.

### وفيه مسائل

- الأولى: عدم الإيمان بجحد شيء من الأسماء والصفات<sup>[١]</sup>.
- الثانية: تفسير آية الرد.
- الثالثة: ترك التحديث بما لا يفهم السامع<sup>[٢]</sup>.
- الرابعة: ذكر العلة: أنه يفضي إلى تكذيب الله ورسوله، ولو لم يتعمد المنكر.
- الخامسة: كلام ابن عباس لمن استنكر شيئاً من ذلك، وأنه أهلكه.



= ٢ - أن تعدد الأسماء لا يدل على تعدد المسمى.

٣ - مشروعية دعاء الله بأسمائه وصفاته.

[١] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله عدم الإيمان بجحد شيء من الأسماء والصفات؛ أي: الكفر.

والجهمية فعلهم كفر وقد كفر جمع من أهل العلم الجهمية، وأما المعين منهم لا يكفر حتى تتوفر الشروط وتتفي الموانع.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (ترك التحديث بما لا يفهم السامع) وهذا ليس على إطلاقه، وقد سبق التفصيل عند شرح الأثر.



باب

قول الله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا  
وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [النحل: ٨٣] (١)

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: المراد بهذه الترجمة التأدب مع جناب الربوبية عن الألفاظ الشركية الخفية؛ كنسبة النعم إلى غير الله، فإن ذلك باب من أبواب الشرك الخفي، وضده باب من أبواب الشكر كما في الحديث الذي رواه ابن حبان في «صحيحه» عن جابر مرفوعاً: «من أولي معروفاً فلم يجد له جزاء إلا الثناء فقد شكره، ومن كتمه فقد كفره» وفي رواية جيدة لأبي داود: «من أبلي فذكره فقد شكره، ومن كتمه فقد كفره». قال المنذري «من أبلي»؛ أي: من أنعم عليه، الإبلاء الإنعام.

فإذا كان ذكر المعروف الذي يقدره الله على يدي إنسان من شكره، فذكر معروف رب العالمين، وآلائه وإحسانه ونسبة ذلك إليه أولى بأن يكون شكراً.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وقال ابن جرير: فإن أهل التأويل اختلفوا في المعني بالنعمة فذكر عن سفيان عن السدي ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣] قال: «محمد ﷺ».

وقال آخرون: بل معنى ذلك أنهم يعرفون أن ما عدد الله تعالى ذكره في هذه السورة من النعم من عند الله، وأن الله هو المنعم عليهم بذلك، ولكنهم ينكرون ذلك، فيزعمون أنهم ورثوه عن آبائهم.  
واختار ابن جرير القول الأول.

واختار غيره أن الآية تعم ما ذكره العلماء في معناها وهو الصواب، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن سعدي: الواجب على الخلق إضافة النعم إلى الله قولاً =

= واعترافاً كما تقدم، وبذلك يتم التوحيد، فمن أنكر نعم الله بقلبه ولسانه فذلك كافر ليس معه من الدين شيء.

ومن أقر بقلبه أن النعم كلها من الله وحده، وهو بلسانه تارة يضيفها إلى الله، وتارة يضيفها إلى نفسه وعمله وإلى سعي غيره كما هو جار على ألسنة كثير من الناس، فهذا يجب على العبد أن يتوب منه، وأن لا يضيف النعم إلا إلى مولياها، وأن يجاهد نفسه على ذلك ولا يتحقق الإيمان إلا بإضافة النعم إلى الله قولاً واعترافاً.

فإن الشكر الذي هو رأس الإيمان مبني على ثلاثة أركان:

اعتراف القلب بنعم الله كلها عليه وعلى غيره.

والتحدث بها والثناء على الله بها.

والاستعانة بها على طاعة المنعم وعبادته، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن باز: أراد المؤلف الحث على الاعتراف بنعم الله سبحانه وشكره عليها وإسنادها إليه حتى يعلم العبد أنه مخلوق مربوب وأن هذه النعم من ربه جلّ وعلا وليست بقوته وأسبابه، ولو شاء الله لسلبه القوة والأسباب.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ﴾ [النحل: ٨٣]؛ أي: يدركون بحواسهم أن النعمة من عند الله.

قوله تعالى: ﴿نِعْمَةً أَلَلَّ﴾ واحدة، والمراد بها الجمع، فهي ليست واحدة، بل هي لا تحصى، قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، والقاعدة الأصولية: أن المفرد المضاف يعم، والنعمة تكون بجلب المحبوبات، وتطلق أحياناً على رفع المكروهات.

قوله: ﴿تُذَكِّرُونَهَا﴾؛ أي: ينكرون إضافتها إلى الله لكونهم يضيفونها إلى السبب متناسين المسبب الذي هو الله سبحانه، وليس المعنى أنهم ينكرون هذه النعمة، مثل أن يقولوا: ما جاءنا مطر أو ولد أو صحة، ولكن ينكرونها بإضافتها إلى غير الله، متناسين الذي خلق السبب فوجد به المسبب.

قوله: (الآية)؛ أي: إلى آخر الآية، وهي منصوبة بفعل محذوف تقديره أكمل الآية.

قوله: ﴿وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ﴾؛ أي: أكثر العارفين بأن النعمة من الله الكافرون؛ أي: الجاحدون كونها من الله، أو الكافرون بالله ﷻ.

وقوله: ﴿وَأَكْثَرُهُمُ﴾ بعد قوله: يعرفون الجملة الأولى أضافها إلى الكل، =

= والثانية أضافها إلى الأكثر؛ وذلك لأن منهم من هو عامي لا يعرف ولا يفهم، ولكن أكثرهم يعرفون ثم يكفرون.

مناسبة هذا الباب للتوحيد:

أن من أضاف نعمة الخالق إلى غيره، فقد جعل معه شريكاً في الربوبية؛ لأنه أضافها إلى السبب على أنه فاعل، هذا من وجه، ومن وجه آخر: أنه لم يقم بالشكر الذي هو عبادة من العبادات، وترك الشكر مناف للتوحيد؛ لأن الواجب أن يشكر الخالق المنعم ﷻ، فصارت لها صلة بتوحيد الربوبية وتوحيد العبادة، فمن حيث إضافتها إلى السبب على أنه فاعل هذا إخلال بتوحيد الربوبية، ومن حيث ترك القيام بالشكر الذي هو العبادة هذا إخلال بتوحيد الألوهية.

○ قال الشيخ ابن جرير: هذا الباب يتعلق بالكلمات المحذورة التي يتهاون الناس بها وهي إما شرك أصغر، أو تقرب إلى الشرك.

وسورة النحل تسمى سورة النعم - حيث عدّد الله فيها كثيراً من النعم مثل: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [النحل: ٧٨] ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل: ٧٢].

○ قال الشيخ صالح الفوزان: هذا الباب ذكره الشيخ رحمه الله بعد باب «مَنْ جحد شيئاً من الأسماء والصفات»؛ لأنه من جنسه، فيه تنقّص للربوبية، فالذي يجحد الأسماء والصفات قد تنقّص الربوبية، وكذلك الذي يُضيف النعم إلى غير الله ﷻ قد تنقّص الربوبية.

والمفسّرون ﷻ ذكروا أقوالاً في تفسير هذه الآية، وكلّها صحيحة، ولا تناقض بينها؛ لأنها كلّها تدخل في نعمة الله، وكلُّ منهم يذكر مثلاً من هذه النعم. فأقوال المفسّرين لا تناقض بينها، واختلافهم - كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -: اختلاف تنوع، وليس هو اختلاف تضاد؛ لأن الآية - أو الآيات - تحتل عدّة معان، فكل واحد من المفسّرين يأخذ معنى من هذه المعاني، فإذا جمعتها وجدت أنّ الآية - أو الآيات - تتضمن هذه المعاني التي قالوها جميعاً.

وقوله: ﴿ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ المراد بإنكارها: جُحودها، إما باللسان وإما بالقلب، بأن تُنسب إلى غير مَنْ أنعم بها، إما أن تُنسب إلى الأسباب، وإما أن تُنسب إلى الأصنام والآلهة، وإما أن تُنسب إلى الآباء والأجداد، وإما أن تُنسب إلى كُدّ العبد وكسبه وحِذْقه ومعرفته وإما بصرفها في معصية الله.

= فما ذكره الشيخ رحمته الله في هذا الباب إنما هو أمثلة لكُفران النعمة.  
□ ما يستفاد من الآية:

١ - أن المشركين معترفون بتوحيد الربوبية.

٢ - وجوب نسبة النعم إلى الله رحمته الله وحده.

٣ - التحذير من نسبة النعم إلى غير الله؛ لأنه شرك في الربوبية.

٤ - وجوب التأدب في الألفاظ، وتحريم الاعتماد على الأسباب.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: قوله: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾

[النحل: ٨٣] أخذ بعض أهل العلم من هذه الآية أن لفظ (المعرفة) يستعمل في القرآن وفي السنة غالباً فيما يذم من أخذ المعلومات؛ كقوله - جلّ وعلا -: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وكقوله في هذه الآية: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣] وهذا على جهة الأكثرية، وإلا فقد وردت المعرفة بمعنى العلم كما جاء في صحيح مسلم من حديث ابن عباس: «أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: إنك تأتي قوماً أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه أن يعرفوا الله، فإن هم عرفوا الله...» فهذا يدل على أن بعض من روى الحديث من التابعين جعل المعرفة بمعنى العلم، وهم حجة في هذا المقام فيدل على أن استعمال المعرفة بمعنى العلم لا بأس به.

وهذا الباب معقود لألفاظ يكون استعمالها من الشرك الأصغر، ذلك أن فيها إضافة النعمة إلى غير الله، والله - جلّ وعلا - قال: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] وهذا نص صريح في العموم؛ لأن مجيء النكرة في سياق النفي يدل على العموم ظهوراً، فإن سبقت النكرة بـ (من) دلت على العموم نصّاً، والتنقيص في العموم معناه أنه لا يخرج شيء من أفرادها، فدلّت الآية على أنه لا يخرج شيء من النعم أيّاً كان ذلك الشيء، صغيراً كان أو كبيراً، عظيماً أو حقيراً، لا يكون إلا من الله جلّ وعلا، فكل النعم صغرت أو عظمت هي من الله رحمته الله وحده.

قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -: ما من أحد تعلق بمخلوق إلا وخذل، وما من أحد تعلق بمخلوق في حصول نفع له أو اندفاع مكروه عنه إلا خذل، وهذا في غالب المسلمين؛ وذلك لأن الواجب على المسلم أن يعلق قلبه بالله، وأن يعلم أن النعم إنما هي من عند الله، والعباد أسباب يسخرهم الله رحمته الله وهذا هو حقيقة التوحيد ومعرفة تصرف الله - جلّ وعلا - في ملكوته.

قال مجاهد ما معناه: «هو قول الرجل: هذا مالي ورثته عن آبائي»<sup>[١]</sup>.

[١] رواه ابن جرير في تفسيره (٢١٨٤٠): من طريق ابن أبي نجيح وابن جريج عن مجاهد به.

قلت: وفيه ابن أبي نجيح وسماعه التفسير من مجاهد قال ابن حبان في «الثقات» قال: قال يحيى بن سعيد: لم يسمع ابن أبي نجيح التفسير من مجاهد. قال ابن حبان: ابن أبي نجيح وابن جريج نظرا في كتاب القاسم ابن أبي بزة عن مجاهد في التفسير فرويا عن مجاهد من غير سماع. وتقدم أنه كتاب صحيح صححه الثوري وابن المدني وقد أثبت البخاري سماع ابن أبي نجيح من مجاهد. وأخرج له في صحيحه.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الأثر رواه ابن جرير وابن أبي حاتم، ولفظه كما في «الدر» قال: المساكن والأنعام وسراويل الثياب، والحديد يعرفه كفار قريش ثم ينكرونه بأن يقولوا: هذا كان لأبائنا ورثناه عنهم.

قال ابن القيم - ما معناه - لما أضافوا النعمة إلى غير الله فقد أنكروا نعمة الله بنسبتها إلى غيره، فإن الذي يقول هذا جاحد لنعمة الله عليه غير معترف بها، وهو كالأبرص والأقرع اللذين ذكّرهما الملك بنعم الله عليهما فأنكراها وقالوا: إنما ورثنا هذا كابراً عن كابر، وكونها موروثه عن الآباء أبلغ في إنعام الله عليهم إذ أنعم بها على آبائهم ثم ورثهم إياها فتمتعوا هم وآباؤهم بنعمه.

○ قال الشيخ ابن باز: وقول مجاهد: (هو قول الرجل: هذا مالي ورثته عن آبائي) وذلك على سبيل التبجح ونسيان المنعم والميسر له هذه الأسباب، أما قول الرجل: (هذا ورثته عن آبائي) مع الاعتراف بفضل الله سبحانه ورحمته فهذا لا بأس به، وأما نسيان المنعم وإضافة النعم إلى غيره فهذا هو المحذور وليس المراد أن يقولها بقصد الإخبار؛ لأنه لا بأس أن يخبر بهذا على أنه سبب.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (ما معناه)؛ أي: كلاماً معناه، وعلى هذا ف (ما) نكرة موصوفة، وفيه أن الشيخ رحمته الله لم ينقله بلفظه.

قوله: (هو قول الرجل) هذا من باب التغليب والتشريف؛ لأن الرجل أشرف من المرأة وأحق بتوجيه الخطاب إليه منها، وإلا فالحكم واحد.

قوله: (هذا مالي ورثته عن آبائي) ظاهر هذه الكلمة أنه لا شيء فيها، فلو قال لك واحد: من أين لك هذا البيت؟ قلت: ورثته عن آبائي، فليس فيه شيء لأنه خبر محض. لكن مراد مجاهد أن يضيف القائل تملكه للمال إلى السبب الذي هو الإرث، =

وقال عون بن عبد الله: «يقولون: لولا فلان لم يكن كذا»<sup>[١]</sup>.

= متناسياً المسبب الذي هو الله، فبتقدير الله ﷻ أنعم على آبائك وملكوا هذا البيت، وبشرع الله ﷻ انتقل هذا البيت إلى ملكك عن طريق الإرث، فكيف تتناسى المسبب للأسباب القدرية والشرعية فتضيف الأمر إلى ملك آبائك وإرثك إياه بعدهم؟! فمن هنا صار هذا القول نوعاً من كفر النعمة.

أما إذا كان قصد الإنسان مجرد الخبر كما سبق، فلا شيء في ذلك، ولهذا «ثبت أن النبي ﷺ قيل له يوم الفتح: أنزل في دارك غداً؟ فقال: وهل ترك لنا عقيل من دار أو رباع؟» فيبين أن هذه الدور انتقلت إلى عقيل بالإرث. فتبين أن هناك فرقاً بين إضافة الملك إلى الإنسان على سبيل الخبر، وبين إضافته إلى سببه متناسياً المسبب وهو الله ﷻ.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: هذه الألفاظ (هذا مالي ورثته عن آبائي - لولا فلان لم يكن كذا) شرك أصغر.

[١] رواه ابن جرير في تفسيره (٢١٨٤٢) من طريق ليث عن عون بن عبد الله وليث ضعيف كما تقدم.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الأثر رواه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم ولفظه كما في «الدر» «لولا فلان ما أصابني كذا وكذا، ولولا فلان لم أصب كذا وكذا».

وعون هذا هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله الكوفي ثقة عابد مات قبل سنة عشرين ومائة.

قوله: (لولا فلان...)، إلى آخره. قال ابن القيم ما معناه: هذا يتضمن قطع إضافة النعمة عن من لولاه لم تكن، وإضافتها إلى من لم يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً فضلاً عن غيره، وغايته أن يكون جزءاً من أجزاء السبب أجرى الله نعمته على يده، والسبب لا يستقل بالإيجاد وجعله سبباً هو من نعم الله عليه.

فهو المنعم بتلك النعمة، وهو المنعم بما جعله من أسبابها، فالسبب والمسبب من إنعامه، وهو تعالى كما أنه قد ينعم بذلك السبب، فقد ينعم بدونه ولا يكون له أثر، وقد يسلبه سببته، وقد يجعل لها معارضاً يقاومها، وقد يرتب على السبب ضد مقتضاه، فهو وحده المنعم على الحقيقة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (وقال عون بن عبد الله: يقولون: لولا فلان لم يكن كذا) وهذا القول من قائله فيه تفصيل إن أراد به الخبر، وكان الخبر صدقاً =

وقال ابن قتيبة: «يقولون: هذا بشفاعة آلهتنا»<sup>[١]</sup>.

= مطابقاً للواقع، فهذا لا بأس به، وإن أراد بها السبب، فلذلك ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون سبباً خفياً لا تأثير له إطلاقاً، كأن يقول: لولا الولي الفلاني ما حصل كذا وكذا، فهذا شرك أكبر؛ لأنه يعتقد بهذا القول أن لهذا الولي تصرفاً في الكون مع أنه ميت، فهو تصرف سري خفي.

الثانية: أن يضيفه إلى سبب صحيح ثابت شرعاً أو حساً، فهذا جائز بشرط أن لا يعتقد أن السبب مؤثر بنفسه، وأن لا يتناسى المنعم بذلك.

الثالثة: أن يضيفه إلى سبب ظاهر، لكن لم يثبت كونه سبباً لا شرعاً ولا حساً، فهذا نوع من الشرك الأصغر، وذلك مثل: التولة، والقلائد التي يقال: إنها تمنع العين، وما أشبه ذلك؛ لأنه أثبت سبباً لم يجعله الله سبباً، فكان مشاركاً لله في إثبات الأسباب.

ويدل لهذا التفصيل أنه ثبت إضافة (لولا) إلى السبب وحده بقول النبي ﷺ في عمه أبي طالب: «لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار» ولا شك أن النبي ﷺ أبعد الناس عن الشرك، وأخلص الناس توحيداً لله تعالى، فأضاف النبي ﷺ الشيء إلى سببه، لكنه شرعي حقيقي، فإنه أُذِنَ له بالشفاعة لعمه بأن يخفف عنه، فكان في ضحضاح من النار، عليه نعلان يغلي منهما دماغه لا يرى أن أحداً أشد منه عذاباً؛ لأنه لو يرى أن أحداً أشد منه عذاباً أو مثله هان عليه بالتسلي، كما قالت الخنساء في رثاء أخيها صخر:

ولولا كثرة الباكين حولي      على إخوانهم لقتلت نفسي  
وما يبكون مثل أخي ولكن      أسلي النفس عنه بالتأسي  
وابن القيم رحمه الله وإن كان قول العالم ليس بحجة لكن يستأنس به - قال في القصيدة الميمية يمدح الصحابة:

أولئك أتباع النبي وحزبه      ولولا هم ما كان في الأرض مسلم  
ولولا هم كادت تميد بأهلها      ولكن رواسيها وأوتادها هم  
ولولا هم كانت ظلاماً بأهلها      ولكن هم فيها بدور وأنجم  
فأضاف (لولا) إلى سبب صحيح.

[١] قال ابن جرير في «تفسيره»: وقال آخرون: معنى ذلك أن الكفار إذا قيل لهم: من رزقكم؟ أقروا بأن الله هو الذي رزقهم ثم ينكرون ذلك بقولهم: رزقنا ذلك بشفاعة آلهتنا.

وقال أبو العباس - بعد حديث زيد بن خالد الذي فيه -: «أن الله تعالى قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر» - الحديث وقد تقدم -: وهذا كثير في الكتاب والسنة، يذم سبحانه من يضيف إنعامه إلى غيره ويشرك به .

قال بعض السلف: هو كقولهم: كانت الريح طيبة، والملاح حاذقاً، ونحو ذلك مما هو جار على السنة كثير<sup>[١]</sup>.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: (ابن قتيبة) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري الحافظ، صاحب التفسير والمعارف وغيرها. وثقه الخطيب وغيره، مات سنة سبع وستين ومائتين أو قبلها.

قوله: (يقولون هذا بشفاعة آلهتنا)، قال ابن القيم: هذا يتضمن الشرك مع إضافة النعمة إلى غير وليها، فالآلهة التي تعبد من دون الله أحقر وأذل من أن تشفع عند الله، وهي محضرة في الهوان والعذاب مع عابديها.

وأقرب الخلق إلى الله، وأحبهم إليه لا يشفع عنده إلا من بعد إذنه لمن ارتضاه؛ فالشفاعة بإذنه من نعمه، فهو المنعم بالشفاعة، وهو المنعم بقبولها، وهو المنع بتأهيل المشفوع له، إذ ليس كل أحد أهلاً أن يشفع له، فمن المنعم على الحقيقة سواه؟ قال تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] فالعبد لا خروج له عن نعمة الله وفضله ومنته وإحسانه طرفة عين، لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولهذا ذم ﷺ من آتاه شيئاً من نعمه فـ ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِي﴾ [القصص: ٧٨].

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (وقال ابن قتيبة: هذا بشفاعة آلهتنا) هؤلاء أخطئ ممن سبقهم، لأنهم مشركون يعبدون غير الله، ثم يقولون: إن هذه النعم حصلت بشفاعة آلهتهم، فالعزى مثلاً شفعت عند الله أن ينزل المطر، فهؤلاء أثبتوا سبباً من أبطال الأسباب؛ لأن الله ﷻ لا يقبل شفاعة آلهتهم؛ لأن الشفاعة لا تنفع إلا من أذن له الرحمن ورضي له قولاً، والله ﷻ لا يأذن لهذه الأصنام بالشفاعة، فهذا أبطال من الذي قبله؛ لأن فيه محذورين:

١ - الشرك بهذه الأصنام.

٢ - إثبات سبب غير صحيح.

[١] رواه البخاري في: كتاب الأذان رقم (٨٤٦)، ومسلم في: كتاب الإيمان. =



= وانظر كلام شيخ الاسلام في «الفتاوى»: (٣٣/٨).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (وقال أبو العباس) هو: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله.

قوله: (قال بعض السلف) لم أقف على تسمية هذا البعض.

قوله: (كانت الريح طيبة، والملاح حاذقاً) الملاح: هو سائس السفينة.

والمعنى أن السفن إذا جرين بريح طيبة بأمر الله جرياً حسناً نسبوا ذلك إلى طيب الريح، وحذق الملاح في سياسة السفينة، ونسوا ربهم الذي أجرى لهم الفلك في البحر رحمة بهم كما قال تعالى: ﴿رَبِّكُمْ الَّذِي يُزِيحُ لَكُمْ الْفُلْكَ فِي الْبَحْرِ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً ٦٦﴾ [الإسراء: ٦٦] فيكون نسبة ذلك إلى طيب الريح وحذق الملاح من جنس نسبة المطر إلى الأنواء، وإن كان المتكلم بذلك لم يقصد أن الريح والملاح هو الفاعل لذلك من دون خلق الله وأمره وإنما أراد أنه سبب، لكن لا ينبغي أن يضيف ذلك إلا إلى الله وحده؛ لأن غاية الأمر في ذلك أن يكون الريح والملاح سبباً، أو جزء سبب. ولو شاء الرب تبارك وتعالى لسلبه سببيته، فلم يكن سبباً أصلاً.

فلا يليق بالمنعم عليه المطلوب منه الشكر أن ينسى من بيده الخير كله وهو على كل شيء قدير، ويضيف النعم إلى غيره، بل يذكرها مضافة منسوبة إلى موليها والمنعم بها، وهو المنعم على الإطلاق كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ تَقَمَّرٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] فهو المنعم بجميع النعم في الدنيا والآخرة وحده لا شريك له، فإن ذلك من شكرها، وضده من إنكارها، ولا ينافي ذلك الدعاء والإحسان إلى من كان سبباً أو جزء سبب في بعض ما يصل إليك من النعم من الخلق.

○ قال الشيخ ابن قاسم: وكلام الشيخ يدل على أن حكم هذه الآية عام فيمن نسب النعم إلى غير الله الذي أنعم بها، وأسند أسبابها إلى غيره مما هو مذكور في كلام المفسرين وغيره.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (وهذا كثير من الكتاب والسنة يذم سبحانه من يضيف لإنعامه إلى غيره...) وذلك مثل الاستسقاء بالأنواء، وإنما كان مذموماً؛ لأنه لو أتى إليك عبد فلان بهدية من سيده فشكرت العبد دون السيد، كان هذا سوء أدب مع السيد وكفراناً لنعمته، وأقبح من هذا لو أضفت النعمة إلى السبب دون الخالق، لما يأتي:

### وفيه مسائل

- الأولى: تفسير معرفة النعمة وإنكارها .
- الثانية: معرفة أن هذا جار على السنة كثير .

١ - أن الخالق لهذه الأسباب هو الله، فكان الواجب أن يشكر وتضاف النعمة إليه .  
 ٢ - أن السبب لا يؤثر، كما ثبت في (صحيح مسلم) أنه ﷺ قال: «ليس السنة أن لا تمطروا، ولكن السنة أن تمطروا وتمطروا، ولا تثبت الأرض شيئاً» .  
 ٣ - أن السبب قد يكون له مانع يمنع من تأثيره، وبهذا عرف بطلان إضافة الشيء إلى سببه دون الالتفات إلى المسبب جلّ وعلا .  
 ○ قال الشيخ صالح الفوزان: فكل من أضاف نعم الله إلى غيره فقد كفر نعمة الله، وأشرك به .

وهذا الشرك وكفر النعمة ليس من الكفر والشرك المخرج من الملة، إذا كان الإنسان يعتقد أنّ إضافة النعمة إلى الشيء من إضافة المسبب إلى سببه، وإنّما المنعم هو الله، وأضافها إلى السبب مجرد مجاز، فهذا كفر أصغر .  
 أما إذا اعتقد أنّ النعم من إحداث المخلوق ومن صنع المخلوق، فإنّ هذا كفر أكبر يخرج من الملة .

ومن ذلك: ما يجري على السنة بعض الصحفيين وكثير من الإعلاميين الذين ينسبون الأشياء إلى أسبابها، فيقولون: «المطر ناتج عن انخفاض جويّ، أو عن المناخ» وما أشبه ذلك فالذي يُضيف المطر إلى وقته أو إلى الكوكب أو إلى التواء، فهو من هذا الباب، كما في (حديث زيد بن خالد: أصبح من عبادي مؤمنٌ بي وكافر) نعم: المناخ أو الانخفاض الجويّ سبب، لكن الذي ينزل المطر ويكون المطر هو الله ﷻ، ليس لهذه الأسباب تدخّل في إيجاد المطر أو إحداث المطر .

وقوله: (قال بعض السلف) المراد بالسلف: القرون المفضّلة، وصدر هذه الأمة، وهم محلّ القدوة، لقرب عهدهم من النبي ﷺ ومن صحابته الكرام .  
 وأما من جاء بعدهم فيقال لهم: الخلف، فمن كان من الخلف يسير على منهج السلف فهو لاحقٌ بهم، ومن تخلف عن منهج السلف فإنّه هالك، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحشر: ١٠]، ويقول سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ [التوبة: ١٠٠] .

- الثالثة: تسمية هذا الكلام إنكاراً للنعمة<sup>[١]</sup>.
- الرابعة: اجتماع الضدين في القلب<sup>[٢]</sup>.




---

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: (تسمية هذا الكلام إنكاراً للنعمة)؛ يعني: إنكاراً لتفضل الله تعالى بها وليس إنكاراً لوجودها؛ لأنهم يعرفونها ويحسون بوجودها.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: اجتماع الضدين في القلب. وهذا من قوله: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾، فجمع بين المعرفة والإنكار، وهذا كما يجتمع في الشخص الواحد خصلة إيمان وخصلة كفر، وخصلة فسوق وخصلة عدالة.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: قوله: (اجتماع الضدين في القلب)؛ «الكفر والإيمان» أخذاً من قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾، ففيها: اجتماع الإقرار والإنكار، والكفر والإيمان في القلب، فأيهما غلب على صاحبه صار من أصحابه.



## باب



### قول الله تعالى:

﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] <sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: اعلم أن من تحقيق التوحيد الاحتراز من الشرك بالله في الألفاظ، وإن لم يقصد المتكلم بها معنى لا يجوز، بل ربما تجري على لسانه من غير قصد، كمن يجري على لسانه ألفاظ من أنواع الشرك الأصغر لا يقصدها.

فإن قيل: الآية نزلت في الأكبر.

قيل: السلف يحتجون بما أنزل في الأكبر على الأصغر، كما فسرهما ابن عباس، وغيره فيما ذكره المصنف عنه بأنواع من الشرك الأصغر، وفسرها أيضاً بالشرك الأكبر، وفسرها غيره بشرك الطاعة، وذلك لأن الكل شرك. ومعنى الآية: أن الله تبارك وتعالى نهى الناس أن يجعلوا له أنداداً؛ أي: أمثالاً في العبادة والطاعة، وهم يعلمون أن الذي فعل تلك الأفعال، فهو ربهم وخالقهم، وخالق قبلهم، وجاعل الأرض فراشاً، والسماء بناء، والذي أنزل من السماء ماء فأخرج به من أنواع الثمرات رزقاً لهم فإذا كنتم تعلمون ذلك فلا تجعلوا له أنداداً.

قال ابن القيم: فتأمل هذه، وشدة لزومها لتلك المقدمات قبلها، وظفر العقل بها بأول وهلة، وخلوصها من كل شبهة وريب وقادح؛ إذا كان الله وحده هو الذي فعل هذه الأفعال، فكيف تجعلون له أنداداً وقد علمتم أنه لا ند له يشاركه في فعله؟! ○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ الند: المثل والنظير. وجعل الند لله: هو صرف أنواع العبادة أو شيء منها لغير الله؛ كحال عبدة الأوثان الذين يعتقدون فيمن دعوه ورجوه أنه ينفعهم ويدفع عنهم، ويشفع لهم.

وهذه الآية في سياق قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً =

= وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ قال العماد ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره: قال أبو العالية: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾؛ أي: عدلاء شركاء، وهكذا قال الربيع بن أنس وقتادة والسدي وأبو مالك وإسماعيل ابن أبي خالد.

وقال ابن عباس: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾؛ أي: لا تشركوا بالله شيئاً من الأنداد التي لا تنفع ولا تضر، وأنتم تعلمون أنه ربكم لا رب لكم يرزقكم غيره، وقد علمتم أن الذي يدعوكم الرسول إليه من توحيده هو الحق الذي لا شك فيه، وكذلك قال قتادة.

وعن قتادة ومجاهد: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ قال: أكفاء من الرجال تطيعونهم في معصية الله. وقال ابن زيد: الأنداد هي الآلهة التي جعلوها معه وجعلوا لها مثل ما جعلوا له.

وعن ابن عباس: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ أشباهاً. وقال مجاهد: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ قال: تعلمون أنه إله واحد في التوراة والإنجيل.

وهذه الآية دالة على توحيد الله تعالى بالعبادة وحده لا شريك له، وقد استدل بها كثير من المفسرين على وجود الصانع، وهي دالة على ذلك بطريق الأولى، والآيات الدالة على هذا المقام في القرآن كثيرة جداً. وسئل أبو نواس عن ذلك فأنشد:

تأمل في نبات الأرض وانظر	إلى آثار ما صنع المليك
عيون من لجين شاخصات	بأحداق هي الذهب السبيك
على قضب الزبرجد شاهداً	بأن الله ليس له شريك

وقال ابن المعتز:

فيا عجباً كيف يعصى الإله      له أم كيف يجحده الجاحد؟  
وفي كل شيء له آية      تدل على أنه واحد

○ قال الشيخ ابن سعدي: الترجمة السابقة على قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَلَّاسِ مَنْ

يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا﴾ الآية [البقرة: ١٦٥]، يقصد بها الشرك الأكبر بأن يجعل لله نداً في العبادة والحب والخوف والرجاء وغيرها من العبادات.

= وهذه الترجمة المراد بها الشرك الأصغر؛ كالشرك في الألفاظ؛ كالحلف بغير الله؛ وكالتشريك بين الله وبين خلقه في الألفاظ كـ لولا الله وفلان وهذا بالله وبك، وكإضافة الأشياء ووقوعها لغير الله كـ لولا الحارس لأتانا اللصوص، ولولا الدواء الفلاني لهلك، ولولا حذق فلان في المكسب الفلاني لما حصل... فكل هذا ينافي التوحيد.

والواجب أن تضاف الأمور ووقوعها ونفع الأسباب إلى إرادة الله وإلى الله ابتداءً، ويذكر مع ذلك مرتبة السبب ونفعه، فيقول: لولا الله ثم كذا ليعلم أن الأسباب مربوطة بقضاء الله وقدره.

فلا يتم توحيد العبد حتى لا يجعل الله ندّاً في قلبه وقوله وفعله.

○ قال الشيخ ابن قاسم: ترجم المصنف ﷺ بهذه الآية الكريمة، التي ابتدأها الله ﷻ بأعلى المقامات التي أجلها عبادة الله وحده، وامتن عليهم بإيجادهم، وما أوجده لأجلهم، فلا يجعلوا له أنداداً؛ أي: شركاء ونظراء، يصرفون لهم شيئاً مما يستحقه ﷻ، فيقعوا في الشرك الأصغر أو الأكبر، وساق في الباب ما ألحق بالأصغر، فإن من تحقيق التوحيد الاحتراز من الشرك بالله في الألفاظ، وإن لم يقصد المتكلم بها معنى لا يجوز، بل ربما تجري على لسانه من غير قصد.

○ قال الشيخ ابن باز: أراد المؤلف بهذه الترجمة تحذير الناس من اتخاذ الأنداد.

والأنداد: جمع ند وهو المثل والنظير، وقد سمي الله ﷻ من يتخذ ويعبد من دونه أنداداً لأنهم عبدوه مع الله؛ كالقبور والأشجار والكواكب وغيرها، وكلها تسمى أنداداً؛ إذا دعاه أو استغاث به أو طلب منه شيئاً أو اعتقد نفعه أو ضره.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: و(لا) هذه ناهية؛ أي: فلا تجعلوا له أنداداً في العبادة، كما أنكم لم تجعلوا له أنداداً في الربوبية، وأيضاً لا تجعلوا له أنداداً في أسمائه وصفاته؛ لأنهم قد يصفون غير الله بأوصاف الله ﷻ؛ كاشتقاق العزى من العزيز، وتسميتهم رحمٰن اليمامة.

قوله: ﴿أَنْدَادًا﴾ جمع ند، وهو الشبيه والنظير، والمراد هنا: أنداداً في العبادة.

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ الجملة في موضع نصب حال من فاعل تجعلوا؛

أي: والحال أنكم تعلمون، والمعنى: وأنتم تعلمون أنه لا أنداد له؛ يعني: في =

قال ابن عباس في الآية: «الأنداد: هو الشرك، أخفى من دبيب النمل على صفة سوداء في ظلمة الليل»، وهو أن تقول: والله وحياتك يا فلان، وحياتي، وتقول: لولا كلبية هذا لأتانا اللصوص، ولولا البط في الدار لأتانا اللصوص، وقول الرجل لصاحبه: «ما شاء الله وشئت، وقول الرجل: لولا الله وفلان. لا تجعل فيها فلاناً؛ هذا كله به شرك» رواه ابن أبي حاتم [١].

= الربوبية؛ لأن هذا محط التقيح من هؤلاء أنهم يجعلون له أنداداً وهم يعلمون أنه لا أنداد له في الربوبية، أما الألوهية، فيجعلون له أنداداً، قالوا للنبي ﷺ: ﴿اجْعَلْ آلِهَةً إِلَهًا وَجِدًا إِنَّ هَذَا لَفَنَاءٌ عَجَابٌ ۖ﴾ [ص: ٥] ويقولون في تليبتهم: «ليك لا شريك لك إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك» وهذا من سفهم؛ فإنه إذا صار مملوكاً، فكيف يكون شريكاً، ولهذا أنكر الله عليهم في قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، إذ الأنداد بالمعنى العام - بقطع النظر عن كونه يخاطب أقواماً يقرون بالربوبية - يشمل الأنداد في الربوبية والألوهية والأسماء والصفات.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - التحذير من الشرك في العبادة.

٢ - أن المشركين مقرّون بتوحيد الربوبية.

٣ - أن الشرك الأصغر خفيّ جداً وقلّ من ينتبه له.

٤ - وجوب تجنب الألفاظ الشركية ولو لم يقصدها الإنسان بقلبه.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: هذا الباب فيه بيان أن هناك ألفاظاً فيها التنديد، والتنديد معناه: أن تجعل غير الله ندّاً له، فيكون التنديد في نسبة النعم إلى غير الله، ويكون في الحلف بغير الله، ويكون في قول: ما شاء الله وشاء فلان، وغير ذلك من الألفاظ.

وقوله: - جلّ وعلا -: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] هذا عام يشمل اتخاذ الأنداد بالشرك الأكبر ويشمل أيضاً اتخاذ الأنداد بأنواع الإشراك التي دون الشرك الأكبر؛ لأن قوله: ﴿أَنْدَادًا﴾ نكرة في سياق النهي فتعم جميع أنواع التنديد، والتنديد منه ما هو مخرج من الملة، ومنه ما لا يخرج من الملة.

[١] أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٢٩) من طريق شبيب بن بشر ثنا

عكرمة عن ابن عباس.

= قلت: وفيه شبيب بن بشر مختلف فيه قال ابن معين: ثقة. قال: ولم يرو عنه غير أبي عاصم.

وقال أبو حاتم: لين الحديث حديثه حديث الشيوخ.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يخطيء كثيراً.

وقال النسائي: لا يعلم أحداً روى عنه غير أبي عاصم.

قلت: وقد ذكر المزي في «الكمال» أنه روى عنه خمسة قال: روى عنه: أحمد بن بشير الكوفي (ت)، وإسرائيل بن يونس (ت)، وسعيد بن سالم القداح، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد (ت ق)، وأبو بكر عبد الله بن حكيم الداهري، وعنبة بن عبد الرحمن القرشي. اهـ.

وله شاهد عن ابن مسعود موقوفاً: رواه أبو بكر بن الخلال في «السنة» (٤/ ٦٣) ووكيع في «الزهد» (٣٤٤/١) من طريق سليمان التيمي عن كردوس قال: قال عبد الله: (الشرك أخفى من دبيب النمل) وفيه كردوس قال الحافظ في التقريب مقبول.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الأثر رواه ابن أبي حاتم، كما قال المصنف وسنده جيد.

قوله: (هو الشرك أخفى من دبيب النمل...) إلى آخره؛ أي: إن هذه الأمور من الشرك خفية في الناس، لا يكاد يتفطن لها ولا يعرفها إلا القليل، وضرب المثل لخفائها بما هو أخفى شيء وهو أثر النمل، فإنه خفي، فكيف إذا كان على صفاة؟ فكيف إذا كانت سوداء؟ فكيف إذا كانت في ظلمة الليل؟ وهذا يدل على شدة خفائه على من يدعي الإسلام، وعسر التخلص منه، ولهذا جاء في حديث أبي موسى قال: خطبنا رسول الله ﷺ ذات يوم فقال: «أيها الناس اتقوا هذا الشرك، فإنه أخفى من دبيب النمل»، فقال له من شاء الله أن يقول: وكيف نتقيه وهو أخفى من دبيب النمل يا رسول الله؟ قال: «قولوا: اللهم إنا نعوذ بك أن نشرك بك شيئاً نعلمه، ونستغفرك لما لا نعلمه» رواه أحمد والطبراني.

قوله: (وهو أن تقول: والله وحياتك يا فلانة وحياتي)؛ أي: إن منه الحلف بغير الله، كالحلف بحياة المخلوق وسيأتي الكلام عليه.

قوله: (وتقول: لولا كلبة هذا لأتانا للصوص)؛ أي: السراق.

والمعنى أن من الشرك نسبة عدم السرقة إلى الكلبة التي إذا رأت السراق =



= نبحتهم، فاستيقظ أهلها وهرب السراق. وربما امتنعوا من إتيان المحل الذي هي فيه خوفاً من نباحها، فيعلم بهم أهلها كما روى ابن أبي الدنيا في «الصمت» عن ابن عباس قال: «إن أحدكم ليشرك حتى يشرك بكله يقول: لولاه لسرقنا الليلة».

قوله: (ولولا البط في الدار لأتى اللصوص) البط بفتح الموحدة: طائر معروف يتخذ في البيوت، وإذا دخلها غريب صاح واستنكره، وهو الإوز بكسر الهمزة وفتح الواو ومعناها كالذي قبله.

والواجب نسبة ذلك إلى الله تعالى، فهو الذي يحفظ عباده ويكلوهم بالليل والنهار كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَكْلُوكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ بَلْ هُمْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٢].

قوله: (وقول الرجل لصاحبه: ما شاء الله وشئت) وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله.

قوله: (وقول الرجل: لولا الله وفلان لا تجعل فيها فلان) هكذا ثبت بخط المصنف بلا تنوين، والمعنى: لا تجعل فيها؛ أي: في هذه الكلمة فلاناً فتقول: لولا الله وفلان، بل قل: لولا الله وحده، ولا تقل: لولا الله وفلان فهو نهى عن ذلك.

قوله: (هذا كله به شرك)؛ أي: بالله شرك، وأعاد الضمير على الله، لأنه قد تقدم ذكر اسمه ﷻ فتبين أن هذه الأمور ونحوها من الألفاظ الشركية الخفية كما نص عليه ابن عباس ﷺ.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وقول ابن عباس ﷺ: (وهو أن تقول: والله وحياتك يا فلان، وحياتي، وتقول: لولا كلبية هذا لأتانا اللصوص، ولولا البط في الدار لأتانا اللصوص، وقول الرجل لصاحبه: ما شاء الله وشئت، وقول الرجل: لولا الله وفلان) وهو الواقع اليوم على ألسن كثير ممن لا يعرف التوحيد ولا الشرك، فتنبه لهذه الأمور؛ فإنها من المنكر العظيم الذي يجب النهي عنه والتغليظ فيه؛ لكونه من أكبر الكبائر.

وهذا من ابن عباس ﷺ تنبيه بالأدنى من الشرك على الأعلى.

○ قال الشيخ ابن قاسم: وقوله: (لولا كلبية هذا لأتانا اللصوص) وفي بعض الأصول: كلبة، وهي واحدة الكلاب، وهي ما تتخذ لحفظ المواشي وغيرها، واللصوص: السراق جمع لص ويثلاث.

○ قال الشيخ ابن باز: وقول ابن عباس (الأنداد: هو الشرك، أخفى من دبيب النمل على صفاة سوداء في ظلمة الليل وهو أن تقول: والله وحياتك يا فلان) فسرهُ ﷺ بالشرك الخفي ومراده أنه داخل في ذلك فالشرك الأصغر داخل في اتخاذ الأنداد لكن الشرك الأكبر من دعوة الأصنام والأحجار والأموات أظهر وأبين فمراده رحمه الله تعالى التنبيه على الشرك الأصغر لأنه يجر إلى الشرك الأكبر، فاتخاذ الواو نوع من التنديد؛ لأن الواو تقتضي المشاركة والمساواة فيحرم ذلك ولا يجوز فعله مع الله ﷻ.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وقوله: (والله وحياتك). فيها نوعان من الشرك: الأول: الحلف بغير الله.

الثاني: الإشراك مع الله بقوله: والله، وحياتك، فضمها إلى الله بالواو المقتضية للتسوية فيها نوع من الشرك، والقسم بغير الله إن اعتقد الحالف أن المقسم به بمنزلة الله في العظمة، فهو شرك أكبر، وإلا فهو شرك أصغر.

وقوله: (لولا كلبية هذا) يكون فيه شرك إذا نظر إلى السبب دون المسبب، وهو الله ﷻ، أما الاعتماد على السبب الشرعي أو الحسي المعلوم، فقد تقدم أنه لا بأس به، وأن النبي ﷺ قال: «لولا أنا، لكان في الدرك الأسفل من النار»، لكن قد يقع في قلب الإنسان إذا قال: لولا كذا لحصل كذا أو ما كان كذا وكذا، قد يقع في قلبه شيء من الشرك بالاعتماد على السبب بدون نظر إلى المسبب، وهو الله ﷻ.

وقوله: (وقول الرجل لصاحبه: ما شاء الله وشئت) فيه شرك؛ لأنه شرك غير الله مع الله بالواو، فإن اعتقد أنه يساوي الله ﷻ في التدبير والمشئة، فهو شرك أكبر، وإن لم يعتقد ذلك، واعتقد أن الله ﷻ فوق كل شيء، فهو شرك أصغر، وكذلك قوله: (لولا الله وفلان).

وقوله: (هذا كله به شرك) المشار إليه ما سبق، وهو شرك أكبر أو أصغر حسب ما يكون في قلب الشخص من نوع هذا التشريك.

○ قال الشيخ ابن جبرين: قوله: (وحياتي) وللأسف أنها تجري على ألسنة كثير من الناس بل وعلى ألسنة بعض العلماء، وقد درّسنا في مرحلة ما بعد الجامعة أساتذة يقولون: وحياتي، وشرفي، ولما أنكرنا عليهم ذلك يجادلون في ذلك، ويقولون ما قصدنا اليمين، وبعضهم يقول نحن نقصد بهذه للتأكيد، ولا نحلف بالله لأننا نخشى أن لا نتحقق، واستدل بعضهم بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ =

\* وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف بغير الله قد كفر أو أشرك» رواه الترمذي وحسنه وصححه الحاكم <sup>[١]</sup>.

= [البقرة: ٢٢٤] وهذه الأعداء لا تعتبر مبررة لهذه الأيمان.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: (وقال ابن عباس في الآية: الأنداد هو الشرك) الشرك منه نوعٌ جليٌّ واضحٌ؛ كالذبح لغير الله، والنذر لغير الله، ودُعاء غير الله، والاستغاثة بغير الله، هذا شرك واضحٌ جلي، لأنه يُرى ويُسمع. وهناك شركٌ خفي، وهو نوعان:

النوع الأول: شركٌ في المقاصد والنيّات، وهذا خفيٌّ لأنه في القلوب، والقلوب لا يعلم ما فيها إلا ﷻ؛ كالذي يصلي، لكن يصلي رياءً وسُمةً، وهذا لا يعلمه إلا الله.

والنوع الثاني: شركٌ خفيٌّ، لأنه لا يعلمه كثيرٌ من الناس، وهو الشرك في الألفاظ دون الاعتقاد، وهو المذكور هنا.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: فظهر لنا هنا أن ثمة: درجتين كاملة، جائزة، وغير ذلك لا يجوز:

فالدرجة الأولى - وهي الكاملة -: أن يقول: لولا الله لما حصل كذا.

والدرجة الثانية - وهي الجائزة -: أن يقول: لولا الله ثم فلان لما حصل كذا، فهذه جائزة وهي توحيد، لجعله مرتبة فلان نازلة عن مرتبة إنعام الله، ولكن هذا ليس هو الكمال؛ ولهذا قال ابن عباس هنا: (لا تجعل فيها فلانا)؛ لأن الكمال أن تقول: لولا الله لأتانا اللصوص، ولولا نعمة الله لما حصل كذا، ولولا فضل الله لما حصل كذا، هذه هي المرتبة الكاملة، والجواز أن تقول: لولا الله ثم فلان.

وأما الذي لا يجوز والذي قال فيه ابن عباس: «كله به شرك» فهو أن يقول: لولا الله وفلان، بالواو؛ لأن (الواو) تفيد التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه دون تراخ في المرتبة، أما (ثم) فتفيد التراخي في المرتبة، أو التراخي في الزمن، على ما هو معلوم في هذا المبحث في حروف المعاني من النحو؛ فلهذا كان قول القائل: لولا الله وفلان شرك، أو ما شاء الله وشاء فلان شرك أصغر.

والواجب أن يقول: لولا الله، أو أن يقول: ما شاء الله وحده، كما سيأتي في

باب بعد ذلك.

[١] أخرجه الترمذي (٢٩٠/١)، وأبو داود (٣٢٥١)، وابن حبان (١١٧٧)،

والحاكم (٢٩٧/٤)، والبيهقي (٢٩/١٠)، والطيالسي (١٨٦٩)، وأحمد (٣٤/٢) =

= ٦٧ و ٦٩ و ٨٦ و ١٢٥) من طرق عن سعد بن عبيدة: «أن ابن عمر سمع رجلاً يقول: لا، والكعبة، فقال ابن عمر: لا يحلف بغير الله فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول...» فذكره.

قلت: قال البيهقي: «وهذا مما لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أنبأ أحمد بن جعفر هو القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة عن منصور عن سعد بن عبيدة قال: كنت عند عبد الله بن عمر رضي الله عنه فقامت وتركت رجلاً عنده من كندة فأتيت سعيد بن المسيب قال: فجاء الكندي فزاعاً فقال: جاء ابن عمر رجل فقال: احلف بالكعبة؟ قال: لا ولكن أحلف برب الكعبة فإن عمر كان يحلف بأبيه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تحلف بأبيك فإنه من حلف بغير الله فقد أشرك» ١.هـ.

قلت: وهذا الرجل هو محمد الكندي كما في «مسند أحمد»، ومحمد الكندي قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٣٢/٨): وسمعت (أي: أبي) يقول: هو مجهول.

وقال الإمام الطحاوي رحمه الله في «مشكل الآثار» (٣٠٠/٢) بعد ذكره من طريق منصور: وقفنا على أن منصور بن المعتمر قد زاد في إسناد هذا الحديث على الأعمش، وعلى سعيد بن مسروق، عن سعد بن عبيدة رجلاً مجهولاً بينه وبين ابن عمر في هذا الحديث ففسد بذلك إسناده. ١.هـ.

واختلف فيه على سعد بن عبيدة قال الدارقطني في «علله» (٢٣٣/١٣): فقال: يرويه سعد بن عبيدة، واختلف عنه؛ فرواه محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن ابن عمر. وخالفه الثوري، وعبد الله بن داود الخريبي فروياه عن الأعمش، عن سعد بن عبيدة؛ أنه سمع من ابن عمر.

ورواه منصور بن المعتمر، واختلف عنه؛ فرواه شيبان، عن منصور، عن سعد بن عبيدة، عن محمد الكندي، عن ابن عمر.

وخالفه الثوري، ويزيد بن عطاء، فروياه عن منصور، عن سعد بن عبيدة، عن

ابن عمر.

وقيل: عن الثوري، عن أبيه، والأعمش، ومنصور، وجابر الجعفي، عن

سعد بن عبيدة، عن ابن عمر.

= وكذلك رواه الحسن بن عبيد الله، عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر.  
وقال عمر بن عبيد، عن سعيد بن مسروق، عن رجل لم يسمه، عن ابن عمر:  
وهو سعد بن عبيدة، وسماه الثوري، عن أبيه. اهـ.  
وللحديث شاهد عن عمر أخرجه أحمد (٦٧/١) (٥٣٤٦) قال: حدثنا غتاب،  
حدثنا عبد الله، أخبرنا موسى بن عقبة، عن سالم عن عبد الله بن عمر قال قال  
رسول الله ﷺ: «من حلف بغير الله فقال فيه قولاً شديداً». قلت وإسناده صحيح.  
○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (عن عمر بن الخطاب) هكذا وقع  
في الكتاب، وصوابه عن ابن عمر كذلك أخرجه أحمد، وأبو داود، والترمذي،  
والحاكم وصححه ابن حبان.  
وقال الزين العراقي في «أماليه»: إسناده ثقات.  
قوله: (من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك) قال بعضهم ما معناه: رواه  
الترمذي بـ أو التي للشك، وفي ابن حبان والحاكم عدمها.  
وفي رواية للحاكم: «كل يمين يحلف بها دون الله شرك». وفي «الصحيحين» من حديث ابن عمر مرفوعاً: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا  
بآبائكم، من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت». وعن بريدة مرفوعاً: «من حلف بالأمانة فليس منا». رواه أبو داود.  
والأحاديث في ذلك كثيرة، وقد تقدم كلام ابن عباس في عده ذلك من  
الأنداد، وقال كعب: «إنكم تشركون في قول الرجل: كلا وأبيك، كلا والكعبة، كلا  
وحياتك، وأشباه هذا، احلف بالله صادقاً أو كاذباً، ولا تحلف بغيره». رواه ابن أبي  
الدنيا في «الصمت».  
وأجمع العلماء على أن اليمين لا تكون إلا بالله، أو بصفاته، وأجمعوا على  
المنع من الحلف بغيره.  
قال ابن عبد البر: لا يجوز الحلف بغير الله بالإجماع. انتهى.  
ولا اعتبار بمن قال من المتأخرين: إن ذلك على سبيل كراهة التنزيه، فإن هذا  
قول باطل. وكيف يقال ذلك لما أطلق عليه الرسول ﷺ أنه كفر أو شرك؟! بل ذلك  
محرم.  
ولهذا اختار ابن مسعود رضي الله عنه أن يحلف بالله كاذباً، ولا يحلف بغيره صادقاً. =

= فهذا يدل على أن الحلف بغير الله أكبر من الكذب، مع أن الكذب من المحرمات في جميع الملل فدل ذلك أن الحلف بغير الله من أكبر المحرمات.  
فإن قيل: إن الله تعالى أقسم بالمخلوقات في القرآن.

قيل: ذلك يختص بالله تبارك وتعالى، فهو يقسم بما شاء من خلقه؛ لما في ذلك من الدلالة على قدرة الرب ووحدانيته، وإلهيته وعلمه وحكمته وغير ذلك من صفات كماله.

وأما المخلوق فلا يقسم إلا بالخالق تعالى، فالله تعالى يقسم بما يشاء من خلقه، وقد نهانا عن الحلف بغيره فيجب على العبد التسليم والإذعان لما جاء من عند الله.

قال الشعبي: الخالق يقسم بما شاء من خلقه والمخلوق لا يقسم إلا بالخالق، قال: ولأن أقسم بالله فأحنت أحب إلي من أن أقسم بغيره فأبر.

وقال مطرف بن عبد الله: «إنما أقسم الله بهذه الأشياء ليعجب بها المخلوقين، ويعرفهم قدرته لعظم شأنها عندهم، ولدلائلها على خالقها» ذكرهما ابن جرير.

فإن قيل: قد جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال للأعرابي الذي سأله عن أمور الإسلام فأخبره، فقال النبي ﷺ: «أفلق وأبيه إن صدق» رواه البخاري، وقال للذي سأله: «أي الصدقة أفضل أما وأبيك لئن بآئه» رواه مسلم ونحو ذلك من الأحاديث.

قيل: ذكر العلماء عن ذلك أجوبة:

أحدها: ما قاله ابن عبد البر في قوله: «أفلق وأبيه إن صدق» هذه اللفظة غير محفوظة، وقد جاءت عن راويها إسماعيل بن جعفر «أفلق والله إن صدق» قال: وهذا أولى من رواية من روى عنه بلفظ: «أفلق وأبيه» لأنها لفظة منكرة ترددها الآثار الصحاح، ولم تقع في رواية مالك أصلاً، وزعم بعضهم أن بعض الرواة عنه صحف قوله: «وأبيه» من قوله: «والله». انتهى.

وهذا جواب عن هذا الحديث الواحد فقط ولا يمكن أن يجاب به عن غيره.

الثاني: أن هذا اللفظ كان يجري على ألسنتهم من غير قصد للقسم به، والنهي إنما ورد في حق من قصد حقيقة الحلف ذكره البيهقي وقال النووي: إنه المرضي.

قلت: هذا جواب فاسد، بل أحاديث النهي عامة مطلقة ليس فيها تفريق بين من قصد القسم وبين من لم يقصد، ويؤيد ذلك أن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه حلف مرة باللات والعزى، ويبعد أن يكون أراد حقيقة الحلف بهما، ولكنه جرى على =

= لسانه من غير قصد على ما كانوا يعتادونه قبل ذلك، ومع هذا نهى النبي ﷺ .  
 غاية ما يقال: أن من جرى ذلك على لسانه من غير قصد معفو عنه، أما أن يكون ذلك أمراً جائزاً للمسلم أن يعتاده فكلا .  
 وأيضاً فهذا يحتاج إلى نقل أن ذلك كان يجري على ألسنتهم من غير قصد للقسم، وأن النهي إنما ورد في حق من قصد حقيقة الحلف وأنى يوجد ذلك؟  
 الثالث: أن مثل ذلك يقصد به التأكيد لا التعظيم، وإنما وقع النهي عما يقصد به التعظيم .

قلت: وهذا أفسد من الذي قبله، وكأن من قال ذلك لم يتصور ما قال، فهل يراد بالحلف إلا تأكيد المحلوف عليه بذكر من يعظمه الحالف والمحلوف له؟ فتأكيد المحلوف عليه بذكر المحلوف به مستلزم لتعظيمه .  
 وأيضاً فالأحاديث مطلقة ليس فيها تفريق، وأيضاً فهذا يحتاج إلى نقل أن ذلك جائز للتأكيد دون التعظيم وذلك معدوم .

الرابع: أن هذا كان في أول الأمر ثم نسخ، فما جاء من الأحاديث فيه ذكر شيء من الحلف بغير الله فهو قبل النسخ، ثم نسخ ذلك ونهى عن الحلف بغير الله . وهذا الجواب ذكره الماوردي .

قال السهيلي: أكثر الشراح عليه، حتى قال ابن العربي: روي أنه ﷺ كان يحلف بأبيه حتى نهى عن ذلك قال السهيلي: ولا يصح ذلك، وكذلك قال غيرهم .  
 وهذا الجواب هو: الحق، يؤيده أن ذلك كان مستعملاً شائعاً حتى ورد النهي عن ذلك كما في حديث ابن عمر أن النبي ﷺ أدرك عمر بن الخطاب يسير في ركب يحلف بأبيه فقال: «ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم، من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت» رواه البخاري، ومسلم .

وعنه أيضاً قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله» .

وكانت قريش تحلف بأبائهم فقال: «ولا تحلفوا بأبائكم» رواه مسلم .

وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: حلفت مرة باللات والعزى، فقال النبي ﷺ: «قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ثم انفت عن يسارك ثلاثاً وتعوذ ولا تعد» رواه النسائي، وابن ماجه، وهذا لفظه .

وفي هذا المعنى أحاديث، فما ورد فيه ذكر الحلف بغير الله، فهو جار على العادة قبل النهي؛ لأن ذلك هو الأصل حتى ورد النهي عن ذلك .

= **وقوله:** (فقد كفر أو أشرك) أخذ به طائفة من العلماء فقالوا: يكفر من حلف بغير الله كفر شرك، قالوا: ولهذا أمره النبي ﷺ بتجديد إسلامه بقول: لا إله إلا الله، فلو لا أنه كفر ينقل عن الملة لم يؤمر بذلك.

وقال الجمهور: لا يكفر كفراً ينقله عن الملة، لكنه من الشرك الأصغر كما نص على ذلك ابن عباس وغيره، وأما كونه أمر من حلف باللات والعزى أن يقول: لا إله إلا الله، فلأن هذا كفارة له مع استغفاره كما قال في الحديث الصحيح: «ومن حلف فقال في حلفه: واللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله» وفي رواية: «فليستغفر»، فهذا كفارة له في كونه تعاطى صورة تعظيم الصنم، حيث حلف به لا أنه لتجديد إسلامه، ولو قدر ذلك فهو تجديد لإسلامه لنقصه بذلك لا لكفره لكن الذي يفعله عبّاد القبور إذا طلبت من أحدهم اليمين بالله، أعطاك ما شئت من الأيمان صادقاً أو كاذباً، فإذا طلبت منه اليمين بالشيخ أو تربته أو حياته، ونحو ذلك، لم يقدم على اليمين به إن كان كاذباً. فهذا شرك أكبر بلا ريب؛ لأن المحلوف به عنده أخوف وأجل وأعظم من الله. وهذا ما بلغ إليه شرك عباد الأصنام؛ لأن جهد اليمين عندهم هو الحلف بالله كما قال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨] فمن كان جهد يمينه الحلف بالشيخ أو بحياته، أو تربته فهو أكبر شركاً منهم، فهذا هو تفصيل القول في هذه المسألة.

والحديث دليل على أنه لا تجب الكفارة بالحلف بغير الله مطلقاً، لأنه لم يذكر فيه كفارة للحلف بغير الله ولا في غيره من الأحاديث، فليس فيه كفارة إلا النطق بكلمة التوحيد، والاستغفار.

وقال بعض المتأخرين: تجب الكفارة بالحلف برسول الله ﷺ خاصة، وهذا قول باطل ما أنزل الله به من سلطان، فلا يلتفت إليه وجوابه المنع.

○ قال الشيخ ابن قاسم: وقوله: (فقد كفر أو أشرك) والشرك والكفر قد يطلقان بمعنى واحد، وهو الكفر بالله، وقد يفرق بينهما، فيخص الشرك بقصد الأوثان وغيرها من المخلوقات مع الاعتراف بالله، فيكون الكفر أعم.

○ قال الشيخ ابن باز: الحلف بغير الله من الشرك الأصغر وقد يكون من الشرك الأكبر إذا قام بقلب الحالف أن هذا المحلوف به له شأن من التصرف في الكون أو أنه يستحق أن يعبد من دون الله أو أنه عظيم كعظمة الله جلّ وعلا.

= ورواية مسلم «أفلح وأبيه إن صدق» الصحيح أن هذا كان قبل النهي.



= قال الشيخ في «الفتاوى»: (جاء في «صحيح مسلم» أن النبي ﷺ قال في حق الذي سأله عن شرائع الإسلام: «أفلح وأبيه إن صدق».

والجواب: أن هذه رواية شاذة مخالفة للأحاديث الصحيحة لا يجوز أن يتعلق بها وهذا حكم الشاذ عند أهل العلم وهو ما خالف فيه الفرد جماعة الثقات ويحتمل أن هذا اللفظ تصحيف كما قال ابن عبد البر رحمه الله وأن الأصل (أفلح والله) فصحفه بعض الكتاب أو الرواة، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ قال ذلك قبل النهي عن الحلف بغير الله، وبكل حال فهي رواية فردة شاذة لا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتشبث بها ويخالف الأحاديث الصحيحة الصريحة الدالة على تحريم الحلف بغير الله، وأنه من المحرمات الشركية (١٤٣/٣).

وحديث «لا يخاف إلا الله والذئب على غنمه» المراد أنه من كمال الأمن في البلاد وذهاب الخوف عن الناس وليس بداخل في مسألة التشريك.

إذا قال: (بذمتك) وأراد وقصد الحلف فلا يجوز وإذا قال (في ذمتك)؛ يعني: أخبرني الحقيقة واصدقني القول فهذا ليس بحلف.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (من حلف بغير الله) يشمل كل محلوف به سوى الله، سواء بالكعبة أو الرسول ﷺ أو السماء أو غير ذلك، ولا يشمل الحلف بصفات الله؛ لأن الصفة تابعة للموصوف، وعلى هذا فيجوز أن تقول: وعزة الله لأفعلن كذا.

وقوله: (بغير الله) ليس المراد بغير هذا الاسم، بل المراد بغير المسمى بهذا الاسم، فإذا حلف بالله أو بالرحمن أو بالسميع، فهو حلف بالله.

والحلف: تأكيد الشيء بذكر معظم بصيغة مخصوصة بالباء أو التاء أو الواو. وحروف القسم ثلاثة: الباء، والتاء، والواو.

والباء أعمها؛ لأنها تدخل على الظاهر والمضمر، وعلى اسم الله وغيره، ويذكر معها فعل القسم ويحذف، فيذكر معها فعل القسم؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَنِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ويحذف مثل قولك: بالله لأفعلن، وتدخل على المضمر مثل قولك: الله عظيم أحلف به لأفعلن، وعلى الظاهر كما في الآية وعلى غير لفظ الجلالة، مثل قولك: بالسميع لأفعلن، وأما الواو فإنه لا يذكر معها فعل القسم، ولا تدخل على الضمير، ويحلف بها مع كل اسم، وأما التاء فإنه لا يذكر معها فعل القسم، وتختص بالله ورب، قال ابن مالك: «والتاء لله ورب».

= والحلف بغير الله شرك أكبر إن اعتقد أن المحلوف به مساو لله تعالى في التعظيم والعظمة، وإلا فهو شرك أصغر.

وهل يغفر الله الشرك الأصغر؟

قال بعض العلماء: إن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ١١٦]؛ أي: الشرك الأكبر ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾؛ يعني: الشرك الأصغر والكبائر.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: إن الشرك لا يغفره الله ولو كان أصغر؛ لأن قوله: ﴿أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ مصدر مؤول، فهو نكرة في سياق النفي، فيعم الأصغر والأكبر، والتقدير: لا يغفر شركاً به أو إشراكاً به.

وأما قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَنُجُومُهَا﴾ [الشمس: ١]، وقوله: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، وقوله: ﴿وَأَلِيلَ إِذَا يَتَنَقَّى﴾ [الليل: ١] وما أشبه ذلك من المخلوقات التي أقسم الله بها، فالجواب على وجهين:

الأول: أن هذا من فعل الله، والله لا يسأل عما يفعل، وله أن يقسم سبحانه بما شاء من خلقه، وهو سائل غير مسؤول، وحاكم غير محكوم عليه.

الثاني: أن قسم الله بهذه الآيات دليل على عظمته وكمال قدرته وحكمته، فيكون القسم به الدال على تعظيمها ورفع شأنها متضمناً للشأن على الله تعالى، بما تقتضيه من الدلالة على عظمته.

وأما نحن، فلا نقسم بغير الله أو صفاته؛ لأننا منهيون عن ذلك.

وأما ما ثبت في «صحيح مسلم» من قوله ﷺ: «أفلق وأبيه إن صدق».

فالجواب عنه من وجوه:

الأول: أن بعض العلماء أنكروا هذه اللفظة، وقال: إنها لم تثبت في الحديث؛ لأنها مناقضة للتوحيد، وما كان كذلك فلا تصح نسبته إلى رسول الله ﷺ، فيكون باطلاً.

الثاني: أنها تصحيف من الرواة، والأصل: «أفلق والله إن صدق».

وكانوا في السابق لا يشكلون الكلمات، و(أبيه) تشبه (الله) إذا حذفت النقط السفلى.

الثالث: أن هذا مما يجري على الألسنة بغير قصد، وقد قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]، وهذا لم ينو فلا يؤاخذ.

= الرابع: أنه وقع من النبي ﷺ وهو أبعد الناس عن الشرك، فيكون من خصائصه، وأما غيره فهم منهيون عنه؛ لأنهم لا يساوون النبي ﷺ في الإخلاص والتوحيد.

الخامس: أنه على حذف مضاف، والتقدير: (أفلح ورب أبيه).

السادس: أن هذا منسوخ، وأن النهي هو الناقل من الأصل، وهذا أقرب الوجوه.

ولو قال قائل: نحن نقلب عليكم الأمر، ونقول: إن المنسوخ هو النهي؛ لأنهم لما كانوا حديثي عهد بشرك نهوا أن يشركوا به كما نهى الناس حين كانوا حديثي عهد بشرك عن زيارة القبور ثم أذن لهم فيها؟

فالجواب عنه: أن هذا اليمين كان جارياً على ألسنتهم، فتركوا حتى استقر الإيمان في نفوسهم ثم نهوا عنه، ونظيره إقرارهم على شرب الخمر أولاً ثم أمروا باجتنابه.

أما بالنسبة للوجه الأول فضعيف؛ لأن الحديث ثابت، وما دام يمكن حمله على وجه صحيح، فإنه لا يجوز إنكاره.

وأما الوجه الثاني: فبعيد، وإن أمكن فلا يمكن في قوله ﷺ لما سئل: أي الصدقة أفضل؟ فقال: «أما وأبيك لتنبأته».

وأما الوجه الثالث: فغير صحيح؛ لأن النهي وارد مع أنه كان يجري على ألسنتهم كما جرى على لسان سعد، فنهاء النبي ﷺ، ولو صح هذا لصح أن يقال لمن فعل شركاً اعتاده لا ينهى؛ لأن هذا من عادته، وهذا باطل.

وأما الرابع: فدعوى الخصوصية تحتاج إلى دليل، وإلا فالأصل التآسي به.

وأما الخامس: فضعيف؛ لأن الأصل عدم الحذف، ولأن الحذف هنا يستلزم فهما باطلاً، ولا يمكن أن يتكلم الرسول ﷺ بما يستلزم ذلك بدون بيان المراد، وعلى هذا يكون أقربها الوجه السادس أنه منسوخ، ولا نجزم بذلك لعدم العلم بالتاريخ، ولهذا قلنا: أقربها والله أعلم، وإن كان النووي رحمه الله ارتضى أن هذا مما يجري على اللسان بدون قصد، لكن هذا ضعيف لا يمكن القول به، ثم رأيت بعضهم جزم بشذوذها لانفراد مسلم بها عن البخاري مع مخالفة راويها للثقات، فالله أعلم.

وقال ابن مسعود: «لأن أحلف بالله كاذباً أحب إليّ من أن أحلف بغيره صادقاً»<sup>[١]</sup>.

[١] أخرجه عبد الرزاق (٤٦٩/٨)، والطبراني في «الكبير» (٨٩٠٢) من طريق مسعر بن كدام عن وبرة بن عبد الرحمن قال: قال ابن مسعود.. فذكره، قلت: وهذا منقطع.

وأخرجه عبد الرزاق (٤٦٩/٨) رواه عن الثوري عن أبي سلمة عن وبرة قال: «قال عبد الله - لا أدري ابن مسعود أو ابن عمر - قلت: فإن كان هذا محفوظاً عن ابن عمر؛ فالحديث صحيح وقد روى وبرة عن ابن عمر.

وله شاهد من حديث أبي بردة: رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٩/٨) قال: حدثنا وكيع عن مسعر عن عبد الملك بن ميسرة عن أبي بردة قال: قال عبد الله: (لأن أحلف بالله كاذباً أحب إليّ من أن أحلف بغيره صادقاً) قلت: ولم أجد لأبي بردة رواية عن ابن مسعود، فالله تعالى أعلم.

وله طريق أخرى رواها ابن حزم «المحلى» (٢٤٨/٦) من طريق ليث عن مجاهد عن ابن مسعود قال: (لأن أحلف بالله كاذباً أحب إليّ من أن أحلف بغير الله صادقاً) وفيها ليث وهو ضعيف.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هكذا ذكر المصنف هذا الأثر عن ابن مسعود ولم يعزه. وقد ذكره ابن جرير بغير سند أيضاً، قال: وقد جاء عن ابن عباس وابن عمر نحوه، ورواه الطبراني بإسناد موقوفاً هكذا. قال المنذري: ورواه رواية الصحيح.

قوله: (لأن أحلف بالله...) إلى آخره. (أن) هي المصدرية، والفعل بعدها منصوب في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء. و(أحب) خبره، ومعناه ظاهر. وإنما رجح ابن مسعود ﷺ الحلف بالله كاذباً على الحلف بغيره صادقاً؛ لأن الحلف بالله توحيد، والحلف بغيره شرك، وإن قُدِّرَ الصدق في الحلف بغير الله، فحسنة التوحيد أعظم من حسنة الصدق، وسيئة الكذب أسهل من سيئة الشرك. ذكره شيخ الإسلام.

وفيه دليل على أن الحلف بغير الله صادقاً أعظم من اليمين الغموس، وفيه دليل على أن الشرك الأصغر أكبر من الكبائر.

وفيه شاهد للقاعدة المشهورة وهي: ارتكاب أقل الشرين ضرراً إذا كان لا بد من أحدهما.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: فإذا كان هذا حال الشرك الأصغر فكيف بالشرك الأكبر الموجب للخلود في النار؟ كدعوة غير الله والاستغاثة به، والرغبة إليه، وإنزال حوائجه به؛ كما هو حال الأكثر من هذه الأمة في هذه الأزمان وما قبلها: من تعظيم القبور، واتخاذها أوثاناً، والبناء عليها، واتخاذها مساجد، وبناء المشاهد باسم الميت لعبادة من بنيت باسمه وتعظيمه، والإقبال عليه بالقلوب والأقوال والأعمال.

وقد عظمت البلوى بهذا الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله، وتركوا ما دل عليه القرآن العظيم من النهي عن هذا الشرك وما يوصل إليه قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُولَٰئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكَذِبِ حَقٌّ إِذَا جَاءَهُمْ رَسُولُنَا يُنذِرُهُمْ قَالُوا إِنَّا مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَاوُوا كَافِرِينَ ﴿٣٧﴾ [الأعراف: ٣٧] كفرهم الله تعالى بدعوتهم من كانوا يدعونه من دونه في دار الدنيا وقد قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾ [الحج: ١٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا ﴿٢٠﴾﴾ قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾﴾ [الحج: ٢٠، ٢١] وهؤلاء المشركون عكسوا الأمر فخالفوا ما بلغ به الأمة وأخبر به عن نفسه ﷺ، فعاملوه بما نهاهم عنه من الشرك بالله والتعلق على غير الله حتى قال قائلهم:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به      سواك عند حلول الحادث العمم  
إن لم تكن في معادي أخذاً بيدي فضلاً      وإلا فقل يا زلة القدم  
فإن من جودك الدنيا وضرتها      ومن علومك علم اللوح والقلم  
فانظر إلى هذا الجهل العظيم حيث اعتقد أنه لا نجاة له إلا بعبادته وليأذه بغير الله، وانظر إلى هذا الإطراء العظيم الذي تجاوز الحد في الإطراء الذي نهى عنه ﷺ بقوله: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبد فقولوا: عبد الله ورسوله» رواه مالك وغيره وقد قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبِ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠].

فانظر إلى هذه المعارضة العظيمة للكتاب والسنة والمحادة لله ورسوله. وهذا الذي يقوله هذا الشاعر هو الذي في نفوس كثير خصوصاً ممن يدعون العلم والمعرفة، ورأوا قراءة هذه المنظومة ونحوها لذلك وتعظيمها من القربات فإننا لله وإنا إليه راجعون.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (لأن أحلف بالله كاذباً أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقاً) وما ذلك إلا لأن الحلف بغير الله شرك والحلف كاذباً معصية والمعصية دون الشرك وجنس الشرك أخطر من جنس المعاصي.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله في أثر ابن مسعود: (لأن أحلف بالله كاذباً) اللام: لام الابتداء، و(أن) مصدرية، فيكون قوله: (أن أحلف) مؤولاً بمصدر مبتدأ تقديره لحلفي بالله.

قوله: (أحب إلي) خبر المبتدأ، ونظير ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

قوله: (أحب إلي) هذا من باب التفضيل الذي ليس فيه شيء من الجانبين، وهذا نادر في الكلام؛ لأن التفضيل في الأصل يكون فيه المعنى ثابتاً في المفضل وفي المفضل عليه، وأحياناً في المفضل دون المفضل عليه، وأحياناً لا يوجد في الجانبين، فابن مسعود رضي الله عنه لا يحب لا هذا ولا هذا، ولكن الحلف بالله كاذباً أهون عليه من الحلف بغيره صادقاً، فالحلف كاذباً محرم من وجهين:

١ - أنه كذب، والكذب محرم لذاته.

٢ - أن هذا الكذب قرن باليمين، واليمين تعظيم لله ﷻ، فإذا كان على كذب صار فيه شيء من تنقص لله ﷻ، حيث جعل اسمه مؤكداً لأمر كذب، ولذلك كان الحلف بالله كاذباً عند بعض أهل العلم من اليمين الغموس التي تغمس صاحبها في الإثم ثم في النار.

وأما الحلف بغير الله صادقاً، فهو محرم من وجه واحد وهو الشرك، لكن سيئة الشرك أعظم من سيئة الكذب، وأعظم من سيئة الحلف بالله كاذباً، وأعظم من اليمين الغموس إذا قلنا: إن الحلف بالله كاذباً من اليمين الغموس؛ لأن الشرك لا يغفر، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ١١٦] وما أرسل الله الرسل وأنزل الكتب إلا لإبطال الشرك، فهو أعظم الذنوب، قال تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، «وسئل النبي ﷺ: أي الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك»، والشرك متضمن للكذب، فإن الذي جعل غير الله شريكاً لله كاذب، بل من أكذب الكاذبين؛ لأن الله لا شريك له.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الأثر:

١ - تحريم الحلف بغير الله.

\* وعن حذيفة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان» رواه أبو داود بسند صحيح <sup>[١]</sup>.

= ٢ - أن الشرك الأصغر أعظم من كبائر الذنوب؛ كالكذب، ونحوه من الكبائر.  
٣ - جواز ارتكاب أقل الشرين ضرراً إذا كان لا بد من أحدهما.  
٤ - دقة فقه ابن مسعود رضي الله عنه.

[١] حسن بشواهد: أخرجه أحمد (٣٨٤/٥) (٢٣٦٥٤) قال: حدثنا يحيى بن سعيد وفي (٣٩٤/٥) (٢٣٧٣٧) قال: حدثنا عفان وفي (٣٩٨/٥) (٢٣٧٧٣) قال: حدثنا محمد بن جعفر، وحجاج، وأبو داود (٤٩٨٠) قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٨٥) قال: أخبرنا إسماعيل بن مسعود، قال: حدثنا خالد ستهتم (يحيى، وعفان، ومحمد بن جعفر، وحجاج، وأبو الوليد، وخالد بن الحارث) عن شعبة، عن منصور، عن عبد الله بن يسار عن حذيفة، عن النبي ﷺ ذكره.

قلت: وفيه علة عبد الله بن يسار لم يسمع من حذيفة: قال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين، عن عبد الله بن يسار، الذي يروي عنه منصور، عن حذيفة؛ (لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان)، ألقى حذيفة؟ فقال: لا أعلمه. «تاريخ عثمان الدارمي» (٥٦٧)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (٣٧٨).

وخالف منصور معبد بن خالد فقال: عن عبد الله بن يسار، عن قتيلة بنت صيفي: أخرجه النسائي (٧/٧) وفي «الكبرى» (٤٧١٤) وفي «اليوم والليلة» (٩٨٦)، والطبراني في «الكبير» (١٤/٢٥ - ١٥)، وابن المقرئ في «المعجم» (٨٤٤)، وأبو نعيم في «الصحابة» (٧٨١٥)، والمزي في «التهذيب» (٢٧١/٣٥ - ٢٧٢) من طرق عن مسعر بن كدام عن معبد بن خالد عن عبد الله بن يسار الجهني عن قتيلة امرأة من جهينة؛ أن يهودياً أتى النبي ﷺ فقال: «إنكم تنددون، وإنكم تشركون! تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة»، فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: «ورب الكعبة، ويقولون: ما شاء الله ثم شئت».

قال الحافظ: سنده صحيح «الإصابة» (٩٤/١٣).

قال أبو عيسى الترمذي: حدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا الفضل بن موسى، وأبو أحمد الزبيري، قالوا: حدثنا مسعر، عن معبد بن خالد، عن عبد الله بن =

= يسار، عن قتيلة، امرأة من جهينة؛ أن يهودياً أتى النبي ﷺ فقال: «إنكم تنددون، وإنكم تشركون، تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة»، فأمرهم النبي ﷺ أن يقولوا: «ورب الكعبة، ويقول أحدهم: ما شاء الله، ثم شئت».

سألت محمداً - يعني: البخاري -، عن هذا الحديث؟ فقال: هكذا روى معبد بن خالد، عن عبد الله بن يسار، عن قتيلة.

وقال منصور: عن عبد الله بن يسار، عن حذيفة.

قال محمد: حديث منصور أشبه عندي وأصح. اهـ.

وتابع مسعر المسعودي قال: ثني معبد بن خالد عن عبد الله بن يسار عن قتيلة بنت صيفي نحوه أخرجه أحمد (٣٧١/٦ - ٣٧٢)، والطحاوي في «المشكّل» (٩١/١) و(٣٥٧).

والحديث اختلف فيه على معبد بن خالد، فرواه المغيرة بن مقسم الكوفي عنه عن قتيلة ولم يذكر عبد الله بن يسار.

أخرجه النسائي في «اليوم والليلة» (٩٨٦) والصحيح الأول؛ لأنه من رواية مسعر والمسعودي وخالفهم المغيرة وقد رجح روايتهما على المغيرة الدارقطني في العلل قال: يرويه عبد الله بن يسار، عن قتيلة، واختلف عنه فرواه معبد بن خالد، عن عبد الله بن يسار، عن قتيلة.

وخالفهما مغيرة بن مقسم، رواه عن معبد بن خالد، عن قتيلة، ولم يذكر عبد الله بن يسار، وذكر فيه عائشة، وأنها سألت النبي ﷺ.

ورواه جابر الجعفي، عن عبد الله بن يسار، عن عائشة، عن النبي ﷺ، ولم يذكر قتيلة.

ورواه منصور بن المعتمر، عن عبد الله بن يسار، عن حذيفة بن اليمان، عن النبي ﷺ.

وأشبهها بالصواب حديث قتيلة، من رواية مسعر، والمسعودي، عن معبد بن خالد. اهـ.

قلت: وتابع عبد الله بن يسار ربعي بن خراش: أخرجه أحمد (٣٩٣/٥)

(٢٣٧٢٨) قال: حدثنا حسين بن محمد، وابن ماجه (٢١١٨) قال: حدثنا هشام بن

عمار والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٨٤) قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن

يزيد المقرئ ثلاثتهم (حسين، وهشام، ومحمد) عن سفيان بن عيينة، قال: حدثنا =



= عبد الملك بن عمير، عن ربيعي بن حراش عن حذيفة؛ أن رجلاً من المسلمين رأى في النوم أنه لقي رجلاً من أهل الكتاب، فقال: نعم القوم أنتم، لولا أنكم تشركون، تقولون: ما شاء الله، وشاء محمد، وذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: أما والله، إن كنت لأعرفها لكم، قولوا: ما شاء الله، ثم شاء محمد.

وقد اختلف فيه على عبد الملك بن عمير اختلافاً كثيراً قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٦٣/٤): قال محمد بن عرعة: حدثنا شعبة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربيعي بن حراش، عن الطفيل أخي عائشة، قال النبي ﷺ: «قولوا: ما شاء الله وحده، ولا تقولوا: ما شاء الله، وشاء محمد».

وقال عبد الله بن عثمان: عن أبيه، عن شعبة، وزاد: أخي عائشة لأمها. وقال علي: حدثنا سفيان، عن عبد الملك، عن ربيعي، عن حذيفة، عن النبي ﷺ.

والأول أصح. اهـ.

وكذا روجه البزار في «مسنده» (٢٨٣٠) قال: قال ابن عيينة: عن عبد الملك بن عمير، عن ربيعي، عن حذيفة.

وقال شعبة، وأبو عوانة: عن عبد الملك، عن ربيعي بن حراش، عن الطفيل أخي عائشة لأمها.

وقال معمر: عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة.

والصواب: حديث عبد الملك، عن ربيعي، عن الطفيل أخي عائشة. اهـ.

وقال إبراهيم الحربي في «كتاب الهجران»: وهم فيه ابن عيينة. «النكت الظراف» (٢٩/٣).

وقال الخطيب: الصواب عن ربيعي عن الطفيل. «المتفق» (١٢٤٣/٢).

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس ويأتي.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه أبو داود، كما قال المصنف، ورواه أحمد وابن أبي شيبة، والنسائي، وابن ماجه، والبيهقي وله علة وله شواهد، وهو صحيح المعنى بلا ريب.

وسياتي الكلام على معناه في باب ما شاء الله وشئت إن شاء الله.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وذلك لأن المعطوف بالواو يكون مساوياً للمعطوف عليه، لكونها إنما وضعت لمطلق الجمع، فلا تقتضي ترتيباً ولا تعقيباً. =

= وتسوية المخلوق بالخالق شرك إن كان في الأصغر - مثل هذا - فهو أصغر، وإن كان في الأكبر فهو أكبر، كما قال الله تعالى عنهم في الدار الآخرة: ﴿تَأْتِيهِمْ فِيهَا الْغَايَةُ﴾ [الشعراء: ٩٧ - ٩٨] بخلاف المعطوف بـ ثم؛ فإن المعطوف بها يكون متراحياً عن المعطوف عليه بمهمة، فلا محذور لكونه صار تابعاً.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان)؛ لأن الواو تقتضي المساواة والتشريك فلا تجوز بخلاف (ثم) فإنها للتراخي فهي جائزة، والكمال أن يقول: لولا الله وحده.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: أما بالنسبة لقوله: (ما شاء الله فشاء فلان)، فالحكم فيها أنها مرتبة بين مرتبة (الواو) ومرتبة (ثم) فهي تختلف عن (ثم) بأن (ثم) للتراخي والفاء للتعقيب، وتوافق (ثم) بأنها للترتيب، فالظاهر أنها جائزة، ولكن التعبير بـ (ثم) أولى؛ لأنه اللفظ الذي أرشد إليه النبي ﷺ، ولأنه أبين في إظهار الفرق بين الخالق والمخلوق.

#### ويستفاد من هذا الحديث:

١ - إثبات المشيئة للعبد، لقوله: (ثم شاء فلان)، فيكون فيه رد على الجبرية حيث قالوا: إن العبد لا مشيئة له ولا اختيار.

٢ - أنه ينبغي لمن سد على الناس باباً محرماً أن يفتح لهم الباب المباح؛ لقوله: (ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان)، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعَيْكُمْ وَقُولُوا بُرَّاءَةً﴾ [البقرة: ١٠٤]، وكذلك النبي ﷺ لما جيء له بتمر جيد وأخبره الآتي به أنه أخذ الصاع بالصاعين والصاعين بالثلاثة، قال: «لا تفعل، ولكن بع الجمع بالدراهم، ثم اشتر بالدراهم جنيهاً»؛ أي: تمرأ جيداً، فأرشده إلى الطريق المباح حين نهاه عن الطريق المحرم.

#### وفي هذا فائدتان عظيمتان:

الأولى: بيان كمال الشريعة وشمولها، حيث لم تسد على الناس باباً إلا فتحت لهم ما هو خير منه.

والثانية: التسهيل على الناس ورفع الحرج عنهم، فعامل الناس بهذا ما استطعت، كلما سددت عليهم باباً ممنوعاً، فافتح لهم من المباح ما يغني عنه ما استطعت إلى ذلك سبيلاً حتى لا يقعوا في الحرج.

\* وعن إبراهيم النخعي: «أنه يكره أن يقول الرجل: أعوذ بالله وبك، ويجوز أن يقول: بالله ثم بك، قال: ويقول: لولا الله ثم فلان؛ ولا تقولوا: ولولا الله وفلان»<sup>[١]</sup>.

[١] أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الصمت (١٩٣/١) من طريق إسماعيل بن إبراهيم أبو يحيى التيمي: حدثنا مغيرة قال: كان إبراهيم عليه السلام ... فذكره وإسماعيل بن إبراهيم ضعيف قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: ضعيف الحديث، وسألت أبي عنه ثانياً. فقال: قال ابن نمير: ضعيف جداً. وقال البخاري: ضعفه لي ابن نمير جداً.

وقال الترمذي: يضعف في الحديث.

وقال النسائي: ضعيف.

ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٧/١١) عن مغيرة عن إبراهيم؛ أنه كان يكره أن يقول: أعوذ بالله وبك حتى يقول ثم بك.

قلت: وفيه مغيرة وهو بن مقسم الضبي مدلس، قال أحمد بن حنبل: عامة حديثه عن إبراهيم مدخول إنما سمعه من حماد ومن يزيد بن الوليد والحارث العكلي، وجعل أحمد يضعف حديثه عن إبراهيم؛ يعني: النخعي.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة متقن إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الأثر ذكره المصنف غير معزو، وقد رواه عبد الرزاق، وابن أبي الدنيا في كتاب «الصمت» عن مغيرة قال: كان إبراهيم يكره أن يقول الرجل: أعوذ بالله وبك، ويرخص أن يقول: أعوذ بالله ثم بك، ويكره أن يقول: لولا الله وفلان، ويرخص أن يقول: لولا الله ثم فلان، لفظ ابن أبي الدنيا.

وذلك والله أعلم؛ لأن الواو تقتضي مطلق الجمع؛ فمنع منها لثلاث توهم الجمع بين الله وبين غيره، كما منع من جمع اسم الله، واسم رسوله في ضمير واحد. و«ثم» إنما تقتضي الترتيب فقط، فجاز ذلك لعدم المانع.

ومطابقة الحديثين والأثرين للترجمة ظاهرة على ما فسر به ابن عباس رضي الله عنهما الآية.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وقد تقدم الفرق بين ما يجوز وما لا

يجوز من ذلك.

= هذا إنما هو في الحي الحاضر الذي له قدرة وسبب في الشيء، وهو الذي يجري في حقه مثل ذلك.

وأما في حق الأموات الذين لا إحساس لهم بمن يدعوهم، ولا قدرة لهم على نفع ولا ضرر، فلا يقال في حقهم شيء من ذلك. فلا يجوز التعلق عليه بشيء ما بوجه من الوجوه.

والقرآن يبين ذلك وينادي بأنه يجعلهم آلهة إذا سُئلوا شيئاً من ذلك، أو رغب إليهم أحد بقوله أو عمله الباطن أو الظاهر، فمن تدبر القرآن ورزق فهمه صار على بصيرة من دينه، وبالله التوفيق.

والعلم لا يؤخذ قسراً وإنما يؤخذ بأسباب ذكرها بعضهم في قوله:  
أخي لن تنال العلم إلا بستة سأنبيك عن تفصيلها ببيان  
ذكاء وحرص واجتهاد وبلغة وإرشاد أستاذ وطول زمان  
وأعظم من هذه الستة من رزقه الله تعالى الفهم والحفظ، وأتعب نفسه في  
تحصيله فهو الموفق لمن شاء من عباده، كما قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣].

ولقد أحسن العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى، حيث قال:  
والجهل داء قاتل وشفاءؤه أمران في التركيب متفقان  
نص من القرآن أو من سنة وطبيب ذاك العالم الرباني  
والعلم أقسامٌ ثلاث ما لها من رابع والحق ذو تبيان  
علم بأوصاف الإله وفعله وكذلك الأسماء للرحمن  
والأمر والنهي الذي هو دينه وجزاؤه يوم المعاد الثاني  
والكل في القرآن والسُنن التي جاءت عن المبعوث بالقرآن  
والله ما قال امرؤ متحذلقٌ بسواهما إلا من الهذيان

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (يكره أعوذ بالله وبك) العياذ الاعتصام بالمستعاذ

به عن المكروه، واللياذ بالشخص: هو اللجوء إليه لطلب المحبوب، قال الشاعر:  
يا من ألوذ به فيما أومله ومن أعوذ به مما أحاذره  
لا يجبر الناس عظماً أنت كاسره ولا يهيضون عظماً أنت جابره  
وهذان البيتان يخاطب بهما رجلاً، لكن كما قال بعضهم: هذا القول لا ينبغي  
أن يكون إلا لله.



### وفيه مسائل



- الأولى: تفسير آية البقرة في الأنداد.
- الثانية: أن الصحابة رضي الله عنهم يفسرون الآية النازلة في الشرك الأكبر أنها تعم الأصغر.
- الثالثة: أن الحلف بغير الله شرك.

= فإن قيل: سبق أن من الشرك الاستعاذة بغير الله، وعلى هذا يكون قوله: أعوذ بالله ثم بك محرماً.

أجيب: أن الاستعاذة بمن يقدر على أن يعيذك جائزة؛ لقوله ﷺ في «صحيح مسلم» وغيره: «من وجد ملجأ فليعذ به»، لكن لو قال: أعوذ بالله ثم بفلان، وهو ميت، فهذا شرك أكبر؛ لأنه لا يقدر على أن يعيذك، وأما استدلال الإمام أحمد على أن القرآن غير مخلوق بقوله ﷺ: «أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق» ثم قال ﷺ: والاستعاذة لا تكون بمخلوق، فيحمل كلامه على أن الاستعاذة بكلام لا تكون بكلام مخلوق، بل بكلام غير مخلوق، وهو كلام الله، والكلام تابع للمتكلم به، إن كان مخلوقاً فهو مخلوق، وإن كان غير مخلوق فهو غير مخلوق.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: فلا يجوز أن تقول: (أعوذ بالله وبك) لأنك إذا قلت هذا شركت بين الخالق والمخلوق، والتجأت إليها جميعاً، وهذا شرك، لكن تصحيح العبارة أن تقول: (أعوذ بالله، ثم بك) فتأتي بـ (ثم) ما يستفاد من الحديث:

- ١ - تحريم قول: «ما شاء الله وشئت»، وما أشبه ذلك من الألفاظ مما فيه العطف على الله بالواو؛ لأنه من اتخاذ الأنداد لله.
- ٢ - جواز قول: «ما شاء الله ثم شئت»، وما أشبه ذلك مما فيه العطف على الله بـ (ثم)؛ لانتفاء المحذور فيه.

٣ - إثبات المشيئة لله، وإثبات المشيئة للعبد، وأنها تابعة لمشيئة الله تعالى.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: والاعتماد في الاستعاذة على المخلوق فيما أقدره الله عليه جائز؛ لأن الاستعاذة بالمخلوق ظاهراً فيما أقدره الله عليه جائزة؛ لهذا «كان يكره أن يقول: أعوذ بالله وبك» والكرهية في استعمال السلف يراد منها غالباً المحرم، وقد ترد لغير المحرم ولكن يستعملونها فيما لا نص فيه.

- الرابعة: أنه إذا حلف بغير الله صادقاً فهو أكبر من اليمين الغموس<sup>[١]</sup>.
- الخامسة: الفرق بين الواو وثم في اللفظ<sup>[٢]</sup>.




---

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: أنه إذا حلف بغير الله صادقاً، فهو أكبر من اليمين الغموس. واليمين الغموس عند الحنابلة أن يحلف بالله كاذباً، وقال بعض العلماء - وهو الصحيح -: أن يحلف بالله كاذباً ليقطع بها مال امرئ مسلم.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: الفرق بين الواو وثم في اللفظ؛ لأن الواو تقتضي المساواة، فتكون شركاً، وثم تقتضي الترتيب والتراخي، فلا تكون شركاً.



باب



ما جاء فيمن لم يقنع بالحلف بالله [١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي: من الوعيد؛ لأن ذلك يدل على قلة تعظيمه لجناب الربوبية، إذ القلب الممتلئ بمعرفة عظمة الله وجلاله وعزته وكبريائه لا يفعل ذلك.

○ قال الشيخ ابن سعدي: باب من لم يقنع في الحلف بالله ويراد بهذا إذا توجهت اليمين على خصمك وهو معروف بالصدق أو ظاهره الخير والعدالة، فإنه يتعين عليك الرضا والقناعة بيمينه؛ لأنه ليس عندك يقين يعارض صدقه. وما كان عليه المسلمون من تعظيم ربهم وإجلالهم يوجب عليك أن ترضى بالحلف بالله.

وكذلك لو بذلت له اليمين بالله فلم يرض إلا بالحلف بالطلاق، أو دعاء الخصم على نفسه بالعقوبات، فهو داخل في الوعيد؛ لأن ذلك سوء أدب وترك لتعظيم الله، واستدراك على حكم الله ورسوله.

وأما من عرف منه الفجور والكذب، وحلف على ما تيقن كذبه فيه، فإنه لا يدخل تكذيبه في الوعيد للعلم بكذبه، وأنه ليس في قلبه من تعظيم الله ما يطمئن الناس إلى يمينه، فتعين إخراج هذا النوع من الوعيد لأن حاله متيقنة، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن باز: أراد المؤلف بيان وجوب القناعة والرضا باليمين والحكم الشرعي وأن الواجب على المؤمن أن يقنع بحكم الله وإن كان في نفسه شيء من صدق الحالف أو تهمته بذلك أو علمه أنه كاذب لأنه ليس للناس والقاضي إلا ما ظهر.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

أن الاقتناع بالحلف بالله من تعظيم الله؛ لأن الحالف أكد ما حلف عليه بالتعظيم باليمين وهو تعظيم المحلوف به، فيكون من تعظيم المحلوف به أن يُصدق =

= ذلك الحالف، وعلى هذا يكون عدم الاقتناع بالحلف بالله فيه شيء من نقص تعظيم الله، وهذا ينافي كمال التوحيد.

والاقتناع بالحلف بالله لا يخلو من أمرين:

الأول: أن يكون ذلك من الناحية الشرعية، فإنه يجب الرضا بالحلف بالله فيما إذا توجهت اليمين على المدعى عليه فحلف، فيجب الرضا بهذا اليمين بمقتضى الحكم الشرعي.

الثاني: أن يكون ذلك من الناحية الحسية، فإن كان الحالف موضع صدق وثقة، فإنك ترضى بيمينه، وإن كان غير ذلك فلك أن ترفض الرضا بيمينه، ولهذا «قال النبي ﷺ لِحُوَيْصَةَ وَمُحَيِّصَةَ: «تبرئكم يهود بخمسين يميناً» قالوا: كيف نرضى يا رسول الله بأيمان اليهود؟». فأقرهم النبي ﷺ على ذلك.

○ قال الشيخ ابن جبرين: وجه كون المحلوف له بالله ولم يرض مخرلاً بالتوحيد؛ لأنه لم يعظم اسم الله، ولم يكن في قلبه لربه قدر يستحقه.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: قوله: (لم يقنع) استفاد منه كثير من الشراح أن المراد بهذا الباب ما يكون عند توجه اليمين على أحد المتخاصمين، فإنه إذا كانت الخصومة، وتوجهت اليمين في الدعوى فإن الواجب على الآخر أن يقنع بما حلف عليه الآخر بالله - جلّ وعلا - فخصوا ما جاء من الدليل، وخصوا هذا الباب بمسألة الدعاوى؛ يعني: اليمين عند القاضي.

وقال بعض أهل العلم: إن الحديث عام، والحديث حسنه طائفة من أهل العلم، كما ذكر الشيخ رحمه الله فقوله: (من حلف له بالله فليرض) هذا عام في كل حلف، سواء كان عند القاضي أو لم يكن عند القاضي، وهذا القول أوجه وأصوب ظاهراً؛ لأن سبب الرضا بما حلف عليه هو التعظيم لله - جلّ وعلا -؛ فإن تعظيم الله في قلب العبد يجعله يصدق من حلف له بالله، ولو كان كاذباً، لكن له ألا يبنى عليه لكن يصدقه ولا يظهر تكديماً له لتعظيم الله - جلّ وعلا - (من حلف له بالله فليرض) فليجعل توحيده وتعظيمه لله - جلّ وعلا - له وكذب ذاك في الحلف بالله عليه.

وقال طائفة من أهل العلم - وهذا قول ثالث -: إن هذا راجع إلى من عرف

صدقه في اليمين، أما من كان فاجراً فاسقاً لا يبالي إذا حلف أن يحلف كاذباً فإنه لا =



\* عن عمر رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «لا تحلفوا بآبائكم؛ من حُلف له بالله فليصدق؛ ومن حُلف له بالله فليُرض؛ ومن لم يرض فليس من الله» رواه ابن ماجه بسند حسن [١].

= يجب تصديقه؛ لأن تصديقه - والحالة هذه - مع قيام اليقين أو القرائن العامة بكذبه ليس بداخل في الحديث؛ لقوله في أول الحديث: (من حلف بالله فليصدق، ومن حلف له بالله فليرض) فتعلق قوله: (من حلف له بالله) بما قبله، وهو قوله: (من حلف بالله فليصدق)؛ يعني: من حلف له من كان صادقاً، فليرض.

[١] أخرجه ابن ماجه (٢١٠١) قال: حدثنا محمد بن إسماعيل بن سمرة، حدثنا أسباط بن محمد، عن محمد بن عجلان، عن نافع عن ابن عمر فذكره.

قلت: ورواته ثقات وإسناده جيد إلا ما جاء في رواية محمد بن عجلان عن نافع خاصة قال العقيلي (١١٨/٤): قال يحيى القطان: كان ابن عجلان مضطرب الحديث، في حديث نافع، ولم يكن له تلك القيمة عنده.

ولأوله شاهد عند البخاري (٦٦٤٦)، ومسلم (ح ١٦٤٦): عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: «ألا من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله»، فكانت قریش تحلف بآبائها، فقال: «لا تحلفوا بآبائكم».

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه ابن ماجه في «سننه» وترجم عليه (من حُلف له بالله فليرض) حدثنا محمد بن إسماعيل بن سمرة، ثنا أسباط بن محمد عن محمد بن عجلان، عن نافع عن ابن عمر قال: سمع النبي ﷺ رجلاً يحلف بأبيه فقال: «لا تحلفوا بآبائكم» الحديث.

وهذا إسناد جيد على شرط مسلم عند الحاكم وغيره، فإنه متصل ورواته ثقات، بل قد روى مسلم عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر «أن النبي ﷺ كان يأتي قباء راكباً وماشيّاً» وأصل هذا الحديث في «الصحيحين» عن ابن عمر بلفظ: «لا تحلفوا بآبائكم، من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت» وليس فيه هذه الزيادة.

قوله: (لا تحلفوا بآبائكم) تقدم ما يتعلق به في الباب قبله.

قوله: (من حلف بالله فليصدق)؛ أي: وجوباً؛ لأن الصدق واجب، ولو لم يحلف بالله فكيف إذا حلف به؟ وأيضاً فالكذب حرام لو لم يؤكد الخبر باسم الله فكيف إذا أكده باسم الله؟

قوله: (ومن حُلف له بالله فليرض)؛ أي: وجوباً كما يدل عليه قوله: (ومن لم =

= يرض فليس من الله) ولفظ ابن ماجه: (ومن لم يرض بالله فليس من الله) وهذا وعيد؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨] قال ابن كثير: أي: فقد برئ من الله.

وهذا عام في الدعاوي وغيرها، ما لم يفض إلى إلغاء حكم شرعي كمن تشهد عليه البيعة الشرعية، فيحلف على تكذيبها فلا يقبل حلفه، ولهذا لما «رأى عيسى عليه السلام رجلاً يسرق فقال له: سرقت قال: كلا والله الذي لا إله إلا هو، فقال عيسى: آمنت بالله وكذبت عيني» رواه البخاري وفيه وجهان:.

أحدهما: قال القرطبي: «ظاهر قول عيسى عليه السلام للرجل سرقت أنه خبر جازم، لكونه أخذ مالا من حرز في خفية، وقول الرجل: كلا نفي لذلك، ثم أكده باليمين». وقول عيسى: آمنت بالله وكذبت عيني؛ أي: صدقت من حلف بالله، وكذبت ما ظهر لي من كون الأخذ سرقة، فإنه يحتمل أن يكون الرجل أخذ ما له فيه حق، أو ما أذن له صاحبه في أخذه، أو أخذه ليقبله، وينظر فيه ولم يقصد الغصب والاستيلاء».

قلت: وهذا فيه نظر وصدر الحديث يرده وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم: «رأى عيسى رجلاً يسرق»، فأثبت عليه سرقة.

الثاني: ما قاله ابن القيم: «إن الله تعالى كان في قلبه أجل من أن يحلف به أحد كاذباً. فدار الأمر بين تهمة الحالف، وتهمة بصره، فرد التهمة إلى بصره، كما ظن آدم عليه السلام صدق إبليس لما حلف له أنه ناصح».

قلت: هذا القول أحسن من الأول وهو الصواب إن شاء الله تعالى.

وَحَدَّثْتُ عَنْ الْمُصَنَّفِ أَنَّهُ حَمَلَ حَدِيثَ الْبَابِ عَلَى الْيَمِينِ فِي الدَّعَاوِي، كَمَنْ يَتَحَاكَمُ عِنْدَ الْحَاكِمِ فَيُحْكَمُ عَلَى خَصْمِهِ بِالْيَمِينِ، فَيُحْلِفُ فَيُجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَرْضَى.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (من حلف بالله فليصدق) هذا مما أوجبه الله على عباده وحضهم عليه في كتابه قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، وقال: ﴿وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقال: ﴿فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [محمد: ٢١]، وهو حال أهل البر، كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْآلِيَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَاللَّهَ كَةً وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ - إلى قوله -: ﴿وَأُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وقوله: (من حلف له بالله فليرض، ومن لم يرض فليس من الله) أما إذا لم =

= يكن له بحكم الشريعة على خصمه إلا اليمين فأحلفه، فلا ريب أنه يجب عليه الرضا.

وأما إذا كان فيما يجري بين الناس مما قد يقع في الاعتذارات من بعضهم لبعض ونحو ذلك، فهذا من حق المسلم على المسلم أن يقبل منه إذا حلف له معتذراً أو متبرئاً من تهمة، ومن حقه عليه أن يحسن به الظن إذا لم يتبين خلافه، كما في الأثر عن عمر رضي الله عنه: «ولا تظنن بكلمة خرجت من مسلم شراً وأنت تجد لها في الخير محملاً».

وفيه: من التواضع والألفة والمحبة وغير ذلك من المصالح التي يحبها الله ما لا يخفى على من له فهم، وذلك من أسباب اجتماع القلوب على طاعة الله، ثم إنه يدخل في حسن الخلق الذي هو أثقل ما يوضع في ميزان العبد، كما في الحديث وهو من مكارم الأخلاق.

فتأمل أيها الناصح لنفسه ما يصلحك مع الله تعالى: من القيام بحقوقه وحقوق عباده، وإدخال السرور على المسلمين، وترك الانقباض عنهم والترفع عليهم؛ فإن فيه من الضرر ما لا يخطر بالبال ولا يدور بالخيال.

ويسط هذه الأمور وذكر ما ورد فيها مذكور في كتب الأدب وغيرها، فمن رزق ذلك والعمل بما ينبغي العمل به منه وترك ما يجب تركه من ذلك: دل على وفور دينه، وكمال عقله، والله الموفق والمعين لعبده الضعيف المسكين، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله في الحديث: (لا تحلفوا) (لا): ناهية، ولهذا جزم الفعل بعدها بحذف النون، و(أباؤكم): جمع أب، ويشمل الأب والجدة، وإن علا، فلا يجوز الحلف بهم؛ لأنه شرك، وقد سبق بيانه.

قوله ﷺ: «من حلف بالله فليصدق، ومن حلف له بالله فليرض» هنا أمران: الأمر الأول: للحالف، فقد أمر أن يكون صادقاً، والصدق: هو الإخبار بما يطابق الواقع، وضده الكذب، وهو: الإخبار بما يخالف الواقع، فقوله: (من حلف بالله فليصدق)؛ أي: فليكن صادقاً في يمينه، وهل يشترط أن يكون مطابقاً للواقع أو يكفي الظن؟

الجواب: يكفي الظن، فله أن يحلف على ما يغلب على ظنه، «كقول الرجل للنبي ﷺ: والله ما بين لابتيها أهل بيت أفقر مني» فأقره النبي ﷺ.  
الثاني: للمحلف له، فقد أمر أن يرضى بيمين الحالف له.

= فإذا قرنت هذين الأمرين بعضهما ببعض، فإن الأمر الثاني ينزل على إذا كان الحالف صادقاً؛ لأن الحديث جمع أمرين: أمراً موجهاً للحالف، وأمراً موجهاً للمحلف له، فإذا كان الحالف صادقاً، وجب على المحلف له الرضا.

**فإن قيل:** إن كان صادقاً فإننا نصدقه وإن لم يحلف؟

**أجيب:** أن اليمين تزيده تأكيداً.

**قوله:** (ومن لم يرض فليس من الله)؛ أي: من لم يرض بالحلف بالله إذا حلف له، فليس من الله، وهذا تبرؤ منه يدل على أن عدم الرضا من كبائر الذنوب، ولكن لا بد من ملاحظة ما سبق، وقد أشرنا أن في حديث القسامة دليلاً على أنه إذا كان الحالف غير ثقة، فلك أن ترفض الرضا به؛ لأنه غير ثقة، فلو أن أحداً حلف لك وقال: والله إن هذه الحقيبة من خشب، وهي من جلد، فيجوز أن لا ترضى به؛ لأنك قاطع بكذبه، والشرع لا يأمر بشيء يخالف الحس والواقع، بل لا يأمر إلا بشيء يستحسنه العقل ويشهد له بالصحة والحسن، وإن كان العقل لا يدرك أحياناً مدى حسن هذا الشيء الذي أمر به الشرع، ولكن ليعلم علم اليقين أن الشرع لا يأمر إلا بما هو حسن؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا يَقُولُ قَوْلًا﴾ [المائدة: ٥٠]، فإذا اشتبه عليك حسن شيء من أحكام الشرع، فاتهم نفسك بالقصور أو بالتقصير، أما أن تتهم الشرع، فهذا لا يمكن، وما صح عن الله ورسوله؛ فهو حق وهو من أحسن الأحكام.

○ **قال الشيخ ابن جبرين:** وكان السلف يُحذِّرون من اليمين الكاذبة.

قال أحدهم: إن اليمين الكاذبة تذر الديار بلاقع.

وذكر ابن عباس خبراً رواه البخاري أن رجلاً من بني هاشم استأجر رجلاً من العرب يرضى له، فقتله سيده من أجل عقاب بعير، فأنكر ذلك لما سُئل فأقسم خمسون على تبرئته قال ابن عباس: فما دار العام وفيهم عين تطرف.

وذكر الفقهاء أنه إذا طلبت من الطرف الأول بينة فلم يجد، فطلب من الثاني أن يحلف فحلف، وبعد ذلك وجد بينة فهل تثبت، فذكر بعض الفقهاء أن اليمين أبطلت البينة وخالف آخرون، والفصل أن يقال ذلك يختلف بحسب الأحوال، فإن كان معروفاً بالصلاح فلا تعاد القضية، وإن كان معروفاً بالفجور فتعاد القضية.

○ **قال الشيخ صالح الفوزان:** ما يستفاد من الحديث:

١ - الوعيد الشديد في حق من لم يقنع بالحلف بالله.

## وفيه مسائل

- الأولى: النهي عن الحلف بالآباء.
- الثانية: الأمر للمحلف له بالله أن يرضى.
- الثالثة: وعيد من لم يرض<sup>[١]</sup>.



- = ٢ - وجوب الصدق في اليمين.
- ٣ - تحريم الكذب في اليمين.
- ٤ - حسن الظن بالمسلم ما لم يتبين خلافه.
- ٥ - وجوب تصديق من حلف بالله إذا كان من أهل الإيمان.
- [١] قال الشيخ ابن عثيمين: المسألة الثالثة: وعيد من لم يرض لقوله: (ومن لم يرض، فليس من الله).
- الرابعة: ولم يذكرها المؤلف: أمر الحالف أن يصدق؛ لأن الصدق واجب في غير اليمين، فكيف باليمين؟
- وقد سبق أن من حلف على يمين كاذبة أنه آثم، وقال بعض العلماء: إنها اليمين الغموس.
- وأما بالنسبة للمحلف له، فهل يلزمه أن يُصدّق أم لا؟
- المسألة لا تخلو من أحوال خمس:
- الأولى: أن يعلم كذبه، فلا أحد يقول: إنه يلزم تصديقه.
- الثانية: أن يترجح كذبه، فكذلك لا يلزم تصديقه.
- الثالثة: أن يتساوى الأمران، فهذا يجب تصديقه.
- الرابعة: أن يترجح صدقه، فيجب أن يصدق.
- الخامسة: أن يعلم صدقه، فيجب أن يصدقه.
- وهذا في الأمور الحسية، أما الأمور الشرعية في باب التحاكم، فيجب أن يرضى باليمين ويلتزم بمقتضاها؛ لأن هذا من باب الرضا بالحكم الشرعي، وهو واجب.



## باب



### قول: ما شاء الله وشئت<sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي: ما حكم التكلم بذلك، هل يجوز

أم لا؟

وإذا قلنا: لا يجوز فهل هو من الشرك أم لا؟

○ قال الشيخ ابن سعدي: هذه الترجمة داخلية في الترجمة السابقة ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢].

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (باب قول: ما شاء الله وشئت)؛ أي: باب حكم

ذلك.

وحكمه أنه لا يجوز وأنه نقص في التوحيد وشرك أصغر، فلا يقل: (ما شاء الله وشاء فلان) ولكن ليقل: (ما شاء الله ثم شاء فلان) أو يقول (ما شاء الله وحده) فالأحوال ثلاثة:

أ - (ما شاء الله وحده) وهو أكملها.

ب - (ما شاء الله ثم شاء فلان) وهذا جائز.

ج - (ما شاء الله وشاء فلان) وهذا لا يجوز وهو من الشرك الأصغر.

وإذا قال: (ما شاء الله وشاء فلان) وأراد أنه مثل الله في العظمة وأنه مستقل

بالمشيئة دون الله فهذا شرك أكبر.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أن قول: (ما شاء الله وشئت) من الشرك الأكبر أو الأصغر؛ لأنه إن اعتقد أن

المعطوف مساوٍ لله، فهو شرك أكبر، وإن اعتقد أنه دونه لكن أشرك به في اللفظ فهو

أصغر، وقد ذكر بعض أهل العلم: أن من جملة ضوابط الشرك الأصغر أن ما كان

وسيلة للأكبر فهو أصغر.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: هذا الباب ترجمه بقوله: (باب قول: ما شاء الله =

\* عن قتيبة؛ «أن يهودياً أتى النبي ﷺ فقال: إنكم تشركون، تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة، فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: ورب الكعبة، وأن يقولوا: ما شاء الله ثم شئت» رواه النسائي وصححه [١].

وشئت)، وهذه المسألة تقدم الكلام عليها في «باب قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا بَيْنَكُمْ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] وأن قول القائل: ما شاء الله وشئت، شرك في اللفظ، وتشريك في المشيئة، وهذا من الشرك الأصغر.

[١] وتقدم الكلام عليه في حديث حذيفة ؓ عن النبي ﷺ قال: «لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان» وهو حديث حسن.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه النسائي في «السنن» و«اليوم والليلة».

وهذا لفظه في «اليوم والليلة» أخبرنا يوسف بن عيسى قال: ثنا الفضل بن موسى قال: أنا مسعر عن معبد بن خالد، عن عبد الله بن يسار، عن قتيلة امرأة من جهينة «أن يهودياً أتى النبي ﷺ فقال: إنكم تنددون وإنكم تشركون تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة».

فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: «ورب الكعبة، ويقول أحدكم: ما شاء الله ثم شئت». ورواه عن أحمد بن حفص حدثني أبي، حدثني إبراهيم بن طهمان، عن مغيرة عن معبد بن خالد عن قتيلة امرأة من جهينة قالت: دخلت يهودية على عائشة فقالت: إنكم تشركون وساق الحديث، ولم يذكر عبد الله بن يسار، والمشهور ذكره، وقد رواه ابن سعد، والطبراني، وابن منده، وأشار ابن سعد إلى أنها ليس لها غيره.

قوله: (عن قتيبة) هو بضم القاف وفتح التاء بعدها مثناة تحتية مصغراً بنت صيفي الجهنية، أو الأنصارية صحابية.

قوله: (إنكم تشركون تقولون: ما شاء الله وشئت) هذا نص في أن هذا اللفظ من الشرك؛ لأن النبي ﷺ أقر اليهودي على تسمية هذا اللفظ تنديداً أو شركاً، ونهى النبي ﷺ عن ذلك، وأرشد إلى استعمال اللفظ البعيد من الشرك وهو قول: (ما شاء الله ثم شئت)، وإن كان الأولى قول: (ما شاء الله وحده)، كما يدل عليه حديث ابن عباس وغيره. وعلى النهي عن قول: ما شاء الله وشئت جمهور العلماء، إلا أنه =

= حكي عن أبي جعفر الداودي ما يقتضي جواز ذلك احتجاجاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [التوبة: ٧٤]، وقوله: ﴿وَإِذْ نَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] ونحو ذلك.

والصواب: القول الأول، فإن النبي ﷺ أنكر ذلك وقال لمن قال له ذلك: أ جعلتني لله ندّاً، وأقر اليهودي على تسميته تنديداً وشركاً، ومن المحال أن يكون هذا أمراً جائزاً.

وأما ما احتج من القرآن، فقد ذكروا عن ذلك جوابين: أحدهما: أن ذلك لله وحده، لا شريك له، كما أنه تعالى يقسم بما شاء من مخلوقاته فكذلك هذا.

الثاني: أن قوله: (ما شاء الله وشئت)، تشريك في مشيئة الله، وأما الآية فإنما أخبر بها عن فعلين متغايرين، فأخبر تعالى أنه أغناهم وأن رسوله أغناهم وهو من الله حقيقة، لأنه الذي قدر ذلك، ومن الرسول ﷺ حقيقة باعتبار تعاطي الفعل، وكذا الإنعام أنعم الله على زيد بالإسلام، والنبي ﷺ أنعم عليه بالعتق، وهذا بخلاف المشاركة في الفعل الواحد، فالكلام إنما هو فيه، والمنع إنما هو منه.

فإن قلت: قد ذكر النحاة أن «ثم» تقتضي اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم كالواو فلم جاز ذلك بـ ثم؟ ومنع منه الواو.

وغاية ما يقال: إن «ثم» تقتضي الترتيب بخلاف الواو، فإنها تقتضي مطلق الجمع، وهذا لا يغير صورة الاشتراك قبل النهي عن ذلك، إنما هو إذا أتى بصورة التشريك جميعاً، وهذا لا يحصل إلا بالواو بخلاف ثم، فإنها لا تقتضي الجمع، إنما تقتضي الترتيب، فإذا أتى بها زالت صورة التشريك والجمع في اللفظ.

وأما المعنى، فليّله تعالى ما يختص به من المشيئة، وللمخلوق ما يختص به، فلو أتى بـ ثم وأراد أنه شريك لله تعالى في المشيئة كـ لولا الله ثم فلان مثلاً لم يوجد ذلك، فالنهي باق بحاله، بل يكون في هذه الصورة أشد ممن أتى بالواو مع عدم هذا الاعتقاد، ويشبه ذلك الجمع بين اسم الله واسم غيره في ضمير واحد، ولهذا «أنكره النبي ﷺ على الخطيب لما قال: ومن يعصهما فقد غوى، فقال له: بس الخطيب أنت».

قوله: (فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: ورب الكعبة)، تقدم ما يتعلق بالحلف بغير الله قريباً.



= وفي الحديث من الفوائد: معرفة اليهود بالشرك الأصغر، وكثير ممن يدعي الإسلام لا يعرف الشرك الأكبر، بل يصرف خالص العبادات من الدعاء والذبح، والنذر لغير الله ويظن أن ذلك من دين الإسلام، فعلمت أن اليهود في ذلك الوقت أحسن حالاً ومعرفة منهم.

وفيه فهم الإنسان إذا كان له هوى كما نبه عليه المصنف، وأن المعرفة بالحق لا تستلزم الإيمان ولا العمل. وقبول الحق ممن جاء به، وإن كان عدوًّا مخالفًا في الدين.

وإن الحلف بغير الله من الشرك الأصغر لا يمرق به الإنسان من الإسلام.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وفيه: قبول الحق ممن جاء به كائنًا من كان.

وفيه: بيان النهي عن الحلف بالكعبة، مع أنها بيت الله التي حجها وقصدها بالحج والعمرة فريضة.

وهذا يبين أن النهي عن الشرك بالله عام لا يصلح منه شيء، لا لملك مقرب ولا نبي مرسل، ولا للكعبة التي هي بيت الله في أرضه.

وأنت ترى ما وقع من الناس اليوم من الحلف بالكعبة وسؤالها ما لا يقدر عليه إلا الله، ومن المعلوم أن الكعبة لا تضر ولا تنفع، وإنما شرع الله لعباده الطواف بها والعبادة عندها وجعلها للأمة قبله، فالطواف بها مشروع والحلف بها ودعاؤها ممنوع، فميز أيها المكلف بين ما يشرع وما يمنع، وإن خالفك من خالفك من جهلة الناس الذين هم كالأنعام، بل هم أضل سبيلاً.

وقوله: (إنكم تشركون تقولون: ما شاء الله وشئت) والعبد وإن كانت له مشيئة فمشيئته تابعة لمشيئة الله، ولا قدرة له على أن يشاء شيئاً إلا إذا كان الله قد شاءه، كما قال تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ۖ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩]، وقوله: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ۝﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝﴾ [الإنسان: ٢٩، ٣٠].

وفي هذه الآيات والأحاديث: الرد على القدرية والمعتزلة، نفاة القدر الذين يثبتون للعبد مشيئة تخالف ما أَرَادَهُ اللهُ تعالى من العبد وشاءه.

وسياتي ما يبطل قولهم في «باب ما جاء في منكري القدر» إن شاء الله تعالى، وأنهم مجوس هذه الأمة.

= وأما أهل السُّنة والجماعة فتمسكوا بالكتاب والسُّنة في هذا الباب وغيره، واعتقدوا أن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله تعالى في كل شيء مما يوافق ما شرعه الله وما يخالفه، من أفعال العباد وأقوالهم، فالكل بمشيئة الله وإرادته، فما وافق ما شرعه رضيهِ وأحبه، وما خالفه كرهه من العبد، كما قال تعالى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ الآية [الزمر: ٧].

○ قال الشيخ ابن عثيمين: ويستفاد من الحديث:

١ - أن النبي ﷺ لم ينكر على اليهودي، مع أن ظاهر قصده الذم واللوم للنبي ﷺ وأصحابه؛ لأن ما قاله حق.

٢ - مشروعية الرجوع إلى الحق وإن كان من نبه عليه ليس من أهل الحق.

٣ - أنه ينبغي عند تغيير الشيء أن يغير إلى شيء قريب منه؛ لأن النبي ﷺ أمرهم أن يقولوا: (ورب الكعبة)، ولم يقل: احلفوا بالله، وأمرهم أن يقولوا: (ما شاء الله ثم شئت).

إشكال وجوابه:

وهو أن يقال: كيف لم ينبه على هذا العمل إلا هذا اليهودي؟

جوابه: أنه يمكن أن الرسول ﷺ لم يسمعه ولم يعلم به.

ولكن يقال بأن الله يعلم، فكيف يقرهم؟

فيبقى الإشكال، ولكن يجاب: إن هذا من الشرك الأصغر دون الأكبر، فتكون الحكمة هي ابتلاء هؤلاء اليهود الذين انتقدوا المسلمين بهذه اللفظة مع أنهم يشركون شركاً أكبر ولا يرون عيبهم.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: قوله: (ما شاء الله وشئت) والمخلوق له مشيئة، خلافاً للجبرية الضلال الذين يقولون: إنَّ المخلوق ليس له مشيئة، بل هو مجبور، يفعل الكفر والمعاصي والشرك من غير اختياره، مثل الآلة التي تُحرَّك والريشة التي تحرَّكها الريح، ولو كان كذلك لم يستحقَّ العذاب على المعصية، ولم يستحقَّ الثواب على الطاعة.

ويقابلهم المعتزلة الذين قالوا: العبد له مشيئة مستقلة لا تتعلق بمشيئة الله، فهو يفعل الكفر والمعاصي بغير مشيئة الله، وإنَّما بمشيئته مستقلاً بها - تعالى الله عما يقولون - وهذا معناه: أنه يحدث في ملك الله ما لا يشاؤه.

وليس من لازم مشيئة الله: محبته لكل ما يشاؤه سبحانه؛ فهو يشاء كفر الكافر =

وله أيضاً، عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ «أن رجلاً قال للنبي ﷺ: ما شاء الله وشئت. فقال: «أجعلني لله ندّاً؟ بل ما شاء الله وحده»<sup>[١]</sup>.

= ولا يحبه، وإنما يشاؤه ويخلقه لحكمة بالغة وهي الابتلاء والامتحان. وإلا فـ «لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً» ولكن اقتضت حكمته أن يفوت بينهم.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - أن قول: ما شاء الله وشئت، والحلف بغير الله شرك؛ لأن الرسول ﷺ أقر اليهودي على اعتبارهما من الشرك.
- ٢ - معرفة اليهود بالشرك الأصغر.
- ٣ - فهم الإنسان إذا كان له هوى.
- ٤ - قبول الحق ممن جاء به وإن كان عدوّاً مخالفاً في الدين.
- ٥ - أن الشرك الأصغر لا يخرج من الملة.
- ٦ - الابتعاد عن الألفاظ المخلة بالعقيدة واستبدالها بالألفاظ البعيدة عن الشرك بالله.

٧ - أن العالم إذا نهى عن شيء فإنه يبين البديل الذي يُغني عنه إذا أمكن.

٨ - أن النهي عن الشرك عام لا يصلح منه شيء حتى بالكعبة التي هي بيت الله في أرضه فكيف بغيرها؟!

٩ - إثبات المشيئة لله، وإثبات المشيئة للعبد، وأنها تابعة لمشيئة الله.

- [١] أخرجه أحمد (٢١٤/١) (١٨٣٩) قال: حدثنا هشيم وفي (٢٢٤/١) (١٩٦٤) قال: حدثنا أبو معاوية وفي (٢٨٣/١) (٢٥٦١) قال: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا سفيان وفي (٣٤٧/١) (٣٢٤٧) قال: حدثنا يحيى، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٨٣) قال: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا سفيان وابن ماجه (٢١١٧) قال: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا عيسى بن يونس، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٨٨) قال: أخبرنا علي بن خشرم، عن عيسى، وأخرجه ابن أبي شيبه (١١٧/٩) - (١١٨) قال: حدثنا علي بن مسهر، خمستهم (هشيم)، وأبو معاوية، وسفيان، ويحيى، وعيسى وعلي بن مسهر) عن الأجلح الكندي، عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس فذكره.

قلت: وفيه الأجلح الكندي وهو مختلف فيه ضعفه أحمد بن حنبل وأبو داود والنسائي وابن سعد والجوزجاني والساجي وابن حبان وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال القطان: في نفسي منه شيء.

ووثقة ابن معين مرة، ومرة قال: صويلح.

قال ابن عدي في «الكامل» (١٤٠/٢) بعد ذكره لحديثه السابق: وأجلح بن عبد الله له أحاديث صالحة غير ما ذكرته يروي عنه الكوفيون وغيرهم ولم أجد له شيئاً منكراً مجاوز للحد لا إسناداً، ولا متناً، وهو أرجو أنه لا بأس به إلا أنه يعد في شيعة الكوفة، وهو عندي مستقيم الحديث صدوق.

وخالف (هشيم، وأبو معاوية، وسفيان، ويحيى، وعيسى وعلي بن مسهر) القاسم بن مالك الكوفي فرواه عن الأجلح عن أبي الزبير عن جابر: أخرجه النسائي في «اليوم والليلة» (ص ٥٤٥) قلت: والأول أصح. قال ابن أبي حاتم في «العلل»: وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن حاتم، عن القاسم بن مالك، عن الأجلح، عن أبي الزبير، عن جابر؛ أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، ما شاء الله وشئت؛ فقال: «ويلك! جعلتني لله عدلاً! بل ما شاء الله وحده؟!».

قال أبي: هذا حديث منكر؛ إنما يرويه الأجلح، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. اهـ.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه النسائي، كما قال المصنف لكن في «اليوم والليلة» وهذا لفظه: أخبرنا علي بن خشرم عن عيسى، عن الأجلح عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس؛ «أن رجلاً أتى النبي ﷺ فكلمه في بعض الأمر فقال: ما شاء الله وشئت فقال النبي ﷺ: «أجعلتني لله عدلاً؟ قل: ما شاء الله وحده».

ورواه ابن ماجه في الكفارات من «السنن» عن هشام بن عمار، عن عيسى نحوه ولفظه: «إذا حلف أحدكم فلا يقل: ما شاء الله وشئت...» الحديث.

وقد تابع عيسى على هذا الحديث سفيان الثوري، وعبد الرحمن المحاربي وجعفر بن عون عن الأجلح وكلهم ثقات، وخالفهم القاسم بن مالك وهو ثقة فرواه عن الأجلح، عن أبي الزبير عن جابر، والأول أرجح. ويحتمل أن يكون عن الأجلح عنهما جميعاً.

قوله: (أجعلتني لله ندّاً)، هذه رواية ابن مردويه، والرواية عند النسائي وابن ماجه «أجعلتني لله عدلاً» والمعنى واحد.

قال ابن القيم: ومن ذلك؛ أي: من الشرك بالله في الألفاظ قول القائل

للمخلوق: ما شاء الله وشئت، كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال له رجل: ما شاء الله =

= وشئت، وذكر الحديث المشروح، ثم قال: هذا مع أن الله قد أثبت للعبد مشيئة - كقوله: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨] فكيف بمن يقول: أنا متوكل على الله وعليك، وأنا في حسب الله وحسبك، وما لي إلا الله وأنت، وهذا من الله ومنك، وهذا من بركات الله وبركاتك، والله لي في السماء وأنت لي في الأرض، والله وحياة فلان أو يقول: نذراً لله ولفلان، وأنا تائب لله ولفلان، وأرجو الله ولفلاناً، فوازن بين هذه الألفاظ، وبين قول القائل: ما شاء الله وشئت، ثم انظر أيهما أفحش؛ يتبين لك أن قائلها أولى بجواب النبي ﷺ لقائل تلك الكلمة، وأنه إذا كان قد جعله نذراً بها، فهذا قد جعل من لا يداني رسول الله ﷺ في شيء من الأشياء، بل لعله أن يكون من أعدائه نذراً لرب العالمين.

فالسجود، والعبادة، والتوكل، والإنابة، والتقوى، والخشية، والتوبة، والنذر، والحلف، والتسبيح، والتكبير، والتهليل، والتحميد، والاستغفار، وحلق الرأس خضوعاً وتعبداً، والطواف بالبيت والدعاء، كل ذلك محض حق لله الذي لا يصلح ولا ينبغي لسواه، من ملك مقرب ولا نبي مرسل، وفي «مسند» الإمام أحمد: «أن رجلاً أتى به النبي ﷺ قد أذنب فلما وقف بين يديه قال: اللَّهُمَّ إني أتوب إليك ولا أتوب إلى محمد فقال: عرف الحق لأهله».

قلت: إذا كان هذا كلامه ﷺ لمن قال له: ما شاء الله وشئت فكيف بمن يقول

فيه:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم  
ويقول في هَمْزِيَّتِهِ:

هذه علتي وأنت طيبي ليس يخفى عليك في القلب داء  
وأشبه هذا من الكفر الصريح.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (بل ما شاء الله وحده) أرشده النبي ﷺ إلى ما يقطع عنه الشرك، ولم يرشده إلى أن يقول: ما شاء الله ثم شئت حتى يقطع عنه كل ذريعة عن الشرك وإن بعدت.

□ يستفاد من الصريح:

١ - أن تعظيم النبي ﷺ بلفظ يقتضي مساواته للخالق شرك، فإن كان يعتقد المساواة، فهو شرك أكبر، وإن كان يعتقد أنه دون ذلك، فهو أصغر، وإذا كان هذا شركاً، فكيف بمن يجعل حق الخالق للرسول ﷺ؟! =

ولابن ماجه، عن الطفيل - أخى عائشة لأمها - قال: «رأيت كأني أتيت على نفر من اليهود فقلت: إنكم لأنتم القوم، لولا أنكم تقولون: عزير ابن الله. قالوا: وأنتم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد.

= هذا أعظم؛ لأنه ﷺ ليس له شيء من خصائص الربوبية، بل يلبس الدرع، ويحمل السلاح، ويجوع، ويتألم، ويمرض، ويعطش كبقية الناس، ولكن الله فضله على البشر بما أوحى إليه من هذا الشرع العظيم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠]، فهو بشر، وأكد هذه البشرية بقوله: مثلكم، ثم جاء التمييز بينه وبين بقية البشر بقوله تعالى: ﴿يُوحِىْ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ [الكهف: ١١٠]، ولا شك أن الله أعطاه من الأخلاق الفاضلة التي بها الكمالات من كل وجه: أعطاه من الصبر العظيم، وأعطاه من الكرم ومن الجود، لكنها كلها في حدود البشرية، أما أن تصل إلى خصائص الربوبية، فهذا أمر لا يمكن، ومن ادعى ذلك فقد كفر بمحمد ﷺ وكفر بمن أرسله.

فالمهم أننا لا نغلو في الرسول عليه الصلاة والسلام فننزله في منزلة هو ينكرها، ولا نهضم حقه الذي يجب علينا فنعطيه ما يجب له، ونسأل الله أن يعيننا على القيام بحقه، ولكننا لا ننزله منزلة الرب ﷻ.

٢ - إنكار المنكر وإن كان في أمر يتعلق بالمنكر؛ لقوله ﷺ: (أجعلتني الله ندأ؟!)، مع أنه فعل ذلك تعظيماً للنبي ﷺ، وعلى هذا إذا انحنى لك شخص عند السلام، فالواجب عليك الإنكار.

٣ - أن من حسن الدعوة إلى الله ﷻ أن تذكر ما يباح إذا ذكرت ما يحرم؛ لأنه ﷺ لما منعه من قول: (ما شاء الله وشئت) أرشده إلى الجائز وهو قوله: (بل ما شاء الله وحده).

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - النهي عن قول: (ما شاء الله وشئت) وما أشبهه مما فيه عطف مشيئة العبد على مشيئة الله بالواو وما أشبه ذلك.

٢ - أن من سوى العبد بالله ولو في الشرك الأصغر فقد اتخذته ندأً لله.

٣ - إنكار المنكر.

٤ - أن رسول الله ﷺ قد حمى حمى التوحيد، وسد طرق الشرك.

ثم مررت بنفر من النصارى فقلت: إنكم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون: المسيح ابن الله. قالوا: وأنتم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد.

فلما أصبحت أخبرت بها من أخبرت، ثم أتيت النبي ﷺ فأخبرته، قال: «هل أخبرت بها أحداً؟» قلت: نعم، قال: فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أما بعد، فإن طفيلاً رأى رؤيا أخبر بها من أخبر منكم، وإنكم قلتم كلمة كان يمنعني كذا وكذا أن أنهاكم عنها، فلا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا: ما شاء الله وحده»<sup>[١]</sup>.

[١] وتقدم الكلام عليه في حديث حذيفة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث لم يروه ابن ماجه بهذا اللفظ عن الطفيل، إنما رواه عن حذيفة ولفظه: حدثنا هشام بن عمار ثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان «أن رجلاً من المسلمين رأى في النوم أنه لقي رجلاً من أهل الكتاب فقال: نعم القوم أنتم لولا أنكم تشركون، تقولون: ما شاء الله وشاء محمد، وذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «أما والله إن كنت لأعرفها لكم قولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد» ورواه أحمد والنسائي بنحوه.

وفي رواية للنسائي أن الرائي لذلك هو حذيفة نفسه هذه رواية ابن عيينة، ثم ذكر ابن ماجه حديث الطفيل هذا فساق إسناده ولم يذكر اللفظ فقال: حدثنا ابن أبي الشوارب، ثنا أبو عوانة عن عبد الملك، عن ربعي بن حراش، عن الطفيل بن سخبرة أخيه عائشة لأمها، عن النبي ﷺ بنحوه، هذا لفظ ابن ماجه. وهكذا رواه حماد بن سلمة وشعبة وابن إدريس عن عبد الملك، فقالوا: عن الطفيل وهو الذي رجحه الحفاظ، وقالوا: ابن عيينة وهم في قوله: عن حذيفة فقد تبين أن هذا الحديث المذكور لم يروه ابن ماجه بهذا اللفظ، لكن رواه أحمد والطبراني بنحو مما ذكره المصنف.

قوله: (عن الطفيل) هو ابن سخبرة وفي حديثه هذا أنه أخو عائشة لأمها، وكذا قال الحربي وقال: الذي عندي أن الحارث بن سخبرة قدم مكة، فحالف =

= أبا بكر فمات، فخلف أبو بكر بعده على أم رومان فولدت له عبد الرحمن وعائشة، وكان لها من الحارث الطفيل بن الحارث، فهو أخو عائشة لأمها. وقيل غير ذلك.

وهو صحابي ليس له إلا هذا الحديث قال البغوي: لا أعلم له غيره.

قوله: (رأيت فيما يرى النائم) كما روى أحمد، والطبراني.

قوله: (على نفر من اليهود) وفي رواية أحمد، والطبراني: «كأنني مررت برهط من اليهود فقلت: من أنتم فقالوا: نحن اليهود» والنفر رهط الإنسان وعشيرته، وهو اسم جمع يقع على جماعة من الرجال خاصة، ما بين الثلاثة إلى العشرة، ولا واحد له من لفظه. قاله أبو السعادات.

قوله: (فقلت: إنكم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون: عزير ابن الله)؛ أي: نعم القوم أنتم لولا ما أنتم عليه من الشرك، والمسبة لله بنسبة الولد إليه وهذا لفظ الطبراني، ولفظ أحمد قال: أنتم القوم.

قوله: (قالوا: وإنكم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد) عارضوه بذكر شيء مما في المسلمين من الشرك الأصغر فقالوا له: هذا الكلام؛ أي: نعم القوم أنتم لولا ما فيكم من الشرك. وكذلك جرى له مع النصارى.

قوله: (فلما أصبحت أخبرت بها من أخبرت) وفي رواية أحمد: «فلما أصبح أخبر بها من أخبر»، وفي رواية الطبراني: «فلما أصبحت أخبرت بها أناساً».

قوله: (ثم أتيت النبي ﷺ فأخبرته) فيه حسن خلقه ﷺ وعدم احتجابه عن الناس؛ كالمملوك بحيث إذا أراد أحد الوصول إليه أمكنه ذلك بلا كلفة ولا مشقة، بل يصلون إليه ويقضي حاجتهم ويخبرونه بما يحتاجون إليه من أمر دينهم ودنياهم، ويقصون عليه ما يروونه في المنام، بل كان ﷺ يعتني بالرؤيا لأنها من أقسام الوحي، وكان إذا صلى الصبح كثيراً ما يقول: «هل رأى أحد منكم رؤيا».

قوله: (فحمد الله وأثنى عليه) وفي رواية أحمد: «فلما أصبحوا خطبهم فحمد الله وأثنى عليه» وفي رواية الطبراني: «فلما صلى الظهر قام خطيباً» ففيه مشروعية حمد الله والثناء عليه في الخطب، وفيه الخطبة في الأمور المهمة.

وأما معنى الحمد، فقد تقدم في باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَخَافُ سَيْنًا﴾ [الأعراف: ١٩١] وأما الثناء فقال ابن القيم: هو تكرار المحامد.



= قوله: (ثم قال: أما بعد) في رواية أحمد، والطبراني: (ثم قال: إن طفيلاً رأى رؤيا)، ولم يذكر أما بعد.

وفي رواية للطبراني: فقام نبي الله على المنبر فقال: «إن أخاكم رأى رؤيا قد حدثكم بما رأى» فيه مشروعية «أما بعد» في الخطب إن ثبت في هذا الحديث، وإلا فلا يضر، فإنها ثابتة في خطبه عليه الصلاة والسلام في غيره.

قوله: (وإنكم قلتم كلمة كان يمنعني كذا وكذا أن أنهاكم عنها) وفي رواية أحمد، والطبراني «وإنكم كنتم تقولون كلمة كان يمنعني الحياء منكم أن أنهاكم عنها» وهذا الحياء منهم ليس على سبيل الحياء من الإنكار عليهم، بل كان ﷺ يكرهها ويستحي أن ينكرها، لأنه لم يأمر بإنكارها، فلما جاء الأمر الإلهي بالرؤيا الصالحة أنكرها، ولم يستحي في ذلك. وفيه دليل على أنها من الشرك الأصغر، إذ لو كانت من الأكبر لأنكرها من أول مرة قالوها.

وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من الحياء وأنه من الأخلاق المحمودة. قوله: (فلا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا: ما شاء الله وحده) هذا على سبيل الاستحباب وإلا فيجوز أن يقول: ما شاء الله ثم شاء فلان كما تقدم. وفيه أن الرؤيا قد تكون سبباً لشرع بعض الأحكام كما في هذا الحديث، وحديث الأذان، وحديث الذكر بعد الصلوات.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وهذا الحديث والذي قبله أمرهم فيه أن يقولوا: (ما شاء الله وحده) ولا ريب أن هذا أكمل في الإخلاص وأبعد عن الشرك من أن يقولوا: (ثم شاء فلان)؛ لأن فيه التصريح بالتوحيد المنافي للتنديد من كل وجه، فالبصير يختار لنفسه أعلى مراتب الكمال في مقام التوحيد والإخلاص.

وفيه معنى قوله ﷺ: «الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة». قلت: وإن كانت رؤيا منام فهي وحي يثبت بها ما يثبت بالوحي أمراً ونهياً، والله أعلم.

○ وقال أيضاً في «هرة عيون الموحدين»: وهذه الرؤيا حق أقرها رسول الله ﷺ وعمل بمقتضاها فنهاهم أن يقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، وأمرهم أن يقولوا: ما شاء الله وحده.

وقد بلغ ﷺ البلاغ المبين وأنذر عن الشرك وحذر عن قليله وكثيره، فانظر إلى =

= ما وقع من الشرك العظيم في هذه الأمة ينادون الميت من مسافة شهر أو شهرين أو أكثر، ويعتقدون فيه أنه ينفع ويضر ويسمع ويستجيب من تلك المسافة، وجعلوا الأموات شركاء لله في الملك والتدبير وعلم الغيب وغير ذلك من خصائص الربوبية، وتركوا نبيهم وما جاء به وقاله وما نهى عنه كأنهم لم يسمعوا كتاباً ولا سُنَّةً، وقد بعثه الله بالنهي عن الشرك كما ترى، فما زال يدعو الناس إلى توحيد الله وإخلاص العبادة له حتى أكمل الله لهم به الدين وأتم عليهم النعمة، لكن رجعوا من الكمال إلى الضلال ومن سبيل النجاة إلى سبيل الهلاك، وهذه وإن كانت رؤيا منام فقد أقرها رسول الله ﷺ وأخبر أنها حق.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وقوله: (عزير) هو رجل صالح ادعى اليهود أنه ابن الله، وهذا من كذبهم، وهو كفر صريح، واليهود لهم مثالب كثيرة، لكن خصت هذه لأنها من أعظمها وأشهرها عندهم.

قوله: (تقولون: المسيح ابن الله): هو عيسى ابن مريم، وسمي مسيحاً بمعنى ماسح، وهو فعيل بمعنى فاعل؛ لأنه كان لا يمسخ ذا عاهة إلا برئ بإذن الله؛ كالأكمه والأبرص.

والشيطان لعب بالنصارى فقالوا: هو ابن الله؛ لأنه أتى بدون أب، كما في القرآن: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، قالوا: هو جزء من الله؛ لأن الله أضافه إليه، والجزء هو الابن.

والروح على الراجح عند أهل السُنَّة: ذات لطيفة تدخل الجسم وتحل فيه كما يحل الماء في الطين اليابس، ولهذا يقبضها الملك عند الموت وتكفن ويصعد بها ويراهها الإنسان عند موته، فالصحيح أنها ذات وإن كان بعض الناس يقول: إنها صفة، ولكنه ليس كذلك، والحياة صحيح أنها صفة لكن الروح ذات، إذ نقول لهؤلاء النصارى: إن الله أضاف روح عيسى إليه كما أضاف البيت والمساجد والناقة وما أشبه ذلك على سبيل التشريف والتعظيم، ولا شك أن المضاف إلى الله يكتسب شرفاً وعظمة، حتى إن بعض الشعراء يقول في معشوقته:

لا تَدْعُنِي إِلَّا بِيَا عَبْدِهَا فَإِنَّهُ أَشْرَفُ أَسْمَائِي

قوله: (فلما أصبحت أخبرت بها من أخبرت) المقصود بهذه العبارة الإبهام؛ كقوله تعالى: ﴿فَغَشَّيْهُمْ مِنَ اللَّيْلِ مَا غَشَّيْهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، والإبهام قد يكون للتعظيم كما في الآية المذكورة، وقد يكون للتحقير حسب السياق، وقد يراد به معنى آخر.

= قوله: (هل أخبرت بها أحداً؟) سأل النبي ﷺ هذا السؤال؛ لأنه لو قال: لم أخبر أحداً، فالمتوقع أن الرسول عليه الصلاة والسلام سيقول له: لا تخبر أحداً، هذا هو الظاهر، ثم بين له الحكم عليه الصلاة والسلام، لكن لما قال: إنه أخبر بها، صار لا بد من بيانها للناس عموماً؛ لأن الشيء إذا انتشر يجب أن يعلن عنه، بخلاف إذا كان خاصاً، فهذا يخبر به من وصله الخبر.

قوله: (فحمد الله) الحمد: وصف المحمود بالكمال مع المحبة والتعظيم.

قوله: (وأثنى عليه)؛ أي: كرر ذلك الوصف.

قوله: (أما بعد) سبق أنها بمعنى مهما يكن من شيء بعد؛ أي: بعدما ذكرت،

فكذا وكذا.

قوله: (يمنعني كذا وكذا)؛ أي: يمنعه الحياء كما في رواية أخرى، ولكن ليس الحياء من إنكار الباطل، ولكن من أن ينهى عنها دون أن يأمره الله بذلك، هذا الذي يجب أن تحمل عليه هذه اللفظة إن كانت محفوظة:

أن الحياء الذي يمنعه ليس الحياء من الإنكار؛ لأن الرسول ﷺ لا يستحي من الحق، ولكن الحياء من أن ينكر شيئاً قد درج على الألسنة وألفه الناس قبل أن يؤمر بالإنكار، مثل الخمر بقي الناس يشربونها حتى حرمت في سورة المائدة، فالرسول ﷺ لما لم يؤمر بالنهي عنها سكت، ولما حصل التنبيه على ذلك بإنكار هؤلاء اليهود والنصارى رأى ﷺ أنه لا بد من إنكارها لدخول اللوم على المسلمين بالنطق بها.

قوله: (قولوا ما شاء الله وحده) نهاهم عن الممنوع، وبين لهم الجائز.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: قد ذكر ابن القيم رحمه الله في كتاب «الروح» أن

الرؤيا على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: حق، وهو ما يجري على يد ملك الرؤيا، يأتي إلى النائم فيُريه

أشياء عجيبة، فيستيقظ النائم وقد رأى هذه الرؤيا فتقع كما رآها.

النوع الثاني: يكون من الشيطان، وذلك: أن الإنسان إذا نام ولم يذكر الله

عند النوم، ولم يقرأ آية الكرسي، ولم يقرأ سور الإخلاص والموعدتين، ولم يتعوذ

بالله من الشيطان الرجيم، ويأتي بالأدعية المشروعة عند النوم، فإن الشيطان يتسلط

عليه، ويكدر عليه نومه، ويُريه أشياء باطلة لا حقيقة لها من أجل أن يكدره،

والسبب: أنه لم يتحصن بالله من الشيطان قبل النوم.

النوع الثالث: حديث نفس، وذلك أن الإنسان يفكر في أشياء في اليقظة، =

## وفيه مسائل

- الأولى: معرفة اليهود بالشرك الأصغر.
- الثانية: فهم الإنسان إذا كان له هوى<sup>[١]</sup>.

= أو تُهْمُ أشياء، فإذا نام فإن هذه الأشياء تُعْرَضُ له في نومه، لأنّه كان مهتماً بها في اليقظة. وهذا حديث نفس ليس له حقيقة، وإنما هو أضغاث أحلام.

وقوله: (لولا أنكم تقولون: عزير ابن الله) ينسبون الولد إلى الله ﷻ، و«عزير» اسم رجلٍ منهم، قيل: إنه نبي، وقيل: إنه رجلٌ صالح وعالمٌ من علمائهم.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - الاعتناء بالرؤيا وأنها سببٌ لتشريع بعض الأحكام وقت حياة الرسول ﷺ.

٢ - أن قول: «ما شاء الله وشاء فلان» وما أشبه ذلك شركٌ أصغر.

٣ - معرفة اليهود والنصارى بالشرك الأصغر، مع ما هم عليه من الشرك الأكبر من أجل الطعن بالمسلمين.

٤ - تقديمُ حمد الله والثناء عليه في الخطب، وقول: أما بعد، فيها.

٥ - استحباب قصر المشيئة على الله، وإن كان يجوز أن يقول: ما شاء الله ثم شاء فلان.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: الشرك في الألفاظ أتى بالتدرج في تاريخ بعثة النبي عليه الصلاة والسلام وتبليغه أمته بالأوامر والنواهي، فكان الحلف بالأبواء جائزاً، ثم نهاهم عليه الصلاة والسلام عن ذلك، وكذلك قول: ما شاء الله وشئت، ثم نهاهم عن ذلك؛ ولهذا قال المصنف في مسائل كتاب التوحيد: فيه أن الشرك فيه أكبر وأصغر؛ لقوله: (كان يميني كذا وكذا)، وأما الشرك الأكبر فلا يجوز أن يؤخر إنكاره أو أن يمنع عنه مانع، أما شرك الألفاظ فقد تكون المصلحة والفقه - فقه الدعوة وفقه ترتيب الأهم والمهم وتقديم الأهم على المهم - أن يؤخر بعضه لتتم المصلحة العظمى، أما الشرك الأكبر فلا مصلحة تبقى مع وجوده.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (فهم الإنسان إذا كان له هوى)؛ أي: إذا كان له هوى فهم شيئاً، وإن كان هو يرتكب مثله أو أشد منه، فاليهود مثلاً أنكروا على المسلمين قولهم: (ما شاء الله وشئت)، وهم يقولون أعظم من هذا، يقولون: عزير ابن الله، ويصفون الله تعالى بالنقائص والعيوب.

ومن ذلك بعض المقلدين يفهم النصوص على ما يوافق هواه، فتجده يحمل =

• الثالثة: قوله ﷺ: «أجعلتني لله ندا؟» فكيف بمن قال: «ما لي من ألوذ به سواك» والبيتين بعده؟<sup>[١]</sup>.

• الرابعة: أن هذا ليس من الشرك الأكبر لقوله: «بمعني كذا وكذا».

• الخامسة: أن الرؤيا الصالحة من أقسام الوحي<sup>[٢]</sup>.

= النصوص من الدلالات ما لا تحتل، كذلك أيضاً بعض العصريين يحملون النصوص ما لا تحتمله حتى توافق ما اكتشفه العلم الحديث في الطب والفلك وغير ذلك، كل هذا من الأمور التي لا يحمد الإنسان عليها، فالإنسان يجب أن يفهم النصوص على ما هي عليه، ثم يكون فهمه تابعاً لها، لا أن يُخضع النصوص لفهمه أو لما يعتقد، ولهذا يقولون: استدلل ثم اعتقد، ولا تعتقد ثم تستدل؛ لأنك إذا اعتقدت ثم استدلت ربما يحملك اعتقادك على أن تُحرّف النصوص إلى ما تعتقده كما هو ظاهر في جميع الملل والمذاهب المخالفة لما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام، تجدهم يحرفون هذه النصوص لتوافق ما هم عليه، والحاصل أن الإنسان إذا كان له هوى، فإنه يحمل النصوص ما لا تحتمله من أجل أن توافق هواه.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: من أنكر المنكر وهو لا يريد الإصلاح وإنما يريد التشنيع والعيب فهذه نية فاسدة وهذا خلق مذموم.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: مما يستفاد منه: أن صاحب الهوى قد يفهم الصواب، فإذا فهم الصواب فإن الواجب أن يقبل منه؛ لأن المسلم يجب عليه أن يقبل الحق ممن جاء به، ولو كان يهودياً أو نصرانياً.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله ﷺ: (أجعلتني لله ندا؟!) هو قوله: (ما شاء وشئت).

وقوله: (فكيف بمن قال: ما لي ألوذ به سواك...) يشير ﷺ إلى أبيات للبوصيري في البردة - القصيدة المشهورة يقول فيها:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به      سواك عند حلول الحادث العمم  
إن لم تكن آخذاً يوم المعاد يدي      عفواً وإلا فقل يا زلة القدم  
فإن من جودك الدنيا وضرتها      ومن علومك علم اللوح والقلم  
وهذا غاية الكفر والغلو، فلم يجعل الله شيئاً، والنبى ﷺ شرفه بكونه عبد الله ورسوله، لا لمجرد كونه محمد بن عبد الله.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أن الرؤيا الصالحة من أقسام الوحي): =

• السادسة: أنها قد تكون سبباً لشرع بعض الأحكام<sup>[١]</sup>.



= تؤخذ من حديث الطفيل، ولقوله ﷺ: «الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة»؛ لأن أول الوحي كان بالرؤيا الصالحة من ربيع الأول إلى رمضان، وهذا ستة أشهر، فإذا نسبت هذا إلى بقية زمن الوحي، كان جزءاً من ستة وأربعين جزءاً؛ لأن الوحي كان ثلاثاً وعشرين سنة وستة أشهر مقدمة له.

والرؤيا الصالحة: هي التي تتضمن الصلاح، وتأتي منظمة وليست بأضغاث أحلام.

أما أضغاث الأحلام، فإنها مشوشة غير منظمة، وذلك مثل التي قصها رجل على النبي ﷺ قال: إني رأيت رأسي قد قُطِعَ، وإني جعلت أشد وراءه سعيًا. فقال النبي ﷺ: «لا تحدث الناس بتلاعب الشيطان بك في منامك»، والغالب أن المرأى المكروهة من الشيطان، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْتَجَوَّى مِنَ الشَّيْطَانِ لِخَرُوكَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَكِنْ بِضَآئِرِهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [المجادلة: ١٠] ولذلك أرشد النبي ﷺ لمن رأى ما يكره أن يتفل عن يساره، أو ينفث ثلاث مرات، وأن يقول: «أعوذ بالله من شر الشيطان ومن شر ما رأيت». وأن يتحول إلى الجانب الآخر، وأن لا يخبر أحداً، وفي رواية: «أمره أن يتوضأ وأن يصلي».

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: ولكن لا يثبت بها الأحكام إلا ما كان على عهد رسول الله ﷺ وأقره وعمل بموجبه.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أنها قد تكون سبباً لشرع بعض الأحكام)، من ذلك رؤيا إبراهيم عليه الصلاة والسلام أنه يذبح ابنه، وهذا الحديث، وكذلك أثبت النبي ﷺ رؤيا عبد الله بن زيد في الأذان، وقال النبي ﷺ: «إنها رؤيا حق»، وأبو بكر رضي الله عنه أثبت رؤيا من رأى ثابت بن قيس بن شماس، فقال للذي رآه: إنكم ستجدون درعي تحت برمة، وعنده فرس يستن. فلما أصبح الرجل ذهب إلى خالد بن الوليد وأخبره، فذهبوا إلى المكان ورأوا الدرع تحت البرمة عندها الفرس، فنفذ أبو بكر وصيته؛ لوجود القرائن التي تدل على صدقها، لكن لو دلت على ما يخالف الشريعة؛ فلا عبرة بها، ولا يلتفت إليها؛ لأنها ليست رؤيا صالحة.

## باب

من سبَّ الدهر فقد آذى الله<sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة؛ لأن سبَّ الدهر يتضمن الشرك كما سيأتي بيانه. ولفظ الأذى في اللغة: هو لِمَا خَفَّ أمره، وضعف أثره من الشرِّ والمكروه. ذكره الخطابي.

قال شيخ الإسلام: وهو كما قال.

وهذا بخلاف الضرر، فقد أخبر سبحانه أن العباد لا يضرّونه كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٧٦] فبين سبحانه أن الخلق لا يضرّونه، لكن يؤذونه إذا سبوا مقلب الأمور.

○ قال الشيخ ابن سعدي: قوله: (باب من سب الدهر فقد سب الله) وهذا واقع كثيراً في الجاهلية، وتبعهم على هذا كثير من الفساق والمجان والحمقى، إذا جرت تصارييف الدهر على خلاف مرادهم جعلوا يسبون الدهر والوقت، وربما لعنوه. وهذا ناشئ من ضعف الدين ومن الحمق والجهل العظيم، فإن الدهر ليس عنده من الأمر شيء، فإنه مُدَبَّرٌ مصرف والتصارييف الواقعة فيه تدبير العزيز الحكيم، ففي الحقيقة يقع العيب والسب على مُدَبِّرِهِ.

وكما أنه نقص في الدين فهو نقص في العقل، فبه تزداد المصائب ويعظم وقعها ويغلق باب الصبر الواجب، وهذا مناف للتوحيد.

أما المؤمن فإنه يعلم أن التصارييف واقعة بقضاء الله وقدره وحكمته، فلا يتعرض لعيب ما لم يعبه الله ولا رسوله، بل يرضى بتدبير الله ويسلم لأمره وبذلك يتم توحيده وطمأنينته.

○ قال الشيخ ابن قاسم: لأنهم إذا أضافوا إلى الدهر ما نالهم من الشدائد،

فإنما سبوا فاعله حقيقة وهو الله سبحانه، والساب مرتكب أحد أمرين:

= إما مسبة الله أو الشرك، فإن اعتقد أن الدهر فاعل مع الله فهو مشرك، وإن اعتقد أن الله وحده هو الذي فعل ذلك، وهو يسب من فعله فقد سب الله تعالى الله وتقدس.

○ قال الشيخ ابن باز: أراد المصنف بيان أن سب الدهر وغيره من الأشياء التي تنقص التوحيد وتضعفه وتنافي كماله، فسب الدهر ينقص الإيمان ويضعف التوحيد ويغضب الله ﷻ لأن الدهر مخلوق مدبر ليس في يده تصرف فهو مدبر من الله ﷻ وسبه إيذاء لله ﷻ لأنه يغضبه سبحانه، وسب الدهر هو سب الزمان وهو الليل والنهار، مثل: (قاتل الله هذه الساعة، لعن الله هذه الساعة) وما شابه ذلك يعني: شتمه ولعنه والدعاء عليه، أما وصفه بالشدة فهذا ليس من السب، مثل: (هذا يوم شديد، هذا يوم عسر، هذا يوم نحس، هذا يوم بارد) فهذا ليس من السب.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: السب: الشتم، والتقييح، والذم، وما أشبه ذلك.

الدهر: هو الزمان والوقت.

وسب الدهر ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: أن يقصد الخبر المحض دون اللوم، فهذا جائز، مثل أن يقول: تعبنا من شدة حر هذا اليوم أو برده، وما أشبه ذلك؛ لأن الأعمال بالنيات، ومثل هذا اللفظ صالح لمجرد الخبر، ومنه قول لوط عليه الصلاة والسلام: ﴿هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ [هود: ٧٧].

الثاني: أن يسب الدهر على أنه هو الفاعل، كأن يعتقد بسبه الدهر أن الدهر هو الذي يقلب الأمور إلى الخير والشر؛ فهذا شرك أكبر لأنه اعتقد أن مع الله خالقاً؛ لأنه نسب الحوادث إلى غير الله، وكل من اعتقد أن مع الله خالقاً فهو كافر، كما أن من اعتقد أن مع الله إلهاً يستحق أن يعبد فإنه كافر.

الثالث: أن يسب الدهر لا لاعتقاد أنه هو الفاعل، بل يعتقد أن الله هو الفاعل، لكن يسبه؛ لأنه محل لهذا الأمر المكروه عنده؛ فهذا محرم، ولا يصل إلى درجة الشرك، وهو من السفه في العقل والضلال في الدين؛ لأن حقيقة سبه تعود إلى الله سبحانه؛ لأن الله تعالى هو الذي يصرف الدهر ويكون فيه ما أراد من خير أو شر، فليس الدهر فاعلاً، وليس هذا السب يُكفر؛ لأنه لم يسب الله تعالى مباشرة.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: إذا اعتقد أن الفاعل هو الله ولكنه ينسب الأذى

إلى الدهر، أو ينسب الذم إلى الدهر من باب التساهل في اللفظ: فهذا أيضاً محرم، =



وقول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤] (١).

= ويُعتبر من الشرك الأصغر، حتى ولو لم يقصد المعنى وإنما جرى على لسانه، فيُعتبر من الشرك في الألفاظ.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال ابن كثير: يخبر تعالى عن قول الدهرية من الكفار ومن وافقهم من مشركي العرب في إنكار المعاد ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] قال ابن جرير: أي: ما حياة إلا حياتنا التي نحن فيها، ولا حياة سواها تكذيباً منهم بالبعث بعد الموت.

﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] قال ابن كثير: أي: يموت قوم ويعيش آخرون، وما ثم معاد ولا قيامة.

وهذا يقوله مشركو العرب المنكرون للمعاد، وتقوله الفلاسفة الإلهيون منهم، وهم ينكرون البدأ والرجعة، وتقوله الفلاسفة الدهرية الدورية المنكرون للصانع، المعتقدون أن في كل ستة وثلاثين ألف سنة يعود كل شيء إلى ما كان عليه، فزعموا أن هذا قد تكرر مرات لا تتناهى، فكابروا العقول وكذبوا المنقول، ولهذا قالوا: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ قال ابن جرير: أي: وما يهلكنا فيفينا إلا مر الليالي والأيام، وطول العمر إنكاراً منهم أن يكون لهم رب يفنيهم ويهلكهم. ثم روى بإسناد على شرط «الصحيحين» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «كان أهل الجاهلية يقولون: إنما يهلكنا الليل والنهار، وهو الذي يهلكنا ويميتنا ويحيينا» فقال الله في كتابه: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ قال فيسبون الدهر فقال الله تبارك وتعالى: (يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر أقبل الليل والنهار).

قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٤] قال ابن جرير: يعني: من يقين علم ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ قال ابن كثير: يتوهمون ويتخيلون.

فإن قلت: فأين مطابقة الآية للترجمة إذا كانت خبراً عن الدهرية المشركين؟ قيل: المطابقة ظاهرة؛ لأن من سب الدهر فقد شاركهم في سبه، وإن لم يشاركهم في الاعتقاد.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ المراد بذلك المشركون الموافقون للدهرية - بضم الدال على الصحيح عند النسبة؛ لأنه مما تغير فيه الحركة - والمعنى وما الحياة والوجود إلا هذا؛ فليس هناك آخرة، =

= بل يموت بعض ويحيا آخرون، هذا يموت فيدفن وهذا يولد فيحيا، ويقولون: إنها أرحام تدفع وأرض تبلع ولا شيء سوى هذا.  
قوله: ﴿إِنَّ مُمْ إِلَّا يَطْنُونَ﴾ [البقرة: ٢٤] (إن): هنا نافية لوقوع (إلا) بعدها؛ أي: ما هم إلا يطنون.

الظن هنا بمعنى الوهم؛ فليس ظنهم مبنياً على دليل يجعل الشيء مظنوناً، بل هو مجرد وهم لا حقيقة له، فلا حجة لهم إطلاقاً، وفي هذا دليل على أن الظن يستعمل بمعنى الوهم، وأيضاً يستعمل بمعنى العلم واليقين؛ كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَطْنُونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦].

والرد على قولهم بما يلي:  
أولاً: قولهم: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾.  
وهذا يرده المنقول والمعقول:

أما المنقول: فالكتاب والسنة تدل على ثبوت الآخرة ووجوب الإيمان باليوم الآخر، وأن للعباد حياة أخرى سوى هذه الحياة الدنيا، والكتب السماوية الأخرى تقرر ذلك وتؤكد.

وأما المعقول: فإن الله فرض على الناس الإسلام والدعوة إليه والجهاد لإعلاء كلمة الله، مع ما في ذلك من استباحة الدماء والأموال والنساء والذرية، فمن غير المعقول أن يكون الناس بعد ذلك تراباً لا بعث ولا حياة ولا ثواب ولا عقاب، وحكمة الله تأبى هذا، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥]؛ أي: الذي أنزل عليك القرآن وفرض العمل به والدعوة إليه لا بد أن يردك إلى معاد تجازى فيه ويجازى فيه كل من بلغته الدعوة.

ثانياً: قولهم: ﴿وَمَا يَهْلِكُ إِلَّا الدَّهْرُ﴾؛ أي: إلا مرور الزمن.  
وهذا يرده المنقول والمحسوس:

فأما المنقول: فالكتاب والسنة تدل على أن الإحياء والإماتة بيد الله ﷻ، كما قال الله تعالى: ﴿هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يونس: ٥٦]، وقال عن عيسى عليه الصلاة والسلام: ﴿وَأَمَّا الْمَوْتُ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩].

وأما المحسوس: فإننا نعلم من يبقى سنين طويلة على قيد الحياة؛ كنوح عليه السلام وغيره ولم يهلكه الدهر، ونشاهد أطفالاً يموتون في الشهر الأول من ولادتهم، وشباباً يموتون في قوة شبابهم؛ فليس الدهر هو الذي يميتهم.

في «الصحيح» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «قال الله تعالى: يؤذيني ابن آدم، يسب الدهر، وأنا الدهر أقلب الليل والنهار»<sup>[١]</sup>.  
وفي رواية: «لا تسبوا الدهر؛ فإن الله هو الدهر»<sup>[٢]</sup>.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

- ١ - إثبات البعث والرد على من أنكره.
  - ٢ - ذم من ينسب الحوادث إلى الدهر.
  - ٣ - أن من نفى شيئاً فهو مطالبٌ بالدليل على نفيه كالمثبت.
  - ٤ - أن الظن لا يعتمد عليه في الاستدلال في العقائد.
- [١] رواه البخاري (٤٨٢٦) (٦١٨١) (٧٤٩١)، ورواه مسلم في (٥٨٢٤).  
[٢] رواه مسلم (٥٨٢٤).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (في الصحيح)؛ أي: «صحيح البخاري».

ورواه أحمد بهذا اللفظ، وأخرجه مسلم بلفظ آخر.

قوله: (يؤذيني ابن آدم يسب الدهر)، فيه أن سب الدهر يؤذي الله تبارك وتعالى.  
قال الشافعي تأويله، والله أعلم: أن العرب كان من شأنها أن تدم الدهر، وتسبه عند المصائب التي تنزل بهم، من موت، أو هرم، أو تلف، أو غير ذلك، فيقولون: إنما يهلكنا الدهر وهو الليل والنهار، ويقولون: أصابتهم قوارع الدهر، وأبادهم الدهر، فيجعلون الليل والنهار يفعلان الأشياء، فيذمون الدهر بأنه الذي يفتنيهم، ويفعل بهم، قال رسول الله ﷺ: (لا تسبوا الدهر) على أنه الذي يفتنيكم والذي يفعل بكم هذه الأشياء، فإنكم إذا سببتم فاعل هذه الأشياء، فإنما تسبون الله تبارك وتعالى، فإنه فاعل هذه الأشياء. انتهى.

قلت: والظاهر أن المشركين نوعان:

أحدهما: من يعتقد أن الدهر هو الفاعل، فيسبه لذلك. فهؤلاء هم الدهرية.

الثاني: من يعتقد أن المدبر للأمور هو الله وحده لا شريك له، ولكن يسبون الدهر لما يجري عليهم فيه من المصائب والحوادث، فيضيفون ذلك إليه من إضافة الشيء إلى محله، لا لأنه عندهم فاعل لذلك.

والحديث صريح في النهي عن سب الدهر مطلقاً، سواء اعتقد أنه فاعل أو لم

يعتقد ذلك، كما يقع كثيراً ممن يعتقد الإسلام.

كقول ابن المعتز:

يا دهر ويحك ما أبقيت لي أحداً وأنت والد سوء تأكل الولدا  
وقول أبي الطيب:

قبحاً لوجهك يا زمان كأنه وَجْهٌ له من كل قبح برقع  
وقول الطوفي:

إن تبتلى بلئام الناس يرفعهم عليك دهرٌ لأهل الفضل قد خانا  
وقول الحريري:

ولا تأمن الدهر الخؤون ومكره فكم خامل أخنى عليه ونابه  
ونحو ذلك كثير، وكل هذا داخل في الحديث.

قال ابن القيم: وفي هذا ثلاث مفاصد عظيمة:

أحدها: سبه من ليس أهلاً للسب، فإن الدهر خَلَقَ مسخر من خلق الله منقاد  
لأمره، متذل لتسخيره، فسابه أولى بالذم والسب منه.

والثانية: أن سبه متضمن للشرك، فإنه إنما سبه لظنه أنه يضر وينفع وأنه مع  
ذلك ظالم قد ضر من لا يستحق الضرر، ورفع من لا يستحق الرفعة، وحرّم من لا  
يستحق الحرمان، وهو عند شاتميه من أظلم الظلمة وأشعار هؤلاء الظلمة الخونة في  
سبه كثيرة جداً، وكثير من الجهال يصرح بلعنه وتقييحه.

الثالثة: أن السب منهم إنما يقع على من فعل هذه الأفعال التي لو اتبع الحق  
فيها أهواءهم لفسدت السموات والأرض، وإذا وافقت أهواءهم حمدوا الدهر وأنثوا  
عليه، وفي حقيقة الأمر، قرب الدهر هو المعطي المانع الخافض الرافع المعز  
المذل، والدهر ليس له من الأمر شيء، فمسيبتهم الدهر مسبة لله ﷻ ولهذا كانت  
مؤذية للرب تعالى، فسباب الدهر دائر بين أمرين لا بد له من أحدهما: إما مسبة الله  
أو الشرك به، فإنه إن اعتقد أن الدهر فاعل مع الله فهو مشرك، وإن اعتقد أن الله  
وحده هو الذي فعل ذلك، وهو يسب من فعله فهو يسب الله تعالى. انتهى.

وأشار ابن أبي جمرة إلى أن النهي عن سب الدهر تنبيه بالأعلى على الأدنى،  
وأن فيه إشارة إلى ترك سب كل شيء مطلقاً، إلا ما أذن الشرع فيه؛ لأن العلة  
واحدة.

قوله: (وأنا الدهر)، قال الخطابي: معناه: أنا صاحب الدهر، ومدير الأمور

التي ينسبونها إلى الدهر، فمن سب الدهر من أجل أنه فاعل هذه الأمور عاد سبه إلى =

= ربه الذي هو فاعلها، وإنما الدهر زمان جعل ظرفاً لمواقع الأمور.  
قلت: ولهذا قال في الحديث: (وأنا الدهر بيدي الأمر أقلب الليل والنهار) وفي رواية لأحمد: «بيدي الليل والنهار أجده وأبليه وأذهب بالملوك» وفي رواية: «لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر، الأيام والليالي أجدها وأبليها وآتي بملوك بعد ملوك» قال الحافظ: وسنده صحيح.

فقد تبين بهذا خطأ ابن حزم في عده الدهر من أسماء الله الحسنى، وهذا غلط فاحش، ولو كان كذلك لكان الذين قالوا: ﴿وَمَا يُلْكَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ مصيبين.  
قوله: (وفي رواية) هذه الرواية رواها مسلم وغيره.  
قال المصنف: وفيه أنه قد يكون سباً ولو لم يقصده بقلبه.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (وأنا الدهر؛ أقلب الليل والنهار)؛ يعني: أن ما يجري فيه من خير وشر بإرادة الله وتدبيره، بعلم منه تعالى وحكمة، لا يشاركه في ذلك غيره، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فالواجب عند ذلك حمده في الحاليتين، وحسن الظن به سبحانه وبحمده، والرجوع إليه بالتوبة والإنابة، كما قال تعالى: ﴿وَيَكُونُ لَهُمُ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَهُمْ رِجْعُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٨] ونسبة الفعل إلى الدهر ومسبته كثيرة، كما في أشعار المولدين، كابن المعتز والمتنبي وغيرهما.

وليس منه وصف السنين بالشدة ونحو ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ﴾ الآية [يوسف: ٤٨].

وقال بعض الشعراء:

إن الليالي من الزمان مهولة      تُطوى وتُنشر بينها الأعمار  
فقصارهن مع الهموم طويلة      وطوالهن مع السرور قصار  
وقال أبو تمام:

أعوامٌ وصل كاد يُنسى طيبها      ذكرُ النوى فكانها أيام  
ثم انبرت أيام هجر أعقبت      نحوى أسي فكانها أعوام  
ثم انقضت تلك السنون وأهلها      فكانها وكأنهم أحلام

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (لَا تَسْبُوا الدَّهْرَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ)؛ يعني:

مقلب الدهر وخالقه ومصرفه، وقد غلط من قال أن الدهر من أسماء الله كابن حزم، فليس الدهر من أسماء الله.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (قال الله تعالى) تعالى من العلو، وجاءت بهذه الصيغة للدلالة على ترفعه جلّ وعلا، عن كل نقص وسفل؛ لأنها تحمل معنى الترفع والتتزه عما يقوله المعتدون علوّاً كبيراً.

قوله: (يؤذيني ابن آدم)؛ أي: يلحق بي الأذى، فالأذية لله ثابتة ويجب علينا إثباتها؛ لأن الله أثبتها لنفسه، فلسنا أعلم من الله بالله، ولكنها ليست كأذية المخلوق؛ بدليل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وقدم النفي في هذه الآية على الإثبات، لأجل أن يرد الإثبات على قلب خال من توهم المماثلة، ويكون الإثبات حينئذ على الوجه اللائق به تعالى، وأنه لا يماثل في صفاته كما لا يماثل في ذاته، وكل ما وصف الله به نفسه؛ فليس فيه احتمال للتمثيل؛ إذ لو كان احتمال التمثيل جائزاً في كلامه سبحانه وكلام رسوله فيما وصف به نفسه، لكان احتمال الكفر جائزاً في كلامه سبحانه وكلام رسوله.

قوله: (ابن آدم). شامل للذكور والإناث، وآدم هو أبو البشر، خلقه الله تعالى من طين وسواه ونفخ فيه من روحه وأسجد له الملائكة وعلمه الأسماء كلها. واعلم أنه من المؤسف أنه يوجد فكرة مضلة كافرة، وهي أن آدميين نشئوا من قرد لا من طين، ثم تطور الأمر بهم حتى صاروا على هذا الوصف، ويمكن على مر السنين أن يتطوروا حتى يصيروا ملائكة، وهذا القول لا شك أنه كفر وتكذيب صريح للقرآن؛ فيجب علينا أن ننكره إنكاراً بالغاً، وأن لا نقره في كتب المدارس، فمن زعم هذه الفكرة يقال له: بل أنت قرد في صورة إنسان، ومثلك كما قال الشاعر:

إذا ما ذكرنا آدمًا وفعاله وتزويجه بنتيه بابنيه في الخنا  
علمنا بأن الخلق من نسل فاجر وأن جميع الناس من عنصر الزنا  
وأجابه بعض العلماء بجواب: فقال: أنت الآن أقررت أنك ولد زنا، وإقرارك على نفسك مقبول وعلى غيرك غير مقبول، ومثلك كما قال الشاعر:

كذلك إقرار الفتى لازم له وفي غيره لغو كما جاء شرعنا  
ولكن أنا في الحقيقة يؤلمني أن يوجد هذا بين أيدي شبابنا؛ فيعض الناس أخذوا به على أنه أمر محتمل، والواقع أنه لا يحتمل سوى البطلان والكذب والدس على المسلمين بالتشكيك بما أخبرهم الله به عن خلق آدم وبنيه.

وأيضاً مما يحذر عنه كلمة (فكر إسلامي)؛ إذ معنى هذا أننا جعلنا الإسلام عبارة عن أفكار قابلة للأخذ والرد، وهذا خطر عظيم أدخله علينا أعداء الإسلام من =

= حيث لا نشعر، والإسلام شرع من عند الله وليس فكراً لمخلوق.  
 قوله: (يسب الدهر). الجملة تعليل للأذية أو تفسير لها؛ أي: بكونه يسب الدهر؛ أي: يشتمه ويقبحه ويلومه وربما يلعنه - والعياذ بالله - يؤذي الله، والدهر: هو الزمن والوقت، وقد سبق بيان أقسام سب الدهر.  
 قوله: (وأنا الدهر)؛ أي: مدبر الدهر ومصرفه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْآيَاتُ نُذُورُهَا بَيْنَ الْأَثْنَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، ولقوله في الحديث: (أقلب الليل والنهار)، والليل والنهار هما الدهر.

ولا يقال بأن الله هو الدهر نفسه، ومن قال ذلك، فقد جعل الخالق مخلوقاً، والمقلب بكسر اللام مقلباً بفتح اللام.

فإن قيل: أليس المجاز ممنوعاً في كلام الله وكلام رسوله وفي اللغة؟  
 أجيب: إن الكلمة حقيقة في معناها الذي دل عليه السياق والقرائن، وهنا في الكلام المحذوف تقديره: وأنا مقلب الدهر؛ لأنه فسر به قوله: (أقلب الليل والنهار)، والليل والنهار هما الدهر، ولأن العقل لا يمكن أن يجعل الخالق الفاعل هو المخلوق المفعول، المقلب هو المقلب، وبهذا عرف خطأ من قال: إن الدهر من أسماء الله، كابن حزم رحمته الله؛ فإنه قال: (إن الدهر من أسماء الله)، وهذا غفلة عن مدلول هذا الحديث، وغفلة عن الأصل في أسماء الله، فأما مدلول الحديث فإن السابيين للدهر لم يريدوا سب الله، وإنما أرادوا سب الزمن؛ فالدهر هو الزمن في مرادهم، وأما الأصل في أسماء الله أن تكون حسنى؛ أي: بالغة في الحسن أكمله، فلا بد أن تشتمل على وصف ومعنى هو أحسن ما يكون من الأوصاف والمعاني في دلالة هذه الكلمة، ولهذا لا تجد في أسماء الله تعالى اسماً جامداً أبداً؛ لأن الاسم الجامد ليس فيه معنى أحسن أو غير أحسن، لكن أسماء الله كلها حسنى؛ فيلزم من ذلك أن تكون دالة على معان، والدهر اسم من أسماء الزمن ليس فيه معنى إلا أنه اسم زمن، وعلى هذا فينتهي أن يكون اسماً لله تعالى لوجهين:

الأول: أن سياق الحديث يأباه غاية الإباء.

الثاني: أن أسماء الله حسنى، والدهر اسم جامد لا يحمل معنى إلا أنه اسم للأوقات.

قوله: (وفي رواية: «لا تسبوا الدهر؛ فإن الله هو الدهر»). وفائدة هذه الرواية أن فيها التصريح في النهي عن سب الدهر.

## وفيه مسائل

- الأولى: النهي عن سب الدهر.
- الثانية: تسميته أذى لله.
- الثالثة: التأمل في قوله: «فإن الله هو الدهر»<sup>[١]</sup>.
- الرابعة: أنه قد يكون سابقاً، ولو لم يقصده بقلبه<sup>[٢]</sup>.



= وقوله: (فإن الله هو الدهر)؛ أي: فإن الله هو مدبر الدهر ومصرفه، وهذا تعليل للنهي، ومن بلاغة كلام الله ورسوله قرن الحكم بالعلة: لبيان الحكمة وزيادة الطمأنينة، ولأجل أن تتعدى العلة إلى غيرها فيما إذا كان المعلل حكماً؛ فهذه ثلاث فوائد في قرن العلة بالحكم.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - تحريم سب الدهر.
  - ٢ - وجوب الإيمان بالقضاء والقدر.
  - ٣ - أن الدهر خلق مسخر.
  - ٤ - أن الخلق قد يؤذون الله بالتقصص ولا يضررونه.
- [١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (التأمل في قوله: «فإن الله هو الدهر»): فإذا تأملنا فيه وجدنا أن معناه أن الله مقلب الدهر ومصرفه وليس معناه أن الله هو الدهر، وقد سبق بيان ذلك.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (التأمل في قوله: «فإن الله هو الدهر»): لم يجزم الشيخ هل هو اسم لله أم لا؟ والصواب أنه ليس اسماً لله.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أنه قد يكون سابقاً ولو لم يقصده بقلبه): تؤخذ من قوله: (يؤذيني ابن آدم، يسب الدهر)، ولم يذكر قصداً ولو عبر الشيخ بقوله: أنه قد يكون مؤذياً لله وإن لم يقصده؛ لكان أوضح وأصح؛ لأن الله صرح بقوله: (يسب الدهر)، والفعل لا يضاف إلا لمن قصده.

وقد فات على الشيخ رحمه الله بعض المسائل، منها: تفسير آية الجاثية، وقد سبق ذلك.





## باب



### التسمي بقاضي القضاة ونحوه<sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: ونحوه؛ كأقضى القضاة، وحاكم الحكام، أو سيد الناس ونحو ذلك؛ أي: ما حكم التسمي بذلك هل يجوز أم لا؟

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: ذكر المصنف رحمته الله هذه الترجمة إشارة إلى النهي عن التسمي بقاضي القضاة قياساً على ما في حديث الباب؛ لكونه يُشبهه في المعنى فيُنهي عنه.

○ قال الشيخ ابن قاسم: كحاكم الحكام وسلطان السلاطين، وسيد السادات، أشار المصنف رحمته الله إلى النهي عن ذلك قياساً على ما في حديث الباب؛ لكونه يشبهه في المعنى.

وهذا كله صيانة وحماية لجناح التوحيد؛ لمنافاة هذه الألفاظ لكماله، فيكون فيه شائبة من الشرك وإن لم يكن أكبر، ولا يخفى ما في إطلاقه على غير الله من الجرأة على الله، وسوء الأدب معه؛ فإن كل لفظ يقتضي التعظيم والكمال، لا يكون إلا لله وحده.

○ قال الشيخ ابن باز: أراد المؤلف بهذا الباب النهي عن الأسماء التي يكون لها تعلق بمشابهة أسماء الله سبحانه لأنه سبحانه له أسماء يختص بها مثل الرحمن ومالك الملك ورب العالمين والخلاق والرزاق وسلطان السلاطين وحاكم الحكام لأن من كمال التوحيد وتمام التوحيد عدم التسمي بهذه الأسماء، فالتسمي بها نقص في التوحيد والإيمان ودخول فيما لا ينبغي.

وهذا يقع في بعض الدول يسمون (قاضي القضاة) وهذا لا ينبغي لأن معنى (قاضي القضاة) هو معنى (حاكم الحكام) وإن كان مرادهم حكام البلد ولكن إطلاقها غير مناسب، وأما لو قال (قاضي قضاة مصر، أو قاضي قضاة مكة) فقيدها فهو =

= أسهل والأولى تركها والتسمي بـ(رئيس القضاة، أو أمين القضاة) وما أشبه ذلك مما يبتعد به عن هذه الصفات المطلقة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أن من تسمى بهذا الاسم؛ فقد جعل نفسه شريكاً مع الله فيما لا يستحقه إلا الله؛ لأنه لا أحد يستحق أن يكون قاضي القضاة أو حاكم الحكام أو ملك الأملاك إلا الله ﷻ؛ فالله هو القاضي فوق كل قاض، وهو الذي له الحكم، ويرجع إليه الأمر كله كما ذكر الله ذلك في القرآن.

وقد تقدم أن قضاء الله ينقسم إلى قسمين:

١ - قضاء كوني.

٢ - قضاء شرعي.

**والقضاء الكوني:** لا بد من وقوعه، ويكون فيما أحب الله وفيما كرهه، قال تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكُتُبِ لَنُفْسِدَنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤٤]؛ فهذا قضاء كوني متعلق بما يكرهه الله؛ لأن الفساد في الأرض لا يحبه الله، والله لا يحب المفسدين، وهذا القضاء الكوني لا بد أن يقع ولا معارض له إطلاقاً.

**وأما النوع الثاني من القضاء:** وهو القضاء الشرعي؛ فمثل قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، والقضاء الشرعي لا يلزم منه وقوع المقضي، فقد يقع وقد لا يقع، ولكنه يتعلق فيما يحبه الله، وقد سبق الكلام عن ذلك.

**فإن قلت:** إذا أضفنا القضاة وحصرناها بطائفة معينة، أو ببلد معين، أو بزمان معين، مثل أن يقال: قاضي القضاة في الفقه، أو قاضي قضاة المملكة العربية السعودية، أو قاضي قضاة مصر أو الشام، أو ما أشبه ذلك؛ فهل يجوز هذا؟

**فالجواب:** أن هذا جائز؛ لأنه مقيد، ومعلوم أن قضاء الله لا يتقيد، فحينئذ لا يكون فيه مشاركة لله ﷻ، على أنه لا ينبغي أيضاً أن يتسمى الإنسان بذلك أو يسمى به وإن كان جائزاً؛ لأن النفس قد تصعب السيطرة عليها فيما إذا شعر الإنسان بأنه موصوف بقاضي قضاة الناحية الفلانية، فقد يأخذه الإعجاب بالنفس والغرور حتى لا يقبل الحق إذا خالف قوله، وهذه مسألة عظيمة لها خطرهما إذا وصلت بالإنسان إلى الإعجاب بالرأي بحيث يرى أن رأيه مفروض على من سواه، فإن هذا خطر عظيم، فمع القول بأن ذلك جائز لا ينبغي أن يقبله اسماً لنفسه أو وصفاً له، ولا أن يتسمى به. =

= فإذا قيد بزمان أو مكان ونحوهما؛ قلنا: إنه جائز، ولكن الأفضل ألا يفعل، ولكن إذا قيد بفن من الفنون؛ هل يكون جائزاً؟

مقتضى التقييد أن يكون جائزاً، لكن إن قيد بالفقه بأن قيل: (عالم العلماء في الفقه)، وقلنا: إن الفقه يشمل أصول الدين وفروعه على حد قول الرسول ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» صار فيه عموم واسع، ومعنى هذا أن مرجع الناس كلهم في الشرع إليه؛ فهذا في نفسي منه شيء، والأولى التنزه عنه.

وأما إن قيد بقبيلة فهو جائز، لكن يجب مع الجواز مراعاة جانب الموصوف أن لا يغتر ويعجب بنفسه، ولهذا قال النبي ﷺ للمادح: «قطعت عنق صاحبك».

وأما التسمي بـ (شيخ الإسلام)؛ مثل أن يقال: شيخ الإسلام ابن تيمية، أو شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب؛ أي: أنه الشيخ المطلق الذي يرجع إليه الإسلام، فهذا لا يصح؛ إذ إن أبا بكر ﷺ أحق بهذا الوصف؛ لأنه أفضل الخلق بعد النبيين، ولكن إذا قصد بهذا الوصف أنه جدد في الإسلام وحصل له أثر طيب في الدفاع عنه، فلا بأس بإطلاقه.

وأما بالنسبة للتسمية بـ (الإمام)، فهو أهون بكثير من التسمي بـ (شيخ الإسلام)؛ لأن النبي ﷺ سمي إمام المسجد إماماً ولو لم يكن عنده إلا اثنان.

لكن ينبغي أن ينبه أنه لا يتسامح في إطلاق كلمة إمام إلا على من كان قدوة وله أتباع؛ كالإمام أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم ممن له أثر في الإسلام؛ لأن وصف الإنسان بما لا يستحق هضم للأمة؛ لأن الإنسان إذا تصور أن هذا إمام وهذا إمام هان الإمام الحق في عينه، قال الشاعر:

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا  
ومن ذلك أيضاً: (آية الله، حجة الله، حجة الإسلام)؛ فإنها ألقاب حادثة لا تنبغي لأنه لا حجة لله على عباده إلا الرسل.

وأما آية الله، فإن أريد به المعنى الأعم؛ فلا مدح فيه لأن كل شيء آية لله، كما قيل:

وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد  
وإن أريد المعنى الأخص؛ أي: أن هذا الرجل آية خارقة؛ فهذا في الغالب يكون مبالغاً فيه، والعبارة السليمة أن يقال: عالم مفت، قاض، حاكم، إمام لمن كان مستحقاً لذلك.

في «الصحيح» عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إن أخنع اسم عند الله رجل تسمّى: ملك الأملاك، لا مالك إلا الله».

قال سفيان: مثل: شاهان شاء.

وفي رواية: «أغبط رجل على الله يوم القيامة وأخبثه».

قوله: «أخنع»؛ يعني: أوضع<sup>[١]</sup>.

○ قال الشيخ ابن جبرين: ذكر ابن كثير أن أحد الملوك في القرن السادس أو نحوه أراد أن يتسمى بملك الملوك فأفتى بعضهم بجواز ذلك، لكن المحققين من العلماء امتنعوا فغيّر اسمه.

أما التسمي بقاضي القضاة فقد أجازته كثير من العلماء، لكن الصحيح أنه قريب من ملك الأملاك.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: هذا الباب مشابه للباب الذي قبله «باب من سبّ الدهر فقد آذى الله»؛ لأن الباب الذي قبله فيه النّهي عن مسبة الدهر؛ لأن ذلك يؤذي الله ﷻ، وهذا الباب في النّهي عن التسمي بالأسماء الضخمة التي فيها العظمة التي لا تليق إلا بالله ﷻ؛ لأن هذا يغيظ الله ﷻ، فسبّ الدهر يؤذي الله، وهذا يغيظ الله ﷻ، وكلا الأمرين محرّم شديد التحريم.

ثم يأتي بعد هذا الباب: «باب احترام أسماء الله»، وهو كذلك يشبه هذين البابين.

فهذه الأبواب الثلاثة بعضها يشبه بعضاً، لكنّها لمّا كانت متنوّعة نوعها المؤلّف ﷻ، من أجل أن يُعرف كلُّ شيء على حدّته مفصّلاً؛ لأن أمور التوحيد لا بدّ فيها من التفصيل والبيان، ولا يكفي فيها الإجمال والاختصار.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: هذا الباب فيه الإرشاد إلى الأدب الذي يجب أن يصدر من قلب الموحد ومن لسانه، فإن الموحد متأدّب مع الله ﷻ، ومتأدّب مع أسمائه، وصفاته، ومع دينه، فلا يهزل - مثلاً - بشيء فيه ذكر الله، ولا يلقي الكلمة عن الله - جلّ وعلا - دون أن يتدبر ما فيها، وكذلك لا يسمي أحداً بأسماء الله - جلّ وعلا - ويغير الاسم لأجل هذا، فأسماء الله - جلّ وعلا - يجب احترامها، وتعظيمها، ومن احترامها أن يجعل ما لا يصلح إلا لله منها لله وحده، وألا يسمى به البشر.

[١] رواه البخاري (٦٢٠٥)، ورواه مسلم (٥٥٧٥) وقوله: (لا مالك إلا الله)

عند مسلم فقط.

= ورواية: (أغبط رجل على الله يوم القيامة وأخبطه): رواه مسلم في كتاب الآداب رقم (٥٥٧٦).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: («أخنح»؛ يعني: أوضع).  
قوله: (في الصحيح)؛ أي: «الصحيحين».

قوله: (إن أخنح) ذكر المصنف أن معناه: أوضع وهذا التفسير رواه مسلم عن الإمام أحمد، عن أبي عمرو الشيباني.

قال عياض: معناه: إنه أشد الأسماء صغاراً، وينحو ذلك فسرهُ أبو عبيد.  
والخنح: الذليل، وخنح الرجل: ذل.

قال ابن بطال: وإذا كان الاسم أذل الأسماء كان من تسمى به أشد ذلاً.  
وقد فسر الخليل أخنح أفجر فقال: الخنح: الفجور.

وفي رواية: «أخنى الأسماء»، من الخنا بفتح المعجمة وتخفيف النون مقصور، وهو الفحش في القول.

وفي رواية: «اشتد غضب الله على من زعم أنه ملك الأملاك» رواه الطبراني.

قوله: (رجل يسمى) بصيغة المجهول من التسمية؛ أي: يدعى بذلك ويرضى به.

وفي بعض الروايات: تسمى بفتح الفوقانية وتشديد الميم ماضٍ معلوم من التسمي؛ أي: سمي نفسه.

قوله: (ملك الأملاك) هو بكسر اللام من ملك، والأملاك جمع ملك، ثم أكد النبي ﷺ التشديد في تحريم التسمي بذلك بقوله: (لا مالك إلا الله)، فالذي تسمى بهذا الاسم قد كذب وفجر وارتنى إلى ما ليس له بأهل، بل هو حقيق برب العالمين، فإنه الملك في الحقيقة، فلهذا كان أذل الناس عند الله يوم القيامة.

والفرق بين الملك والمالك أن المالك هو المتصرف بفعله، والملك هو المتصرف بفعله وأمره، ذكره ابن القيم، فالذي تسمى بملك الأملاك، أو ملك الملوك قد بلغ الغاية في الكفر والكذب.

ولقد كان بعض السلاطين المساكين يفتخر بهذا الاسم فأذله الله.

قوله: (قال سفيان): هو ابن عيينة تقدمت ترجمته.

قوله: (مثل: شاهان شاه) - هو بسكون النون والهاء في آخره، وقد تنون وليست

هاء تأنيث فلا يقال بالمشناة أصلاً، وإنما مثل سفيان بشاهان شاه لأنه قد كثرت التسمية به في ذلك العصر، فنه سفيان بأن الاسم الذي ورد الخبر بزمه لا ينحصر =

= في ملك الأملاك، بل كل ما أدى معناه بأي لسان كان، فهو مراد بالذم، ذكره الحافظ.

والحديث صريح في تحريم التسمي بملك الأملاك ونحوه؛ كملك الملوك وسلطان السلاطين.

قال ابن القيم: لما كان الملك لله وحده لا مَلِكَ على الحقيقة سواه، كان أخنع اسم وأوضعه عنده، وأبغضه له اسم شاهان شاه؛ أي: ملك الملوك، وسلطان السلاطين، فإن ذلك ليس لأحد غير الله، فتسمية غيره بهذا من أبطل الباطل، والله لا يحب الباطل وقد ألحق أهل العلم بهذا قاضي القضاة وقالوا: ليس قاضي القضاة إلا من يقضي الحق وهو خير الفاصلين الذي إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون.

ويلي هذا الاسم في القبح والكره والكذب سيد الناس وسيد الكل، وليس ذلك إلا لرسول الله ﷺ خاصة كما قال: «أنا سيد ولد آدم»، فلا يجوز لأحد قط أن يقول عن غيره: هو سيد الناس، كما لا يجوز له أن يقول: أنا سيد ولد آدم ﷺ.

وقال ابن أبي جمرة: «يلتحق بملك الأملاك قاضي القضاة، وإن كان قد اشتهر في بلاد الشرق من قديم الزمان إطلاق ذلك على كبير القضاة، وقد سلم أهل المغرب من هذا، فاسم كبير القضاة عندهم قاضي الجماعة.

وقد زعم بعض المتأخرين أن التسمي بقاضي القضاة ونحوها جائز، واستدل له بحديث: «أقضاكم علي» قال: فيستفاد منه أن لا حرج على من أطلق على قاض يكون أعدل القضاة، وأعلمهم في زمانه أقضى القضاة، أو يريد إقليمه، أو بلده.

وتعقبه العالم العراقي، فصوّب المنع، ورد ما احتج به بأن التفضيل في ذلك وقع في حق من خوطب به، ومن يلتحق بهم، فليس مساوياً لإطلاق التفضيل بالألف واللام، قال: «ولا يخفى ما في ذلك من الجرأة وسوء الأدب، ولا عبرة بقول من ولي القضاة، فُتعت بذلك، فلذ في سمعه واحتال في الجواز، فإن الحق أحق أن يتبع».

قلت: وقد تبين بهذا مطابقة الحديث للترجمة.

قوله: (وفي رواية: «أغبط رجل على الله يوم القيامة وأخبته») هذه الرواية رواها مسلم في «صحيحه».

قال ابن أبي جمرة: وفي الحديث مشروعية الأدب في كل شيء؛ لأن الزجر عن ملك الأملاك، والوعيد عليه يقتضي المنع منه مطلقاً سواء أراد من تسمى بذلك أنه ملك على ملوك الأرض، أم على بعضها، وسواء كان محققاً في ذلك أم مبطلاً، =

= مع أنه لا يخفى الفرق بين من قصد ذلك وكان فيه صادقاً، ومن قصده وكان فيه كاذباً.

قلت: يعني: أن الثاني أشد إثماً من الأول.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن أختع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك، لا مالك إلا الله»؛ لأن هذا اللفظ إنما يصدق على الله تعالى، فهو ملك الأملاك لا ملك أعظم ولا أكبر منه، مالك الملك ذو الجلال والإكرام.

وكل ملك يؤتيه الله من يشاء من عباده فهو عارية يسرع ردها إلى المعير، وهو الله تعالى، ينزع الملك من ملكه تارة وينزع الملك منه تارة فيصير لا حقيقة له سوى اسم زال مسماه.

وأما رب العالمين فملكه دائم كامل لا انتهاء له، بيده القسط يخفضه ويرفعه؛ ويحفظ على عباده أعمالهم بعلمه ﷻ، وما تكتبه الحفظة عليهم، فيجازي كل عامل بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر كما ورد في الحديث: «اللَّهُمَّ لك الحمد كله، ولك الملك كله، وبيدك الخير كله، وإليك يرجع الأمر كله، أسألك من الخير كله، وأعوذ بك من الشر كله».

قوله: (أغيب رجل) هذا من الصفات التي تمر كما جاءت، وليس شيء مما ورد في الكتاب والسنة إلا ويجب اتباع الكتاب والسنة في ذلك، وإثباته على وجه يليق بجلال الله وعظمته تعالى، إثباتاً بلا تمثيل وتنزيهاً بلا تعطيل كما تقدم، والباب كله واحد، وهذا هو قول أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من الفرق الناجية من الثلاث والسبعين فرقة.

وهذا التفرق والاختلاف إنما حدث في أواخر القرن الثالث وما بعده، كما لا يخفى على من له معرفة بما وقع في الأمة من التفرق والاختلاف والخروج عن الصراط المستقيم، والله المستعان.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (إن أختع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك) التسمي بهذا الاسم لا يجوز؛ لأنه تسمي بما لا يليق به ولا يناسبه، وإنما يليق بالله وحده سبحانه فالوصف العام والتفضيل العام، مثل: (قاضي القضاة) (ملك الملوك) (سلطان السلاطين) لا يجوز للمخلوق التسمي بها تكميلاً للتوحيد وصيانة لجنابه وحرصاً على حفظ توحده، وإيمانه.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (لا مالك إلا الله)؛ أي: لا مالك على الحقيقة الملك المطلق إلا الله تعالى.

وأيضاً لا مَلِكَ إلا الله ﷻ، ولهذا جاءت آية الفاتحة بقراءتين: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ و﴿مَلِكِ يَوْمِ الزَّيْنَةِ﴾ [الفاتحة: ٤]؛ لكي يجمع بين الملك وتمازج السلطان؛ فهو سبحانه ملك مالك، ملك ذو سلطان وعظمة وقول نافذ، ومالك متصرف مدبر لجميع مملكته.

قوله: (قال سفيان - هو ابن عيينة -: مثل شاهان شاه) وهذا باللغة الفارسية؛ فشاهان: جمع بمعنى أملاك، وشاه مفرد بمعنى ملك، والتقدير أملاك ملك؛ أي: ملك الأملاك، لكنهم في اللغة الفارسية يقدمون المضاف إليه على المضاف.

قوله: (وفي رواية: «أغبط رجل على الله يوم القيامة وأخبته»).

أغبط: من الغبط وهو الغضب؛ أي: إن أغضب شيء عند الله ﷻ، وأخبته هو هذا الاسم، وإذا كان سبباً لغضب الله وخيباً؛ فإن التسمي به من الكبائر.

وقوله: (أغبط) فيه إثبات الغبط لله ﷻ؛ فهي صفة تليق بالله ﷻ؛ كغيرها من الصفات، والظاهر أنها أشد من الغضب.

والفرق بين ملك ومالك:

ليس كل ملك مالكا، وليس كل مالك ملكاً؛ فقد يكون الإنسان ملكاً، ولكنه لا يكون بيده التدبير، وقد يكون الإنسان مالكاً ويتصرف فيما يملكه فقط؛ فالملك من ملك السلطة المطلقة، لكن قد يملك التصرف فيكون ملكاً مالكا، وقد لا يملك فيكون ملكاً وليس بمالك، أما المالك فهو الذي له التصرف بشيء معين؛ كمالك البيت، ومالك السيارة وما أشبه ذلك؛ فهذا ليس بملك؛ يعني: ليس له سلطة عامة.

ويستفاد من الحديث أيضاً:

١ - إثبات صفة الغبط لله ﷻ، وأنه يتفاضل لقوله: (أغبط)، وهو اسم تفضيل.

٢ - حكمة الرسول ﷺ في التعليم؛ لأنه لما بين أن هذا أخنع اسم وأغبطه أشار إلى العلة، وهو: (لا مالك إلا الله)، وهذا من أحسن التعليم والتعبير، ولهذا ينبغي لكل إنسان يعلم الناس أن يقرن الأحكام بما تطمئن إليه النفوس من أدلة شرعية أو علل مرعية، قال ابن القيم:

= العلم معرفة الهدى بدليله ما ذاك والتقليد يستويان =



### وفيه مسائل

- الأولى: النهي عن التسمي بملك الأملاك.
- الثانية: إن ما في معناه مثله، كما قال سفيان.
- الثالثة: التفطن للتغليظ في هذا ونحوه، مع القطع بأن القلب لم يقصد معناه<sup>[١]</sup>.
- الرابعة: التفطن أن هذا لأجل الله سبحانه.



= فالعلم أن تربط الأحكام بأدلتها الأثرية أو النظرية؛ فالأثرية ما كان من كتاب أو سنة أو إجماع، والنظرية: العقلية؛ أي: العلل المرعية التي يعتبرها الشرع.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

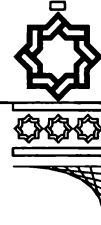
- ١ - تحريم التسمي بقاضي القضاة ونحوه.
- ٢ - وجوب احترام أسماء الله تعالى.
- ٣ - الحث على التواضع واختيار الأسماء المناسبة للمخلوق والألقاب المطابقة له.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (التفطن للتغليظ في هذا ونحوه، مع القطع بأن القلب لم يقصد معناه): أي: لم يقصد أنه ملك الأملاك أو قاضي القضاة؛ لعلمه أن هناك من هو أبلغ ملكاً وأحكم قضاءً.

وإذا سمينا شخصاً بقاضي القضاة أو حاكم الحكام وهو ليس كذلك، بل هو من أجهل القضاة ومن أضعف الحكام، جمعنا بين أمرين: بين الكذب والوقوع في اللفظ المنهي عنه، وأما إذا كان أعلم أهل زمانه، أو أعلم أهل مكانه، ويرجع القضاة إليه، فهذا وإن كان القول مطابقاً للواقع لكنه منهي عنه، مع أن القلب لم يقصد معناه.



## باب



### احترام أسماء الله تعالى وتغيير الاسم لأجل ذلك<sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي: لأجل احترامها وهو تعظيمها، وذلك من تحقيق التوحيد.

ويستفاد منه المنع من التسمي بهذا ابتداء من باب الأولى، لكن في الأسماء المختصة، بالله تعالى.

○ قال الشيخ ابن سعدي: باب التسمي بقاضي القضاة ونحوه، وباب احترام أسماء الله وتغيير الاسم لذلك:

وهاتان الترجمتان من فروع الباب السابق، وهو أنه يجب أن لا يُجعل لله ند في النيات والأقوال والأفعال، فلا يسمى أحد باسم فيه نوع مشاركة لله في أسمائه وصفاته؛ كقاضي القضاة وملك الملوك ونحوها، وحاكم الحكام، أو بأبي الحكم ونحوه، وكل هذا حفظ للتوحيد ولأسماء الله وصفاته، ودفع لوسائل الشرك حتى في الألفاظ التي يخشى أن يتدرج منها إلى أن يظن مشاركة أحد لله في شيء من خصائصه وحقوقه.

○ قال الشيخ ابن باز: أراد المصنف بهذا الباب بيان وجوب احترام أسماء الله والحذر من امتنانها أو احتقارها أو تسمية غير الله بها من الأسماء التي اختص الله بها ولهذا قال (وتغيير الاسم لأجل ذلك)؛ أي: تغيير الاسم لأجل احترامها وتعظيمها.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: أي: وجوب احترام أسماء الله؛ لأن احترامها احترام لله ﷻ، ومن تعظيم الله ﷻ؛ فلا يسمى أحد باسم مختص بالله، وأسماء الله تنقسم إلى قسمين:

الأول: ما لا يصح إلا لله، فهذا لا يسمى به غيره، وإن سمي وجب تغييره؛ مثل: الله، الرحمن، رب العالمين، وما أشبه ذلك.

= الثاني: ما يصح أن يوصف به غير الله؛ مثل: الرحيم، والسميع، والبصير، فإن لوحظت الصفة منع من التسمي به، وإن لم تلاحظ الصفة جاز التسمي به على أنه علم محض.

وأسماء الله ﷻ هي التي سمي بها نفسه أو سماه بها رسوله ﷺ.

وقد سبق لنا الكلام فيها في مباحث كثيرة، منها:

هل أسماء الله مترادفة أو متباينة؟

وقلنا باعتبار دلالتها على الذات مترادفة؛ لأنها تدل على ذات واحدة، وهو الله ﷻ، وباعتبار دلالتها على المعنى والصفة التي تحملها متباينة، وإن كان بعضها قد يدل على ما تضمنه الآخر من باب دلالة اللزوم؛ فمثلاً: (الخلق) يتضمن الدلالة على العلم المستفاد من اسم العليم، لكنه بالالتزام، وعلى القدرة المستفادة من اسم القدير، لكن بالالتزام.

الثاني: هل أسماء الله مشتقة أو جامدة (يعني: هل المراد بها الدلالة على الذات فقط، أو على الذات والصفة)؟

الجواب: على الذات والصفة، أما أسماؤنا نحن فيراد بها الدلالة على الذات فقط، فقد يسمى محمداً وهو من أشد الناس ذمّاً، وقد يسمى عبد الله وهو من أفجر عباد الله.

أما أسماء الله ﷻ، وأسماء الرسول ﷺ، وأسماء القرآن، وأسماء اليوم الآخر، وما أشبه ذلك؛ فإنها أسماء متضمنة للأوصاف.

الثالث: أسماء الله بعضها معلوم لنا وبعضها غير معلوم، بدليل قول الرسول ﷺ في الحديث الصحيح في دعاء الكرب: «أَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ بِكُلِّ اسمٍ هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك: أن تجعل القرآن ربيع قلبي...» ومعلوم أن ما استأثر الله بعلمه لا يعلمه أحد.

الرابع: أسماء الله؛ هل هي محصورة بعدد معين؟

والجواب: غير محصورة، وقد سبق الكلام على ذلك، والجواب عن قوله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسماً، من أحصاها دخل الجنة».

الخامس: أن هذه التسعة والتسعين غير معينة، بل موكولة لنا لنبحث حتى نحصل على التسعة والتسعين، وهذا من حكمة إيهامها لأجل البحث حتى نصل إلى =

= هذه الغاية، ولهذا نظائر، منها: أن الله أخفى ليلة القدر، وساعة الإجابة يوم الجمعة، وساعة الإجابة في الليل؛ ليجتهد الناس في الطلب.

السادس: معنى إحصاء هذه التسعة والتسعين الذي يترتب عليه دخول الجنة، ليس معنى ذلك أن تكتب في رقاع ثم تكرر حتى تحفظ فقط، ولكن معنى ذلك: أولاً: الإحاطة بها لفظاً.

ثانياً: فهمها معنى.

ثالثاً: التبعد لله بمقتضاها، ولذلك وجهان:

الوجه الأول: أن تدعو الله بها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] بأن تجعلها وسيلة إلى مطلوبك، فتختار الاسم المناسب لمطلوبك، فعند سؤال المغفرة تقول: يا غفور، وليس من المناسب أن تقول: يا شديد العقاب اغفر لي، بل هذا يشبه الاستهزاء، بل تقول: أجرني من عقابك.

الوجه الثاني: أن تتعرض في عبادتك لما تقتضيه هذه الأسماء؛ فمقتضى الرحيم الرحمة، فاعمل العمل الصالح الذي يكون جالباً لرحمة الله، ومقتضى الغفور المغفرة، إذا فعل ما يكون سبباً في مغفرة ذنوبك، هذا هو معنى إحصائها، فإذا كان كذلك فهو جدير لأن يكون ثمناً لدخول الجنة، وهذا الثمن ليس على وجه المقابلة، ولكن على وجه السبب؛ لأن الأعمال الصالحة سبب لدخول الجنة وليست بدلاً، ولهذا ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ قوله: «لن يدخل الجنة أحد بعمله. قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟! قال: ولا أنا؛ إلا أن يتغمدني الله برحمته».

فلا تغتر يا أخي بعملك، ولا تعجب فتقول: أنا عملت كذا وكذا وسوف أدخل الجنة، قال تعالى: ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِلَّا سَلَمَكُمْ بِلِ اللَّهِ يَمُنُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْكُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١٧]، هذا باعتبار ما نراه نحن نحو أعمالنا؛ فيجب أن نرى الله المنة والفضل علينا، لكن باعتبار الجزاء، قال تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: ٦٠]؛ فتؤمن بأن الله تعالى يجزي الإحسان بالإحسان.

السابع: أسماء الله ﷻ ودلالاتها على الذات والصفة جميعاً دلالة مطابقة، ودلالاتها على الذات وحدها أو على الصفة وحدها دلالة تضمن، ودلالاتها على أمر خارج دلالة التزام.

مثال ذلك: (الخلق) دل على الذات، وهو الرب ﷻ، وعلى الصفة وهي =

= الخلق جميعاً دلالة مطابقة، ودل على الذات وحدها أو على الصفة وحدها دلالة تضمن، ودل على القدرة والعلم دلالة التزام.

الثامن: أسماء الله ﷻ لا يتم الإيمان بها إلا بثلاثة أمور إذا كان الاسم متعدياً: الإيمان بالاسم اسماً لله، والإيمان بما تضمنه من صفة، وما تضمنه من أثر وحكم؛ فالعليم مثلاً لا يتم الإيمان به حتى نؤمن بأن العليم من أسماء الله، ونؤمن بما تضمنه من صفة العلم، ونؤمن بالحكم المرتب على ذلك، وهو أنه يعلم كل شيء، وإذا كان الاسم غير متعد؛ فنؤمن بأنه من أسماء الله وبما يتضمنه من صفة.

التاسع: أن من أسماء الله ما يختص به؛ مثل الله، الرحمن، رب العالمين، وما أشبه ذلك، ومنها ما لا يختص به، مثل: الرحيم، السميع، العليم، قال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ۝﴾ [الإنسان: ٢]، وقال تعالى عن النبي ﷺ: ﴿يَا الْمُؤْمِنِينَ رَءَوْفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

○ قال الشيخ صالح الفوزان: قوله ﷻ: (باب احترام أسماء الله)؛ أي: إكرامها وإجلالها، وعدم إهانتها، أو استعمالها في شيء يُمتن.

والأسماء: جمع اسم، والاسم: ما يوضع علامة على الشيء مميزاً له عن غيره، مأخوذ من السُمُو وهو الارتفاع، أو من السَّمة وهي العلامة.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: قوله: (باب احترام أسماء الله تعالى): هذا الاحترام قد يكون مستحباً من جهة الأدب، وقد يكون واجباً، فأسماء الله تعالى يجب احترامها، بمعنى يجب ألا تمتن، ويستحب احترامها أيضاً فيما كان من الأدب ألا يوصف به غير الرب جلّ وعلا.

وهذا راجع إلى تعظيم شعائر الله ﷻ قال سبحانه: ﴿وَمَنْ يُعْظِمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، وقال - جلّ وعلا -: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَتَ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: ٣٠].

قال أهل العلم: الشعائر: جمع شعيرة، وهي: كل ما أشعر الله بتعظيمه؛ يعني: أعلم بتعظيمه فهو شعيرة، ومما أشعر الله بتعظيمه أسماؤه الحسنى - جلّ وعلا - فيجب احترامها وتعظيمها ولهذا يستدل أهل العلم على وجوب ألا تمتن أسماء الله الموجودة في الجرائد، أو في الأوراق، أو أن ترمى، أو أن توضع في أمكنة قدرة، وعلى وجوب احترام كل ما فيه اسم من أسماء الله بهاتين الآيتين، وبالقاعدة العامة في ذلك.

\* عن أبي شريح؛ أنه كان يكنى: أبا الحكم، فقال له النبي ﷺ: «إن الله هو الحكم، وإليه الحكم»، فقال: إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني، فحكمت بينهم فرضي كلا الفريقين، فقال: «ما أحسن هذا، فما لك من الولد؟» قلت: شريح ومسلم وعبد الله، قال: «فمن أكبرهم؟» قلت: شريح. قال: «فأنت أبو شريح» رواه أبو داود وغيره<sup>[١]</sup>.

[١] حسن؛ أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨١١) وفي «خلق أفعال العباد» (٣٣) قال: حدثنا أحمد بن يعقوب، وأبو داود (٤٩٥٥) قال: حدثنا الربيع بن نافع، والنسائي (٢٢٦/٨)، وفي «الكبرى» (٥٩٠٨) قال: أخبرنا قتيبة ثلاثتهم (أحمد بن يعقوب، والربيع، وقتيبة) عن يزيد بن المقدم بن شريح بن هانئ الحارثي، عن أبيه المقدم، عن شريح بن هانئ قال: حدثني هانئ بن يزيد فذكره.

قلت: وإسناده حسن يزيد بن المقدم، قال الذهبي في «الميزان» (٤/٤٤٠): قال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. وضعفه عبد الحق بلا حجة. اهـ.

وتابع يزيد بن المقدم قيس بن الربيع؛ أخرجه ابن سعد (٤٩/٦)، وابن قانع (٢٠٢/٣)، والطبراني في «الكبير» (١٧٨/٢٢ - ١٧٩ - ١٨٠) وفي «المكارم» (١٥٨)، والحاكم (٢٧٩/٤)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٣٤/٢).

وقيس مختلف فيه والأكثر على تضعيفه، قال الذهبي في «الميزان» (٣/٣٩٦): أحد أوعية العلم صدوق في نفسه، سيئ الحفظ.

كان شعبة يثني عليه، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وليس بقوي. وقال يحيى: ضعيف، وقال - مرة - لا يكتب حديثه.

وقيل لأحمد: لم تركوا حديثه؟ قال: كان يتشيع، وكان كثير الخطأ، وله أحاديث منكرة، وكان وكيع وعلي بن المديني يضعفانه.

وقال النسائي: متروك. وقال الدارقطني: ضعيف.

وسرد ابن عدي له جملة، ثم قال: ولقيس غير ما ذكرت من الحديث وعامة رواياته مستقيمة، والقول ما قال شعبة، وأنه لا بأس به.

قال أبو الحسن بن القطان: هو ضعيف عندهم كابن أبي ليلى، وشريك اعتراه من سوء الحفظ لما ولي القضاء ما اعتراهما. اهـ.

= وتابعه أيضاً شريك بن عبد الله القاضي: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٧٩) من طريق يحيى الحماني ثنا شريك به.

قلت: وفيه يحيى الحماني: وهو ابن عبد الحميد قال الحافظ في التقريب: حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث. اهـ.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه أبو داود كما قال المصنف، ورواه النسائي ولفظ أبي داود من طريق يزيد بن المقدم بن شريح عن أبيه عن جده عن أبيه هاني، وهو أبو شريح؛ أنه «لما وفد على رسول الله ﷺ مع قومه سمعهم يكنونه بأبي الحكم، فدعاه رسول الله ﷺ فقال: (إن الله هو الحكم، وإليه الحكم فَلِمَ تكني أبا الحكم؟ فقال: إن قومي إذا اختلفوا في شيء)» الحديث. قال ابن مفلح: وإسناده جيد، ورواه الحاكم وزاد: «فدعا له ولولده».

قوله: (عن أبي شريح) هو بضم المعجمة وفتح الراء وآخره مهملة مصغر، واسمه هاني بن يزيد الكندي، قاله الحافظ.

وقيل: الحارثي الضبابي قاله المزي. وقيل: المذحجي وقيل: غير ذلك: صحابي نزل الكوفة، ولا عبرة بقول من قال: إنه الخزاعي، ولا من ظن أنه النخعي والد شريح القاضي، فإن ذلك خطأ فاحش.

قوله: (إنه كان يكنى أبا الحكم) قال بعضهم: الكنية قد تكون بالأوصاف كأبي الفضائل، وأبي المعالي، وأبي الخير، وأبي الحكم، وقد تكون بالنسبة إلى الأولاد كأبي سلمة، وأبي شريح وإلى ما يلبسه كأبي هريرة فإنه ﷺ رآه ومعه هرة فكناه بأبي هريرة، وقد تكون للعلمية الصرفة كأبي بكر.

قوله: (إن الله هو الحكم وإليه الحكم)، أما الحكم فهو من أسماء الله تبارك وتعالى كما في هذا الحديث، وقد ورد عُدُّهُ في الأسماء الحسنى مقروناً بالعدل، فسبحان الله ما أحسن اقتران هذين الاسمين.

قال في «شرح السنة» الحكم: هو الحاكم الذي إذا حكم لا يرد حكمه، وهذه الصفة لا تليق بغير الله تعالى كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ﴾ [الرعد: ٤١] وقال بعضهم: عَرَّفَ الخبر في الجملة الأولى، وأتى بضمير الفصل فدل على الحصر، وأن هذا الوصف مختص به لا يتجاوز إلى غيره.

وأما قوله: (وإليه الحكم)؛ أي: إليه الفصل بين العباد في الدنيا والآخرة، كما قال تعالى: ﴿لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨] وقال: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

= يَقُصُّ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِيلَيْنِ ﴿ [الأنعام: ٥٧] وفيه الدليل على المنع من التسمي بأسماء الله المختصة به، والمنع مما يوهم عدم الاحترام لها؛ كالتكني بأبي الحكم ونحوه.

قوله: (إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني فحكمت بينهم)؛ أي: أنا لم أكن نفسي بهذه الكنية، وإنما كنت أحكم بين قومي فكنوني بها.

وفيه جواز التحاكم إلى من يصلح للقضاء، وإن لم يكن قاضياً، وأنه يلزم حكمه ولهذا قال النبي ﷺ: (ما أحسن هذا) قال الخلخالي: للتعجب؛ أي: الحكم بين الناس حسن، ولكن هذه الكنية غير حسنة. وقال غيره: أي: الذي ذكرته من الحكم بالعدل، وقيل: (ما أحسن هذا)؛ أي: ما ذكرت من وجه الكنية، قال بعضهم: وهو الأولى.

قلت: فعلى هذا يكون حكمه لقومه بعد إسلامه، إذ يبعد أن يكون قاضياً لهم قبل أن يلقي رسول الله ﷺ ويتعلم منه؛ لأن هذه القصة كانت بعد إسلامه بقليل، لأنه كان مع وفد قومه حين أسلموا، وقدموا على رسول الله ﷺ، ولا يظن أن رسول الله ﷺ يُحَسِّنُ أمر حكام الجاهلية.

قوله: (قال: شريح ومسلم وعبد الله) صريح في أن الواو لا تقتضي الترتيب وإنما تقتضي مطلق الجمع، فلذا سأل رسول الله ﷺ عن الأكبر، إذ لو كانت دالة على الترتيب لم يحتج إلى سؤال عن أكبرهم.

قوله: (فأنت أبو شريح)؛ أي: رعاية للأكبر سنّاً في التكريم والإجلال، فإن الكبير أولى بذلك.

قال في «شرح السنّة»: فيه أن يكنى الرجل بأكبر بنيه، فإن لم يكن له ابن، فبأكبر بناته، وكذلك المرأة تكنى بأكبر بنيتها فإن لم يكن لها ابن فبأكبر بناتها. انتهى. وفيه تقديم الأكبر، وفيه أن استعمال اللفظ الشريف الحسن مكروه في حق من ليس كذلك، ومنه أن يقول المملوك لسيده وغيره: «ربي» نبه عليه ابن القيم.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (عن أبي شريح) قال في خلاصة التذهيب: هو أبو شريح الخزاعي اسمه خويلد بن عمرو أسلم يوم الفتح، له عشرون حديثاً، اتفقا على حديثين وانفرد البخاري بحديث، وروى عنه أبو سعيد المقبري ونافع بن جبير وطائفة.

قال ابن سعد: مات بالمدينة سنة ثمان وستين.



= قوله: (يكنى) الكنية ما صدر بأب أو أم ونحو ذلك واللقب ما ليس كذلك كزين العابدين ونحوه.

وقول النبي ﷺ: (إن الله هو الحكم وإليه الحكم) فهو سبحانه الحكم في الدنيا والآخرة، يحكم بين خلقه في الدنيا بوحيه الذي أنزل على أنبيائه ورسله، وما من قضية إلا والله فيها حكم بما أنزل على نبيه من الكتاب والحكمة، وقد يسر الله معرفة أكثر ذلك لأكثر العلماء من هذه الأمة؛ فإنها لا تجتمع على ضلالة؛ فإن العلماء وإن اختلفوا في بعض الأحكام فلا بد أن يكون المصيب فيهم واحداً، فمن رزقه الله تعالى قوة الفهم، وأعطاه ملكة يقتدر بها على فهم الصواب من أقوال العلماء يسر له ذلك بفضلله ومنه عليه وإحسانه إليه، فما أجلها من عطية! فنسأل الله من فضله.

قوله: «وإليه الحكم في الدنيا والآخرة» كما قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وقال: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] فالحكم إلى الله هو الحكم إلى كتابه، والحكم إلى رسوله هو الحكم إليه في حياته وإلى سُنَّته بعد وفاته.

وقد قال ﷺ لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: «بم تحكم؟» قال: بكتاب الله. قال: فإن لم تجد؟ قال: بسُنَّة رسول الله ﷺ. قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي. فقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله إلى ما يرضي رسول الله» فمعاذ من أجل علماء الصحابة بالأحكام ومعرفة الحلال من الحرام، ومعرفة أحكام الكتاب والسُنَّة. ولهذا ساع له الاجتهاد إذا لم يجد للقضية حكماً في كتاب الله، ولا في سُنَّة رسوله ﷺ، بخلاف ما يقع اليوم وقبلة من أهل التفريط في الأحكام ممن يجهل حكم الله في كتابه وسُنَّته رسوله، فيظن أن الاجتهاد يسوغ له مع الجهل بأحكام الكتاب والسُنَّة وهيئات.

والحكم يوم القيامة إنما هو بالحسنات والسيئات، فيؤخذ للمظلوم من الظالم من حسناته بقدر ظلامته إن كان له حسنات، وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات المظلوم، فطرح على سيئات الظالم لا يزيد على هذا مثقال ذرة، ولا ينقص هذا عن حقه بمثقال ذرة.

○ قال الشيخ ابن باز: حديث أبي شريح يدل على فوائد منها:

أ - احترام أسماء الله تعالى وتغيير الاسم لأجل ذلك.

ب - أن الإنسان يكنى بأكبر أبنائه وهذا هو الأفضل ولهذا قال: «فَمَنْ

أَكْبَرُهُمْ؟ قَالَ قُلْتُ: شُرَيْحٌ قَالَ: فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ».

ج - فيه شرعية الإصلاح بين الناس والجماعات.

د - الحديث يدل على أن التسمي بالحكم أو أبا الحكم أمر لا ينبغي لأن هذا وصف لله ﷻ فهو الحاكم بين عباده وله الحكم في الدنيا والآخرة، في الدنيا بشرعه وفي الآخرة بنفسه ﷻ.

ولكن يرد على هذا ما جاء في الأحاديث الصحيحة تسمية الحكم والحكيم ولم يغيره ﷺ وهي أصح مما يدل على أن هذا الحديث في صحته نظر، وقد أقر النبي ﷺ أسماء منها حكيم بن حزام والحكم بن عمرو الغفاري ولم يغيرها عليه الصلاة والسلام فلو كانت منكراً لغيرها ﷺ فدل على أنه لا بأس بالتسمي بالحكم أو الحكيم، ولأن الحكم يكون بالشرع بين الناس ولا يضره أن يتسمى بذلك وأن يسمى القاضي والحاكم وما أشبه ذلك.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وقوله: (يكنى أبا الحكم)؛ أي: ينادى به. والكنية ما صدر بأب أو أم أو أخ أو عم أو خال، وتكون للمدح كما في هذا الحديث، وتكون للذم؛ كأبي جهل، وقد تكون لمصاحبة الشيء مثل: أبي هريرة، وقد تكون لمجرد العلمية كأبي بكر ﷺ، وأبي العباس شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ؛ لأنه ليس له ولد.

وقوله: (والإيه الحكم) الخبر فيه جار ومجرور مقدم، وتقديم الخبر يفيد الحصر، وعلى هذا يكون الحكم راجعاً إلى الله وحده.

وحكم الله ينقسم إلى قسمين:

الأول: كوني، وهذا لا راد له؛ فلا يستطيع أحد أن يرده، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَتْرَجَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِىَ آيَةٌ أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لى وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠].

الثاني: شرعي، وينقسم الناس فيه إلى قسمين: مؤمن وكافر؛ فمن رضى به وحكم به فهو مؤمن، ومن لم يرض به ولم يحكم به فهو كافر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠].

وأما قوله: ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْكَافِرِينَ﴾ [التين: ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]؛ فهو يشمل الكوني والشرعي، وإن كان ظاهر الآية الثانية أن المراد الحكم الشرعي؛ لأنه في سياق الحكم الشرعي، والشرعي يكون تابِعاً للمحبة والرضا والكراهة والسخط، والكوني عام في كل شيء.

وفي الحديث دليل على أن من أسمائه تعالى: (الحكم).

وأما بالنسبة للعدل؛ فقد ورد عن بعض الصحابة أنه قال: «إن الله حكم عدل» =

= ولا أعرف فيه حديثاً مرفوعاً، ولكن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا﴾ [المائدة: ٥٠] لا شك أنه متضمن للعدل، بل هو متضمن للعدل وزيادة.

قوله: (ما أحسن هذا) الإشارة تعود إلى إصلاحه بين قومه لا إلى تسميته بهذا الاسم؛ لأن النبي ﷺ غيره.

قوله: (شريح ومسلم وعبد الله) الظاهر: أنه ليس له إلا الثلاثة؛ لأن الولد في اللغة العربية يشمل الذكر والأنثى، فلو كان عنده بنات لعدهن.

قوله: (فأنت أبو شريح) غيره النبي ﷺ؛ لأمرين:

الأول: أن الحكم هو الله، فإذا قيل: يا أبا الحكم، كأنه قيل: يا أبا الله.

الثاني: إن هذا الاسم الذي جعل كنية لهذا الرجل لوحظ فيه معنى الصفة وهي الحكم، فصار بذلك مطابقاً لاسم الله، وليس لمجرد العلمية المحضة، بل للعلمية المتضمنة للمعنى، وبهذا يكون مشاركاً لله ﷻ في ذلك، ولهذا كناه النبي ﷺ بما ينبغي أن يكنى به.

ويستفاد من الحديث ما يلي:

١ - أنه ينبغي لأهل الوعظ والإرشاد والنصح إذا أغلقوا باباً محرماً أن يبينوا للناس المباح، وقد سبق تقرير ذلك.

٢ - أن الحكم لله وحده؛ لقوله ﷺ: (وإليه الحكم)، أما الكوني فلا نزاع فيه؛ إذ لا يعارض الله أحد في أحكامه الكونية.

وأما الشرعي فهو محك الفتنة والامتحان والاختبار، فمن شرع للناس شرعاً سوى شرع الله ورأى أنه أحسن من شرع الله وأنفع للعباد، أو أنه مساو لشرع الله، أو أنه يجوز ترك شرع الله إليه، فإنه كافر لأنه جعل نفسه نداءً لله ﷻ، سواء في العبادات أو المعاملات، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] فدلّت الآية على أنه لا أحد أحسن من حكم الله ولا مساو لحكم الله؛ لأن أحسن اسم تفضيل معناه لا يوجد شيء في درجته، ومن زعم ذلك فقد كذب الله ﷻ. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وهذا دليل على أنه لا يجوز العدول عن شرع الله إلى غيره، وأنه كفر.

فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

[المائدة: ٤٧].

قلنا: قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا

= أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ [النساء: ٦٠ - ٦١] وهذا دليل على كفرهم؛ لأنه قال: ﴿يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾، وهذا إنكار لإيمانهم، فظاهر الآية أنهم يزعمون بلا صدق ولا حق.

فقوله ﷺ: (وإليه الحكم) يدل على أن من جعل الحكم لغير الله، فقد أشرك. ويجب على طالب العلم أن يعرف الفرق بين التشريع الذي يجعل نظاماً يمشي عليه ويستبدل به القرآن، وبين أن يحكم في قضية معينة بغير ما أنزل الله، فهذا قد يكون كفراً أو فسقاً أو ظلماً.

فيكون كفراً إذا اعتقد أنه أحسن من حكم الشرع أو مماثل له.

ويكون فسقاً إذا كان لهوى في نفس الحاكم.

ويكون ظلماً إذا أراد مضرة المحكوم عليه، وظهور الظلم في هذه أبين من ظهوره في الثانية، وظهور الفسق في الثانية أبين من ظهوره في الثالثة.

٣- تغيير الاسم إلى ما هو مباح أحسن إذا تضمن أمراً لا ينبغي، كما غير النبي ﷺ بعض الأسماء المباحة، ولا يحتاج ذلك إلى إعادة العقيقة كما يتوهمه بعض العامة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: وهذا يدل على أنه لا ينبغي التسمي بأبي الحكم ولكن لا يحرم لأنه لم ينه عنه ولكن غير الاسم قال تعالى: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥].

○ قال الشيخ صالح الفوزان: قوله: (أبا الحكم) الحكم هو: الذي يُحكم بين الناس ويُفصل النزاع، ومنه سُمي الحاكم حاكماً لأنه يفصل بين الناس، فالحكم - بالالف واللام - لا يُطلق إلا على الله ﷻ، أما أن يُقال: (حكم) بدون تعريف فلا بأس، فالله جلّ وعلا يقول: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥].

وفي الحديث دليل على مشروعية الصلح بين الناس فيما يختلفون فيه، وأن الصلح مبني على التراضي ليس إلزامياً فإن أبا شريح قال: (فرضي كلا الفريقين) فالمصلح لا يُلزم وإنما يَغْرِضُ الحَلَّ النافع، فإن قُبِلَ فالحمد لله، وإلا فإن المَرَادَ إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لحسم النزاع.

أما الذي يُلزم الناس بغير حكم الله؛ فهذا طاغوت؛ كالذي يُلزم الناس بحكم الأعراف القبليّة التي يتحاكم إليها بعض القبائل، فهذا من حكم الجاهلية.

= □ ما يستفاد من الحديث:

١ - فيه تحريم امتهان أسماء الله تعالى والمنع مما يوهم عدم احترامها؛ كالتكني بأبي الحكم ونحوه.

٢ - أن الحكم من أسماء الله تعالى.

٣ - جواز الصلح والتحاكم إلى من يصلح للقضاء وإن لم يكن قاضياً وأنه يلزم حكمه.

٤ - أنه يُكنى الرجل بأكبر بنيه.

٥ - مشروعية تقديم الكبير.

٦ - مشروعية تغيير الاسم غير المناسب إلى اسم مناسب.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: قوله: (ما أحسن هذا) راجع إلى الحكم، وعائد إلى الإصلاح، وهو أنه يصلح ويحكم بينهم، (فيرضى كلا الفريقين)، وهل حكم بينهم بالشرع، أو حكم بينهم بما عنده؛ يعني: بما يراه؟

الجواب: أنه حكم بينهم بما يراه، ولو كان الحكم بينهم بالشرع لجاز إطلاق الحكم على من يحكم بين المتخاصمين بالشرع، أما إطلاقه على الفاصل بين المتخاصمين بغير الشريعة فإن هذا مخالف للأدب.

فالواجب: ألا يسمى أحد بالحكم أو الحاكم أو نحو ذلك إلا إذا كان منفذاً لأحكام الله ﷻ؛ لهذا قال سبحانه: ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْشِرُوا حُكْمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكْمًا مِّنْ أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٣٥]، فسمى المبعوث من هذا وهذا حكماً لأنهما يحكمان بالشرع، فالذي يحكم بما حكم به الله الذي هو الحكم يقال له: حكم لأنه حكم يحكم من له الحكم وهو الله ﷻ فيسوغ إطلاق ذلك ولا بأس به؛ لأن الله - جلّ وعلا - وصف من يحكمون بشرعه بأنهم حكام وهم القضاة، فقال - جلّ وعلا - في سورة البقرة: ﴿وَتُذَلَّلُوا بِهَا إِلَى الْخُكَّارِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٨] فقلوه: ﴿الْخُكَّارِ﴾ هو جمع الحاكم، وساغ إطلاق ذلك عليه؛ لأنه يحكم بالشرع.

والمقصود: أن من الأدب ألا يسمى أحد بشيء يختص الله - جلّ وعلا - به ولذلك أورد المؤلف هذا الباب إثر الباب الذي قبله، لأجل هذه المناسبة، فتسمية «ملك الأملاك» مشابهة لتكنية «أبي الحكم» من جهة أن في كل منهما اشتراكاً في التسمية، لكن فيها اختلاف من جهة أن «أبا الحكم» راجع إلى شيء يفعله هو، وهو =



### وفيه مسائل



- الأولى: احترام أسماء الله وصفاته، ولو لم يقصد معناه<sup>[١]</sup>.
- الثانية: تغيير الاسم لأجل ذلك.
- الثالثة: اختيار أكبر الأبناء للكنية.

= أنه يحكم فيرضون بحكمه وذاك «ملك الأملاك» ادعاء ليس له شيء؛ ولهذا كان أخنع اسم عند الله ﷻ.

وفي حديث أبي شريح أنه كان يكنى أبا الحكم، و«يكنى» بالتخفيف هي الفصيحة، أما يكنى بالتشديد فهي لغة ضعيفة، تقول: فلان يُكْنَى بكذا، أما يُكْنَى فليست بجيدة لأن يُكْنَى هي التي كان عليها غالب الاستعمال فيما ذكره أهل اللغة. والحكم من أسماء الله - جلّ وعلا -، والله - جلّ وعلا - لم يلد ولم يولد، فتكنية المخلوق بأبي الحكم غير لائقة لأن الحكم من أسماء الله، والله - جلّ وعلا - لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن الحكم، وهو: بلوغ الغاية في الحكم، والفصل بين المتخصصين، راجع إلى من له الحكم وهو الله ﷻ، وأما البشر فإنهم لا يصلحون أن يكونوا حكماً أو أن يكون الواحد منهم حكماً على وجه الاستقلال ولكن يكون حكماً على وجه التبعية؛ ولهذا أنكر النبي عليه الصلاة والسلام على أبي شريح هذه التكنية فقال له: «إن الله هو الحكم» ودخول (هو) بين لفظ الجلال وبين اسمه (الحكم) يدل على اختصاصه بذلك كما هو مقرر في علم المعاني لأن (هو) ضمير عماد أو ضمير فصل لا محل له من الإعراب، وفائدته أن يجعل الثاني مختصاً بالأول.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: «ولو لم يقصد معناه» هذا في النفس منه شيء، لأنه إذا لم يقصد معناه فهو جائز، إلا إذا سمي بما لا يصح إلا لله، مثل: الله، الرحمن، رب العالمين، وما أشبهه، فهذه لا تطلق إلا على الله مهما كان، وأما ما لا يختص بالله، فإنه يسمى به غير الله إذا لم يلاحظ معنى الصفة، بل كان المقصود مجرد العلمية فقط؛ لأنه لا يكون مطابقاً لاسم الله، ولذلك كان في الصحابة من اسمه (الحكم) ولم يغيره النبي ﷺ؛ لأنه لم يقصد إلا العلمية، وفي الصحابة من اسمه (حكيم) وأقره النبي ﷺ.

فالذي يحترم من أسمائه تعالى ما يختص به، أو ما يقصد به ملاحظة الصفة.



## باب



### من هزل بشيء فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول <sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي: أنه يكفر بذلك لاستخفافه بجناب الربوبية والرسالة، وذلك مناف للتوحيد.

ولهذا أجمع العلماء على كفر من فعل شيئاً من ذلك فمن استهزأ بالله، أو بكتابه أو برسوله، أو بدينه، كفر ولو هازلاً لم يقصد حقيقة الاستهزاء إجماعاً.

○ قال الشيخ ابن سعدي: (باب من هزل بشيء فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول)؛ أي: فإن هذا مناف للإيمان بالكلية، ومخرج من الدين؛ لأن أصل الدين الإيمان بالله وكتبه ورسله.

ومن الإيمان تعظيم ذلك، ومن المعلوم أن الاستهزاء والهزل بشيء من هذه أشد من الكفر المجرد؛ لأن هذا كفر وزيادة احتقار وازدراء.

فإن الكفار نوعان: معرضون ومعارضون.

فالمعارض المحارب لله ورسوله، القادح بالله وبدينه ورسوله أغلظ كفراً وأعظم فساداً.

والهازل بشيء منها من هذا النوع.

○ قال الشيخ ابن قاسم: والهزل المزح، والهذي ضد الجد، وهو أن لا يراد باللفظ ظاهره ومعناه، بل يراد به غير ذلك لمناسبة تقتضيه.

○ قال الشيخ ابن باز: هذا الباب لبيان حكم المستهزئين بالله أو الرسول أو القرآن أو بأي شيء من الدين وأن حكمهم أنهم مرتدون إذا كانوا مسلمين فالاستهزاء ردة عن الإسلام.

وقوله: (باب من هزل) من شرطية وهزل فعلها والجواب: «فقد كفر» وحذفه لأنه معلوم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: هذه الترجمة فيها شيء من الغموض، والظاهر أن =

= المراد من هزل بشيء فيكون فيه ذكر الله مثل: الأحكام الشرعية، أو هزل بالقرآن أو هزل بالرسول ﷺ، فيكون معطوفاً على قوله بشيء.

والمراد بالرسول هنا: اسم الجنس، فيشمل جميع الرسل، وليس المراد محمداً ﷺ، ف (أل) للجنس وليس للعهد.

قوله: (من هزل) سخر واستهزأ ورآه لعباً ليس جدّاً.

ومن هزل بالله أو بآياته الكونية أو الشرعية أو برسله، فهو كافر؛ لأن منافاة الاستهزاء للإيمان منافاة عظيمة.

كيف يسخر ويستهزئ بأمر يؤمن به؟ فالمؤمن بالشيء لا بد أن يعظمه وأن يكون في قلبه من تعظيمه ما يليق به.

والكفر كفران: كفر إعراض، وكفر معارضة، والمستهزئ كافر كفر معارضة، فهو أعظم ممن يسجد لصنم فقط، وهذه المسألة خطيرة جدّاً، ورُبَّ كلمة أوقعت بصاحبها البلاء بل والهلاك وهو لا يشعر، فقد يتكلم الإنسان بالكلمة من سخط الله ﷻ، لا يلقي لها بالاً يهوي بها في النار.

فمن استهزأ بالصلاة - ولو نافلة - أو بالزكاة، أو الصوم، أو الحج، فهو كافر بإجماع المسلمين، كذلك من استهزأ بالآيات الكونية بأن قال مثلاً: إن وجود الحر في أيام الشتاء سفه، أو قال: إن وجود البرد في أيام الصيف سفه، فهذا كفر مخرج عن الملة؛ لأن الرب ﷻ كل أفعاله مبنية على الحكمة، وقد لا نستطيع بلوغها بل لا نستطيع بلوغها.

ثم اعلم أن العلماء اختلفوا فيمن سب الله أو رسوله أو كتابه: هل تقبل توبته؟ على قولين:

القول الأول: أنها لا تقبل، وهو المشهور عن الحنابلة، بل يقتل كافراً، ولا يصلى عليه، ولا يدعى له بالرحمة، ويدفن في محل بعيد عن قبور المسلمين، ولو قال: إنه تاب أو إنه أخطأ؛ لأنهم يقولون: إن هذه الردة أمرها عظيم وكبير لا تنفع فيها التوبة. وقال بعض أهل العلم: إنها تقبل إذا علمنا صدق توبته إلى الله، وأقر على نفسه بالخطأ، ووصف الله تعالى بما يستحق من صفات التعظيم، وذلك لعموم الأدلة الدالة على قبول التوبة، كقوله تعالى: ﴿قُلْ يٰٓعِبَادِىَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰٓ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] ومن الكفار من يسبون الله، ومع ذلك تقبل توبتهم.



= وهذا هو الصحيح، إلا أن ساب الرسول ﷺ تقبل توبته ويجب قتله، بخلاف من سب الله، فإنه تقبل توبته ولا يقتل، لا لأن حق الله دون حق الرسول ﷺ، بل لأن الله أخبرنا بعفوهِ عن حقه إذا تاب العبد إليه بأنه يغفر الذنوب جميعاً، أما ساب الرسول ﷺ فإنه يتعلق به أمران:

الأول: أمر شرعي لكونه رسول الله ﷺ، ومن هذا الوجه تقبل توبته إذا تاب.  
الثاني: أمر شخصي لكونه من المرسلين، ومن هذا يجب قتله لحقه ﷺ ويقتل بعد توبته على أنه مسلم، فإذا قتل غسلناه وكفناه وصلينا عليه ودفناه مع المسلمين.  
وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وقد ألف كتاباً في ذلك اسمه (الصارم المسلول في حكم قتل ساب الرسول) أو: (الصارم المسلول على شاتم الرسول)؛ وذلك لأنه استهان بحق الرسول ﷺ، وكذا لو قذفه فإنه يقتل ولا يجلد.  
فإن قيل: ليس قد ثبت أن من الناس من سب الرسول ﷺ وقبل منه وأطلقه؟  
أجيب: بلى، هذا صحيح، لكن هذا في حياته ﷺ، وقد أسقط حقه، أما بعد موته فلا ندري، فننفذ ما نراه واجباً في حق من سبه ﷺ.

فإن قيل: احتمال كونه يعفو عنه أو لا يعفو موجب للتوقف؟  
أجيب: إنه لا يوجب التوقف؛ لأن المفسدة حصلت بالسب، وارتفاع أثر هذا السب غير معلوم، والأصل بقاءه.

فإن قيل: ليس الغالب أن الرسول ﷺ عفا عن من سبه؟  
أجيب: بلى، وربما كان في حياة الرسول ﷺ إذا عفا قد تحصل المصلحة ويكون في ذلك تأليف، كما أنه ﷺ يعلم أعيان المنافقين، ولم يقتلهم، لئلا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه، لكن الآن لو علمنا أحداً بعينه من المنافقين لقتلناه، قال ابن القيم: إن عدم قتل المنافق المعلوم إنما هو في حياة الرسول ﷺ فقط.  
○ قال الشيخ ابن جبرين: هذا الباب فيه شرك قولي، ويسمى كفراً، وهو الاستهزاء بشيء من الشريعة أو بمن حملها؛ لأن الاستهزاء بذلك استهزاء بمن شرعها.

وسمى الله المستهزين مجرمين: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَضْحَكُونَ ۖ وَإِذَا مَرَأَتْهُمُ بَنَاتُهُنَّ يَغْفَغْنَ لَهُنَّ﴾ [المطففين: ٢٩: ٣٠] والغمز تارة يكون بالعين، وتارة يكون باللسان، وتارة يكون باليد.

والشاهد في الباب أن الله تعالى فضحهم وبَيَّن أنهم كفار.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: من استهزأ بشيء من هذه الأشياء فما حكمه؟ حكمه: أنه يرتد عن دين الإسلام؛ لأن هذا من نواقض الإسلام بإجماع المسلمين، سواء كان جاداً أو هازلاً أو مازحاً، حيث لم يستثن الله إلا المُكره، قال تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦ - ١٠٩]، ذلك بأنهم استَحَبُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿١٠٧﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ طَعَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٠٨﴾ لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿١٠٩﴾ [النحل: ١٠٦ - ١٠٩]، فالأمر شديد جداً.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وقول الشيخ رحمه الله هنا: (باب من هزل بشيء) الباء هذه، هل هي التي يذكر بعدها وسيلة الهزل، أو الباء التي يذكر بعدها المهزول به؟؟ الظاهر هو الثاني، فعلى الأول يكون المعنى: أنه ذكر الله بشيء فيه هزل، وذكر الرسول بشيء فيه هزل؛ يعني: هزل، وهو يذكر هذه الأشياء.

وعلى الثاني يكون معنى: (من هزل بشيء فيه ذكر الله) أن المستهزئ به أو المهزول به هو ذكر الله، أو القرآن، أو الرسول، ومعلوم أن المعنى المراد هو الثاني لأن الشيخ يريد أن المستهزئ به هو الله، أو الرسول، أو القرآن، اتباعاً لنص الآية. والاستهزاء بالدين فيه تفصيل، فإن المستهزئ بالدين، أو الساب له، أو اللاعن له، قد يريد دين المستهزأ به، ولا يريد دين الإسلام أصلاً، فلا يرجع استهزاؤه إلى واحد من الثلاثة؛ فلهذا نقول: الكفر يكون أكبر إذا كان الاستهزاء بأحد الثلاثة التي ذكرنا ونصت عليها الآية، أو كان راجعاً إلى أحد الثلاثة.

أما إذا كان الاستهزاء بشيء خارج عن ذلك، فإنه يكون فيه تفصيل: فإن هزل بالدين، فينظر هل يريد دين الإسلام، أو يريد تدين فلان؟ ومثال ذلك أن يأتي واحد من المسلمين ويستهزئ - مثلاً - بهيئة أحد الناس وهيئته يكون فيها التزام بالسُّنة، فهل يكون هذا مستهزئاً الاستهزاء الذي يخرج من الملة؟

الجواب: لا؛ لأن هذا الاستهزاء راجع إلى تدين هذا المرء، وليس راجعاً إلى الدين أصلاً، فيعرف بأن هذا سُنَّة عن النبي ﷺ فإذا علم أنه سُنَّة، وأقر بذلك، وأن النبي فعله ثم استهزأ، بمعنى: استنقص أو هزأ بالذي اتبع السُّنة مع علمه بأنها سُنَّة وإقراره بصحة كونها سُنَّة فهذا رجع إلى الاستهزاء بالرسول.

وكذلك الاستهزاء بكلمات قد يكون مرجعها إلى القرآن، وقد لا يكون مرجعها =

وقول الله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ [التوبة: ٦٥] (١).

= إلى القرآن فيكون فيه تفصيل، فالخلاصة - إذاً - أن الاستهزاء إذا كان بالله، أو بصفاته، أو بأسمائه، أو بالرسول عليه الصلاة والسلام، أو بالقرآن فإن هذا كفر، وإن كان الاستهزاء غير ذلك فينظر: إن كان راجعاً إلى أحد الثلاثة فهو كفر أكبر، وإن كان غير ذلك فإنه يكون محرماً ولا يكون كفراً أكبر.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: يقول تعالى مخاطباً لرسوله ﷺ: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ﴾؛ أي: سألت المنافقين الذين تكلموا بكلمة الكفر استهزاء ﴿لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾؛ أي: يعتذرون بأنهم لم يقصدوا الاستهزاء والتكذيب، إنما قصدوا الخوض في الحديث واللعب: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾، لم يعبأ باعتذارهم إما لأنهم كانوا كاذبين فيه، وإما لأن الاستهزاء على وجه الخوض واللعب لا يكون صاحبه معذوراً، وعلى التقديرين فهذا عذر باطل، فإنهم أخطؤوا فوق الاستهزاء.

وهل يجتمع الإيمان بالله، وكتابه، ورسوله، والاستهزاء بذلك في قلب؟! بل ذلك عين الكفر فلذلك كان الجواب مع ما قبله ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦].

قال شيخ الإسلام: فقد أمره أن يقول: كفرتم بعد إيمانكم، وقول من يقول: إنهم قد كفروا بعد إيمانهم بلسانهم مع كفرهم أولاً بقلوبهم لا يصح؛ لأن الإيمان باللسان مع كفر القلب قد قارنه الكفر، فلا يقال: قد كفرتم بعد إيمانكم فإنهم لم يزالوا كافرين في نفس الأمر، وإن أريد: إنكم أظهرتم الكفر بعد إظهاركم الإيمان، فهم لم يظهروا ذلك إلا لخواصهم، وهم مع خواصهم ما زالوا هكذا، بل لما نافقوا وحذروا ﴿أَنْ تُزَلَّ عَلَيْهِمْ سُورَةُ﴾ [التوبة، من الآية: ٦٤]، تبين ما في قلوبهم من النفاق وتكلموا بالاستهزاء؛ صاروا كافرين بعد إيمانهم. ولا يدل اللفظ على أنهم ما زالوا منافقين إلى أن قال تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾، فاعترفوا ولهذا قيل: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ إن نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نَعَذَّبَ طَائِفَةً، فدل على أنهم لم يكونوا عند أنفسهم قد أتوا كفراً، بل ظنوا أن ذلك ليس بكفر.

فتبين أن الاستهزاء بآيات الله ورسوله كفر يكفر به صاحبه بعد إيمانه، فدل على أنه كان عندهم إيمان ضعيف، ففعلوا هذا المحرم الذي عرفوا أنه محرم، ولكن =

= لم يظنوه كفرةً وكان كفراً كفروا به، فإنهم لم يعتقدوا جوازه.

وقوله: ﴿إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ تُعَذِّبْ طَائِفَةٌ﴾ قال ابن كثير: أي: لا يعفى عن جميعكم، ولا بد من عذاب بعضكم بأنهم كانوا مجرمين بهذه المقالة الفاجرة.

قيل: إن الطائفة مخشي بن حُمير عفا الله عنه وتسمى عبد الرحمن، وسأل الله أن يقتل شهيداً لا يعلم مقتله، فقتل يوم اليمامة، ولم يعلم مقتله، ولا من قتله، ولا يدرى له عين ولا أثر.

وقيل: إن الطائفة زيد بن وداعة. والأول أشهر، ويحتمل أن الله عفا عنهما جميعاً.

وفي الآية دليل على أن الرجل إذا فعل الكفر ولم يعلم أنه كفر لا يعذر بذلك، بل يكفر، وعلى أن السَّابَّ كافر بطريق الأولى نبه عليه شيخ الإسلام.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (وقول الله تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِإِلَهِكُمْ وَآبِإِيَّتِي وَرَسُولِي كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾).<sup>(٦٥)</sup>

قال العماد ابن كثير رحمته الله في تفسيره: قال أبو معشر المدني عن محمد بن كعب القرظي وغيره قالوا: «قال رجل من المنافقين: ما أرى مثل قرائنا هؤلاء؟ أرغبنا بطوناً وأكذبنا ألسناً، وأجبنا عند اللقاء، فرفع ذلك إلى رسول الله ﷺ وقد ارتحل وركب ناقته، فقال: يا رسول الله إنما كنا نخوض ونلعب، وتحدث حديث الركب نقطع به عنا الطريق، فقال: ﴿أَبِإِلَهِكُمْ وَآبِإِيَّتِي وَرَسُولِي كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾<sup>(٦٥)</sup> لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ تُعَذِّبْ طَائِفَةٌ بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾<sup>(٦٦)</sup> وإن رجله ليسفعان الحجارة، وما يلتفت إليه رسول الله ﷺ وهو متعلق ببسطة ناقة رسول الله ﷺ.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٥] الخطاب للنبي ﷺ؛ أي: سألت هؤلاء الذين يخوضون ويلعبون بالاستهزاء بالله وكتابه ورسوله والصحابة.

قوله: ﴿لَيَقُولُنَّ﴾ [التوبة: ٦٥] جواب القسم، قال ابن مالك:

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم ولهذا جاءت اللام التي تقترب بجواب القسم دون الفاء التي تقع في جواب الشرط.

قوله: ﴿لَقَوْلَنَّ﴾؛ أي: المسؤولون.

قوله: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾؛ أي: ما لنا قصد، ولكننا نخوض ونلعب، واللعب يقصد به الهزل، وأما الخوض فهو كلام عائم لا زمام له. هذا إذا وصف بذلك القول، وأما إذا لم يوصف به القول، فإنه يكون الخوض في الكلام واللعب في الجوارح.

قوله: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾. الاستفهام للإنكار والتعجب، فينكر عليهم أن يستهزئوا بهذه الأمور العظيمة، ويتعجب كيف يكون الحق محلاً للسخرية؟

قوله: ﴿أَبِاللَّهِ﴾؛ أي: بذاته وصفاته.

قوله: ﴿وَأَيُّهَا﴾ [التوبة: ٦٥]: جمع آية، ويشمل: الآيات الشرعية، كالاستهزاء بالقرآن، بأن يقال: هذا أساطير الأولين - والعياذ بالله - أو يستهزأ بشيء من الشرائع، كالصلاة والزكاة والصوم والحج.

والآيات الكونية، كأن يسخر بما قدره الله تعالى، كيف يأتي هذا في هذا الوقت؟ كيف يخرج هذا الثمر من هذا الشيء؟ كيف يخلق هذا الذي يضر الناس ويقتلهم؟ استهزاء وسخرية.

قوله: ﴿وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٦٥]. المراد هنا محمد ﷺ.

قوله: ﴿لَا تَعْدُوا﴾ [التوبة: ٦٦]. المراد بالنهي التئیس؛ أي: انههم عن الاعتذار تئیساً لهم بقبول اعتذارهم.

قوله: ﴿فَدَكَّرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾؛ أي: بالاستهزاء وهم لم يكونوا منافقين خالصين بل مؤمنين، ولكن إيمانهم ضعيف، ولهذا لم يمنعهم من الاستهزاء بالله وآياته ورسوله.

قوله: ﴿إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نَعَذِّبْ طَائِفَةً يَأْتِيهِمْ كَذِبٌ مِّنْ جُحُودٍ﴾. ﴿نَعَفُ﴾: ضمير الجمع للتعظيم؛ أي: الله ﷻ.

قوله: ﴿عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ﴾ قال بعض أهل العلم: هؤلاء حضروا وصار عندهم كراهية لهذا الشيء، لكنهم داهنوا فصاروا في حكمهم لجلوسهم إليه، لكنهم أخف لما في قلوبهم من الكراهة، ولهذا عفا الله عنهم وهداهم إلى الإيمان وتابوا.

قوله: ﴿نُعَذِّبْ طَائِفَةً﴾. هذا جواب الشرط؛ أي: لا يمكن أن نعفو عن الجميع، بل إن عفونا عن طائفة، فلا بد أن نعذب الآخرين.

= قوله: ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾. الباء للسببية؛ أي: بسبب كونهم مجرمين بالاستهزاء وعندهم جرم والعياذ بالله، فلا يمكن أن يوفقوا للتوبة حتى يعفى عنهم.

ويستفاد من الآيتين:

١ - بيان علم الله ﷻ بما سيكون، لقوله: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ﴾، وهذا مستقبل، فالله عالم ما كان وما سيكون، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ [هود: ١٢٣].

٢ - أن الرسول ﷺ يحكم بما أنزل الله إليه حيث أمره أن يقول: ﴿أَبِإِلَهِ وَءَايَاتِهِ﴾.

٣ - أن الاستهزاء بالله وآياته ورسوله من أعظم الكفر، بدليل الاستفهام والتوبيخ.

٤ - أن الاستهزاء بالله وآياته ورسوله أعظم استهزاء وقبحاً، لقوله: ﴿أَبِإِلَهِ وَءَايَاتِهِ﴾، وتقديم المتعلق يدل على الحصر كأنه ما بقي إلا أن تستهزئوا بهؤلاء الذين ليسوا محلاً للاستهزاء، بل أحق الحق هؤلاء الثلاثة.

٥ - أن المستهزئ بالله يكفر؛ لقوله: ﴿لَا تَعْذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦].

٦ - استعمال الغلظة في محلها، وإلا فالأصل أن من جاء يعتذر يرحم، لكنه هنا ليس أهلاً للرحمة.

٧ - قبول توبة المستهزئ بالله؛ لقوله: ﴿إِنْ تَقُفْ عَنْ طَلْفَتِهِ﴾، وهذا أمر قد وقع، فإن من هؤلاء من عفي عنه وهدى للإسلام وتاب وتاب الله عليه، وهذا دليل للقول الراجح أن المستهزئ بالله تقبل توبته، لكن لا بد من دليل بين على صدق توبته؛ لأنه كفره من أشد الكفر أو هو أشد الكفر، فليس مثل كفر الإعراض أو الجحد.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - أن الاستهزاء بالله وآياته ورسوله كفرٌ ينافي التوحيد.

٢ - أن من فعل الكفر وادعى أنه لم يعلم أنه كفرٌ لا يعذر بذلك.

٣ - وجوب تعظيم ذكر الله وكتابه ورسوله ﷺ.

٤ - أن من تلفظ بكلام الكفر، كفر ولو لم يعتقد ما قال بقلبه.

\* عن ابن عمر ومحمد بن كعب وزيد بن أسلم وقتادة - دخل حديث بعضهم في بعض -: أنه قال رجل في غزوة تبوك: ما رأينا مثل قرأنا هؤلاء أرغب بطوناً، ولا أكذب ألسناً، ولا أجبن عند اللقاء؛ يعني: رسول الله ﷺ وأصحابه القراء، فقال له عوف بن مالك: كذبت، ولكنك منافق؛ لأخبرن رسول الله ﷺ، فذهب عوف إلى رسول الله ﷺ ليخبره، فوجد القرآن قد سبقه، فجاء ذلك الرجل إلى رسول الله ﷺ وقد ارتحل وركب ناقته، فقال: يا رسول الله إنما كنا نخوض ونتحدث حديث الركب نقطع به عنا الطريق، قال ابن عمر: كأني أنظر إليه متعلقاً بنسعة ناقة رسول الله ﷺ، وإن الحجارة تنكب رجله، وهو يقول: إنما كنا نخوض ونلعب، فيقول له رسول الله ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّكَ وَأَوْلِيَّكَ وَرَسُولُكَ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ (٦٥) لَا تَقْدِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿[التوبة: ٦٥، ٦٦] ما يلتفت إليه وما يزيده عليه﴾ [١].

[١] حسن رواه الطبري في «تفسيره» (١٦٩٢٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠٠٤٧) من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر فذكره. قلت: وفيه هشام بن سعد قلت: وهو ضعيف قال أحمد أيضاً: لم يكن محكم الحديث، وقال ابن معين: ليس بذاك القوي، وليس بمتروك، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه. قال أبو داود: هو أثبت الناس في زيد بن أسلم. وقال الحاكم: أخرج له مسلم في الشواهد (الميزان). قلت: وهذا الحديث من روايته عن زيد وهو من أثبت الناس فيه كما قال أبو داود.

وقد اختلف في هذا الحديث والصواب فيه ما تقدم قال الدارقطني وهو أشبه وروي عن زيد بن أسلم مرسلاً وروي عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال الدارقطني في «العلل» (٣٣١/١٢): وسئل عن حديث يروي عن نافع، عن ابن عمر: رأيت عبد الله بن أبي يشند، يعدو بين يدي رسول الله ﷺ والحجارة تنكبه، يقول: يا محمد إنا كنا نخوض ونلعب، ويقول رسول الله ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّكَ وَأَوْلِيَّكَ وَرَسُولُكَ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾.

= فقال: يرويه إسماعيل بن داود المخراقي، عن مالك واختلف عنه: فرواه محمد بن ميمون الخياط، عنه، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. ورواه نوح بن حبيب القومسي، عن سليمان بن داود العسقلاني، ولعله أراد إسماعيل بن داود المخراقي، لم يحفظ اسمه، فقال: عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

ورواه إسماعيل بن أبي أويس، عن إسماعيل بن داود، فقال عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، ولم يقل عن نافع، وكذلك رواه هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، وهو برواية زيد بن أسلم أشبه. ورواه النضر بن سلمة، وكان ضعيفاً، عن أبي قتادة، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر. اهـ.

وله شاهد من حديث كعب أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/١٨٣١): حدثنا أبي ثنا الحسن بن الربيع ثنا عبد الله بن إدريس قال: قال ابن إسحاق حدثني الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه عن جده كعب فذكر نحوه. وأما رواية محمد بن كعب وزيد بن أسلم وقاتدة فمراسيل رواه الطبري في «تفسيره» (١٦٩٢٧) (١٦٩٣٠) (١٦٩٣١).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الأثر ذكره المصنف مجموعاً من رواية ابن عمر، ومحمد بن كعب، وزيد بن أسلم، وقاتدة، وقد ذكره قبله كذلك شيخ الإسلام، فأما أثر ابن عمر فرواه ابن جرير، وابن أبي حاتم، وغيرهما بنحو مما ذكره المصنف.

وأما أثر محمد بن كعب، وزيد بن أسلم، وقاتدة فهي معروفة لكن بغير هذا اللفظ.

قوله: (عن ابن عمر) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. (ومحمد بن كعب) هو محمد بن كعب بن سليم أبو حمزة القرظي المدني. قال البخاري: إن أباه كان ممن لم ينبت من سبي قريظة، وهو ثقة عالم مات سنة عشرين ومئة.

(وزيد بن أسلم) هو مولى عمر بن الخطاب، والد عبد الرحمن وإخوته، يكنى أبا عبد الله، ثقة مشهور مات سنة ست وثلاثين ومئة.

= (وقاتدة) هو ابن دعامة وتقدم. =



= قوله: (دخل حديث بعضهم في بعض)؛ أي: إن الحديث مجموع من رواياتهم، فلذلك دخل بعضه في بعض.

قوله: (إنه قال رجل في غزوة تبوك)، لم أقف على تسمية القائل لذلك أبهم اسمه في جميع الروايات التي وقفت عليها، ولكن قد ورد تسمية جماعة ممن نزلت فيهم الآية مع اختلاف الرواية فيما قالوه من الكلام، ففي بعض الروايات أنهم قالوا ما ذكره المصنف.

وعن مجاهد في الآية: «قال رجل من المنافقين يحدثنا محمد أن ناقة فلان بواد كذا وكذا في يوم كذا وكذا وما يدرى بالغيب؟!» رواه ابن أبي شيبة، وابن المنذر، وابن أبي حاتم.

وعن قتادة قال: «بينما رسول الله ﷺ في غزوته إلى تبوك، وبين يديه أناس من المنافقين، فقالوا: يرجو هذا الرجل أن تفتح له قصور الشام وحصونها؟! هيهات هيهات، فأطلع الله نبيه على ذلك، فقال نبي الله ﷺ احبسوا علي الركب، فأتاهم فقال: «قلتم كذا، وقلتم كذا. قالوا: يا نبي الله إنما كنا نخوض ونلعب» فأنزل الله فيهم ما تسمعون. رواه ابن المنذر، وابن أبي حاتم.

وفي رواية جابر بن عبد الله عند ابن مردويه: «كان فيمن تخلف من المنافقين بالمدينة وداعه بن ثابت أحد بني عمرو بن عوف، ف قيل له: ما خلفك عن رسول الله ﷺ فقال: الخوض واللعب، فأنزل الله فيه وفي أصحابه ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾».

وسمى ابن عباس في رواية عند ابن مردويه منهم: وداعة بن ثابت ومخشي بن حمير، وأنهم قالوا: أتحسبون أن قتال بني الأصفر كقتال غيرهم، والله لكانكم غداً تفرون في الجبال. القصة بكمالها.

فيحتمل أنهم قالوا ذلك كله، فإن المنافقين إذا خلوا إلى شياطينهم أخذوا في الاستهزاء بالله وآياته ورسوله والمؤمنين، فلا يبعد أنهم قالوا ذلك، فكل ذكر بعض كلامهم، والآية تعم ذلك.

وفي هذه الروايات ذكر أسماء القائلين لبعضهم ذلك، منهم: وداعة بن ثابت وقيل وداعة، وزيد بن وداعة، ومخشي بن حمير الذي تاب الله عليه، لكنه لم يقل ذلك إنما حضره.

وفي بعض الروايات أن عبد الله بن أبيّ هو الذي قال ذلك، لكن رده ابن القيم بأن ابن أبي تخلف عن غزوة تبوك.

وذكر ابن إسحاق أسماء الذين هموا بالفتك برسول الله ﷺ فعد جماعة، فيحتمل أنهم من المستهزين، ويحتمل أنهم غيرهم.

ولهذا قال تعالى في المستهزين: ﴿قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦] وفي الآخرين: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤].

قوله: (ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء) القراء جمع قارئ وهم عند السلف الذين يقرؤون القرآن ويعرفون معانيه، أما قراءته من غير فهم لمعناه، فلا يوجد في ذلك العصر، وإنما حدث بعد ذلك من جملة البدع.

قوله: (أرغب بطوناً؟ أي: أوسع بطوناً، الرغب والرغيب: الواسع يقال: جوف رغب وواد رغب يصفونهم بسعة البطون، وكثرة الأكل، كما روى أبو نعيم عن شريح بن عبيد: «أن رجلاً قال لأبي الدرداء: ما بالكم أجبن منا وأبخل إذا سئلتم، وأعظم لقمأ إذا أكلتم، فأعرض عنه أبو الدرداء ولم يرد عليه شيئاً، وأخبر بذلك عمر بن الخطاب، فانطلق عمر إلى الرجل الذي قال ذلك، فأخذه بثوبه وخنقه، وقاده إلى النبي ﷺ فقال الرجل: إنما كنا نخوض ونلعب».

قوله: (فقال له عوف بن مالك: كذبت ولكنك منافق) فيه المبادرة في الإنكار والشدة على المنافقين، وجواز وصف الرجل بالنفاق إذا قال أو فعل ما يدل عليه. قوله: (لأخبرن رسول الله ﷺ) فيه أن هذا وما أشبهه لا يكون غيبة ولا نيمية، بل هو من النصيح لله ورسوله، فينبغي الفرق بين الغيبة والنميمة، وبين النصيحة لله ورسوله، فذكر أفعال المنافقين والفساق لولاة الأمور؛ ليزجروهم، ويقيموا عليهم أحكام الشريعة ليس من الغيبة والنميمة. انتهى.

قوله: (فوجد القرآن قد سبقه؟ أي: جاءه الوحي من الله بما قالوه في هذه الآية ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾، وفيه دلالة على علم الله سبحانه، وعلى قدرته وإلهيته، وعلى أن محمداً رسول الله.

قوله: (فجاء ذلك الرجل)، قد تقدم أنه ابن أبيي كما رواه ابن المنذر، وابن أبي حاتم عن ابن عمر، لكن رده ابن القيم بأن ابن أبيي تخلف عن غزوة تبوك. فإن قلت: كيف لم يقتلهم النبي ﷺ؟

قيل: لم يكن ﷺ يقتل المنافقين إذا ظهر نفاقهم - وإن كان قتلهم جائزاً - خشية أن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه، كما بينه عليه الصلاة والسلام، فكان في ترك قتلهم مصلحة تأليف الناس على الإسلام واستتلاف عشائهم المسلمين أيضاً. =

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن:

وفي هذا الحديث من الفوائد:

أن الإنسان قد يكفر بكلمة يتكلم بها أو عمل يعمل به، وأشدّها خطراً إرادات القلوب فهي كالبحر الذي لا ساحل له.

وفيد الخوف من النفاق الأكبر، فإن الله تعالى أثبت لهؤلاء إيماناً قبل أن يقولوا ما قالوه، كما قال ابن أبي مليكة: «أدركت ثلاثين من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه» نسأل الله السلامة والعفو والعافية في الدنيا والآخرة.

○ قال الشيخ ابن قاسم: وكانت في رجب سنة ٩٠٩هـ.

وقوله: (ولا أكذب ألْسناً) بل المنافقون أكذب خلق الله كما وصفهم الله بقوله: ﴿آلَا إِنَّمَا كُذِّبُوا﴾ [المجادلة: ١٨] والصحابة رضي الله عنهم عدول بالإجماع، اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه وحفظه، وهم من الصدق بالمنزلة العالية، والغاية التي ليس فوقها غاية ﷺ وأرضاهم.

وقوله: (ولا أجبن عند اللقاء)؛ يعني: لقاء العدو، وقد كذب في ذلك، بل المنافقون هم الجبناء: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ﴾ [المنافقون: ٤]، وشجاعة الصحابة رضي الله عنهم مشهورة، وما ظهر لهم من الشجاعة والبطولة لا يعرف لها نظير، ولهذا قال له عوف: كذبت؛ أي: فيما نسبته إليهم.

وقوله: (قال ابن عمر: كأني أنظر إليه متعلقاً بنسعة ناقة رسول الله ﷺ وإن الحجارة لتنكب رجليه) نسعة بكسر النون سير مضفور عريض يشد به الرحال، سمي نسعاً لطوله، أو يجعل زمماً للبعير وغيره، والحقب أيضاً حبل أو سير يشده الرحال في بطن البعير، ويقال: إنهما واحد.

وفي رواية: وأنا رأيته متعلقاً بحقب ناقة رسول الله ﷺ تنكبه الحجارة، وقال محمد بن كعب وغيره: وإن رجليه ليسفعان الحجارة، وما يلتفت إليه.

قوله: ﴿أَبَا اللَّهِ وَأَبَايَهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ [١٥] لَا تَعْتَدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ؛ أي: فليس لكم عذر لأن هذا لا يدخله الخوض واللعب، وإنما تحترم هذه الأشياء وتعظم ويخشع عندها، إيماناً بالله ورسوله، وتعظيماً لآياته وتصديقاً وتوقيراً، والخائض واللّاعب متقص لها.

ومن هذا الباب الاستهزاء بالعلم وأهله وعدم احترامهم، أو الوقعة فيهم لأجله.

وفيه أن الإنسان قد يكفر بكلمة يتكلم بها، أو عمل يعمل به، قال المصنف: =

= القول الصريح في الاستهزاء هذا وما شابهه، وأما الفعل الصريح فمثل مد الشفة، وإخراج اللسان ورمز العين، وما يفعله كثير من الناس عند الأمر بالصلاة والزكاة فكيف بالتوحيد؟!

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (فقال له عوف بن مالك: كذبت، ولكنك منافق) هذا فيه إنكار المنكر على من سمعه وأن من سمع مثله فعلية أن ينكره وأن يبلغ المسؤولين عنه ولا سيما مثل هذا المنكر العظيم.

قوله: (فقال: يا رسول الله! إنما كنا نخوض ونحدث حديث الركب نقطع به عنا الطريق) هذا الحديث يبين أن المستهزئ بالكتاب أو السنة أو شيء من دين الله ولو زعم أنه يخوض ويلعب ولو زعم أنه ما تعمد ذلك فإنه يكون كافراً بذلك لأن التلاعب بهذا لا يجوز وهو يدل على نفاق في القلب وخبث فيه.

وقول بعض المفسرين: أن من قال هذه المقولة كان منافقاً ليس بصحيح لأن الله تعالى قال: ﴿قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ فهذا يبين أن المستهزئ بالشرع كافر بعد الإيمان إذا تنقص الرسول أو قال أنه جبان أو كذاب أو لم يبلغ الرسالة وما أشبه ذلك مما يدل على النقص وهكذا من قال أن القرآن متناقض أو أنه لم يستوف ما يحتاجه الناس أو الشريعة لم تستوف ما يحتاجه الناس وما أشبه ذلك مما هو على سبيل الذم والنقص.

أما إذا قال أن القرآن قد جاءت السنة ببيان أشياء ليست فيه فهذا حق لكن إن قاله قاصداً الذم وأن الناس بحاجة إلى القوانين وأن النصوص لا تكفي فهذا كفر أكبر وردة وكذا من قال أن الجنة خيال ليست حقيقة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وهؤلاء الذين حضروا السب مثل الذين سبوا، قال تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا يَنْتَهَلُوا﴾ [النساء: ١٤٠] وهم يستطيعون المفارقة، والنبى ﷺ امتثل أمر الله بتبليغهم، حتى إن الرجل الذي جاء يعتذر صار يقول له: ﴿أَلَا لِلَّهِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ ١٥ لَا تَقْدِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦]، ولا يزيد على هذا أبداً مع إمكان أن يزيده توبيخاً وتقريعاً.

قوله: (عن ابن عمر) هو عبد الله.

(ومحمد بن كعب، وزيد بن أسلم، وقتادة) والثلاثة تابعيون، فالرواية عن ابن

عمر مرفوعة، وعن الثلاثة الآخرين مرسلة.

قوله: (دخل حديثهم بعضهم في بعض)؛ أي: إن هذا الحديث مجموع من كلامهم، وهذا يفعله بعض أئمة الرواة؛ كالزهري وغيره، فيحدثه جماعة بشأن قصة من القصص؛ كحديث الإفك مثلاً، فيجمعون هذا ويجعلونه في حديث واحد، ويشيرون إلى هذا، فيقولون مثلاً: دخل حديث بعضهم في بعض، أو يقول: حدثني بعضهم بكذا وبعضهم بكذا، وما أشبه ذلك.

قوله: (ما رأينا) تحتل أن تكون بصرية، وتحتل أن تكون علمية قلبية.

قوله: (مثل قرائنا) المفعول الأول، والمراد بهم الرسول ﷺ وأصحابه.

قوله: (أرغب بطوناً) المفعول به الثاني؛ أي: أوسع، وإنما كانت الرغبة هنا بمعنى السعة؛ لأنه كلما اتسع البطن رغب الإنسان في الأكل.

قوله: (ولا أكذب ألسناً) الكذب: هو الإخبار بخلاف الواقع، والألسن: جمع لسان، والمراد: ولا أكذب قولاً، واللسان يطلق على القول كثيراً في اللغة العربية، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوِّمٍ﴾ [إبراهيم: ٤] أي: بلغتهم.

قوله: (ولا أجبن عند اللقاء). الجبن: هو خور في النفس يمنع المرء من الإقدام على ما يكره، فهو خلق نفسي ذميم، ولهذا كان النبي ﷺ يستعيز منه لما يحصل فيه من الإحجام عما ينبغي الإقدام إليه، فلهذا كان صفة ذميمة، وهذه الأوصاف تنطبق على المنافقين لا على المؤمنين، فالمؤمن يأكل بمعى واحد: ثلث لطماعه وثلث لشرابه وثلث لنفسه، والكافر يأكل بسبعة أمعاء، والمؤمن أصدق الناس لساناً، ولا سيما النبي ﷺ وأصحابه، فإن الله وصفهم بالصدق في قوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَضْرُوبُونَ لِلَّهِ رَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨].

قوله: (ولكنك منافق)؛ لأنه لا يطلق هذه الأوصاف على رسول الله ﷺ وأصحابه رجل تسمى بالإسلام إلا منافق، وبهذا يعرف أن من يسب أصحاب رسول الله ﷺ أنه كافر؛ لأن الطعن فيهم طعن في الله ورسوله وشريعته.

فيكون طعناً في الله؛ لأنه طعن في حكمته، حيث اختار لأفضل خلقه أسوأ خلقه. وطعناً في الرسول ﷺ؛ لأنهم أصحابه، والمرء على دين خليله، والإنسان يستدل على صلاحه أو فساده أو سوء أخلاقه أو صلاحها بالقرين.

وطعناً في الشريعة: لأنهم الواسطة بيننا وبين الرسول ﷺ في نقل الشريعة، وإذا كانوا بهذه المثابة، فلا يوثق بهذه الشريعة.

= قوله: (وقد ارتحل وركب ناقته). الظاهر أن هذا من باب عطف التفسير؛ لأن ركوب الناقة هو الارتحال.

قوله: (كأنني أنظر إليه). كأن إذا دخلت على مشتق، فهي للتوقع، وإذا دخلت على جامد فهي للتشبيه، وهنا دخلت على جامد، والمعنى: كأنه الآن أمامي من شدة يقيني به.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: لم يقتلهم رسول الله ﷺ مع ردتهم إما تأليفاً ومراعاة لقبائلهم وإما لكونه كما قال ﷺ: «لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه».

○ قال الشيخ صالح الفوزان: فهذه القصة فيها فوائد عظيمة:

الفائدة الأولى: أن من استهزأ بالله أو برسوله أو بالقرآن ارتدّ عن دين الإسلام ردةً تنافي التوحيد، وهذا وجه المناسبة من عقد المصنّف لهذا الباب؛ أنّ من استهزأ بالله أو برسوله أو بالقرآن، أو استهان بشيء من ذلك؛ أنّه يرتدّ عن دين الإسلام ردةً تنافي التوحيد وتُخرج من دين الإسلام؛ لأن هؤلاء كانوا مؤمنين، فارتدوا عن دينهم بهذه المقالة، بدليل قوله تعالى: ﴿فَدَكَّرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾.

الفائدة الثانية: أن نواقض الإسلام لا يُعفى فيها عن اللعب والمزح، سواء كان جاداً أو هازلاً، بل يُحكم عليه بالردة والخروج من دين الإسلام؛ لأن هؤلاء زعموا أنهم يمزحون ولم يقبل الله جلّ وعلا عذرهم؛ لأن هذا ليس موضع لعب ولا موضع مزح.

الفائدة الثالثة: وجوب إنكار المنكر؛ لأن عوف بن مالك ؓ أنكر ذلك وأقرّه الرسول ﷺ على ذلك.

الفائدة الرابعة: أنّ من لم يُنكر الكفر والشرك فإنّه يكون كافراً؛ لأن الذي تكلم في هذا المجلس واحد والله نسب هذا إلى المجموع فقال: ﴿إِلَّا لِلَّهِ وَإِلَيْهِ رَوْسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ ١٥ لَا تَعْلَمُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ لأنّ الراضي كالفاعل، وهذه خطورة عظيمة.

الفائدة الخامسة: أنّ إبلاغ وليّ الأمر عن مقالات المفسدين من المنافقين ودعاة السوء الذين يريدون تفريق الكلمة والتحريش بين المسلمين من أجل الحرّم يُعدّ من النصيحة الواجبة، وليس هو من النّيمة؛ لأن عوف بن مالك ؓ فعل ذلك ولم يُنكر عليه الرسول ﷺ، فدلّ على أنّ هذا من النصيحة، وليس من النّيمة المذمومة. =



## وفيه مسائل



- الأولى: وهي العظيمة: أن من هزل بهذا فإنه كافر.
- الثانية: أن هذا هو تفسير الآية فيمن فعل ذلك كائناً من كان.
- الثالثة: الفرق بين النيمة، وبين النصيحة لله ولرسوله<sup>[١]</sup>.

= الفائدة السادسة: فيه احترام أهل العلم وعدم السخرية منهم، أو الاستهزاء بهم؛ لأن هذا المنافق قال: «ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء» يريد بذلك العلماء، والعلماء وَرَثَةُ الأنبياء، وهم قُدوة الأمة، فإذا طعنًا في العلماء فإنَّ هذا يُحْدِثُ الحَلْخَلَةَ في المجتمع الإسلامي، ويقلِّل من قيمة العلماء، ويُحْدِثُ التشكيك فيهم.

نسمع ونقرأ من بعض دُعاة السوء من يقول: «هؤلاء علماء حيض، علماء نفاس، هؤلاء عَمَلَاء للسلطين، هؤلاء علماء بغلة السلطان»، وما أشبه ذلك، وهذا القول من هذا الباب - والعيادُ بالله - وليس للعلماء ذنب عند هذا الفاسق إلا أنهم لا يوافقونه على منهجه المنحرف.

فالوقية بالمسلمين عُموماً ولو كانوا من العوام لا تجوز؛ لأن المسلم له حُرمة، فكيف بؤلاة أمور المسلمين وعلماء المسلمين.

فالواجب الحذر من هذه الأمور، وحفظ اللسان، والسعي في الإصلاح، ونصيحة من يفعل هذا الشيء.

الفائدة السابعة: في الحديث دليلٌ على معجزة من معجزات الرسول ﷺ؛ حيث إنه بلغه الوحي عن القصة قبل أن يأتي إليه عوف بن مالك، وهذا مصداق قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ - ٤].

الفائدة الثامنة: في الحديث دليل على أنَّ نواقض الإسلام لا يُعَدَّر فيها بالمزح واللَّعب، لأنها ليست مجالاً لذلك، وإنما يُعَدَّر فيها المُكْرَه على القول خاصة كما في آية النحل: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦].

الفائدة التاسعة: في الحديث دليلٌ على وجوب الغلظة على أعداء الله ورسوله من المنافقين والكُفَّار ودُعاة الضلال، وأنَّ الإنسان لا يَلِين لهم، لأنَّه إنَّ لان معهم خدعوه ونفذوا شرهم، فلا بُدَّ من الحزم من ولي الأمر ومن العالم نحو المنافقين والكُفَّار ودُعاة السوء.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: الفرق بين النيمة والنصيحة لله ولرسوله، =

● **الرابعة:** الفرق بين العفو الذي يحبه الله، وبين الغلظة على أعداء الله<sup>[١]</sup>.

● **الخامسة:** أن من الاعتذار ما لا ينبغي أن يقبل.

= النميمة: من نم الحديث؛ أي: نقله ونسبه إلى غيره، وهي نقل كلام للغير بقصد الإفساد، وهي من أكبر الذنوب، قال ﷺ: «لا يدخل الجنة نمام»، وأخبر عن رجل يعذب في قبره؛ لأنه كان يمشي بالنميمة، وأما النصيحة لله ورسوله، فلا يقصد بها ذلك، وإنما يقصد بها احترام شعائر الله ﷻ، وإقامة حدوده وحفظ شريعته. وعوف بن مالك نقل كلام هذا الرجل لأجل أن يقام عليه الحد أو ما يجب أن يقام عليه وليس قصده مجرد النميمة.

ومن ذلك لو أن رجلاً اعتمد على شخص ووثق به، وهذا الشخص يكشف سره ويستهزئ به في المجالس، فإنك إذا أخبرت هذا الرجل بذلك، فليس هذا من النميمة، بل من النصيحة.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: (العفو الذي يحبه الله): هو الذي فيه إصلاح؛ لأن الله اشترط ذلك في العفو فقال: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]؛ أي: كان عفوهُ مشتملاً على الإصلاح، وقال بعضهم: أي: أصلح الود بينه وبين من أساء إليه، وهذا تفسير قاصر، والصواب: أن المراد به أصلح في عفوهِ؛ أي: كان في عفوهِ إصلاح.

فمن كان عفوهُ إفساداً لا إصلاحاً، فإنه آثم بهذا العفو، ووجه ذلك من الآية ظاهر؛ لأن الله قال: ﴿عَفَا وَأَصْلَحَ﴾ [الشورى: ٤٠]، ولأن العفو إحسان والفساد إساءة، ودفع الإساءة أولى، بل العفو حيثئذ محرم.

والنبي ﷺ غلظ على هذا الرجل لكونه ﷺ لم يلتفت إليه، ولا يزيد على هذا الكلام الذي أمره الله به مع أن الحجارة تنكب رجل الرجل، ولم يرحمه النبي ﷺ ولم يرق له، ولكل مقام مقال، فينبغي أن يكون الإنسان شديداً في موضع الشدة، ليناً في موضع اللين، لكن أعداء الله ﷻ الأصل في معاملتهم الشدة، قال تعالى في وصف الرسول ﷺ وأصحابه: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ جِهَادَ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَغْلَطُ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَفِيهَا الْمَصِيرُ﴾ [التحریم: ٩] ذكرها الله في سورتين من القرآن مما يدل على أنها من أهم ما يكون، لكن استعمال اللين أحياناً للدعوة والتأليف قد يكون مستحسناً.





باب



قول الله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَذَقْتَهُ رَحْمَةً مِنَّا  
مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسَّتَهُ لِيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾ [فصلت: ٥٠]

قال مجاهد: «هذا بعلمي، وأنا محقق به»<sup>[١]</sup>.

وقال ابن عباس: «يريد من عندي».

وقوله: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾.

قال قتادة: «على علم مني بوجوه المكاسب».

وقال آخرون: «على علم من الله أنني له أهل» وهذا معنى قول مجاهد: «أوتيته على شرف»<sup>[٢]</sup>.

[١] ذكره البخاري معلقاً في تفسير سورة فصلت «أي: بعلمي أنا محقق بهذا»، ووصله ابن جرير في تفسيره عند الآية المذكورة بسندين قال: حدثني محمد بن عمرو قال: ثنا أبو عاصم قال: ثنا عيسى عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ﴿لِيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾: أي: بعلمي وأنا محقق بهذا.

قلت: وتقدم ابن أبي نجيح عن مجاهد في التفسير قال ابن حبان في «الثقات» قال: قال يحيى بن سعيد: لم يسمع ابن أبي نجيح التفسير من مجاهد. قال ابن حبان: ابن أبي نجيح وابن جريج نظرا في كتاب القاسم ابن أبي بزة عن مجاهد في التفسير فرويا عن مجاهد من غير سماع. وتقدم أنه كتاب صحيح صححه الثوري وعلي بن المديني وقد أثبت البخاري سماع ابن أبي نجيح من مجاهد وأخرج له في صحيحه.

[٢] قول ابن عباس: لم أقف عليه مسنداً وهو عند القرطبي في تفسيره.

وقول قتادة: أخرجه الطبري (٣٠١٧٠) من طريق سعيد عن قتادة وقال: أي:

على خير عندي.

= قلت: قال ابن القطان: سعيد بن أبي عروبة لم يسمع التفسير من قتادة (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/٢٤٠).

وتابعه معمر عن قتادة كما عند الطبراني (٢٧٦١٩).

وقول مجاهد: (أوتيته على شرف) أخرجه الطبري في (٣٠١٧١) من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: ذكر المصنف رحمه الله تعالى عن ابن عباس وغيره من المفسرين في معنى هذه الآية وما بعدها ما يكفي في المعنى ويشفي. وليس فيما ذكره اختلاف، وإنما هي أفراد المعنى.

قال ابن كثير رحمته الله في معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا حَوْلْتُمْ نِعْمَةً مِنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ﴾ [الزمر: ٤٩]: يخبر أن الإنسان في حال الضر يضرب إلى الله تعالى وينيب إليه ويدعوه، ثم إذا حوله نعمة منه طغى وبغى وقال: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [القصص: ٧٨]؛ أي: لما يعلم من استحقاقه له، ولولا أنني عند الله حظيظ لما خولني هذا، قال تعالى: ﴿بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ﴾ [الزمر: ٤٩]؛ أي: ليس الأمر كما زعمتم، بل إنما أنعمنا عليه بهذه النعمة، لنختبره فيما أنعمنا عليه، أيطيع أم يعصي؟ مع علمنا المتقدم بذلك. ﴿بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ﴾؛ أي: اختبار ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الدخان: ٣٩]، فلهذا يقولون ما يقولون ويدعون ما يدعون ﴿قَدْ قَالُوا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٠]؛ أي: قد قال هذه المقالة وزعم هذا الزعم وادعى هذه الدعوى كثير ممن سلف من الأمم ﴿فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [غافر: ٨٢]؛ أي: فما صح قولهم، ولا نفعهم جمعهم وما كانوا يكسبون، كما قال تعالى مخبراً عن قارون: ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ ٧٨ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي أَوَلَمْ يَعْلَم أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِنَ الْفُرُوقِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا وَلَا يُسْأَلُ عَنْ دُؤُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ٧٨ [القصص: ٧٧، ٧٨]؛ وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ﴾ ٣٥ [سبا: ٣٥].

○ قال الشيخ ابن سعدي: مقصود هذه الترجمة أن كل من زعم أن ما أوتيته من النعم والرزق فهو بكده وحذقه وفطنته، أو أنه مستحق لذلك لما يظن له على الله من الحق فإن هذا مناف للتوحيد؛ لأن المؤمن حقاً من يعترف بنعم الله الظاهرة والباطنة ويشني على الله بها، ويضيفها إلى فضله وإحسانه، ويستعين بها على طاعته ولا يرى له حقاً على الله، وإنما الحق كله لله، وأنه عبد محض من جميع الوجوه، فبهذا =

= يتحقق الإيمان والتوحيد، وبضده يتحقق كفران النعم والعجب بالنفس والإدلال الذي هو من أعظم العيوب.

○ قال الشيخ ابن قاسم: أراد المصنف ﷺ بهذه الترجمة بيان أن زعم الإنسان استحقاقه ما حصل له من النعم بعد الضراء مناف لكمال التوحيد.

○ قال الشيخ ابن باز: هذا الباب عقده المؤلف لبيان ما غلب على النفوس من إنكار النعم وجحدها وكفرانها وعدم الاعتراف بها لله ﷻ والواجب على المسلم إذا رزقه الله الخير وأعطاه المال أن يعترف بها للمنعم ﷻ.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: مناسبة الباب لـ (كتاب التوحيد): أن الإنسان إذا أضاف النعمة إلى عمله وكسبه، ففيه نوع من الإشراك بالربوبية، وإذا أضافها إلى الله لكنه زعم أنه مستحق لذلك، وأن ما أعطاه الله ليس محض تفضيل، لكن لأنه أهل، ففيه نوع من التعلي والترفع في جانب العبودية.

قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَذَقْتُهُ﴾ الضمير يعود على الإنسان، والمراد به الجنس. وقيل: المراد به الكافر.

والظاهر أن المراد به الجنس، إلا أنه يمنع من هذه الحال الإيمان، فلا يقول ذلك المؤمن، قال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يُرْدُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِيَ قَالُوا أَعَدْتِكُمْ مَا مِنَّا مِنْ شَيْءٍ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ وَظَنَّوْا مَا هُمُ مِنْ نَجِيٍّ ﴿٤٩﴾ لَا يَسْمَعُ الْإِنْسَانُ مِنْ دَعَاِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ أَلْسُنُ قَيْوُومٍ قَنُوطٌ ﴿٥٠﴾﴾ [فصلت: ٤٧ - ٤٩] هذه حال الإنسان من حيث هو إنسان، لكن الإيمان يمنع الخصال السيئة المذكورة.

قوله: ﴿يَنَّا﴾ أضافه الله إليه، لوضوح كونها من الله، ولتمام منته بها.

قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ ضَرْاءَ مَسَنَّةٍ﴾ أي: أنه لم يذق الرحمة من أول أمره، بل أصيب بضراء؛ كالفقر وفقد الأولاد وغير ذلك، ثم أذاقه بعد ذلك الرحمة حتى يحس بها وتكون لذتها والسرور به أعظم مثل الذائق للطعام بعد الجوع.

قوله: ﴿لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾ هذا كفر بنعمة الله وإعجاب بالنفس، واللام في قوله: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ واقعة في جواب القسم المقدر قبل اللام في قوله: ﴿وَلَيْنَ أَذَقْتُهُ﴾.

قوله: ﴿وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً﴾ [فصلت: ٥٠] بعد أن انغمس في الدنيا نسي الآخرة، بخلاف المؤمن إذا أصابته الضراء لجأ إلى الله، ثم كشفها، ثم وجد بعد ذلك لذة وسروراً يشكر الله على ذلك، أما هذا فقد نسي الآخرة وكفر بها.

قوله: ﴿وَلَيْنَ رُجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَى﴾ (إن): شرطية وتأتي فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن وقوعه؛ كقوله تعالى: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَجْطَنَ عَلَيْكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، والمعنى: على فرض أن أرجع إلى الله إن لي عنده للحسنى.

والحسنى: اسم تفضيل؛ أي: الذي هو أحسن من هذا، واللام للتوكيد.  
قوله: ﴿فَلَنَنْتَنَّى الَّذِينَ كَفَرُوا بِمَا عَمِلُوا﴾ [فصلت: ٥٠]؛ أي: فلننبئن هذا الإنسان، وأظهر في مقام الإضمار من أجل الحكم على هذا القائل بالكفر ولأجل أن يشمل الوعيد وغيره.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾.  
في القرآن آيتان: آية قال الله فيها: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.  
والثانية: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾، والظاهر من تفسير المؤلف أنه يريد الآية الثانية.

قوله: ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾. في معناه أقوال:  
الأول: قال قتادة: على علم مني بوجوه المكاسب، فيكون العلم عائداً على الإنسان؛ أي: عالم بوجوه المكاسب، ولا فضل لأحد علي فيما أوتيته، وإنما الفضل لي، وعليه يكون هذا كفراً بنعمة الله وإعجاباً بالنفس.  
الثاني: قال آخرون: على علم من الله أنني له أهل، فيكون بذلك مُدِلّاً على الله، وأنه أهل ومستحق لأن ينعم الله عليه، والعلم هنا عائد على الله؛ أي: أوتيت هذا الشيء على علم من الله أنني مستحق له وأهل له.  
الثالث: قول مجاهد: (أوتيته على شرف)، وهو معنى القول الثاني، فصار معنى الآية يدور على وجهين:

الوجه الأول: أن هذا إنكار أن يكون ما أصابه من النعمة من فضل الله، بل زعم أنها من كسب يده وعلمه ومهارته.

الوجه الثاني: أنه أنكر أن يكون لله الفضل عليه، وكأنه هو الذي له الفضل على الله؛ لأن الله أعطاه ذلك لكونه أهلاً لهذه النعمة.

فيكون على كلا الأمرين غير شاكر لله ﷻ، والحقيقة أن كل ما نؤتاه من النعم فهو من الله، فهو الذي يسرها حتى حصلنا عليها، بل كل ما نحصل عليه من علم أو قدرة أو إرادة فمن الله، فالواجب علينا أن نضيف هذه النعم إلى الله ﷻ، قال =

= تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نَّعَمٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] حتى ولو حصلت لك هذه النعمة بعلمك أو مهارتك، فالذي أعطاك هذا العلم أو المهارة هو الله ﷻ، ثم إن المهارة أو العلم قد لا يكون سبباً لحصول الرزق، فكم من إنسان عالم أو ماهر حاذق ومع ذلك لا يوفق بل يكون عاطلاً؟!

وشكر النعمة يكون له ثلاثة أركان:

١ - الاعتراف بها في القلب.

٢ - الشناء على الله باللسان.

٣ - العمل بالجوارح بما يرضي المنعم.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: وما ذكر هنا من التفسير لا يتناسب إلا مع آية الزمر لا القصص فلعل بعضهم زاد (عندي) فأية القصص ليس فيها إلا معنى واحداً بخلاف آية الزمر فقد اشتملت على ما ذكره قتادة «على علم مني بوجوه المكاسب».

وأيضاً على ما نقله الإمام في قوله: وقال آخرون: (على علم من الله أني له أهل).

قال مقيده: ويؤيد ما ذكره الشيخ البراك أن الشيخ سليمان بن عبد الله نقل عند هذه الآية تفسير ابن كثير لآية الزمر.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: هذا الباب بابٌ عظيم، تقدّم نظيره في باب قول الله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣] والمراد بالإنسان هنا: جنس الإنسان؛ يعني: لا يملّ الإنسان من طلب الدنيا.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: فيدخل في هذا الوصف الذي جاء في الآية نوعان من الناس:

من ينسب الشيء إلى نفسه، ولا ينسبه إلى الله - جلّ وعلا - أصلاً.

والثاني: أن ينسبه إلى الله تعالى، لكن يرى نفسه مستحقاً لذلك الشيء على الله

- جلّ وعلا - كما يحصل من بعض المغرورين أنه إذا أطاع الله واتباعه، وحصلت له

نعمة قال: حصلت لي هذه النعمة من جراء استحقاقي لها، فأنا العابد لله - جلّ وعلا

- ولا يستحضر أن الله - جلّ وعلا - يرحم عباده ولو حاسبه على عمله لم تقم عباداته

وعمله بنعمة من النعم التي أسداها الله - جلّ وعلا - له.

فهذا الباب معقود كما ذكرنا لتخليص القلب واللسان من ألفاظ واعتقادات =

\* وعص أبي هريرة؛ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن ثلاثة من بني إسرائيل أبرص وأقرع وأعمى؛ فأراد الله أن يبتليهم، فبعث إليهم ملكاً فأتى الأبرص فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: قال: لون حسن وجلد حسن، ويذهب عني الذي قد قدرني الناس به، قال: فمسحه فذهب عنه قدره، فأعطي لوناً حسناً وجلداً حسناً، قال: أي المال أحب إليك؟ قال: الإبل أو البقر - شك إسحاق - فأعطي ناقة عشرةا وقال: بارك الله لك فيها.

قال: فأتى الأقرع فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: شعر حسن، ويذهب عني الذي قد قدرني الناس به، فمسحه فذهب عنه، وأعطي شعراً حسناً، قال: أي المال أحب إليك؟ قال: البقر أو الإبل، فأعطي بقرة حاملاً، فقال: بارك الله لك فيها.

فأتى الأعمى فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: أن يرد الله إلي بصري فأبصر به الناس فمسحه فرد الله إليه بصره قال: فأى المال أحب إليك؟ قال: الغنم، فأعطي شاة والدأ فأنج هذان وولّد هذا، فكان لهذا واد من الإبل، ولهذا واد من البقر، ولهذا واد من الغنم.

قال: ثم إنه أتى الأبرص في صورته وهيئته، فقال: رجل مسكين وابن سبيل قد انقطعت بي الحبال في سفري هذا، فلا بلوغ لي اليوم إلا بالله ثم بك، أسألك بالذي أعطاك اللون الحسن والجلد الحسن والمال، بغيراً أبلغ به في سفري، فقال: الحقوق كثيرة. فقال له: كأني أعرفك، ألم تكن أبرص يقذرك الناس فقيراً فأعطاك الله المال؟ فقال: إنما ورثت هذا المال كابراً عن كابر، قال: إن كنت كاذباً فصيرك الله إلى ما كنت.

= باطلة، يظن المرء فيها أنه مستحق أشياء على الله - جلّ وعلا - والتوحيد هو أن يكون العبد ذليلاً خاضعاً بين يدي الله، يعلم أنه لا يستحق شيئاً على الله - جلّ وعلا - وإنما هو فضل الله يؤتيه من يشاء.

وأنى الأقرع في صورته وهيئته فقال له مثل ما قال لهذا، ورد عليه مثل ما رد عليه هذا. فقال: إن كنت كاذباً فصيرك الله إلى ما كنت.

قال: فأتى الأعمى في صورته وهيئته، فقال: رجل مسكين وابن سبيل قد انقطعت بي الحبال في سفري، فلا بلاغ لي اليوم إلا بالله ثم بك، أسألك بالذي رد عليك بصرك شاة أتبلغ بها في سفري، فقال: قد كنت أعمى فرد الله علي بصري، فخذ ما شئت ودع ما شئت، فوالله لا أجهدك اليوم بشيء أخذته الله، فقال: أمسك مالك فإنما ابتليتكم، فقد رضي الله عنك وسخط على صاحبك» أخرجاه<sup>[١]</sup>.

[١] رواه البخاري (٣٤٦٤) ومسلم (٧٣٥٧).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (أخرجاه)؛ أي: البخاري ومسلم. (والناقة العُشراء): بضم العين وفتح الشين وبالمد: هي الحامل. قوله: (أنتج) وفي رواية: فتَّج؛ معناه: تولى نتاجها، والنتاج للناقة؛ كالقابلة للمرأة.

قوله: (ولَّد هذا) هو بتشديد اللام؛ أي: تولى ولادتها، وهو بمعنى: أنتج في الناقة، فالمولد والنتاج والقابلة بمعنى واحد، لكن هذا للحيوان، وذلك لغيره. قوله: (انقطعت بي الحبال): هو بالحاء المهملة والباء الموحدة: هي الأسباب.

قوله: (لا أجهدك)؛ معناه: لا أشق عليك في رد شيء تأخذه، أو تطلبه من مالي. ذكره النووي.

وهذا حديث عظيم، وفيه معتبر، فإن الأولَّين جحدًا نعمة الله، فما أقرأ الله بنعمته، ولا نسبا النعمة إلى المنعم بها، ولا أدبًا حق الله، فحل عليهما السخط. وأما الأعمى فاعترف بنعمة الله، ونسبها إلى من أنعم عليه بها، وأدب حق الله فيها، فاستحق الرضى من الله بقيامه بشكر النعمة لما أتى بأركان الشكر الثلاثة التي لا يقوم الشكر إلا بها، وهي: الإقرار بالنعمة، ونسبتها إلى المنعم، وبذلها فيما يحب.

قال العلامة ابن القيم رحمته الله: أصل الشكر هو الاعتراف بإنعام المنعم على وجه الخضوع له، والذل، والمحبة، فمن لم يعرف النعمة، بل كان جاهلاً بها، لم =

= يشكرها، ومن عرفها ولم يعرف المنعم بها، لم يشكرها أيضاً، ومن عرف النعمة والمنعم، لكن جحدتها كما يجحدونها المنكر لنعمة المنعم عليه بها، فقد كفرها، ومن عرف النعمة والمنعم بها وأقر بها ولم يجحدوها، ولكن لم يخضع له ولم يحبه ولم يرض به وعنه، لم يشكره أيضاً، ومن عرفها وعرف المنعم بها وأقر بها وخضع للمنعم بها وأحبه ورضي به وعنه، واستعملها في محابه وطاعته، فهذا هو الشاكر لها. فلا بد في الشكر من علم القلب، وعمل يتبع العلم، وهو الميل إلى المنعم ومحبه والخضوع له.

قوله: (قدرني الناس) بکراهة رؤيته وقربه منهم.

○ قال الشيخ ابن قاسم: (أبرص وأقرع وأعمى) بالنصب بدل من اسم «إن»، والأبرص من به داء البرص، وهو بياض يظهر في ظاهر البدن لفساد المزاج، والأقرع من به قرع، وهو داء يصيب الصبيان في رؤوسهم، ثم ينتهي بزوال الشعر أو بعضه، والقرع الصلع، والأعمى من فقد بصره، ولا يقع إلا على العينين جميعاً. وقوله: (فأراد الله أن يتليهم)؛ أي: يختبرهم بنعمته كما قال تعالى: ﴿وَيَلُوكُم بِالْأَشْرِّ وَالْخَيْرِ فَتَنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥].

ولفظ البخاري: «بدا لله» بالباء الموحدة والذال المهملة، وكسر لام الجلالة، قال ابن قرقور: ضبطناه بالهمز؛ يعني: ابتداء، ورواه كثير من الشيوخ بلا همز. قوله: (شك إسحاق)؛ أي: ابن عبد الله بن أبي طلحة، راوي الحديث. وقوله: (قد انقطعت بي الحبال في سفري) الحبال بالحاء المهملة والباء الموحدة؛ أي: أسباب المعيشة في سفري، وقيل الطريق.

وفي رواية لمسلم: بالياء المثناة التحتية جمع حيلة؛ أي: لم يبق لي حيلة أراد أنك كنت هكذا، وليس بتعريض بل هو تصريح على وجه ضرب المثال والإيهام أنه صاحب القصة؛ ليتيقظ المخاطب كما أوهم الملكان داود أنهما صاحباً القصة. وقوله: (بعيراً أتبلغ به في سفري) بعيراً منصوب بمحذوف تقديره: أسألك بالذي إلخ؛ يعني: أطلب منك بعيراً أتبلغ به؛ أي: أتوصل به، من البلغة وهي الكفاية.

وفي البخاري: «أتبلغ عليه»؛ أي: أتوصل عليه إلى مرادي، عدد عليه ما أنعم الله به عليه ليكون أرق له.

وفي هذا الحديث بيان حال من كفر النعم ومن شكرها، وجواز ذكر من مضى =



= ليتعظ به من سمعه، ولا يكون ذلك غيبة فيهم، ولعله السر في ترك تسميتهم.  
 ○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (أَسْأَلُكَ، بِالَّذِي أَعْطَاكَ) أخذ منه العلماء جواز السؤال بالله ﷻ وإن كان كرهه بعض السلف وجاء نهى عنه ولكن الصحيح جوازه لقوله ﷻ: «من سألکم بالله فأعطوه».  
 وقوله: (إِنْ كُنْتُ كَاذِبًا، فَصَيَّرَكَ اللهُ إِلَيَّ مَا كُنْتُ) الأظهر أن الله رده إلى هيئته الأولى.

فهؤلاء الثلاثة ابتلاهم الله بالضراء أولاً ثم بالسراء فكفر اثنان بنعمة الله وشكر واحد وهذا شاهد لقوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ: ١٣] وفيه الحث على شكر النعم والاعتراف بها لله.

والأدب في السؤال حيث قال: لا بلاغ إلا بالله ثم بك.  
 وفيه بيان قدرة الله وأنه يقول للشيء كن فيكون.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: جميع القصص الواردة في القرآن وصحيح السنة ليس المقصود بها مجرد الخبر، بل يقصد منها العبرة والعظة مع ما تكسب النفس من الراحة والسرور، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

قوله: (من بني إسرائيل) في محل نصب نعت لـ (الثلاثة)، وبني إسرائيل هم ذرية يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم الصلاة والسلام.

قوله: (أبرص)؛ أي: في جلده برص، والبرص داء معروف، وهو من الأمراض المستعصية التي لا يمكن علاجها بالكلية، وربما توصلوا أخيراً إلى عدم انتشارها وتوسعها في الجلد، لكن رفعها لا يمكن، ولهذا جعلها الله آية لعيسى، قال تعالى: ﴿وَنُرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي﴾ [المائدة: ١١٠].

قوله: (فأراد الله) وفي بعض النسخ: (أراد الله) فعلى إثبات الفاء يكون خبر (إن) محذوفاً دل على السياق تقديره: إن ثلاثة من بني إسرائيل أبرص وأقرع وأعمى أنعم الله عليهم فأراد الله أن يتليهم.

ولا يمكن أن يكون (أبرص وأقرع وأعمى) خبراً؛ لأنها بدل، وعلى حذف الفاء يكون الخبر جملة: (أراد الله)، والإرادة هنا كونية.

قوله: (ملكا). أحد الملائكة: هم عالم غيبي خلقهم الله من نور وجعلهم قائمين بطاعة الله، لا يأكلون، ولا يشربون، يسبحون الليل والنهار لا يفترون، لهم =

= أشكال وأعمال ووظائف مذكورة في الكتاب والسنة، ويجب الإيمان بهم، وهو أحد أركان الإيمان الستة.

قال أهل اللغة: وأصل ال(ملك) مأخوذ من الألوكة، وهي الرسالة، وعلى هذا يكون أصله مألِك، فصار فيه إعلال قلبي، فصار ملأك، ثم نقلت حركة الهمزة إلى اللام الساكنة وحذفت الهمزة تخفيفاً، فصار ملك، ولهذا في الجمع تأتي الهمزة: ملائكة.

قوله: (ويذهب). يجوز فيه الرفع والنصب، والرفع أولى.  
قوله: (فمسحه). ليتبين أن لكل شيء سبباً وبرئ بإذن الله ﷻ، (فذهب عنه قدره): بدأ بذهاب القدر قبل اللون الحسن والجلد الحسن؛ لأنه يبدأ بزوال المكروه قبل حصول المطلوب، كما يقال: التخلية قبل التحلية.  
قوله: (قال: الإبل، أو البقر، شك إسحاق). والظاهر: أنه الإبل كما يفيد السياق، وإسحاق أحد رواة الحديث.

قوله: (عشراء). قيل: هي الحامل مطلقاً، وقال في «القاموس»: هي التي بلغ حملها عشرة أشهر أو ثمانية، سخرها الله ﷻ وذللها، ولعلها كانت قريبة من الملك فأعطاه إياها.

قوله: (بارك الله لك فيها). فيحتمل أن لفظه الخبر ومعناه الدعاء، وهو الأقرب؛ لأنه أسلم من التقدير، ويحتمل أنه خبر محض؛ كأنه قال: هذه ناقة عشراء مبارك لك فيها، ويكون المعنى على تقدير (قد)؛ أي: قد بارك الله لك فيها.

قوله: (الذي قذرنى الناس به)؛ أي: القرع؛ لأنه كان أقرع كرهه الناس واستقذروه، وهذا يدل على أنهم لا يغطون رؤوسهم بالعمائم ونحوها، وقد يقال: يمكن أن يكون عليه عمامة يدو بعض الرأس من جوانبها فيكرهه الناس مما بدا منها.  
قوله: (البقر أو الإبل). الشك في إسحاق، وسياق الحديث يدل على أنه أعطي البقر.

قوله: (فأتى الأعمى). هذا هو الرجل الثالث في هذه القصة.

قوله: (فأبصر به الناس). لم يطلب بصراً حسناً كما طلبه أصحابه، وإنما طلب بصراً يبصر به الناس فقط، مما يدل على قناعته بالكفاية.

قوله: (فرد الله إليه بصره) الظاهر أن بصره الذي كان معه من قبل هو ما يبصر به الناس فقط.

= قوله: (قال: الغنم). هذا يدل على زهده كما يدل على أنه صاحب سكينة وتواضع؛ لأن السكينة في أصحاب الغنم.

قوله: (شاة والدأ). قيل: إن المعنى قريبة الولادة، ويؤيده أن صاحبيه أعطيا أنثى حاملاً، ولما يأتي من قوله: «فأنتج هذان وولد هذا»، والشيء قد يسمى بالاسم القريب، فقد يعبر عن الشيء حاصلًا وهو لم يحصل، لكنه قريب الحصول. قوله: (فأنتج هذان). بالضم، وفيه رواية بالفتح: (فأنتج)، وفي رواية: (فنتج هذان).

والأصل في اللغة في مادة: «نتج»: أنها مبنية للمفعول، والإشارة إلى صاحب الإبل والبقر، و(أنتج)؛ أي: حصل لهما نتاج الإبل والبقر.

قوله: (وولد هذا)؛ أي: صار لشاته أولاد، قالوا: والمنتج من أنتج، والنتاج من نتج، والمولد من ولد، ومن تولى توليد النساء يقال له: القابلة، ومن تولى توليد غير النساء يقال له: منتج أو ناتج أو مولد.

قوله: (فكان لهذا واد من الإبل). مقتضى السياق أن يقول: فكان لذلك؛ لأنه أبعد المذكورين، لكنه استعمل الإشارة للقريب في مكان البعيد، وهذا جائز، وكذا العكس.

قوله: (في صورته وهيئته). الصورة في الجسم، والهيئة في الشكل واللباس، وهذا الفرق بينهما.

قوله: (رجل مسكين). خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أنا رجل مسكين، والمسكين: الفقير، وسمي الفقير مسكيناً؛ لأن الفقر أسكنه وأذله، والغني في الغالب يكون عنده قوة وحركة.

قوله: (وابن السبيل)؛ أي: مسافر سمي بذلك لملازمته للطريق، ولهذا سمي طير الماء ابن الماء لملازمته له غالباً، فكل شيء يلزم شيئاً فإنه يصح أن يضاف إليه بلفظ البنية.

قوله: (انقطعت بي الحبال في سفري) الحبال الأسباب، فالحبل يطلق على السبب وبالعكس، قال تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ يَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥]، ولأن الحبل سبب يتوصل به الإنسان إلى مقصوده كالرشاء يتوصل به الإنسان إلى الماء الذي في البئر.

قوله: (كأنني أعرفك) كأن هناك للتحقيق لا للتشبيه؛ لأنها إذا دخلت على =

= جامد فهي للتشبيه، وإذا دخلت على مشتق فهي للتحقيق أو للظن والحسبان، والمعنى: أني أعرفك معرفة تامة.

قوله: (ألم تكن أبرص يقدرك الناس) ذكّرهُ الملك بنعمة الله عليه، وعرفَهُ بما فيه من العيب السابق حتى يعرف قدر النعمة، والاستفهام للتقرير لدخوله على (لم)، كقوله تعالى: ﴿الَّذِي نَشَرَّحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١].

قوله: (كابراً عن كابر) أنكر أن المال من الله، لكنه لم يستطع أن ينكر البرص.

و(كابراً) منصوبة على نزع الخافض؛ أي: من كابر؛ أي: ممن يكبرني وهو الأب، عن كابر له وهو الجد، وقيل: المراد الكبر المعنوي؛ أي: إننا شرفاء وسادة وفي نعمة من الأصل، وليس هذا المال مما تجدد، واللفظ يحتمل المعنيين جميعاً. قوله: (إن كنت كاذباً فصيرك الله إلى ما كنت). (إن): شرطية ولها مقابل؛ يعني: وإن كنت صادقاً فأبقى الله عليك النعمة.

فإن قيل: كيف يأتي بـ (إن) الشرطية الدالة على الاحتمال مع أنه يعرف أنه كاذب؟ أجيب: إن هذا من باب التنزل مع الخصم، والمعنى: إن كنت كما ذكرت عن نفسك، فأبقى الله عليك هذه النعمة، وإن كنت كاذباً وأنت لم ترثه كابراً عن كابر، فصيرك الله إلى ما كنت من البرص والفقر، ولم يقل: (إلى ما أقول)؛ لأنه كان على ذلك بلا شك.

والتنزل مع الخصم يرد كثيراً في الأمور المتيقنة، كقوله تعالى: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩].

ومعلوم أنه لا نسبة، وأن الله خير مما يشركون، ولكن هذا من باب محاجة الخصم لإدحاض حجته.

قوله: (وأنتي الأقرع في صورته). الفاعل الملك، وهنا قال: (في صورته) فقط، وفي الأول قال: (في صورته وهيئته)، فالظاهر أنه تصرف من الرواة، وإلا فالغالب أن الصورة قريبة من الهيئة، وإن كانت الصورة تكون خلقة، والهيئة تكون تصنعاً في اللباس ونحوه، وقد جاء في رواية البخاري: (في صورته وهيئته).

قوله: (فقال له مثل ما قال لهذا) المشار إليه الأبرص.

قوله: (فرد عليه)؛ أي: الأقرع.

قوله: (مثل ما رد عليه هذا)؛ أي: الأبرص.

= فكلما الرجلين - والعياذ بالله - غير شاكر لنعمة الله ولا معترف بها ولا راحم لهذا المسكين الذي انقطع به السفر.

قوله: (فصيرك الله إلى ما كنت عليه)؛ أي: ردك الله إلى ما كنت عليه من القرع الذي يقدرك الناس به والفقر.

قوله: (فرد الله علي بصري) اعترف بنعمة الله، وهذا أحد أركان الشكر، والركن الثاني: العمل بالجوارح في طاعة المنعم، والركن الثالث: الاعتراف بالنعمة في القلب، قال الشاعر:

أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا  
قوله: (فوالله، لا أجهدك بشيء أخذته الله). الجهد: المشقة، والمعنى: لا أشق عليكم بمنع ولا منة، واعترافه بلسانه مطابق لما في قلبه، فيكون دالا على الشكر بالقلب بالتضمن.

قوله: (خذ ما شئت ودع ما شئت). هذا من باب الشكر بالجوارح، فيكون هذا الأعمى قد أتم أركان الشكر.

قوله: (الله) اللام للاختصاص، والمعنى لأجل الله، وهذا ظاهر في إخلاصه لله، فكل ما تأخذه الله فأنا لا أمنعك منه ولا أردك.

قوله: (إنما ابتليتكم)؛ أي: اختبرتم، والذي ابتلاههم هو الله - تعالى - وظاهر الحديث أن قصتهم مشهورة معلومة بين الناس؛ لأن قوله: (إنما ابتليتكم) يدل على أن عنده علماً بما جرى لصاحبيه وغالباً أن مثل هذه القصة تكون مشهورة بين الناس.

قوله: (فقد رضي الله عنك)؛ يعني: لأنك شكرت نعمة الله بالقلب واللسان والجوارح.

قوله: (وسخط على صاحبك). لأنهما كفرا نعمة الله - سبحانه، وأنكرا أن يكون الله منَّ عليهما بالشفاء والمال.

وفي هذا الحديث من العبر شيء كثير، منها:

١ - أن الرسول ﷺ يقص علينا أنباء بني إسرائيل لأجل الاعتبار والانتعاظ بما جرى وهو أحد الأدلة لمن قال: إن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه، ولا شك أن هذه قاعدة صحيحة.

٢ - بيان قدرة الله ﷻ بإبراء الأبرص والأقرع والأعمى من هذه العيوب التي فيهم بمجرد مسح الملك لهم.

= ٣ - أن الملائكة يتشكلون حتى يكونوا على صورة البشر، لقوله: «فأتى الأبرص في صورته»، وكذلك الأقرع والأعمى لكن هذا - والله أعلم - ليس إليهم وإنما يتشكلون بأمر الله تعالى.

٤ - أن الملائكة أجسام وليسوا أرواحاً أو معاني أو قوى فقط.

٥ - حرص الرواة على نقل الحديث بلفظه.

٦ - أن الإنسان لا يلزمه الرضاء بقضاء الله -؛ أي: بالمقضي - لأن هؤلاء الذين أصيبوا قالوا: أحب إلينا كذا وكذا، وهذا يدل على عدم الرضاء. وللإنسان عند المصائب أربع مقامات:

- جزع، وهو محرم.

- صبر، وهو واجب.

- رضاء، وهو مستحب.

- شكر، وهو أحسن وأطيب.

وهنا إشكال وهو: كيف يشكر الإنسان ربه على المصيبة وهي لا تلائمه؟  
أجيب: أن الإنسان إذا آمن بما يترتب على هذه المصيبة من الأجر العظيم عرف أنها تكون بذلك نعمة، والنعمة تشكر.

وأما قوله ﷺ: «فمن رضي فله الرضاء، ومن سخط، فعليه السخط»، فالمراد بالرضاء هنا الصبر، أو الرضاء بأصل القضاء الذي هو فعل الله، فهذا يجب الرضاء به لأن الله ﷻ حكيم ففرق بين فعل الله والمقضي.

والمقضي ينقسم إلى مصائب لا يلزم الرضاء بها، وإلى أحكام شرعية يجب الرضاء بها.

٧ - جواز الدعاء المعلق، لقوله: (إن كنت كاذباً، فصيرك الله إلى ما كنت)، وفي القرآن الكريم قال الله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [النور: ٧]، ﴿وَلْيَخْشَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٩] وفي دعاء الاستخارة «اللَّهُمَّ إِن كنت تعلم... إلخ».

٨ - جواز التنزل مع الخصم فيما لا يقر به الخصم المتنزل لأجل إفحام الخصم؛ لأن الملك يعلم أنه كاذب، ولكن بناء على قوله: إن هذا ما حصل، وإن المال ورثه كابرًا عن كابر، وقد سبق بيان وروده في القرآن، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلِيَّا أَوْ يَتَاكُمْ لَعَلَّ هَذَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] ومعلوم أن الرسول ﷺ =

= وأصحابه على هدى وأولئك على ضلال، ولكن هذا من باب التنزل معهم من باب العدل.

٩ - أن بركة الله لا نهاية لها، ولهذا كان لهذا واد من الإبل، ولهذا واد من البقر، ولهذا واد من الغنم.

١٠ - هل يستفاد منه أن دعاء الملائكة مستجاب أو أن هذه قضية عين؟  
الظاهر أنه قضية عين، وإلا، لكان الرجل إذا دعا لأخيه بظهر الغيب، وقال الملك: آمين ولك بمثله، علمنا أن الدعاء قد استجيب.

١١ - بيان أن شكر كل نعمة بحسبها، فشكر نعمة المال أن يبذل في سبيل الله، وشكر نعمة العلم أن يبذل لمن سألَه بلسان الحال أو المقال، والشكر الأعم أن يقوم بطاعة المنعم في كل شيء. ونظير هذا ما مر أن التوبة من كل ذنب بحسبه، لكن لا يستحق الإنسان وصف التوبة المطلق إلا إذا تاب من جميع الذنوب.

١٢ - جواز التمثيل، وهو أن يتمثل الإنسان بحال ليس هو عليها في الحقيقة، مثل أن يأتي بصورة مسكين وهو غني وما أشبه ذلك إذا كان فيه مصلحة وأراد أن يختبر إنساناً بمثل هذا، فله ذلك.

١٣ - أن الابتلاء قد يكون عاماً وظاهراً يؤخذ من قوله: (فإنما ابتليتكم)، وقصتهم مشهورة كما سبق.

١٤ - فضيلة الورع والزهد، وأنه قد يجز صاحب به إلى ما تحمد عقباه؛ لأن الأعمى كان زاهداً في الدنيا، فكان شاكراً لنعمة الله.

١٥ - ثبوت الإرث في الأمم السابقة، لقوله: «ورثته كابرأ عن كابر».

١٦ - أن من صفات الله ﷻ الرضا والسخط والإرادة، وأهل السنة والجماعة يثبتونها على المعنى اللائق بالله على أنها حقيقة.

وإرادة الله نوعان: كونية، وشرعية.

والفرق بينهما أن الكونية يلزم فيها وقوع المراد ولا يلزم أن يكون محبوباً لله، فإذا أراد الله شيئاً قال له كن فيكون.

وأما الشرعية: فإنه لا يلزم فيه وقوع المراد ويلزم أن يكون محبوباً لله، ولهذا نقول: الإرادة الشرعية بمعنى المحبة والكونية بمعنى المشيئة، فإن قيل: هل الله يريد الخير والشر كوناً أو شرعاً؟

أجيب: إن الخير إذا وقع، فهو مراد لله كوناً وشرعاً، وإذا لم يقع، فهو مراد لله =

= شرعاً فقط، وأما الشر فإذا وقع، فهو مراد الله كوناً لا شرعاً وإذا لم يقع، فهو غير مراد كوناً ولا شرعاً، واعلم أن الشر لا ينسب إلى فعل الله - سبحانه - ولكن إلى مخلوقات الله، فكل فعل الله تعالى خير؛ لأنه صادر عن حكمة ورحمة، ولهذا قال النبي ﷺ: «والخير كله في يدك، والشر ليس إليك» وأما مخلوقات الله، ففيها خير وشر.

وإثبات صفة الرضا لله - سبحانه - لا يقتضي انتفاء صفة الحكمة، بخلاف رضا المخلوق، فقد تنتفي معه الحكمة، فإن الإنسان إذا رضي عن شخص مثلاً فإن عاطفته قد تحمله على أن يرضى عنه في كل شيء ولا يضبط نفسه في معاملته لشدة رضاه عنه، قال الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيب كليله      كما أن عين السخط تبدي المساويا  
لكن رضا الله مقرون بالحكمة، كما أن غضب الخالق ليس كغضب المخلوق، فلا تنتفي الحكمة مع غضب الخالق، بخلاف غضب المخلوق، فقد يخرج عنه الحكمة فيتصرف بما لا يليق لشدة غضبه.

ومن فسر الرضا بالشواب أو إرادته، فتفسيره مردود عليه، فإنه إذا قيل: إن معنى «رضي»؛ أي: أراد أن يثيب، فمقتضاه أنه لا يرضى، ولو قالوا: لا يرضى لكفروا، لأنهم نفوها نفي جحد، لكن أولوها تأويلاً يستلزم جواز نفي الرضا؛ لأن المجاز معناه نفي الحقيقة، وهذا أمر خطير جداً.

ولهذا بين شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم: أنه لا مجاز في القرآن ولا في اللغة، خلافاً لمن قال: كل شيء في اللغة مجاز.

١٧ - أن الصحبة تطلق على المشاكلة في شيء من الأشياء ولا يلزم منها المقارنة، لقوله: «وسخط على صاحبيك»، فالصاحب هنا: من يشبه حاله في أن الله أنعم عليه بعد البؤس.

١٨ - اختبار الله ﷻ بما أنعم عليهم به.

١٩ - أن التذكير قد يكون بالأقوال أو الأفعال أو الهيئات.

٢٠ - أنه يجوز للإنسان أن ينسب لنفسه شيئاً لم يكن من أجل الاختبار، لقول

الملك: إنه فقير وابن سبيل.

٢١ - أن هذه القصة كانت معروفة مشهورة، لقوله: «فقد رضي الله عنك

وسخط على صاحبيك».



○ قال الشيخ ابن جبرين: من فوائد هذه القصة إن إعطاء الدنيا لأحد ليست دليلاً على الكرامة له.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: البصر نعمة عظيمة لا يحس بها إلا من فقدتها.

والبرص مرض خبيث.

والتمثيل لا يجوز ومن استدل بهذا الحديث فهذا قد أذن الله للملائكة وليس كل مأذون للملائكة يكون تشريعاً للبشر.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: فدلّت هاتان الآيتان وهذا الحديث العظيم على مسائل:

المسألة الأولى: فيه: أنّ نسبة النعم إلى الله ﷻ توحيد، وأنّ نسبتها إلى غيره شرك، لكن إن اعتقد أنّ غيره هو الذي أوجدها فهو شرك أكبر، وإن اعتقد أنّ غيره سبب والله هو الذي أوجدها، ولكن نسبها إلى السبب فهو شرك أصغر، لأنّه لا يجوز النسبة إلى الأسباب، حتى ولو كانت أسباباً صحيحة، وإنّما تُضاف النعم إلى الله ﷻ، ولهذا مرّ بنا الحديث: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، أنّه قول الرجل: «لولا كُليّة هذا لأتانا اللّصوص، لولا البطّ في الدّار لأتانا اللّصوص» لولا كذا، لولا كذا، فلا تجوز النسبة إلى الأسباب، وإنّما تُنسب النعم إلى مسبب الأسباب، وهو الله ﷻ.

المسألة الثانية: فيه: أنّ النعم والنّقم ابتلاء واختبار من الله ﷻ، كما قال تعالى: ﴿وَتَبْلُوكُمْ بِالنَّارِ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾.

المسألة الثالثة: فيه: أنّ الله سبحانه أعطى الملائكة القدرة على التشكّل بأشكال مختلفة، وهذا ثابت من النصوص الكثيرة، فتشكّلهم لأجل مصالح العباد؛ لأنّهم لا يطبقون رؤية الملائكة.

المسألة الرابعة: في الحديث دليلٌ على مشروعية ذكر قصص الأوّلين من بني إسرائيل وغيرهم من أجل الاعتبار والاتّعاظ إذا كانت القصص صحيحة.

المسألة الخامسة: في الحديث دليل على أنّ من شكر نعمة المال: إخراج الحقوق الواجبة فيه من زكاة وإطعام جائع وكسوة عارٍ، وما أشبه ذلك من الحقوق الواجبة والحقوق المستحبة، وأنّ البخل بحقوق المال من كفر النعمة.

المسألة السادسة: في الحديث دليل على أنّ الجزاء من جنس العمل؛ فقد =

## وفيه مسائل

- الأولى: تفسير الآية.
- الثانية: ما معنى: ﴿لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾ [فصلت: ٥٠].
- الثالثة: ما معنى قوله: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾ [القصص: ٧٨]<sup>[١]</sup>.
- الرابعة: ما في هذه القصة العجيبة من العبر العظيمة.



= رضي الله عن هذا الأعمى بسبب إحسانه، وسخط على صاحبيه بسبب بخلهما بحقوق الفقراء والمساكين.

المسألة السابعة: فيه وصف الله جلّ وعلا بالرّضا والسخط، صفتان من صفاته اللّائقة به ﷻ، ليس كرضى المخلوق ولا كسخط المخلوق. وفيه مشروعية قول: بالله ثم بك، فيكون العطف بـ ثُمَّ لا بالواو في مثل هذا التعبير.

[١] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: لعل المؤلف يريد آية الزمر (علم) من غير عندي وبهذا يستقيم الكلام وأجزم بأن المؤلف يريد آية الزمر لا القصص.

باب

قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا ءَاتَهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَهُمَا فَتَعَالَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠]

قال ابن حزم: اتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله؛ كعبد عمرو، وعبد الكعبة، وما أشبه ذلك حاشى عبد المطلب.

وعن ابن عباس في الآية: «قال: لما تغشاها آدم حملت فأتاهما إبليس فقال: إني صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة لتطيعاني أو لأجعلن له قرني أيل، فيخرج من بطنك فيشقه، ولأفعلن ولأفعلن يخوفهما، سمياه عبد الحارث، فأبيا أن يطيعاه فخرج ميتاً، ثم حملت فأتاهما فقال مثل قوله، فأبيا أن يطيعاه، فخرج ميتاً، ثم حملت فأتاهما فذكر لهما فأدركما حب الولد فسمياه: عبد الحارث، فذلك قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَهُمَا﴾» رواه ابن أبي حاتم.

وله بسند صحيح، عن قتادة قال: «شركاء في طاعته ولم يكن في عبادته».

وله بسند صحيح، عن مجاهد في قوله: ﴿لَيْنَ ءَاتَيْنَا صَٰلِحًا﴾ [الأعراف: ١٨٩] قال: «أشفقا أن لا يكون إنساناً» وذكر معناه عن الحسن وسعيد وغيرهما<sup>[١]</sup>.

[١] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٨٦٥٤): من طريق شريك عن خصيف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به وفيه شريك وخصيف وكلاهما ضعيف.

رواه ابن جرير (١٤٤/٦) من طريق ابن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس بنحوه.

= ورواه أيضاً (١٤٥/٦) من طريق حجاج عن ابن جريج عن ابن عباس بنحوه.  
 ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٦٣٣/٥) قال: حدثنا أبي، ثنا أبو  
 الجماهر، أنبأ سعيد بن بشير، عن عقبة، عن قتادة، عن مجاهد، عن ابن عباس،  
 عن أبي بن كعب، قال: «لما حملت حواء أتاها الشيطان، فقال: أتطيعيني ويسلم  
 لك ولدك؟ سميه عبد الحارث، فلم تفعل فولدت فمات، ثم حملت، فقال لها مثل  
 ذلك فلم تفعل، ثم حملت الثالث فجاءها فقال: إن تطيعيني يسلم، وإلا فإنه يكون  
 بهيمة فبهيهما فأطاعا».

قلت: وستأتي علته فيما ذكره ابن كثير.  
 وقد روي هذا الحديث مرفوعاً من حديث سمرة: رواه أحمد والترمذي  
 وحسنه، وابن جرير والطبراني في «الكبير» والحاكم من طريق عمر بن إبراهيم عن  
 قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً قال الذهبي في «الميزان»: (حديث منكر).  
 قلت: وعمر بن إبراهيم ضعيف في قتادة والخلاف في سماع الحسن من سمرة  
 وقد جاء عن الحسن بسند صحيح ما يخالف هذه الرواية قال ابن كثير في تفسيره ٣/  
 ٤٧٥: والغرض أن هذا الحديث معلول من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن عمر بن إبراهيم هذا هو البصري، وقد وثقه ابن معين، ولكن قال  
 أبو حاتم الرازي: لا يحتج به. ولكن رواه ابن مردويه من حديث المعتمر، عن أبيه،  
 عن الحسن، عن سمرة مرفوعاً فالله أعلم.

الثاني: أنه قد روي من قول سمرة نفسه، ليس مرفوعاً، كما قال ابن جرير:  
 حدثنا ابن عبد الأعلى، حدثنا المعتمر، عن أبيه. وحدثنا ابن علي عن سليمان  
 التيمي، عن أبي العلاء بن الشخير، عن سمرة بن جندب، قال: سمى آدم ابنه  
 «عبد الحارث».

الثالث: أن الحسن نفسه فسر الآية بغير هذا، فلو كان هذا عنده عن سمرة  
 مرفوعاً، لما عدل عنه.

قال ابن جرير: حدثنا ابن وكيع، حدثنا سهل بن يوسف، عن عمرو، عن الحسن:  
 ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا﴾ قال: كان هذا في بعض أهل الملل، ولم يكن بآدم.

حدثنا محمد بن عبد الأعلى، حدثنا محمد بن ثور، عن معمر قال: قال  
 الحسن: عنى بها ذرية آدم، ومن أشرك منهم بعده - يعني: [قوله]: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ  
 فِيمَا ءَاتَاهُمَا﴾ وحدثنا بشر حدثنا يزيد، حدثنا سعيد، عن قتادة قال: كان الحسن =

= يقول: هم اليهود والنصارى، رزقهم الله أولاداً، فهودوا ونصروا.

وهذه أسانيد صحيحة عن الحسن، رحمته الله، أنه فسر الآية بذلك، وهو من أحسن التفاسير وأولى ما حملت عليه الآية، ولو كان هذا الحديث عنده محفوظاً عن رسول الله ﷺ، لما عدل عنه هو ولا غيره، ولا سيما مع تقواه لله وورعه، فهذا يدل على أنه موقوف على الصحابي، ويحتمل أنه تلقاه من بعض أهل الكتاب، من آمن منهم، مثل: كعب أو وهب بن منبه وغيرهما، كما سيأتي بيانه إن شاء الله [تعالى] إلا أننا برئنا من عهدة المرفوع، والله أعلم.

ثم قال ابن كثير في (٤٧٧/٣): وقد تلقى هذا الأثر عن ابن عباس جماعة من أصحابه، كمجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة ومن الطبقة الثانية: قتادة، والسدي، وغير واحد من السلف وجماعة من الخلف، ومن المفسرين من المتأخرين جماعات لا يحصون كثرة، وكأنه - والله أعلم - أصله مأخوذ من أهل الكتاب، فإن ابن عباس رواه عن أبي بن كعب، كما رواه ابن أبي حاتم:

حدثنا أبي، حدثنا أبو الجماهر، حدثنا سعيد -؛ يعني: ابن بشير - عن عقبة، عن قتادة، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب قال: لما حملت حواء أتاها الشيطان، فقال لها: أتطيعيني ويسلم لك ولدك؟ سميه «عبد الحارث»، فلم تفعل، فولدت فمات، ثم حملت فقال لها مثل ذلك، فلم تفعل ثم حملت الثالث فجاءها فقال: إن تطيعيني يسلم، وإلا فإنه يكون بهيمة، فهبيهما فأطاعا.

وهذه الآثار يظهر عليها - والله أعلم - أنها من آثار أهل الكتاب، وقد صح الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم» ثم أخبرهم على ثلاثة أقسام، فمنها ما علمنا صحته بما دل عليه الدليل من كتاب الله أو سنة رسوله، ومنها ما علمنا كذبه بما دل على خلافه من الكتاب والسنة أيضاً، ومنها ما هو مسكوت عنه فهو المأذون في روايته بقوله ﷺ: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» وهو الذي لا يصدق ولا يكذب لقوله: «فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم» وهذا الأثر هو من القسم الثاني أو الثالث فيه نظر، فأما من حدث به من صحابي أو تابعي فإنه يراه من القسم الثالث، وأما نحن فعلى مذهب الحسن البصري رحمته الله في هذا، وأنه ليس المراد من هذا السياق آدم وحواء، وإنما المراد من ذلك المشركون من ذريته ولهذا قال الله فتعالى الله عما يشركون ثم قال فذكر آدم وحواء أولاً كالتوطئة لما بعدهما من الوالدين، وهو كالاستطراد من ذكر الشخص إلى =

= الجنس، كقوله ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح [الملك: ٥] الآية، ومعلوم أن المصابيح وهي النجوم التي زينت بها السماء ليست هي التي يرمى بها، وإنما هذا استطراد من شخص المصابيح إلى جنسها، ولهذا نظائر في القرآن، والله أعلم. اهـ.

قلت: وما نقله ابن كثير عن الحسن من قوله فيه عمرو بن عبيد متهم بالكذب قال يونس: كان يكذب في الحديث وقال حميد وابن عون: كان عمرو بن عبيد يكذب على الحسن وقال ابن معين: عمرو بن عبيد ليس بشيء وقال أبو حاتم: متروك الحديث (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٤٧/٦).

وفي الطريق الثاني معمر عن الحسن قال الإمام أحمد: «لم يسمع من الحسن ولم يره، بينهما رجل ويقال إنه عمرو بن عبيد» (جامع التحصيل ٢٨٣).

وفي الطريق الثالث: من طريق قتادة قال: كان الحسن فيخشى من كونه لم يسمعه قال شعبة: «كنت أعرف إذا جاء ما سمع قتادة مما لم يسمع، إذا جاء ما سمع يقول: حدثنا أنس بن مالك، وحدثنا الحسن، وحدثنا سعيد، وحدثنا مطرف، وإذا جاء ما لم يسمع يقول: قال سعيد بن جبير، قال أبو قلابه» (العلل ومعرفة الرجال ٢٤٢/٣).

وجاء موقوفاً على سمرة رواه ابن جرير (١٤٤/٦) قال: حدثني محمد بن عبد الأعلى قال حدثنا معتمر - وهو ابن سليمان التيمي - عن أبيه قال حدثنا أبو العلاء - وهو يزيد بن عبد الله بن الشخير - عن سمرة بن جندب أنه حدث أن آدم عليه السلام سمي ابنه عبد الحارث.

قال ابن جرير (١٤٧/٦) بعد أن ساق ما تقدم وأيضاً ما جاء عن عكرمة وسعيد بن جبير ومجاهد بمثله قال: وأولى القولين بالصواب قول من قال: عني بقوله: ﴿فَلَمَّا أَتَاهُمَا صَلِيمًا جَمَلًا لَهُ شُرَكَاءُ﴾ [الأعراف: ١٩٠] في الاسم لا في العبادة، وأن المعني بذلك آدم وحواء لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك فإن قال قائل: فما أنت قائل إذ كان الأمر على ما وصفت في تأويل هذه الآية، وأن المعني بها آدم وحواء في قوله: ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] أهو استنكاف من الله أن يكون له في الأسماء شريك أو في العبادة؟ فإن قلت في الأسماء دل على فساده قوله: ﴿أَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١] وإن قلت في العبادة، قيل لك: أفكان آدم أشرك في عبادة الله غيره؟ قيل له: إن القول في تأويل قوله: ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٢] ليس بالذي ظننت، وإنما القول فيه: =

= فتعالى الله عما يشرك به مشركو العرب من عبدة الأوثان، فأما الخبر عن آدم وحواء فقد انقضى عند قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَيْنَاهُمَا﴾ [الأعراف: ١٩٠] ثم استؤنف قوله: ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] كما حدثني محمد بن الحسين، قال: ثنا أحمد بن المفضل، قال: ثنا أسباط، عن السدي، قوله: ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] يقول: هذه فصل من آية آدم خاصة في آلهة العرب». اهـ.

قال صديق بن حسن في «فتح البيان في مقاصد القرآن» (١٠٠/٥): وقد استشكل هذه الآية جمع من أهل العلم لأن ظاهرها صريح في وقوع الإشراك من آدم ﷺ، والأنبياء معصومون عن الشرك ثم اضطروا إلى التقصي من هذا الإشكال فذهب كل إلى مذهب واختلفت أقوالهم في تأويلها اختلافاً كثيراً حتى أنكر هذه القصة جماعة من المفسرين منهم الرازي وأبو السعود وغيرهما... وهذه الأقوال كلها متقاربة في المعنى متخالفة في المبني، ولا يخلو كل واحد منها من بعد وضعف وتكلف بوجوه.

الأول: إن الحديث المرفوع المتقدم يدفعه وليس في واحد من تلك الأقوال قول مرفوع حتى يعتمد عليه ويصار إليه، بل هي تفاسير بالآراء المنهي عنها المتوعد عليها.

الثاني: أن فيه انخرام نظم الكلام سياقاً وسباقاً.

الثالث: أن الحديث صرح بأن صاحبة القصة هي حواء وقوله جعل منها زوجها إنما هو لحواء دون غيرها فالقصة ثابتة ولا وجه لإنكارها بالرأي المحض.

الرابع: أن الحديث ليس فيه إلا ذكر حواء وكان هذا شركاً منها في التسمية ولم يكن شركاً في العبادة، وقيل والشرك في التسمية أهون.

قلت: وفيه بعد ظاهر لأن الله تعالى ساق آيات التشنيع عليها وهو شرك وإن لم يكن في العبادة وما قيل إنهما إنما قصدت أن الحرث كان سبب نجاة الولد كما يسمي الرجل نفسه عبد ضيفه فهو خطأ لأن الأعلام كما يقصد بها المعاني العلمية كذلك قد يلاحظ معها المعاني الأصلية بالتبعية كما صرح به أهل المعاني، وكان اسم أبي بكر الصديق في الجاهلية عبد الكعبة، واسم أبي هريرة عبد الشمس فغيرهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسماهما صديقاً وعبد الرحمن.

وما قيل أنها سمته بعبد الحرث بإذن من آدم فهذا يحتاج إلى دليل يدل عليه ويصح وأني له الدليل ولعلها سمته بغير إذن منه ثم تابت من ذلك.

والحاصل: أن ما وقع إنما وقع من حواء لا من آدم ﷺ ولم يشرك آدم قط، =

= وعلى هذا فليس في الآية إشكال، والذهاب إلى ما ذكرناه متعين تبعاً للكتاب والحديث وصوناً لجانب النبوة عن الشرك بالله تعالى، والذي ذكروه في تأويل هذه الآية الكريمة يردّه كله ظاهر الكتاب والسنة كما تقدم، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل، والله أعلم.

وما ذكرنا من صحة إطلاق المثنى على المفرد هو شائع في كلام العرب ولكنهم لم يذهبوا إليه في هذه الآية، ولم يخطر ذلك ببالهم مع كونه ظاهر الأمر وواضح ومع أنهم ذكروه وذهبوا إليه في غير هذا الموضع في غير واحد من مواضع في القرآن والحديث وغيرهما، وهذا عجيب منهم غاية العجب. اهـ.

وقال أيضاً: وفيه دليل على أن الجاعل شركاً فيما آتاهما هو حواء دون آدم وقوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] بصيغة التثنية لا ينافي ذلك؛ لأنه قد يسند فعل الواحد إلى اثنين بل إلى جماعة وهو شائع في كلام العرب، وفي الكتاب العزيز من ذلك الكثير الطيب.

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا عَادَا مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]، ثم قال في هذه السورة: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقال: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَفَدَّتْ يَدَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، والمراد به الزوج فقط. قاله الفراء، وإنما ذكرهما جميعاً لاقترانتهما وقال تعالى: ﴿فَبِمَا حَوَّيْنَاهُمَا﴾ [الكهف: ٦١] وإنما الناسي يوشع دون موسى، وقال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وإنما يخرج من أحدهما وهو المالح، وقال تعالى: ﴿يَمْعَشَرُ الْإِنْسُ وَالْإِنْسُ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، وإنما الرسل من الإنس دون الجن لكن لما جمعوا مع الجن في الخطاب صح هذا التركيب، وقال تعالى: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤] والخطاب لواحد دون اثنين وفي الحديث المرفوع: «إذا سافرتما فأذنا» والمراد: أحدهما. وقال امرؤ القيس.

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

وقد أكثر الشعراء من قولهم: خليلي، والمراد بهما: الواحد دون الاثنين.

وعلى هذا فمعنى الآية الكريمة: جعل أحدهما له شركاء وهو حواء.

وقول قتادة قال: «شركاء في طاعته ولم يكن في عبادته»: حسن أخرجه الطبري في تفسيره (١٥٥٣١) من طريق معمر عن قتادة وتابعه سعيد بن أبي عروبة وتقدم الكلام في رواية سعيد عن قتادة وأنه لم يسمع التفسير من قتادة لكن بمجموعهما يتقوى الأثر.



= وقول مجاهد في قوله: ﴿لَيْنَ ءَاتَيْنَا صَالِحًا﴾ [الأعراف: ١٨٩] قال: (أشفقا أن لا يكون إنساناً): أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٨٦٤٨): من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال الإمام أحمد رحمته الله في معنى هذه الآية: حدثنا عبد الصمد، حدثنا عمر بن إبراهيم، حدثنا قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ قال: «لما ولدت حواء طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد، فقال: سميه عبد الحارث فإنه يعيش، فسمته عبد الحارث فعاش، فكان ذلك من وحي الشيطان وأمره» رواه أحمد، والترمذي وحسنه، وابن جرير، والحاكم وصححه.

ولهذا ذكر الضمير في آخرها بصيغة الجمع استطراداً من ذكر الشخص إلى الجنس. ومعنى الآية: أنه تعالى يخبر عن مبدأ الجنس الإنساني، وما فيه الله من عجائب القدرة، فأوجد هذا الجنس على كثرته واختلاف أنواعه ﴿مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [الأعراف: ]، وهو آدم عليه السلام، ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]؛ أي: وطئها ﴿وَحَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، وذلك الحمل لا تجد المرأة له ألماً، إنما هي النطفة، ثم العلقة، ثم المضة.

وقوله: ﴿فَمَرَّتْ بِهِ﴾، قال مجاهد: استمرت عليه، وقال مهران: استخفته، وقال ابن جرير: استمرت بالماء وقامت به وقعدت ﴿فَلَمَّا أَتَتْكَ﴾ [الأعراف: ١٨٩]؛ أي: صارت ذات ثقل بحملها. قال السدي: كبر في بطنها ﴿دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]؛ أي: أن آدم وحواء عليهما السلام، ﴿دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْنَا صَالِحًا﴾ بشراً سوياً.

قال ابن عباس: أشفقا أن يكون بهيمة ﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾؛ أي: لنشكرك على ذلك. انتهى ملخصاً من ابن كثير وفيه زيادة.

وقوله: ﴿فَلَمَّا ءَاتَتْهُمَا صَالِحًا جَمَلًا لَهُ شُرَكَاءُ﴾؛ أي: الله شركاء فيما آتاها؛ أي: لم يقوموا بشكر ذلك على الوجه المرضي كما وعدا بذلك، بل جعلاً لي فيه شركاء فيما أعطيتهما من الولد الصالح، والبشر السوي، بأن سمياه عبد الحارث، فإن من تمام الشكر أن لا يُعبد الاسم إلا الله، وإذا تأملت سياق الكلام من أوله إلى آخره مع ما فسره به السلف تبين قطعاً أن ذلك في آدم وحواء عليهما السلام، فإن فيه غير موضع يدل على ذلك والعجب ممن يكذب بهذه القصة، وينسى ما جرى أول مرة ويكابّر بالتفاسير المبتدعة، ويترك تفاسير السلف وأقوالهم. وليس المحذور في هذه القصة بأعظم من المحذور في المرة الأولى.

= وقوله تعالى: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] هذا والله أعلم عائد إلى المشركين من القدرية، فاستطرد من ذكر الشخص إلى الجنس وله نظائر في القرآن.

قوله: (قال ابن حزم): هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري المشهور صاحب كتاب «الإجماع» و«الإيصال» و«المحلى» وغيرها من المصنفات.

قوله: (اتفقوا): الظاهر أن المراد أجمعوا، فمقصوده حكاية الإجماع لا حكاية الاتفاق على طريقة المتأخرين.

قوله: (حاشا عبد المطلب) قال ابن القيم: «لا تحل التسمية بعبد علي، وعبد الحسين، ولا عبد الكعبة»، وقد روى ابن أبي شيبه عن هانئ بن شريح قال: «وفد على النبي ﷺ قوم فسمعهم يسمون رجلاً عبد الحجر فقال له: ما اسمك قال: عبد الحجر. فقال له رسول الله ﷺ: «إنما أنت عبد الله».

ف قيل: كيف يتفقون على تحريم الاسم المعبد لغير الله؟ وقد صح عنه ﷺ «تعس عبد الدينار» الحديث. وضح عنه أنه قال: «أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب».

فالجواب: أما قوله: «تعس عبد الدينار» فلم يُرد الاسم، وإنما أراد به الوصف والدعاء على من يعبد قلبه الدينار والدرهم، فرضي بعبوديتهما عن عبودية الله تبارك وتعالى.

وأما قوله: «أنا ابن عبد المطلب» فهذا ليس من باب إنشاء التسمية بذلك، وإنما هو من باب الإخبار بالاسم الذي عرف به المسمى دون غيره، والإخبار بمثل ذلك على وجه تعريف المسمى لا يحرم.

ولا وجه لتخصيص أبي محمد ذلك بعبد المطلب خاصة، فقد كان أصحابه يسمون بني عبد شمس، وبني عبد الدار بأسمائهم، ولا ينكر عليهم النبي ﷺ ذلك، فباب الإخبار أوسع من باب الإنشاء فيجوز فيه ما لا يجوز في الإنشاء. انتهى ملخصاً، وهو حسن.

ولكن بقي إشكال وهو أن في الصحابة من اسمه المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب.

فالجواب: أما من اسمه عبد شمس، فغيره النبي ﷺ إلى عبد الله كما ذكروا ذلك في تراجمهم، وأما المطلب بن ربيعة فذكر ابن عبد البر أن اسمه عبد المطلب وقال: كان على عهد رسول الله ﷺ ولم يغير اسمه فيما علمت.

وقال الحافظ: وفيما قاله نظر، فإن الزبير أعلم من غيره بنسب قريش، ولم يذكر أن اسمه إلا المطلب، وقد ذكر العسكري أن أهل النسب إنما يسمونه المطلب. =

= وأما أهل الحديث فمنهم من يقول: المطلب، ومنهم من يقول: عبد المطلب. وأما عبد يزيد أبو ركانة فذكره الذهبي في «التجريد» وقال أبو ركانة: طلق امرأته وهذا لا يصح، والمعروف أن صاحب القصة ركانة، وروى حديثه أبو داود في «السنن» عن ابن عباس قال: طلق عبد يزيد أبو ركانة وإخوته أم ركانة وذكر الحديث، ثم قال: وحديث نافع بن عجير، وعبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده أن ركانة طلق امرأته البتة، فجعلها النبي ﷺ واحدة، أصح؛ لأنهم ولد الرجل وأهله، وهم أعلم به. فقد تبين أنه ليس من الصحابة من اسمه مُعَبَّد لغير الله إلا وغيره النبي ﷺ ومن لا تصح تسميته بذلك أو لا تصح له صفة.

فعلى هذا لا تجوز التسمية بعبد المطلب ولا غيره مما عبد لغير الله، وكيف تجوز التسمية وقد أجمع العلماء على تحريم التسمية بـ: عبد النبي، وعبد الرسول، وعبد المسيح، وعبد علي، وعبد الحسين، وعبد الكعبة؟! وكل هذه أولى بالجواز من عبد المطلب لو جازت التسمية به.

وأيضاً فقد نص النبي ﷺ على أن التسمية بعبد الحارث من وحي الشيطان، وأمره. وعبد المطلب كعبد الحارث، لا فرق بينهما، إلا أن أصدق الأسماء الحارث وهمام، فلعله أولى بالجواز. لا يقال: إن الحارث اسم للشيطان؛ لأنه وإن كان اسماً له، فلا فرق في ذلك بين جميع من اسمه الحارث، فلا يجوز التسمية به وإن نوى به عبد الحارث بن هشام أو غيره.

فإن قلت: إذا كان ابن حزم قد حكى الإجماع على جواز التسمية بعبد المطلب، فكيف يجوز خلافه؟

قلت: كلام ابن حزم ليس صريحاً في حكاية الإجماع على جواز ذلك بعبد المطلب، فإن لفظه: اتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله، كعبد العزى، وعبد هبل، وعبد عمرو، وعبد الكعبة، وما أشبه ذلك حاشا عبد المطلب، واتفقوا على إباحة كل اسم بعد ما ذكرنا ما لم يكن اسم نبي، أو اسم ملك إلى آخر كلامه. فيحتمل أن مراده حكاية الخلاف فيه، ويكون التقدير: اتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله حاشا عبد المطلب؛ أي: فإنهم لم يتفقوا على تحريمه، بل اختلفوا، ويؤيده أنه قال بعده: واتفقوا على إباحة كل اسم بعد ما ذكرنا إلى آخره. ويكون المراد حاشا عبد المطلب، فلا أحفظ ما قالوا فيه، ويكون سكوتاً منه عن حكاية إجماع، أو خلاف فيه، وعلى تقدير أن مراده حكاية الإجماع على جواز =

= ذلك، فليس كل من حكى إجماعاً يسلم له، ولا كل إجماع يكون حجة أيضاً، فكيف والخلاف موجود، والسُّنة فاصلة بين المتنازعين؟ وغاية حجة من أجازه قوله ﷺ: «أنا ابن عبد المطلب» ونحوه، أو أن بعض الصحابة اسمه عبد المطلب. وقد تقدم الجواب عن ذلك، وأيضاً فلو كان قوله: «أنا ابن عبد المطلب» حجة على جواز التسمية به لكان قوله: «إنما بنو هاشم، وبنو عبد مناف شيء واحد» حجة على جواز التسمية بعبد مناف، ولكن فرق بين إنشاء التسمية وبين الإخبار بذلك عمن هو اسمه.

وقوله: (في الآية)؛ أي: المترجم لها.

قوله: (تغشاها)؛ أي: حواء؛ أي: وطئها ﷺ.

قوله: (أو لأجعلن له)؛ أي: لولدكما.

قوله: (قرني أيل). هو بالثنية والإضافة، وأيل بفتح الهمزة وكسر المثناة التحتية المشددة: ذَكَرُ الأوعال، والمعنى: أنه يخوفهما بكونه يجعل للولد قرني وعل، فيخرج من بطنها فيشقه كما قال: فيخرج من بطنك فيشقه.

قوله: (ولأفعلن ولأفعلن) يخوفهما بغير ما ذكر، ويزعم أنه يفعل بهما غير ذلك.

قوله: (سمياه عبد الحارث)، قال سعيد بن جبير: كان اسمه في الملائكة الحارث، وكان مراده أن سمياه بذلك، ليكون قد وجد له صورة الإشراف به، فإن هذا من باب كيد إبليس إذا عجز عن الآدمي أن يوقعه في المعصية الكبيرة، قنع منه بالصغيرة، وأيضاً فإنه يحصل له منهما طاعته كما أطاعا أول مرة، كما روى ابن جرير، وابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال: قال رسول الله ﷺ: «خدعهما مرتين» قال: زيد خدعهما في الجنة وخدعهما في الأرض.

قوله: (فأبيا أن يطيعاه فخرج ميتاً) إلخ. هذا والله أعلم من الامتحان فإن الإنسان لا عزم له، وإن عاين ماذا عساه أن يعاين من الآيات إلا بتوفيق الله تعالى، فإن الطبيعة البشرية تغلب عليه كما غلبت على الأبوين مرتين، مع ما وقع لهما قبل من التحذير والإنذار عن كيد إبليس وعداوته لهما، ومع ذلك أدركهما حب الولد فسمياه عبد الحارث، وكان ذلك شركاً في التسمية وإن لم يقصدا العبادة للشيطان، بل قصدا به فيما ظنّاً، إما دفع شره عن حواء، وإما الخوف على الولد من الموت، كما روى عبد بن حميد، وابن أبي حاتم، عن أبي بن كعب قال: «لما حملت حواء، أتاه الشيطان فقال: أتطيعيني ويسلم ولدك؟ سمي به عبد الحارث فلم تفعل فولدت فمات، ثم حملت فقال لها مثل ذلك فلم تفعل، ثم حملت الثالثة فقال: =

= أُنطِيعِنِي يَسْلَمُ لَكَ وَلَدُكَ وَإِلَّا فَإِنَّهُ يَكُونُ بِهِيمَةً فَهَيْبُهَا فَأَطَاعَاهُ» رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ. قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَتْ حَوَاءُ تَلِدُ لِأَدَمَ أَوْلَادًا فَتَعْبُدُهُمُ اللَّهُ، وَتُسَمِّيهِ عَبْدَ اللَّهِ وَعَبِيدَ اللَّهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ فَيُصِيبُهُمُ الْمَوْتُ، فَأَتَاهَا إِبْلِيسُ وَأَدَمَ فَقَالَ: إِنَّكُمَا لَوْ تَسْمِيَانِهِ بِغَيْرِ مَا تَسْمِيَانِهِ لِعَاشَ، فَوَلَدَتْ لَهُ رَجُلًا فَسَمِيَاهُ عَبْدَ الْحَارِثِ فَفِيهِ أَنْزَلَ ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ﴾ الْآيَةُ [الأعراف: ١٨٩]». رَوَاهُ ابْنُ مَرْدُودِيهِ.

قَوْلُهُ: (شُرَكَاءُ فِي طَاعَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ فِي عِبَادَتِهِ)؛ أَيُّ: لِكُونِهِمَا أَطَاعَاهُ فِي التَّسْمِيَةِ بَعْدَ الْحَارِثِ، لَا أَنَّهُمَا عَبْدَاهُ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ شُرْكَ الطَّاعَةِ وَبَيْنَ شُرْكَ الْعِبَادَةِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: تَفْسِيرُ قِتَادَةٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِالطَّاعَةِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا عَلَى كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْمُفْسِّرِينَ أَدَمَ وَحَوَاءَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَنَاسِبٌ تَفْسِيرُهَا بِالطَّاعَةِ؛ لِأَنَّهُمَا أَطَاعَا الشَّيْطَانَ فِي تَسْمِيَةِ الْوَلَدِ بَعْدَ الْحَارِثِ.

وَقَدْ اسْتَشْكَلَهُ بَعْضُ الْمَعَاصِرِينَ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّهُمْ قَدْ فَسَّرُوا الْعِبَادَةَ بِالطَّاعَةِ، فَيَلْزِمُ عَلَى قَوْلِ قِتَادَةٍ أَنَّ يَكُونُ الشُّرْكَ فِي الْعِبَادَةِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ تَفْسِيرَ الْعِبَادَةِ بِالطَّاعَةِ مِنَ التَّفْسِيرِ اللَّازِمِ، فَإِنَّهُ لَازِمُ الْعِبَادَةِ أَنْ يَكُونَ الْعَابِدُ مَطِيعًا لِمَنْ عِبَدَهُ بِهَا، فَلِذَا فَسَّرْتُ بِالطَّاعَةِ. أَوْ يُقَالُ: هُوَ مِنَ التَّفْسِيرِ بِالْمَلْزُومِ وَإِرَادَةِ اللَّازِمِ؛ أَيُّ: لَمَّا كَانَتْ الطَّاعَةُ مَلْزُومًا لِلْعِبَادَةِ، وَالْعِبَادَةُ لَازِمَةٌ لَهَا، فَلَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالطَّاعَةِ، جَازَ تَفْسِيرُهَا بِذَلِكَ وَهُوَ أَصَحُّ.

وَبِالْجُمْلَةِ فَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ بِحَمْدِ اللَّهِ.

فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ سَمِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَاعَةَ الْأَحْبَارِ وَالرَّهْبَانِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ عِبَادَةً.

قُلْتُ: رَاجِعُ الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثٍ عَدِيٍّ يَتَضَحُّ الْجَوَابُ.

قَوْلُهُ: (أَسْفَقَا)؛ أَيُّ: خَافَا؛ أَيُّ: أَدَمَ وَحَوَاءَ أَنَّ لَا يَكُونُ إِنْسَانًا.

قَالَ أَبُو صَالِحٍ: أَسْفَقَا أَنَّ يَكُونُ بِهِيمَةً فَقَالَا: لِئَنَّا آتَيْنَا بَشَرًا سَوِيًّا. رَوَاهُ ابْنُ

أَبِي حَاتِمٍ.

وَفِي هَذَا أَنَّ هَبَةَ اللَّهِ لِلرَّجُلِ الْبَنَتِ السُّوْيَةِ مِنَ النِّعَمِ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَجْعَلَهَا غَيْرَ سُوْيَةٍ، وَأَنْ يَجْعَلَهَا مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، فَلَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَسْخَطَ مِمَّا وَهَبَ اللَّهُ لَهُ كَمَا يَفْعَلُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، بَلْ يَحْمَدُ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَهَا بَشَرِيَّةً سُوْيَةً. وَلِهَذَا كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِذَا بَشَرَتْ بِمَوْلُودٍ لَمْ تَسْأَلْ إِلَّا عَنْ صُورَتِهِ لَا عَنْ ذُكُورِيَّتِهِ وَأُنُوثَتِهِ.

= قوله: (وذكر)؛ أي: ذكر ابن أبي حاتم فإنه روى ذلك عن ذكر المصنف معناه عن الحسن، وهو البصري. قوله: (وسعيد)؛ أي: ابن جبير (وغيرهما) كالسدي. وغيره.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قال العماد ابن كثير في تفسيره: وأما الآثار: فقال محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: «كانت حواء تلد لآدم ﷺ أولاداً فتعبدهم الله وتسميهم عبد الله وعبيد الله ونحو ذلك، فيصيبهم الموت، فأتاها إبليس فقال: أما إنكما لو تسميانه بغير الذي تسميانه به لعاش، فولدت له رجلاً فسماه عبد الحارث، ففيه أنزل الله ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩] الآية.

وقال العوفي عن ابن عباس: «فأتاها الشيطان فقال: هل تديران ما يولد لكما؟ أم هل تديران ما يكون، أبهيمة أم لا؟ وزين لهما الباطل، إنه لغوي مبين؛ وقد كانت قبل ذلك ولدت ولدين فماتا، فقال لهما الشيطان: إنكما إن لم تسمياه بي لم يخرج سوياً، ومات كما مات الأول.

فسميا ولدهما عبد الحارث، فذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَتْهُمَا صُلَيْحًا جَمَلًا لَهُ شُرَكَاءُ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (١٦).

وذكر مثله عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. ورواه ابن أبي حاتم. وقد تلقى هذا الأثر عن ابن عباس جماعة من أصحابه كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير، ومن الطبقة الثانية: قتادة والسدي وجماعة من الخلف؛ ومن المفسرين والمتأخرين جماعات لا يحصون كثرة.

قال العماد ابن كثير: وكأن أصله - والله أعلم - مأخوذ من أهل الكتاب. قلت: وهذا بعيد جداً.

وعبد المطلب هذا: هو جد رسول الله ﷺ وهو ابن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وما فوق عدنان مختلف فيه.

ولا ريب أنهم من ذرية إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليه السلام.

حكى [ابن حزم] رحمه الله اتفاق العلماء على تحريم كل ما عبد لغير الله؛ لأنه شرك في الربوبية والإلهية؛ لأن الخلق كلهم ملك لله وعبيد له، استعبدتهم لعبادته =

= وحده، وتوحيده في ربوبيته وإلهيته، فمنهم من عبد الله وحده في ربوبيته وإلهيته، ومنهم من أشرك به في إلهيته وأقر له بربوبيته وأسمائه وصفاته، وأحكامه القدريّة جارية عليهم ولا بد، كما قال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣] فهذه هي العبودية العامة.

وأما العبودية الخاصة فإنها تختص بأهل الإخلاص والطاعة، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَكْفِي عَبْدُهُمْ﴾ [الزمر: ٣٦] ونحوها.

قوله: (حاشا عبد المطلب) هذا استثناء من العموم المستفاد من كل، وذلك أن تسميته بهذا الاسم لا محذور فيها؛ لأن أصله من عبودية الرق، وذلك أن المطلب أخو هاشم قدم المدينة، وكان ابن أخيه شبيه هذا قد نشأ في أخواله بني النجار من الخزرج؛ لأن هاشماً تزوج فيهم امرأة، فجاءت منه بهذا الابن، فلما شب في أخواله، وبلغ سن التمييز سافر به عمه المطلب إلى مكة بلد أبيه وعشيرته، فقدم به مكة وهو رديفه، فرآه أهل مكة وقد تغير لونه بالسفر، فحسبوه عبداً للمطلب، فقالوا: هذا عبد المطلب، فعلق به هذا الاسم وركبه، فصار لا يذكر ولا يدعى إلا به فلم يبق للأصل معنى مقصود.

وقد قال النبي ﷺ: «أنا ابن عبد المطلب» وقد صار معظماً في قريش والعرب، فهو سيد قريش وأشرفهم في جاهليته، وهو الذي حفر زمزم وصارت له السقاية وفي ذريته من بعده.

وعبد الله والد رسول الله ﷺ أحد بني عبد المطلب، وتوفي في حياة أبيه. قال الحافظ صلاح الدين العلائي في كتاب الدرّة السنية في مولد خير البرية: «كان سن أبيه عبد الله حين حملت منه أمة برسول الله ﷺ نحو ثمانية عشر عاماً، ثم ذهب إلى المدينة ليمتار منها تمراً لأهله، فمات بها عند أخواله بني عدي بن النجار، والنبي ﷺ حملٌ على الصحيح». انتهى.

قلت: وصار النبي ﷺ لما أوضعته أمه في كفالة جده عبد المطلب.

قال الحافظ الذهبي: وتوفي أبوه عبد الله وللنبي ﷺ ثمانية وعشرون شهراً، وقيل: أقل من ذلك، وقيل: وهو حمل.

توفي بالمدينة، وكان قد قدمها ليمتار تمراً، وقيل: بل مر بها راجعاً من الشام، وعاش خمسة وعشرين سنة.

قال الواقدي: «وذلك أثبت الأقاويل في سنه ووفاته».

= وتوفيت أمه آمنة بالأبواء وهي راجعة به ﷺ إلى مكة من زيارة أخوال أبيه بني عدي بن النجار، وهو يومئذ ابن ست سنين ومائة يوم.  
وقيل: ابن أربع سنين.

فلما ماتت أمه حملته أم أيمن مولاته إلى جده، فكان في كفالته إلى أن توفي جده، وللنبي ﷺ ثمان سنين فأوصى به إلى عمه أبي طالب. اهـ.  
○ قال الشيخ ابن سعد: مقصود الترجمة أن من أنعم الله عليهم بالأولاد، وكمل الله لهم النعمة بهم بأن جعلهم صالحين في أبدانهم، وتام ذلك أن يصلحوا في دينهم، فعليهم أن يشكروا الله على إنعامه وأن لا يُعبدوا أولادهم لغير الله، أو يضيفوا النعم لغير الله، فإن ذلك كفران للنعم مناف للتوحيد.

○ قال الشيخ ابن قاسم: وروى الترمذي عن سمرة مرفوعاً: «لما ولدت حواء طاف بها إبليس وكان لا يعيش لها ولد، فقال: سميه عبد الحارث فإنه يعيش، فسمته عبد الحارث فعاش فكان ذلك من وحي الشيطان وأمره» لكن قال ابن كثير: معلول من ثلاثة أوجه، وساق الروايات عن الحسن بغير هذا، وقال: هذه أسانيد صحيحة وهو من أحسن التفاسير، وأولى ما حملت عليه الآية.

وقال ابن كثير أيضاً: كان أصله - والله أعلم - مأخوذ من أهل الكتاب، وأما نحن فعلى مذهب الحسن في هذا، وأنه ليس المراد من هذا السياق آدم وحواء، وإنما المراد المشركون من ذريته، ولهذا قال: ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] وساق ما رواه غير واحد عن الحسن أن هذا كان في بعض أهل الملل ولم يكن بآدم، وذكر أن الخبر المرفوع لو كان محفوظاً لما عدل عنه هو ولا غيره، فدل على أنه موقوف، ويحتمل أنه من بعض أهل الكتاب.

وقال ابن القيم: النفس الواحدة وزوجها آدم وحواء، واللذان: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا﴾ [الأعراف: ١٩٠] المشركون من أولادهما، ولا يلتفت إلى غير ذلك مما قيل: إن آدم وحواء كانا لا يعيش لهما ولد فأتاهما إبليس فقال: إن أحببتهما أن يعيش لكما ولد فسمياه عبد الحارث ففعلا؛ فإن الله سبحانه اجتباه وهده، فلم يكن ليشرك به بعد ذلك.

○ قال الشيخ ابن باز: أراد المؤلف بهذه الترجمة تحريم التعبد لغير الله جلّ وعلا وأنه لا يجوز أن يُعبد أحد لغير الله فلا يقال عبد النبي ولا عبد الكعبة ولا عبد الحسين.



= قوله: (قال ابن حزم: اتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله) وهو من الشرك الأصغر.

قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا﴾ سياق الآية في آدم وحواء وهذه على ما قال السلف زلة منهما حيث أطاعا فيها الشيطان في عبد الحارث. وقال آخرون: أن الآية المراد بها جنس في بني إسرائيل وأنه وقع في بني إسرائيل.

وظاهر السياق يأبى ذلك وأنه كما قال ابن عباس وغيره من السلف وأن هذا وقع من آدم وحواء.

وقال العلماء أن المعصية قد تقع من الأنبياء إذا كانت صغيرة ويحتمل أنهما حين فعلا ذلك يعتقدان أنه جائز لهما فلهذا فعلاه ولم يعلما أنه منكر وإنما كرهاه أولاً ثم خضعا لوسوسته فخفي عليهما الحكم الشرعي والأمر محتمل لكن السياق يقتضي ما قاله ابن عباس وجماعة.

وبين الله تعالى فيما أنزله على رسوله ﷺ أنه لا يجوز وهذا الحكم يناط بشريعة محمد ﷺ فهي الشريعة العامة وما كان قبلنا ففيه إباحة لبعض المسائل ومنع لبعضها.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿فَلَمَّا أَتَاهُمَا﴾ الضمير يعود على ما سبق من النفس وزوجها، ولهذا ينبغي أن يكون الشرح من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِن نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩].

قوله: ﴿خَلَقَكُمْ مِن نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩] فيها قولان:  
الأول: أن المراد بالنفس الواحدة: العين الواحدة؛ أي: من شخص معين، وهو آدم عليه السلام، وقوله: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]؛ أي: حواء؛ لأن حواء خلقت من ضلع آدم.

الثاني: أن المراد بالنفس الجنس، وجعل من هذا الجنس وزوجه، ولم يجعل وزوجه من جنس آخر، والنفس قد يراد بها الجنس، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤]؛ أي: من جنسهم.

قوله: ﴿لَيْسَكُنْ إِيَّاهُ﴾ سكون الرجل إلى زوجته ظاهر من أمرين:

أولهما: لأن بينهما من المودة والرحمة ما يقتضي الأنس والاطمئنان والاستقرار.

ثانياً: سكون من حيث الشهوة، وهذا سكون خاص لا يوجد له نظير حتى بين

الأم وابنها.

وقوله: ﴿لَيْسَكُنْ لِإِيَّتَا﴾ تعليل لكونها من جنسه أو من النفس المعينة.  
 قوله: ﴿فَلَمَّا تَنَشَّهَا﴾؛ أي: جامعها، وعبارة القرآن والسنة التكنية عن  
 الجماع، قال تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، وقال: ﴿الَّتِي دَخَلْتُمُ  
 فِيهَا﴾ [النساء: ٢٣]، وقال تعالى ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١] كأن  
 الاستحياء من ذكره بصريح اسمه أمر فطري، ولأن الطباع السليمة تكره أن تذكر هذا  
 الشيء باسمه إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فإنه قد يصرح به، كما في قول  
 الرسول ﷺ لماعز وقد أقرَّ عنده بالزنا «أنكتها لا يكتني»؛ لأن الحاجة هنا داعية  
 للتصريح حتى يتبين الأمر جلياً، ولأن الحدود تدرأ بالشبهات.  
 وتشبيه علو الرجل المرأة بالغشيان أمر ظاهر، كما أن الليل يستر الأرض بظلامه،  
 قال تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، وعبر بقوله: ﴿تَنَشَّهَا﴾ ولم يقل: غشيتها؛  
 لأن تغشى أبلغ، وفيه شيء من المعالجة، ولهذا جاء في الحديث: «إذا جلس بين شعبها  
 الأربع ثم جهدها»، والجلوس بين شعبها الأربع هذا غشيان، «جهدها» هذا تَغَشَّى.  
 قوله: ﴿حَمَلَتْ حَمَلاً خَفِيفاً﴾ الحمل في أوله خفيف: نطفة، ثم علقه، ثم مضغة.  
 قوله: ﴿فَمَرَّتْ بِهِ﴾ المرور بالشيء تجاوزه من غير تعب ولا إعياء، والمعنى  
 تجاوزت هذا الحمل الخفيف من غير تعب ولا إعياء.  
 قوله: ﴿فَلَمَّا أَثْقَلَتْ﴾ الإثقال في آخر الحمل.  
 قوله: ﴿دَعَوْا اللَّهَ﴾ [الأعراف: ١٨٦] ولم يقل: دعيا؛ لأن الفعل واوي، فعاد  
 إلى أصله.

قوله: ﴿اللَّهُ رَبَّهُمَا﴾ أتى بالألوهية والربوبية؛ لأن الدعاء يتعلق به جانبان:  
 الأول: جانب الألوهية من جهة العبد أنه داع، والدعاء عبادة.  
 الثاني: جانب الربوبية؛ لأن في الدعاء تحصيلاً للمطلوب، وهذا يكون متعلقاً  
 بالله من حيث الربوبية.

والظاهر أنهما قالوا: اللَّهُمَّ ربنا، ويحتمل أن يكون بصيغة أخرى.  
 قوله: ﴿لَئِنْ آتَيْنَا صَاحِبًا﴾؛ أي: أعطيتنا.

وقوله: ﴿صَاحِبًا﴾ هل المراد صلاح البدن أو المراد صلاح الدين؛ أي: لئن آتينا  
 بشراً سوياً ليس فيه عاهة لا نقص، أو صالحاً بالدين، فيكون تقياً قائماً بالواجبات؟  
 الجواب: يشمل الأمرين جميعاً، وكثير من المفسرين لم يذكر إلا الأمر  
 الأول، وهو صلاح البدني، لكن لا مانع من أن يكون شاملاً للأمرين جميعاً.

= قوله: ﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٨٩]؛ أي: من القائمين بشركك على الولد الصالح.

والجملة هنا جواب قسم وشرط، قسم متقدم وشرط متأخر، والجواب فيه للقسم ولهذا جاء مقروناً باللام: لتكونن.

قوله: ﴿فَلَمَّا ءَاتَيْنَاهُمْ صَلَاحًا﴾ هنا حصل المطلوب، لكن لم يحصل الشكر الذي وعدا الله به، بل جعل له شركاء فيما آتاهما.

وقوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَيْنَاهُمْ﴾ هذا هو جواب «لما».

والجواب متعقب للشرط وهذا يدل على أن الشرك منهما حصل حين إتيانه وهو صغير، ومثل هذا لا يعرف أيصلح في دينه في المستقبل أم لا يصلح؟ ولهذا كان أكثر المفسرين على أن المراد بالصلاح الصلاح البدني.

فمعاهدة الإنسان ربه أن يفعل العبادة مقابل تفضل الله عليه بالنعمة الغالب أنه لا يفى بها؛ ففي سورة التوبة قال تعالى: ﴿وَمَنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِذَا ءَاتَيْنَاهُم مِّنْ فَضْلِهِ لَيَصَّدَّقَنَّ وَلَيَكُونُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٧٥) ﴿فَلَمَّا ءَاتَيْنَاهُمْ مِّنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ (٧٦) [التوبة: ٧٥-٧٦] وفي هذه الآية قال الله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَاهُمْ صَلَاحًا لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ (٨١) ﴿فَلَمَّا ءَاتَيْنَاهُمْ صَلَاحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ فكانا من المشركين لا من الشاكرين، وبهذا نعرف الحكمة من نهي النبي ﷺ عن النذر وقال: «إنه لا يُرَدُّ شيئاً، وإنما يستخرج به من البخيل» وقد ذهب كثير من أهل العلم إلى تحريم النذر، وظاهر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية أنه يميل إلى تحريم النذر؛ لأن رسول الله ﷺ نهى عنه ونفى أنه يأتي بخير. إذاً ما الذي نستفيد من أمر نهى عنه الرسول ﷺ وقال: إنه لا يأتي بخير.

الجواب: لا نستفيد إلا المشقة على أنفسنا وإلزام أنفسنا بما نحن منه في عافية، ولهذا، فالقول بتحريم النذر قول قوي جداً، ولا يعرف مقدار وزن هذا القول إلا من عرف أسئلة الناس وكثرتها ورأى أنهم يذهبون إلى كل عالم لعلهم يجدون خلاصاً مما نذروا.

فإن قيل: هذا الولد الذي آتاهما الله ﷻ كان واحداً؛ فكيف جعل في هذا الولد الواحد شركاً بل شركاء؟

فالجواب أن نقول هذا على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يعتقد بأن هذا الذي أتى بهذا الولد هو الولي الفلاني والصلاح الفلاني ونحو ذلك؛ فهذا شرك أكبر؛ لأنهما أضافا الخلق إلى غير الله. =

= ومن هذا ما يوجد أيضاً عند بعض الأمم الإسلامية الآن، فتجد المرأة التي لا يأتيها الولد تأتي إلى قبر الولي الفلاني، كما يزعمون أنه ولي الله - والله أعلم بولايته - فتقول: يا سيدي فلان ارزقني ولداً.

الوجه الثاني: أن يضيف سلامة المولود ووقايته إلى الأطباء وإرشاداتهم وإلى القوابل وما أشبه ذلك فيقولون مثلاً: سلم هذا الولد من الطلق؛ لأن القابلة امرأة متقنة جيدة، فهنا أضاف النعمة إلى غير الله، وهذا نوع من الشرك ولا يصل إلى حد الشرك الأكبر؛ لأنه أضاف النعمة إلى السبب ونسي المسبب وهو الله ﷻ.

الوجه الثالث: أن لا يشرك من ناحية الربوبية بل يؤمن أن هذا الولد خرج سالماً بفضل الله ورحمته، ولكن يشرك من ناحية العبودية، فيقدم محبته على محبة الله ورسوله ويليه عن طاعة الله ورسوله قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُكُم وَأَوْلَاكُمْ فَتَنَّهُ وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [التغابن: ١٥] فكيف تجعل هذا الولد نداً لله في المحبة وربما قدمت محبته على محبة الله، والله هو المتفضل عليك به؟!

وفي قوله: ﴿فَلَمَّا ءَاتَهُمَا﴾ نقد لادع أن يجعل في هذا الولد شريكاً مع الله، مع أن الله هو المتفضل به، ثم قال: ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؛ أي: ترفع وتقدس عما يشركون به من هذه الأصنام وغيرها.

ومن تأويل الآية وحدها دالة على أن قوله: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء: ١]؛ أي: من جنس واحد، وليس فيها تعرض لآدم وحواء بوجه من الوجوه، ويكون السياق فيهما جارياً على الأسلوب العربي الفصيح الذي له نظير في القرآن، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤] أي: من جنسهم، وبهذا التفسير الواضح البين يسلم الإنسان من إشكالات كثيرة.

أما على القول الثاني بأن المراد بقوله تعالى: ﴿مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء: ١]؛ أي: آدم، ﴿وَمَخْلُوقَتَا زَوْجَاهَا﴾ [النساء: ١] حواء، فيكون معنى الآية خلقكم من آدم وحواء.

فلما جامع حواء حملت حملاً خفيفاً، فمرت به، فلما أثقلت دعوا؛ أي: آدم وحواء - الله ربهما ﴿لَئِنْ ءَاتَيْنَا صَاحِبًا لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ ﴿فَلَمَّا ءَاتَاهُمَا صَاحِبًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ فأشرك آدم وحواء بالله، لكن قالوا: إنه إشراك طاعة لا إشراك عبادة ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وهذا التفسير منطبق على المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وسنبين إن شاء الله تعالى وجه ضعفه وبطلانه.

وهناك قول ثالث: أن المراد بقوله تعالى: ﴿مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩]؛ أي: آدم وحواء ﴿فَلَمَّا تَفَسَّحَتْهَا﴾ انتقل من العين إلى النوع أي: من آدم إلى =

= النوع الذي هم بنوه؛ أي: فلما تغشى الإنسان الذي تسلل من آدم وحواء زوجته... إلخ، ولهذا قال تعالى: ﴿فَعَلَّىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بالجمع ولم يقل عما يشركان، ونظير ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ ﴿٥﴾﴾ [الملك: ٥]؛ أي: جعلنا الشهب الخارجة منها رجوماً للشياطين وليست المصابيح نفسها، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ﴿٧﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٣]؛ أي: جعلناه بالنوع، وعلى هذا فأول الآية في آدم وحواء، ثم صار الكلام من العين إلى النوع. وهذا التفسير له وجه، وفيه تنزيه آدم وحواء من الشرك، لكن فيه شيء من الركاكة لتشتت الضمائر.

وأما قوله تعالى: ﴿فَعَلَّىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، فجمع لأن المراد بالمشنى اثنان من هذا الجنس، فصح أن يعود الضمير إليهما مجموعاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩] ولم يقل: اقتتلتا؛ لأن الطائفتين جماعة. قوله: (اتفقوا)؛ أي: أجمعوا والإجماع أحد الأدلة الشرعية التي ثبتت بها الأحكام، والأدلة هي: الكتاب، والسنة والإجماع، والقياس. قوله: (وما أشبه ذلك) مثل: عبد الحسين، وعبد الرسول، وعبد المسيح، وعبد علي.

قوله: (حاشا عبد المطلب) حاشا الاستثنائية إذا دخلت عليها (ما) وجب نصب ما بعدها، وإلا جاز فيه النصب والجر.

وبالنسبة لعبد المطلب مستثنى من الإجماع على تحريره، فهو مختلف فيه، فقال بعض أهل العلم: لا يمكن أن نقول بالتحريم والرسول ﷺ قال:

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب  
فالنبي ﷺ لا يفعل حراماً، فيجوز أن يُعبد للمطلب إلا إذا وجد ناسخ، وهذا تقرير ابن حزم رحمه الله ولكن الصواب تحريم التعبد للمطلب، فلا يحوز لأحد أن يسمي ابنه عبد المطلب، وأما قوله ﷺ: «أنا ابن عبد المطلب»، فهو من باب الإخبار وليس من باب الإنشاء وقد قال العلماء: إن حاكي الكفر ليس بكافر، فالرسول ﷺ يتكلم عن شيء قد وقع وانتهى ومضى فالصواب أنه لا يجوز أن يتعبد لغير الله مطلقاً لا بعبد المطلب ولا غيره، وعليه، فيكون التعبد لغير الله من الشرك.

قوله: (إبليس). على وزن إفعيل، ف قيل: من أبلس إذا يئس؛ لأنه يئس من رحمة الله تعالى.

قوله: (شركاء في طاعته)؛ أي: أطاعاه فيما أمرهما به، لا في العبادة لكن عبداً الولد لغير الله، وفرق بين الطاعة والعبادة، فلو أن أحداً أطاع شخصاً في معصية الله لم يجعله شريكاً مع الله في العبادة، لكن أطاعه في معصية الله.

قوله: (وذكر معناه عن الحسن) لكن الصحيح أن الحسن عليه السلام قال: إن المراد بالآية غير آدم وحواء، وإن المراد بها المشركون من بني آدم كما ذكر ذلك ابن كثير رحمته الله في «تفسيره» وقال: «أما نحن، فعلى مذهب الحسن البصري رحمته الله في هذا، وأنه ليس المراد من هذا السياق آدم وحواء، وإنما المراد من ذلك المشركون من ذريته». اهـ.

وهذه القصة باطلة من وجوه:

الوجه الأول: أنه ليس في ذلك خبر صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا من الأخبار التي لا تُتَلَقَّى إلا بالوحي، وقد قال ابن حزم عن هذه القصة: إنها رواية خرافة مكذوبة موضوعة.

الوجه الثاني: أنه لو كانت هذه القصة في آدم وحواء، لكان حالهما إما أن يتوبا من الشرك أو يموتا عليه، فإن قلنا: ماتا عليه، كان ذلك أعظم من قول بعض الزنادقة: إذا ما ذكرنا آدمأً وفعاله وتزويجه بنتيه بابنيه بالخنا علمنا بأن الخلق من نسل فاجر وأن جميع الناس من عنصر الزنا فمن جَوَزَ موت أحد من الأنبياء على الشرك فقد أعظم الفرية.

وإن كان تابا من الشرك، فلا يليق بحكمة الله وعدله ورحمته أن يذكر خطأهما ولا يذكر توبتهما منه، فيمتنع غاية الامتناع أن يذكر الله الخطيئة من آدم وحواء وقد تابا، ولم يذكر توبتهما، والله تعالى إذا ذكر خطيئة بعض أنبيائه ورسله ذكر توبتهم منها كما في قصة آدم نفسه حين أكل من الشجرة وزوجه وتابا من ذلك.

الوجه الثالث: أن الأنبياء معصومون من الشرك باتفاق العلماء.

الوجه الرابع: أنه ثبت في حديث الشفاعة أن الناس يأتون إلى آدم يطلبون منه الشفاعة، فيعتذر بأكله من الشجرة وهو معصية، ولو وقع منه الشرك، لكان اعتذاره به أقوى وأولى وأحرى.

الوجه الخامس: أن في هذه القصة أن الشيطان جاء إليهما وقال: «أنا صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة»، وهذا لا يقوله من يريد الإغواء، وإنما يأتي بشيء يقرب قبول قوله، فإذا قال: «أنا صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة»، فسيعلمان علم اليقين أنه عدو لهما، فلا يقبلان منه صرفاً ولا عدلاً.

= الوجه السادس: أن في قوله في هذه القصة: «لأجعلن له قرني أيل»: إما أن يصدقا أن ذلك ممكن في حقه، فهذا شرك في الربوبية لأنه لا يقدر على ذلك إلا الله، أو لا يصدقا، فلا يمكن أن يقبلا قوله وهما يعلمان أن ذلك غير ممكن في حقه.

الوجه السابع: قوله تعالى: ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بضمير الجمع، ولو كان آدم وحواء، لقال عما يشركان.

فهذه الوجوه تدل على أن هذه القصة باطلة من أساسها، وأنه لا يجوز أن يعتقد في آدم وحواء أن يقع منهما شرك بأي حال من الأحوال، والأنبياء منزهون عن الشرك مبرؤون منه باتفاق أهل العلم، وعلى هذا، فيكون تفسير الآية كما أسلفنا أنها عائدة إلى بني آدم الذي أشركوا شركاً حقيقياً، فإن منهم مشركاً ومنهم موحداً.

○ قال الشيخ ابن جريرين: واختار ابن كثير أن المراد بقوله: ﴿جَعَلَا لَهُ﴾ هم سائر الأزواج وليس الأبوين.

وإذا تسمى الإنسان بـ: ضيف الله - جار الله: جاز ذلك لأن هذا وصف تشريف.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: أراد بهذه الترجمة أن يبين أن التعبيد لغير الله شرك كعبد الشمس.

قوله: (في صورته وهيئته)؛ أي: في صورة الملك الذي جاءه أول مرة حتى يعرفه وليس المراد أن الملك جاء في صورة أبرص ثم أقرع ثم أعمى.

وأما ما ذكر في تفسير هذه الآية: فهذه الروايات إسرائيلية لا تستند إلى نقل صحيح عن النبي ﷺ وفيها إشكالات كثيرة ونكارة شديدة فكيف يقع هذا من النبي آدم وزوجه حواء ثم كيف يطيعانه مرة أخرى؟! وكيف يكون الحارث من أسماء إبليس وقد قال رسول الله ﷺ خير الأسماء عبد الله وعبد الرحمن وأصدقها حارث وهمام؟!

وقد قال بعض أهل العلم أن أول الآية في آدم وحواء وآخرها في ذريته وهو انتقال من الشخص إلى الجنس مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ طِينٍ ۝ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ۝﴾ [المؤمنون: ١٢، ١٣] وهذا هو الأقرب.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: هذا الباب المقصود به: بيان أنّ تعبيد الأسماء لغير الله شرك ينافي كمال التوحيد، إن كان المقصود مجرد التسمية، أما إن كان المقصود تعبيد التأله لغير الله فإنه شرك أكبر ينافي التوحيد.

= وقول قتادة: شركاء في طاعته، ولم يكن في عبادته شرك الطاعة شرك أصغر لا يُخرج من الملة، لا سيما وأنهما لم يفعلا هذا قصداً للمعنى، وإنما فعلاه من باب حُبِّ الولد، ومن أجل سلامته فقط، ومع هذا سمّاه الله شركاً، فيكون شركاً ولو لم يقصده الإنسان.

فدلّ هذا على أنّ مَنْ تكلم بالشرك أو فعل الشرك فإنّه يسمّى مشركاً، ولو لم يقصده ولم ينوّه، فيُحكم عليه بأنّ فعله هذا شرك، سواء من الشرك الأصغر أو الشرك الأكبر، ولهذا قال الرسول ﷺ للذي قال له: ما شاء الله وشئت: «أجعلتني لله ندّاً؟» مع أنّ القائل ما أراد أن يجعل لله ندّاً، ولكن هذا اللفظ لا يجوز، فهو شرك ولو لم يقصده، فكيف إذا قصده؟

ففيه ردٌّ على من يقول: أن من قال كلمة الشرك أو فعل الشرك لا يُحكم عليه أنه مشرك حتى يعتقده بقلبه كما هو قول مرجئة هذا العصر.

وقوله: (وله بسند صحيح عن مجاهد في قوله: ﴿لَيْنٌ ءَاتَيْنَا صَٰلِحًا﴾) قال: أشفقا أن لا يكون إنساناً.

وذكر معناه عن الحسن وسعيد وغيرهما وزوّي هذا التفسير عن هذين الإمامين، بل هذا قول أكثر المفسرين، كما ذكر ذلك الشوكاني في «فتح القدير»، ورجحه شيخ المفسرين الإمام ابن جرير رحمه الله في «تفسيره» وقال: «هو أولى القولين في تفسير الآية الكريمة».

وهو الذي اختاره الشيخ المصنّف: محمد بن عبد الوهاب، واختاره الشارح الشيخ: سليمان بن عبد الله، وأنّ هذا الشرك المذكور في الآية وقع من آدم وحواء، لكنه شرك في الطاعة وليس في العبادة.

وذهب بعض المفسرين - وهو القول الثاني -: إلى أنّ الآية من أولها إلى آخرها لا تعني آدم ولا حواء، وإنما تعني المشركين من بني آدم، واعتمدوا في هذا على شيئين:

الشيء الأول: أنّه لا يجوز أن يقع من آدم وحواء مثل هذا؛ لأن آدم - عليه الصلاة والسلام - نبي من أنبياء الله، ولا يقع منه هذا الشيء.

الشيء الثاني: أنّ الله ختم الآية بقوله: ﴿فَتَعَلَّىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وهذا لفظ جمع، فيراد به المشركون من بني آدم.

واختار هذا القول ابن كثير في تفسيره، وطعن فيما روي عن ابن عباس، =



= وقال: «لعله من الإسرائيليات»، ولكن الإمام ابن جرير يقول: «أولى القولين هو القول الأول» وهو الذي عليه أكثر المفسرين.

ويرجح القول الأول: أَنَّ اللَّهَ ﷻ ذكر الضمير بلفظ التثنية، وأول الآية لا شك في آدم وحواء، وهو قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، ولا شك أن المراد: آدم وحواء، ثم أعاد الضمائر إليهما، وهذا أسلوب العرب؛ أنهم يذكرون الاسم في الأول ثم يعيدون الضمائر إليه، إن كان مفرداً مفرداً، وإن كان مثنى مثنى، وإن كان جمعاً فجمعاً، هذا الأسلوب العربي.

والضمائر هي: ﴿دَعَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿رَبَّهُمَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿لَيْنَ آتَيْنَا﴾، ﴿فَلَمَّا أَتَاهُمَا﴾، ﴿جَمَلًا لَهُ شُرَكَاءُ﴾، كل هذه الضمائر ترجع إلى آدم وحواء.

أما آخر الآية فهو التفات إلى الذرية، وهذا أسلوب عربي معروف في لغة العرب، وذلك أنه لما ذكر قصة آدم وحواء وفرغ منها انصرف إلى الذرية فقال: ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؛ أي: المشركون من العرب الذين بُعث إليهم رسول الله ﷺ، فمعظم الآية في آدم وحواء، وأخرها التفات إلى ذرية آدم وحواء، فكانَ الله ﷻ يستنكر الشرك من أصله، الشرك الذي وقع من آدم وحواء، وهو شرك أصغر، والشرك الأكبر الذي وقع من عبدة الأوثان من ذرية آدم.

فترجح القول الأول من عدة وجوه:

أولاً: أن الضمائر كلها مثناة، والقول بأن المراد الذرية تعسف في الألفاظ لا يجوز.

ثانياً: إن ما فسر به ابن عباس ورد من عدة جهات، فهو تفسير صحيح من مجموع طرقه.

ثالثاً: أن عليه الأكثر من أهل العلم، كما قال الشوكاني.

رابعاً: أنه هو المعنى الذي رجحه الإمام أبو جعفر ابن جرير، شيخ المفسرين، حيث قال: «أولى القولين: القول الأول»، وهذا الذي اختاره المصنف في هذا الباب.

أما قول المخالفين: أن آدم ﷺ لا يليق به ذلك.

فنقول: هذا ليس بشرك أكبر، إنما هو شرك أصغر، وهو شرك في الطاعة والألفاظ، لا في المعاني والمقاصد والنيات، وقد يقع من الأنبياء بعض الذنوب =

= الصغار التي عاتبهم الله عليها، ثم يتوبون منها ويتوب عليهم، والعصمة إنما هي من الذنوب الكبائر، ومن الاستمرار على الصغائر. كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: قوله: ﴿فَلَمَّا ءَاتَتْهُمَا صَٰلِحًا﴾ [الأعراف: ١٩٠] الضمير هنا يرجع إلى آدم وحواء، والذي عليه عامة السلف أن القصة في آدم وحواء حتى قال الشارح الشيخ سليمان بن عبد الله رحمهما الله: إن نسبة ذلك إلى غير آدم وحواء هو من التفاسير المبتدعة، وسياق الآية لا يقتضي غير ذلك إلا بأوجه من التكلف؛ ولهذا اعتمد الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله التفسير الذي عليه عامة السلف، ففسر هذه الآية بأن المراد بها آدم وحواء، فقوله: ﴿فَلَمَّا ءَاتَتْهُمَا﴾ [الأعراف: ١٩٠]؛ يعني: أتى الله آدم وحواء صالحاً.

وقوله: ﴿شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَتْهُمَا﴾ [الأعراف: ١٩٠] من جهة التشريك في الطاعة، ومعلوم أن كل عاص مطيع للشيطان، وكل معصية لا تصدر من العبد إلا وثم نوع تشريك حصل في الطاعة؛ لأنه إما أن يطيع هواه، وإما أن يطيع الشيطان؛ ولهذا قال شيخ الإسلام وغيره من المحققين: إنه ما من معصية يعصي بها العبد ربه إلا وسيبها طاعة الشيطان أو طاعة الهوى، وذلك نوع تشريك، وهذا هو الذي حصل من آدم وحواء عليهما السلام، وهو لا يقتضي نقصاً في مقامهما، ولا يقتضي شركاً بالله - جلّ وعلا - وإنما هو نوع تشريك في الطاعة.

والمعاصي الصغار جائزة على الأنبياء، كما هو معلوم عند أهل العلم. فظهر بهذا التقرير أن هذه القصة لا تقتضي نقصاً في مقام آدم عليه السلام ولا في مقام حواء، بل هو ذنب من الذنوب، تابا منه، كما حصل لهما أول مرة في الأكل من الشجرة، بل إن أكلهما من الشجرة ومخالفة أمر الله - جلّ وعلا - أعظم من هذا الذي حصل منهما هنا، وهو تسمية الولد عبد الحارث، وذلك أن الخطاب الأول كان من الله - جلّ وعلا - لآدم مباشرة، خاطبه الله - جلّ وعلا - ونهاه عن أكل هذه الشجرة، وهذا خطاب متوجه إلى آدم بنفسه، وأما هذه التسمية فإنه لم ينه عنها مباشرة، وإنما يفهم النهي عنها من وجوب حق الله - جلّ وعلا -، فذاك المقام زاد على هذا المقام من جهة خطاب الله - جلّ وعلا - المباشر لآدم، وهذا أمر معروف عند أهل العلم؛ ولهذا فسر قتادة كلمة شركاء بقوله كما نقل الشيخ حيث قال: (له بسند صحيح عن قتادة قال: شركاء في طاعته، ولم يكن في عبادته) وهذا هو الصحيح في تفسير الآية.

### وفيه مسائل

- الأولى: تحريم كل اسم معبد لغير الله [١].
- الثانية: تفسير الآية.
- الثالثة: أن هذا الشرك في مجرد تسمية لم تقصد حقيقتها [٢].
- الرابعة: أن هبة الله للرجل البنت السوية من النعم [٣].

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: تؤخذ من الإجماع على ذلك، والإجماع الأصل الثالث من الأصول التي يعتمد عليها في الدين، والصحيح أنه ممكن وأنه حجة إذا حصل لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] و«إن» هذه شرطية لا تدل على وقوع التنازع، بل إن فرض وقوعه، فالمرء إلى الله ورسوله، فعلم منه أننا إذا أجمعنا فهو حجة.

لكن ادعاء الإجماع يحتاج إلى بينة، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: الإجماع الذي ينضبط ما كان عليه السلف الصالح، إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة، ولما قيل للإمام أحمد: إن فلاناً يقول: أجمعوا على كذا، أنكر ذلك وقال: وما يدرى لعلهم اختلفوا، فمن ادعى الإجماع، فهو كاذب.

ولعل الإمام أحمد قال ذلك؛ لأن المعتزلة وأهل التعطيل كانوا يتذرعون إلى إثبات تعطيلهم وشبههم بالإجماع، فيقولون: هذا إجماع المحققين، وما أشبه ذلك. وقد سبق أن الصحيح أنه لا يجوز التعبد للمطلب، وأن قول الرسول ﷺ: «أنا ابن عبد المطلب» أنه من قبيل الإخبار وليس إقراراً ولا إنشاءً، والإنسان له أن ينتسب إلى أبيه وإن كان معبداً لغير الله.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أن هذا الشرك في مجرد تسمية لم تقصد حقيقتها):

وهذا بناء على ما ذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير الآية، والصواب: أن هذا الشرك حق حقيقة، وأنه شرك من إشراك بني آدم لا من آدم وحواء، ولهذا قال تعالى في الآية نفسها: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [١١] فهذا الشرك الحقيقي الواقع من بني آدم.

[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: هذا بناء على ثبوت القصة، وأن المراد بقوله: «صالحاً»؛ أي: بشراً سويّاً، وأتى المؤلف بالبنت دون الولد؛ لأن بعض الناس يرون =

● الخامسة: ذكر السلف الفرق بين الشرك في الطاعة والشرك في العبادة<sup>[١]</sup>.



= أن هبة البنت من النقم، قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ٥٨ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ٥٩﴾ [النحل: ٥٨ - ٥٩]، وإلا، فهبة الولد الذكر السوي من باب النعم أيضاً، بل هو أكبر نعمة من هبة الأنثى وإن كانت هبة البنت بها أجر عظيم فيمن كفله ورباها وقام عليها.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (ذكر السلف الفرق بين الشرك في الطاعة والشرك في العبادة).

وقبل ذلك نبين الفرق بين الطاعة وبين العبادة، فالطاعة إذا كانت منسوبة لله فلا فرق بينها وبين العبادة، فإن عبادة الله طاعته.

وأما الطاعة المنسوبة لغير الله، فإنها غير العبادة، فنحن نطيع الرسول ﷺ لكن لا نعبد، والإنسان قد يطيع ملكاً من ملوك الدنيا وهو يكرهه.

فالشرك بالطاعة: أنني أطعته لا حباً وتعظيماً وذلاً كما أحب الله وأتذلل له وأعظمه، ولكن طاعته اتباع لأمره فقط، هذا هو الفرق.

وبناء على القصة، فإن آدم وحواء أطاعا الشيطان ولم يعبداه عبادة، وهذا مبني على صحة القصة.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: التفريق بين الشرك في الطاعة والشرك في العبادة، فالشرك في العبادة كفر أكبر مخرج من الملة، أما الشرك في الطاعة فله درجات يبدأ من المعصية والمحرم وينتهي بالشرك الأكبر، فالشرك في الطاعة درجاته كثيرة، وليس درجة واحدة، فقد يحصل شرك في الطاعة فيكون معصية، ويحصل شرك في الطاعة فيكون كبيرة، ويحصل شرك في الطاعة ويكون كفراً أكبر، ونحو ذلك، أما الشرك في العبادة فهو كفر أكبر بالله ﷻ؛ ولهذا فرق أهل العلم بين شرك الطاعة وشرك العبادة، مع أن العبادة مستلزمة للطاعة، والطاعة مستلزمة أيضاً للعبادة، لكن ليس في كل درجاتها.

باب

قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠] (١)

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: يخبر تعالى أن له أسماء وصفها بكونها حسنى أي: حسان، وقد بلغت الغاية في الحسن فلا أحسن منها، كما يدل عليه من صفات الكمال، ونعوت الجلال، فأسماءه الدالة على صفاته هي أحسن الأسماء وأكملها، فليس في الأسماء أحسن منها، ولا يقوم غيرها مقامها.

وتفسير الاسم منها بغيره ليس تفسيراً بمرادف محض، بل هو على سبيل التقريب والتفهيم، فله من كل صفة كمال أحسن اسم وأكملة وأتمه معنى وأبعده، وأنزهه عن شائبة نقص، فله من صفة الإدراكات العليم الخبير دون العاقل الفقيه، والسميع البصير دون السامع والباصر، ومن صفات الإحسان البر الرحيم الودود، دون الرفيق والشفيق والمشوق، وكذلك العلي العظيم، دون الرفيع الشريف، وكذلك الكريم، دون السخي، والخالق البارئ المصور، دون الصانع الفاعل المُشكِّل، والعفو الغفور، دون الصفوح الساتر، وكذلك سائر أسماء الله تعالى يُجري على نفسه أكملها وأحسنها، ولا يقوم غيره مقامه فأسماءه أحسن الأسماء، كما أن صفاته أكمل الصفات، فلا نعدل عما سمي به نفسه إلى غيره، كما لا يتجاوز ما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ إلى ما وصفه به المبطلون.

ومن هنا يتبين لك خطأ من أطلق عليه اسم الصانع والفاعل والمريد ونحوها؛ لأن اللفظ الذي أطلقه سبحانه على نفسه، وأخبر به عنها أتم من هذا، وأكمل وأجلّ شأنًا، فإنه يوصف من كل صفة كمال بأكملها وأجلها وأعلاها، فيوصف من الإرادة بأكملها، وهو الحكمة وحصول كل ما يريد بإرادته كما قال تعالى: ﴿قَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وإرادة اليسر لا العسر كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ =

= وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْقُسْرَ ﴿البقرة: ١٨٥﴾، وبإزادة الإحسان وتمام النعمة على عباده كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ يُمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا﴾ ﴿النساء: ٢٧﴾ فإزادة التوبة له وإزادة الميل لمبتغي الشهوات وقوله: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وكذلك العليم الخبير أكمل من الفقيه العارف، والكريم الجواد أكمل من السخي، والرحيم أكمل من الشفيق، والخالق البارئ المصور أكمل من الفاعل الصانع؛ ولهذا لم تجئ هذه في أسمائه الحسنى، فعليك بمراعاة ما أطلقه سبحانه على نفسه من الأسماء والصفات، والوقوف معها وعدم إطلاق ما لم يطلقه على نفسه، ما لم يكن مطابقاً لمعنى أسمائه وصفاته.

وحينئذ فيطلق المعنى لمطابقته لها دون اللفظ، ولا سيما إذا كان مجملاً، أو منقسماً، إلى ما يمدح به وغيره، فإنه لا يجوز إطلاقه إلا مقيداً، وهذا كلفظ الفاعل والصانع، فإنه لا يطلق عليه في أسمائه الحسنى إلا إطلاقاً مقيداً كما أطلقه على نفسه كقوله: ﴿قَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ ﴿البروج: ١٦﴾ وقوله: ﴿وَفَعَلَ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧] وقوله: ﴿صُنِعَ اللَّهُ لِدَنِّي أَنْفَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، فإن اسم الفاعل والصانع منقسم المعنى إلى ما يمدح عليه ويذم، فلهذا المعنى - والله أعلم - لم يجيء في الأسماء الحسنى المرید، كما جاء فيها السميع البصير، ولا المتكلم الأمر الناهي، لانقسام مسمى هذه الأسماء، بل وصف نفسه بكمالاتها، وشرف أنواعها.

ومن هنا يعلم غلط بعض المتأخرين، وزلقه الفاحش في اشتقاقه له سبحانه من كل فعل أخبر به عن نفسه اسماً مطلقاً، وأدخله في أسمائه الحسنى، فاشتق منها اسم الماكر، والمخادع، والفاتن، والمضل، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. انتهى ملخصاً من كلام الإمام ابن القيم.

وقيل: فصل الخطاب في أسماء الله الحسنى، هل هي توقيفية أم لا؟

وحاصله: أن ما يطلق عليه من باب الأسماء والصفات توقيفي، وما يطلق من باب الإخبار لا يجب أن يكون توقيفياً، كالقديم والشيء الموجود، والقائم بنفسه، والصانع، ونحو ذلك.

فادعوه بها؛ أي: أسألوه، وتوسلوا إليه بها كما تقول: اغفر لي وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم، فإن ذلك من أقرب الوسائل وأحبها إليه، كما في «المسند» والترمذي «أَلْطَوْا بِيَاذَا الْجَلال والإكرام» والحديث الآخر سمع النبي ﷺ رجلاً يدعو =

= وهو يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ»، فقال: «والذي نفسي بيده لقد سأل الله باسمه الأعظم الذي إذا دُعِيَ به أجاب، وإذا سُئِلَ به أعطى» رواه الترمذي وغيره.

وقوله: ﴿اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ، وَبِكَ مِنْكَ، لَا نَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَىٰ نَفْسِكَ﴾ حديث صحيح رواه مسلم، وغيره.

ومنه: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْمَنَّانُ، بَدِيعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» رواه الترمذي بنحوه، واللفظ لغيره. قال ابن القيم: «فهذا سؤال له، وتوسل إليه بحمده وأنه لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَنَّانُ. فهو توسل إليه بأسمائه، وصفاته، وما أَحَقَّ ذَلِكَ بِالْإِجَابَةِ، وَأَعْظَمُهُ مَوْعِئًا عِنْدَ السُّؤَالِ!

وأعلم أن الدعاء بها أحد مراتب إحصائها الذي قال فيه النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» رواه البخاري، وغيره. وهي ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: إحصاء ألفاظها، وأسمائها، وعددها.

المرتبة الثانية: فهم معانيها، ومدلولها.

المرتبة الثالثة: دعاؤه بها كما في الآية، وهو نوعان:

دعاء ثناء وعبادة، ودعاء طلب ومسألة، فلا يثنى عليه إلا بأسمائه الحسنى، وصفاته العليا، وكذا لا يسأل إلا بها فلا يقال: يا موجود يا شيء يا ذات اغفر لي، بل يسأل في كل مطلوب باسم يكون مقتضياً لذلك المطلوب. فيكون السائل متوسلاً إليه بذلك الاسم.

ومن تأمل أدعية الرسل، لا سيما خاتمهم عليه وعليهم السلام، وجدها مطابقة لهذا كما تقول: رب اغفر لي وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم، ولا يحسن: إنك أنت السميع العليم البصير، ولكن أسماؤه تعالى منها ما يطلق عليه مفرداً، وهو غالب الأسماء كالقدير، والسميع، والبصير، والحكيم، فهذا يسوغ أن يدعى به مفرداً، ومقترباً بغيره فتقول: يا عزيز، يا حكيم، يا قدير، يا سميع، يا بصير، وإن تفرد كل اسم، وكذلك في الثناء عليه، والخبر عنه، وبه يسوغ لك الأفراد والجمع. =

= ومنها: ما لا يطلق عليه مفرداً، بل مقرونًا بمقابله؛ كالمانع، والضار، والمنتقم، والمذل، فلا يجوز أن يفرد هذا عن مقابله، فإنه مقرون بالمعطي، والنافع، والعفو، والعزير والمعز.

فهو المعطي المانع، الضار النافع، المنتقم العفو، المعز المذل؛ لأن الكمال في اقتران كل اسم من هذا بمقابله؛ لأنه يراد به أنه المتفرد بالربوبية، وتدبير الخلق، والتصرف فيهم إعطاء ومنعاً، ونفعاً وضراً، وانتقاماً وعفواً، وإعزازاً وإذلاً، فأما الثناء عليه بمجرد المنع والانتقام والإضرار، فلا يسوغ، فهذه الأسماء الممزوجة يجري الاسمان منها مجرى الاسم الواحد الذي يمتنع فصل بعض حروفه من بعض.

ولذلك لم تجئ مفردة، ولم تطلق عليه إلا مقترنة، فلو قلت: يا ضار، يا مانع، يا مذل، لم تكن مثلياً عليه، ولا حامداً له حتى تذكر مقابلتها. انتهى ملخصاً من كلام ابن القيم. وفيه بعض زيادة، وبه يظهر الجواب عما قد يرد على ما سبق. ذكر الأسماء الحسنى التي ورد عدها في الحديث:

لما كان إحصاء الأسماء الحسنى والعمل بها أصلاً للعمل بكل معلوم، وكانت سعادة الدنيا والآخرة مرتبة عليها فما حصل من آثارها للعباد، هو الذي أوجب لهم دخول الجنة، ولهذا جاء الحديث الصحيح المتفق عليه أن «من أحصاها دخل الجنة» وذكرنا مراتب الإحصاء؛ كان العبد محتاجاً، بل مضطراً إلى معرفتها فوق كل ضرورة. وقد قيل: إن الله ذكرها كلها في القرآن، ولا ريب أن الله تعالى ذكر أكثرها بلفظها، وما لم يذكره بلفظه، ففي القرآن ما يدل عليه.

قال الترمذي: حدثنا إبراهيم بن يعقوب، أخبرنا صفوان بن صالح، أخبرنا الوليد بن مسلم أخبرنا شعيب بن أبي حمزة: عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة هو الله الذي لا إله إلا هو الرحمن، الرحيم، الملك، القدوس، السلام، المؤمن، المهيمن، العزيز، الجبار، المتكبر، الخالق، البارئ، المصور، الغفار، القهار، الوهاب، الرزاق، الفتاح، العليم، القابض، الباسط، الخافض، الرافع، المعز، المذل، السميع، البصير، الحكيم، العدل، اللطيف، الخبير، الحليم، العظيم، الغفور، الشكور، العلي، الكبير، الحفيظ، المقيت، الحسيب، الجليل، الكريم، الرقيب، المجيب، الواسع، الحكيم، الودود، المجيد، الباعث، الشهيد، الحق، الوكيل، القوي، المتين، الولي، الحميد، المحصي، المبدئ، المعيد، المحيي، المميت، الحي، القيوم، =



= الواجد، الماجد، الواحد، الأحد، الصمد، القادر، المقتدر، المقدم، المؤخر، الأول، الآخر، الظاهر، الباطن، الوالي، المتعالي، البر، الثواب، المنتقم، العفو، الرؤوف، مالك الملك، ذو الجلال والإكرام، المقسط، الجامع، الغني، المغني، المانع، الضار، النافع، النور، الهادي، البديع، الباقي، الوارث، الرشيد، الصبور.

قال الترمذي: هذا حديث غريب جداً حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح، وهو ثقة عند أهل الحديث. وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ ولا نعلم في كبير شيء من الروايات ذكر الأسماء الحسنى إلا في هذا الحديث، وقد روى آدم بن أبي إياس هذا الحديث بإسناد غير هذا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وذكر فيه الأسماء، وليس له إسناد صحيح.

قلت: يشير إلى عدد الأسماء سرداً، وإلا فصدر الحديث متفق عليه.

وقد خرج بالعدد المذكور ابن المنذر، وابن خزيمة في «صحيحه» وابن حبان والطبراني، والحاكم في «المستدرک» وغيرهم به، ولم يذكروا فيه «المعطي»، وإسناده صحيح، ولكن المستغرب منه ذكر العدد.

ورواه ابن ماجه من طريق عبد الملك بن محمد الصنعاني عن زهير بن محمد التميمي عن موسى بن عقبة عن الأعرج، وساق الأسماء، وخالف سياق الترمذي في الترتيب والزيادة والنقص.

فأما الزيادة فهي البارئ الراشد البرهان الشديد الواقى القائم الحافظ الناظر السامع المعطي الأبد المُنِير التام القديم الوتر» وعبد الملك لين الحديث، وزهير مختلف فيه، وحديث الوليد أصح إسناداً وأحسن سياقاً، وأجدر أن يكون مرفوعاً ولهذا قال النووي: هو حديث حسن.

قال بعضهم: والعلة في كونهما لم يخرجاه بذكر الأسامي تفرد الوليد بن مسلم بذكر زيادة الأسماء ولم يذكرها غيره وهذا ليس بعلة فالوليد بن مسلم عالم الشاميين الثقة.

وقد قيل: إن العدد المذكور مدرج.

قال في «الإرشاد» ما معناه: ذكر جماعة من الحفاظ المحققين المتقنين أن سرد الأسماء في حديث أبي هريرة مدرج فيه، وأن جماعة من أهل العلم جمعوها من القرآن، كما رُوِيَ ذلك عن جعفر بن محمد وسفيان بن عيينة، وأبي زيد اللغوي. =

وقال البيهقي: يحتمل أن يكون التفسير للأسماء وقع من بعض الرواة، ولهذا الاحتمال ترك الشيخان إخراج حديث الوليد في «الصحيح».

قال في «البدر»: والدليل على ذلك وجهان:

أحدهما: أن أصحاب الحديث لم يذكروها.

والثاني: أن فيها تغييراً بزيادة ونقصان، وذلك لا يليق بالمرتبة العليا النبوية، كذا قال، وفيه نظر، فإن الزيادة والنقصان قد تكون من الرواة، وإن كان الحديث صحيحاً كما في غير ذلك من الأحاديث.

وقد رواه الطبراني في «الدعاء»، والحاكم وغيرهما، فزادوا «الرب الإله الحنان المنان البارئ» وفي لفظ: «القائم الفرد» وفي لفظ: «القادر» بدل: الفرد و«المغيث الدائم الحميد» وفي لفظ: «الجميل الصادق المولى النصير القديم الوتر الفاطر العلام المليك الأكرم المدبر المالك الشاكر الرفيع ذو الطول، ذو المعارج ذو الفضل الخلاق»، ولا أظنه يثبت، وإن كان بعض العدد صحيحاً.

وعد جعفر بن محمد منها: «المنعم المتفضل السريع».

وقال ابن حزم: جاءت في إحصائها أحاديث مضطربة، لا يصح منها شيء أصلاً، ونقل عنه أنه قال: صح عندي قريباً من ثمانين اسماً، اشتمل عليها الكتاب، والصحاح من الأخبار، فليطلب الباقي بطريق الاجتهاد.

وقال القرطبي في «شرح الأسماء الحسنى»: العجب من ابن حزم ذكر من الأسماء الحسنى نيلاً وثمانين فقط، والله يقول: ﴿مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] ثم ساق ما ذكره ابن حزم، وفيه من الزيادة على ما تقدم «الرب الإله الأعلى الأكبر الأعز السيد السبوح الوتر المحسن الجميل الرفيق الدهر».

وقد عدها الحافظ فزاد «الخفي السريع الغالب العالم الحافظ المستعان» وفي هذا نظر يفهم مما تقدم، وإن كان قد ذكر بعضها فيما لا يثبت من الحديث، فهذه خمسة وستون ومائة اسم، أقربها من جهة الإسناد سياق الترمذي، وما عدا ذلك ففيه أسماء صحيحة ثابتة، وفي بعضها توقف، وبعضها خطأ محض، كالأبد والناظر والسامع والقائم والسريع، فهذه وإن ورد عداها في بعض الأحاديث، فلا يصح ذلك أصلاً.

وكذلك الدهر والفعال والفالق والمخرج والعالم، مع أن هذه لم ترد في شيء من الأحاديث إلا حديث «لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر» وقد مضى معناه، وبيننا خطأ ابن حزم في عده من الأسماء الحسنى هناك.

= واعلم أن الأسماء الحسنى لا تدخل تحت حصر، ولا تحد بعدد فإن الله تعالى أسماء وصفات استأثر بها في علم الغيب عنده، ولا يعلمها ملك مقرب، ولا نبي مرسل، كما في الحديث الصحيح: «أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك». رواه أحمد وابن حبان في «صحيحه» وغيرهما.

وقال ابن القيم: «فجعل أسماء ثلاثة أقسام: قسم سمي به نفسه فأظهره لمن شاء من ملائكته أو غيرهم، ولم ينزل به كتابه، وقسم أنزل به كتابه، وتعرف به إلى عباده، وقسم استأثر به في علم غيبه، فلم يطلع عليه أحداً من خلقه، ولهذا قال: «استأثرت به»؛ أي: انفردت بعلمه، وليس المراد انفراده بالمسمى به؛ لأن هذا الانفراد ثابت في الأسماء التي أنزل بها كتابه، ومن هذا قوله ﷺ في حديث الشفاعة: «يفتح علي من محامده بما لا أحسنه الآن» وتلك المحامد هي بأسمائه وصفاته، ومنه قوله: «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك».

وأما قوله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة» فالكلام جملة واحدة.

وقوله: «من أحصاها دخل الجنة» صفة لا خبر مستقبل، والمعنى: له أسماء متعددة من شأنها أن من أحصاها دخل الجنة، وهذا لا ينفي أن يكون له أسماء غيرها وهذا كقولك: لفلان ألف شاة أعدها للأضياف فلا يدل على أنه لا يملك غيرها. وهذا لا خلاف بين العلماء فيه.

قال مقيله: اسم (الأحد) لم يرد في حديث الوليد عند الترمذي فيما راجعته من نسخ، هذا من جهة الرواية وإلا فهو ثابت في غير هذا الحديث اسماً من أسماء الله. ○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: أراد - رحمه الله تعالى - بهذه الترجمة الرد على من يتوسل بذوات الأموات، وأن المشروع هو التوسل بالأسماء والصفات والأعمال الصالحة.

والذي عليه أهل السنة والجماعة قاطبة، متقدمهم ومتأخرهم: إثبات الصفات التي وصف الله بها نفسه، ووصفه به رسول الله ﷺ على ما يليق بجلال الله وعظمته، إثباتاً بلا تمثيل، وتنزيهاً بلا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، يحتذي حذوه ومثاله، فكما أنه يجب العلم بأن الله ذاتاً حقيقة لا تشبه شيئاً من ذوات =

= المخلوقين، فله صفات حقيقة لا تشبه شيئاً من صفات المخلوقين، فمن جحد شيئاً مما وصف الله نفسه أو وصفه به رسوله، أو تأوله على غير ما ظهر من معناه فهو جهمي قد اتبع غير سبيل المؤمنين كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]. وقال العلامة ابن القيم - رحمه الله تعالى - أيضاً:

«فائدة جلية»:

ما يجري صفة أو خبراً على الرب تبارك وتعالى أقسام:

أحدها: ما يرجع إلى نفس الذات، كقولك ذات وموجود.

الثاني: ما يرجع إلى صفاته ونعوته، كالعليم والقدير، والسميع والبصير.

الثالث: ما يرجع إلى أفعاله، كالخالق والرازق.

الرابع: التنزيه المحض، ولا بد من تضمنه ثبوتاً؛ إذ لا كمال في العدم

المحض، كالقدوس والسلام.

الخامس: - ولم يذكره أكثر الناس - وهو الاسم الدال على جملة أوصاف

عديدة لا تختص بصفة معينة، بل دال على معان، نحو المجيد العظيم الصمد؛ فإن

المجيد من اتصف بصفات متعددة، من صفات الكمال، ولفظه يدل على هذا؛ فإنه

موضوع للسعة والزيادة والكثرة، فمنه «اسْتَمَجَدَ الْمَرْخُ وَالْعَفَارُ»، وأمجد الناقة:

علفها، ومنه «ذو العرش المجيد» صفة للعرش لسعته وعظمته وشرفه.

وتأمل كيف جاء هذا الاسم مقترناً بطلب الصلاة من الله على رسوله كما

علمناه ﷺ؛ لأنه في مقام طلب المزيد والتعرض لسعة العطاء، وكثرته ودوامه، فأتى

في هذا المطلوب باسم يقتضيه؛ كما تقول: اغفر لي وارحمني إنك أنت الغفور

الرحيم، فهو راجع إلى التوسل إليه بأسمائه وصفاته، وهو من أقرب الوسائل وأحبها

إليه، ومنه الحديث الذي في الترمذي: «الْظُّوُّ بِيَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ».

ومنه: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْمَنَّانُ، بديع

السموات والأرض، يا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ».

فهذا سؤال له وتوسل إليه بحمده، وأنه لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَنَّانُ، فهو توسل إليه

بأسمائه وصفاته.

وما أحق ذلك بالإجابة وأعظمه موقعاً عند المسؤول! وهذا باب عظيم من

أبواب التوحيد.

= السادس: صفة تحصل من اقتران أحد الاسمين والوصفين بالآخر، وذلك قدر زائد على مفرديهما نحو الغني الحميد، الغفور القدير، الحميد المجيد، وهكذا عامة الصفات المقترنة والأسماء المزدوجة في القرآن؛ فإن الغني صفة كمال، والحمد كذلك، واجتماع الغنى مع الحمد كمال آخر، فله ثناء من غناه، وثناء من حمده، وثناء من اجتماعهما، وكذلك الغفور القدير، والحميد المجيد، والعزيز الحكيم، فتأمله فإنه أشرف المعارف.

○ قال الشيخ ابن سعدي: باب قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾

أصل التوحيد إثبات ما أثبتته الله لنفسه، أو أثبتته له رسوله من الأسماء الحسنى، ومعرفة ما احتوت عليه من المعاني الجليلة، والمعارف الجميلة، والتعبد لله بها ودعاؤه بها.

فكل مطلب يطلبه العبد من ربه من أمور دينه ودنياه، فليتوسل إليه باسم مناسب له من أسماء الله الحسنى، فمن دعاه لحصول الرزق فليسأله باسمه الرزاق، ولحصول رحمة ومغفرة فباسمه الرحيم الرحمن البر الكريم العفو الغفور التواب ونحو ذلك.

وأفضل من ذلك أن يدعوه بأسمائه وصفاته دعاء العبادة، وذلك باستحضار معاني الأسماء الحسنى وتحصيلها في القلوب حتى تتأثر القلوب بآثارها ومقتضياتها، وتمتلئ بأجل المعارف.

فمثلاً أسماء العظمة والكبرياء والمجد والجلال والهيبة تملأ القلوب تعظيماً لله وإجلالاً له.

وأسماء الجمال والبر والإحسان والرحمة والجود تملأ القلب محبة لله وشوقاً له وحمداً وشكراً.

وأسماء العز والحكمة والعلم والقدرة تملأ القلب خضوعاً لله وخشوعاً وانكساراً بين يديه.

وأسماء العلم والخبرة والإحاطة والمراقبة والمجاهدة تملأ القلب مراقبة لله في الحركات والسكنات وحراسة للخواطر عن الأفكار الرديئة والإرادات الفاسدة.

وأسماء الغنى واللطف تملأ القلب افتقاراً واضطراباً إليه، والتفتاً إليه كل وقت، في كل حال.

= فهذه المعارف التي تحصل للقلوب بسبب معرفة العبد بأسمائه وصفاته، وتعبده بها الله لا يحصل العبد في الدنيا أجل ولا أفضل ولا أكمل منها، وهي أفضل العطايا من الله لعبده، وهي رُوح التوحيد وروحه.  
ومن انفتح له هذا الباب انفتح له باب التوحيد الخالص، والإيمان الكامل الذي لا يحصل إلا للكامل من الموحدين.  
وإثبات الأسماء والصفات هو الأصل لهذا المطلب الأعلى.  
وأما الإلحاد في أسماء الله وصفاته فإنه ينافي هذا المقصد العظيم أعظم منافاة.

والإلحاد أنواع: إما أن ينفي الملحد معانيها كما تفعله الجهمية ومن تبعهم.  
وإما بتشبيهها بصفات المخلوقين كما يفعله المشبهة من الرافضة وغيرهم.  
وإما بتسمية المخلوقين بها كما يفعله المشركون حيث سمو اللات من الإله، والعزى من العزيز، ومناة من المنان، فاشتقوا لها من أسماء الله الحسنى، فشبها بالله ثم جعلوا لها من حقوق العبادة ما هو من حقوق الله الخاصة.  
فحقيقة الإلحاد في أسماء الله هو الميل بها عن مقصودها لفظاً أو معنى، تصريحاً أو تأويلاً أو تحريفاً، وكل ذلك مناف للتوحيد والإيمان.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: هذا الباب يتعلق بتوحيد الأسماء والصفات؛ لأن هذا الكتاب جامع لأنواع التوحيد الثلاثة: توحيد العبادة، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات.

وتوحيد الأسماء والصفات: هو إفراد الله ﷻ بما ثبت له من صفات الكمال على وجه الحقيقة بلا تمثيل ولا تكييف ولا تعطيل لأنك إذا عطلت لم تثبت، وإن مثلت لم توحّد.

والتوحيد مركب من إثبات ونفي؛ أي: إثبات الحكم للموحد ونفيه عما عداه، فمثلاً إذا قلت: زيد قائم، لم توحده بالقيام، وإذا قلت: زيد غير قائم، لم تثبت له القيام، وإذا قلت: لا قائم إلا زيد، وحدته بالقيام.

وإذا قلت: لا إله إلا الله، وحدته بالألوهية، وإذا أثبت لله الأسماء والصفات دون أن يماثله أحد، فهذا هو توحيد الأسماء والصفات، وإن نفيتها عنه، فهذا تعطيل، وإن مثلت، فهذا إشراك.

قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾.

= طريق التوحيد هنا تقديم الخبر لأن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر، ففي الآية توحيد الأسماء لله.

وقوله: ﴿الْحُسْنَى﴾ مؤنث أحسن، فهي اسم تفضيل، ومعنى الحسنى؛ أي: البالغة في الحسن أكمله؛ لأن اسم التفضيل يدل على هذا، والتفضيل هنا مطلق؛ لأن اسم التفضيل قد يكون مطلقاً مثل: زيد الأفضل، وقد يكون مقيداً مثل: زيد أفضل من عمرو.

وهنا التفضيل مطلق؛ لأنه قال: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْمُسَنَّيَاتُ﴾.

فأسماء الله تعالى بالغة في الحسن أكمله من كل وجه، ليس فيها نقص لا فرضاً ولا احتمالاً.

قوله تعالى: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾ الدعاء هو السؤال، والدعاء قد يكون بلسان المقال، مثل: اللهم اغفر لي يا غفور وهكذا، أو بلسان الحال وذلك بالتعبد له، ولهذا قال العلماء: إن الدعاء دعاء مسألة ودعاء عبادة؛ لأن حقيقة الأمر أن المتعبد يرجو بلسان حاله رحمة الله ويخاف عقابه.

والأمر بدعاء الله بها يتضمن الأمر بمعرفتها؛ لأنه لا يمكن دعاء الله بها إلا بعد معرفتها.

وهذا خلافاً لما قاله بعض المدهانين في وقتنا الحاضر: إن البحث في الأسماء والصفات لا فائدة فيه ولا حاجة إليه.

أريدون أن يعبدوا شيئاً لا أسماء له ولا صفات؟!!

أم يريدون أن يدهنوا هؤلاء المحرفين حتى لا يحصل جدل ولا مناظرة معهم؟!!

وهذا مبدأ خطير أن يقال للناس لا تبحثوا في الأسماء والصفات، مع أن الله أمرنا بدعائه بها، والأمر للوجوب، ويقضي وجوب علمنا بأسماء الله، ومعلوم أيضاً أننا لا نعلمها أسماء مجردة عن المعاني، بل لا بد أن لها معاني فلا بد أن نبحث فيها؛ لأن علمها ألفاظاً مجردة لا فائدة فيه، وإن قُدر أن فيه فائدة بالتعبد باللفظ، فإنه لا يحصل به كمال الفائدة.

واعلم أن دعاء الله بأسمائه له معنيان:

الأولى: دعاء العبادة، وذلك بأن تتعبد لله بما تقتضيه تلك الأسماء، ويطلق على الدعاء عبادة، قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ =

= عَنْ عِبَادَتِي ﴿[غافر: ٦٠]، ولم يقل: عن دعائي، فدل على أن الدعاء عبادة.  
 فمثلاً: الرحيم يدل على الرحمة، وحينئذٍ تتطلع إلى أسباب الرحمة وتفعلها.  
 والغفور يدل على المغفرة، وحينئذٍ تتعرض لمغفرة الله ﷻ بكثرة التوبة  
 والاستغفار كذلك وما أشبه ذلك.  
 والقريب: يقتضي أن تتعرض إلى القرب منه بالصلاة وغيرها، وأقرب ما يكون  
 العبد من ربه وهو ساجد.  
 والسميع: يقتضي أن تتعبد لله بمقتضى السمع، بحيث لا تُسمع الله قولاً يغضبه  
 ولا يرضاه منك.  
 والبصير: يقتضي أن تتعبد لله بمقتضى ذلك البصر بحيث لا يرى منك فعلاً  
 يكرهه منك.  
 الثاني: دعاء المسألة، وهو أن تقدمها بين يدي سؤالك متوسلاً بها إلى الله  
 تعالى.

مثلاً: يا حي يا قيوم اغفر لي وارحمني، وقال ﷺ: «فاغفر لي مغفرة من  
 عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم»، والإنسان إذا دعا وعلل، فقد أثنى على  
 ربه بهذا الاسم طالباً أن يكون سبباً للإجابة، والتوسل بصفة المدعو المحبوبة له  
 سبب للإجابة، فالثناء على الله بأسمائه من أسباب الإجابة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: الإلحاد في أسماء الله وصفاته يتضمن:

١ - تعطيل الأسماء.

٢ - تعطيل المعاني.

٣ - اشتقاق من أسماء الله لأوثان.

٤ - إطلاق أسماء الله على المخلوقين.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: هذا الباب عقده الشيخ ﷺ في كتاب التوحيد من

أجل بيان وجوب إثبات أسماء الله وصفاته، ومن أجل أن يبين التوسل المشروع  
 والتوسل الممنوع؛ لأن مسألة التوسل ضلّ فيها خلق كثير من قديم الزمان،  
 فالمشركون يعبدون غير الله ويسمّون معبوداتهم وسائل إلى الله، فيقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ  
 إِلَّا لِيُقَرِّبُنَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا  
 يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، فهم لا يعبدون هذه  
 المعبودات لذاتها؛ لأنهم يعلمون أنها لا تخلق ولا ترزق ولا تُحيي ولا تُميت، وإنما =



= زعموا أنها تتوسط لهم عند الله ﷻ، من باب الوسيلة، فردّ الله تعالى عليهم في القرآن بأنّ هذا التوسّل وهذا العمل كفرٌ وشركٌ، وأنه لم يشرعه ﷻ لعباده.

وجاء من بعدهم القبورثيون والصوفيّة ومن قبلهم الرافضة والباطنيّة كلّهم نحوا هذا المنحى الذي نحاه المشركون، فصاروا يعبدون الموتى، ويستغيثون بهم، ويدعونهم من دون الله، ويذبحون لهم، وينذرون لهم، ويقولون: نحن نعلم أنّهم مخلوقون، وأنهم لا يخلقون ولا يرزقون، ولكننا اتخذناهم وسائل بيننا وبين الله، وربّما يحتجّون بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧]، ويقولون: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ آمَنُوا آمَنُوا أَنَّهُمْ وَابْتَغُوا إِلَىٰ الْوَسِيلَةِ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لِمَا لَكُمْ تَقُولُونَ﴾ [المائدة: ٣٥]، فظنّوا أنّ الوسيلة التي أمر الله باتخاذها إليه أنها جعل وسائط بينهم وبين الله.

وهذا فهمٌ باطل، لم يرّده الله ﷻ، بل أنكره على المشركين، وحكم بأنّه كفر، وأنّه شرك، ونزّه نفسه عنه فقال: ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣]، بيّن أنّه كفر وأنه شرك، ونزّه نفسه عنه، فهو لم يشرّع لعباده أبداً أن يجعلوا بينه وبينهم وسائط من الخلق يبلّغونه حاجات عباده، وإنما أمر بدعائه مباشرة: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].

«ينزل كلّ ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: هل من سائل فأعطيه؟ هل من داع فأستجيب له؟ هل من مستغفر فأغفر له».

فأمر بدعائه واستغفاره وسؤاله مباشرة؛ لأنه ﷻ: ﴿يَعْلَمُ الْسِّرَّ وَخَفَىٰ﴾ [طه: ٧]، ويعلم أحوال عباده، لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء.

إنّما تتخذ الوسائل والوسائط عند من لا يعلم أحوال الناس ولا يعلم أحوال الرعيّة من الملوك والرؤساء من البشر الذين تخفى عليهم أحوال الرعايا وأحوال الناس وحاجات الناس ويحتاجون إلى من يبلّغهم، أما الله جلّ وعلا فإنّه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، ويعلم كلّ شيء، ويسمع كلّ شيء، يسمع السر، ويعلم ما في القلب، ولو لم يتكلّم الإنسان، فهو ليس بحاجة إلى اتخاذ مبّلّغين ومتوسّطين بينه وبين عباده.

أما استدلالهم بقوله: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ آمَنُوا آمَنُوا أَنَّهُمْ وَابْتَغُوا إِلَىٰ الْوَسِيلَةِ﴾ [المائدة: ٣٥]، ويقولون: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ =

= [الإسراء: ٥٧]، فالآيتان لم يُرد منها اتخاذ وسائط بين الله وبين عباده.

وإنما معنى التوسّل في اللغة: التقرب، يقال: توسّل إليه: تقرّب إليه، ووسّل إليه: قرّب منه، والواصل: اسم فاعل من وسل، هو المتقرّب، والوسيلة هي: السبب والطريق الذي يوصل إلى الله ﷻ، والذي يوصل إلى الله طاعته ﷻ، وعبادته، وما شرعه على ألسن أنبيائه ورسله. هذه الوسيلة.

والمخلوق وإن كان له منزلة عند الله كالأنبياء والرسل - عليهم الصلاة والسلام - والصالحين والأولياء، لكنّ الله لم يشرع لنا أن نسأل بمكانتهم ومنزلتهم عنده، وإنما أمرنا أن نتوسّل إليه بعملنا نحن لا بعمل غيرنا، بأن نطيع الله ونتقرّب إليه، أما أنّ فلاناً له عند الله مكانة وله جاه، فهذا ليس من عملنا وليس لنا فيه شيء، هذا خاصّ بهم، والله لم يشرع لنا أن نسأله بجاه أحد، ولا بذات أحد، ولا بمنزلة أحد عنده ﷻ، هذا كلّه باطل.

وإذا تبين أنّ الوسيلة المذكورة في القرآن هي الطّاعة، وهي التي تقرّب إلى الله ﷻ وتُذني من الله ﷻ، وأنّ اتخاذ الوسائط من الخلق بين الله وبين عباده لم يشرعه الله ولا رسوله؛ وجب علينا التقرب إلى الله بطاعته. والتوسّل بالخلق إن صحّبه شيء من التقرب إلى المخلوق كالذبح له والتذرّ له؛ صار شركاً أكبر، وإن لم يصحبه شيء من التقرب إلى المخلوق، وإنما هو مجرد توسّط بالجاه ونحوه؛ فهذا بدعة ووسيلة إلى الشرك، كالسؤال بالجاه، والسؤال بحق النبي، أو بمنزلة النبي، أو بالنبي ذاته.

فهذا يُعتبر بدعة في الدعاء لم يشرعها الله، وهي وسيلة من وسائل الشرك؛ لأنّه إذا بدأ يتوسّل بجاه المخلوق أو بمنزلته أو بحقه عند الله؛ فإنّه يتدرّج إلى أن يعبد هذا المخلوق، مثل ما حصل للمشرّكين قديماً وحديثاً، حيث بدأت مسألتهم من مجرد التوسّل، وانتهت بالشرك الأكبر المخرج من المِلّة، نسأل الله العافية والسلامة.

وقد تعلّق بعض المغالطين بكلمة جاءت في بعض رسائل الشيخ: محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، أنه قال: «إن التوسل من مسائل الفقه والاجتهاد التي لا إنكار فيها»، هكذا قالوا!! ونسبوه إلى الشيخ!!

والواقع أن الشيخ رحمه الله فصل فقال: «إن التوسّل الخالي من عبادة المتوسّل به، وإنما هو توسل بحق الشخص، أو جاهه؛ فهذا بدعة، وليس بشرك. وأما التوسل الذي معناه التقرب إلى المتوسّل به بالذبح له، والنذر له، وغير ذلك من أنواع العبادة؛ فهذا شرك أكبر».

= هذا معنى ما قاله الشيخ، وهو ما قرّره المحققون من أهل العلم، وليس المراد: أن التوسل كله من مسائل الفقه؛ لأن منه ما هو شرك أكبر. وهذا بابٌ عظيم؛ لأن هذه الشبهة ضلّ بها أكثرُ الخلق قديماً وحديثاً، لأنهم لم يفرقوا بين الوسيلة الممنوعة والوسيلة المشروعة. فالتوسّل على قسمين:

توسّل ممنوع، وهو: التوسّل بجاه المخلوق، أو بحق المخلوق ومنزله، أو بذاته وهو إمّا شرك، وإما بدعة ووسيلة إلى الشرك. أما التوسّل المشروع فهو: الذي جاء في الكتاب والسنة ذكره والأمر به، ومن ذلك: هذه الآية الكريمة التي صدر بها الشيخ هذا الباب: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾.

### والتوسّل المشروع أنواع:

النوع الأول: التوسّل بأسماء الله وصفاته، تقول: (يا رحمن ارحمني)، (يا غفور اغفر لي)، (يا تواب تُب عليّ)، (يا غني اغني)، وهكذا، تذكر في دعائك كلّ اسم يناسب حاجتك. ولا يناسب أنك تأتي باسم غير مناسب لحاجتك: فلا تقل: اللهم اغفر لي إنك شديد العقاب.

النوع الثاني: التوسّل إلى الله جلّ وعلا بدعاء الصالحين: إذا كان هناك صالح من الصالحين، حيّ موجود تأتي إليه وتقول: (ادعُ الله لي أن يغفر لي)، (أن يرزقني)، (أن يشفيني)، أو إذا فحط الناس طلبوا من الصالحين أن يدعوا الله تعالى لهم بالغيث، فهذا مشروع.

وقد استسقى عمر بن الخطّاب - رضي الله تعالى عنه - بدعاء العباس عمّ الرسول ﷺ، وقال: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَسْقِي بَنِينَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَسْتَسْقِي بِعَمِّ رَسُولِكَ، قُمْ يَا عَبَّاسُ فَادْعُو»، فيدعو العباس والناس يؤمّنون.

وهذا توسّل بدعاء الصالحين، وكما توسّل معاوية رضي الله عنه بيزيد الجُرشي، وغيرهم.

أما الميّت فلا يجوز أن تطلّب منه شيئاً، فلا يجوز أن تذهب إلى قبر الرسول ﷺ أو قبر غيره من الصالحين وتقول: (ادعُ الله لنا)؛ لأن الصحابة ما كانوا يذهبون إلى قبر الرسول ﷺ، بل إنهم لمّا أُجذبوا وما بينهم وبين قبر الرسول ﷺ إلّا =

= أمتار ما ذهبوا إليه، إنما طلبوا من العباس؛ لأن العباس حي حاضر يستطيع أن يدعو، أما الرسول ﷺ فإنه ميت، ولا يجوز أن يطلب من الميت شيء لا دعاء ولا غيره.

النوع الثالث: التوسل إلى الله بالأعمال الصالحة، مثل حديث أصحاب الغار الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة وسدت عليهم المخرج فكل منهم توسل إلى الله بالعمل الذي قدمه لله ﷻ: هذا توسل بعفته عن الحرام، وهذا توسل ببره بوالديه، وهذا توسل بأمانته وحفظه لحق الأجير حتى جاء وأعطاه إياه، ففرج الله عنهم، وكما قال الله ﷻ: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَءَامَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] توسلوا إلى الله بإيمانهم بالرسول ﷺ: ﴿رَبَّنَا ءَامَنَّا بِمَا أَنزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٥٣] توسلوا إلى الله بإيمانهم واتباعهم للرسول ﷺ، والتوسل بالتوحيد: (أسألك بأنك أنت الله لا إله إلا أنت)، وكما توسل ذو النون - عليه الصلاة والسلام - وهو في بطن الحوت: ﴿فَكَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

فهذه الآية الكريمة وما جاء في تفسيرها عن ابن عباس وعن الأعمش تدل على مسائل:

المسألة الأولى: بيان التوسل المشروع، وهو التوسل بأسماء الله وصفاته.  
المسألة الثانية: بيان التوسل الممنوع، وهو التوسل إلى الله بجعل واسطة في الدعاء بين الداعي وبين الله ﷻ، كأنه يقول: أسألك بنبيك، أو بجاه نبيك، أو بمرتلة نبيك، أو ما أشبه ذلك.

المسألة الثالثة: فيه إثبات الأسماء الله ﷻ.

المسألة الرابعة: أن أسماء الله كلها حسنى، قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾، فليس فيها اسم غير حسن.

المسألة الخامسة: فيه: التهي عن الإلحاد في أسماء الله ﷻ.

المسألة السادسة: أن أسماء الله توقيفية، لا يجوز أن يذكر فيها ما ليس ثابتاً في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ؛ لأن هذا من الإلحاد في أسماء الله، كما قال الأعمش: «يدخلون فيها ما ليس منها».

ذكر ابن أبي حاتم، عن ابن عباس: ﴿يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾: يشركون.

وعنه: «سموا اللات من الإله، والعزى من العزيز». وعن الأعمش: «يدخلون فيها ما ليس منها»<sup>[١]</sup>.

[١] قوله: ذكر ابن أبي حاتم عن ابن عباس: ﴿يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾: يشركون، رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٨٥٨٣) من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قوله: ﴿الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾: التكذيب. وفيه أبو صالح وهو عبد الله بن صالح كاتب الليث ضعيف وعلي بن أبي طلحة قال دحيم لم يسمع التفسير من ابن عباس وقال أبو حاتم علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مرسل.

وأما اللفظ الذي ذكره الإمام فقد أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٩٦١)، والطبري (١٥٤٦٧) من طريق معمر عن قتادة من قوله قال الطبري: حدثني محمد بن عبد الأعلى قال: حدثنا أبو ثور، عن معمر، عن قتادة: (يلحدون) قال: يشركون. وقوله: (سموا اللات من الإله، والعزى من العزيز): أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٥٨٧) قال: أخبرنا محمد بن سعد العوفي فيما كتب إلي، حدثني أبي، حدثني عمي الحسين، عن أبيه، عن جده، عن ابن عباس قوله: وذروا الذين يلحدون في أسمائه قال: الإلحاد، الملحدين أن دعوا اللات والعزى في أسماء الله ﷻ.

قلت: وهذا مسلسل بالضعفاء.

وقول الأعمش: «يدخلون فيها ما ليس منها»: أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: من طريق مبشر بن عبيد القرشي، قال: قال الأعمش: «(يلحدون) بنصب الياء والحاء من اللحد، قال: وسألته عن تفسيرها، فقال يدخلون فيها ما ليس منها». قلت: ومبشر متروك.

قال أحمد بن حنبل: مبشر بن عبيد ليس بشيء يضع الحديث.

وقال البخاري: منكر الحديث.

وقال الدارقطني: متروك الحديث.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: وقوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي

أَسْمَائِهِ﴾؛ أي: اتركوهم، وأعرضوا عن مجادلتهم.

قال ابن القيم: والإلحاد في أسمائه: هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها، وهو مأخوذ من الميل، كما يدل عليه مادة اللحد، ومنه اللحد وهو الشق في جانب القبر الذي قد مال عن الوسط، ومنه الملحد في الدين: المائل عن الحق إلى الباطل.

إذا عرف هذا فالإلحاد في أسمائه:

أحدها: أن يسمي الأصنام بها، كتسميتهم اللات من الإله، والعزى من العزيز، وتسميتهم الصنم إلهاً، وهذا إلحاد حقيقة، فهم عدلوا بأسمائه إلى أوثانهم وآلهتهم الباطلة.

الثاني: تسميته بما لا يليق بجلاله، كتسمية النصارى له أباً وتسمية الفلاسفة له موجباً بذاته، أو علة فاعلة بالطبع، ونحو ذلك.

وثالثها: وصفه بما يتعالى عنه ويتقدس من النقائص، كقول أخبث اليهود: إنه فقير، وقولهم: إنه استراح بعد أن خلق خلقه، وقولهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأمثال ذلك مما هو إلحاد في أسمائه وصفاته.

ورابعها: تعطيل الأسماء الحسنى عن معانيها، وجحد حقائقها، كقول من يقول من الجهمية وأتباعهم: إنها ألفاظ مجردة، لا تتضمن صفات، ولا معاني، فيطلقون عليه اسم السميع والبصير والحي والرحيم والمتكلم، ويقولون: لا حياة له ولا سمع ولا بصر ولا كلام ولا إرادة تقوم به، وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلاً وشرعاً ولغة وفطرة، وهو يقابل إلحاد المشركين، فإن أولئك أعطوا من أسمائه وصفاته لآلهتهم، وهؤلاء سلبوا كماله، وجحدوها وعطلوها، وكلاهما ألحد في أسمائه، ثم الجهمية وفروخهم متفاوتون في هذا الإلحاد، فمنهم الغالي والمتوسط والمتلوث.

وكل من جحد شيئاً مما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ فقد ألحد في ذلك فليقل أو ليستكثر.

وخامسها: تشبيه صفاته بصفات خلقه، تعالى الله عما يقول المشبهون علواً كبيراً، فهذا الإلحاد في مقابله إلحاد المعطلة، فإن أولئك نفوا صفات كماله وجحدوها، وهؤلاء شبهوها بصفات خلقه، فجمعهم الإلحاد، وتفرقت بهم طرقه، وبرأ الله أتباع رسوله، وورثته القائمين بسنته عن ذلك كله، فلم يصفوه إلا بما وصف به نفسه، ولم يجحدوا صفاته، ولم يشبهوها بصفات خلقه، ولم يعدلوا بها عما =

= أنزلت عليه لفظاً ولا معنى، بل أثبتوا له الأسماء والصفات، ونفوا عنه مشابهة المخلوقات فكان إثباتهم بريئاً من التشبيه، وتزويهم خالياً من التعطيل، لا كمن شبه حتى كأنه يعبد صنماً، أو عطل حتى كأنه لا يعبد إلا عدماً، وأهل السنة وسط في النحل، كما أن أهل الإسلام وسط في الملل توقد مصابيح معارفهم: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ﴾ [التور: ٣٥].

قوله: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠] وعيد وتهديد.

قوله: ﴿يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠]: يشركون؛ أي: يشركون غيره في أسمائه كتسميتهم الصنم إلهاً، ويحتمل أن المراد الشرك في العبادة؛ لأن أسماء تعالى تدل على التوحيد، فالإشراك بغيره إلحاد في معاني أسمائه ﷻ لا سيما مع الإقرار بها، كما كانوا يقرون بالله ويعبدون غيره، فهذا الاسم وحده أعظم الأدلة على التوحيد، فمن عبد غيره؛ فقد ألحد في هذا الاسم، وعلى هذا بقية الأسماء، وهذا الأثر لم يروه ابن أبي حاتم عن ابن عباس إنما رواه عن قتادة فاعلم ذلك.

قوله: (وعنه: سمو اللات من الإله، والعزى من العزيز).

هذا الأثر معطوف على سابقه؛ أي: رواه ابن أبي حاتم عن ابن عباس، وكذلك الأثر الثاني عن الأعمش معطوف على سابقه؛ أي: رواه ابن أبي حاتم عنه. والأعمش اسمه سليمان بن مهران أبو محمد الكوفي الفقيه ثقة حافظ ورع مات سنة ١٤٧ وكان مولده أول سنة ٦١.

قوله: (يدخلون فيها ما ليس منها)؛ أي: كتسمية النصارى له أباً ونحوه كما

سبق.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الإلحاد هو الميل بها عن الحق والإشراك مع الله فيها كمن جعل لغير الله شيئاً من العبادة كاللات والعزى وهكذا من ألحد فيها بأن أمالها عن الحق وزعم أنه لا معنى لها كالجهمية والمعتزلة الذين نفوا الصفات أو الأسماء والصفات جميعاً فقد ألحدوا؛ أي: مالوا عن الحق.

والإلحاد: هو الميل عن الحق وهو قسمان:

أ - إلحاد أكبر وهو ما يقع من الكفرة.

ب - إلحاد ناقص وهو ما يقع من بعض المسلمين في عدم انقيادهم إلى الحق =

= على التمام والكمال فيكون له نوع إلحاد وميل عن الحق يفوتهم من الإسلام والإيمان بقدر ما عندهم من الإلحاد.

قوله: (وعن الأعمش: يدخلون فيها ما ليس منها) هذا نوع من الإلحاد بأن يسمى الله بأسماء ما أنزل بها من سلطان، فلا يسمى الله إلا بما سمي به نفسه، فتسمية آلهة المشركين آلهة إلحاد كقول بعضهم اللات من الإله والعزى من العزيز، ونفي الصفات وتأويلها إلى غير معناها إلحاد ونفي الأسماء إلحاد ونفي بعضها وتأويل بعضها إلحاد، فالإلحاد يتفاوت ويختلف فبعضه أشد من بعض. وكذلك الوقوع في المعاصي نوع من الإلحاد لكنه أصغر. ومن جحد الله أو أشرك معه فهو إلحاد أكبر.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يَلْحُدُونَ﴾ والمعنى ذروهم؛ أي: لا تسلكوا مسلكهم ولا طريقهم: فإنهم على ضلال وعدوان، وليس المعنى عدم مناصحتهم وبيان الحق لهم، إذ لا يترك الظالم على ظلمه، ويحتمل أن المراد بقوله: (ذروا) تهديداً للملحدين.

والإلحاد في أسماء الله: الميل بها عما يجب فيها، وهو أنواع. واعلم أن التعبير بنفي التمثيل أحسن من التعبير بنفي التشبيه، لوجوه ثلاثة: ١ - أنه هو الذي نفاه الله في القرآن، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

٢ - أنه ما من شيئين موجودين إلا وبينهما تشابه من بعض الوجوه واشتراك في المعنى من بعض الوجوه.

فمثلاً: الخالق والمخلوق اشتركا في معنى الوجود، لكن وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه، وكذلك العلم والسمع والبصر ونحوها اشترك فيها الخالق والمخلوق في أصل المعنى ويتميز كل واحد منهما بما يختص به.

٣ - أن الناس اختلفوا في معنى التشبيه حتى جعل بعضهم إثبات الصفات تشبيهاً، فيكون معنى بلا تشبيه؛ أي: بلا إثبات صفات على اصطلاحهم.

قوله تعالى: ﴿سَيَجْزُونَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ لم يقل يجزون العقاب إشارة إلى أن الجزاء من جنس العمل، وهذا وعيد، وهو كقوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]، وليس المعنى أن الله ﷻ مشغول الآن وسيخلفه الفراغ فيما

بعد.



قوله: (يعملون) العمل يطلق على القول والفعل، قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۖ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧ - ٨]، وهذا يكون في الأفعال والأقوال.

قول ابن عباس: (يشركون) تفسير للإلحاد، ويتضمن الإشراك بها في جهتين:

- ١ - أن يجعلوها دالة على المماثلة.
- ٢ - أو يشتقوا منها أسماء للأصنام، كما في الرواية الثانية عن ابن عباس التي ذكرها المؤلف.

فمن جعلها دالة على المماثلة، فقد أشرك لأنه جعل الله مثيلاً، ومن أخذ منها أسماء لأصنام، فقد أشرك لأنه جعل مسميات هذه الأسماء مشاركة لله ﷻ.

جاءت النصوص بالوعيد على الإلحاد في آيات الله تعالى كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخَفُونَ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٤٠]، فقوله: ﴿لَا يَخَفُونَ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٤٠] فيها تهديد؛ لأن المعنى سنقابهم، والجملة مؤكدة بأن.

وآيات الله تنقسم إلى قسمين:

- ١ - آيات كونية، وهي كل المخلوقات من السماوات والأرض والنجوم والجمال والشجر والدواب وغير ذلك، قال الشاعر:

فوا عجباً كيف يعصى الإله أم كيف يجحده الجاحد  
وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد  
والإلحاد في الآيات الكونية ثلاثة أنواع:

أ - اعتقاد أن أحداً سوى الله منفرد بها أو ببعضها.

ب - اعتقاد أن أحداً مشارك لله فيها.

ج - اعتقاد أن الله فيها معيناً في إيجادها وخلقها وتديرها.

والدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ رَضَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبا: ٢٢] ظهير؛ أي: معين.

وكل ما يخل بتوحيد الربوبية، فإنه داخل في الإلحاد في الآيات الكونية.

- ٢ - آيات شرعية، وهو ما جاء به الرسل من الوحي كالقرآن، قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبْدُتْ فِي صُورِ الَّذِينَ أُوْتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

## وفيه مسائل

- الأولى: إثبات الأسماء<sup>[١]</sup>.
- الثانية: كونها حسنى.
- الثالثة: الأمر بدعائه بها.

= والإلحاد في الآيات الشرعية ثلاثة أنواع:

- أ - تكذيبها فيما يتعلق بالأخبار.
  - ب - مخالفتها فيما يتعلق بالأحكام.
  - ج - التحريف في الأخبار والأحكام.
- والإلحاد في الآيات الكونية والشرعية حرام. ومنه ما يكون كفراً، كتكذيبها، فمن كذب شيئاً مع اعتقاده أن الله ورسوله أخبرا به، فهو كافر.

ومنه ما يكون معصية من الكبائر، كقتل النفس والزنا. ومنه ما يكون معصية من الصغائر، كالنظر لأجنبية لشهوة.

قال الله تعالى في الحرم: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَايمِ يُظْلَمِ نُدْقُهُ مِنْ عَذَابِ إِلَهِ﴾ [الحج: ٢٥]، فسمى الله المعاصي والظلم إلحاداً؛ لأنها ميل عما يجب أن يكون عليه الإنسان، إذ الواجب عليه السير على صراط الله تعالى ومن خالف، فقد أُلحد.

○ قال الشيخ ابن جبرين: وممن توسع في الكلام على أسماء الله تعالى؛ الإمام ابن القيم رحمته الله في كتاب «الصواعق المرسلّة» ومختصره، وكذلك الشيخ حافظ الحكمي رحمته الله في كتابه «معارج القبول» (الجزء الأول) وقد نظمها بعضهم.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: الإلحاد منه ما هو كفر، ومنه ما هو بدعة بحسب ما ذكرنا، فالحال الأخيرة - وهي التأويل، وادعاء المجاز في الأسماء والصفات - بدعة وإلحاد لا يصل بأصحابه إلى الكفر، أما نفي وإنكار وجحد الأسماء والصفات، فهذا كفر، كحال الجهمية، والنصارى، ومشركي العرب.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وتؤخذ من قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ﴾، وهذا خبر متضمن لمدلولة من ثبوت الأسماء لله، وفي الجملة حصر لتقديم الخبر، والحصر باعتبار كونها حسنى لا باعتبار الأسماء.

وأُنكر الجهمية وغلاة المعتزلة ثبوت الأسماء لله تعالى.

- الرابعة: ترك من عارض من الجاهلين الملحدين .
- الخامسة: تفسير الإلحاد فيها .
- السادسة: وعيد من ألحد<sup>[١]</sup> .



---

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وعيد من ألحد وتؤخذ من قوله تعالى: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ .



## باب



### لا يقال: السلام على الله<sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: لما كان حقيقة لفظ السلام السلامة والبراءة والخلاص والنجاة من الشر والعيوب، فإذا قال المسلم: السلام عليكم فهو دعاء للمُسَلَّم عليه، وطلب له أن يسلم من الشر كله، والله هو المطلوب منه لا المطلوب له، وهو المدعو لا المدعو له، وهو الغني له ما في السموات وما في الأرض، استحال أن يُسَلَّم عليه ﷺ، بل هو المسلم على عباده كما قال تعالى: ﴿قُلِ لِّلْمُتَدِّلِ اللَّهِ وَسَلِّمْ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِيكَ اصْطَفَىٰ﴾ [النمل: ٥٩] وقال: ﴿وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٨١] وقال: ﴿يَحْيَتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤] فهو السلام ومنه السلام لا إله غيره ولا رب سواه.

○ قال الشيخ ابن سعدي: باب لا يقال السلام على الله وقد بين ﷺ هذا المعنى بقوله: «فإن الله هو السلام» فهو تعالى السلام السالم من كل عيب ونقص، وعن مماثلة أحد من خلقه له، وهو المسلم لعباده من الآفات والبليات، فالعباد لن يبلغوا ضره فيضروه، ولن يبلغوا نفعه فينفعوه، بل هم الفقراء إليه، المحتاجون إليه في جميع أحوالهم، وهو الغني الحميد.

○ قال الشيخ ابن باز: أراد المصنف بهذه الترجمة حماية التوحيد.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: هذه الترجمة أتى بها المؤلف بصيغة النفي، وهو محتمل للكرهية والتحريم، لكن استدلاله بالحديث يقتضي أنه للتحريم وهو كذلك.

والسلام له عدة معان:

- ١ - التحية؛ كما قال: سَلِّمْ على فلان؛ أي: حيَّاه بالسلام.
- ٢ - السلامة من النقص والآفات، كقولنا: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته».

في «الصحيح» عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: كنا إذا كنا مع النبي ﷺ في الصلاة، قلنا: السلام على الله من عباده، السلام على فلان وفلان. فقال النبي ﷺ: «لا تقولوا السلام على الله، فإن الله هو السلام»<sup>[١]</sup>.

٣ - السلام: اسم من أسماء الله تعالى، قال تعالى: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ﴾ [الحشر: ٢٣].

قوله: (لا يقال السلام على الله)؛ أي: لا تقل: السلام عليكم يا رب؛ لما يلي:

أ - أن مثل هذا الدعاء يوهم النقص في حقه، فتدعو الله أن يسلم نفسه من ذلك، إذ لا يدعى لشيء بالسلام من شيء إلا إذا كان قابلاً أن يتصف به، والله - سبحانه - منزّه عن صفات النقص.

ب - إذا دعوت الله أن يسلم نفسه، فقد خالفت الحقيقة؛ لأن الله يُدعى ولا يُدعى له، فهو غني عنا، لكن يشنى عليه بصفات الكمال مثل غفور، سميع، عليم....

ومناسبة الباب لتوحيد الصفات ظاهرة؛ لأن صفاته عليا كاملة كما أن أسمائه حسنى والدليل على أن صفاته عليا قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠].

وقوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧].

والمثل الأعلى الوصف الأكمل، فإذا قلنا: السلام على الله أوهم ذلك أن الله - سبحانه - قد يلحقه النقص، وهذا ينافي كمال صفاته.

ومناسبة هذا الباب لما قبله ظاهرة؛ لأن موضوع الباب الذي قبله إثبات الأسماء الحسنى لله المتضمنة لصفاته، وموضوع هذا الباب سلامة صفاته من كل نقص، وهذا يتضمن كمالها، إذ لا يتم الكمال إلا بإثبات صفات الكمال ونفي ما يضادها ولهذا أعقب المؤلف رحمته الباب السابق بهذا الباب إشارة إلى أن الأسماء الحسنى والصفات العلى لا يلحقها نقص.

والسلام اسم ثبوتي سلبي، فسلبي؛ أي: أنه يراد به نفي كل نقص أو عيب يتصوره الذهن أو يتخيله العقل، فلا يلحقه نقص في ذاته أو صفاته أو أفعاله أو أحكامه.

وثبوتي: أي: يراد به ثبوت هذا الاسم له، والصفة التي تضمنها وهي السلامة.

[١] رواه البخاري (٧٣٨١) واللفظ له ومسلم بنحوه (٨٩٥).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (في «الصحيح»): أي: «الصحيحين».

قوله: (قلنا: السلام على الله؟ أي: يقولون ذلك في التشهد الأخير كما هو مصرح به في بعض ألفاظ الحديث: «كنا نقول قبل أن يفرض التشهد: السلام على الله، فقال النبي ﷺ إن الله هو السلام، ولكن قولوا التحيات لله».

قوله: (فقال النبي ﷺ: لا تقولوا السلام على الله؟ أي: - والله أعلم - لما تقدم، ولأن السلام اسمه، كما يرشد إليه آخر الحديث.

قوله: (فإن الله هو السلام) أنكر ﷺ التسليم على الله، وأخبر أن ذلك عكس ما يجب له سبحانه، فإن كل سلام ورحمة له ومنه فهو مالكتها ومعطيها، وهو السلام. قال ابن الأنباري: أمرهم أن يَصْرِفُوهُ إلى الخلق لحاجتهم إلى السلامة. وقال غيره: وهذا كله حماية منه ﷺ لجناب التوحيد حتى يعرف الله تعالى ما يستحقه من الأسماء والصفات وأنواع العبادات.

قوله: (السلام على فلان وفلان) اختلف العلماء في معنى السلام المطلوب عند التحية على قولين:

أحدهما: أن المعنى اسم السلام عليكم، والسلام هنا هو الله ﷻ. ومعنى الكلام: نزلت بركة اسم السلام عليكم، وحملت عليكم فاختر في هذا المعنى من أسمائه اسم السلام دون غيره، ويدل عليه قوله في آخر الحديث «فإن الله هو السلام».

فهذا صريح في كون السلام اسماً من أسمائه، فإذا قال المسلم: السلام عليكم؛ كان معناه: اسم السلام عليكم، يدل عليه ما رواه أبو داود، عن ابن عمر أن رجلاً سلم على النبي ﷺ فلم يرد عليه حتى استقبل الجدار، ثم تيمم ورد عليه وقال: «إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر» ففي هذا بيان أن السلام ذكر لله وإنما يكون ذكراً إذا تضمنت اسماً من أسمائه.

الثاني: أن السلام مصدر بمعنى السلامة، وهو المطلوب المدعو به عند التحية؛ لأنه ينكر بلا ألف ولا م، فيجوز أن يقول المسلم: سلام عليكم، ولو كان اسماً من أسمائه تعالى لم يستعمل كذلك، بل كان يطلق عليه معرباً كما يطلق على سائر أسمائه الحسنى فيقال: السلام، المؤمن، المهيمن، فإن التذكير لا يصرف اللفظ إلى معين، فضلاً عن أن يصرفه إلى الله وحده، بخلاف المعرف فإنه ينصرف إليه =

= تعييناً إذا ذكرت أسمائه الحسنى. ويدل على ذلك عطف الرحمة والبركة عليه في قوله: سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ولأنه لو كان اسماً من أسمائه تعالى لم يستقم الكلام بالإضمار، وذلك خلاف الأصل ولا دليل عليه، ولأنه ليس المقصود من السلام هذا المعنى، وإنما المقصود منه الإيذان بالسلامة خيراً ودعاءً.

قال ابن القيم: والصواب في مجموعهما أي: القولين، وذلك أن من دعا الله بأسمائه الحسنى يسأل في كل مطلوب ويتوسل إليه بالاسم المقتضي لذلك المطلوب المناسب لحصوله، حتى كأن الداعي مستشفع إليه، متوسل به، فإذا قال: رب اغفر لي، وتب علي إنك أنت التواب الرحيم الغفور، فقد سأل أمراً، وتوسل إليه باسمين من أسمائه، مقتضيين لحصول مطلوبه وهذا كثير جداً وإذا ثبت هذا فالمقام لما كان مقام طلب السلامة التي هي أهم ما عند الرجل أتى في طلبها بصيغة اسم من أسمائه تعالى، وهو السلام الذي تطلب منه السلامة.

فتضمن لفظ السلام معنيين:

أحدهما: ذكر الله تعالى كما في حديث ابن عمر.

والثاني: طلب السلامة وهو مقصود المسلم.

فقد تضمن «سلام عليكم» اسماً من أسماء الله، وطلب السلامة منه. انتهى ملخصاً.

○ وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وقال ابن القيم: وحقيقته البراءة والخلاص والنجاة من الشرور والعيوب، وعلى هذا المعنى تدور تصاريفه، فمن ذلك قولك: سلمك الله، ومن دعاء المؤمنين على الصراط: اللَّهُمَّ سلم سلم، ومنه سلم الشيء لفلان؛ أي: خلص له وحده كما قال تعالى: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّوْنَ وَرَجُلًا سَلَمًا أَرِجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩]؛ أي: خالصاً له وحده لا يملكه معه غيره، ومنه السلم ضد الحرب؛ لأن كل واحد من المتحاربين يخلص ويسلم من أذى الآخر، ولهذا بني فيه على المفاعلة فيقال المسالمة مثل المشاركة، ومنه القلب السليم وهو النقي من الدغل والعيوب، وحقيقته الذي قد سلم لله وحده فخلص من دغل الشرك وغله ودغل الذنوب والمخالفات، بل هو المستقيم على صدق حبه وحسن معاملته، وهذا هو الذي ضمن له النجاة من عذابه والفوز بكرامته.

ومنه أخذ الإسلام فإنه من هذه المادة؛ لأنه الاستسلام والانقياد له والتخلص من شوائب الشرك، فسلم لربه وخلص له كالعبد الذي سلم لمولاه ليس له فيه شركاء =

## وفيه مسائل

- الأولى: تفسير السلام.
- الثانية: أنه تحية.
- الثالثة: أنها لا تصلح لله.
- الرابعة: العلة في ذلك.
- الخامسة: تعليمهم التحية التي تصلح لله<sup>[١]</sup>.

= متشاكسون، ولهذا ضرب سبحانه هذين المثلين للمسلم الخالص لربه، وللمشرك به.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (السلام على فلان وفلان)؛ أي: جبريل وميكائيل، وكلمة فلان يكتنى بها عن الشخص، وهي مصروفة؛ لأنها ليست علماً ولا صفة، كصفوان في قوله تعالى: ﴿كَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

وقد جاء في لفظ آخر: «السلام على جبريل وميكال» كانوا يقولون هكذا في السلام فقال النبي ﷺ: «لا تقولوا: السلام على الله، فإن الله هو السلام». وهذا نهى تحريم، والسلام لا يحتاج إلى سلام، هو نفسه ﷺ سلام سالم من كل نقص ومن كل عيب.

وفيه دليل على جواز السلام على الملائكة؛ لأن النبي ﷺ لم ينه عنه، ولأنه عليه الصلاة والسلام لما أخبر عائشة أن جبريل يسلم عليها قالت: «ﷺ».

○ قال الشيخ صالح الفوزان: وفي الحديث دليل: على الفرق بين التحية والسلام: التحية تُقال في حق الله تعالى التحيات لله، وأما السلام فلا يقال في حق الله، وقد عرفنا الفرق: أن التحية تعظيم، والله مستحقٌ للتعظيم، وأما السلام فإنه دعاء والله ليس بحاجة إلى الدعاء.

□ ما يستفاد من الحديث:

- ١ - النهي عن السلام على الله.
- ٢ - أن السلام من أسمائه سبحانه.
- ٣ - تعليم الجاهل.
- ٤ - قرأ الحكم بعلمته.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (تعليمهم التحية التي تصلح لله):

= وتؤخذ من تكملة الحديث: «إذا صلى أحداكم، فليقل: التحيات لله....».



## باب

قول: اللَّهُمَّ اغفر لي إن شئت<sup>[١]</sup>

= وفيه حسن تعليم الرسول ﷺ من وجهين:

الأول: أنه حينما نهاهم علل النهي.

وفي ذلك فوائد:

١ - طمأنينة الإنسان إلى الحكم إذا قرن بالعلة.

٢ - بيان سمو الشريعة الإسلامية وأن أوامرها ونواهيها مقرونة بالحكمة؛ لأن العلة حكمة.

٣ - القياس على ما شارك الحكم المُعلَّل بتلك العلة.

الثاني: أنه حين نهاهم عن ذلك بين لهم ما يباح لهم، فيؤخذ منه أن المتكلم إذا ذكر ما ينهى عنه فليذكر ما يقوم مقامه مما هو مباح، ولهذا شواهد كثيرة من القرآن والسنة سبق شيء منها.

ويستفاد من الحديث: أنه لا يجوز الإقرار على المحرم، لقوله: «لا تقولوا:

السلام على الله»، وهذا واجب على كل مسلم، ويجب على العلماء بيان الأمور الشرعية لئلا يستمر الناس فيما لا يجوز ويرون أنه جائز، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لُبِّيْتُْنَهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: لما كان العبد لا غناء له عن رحمة الله

ومغفرته طرفه عين، بل فقير بالذات إلى الغني بالذات كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥] نهى عن قول ذلك، لما فيه من إيهاام الاستغناء عن مغفرة الله ورحمته كما سيأتي، وذلك مضاد للتوحيد.

○ قال الشيخ ابن سعدي: (باب قول: اللَّهُمَّ اغفر لي إن شئت):

الأمور كلها وإن كانت بمشيئة الله وإرادته، فالمطالب الدينية كسؤال الرحمة

والمغفرة، والمطالب الدنيوية المعينة على الدين كسؤال العافية والرزق وتوابع ذلك، =

في «الصحيح» عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقولنَّ أحدكم: اللَّهُمَّ اغفر لي إن شئت، اللَّهُمَّ ارحمني إن شئت، لِيَعْرِضَ المسألة؛ فإن الله لا مكره له»<sup>[١]</sup>.

ولمسلم: «وَلْيُعْظَمِ الرغبة، فإن الله لا يتعاضمه شيء أعطاه»<sup>[٢]</sup>.

= قد أمر العبد أن يسألها من ربه طلباً ملحاً جازماً، وهذا الطلب عين العبودية ومنها. ولا يتم ذلك إلا بالطلب الجازم الذي ليس فيه تعليق بالمشيئة؛ لأنه مأمور به، وهو خير محض لا ضرر فيه، والله تعالى لا يتعاضمه شيء.

وبهذا يظهر الفرق بين هذا وبين سؤال بعض المطالب المعينة التي لا يتحقق مصلحتها ومنفعتاتها، ولا يجزم أن حصولها خير للعبد.

فالعبد يسأل ربه ويعلقه على اختيار ربه له أصلح الأمرين، كالدعاء المأثور: «اللَّهُمَّ أحيني إذا كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا علمت الوفاة خيراً لي» وكدعاء الاستخارة.

فافهم هذا الفرق اللطيف البديع بين طلب الأمور النافعة المعلوم نفعها وعدم ضررها، وأن الداعي يجزم بطلبها ولا يعلقها، وبين طلب الأمور التي لا يدري العبد عن عواقبها، ولا رجحان نفعها على ضررها، فالداعي يعلقهما على اختيار ربه الذي أحاط بكل شيء علماً وقدرة ورحمة ولطفاً.

○ قال ابن باز: أراد المؤلف بهذا أن من كمال الإيمان وكمال التوحيد العزم على المسألة وعدم التردد فلا ينبغي أن يستثنى في دعائه، فالله ﷻ هو الغني الكامل القادر على كل شيء فالعبد باستثنائه في الدعاء كأنه غير مضطر إلى هذا المسؤول فالله ﷻ عظيم الشأن الغني الحميد فلا يتعاضمه شيء أعطاه عباده وجاد به عليهم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: عقد المؤلف هذا الباب لما تضمنه هذا الحديث من كمال سلطان الله وكمال جوده وفضله، وذلك من صفات الكمال.

[١] رواه البخاري (٦٣٣٩) واللفظ له، ورواه مسلم (٦٧٥٣).

[٢] رواه مسلم (٦٧٥٣).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (في «الصحيح»): أي: «الصحيحين».

قوله: (اللَّهُمَّ اغفر لي إن شئت) قال القرطبي: إنما نهى الرسول ﷺ عن هذا القول؛ لأنه يدل على فتور الرغبة، وقلة الاهتمام بالمطلوب، وكأن هذا القول =

= يتضمن أن هذا المطلوب إن حصل وإلا استغنى عنه، ومن كان هذا حاله لم يتحقق من حاله الافتقار والاضطرار الذي هو روح عبادة الدعاء، وكان ذلك دليلاً على قلة معرفته بذنوبه، وبرحمة ربه.

وأيضاً فإنه لا يكون موقناً بالإجابة، وقد قال ﷺ: «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة، واعلموا أن الله لا يستجيب دعاء من قلب غافل لاه».

قوله: (ليعزم المسألة) قال القرطبي: أي: ليجزم في طلبته، ويحقق رغبته، ويتيقن الإجابة، فإنه إذا فعل ذلك دل على علمه بعظيم ما يطلب من المغفرة والرحمة، وعلى أنه مفتقر إلى ما يطلب مضطر إليه، وقد وعد الله المضطر بالإجابة بقوله: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢].

قوله: (فإنه لا مكره له)؛ أي: فإن الله لا مكره له.

هذا لفظ البخاري في الدعوات، ولفظ مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقولن أحدكم: اللَّهُمَّ اغفر لي إن شئت، اللَّهُمَّ ارحمني إن شئت، ليعزم المسألة في الدعاء، فإن الله صانع ما شاء، لا مكره له».

قال القرطبي: هذا إظهار لعدم فائدة تقييد الاستغفار والرحمة بالمشيئة؛ لأن الله تعالى لا يضطره إلى فعل شيء دعاءً ولا غيره، بل يفعل ما يريد ويحكم ما يشاء. ولذلك قيد الله تعالى الإجابة بالمشيئة في قوله: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ﴾ [الأنعام: ٤١] فلا معنى لاشتراط المشيئة فيما هذا سبيله.

قوله: (ولمسلم)؛ أي: من وجه آخر.

قوله: (وليُعظم الرغبة) هو بالتشديد، فإن الله لا يتعاضمه شيء أعطاه يقال: تعاضم زيد هذا الأمر؛ أي: كبر عليه وعسر.

قال: والرغبة؛ يعني: الطلبة والحاجة التي يريد.

وقيل: السؤال والطلب بتكرار الدعاء والإلحاح فيه، والأول أظهر؛ أي: لسعة جوده وكرمه، لا يعظم عليه إعطاء شيء، بل جميع الموجودات في أمره يسير، وهو أكبر من ذلك، وهذا هو غاية المطالب، فالإقتصار على الداني في المسألة إساءة ظن بجوده وكرمه.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (باب قول: اللَّهُمَّ اغفر لي إن شئت)؛ يعني: أن ذلك لا يجوز لورود النهي عنه في حديث الباب.

قوله: (في الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقل أحدكم =

= اللَّهُمَّ اغفر لي إن شئت، اللَّهُمَّ ارحمني إن شئت، ليعزم المسألة فإن الله لا مكروه له» بخلاف العبد؛ فإنه قد يعطي السائل مسألته لحاجته إليه، أو لخوفه أو رجائه، فيعطيه مسألته وهو كاره.

فاللائق بالسائل للمخلوق أن يعلق حصول حاجته على مشيئة المسؤول؛ مخافة أن يعطيه وهو كاره، بخلاف رب العالمين؛ فإنه - تعالى - لا يليق به ذلك لكمال غناه عن جميع خلقه، وكمال جوده وكرمه، وكلهم فقير إليه، محتاج لا يستغني عن ربه طرفة عين، وعطاؤه كلام.

وفي الحديث: «يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار. أرايتم ما أنفق منذ خلق السماوات والأرض؟ فإنه لم يغيض ما في يمينه؛ وفي يده الأخرى القسط يخفضه ويرفعه» يعطي تعالى لحكمة ويمنع لحكمة وهو الحكيم الخبير. فاللائق بمن سأل الله أن يعزم المسألة، فإنه لا يعطي عبده شيئاً عن كراهة ولا عن عظم مسألة.

وقد قال بعض الشعراء فيمن يمدحه:

ويعظم في عين الصغير صغارها ويصغر في عين العظيم العظائم  
وهذا بالنسبة إلى ما في نفوس أرباب الدنيا، وإلا فإن العبد يعطي تارة ويمنع أكثر، ويعطي كرهاً، والبخل عليه أغلب، وبالنسبة إلى حاله هذه فليس عطائه بعظيم.

وأما ما يعطيه الله تعالى عباده فهو دائم مستمر، وجود بالنوال قبل السؤال من حين وضعت النطفة في الرحم، فنعمه على الجنين في بطن أمه دارة، يربيه أحسن تربية، فإذا وضعت أمه عطف عليه والديه ورباه بنعمه حتى يبلغ أشده، يتقلب في نعم الله مدة حياته، فإن كانت حياته على الإيمان والتقوى، ازدادت نعم الله تعالى عليه إذا توفاه أضعافاً مضاعفات ما كان عليه في الدنيا من النعم التي لا يقدر قدرها إلا الله، مما أعده الله تعالى لعباده المؤمنين المتقين.

وكل ما يناله العبد في الدنيا من النعم، وإن كان بعضها على يد مخلوق فهو بإذن الله وإرادته وإحسانه إلى عبده، فالله تعالى هو المحمود على النعم كلها، فهو الذي شاءها وقدرها وأجراها عن كرمه وجوده وفضله، فله النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن.

قال تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ تَعْمَلٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ﴾ =

= [النحل: ٥٣] وقد يمنع سبحانه عبده إذا سأله لحكمة وعلم بما يصلح عبده من العطاء والمنع، وقد يؤخر ما سأله عبده لوقته المقدر، أو ليعطيه أكثر. فتبارك الله رب العالمين.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (اغفر لي) المغفرة: ستر الذنب مع التجاوز عنه؛ لأنها مشتقة من المغفر، وهو ما يستر به الرأس للوقاية من السهام، وهذا لا يكون إلا بشيء سائر واق، ويدل له قول الله ﷻ للعبد المؤمن حينما يخلو به ويقرره بذنوبه يوم القيامة: «قد سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم». قوله: (إن شئت)؛ أي: إن شئت أن تغفر لي فاغفر، وإن شئت فلا تغفر. والتحذير في التعليق من وجوه ثلاثة:

الأول: أنه يشعر بأن الله له مكره على الشيء، وأن وراءه من يستطيع أن يمنعه، فكان الداعي بهذه الكيفية يقول: أنا لا أكرهك، إن شئت فاغفر وإن شئت فلا تغفر.

الثاني: أن أقول القائل: (إن شئت) كأنه يرى أن هذا أمر عظيم على الله فقد لا يشاؤه لكونه عظيماً عنده، ونظير ذلك أن تقول لشخص من الناس - والمثال للصورة بالصورة لا للحقيقة بالحقيقة - أعطني مليون ريال إن شئت، فإنك إذا قلت له ذلك، ربما يكون الشيء عظيماً يتناقله، فقولك: إن شئت، لأجل أن تهون عليه المسألة، فالله ﷻ لا يحتاج أن تقول له: إن شئت؛ لأنه ﷻ لا يتعاضمه شيء أعطاه، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: «وليُعظم الرغبة، فإن الله لا يتعاضمه شيء أعطاه».

الثالث: أنه يشعر بأن الطالب مستغن عن الله؛ كأنه يقول: إن شئت فأفعل، وإن شئت فلا تفعل فأنا لا يهمني، ولهذا قال: «وليُعظم الرغبة»؛ أي: يسأل برغبة عظيمة.

### وهل يجزم بالإجابة؟

الجواب: إذا كان الأمر عائداً إلى قدرة الله فهذا يجب أن تجزم بأن الله قادر على ذلك، قال الله تعالى: ﴿أَدْعُوْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].

أما من حيث دعائك أنت باعتبار ما عندك من الموانع، أو عدم توافر الأسباب فإنك قد تتردد في الإجابة، ومع ذلك ينبغي أن تحسن الظن بالله؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿أَدْعُوْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ فالذي وفقك لدعائه أولاً سيمُنُّ عليك بالإجابة آخرأً، لا سيما إذا أتى الإنسان بأسباب الإجابة وتجنب الموانع.

## ومن الموانع:

الاعتداء في الدعاء، كأن يدعو بإثم أو قطيعة رحم.  
ومنها: أن يدعو بما لا يمكن شرعاً أو قدراً.  
فشرعاً كأن يقول: اللَّهُمَّ اجعلني نبياً.

وقدراً بأن يدعو الله تعالى بأن يجمع بين النقيضين، وهذا أمر لا يمكن،  
فالاعتداء بالدعاء مانع من إجابته، وهو محرم لقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا  
وْخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥] وهو أشبه ما يكون بالاستهزاء بالله  
سبحانه.

## مناسبة الباب للتوحيد: من وجهين:

١ - من جهة الربوبية، فإن من أتى بما يشعر بأن الله له مكره لم يقيم بتمام  
ربوبيته تعالى لأن تمام الربوبية أنه لا مكره له، بل إنه لا يُسأل عما يفعل، كما قال  
تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].  
وكذلك فيه من ناحية الربوبية من جهة أخرى وهو أن الله له يتعاضم الأشياء  
التي يعطيها، فكان فيه قدح في جودة وكرمه.

٢ - من ناحية العبد، فإنه يشعر باستغنائه عن ربه، وهذا نقص في توحيد  
الإنسان، سواء من جهة الألوهية أو الربوبية أو الأسماء والصفات، ولهذا ذكره  
المصنف في الباب الذي يتعلق بالأسماء والصفات.

فإن قلت: ما الجواب عما ورد في دعاء الاستخارة: «اللَّهُمَّ إني أستخيرك  
بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر،  
وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللَّهُمَّ إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في  
ديني ومعاشي وعاقبة أمري، فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن  
هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر  
لي الخير حيث كان ثم أرضني به»، وكذا ما ورد في الحديث المشهور: «اللَّهُمَّ  
أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي».

فالجواب: أنني لم أعلق هذا بالمشيئة، ما قلت: فاقدره لي إن شئت، لكن لا  
أعلم أن هذا الخير لي أو شر والله يعلم، فأقول إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير  
فاقدره لي، فالتعليق فيه لأمر مجهول لا أعلم هل هو خير لي أو لا؟

وكذا بالنسبة للحديث الآخر؛ لأن الإنسان لا يعلم هل طول حياته خير أو =

= شر؟ ولهذا كره أهل العلم أن تقول للشخص: أطل الله بقاءك؛ لأن طول البقاء لا يعلم، فقد يكون خيراً، وقد يكون شراً، ولكن يقال: أطل الله بقاءك على طاعته وما أشبه ذلك حتى يكون الدعاء خيراً بكل حال، وعلى هذا، فلا يكون في حديث الباب معارضة لحديث الاستخارة ولا حديث: «اللَّهُمَّ أحيني ما كانت الحياة خيراً لي»؛ لأن الدعاء مجزوم به وليس معلقاً بالمشيئة، والنهي إنما هو عما كان معلقاً بالمشيئة. لكن لو قال: اللَّهُمَّ اغفر إن أردت وليس إن شئت، فالحكم واحد لأن الإرادة هنا كونية، فهي بمعنى المشيئة، فالخلاف باللفظ لا يعتبر مؤثراً بالحكم.

○ قال الشيخ ابن جبرين: وهناك محذور آخر: وهو أن معنى قوله: (إن شئت)؛ أي: إن قدرت.

وإذا كان هذا مراد الداعي فلا شك أنه حرام لأنه اتهام لله بالعجز، ويخالف مراده هذا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك: ١] وقوله في الحديث: «لا حول ولا قوة إلا بالله».

○ قال الشيخ صالح الفوزان:

النهي عن أن يقول: (اللَّهُمَّ اغفر لي إن شئت، اللَّهُمَّ ارحمني إن شئت)، والنهي للتحريم.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: قال بعض أهل العلم: إن هذا يتقيد بالدعاء الذي فيه خطاب، أما الدعاء الذي ليس فيه خطاب فيكون التعليق بالمشيئة ليس تعليقاً؛ لأجل عدم الحاجة، أو منبئاً عن عدم الحاجة كهذا الدعاء، بل هو للتبرك كمن يقول: رحمه الله إن شاء الله، أو غفر الله له إن شاء الله، أو الله يعطيه من المال كذا وكذا إن شاء الله، ونحو ذلك، فهذا قالوا: لا يدخل في هذا النوع؛ لأنه ليس على وجه الخطاب، وليس على وجه الاستغناء، ولكن الأدب يقتضي ألا يستعمل هذه العبارة في الدعاء مطلقاً؛ لأنها وإن كانت ليست بمواجهة فإنها داخلية في تعليق الدعاء بالمشيئة، والله - جلّ وعلا - لا مكره له، فعموم المعنى المستفاد من قوله: «إن الله لا مكره له» عموم هذا التعليق يشمل هذا وهذا، فلا شك أن قول: «اللَّهُمَّ اغفر لي إن شئت» أعظم ولكن القول الآخر داخل أيضاً في علة النهي ومعنى النهي؛ ولهذا لا يسوغ استعماله.

وقول النبي عليه الصلاة والسلام لمن عاده وقد أصابته الحمى - كما رواه البخاري ومسلم وغيرهما -: «طهور إن شاء الله» قال: بل هي حمى تفور... إلخ =



## وفيه مسائل



- الأولى: النهي عن الاستثناء في الدعاء<sup>[١]</sup>.
- الثانية: بيان العلة في ذلك<sup>[٢]</sup>.

= كلامه هذا ليس فيه دعاء، وإنما هو من جهة الخبر، قال: يكون طهوراً إن شاء الله، فهو ليس بدعاء، وإنما هو خبر، فافترق عن أصل المسألة.

وقال طائفة من أهل العلم من شراح البخاري: وقد يكون قوله: «طهور إن شاء الله» للبركة، فيكون ذلك من جهة التبرك، كقوله - جلّ وعلا - مخبراً عن قول يوسف: ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ ءَامِينَ﴾ [يوسف: ٩٩] وهم قد دخلوا مصر، وكقوله - جلّ وعلا -: ﴿لَتَنَحُنَّ اللَّسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ ءَامِينَ مُخْلِقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح: ٢٧].

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (النهي عن الاستثناء في الدعاء):

والمراد بالاستثناء هنا الشرط، فإن الشرط يسمى استثناء بدليل قوله ﷺ لضباعة بنت الزبير «حجي واشترطي، فإن لك على ربك ما استثنيت»، ووجهه أنك إذا قلت: أكرم زيداً إن أكرمك، فهو كقولك: أكرم زيداً إلا ألا يكرمك، فهو بمعنى الاستثناء في الحقيقة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قول طهور إن شاء الله خبرية وليست دعاء ولكن لو قال جعلها طهور فلا يقل إن شاء الله لأنها دعاء.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (بيان العلة في ذلك).

وقد سبق أنها ثلاث علل:

- ١ - أنها تشعر بأن الله له مكره، والأمر ليس كذلك.
- ٢ - أنها تشعر بأن هذا أمر عظيم على الله قد يثقل عليه ويعجز عنه، والأمر ليس كذلك.

٣ - أنها تشعر باستغناء الإنسان عن الله، وهذا غير لائق وليس من الأدب.

وفي ذكر علة الحكم فوائده:

- الأولى: بيان سمو هذه الشريعة، وأنه ما من شيء تحكم به إلا وله علة وحكمه.
- الثانية: زيادة طمأنينة الإنسان؛ لأنه إذا فهم العلة مع الحكم اطمأن، ولهذا لما سئل ﷺ عن بيع الرطب بالتمر لم يقل حلال أو حرام، بل قال: «أينقص إذا جف؟» قالوا: نعم. فهي عنه.



- الثالثة: قوله: «ليعزم المسألة».
- الرابعة: إعظام الرغبة.
- الخامسة: التعليل لهذا الأمر.



= «والرجل الذي قال: إن امرأتي ولدت غلاماً أسود - لم يقل ﷺ الولد لك - بل قال: «هل لك من إبل؟» قال: نعم.

قال: «ما ألوانها؟» قال: حمر.

قال: «هل فيها من أورك؟» الأورق: الأشهب الذي بين البياض والسواد قال: نعم.

قال: «من أين؟» قال: لعله نزعة عرق.

قال: «لعل ابنك نزعة عرق».

فاطمأن، وعرف الحكم، وأن هذا هو الواقع، فَقَرَنُ الحكم بالعلة يُوجب الطمأنينة ومحبة الشريعة والرغبة فيها.

الثالثة: القياس إذا كانت المسألة في حكم من الأحكام، فيلحق بها ما شاركها في العلة.



## باب



### لا يقول: عبدي وأمتي [١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي: لما في ذلك من الإيهام من المشاركة في الربوبية، فنهى عن ذلك أديباً مع جناب الربوبية، وحماية لجناب التوحيد.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: هذه الألفاظ المنهي عنها وإن كانت تطلق لغة، فالنبي ﷺ نهى عنها تحقيقاً للتوحيد، وسداً لذرائع الشرك؛ لما فيها من التشريك في اللفظ؛ لأن الله تعالى هو رب العباد جميعهم، فإذا أطلق على غيره شاركه في الاسم، فينهى عنه لذلك.

وإن لم يقصد بذلك التشريك في الربوبية التي هي وصف الله تعالى، وإنما المعنى أن هذا مالك له، فيطلق عليه هذا اللفظ بهذا الاعتبار، فالنهى عنه حسماً لمادة التشريك بين الخالق والمخلوق، وتحقيقاً للتوحيد، وبعداً عن الشرك حتى في اللفظ.

وهذا من أحسن مقاصد الشريعة؛ لما فيه من تعظيم الرب تعالى، وبعده عن مشابهة المخلوقين، فأرشدهم ﷺ إلى ما يقوم مقام هذه الألفاظ، وهو قوله: «سيدي ومولاي» وكذا قوله: «ولا يقل أحدكم عبدي وأمتي»؛ لأن العبيد عبيد الله، والإماء إماء الله قال الله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مریم: ٩٣] ففي إطلاق هاتين الكلمتين على غير الله تشريك في اللفظ، فنهاهم عن ذلك تعظيماً لله تعالى وأديباً وبعداً عن الشرك وتحقيقاً للتوحيد، وأرشدهم إلى أن يقولوا: «فتاي وفتاتي وغلامي».

وهذا من باب حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد، فقد بلغ ﷺ أمته كل ما فيه لهم نفع، ونهاهم عن كل ما فيه نقص في الدين، فلا خير إلا دلهم عليه، خصوصاً في تحقيق التوحيد، ولا شر إلا حذرهم منه، خصوصاً ما يقرب من الشرك لفظاً وإن لم يُقصد. وبالله التوفيق.

في «الصحيح» عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقولن أحدكم: أطعم ربك، وضيء ربك؛ وليقل: سيدي ومولاي، ولا يقل أحدكم: عبدي وأمتي، وليقل: فتاي وفتاتي وغلامي»<sup>[١]</sup>.

○ قال الشيخ ابن سعدي: (باب لا يقول: عبدي وأمتي):

وهذا على وجه الاستحباب أن يعدل العبد عن قول عبدي وأمتي إلى فتاتي وفتاتي، تحفظاً عن اللفظ الذي فيه إيهام ومحذور ولو على وجه بعيد، وليس حراماً، وإنما الأدب كمال التحفظ بالألفاظ الطيبة التي لا توهم محذوراً بوجه، فإن الأدب في الألفاظ دليل على كمال الإخلاص، خصوصاً هذه الألفاظ التي هي أمس بهذا المقام.

○ قال الشيخ ابن باز: هذا الباب مما ينافي كمال التوحيد ولهذا ذكره المصنف في كتابه فلا يقول العبد لجاريتته وغلामه: عبدي وأمتي، تأدياً مع الله ﷻ، وليقل فتاتي وغلامي فهذا من باب الكمال والتأدب مع الله ﷻ والاعتراف بأن الله ﷻ هو المالك لكل شيء وهو رب كل شيء ﷻ.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: هذا الباب عقده المصنف ﷻ كالإمام الذي قبله، من أجل احترام أسماء الله وصفاته، ومن أجل سد الطرق التي تُفضي إلى الشرك وحماية جانب التوحيد، وذلك: بتجنب الألفاظ الموهمة التي قد يُفهم منها شيء من الشرك، ولو كان المتكلم بها لا يقصد المعنى، ولكنه يتجنب ذلك من أجل سد الباب من أصله، هذا هو المقصود.

وقد سبق له نظائر في هذا الكتاب من حماية النبي ﷺ حمى التوحيد وسد الطرق التي تُفضي إلى الشرك، وهذا منها.

[١] رواه البخاري (٢٥٥٢)، ورواه مسلم (٥٨٣٨).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (في الصحيح)؛ أي: «الصحيحين».

قوله: (لا يقل أحدكم)، هو بالجزم على النهي، والمراد أن يقول ذلك لمملوكه أو مملوك غيره، فالكل منهى عنه.

قوله: (أطعم ربك)، بفتح الهمزة من الإطعام.

قوله: (وضيء ربك)، أمر من الوضوء وفيهما في هذا الحديث زيادة: «اسق ربك»، وكان المؤلف اختصرها.

قال الخطابي: وسبب المنع أن الإنسان مريبوب معبّد بإخلاص التوحيد لله =

= تعالى، وترك الإشراك به، فترك المضاهاة بالاسم لئلا يدخل في معنى الشرك، ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد.

وأما من لا تعبد عليه من سائر الحيوانات والجمادات، فلا يكره أن يطلق ذلك عليه عند الإضافة كقوله: رب الدار والثوب.

قال ابن مفلح في «الفروع»: وظاهر النهي التحريم، وقد يحتمل أنه للكرهية، وجزم به غير واحد من العلماء.

فإن قلت: قد قال الله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام: ﴿أَذْكُرِّي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢] وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أن تلد الأمة ربتها» فهذا يدل على الجواز.

قيل: فأما الآية ففيها جوابان:

أحدهما وهو الأظهر: أن هذا جائز في شرع من قبلنا، وقد ورد شرعنا بخلافه.

والثاني: أنه ورد لبيان الجواز، والنهي للأدب والتنزيه دون التحريم.

وأما الحديث فليس من هذا الباب للتأنيث، والمنهي عنه أن يقول ذلك للذكر لما فيه من إيهام المشاركة، وهو معدوم في الأنثى.

أو يقال: بحمله على الكراهة في الأنثى أيضاً لورود الحديث بذلك دون الذكر؛ لأنه لم يرد فيه إلا النهي.

ويقال وهو أظهر: إن هذا ليس فيه إلا وصفها بذلك لا دعاؤها به، وتسميتها

به، وفرق بين الدعاء والتسمية، وبين الوصف، كما تقول: زيد فاضل، فتصفه بذلك ولا تسميه به ولا تدعوه به.

قوله: (وليقل سيدي)، قيل: إن الفرق بين الرب والسيد، أن الرب من

أسماء الله تعالى اتفاقاً، واختلف في السيد هل هو من أسماء الله تعالى؟ ولم يأت في القرآن أنه من أسماء الله، لكن في حديث عبد الله بن الشخير: «السيد الله» وسيأتي.

فإن قلنا: ليس من أسماء الله فالفرق واضح، إذ لا التباس، وإن قلنا: إنه من

أسماء الله فليس في الشهرة والاستعمال، كلفظ الرب فيحصل الفرق.

وأما من حيث اللغة فالسيد من السؤدد وهو التقدم، يقال: ساد قومه إذا

تقدمهم، ولا شك في تقديم السيد على غلامه، فلما حصل الافتراق جاز الإطلاق.

قلت: وحديث ابن الشخير لا ينفي إطلاق لفظ السيد على غير الله، بل المراد =

= أن الله هو الأحق بهذا الاسم بأنواع العبارات، لا أن غيره لا يُسمَّى به.  
«ومولاي». قال النووي: المولى يطلق على ستة عشر معنى، منها الناصر والمولى والمالك، وحيثُ فلا بأس أن يقول: مولاي.  
قال في «الفروع» ولا يقل: عبدي وأمتي، كلکم عبيد الله، وإماء الله، ولا يقل العبد لسيده: ربي.

وفي مسلم أيضاً: «ولا مولاي فمولاكم الله» وظاهر النهي للتحريم، وقد يحتمل أنه للكراهة، وجزم به غير واحد من العلماء كما في «شرح مسلم». انتهى كلامه.

قلت: فظاهر رواية مسلم معارضة لحديث الباب، وأجيب بأن مسلماً قد بين الاختلاف فيه عن الأعمش، وأن منهم من ذكر هذه الزيادة، ومنهم من حذفها. قال عياض: وحذفها أصح.

فظهر أن اللفظ الأول أرجح، وإنما صرنا للترجيح للتعارض بينهما والجمع متعذر، والعلم بالتاريخ مفقود، فلم يبق إلا الترجيح.

قلت: الجمع ممكن بحمل النهي على الكراهة، أو على خلاف الأولى.  
قوله: (ولا يقل أحدكم عبدي وأمتي)؛ لأن حقيقة العبودية إنما يستحقها الله تعالى، ولأن فيها تعظيماً لا يليق بالمخلوق، وقد بين النبي ﷺ العلة في ذلك كما رواه أبو داود بإسناد صحيح عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا يقولن أحدكم: عبدي وأمتي، ولا يقولن المملوك: ربي وربتي، وليقل المالك: فتاي وفتاتي، وليقل المملوك: سيدي وسيدتي، فإنكم المملوكون، والرب الله ﷻ» ورواه أيضاً بإسناد صحيح موقوفاً، فهذه علة له.

وفي رواية لمسلم: «لا يقولن أحدكم: عبدي فإن كلکم عبيد الله».  
قال في «مصابيح الجامع»: النهي إنما جاء متوجهاً إلى السيد إذ هو في مظهره الاستطالة، وأما قول الغير: هذا عبد زيد، وهذه أمة خالد فجائز؛ لأنه يقوله إخباراً أو تعريضاً، وليس في مظهره الاستطالة.

قلت: وهو حسن، وقد رويت أحاديث تدل على ذلك.  
وقال أبو جعفر النحاس: لا نعلم بين العلماء خلافاً أنه لا ينبغي لأحد أن يقول لأحد من المخلوقين: مولاي، ولا يقول: عبدك وعبدي، وإن كان مملوكاً، وقد حظر رسول الله ﷺ على المملوكين، فكيف للأحرار؟

قوله: (وليقُل: فتاي وفتاتي، وغلامي)؛ أي: لأنها ليست دالة على الملك كدلالة عبدي وأمتي، فأرشد ﷺ إلى ما يؤدي المعنى مع السلامة من الإيهام والتعاطف مع أنها تطلق على الحر والمملوك، لكن إضافته تدل على الاختصاص.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي، وَمَوْلَايَ) جاء في بعض الروايات الأخرى «لا يقولن مولاي فإن مولاكم الله» لكن المحفوظ عند أهل العلم رواية الإذن، فإن كلمة (مولي) مشتركة فلا حرج أن يقول مولاي وسيدي لهذا الحديث.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله ﷺ: (لا يقل) الجملة نهي.

(عبدي)؛ أي: للغلام.

و(أمتي)؛ أي: للجارية.

والحكم في ذلك ينقسم إلى قسمين:

الأول: أن يضيفه إلى غيره، مثل أن يقول: عبد فلان أو أمة فلان، فهذا جائز، قال تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنكُمُ وَالصَّالِحِينَ مِن عِبَادِكُمُ وَإِمَائِكُمُ﴾ [النور: ٣٢] وقال النبي ﷺ: «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة».

الثاني: أن يضيفه إلى نفسه، وله صورتان:

الأولى: أن يكون بصيغة الخبر، مثل: أطعمت عبدي، كسوت عبدي، أعتقت عبدي، فإن قاله في غيبة العبد أو الأمة، فلا بأس به، وإن قاله في حضرة العبد أو الأمة، فإن ترتب عليه مفسدة تتعلق بالعبد أو السيد منع، وإلا، فلا لأن قائل ذلك لا يقصد العبودية التي هي الذل، وإنما يقصد أنه مملوك.

الثانية: أن يكون بصيغة النداء فيقول السيد: يا عبدي! هات كذا، فهذا منهي عنه، وقد اختلف العلماء في النهي: هل هو للكرهية أو التحريم؟ والراجح التفصيل في ذلك، وأقل أحواله الكراهية.

قوله ﷺ: (لا يقل أحدكم: أطعم ربك...) إلخ؛ أي: لا يقل أحدكم لعبد غيره، ويحتمل أن يشمل قول السيد لعبده حيث يضع الظاهر موضع المضمَر تعظيماً.

واعلم أن إضافة الرب إلى غير الله تعالى تنقسم إلى أقسام:

القسم الأول: أن تكون الإضافة إلى ضمير المخاطب، مثل: أطعم ربك،

وضئ ربك، فيكره ذلك للنهي عنه؛ لأن فيه محذورين:

١ - من جهة الصيغة؛ لأنه يوهم معنى فاسداً بالنسبة لكلمة رب؛ لأن الرب

من أسمائه سبحانه، وهو يطعم ولا يُطعم، وإن كان بلا شك أن الرب هنا غير رب =

= العالمين الذي يطعم ولا يطعم، ولكن من باب الأدب في اللفظ.

٢ - من جهة المعنى أنه يشعر العبد أو الأمة بالذل؛ لأنه إذا كان السيد رباً كان العبد أو الأمة مربوباً.

القسم الثاني: أن تكون الإضافة إلى ضمير الغائب، لا بأس به، كقوله ﷺ في حديث أشراط الساعة: (أن تلد الأمة ربتها)، وأما لفظ «ربتها»، فلا إشكال فيه لوجود تاء التأنيث فلا اشتراك مع الله في اللفظ؛ لأن الله لا يقال له إلا رب، وفي حديث الضالة - وهو متفق عليه - «حتى يجدها ربتها» وقال بعض أهل العلم - وهو متفق عليه: إن حديث الضالة في بهيمة لا تتعبد ولا تتذل، فليست كالإنسان، والصحيح عدم الفارق؛ لأن البهيمة تعبد الله عبادة خاصة، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ﴾ [الحج: ١٨]، وقال في الناس: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ١٨] ليس جميعهم: ﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾ [الحج: ١٨]، وعلى هذا، فيجوز أن تقول: أطعم الرقيق ربه، ونحوه...

القسم الثالث: أن تكون الإضافة إلى ضمير المتكلم، بأن يقول العبد: هذا ربي، فهل يجوز هذا؟

قد يقول قائل: إن هذا جائز؛ لأن هذا من العبد لسيد، وقد قال تعالى عن صاحب يوسف: ﴿إِنَّهُ رَفِيعَ أَحْسَنَ مَثْوًى﴾ [يوسف: ٢٣]؛ أي: سيدي، ولأن المحذور من قول ربي هو إذلال العبد، وهذا منتف؛ لأنه هو بنفسه يقول: هذا ربي.

القسم الرابع: أن يضاف الاسم إلى الظاهر، فيقال: هذا رب الغلام، فظاهر الحديث الجواز، وهو كذلك ما لم يوجد محذور فيمنع، كما لو ظن السامع أن السيد رب حقيقي خالق ونحو ذلك.

قوله: (وليقل: سيدي ومولاي). المتوقع أن يقول: وليقل سيدك ومولاك؛ لأن مقتضى الحال أن يرشد إلى ما يكون بدلاً عن اللفظ المنهي عنه بما يطابقه، وهنا ورد النهي بلفظ الخطاب، والإرشاد بلفظ التكلم، (وليقل: سيدي ومولاي)، ففهم المؤلف ﷺ كما سيأتي في المسائل - أن فيه الإشارة إلى أنه إذا كان الغير قد نُهي أن يقول للعبد: أطعم ربك، فالعبد من باب أولى أن ينهى عن قول: أطعمت ربي، وضأت ربي، بل يقول: سيدي ومولاي.

وأما إذا قلنا بأن أطعم ربك خاص بمن يخاطب العبد لما فيه من إذلال العبد =

= بخلاف ما إذا قال هو بنفسه: أطعمت ربي، فإنه ينتفي الإذلال، فإنه يقال: إن الرسول ﷺ لما وجه الخطاب إلى العبد نفسه، فقال: (وليقل: سيدي ومولاي)؛ أي: بدلاً عن قوله: أطعمت ربي، وضأت ربي. وقوله: (سيدي) السيادة في الأصل علو المنزلة، لأنها من السؤدد والشرف والجاه وما أشبه ذلك.

والسيد يطلق على معاني، منها: المالك، والزوج، والشريف المطاع. وسيدي هنا مضافة إلى ياء المتكلم وليست على وجه الإطلاق. فالسيد على وجه الإطلاق لا يقال إلا لله ﷻ قال ﷺ: «السيد الله». وأما السيد مضافة، فإنها تكون لغير الله، قال تعالى: ﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥] وقال ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة»، والفقهاء يقولون: إذا قال السيد لعبده؛ أي: سيد العبد لعبده. تنبيه:

اشتهر بعض الناس إطلاق السيدة على المرأة، فيقولون مثلاً: هذا خاص بالرجال، وهذا خاص بالسيدات، وهذا قلب للحقائق؛ لأن السادة هم الرجال، قال تعالى: ﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥]، وقال: ﴿الْجَالِ قَوْمُوتٍ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، وقال ﷺ: «إن النساء عوان عندكم»؛ أي: بمنزلة الأسير، وقال في الرجل: «راع في أهله ومسؤول عن رعيته»، فالصواب أن يقال للواحدة امرأة وللجماعة منهن نساء.

قوله: (ومولاي)؛ أي: وليقل مولاي، والولاية تنقسم إلى قسمين: القسم الأول: ولاية مطلقة، وهذه لله ﷻ لا تصلح لغيره، كالسيادة المطلقة.

### ولاية الله نوعان:

النوع الأول: عامة، وهي الشاملة لكل أحد، قال تعالى: ﴿وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٣٠]، فجعل له ولاية على هؤلاء المفترين، وهذه ولاية عامة.

النوع الثاني: خاصة بالمؤمنين، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَإِنَّ الْكُفْرَانَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]، وهذه ولاية خاصة، ومقتضى السياق أن يقال: وليس مولى الكافرين، لكن قال: ﴿لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]؛ أي: لا هو =



= مولى للكافرين ولا أولياؤهم الذين يتخذونهم آلهة من دون الله موالى لهم لأنهم يوم القيامة يتبرءون منهم.

القسم الثاني: ولاية مقيدة مضافة، فهذه تكون لغير الله، ولها في اللغة معان كثيرة، منها: الناصر، والمتولي للأمر، والسيد، والعتيق.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحریم: ٤]، وقال ﷺ فيما يروى عنه: «من كنت مولاه، فعلي مولاه»، وقال ﷺ: «إنما الولاء لمن اعتق»، ويقال للسلطان ولي الأمر، والعتيق مولى فلان لمن أعتقه، وعليه يعرف أنه لا وجه لاستنكار بعض الناس لمن خاطب ملكاً بقوله: مولاي؛ لأن المراد بمولاي؛ أي: متولي أمري، ولا شك أن رئيس الدولة يتولى أمورها، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

قوله ﷺ: (ولا يقل أحدكم عبدي وأمتي)، هذا خطاب للسيد أن لا يقول: عبدي وأمتي لمملوكه ومملوكته؛ لأننا جميعاً عباد الله، ونساؤنا إماء الله، قال النبي ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله».

فالسيد منهى أن يقول ذلك؛ لأنه إذا قال: عبدي وأمتي، فقد تشبه بالله ﷻ ولو من حيث ظاهر اللفظ؛ لأن الله ﷻ يخاطب عباده بقوله: عبدي، كما في الحديث: «عبدي استطعمتك فلم تطعمني». وما أشبه ذلك.

وإن كان السيد يريد بقوله: (عبدي)؛ أي: مملوكي، فالنهي من باب التنزه عن اللفظ الذي يوهم الإشراك، وقد سبق بيان حكم ذلك.

وقوله: (وأمتي). الأمة: الأنثى من المملوكات، وتسمى الجارية.

والعلة من النهي: أن فيه إشعاراً بالعبودية، وكل هذا من باب حماية التوحيد والبعد عن التشريك حتى في اللفظ، ولهذا ذهب بعض أهل العلم ومنهم شيخنا عبد الرحمن السعدي رحمه الله إلى أن النهي في الحديث ليس على سبيل التحريم، وأنه على سبيل الأدب والأفضل والأكمل، وقد سبق بيان حكم ذلك مفصلاً.

قوله: (وليقل فتاي وفتاتي). مثله جاريتي وغلامي، فلا بأس به.

وفي هذا الحديث من الفوائد:

١ - حسن تعليم الرسول ﷺ حيث إنه إذا نهى عن شيء فتح للناس ما يباح لهم فقال: «لا يقل: عبدي وأمتي، وليقل: فتاتي وفتاتي»، وهذه كما هي طريقة =

= النبي ﷺ فهي طريقة القرآن - أيضاً - قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا آنْظُرْنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]، وهكذا ينبغي لأهل العلم وأهل الدعوة إذا سدوا على الناس باباً محرماً أن يفتحوا لهم الباب المباح؛ حتى لا يضيقوا على الناس ويسدوا الطرق أمامهم؛ لأن في ذلك فائدتين عظيمتين:

الأولى: تسهيل ترك المحرم على هؤلاء؛ لأنهم إذا عرفوا أن هناك بدلاً عنه هان عليهم تركه.

الثانية: بيان أن الدين الإسلامي فيه سعة، وأن كل ما يحتاج إليه الناس، فإن الدين الإسلامي يسعه، فلا يحكم على الناس أن لا يتكلموا بشيء أو لا يفعلوا شيئاً إلا وفتح لهم ما يغني عنه، وهذا من كمال الشريعة الإسلامية.

٢ - أن الأمر يأتي للإباحة، لقوله: «وليقل: سيدي ومولاي»، وقد قال العلماء: إن الأمر إذا أتى في مقابلة شيء ممنوع صار للإباحة، وهنا جاء الأمر في مقابلة شيء ممنوع، ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢].

○ قال الشيخ ابن جبرين: والمملوك سمي بهذا لأن سيده يملك منافعه، ويملك بيعه، ويملك استبداله.

والرق من الليونة، وسمي الرقيق رقيقاً لأنه لا يتصرف في منافعه، بل عليه سلطة من سيده، فهو يشبه من هذا الناحية الشيء اللين المطاوع لمالكة.

والرب يطلق على معينين: بمعنى المالك، وبمعنى المربي، وورودها في أكثر النصوص بمعنى المالك، وإما إطلاقها بمعنى التربية فالحقيقة أن الذي يربي هو الذي ينعم، وهو الذي يحصل منه تربية البدن والمخلوقات، وقد ذكر الله هذا المعنى في قوله: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ﴾ [آل عمران: ٧٩] قال بعض العلماء: هو الذي يربي تلاميذه على صغار العلم قبل كباره.

ولهذا لا يقال له رب، بل يقال له: رباني أو مربّي.

والمربي الحقيقي هو الله؛ لأنه هو الذي أوجدهم وأنعم عليهم حتى أدركوا.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: هذا من باب أدب الألفاظ وظاهر النهي التحريم وأما ما جاء في قصة يوسف فقد يقال إنه شريعة من قبلنا فهي خاصة بهم لوجود ما يدل على النهي في شريعتنا.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: فدلّ هذا الحديث على مسائل:

المسألة الأولى: فيه ما ترجم المصنّف من أجله، وهو عدم جواز قول: =



### وفيه مسائل



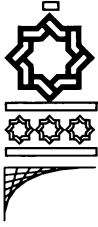
- الأولى: النهي عن قول: عبدي وأمتي.
- الثانية: لا يقول العبد: ربي، ولا يقال له: أطعم ربك.
- الثالثة: تعليم الأول قول: فتاي، وفتاتي، وغلامي.
- الرابعة: تعليم الثاني قول: سيدي ومولاي.
- الخامسة: التنبيه للمراد، وهو تحقيق التوحيد حتى في الألفاظ.

= (عبدي) و(أمتي)؛ لأن هذا ورد منصوباً عليه في الحديث: «لا يقل: عبدي وأمتي».

المسألة الثانية: فيه: أن لفظ (الرَّبِّ) لا يُطلق إلا على الله، لأنه هو الرب ﷻ الذي له الربوبية على عباده: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]، وهكذا لم يرد إطلاق لفظ (الرَّبِّ) في القرآن إلا على الله ﷻ، فلا يجوز استعماله لغيره، وإن كان المتكلم لا يقصد المعنى وإنما يقصد مجرد الملكية والرق، لكن من باب سد الذرائع - كما سبق - أما إذا قيّد لفظ الرب فإنه يجوز إطلاقه على المخلوق مثل رب الدار، وكقوله تعالى: ﴿اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢].

المسألة الثالثة: فيه: القاعدة المعروفة وهو سدّ الذرائع التي تفضي إلى المحذور، كلّ ذريعة ووسيلة تُفضي إلى محذور فإنها ممنوعة، وهي قاعدة عظيمة، تُسمّى عند الأصوليين: «قاعدة سدّ الذرائع»، قد تكلم عليها بإسهاب الإمام ابن القيم في كتابه: «إعلام الموقعين» و«إغاثة اللهفان»، وذكر لها تسعة وتسعين مثلاً.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وقد جاء في صحيح مسلم النهي عن أن يقول: مولاي، فقال: «لا تقولوا مولاي إنما مولاكم الله» أو نحو ذلك، وهذا الحديث أعله بعض أهل العلم بأنه نقل بالمعنى، فهو شاذ من جهة اللفظ، ومعارض لهذا الحديث الذي هو نص في إجازة ذلك، فالصحيح جواز إطلاق لفظ «مولاي» و«سيدي»، ونحو ذلك؛ لأن المراد بالسيادة هنا سيادة تناسب البشر، وكذلك قول: مولاي مراد به ما يناسب البشر من ذلك، فليس اللفظان في مقام الربوبية المطلقة؛ لأنها أعظم درجة، ولأن العبودية لا تكون إلا لله - جلّ وعلا - وإطلاق ذلك على البشر لا يجوز.



## باب



### لا يرد من سأل بالله<sup>[١]</sup>

\* عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من استعاذ بالله فأعيذوه، ومن سأل بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه» رواه أبو داود والنسائي بسند صحيح<sup>[٢]</sup>.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي: إعظماً وإجلالاً لله تعالى أن يسأل به في شيء، ولا يُجاب السائل إلى سؤاله ومطلوبه، ولهذا أمر النبي ﷺ بإبرار القسم وتنازعو هل هو أمر استحباب، أو إيجاب؟ وظاهر كلام شيخ الإسلام التفرقة بين أن يقصد إلزامه بالقسم فتجب إجابته، أو يقصد إكرامه فلا تجب عليه.

ولهذا أوجب على المقسم في الأولى الكفارة، إذا لم يفعل المحلوف عليه، دون الثانية؛ لأنه كالأمر، ولا يجب إذا كان للإكرام لأمر النبي ﷺ أبا بكر بوقوفه في الصف ولم يقف، ولأن أبا بكر أقسم على النبي ﷺ ليخبرنه بالصواب والخطأ لما فسر الرؤيا، فقال النبي ﷺ: «لا تقسم» كما في «الصحيحين» قال: لأنه علم أنه لم يقصد الإقسام عليه مع المصلحة المقترضة للكتم.

○ قال الشيخ ابن باز: ذكر المؤلف هذا الباب في كتاب التوحيد لما فيه من تعظيم الله ﷻ وإعطاء من سأل به.

[٢] صحيح، رواه أحمد (٦٨/٢)، وأبو داود (٥٢٤/١)، والنسائي (٥/٨٢)، والطيالسي في «مسنده» (٢٥٧/١)، وابن حبان في «صحيحه» (١٩٩/٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٨٥/١)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١٩٩/٤) من طرق عن الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمر.

قلت: وقد اختلف في سنده إلا أن هذا السند هو المحفوظ فقد رواه الجماعة (أبو عوانة وجرير بن عبد الحميد وعبد العزيز بن مسلم والقسطلي وعمار بن رزيق) عن =

= الأعمش عن ابن عمر قال الدارقطني في «علله» (٣٧٤/١٢): وسئل عن حديث مجاهد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «من سأل بالله فأعطوه، ومن استعاذ بالله فأعيذوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن أهدى إليكم فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا له، حتى تروا أنكم قد كافأتموه».

فقال: يرويه الأعمش، واختلف عنه:

فرواه موسى بن أعين، وعبد العزيز بن مسلم، وأبو عوانة، وجريز، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر.

ورواه أبو عبيدة بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن مجاهد، عن ابن عمر.

وروي عن إسماعيل بن زكريا، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس. وقال شريك: عن الأعمش، عن مجاهد مرسلًا.

والصحيح: عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر.

وكذلك رواه ليث بن أبي سليم والعوام بن حوشب، عن مجاهد، عن ابن عمر.

ورواه وضاح بن يحيى النهشلي، عن مندل، عن الأعمش وليث، جميعاً، عن نافع، عن ابن عمر، ووهب عليهما.

والصحيح: عن الأعمش، وليث، عن مجاهد، عن ابن عمر. اهـ.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (من استعاذ بالله فأعيذوه)؛ أي: من سألكم أن تدفعوا عنه شركم أو شر غيركم بالله، كقوله: بالله عليك أن تدفع عني شر فلان أو شرك، أعوذ بالله من شرك أو شر فلان ونحو ذلك، فأعيذوه؛ أي: امنعوه مما استعاذ منه وكُفِّوه عنه لتعظيم اسم الله تعالى، ولهذا لما قالت الجونية للنبي ﷺ: أعوذ بالله منك قال: «لقد عدت بمعاذ، ألحقي بأهلك».

ولفظ أبي داود: «من استعاذكم بالله فأعيذوه ومن سألكم بالله فأعطوه».

قوله: (ومن سأل بالله فأعطوه). وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود:

«ومن سألكم بوجه الله فأعطوه». ومعناه ظاهر، وهو أن يقول: أسألك بالله أو بوجه الله ونحو ذلك، أن تفعل أو تعطيني كذا، ويدخل في ذلك القسم عليه بالله أن يفعل كذا، وظاهر الحديث، وجوب إعطائه ما سأل ما لم يسأل إثماً، أو قطعة رحم.

وقد جاء الوعيد على ذلك في عدة أحاديث:

منها: حديث أبي موسى مرفوعاً: «ملعون من سأل بوجه الله، وملعون من يسأل بوجهه ثم منع سائله ما لم يسأل هجراً» رواه الطبراني.

قال في «تنبيه الغافلين»: ورجال إسناده رجال الصحيح، إلا شيخه يحيى بن عثمان بن صالح، والأكثر على توثيقه، فإن بلغ هذا الإسناد أو إسناد غيره مبلغاً يحتاج به كان ذلك من الكبائر.

وعن أبي عبيد مولى رفاعة بن رافع مرفوعاً: «ملعون من سأل بوجه الله وملعون من سئل بوجه الله فمنع سائله». رواه الطبراني أيضاً.

وعن ابن عباس مرفوعاً: «ألا أخبركم بشر الناس: رجل يُسأل بالله ولا يعطي» رواه الترمذي وحسنه، وابن حبان في «صحيحه».

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بشر البرية؟ قالوا: بلى يا رسول الله قال: الذي يُسأل بالله ولا يعطي» رواه أحمد.

إذا تبين هذا فهذه الأحاديث دالة على إجابة من سأل بالله أو أقسم به، ولكن قال شيخ الإسلام: «إنما تجب على معين، فلا تجب على سائل يقسم على الناس» وظاهر كلام الفقهاء أن ذلك مستحب كإبرار القسم، والأول أصح.

قوله: (ومن دعاكم فأجيبوه)؛ أي: من دعاكم إلى طعام فأجيبوه فإن كانت وليمة عرس وتوفرت الشروط المبينة في كتب الفقه وجبت الإجابة، وإن كان لغيرها استحب إجابتها، ولا تجب وقيل تجب مطلقاً وهو الصحيح لظاهر الأحاديث، وهي لم تفرق بين وليمة العرس وغيرها، وإن كانت وليمة العرس أكد وأوجب.

قوله: (ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه). المعروف: اسم جامع للخير.

وقوله: (فكافئوه)؛ أي: على إحسانه بمثله أو خير منه، وقد أشار شيخ الإسلام إلى مشروعية المكافأة؛ لأن القلوب جبلت على حب من أحسن إليها، فهو إذا أحسن إليه ولم يكافئه يبقى في قلبه نوع تأله لمن أحسن إليه، فشرع قطع ذلك بالمكافأة، فهذا معنى كلامه.

وقال غيره: إنما أمر بالمكافأة ليخلص القلب من إحسان الخلق ويتعلق بالحق.

ولفظ أبي داود: «من أتى إليكم معروفاً...».

قوله: (فإن لم تجدوا ما تكافئوه). هكذا ثبت بحذف النون في خط المصنف،

وهكذا هو في غيره من أصول الحديث.

قال الطيبي: سقطت من غير ناصب ولا جازم، إما تخفيفاً أو سهواً من الناسخ.

قوله: (فادعوا له...) إلى إلخ؛ يعني: من أحسن إليكم أي إحسان فكافئوه بمثله، فإن لم تقدروا فبالغوا في الدعاء له جهدكم حتى تحصل [المثلية]، ووجه المبالغة أنه رأى في نفسه تقصيراً في المجازاة لعدم القدرة عليها، فأحالها إلى الله، ونعم المجازي هو، وهذا الحديث رواه أيضاً أحمد بإسناد صحيح، وابن حبان، والحاكم، وصححه النووي.

وقد روى الترمذي وصححه والنسائي وابن حبان عن أسامة بن زيد مرفوعاً: «من صنع إليكم معروفاً فقال لفاعله: جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء».

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: ظاهر الحديث النهي عن رد السائل إذا سأل بالله، لكن هذا العموم يحتاج إلى تفصيل بحسب ما ورد في الكتاب والسنة، فيجب إذا سأل السائل ما له فيه حق كبيت المال أن يجاب فيعطى منه على قدر حاجته وما يستحقه وجوباً، وكذلك إذا سأل المحتاج من في ماله فضل فيجب أن يعطيه على حسب حاله ومسألته، وأما إذا سأل من لا فضل عنده، فيستحب أن يعطيه على قدر حال المسؤول ما لا يضر به ولا يضر عائلته، وإن كان مضطراً وجب أن يعطيه ما يدفع ضرورته.

ومقام الإنفاق من أشرف مقامات الدين، وتفاوت الناس فيه بحسب ما جبلوا عليه من الكرم والجود وضدهما من البخل والشح.  
فالأول: محمود في الكتاب والسنة.

والثاني: مذموم فيهما.

وقد حثَّ الله تعالى عباده على الإنفاق لعظم نفعه وتعديه وكثرة ثوابه قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طِبْعَتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَرْجَبْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِكَافِرِينَ فِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْنِوْا فِيهِ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَكِيمٌ ٢٦٧﴾ السَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦٨﴾ [البقرة: ٢٦٧، ٢٦٨].

وقال تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: ٧] وذلك الإنفاق من خصال البر المذكورة في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ فَقَلَّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي =

= الْفُرُفَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ ﴿١٧٧﴾ الآية [البقرة: ١٧٧]. فذكره بعد ذكر أصول الإيمان وقبل ذكر الصلاة، ذلك - والله أعلم - لتعدي نفعه.

وذكره - تعالى - في الأعمال التي أمر بها عباده، وتعبد بهم بها ووعدهم عليها الأجر العظيم قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِينَ وَالْقَنِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾ [الأحزاب: ٣٥].

وكان النبي ﷺ يحث أصحابه على الصدقة حتى النساء، نصحاً للأمة وحثاً لهم على ما ينفعهم عاجلاً وآجلاً.

وقد أثنى الله سبحانه على الأنصار رضي الله عنهم بالإيثار، فقال تعالى: ﴿يُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحشر: ٩] والإيثار من أفضل خصال المؤمن كما تفيد هذه الآية الكريمة، وقد قال تعالى: ﴿وَيُطِيعُونَ أَوْطَاعًا عَلَى حُبِّهِمْ شَيْكِنًا وَبَيْنًا وَأَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ إِنَّمَا تُطِيعُوا اللَّهَ لَأَنْ تَرْبُحُوا جَزَاءً وَلَا شُكُورًا ﴿٩﴾﴾ [الإنسان: ٨، ٩].

والآيات والأحاديث في فضل الصدقة كثيرة جداً، ومن كان سعيه للأخرة رغب في هذا ورغب، وبالله التوفيق.

قوله: (ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه) ندبهم ﷺ على المكافأة على المعروف؛ فإن المكافأة على المعروف من المروءة التي يحبها الله ورسوله، كما دل عليه هذا الحديث، ولا يهمل المكافأة على المعروف إلا اللئام من الناس.

وبعض اللئام يكافئ على الإحسان بالإساءة، كما يقع كثيراً من بعضهم، نسأل الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة، بخلاف حال أهل التقوى والإيمان فإنهم يدفعون السيئة بالحسنة طاعة لله ومحبة لما يحبه لهم ويرضاه، كما قال تعالى: ﴿أَدْفَعْ بِأَلْتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ مَنْ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ ﴿٩٦﴾﴾ وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيْطَانِ ﴿٩٧﴾ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ ﴿٩٨﴾﴾ [المؤمنون: ٩٦ - ٩٨] وقال تعالى: ﴿أَدْفَعْ بِأَلْتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٢٥﴾﴾ وَمَا يُلْقُهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقُهَا إِلَّا ذُرٌّ حَظِيٍّ عَظِيمٍ ﴿٢٥﴾﴾ [فصلت: ٣٤، ٣٥] وهم الذين سبقت لهم من الله تعالى السعادة.

قوله: (تروا بضم التاء تظنوا - أنكم قد كافأتموه) ويحتمل أنها مفتوحة بمعنى تعلموا.



= ويؤيده ما في سنن أبي داود من حديث ابن عمر: «حتى تعلموا» فتعين الثاني للتصريح به.

وقال أيضاً في «قرة عيون الموحدين»: ظاهر الحديث النهي عن رد السائل إذا سأل بالله، ويحتمل أن يكون المراد فيما لا مشقة على المسؤول ولا ضرر، فيكون من باب مكارم الأخلاق ومعالي الشيم، وربما كان السائل محتاجاً أو مضطراً فيجب أن يعطى ما سأل به ويأثم المسؤول في منعه، فيؤخذ من ماله أضعاف ما منع على وجه يكرهه، فباعتبار هذه الأمور ينبغي لمن أعطاه الله نعمة أن يؤدي حق الله فيها، ويعطي من سأل من فضول نعمة الله عليه خصوصاً إذا سأل بالله تعالى فيكون إعطاؤه تعظيماً لمن سأل به وهو الله تعالى.

○ قال الشيخ ابن قاسم: ولا شك أنك إذا لم تكافئ من صنع إليك معروفاً بقي في قلبك له نوع تآله، فشرع قطع ذلك بالمكافأة ولو كافراً، وهو أولى من مكافأة المسلم، إذ منة المسلم أسلم من منة الكافر، ويدل له قوله: «من أحسن إليكم فأحسنوا إليه».

○ قال الشيخ ابن باز: المشروع لأهل الإيمان أن يعطوا من سأل بالله تعظيماً لله ﷻ وقد جاءت أحاديث تدل على كراهة السؤال بالله لما فيه من التشديد على الناس ولكن من سأل حقاً له كالزكاة وحقه في بيت المال أو كان مضطراً وجب أن يعطى وأما إذا كان غير ذلك فالأفضل أن يعطى ولا ينبغي له أن يسأل بالله عملاً بالأحاديث الدالة على كراهة ذلك.

ومن استعاذ بالله شرع أن يعاذ ولهذا لما استعادت الجونية من النبي ﷺ قال: «لقد عدت بمعاذ» ولم يتزوجها فالمقصود أن من استعاذ بالله فإنه يشرع أن يعاذ إذا كان ليس حقاً عليه أما إذا كان يستعيز بالله في إسقاط حق عليه فلا، ولا يجوز أن يستعاذ بالله في ترك الحقوق فيقول: «أعوذ بالله أن تلزموني بالصلاة أو بأداء الحقوق علي».

قوله: (وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ) يشرع إجابة الدعوة سواء كانت لعرس أو لغير عرس وأهمها وأعظمها دعوة العرس ولهذا جاء في الحديث: «من لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله» رواه مسلم، فالواجب أن تجاب الدعوة إلا أن يكون بها مانع أو يكون له مانع كأن يكون مريضاً أو بعيداً فيشق عليه الحضور للدعوة أو كانت الدعوة بها منكر كالأغاني والملاهي وشرب الخمر.

= أما إذا كانت الدعوة مستقيمة وكان المدعو مستطيع وجب أن يجيب أو تأكد على الأقل لقوله ﷺ: (من دعاكم فأجيبوه). ولا تجب الدعوة إلا إذا خصه بها وأما دعوة أهل المجلس المحصورون يجب عليهم الإجابة لأنهم معينون. قول: (عليك وجه الله) ليست بحلف.

قوله: (حَتَّى تَرَوْا) بفتح التاء؛ أي: حتى تعلموا، وبضمها؛ أي: حتى تظنوا. لا ينبغي دعاء صفات الله فلا يقال: (يا وجه الله، يا يد الله، يا ساق الله) وأجمع العلماء على أن الصفات لا تدعى ونقل الإجماع شيخ الإسلام. ولكن يتوسل بها فيقول: أسألك بعفوك ورحمتك، أعوذ برضاك من سخطك...

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (باب لا يرد). «لا» نافية بدليل رفع المضارع بعدها، والنفي يحتمل أن يكون للكراهة، وأن يكون للتحريم. وقوله: (من سأل بالله)؛ أي: من سأل غيره بالله، والسؤال بالله ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: السؤال بالله بالصيغة، مثل أن يقول: أسألك بالله كما تقدم في حديث الثلاثة حيث قال الملك: «أسألك بالذي أعطاك الجلد الحسن واللون الحسن بغيراً».

الثاني: السؤال بشرع الله ﷻ أي: يسأل سؤالاً يبيحه الشرع؛ كسؤال الفقير من الصدقة، والسؤال عن مسألة من العلم، وما شابه ذلك. وحكم من رد من سأل بالله الكراهة أو التحريم حسب حال المسؤول والسائل، وهنا عدة مسائل:

المسألة الأولى: هل يجوز للإنسان أن يسأل بالله أم لا؟

وهذه المسألة لم يتطرق إليها المؤلف رحمه الله فنقول أولاً: السؤال من حيث هو مكروه ولا ينبغي للإنسان أن يسأل أحداً شيئاً إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك، ولهذا كان مما بايع النبي ﷺ أصحابه أن لا يسألوا الناس شيئاً، حتى إن عصا أحدهم ليسقط منه وهو على راحلته، فلا يقول لأحد: ناولني بل ينزل ويأخذه.

والمعنى يقتضيه؛ لأنك إذا أعززت نفسك ولم تذللها لسؤال الناس بقيت محترماً عند الناس، وصار لك منعة من أن تذلل وجهك لأحد؛ لأن من أذل وجهه =

= لأحد، فإنه ربما يحتاجه ذلك الأحد لأمر يكره أن يعطيه إياه، ولكنه إذا سأل ضطر إلى أن يجيبه، ولهذا روي عن النبي ﷺ أنه قال: «ازهد فيما عند الناس يحبك الناس»، فالسؤال أصلاً مكروه أو محرم إلا لحاجة أو ضرورة.

فسؤال المال محرم، فلا يجوز أن يسأل من أحد مالاً إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك، وقال الفقهاء - رحمهم الله - في باب الزكاة: «إن من أبيح له أخذ شيء أبيح له سؤاله»، ولكن فيما قالوه نظر، فإن الرسول ﷺ حذر من السؤال، وقال: «إن الإنسان لا يزال يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة وما في وجهه مزعة لحم»، وهذا يدل على التحريم إلا للضرورة.

وأما سؤال المعونة بالجاء أو المعونة بالبدن، فهذه مكروهة، إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

وأما إجابة السائل، فهو موضوع بابنا هذا، ولا يخلو السائل من أحد الأمرين: الأول: أن يسأل سؤالاً مجرداً، كأن يقول مثلاً: يا فلان! أعطني كذا وكذا، فإن كان مما أباحه الشارع له فإنك تعطيه، كالفقير يسأل شيئاً من الزكاة. الثاني: أن يسأل بالله، فهذا تجيبه وإن لم يكن مستحقاً؛ لأنه سأل بعظيم، فإجابته من تعظيم هذا العظيم، لكن لو سأل إثماً أو كان في إجابته ضرر على المسؤول، فإنه لا يجاب.

مثال الأول: أن يسألك بالله نقوداً ليشتري بها محرماً كالخمر. ومثال الثاني: أن يسألك بالله أن تخبره عما في سرك وما تفعله مع أهلك؛ فهذا لا يجاب لأن في الأول إعانة على الإثم، وإجابته في الثاني ضرر على المسؤول.

قوله ﷺ: (من سأل بالله) «مَن»: شرطية للعموم.

قوله: (فأعطوه) الأمر هنا للوجوب ما لم يتضمن السؤال إثماً أو ضرراً على المسؤول؛ لأن في إعطائه إجابة لحاجته وتعظيماً لله ﷻ الذي سأل به.

ولا يشترط أن يكون سؤاله بلفظ الجلالة بل بكل اسم يختص بالله، كما قال الملك الذي جاء إلى الأبرص والقرع والأعمى: «أسألك بالذي أعطاك كذا وكذا».

قوله: (ومن دعاكم فأجيبوه). «من»: شرطية للعموم، والظاهر أن المراد بالدعوة هنا للإكرام، وليس المقصود بالدعوة هنا النداء.

= وظاهر الحديث وجوب إجابة الدعوة في كل دعوة، وهو مذهب الظاهرية.

= وجمهور أهل العلم: أنها مستحبة إلا دعوة العرس، فإنها واجبة لقوله ﷺ فيها: «شر الطعام طعام الوليمة، يدعى إليها من أبابها ويمنعها من يأتيها، ومن لم يجب، فقد عصى الله ورسوله».

وسواء قيل بالوجوب أو الاستحباب، فإنه يشترط لذلك شروط:

١ - أن يكون الداعي ممن لا يجب هجره أو يسن.  
٢ - ألا يكون هناك منكر في مكان الدعوة، فإن كان هناك منكر، فإن أمكنه إزالته، وجب عليه الحضور لسببين:

- إجابة الدعوة.

- وتغيير المنكر.

وإن كان لا يمكن إزالته حرم عليه الحضور؛ لأن حضوره يستلزم إثمه، وما استلزم الإثم، فهو إثم.

٣ - أن يكون الداعي مسلماً، وإلا لم تجب الإجابة، لقوله ﷺ: «حق المسلم على المسلم خمس». وذكر منها: «إذا دعاك فأجبه». قالوا: وهذا مقيد للعموم الوارد.

٤ - أن لا يكون كسبه حرام؛ لأن إجابته تستلزم أن تأكل طعاماً حراماً، وهذا لا يجوز، وبه قال بعض أهل العلم.

وقال آخرون: ما كان محرماً لكسبه، فإنما إثمه على الكاسب لا على من أخذه بطريق مباح من الكاسب، بخلاف ما كان محرماً لعينه، كالخمر والمغصوب ونحوهما، وهذا القول وجيه قوي، بدليل أن الرسول ﷺ اشترى من يهودي طعاماً لأهله، وأكل من الشاة التي أهدتها له اليهودية بخبير، وأجاب دعوة اليهودي، ومن المعلوم أن اليهود معظمهم يأخذون الربا ويأكلون السحت، وربما يقوي هذا القول قوله ﷺ في اللحم الذي تصدق به على بريرة: «هو لها صدقة ولنا منها هدية».

وعلى القول الأول، فإن الكراهة تقوى وتضعف حسب كثرة المال الحرام وقتله، فكلما كان الحرام أكثر كانت الكراهة أشد، وكلما قل كانت الكراهة أقل.

٥ - أن لا تتضمن الإجابة إسقاط واجب أو ما هو أوجب منها، فإن تضمنت ذلك حرمت الإجابة.

٦ - أن لا تتضمن ضرراً على المجيب، مثل أن تحتاج إجابة الدعوة إلى سفر

= أو مفارقة أهله المحتاجين إلى وجوده بينهم.

= مسألة: هل إجابة الدعوة حق لله أو للآدمي؟

الجواب: حق للآدمي، ولهذا لو طلبت من الداعي أن يقيلك فقبل، فلا إثم عليك، لكنها واجبة بأمر الله ﷻ، ولهذا ينبغي أن تلاحظ أن إجابتك طاعة لله وقيام بحق أخيك، لكن لصاحبها أن يسقطها كما أن له أن لا يدعوك أيضاً، ولكن إذا أقالك حياء منه وخجلاً من غير اقتناع، فإنه لا ينبغي أن تدع الإجابة.

مسألة: هل بطاقات الدعوة التي توزع كالدعوة بالمشافهة؟

الجواب: البطاقات ترسل إلى الناس ولا يُدرى لمن ذهبت إليه، فيمكن أن نقول: إنها تشبه دعوة الجفلى فلا تجب الإجابة، أما إذا علم أو غلب على الظن أن الذي أرسلت إليه مقصود بعينه، فإنه لها حكم الدعوة بالمشافهة.

قوله: (من صنع إليكم معروفاً، فكافئوه) وللمكافأة فائدتان:

١ - تشجيع ذوي المعروف على فعل المعروف.

٢ - أن الإنسان يكسر بها الذل الذي حصل له بصنع المعروف إليه؛ لأن من صنع إليك معروفاً فلا بد أن يكون في نفسك رقة له، فإذا رددت إليه معروفه زال عنك ذلك؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «اليد العليا خير من اليد السفلى»، واليد العليا هي يد المعطي، وهذه فائدة عظيمة لمن صنع له معروفاً، لئلا يرى لأحد عليه منة إلا الله ﷻ، لكن بعض الناس يكون كريماً جداً، فإذا كافأته بدل هديته أعطاك أكثر مما أعطيته، فهذا لا يريد مكافأة، ولكن يُدعى له، لقوله ﷺ: «فإن لم تجدوا ما تكافئونه، فادعوا له» وكذلك الفقير إذا لم يجد مكافأة الغني فإنه يدعو له.

ويكون الدعاء بعد الإهداء مباشرة؛ لأنه من باب المسارعة إلى أمر الرسول ﷺ؛ ولأنه به سرور صانع المعروف.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: «من سأل بالله فأعطوه» إذا كان ذلك ممكناً شرعاً وممكن قدرة وممكن عرفاً.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - أنه لا يُرد من سأل بالله إجلالاً لله وتعظيماً له.
- ٢ - أن من استعاذ بالله وجبت إعادته ودفع الشر عنه.
- ٣ - مشروعية إجابة دعوة المسلم لوليمة أو غيرها.
- ٤ - مشروعية مكافأة المحسن عند القدرة.
- ٥ - مشروعية الدعاء للمحسن عند العجز عن مكافأته.

### وفيه مسائل

- الأولى: إعاذة من استعاذ بالله<sup>[١]</sup>.
- الثانية: إعطاء من سأل بالله.
- الثالثة: إجابة الدعوة.
- الرابعة: المكافأة على الصنعة.
- الخامسة: أن الدعاء مكافأة لمن لم يقدر إلا عليه<sup>[٢]</sup>.
- السادسة: قوله: «حتى ترون أنكم قد كافأتموه».



○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: قوله: (ومن صنع إليكم معروفاً فكافأتموه) من صنع إليكم معروفاً فكافأتموه، ولتكن مكافأته من جنس معروفه، إن كان معروفه من جهة المال فكافأته من جهة المال، وإن كان معروفه من جهة الجاه فكافأته من جهة الجاه، وهكذا.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (إعاذة من استعاذ بالله): وسبق أن من استعاذ بالله وجبت إعاذته، إلا أن يستعيذ عن شيء واجب فعلاً أو تركاً، فإنه لا يعاذ.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أن الدعاء مكافأة لمن لا يقدر إلا عليه): وسبق أنه مكافأة في ذلك، وفيما إذا كان الصانع لا يُكافأ مثله عادة.



## باب



### لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة<sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي: إعظماً وإجلالاً وإكراماً لوجه الله أن يسأل به إلا غاية المطالب، وهذا من معاني قوله تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

○ قال الشيخ ابن سعدي:

(باب لا يرد من سأل بالله).

و(باب لا يسأل بوجه الله إلا الجنة):

الباب الأول خطاب للمسؤول: وأنه إذا أدلى على الإنسان أحد بحاجة وتوسل إليه بأعظم الوسائل، وهو السؤال بالله، أن يجيبه احتراماً وتعظيماً لحق الله، وأداء لحق أخيه حيث أدلى بهذا السبب الأعظم.

والباب الثاني خطاب للمسائل: وأن عليه أن يحترم أسماء الله وصفاته، وأن لا يسأل شيئاً من المطالب الدنيوية بوجه الله، بل لا يسأل بوجهه إلا أهم المطالب وأعظم المقاصد وهي الجنة بما فيها من النعيم المقيم، ورضا الرب والنظر إلى وجهه الكريم والتلذذ بخطابه، فهذا المطلب الأسنى هو الذي يسأل بوجه الله. وأما المطالب الدنيوية والأمور الدنيئة وإن كان العبد لا يسألها إلا من ربه فإنه لا يسألها بوجهه.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (باب لا يسأل بوجه الله إلا الجنة) وما ذلك إلا لأن الجنة هي أعلى المطالب ووجه الله ﷻ له شرفه العظيم فلا يسأل بوجه الله إلا الجنة وما يقرب إليها كأن يسأل الله الإخلاص والتوفيق للخير والاستقامة على الطاعة وهذا من كمال التوحيد ألا يسأل بوجه الله إلا الجنة أو ما يقرب إليها.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (لا يسأل بوجه الله إلا الجنة). اختلف في

المراد بذلك على قولين:

= القول الأول: أن المراد: لا تسألوا أحداً من المخلوقين بوجه الله، فإذا أردت أن تسأل أحداً من المخلوقين، فلا تسأله بوجه الله؛ لأنه لا يسأل بوجه الله إلا الجنة، والمخلوق لا يقدر على إعطاء الجنة، فإذا لا يسألون بوجه الله مطلقاً، ويظهر أن المؤلف يرى هذا الرأي في شرح الحديث، ولذلك ذكره بعد «باب لا يرد من سأل بالله».

القول الثاني: أنك إذا سألت الله، فإن سألت الجنة وما يستلزم دخولها، فلا حرج أن تسأل بوجه الله، وإن سألت شيئاً من أمور الدنيا، فلا تسأله بوجه الله؛ لأن وجه الله أعظم من أن يسأل به لشيء من أمور الدنيا. ولو قيل: إنه يشمل المعنيين جميعاً، لكان له وجه.

وقوله: (بوجه الله): فيه إثبات الوجه لله ﷻ وهو ثابت بالقرآن والسنة وإجماع السلف، فالقرآن في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨] وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا أَبْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد: ٢٢] والآيات كثيرة. والسنة كما في الحديث: «أعوذ بوجهك».

واختلف في هذا الوجه الذي أضافه الله إلى نفسه: هل هو وجه حقيقي، أو أنه وجه يعبر به عن الذات، وليس لله وجه بل له ذات، أو أنه يعبر به عن الشيء الذي يراد به وجهه، وليس هو الوجه الحقيقي، أو أنه يعبر به عن الجهة، أو أنه يعبر به عن الثواب؟

فيه خلاف، لكن هدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، فقالوا: إنه وجه حقيقي؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَبَيَّنَّ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] ولما أراد غير ذاته؛ قال: ﴿بِذِكْرِكَ أَنتُمْ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨] ف (ذي) صفة لرب وليست صفة لاسم، و (ذو) صفة لوجه وليست صفة لرب، فإذا كان الوجه موصوفاً بالجلال والإكرام؛ فلا يمكن أن يراد به الثواب أو الجهة أو الذات وحدها؛ لأن الوجه غير الذات..

وقال أهل التعطيل: أن الوجه عبارة عن الذات أو الجهة أو الثواب، قالوا: ولو أثبتنا لله وجهاً للزم أن يكون جسماً، والأجسام متماثلة، ويلزم من ذلك لإثبات المثل لله ﷻ، والله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وإثبات المثل تكذيب للقرآن، وأنتم يا أهل السنة تقولون: إن من اعتقد أن الله مثيلاً فيما يختص به فهو كافر، فنقول لهم:



= أولاً: ما تعنون بالجسم الذي فررت منه، أتعونون به المُرْكَب من عظام وأعصاب ولحم ودم بحيث يفتقر كل جزء منه إلى الآخر؟ إن أردتم ذلك، فنحن نوافقكم أن الله ليس على هذا الوجه ولا يمكن أن يكون كذلك، وإن أردتم بالجسم الذات الحقيقية المتصفة بصفات الكمال، فلا محذور في ذلك، والله تعالى وصف نفسه بأنه أحد صمد، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، قال ابن عباس رضي الله عنه: الصمد: الذي لا جوف له.

ثانياً: قولكم: إن الأجسام متماثلة قضية من أكذب القضايا، فهل جسم الدب مثل جسم النملة؟ فيبينهما تباين عظيم في الحجم والرق واللين وغير ذلك. فإذا بطلت هذه الحجة بطلت النتيجة وهي استلزام مماثلة الله لخلقه.

ونحن نشاهد البشر لا يتفوقون في الوجوه، فلا تجد اثنين متماثلين من كل وجه ولو كانا توأمين، بل قالوا: إن عروق الرجل واليد غير متماثلة من شخص إلى آخر. ويلاحظ أن التعبير بنفي المماثلة أولى من التعبير بنفي المشابهة؛ لأنه اللفظ الذي جاء به القرآن، ولأنه ما من شيئين موجودين إلا ويتشابهان من وجه ويفترقان من وجه آخر، فنفي مطلق المشابهة لا يصح، وقد تقدم.

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن الله خلق آدم على صورته»، ووجه الله لا يماثل أوجه المخلوقين، فيجاب عنه:

بأنه لا يراد به صورة تماثل صورة الرب ﷻ بإجماع المسلمين والعقلاء؛ لأن الله ﷻ وسع كرسيه السماوات والأرض، والسماوات والأرضون كلها بالنسبة للكرسي - موضع القدمين - كحلقة ألقيت في فلاة من الأرض، وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على هذه الحلقة، فما ظنك برب العالمين؟ فلا أحد يحيط به وصفاً ولا تخيلاً، من هذا وصفه لا يمكن أن يكون على صورة آدم ستون ذراعاً، وإنما يراد به أحد معنيين:

الأول: أن الله خلق آدم على صورة اختارها وجعلها أحسن صورة في الوجه، وعلى هذا، فلا ينبغي أن يقبح أو يضرب لأنه لما أضافه إلى نفسه اقتضى من الإكرام ما لا ينبغي معه أن يقبح أو أن يضرب.

الثاني: أن الله خلق آدم على صورة الله ﷻ ولا يلزم من ذلك المماثلة بدليل قوله ﷻ: «إن أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر ثم الذين يلونهم على أضواء كوكب في السماء»، ولا يلزم أن يكون على صورة نفس القمر؛ لأن =

\* عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة» رواه أبو داود <sup>[١]</sup>.

= القمر أكبر من أهل الجنة، وأهل الجنة يدخلونها طول أحدهم ستون ذراعاً، وعرضه سبعة أذرع كما في بعض الأحاديث.

وقال بعض أهل العلم: على صورته؛ أي: صورة آدم؛ أي: أن الله خلق آدم أول مرة على هذه الصورة، وليس كبنه يتدرج في الإنشاء نطفة ثم علقه ثم مضغه. لكن الإمام أحمد رحمته الله أنكر هذا التأويل، وقال: هذا تأويل الجهمية، ولأنه يفقد الحديث معناه، وأيضاً يعارضه اللفظ الآخر المفسر للضمير وهو بلفظ: «على صورة الرحمن».

[١] أخرجه أبو داود (١٦٧١) قال: حدثنا أبو العباس القلوري، حدثنا يعقوب بن إسحاق الحضرمي، عن سليمان بن معاذ التيمي، حدثنا ابن المنكدر عن جابر به.

قلت: وفيه سليمان بن قرم بن معاذ ضعفه ابن معين.

وقال أبو زرعة: ليس بذلك.

وقال أبو حاتم: ليس بالمتين.

وقال أحمد: ثقة. (الذهبي في الميزان (٢/٢١٩)).

وقال النسائي: ليس بالقوي.

قلت: ومع ضعفه فقد تفرد بهذا الحديث قال ابن عدي في «الكامل» (٤/٢٤٢): وهذا الحديث لا أعرفه عن محمد بن المنكدر إلا من رواية سليمان بن قرم وعن سليمان يعقوب بن إسحاق الحضرمي وعن يعقوب أحمد بن عمرو العصفري. وللسليمان بن قرم أحاديث غير ما ذكرت عن الكوفيين والبصريين وأحاديث حسان إفرادات، وهو خير من سليمان بن أرقم بكثير. اهـ.

وقال الذهبي في «الميزان» بعد ذكره لهذا الحديث: انفرد به سليمان، عن أحمد بن عمرو العصفري، عن يعقوب، وأما البخاري فجعل سليمان بن قرم غير سليمان بن معاذ، وعقد لهما ترجمتين، وقال أبو حاتم: هما واحد. اهـ. قال ابن شاهين: تفرد به الحضرمي، ولا أعلم حدث به إلا القلوري، وهو حديث غريب. (تهذيب الكمال ٣٤/٢١).

وله شاهد من حديث أبي موسى أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٥٨١): حدثنا

يحيى بن عثمان بن صالح، ثنا أصبغ بن الفرّج، ح، وحدثنا عمر بن عبد العزيز بن =

= مقلّص، ثنا أبي، قالوا: ثنا ابن وهب، حدثني عبد الله بن عياش بن عباس القتباني، عن أبيه، أن أبا بردة بن أبي موسى، حدث يزيد بن المهلب، أن أبا، حدثه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ملعون من سأل بوجه الله ﷻ، وملعون من سئل بوجه الله ﷻ ثم منع سائله ما لم يسأل هجرًا».

واختلف على ابن وهب فجعله من حديث أبي موسى كما تقدم ومرة من حديث أبو عبيد مرسلًا أخرجه الطبراني في الكبير ٣٧٧/٢٢: حدثنا عمر بن عبد العزيز بن مقلّص، ثنا أبي، ثنا ابن وهب، أنا عبد الله بن عياش بن عباس، عن عبد الله بن الأسود، عن أبي معقل، عن أبي عبيد، مولى رفاعه بن رافع: أن رسول الله ﷺ، قال: «ملعون من سأل بوجه الله، وملعون من سئل بوجه الله فمنع سائله».

وأخرجه أبو نعيم في «معركة الصحابة» (٢٩٥٨/٥):

حدثنا سليمان بن أحمد، ثنا عمر بن عبد العزيز بن مقلّص، ثنا أبي، ثنا ابن وهب، أخبرني عبد الله بن عياش بن عباس، عن عبد الله بن الأسود، عن أبي معقل، عن أبي عبيد، مولى رفاعه أن رسول الله ﷺ قال: «ملعون من سأل بوجه الله، وملعون من سئل بوجه الله فمنع سائله» رواه المتأخر من حديث ابن وهب، وأسقط أبو عبيد، فقال: عن أبي معقل بن أبي مسلم مولى رفاعه.

وأبو عبيد مولى رفاعه بن رافع الزرقى، ذكر في «الصحابة»، ولا يثبت. اهـ.

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٤٨/٩): أبو معقل بن أبي مسلم روى عن أبي عبيد مولى رفاعه بن رافع روى عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «ملعون من سأل بوجه الله، وملعون من سئل بوجه الله فمنع سائله».

روى ابن وهب عن عبد الله بن عياش عن عبد الله بن الأسود عن أبي معقل بن أبي مسلم.

حدثنا عبد الرحمن قال: سمعت أبا زرعة يقول: أبو معقل لا يسمى وأبو عبيد ليست له صحبة. اهـ.

قلت: عبد الله بن عياش، قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (١٢٦/٥):

ليس بالمتين، صدوق يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة. اهـ.

وقال ابن يونس: منكر الحديث وضعفه أبو داود والنسائي وقال ابن حبان في

«المشاهير» (٣٠٠): عبد الله بن عياش بن عباس أبو حفص من ثقات أهل مصر. اهـ. =

= وروى له مسلم حديثاً واحداً في «المتابعات» (١٢٦٤/٣) قال: وحدثنا زكريا بن يحيى بن صالح المصري، حدثنا المفضل؛ يعني: ابن فضالة، حدثني عبد الله بن عياش، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر، أنه قال: نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله حافية، فأمرتني أن أستفتي لها رسول الله ﷺ، فاستفتيته، فقال: «لتمش، ولتركب».

وعبد الله بن الأسود لم أجد له ترجمة.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (عن جابر) هو جابر بن عبد الله. قوله: (لا يسأل بوجه الله إلا الجنة) روي بالنفي والنهي، وروي بالبناء للمجهول، وهو الذي في الأصل، وروي بالخطاب للمفرد. وفيه إثبات الوجه خلافاً للجهمية ونحوهم، فإنهم أولوا الوجه بالذات، وهو باطل، إذ لا يسمى ذات الشيء وحقيقته وجهاً، فلا يسمى الإنسان وجهاً، ولا تسمى يده وجهاً، ولا تسمى رجله وجهاً.

والقول في الوجه عند أهل السنة كالقول في بقية الصفات، فيثبتونه لله على ما يليق بجلاله وكبريائه من غير كيف ولا تحديد، إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل. قوله: (إلا الجنة)، كأن يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ أَنْ تَدْخُلَنِي الْجَنَّةَ».

وقيل: المراد لا تسألوا من الناس شيئاً بوجه الله كأن يقول: أعطني شيئاً بوجه الله، فإن الله أعظم من أن يسأل به شيء من الحطام.

قلت: والظاهر أن كلا المعنيين صحيح، قال الحافظ العراقي: «وذكر الجنة إنما هو للتنبيه به على الأمور العظام لا للتخصيص، فلا يسأل بوجهه في الأمور الدنيئة، بخلاف الأمور العظام تحصيلاً أو دفعاً، كما يشير إليه استعادة النبي ﷺ به».

قلت: والظاهر أن المراد لا يسأل بوجه الله إلا الجنة، أو ما هو وسيلة إليها، كاستعادة بوجه الله من غضبه ومن النار ونحو ذلك مما هو وارد في أدعيته ﷺ وتعوذاته، ولما نزل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْغَادِرُ عَلَيَّ أَنْ يَبْعَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥] قال النبي ﷺ: «أعوذ بوجهك». ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥] قال: «أعوذ بوجهك» رواه البخاري.

= وهذا الحديث رواه في «المختارة» أيضاً ولكن في إسناده سليمان بن معاذ.

= قال ابن معين: ليس بشيء، وضعفه عبد الحق وابن القطان.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وحديث الباب من جملة الأدلة المتواترة في الكتاب والسنة على إثبات الوجه لله تعالى؛ فإنه صفة كمال، وسلبه غاية النقص والتشبيه بالناقصات، كسلبهم جميع الصفات أو بعضها. فوقعوا في أعظم مما فروا منه، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وطريقة أهل السنة والجماعة سلفاً وخلفاً: الإيمان بما وصف الله به نفسه في كتابه، ووصفه به رسوله ﷺ في سنته على ما يليق بجلال الله وعظمته، فيثبتون له ما أثبتته لنفسه في كتابه، وأثبتته له رسوله ﷺ وينفون عنه مشابهة المخلوق، فكما أن ذات الرب لا تشبه الذوات فصفاته كذلك لا تشبه الصفات، فمن نفاها فقد سلبه الكمال.

○ قال الشيخ ابن باز: وقوله: (عن جابر، قال رسول الله ﷺ: «لَا يُسأل بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةُ» رواه أبو داود) الحديث في سنده بعض الضعف ولكن ترجمة المؤلف اجتهاداً منه من باب الحيطة والكمال وإلا فقد جاءت أحاديث في السؤال بوجه الله غير الجنة.

○ قال الشيخ صالح الفوزان:

ولذلك يقولون: المشبه يعبد صنماً، والمعطل يعبد عدماً، والموحد يعبد رباً قَرْدًا صَمَدًا.

بقي أن هذا الحديث رواه أبو داود، وفي إسناده: سليمان بن معاذ، وهو ضعيف، فهو حديث ضعيف فكيف أورده المصنف هنا؟

فنقول: المصنف رحمه الله في هذا الكتاب يستدل بالأحاديث الصحيحة أو الأحاديث الحسنة، أو الأحاديث الضعيفة التي لها شواهد تؤيدها، وهذا الحديث له شواهد في إثبات الوجه لله ﷻ من الكتاب والسنة.

□ ما يستفاد من الحديث:

١ - إثبات الوجه لله سبحانه على ما يليق بجلاله كسائر صفاته.

٢ - وجوب تعظيم الله واحترام أسمائه وصفاته.

٣ - جواز سؤال الجنة - والأمور الموصلة إليها - بوجه الله والمنع من أن

يُسأل به شيء من حوائج الدنيا.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: قوله: (لا يسأل) هذا نفى مضمن النهي المؤكد، =

### وفيه مسائل

- الأولى: النهي عن أن يسأل بوجه الله إلا غاية المطالب<sup>[١]</sup>.
- الثانية: إثبات صفة الوجه.



= كأنه قال: لا يسأل أحد بوجه الله إلا الجنة، أو لا تسأل بوجه الله إلا الجنة، فعدل عن النهي إلى النفي لكي يتضمن أن هذا منهي عنه وأنه لا يسوغ وقوعه أصلاً لما يجب من تعظيم الله ﷻ وتعظيم توحيده، وتعظيم أسماء الله - جلّ وعلا - وصفاته.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: تؤخذ من حديث الباب، وهذا الحديث ضعفه بعض أهل العلم، لكن على تقدير صحته، فإن من الأدب أن لا تسأل بوجه الله إلا ما كان من أمر الآخرة: الفوز بالجنة، أو النجاة من النار.



## باب



### ما جاء في اللو<sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: اعلم أن من كمال التوحيد الاستسلام للقضاء والقدر مع مباشرة الأسباب فإذا فعل العبد ما أمر به شرعاً من الأسباب ولم يأت الأمر على مراده أو على ما يظنه فالواجب عليه الاستسلام للقضاء والقدر رضاً بالله رباً فإن هذا من جنس المصائب، والعبد مأمور عند المصائب بالصبر والاسترجاع والتوبة.

وقول «لو» لا يجدي عليه إلا الحزن والتحسر مع ما يخالط توحيده من نوع المعاندة للقدر الذي لا يكاد يسلم منها من وقع منه هذا إلا ما شاء الله، فهذا وجه إirاده هذا الباب في التوحيد.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وأدخل المصنف رحمته الله أداة التعريف على «لو»، وهذه في هذا المقام لا تفيد تعريفاً كنظائرها؛ لأن المراد هذا اللفظ كما قال الشاعر:

رأيت الوليد بن يزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله

○ قال الشيخ ابن سعدي: اعلم أن استعمال العبد للفظة: «لو» على قسمين: مذموم ومحمود.

أما المذموم فكأن يقع منه أو عليه أمر لا يحبه فيقول: لو أني فعلت كذا لكان كذا، فهذا من عمل الشيطان؛ لأن فيه محذورين:

أحدهما: أنها تفتح عليه باب الندم والسخط والحزن الذي ينبغي له إغلاقه وليس فيها نفع.

الثاني: أن في ذلك سوء أدب على الله وعلى قدره فإن الأمور كلها والحوادث دقيقتها وجليلها بقضاء الله وقدره، وما وقع من الأمور فلا بد من وقوعه، ولا يمكن =

= رده، فكان في قوله: لو كان كذا أو لو فعلت كذا كان كذا، نوع اعتراض ونوع ضعف إيمان بقضاء الله وقدره.

ولا ريب أن هذين الأمرين المحذورين لا يتم للعبد إيمان ولا توحيد إلا بتركهما.

وأما المحمود من ذلك فإن يقولها العبد تمنياً للخير أو تعليماً للعلم والخير. كقوله ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ولأهللت بالعمرة»، وقوله في الرجل المتمني للخير: «لو أن لي مثل مال فلان لعملت فيه مثل عمل فلان»، «ولو صبر أخي موسى ليقص الله علينا من نبأهما»؛ أي: في قصته مع الخضر.

وكما أن «لو» إذا قالها متمنياً للخير فهو محمود، فإذا قالها متمنياً للشر فهو مذموم.

فاستعمال «لو» تكون بحسب الحال الحامل عليها. إن حمل عليها الضجر والحزن وضعف الإيمان بالقضاء والقدر أو تمنى الشر كان مذموماً.

وإن حمل عليها الرغبة في الخير والإرشاد والتعليم كان محموداً ولهذا جعل المصنف الترجمة محتملة للأمرين.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (في «اللو»).

دخلت «أل» على «لو» وهي لا تدخل إلا على الأسماء، قال ابن مالك: بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييزاً حصل لأن المقصود بها اللفظ؛ أي: باب ما جاء في هذا اللفظ. مناسبة الباب للتوحيد:

أن من جملة أقسام (لو) الاعتراض على القدر، ومن اعترض على القدر، فإنه لم يرضَ بالله ربا، ومن لم يرضَ بالله ربا، فإنه لم يحقق توحيد الربوبية.

الوجه الأول: أن تستعمل في الاعتراض على الشرع، وهذا محرم، قال تعالى: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨] في غزوة أحد حينما تخلف أثناء الطريق عبد الله بن أبي في نحو ثلث الجيش، فلما استشهد من المسلمين سبعون رجلاً اعترض المنافقون على تشريع الرسول ﷺ، وقالوا: لو أطاعونا ورجعوا كما رجعنا ما قتلوا، فرأينا خير من شرع محمد، وهذا محرم يصل إلى الكفر.



= الثاني: أن تستعمل في الاعتراض على القدر، وهذا محرم أيضاً، قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيَّمَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٥٦]؛ أي: لو أنهم بقوا ما قتلوا، فهم يعترضون على قدر الله.

الثالث: أن تستعمل للندم والتحسر، وهذا محرم أيضاً؛ لأن كل شيء يفتح الندم عليك فإنه منهي عنه؛ لأن الندم يكسب النفس حزناً وانقباضاً، والله يريد من أن نكون في انشراح وانبساط، قال ﷺ: «احرص على ما ينفعك واستمع بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء، فلا تقل: لو أني فعلت كذا لكان كذا؛ فإن لو تفتح عمل الشيطان».

مثال ذلك: رجل حرص أن يشتري شيئاً يظن أن فيه ربحاً فحسر، فقال: لو أني ما اشتريته ما حصل لي من خسارة، فهذا ندم وتحسر، ويقع كثيراً، وقد نهي عنه.

الرابع: أن تستعمل في الاحتجاج بالقدر على المعصية، كقول المشركين: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] وقولهم: ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ [الزخرف: ٢٠] وهذا باطل.

الخامس: أن تستعمل في التمني، وحكمه حسب التمني: إن كان خيراً فخير، وإن كان شراً فشرّ، وفي الحديث عن النبي ﷺ في قصة النفر الأربعة قال أحدهم: «لو أن لي مالا لعملت بعمل فلان» فهذا تمنى خيراً، وقال الثاني: «لو أن لي مالا لعملت بعمل فلان»، فهذا تمنى شراً. فقال النبي ﷺ في الأول: «فهو بنيته، فأجرهما سواء»، وقال في الثاني: «فهو بنيته، فوزرهما سواء».

السادس: أن تستعمل في الخبر المحض.

وهذا جائز، مثل: لو حضرت الدرس لاستفدت، ومنه قوله ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى ولأحلت معكم»، فأخبر النبي ﷺ أنه لو علم أن هذا الأمر سيكون من الصحابة ما ساق الهدى ولأحل، وهذا هو الظاهر لي.

وبعضهم قال: إنه من باب التمني؛ كأنه قال: ليتني استقبلت من أمري ما استدبرت حتى لا أسوق الهدى، لكن الظاهر: أنه خبر لما رأى من أصحابه، والنبي ﷺ لا يتمنى شيئاً قدر الله خلافه.

وقول الله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤]<sup>[١]</sup>.

○ قال الشيخ ابن جبرين: عرّف الكلمة مع أنها حرف، ولما أراد أن يعلق عليها حكماً أدخل عليه «أل» التعريف. و«لو» فيها شيء من التلوم والاعتراض على تصرف الله الذي أمضاه في عباده، بل هي اعتراض على صفة من صفات الله وهي «القدرة».

وترك الأسباب نقص في العقل وفي الحديث: «اعملوا فكلّ ميسرٌ...» ففيه وجوب فعل الأسباب.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: وجه إيراد المصنف لهذا الباب في «كتاب التوحيد»، أن جحود القدر ينافي التوحيد؛ لأنه كفر بالله ﷻ.

وكلمة «لو» إذا جاء بها الإنسان في سياق الجزع والسخط على ما يحصل له، فإن هذا نقص في التوحيد، وجزع من القدر؛ لأن الواجب على المسلم: أن يرضى بقضاء الله وقدره، ولا يجزع ولا يسخط، وأن يعلم أنه لا بد أن يحصل له ذلك شاء أم أبى، جزع أم لم يجزع، لا بد أن يحصل ما قدره الله ﷻ.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال ابن كثير: فسّر ما أخفوه في أنفسهم بقوله: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛ أي: يسرون هذه المقالة عن رسول الله ﷺ.

قال ابن إسحاق: حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال الزبير: لقد رأيته مع رسول الله ﷺ حين اشتد الخوف علينا: أرسل الله علينا النوم، فما منا رجل إلا ذقته في صدره فوالله إني لأسمع قول معتب بن قشير ما أسمعه إلا كالحلم: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَهُنَا﴾، فحفظتها منه وفي ذلك أنزل الله ﷻ: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَهُنَا﴾، لقول معتب. رواه ابن أبي حاتم.

قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي يُيُوتِكُمْ لَرَزَّ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛ أي: هذا قدر مقدر من الله ﷻ وحكم حتم لازم لا محيد عنه ولا مناص منه.

قلت: فتبين وجه إيراد المصنف الآية على الترجمة؛ لأن قول: (لو) في الأمور المقدرة من كلام المنافقين، ولهذا رد الله عليهم ذلك بأن هذا قدر، فمن كتب عليه شيء فلا بد أن يناله، فماذا يغني عنكم قول (لو) و«ليت» إلا الحسرة والندامة؟! =

وقوله: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]<sup>[١]</sup>.

= فالواجب عليكم في هذه الحالة الإيمان بالله والتعزي بقدره مع ما ترجون من حسن ثوابه، وفي ذلك عين الفلاح لكم في الدنيا والآخرة، بل يصل الأمر إلى أن تنقلب المخاوف أماناً والأحزان سروراً وفرحاً كما قال عمر بن عبد العزيز: أصبحت وما لي سرور إلا في مواقع القضاء والقدر.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ﴾. ﴿لَوْ﴾: شرطية، وفعل الشرط: ﴿كَانَ﴾، وجوابه: ﴿مَا قُتِلْنَا﴾ ولم يقترن الجواب باللام؛ لأن الأفصح إذا كان الجواب منفياً عدم الاقتران، فقولك: لو جاء زيد ما جاء عمرو أفصح من قولك: لو جاء زيد لما جاء عمرو، وقد ورد قليلاً اقترانها مع النفي، كقول الشاعر:

لو نعطى الخيار لما افرقنا      ولكن لا خيار مع الليالي  
قوله: ﴿هَهْنَأْ﴾؛ أي: في أحد.

قوله: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾. هذا رد عليهم، فلا يمكن أن يتخلفوا عما أراد الله بهم.

وقولهم: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾. هذا من الاعتراض على الشرع؛ لأنهم عتبوا على الرسول ﷺ حيث خرج بدون موافقتهم، ويمكن أن يكون اعتراضاً على القدر أيضاً؛ أي: لو كان لنا من حسن التدبير والرأي شيء ما خرجنا فنُقْتَل.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - النهي عن قول: «لو» في الأمور المقدرة؛ لأنها تدل على التسخط على القدر وتجدد الأحزان في النفوس، أما قول: «لو» تنذماً على فوات الطاعة فلا بأس به؛ لأنه يدل على الرغبة في الخير.

٢ - مشروعية الاستسلام للقضاء والقدر وعدم تسخّطه.

٣ - أن الحذر لا يُنجي من القدر.

٤ - أن من كُتِب عليه الموت في محلّ فلا بد أن يذهب إليه، ولو حاول الامتناع عنه.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: روى ابن جرير عن السدي قال: خرج رسول الله ﷺ يوم أحد في ألف رجل، وقد وعدهم الفتح إن صبروا، فلما خرجوا رجع عبد الله بن أبيّ في ثلاثمائة، فتبعهم أبو جابر السلمي يدعوهم، فلما غلبوه =

= وقالوا له: ما نعلم قتالاً ولئن أطعنا لترجعن معنا فنزل: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِلْإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ﴾.

وعن ابن جريج في الآية قال: هو عبد الله بن أبيّ الذين قعدوا وقالوا لإخوانهم الذين خرجوا مع النبي ﷺ يوم أحد. رواه ابن جرير، وابن أبي حاتم. فعلى هذا إخوانهم هم المسلمون المجاهدون، وسمّوا إخوانهم لموافقتهم في الظاهر.

وقيل: إخوانهم في النسب لا في الدين. ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ قال ابن كثير: لو سمعوا مشورتنا عليهم في القعود، وعدم الخروج ما قتلوا مع من قتل قال الله تعالى: ﴿قُلْ فَأَدْرَأُ عَنْ أَنْفُسِكُمْ أَلَمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٨]؛ أي: إن كان القعود يسلم به الشخص من القتل والموت فينبغي أنكم لا تموتون، والموت لا بد آت إليكم ولو كنتم في بروج مشيدة، فادفعوا عن أنفسكم الموت إن كنتم صادقين.

قال مجاهد: عن جابر بن عبد الله نزلت هذه الآية في عبد الله بن أبي. قلت: وكان أشار على رسول الله ﷺ يوم أحد بعدم الخروج، فلما قدر الله الأمر قال ذلك تصويباً لرأيه، ورفعاً لشأنه فردّ الله عليه وعلى أمثاله: ﴿قُلْ فَأَدْرَأُ عَنْ أَنْفُسِكُمْ أَلَمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ فلا تعذرون عن ذلك.

فعلم أن ذلك بقضاء الله وقدره؛ أي: يستوي الذي في وسط الصفوف والذي في البروج المشيدة في القتل والموت بل ﴿لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فلا ينجي حذرٌ من قدر.

وفي ضمن ذلك قول (لو) ونحوه في مثل هذا المقام؛ لأن ذلك لا يجدي شيئاً؛ إذ المقدر قد وقع فلا سبيل إلى دفعه أبداً ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨].

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قال شيخ الإسلام رحمه الله لما ذكر ما وقع من عبد الله بن أبيّ في غزوة أحد قال: فلما انخزل يوم أحد وقال: «يدع رأيي ورأيه ويأخذ برأي الصبيان؟» أو كما قال. . انخزل معه خلق كثير، كان كثير منهم لم ينافق قبل ذلك، فأولئك كانوا مسلمين وكان معهم إيمان، هو الضوء الذي ضرب الله به المثل، فلو ماتوا قبل المحنة والنفاق لماتوا على الإسلام، ولم يكونوا من المؤمنين حقاً الذين امتحنوا فثبتوا، ولا من المنافقين حقاً الذين ارتدوا عن الإيمان بالمحنة. =

= وهذا حال كثير من المسلمين في زماننا أو أكثرهم، إذا ابتلوا بالمحنة التي يتضعع فيها أهل الإيمان بنقص إيمانهم كثيراً، وينافق كثير منهم. ومنهم من يُظهر الردة إذا كان العدو غالباً، وقد رأينا من هذا ورأى غيرنا من هذا ما فيه عبرة.

وإذا كانت العافية، أو كان المسلمون ظاهرين على عدوهم كانوا مسلمين، وهم مؤمنون بالرسول باطناً وظاهراً، لكنه إيمان لا يثبت على المحنة، ولهذا يكثر في هؤلاء ترك الفرائض وانتهاك المحارم، وهؤلاء من الذين قالوا: آمنا، فقليل لهم: ﴿لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]؛ أي: الإيمان المطلق الذي أهله هم المؤمنون حقاً؛ فإن هذا هو الإيمان إذا أطلق في كتاب الله تعالى، كما دل عليه الكتاب والسنة، فلم يحصل لهم ريب عند المحن التي تقلقل الإيمان في القلوب». انتهى.

قوله: وقد رأينا من هذا ورأى غيرنا ما فيه عبرة.

قلت: ونحن كذلك رأينا من ذلك ما فيه عبرة عند غلبة العدو، من إعانتهم العدو على المسلمين، والظعن في الدين، وإظهار العداوة والشماتة، وبذل الجهد في إطفاء نور الإسلام، وذهاب أهله، وغير ذلك مما يطول ذكره. والله المستعان. قوله: ﴿وَقَعَدُوا﴾ الواو إما أن تكون عاطفة والجملة معطوفة على قَالُوا، ويكون وصف هؤلاء بأمرين:

- بالاعتراض على القدر بقولهم: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾.

- وبالجبن عن تنفيذ الشرع «الجهاد» بقولهم: ﴿وَقَعَدُوا﴾، أو تكون الواو للحال والجملة حالية على تقدير «قد»؛ أي: والحال أنهم قد قعدوا، ففيه توبيخ لهم حيث قالوا مع قعودهم، ولو كان فيهم خير لخرجوا مع الناس، لكن فيهم الاعتراض على المؤمنين وعلى قضاء الله وقدره.

قوله: ﴿لَاخُونَهُمْ﴾. قيل: في النسب لا في الدين، وقيل في الدين ظاهراً؛ لأن المنافقين يتظاهرون بالإسلام، ولو قيل لهم: إنه شامل للأمرين، لكان صحيحاً.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - التحذير من قول: (لو) على وجه المعارضة للقدر والتأسف على المصائب.

٢ - أن مقتضى الإيمان الاستسلام للقضاء والقدر؛ وأن عدم الاستسلام له من

صفات المنافقين.

في «الصحيح» عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «أحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجزن، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله، وما شاء فعل، فإن «لو» تفتح عمل الشيطان»<sup>[١]</sup>.

٣ - مشروعية مجادلة المنافقين وغيرهم من أهل الباطل؛ لإبطال شبههم ودحض أباطيلهم.

[١] رواه مسلم في: كتاب القدر رقم (٦٧١٦).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (في «الصحيح»): أي: «صحيح مسلم».

قوله: (أحرص على ما ينفعك...) إلخ. هذا الحديث اختصره المصنف رحمته الله ولفظه أن النبي ﷺ قال: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، أحرص على ما ينفعك» إلى آخره.

فقوله ﷺ: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف» فيه أن الله سبحانه موصوف بالمحبة، وأنه يحب على الحقيقة كما قال: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤] وفيه أنه سبحانه يحب مقتضى أسمائه وصفاته، وما يوافقها فهو القوي، ويحب المؤمن القوي، هو وتر يحب الوتر، وجميل يحب الجمال، وعليم يحب العلماء، ومحسن يحب المحسنين، وصبور يحب الصابرين، وشكور يحب الشاكرين.

قلت: الظاهر أن المراد القوة في أمر الله وتنفيذه، والمسابقة بالخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والصبر على ما يصيب في ذات الله ونحو ذلك، لا قوة البدن.

ولهذا مدح الله الأنبياء بذلك في قوله: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ [ص: ٤٥] فالأيدي: القوة، والعزائم في تنفيذ أمر الله، وقوله: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ١٧].

وقوله: «وفي كل خير»؛ أي: كل من المؤمن القوي والمؤمن الضعيف على خير وعافية، لاشتراكهما في الإيمان والعمل الصالح، ولكن القوي في إيمانه ودينه أحب إلى الله.

= وفيه أن محبة المؤمنين تتفاضل فيحب بعضهم أكثر من بعض.

وقوله: (احرص على ما ينفعك)، هو بفتح الراء وكسر ها.

قال ابن القيم: سعادة الإنسان في حرصه على ما ينفعه في معاشه ومعاده.  
والحرص: هو بذل الجهد واستفراغ الوسع، فإذا صادف ما ينتفع به الحرص كان حرصه محموداً، وكماله كله في مجموع هذين الأمرين أن يكون حريصاً، وأن يكون حرصه على ما ينتفع به، فإن حرص على ما لا ينفعه أو فعل ما ينفعه بغير حرص، فاته من الكمال بحسب ما فاته من ذلك، فالخير كله في الحرص على ما ينفع.

قوله: (واستعن بالله). قال ابن القيم: «لما كان حرص الإنسان وفعله إنما هو بمعونة الله، ومشيتته، وتوفيقه، أمره أن يستعين به ليجتمع له مقام ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فإن حرصه على ما ينفعه عبادة لله، ولا تتم إلا بمعونته، فأمره بأن يعبد ويستعين به».

وقال غيره: (استعن بالله)؛ أي: اطلب الإعانة في جميع أمورك من الله لا من غيره كما قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فإن العبد عاجز لا يقدر على شيء إن لم يعنه الله عليه، فلا معين له على مصالح دينه ودنياه إلا الله ﷻ، فمن أعانه الله فهو المعان، ومن خذله فهو المخذول.

وقد كان النبي ﷺ يقول في خطبته ويعلم أصحابه أن يقولوا: «الحمد لله نستعينه ونستهديه» ومن دعاء القنوت: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ» وأمر معاذ بن جبل أن لا يدع في دبر كل صلاة أن يقول: «اللَّهُمَّ أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» وكان ذلك من دعائه ﷺ، ومنه أيضاً: «اللَّهُمَّ أعني ولا تن علي».

وإذا حقق العبد مقام الاستعانة وعمل به، كان مستعيناً بالله ﷻ متوكلاً عليه، راغباً وراغباً إليه؛ فيتحقق له مقام التوحيد إن شاء الله تعالى.

قوله: (ولا تعجز)، وهو بكسر الجيم وفتحها.

أي: استعمل الحرص والاجتهاد في تحصيل ما ينفعك من أمر دينك ودنياك التي تستعين بها على صيانة دينك، وصيانة عيالك، ومكارم أخلاقك، ولا تفرط في طلب ذلك، ولا تتعاجز عنه متكلاً على القدر، أو متهاوناً بالأمر، فتنسب للتقصير وتلام على التفريط شرعاً وعقلاً مع إنهاء الاجتهاد نهايته، وبلاغ الحرص غايته.

فلا بد من الاستعانة بالله والتوكل عليه والالتجاء في كل الأمور إليه، فمن ملك هذين الطريقين حصل على خير الدارين.

= وقال ابن القيم: «العجز ينافي حرصه على ما ينفعه، وينافي استعانه بالله، فالحريص على ما ينفعه المستعين بالله ضد العاجز، فهذا إرشاد له قبل رجوع المقدور إلى ما هو من أعظم أسباب حصوله، وهو الحرص عليه مع الاستعانة بمن أزمه الأمور بيده، ومصدرها منه، ومردّها إليه».

قوله: (وإن أصابك شيء..)، إلى آخره. العبد إذا فاتته ما لم يقدر له فله

حالتان:

حالة عجز وهي مفتاح عمل الشيطان فيلقيه العجز إلى (لو) ولا فائدة في (لو) ههنا، بل هي مفتاح اللوم والجزع والسخط والأسف والحزن، وذلك كله من عمل الشيطان، فنهاه ﷺ عن افتتاح عمله بهذا المفتاح، وأمره بالحالة الثانية، وهي النظر إلى القدر وملاحظته، وأنه لو قدر له لم يفته، ولم يغلبه عليه أحد فلم يبق له ههنا أنفع من شهود القدر، ومشية الرب النافذة، التي توجب وجود المقدور وإذا انتفت امتنع وجوده، فلهذا قال: (وإن أصابك شيء)؛ أي: غلبك الأمر ولم يحصل المقصود بعد بذل جهده والاستعانة بالله فلا تقل: (لو أني فعلت لكان كذا وكذا ولكن قل قدر الله وما شاء فعل). فأرشدته إلى ما ينفعه في الحالتين، حالة حصول مطلوبه، وحالة فواته.

فلهذا كان هذا الحديث مما لا يستغني عنه العبد أبداً، بل هو أشد شيء إليه ضرورة، وهو يتضمن إثبات القدر والكسب، والاختيار، والقيام بالعبودية باطناً وظاهراً في حالتي حصول المطلوب وعدمه، هذا معنى كلام ابن القيم.

وقال القاضي: قال بعض العلماء: هذا النهي إنما هو لمن قاله معتقداً ذلك حتماً، وأنه لو فعل ذلك لم يصبه قطعاً، فأما من رد ذلك إلى مشيئة الله تعالى، وأنه لن يصيبه إلا ما شاء الله، فليس من هذا، واستدل بقول أبي بكر الصديق في الغار: لو أن أحدهم رفع رأسه لرآنا.

قال القاضي: وهذا ما لا حجة فيه؛ لأنه أخبر عن مستقبل، وليس فيه دعوى لرد القدر بعد وقوعه.

قال: وكذا جميع ما ذكره البخاري فيما يجوز من «اللو» كحديث: «لولا حدثان قومك بالكفر، لأثمت البيت على قواعد إبراهيم» و: «لو كنت راجماً بغير بينة لرجمت هذه» و«لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك» وشبه ذلك، وكله مستقبل لا اعتراض فيه على قدر ولا كراهة فيه؛ لأنه إنما أخبر عن اعتقاده فيما كان =



= يفعل لولا المانع وعما هو في قدرته، فأما ما ذهب فليس في قدرته.

فإن قيل: ما تصنعون بقوله ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي، ولجعلتها عمرة؟» قيل: هذا كقوله: «لولا حدثان قومك بالكفر» ونحوه مما هو خبر عن مستقبل لا اعتراض فيه على قدر، بل هو إخبار لهم أنه لو استقبل الإحرام بالحج؛ ما ساق الهدي ولأحرم بالعمرة، بقوله لهم لما أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة حثاً لهم وتطبيخاً لقلوبهم لما رأهم توقفوا في أمره، فليس من المنهي عنه، بل هو إخبار لهم عما كان يفعل في المستقبل لو حصل، ولا خلاف في جواز ذلك، وإنما ينهى عن ذلك في معارضة القدر أو مع اعتقاد أن ذلك المانع لو يقع لوقع خلاف المقدور.

قوله: (فإن لو تفتح عمل الشيطان)؛ أي: من الجزع والعجز واللوم والسخط من القضاء والقدر ونحو ذلك، ولهذا من قالها على وجه النهي عنه، فإن سلم من التكذيب بالقضاء والقدر لم يسلم من المعاندة له، واعتقاد أنه لو فعل ما زعم لم يقع المقدور ونحو ذلك، وهذا من عمل الشيطان.

فإن قيل: ليس في هذا رد للقدر ولا تكذيب به، إذ تلك الأسباب التي تمنّاها من القدر، فهو يقول: لو أني وُفِّقْتُ لهذا القدر لاندفع به عني ذلك القدر، فإن القدر يدفع بعضه ببعض.

قيل: هذا حق، ولكن ينفع قبل وقوع القدر المكروه، فأما إذا ما وقع فلا سبيل إلى دفعه، وإن كان له سبب إلى دفعه أو تخفيفه بقدر آخر، فهو أولى به من قول: لو كنت فعلت، بل وظيفته في هذه الحال أن يستقبل فعله الذي يدفع به المكروه، ولا يتمنى ما لا مطمع في وقوعه، فإنه عجزٌ محض والله يلوم على العجز، ويحب الكيس ويأمر به، والكيس مباشرة الأسباب التي ربط الله بها مسبباتها النافعة للعبد في معاشه ومعاده. انتهى ملخصاً من كلام ابن القيم.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (أحرص على ما ينفعك...)

والمراد الحرص على فعل الأسباب التي تنفع العبد في دنياه وأخراه مما شرعه الله تعالى لعباده من الأسباب الواجبة والمستحبة والمباحة، ويكون العبد في حال فعله السبب مستعيناً بالله وحده دون كل ما سواه ليتم له سببه وينفعه، ويكون اعتماده على الله تعالى في ذلك؛ لأن الله تعالى هو الذي خلق السبب والمسبب، ولا ينفعه سبب إلا إذا نفعه الله به، فيكون اعتماده في فعل السبب على الله تعالى، ففعل =

= السبب سُنَّة، والتوكل على الله توحيد، فإذا جمع بينهما تَمَّ له مراده بإذن الله .  
وقال شيخ الإسلام رحمته الله - وذكر حديث الباب بتمامه - ثم قال في معناه: لا تعجز  
عن مأمور، ولا تجزع عن مقدور، ومن الناس من يجمع كلا الشرين، فأمر النبي ﷺ  
بالحرص على النافع والاستعانة بالله، والأمر يقتضي الوجوب، وإلا فالاستحباب،  
ونهى عن العجز وقال: «إن الله يلوم على العجز» والعاجز ضد «الذين هم ينتصرون»  
فالأمر بالصبر والنهي عن العجز مأمور به في مواضع كثيرة؛ وذلك لأن الإنسان بين  
أمرين: أمرٌ أمر بفعله، فعليه أن يفعله ويحرص عليه ويستعين الله ولا يعجز.  
وأمرٌ أصيب به من غير فعله، فعليه أن يصبر عليه ولا يجزع منه.  
ولهذا قال بعض العقلاء - ابن المقفع أو غيره -: الأمور أمران: أمر فيه حيلة  
فلا تعجز عنه، وأمر لا حيلة فيه فلا تجزع منه.  
وهذا في جميع الأمور لكن عند المؤمن: الذي فيه حيلة هو ما أمره الله به،  
وأحبه له؛ فإن الله لم يأمره إلا بما فيه حيلة له، إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها،  
وقد أمره بكل خير له فيه حيلة، وما لا حيلة له فيه هو ما أصيب به من غير فعله.  
واسم الحسنات والسيئات يتناول قسمين: فالأفعال مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ  
بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَالٍ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] ومثل قوله  
تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧] ومثل قوله تعالى:  
﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] ومثل قوله تعالى: ﴿بِكُلِّ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً  
وَأَحْطَطَ بِهَا خُطِيئَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١] إلى آيات كثيرة من هذا الجنس، والله أعلم.  
والقسم الثاني: ما يجري على العبد بغير فعله من النعم والمصائب كما قال  
تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ والآية قبلها،  
فالحسنة في هاتين الآيتين: النعم والسيئة: المصائب، هذا هو الثاني من القسمين.  
وأظن شيخ الإسلام رحمته الله ذكره في هذا الموضع، ولعل الناسخ أسقطه، والله  
أعلم.

ثم قال رحمته الله: «فإن الإنسان ليس مأموراً أن ينظر إلى القدر عند ما يؤمر به من  
الأفعال، ولكن عند ما يجري عليه من المصائب التي لا حيلة له في دفعها، فما  
أصابك بفعل الآدميين أو بغير فعلهم، فاصبر عليه وارض وسلم. قال تعالى: ﴿مَا  
أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١] ولهذا قال آدم  
لموسى: «أتلومني على أمر قدّره الله عليّ قبل أن أخلق بأربعين سنة؟ فحج آدم =

= موسى؛ لأن موسى قال له: «لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة» فلامه على المصيبة التي حصلت بسبب فعله، لا لأجل كونها ذنباً.

وأما كونه لأجل الذنب - كما يظنه طوائف من الناس - فليس مراداً بالحديث؛ فإن آدم عليه السلام كان قد تاب من الذنب، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، ولا يجوز لوم التائب باتفاق الناس. انتهى.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله: تضمن هذا الحديث أصولاً عظيمة من أصول الإيمان:

أحدها: أن الله سبحانه موصوف بالمحبة وأنه يحب حقيقة.

الثاني: أنه يحب مقتضى أسمائه وصفاته وما يوافقها، فهو القوي ويحب المؤمن القوي، وهو وتر ويحب الوتر، وجميل يحب الجمال؛ وعليه يحب العلماء، ونظيف يحب النظافة، ومؤمن يحب المؤمنين، ومحسن يحب المحسنين، وصابر يحب الصابرين، وشاكر يحب الشاكرين.

ومنها: أن محبته للمؤمنين تتفاضل، فيحب بعضهم أكثر من بعض.

ومنها: أن سعادة الإنسان في حرصه على ما ينفعه في معاشه ومعاده.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (باب ما جاء في الـ (لو)) المقصود من هذا أنه لا ينبغي استعمالها بمعارضة القدر بل يجب التسليم والصبر وعدم معارضة القدر بقول (لو) عند مرض أو موت قريب أو غير ذلك، فأمر الله وقدره نافذ وإنما شرع الأسباب لحكمة بالغة والأسباب إذا تعاطاها المؤمن ونزل القضاء فليس له أن يعترض بعد ذلك.

قوله: (وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللَّهِ)؛ يعني: هذا قدر الله وما شاء فعل، وبعضهم ضبطه (قَدَرُ اللَّهِ)؛ يعني: هذا الشيء الواقع فجعل (قَدَرُ) فعل ماضي ولفظ الجلالة فاعل، والمعنى الأول أظهر يعني هذا الواقع قَدَرُ الله يعني مقدور الله وما شاء فعل.

قوله: (فَإِنْ لَوْ تَفَتَّحَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ)؛ لأن فيها اعتراض على القدر فهذا هو المنهي عنه، وأما لو قالها تأسفاً على فوات فعل الخير فهذا لا بأس به ولا شيء فيه لأنه من باب التأسف على الخير وليس من باب الاعتراض على القدر كما قال النبي ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي» أو قلتها لبيان الأفضل كقولك: لو علمت أن هذا وقع لفعلت كذا وكذا مما يبين للناس أنه الأفضل، وكقول: لو علمت فلاناً مريضاً لزرتة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: «القوي»؛ أي: في إيمانه وما يقتضيه إيمانه، ففي إيمانه؛ يعني: ما يحل في قلبه من اليقين الصادق الذي لا يعتره شك، وفيما يقتضيه؛ يعني: العمل الصالح من الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحزم في العبادات وما أشبه ذلك.

وهل يدخل في ذلك قوة البدن؟

الجواب: لا يدخل في ذلك قوة البدن إلا إذا كان في قوة بدنه ما يزيد إيمانه أو يزيد ما يقتضيه؛ لأن «القوي» وصف عائد على موصوف وهو المؤمن، فالمراد: القوي في إيمانه أو ما يقتضيه، ولا شك أن قوة البدن نعمة، إن استعملت في الخير فخير، وإن استعملت في الشر فشر.

قوله: «خير وأحب إلى الله». خير في تأثيره وآثاره فهو ينفع ويقتدى به وأحب إلى الله باعتبار الثواب.

قوله: «من المؤمن الضعيف». وذلك في الإيمان أو فيما يقتضيه لا في قوة البدن.

قوله: «وفي كل خير»؛ أي: في كل من القوي والضعيف خير، وهذا النوع من التذليل يسمى عند البلاغيين بالاحتباس حتى لا يظن أنه لا خير في الضعيف.

فإن قيل: إن الخيرية معلومة في قوله: «خير وأحب»؛ لأن الأصل في اسم التفضيل اتفاق المفضل والمفضل عليه في أصل الوصف؟

فالجواب: أنه قد يخرج عن الأصل، كما في قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان: ٢٤] مع أن أهل النار لا خير في مستقرهم.

كذلك الإنسان إذا سمع هذه الجملة: «خير وأحب» صار في نفسه انتقاص للمؤمن المفضل عليه، فإذا قيل: «وفي كل خير» رفع من شأنه، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلًا أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلُوا وَكُلًّا وََعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠].

قوله: (أحرص على ما ينفعك). الحرص: بذلك الجهد لنيل ما ينفع من أمر الدين أو الدنيا.

وأفعال العباد بحسب السبر والتقسيم لا تخلو من أربع حالات:

١ - نافعة، وهذه مأمور بها.

٢ - ضارة وهذه محذر منها.

= ٣ - فيها نفع وضرر.

٤ - لا نفع فيها ولا ضرر، وهذه لا يتعلق بها أمر ولا نهى، لكن الغالب أن لا تقع إلا وسيلة إلى ما فيه أمر أو نهى، فتأخذ حكم الغاية؛ لأن الوسائل لها أحكام المقاصد.

فالأمر لا يخلو من نفع أو ضرر، إما لذاته أو لغيره، فحديثنا العام قد لا يكون فيه نفع ولا ضرر، لكن قد يتكلم الإنسان ويتحدث لأجل إدخال السرور على غيره فيكون نفعاً، ولا يمكن أن تجد شيئاً من الأمور والحوادث ليس فيه نفع ولا ضرر، إما ذاتي، أو عارض إنما ذكرناه لأجل تمام السبر والتقسيم.

والعاقل يشح بوقته أن يصرفه فيما لا نفع فيه ولا ضرر، قال النبي ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خير أو ليصمت».

واتصال هذه الجملة بما قبلها ظاهر جداً؛ لأن من القوة الحرص على ما ينفع.

و«ما»: اسم موصول بفعل «ينفع»، والاسم الموصول يحول بصلته إلى اسم فاعل، كأنه قال: احرص على النافع، وإنما قلت ذلك لأجل أن أقول: إن النبي ﷺ أمرنا بالحرص على النافع، ومعناه أن نقدم الأنفع على النافع؛ لأن الأنفع مشتمل على أصل النفع وعلى الزيادة، وهذه الزيادة لا بد أن نحرص عليها؛ لأن الحكم إذا علق بوصف كان تأكيد ذلك الحكم بحسب ما يشتمل عليه تأكيد ذلك الوصف، فإذا قلت: أنا أكره الفاسقين كان كل من كان أشد في الفسق إليك أكره، فنقدم الأنفع على النافع لوجهين:

١ - أنه مشتمل على النفع وزيادة.

٢ - أن الحكم إذا عُلّق بوصف كان تأكيد ذلك الحكم بحسب تأكيد ذلك الوصف وقوته.

قوله: (واستعن بالله). الواو تقتضي الجمع فتكون الاستعانة مقرونة بالحرص، والحرص سابق على الفعل، فلا بد أن تكون الاستعانة مقارنة للفعل من أوله. والاستعانة: طلب العون بلسان المقال، كقولك: «اللَّهُمَّ أعني، أو: لا حول ولا قوة إلا بالله» عند شروعك بالفعل.

أو بلسان الحال، وهي أن تشعر بقلبك أنك محتاج إلى ربك ﷻ أن يعينك على هذا الفعل، وأنه إن وكلك إلى نفسك وكلك إلى ضعف وعجز وعورة.

=

= أو طلب العون بهما جميعاً، والغالب أن من استعان بلسان المقال، فقد استعان بلسان الحال.

لو احتاج الإنسان إلى الاستعانة بالمخلوق كحمل صندوق مثلاً، فهذا جائز، ولكن لا تشعر نفسك أنها كاستعانتك بالخالق، وإنما عليك أن تشعر أنها كمعونة بعض أعضائك لبعض، كما لو عجزت عن حمل شيء بيد واحدة، فإنك تستعين على حمله باليد الأخرى وعلى هذا، فالاستعانة بالمخلوق فيما يقدر عليه كالاستعانة ببعض أعضائك، فلا تنافي قوله ﷺ: «استعن بالله».

فإذا اجتمع الحرص وعدم التكاسل، اجتمع في هذا صدق النية بالحرص والعزيمة بعدم التكاسل.

لأن بعض الناس يحرص على ما ينفعه ويشرع فيه، ثم يتعاجز ويتكاسل ويدعه، وهذا خلاف ما أمر به الرسول ﷺ، فما دمت عرفت أن هذا نافع، فلا تدعه، لأنك إذا عجزت نفسك خسرت العمل الذي عملت ثم عوّدت نفسك التكاسل والتدني من حال النشاط والقوة إلى حال العجز والكسل، وكم من إنسان بدأ العمل - لا سيما النافع - ثم أتاه الشيطان فثبطه؟

وذكر في ترجمة الكسائي أنه بدأ في طلب علم النحو ثم صعب عليه، فوجد نملة تحمل طعاماً تريد أن تصعد به حائطاً، كلما صعدت قليلاً سقطت، وهكذا حتى صعدت، فأخذ درساً من ذلك، فكابد حتى صار إماماً في النحو.

قوله: (إن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا).

هذه هي المرتبة الرابعة مما ذكر في هذا الحديث العظيم إذا حصل خلاف المقصود.

فالمرتبة الأولى: الحرص على ما ينفع.

والمرتبة الثانية: الاستعانة بالله.

والمرتبة الثالثة: المضي في الأمر والاستمرار فيه وعدم التعاجز.

وهذه المراتب إليك.

المرتبة الرابعة: إذا حصل خلاف المقصود، فهذه ليست إليك، وإنما هي بقدر الله، ولهذا قال: «وإن أصابك»، ففوض الأمر لله.

قوله: (وإن أصابك شيء)؛ أي: مما لا تحبه ولا تريده ومما يعوقك عن

الوصول إلى مرامك فيما شرعت فيه من نفع.

= فمن خالفه القدر ولم يأت على مطلوبه لا يخلو من حالين:

الأول: أن يقول: لو لم أفعل ما حصل كذا.

الثاني: أن يقول: لو فعلت كذا لأمر لم يفعله لكان كذا.

مثال الأول قول القائل: لو لم أسافر ما فاتني الربح.

ومثال الثاني أن يقول: لو سافرت لربحت.

وذكر النبي ﷺ الثاني دون الأول؛ لأن الإنسان عامل فاعل، فهو يقول: لو أني فعلت الفعل الفلاني دون هذا الفعل لحصلت مطلوبتي، بخلاف الإنسان الذي لم يفعل وكان موقفه سلبياً من الأعمال.

قوله: (كذا). كناية عن مبهم، وهي مفعول لفعلت.

قوله: (لكان كذا) فاعل كان، والجملة جواب لو.

قوله: (قدر الله). خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هذا قدر الله.

وقدر بمعنى مقدور؛ لأن الله يطلق على التقدير الذي هو فعل الله، ويطلق على المقدور الذي وقع بتقدير الله، وهو المراد هنا؛ لأن القائل يتحدث عن شيء وقع عليه، فقدر الله؛ أي: مقدوره، ولا مقدر إلا بتقدير؛ لأن المفعول نتيجة الفعل.

والمعنى: أن هذا الذي وقع قدر الله وليس إليّ أما الذي إليّ فقد بذلت ما أراه نافعا كما أمرت، وهذا فيه التسليم التام لقضاء الله ﷻ وأن الإنسان إذا فعل ما أمر به على الوجه الشرعي، فإنه لا يلام على شيء، ويفوض الأمر إلى الله.

قوله: (وما شاء فعل). جملة مصدرة بـ«ما» الشرطية، «وشاء»: فعل الشرط،

وجوابه: «فَعَلَ»؛ أي: ما شاء الله أن يفعله فعله؛ لأن الله لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٤١]، وقد سبق ذكر قاعدة، وهي أن كل فعل لله معلق بالمشيئة، فإنه مقرون بالحكمة، وليس شيء من فعله معلقاً بالمشيئة المجردة؛ لأن الله لا يشرع ولا يفعل إلا لحكمة، وبهذا التقرير نفهم أن المشيئة يلزم منها وقوع المشاء، ولهذا كان المسلمون يقولون: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

وأما الإرادة ووقوع المراد ففيه تفصيل:

فالإرادة الشرعية لا يلزم منها وقوع المراد، وهي التي بمعنى المحبة، قال

تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧]؛ بمعنى: يحب، ولو كانت

بمعنى يشاء لتاب الله على جميع الناس.

= والإرادة الكونية يلزم منها وقوع المراد، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

قوله: (فإن لو تفتح عمل الشيطان). «لو»: اسم إن قصد لفظها؛ أي: فإن هذا اللفظ يفتح عمل الشيطان.

وعمله: ما يلقيه في قلب الإنسان من الحسرة والندم والحزن، فإن الشيطان يحب ذلك، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَكِنْ بِصَافِرِهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [المجادلة: ١٠]، حتى في المنام يريه أحلاماً مخيفة ليعكر عليه صفوه ويشوش فكره، فحينئذ لا يتفرغ للعبادة على ما ينبغي، ولهذا نهى النبي ﷺ عن الصلاة حال تشوش الفكر؛ فقال ﷺ: «لا صلاة بحضرة طعام، ولا هو يدافعه الأخبثان»، إذا رضي الإنسان بالله رباً، وقال: هذا قضاء الله وقدره، وأنه لا بد أن يقع، اطمأنت نفسه وانشرح صدره.

ويستفاد من الحديث:

١ - إثبات محبة الله ﷻ، لقوله: «خير وأحب».

٢ - اختلاف الناس في قوة الإيمان وضعفه، لقوله: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف».

٣ - زيادة الإيمان ونقصانه؛ لأن القوة زيادة والضعف نقص، وهذا هو القول الصحيح الذي عليه عامة أهل السنة.

وقال بعض أهل السنة: يزيد ولا ينقص؛ لأن النقص لم يرد في القرآن، قال تعالى: ﴿وَيَزِدَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدثر: ٣١]، وقال تعالى: ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤].

والراجع القول الأول؛ لأنه من لازم ثبوت الزيادة ثبوت النقص عن الزائد، وعلى هذا يكون القرآن دالاً على ثبوت نقص الإيمان بطريق اللزوم، كما أن السنة جاءت به صريحة في قوله ﷺ: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن»؛ يعني: النساء.

والإيمان يزيد بالكمية والكيفية، فزيادة الأعمال الظاهرة زيادة كمية، وزيادة الأعمال الباطنة كاليقين زيادة كيفية، ولهذا قال إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُعْجِ الْمَوْتَى قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

والإنسان إذا أخبره ثقة بخبر، ثم جاء آخر فأخبره نفس الخبر، زاد يقينه، =



= ولهذا قال أهل العلم: إن المتواتر يفيد العلم اليقيني، وهذا دليل على تفاوت القلوب بالتصديق، وأما الأعمال، فظاهر، فمن صلى أربع ركعات أزيد ممن صلى ركعتين.

٤ - أن المؤمن وإن ضعف إيمانه فيه خير؛ لقوله: «وفي كل خير».

٥ - أن الشريعة جاءت بتكميل المصالح وتحقيقها، لقوله: (احرص على ما ينفعك)، فإذا امتثل المؤمن أمر الرسول ﷺ فهو عبادة وإن كان ذلك النافع أمراً دنيوياً.

٦ - أنه لا ينبغي للعاقل أن يمضي جهده فيما لا ينفع، لقوله: (احرص على ما ينفعك).

٧ - أنه ينبغي للإنسان الصبر والمصابرة، لقوله: (ولا تعجزن).

٨ - أن ما لا قدرة للإنسان فيه فله أن يحتج عليه بالقدر، لقوله: (ولكن قل: قدر الله وما شاء الله فعل)، وأما الذي يمكنك، فليس لك أن تحتج بالقدر.

وأما محاجة آدم وموسى حيث لام موسى آدم عليهما الصلاة والسلام؛ وقال له: «لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ فقال: أتلومني على شيء قد كتبه الله عليّ» فهذا احتجاج بالقدر.

فالقدرية الذين ينكرون القدر يكذبون هذا الحديث؛ لأن من عادة أهل البدع أن ما خالف بدعتهم إن أمكن تكذيبه كذبوه، وإلا حرفوه، ولكن هذا الحديث ثابت في الصحيحين وغيرهما.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن هذا من باب الاحتجاج بالقدر على المصائب لا على المعائب، فموسى لم يحتج على آدم بالمعصية التي هي سبب الخروج، بل احتج بالخروج نفسه.

معناه أن فعلك صار سبباً لخروجنا، وإلا فإن موسى عليه الصلاة والسلام أبعد من أن يلوم أباه على ذنب تاب منه واجتبه ربه وهده، وهذا ينطبق على الحديث.

وذهب ابن القيم رحمه الله إلى وجه آخر في تخريج هذا الحديث، وهو أن آدم احتج بالقدر بعد أن مضى وتاب من فعله، وليس كحال الذين يحتجون على أن يبقوا في المعصية ويستمروا عليها، فالمشركون لما قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] كذبهم الله؛ لأنهم لا يحتجون على شيء مضى ويقولون: تبنا إلى الله، ولكن يحتجون على البقاء في الشرك.

٩ - أن للشيطان تأثيراً على بني آدم، لقوله: «إن لو تفتح عمل الشيطان»، =

= وهذا لا شك فيه، ولهذا قال النبي ﷺ: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم».

فقال بعض أهل العلم: إن هذا؛ يعني: الوسواس التي يلقيها في القلب فتجري في العروق.

وظاهر الحديث: أن الشيطان نفسه يجري من ابن آدم مجرى الدم، وهذا ليس ببعيد على قدرة الله ﷻ، كما أن الروح تجري مجرى الدم، وهي جسم، إذا قبضت تكفن وتحنط وتصعد بها الملائكة إلى السماء.

ومن نعمة الله أن للشيطان ما يضاده، وهي لمة الملك، فإن الشيطان في قلب ابن آدم لمة وللملك لمة، ومن وفق غلبت عنده لمة الملك لمة الشيطان، فهما دائماً يتصارعان نفس مطمئنة ونفس أمارة بالسوء، وأما النفس اللوامة فهي وصف للنفسين جميعاً.

١٠ - حسن تعليم النبي ﷺ حين قرن النهي عن قول «لو» ببيان علته، لتبين حكمة الشريعة، ويزداد المؤمن إيماناً وامثالاً.

○ قال الشيخ ابن جبرين: قوله: - (قدر الله) - ضبطها «قَدَرَ» وهكذا نسمعها من مشائخنا، لكن ضبطها بعض من طبع الكتب بالتشديد ولا ندري على ماذا اعتمدوا، وذكر بعض أصحاب الشروح المطولة أنها تحتمل الوجهين.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: (لو) استعمالها في الأمر الحتمي المتعلق بسببه لا يدخل هنا مثل: لو لم تتزوج لما جاءك الولد، ومثل: لو زرتنا لأكرمناك، ولو كان لي مال لتصدقت به، فهذا إخبار عما هو عازم عليه لو حصل سببه، فإذا كان السبب والمسبب كلاهما من فعل الإنسان خصوصاً السبب جاز ذلك لأنه يخبر عما سيفعله إذا كان كذا.

وأيضاً فيما يتحدث فيه الإنسان عن نفسه مثل: «لو أنني استقبلت من أمري ما استدبرت» وأيضاً قولك لو علمت أن فلان عندك لجئت فهذا لا يدخل في النهي.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - الحث على الاجتهاد في طلب النفع العاجل والآجل ببذل أسبابه.

٢ - وجوب الاستعانة بالله في القيام بالأعمال النافعة والنهي عن الاعتماد على الحول والقوة.

٣ - النهي عن العجز والبطالة وتعطيل الأسباب.

## وفيه مسائل

- الأولى: تفسير الآيتين في آل عمران.
- الثانية: النهي الصريح عن قول: «لو» إذا أصابك شيء.
- الثالثة: تعليل المسألة بأن ذلك يفتح عمل الشيطان.
- الرابعة: الإرشاد إلى الكلام الحسن<sup>[١]</sup>.
- الخامسة: الأمر بالحرص على ما ينفع، مع الاستعانة بالله.
- السادسة: النهي عن ضد ذلك، وهو العجز<sup>[٢]</sup>.

٤ - إثبات القضاء والقدر وأنه لا ينافي بذل الأسباب والسعي في طلب الخيرات.

٥ - وجوب الصبر عند نزول المصائب.

٦ - النهي عن قول: «لو» على وجه التسخط عند نزول المصائب وبيانه مفسدتها.

٧ - التحذير من كيد الشيطان.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: فاستعمال (لو) في المستقبل الأصل فيه الجواز، إلا إن اقترن بذلك اعتقاد أن فعله سيكون حاكماً على القدر كاعتقاد بعض الجاهليين، أنه إن حصل لي كذا فعلت كذا، تكبراً وأنفة واستعظاماً لفعلهم وقدرتهم، فإن هذا يكون من المنهي؛ لأن فيه تجبراً وتعاضماً، والواجب على العبد أن يكون ذليلاً؛ لأن القضاء والقدر ماض، وقد يحصل له الفعل ولكن ينقلب على عقبيه كحال الذي قال الله - جلّ وعلا - فيه: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِذَا ءَاتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٧٥) فَلَمَّا ءَاتَيْنَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ [التوبة: ٧٥، ٧٧] فإنهم قالوا: لئن كان لنا كذا وكذا لنفعلن كذا وكذا، فلما أعطاهم الله - جلّ وعلا - المال بخلوا به وتولوا وهم معرضون، فهذا فيه نوع تحكم على القدر وتعاضم، فاستعمال (لو) في المستقبل إذا كانت في الخير مع رجاء ما عند الله بالإعانة على أسباب الخير فهذا جائز، أما إذا كان على وجه التجبر والاستعظام، فإنه لا يجوز؛ لأن فيه نوع تحكم على القدر.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (الإرشاد إلى الكلام الحسن): ويعني

قوله: «ولكن قل: قدر الله وما شاء الله فعل».

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (النهي عن ضد ذلك، وهو العجز): لقوله: =



## باب



### النهي عن سبّ الرّيح [١]

= «ولا تعجزن»، فإن قال قائل: العجز ليس باختيار الإنسان، قد يصاب بمرض فيعجز، فكيف نهى النبي ﷺ عن أمر لا قدرة للإنسان عليه؟  
أجيب: بأن المقصود بالعجز هنا التهاون والكسل عن فعل الشيء؛ لأنه هو الذي في مقدور الإنسان.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: العجز وهو عدم القدرة ومنه عجز قهري لا يلام الإنسان عليه ومنه عجز اختياري فهذا يلام عليه.  
وأما الكسل فملازمٌ عليه على كل حال.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي: لأنها مأمورة ولا تأثير لها في شيء إلا بأمر الله فسيها كسب الدهر، وقد تقدم النهي عنه، فكذلك الرّيح.

○ قال الشيخ ابن سعدي: (باب النهي عن سبّ الرّيح) وهذا نظير ما سبق في سبّ الدهر، إلا أن ذلك الباب عام في سبّ جميع حوادث الدهر، وهذا خاص بالرّيح، ومع تحريمه فإنه حمق وضعف في العقل والرأي، فإن الرّيح مصرفة مدبرة بتدبير الله وتسخيّره فالسّاب لها يقع سبه على من صرفها، ولولا أن المتكلم بسبّ الرّيح لا يخطر هذا المعنى في قلبه غالباً لكان الأمر أفظع من ذلك، ولكن لا يكاد يخطر بقلب مسلم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (الرّيح). الهواء الذي يصرفه الله ﷻ، وجمعه رياح.

وأصولها أربعة: الشمال، والجنوب، والشرق، والغرب، وما بينهما يسمى النكباء؛ لأنها ناكبة عن الاستقامة في الشمال، أو الجنوب، أو الشرق، أو الغرب.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: هذا الباب من جنس الأبواب السابقة التي فيها التّهي عن سبّ الدهر، والتّهي عن قول: «لو» وغير ذلك، والتّهي عن التنجيم، كلّ =

\* عن أبي بن كعب رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «لا تسبوا الرياح، فإذا رأيتم ما تكرهون فقولوا: اللهم إنا نسألك من خير هذه الرياح، وخير ما فيها، وخير ما أمرت به، ونعوذ بك من شر هذه الرياح، وشر ما فيها، وشر ما أمرت به» صححه الترمذي <sup>[١]</sup>.

= ما فيه إضافة الأشياء إلى غير الله ﷻ فإنه منهي عنه؛ لأن الأمور كلها بيد الله ﷻ، وهو خالقها ومدبرها فتضاف إليه ﷻ ولا تُضاف إلى غيره، لا إضافة سب ولا إضافة مدح؛ لأن في هذا تنقصاً لله ﷻ وإسناد الأمور إلى غيره.  
وكما سبق: أنه إذا اعتقد أن هذه الأشياء تصنع هذه الأشياء أو تحدثها؛ فهذا شرك أكبر؛ لأنه شرك في الربوبية.

وإن كان لا يعتقد ذلك، بل يعتقد أن الله هو الخالق المدبر، وإنما نسب هذه الأشياء إلى هذه المخلوقات من باب أنها أسباب فقط: فهذا يكون محرماً ويكون من الشرك الأصغر.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: قوله: (باب النهي عن سب الرياح) النهي للتحريم، وسب الرياح يكون بشتها أو بلعنها، وكما ذكرنا في باب الدهر، فإنه ليس من سبها أن توصف بالشدة، كقول الله - جلَّ وعلا -: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَاتَّبَعُوا بِرِيحَ صَرْصَرٍ عَلَيْهِمْ صَرْصَرًا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَفَجَاءَتْهُمُ اتِّرَابٌ حُشُومًا﴾ [الحاقة: ٦، ٧] فهذا وصف للريح بالشدة، ومثل ذلك وصفها بالأوصاف التي يكون فيها شر على من أتت عليه كقوله: ﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرِّيمِ﴾ [الذاريات: ٤٢] فمثل هذا ليس من المنهي عنه.

[١] صحيح قلت: وقد اختلف في رفعه ووقفه فرواه موقوفاً من طريق شعبة محمد بن شميل وابن عدي ومن طريق الأعمش جرير وأبو عوانة: وأخرجه النسائي، في «عمل اليوم والليلة» (٩٣٥) قال: أخبرني محمد بن المثنى، قال: حدثنا يحيى بن حماد، قال: حدثنا أبو عوانة عن الأعمش، وفي (٩٣٦) قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا جرير، عن الأعمش، وفي (٩٣٨) قال: أخبرنا محمد بن بشار، قال: حدثنا ابن أبي عدي، عن شعبة، وفي (٩٣٨) قال: أخبرنا محمد بن بشار، قال: حدثنا ابن أبي عدي، عن شعبة، وفي (٩٣٩) قال النسائي: أخبرنا إسحاق بن منصور، قال: حدثنا ابن شميل، قال: أخبرنا شعبة كلاهما (الأعمش، وشعبة) عن حبيب بن أبي ثابت، عن زر، عن سعيد بن =

= عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه، عن أبي بن كعب، قال: (لا تسبوا الريح).

ورواه مرفوعاً من طريق شعبة مسلم بن إبراهيم وسهل بن حماد ومن طريق الأعمش محمد بن فضيل: أخرجه عبد بن حميد (١٦٧) قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا شعبة، والترمذي (٢٢٥٢) قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد البصري، حدثنا محمد بن فضيل، حدثنا الأعمش وعبد الله بن أحمد (٥/١٢٣) (٢١٤٥٧) قال: حدثنا محمد بن يزيد الكوفي، حدثنا ابن فضيل، حدثنا الأعمش، والنسائي، في «عمل اليوم والليلة» (٩٣٤) قال: أخبرنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا عياش الرقام، أبو الوليد، قال: حدثنا محمد بن الفضيل (ج) وأخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد، قال: حدثنا ابن الفضيل، قال: حدثنا الأعمش، وفي (٩٣٧) قال: أخبرني إبراهيم بن يعقوب، قال: حدثنا سهل بن حماد، قال: حدثنا شعبة كلاهما (شعبة، والأعمش) عن حبيب بن أبي ثابت، عن ذر بن عبد الله، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه عن أبي بن كعب مرفوعاً.

واختلف على أسباط وقفاً ورفعاً: فرواه عنه ابن أبي شيبة عن أسباط بن محمد القرشي، قال: حدثنا الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه، عن أبي بن كعب فذكره: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٧/٦) قال: حدثنا أسباط به وأخرجه «الأدب المفرد» (٧١٩) قال: حدثنا ابن أبي شيبة به.

ورواه محمد بن المثنى عن أسباط بن محمد القرشي قال: حدثنا الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ فذكره: أخرجه عبد الله بن أحمد (٥/١٢٣) (٢١٤٥٦) قال: حدثنا أبو موسى، محمد بن المثنى، والنسائي، في «عمل اليوم والليلة» (٩٣٣) قال: أخبرنا محمد بن المثنى.

قلت: وقد صوّب النسائي الموقوف. قال الطحاوي في «مشكل الآثار»: وجدنا أحمد بن شعيب قد حدثنا قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا جرير، عن الأعمش، ثم ذكر بإسناده مثله غير أنه لم يرفعه إلى النبي ﷺ، ووقفه على أبي.

ووجدنا أحمد قد حدثنا قال: حدثنا إسحاق بن منصور، أخبرنا النضر بن شميل، أخبرنا شعبة، عن حبيب قال: سمعت ذراً، عن عبد الرحمن بن أبزي، عن =

= أبيه؛ أن الرياح هاجت على عهد أبي، ثم ذكر مثله، ولم يرفعه، قال أحمد بن شعيب: وهو الصواب.

وجدنا أحمد قد حدثنا قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا ابن أبي عدي، أخبرنا شعبة، عن حبيب، ثم ذكر مثله بإسناده ولم يرفعه فهذا ما وجدنا فيه عن أبي بن كعب. اهـ.

قال البيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٩٢/٢) بعد روايته لحديث كعب موقوفاً من طريق جرير عن الأعمش: هذا موقوف على أبي بن كعب رضي الله عنه.

وقد اختلف فيه أيضاً على شعبة والأعمش: في إسناده، فمنهم من ذكر ذر بن عبد الله المرهبي، ومنهم من أسقطه قال الدارقطني في «أطراف الغرائب» (٣٩٠/١): غريب من حديث الأعمش عن حبيب عن ذر عن سعيد عن أبيه لم يروه عنه بهذا الإسناد غير محمد بن فضيل وتابعه أسباط بن محمد.

وله شاهد من حديث عائشة: أنها قالت: كان النبي ﷺ إذا عصفت الرياح، قال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا، وخَيْر ما فيها، وخَيْر ما أُرْسِلَتْ به، وأعوذ بك من شرها، وشر ما فيها، وشر ما أُرْسِلَتْ به»، قالت: وإذا تخيلت السماء، تغير لونه، وخرج ودخل، وأقبل وأدبر، فإذا مطرت، سري عنه، فعرفت ذلك في وجهه، قالت عائشة: فسألته، فقال: «لعله، يا عائشة كما قال قوم عاد: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُؤْتِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤]» أخرجه مسلم (٨٩٩)، وأخرجه البخاري من غير ذكر الدعاء.

وله شاهد من حديث أنس؛ أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧١٧)، والضياء في «المختارة» (١٠٤/٧)، وأبو يعلى (٢٨٤/٥/٢٩٠٥)، والطبراني في «الدعاء» (٩٦٩): عبد الرحمن بن مهدي، ثنا المثنى بن سعيد عن قتادة عن أنس قال: كان النبي ﷺ إذا هاجت ريح شديدة قال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْر ما أُرْسِلَتْ به، وأعوذ بك من شر ما أُرْسِلَتْ به».

وأصل الحديث عند البخاري في «الصحيح» (١٠٣٤)، وهو عند البيهقي (٣/٣٦٠) من طريق آخر: من طريق حميد أنه سمع أنس بن مالك يقول: كانت الرياح الشديدة إذا هبت عرف ذلك في وجه النبي ﷺ.

قال الحافظ في «الفتح» (٦٠٤/٢): «ووقع عند أبي يعلى بإسناد صحيح عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا هاجت ريح شديدة قال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْر ما أُمِرْتُ به وأعوذ بك من شر ما أُمِرْتُ به»، وهذه زيادة على رواية حميد يجب =

= قبولها لثقة رواتها وفي الباب عن عائشة عند الترمذي وعن أبي هريرة عند أبي داود والنسائي وعن ابن عباس عند الطبراني. اهـ.

وله شاهد صحيح من حديث أبي هريرة: أخرجه عبد الرزاق (٢٠٠٤) عن معمر، وابن أبي شيبة (١٨/٩) (٢٦٣٠٢) و(٢١٦/١٠) (٢٩٢٠٩) قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان، عن الأوزاعي وأحمد (٢/٢٥٠) (٧٤٠٧) و(٤٣٦/٢) (٩٦٢٧) قال: حدثنا يحيى، حدثنا الأوزاعي، وفي (٢/٢٦٧) (٧٦١٩) قال: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، وفي (٢/٤٠٩) (٩٢٨٨) قال: حدثنا محمد بن مصعب، قال: حدثنا الأوزاعي، وفي (٢/٥١٨) (١٠٧٢٥) قال: حدثنا عثمان بن عمر، أخبرنا يونس، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٢٠) قال: حدثنا مسدد، عن يحيى، عن الأوزاعي، وفي (٩٠٦) قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث، عن يونس، وأبو داود (٥٠٩٧) قال: حدثنا أحمد بن محمد المروزي، وسلمة؛ يعني: ابن شبيب، قال: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، وابن ماجه (٣٧٢٧) قال: حدثنا أبو بكر، حدثنا يحيى بن سعيد، عن الأوزاعي، والنسائي في «الكبرى» (١٠٧٠١) قال: أخبرنا يوسف بن سعيد، قال: حدثنا حجاج، عن ابن جريج، قال: أخبرني زياد، وفي (١٠٧٠٢) قال: أخبرنا حميد بن مسعدة، عن سفیان، وهو ابن حبيب، عن الأوزاعي، وأبو يعلى (٦١٤٢) قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم، حدثنا مبشر، عن الأوزاعي، وابن حبان (١٠٠٧) قال: أخبرنا الحسين بن عبد الله القطان، بالرقعة، قال: حدثنا موسى بن مروان، قال: حدثنا الوليد، عن الأوزاعي، وفي (٥٧٣٢) قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلم، قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا الأوزاعي أربعتهم (معمر، والأوزاعي، ويونس بن يزيد، وزيد بن سعد) عن ابن شهاب الزهري، عن ثابت بن قيس الزرقى أن أبا هريرة قال: أخذت الناس الريح بطريق مكة فاشتدت عليهم، فقال عمر لمن حوله: ما الريح؟ فلم يرجعوا إليه شيئاً، فبلغني الذي سأله عنه، فاستحثت راحلتي حتى أدركته، فقلت: يا أمير المؤمنين، أخبرتك أنك سألت عن الريح سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الريح من روح الله ﷻ، تأتي بالرحمة، وتأتي بالعذاب، فلا تسبوا، وسلوا الله من خيرها، وعودوا به من شرها».

قلت: وقد صَوَّب الدارقطني والمزي ما رواه الجماعة: ثابت بن قيس الزرقى،

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.



= وخالفهم سالم بن عجلان الأفطس: فرواه عن الزهري عن عمرو بن سليم الزرقني عن أبي هريرة بنحوه مرفوعاً.

أخرجه النسائي (٩٣٠)، والطبراني في «الدعاء» (٩٧٥)، وقد عده الدارقطني وهم كما سيأتي.

قلت: وقد اختلف أيضاً في رفعه ووقفه قال الدارقطني في «عليه» (٩١/٢):

سئل عن حديث أبي هريرة، عن عمر، عن النبي ﷺ: «الريح من روح الله». فقال: هو حديث رواه علي بن معبد بن شداد المصري، عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن ثابت الزرقني، عن أبي هريرة، عن عمر، عن النبي ﷺ، وهم فيه.

والصواب ما رواه الحفاظ عن الأوزاعي، وأصحاب الزهري، عن الزهري، عن ثابت الزرقني، عن أبي هريرة؛ أن عمر سألهم عن الريح، فقال أبو هريرة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الريح من روح الله».

واختلف عن الزهري فيه؛ فقليل: عن الزهري، عن عمرو بن سليم الزرقني، عن أبي هريرة، وهو وهم.

قاله لوين، عن الحسن بن محمد بن أعين، عن عمر بن سالم الأفطس، عن أبيه، عن الزهري، وهوهم فيه.

وقيل: عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

والصواب: ثابت بن قيس الزرقني، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. اهـ.

وقال المزي: «المحفوظ حديث الزهري عن ثابت بن قيس عن أبي هريرة» «تحفة الأشراف» (٢٩٠/١٠).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (عن أبي بن كعب)؛ أي: ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي أبو المنذر، صحابي بدري جليل وكان من قراء الصحابة وقضاتهم وعلمائهم وله مناقب مشهورة.

اختلف في سنة موته، فقال الهيثم بن عدي: مات سنة تسع عشرة.

وقال خليفة بن خياط: سنة اثنتين وثلاثين، يقال فيها مات أبي بن كعب،

ويقال: بل مات في خلافة عمر.

قلت: وقيل غير ذلك.

قوله: (لا تسبوا الريح)؛ أي: لا تشتموها ولا تلعنوها للحق ضرر فيها فإنها مأمورة مقهورة، فلا يجوز سبها، بل تجب التوبة عند الضرر بها وهو تأديب من الله تعالى لعباده، وتأديبه رحمة للعباد، فلهذا جاء في حديث أبي هريرة مرفوعاً: «الريح من روح الله تأتي بالرحمة والعذاب، فلا تسبوها ولكن سلوا الله من خيرها وتعوذوا بالله من شرها» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه، وكونها قد تأتي بالعذاب لا ينافي كونها من رحمة الله.

وعن ابن عباس؛ أن رجلاً لعن الريح عند النبي ﷺ فقال: «لا تلعنوا الريح، فإنها مأمورة، وإنه من لعن شيئاً ليس له بأهل رجعت اللعنة إليه». رواه الترمذي، وقال: غريب.

قال الشافعي: «لا ينبغي شتم الريح فإنها خلق مطيع لله، وجند من جنوده، يجعلها الله رحمة إذا شاء، ونقمة إذا شاء. ثم روي بإسناده حديثاً منقطعاً أن رجلاً شكاً إلى رسول الله ﷺ الفقر، فقال له: «لعلك تسب الريح».

وقال مطرف: «لو حبست الريح عن الناس لأنتن ما بين السماء والأرض». قوله: (فإذا رأيتم ما تكرهون)؛ أي: من الريح إما شدة حرها، أو بردها، أو قوتها.

قوله: (فقولوا: اللَّهُمَّ إنا نسألك من خير هذه الريح)، أمر ﷺ بالرجوع إلى خالقها وأمرها الذي أزمه الأمور كلها بيده، ومصدرها عن قضائه، فما استجلبت نعمة بمثل طاعته وشكره، ولا استدفعت نقمة بمثل الالتجاء إليه والتعوذ به، والاضطرار إليه والاستكانة له ودعائه، والتوبة إليه والاستغفار من الذنوب.

قالت عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا عصفت الريح قال: «اللَّهُمَّ إني أسألك من خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به، وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به» وإذا تخيلت السماء تغير لونه، وخرج ودخل وأدير وأقبل، فإذا مطرت سري ذلك عنه، فعرفت عائشة ذلك فسألت، فقال: «لعله يا عائشة كما قال قوم عاد: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقِيلًا أَوْدِيْنَهُمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّطَرٌّ﴾». رواه البخاري ومسلم.

فهذا ما أمر به ﷺ وفعله عند الريح وغيرها من الشدائد المكروهات، فأين هذا ممن يستغيث بغير الله من الطواغيت والأموات، فيقولون: يا فلان الزمها أو أزلها، فالله المستعان.

○ قال الشيخ ابن باز: لما كان سب الريح وغيرها من المخلوقات نقص في =

### وفيه مسائل

- الأولى: النهي عن سبِّ الرِّيح<sup>[١]</sup>.
- الثانية: الإرشاد إلى الكلام النافع إذا رأى الإنسان ما يكره<sup>[٢]</sup>.
- الثالثة: الإرشاد إلى أنها مأمورة.
- الرابعة: أنها قد تؤمر بخير، وقد تؤمر بشر.



= الإيمان وضعف في التوحيد نبّه المؤلف على ذلك وجعله في كتاب التوحيد ليُعلم المؤمن أن سائر المعاصي مما ينقص التوحيد والإيمان فالمعاصي تنقص الإيمان وتضعف التوحيد.

وسب الرِّيح من جملة المعاصي؛ لأنها مخلوقة مدبرة ترسل بالخير والشر فلا يجوز سبّها، والواجب على المسلم أن يسأل الله خيرها ويستعيذ من شرها.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: مناسبة الباب للتوحيد: أن سب الرِّيح ينافي كمال التوحيد الواجب.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (النهي عن سب الرِّيح): وهذا النهي للتحريم؛ لأن سبّها سب لمن خلقها وأرسلها.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (الإرشاد إلى الكلام النافع إذا رأى الإنسان ما يكره)؛ أي: منها، وهو أن يقول: (اللَّهُمَّ إني أسألك من خيرها...) الحديث، مع فعل السباب الحسية أيضاً؛ كالانتقاء من شرها بالجدران أو الجبال ونحوها.



## باب



### قول الله تعالى:

﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] <sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أراد المصنف بهذه الترجمة التنبيه على وجوب حسن الظن بالله؛ لأن ذلك من واجبات التوحيد، ولذلك ذمَّ الله من أساء الظن به؛ لأن مبنى حسن الظن على العلم برحمة الله وعزته وإحسانه وقدرته وعلمه وحسن اختياره وقوة المتوكل عليه، فإذا تم العلم بذلك أثمر له حسن الظن بالله. وقد ينشأ حسن الظن من مشاهدة بعض هذه الصفات لاستلزامها الباقي. وبالجمله فمن قام بقلبه حقائق معاني أسماء الله وصفاته قام به من حسن الظن ما يناسب كل اسم وصفة؛ لأن كل صفة لها عبودية خاصة، وحسن ظن خاص. وقد جاء الحديث القدسي، «قال الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه حين يذكرني» رواه البخاري ومسلم.

وعن جابر رضي الله عنه: «أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قبل موته بثلاثة أيام يقول: لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله صلى الله عليه وسلم» رواه مسلم وأبو داود. وفي حديث عند أبي داود وابن حبان: «حسن الظن من حسن العبادة» رواه الترمذي والحاكم، ولفظهما: «حسن الظن بالله من حسن عبادة الله».

قوله: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾ قال ابن القيم: ثم أخبر عن الكلام الذي صدر عن ظنهم الباطل وهو قولهم: ﴿هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾ وقولهم: ﴿لَوْ كَانَتْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤] فليس مقصودهم بالكلمة الأولى والثانية إثبات القدر ورد الأمر كله لله، ولو كان مقصودهم لما ذموا عليه، ولما حسن الرد عليهم بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] ولا كان مصدر هذا الكلام ظن الجاهلية، ولهذا قال غير واحد من المفسرين: إن ظنهم =

= الباطل هاهنا هو التكذيب بالقدر، وظنهم أن الأمر لو كان إليهم لكان رسول الله ﷺ وأصحابه تبعاً لهم يسمعون منهم، لما أصابهم القتل، ولكان النصر والظفر لهم، فكذبهم الله ﷻ في هذا الظن الباطل الذي هو ظن الجاهلية، وهو الظن المنسوب إلى أهل الجهل الذين يزعمون بعد نفاذ القضاء والقدر الذي لم يكن بد من نفاذه: أنهم كانوا قادرين على دفعه، وأن الأمر لو كان إليهم لما نفذ القضاء، فأكذبهم الله بقوله: ﴿قُلْ إِنْ أَلَأَمَرْتُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ فلا يكون إلا ما سبق به قضاؤه وقدره، وجرى به قلمه وكتابه السابق، وما شاء الله كان ولا بد، شاء الناس أم أبوا، وما لم يشأ لم يكن، شاء الناس أو لم يشأوه، وما جرى عليكم من الهزيمة والقتل فبأمره الكوني الذي لا سبيل إلى دفعه، سواء كان لكم من الأمر شيء أو لم يكن، فإنكم لو كنتم في بيوتكم وقد كتب القتل على بعضكم؛ لخرج من كتب عليه القتل من بيته إلى مضجعه ولا بد، سواء كان له من الأمر شيء أو لم يكن.

وهذا من أظهر الأشياء إبطالاً لقول القدرية النفاة، الذين يجوّزون أن يقع ما لا يشاء الله وأن يشاء ما لا يقع.

وقوله: ﴿وَلَيَبْتَغِيَنَّ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛ أي: يختبر ما فيها من الإيمان والنفاق. فالمؤمن لا يزداد بذلك إلا إيماناً وتسليماً، والمنافق ومن في قلبه مرض لا بد أن يظهر ما في قلبه على جوارحه ولسانه.

قوله: ﴿وَلَيُمَحِّصَنَّ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، هذه حكمة أخرى، وهي تمحيص ما في قلوب المؤمنين وهو تخليصه وتنقيته وتهذيبه، فإن القلوب يخالطها تغليب الطباع وميل النفوس، وحكم العادة، وتزيين الشيطان، واستيلاء الغفلة مما يضاد ما أودع فيها من الإيمان والإسلام والبر والتقوى فلو تركت في عافية دائمة مستمرة، لم تتخلص من هذه المخاطر ولم تتمحص منه، فاقتضت حكمة العزيز الرحيم أن قيض لها من المحن والبلايا ما يكون؛ كالدواء الكريه لمن عرض له داء إن لم يتداركه طبيب بإزالته وتنقيته ممن هو في جسده، وإلا خيف عليه من الفساد والهلاك، فكانت نعمته سبحانه عليهم بهذه الكسرة والهزيمة، وقتل من قتل منهم تعادل نعمته عليهم بنصرهم، وتأبيدهم وظفرهم بعدوهم، فله عليهم النعمة التامة في هذا وهذا.

قوله: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنًا نَّهَسًا يَتَّقُونَ طَائِفَةً مِّنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛ يعني: أهل الإيمان واليقين والثبات والتوكل الصادق، وهم الجازمون =

= بأن الله ﷻ سينصر رسوله، وينجز له مأموله، ولهذا قال: ﴿وَلَا يَمُوتُ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛ يعني: لا يغشاهم النعاس من القلق: ﴿يَطْلُوتُ بِاللَّهِ عِزَّ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، كما قال في الآية الأخرى: ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الفتح: ١٢] وهكذا هؤلاء اعتقدوا أن المشركين لما ظهروا تلك الساعة أنها الفاصلة وأن الإسلام قد باد وأهله.

قال ابن القيم: ظن الجاهلية: هو المنسوب إلى أهل الجهل وظن غير الحق، لأنه ظن غير ما يليق بأسمائه الحسنی وصفاته العلی وذاته المبرأة من كل عيب وسوء، أو خلاف ما يليق بحكمته وحمده وتفرد بالربوبية والإلهية، وما يليق بوعده الصادق الذي لا يخلفه.

وقد ذكر المؤلف تفسير ابن القيم لهذه الآية، وهو أحسن ما قيل فيها وسيأتي ما يتعلق به إن شاء الله تعالى.

قوله: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾ هذا أيضاً من حكاية مقال المنافقين، والظاهر أن المعنى: إنا أُخْرِجْنَا كُرْهًا، ولو كان الأمر إلينا ما خرجنا، كما أشار إليه ابن أبي بذلك، ولفظه استفهام، ومعناه: النفي؛ أي: ما لنا شيء من الأمر؛ أي: أمر الخروج، وقيل غير ذلك فرد الله عليهم بقوله: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾؛ أي: ليس لكم من الأمر شيء ولا لغيركم، بل الأمر كله لله، فهو الذي إذا شاء فلا مرد له.

وقوله: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هُنَا﴾، تقدم الكلام عليها في باب ما جاء في «اللو».

وقوله: ﴿وَلِيَتَّبِعِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ﴾؛ أي: قدر الله هذه الهزيمة والقتل، ليختبر الله ما في صدوركم بأعمالكم، لأنه قد علمه غيباً فيعلمه شهادة؛ لأن المجازاة إنما تقع على ما يعلم مشاهدة، لا على ما هو معلوم منهم غير معمور ﴿وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾؛ أي: يطهرها من الشك والمرض بما يريكم من عجائب آياته وباهر قدرته، وهذا خاص بالمؤمنين دون المنافقين ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [التعابن: ٤] قيل معناه: إن الله لا يتليكم ليعلم ما في صدوركم فإنه عليم بذلك وإنما ابتلاكم ليظهر أسراركم، والله أعلم.

○ قال ابن سعدي: وذلك أنه لا يتم للعبد إيمان ولا توحيد حتى يعتقد جميع ما =

= أخبر الله به من أسمائه وصفاته وكماله، وتصديقه بكل ما أخبر به، وأنه يفعله، وما وعد به من نصر الدين وإحقاق الحق وإبطال الباطل، فاعتقاد هذا من الإيمان، وطمأنينة القلب بذلك من الإيمان.

وكل ظن ينافي ذلك فإنه من ظنون الجاهلية المنافية للتوحيد؛ لأنها سوء ظن بالله ونفي لكماله، وتكذيب لخبره وشك في وعده، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن باز: المقصود من هذا الباب أن كثيراً من الناس لا يسلم الله حكمته وقدره السابق، بل يسيء الظن بالله ﷻ فيظن أن ما وقع من الأشياء التي تخالف هواه أنه لم يكن عن حكمة وعن قدر سابق، ومنهم من يظن أنه لمجرد المشيئة لا عن حكمة، ومنهم من يظن أن الله قد جار على عباده وظلمهم فأفقر فلاناً وأمراض فلاناً، والمنافقون ظنوا بالله ظن السوء من جهة أن الله لا ينصر أوليائه ورسوله، ومن جهة أن أفعال الله لا تقع عن حكمة بل لمجرد المشيئة المجردة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: مناسبة الباب للتوحيد:

إن ظن السوء ينافي كمال التوحيد، وينافي الإيمان بالأسماء والصفات؛ لأن الله قال في الأسماء: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] فإذا ظن بالله ظن السوء، لم تكن الأسماء حسنى، وقال في الصفات: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، وإذا ظن بالله ظن السوء، لم يكن له المثل الأعلى.

والظن بالله ﷻ على نوعين:

الأول: أن يظن خيراً.

الثاني: أن يظن بالله شراً.

والأول له متعلقان:

١ - متعلق بالنسبة لما يفعله في هذا الكون، فهذا يجب عليك أن تحسن الظن بالله ﷻ فيما يفعله ﷻ في هذا الكون، وأن تعتقد أن ما فعله إنما هو لحكمة بالغة قد تصل العقول إليها وقد لا تصل، وبهذا يتبين عظمة الله وحكمته في تقديره، فلا يظن أن الله إذا فعل شيئاً في الكون فعله لإرادة سيئة، حتى الحوادث والنكبات لم يحدثها الله لإرادة السوء المتعلق بفعله، أما المتعلق بغيره بأن يحدث ما يريد به أن يسوء هذا الغير، فهذا واقع، كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِيكُمُ اللَّهُ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾ [الأحزاب: ١٧].

٢ - متعلق بالنسبة لما يفعله بك، فهذا يجب أن تظن بالله أحسن الظن، لكن =

= بشرط أن يوجد لديك السبب الذي يوجب الظن الحسن، وهو أن تعبد الله على مقتضى شريعته مع الإخلاص، فإذا فعلت ذلك، فعليك أن تظن أن الله يقبل منك ولا تسيء الظن بالله بأن تعتقد أنه لن يقبل منك، وكذلك إذا تاب الإنسان من الذنب، فيحسن الظن بالله أنه يقبل منه، ولا يسيء الظن بالله بأن يعتقد أنه لا يقبل منه. وأما إن كان الإنسان مفرطاً في الواجبات فاعلاً للمحرمات، وظن بالله ظناً حسناً، فهذا هو ظن المتهاون المتهالك في الأمانى الباطلة، بل هو من سوء الظن بالله، إذ أن حكمة الله تأبى مثل ذلك.

النوع الثاني: وهو أن يظن بالله سوء، مثل: أن يظن في فعله سفهاً أو ظلماً أو نحو ذلك، فإنه من أعظم المحرمات وأقبح الذنوب، كما ظن هؤلاء المنافقون وغيرهم ممن يظن بالله غير الحق.

قوله: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾ مرادهم بذلك أمران:

الأول: رفع اللوم عن أنفسهم.

الثاني: الاعتراض على القدر.

وقوله: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ﴾ واحد الأمور لا واحد الأوامر؛ أي: الشأن كل الشأن الذي يتعلق بأفعال الله وأفعال المخلوقين كله لله - سبحانه -، فهو الذي يقدر الذل والعز والخير والشر، لكن الشر في مفعولاته لا في فعله.

قوله: ﴿يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛ أي: ما لا يظهرون لك، فمن شأن المنافقين عدم الصراحة والصدق، فيخفي في نفسه ما لا يبيده لغيره؛ لأنه يرى من جنبه وخوفه أنه لو أخبر بالحق لكان فيه هلاكه، فهو يخفي الكفر والفسوق والعصيان. قوله: ﴿مَا قُتِلْنَا هُنَا﴾؛ أي: في أحد، والمراد بمن «قتل»: من استشهد من المسلمين في أحد؛ لأن عبد الله بن أبي رجع بنحو ثلث الجيش في غزوة أحد، وقال: إن محمداً يعصيني ويطيع الصغار والشبان.

قوله: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي يُبُوتِكُمْ لَرَزَّ الْأَوَّلُ كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلَ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. هذا رد لقولهم: لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا هاهنا.

وهذا الاحتجاج لا حقيقة له؛ لأنه إذا كتب القتل على أحد، لم ينفعه تحصنه في بيته، بل لا بد أن يخرج إلى مكان موته.

والكتابة قسماً:

١ - كتابة شرعية: وهذا لا يلزم منها وقوع المكتوب، مثل قوله تعالى: =



= ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣] وقوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣].

٢ - كتابة كونية: وهذه يلزم منها وقوع المكتوب كما في هذه الآية، ومثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرُثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، وقوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبَنَكَ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١].

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: الظن بالله ظن السوء: منه ما ينافي التوحيد من أصله، ومنه ما ينافي كماله الواجب.

وظن السوء: هو كل من ظن بالله ما لا يليق به فقد ظنَّ ظن السوء بالله.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: أنَّ حسن الظنَّ بالله ﷻ من واجبات التوحيد، وسوء الظنَّ بالله ﷻ ينافي التوحيد، هذا وجه المناسبة لهذا الباب في كتابه التوحيد.

ومن أنكر حكمة الله فإنه يكفر بذلك، بخلاف من أثبتها وأولها فإنه يُعتبر ضالاً في هذا التأويل، لأنَّ الله جلَّ وعلا حكيم لا يفعل شيئاً إلا لحكمة عظيمة، قد تظهر لنا وقد لا تظهر.

وسوء الظنَّ بالله ﷻ ينافي التوحيد أو ينافي كماله، ينافي أصله إذا زاد وكثر واستمرَّ، أو ينافي كماله إذا كان شيئاً عارضاً أو شيئاً خفيفاً أو خاطراً في النفس فقط ولا يتكلم به بلسانه، أما إن تكلم به بلسانه فإنه يكون منافياً للتوحيد.

□ ما يستفاد من الآية:

- ١ - أن من ظن أن الله يدل الباطل على الحق إدالة مستمرة يضمنحل معها الحق اضمحلالاً لا يقوم بعده فقد ظن بالله غير الحق ظن الجاهلية.
- ٢ - إثبات الحكمة فيما يُجرى به الله من ظهور الباطل أحياناً.
- ٣ - بيان خبث طوية المنافقين، وأنهم عند الشدائد يظهر ما عندهم من النفاق.

٤ - إثبات القضاء والقدر.

٥ - وجوب تنزيه الله عما لا يليق به سبحانه.

٦ - وجوب حسن الظن بالله تعالى.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وظن غير الحق بالله تعالى مناف للتوحيد، وقد يكون منافياً لكمال التوحيد، فمنه ما يكون صاحبه خارجاً عن ملة الإسلام أصلاً؛ =

= كظن غير الحق بالله تعالى في بعض مسائل القدر - كما سيأتي -، ومنه ما هو مناف لكمال التوحيد.

فالله - جلّ وعلا - موصوف بكمال الحكمة، وكمال الحمد على أفعاله؛ لأن أفعال الله - جلّ وعلا - قسمان: أفعال ترجع إلى الحكمة والعدل، وأفعال ترجع إلى الفضل والنعمة والرحمة والبر بالخلق، فالله - جلّ وعلا - يفعل هذا وهذا، وحتى أفعاله التي هي أفعال بر وإحسان هي منوطة بالحكم العظيمة، وكذلك الأفعال التي قد يظهر للبشر أنها ليست في صالحهم أو ليست موافقة للحكمة، فإن ظن الحق بالله - جلّ وعلا - أن يظن به، وأن يعتقد أنه ليس ثم شيء من أفعاله إلا وهو موافق لحكمته - جلّ وعلا - العظيمة، إذ هو العزيز القهار، الفعال لما يريد.

وحكمة الله - جلّ وعلا - ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع السلف، واسم الله (الحكيم) مشتمل على صفة الحكمة، فإنه - جلّ وعلا - حكيم، بمعنى: حاكم، وحكيم، بمعنى: محكم للأمر، وحكيم، بمعنى: أنه ذو الحكمة البالغة، فهذه ثلاثة تفسيرات لاسم الله (الحكيم)، وكلها صحيحة، وكلها يستحقها الله - جلّ وعلا -، فإنه - جلّ وعلا - حكيم بمعنى حاكم، وحكيم بمعنى محكم، كما قال: ﴿كَتَبَ أَهْكَتْ ءَايَتُهُ﴾ [هود: ١] وقال: ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمٰنِ مِن تَفٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣]؛ لأجل إحكامه، وقال ﷺ أيضاً: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١]، ونحو ذلك من دليل إحكامه - جلّ وعلا - لما خلق، والثالث: أنه ذو الحكمة، والحكمة في صفة الله - جلّ وعلا - تفسر كما تقدم - بأنها وضع الأمور في مواضعها، الموافقة للغايات المحمودة منها؛ ولهذا قال أهل السنة والجماعة، أهل الأثر الفقهاء بالكتاب والسنة: إن أفعال الله - جلّ وعلا - معللة، وكل فعل يفعله الله - جلّ وعلا - فله علة من أجلها فعل، وهذه العلة هي حكمته ﷻ، فإن أفعال الله - جلّ وعلا - منوطة بالعلل، وهذا أنكره المعتزلة؛ لأنهم قدرية، وأنكره الأشاعرة؛ لأنهم جبرية، فقالوا: إن أفعال الله - جلّ وعلا - ليست مرتبطة بالحكم، وهو يفعل لا عن حكمة، وهذا سوء ظن بالله - جلّ وعلا - ولهذا أورد الشيخ رحمه الله هذا الباب ليبين أن تحقيق التوحيد، وتحقيق كمال التوحيد أن توقن بالحكمة البالغة لله - جلّ وعلا -، ومن نفى الحكمة في أفعال الله فهو مبتدع، توحيده قد انتفى عنه كماله؛ لأن بدعته شنيعة، وكل البدع تنفي كمال التوحيد، ومنها ما ينفي أصل التوحيد.

وقوله: ﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنُّ السَّوِّ عَلَى دَائِرَةِ السَّوِّ﴾ [الفتح: ٦] [١].

قال ابن القيم في الآية الأولى: فسر هذا الظن بأنه سبحانه لا ينصر رسوله، وأن أمره سيضمحل، وفسر بأن ما أصابه لم يكن بقدر الله وحكمته، ففسر بإنكار الحكمة، وإنكار القدر، وإنكار أن يتم أمر رسوله، وأن يظهره الله على الدين كله، وهذا هو ظن السوء الذي ظنه المنافقون والمشركون في سورة الفتح، وإنما كان هذا الظن السوء لأنه ظن غير ما يليق به سبحانه، وما يليق بحكمته وحده ووعد الصادق. فمن ظن أنه يدلل الباطل على الحق إدالة مستقرة يضمحل معها

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال ابن كثير: أي يتهمون الله تعالى في حكمه، ويظنون بالرسول ﷺ وأصحابه أن يُقْتَلُوا ويذهبوا بالكلية، ولهذا قال: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوِّ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ﴾ [الفتح: ٦]؛ أي: أبعدهم من رحمته ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦].

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ الغضب من صفات الله الفعلية التي تتعلق بمشيئته وترتب عليها الانتقام، وأهل التعطيل قالوا: إن الله لا يغضب حقيقة: فمنهم من قال: المراد بغضبه الانتقام. ومنهم من قال: المراد إرادة الانتقام، قالوا: لأن الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام ولهذا قال النبي ﷺ: «إنه جمرة يلقيها الشيطان في قلب ابن آدم». فيجاء عن ذلك: بأن هذا هو غضب الإنسان، ولا يلزم من التوافق في اللفظ التوافق في المثلية والكيفية، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ويدل على أن الغضب ليس هو الانتقام قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ءَاسَفُونَا اٰنْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥] ف ﴿ءَاسَفُونَا﴾ بمعنى: أغضبونا ﴿اٰنْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾، فجعل الانتقام مرتباً على الغضب، فدل على أنه غيره.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

- ١ - التحذير من سوء الظن بالله ووجوب حسن الظن به.
- ٢ - أن من ظن أن الله لا ينصر رسوله ودينه فقد ظن به ظن السوء.
- ٣ - وصف الله بأنه يغضب على أعدائه ويلعنهم.
- ٤ - بيان عاقبة الكفار والمنافقين.

الحق، أو أنكر أن يكون ما جرى بقضائه وقدره، أو أنكر أن يكون قدره لحكمة بالغة يستحق عليها الحمد، بل زعم أن ذلك لمشئته مجردة، فذلك ظن الذين كفروا، فويل للذين كفروا من النار.

وأكثر الناس يظنون بالله ظن السوء فيما يختص بهم، وفيما يفعله بغيرهم، ولا يسلم من ذلك إلا من عرف الله وأسماء وصفاته، وموجب حكمته وحملته.

فليعتن اللبيب الناصح لنفسه بهذا، وليتب إلى الله، وليستغفره من ظنه بربه ظن السوء. ولو فتشت من فتشت لرأيت عنده تعنتاً على القدر وملامة له، وأنه كان ينبغي أن يكون كذا وكذا؛ فمستقل ومستكثر. وفتش نفسك، هل أنت سالم.

**فإن تنج منها تنج من ذي عزيمة وإلا فإنني لا إخالك ناجياً<sup>(١)</sup>**

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (فسر هذا الظن بأنه سبحانه لا ينصر رسوله). إلى آخره. هذا تفسير غير واحد من المفسرين وهو مأخوذ من تفسير قتادة والسدي، وذكر ذلك عنهما ابن جرير وغيره بالمعنى.

وقوله: (وإن أمره سيضمحل)؛ أي: سيذهب جملة حتى لا يبقى له أثر، والاضمحلال: ذهاب الشيء جملة.

قوله: (وفسر أن ما أصابهم لم يكن بقدر الله وحكمته) قال القرطبي: وقال جويبر عن الضحاك عن ابن عباس في قوله: ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾؛ يعني: التكذيب بالقدر وذلك أنهم تكلموا فيه، فقال الله: قل إن الأمر كله لله؛ يعني: القدر خيره وشره من الله.

وأما تفسيره بإنكار الحكمة، فلم أقف عليه عن السلف، فهو تفسير صحيح فمن أنكر أن ذلك لم يكن لحكمة بالغة يستحق عليها الحمد والشكر، فقد ظن بالله ظن السوء، وقد أشار تعالى إلى بعض الحكم والغايات المحمودة في ذلك، في سورة «آل عمران» فذكر شيئاً كثيراً:

منها في الآية المفسرة: ﴿وَلِيَبْلِغْ إِلَهُكَ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ فهذا بعض الحكمة في ذلك، فمن أنكره، فقد ظن ظن السوء =

= بالله وحكمته وعلمه ورحمته لكمال علمه وقدرته ورحمته، ولأن من أسمائه الحق، وذلك هو موجب إلهيته وبروبيته.

قوله: (لأنه ظن غير ما يليق به سبحانه)؛ أي: لأن الذي يليق به سبحانه أنه يظهر الحق على الباطل وينصره، فلا يجوز في عقل ولا شرع أن يظهر الباطل على الحق. قال تعالى: ﴿بَلْ تَقْذِفُ بِالْمَلَأِ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨] وقال تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الأنبياء: ٨١].

قوله: (ولا يليق بحكمته وحمده)؛ أي: إن الذي يليق بحكمته وحمده أن لا يكون في السموات ولا في الأرض حركة ولا سكون إلا وله في ذلك الحكمة البالغة والحمد الكامل التام عليها، فكيف بمثل هذا الأمر العظيم الذي وقع على سيد المرسلين ﷺ وعلى سادات الأولياء رضي الله عنهم، فله ﷺ في ذلك الحكمة، وله عليه الحمد، بل والشكر.

ومن تأمل ما في سورة «آل عمران» في سياق القصة؛ رأى من ذلك العجب، فمن ظن بالله تعالى أنه لا يفعل ذلك بقدرة وحكمة يستحق عليها الحمد والشكر، فقد ظن به ظن السوء.

قوله: (فمن ظن أنه يديل الباطل على الحق إدالة مستقرة يضمحل معها الحق)، فهذا ظن السوء، لأنه نسبه -؛ أي: سبحانه - إلى ما لا يليق بجلاله وكماله ونعوته وصفاته، فإن حمده وحكمته وعزته تأبى ذلك، وتأبى أن يذل حربه وجنده وأن تكون النصر المستقرة والظفر الدائم لأعدائه المشركين المعاندين له، فمن ظن به ذلك، فما عرفه ولا عرف أسمائه وصفاته وكماله.

قوله: (أو أنكر أن يكون ما جرى بقضائه وقدره)؛ أي: فذلك ظن السوء، لأنه نسبة له إلى ما لا يليق ببروبيته وملكه وعظمته.

قوله: (أو أنكر أن يكون قدره لحكمة بالغة يستحق عليها الحمد، بل زعم أن ذلك لمشئته مجردة فذلك) ﴿ظَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا قَوْلَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص: ٢٧].

قال ابن القيم: وكذلك من أنكر أن يكون قدر ما قدره من ذلك وغيره لحكمة بالغة وغاية محمودة يستحق عليها الحمد، وأن ذلك إنما صدر عن مشئته مجردة عن حكمة وغاية مطلوبة هي أحب إليه من فواتها وأن تلك الأسباب المكروهة المفضية إليها لا يخرج تقديرها عن الحكمة لانضمامها إلى ما يحب، وإن كانت مكروهة له، فما قدرها سدى ولا شاءها عبثاً، ولا خلقها باطلاً ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا قَوْلَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ . =

قوله: (ووعده الصادق)؛ لأن الله تعالى وعد رسوله ﷺ أن يظهر أمره ودينه على الدين كله ﴿عَلَى الَّذِينَ كَلِمَةٌ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣، والصف: ٩]، فمن ظن به تعالى أن دين نبيه سيضمحل ويبطل، ولا يظهر على الدين كله، فقد ظن به ظن السوء، لأنه ظن أنه يخلف الميعاد والله تعالى لا يخلف الميعاد.

قوله: (وأكثر الناس يظنون بالله ظن السوء، فيما يختص بهم، وفيما يفعله بغيرهم).

قال ابن القيم: فمن قنط من رحمته، وأيس من روحه، فقد ظن به ظن السوء، ومن جَوَّز عليه أن يعذب أوليائه مع إحسانهم وإخلاصهم ويسوي بينهم وبين أعدائه، فقد ظن به ظن السوء، ومن ظن أنه يترك خلقه سدى معطلين عن الأمر والنهي، ولا يرسل إليهم رسله، ولا ينزل إليهم كتبه، فقد ظن به ظن السوء، ومن ظن أنه لن يجمعهم بعد موتهم للثواب والعقاب في دار يجازي فيها المحسن بإحسانه، والمسيء بإساءته، ويبين لخلقهم حقيقة ما اختلفوا فيه، ويظهر للعالمين كلهم صدقه، وصدق رسله، وأن أعداءه كانوا هم الكاذبين، فقد ظن به ظن السوء، ومن ظن أنه يضع عليه عمله الصالح الذي عمله خالصاً لوجهه على امثال أمره، ويبطله عليه بلا سبب من العبد، أو أنه يعاقبه بما لا صنع له فيه، ولا اختيار له، ولا قدرة ولا إرادة له في حصوله، بل يعاقبه على فعله سبحانه به، أو ظن به أنه يجوز عليه أن يؤيد أعداءه الكاذبين عليه بالمعجزات التي يؤيد بها أنبياءه ورسله، ويُجزيها على أيديهم ليُضَلُّوا بها عباده، وأنه يحسن منه كل شيء حتى يعذب من أفنى عمره في طاعته؛ أي: كمحمد ﷺ فيخلده في الجحيم، أو في أسفل سافلين، وينعم من استنفذ عمره في عداوته، وعداوة رسله ودينه، كأبي جهل فيرفعه إلى أعلى عليين، وكلا الأمرين في الحسن سواء عنده، ولا يعرف امتناع أحدهما، ووقوع الآخر إلا بخبر صادق، وإلا فالعقل لا يقضي بقبح أحدهما، وحسن الآخر، فقد ظن به ظن السوء.

ومن ظن أنه أخبر عن نفسه وصفاته وأفعاله بما ظاهره باطل، وتشبيه وتمثيل، وترك الحق لم يخبر به، وإنما رمز إليه رموزاً بعيدة، وصرح دائماً بالتشبيه والتمثيل والباطل، وأراد من خلقه أن يتبعوا أذهانهم وقواهم وأفكارهم في تحريف كلامه عن مواضعه، وتأويله على غير تأويله، وأحالهم في معرفة أسمائه وصفاته على عقولهم وآرائهم لا على كتابه مع قدرته على أن يصرح لهم بالحق الذي ينبغي التصريح به، ويريحهم من الألفاظ التي توقعهم في اعتقاد الباطل؛ فقد ظن به ظن السوء.

= ومن ظن به أن يكون له في ملكه ما لا يشاء ولا يقدر على إيجادهِ وتكوينهِ، فقد ظن به ظن السوء.

ومن ظن أنه لا سمع له، ولا بصر، ولا علم، ولا إرادة، ولا كلام يقوم به، وأنه لم يكلم أحداً من الخلق، ولا يتكلم أبداً، فقد ظن به ظن السوء، ومن ظن أنه ليس فوق سماواته على عرشه بائناً من خلقه، وأن نسبة ذاته تعالى إلى عرشه؛ كنسبتها إلى أسفل سافلين، وأنه أسفل كما أنه أعلى، وأن من قال: سبحان ربي الأسفل كمن قال: سبحان ربي الأعلى، فقد ظن به أقبح الظن.

ومن ظن أنه يحب الكفر والفسوق والعصيان والفساد، كما يحب الإيمان والبر والطاعة والصالح، فقد ظن به ظن السوء، ومن ظن أنه لا يحب، ولا يرضى، ولا يغضب، ولا يوالي، ولا يعادي، ولا يقرب من أحد من خلقه، ولا يقرب عنده أحد، وأن ذوات الشياطين في القرب منه؛ كذوات الملائكة المقربين، فقد ظن به ظن السوء، ومن ظن أنه يسوي بين المتضادين، أو يفرق بين المتساويين من كل وجه، أو يحبط طاعات العمر المديد الخالصة الصواب بكبيرة واحدة تكون بعدها، فيخلده في الجحيم لتلك الكبيرة، كما يخلد من لم يؤمن به طرفة عين، واستنفد عمره في مساخطه، ومعاداة رسله ودينه؛ فقد ظن به ظن السوء.

وبالجملة فمن ظن به خلاف ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، أو عطل حقائق ما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، فقد ظن به ظن السوء، ومن ظن أن له ولداً أو شريكاً، أو أن أحداً يشفع عنده بدون إذنه، أو أن بينه وبين خلقه وسائط يرفعون حوائجهم إليه، أو أنه نصب لعباده أولياء من دونه، يتقربون بهم إليه، ويجعلونهم وسائط بينه وبينهم فيدعونهم، ويخافونهم، ويرجونهم؛ فقد ظن به أقبح الظن وأسوأه.

ومن ظن به أنه ينال ما عنده بمعصيته ومخالفته، كما ينال بطاعته، والتقرب إليه، فهو من ظن السوء، ومن ظن أنه إذا ترك لأجله شيئاً لم يعوضه خيراً منه، أو من فعل شيئاً لأجله، لم يعطه أفضل منه، فقد ظن به ظن السوء، ومن ظن أنه يغضب على عبده، ويعاقبه بغير جرم، ولا سبب من العبد إلا بمجرد المشيئة؛ فقد ظن به ظن السوء، ومن ظن أنه إذا صدق في الرغبة والرهبة، وتضرع إليه وسأل واستعان به، وتوكل عليه أنه يخيبه، فقد ظن به ظن السوء، ومن ظن أنه يثيبه إذا عصاه، كما يثيبه إذا أطاعه، وسأله ذلك في دعائه، فقد ظن به خلاف ما هو أهله، وما لا يفعله، ومن ظن أنه إذا أغضبه وأسخطه، ووقع في معاصيه، ثم اتخذ من دونه =

= أولياء، ودعا من دونه ملكاً، أو بشراً حياً أو ميتاً يرجو بذلك أن ينفعه عند ربه، ويخلصه من عذابه، فقد ظن به ظن سوء، ومن ظن به أنه يسلط على رسوله محمد ﷺ أعداءه تسليطاً مستقراً دائماً في حياته ومماته، وابتلاه بهم لا يفارقونه، فلما مات استبدوا بالأمر دون وصيه، وأهل بيته، وسلبوهم حقهم، وأدلوهم من غير جرم، ولا ذنب لأولياءه، وأهل الحق، وهو يرى ذلك، ويقدر على نصرة أوليائه وحزبه، ولا ينصرهم، ثم جعل المبدلين لدينه مُضَاجِعِيهِ ﷺ في حفرته تسلم أمته عليه وعليهم كل وقت، كما تظنه الرافضة؛ فقد ظن به أقبح الظن. انتهى اختصاراً.

وهو ينيهك على إحسان الظن بالله في كل شيء.

قوله: (فليعتن اللبيب). اللب: العقل، واللبيب العاقل.

قوله: (ولو فتشت من فتشت لرأيت عنده تعتاً على القدر، وملامة له، وأنه كان ينبغي أن يكون كذا وكذا).

قلت: بل يبوحدون بذلك، ويصرحون به جهاراً في أشعارهم وكلامهم.

قال ابن عقيل في «الفنون»: الواحد من العوام إذا رأى مراكب مقلدة بالذهب والفضة، وداراً مشيدة مملوءة بالخدم والزينة، قال: انظر إلى إعطائهم مع سوء أفعالهم، ولا يزال يلعنهم، ويذم معطيهم حتى يقول: فلان يصلي الجماعات والجمع، ولا يؤذي الذر، ولا يأخذ ما ليس له، ويؤدي الزكاة إذا كان له مال، ويحج ويجاهد، ولا ينال خلة بقله، ويظهر الإعجاب كأنه ينطق: إنه لو كانت الشرائع حقاً لكان الأمر بخلاف ما ترى، وكان الصالح غنياً، والفاسق فقيراً.

قال أبو الفرج ابن الجوزي: وهذه حالة قد شملت خلقاً كثيراً من العلماء والجهال، أولهم إبليس فإنه نظر بعقله، فقال: كيف يفضل الطين على جوهر النار؟! وفي ضمن اعتراضه: إن حكمتك قاصرة وأن رأبي أجود.

واتبع إبليس في تفضيله واعتراضه خلق كثير، مثل ابن الراوندي والمعري، ومن قوله:

إذا كان لا يحظى برزقك عاقل وترزق مجنوناً وترزق أحمقا  
ولا ذنب يا رب السماء على امرئ رأى منك ما لا يشتهي فتزندقا  
وأمثال ذلك كثير في أولئك الذين ابتعدوا عن كتاب الله وسنة رسوله، وانطلقوا إلى أهوائهم، واعتمدوا على عقولهم القاصرة التي جعلتهم يعترضون على الله جلّ وعلا.



= وكان أبو طالب المكي يقول: ليس على المخلوق أضر من الخالق.

قال ابن الجوزي: ودخلت على صدقة بن الحسين الحداد، وكان فقيهاً غير أنه كان كثير الاعتراض، وكان عليه جرب، فقال: هذا ينبغي أن يكون على جمل لا علي، وكان يتفقده بعض الأكابر بمأكول، فيقول: بعث لي هذا على الكبر وقت لا أقدر على أكله.

وكان رجل يصحبني قد قارب ثمانين سنة، كثير الصلاة والصوم، فمرض واشتد به المرض، فقال: إن كان يريد أن أموت فيميتني، وأما هذا التعذيب، فما له معنى، والله لو أعطاني الفردوس كان مكفوراً.

ورأيت آخر تزياً بالعلم إذا ضاق عليه رزقه يقول: أيش هذا التديير؟ وعلى هذا كثير من العوام إذا ضاقت أرزاقهم اعترضوا، وربما قالوا: ما يريد نصلي. وإذا رأوا رجلاً صالحاً مؤذياً قالوا: ما يستحق قدحاً في القدر، وكان قد جرى في زماننا تسلط من الظلمة، وقال بعض من تزيا بالدين: هذا حكم بارد.

وما فهم ذلك الأحق، فإن الله على الظالم أن يسلط عليه أظلم منه، وفي الحمقى من يقول: أيّ فائدة في خلق الحيات والعقارب، وما علم أن ذلك نموذج لعقوبة المخالف، وهذا أمر قد شاع، ولهذا مددت النفس فيه.

واعلم أن المعترض قد ارتفع أن يكون شريكاً، وعلا على الخالق بالحكم عليه، وهؤلاء كلهم كفرة، لأنهم رأوا حكمة الخالق قاصرة، وإذا كان توقف القلب عن الرضى بحكم الرسول ﷺ يخرج عن الإيمان. قال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥] فكيف يصح الإيمان مع الاعتراض على الله؟ وكان في زمن ابن عقيل رجل رأى بهيمة على غاية من السقم، فقال: وارحميني لك، واقلة حيلتي في إقامة التأويل لمُعَذِّبِكَ. فقال له ابن عقيل: إن لم تقدر على حمل هذا الأمر لأجل رقبتك الحيوانية ومناسبتك الجنسية، فعندك عقل تعرف به حكم الصانع وحكمته يوجب عليك التأويل، فإن لم تجد استطرحت لفاطر العقل، حيث خانك العقل عن معرفة الحكمة في ذلك. انتهى.

قوله: (وفتش نفسك هل أنت سالم؟).

قال ابن القيم: أكثر الخلق إلا من شاء الله يظنون بالله غير الحق، ظن السوء، فإن غالب بني آدم يعتقد أنه مبخوس الحق، ناقص الحظ، وأنه يستحق فوق ما أعطاه الله، ولسان حاله يقول: ظلمني ربي، ومنعني ما أستحقه، ونفسه تشهد عليه =

= بذلك، وهو بلسانه ينكره، ولا يتجاسر على التصريح به، ومن فتش نفسه، وتغلغل في معرفة دفائنها وطواياها، رأى ذلك فيها كامناً كمون النار في الزناد، فاقبح زناد من شئت ينبئك شرارها عما في زناده، فليعتن اللبيب الناصح لنفسه بهذا الموضوع، وليتب إلى الله ويستغفره كل وقت من ظنه بربه ظن السوء، وليظن السوء بنفسه التي هي مأوى كل سوء ومنبع كل شر، المركبة على الجهل والظلم، فهو أولى بظن السوء من أحكم الحاكمين، وأعدل العادلين، وأرحم الراحمين، الغني الحميد الذي له الغنى التام، والحكمة التامة، المنزه عن كل سوء في ذاته وصفاته وأفعاله وأسمائه، فذاته لها الكمال المطلق من كل وجه، وصفاته كذلك وأفعاله كلها حكمة ومصلحة ورحمة وعدل، وأسماءه كلها حسنى.

فإن الله أولى بالجميل  
فلا تظنن بربك ظن سوء  
ولا تظنن بنفسك قط خيراً  
كذلك وخيرها كالمستحيل  
وما بك من تقى فيها وخير  
فذلك مواهب الرب الجليل  
وليس لها ولا منها ولكن  
من الرحمن فاشكر للدليل  
قوله: (فإن تنج منها)؛ أي: من هذه الخصلة العظيمة.

قوله: (من ذي عظمة)؛ أي: تنج من شر عظيم.

قوله: (ولإني لا إخالك). هو بكسر الهمزة؛ أي: أظنك، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: ففسر بإنكار الحكمة، وإنكار القدر، وإنكار أن يتم أمر رسوله ﷺ وأن يظهره الله على الدين كله.

ففسر بما يكون طعناً في الربوبية وطعناً في الأسماء والصفات، فالطعن في القدر طعن في ربوبية الله ﷻ؛ لأن من تمام ربوبيته ﷻ أن يؤمن بأن كل ما جرى في الكون فإنه بقضاء الله وقدره، والطعن في الأسماء والصفات تضمنه الطعن في أفعاله وحكمته، حيث ظننا أن الله تعالى لا ينصر رسوله وسوف يضمحل أمره؛ لأنه إذا ظن الإنسان هذا الظن بالله، فمعنى ذلك أن إرسال الرسول ﷺ عبث وسفه، فما الفائدة من أن يُرسلَ رسول ويؤمر بالقتال وإتلاف الأموال والأنفس، ثم تكون النتيجة أن يضمحل أمره وينسى؟ فهذا بعيد.

ولا سيما رسول الله ﷺ الذي هو خاتم النبيين، فإن الله تعالى قد أذن بأن شريعته سوف تبقى إلى يوم القيامة.


قال ابن القيم رحمته الله: «وهذا هو ظن السوء الذي ظنه المنافقون والمشركون في سورة الفتح».

وخلاصة ما ذكر ابن القيم في تفسير ظن السوء ثلاثة أمور:

الأول: أن يظن أن الله يدل الباطل على الحق إدالة مستقرة يضمنها معها الحق، فهذا هو ظن المشركين والمنافقين في سورة الفتح، قال تعالى: ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولَ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: ١٢].

الثاني: أن ينكر أن يكون ما جرى بقضاء الله وقدره؛ لأنه يتضمن أن يكون في ملكه سبحانه ما لا يريد، مع أن كل ما يكون في ملكه فهو بإرادته.

الثالث: أن ينكر أن يكون قدره لحكمة بالغة يستحق عليه الحمد؛ لأن هذا يتضمن أن تكون تقديراته لعباً وسفهاً، ونحن نعلم علم اليقين أن الله لا يقدر شيئاً أو يشعه إلا لحكمة، قد تكون معلومة لنا وقد تقصر عقولنا عن إدراكها، ولهذا يختلف الناس في علل الأحكام الشرعية اختلافاً كبيراً بحسب ما عندهم من معرفة حكمة الله تعالى. ورأي الجهمية والجبورية أن الله يقدر الأشياء لمجرد المشيئة لا لحكمة، قالوا: لأنه لا يُسأل عما يفعل، وهذا من أعظم سوء الظن بالله؛ لأن المخلوق إذا تصرف لغير حكمة سمي سفهاً، فما بالك بالخالق الحكيم؟

قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطُلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [ص: ٢٧] فالظن بأنها خلقت باطلاً لا لحكمة عظيمة ظن الذين كفروا، وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْبٍ﴾  مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ [الدخان: ٣٨، ٣٩] الذي هو ضد الباطل، وهؤلاء قالوا: إن الله تعالى خلقهما باطلاً لغير حكمة، قال الله: ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [ص: ٢٧]؛ أي: الذين يظنون أن الله خلقهما باطلاً وعبثاً وسفهاً ولعباً.

والمعتزلة على العكس من ذلك، يقولون: لا يقدر إلا لحكمة، ويفرضون على الله ما يشاؤون، وقد ذكر صاحب (مختصر التحرير) الفتوحى رحمته الله: أن في المسألة قولين في المذهب.

ولكن الصواب بلا ريب أنه لا يفعل شيئاً ولا يقدره على عبده ولا يشرع شيئاً إلا لحكمة بالغة يستحق عليها الحمد والشكر.

قوله: ﴿قَوْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص: ٢٧] (ويل): مبتدأ، وساغ الابتداء بالنكرة: للتعظيم، وخبر المبتدأ: ﴿لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾، والجار والمجرور (من النار) =

## وفيه مسائل

- الأولى: تفسير آية آل عمران.
- الثانية: تفسير آية الفتح.
- الثالثة: الإخبار بأن ذلك أنواع لا تحصر.
- الرابعة: أنه لا يسلم من ذلك إلا من عرف الأسماء والصفات وعرف نفسه [١].

= بيان لويل، وفي هذا دليل على أن كلمة (ويل) كلمة وعيد وليست كما قيل: واد في جهنم، ولهذا نقول: ويل لك من البرد، ويل لك من فلان، ويقول المتوجع: ويلاه، وإن كان قد يوجد واد في جهنم اسمه ويل، لكن ويل في مثل هذه الآية كلمة وعيد. وقوله: (موجب). موجب، بالفتح: هو المسبب الناتج عن السبب بمعنى المقتضي، وبالكسر: السبب الذي يقتضي الشيء بمعنى المقتضى، والمراد هنا الأول.

فالذي يعرف موجب حكمة الله وما تقتضيه الحكمة، فإنه لا يمكن أن يظن بالله ظن السوء أبداً، ولا حظ الحكمة التي حصلت للمسلمين في هزيمتهم في حنين وفي هزيمتهم في أحد، فإن في ذلك حكماً عظيمة ذكرها الله في سورة آل عمران والتوبة، فهذه الحكم إذا عرفها الإنسان لا يمكن أن يظن بالله ظن السوء، وأنه أراد أن يخذل رسوله وحزبه، بل كل ما يجريه الله في الكون؛ كمنع الإنبات والفقر، فهو لحكمة بالغة قد لا نعلمها، ولا يمكن أن يظن أن الله بخل على عباده؛ لأنه ﷻ أكرم الأكرمين، وعلى هذا فقس.

قوله: (ولا، فإني لا إخالك ناجياً). التقدير؛ أي: وإلا تنج من هذه البلية، فإني لا إخالك ناجياً.

ومعنى إخالك: أظنك، وهي تنصب مفعولين: الأول: هنا الكاف، والثاني: ناجياً.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: أي: لا يسلم من ظن السوء بالله إلا من عرف الله وأسماء وصفاته وموجب حكمته وحمده وعرف نفسه ففتش عنها، والحقيقة أن الإنسان هو محل النقص والسوء، وأما الرب، فهو محل الكمال المطلق الذي لا يعتريه نقص بوجه من الوجوه.



## باب



### ما جاء في منكري القدر<sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي: من الوعيد.

والقدر بالفتح والسكون: ما يقدره الله من القضاء.

ولما كان توحيد الربوبية لا يتم إلا بإثبات القدر، قال القرطبي: القدر: مصدر قدرت الشيء بتخفيف الدال أقدره وأقدره قَدْرًا وَقَدْرًا إذا حصلت بمقداره، ويقال فيه: قدرت أَقْدَرُ تقديرًا - مشدد الدال -، فإذا قلنا: إن الله تعالى قدر الأشياء، فمعناه: إنه تعالى علم مقاديرها وأحوالها وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد منها ما سبق في علمه أنه يوجد على نحو ما سبق في علمه، فلا مُخَدِّث في العالم العلوي والسفلي إلا هو صادر عن علمه تعالى وقدرته وإرادته، هذا هو المعلوم من دين السلف الماضين الذي دلت عليه البراهين؛ ذكر المصنف ما جاء في الوعيد فيمن أنكره تنبيهاً على وجوب الإيمان، ولهذا عده النبي ﷺ من أركان الإيمان كما ثبت في حديث جبريل عليه السلام لما سئل عن الإيمان، فقال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره»، قال: صدقت.

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى كتب مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة قال: وكان عرشه على الماء».

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «كل شيء بقدر حتى العجز والكيس» رواهما مسلم في «صحيحه».

وعن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربع: يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله بعثني بالحق، ويؤمن بالموت، والبعث بعد الموت، ويؤمن بالقدر» رواه الترمذي، وابن ماجه، والحاكم في «مستدرکه». والأحاديث في ذلك كثيرة جداً، قد أفردوا العلماء بالتصنيف.

= قال البغوي في «شرح السنة»: الإيمان بالقدر فرض لازم، وهو أن يعتقد أن الله تعالى خالق أعمال العباد خيرها وشرها كتبها عليهم في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقهم. قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]. فالإيمان والكفر، والطاعة والمعصية كلها بقضاء الله وقدره وإرادته ومشئته غير أنه يرضى الإيمان والطاعة ووعد عليهما الثواب، ولا يرضى الكفر والمعصية وأوعد عليهما بالعقاب. قال الله تعالى: ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]. قال: والقدر سر من أسرار الله تعالى لم يطلع عليه ملكاً مقرباً، ولا نبياً مرسلأ، ولا يجوز الخوض فيه والبحث عنه بطريق العقل، بل يعتقد أن الله تعالى خلق الخلق، فجعلهم فريقين: أهل يمين خلقهم للنعيم فضلاً، وأهل شمال خلقهم للجحيم عدلاً. قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْبَشَرِ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]. وقد «سأل رجل علي بن أبي طالب عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر. قال: طريق مظلم، فلا تسلكه، فأعاد السؤال فقال: بحر عميق لا تلجه، فأعاد السؤال فقال: سر الله خفي عليك فلا تفتشه».

وقال شيخ الإسلام: «مذهب أهل السنة في هذا الباب وغيره ما دل عليه الكتاب والسنة، وكان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، وهو أن الله خالق كل شيء وربّه ومليكه، وقد دخل في ذلك جميع الأعيان القائمة بأنفسها وصفاتها القائمة بها من أفعال العباد وغير أفعال العباد، وأنه سبحانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في الوجود شيء إلا بمشيئته وقدرته، لا يمتنع عليه شيء شاء، بل هو قادر على كل شيء، ولا يشاء شيئاً إلا وهو قادر عليه، وأنه سبحانه يعلم ما كان وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف كان يكون، فقد دخل في ذلك أفعال العباد وغيرها، وقد قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم، قدر أرزاقهم وأجالهم وأعمالهم، وكتب ذلك وكتب ما يصيرون إليه من سعادة وشقاوة، فهم يؤمنون بخلقه لكل شيء، وقدرته على كل شيء، ومشئته لكل ما كان، وعلمه بالأشياء قبل أن تكون، وتقديره لها وكتابته إياها قبل أن تكون.

وغلاة القدرية ينكرون علمه المتقدم وكتابته السابقة، ويزعمون أنه أمر ونهي، وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه، بل الأمر أنف؛ أي: مستأنف.

= وهذا القول أول ما حدث في الإسلام بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين، =

= وبعد إمارة معاوية بن أبي سفيان في زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبني أمية في آخر عصر عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس وغيرهما من الصحابة، وكان أول من ظهر ذلك عنه بالبصرة معبد الجهني، فلما بلغ الصحابة قول هؤلاء تبرؤوا منهم وأنكروا مقالته، ثم لما كثر خوض الناس في القدر صار جمهورهم يقر بالعلم المتقدم والكتاب السابق، ولكن ينكرون عموم مشيئة الله وعموم خلقه وقدرته، ويظنون أنه لا معنى لمشيئته إلا أمره، فما شاء فقد أمر به، وما لم يشأ لم يأمر به؛ فلزمهم أنه قد يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء.

وأنكروا أن يكون الله خالقاً لأفعال العباد، أو قادراً عليها، أو أن يخص بعض عباده من النعم مما يقتضي إيمانهم به وطاعتهم له.

وزعموا أن نعمته التي بها يمكن الإيمان والعمل الصالح على الكفار كأبي جهل وأبي لهب مثل نعمته بذلك على أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، بمنزلة رجل دفع إلى ولديه بمال قسمه بينهم بالسوية، ولكن هؤلاء أحدثوا أعمالهم الصالحة، وهؤلاء أحدثوا أعمالهم الفاسدة من غير نعمة خص الله بها المؤمنين، وهذا قول باطل، وقد قال الله تعالى: ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِلَّا سَلَمْتُكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٧﴾﴾ [الحجرات: ١٧] وقال: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٧﴾﴾ فَضَلًّا مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٨﴾﴾ [الحجرات: ٧، ٨].

وقال ابن القيم ما معناه: مراتب القضاء والقدر أربع مراتب:

الأولى: علم الرب سبحانه بالأشياء قبل كونها.

الثانية: كتابة ذلك عنده في الأزل قبل خلق السموات والأرض.

الثالثة: مشيئته المتناولة لكل موجود فلا خروج لكائن عن مشيئته كما لا خروج له عن علمه.

الرابعة: خلقه لها وإيجاده وتكوينه، فالله خالق كل شيء، وما سواه مخلوق.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وقد قال الإمام أحمد رحمته الله لما سئل عن القدر قال: «القدر قدرة الرحمن». واستحسن ابن عقيل هذا من أحمد رحمته الله.

والمعنى: أنه لا يمنع عن قدرة الله شيء، ونفاة القدر قد جحدوا كمال

قدرة الله تعالى فضلوا عن سواء السبيل.

= وكل هذه الأحاديث وما في معناها فيها الوعيد الشديد على عدم الإيمان بالقدر، وهي الحجة على نفاة القدر من المعتزلة وغيرهم.

ومن مذهبهم: تخليد أهل المعاصي في النار، وهذا الذي اعتقدوه من أكبر الكبائر وأعظم المعاصي. وفي الحقيقة إذا اعتبرنا إقامة الحجة عليهم بما تواترت به نصوص الكتاب والسنة من إثبات القدر، فقد حكموا على أنفسهم بالخلود في النار إن لم يتوبوا.

وهذا لازم لهم على مذهبهم هذا، وقد خالفوا ما تواترت به أدلة الكتاب والسنة من إثبات القدر، وعدم تخليد أهل الكبائر من الموحدين في النار.

○ قال الشيخ ابن سعدي: قد ثبت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة: أن الإيمان بالقدر أحد أركان الإيمان، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فمن لم يؤمن بهذا فإنه ما آمن بالله حقيقة.

فعلينا أن نؤمن بجميع مراتب القدر: فنؤمن أن الله بكل شيء عليم، وأنه كتب في اللوح المحفوظ جميع ما كان وما يكون إلى يوم القيامة وأن الأمور كلها بخلقه وقدرته وتديره.

ومن تمام الإيمان بالقدر: العلم بأن الله لم يجبر العباد على خلاف ما يريدون بل جعلهم مختارين لطاعاتهم ومعاصيهم.

○ قال الشيخ ابن باز: لما كان الإيمان بالقدر من أصول الإيمان وضع المؤلف باب القدر في هذا الكتاب لأن ذلك مما يحصل به التوحيد وينتفي به الكفر ولهذا قال: (باب ما جاء في منكري القدر)؛ أي: من الوعيد الشديد والتحذير الأكيد من إنكاره وتكذيبه، وقد كان المسلمون في عهده ﷺ قد آمنوا بالقدر وسلموا لله أمره.

ثم نبئت نابتة بعد ذلك في آخر عهد الصحابة فأنكروا القدر وقالوا: الأمر أنف وزعموا أن في إثبات القدر خلافاً ومنافاة للعدل وأنه كيف تُقدَّر الأمور ثم يعاقب العاصي والكافر على ما فعلوا.

وكان الإمام الشافعي يقول في شأن القدرية: «ناظروهم بالعلم فإن أقروا به خصموا وإن أنكروه كفروا» والمعنى: قولوا لهم: هل يعلم الله الأشياء قبل وجودها؟ فإن قالوا: نعم يعلمها قبل وجودها، فهذا هو القدر أن الله علم الأشياء قبل وقوعها وكتبها عنده وهو يعلمها قبل أن تقع، وإن أنكروا وقالوا: لا يعلم كفروا لأنهم في هذه الحالة نسبوا الله إلى الجهل، والله يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فمن نسب ربه =



= إلى الجهل وأنه لا يعلم الأشياء فقد طعن وتنقص غاية التنقص فيكون كافراً؛ ولهذا ذهب جمع غفير من أهل العلم من أهل السُّنة والجماعة إلى كفر القدريّة لأنهم كذبوا بالقدر وأنكروا العلم في الحقيقة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (منكري) أصله منكرين - جمع مذكر سالم - فحذفت النون للإضافة كما يحذف التنوين أيضاً، قال الشاعر:  
كأنّي تنوينٌ وأنتَ إضافة فأيّن تراني لا تحلّ جوارِي  
وقيل: (مكاني) بدل (جواني).

قوله: (القدر) هو تقدير الله ﷻ للكائنات، وهو سر مكتوم لا يعلمه إلا الله أو من شاء من خلقه.

قال بعض أهل العلم: القدر سر الله ﷻ في خلقه، ولا نعلمه إلا بعد وقوعه سواء كان خيراً أو شراً.

**والقدر يطلق على معنيين:**

الأول: التقدير؛ أي: إرادة الله الشيء ﷻ.

الثاني: المُقدّر؛ أي: ما قدره الله ﷻ.

والتقدير يكون مصاحباً للفعل وسابقاً له، فالمصاحب للفعل هو الذي يكون به الفعل، والسابق هو الذي قدره الله ﷻ في الأزل، مثال ذلك:

خلق الجنين في بطن الأم فيه تقدير سابق علمي قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وفيه تقدير مقارن للخلق والتكوين، وهذا الذي يكون به الفعل؛ أي: تقدير الله لهذا الشيء عند خلقه.

والإيمان بالقدر يتعلق بتوحيد الربوبية خصوصاً، وله تعلق بتوحيد الأسماء والصفات؛ لأنه من صفات الكمال لله ﷻ.

**والناس في القدر ثلاث طوائف:**

الأولى: الجبرية الجهمية: أثبتوا قدر الله تعالى وغلوا في إثباته حتى سلبوا العبد اختياره وقدرته، وقالوا: ليس للعبد اختيار ولا قدرة في ما يفعله أو يتركه، فأكله وشربه ونومه ويقظته وطاعته ومعصيته كلها بغير اختيار منه ولا قدرة ولا فرق بين أن ينزل من السطح عبر الدرج مختاراً وبين أن يلقى من السطح مكرهاً.

الطائفة الثانية: القدريّة المعتزلة: أثبتوا للعبد اختياراً وقدره في عمله وغلوا =

= في ذلك حتى نفوا أن يكون لله تعالى في عمل العبد مشيئة أو خلق، ونفى غلاتهم علم الله به قبل وقوعه، فأكل العبد وشربه ونومه ويقظته وطاعته ومعصيته كلها واقعة باختياره التام وقدرته التامة وليس لله تعالى في ذلك مشيئة ولا خلق، بل ولا علم قبل وقوعه عند غلاتهم.

استدل الأولون الجبرية:

بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، والعبد وفعله من الأشياء، وبقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، وبقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]، فنفى الله الرمي عن نبيه حين رمى وأثبتته لنفسه، وبقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

ولهم شبهة أخرى تركناها خوف الإطالة.

والرد على شبهاتهم بما يلي:

أما قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، فاستدلّهم بها معارض بالنصوص الكثيرة التي فيها إثبات إرادة العبد وإضافة عمله إليه وإثابته عليه كرامة أو إهانة، وكلها من عند الله، ولو كان مجبراً عليها ما كان لإضافة عمله إليه وإثابته عليه فائدة.

وأما قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾، فهو حجة عليهم؛ لأنه أضاف العمل إليهم، وأما كون الله تعالى خالقه، فلأن عمل العبد حاصل بإرادته الجازمة وقدرته التامة، والإرادة والقدرة مخلوقان لله ﷻ، فكان الحاصل بها مخلوقاً لله.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، فهو حجة عليهم؛ لأن الله تعالى أضاف الرمي إلى نبيه ﷺ، لكن الرمي في الآية له معنيان: أحدهما: حذف المرمي، وهو فعل النبي ﷺ الذي أضافه الله إليه.

الثاني: إيصال المرمي إلي أعين الكفار الذين رماهم النبي ﷺ بالتراب يوم بدر فأصاب عين كل واحد منهم، وهذا من فعل الله، إذ ليس بمقدور النبي ﷺ أن يوصل التراب إلى عين كل واحد منهم.

وأما قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ﴾، فلعمر الله، إنه الحجة على هؤلاء الجبرية، فقد أبطل الله تعالى حجة =

= هؤلاء المشركين الذين احتجوا بالقدر على شركهم حين قال في الآية نفسها: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وما كان الله ليذيقهم بأسه وهم على حق فيما احتجوا به.

ثم نقول: القول بالجبر باطل بالكتاب والسنة والعقل والحس وإجماع السلف، ولا يقول به من قدر الله حق قدره وعرف مقتضى حكمته ورحمته.

فمن أدلة الكتاب:

قوله تعالى: ﴿مِنْكُمْ مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّن يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢] وقال تعالى: ﴿يَقُولُونَ يَأْفِكُهُم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧] وقال: ﴿إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المنافقون: ١١] فأثبت للعبد إرادة وقولاً وفعلاً وعملاً.

ومن أدلة السنة قول النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» وقوله: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به، فأتوا منه ما استطعتم».

ولهذا إذا أكره المرء على قول أو فعل وقلبه مطمئن بخلاف ما أكره عليه، لم يكن لقوله أو فعله الذي أكره عليه حكم فاعله اختياراً.

وأما إجماع السلف على بطلان القول بالجبر: فلم ينقل عن أحد منهم أنه قال به، بل رد من أدرك منهم بدعته موروث معلوم.

وأما دلالة العقل على بطلانه: فلأنه لو كان العبد مجبراً على عمله، لكانت عقوبة العاصي ظلماً ومثوبة الطائع عبثاً، والله تعالى منزّه عن هذا وهذا، ولأنه لو كان العبد مجبراً على عمله لم تقم الحجة بإرسال الرسل؛ لأن القدر باق مع إرسال الرسل، وما كان الله ليقيم على العباد حجة مع انتفاء كونها حجة.

وأما دلالة الحس على بطلانه: فإن الإنسان يدرك الفرق بين ما فعله باختياره؛ كأكله وشربه وقيامه وقعوده، وبين ما فعله بغير اختياره؛ كارتعاشه من البرد والخوف ونحو ذلك.

واستدل الطائفة الثانية (القدرية) بقوله تعالى: ﴿مِنْكُمْ مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٥٢]، ﴿مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، ونحوها من النصوص القرآنية والنبوية الدالة على أن للعبد إرادة، وأنه هو العامل الكاسب الراكع الساجد ونحو ذلك.

والرد عليهم من وجوه:

الأول: أن الآيات والأحاديث التي استدلو بها نوعان:

نوع مقيد لإرادة العبد وعمله: بأنه بمشيئة الله؛ كقوله تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ (٢٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩] وقوله: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذَكُّرٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ (١٩) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾ [الإنسان: ٢٩، ٣٠]، وكقوله تعالى: في العمل: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَلُوا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

والنوع الثاني: مطلق: كقوله تعالى: ﴿فَأَتَوْا حَرَّتَكُمْ أَنْتُمْ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وقوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وقوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْعَاجِلَةَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٨، ١٩].

وهذا النوع المطلق يحمل على المقيد كما هو معلوم عند أهل العلم.

الثاني: أن إثبات استقلال العبد بعمله مع كونه مملوكاً لله تعالى يقتضي إثبات شي في ملك الله لا يريده الله، وهذا نوع إشراك به، ولهذا سمي النبي ﷺ: «القدرية مجوس هذه الأمة».

الثالث: أن نقول لهم: هل تقرون بأن الله تعالى عالم بما سيقع من أفعال العباد؟ فسيقول غير الغلاة منهم: نعم، نقر بذلك، فنقول وهل وقع فعلهم على وفق علم الله أو على خلافه؟ فإن قالوا: على وفقه، قلنا: إذن قد أراده، وإن قالوا: على خلافه، فقد أنكروا علمه، وقد قال الأئمة رحمهم الله في القدرية: ناظروهم بالعلم، فإن أقروا به، خُصموا، وإن أنكروه، كفروا.

وهاتان الطائفتان - الجبرية والقدرية - ضالّتان طريق الحق؛ لأنهما بين مفرط غال ومفرط مقصر، فالجبرية غلوا في إثبات القدر وقصروا في إرادة العبد وقدرته، والقدرية غلوا في إثبات إرادة العبد وقدرته، وقصروا في القدر.

ولهذا كان الأسعد بالدليل والأوفق للحكمة والتعليل هم:

الطائفة الثالثة: أهل السُنَّة والجماعة، الطائفة الوسط، الذين جمعوا بين الأدلة وسلکوا في طريقهم خير ملة، فأمنوا بقضاء الله وقدره، وبأن للعبد اختياراً وقدره، فكل ما كان في الكون من حركة أو سكون أو وجود أو عدم، فإنه كائن بعلم الله =

= تعالى ومشيتته، وكل ما كان في الكون فمخلوق لله تعالى، لا خالق إلا الله ولا مدبر للخلق إلا الله ﷻ، وآمنوا بأن للعبد مشيئة وقدرة، لكن مشيئته مربوطة بمشيئة الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ۖ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾، فإذا شاء العبد شيئاً وفعله، علمنا أن مشيئة الله تعالى قد سبقت تلك المشيئة.

وهؤلاء هم الذين جمعوا بين الدليل المنقول والمعقول، فأدلتهم على إثبات القدر هي أدلة المثبتين له من الجبرية، لكنهم استدلوا بها على وجه العدل والجمع بينها وبين الأدلة التي استدل بها نفاة القدر.

وأدلتهم على إثبات مشيئة العبد وقدرته هي أدلة المثبتين لذلك من القدرية، لكنهم استدلوا بها على وجه العدل والجمع بينها وبين الأدلة التي استدل بها نفاة مشيئة العبد وقدرته.

وبهذا نعرف أن كلاً من الجبرية والقدرية نظروا إلى النصوص بعين الأعور الذي لا يبصر إلا من جانب واحد، فهدى الله أهل السنة والجماعة لما اختلف فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

حكاية:

مما يحكى أن القاضي عبد الجبار الهمداني المعتزلي دخل على صاحب ابن عباد وكان معتزلياً أيضاً، وكان عنده الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، فقال عبد الجبار على الفور: سبحان من تنزه عن الفحشاء! فقال أبو إسحاق فوراً: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء! فقال عبد الجبار وفهم أنه قد عرف مراده: أريد ربنا أن يعصى؟ فقال أبو إسحاق: أيعصى ربنا قهراً؟ فقال له عبد الجبار: أرايت إن منعني الهدى وقضى عليّ بالردى، أحسن إليّ أم أساء؟ فقال له أبو إسحاق: إن كان منعك ما هو لك، فقد أساء، وإن كان منعك ما هو له، فيختص برحمته من يشاء. فانصرف الحاضرون وهم يقولون: والله، ليس عن هذا جواب. اهـ.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ أن أهل السنة والجماعة وسط بين فرق المبتدعة في خمسة أصول ذكرها في (العقيدة الواسطية) فلترجع هناك.

مراتب القدر:

وهي أربع يجب الإيمان بها كلها:

المرتبة الأولى: العلم، وذلك بأن تؤمن بأن الله تعالى علم كل شي جملة =

= وتفصيلاً، فعلم ما كان وما يكون، فكل شي معلوم لله، سواء كان دقيقاً أم جليلاً من أفعاله أو أفعال خلقه.

وأدلة ذلك من الكتاب كثير، منها: قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] فالأوراق التي تتساقط ميتة؛ أي: ورقة كانت صغيرة أو كبيرة في بر أو بحر، فإن الله تعالى يعلمها، والورقة التي تخلق يعلمها من باب أولى.

ولاحظ سعة علم الله ﷻ وإحاطته، فلو فرض أنه في ليلة مظلمة ليس فيها قمر وفيها سحب متراكم ممطر وحة في قاع البحر المائج العميق، فهذه ظلمات متعددة: ظلمة الطبقة الأرضية، وظلمة البحر، وظلمة السحاب، وظلمة المطر، وظلمة الأمواج، وظلمة الليل، فكل هذا داخل في قوله تعالى: ﴿وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ولا كتابة إلا بعد علم.

ففي هذه الآية إثبات العلم وإثبات الكتابة.

ومنها قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠] ففي الآية أيضاً إثبات العلم وإثبات الكتابة.

المرتبة الثانية: الكتابة، وقد دلت عليها الآيتان السابقتان.

المرتبة الثالثة: المشيئة، وهي عامة، ما من شي في السماوات والأرض إلا وهو كائن بإرادة الله ومشيئته، فلا يكون في ملكه ما لا يريد أبداً، سواء كان ذلك فيما يفعله بنفسه أو يفعله المخلوق، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ الآية [البقرة: ٢٥٣].

المرتبة الرابعة: الخلق، فما من شي في السماوات ولا في الأرض إلا الله خالقه ومالكة ومديره وذو سلطانه، قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وهذا العموم لا مخصص له، حتى فعل المخلوق مخلوق لله؛ لأن فعل المخلوق من صفاته، وهو وصفاته مخلوقان، ولأن فعله ناتج عن أمرين:

١ - إرادة جازمة.

= ٢ - قدرة تامة .

والله هو الذي خلق في الإنسان الإرادة الجازمة والقدرة التامة، ولهذا قيل لأعرابي: بم عرفت ربك؟ قال: بنقض العزائم، وصرف الهمم. والعبد يتعلق بفعله شيئان:

١ - خلق، وهذا يتعلق بالله.

٢ - مباشرة، وهذا يتعلق بالعبد وينسب إليه، قال تعالى: ﴿جَزَاءُ يَمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ يَمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] ولولا نسبة الفعل إلى العبد ما كان للثناء على المؤمن المطيع وإثابته فائدة، وكذلك عقوبة العاصي وتوبيخه.

وأهل السُّنة والجماعة يؤمنون بجميع هذه المراتب الأربع، وقد جمعت في بيت:

عَلِمَ كِتَابَةُ مَوْلَانَا مَشِئَتُهُ وَخَلَقَهُ وَهُوَ إِيجَادٌ وَتَكْوِينٌ  
وَهَنَّاكَ تَقْدِيرَاتٍ أُخْرَى نَسِيبُ:

منها: تقدير عمري: حين يبلغ الجنين في بطن أمه أربعة أشهر يرسل إليه الملك، فينفخ فيه الروح، ويكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد.

ومنها: التقدير الحولي: وهو الذي يكون في ليلة القدر، يكتب فيها ما يكون في السنة، قال تعالى: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤].

ومنها التقدير اليومي: كما ذكره بعض أهل العلم واستدل له بقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩] فهو كل يوم يغني فقيراً، ويفقر غنياً، ويوجد معدوماً، ويعدم موجوداً، ويبسط الرزق ويقدره، وينشي السحاب والمطر وغير ذلك.

فإن قيل: هل الإيمان بالقدر ينافي ما علم بالضرورة من أن الإنسان يفعل الشيء باختياره؟

الجواب: لا ينافي؛ لأن ما يفعله الإنسان باختياره من قدر الله، كما قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما أقبل على الشام، وقالوا له: إن في الشام طاعوناً يفتك بالناس، فجمع الصحابة وشاورهم، فقال بعضهم: نرجع. فعزم على الرجوع، فجاء أمين هذه الأمة أبو عبيدة عامر بن الجراح، فقال: يا أمير المؤمنين! أفراراً من قدر الله؟ فأجاب عمر: نفر من قدر الله إلى قدر الله.

= يعني: أن مضيئنا في السفر بقدر الله ورجوعنا بقدر الله، ثم ضرب له مثلاً، قال: أرأيت لو كان لك إبل فهبطت وادياً له شعبتان إحداهما خصبة والأخرى جدبة، ليس إن رعيت الخصبة فبقدر الله، وإن رعيت الجدبة فبقدر الله؟ وقال أيضاً: أرأيت لو رعى الجدبة وترك الخصبة، أكنت معجزه؟ قال: نعم. قال: فسير إذن. ومعنى معجزه: ناسباً إياه إلى العجز.

فالإنسان وإن كان يفعل، فإنما يفعل بقدر الله.  
فإن قيل: إذا تقرر ذلك، لزم أن يكون العاصي معذوراً بمعصيته؛ لأنه عصي بقدر الله؟

أجيب: إن احتجاج العاصي بالقدر باطل بالشرع والنظر.  
أما بطلانه بالشرع: فقد قال الله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨] فهم قالوا هذا على سبيل الاحتجاج بالقدر على معصية الله، فرد الله عليهم بقوله: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ولو كانت حجبتهم صحيحة ما أذاقهم الله بأسه، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وهذا دليل واضح على بطلان احتجاجهم بالقدر على معصية الله، وقال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] فأبطل الله الحجة على الناس بإرسال الرسل، ولو كان القدر حجة ما انتفت بإرسال الرسل؛ لأن القدر باق حتى مع إرسال الرسل، وهذا يدل على بطلان احتجاج العاصي على معصيته بقدر الله.

وأما بطلانه بالنظر، فنقول: لو فرض أنه نشر في جريدة ما عن وظيفة مرتبها كذا وكذا، ووظيفة أخرى أقل منها، فإنك سوف تطلب الأعلى، فإن لم يكن، طلبت الأخرى، فإذا لم يحصل له شيء منها؛ فإنه يلوم نفسه على تفريطه بعدم المسارعة إليها مع أول الناس.

وعندنا وظائف دينية الصلوات الخمس كفارة لما بينها، وهي كنهز على باب أحدن يغتسل منه في كل يوم خمس مرات، وصلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة، فلماذا تترك هذه الوظائف وتحتج بالقدر وتذهب إلى الوظائف الدنيوية الرفيعة، فكيف لا تحتج بالقدر فيما يتعلق بأمور الدنيا وتحتج به فيما يتعلق بأمور الآخرة؟! =



= مثال آخر: رجل قال: عسى ربي أن يرزقني بولد صالح عالم عابد، وهو لم يتزوج، فنقول: تزوج حتى يأتيك. فقال: لا. فلا يمكن أن يأتيه الولد، لكن إذا تزوج، فإن الله بمشيئته قد يرزقه الولد المطلوب.

وكذلك من يسأل الله الفوز بالجنة والنجاة من النار، ولا يعمل لذلك، فلا يمكن أن ينجو من النار ويفوز بالجنة لأنه لم يعمل لذلك.

فبطل الاحتجاج بالقدر على معاصي الله بالأثر والنظر، ولهذا قال النبي ﷺ كلمة جامعة مانعة نافعة: «ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار. قالوا: يا رسول الله! أفلا ندع العمل ونتكل؟ قال: اعملوا، فكل ميسر لما خلق له»، فالنبي ﷺ أعطانا كلمة واحدة، فقال: «اعملوا...»، وهذا فعل أمر، «فكل ميسر لما خلق له».

وللإيمان بالقدر فوائد عظيمة، منها:

- ١ - أنه من تمام توحيد الربوبية.
- ٢ - أنه يوجب صدق الاعتماد على الله ﷻ؛ لأنك إذا علمت أن كل شيء بقضاء الله وقدره صدق اعتمادك على الله.
- ٣ - أنه يوجب للقلب الطمأنينة، إذا علمت أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك، اطمأنتت بما يصيبك بعد فعل الأسباب النافعة.
- ٤ - منع إعجاب المرء بعمله إذا عمل عملاً يشكر عليه؛ لأن الله هو الذي مَنَّ عليه وقَدَّرَ له، قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ٢٢﴾ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴿[الحديد: ٢٢، ٢٣]؛ أي: فرح بطر وإعجاب بالنفس.
- ٥ - عدم حزنه على ما أصابه؛ لأنه من ربه، فهو صادر عن رحمة وحكمة.
- ٦ - أن الإنسان يفعل الأسباب؛ لأنه يؤمن بحكمة الله ﷻ وأنه لا يقدر الأشياء إلا مربوطة بأسبابها.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: أمّا القدرية التُّفَاة فهم على قسمين - والعياذ بالله -:

القسم الأول: - وهم القدماء منهم - ويسمّون (عُلاة القدرية): فإنهم يُنكروا علمَ الله، ويقولون: إنّ الله لا يعلم الأشياء قبل وقوعها، إنّما يعلمها إذا وقعت وحصلت، ويُنكرون علمَ الله القديم الأزلي بالأشياء قبل كونها.

وقال ابن عمر: «والذي نفس ابن عمر بيده، لو كان لأحدهم مثل أحد ذهباً ثم أنفقه في سبيل الله ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر، ثم استدل بقول النبي ﷺ: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره» رواه مسلم [١].

= فيكونون بذلك: قد كفروا وخرجوا من الملة، لأنهم أنكروا علم الله ﷻ، ومن أنكر علم الله فهو كافر.

القسم الثاني: من يقرّ بعلم الله الأزلي، لكن يقول: إن الله لم يقدر هذه الأشياء وإتّما الناس هم الذين يفعلونها ويستقلّون بإيجادها وخلقها، كلّ يخلق فعل نفسه وهؤلاء أخف من الأولين، لكنهم ضلال، لأنهم أنكروا خلق الله، وهم متأخروا القدرية.

ولذلك سمّوا (مجوس هذه الأمة)؛ لأنّ المجوس يقولون: «إنّ الكون له خالقان: خالق الخير والشر».

والمعتزلة الذين يقولون: «إنّ الله لم يخلق أفعال العباد، وإتّما هم الذين خلقوها»، أثبتوا خالقين كثيرين، وصاروا شرّاً من المجوس؛ لأنّ المجوس إنّما أثبتوا خالقين وهؤلاء أثبتوا خالقين كثيرين.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: هذا (باب ما جاء في منكري القدر). ومناسبة هذا الباب للذي قبله: أن إنكار القدر سوء ظن بالله - جلّ وعلا - ويكون هذا الباب كالتفصيل لما اشتمل عليه الباب الذي قبله.

ومناسبتة لكتاب التوحيد ظاهرة: وهي أن الإيمان بالقدر واجب، ولا يتم توحيد العبد حتى يؤمن بالقدر، وإنكار القدر كفر بالله - جلّ وعلا - ينافي أصل التوحيد، كما قال ابن عباس ؓ: القدر نظام التوحيد، فمن كذب بالقدر نقض تكذيبه توحيداً؛ يعني: أن الإيمان بالقدر هو النظام؛ أي: السلك الذي تجتمع وتنظم فيه مسائل التوحيد حتى يقوم عقدها في القلب، فمن كذب بالقدر يكون قد قطع السلك، فنقض ذلك التكذيب أمور التوحيد، وهذا ظاهر؛ فإن أصل الإيمان أن يؤمن بالأركان الستة التي منها الإيمان بالقدر، كما ذكر ذلك الشيخ في حديث ابن عمر.

فإنكار القدر منه ما هو كفر مخرج من التوحيد، مخرج من الملة، ومنه ما هو دون ذلك، ويكون منافياً لكمال التوحيد، وبهذا يظهر صلة هذا الباب بكتاب التوحيد.

[١] رواه مسلم (٨) ولفظ مسلم: «والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن =

= لأحدهم مثل أحد ذهباً، فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر» وأما لفظ (والذي نفس ابن عمر بيده) الذي ساقه الإمام فهو في مستخرج أبي عوانة (٢٠/١).  
 ○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (وقال ابن عمر): هو عبد الله بن عمر بن الخطاب.

قوله: (لو كان لأحدهم مثل أحد ذهباً، ثم أنفقه في سبيل الله ما قبله الله منه...) إلخ. هذا قول ابن عمر لغلاة القدرية الذين أنكروا أن يكون الله تعالى عالماً بشيء من أعمال العباد قبل وقوعها منهم، وإنما يعلمها بعد كونها منهم كما تقدم عنهم. قال القرطبي: ولا شك في تكفير من يذهب إلى ذلك، فإنه جحد معلوم من الشرع بالضرورة، ولذلك تبرأ منهم ابن عمر، وأفتى بأنهم لا تقبل منهم أعمالهم ولا نفقاتهم، وأنهم كمن قال الله فيهم: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٥٤] وهذا المذهب قد ترك اليوم، فلا يعرف من ينسب إليه من المتأخرين من أهل البدع المشهورين.

فقال شيخ الإسلام لما ذكر كلام ابن عمر هذا: وكذلك كلام ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وواثلة بن الأسقع وغيرهم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسائر أئمة المسلمين فيهم كثير، حتى قال فيهم الأئمة؛ كمالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل وغيرهم: «إن المنكرين لعلم الله المتقدم يكفرون».

وقوله: (ثم استدلل بقول النبي ﷺ: «الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره») فجعل النبي ﷺ في هذا الحديث فإنه لما سئل عن الإسلام، ذكر أركان الإسلام الخمسة لأنها أصل الإسلام، ولما سئل عن الإيمان أجاب بقوله: (أن تؤمن بالله...) إلى آخره. فيكون المراد حينئذ بالإيمان جنس تصديق القلب، وبالإسلام جنس العمل، والقرآن والسنة مملوءان بإطلاق الإيمان على الأعمال، كما هما مملوءان بإطلاق الإسلام على الإيمان الباطن، مع ظهور دلالتها أيضاً على الفرق بينهما، ولكن حيث أفرد أحد الاسمين دخل فيه الآخر، وإنما يفرق بينهما حيث قرن أحد الاسمين بالآخر، ومن أراد تحقيق ما أشرنا إليه فليراجع كتاب «الإيمان الكبير» لشيخ الإسلام.

إذا تبين هذا، فوجه استدلال ابن عمر بالحديث من جهة أن النبي ﷺ عدَّ الإيمان بالقدر من أركان الإيمان، فمن أنكره لم يكن مؤمناً، إذ الكافر بالبعض كافر بالكل، فلا يكون مؤمناً متقياً، والله لا يقبل إلا من المتقين.

= وهذا قطعة من حديث جبريل عليه السلام، وقد أخرجه مسلم بطوله أول كتاب الإيمان في «صحيحه» من حديث يحيى بن يعمر عن ابن عمر، ولفظه: «عن يحيى بن يعمر قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي، أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: يا أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا أناس يقرؤون القرآن وَيَتَقَرَّوْنَ العلم، وذكر من شأنهم وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف.

قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنني بريء منهم، وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر: لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه، ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر».

ثم قال: حدثني أبي عمر بن الخطاب قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد حتى جلس إلى النبي ﷺ فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه، فقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام... وذكر الحديث.

وقوله: (خيرته وشره)؛ أي: خير القدر وشره؛ أي: أنه تعالى قدر الخير والشر قبل خلق الخلق، وأن جميع الكائنات بقضائه وقدره وإرادته، لقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [الأنعام: ٦١] وغير ذلك.

فإن قلت: كيف قال: (وتؤمن بالقدر خيره وشره) وقد قال في الحديث: «والشر ليس إليك».

قيل: إثبات الشر في القضاء والقدر إنما هو بالإضافة إلى العبد، والمفعول إن كان مقدرًا عليه، فهو بسبب جهله وظلمه وذنوبه، لا إلى الخالق، فله في ذلك من الحكم ما تقصر عنه أفهام البشر؛ لأن الشر إنما هو بالذنوب وعقوباتها في الدنيا والآخرة، فهو شر بالإضافة إلى العبد، أما بالإضافة إلى الرب ﷻ، فكله خير وحكمة، فإنه صادر عن حكمه وعلمه، وما كان كذلك فهو خير محض بالنسبة إلى الرب ﷻ، إذ هو موجب أسمائه وصفاته، ولهذا قال: «والشر ليس إليك»؛ أي: =

= تمتنع إضافته إليك بوجه من الوجوه، فلا يضاف الشر إلى ذاته وصفاته، ولا أسمائه ولا أفعاله، فإن ذاته منزّهة عن كل شر، وصفاته كذلك، إذ كلها صفات كمال، ونعوت جلال، لا نقص فيها بوجه من الوجوه، وأسماءه كلها حسنى ليس فيها اسم ذم ولا عيب، وأفعاله حكمة ورحمة ومصلحة وإحسان وعدل، لا تخرج عن ذلك البتة، وهو المحمود على ذلك كله، فتستحيل إضافة الشر إليه، فإنه ليس شر في الوجود إلا الذنوب وعقوبتها، وكونها ذنوباً تأتي من نفس العبد، فإن سبب الذنب الظلم والجهل، وهما في نفس العبد، وذات العبد مستلزمة للجهل والظلم، وما فيه من العلم والعدل فإنما حصل له بفضل الله عليه، وهو أمر خارج عن نفسه، فمن أراد الله به خيراً أعطاه الفضل فصدر منه الإحسان والبر والطاعة، ومن أراد به شراً أمسكه عنه وخلاه ودواعي نفسه وطبعه وموجبها، فصدر عنه موجب الجهل والظلم من كل شر وقبيح، وليس منعه من ذلك شراً، والله في ذلك الحكمة التامة، والحجة البالغة، فهذا عدله، وذلك فضله يؤتیه من يشاء والله ذو الفضل العظيم، وهو العلي الحكيم. هذا معنى كلام ابن القيم، وهو الحق.

وحاصله: أن الشر راجع إلى مفعولاته، لا إلى ذاته وصفاته، ويتبين ذلك بمثال - والله المثل الأعلى -: لو أن ملكاً من ملوك العدل كان معروفاً بقمع المخالفين وأهل الفساد، مقيماً للحدود والتعزيرات الشرعية على أرباب أصحابها، لعدّوا ذلك خيراً يُحمد عليه الملك، ويمدحه الناس ويشكرونه على ذلك، فهو خير بالنسبة إلى الملك، يمدح ويشنى به ويشكر عليه وإن كان شراً بالنسبة إلى من أقيم عليه، فرب العالمين أولى بذلك؛ لأنّ له الكمال المطلق من جميع الوجوه والاعتبارات.

وأيضاً فلولا الشر هل كان يعرف الخير؟ فإن الضد لا يعرف إلا بضده، فإن لم تحط به خيراً فاذا ذكر كلام ابن عقيل في الباب الذي قبل هذا، وأسلم تسلم، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أن تؤمن بالله). والإيمان بالله ﷻ يتضمن

أربعة أمور:

١ - الإيمان بوجوده.

٢ - وبروبيته

٣ - وبألوهيته.

٤ - وبأسمائه وصفاته.

= فمن أنكر وجود الله، فليس بمؤمن، ومن أقر بوجوده وأنه رب كل شيء، لكنه أنكر أسمائه وصفاته، أو أن يكون مختصاً بها، فهو غير مؤمن بالله. قوله: (وملائكته). والإيمان بالملائكة يتضمن أربعة أمور:

- ١ - الإيمان بوجودهم.
  - ٢ - الإيمان باسم من علمنا اسمه منهم.
  - ٣ - الإيمان بأفعالهم.
  - ٤ - الإيمان بصفاتهم.
- والإيمان بالكتب يتضمن ما يلي:
- ١ - الإيمان بأنها حق من عند الله.
  - ٢ - تصديق أخبارها.
  - ٣ - التزام أحكامها ما لم تنسخ، وعلى هذا، فلا يلزمنا أن نلتزم بأحكام الكتب السابقة، لأنها كلها منسوخة بالقرآن، إلا ما أقره القرآن.
  - وكذلك لا يلزمنا العمل بما نسخ في القرآن؛ لأن القرآن فيه أشياء منسوخة.
  - ٤ - الإيمان بما علمناه مُعَيَّنًا منها، مثل: التوراة، والإنجيل، والقرآن، والزبور، وصحف إبراهيم وموسى.

٥ - الإيمان بأن كل رسول أرسله الله معه كتاب، كما قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ﴾ [الحديد: ٢٥]، وقال عيسى: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَنِي الْكِتَابَ﴾ [مريم: ٣٠]، وقال عن يحيى ﴿يَخَيِّ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢].

\* تنبيه:

الكتب التي بأيدي اليهود والنصارى اليوم قد دخلها التحريف والكتمان، فلا يوثق بها، والمراد بما سبق الإيمان بأصل الكتب.

قوله: (ورسله). هم الذين أوحى الله إليهم وأرسلهم إلى الخلق ليبَلِّغُوا شريعة الله.

والإيمان بالرسل يتضمن ما يلي:

- ١ - أن نؤمن بأنهم حق صادقون مصدقون.
- ٢ - أن نؤمن بما صح عنهم من الأخبار، وبما ثبت عنهم من الأحكام، ما لم تنسخ.

٣ - أن نؤمن بأعيان من علمنا أعيانهم، وما لم نعلمه فنؤمن بهم على سبيل =

\* وعن عبادة بن الصامت؛ أنه قال لابنه: «يا بني إنك لن تجد طعم الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، فقال: رب، وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة»، يا بني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مات على غير هذا فليس مني»<sup>[١]</sup>.

= الإجمال، ونعلم أنه ما من أمة إلا خلا فيها نذير، وأن الله ﷻ أرسل لكل أمة رسولا تقوم به الحجة عليهم، كما قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

قوله: (واليوم الآخر)؛ أي: اليوم النهائي الأبدي الذي لا يوم بعده، وهو يوم القيامة الكبرى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: يدخل في الإيمان باليوم الآخر الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت، ذكر هذا في (العقيدة الواسطية)، وهو كتاب مختصر، لكنه مبارك من أفيد ما كتب في بابه.

وعلى هذا، فالإيمان بفتنة القبر وعذابه ونعيمه من الإيمان باليوم الآخر.

والإيمان بالنفخ في الصور وقيام الناس من قبورهم لرب العالمين حفاة عراة غرلاً بُهِماً من الإيمان باليوم الآخر، والإيمان بالموازين والصحف والصراف والحوض والشفاعة والجنة وما فيها من النعيم والنار وما فيها من العذاب الأليم، كل هذا من الإيمان باليوم الآخر.

ومنه ما هو معلوم بالقرآن، ومنه ما هو معلوم بالسنة بالتواتر وبالأحاديث فكل ما صحت به الأخبار عن رسول الله ﷺ من أمر اليوم الآخر، فإنه يجب علينا أن نؤمن به. قوله: (وتؤمن بالقدر خيره وشره). هنا أعاد الفعل ولم يكتف بواو العطف؛ لأن الإيمان بالقدر مهم، فكأنه مستقل برأسه.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الأثر:

١ - أن إنكار القدر كفرٌ.

٢ - أن الأعمال الصالحة لا تُقبل إلا من المؤمن.

٣ - الاستدلال على الأحكام من الكتاب والسنة.

[١] رواه أبو داود (٦٣٧/٢)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (٢٠٤/١٠)، وفي =

= «الاعتقاد» (١٣٦/١)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢٤٨/٥)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» رقم (١٠٢) من طريق يحيى بن حسان، ثنا الوليد بن رباح عن إبراهيم بن أبي عبلة عن أبي حفصة وهو حبش بن شريح: قال عبادة بن الصامت لابنه: يا بني. قلت: وفيه أبو حفصة قال الحافظ في «التهذيب»: روى له أبو داود حديثاً واحداً: «أول ما خلق الله القلم» وفي إسناده اختلاف، قلت: ذكره أبو نعيم في «الصحابة» وصحح أنه تابعي، وذكره ابن حبان في «الثقات». اهـ. وقال في «التقريب»: مقبول.

وخالف مروان بن محمد الطاطري يحيى بن حسان عند الطبراني في «الشاميين» (٥٨) فرواه عن رباح بن الوليد، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي يزيد الأزدي، عن عبادة قلت: وأبو يزيد مجهول.

ورواه أحمد (٣١٧/٥) من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب؛ أن الوليد بن عبادة بن الصامت قال: أوصاني أبي قلت: وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف. ورواه أحمد (٣١٧/٥)، وابن أبي شعبة (٢٦٤/٧)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٣٨/٣)، وابن بطة في «الإبانة» (٥٢/٢)، والآجري في «الشرعة» (١/٨٤)، ورواه الفريابي في «القدر» (٧٧/١) من طريق معاوية بن صالح بن حدير عن أيوب بن زياد، حدثني عبادة بن الوليد بن عبادة، حدثني أبي قال: دخلت على عبادة وهو مريض به.

قلت: وفيه أيوب بن زياد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٤٧/٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، قال أبو الحسن بن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٦١٠/٣): وهو حديث يرويه زيد بن الحباب، عن معاوية بن صالح، قال: أخبرني أيوب بن زيد، عن عبادة بن الوليد بن عبادة، عن أبيه، عن جده.

والوليد هذا لا تعرف حاله، فأما ابنه عبادة بن الوليد بن عبادة فثقة، قاله النسائي. وأما أيوب بن زيد، فهو أيوب بن زيد، وهو مولى أيوب بن زياد ولا تعرف أيضاً حاله، وقد روى عنه أيضاً زيد بن أبي أنيسة، ويزيد بن سنان. اهـ.

قال الذهبي في «الرد على ابن القطان» (٤٨): فالوليد لا يعرف حاله قلت: حديثه في «الصحيحين».

قال: وأيوب كذلك، وقد روى عنه زيد بن أبي أنيسة ويزيد بن سنان قلت:

حمصي مقل. اهـ.



= ورواه الترمذي (٤/٤٥٧)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/٥٢)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٤/٦١٥)، وابن الجعد في «مسنده» (١/٤٩٤)، والطيالسي في «مسنده» (١/٧٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» رقم (١٠٤) من طريق عبد الواحد بن سليم قال: سمعت عطاء بن أبي رباح قال: سألت الوليد بن عباد بن الصامت: كيف كانت وصية أبيك حين حضره الموت؟ فقال: دعاني فقال: يا بني اتق الله.. قلت: وفيه عبد الواحد بن سليم، قال أبو الحسن بن القطان في «بيان الوهم والايهام» (٣/٦١١): وعبد الواحد بن سليم هذا، قال فيه ابن حنبل: «حديثه منكر، أحاديثه موضوعة». اهـ.

وقال البخاري: عبد الواحد بن سليم فيه نظر.  
وقال الذهبي في «الميزان»: هالك، له حديث منكر في القدر وخلق القلم والعجب أن ابن حبان ذكره في «الثقات».

ومن طريق آخر رواه بقية بن الوليد عن معاوية بن سعيد عن عطاء بن أبي رباح به وبقية مدلس وقد عنعن، ومعاوية بن سعيد قال الذهبي في «المجرد»: مستور، وقال الحافظ في «التقريب»: مقبول.

ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/٢٤٩)، وفي «مسند الشاميين» (٢/٤١٤)، ورواه الفريابي في «القدر» (١/٧٨)، والآجري في «الشرعة» (١/٢٠٠) من طريق الوليد بن مسلم عن عثمان بن أبي العاتكة عن سليمان بن حبيب عن الوليد بن عباد بن الصامت؛ أن أباه عباد بن الصامت لما حضر..

قلت: وفيه عنعنة الوليد بن مسلم وعثمان فيه ضعف، قال ابن معين: ليس بشيء، وضعفه النسائي وأبو مسهر ويعقوب بن سفيان، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي، وقال ابن حنبل: لا بأس به، إنما بليته من علي بن يزيد، وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٦/١٤٩): قال أبي: وعثمان لا بأس به.

وقال أيضاً في «الجرح والتعديل» (٦/١٦٣): سألت أبي عن عثمان بن أبي العاتكة فقال: لا بأس به بليته من كثرة روايته عن علي بن يزيد، فأما ما روي عن عثمان عن غير علي بن يزيد فهو مقارب يكتب حديثه. اهـ.

قال الحافظ في «التقريب»: صدوق ضعفه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني.

قلت: وهذا الحديث من غير علي بن يزيد فيتقوى ولولا عنعنة الوليد بن مسلم

لقلت بأنه حسن.

= وله شاهد من حديث ابن عباس؛ فأخرجه عثمان الدارمي في «الرد على المريسي» (ص ١٩٨)، وفي «الرد على الجهمية»، (٢٥٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٨)، وفي «الأوائل» (٣)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٨٥٤)، وأبو يعلى (٢٣٢٩)، وفي «المعجم» (٦٩)، والطبري في «تفسيره» (١٦/٢٩)، وفي «تاريخه» (٣٢/١)، وابن حبان في «روضة العقلاء» (ص ١٣٥)، والطبراني في «الكبير» (١٢٥٠٠)، و«الأوائل»، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/١٨١)، والبيهقي (٩/٣)، وفي «الأسماء» (ص ٤٨٠ - ٤٨١) من طرق عن عبد الله بن المبارك ثنا رباح بن زيد عن عمر بن حبيب عن القاسم بن أبي بزة قال: سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس رفعه: «إن أول شيء خلق الله القلم، فأمره فكتب كل شيء يكون».

قال البيهقي: قال أبو علي الحسين بن علي الحافظ: «لم يسنده عن القاسم غير عمر بن حبيب، وهو مكى يجمع حديثه».

وقال أبو نعيم: «لم يروه عن سعيد إلا القاسم، ولا عنه إلا عمر، تفرد به رباح، ورواه عن ابن عباس جماعة، منهم: أبو ظبيان وأبو إسحاق ومقسم ومجاهد، منهم من رفعه ومنهم من وقفه، ورواه عن النبي ﷺ مرفوعاً متصلاً عبادة بن الصامت وابن عمر».

قلت: واختلف في رفعه ووقفه وقد رواه موقوفاً عطاء بن السائب؛ أخرجه ابن أبي شيبة (١٣٢/١٤) عن محمد بن فضيل الكوفي عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً قلت: وسماع محمد بن فضيل منه بعد اختلاطه.

وكذلك في رواية جرير عنه، قال الإمام عبد الله بن أحمد في «السنة» (ص ١٣١): حدثني أبي نا جرير عن عطاء عن أبي الضحى عن ابن عباس ﷺ قال: «أول ما خلق الله القلم ثم قال له: اكتب. قال: ما اكتب. قال: اكتب - ما هو كائن إلى يوم القيامة».

قلت: وجرير ممن سمع من عطاء بعد الاختلاط لكن صح موقوفاً على ابن عباس من طريق آخر: قال الإمام عبد الله بن أحمد في «السنة» (ص ١٣١): حدثني أبي نا هشيم أنا منصور؛ يعني: ابن زاذان عن الحكم بن عتيبة عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال: إن أول ما خلق الله ﷻ القلم قال: وأمره فكتب ما هو كائن، قال: فكتب فيما كتب ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾.

= قال ابن جرير ﷺ (١٦/٢٩): حدثنا ابن بشار، قال: ثنا عبد الرحمن، قال: =

= ثنا سفيان، عن أبي هاشم، عن مجاهد قال: قلت لابن عباس... فذكره موقوفاً.  
وأخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (ص ٣٦): حدثني أبي نا يحيى بن سعيد  
عن هشام؛ يعني: الدستوائي، حدثني القاسم ابن أبي بزة حدثني عروة بن عامر قال:  
سمعت ابن عباس.. فذكره موقوفاً.

قلت: فالصحيح في حديث ابن عباس وقفه كما تقدم في رواية الجماعة عنه.  
وله شاهد صحيح من حديث ابن عمر أخرجه الآجري في «الشرعة» (ص ١٧٥  
و ٣٢١ - ٣٢٢)، وابن بطة (١٣٦٥) عن أبي توبة الربيع بن نافع الحلبي، والطبراني  
في «مسند الشاميين» (٦٧٣) عن نعيم بن حماد ثلاثتهم (محمد بن مصفى الحمصي  
وأبي توبة الربيع بن نافع الحلبي ونعيم بن حماد) عن بقية بن الوليد ثني أرطاة بن  
المنذر عن مجاهد بن جبر عن ابن عمر رفعه: «أول ما خلق الله تعالى القلم، فأخذه  
بيمينه، وكلتا يديه يمين، قال: فكتب الدنيا وما يكون فيها من عمل معمول، بر أو  
فجور، رطب أو يابس، فأحصاه عنده في الذكر، فقال: اقرؤوا إن شئتم: ﴿هَذَا كِتَابٌ  
يَنْطَلِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا سَتَنَسِيحُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩] فهل تكون النسخة  
إلا من شيء قد فرغ منه».

قلت: وهذا سند صحيح بقية صرح بالتحديث وأرطاة قال الذهبي: ثقة فقيه  
زاهد عابد كبير.

ومجاهد سمع من ابن عمر، قال العلائي في «جامع التحصيل» (٢٧٣): وقال  
البرديجي الذي صح لمجاهد من الصحابة عليه السلام ابن عباس وابن عمر وأبو هريرة على  
خلاف فيه. اهـ.

وقال ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (٢٩٥): قلت في «العلل لابن  
المديني: أن مجاهداً سمع من عائشة وابن عباس وابن عمر وأبو هريرة وعبد الله بن  
عمرو وعبد الله بن السائب. اهـ.

وخالفه ما رواه الجماعة أبو أنس مالك بن سليمان الألهاني الحمصي، رواه  
عن بقية عن أرطاة بن المنذر عن مجاهد أنه بلغه عن ابن عمر؛ أخرجه الفريابي في  
«القدر» (٤١٦)، والآجري في «الشرعة» (ص ١٧٥ - ١٧٦ و ٢٣٨ و ٣٢٢)، وفيه  
مالك بن سليمان، وقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه جرحاً  
ولا تعديلاً. قال محمد بن عوف الحمصي: كان ابن عمر زوجتي وهو ضعيف  
الحديث (تاريخ بغداد ١٣/١٥٩).

= وله متابعة عن عبد الله بن أبي قيس عن ابن عمر: أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٥٧٢) عن خطاب بن سعد ثنا نصر بن محمد بن سليمان ثنا عبد الله بن أبي قيس قال: سمعت ابن عمر رفعه: «إن أول ما خلق الله القلم، فقال: اكتب، قال: وما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة».

وفيه نصر بن محمد بن سليمان الحمصي ضعفه أبو حاتم (الجرح) وأبو زرعة (سؤالات البرذعي ٧٠٥/٢).

وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٦) واللفظ له عن محمد بن مصفى الحمصي.

وله شاهد ضعيف جداً عن أبي هريرة؛ أخرجه ابن أبي الدنيا في «العقل» (١٥)، والطبراني في «الأوسط» (١٨٦٦)، وابن عدي (٧٩٧/٢ - ٧٩٨ و ٧٩٨ و ٦/٢٠٤٠)، والبيهقي في «الشعب» (٤٣١٣ و ٤٣١٤)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١٧٤/١) من طريق حفص بن عمر قاضي حلب، ثنا الفضل بن عيسى الرقاشي عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة مرفوعاً: «لما خلق الله العقل قال له: قم، فقام. ثم قال له: أدبر، فادبر ثم قال له: أقبل، فأقبل ثم قال له: اقعد، فقعده. فقال الله: ما خلقت خلقاً خيراً منك، ولا أكرم منك، ولا أفضل منك، ولا أحسن منك. بك آخذ، وبك أعطي، وبك أعز، وبك أعرف، وإياك أعاقب. بك الثواب، وعليك العقاب».

قال البيهقي: هذا إسناد غير قوي، وهو مشهور من قول الحسن.

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، قال ابن معين: الفضل رجل سوء، وقال ابن حبان: وحفص بن عمر يروي الموضوعات لا يحل الاحتجاج به».

أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (٢٥٢) من طريق سيف بن محمد بن أخت سفيان عن سفيان الثوري عن الفضل بن عيسى عن أبي عثمان عن أبي هريرة، وسيف قد كذبه ابن معين.

أخرجه ابن عدي (٢٢٧٢/٦ - ٢٢٧٣)، والدارقطني في «الغرائب»، كما في «اللسان» (٤٢٠/٥) من طريق الربيع بن سليمان الجيزي ثنا محمد بن وهب الدمشقي ثنا الوليد بن مسلم ثنا مالك بن أنس عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «أول ما خلق الله القلم، ثم خلق النون وهي الدواة». قال: وذلك في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَلَّمَ الْمَرْءَ مَا كَانُ لَا يَعْلَمُ﴾ [القلم: ١] «ثم قال =

= له : اكتب . قال : وما كتب ؟ قال : ما كان وما هو كائن من عمل أو أجل أو أشرف ، فجرى القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة ثم ختم على القلم فلم ينطق ولا ينطق إلى يوم القيامة ، ثم خلق العقل فقال الجبار : « ما خلقت خلقاً أعجب إلي منك ، وعزتي لأكملنك فيمن أحببت ولأنقصنك ممن أبغضت » ، ثم قال رسول الله ﷺ : « فأكمل الناس عقلاً أطوعهم لله وأعملهم بطاعته ، وأنقص الناس عقلاً أطوعهم للشيطان وأعملهم بطاعته » .

قال ابن عدي : « وهذا بهذا الإسناد باطل منكر ، ولمحمد بن وهب غير حديث منكر ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً ، وقد رأيتهم قد تكلموا فيمن هو خير منه » .

وقال الذهبي : وقال أبو القاسم بن عساكر : ذاهب الحديث .

وقال ابن عدي أيضاً لما بدأ بذكره : هذا محمد بن وهب بن عطية الدمشقي فأخطأ حيث جعل اسم جده عطية ، فإن الذي جده عطية آخر ، وهو أبو عبد الله السلمي الذي أخرج له البخاري عن الذهلي عنه ، عن محمد بن حرب .

له رواية أيضاً عن الوليد ، وبقية ، وحدث عنه الرمادي ، وأبو حاتم ، وجماعة وثقه الدارقطني وقال أبو حاتم : صالح الحديث .

وأما الضعيف فهو محمد بن وهب بن مسلم القرشي الدمشقي ، ذكره ابن عساكر بعد ابن عطية ، فقال : حدث بمصر ، عن ابن زبر ، وسعيد بن عبد العزيز ، والوليد بن مسلم . اهـ .

قال الذهبي بعد أن ساق ما تقدم من قول ابن عدي : صدق ابن عدي في أن الحديث باطل « الميزان » ( ٤ / ٦١ ) .

وقال الدارقطني : هذا حديث غير محفوظ عن مالك ولا عن سمي ، والوليد بن مسلم ثقة ، ومحمد بن وهب ومن دونه ليس بهم بأس ، وأخاف أن يكون دخل على بعضهم حديث في حديث « اللسان » ( ٥ / ٤٢٠ ) .

وقال الحافظ في « التهذيب » ( ٩ / ٥٠٦ ) : « وظن ابن عدي أنه محمد بن وهب بن عطية وليس كما ظن ، وقد فرق بينهما أبو القاسم فأصاب » .

قلت : وتابع سمي : الحسين أبو عبد الله مولى بني أمية عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به أخرجه الفريابي في « القدر » ( ١٨ ) ، والحكيم الترمذي في « النوادر » كما في « اللآلئ » ( ١ / ١٣١ ) ، وابن أبي حاتم كما في « تفسير ابن كثير » ( ٤ / ٤٠١ ) ، والآجري في « الشريعة » ( ص ٨٣ و ١٧٧ ) ، وابن بطّة ( ١٣٦٤ ) ، والواحدي في =

= «الوسيط» (٣٣٣/٤)، وابن عساكر (١٤٨/٧) قال ابن كثير: «حديث غريب جداً». وأخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٧٤/١) من طريق الدارقطني ثنا علي بن محمد بن الجهم ثنا الحسن بن عرفة ثنا سيف بن محمد عن الثوري به. وسيف بن محمد هو الثوري كذبه أحمد وابن معين وأبو داود وقال الدارقطني: متروك.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (يا بني إنك لن تجد طعم الإيمان...) إلى آخره. ابنه هذا هو الوليد بن عبادة كما صرح به الترمذي في روايته، وفيه أن للإيمان طعماً، وهو كذلك، فإن له حلاوة وطعماً، من ذاقه تسلى به عن الدنيا وما عليها وقد قال النبي ﷺ: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان...» الحديث.

وإنما يكون العبد كذلك إذا كان مؤمناً بالقدر، إذ يمتنع أن توجد الثلاث فيه وهو لا يؤمن بالقدر بل يكذب به ويرد على الله كلامه وعلى الرسول ﷺ مقالته، فإن المحبة التامة تقتضي المتابعة التامة، فمن لم يؤمن بالقدر، لم يكن الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، فلا يجد حلاوة الإيمان ولا طعمه، بل إن كان منكراً للعلم القديم، فهو كافر كما تقدم، ولهذا روي عن بعض أئمة القدريّة الكبار بإسناد صحيح أنه قال لما ذكر حديث ابن مسعود ﷺ: «حدثني الصادق المصدوق...». الحديث: لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبت، ولو سمعت زيد بن وهب يقول هذا [ما أحبته]، ولو سمعت عبد الله بن مسعود يقول هذا ما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته، وذكر كلمة بعدها. فهذا كفر صريح نعوذ بالله من موجبات غضبه، وأليم عقابه.

وقد بين في الحديث كيفية الإيمان بالقدر: أن يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وهذا كما قال النبي ﷺ في حديث جابر ﷺ: «لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حتى إن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه» رواه الترمذي.

والمعنى: أن العبد لا يؤمن حتى يعلم أن ما يصيبه إنما أصابه في القدر؛ أي: ما قدر عليه من الخير والشر، لم يكن ليخطئه؛ أي: يجاوزه فلا يصيبه، وأن ما أخطأه من الخير والشر في القدر؛ أي: لم يقدر عليه، لم يكن ليصيبه، كما قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَكُمْ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ٥١].

وفي رواية لأحمد: «إن أول ما خلق الله تعالى القلم، فقال له: اكتب فجرى في تلك الساعة بما هو كائن إلى يوم القيامة»<sup>[١]</sup>.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (إن أول ما خلق الله القلم)، قال شيخ الإسلام: قد ذكرنا أن للسلف في العرش والقلم أيهما خلق قبل الآخر قولين، كما ذكر ذلك الحافظ أبو العلاء الهمداني وغيره. أحدهما: أن القلم خلق أولاً، كما أطلق ذلك غير واحد، وهذا هو الذي يفهم في الظاهر من كُتِبَ من صنف في «الأوائل» كالحافظ أبي عروبة الحراني وأبي القاسم الطبراني، للحديث الذي رواه أبو داود في «سننه» عن عبادة بن الصامت، وذكر الحديث المشروح.

والثاني: أن العرش خلق أولاً. قال الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في تصنيفه في «الرد على الجهمية»: حدثنا محمد بن كثير العبدي، أنبأنا سفيان الثوري، ثنا أبو هاشم، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: «إن الله كان على عرشه قبل أن يخلق شيئاً، فكان أول ما خلق الله القلم، فأمره أن يكتب ما هو كائن، وإنما يجري الناس على أمر قد فرغ منه» وكذلك ذكر الحافظ أبو بكر البيهقي في كتاب «الأسماء والصفات» لما ذكر بدء الخلق، ثم ذكر حديث الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، «عن ابن عباس أنه سئل عن قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ على أي شيء كان الماء؟ قال: على متن الريح».

وروى حديث القاسم بن أبي بزة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال: «أول شيء خلقه الله القلم، وأمره فكتب كل شيء يكون» قال البيهقي: «وإنما أراد - والله أعلم - أول شيء خلقه بعد خلق الماء والريح والعرش، وذلك في حديث عمران بن حصين الذي أشار إليه، وهو ما رواه البخاري من غير وجه مرفوعاً عنه: «كان الله ولم يكن شيء قبله وكان عرشه على الماء، ثم خلق السموات والأرض، وكتب في الذكر كل شيء» ورواه البيهقي كما رواه محمد بن هارون الروياني في «مسنده» وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهما، من حديث الثقات المتفق على ثقتهم، عن أبي إسحاق، عن الأعمش، عن جامع بن شداد، عن صفوان بن محرز، عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: «كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، ثم كتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض». وذكر أحاديث وآثاراً، ثم قال ما معناه: فثبت في النصوص الصحيحة أن العرش خلق أولاً.

= وقال ابن كثير: «قال قائلون: خلق القلم أولاً، وهذا اختيار ابن جرير وابن الجوزي وغيرهما».

قال ابن جرير: «وبعد القلم السحاب الرقيق، وبعده العرش، واحتجوا بحديث عبادة».

والذي عليه الجمهور أن العرش مخلوق قبل ذلك، كما دل على ذلك الحديث الذي رواه مسلم في «صحيحه»؛ يعني: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص الذي تقدم.

قالوا: وهذا التقدير هو كتابته بالقلم المقادير، وقد دل الحديث أن ذلك بعد خلق العرش، فثبت تقديم العرش على القلم الذي كتب به المقادير كما ذهب إلى ذلك الجماهير، ويحمل حديث القلم على أنه أول المخلوقات من هذا العالم. انتهى بمعناه.

قوله: (اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة). قال شيخ الإسلام: وكذلك في حديث ابن عباس وغيره، وهذا يبين أنه إنما أمره حينئذ أن يكتب مقدار هذا الخلق إلى قيام الساعة، لم يكن حينئذ ما يكون بعد ذلك.

قوله: (من مات على غير هذا لم يكن مني)؛ أي: لأنه إذا كان جاحداً للعلم القديم فهو كافر، كما قال كثير من أئمة السلف: ناظروا القدرة بالعلم، فإن أقروا به خصموا، وإن جحدوا كفروا.

يريدون أن من أنكر العلم القديم السابق بأفعال العباد، وأن الله قسمهم قبل خلقهم إلى شقي وسعيد، وكتب ذلك عنده في كتاب حفيظ، فقد كذب القرآن، فيكفر بذلك، كما نص عليه الشافعي وأحمد وغيرهما، وإن أقروا بذلك وأنكروا أن الله خلق أفعال العباد، وشاءها وأرادها بينهم إرادة كونية قدرية، فقد خصموا؛ لأن ما أقروا به حجة عليهم فيما أنكروه.

وفي تكفير هؤلاء نزاع مشهور، وبالجمله فهم أهل بدعة شنيعة، والرسول ﷺ بريء منهم، كما هو بريء من الأولين.

وقد بيّض المصنف آخر هذا الحديث ليعزوه، وقد رواه أبو داود وهذا لفظه، ورواه أحمد والترمذي وغيرهما.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أول ما خلق الله القلم»). القلم بالرفع، وروي بالنصب.



= فعلى رواية الرفع يكون المعنى: أن أول ما خلق الله هو القلم، لكن ليس من كل المخلوقات، كما سنبينه إن شاء الله تعالى

وأما على رواية النصب، فيكون المعنى: أن الله أمر القلم أن يكتب عند أول خلقه له؛ يعني: خلقه ثم أمره أن يكتب، وعلى هذا المعنى لا إشكال فيه، لكن على المعنى الأول الذي هو الرفع: هل المراد أن أول المخلوقات كلها هو القلم؟

الجواب: لا، لأننا لو قلنا: إن القلم أول المخلوقات، وإنه أمر بالكتابة عندما خلق، لكننا نعلم ابتداء خلق الله للأشياء، وأن أول بدء خلق الله كان قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، ونحن نعلم أن الله ﷻ، خلق أشياء قبل هذه المدة بأزمنة لا يعلمها إلا الله ﷻ لم يزل ولا يزال خالقاً، وعلى هذا؛ فيكون: إن أول ما خلق الله القلم يحتاج إلى تأويل ليطابق ما علم بالضرورة من أن الله تعالى له مخلوقات قبل هذا الزمن.

قال أهل العلم: وتأويله: إن المعنى: أن أول ما خلق الله القلم بالنسبة لما نشاهده فقط من المخلوقات؛ كالسماوات والأرض... فهي أولية نسبية، وقد قال ابن القيم في نونيته:

والناس مختلفون في القلم الذي كُتب القضاء به من الديان  
هل كان قبل العرش أو هو بعده قولان عند أبي العلا الهمداني  
والحق أن العرش قبل لأنه قبل الكتابة كان ذا أركان  
قوله: (أكتب): فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، هذا إذا ألغيت (ذا)، أما إذا لم تلغ، فنقول: (ما) اسم استفهام مبتدأ، و(ذا) خبره؛ أي: ما الذي أكتب؟ والعائد على الموصول محذوف تقديره: ما الذي أكتبه؟

وفي هذا دليل على أن الأمر المجمل لا حرج على الأمور في طلب استبانته، وعلى هذا، فإننا نقول: إذا كان الأمر مجملاً، فإن طلب استبانته لا يكون معصية، فالقلم لا شك أنه يمثل لأمر الله ﷻ، ومع ذلك قال: (رب وماذا أكتب؟) قال: (اكتب مقادير كل شي حتى تقوم الساعة)، فكتب المقادير.

فإن قيل: هل القلم يعلم الغيب؟

فالجواب: لا، لكن الله أمره، ولا بد أن يمثل لأمر الله، فكتب هذا القلم الذي يعتبر جماداً بالنسبة لمفهومنا، كتب كل شي أمره الله أن يكتبه؛ لأن الله إذا أراد شيئاً قال له: كن، فيكون على حسب مراد الله.

= (كل): من صيغ العموم، فتعم كل شي مما يتعلق بفعل الله أو بفعل المخلوقين.

وقوله: (حتى تقوم الساعة). الساعة هي القيامة، وأطلق عليها لفظ الساعة؛ لأن كل شي عظيم من الدواهي له ساعة؛ يعني: الساعة المعهودة التي تذهل الناس وتحيق بهم وتغشاهم حين تقوم، وذلك عند النفخ في الصور.

قوله: (يا بني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من مات على غير هذا)؛ أي: الإيمان بأن الله كتب مقادير كل شيء.

قوله: (فليس مني). تبرأ منه الرسول ﷺ لأنه كافر، والرسول ﷺ بريء من كل كافر.

ويستفاد من هذا الحديث:

١ - ملاطفة الأبناء بالموعظة، وتؤخذ من قوله: (يا بني).

٢ - أنه ينبغي أن يلحق الأبناء الأحكام بأدلتها، وذلك أنه لم يقل: إن الله كتب... وسكت، ولكنه أسند إلى الرسول ﷺ، فمثلاً: إذا أردت أن تقول لابنك: سم الله على الأكل، واحمد الله إذا فرغت، فإنك إذا قلت ذلك يحصل به المقصود، لكن إذا قلت: سم الله على الأكل واحمد الله إذا فرغت لأن النبي ﷺ أمر بالتسمية عند الأكل، وقال: «إن الله ليرضى عن العبد يأكل الأكلة ويحمده عليها، ويشرب الشربة ويحمده عليها» إذا فعلت ذلك استفدت فائدتين: -

الأولى: أن تعود ابنك على اتباع الأدلة.

الثانية: أن تربيته على محبة الرسول عليه الصلاة والسلام، وأن الرسول ﷺ هو الإمام المتبع الذي يجب الأخذ بتوجيهاته، وهذه في الحقيقة كثيراً ما يغفل عنها، فأكثر الناس يوجه ابنه إلى الأحكام فقط، لكنه لا يربط هذه التوجيهات بالمصدر الذي هو الكتاب والسنة.

قوله: (إلى يوم القيامة). هو يوم البعث، وسمي يوم القيامة، لقيام أمور ثلاثة

فيه:

الأول: قيام الناس من قبورهم لرب العالمين، كما قال تعالى ﴿يَوْمَ عَظِيمٍ﴾

يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٦﴾ [المطففين: ٥، ٦].

الثاني: قيام الأشهاد الذين يشهدون للرسول وعلى الأمم، لقوله تعالى: ﴿إِنَّا

لَنَنْصُرَنَّ رَسُولَنَا وَآلِدِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١].

وفي رواية لابن وهب، قال رسول الله ﷺ: «فمن لم يؤمن بالقدر خيره وشره أحرقه الله بالنار»<sup>[١]</sup>.

= الثالث: قيام العدل، لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

○ قال الشيخ صالح الفوزان: والقلم من أوّل المخلوقات، وهل هو قبل العرش أو بعده؟ على القولين السابقين، والراجح: أن العرش هو السابق.

[١] أخرجه ابن وهب في «كتاب القدر» (ح ٢٦) قال: أخبرني عمرو بن محمد، أن سليمان بن مهران حدثه قال: قال عبادة بن الصامت ؓ: ادعوا لي ابني - وهو يموت - لعلني أخبره بما سمعت من رسول الله ﷺ يقول: «إن أول شيء خلقه الله من خلقه القلم، فقال له: اكتب، فقال: يا رب، أكتب ماذا؟ قال: القدر» قال رسول الله ﷺ: «فمن لم يؤمن بالقدر خيره وشره أحرقه الله بالنار».

قلت: والأعمش لم يسمع من عبادة بل قد توفي عبادة قبل ولادة الأعمش، قال العلائي في «جامع التحصيل» (١٨٨): ذكر الترمذي أنه لم يسمع من أحد الصحابة. اهـ.

وأخرجه ابن أبي عاصم (١١١)، والآجري (٣٧١) من طريق الوليد بن مسلم عن عثمان بن أبي العاتكة عن سليمان بن حبيب عن الوليد بن عبادة بن الصامت أن أباه عبادة بن الصامت بلفظ: «القدر على هذا من مات على غير هذا أدخله الله تعالى النار» وفيه عننة الوليد وما جاء في عثمان وقد تقدم.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (وفي رواية لابن وهب). هو الإمام الحافظ عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولا هم المصري الفقيه، ثقة إمام مشهور عابد، له مصنفات، منها: «الجامع» وغيره، مات سنة سبع وتسعين ومائة وله اثنان وسبعون سنة.

قوله: (أحرقه الله بالنار)؛ أي: لكفره أو بدعته إن كان ممن يقر بالعلم السابق وينكر خلق أفعال العباد، فإن صاحب البدعة متعرض للوعيد؛ كأصحاب الكبائر، بل أعظم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (فمن لم يؤمن بالقدر خيره وشره أحرقه الله بالنار). في هذا دليل على أن الإيمان بالقدر واجب ولا يتم الإيمان إلا به، وأما من لم يؤمن به، فإنه يحرق بالنار.

وقوله: (أحرقه الله بالنار) بعد قوله: (فمن لم يؤمن) يدل على أن من أنكر أو شك فإنه يحرق بالنار؛ لأن لدينا ثلاث مقامات:

وفي «المسند» و«السنن» عن ابن الديلمى قال: «أتيت أبا بن كعب فقلت: في نفسي شيء من القدر، فحدثني بشيء لعل الله يذهب من قلبي، فقال: لو أنفقت مثل أحد ذهباً ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مت على غير هذا لكنت من أهل النار، قال: فأتيت عبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وزيد بن ثابت، فكلهم حدثني بمثل ذلك عن النبي ﷺ» حديث صحيح، رواه الحاكم في «صحيحه»<sup>[١]</sup>.

= الأول: الإيمان والجزم بمراتبه الأربع.

الثاني: إنكار ذلك.

وهذان واضحا؛ لأن الأول إيمان والثاني كفر.

الثالث: الشك والتردد.

فهذا يلحق بالكفر، ولهذا قال: (فمن لم يؤمن)، ودخل في هذا النفي من أنكر ومن شك.

وفي قوله: (أحرقه الله بالنار) دليل على أن عذاب النار محرق، وأن أهلها ليس كما زعم بعض أهل البدع يتكيفون لها حتى لا يحسون لها بألم، بل هم يحسون بألم وتحرق أجسامهم، وقد ثبت في حديث الشفاعة أن الله يخرج من النار من كان من المؤمنين حتى صاروا حُمَمًا؛ يعني: فحمًا أسود، وقد دل عليه القرآن في قوله تعالى: ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الحج: ٢٢]، وفي قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَفِثَتْ جُلُودُهُمْ بِدَلْنَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦].

[١] حسن؛ رواه أبو داود (٦٣٧/٢)، ورواه ابن ماجه (٢٩/١)، وأحمد (٥/١٨٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/١٦٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/٢٠٣)، وفي «سننه الكبرى» (١٠/٢٠٤)، وفي «الاعتقاد» (١/١٤٩)، وأبو عبد الله بن أحمد في «السنّة» (٢/٣٨٨) كلهم من طريق أبي سنان عن وهب بن خالد الحمصي عن ابن الديلمى.

قلت: وفيه سعيد بن سنان مختلف فيه قال أحمد: ليس بالقوي.

وقال مرة: كان رجلاً صالحاً، ولم يكن يقيم الحديث.

وقال النسائي: ليس به بأس ووثقه الدارقطني ومن قبله ابن معين.

= وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، وقال الآجري عن أبي داود: ثقة من رفعا الناس، وقال ابن عدي: له غرائب وإفرادات وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب ولعله إنما يهم في الشيء بعد الشيء، وقال الدارقطني: سعيد بن سنان اثنان: أبو مهدي حمصي يضع الحديث وأبو سنان كوفي سكن الري من الثقات. (تهذيب التهذيب ٤/٤٦).

ورواه الآجري في «الشرعة» (١/٢٠٠) من طريق ميمون بن الأصبغ النصيبي قال: حدثنا أبو صالح قال: حدثني معاوية بن صالح: أن أبا الزاهرية حدثه عن كثير بن مرة عن ابن الدلمي.

قلت: وفيه أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث قال الحافظ في «التهذيب» (٥/٢٦٥): قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عنه فقال: كان أول أمره متماسكاً ثم فسد بآخره وليس هو بشيء.

وقال ابن المديني: ضربت على حديثه وما أروي عنه شيئاً.

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال ابن عدي: هو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط ولا يتعمد الكذب وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً يروي عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات وكان صدوقاً في نفسه وإنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له كان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح ويكتب بخط يشبه خط عبد الله ويرميه في داره بين كتبه فيتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به.

وقال البخاري في البيوع: من «صحيحه» وقال الليث: ثنا جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة فذكر حديث الرجل من بني إسرائيل الذي استسلف من آخر ألف دينار الحديث وقال عقبة: حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث بهذا هكذا هو في عدة نسخ من طرق متعددة إلى البخاري فهذا يصرح بأن البخاري أخرج له وقد علق في الجامع جملة أحاديث من حديث الليث لا يوجد إلا عند كاتبه. اهـ.

قلت: وقد وثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: حسن الحديث، وقال أبو حاتم: سمعت عبد الملك بن شعيب بن الليث، يقول: أبو صالح، ثقة مأمون، قد سمع من جدي حديثه، وكان يحدث بحضرة أبي، وأبي يحضه على التحديث.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (وفي «المسند»): أي: «مسند الإمام =

= أحمد»، (والسنن)؛ أي: «سنن أبي داود وابن ماجه فقط»، بمعنى ما ذكر المصنف، وفيه زيادة اختصرها المصنف، ولفظ ابن ماجه: حدثنا علي بن محمد، حدثنا إسحاق بن سليمان، قال: سمعت أبا سنان عن وهب بن خالد الحمصي عن ابن الديلمى قال: وقع في نفسي شيء من هذا القدر خشيت أن يفسد علي ديني وأمرى، فأتيت أبي بن كعب، فقلت: يا أبا المنذر إنه قد وقع في قلبي شيء من هذا القدر، فخشيت على ديني وأمرى، فحدثني من ذلك بشيء لعل الله أن ينفعني.

فقال: لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم، ولو كان لك مثل أحد ذهباً أو مثل جبل أحد تنفقه في سبيل الله ما قبل منك حتى تؤمن بالقدر فتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، وإنك إن مت على غير هذا دخلت النار، ولا عليك أن تأتي أخى عبد الله بن مسعود فتسأل، فأتيت عبد الله فسألته، فذكر مثل ما قال أبي، وقال لي: لا عليك أن تأتي حذيفة، فأتيت حذيفة فسألته، فقال مثل ما قال: أتت زيد بن ثابت فأسأله، فأتيت زيد بن ثابت فسألته فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم، ولو كان مثل أحد أو مثل جبل أحد ذهباً تنفقه في سبيل الله ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر كله، فتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، وأنك إن مت على غير هذا دخلت النار». هذا حديث ابن ماجه. ولفظ أبي داود كما ذكره المصنف إلا أنه قال: ثم أتيت عبد الله بن مسعود فقال مثل ذلك، ثم أتيت حذيفة بن اليمان فقال مثل ذلك، ثم أتيت زيد بن ثابت فحدثني عن النبي ﷺ بمثل ذلك.

قوله: (عن ابن الديلمى). هو عبد الله بن فيروز الديلمى. وفيروز قاتل الأسود العنسي الكذاب. وعبد الله هذا ثقة من كبار التابعين، بل ذكره بعضهم في الصحابة. والديلمى نسبة إلى جبل الديلم، وهو من أبناء الفرس الذين بعثهم كسرى إلى اليمن.

قوله: (وقع في نفسي شيء من القدر)؛ أي: شك أو اضطراب يؤدي إلى شك فيه، أو جحد له.

قوله: (لو أنفقت مثل أحد ذهباً ما قبله الله منك). هذا تمثيل على سبيل الفرض لا تحديد، إذ لو فرض إنفاق ملء السموات والأرض كان ذلك.

**قوله:** (حتى تؤمن بالقدر)؛ أي: بأن جميع الأمور الكائنة خيرها وشرها، وحلوها ومرها، ونفعها وضرها، وقليلها وكثيرها، وكبيرها وصغيرها بقضائه وقدره وإرادته ومشيتته وأمره، كما ذكر عن علي عليه السلام.  
قال مقيده عفا الله عنه: إلى هنا تم شرح الإمام سليمان بن عبد الله لهذا الكتاب ولم يتيسر له إتمامه.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (في نفسي شيء من القدر). لم يفصح عن هذا الشيء، لكن لعله لما حدثت بدعة القدر، وهي أول البدع حدوثاً صار الناس يتشككون فيها ويتكلمون فيها. وإلا، فإن الناس قبل حدوث هذه البدعة كانوا على الحق، ولا سيما أن رسول الله ﷺ خرج على أصحابه ذات يوم وهم يتكلمون في القدر - فغضب النبي عليه الصلاة والسلام من ذلك، وأمرهم بأن لا يتنازعوا وأن لا يختلفوا، فكف الناس عن هذا، حتى قامت بدعة القدرية وحصل ما حصل من الشبه، فلهذا يقول ابن الديلمى: (في نفسي شيء من القدر...).

**قوله:** (فحدثني بشيء لعل الله أن يذهب من قلبي)؛ أي: يذهب هذا الشيء، وهكذا يجب على الإنسان إذا أصيب بمرض أن يذهب إلى أطباء ذلك المرض، وأطباء مرض القلوب هم العلماء، ولا سيما مثل الصحابة رضي الله عنهم، كأبي بن كعب، فلكل داء طبيب.

**قوله:** (لو أنفقت مثل أحد ذهباً ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر). هذا يدل على أن من لم يؤمن بالقدر فهو كافر؛ لأن الذي لا تقبل منهم النفقات هم الكفار، وسبق نحوه عن ابن عمر رضي الله عنهما.

**قوله:** (ولو مُت). (مُت) بالضم، لأنها من مات يموت، وفيه لغة أخرى بالكسر (ميت)، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَتِّمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٨] في إحدى القراءتين، وهي على هذه القراءة من مات يَمِيت بالياء.

**قوله:** (على غير هذا، لكنك من أهل النار). جزم أبي بن كعب رضي الله عنه بأنه إذا مات على غير هذا كان من أهل النار؛ لأن من أنكر القدر فهو كافر، والكافر يكون من أهل النار الذين هم أهلها المخلدون فيها.

وهل هذا الدواء يفيد؟ الجواب: نعم يفيد، وكل مؤمن بالله إذا علم أن منتهى من لم يؤمن بالقدر هو هذا، فلا بد أن يرتدع، ولا بد أن يؤمن بالقدر على ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

## وفيه مسائل

- الأولى: بيان فرض الإيمان بالقدر.
- الثانية: بيان كيفية الإيمان بالقدر<sup>[١]</sup>.

= وقوله: (فأتيت عبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وزيد بن ثابت، فكلهم حدثني بمثل ذلك). المشار إليه الإيمان بالقدر، وأن يعلم الإنسان أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وهؤلاء هم العلماء الأجلاء كلهم من أهل القرآن.

فأتيت بن كعب من أهل القرآن ومن كتبه القرآن، حتى إن الرسول ﷺ دعاه ذات يوم وقرأ عليه سورة: «لم يكن...» البينة، وقال: «إن الله أمرني أن أقرأها عليك»، فقال: يا رسول الله! سمانى الله لك. قال: «نعم». فبكى ﷺ بكاء فرح أن الله ﷻ سماه باسمه لنبيه، وأمر نبيه أن يقرأ عليه هذه السورة.

وأما عبد الله بن مسعود، فقد قال النبي ﷺ: «من سره أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل، فليقرأه على قراءة ابن أم عبد».

وأما زيد بن ثابت، فهو أحد كتاب القرآن في عهد أبي بكر ﷺ. وحذيفة بن اليمان صاحب السر الذي أسرَّ إليه النبي ﷺ بأسماء المنافقين. والحاصل: أن هذا الباب يدل على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر بمراتبه الأربع.

مسألة: الإيمان بالقدر هل هو متعلق بتوحيد الربوبية، أو بالألوهية، أو بالأسماء والصفات؟

الجواب: تعلقه بالربوبية أكثر من تعلقه بالألوهية والأسماء والصفات، ثم تعلقه بالأسماء والصفات أكثر من تعلقه بالألوهية، وتعلقه بالألوهية أيضاً ظاهر؛ لأن الألوهية بالنسبة لله يسمى توحيد الألوهية، وبالنسبة للعبد يسمى توحيد العبادة، والعبادة فعل العبد، فلها تعلق بالقدر، فالإيمان بالقدر له مساس بأقسام التوحيد الثلاثة.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (بيان كيفية الإيمان بالقدر): وهو أن تؤمن بأن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك.

ولم يتكلم المؤلف عن مراتب القدر؛ لأنه لم يذكرها، ونحن ذكرناها وأنها أربع مراتب جمعت اختصاراً في بيت واحد، وهو قوله:

= علم كتابة مولانا مشيئته وخلقه وهو إيجاد وتكوين =



- الثالثة: إحباط عمل من لم يؤمن به .
- الرابعة: الإخبار أن أحداً لا يجد طعم الإيمان حتى يؤمن به .
- الخامسة: ذكر أول ما خلق الله<sup>[١]</sup> .
- السادسة: أنه جرى بالمقادير في تلك الساعة إلى قيام الساعة .
- السابعة: براءته ﷺ ممن لم يؤمن به .
- الثامنة: عادة السلف في إزالة الشبهة بسؤال العلماء<sup>[٢]</sup> .

= والإيمان بهذه المراتب داخل في كيفية الإيمان بالقدر .

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (ذكر أول ما خلق الله): ظاهر كلام المؤلف: الميل إلى أن القلم أول مخلوقات الله، ولكن الصحيح خلافه، وأن القلم ليس أول مخلوقات الله؛ لأنه ثبت في «صحيح البخاري»: «كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، ثم خلق السماوات والأرض وكتب في الذكر مقادير كل شيء»، وهذا واضح في الترتيب، ولهذا كان الصواب بلا شك أن خلق القلم بعد خلق العرش، وسبق لنا تخريج الروايتين، وأنه على الرواية التي ظاهرها أن القلم أول ما خلق بالنسبة لما يتعلق بهذا العالم المشاهد، فهو قبل السماوات والأرض، فتكون أوليته نسبية.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: كأن الشيخ محمد بن عبد الوهاب يرى أن القلم هو أول المخلوقات.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (عادة السلف في إزالة الشبهة بسؤال العلماء):

لأن ابن الدلمي: يقول: فأتيت عبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وزيد بن ثابت، بعد أن أتى أبي بن كعب، فدل هذا على أن من عادة السلف السؤال عما يشبه عليهم.

وفيه أيضاً مسألة ثانية، وهي جواز سؤال أكثر من عالم للتثبت؛ لأن ابن الدلمي سأل عدة علماء، أما سؤال أكثر من عالم لتتبع الرخص؛ فهذا لا يجوز كما نص على ذلك أهل العلم، وهذا من شأن اليهود، فاليهود لما كان في التوراة أن الزاني يُرجم إذا كان محصناً وكثر الزنى في أشرافهم، غيَروا هذا الحد، ولما قدم النبي ﷺ المدينة، وزنى منهم رجل بامرأة قالوا: اذهبوا إلى هذا الرجل لعلكم تجدون عنده شيئاً آخر، لأجل أن يتبعوا الرخص.

● التاسعة: أن العلماء أجابوه بما يزيل شبهته، وذلك أنهم نسبوا الكلام إلى رسول الله ﷺ فقط<sup>[١]</sup>.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أن العلماء أجابوه بما يزيل شبهته)، وذلك أنهم نسبوا الكلام إلى رسول الله ﷺ فقط: لقول ابن الديلمى: «كلهم حدثني بمثل ذلك عن النبي ﷺ»، وهذا مزيل للشبهة، فإذا نسب الأمر إلى الله ورسوله، زالت الشبهة تماماً، لكن تزول عن المؤمن، أما غير المؤمن، فلا تنفعه، فالله ﷻ يقول: ﴿وَمَا تُغْنِ الْآيَاتُ وَالنَّذِيرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١] وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۖ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ۖ﴾ [يونس: ٩٦، ٩٧] لكن المؤمن هو الذي تزول شبهته بما جاء عن الله ورسوله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، ولهذا لما قالت عائشة للمرأة: «كان يصيبنا ذلك - تعني: الحيض -، فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة» لم تذهب لتعلل، ولكن لا حرج على الإنسان أن يذكر الحكم بعلة لمن لم يؤمن لعله يؤمن، ولهذا يذكر الله ﷻ إحياء الموتى ويذكر الأدلة العقلية والحسية على ذلك؛ فقال في أدلة العقل: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] فهذه دلالة عقلية، فالعقل يؤمن إيماناً كاملاً بأن من قدر على الابتداء فهو قادر على الإعادة من باب أولى.

وذكر أدلة حسية منها قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْزَلَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُجِي الْمَوْتِ﴾ [فصلت: ٣٩].

فإذاً لا مانع أن تأتي بالأدلة العقلية أو الحسية من أجل أن تقنع الخصم وتطمئن الموافق.

وفيه دليل رابع: وهو دليل الفطرة، فلا مانع أيضاً أن تأتي به للاستدلال على ما تقول من الحق لئلا يُلْزَم الخصم به وتطمئن الموافق، وما زال العلماء يسلكون هذا المسلك، وقد مر علينا قصة أبي المعالي الجويني مع الهمداني، حيث إن أبا المعالي الجويني - غفر الله لنا وله - كان يقرر نفي استواء الله على عرشه، فقال الهمداني: دعنا من ذكر العرش، فما تقول في هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا: ما قال عارف قط: يا الله إلا وجد من قلبه ضرورة بطلب العلو. فصرخ أبو المعالي ولطم على رأسه، وقال: حيرني الهمداني.

فإذاً الأدلة: سمعية وعقلية وفطرية وحسية.



## باب

ما جاء في المصورين<sup>[١]</sup>

= وأشدّها إقناعاً للمؤمن هو الدليل السمعي؛ لأنه يقف عنده ويعلم أن كل ما خالف دلالة السمع فهو باطل، وإن ظنه صاحبه حقاً.

[١] قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (باب ما جاء في المصورين). أي: من عظيم عقوبة الله لهم وعذابه.

وقد ذكر النبي ﷺ العلة، وهي المضاهاة بخلق الله؛ لأن الله تعالى له الخلق والأمر، فهو رب كل شيء ومليكه، وهو خالق كل شيء، وهو الذي صور جميع المخلوقات، وجعل فيها الأرواح التي تحصل بها الحياة، كما قال الله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ۝ ٧ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ۝ ٨ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ ۝ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ۝ ٩﴾ [السجدة: ٧ - ٩] فالمصوّر لما صور الصورة على شكل ما خلقه الله تعالى من إنسان وبهيمة صار مضاهياً لخلق الله، فصار ما صوّر عذاباً له يوم القيامة، وكلف أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ، فكان أشد الناس عذاباً؛ لأنّ ذنبه من أكبر الذنوب.

فإذا كان هذا فيمن صور صورة على مثال ما خلقه الله تعالى من الحيوان، فكيف بحال من سوى المخلوق برب العالمين، وشبهه بخلقه، وصرف له شيئاً من العبادة التي ما خلق الله الخلق إلا ليعبدوه وحده بما لا يستحقه غيره من كل عمل يحبه الله من العبد ويرضاه؟!!

فتسوية المخلوق بالخالق بصرف حقه لمن لا يستحقه من خلقه، وجعله شريكاً له فيما اختص به تعالى وتقدس، هو أعظم ذنب عصي الله تعالى به. ولهذا أرسل رسله، وأنزل كتبه، لبيان هذا الشرك والنهي عنه، وإخلاص العبادة بجميع أنواعها لله تعالى، فنجى الله تعالى رسله ومن أطاعهم، وأهلك من =

\* عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله تعالى: ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي، فليخلقوا ذرة، أو ليخلقوا حبة، أو ليخلقوا شعيرة» أخرجاه [١].

= جحد التوحيد، واستمر على الشرك والتنديد، فما أعظمه من ذنب! ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِينٍ﴾ [الحج: ٣١].

○ قال الشيخ ابن سعدي: وهذا من فروع الباب السابق أنه لا يحل أن يُجعل لله ندّاً في النيات والأقوال والأفعال، والند هو المشابه ولو بوجه بعيد. فاتخاذ الصور الحيوانية تشبه بخلق الله، وكذب على الخلقة الإلهية وتمويه وتزوير، فلذلك زجر الشارع عنه.

○ قال الشيخ ابن باز: التصوير من الكبائر التي تنقص توحيد الموحدين وتعرضهم لغضب الله وتعرضهم للنار ولهذا ذكر المؤلف هذا الباب تحذيراً لأهل التوحيد والإيمان من هذه المعصية الكبيرة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: ومناسبة هذا الباب للتوحيد: أن في التصوير خلقاً وإبداعاً يكون به المصور مشاركاً لله في ذلك الخلق والإبداع.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: هذا الباب عقده المصنّف رحمته الله في «كتاب التوحيد» لأن التصوير سبب من أسباب الشرك، ووسيلة إلى الشرك الذي هو ضدّ التوحيد، كما حدث لقوم نوح لما صوّروا صور الصالحين ونصبوها في مجالسهم وآل بهم الأمر إلى أن عبدوهم من دون الله، فأولّ شرك حصل في الأرض كان بسبب الصور وبسبب التصوير.

وكذلك قوم إبراهيم الذين بعث إليهم الخليل - عليه الصلاة والسلام - كانوا يعبدون التماثيل التي هي صور مجسّمة لذوات الأرواح، وكذلك بنو إسرائيل عبدوا التمثال الذي هو على صورة عجل صنعه لهم السامري.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: فالتصوير من حيث الفعل مناف لكمال التوحيد، وهذا هو مناسبة إيراد هذا الباب في هذا الكتاب.

والمناسبة الثانية له: أن التصوير وسيلة من وسائل الشرك بالله - جلّ وعلا - والشرك ووسائله يجب وصدّها وغلق الباب؛ لأنها تفضي بالناس إلى الإشراك.

[١] رواه البخاري (٥٩٥٣) (٧٥٥٩)، ومسلم (٥٥٠٩).

= ○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي؟)؛ أي: لا

أحد أظلم فهو استفهام بمعنى النفي والمراد التحذير والتنفير من هذا العمل.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (ومن أظلم). (من): اسم استفهام والمراد به النفي؛ أي: لا أحد أظلم، وإذا جاء النفي بصيغة الاستفهام كان أبلغ من النفي المحض؛ لأنه يكون مشرباً معنى التحدي والتعجيز.

فإن قيل: كيف يجمع بين هذا الحديث وبين قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ٢١] وغير ذلك من النصوص؟

فالجواب من وجهين:

الأول: أن المعنى أنها مشتركة في الأظلمية؛ أي: أنها في مستوى واحد في كونها في قمة الظلم.

الثاني: أن الأظلمية نسبية؛ أي: لا أحد أظلم من هذا في نوع هذا العمل لا في كل شي، فيقال مثلاً: من أظلم في مشابهة أحد في صنعه ممن ذهب يخلق كخلق الله، ومن أظلم في منع حق ممن منع مساجد الله، ومن أظلم في افتراء الكذب ممن افتري على الله كذباً.

قوله: (يخلق). حال من فاعل ذهب؛ أي: ممن ذهب خالفاً.

والخلق في اللغة: التقدير، قال الشاعر:

ولأنت تفري ما خلقت وبعض الناس يخلق ثم لا يفري

تفري؛ أي: تفعل، ما خلقت؛ أي: ما قدرت.

ويطلق الخلق على الفعل بعد التقدير، وهذا هو الغالب، والخلق بالنسبة للإنسان يكون بعد تأمل ونظر وتقدير، أما بالنسبة للخالق، فإنه لا يحتاج إلى تأمل ونظر لكمال علمه، فالخلق بالنسبة للمصور يكون بمعنى الصنع بعد النظر والتأمل.

قوله: (يخلق كخلقي). فيه جواز إطلاق الخلق على غير الله، وقد سبق الكلام على هذا والجواب عنه في أول الكتاب.

قوله: (فليخلقوا ذرة). اللام للأمر، والمراد به التحدي والتعجيز، وهذا من

باب التحدي في الأمور الكونية، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ﴾ [الطور: ٣٤] من باب التحدي في الأمور الشرعية.

والذرة: واحدة الذر، وهي النمل الصغار، وأما من قال: بأن الذرة هي ما =

= تتكون منها القنبلة الذرية فقد أخطأ؛ لأن النبي ﷺ يخاطب الصحابة بلغة العرب وهم لا يعرفون القنبلة الذرية، وذكر الله الذرة لأن فيها روحاً، وهي من أصغر الحيوانات.

قوله: (أو ليخلقوا حبة). (أو) للتنويع؛ أي: انتقل من التحدي بخلق الحيوان ذي الروح إلى خلق الحبة التي هي أصل الزرع من الشعير وغيره وليس لها روح.  
قوله: (أو ليخلقوا شعيرة). يحتمل أن المراد شجرة الشعير، فيكون في الأول ذكر التحدي بأصل الزرع وهي الحبة، ويحتمل أن المراد الحبة من الشعير ويكون هذا من باب ذكر الخاص بعد العام؛ لأن حبة الشعير أخص من الحب.  
أو تكون (أو) شكاً من الراوي.

فالله تحدى الخلق إلى يوم القيامة أن يخلقوا ذرة أو يخلقوا حبة شعير.  
ويستفاد من هذا الحديث، وهو ما ساقه المؤلف من أجله: تحريم التصوير؛ لأن المصور ذهب يخلق كخلق الله ليكون مضاهياً لله في صنعه.

#### والتصوير له أحوال:

الحال الأولى: أن يصور الإنسان ما له ظل كما يقولون؛ أي: ما له جسم على هيكل إنسان أو بغير أو أسد أو ما أشبهها، فهذا أجمع العلماء فيما أعلم على تحريمه، فإن قلت: إذا صور الإنسان لا مضاهاة لخلق الله، ولكن صور عبثاً؛ يعني: صنع من الطين أو من الخشب أو من الأحجار شيئاً على صورة حيوان وليس قصده أن يضاهي خلق الله، بل قصده العبث أو وضعه لصبي ليهده به، فهل يدخل في هذا الحديث؟

فالجواب: نعم، يدخل في هذا الحديث؛ لأنه خلق كخلق الله، ولأن المضاهاة لا يشترط فيه القصد، وهذا هو سر المسألة، فمتى حصلت المضاهاة ثبت حكمها، ولهذا لو أن إنساناً لبس لباساً يختص بالكفار ثم قال: أنا لا أقصد التشبه بهم، نقول: التشبه منك حاصل أردته أم لم ترده، وكذلك لو أن أحداً تشبه بامرأة في لباسها أو في شعرها أو ما أشبه ذلك وقال: ما أردت التشبه، قلنا له: قد حصل التشبه، سواء أردته أم لم ترده.

الحال الثانية: أن يصور صورة ليس لها جسم بل بالتلوين والتخطيط، فهذا محرم لعوم الحديث، ويدل عليه حديث الثمرقة حين أقبل النبي ﷺ إلى بيته، فلما أراد أن يدخل رأى نمرة فيها تصاوير، فوقف وتأثر، وعرفت الكراهة في وجهه، =

= فقالت عائشة رضي الله عنها: «ما أذنبت يا رسول الله؟ فقال: إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم» فالصور بالتلوين؛ كالصور بالتجسيم، وقوله في «صحيح البخاري»: «إلا رقماً في ثوب»، إن صحت الرواية هذه، فالمراد بالاستثناء ما يحل تصويره من الأشجار ونحوها.

الحال الثالثة: أن تلتقط الصور التقاطاً بأشعة معينة بدون تعديل أو تحسين من الملتقط، فهذا محل خلاف بين العلماء المعاصرين:

فالقول الأول: أنه تصوير، وإذا كان كذلك، فإن حركة هذا الفاعل للآلة يعدُّ تصويراً؛ إذ لولا تحريكه إياها ما انطبعت هذه الصورة على هذه الورقة، ونحن متفقون على أن هذه صورة، فحركته تعتبر تصوير، فيكون داخلياً في العموم.

القول الثاني: أنها ليست بتصوير؛ لأن التصوير فعل المصور، وهذا الرجل ما صورها في الحقيقة وإنما التقطها بالآلة، والتصوير من صنع الله.

ويوضح ذلك لو أدخلت كتاباً في آلة التصوير، ثم خرج من هذه الآلة، فإن رسم الحروف من الكاتب الأول لا من المحرك، بدليل أنه قد يشغلها شخص أُمِّي لا يعرف الكتابة إطلاقاً أو أعمى في ظلمة، وهذا القول أقرب؛ لأن المصور بهذه الطريقة لا يعتبر مبدعاً ولا مخططاً، ولكن يبقى النظر: هل يحل هذا الفعل أو لا؟

والجواب: إذا كان لغرض محرم صار حراماً، وإذا كان لغرض مباح صار مباحاً لأن الوسائل له أحكام المقاصد، وعلى هذا، فلو أن شخصاً صوّر إنساناً لما يسمونه بالذكري، سواء كانت هذه الذكري للتمتع بالنظر إليه أو التلذذ به أو من أجل الحنان والشوق إليه؛ فإن ذلك محرم ولا يجوز لما فيه من اقتناء الصور؛ لأنه لا شك أن هذه صورة ولا أحد ينكر ذلك.

وإذا كان لغرض مباح كما يوجد في التابعة والرخصة والجواز وما أشبهه، فهذا يكون مباحاً، فإذا ذهب الإنسان الذي يحتاج إلى رخصة إلى هذا المصور الذي تخرج منه الصورة فوراً بدون عمل لا تحميض ولا غيره، وقال: صورني فصوره، فإن هذا المصور لا نقول: إنه داخل في الحديث؛ أي: حديث الوعيد على التصوير، أما إذا قال: صورني لغرض آخر غير مباح، صار من باب الإعانة على الإثم والعدوان.

= الحال الرابعة: أن يكون التصوير لما لا روح فيه، وهذا على نوعين:

= النوع الأول: أن يكون مما يصنعه الآدمي، فهذا لا بأس به بالاتفاق؛ لأنه إذا جاز الأصل جازت الصورة، مثل: أن يصوّر الإنسان سيارته، فهذا يجوز؛ لأن صنع الأصل جائز، فالصورة التي هي فرع من باب أولى.

النوع الثاني: ما لا يصنعه الآدمي، وإنما يخلقه الله؛ فهذا نوعان: نوع نام، ونوع غير نام، فغير النامي؛ كالجبال، والأودية، والبحار، والأنهار، فهذه لا بأس بتصويرها بالاتفاق.

أما النوع الذي ينمو، فاختلف في ذلك أهل العلم، فجمهور أهل العلم على جواز تصويره لما سيأتي في الأحاديث.

وذهب بعض أهل العلم من السلف والخلف إلى منع تصويره، واستدل بأن هذا من خلق الله ﷻ، والحديث عام: (ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي)؛ ولأن الله ﷻ تحدى هؤلاء بأن يخلقوا حبة أو يخلقوا شعيرة، والحبة أو الشعيرة ليس فيه روح، لكن لا شك أنها نامية، وعلى هذا، فيكون تصويرها حراماً، وقد ذهب إلى هذا مجاهد رحمه الله - أعلم التابعين بالتفسير -، وقال: إنه يحرم على الإنسان أن يصور الأشجار، لكن جمهور أهل العلم على الجواز، وهذا الحديث هل يؤيد رأي الجمهور أو يؤيد رأي مجاهد ومن قال بقوله؟

الجواب: يؤيد رأي مجاهد ومن قال بقوله أمران:

أولاً: العموم في قوله: (ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي).

ثانياً: قوله: (أو ليخلقوا حبة أو ليخلقوا شعيرة)، وهذه ليست ذات روح، فظاهر الحديث هذا مع مجاهد ومن يرى رأيه، ولكن الجمهور أجابوا عنه بالأحاديث التالية، وهي أن قوله: (أحيوا ما خلقتكم)، وقوله: (كلف أن ينفخ بها الروح) يدل على أن المراد تصوير ما فيه روح، وأما قوله: (أو ليخلقوا حبة أو ليخلقوا شعيرة)، فذكر على سبيل التحدي؛ أي: أن أولئك المصورين عاجزون حتى عن خلق ما لا روح فيه.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - تحريم التصوير، وبأي وسيلة وجد وأن المصور من أظلم الظالمين.

٢ - وصف الله أنه يتكلم.

٣ - أن التصوير مضاهاة لخلق الله، ومحاولة لمشاركته في الخلق.

٤ - أن القدرة على الخلق من خصائص الله ﷻ.



ولهما، عن عائشة رضي الله عنها؛ أن رسول الله ﷺ قال: «أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله»<sup>[١]</sup>.

[١] رواه البخاري (٥٩٥٤)، ومسلم (٢١٠٧).

○ قال الشيخ ابن هاشم: أي: يشابهون بما يصنعونه ما يصنعه الله. ولمسلم: «الذين يشبهون بخلق الله».

ولهما من حديث ابن عباس: «أشد الناس عذاباً المصورون».

قال النووي: قيل: هذا محمول على صانع الصورة لِتُعْبَدَ وهو صانع الأصنام ونحوها، فهذا كافر وهو أشد الناس، وقيل: هو فيمن قصد المعنى الذي في الحديث من مضاهاته خلقه، واعتقد ذلك فهذا كافر أيضاً، وله من شدة العذاب ما للكافر، ويزيد عذابه بزيادة كفره، فأما من لم يقصد بها العبادة ولا المضاهاة فهو فاسق صاحب ذنب كبير، لا يكفر كصاحب المعاصي.

وقال: قال العلماء: تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم، وهو من الكبائر المتوعد عليها بهذا الوعيد الشديد، وسواء صنعه لما يمتن أم لغيره فصنعه حرام بكل حال، وسواء كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو إناء أو حائط أو غيرها، فأما ما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام.

قال الحافظ: ويؤيد التعميم فيما له ظل وفيما لا ظل له ما أخرجه أحمد عن علي قال: كان رسول الله ﷺ في جنازة فقال: «أيكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثناً إلا كسره، ولا قبراً إلا سواه، ولا صورة إلا لطخها» وفيه ثم قال: «من عاد إلى صنعة شيء من هذا فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»: «قال المنذري: إسناده جيد».

وإذا كان هذا فيمن صور صورة على مثال ما خلقه الله من الحيوان، فكيف بمن سوى المخلوق برب العالمين، وشبهه بخلقه وصرف له شيئاً من العبادة؟!

○ قال الشيخ ابن باز: أجمع أهل العلم على أن تصوير ذوات الأرواح من الكبائر، والمحرم ما إذا كان له ظل، وأما ما لا ظل له فقد خالف فيه بعض التابعين وأجمع الأئمة الأربعة والجمهور على أنه محرم أيضاً كالذي له ظل وقول الجمهور هو الصواب لأن الأحاديث عامة تعم ما له ظل وما لا ظل له وتعم التصوير الشمسي المعروف الآن وغيره، وأما ما وقع الناس فيه اليوم من الحاجة والضرورة إلى التصوير فهذا يقيد بقيده فإنه إذا اضطر إلى ذلك يكون من باب المكروه على الشيء كما في حفيظة النفوس وغيرها.

= وهذا يعم الصور المجسمة وغير المجسمة فيجب الحذر من ذلك.

وأما استعمالها إذا وجدت في الوسائد والبسط وغير ذلك مما يمتن فلا بأس به ولا حرج فيه لحديث عائشة رضي الله عنها في القرام الذي جعل وسادتين ولما أخرجه النسائي بسند صحيح وفيه: (ومر بالستر فليجعل منه وسادتين متبذتين ترتفقان) والإثم على المصور.

والصلاة في الثوب الذي فيه صورة صحيحة ولكنه آثم فتركه الصلاة في الثوب أو على السجاد الذي فيه صورة ولكن الصلاة صحيحة.

○ وقال أيضاً في «الفتاوى» (١٠/٤١٨): أما دخول الملائكة للمحل الذي فيه تصوير ففيه تفصيل: فإن كانت معلقة أو مطروحة على كرسي ونحوه، فإنها تمنع دخول الملائكة؛ لعموم الأحاديث الواردة في ذلك، أما إن كانت مستورة في الدواليب ونحوها ففي منعها دخول الملائكة نظر، والأحوط للمؤمن: ألا يبقي عنده شيئاً من الصور، وإذا كان بحاجة إلى شيء منها جاز ذلك بعد قطع الرأس وإزالته. وتحنيط الحيوانات لا ينبغي لأنه إضاعة للمال بلا فائدة وقد يحتج بها الناس بأنها صورة، وقد يعتقد فيها باطلاً كما يعتقد بعض الناس أنها تمنع الجن وما أشبه ذلك.

والمنع في الحديث يشمل الصور التعليمية وغيرها.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أشد). كلمة أشد اسم تفضيل بمعنى أعظم وأقوى.

قوله: (الناس) للعموم، والمراد الذين يعذبون.

وقوله: (عذاباً). تمييز مبين للمراد بالأشد؛ لأن التمييز كما قال ابن مالك: اسم بمعنى من مُبَيَّنْ نكرة يُنْصَبُ تمييزاً بما قد فُسِّرَ والعذاب يطلق على العقاب ويطلق على ما يؤلم ويؤذي وإن لم يكن عقاباً، فمن الأول: قوله تعالى: ﴿أَذْخَلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]؛ أي: العقوبة والنكال؛ لأنه يدخل النار والعياذ بالله، كما قال تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ آلْيَوْمِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨].

ومن الثاني: قول النبي عليه الصلاة والسلام: «السفر قطعة من العذاب» وقوله: «الميت يعذب بالنياحة عليه».

والذين يضاهئون بخلق الله هم المصورون، فهم يضاهئون بخلق الله سواء =

= كانت هذه المضاهاة جسمية أو وصفية، فالجسمية أن يصنع صورة بجسمها، والوصفية أن يصنع صورة ملونة؛ لأن التلوين والتخطيط باليد وصف للخلق، وإن كان الإنسان ما خلق الورقة ولا صنعها لكن وضع فيها هذا التلوين الذي يكون وصفاً لخلق الله ﷻ.

هذا الحديث يدل على أن المصورين يعذبون، وأنهم أشد الناس عذاباً، وأن الحكمة من ذلك مضاهاتهم خلق الله ﷻ وليست الحكمة كما يدعيه كثير من الناس أنهم يصنعونها لتعبد من دون الله، فذلك شي آخر، فمن صنع شيئاً ليعبد من دون الله، فإنه حتى ولو لم يصور كما لو أتى بخشبة وقال: اعبدها، فقد دخل في التحريم، لقوله تعالى ﴿وَلَا تَعَاوُاْ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]؛ لأنه أعان على الإثم والعدوان.

قوله: (يضاهئون). هل الفعل يشعر بالنية بمعنى أنه لا بد أن يقصد المضاهاة، أو نقول: المضاهاة حاصلة سواء كانت بنية أو بغير نية؟

الجواب الثاني: لأن المضاهاة حصلت سواء نوى أم لم ينو لأن العلة هي المشابهة، وليست العلة قصد المشابهة، فلو جاء رجل وقال: أنا لا أريد أن أضاهي خلق الله، أنا أصور هذا للذكرى مثلاً وما أشبه ذلك، نقول: هذا حرام؛ لأنه متى حصلت المشابهة ثبت الحكم؛ لأن الحكم يدور مع علته كما قلنا فيمن لبس لباساً خاصاً بالكفار: إنه يحرم عليه هذا اللباس، ولو قال: إنه لم يقصد المشابهة، نقول: لكن حصل التشبه، فالحكم المقرون بعلة لا يشترط فيه القصد، فمتى وجدت العلة ثبت الحكم.

فيستفاد من الحديث:

١ - تحريم التصوير، وأنه من الكبائر، لثبوت الوعيد عليه، وأن الحكمة من تحريمه المضاهاة بخلق الله ﷻ.

٢ - وجوب احترام جانب الربوبية، وأن لا يطمع أحد في أن يخلق كخلق الله ﷻ؛ لقوله: (يضاهئون بخلق الله)، ومن أجل هذا حرم الكبر؛ لأن فيه منازعة للرب ﷻ وحرمة التعظيم على الخلق؛ لأن فيه منازعة للرب ﷻ، وكذلك هذا الذي يصنع ما يصنع فيضاهي خلق الله، فيه منازعة لله ﷻ في ربوبيته في أفعاله ومخلوقاته ومصنوعاته، فيستفاد من هذا الحديث وجوب احترام جانب الربوبية.

قوله: (أشد الناس عذاباً)، فيه إشكال؛ لأن فيهم من هو أشد من المصورين =

= ذنباً، كالمشركين والكفار، فيلزم أن يكونوا أشد عذاباً، وقد أجيب عن ذلك بوجوه:  
الأول: أن الحديث على تقدير (من)؛ أي: من أشد الناس عذاباً بدليل أنه  
جاء ما يؤيده بلفظ: (إن من أشد الناس عذاباً).

الثاني: أن الأشدية لا تعني أن غيرهم لا يشاركونهم بل يشاركونهم غيرهم، قال  
تعالى: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، ولكن يشكل على هذا أن  
المصور فاعل كبيرة فقط، فكيف يُسوَّى مع مَنْ هو خارج عن الإسلام ومستكبر؟!  
الثالث: أن الأشدية نسبية؛ يعني: أن الذين يصنعون الأشياء ويبعدونها  
أشدهم عذاباً الذين يضاؤون بخلق الله، وهذا أقرب.

الرابع: أن هذا من باب الوعيد الذي يطلق لتنفير النفوس عنه، ولم أرَ من قال  
بهذا، ولو قيل بهذا، لسلمنا من هذه الإيرادات، وعلى كل حال ليس لنا أن نقول إلا  
كما قال النبي ﷺ: (أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاؤون بخلق الله).

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (أشد الناس عذاباً) جاء في القرآن أن  
أشد الناس عذاباً آل فرعون: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ وجاء في  
المنافقين: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الذِّكْرِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥] ولعل مراده هنا  
بتقدير (من)؛ أي: من أشد الناس عذاباً أو أشد أهل المعاصي ممن لا يخلد في  
النار.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - تحريم التصوير وأنه من الكبائر.
- ٢ - تحريم التصوير بجميع أنواعه: تماثيل أو نقوش، وسواء كان رسماً باليد  
أو التقاطاً بالآلة التصوير الفوتوغرافية، إذا كانت الصورة من ذوات الأرواح، إلا ما  
دعت إليه الضرورة.

٣ - تحريم التصوير لأي غرض كان إلا لدفع ضرورة.

٤ - في الرواية الأخيرة دليل على طول تعذيب المصورين وإظهار عجزهم.

٥ - فيها أن الخلق ونفخ الروح لا يقدر عليهما إلا الله تعالى.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: والمضاهاة بخلق الله - جلّ وعلا - التي رتب  
عليها أن يكون فاعلها أشد الناس عذاباً يوم القيامة، عند كثير من العلماء: محمولة  
على المضاهاة التي تكون كفراً؛ لأن المضاهاة في التصوير يكون كفراً في حالتين:

الحالة الأولى: أن يصور صنماً ليعبد، أو يصور إلهاً ليعبد، كأن يصور لأهل =

ولهما، عن ابن عباس: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفس يعذب بها في جهنم»<sup>[١]</sup>.

= البوذية صورة بوذا، أو يصور للنصارى المسيح، أو يصور أم المسيح ونحو ذلك، فتصوير ما يعبد من دون الله - جلّ وعلا - مع العلم بأنه يعبد هذا كفر بالله - جلّ وعلا -؛ لأنه صوّر وثناً ليعبد، وهو يعلم أنه يعبد، فيكون شركاً أكبر، وكفراً بالله - جلّ وعلا -.

والحالة الثانية: أن يصور الصورة ويزعم أنها أحسن من خلق الله - جلّ وعلا - فيقول: هذه أحسن من خلق الله، أو أنا فقت في خلقي وتصويري ما فعل الله - جلّ وعلا - فهذا كفر أكبر، وشرك أكبر بالله ﷻ وهذا هو الذي حمل عليه هذا الحديث، وهو قوله: (أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذي يضاهنون بخلق الله).  
وأما المضاهاة بالتصوير عامة بما لا يخرجها من الملة؛ كالذي يرسم بيده، أو ينحت التمثال، أو ينحت الصورة مما لا يدخل في الحالتين السابقتين فهو كبيرة من الكبائر، وصاحبها ملعون ومتوعد بالنار.

[١] أخرجه مسلم (٢١١٠) وأخرجه البخاري بنحوه (٢٢٢٥) و(٣٢٢٤).

○ قال الشيخ ابن قاسم: أي: تعذبه نفس الصورة بأن يجعل فيها روحاً، والباء بمعنى «في» أو يجعل له بكل صورة شخص يعذب به، وقد قال - عليه الصلاة والسلام - لعائشة: «ما هذه النمركة؟ قلت: لتجلس عليها وتوسدها. قال: إن أصحاب هذه الصور يقال لهم: أحيوا ما خلقتهم، وإن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه الصور» قال الحافظ: قدم الجملة الأولى اهتماماً بالزجر عن اتخاذ الصور؛ لأن الوعيد إذا حصل لصانعها فهو حاصل لمستعملها؛ لأنها لا تصنع إلا لتستعمل، فالصانع متسبب، والمستعمل مباشر، فيكون أولى بالوعيد، ويستفاد منه أنه لا فرق في تحريم التصوير بين أن تكون الصورة لها ظل أو لا، وبين أن تكون مدهونة أو منقوشة أو منقورة أو منسوجة، معلقة أو مفروشة.

قال النووي: لا فرق في ذلك، وبمعناه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين.

وقال بعض السلف: إنما ينهى عما كان له ظل، ولا بأس بالصورة التي ليس لها ظل وهذا مذهب باطل، فإن الستر الذي أنكر النبي ﷺ الصور فيه لا يشك أحد أنه مذموم، وليس لصورته ظل، مع باقي الأحاديث المطلقة في كل صورة.  
وقال الزهري: النهي في الصورة على العموم، وكذا استعمال ما هي فيه، =

ولهما، عنه مرفوعاً: «من صَوَّر صورة في الدنيا كلف أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ»<sup>[١]</sup>.

= ودخول البيت الذي هي فيه، سواء كانت رقماً في ثوب، أو غير رقم، وسواء كانت في حائط أو ثوب أو بساط ممتن أو غير ممتن عملاً بظاهر الأحاديث، لا سيما حديث النمرقة الذي ذكره مسلم، وهذا مذهب قوي.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (كل مصور في النار). (كل): من أعظم ألفاظ العموم، وأصلها من الإكليل، وهو ما يحيط بالشئ، ومنه الكلالة في الميراث للحواشي التي تحيط بالإنسان.

فيشمل من صَوَّر الإنسان أو الحيوان أو الأشجار أو البحار، لكن قوله: (يجعل له بكل صورة صَوَّرها نفساً) يدل على أن المراد صورة ذوات النفوس؛ أي: ما فيه روح.

قوله: (يُجعل له بكل صورة صَوَّرها نفس). الحديث في (مسلم) وليس في (الصحيحين)، لكنه بلفظ (يجعل) بالبناء للفاعل، وعلى هذا تكون (نفساً) بالنصب، وتماه: (فتعذبه في جهنم).

قوله: (يعذب بها). كيفية التعذيب ستأتي في الحديث الذي بعده أنه يكلف أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ.

وقوله: (كل مصور في النار)؛ أي: كائن في النار.

وهذه الكينونة عند المعتزلة والخوارج كينونة خلود؛ لأن فاعل الكبيرة عندهم مخلد في النار، وعند المرجئة، أن المراد بالمصور الكافر؛ لأن المؤمن عندهم لا يدخل النار أبداً، وعند أهل السنة والجماعة أنه مستحق لدخول النار وقد يدخلها وقد لا يدخلها، وإن دخلها لم يخلد فيها.

وقوله: (بكل صورة صَوَّرها). يقتضي أنه لو صَوَّر في اليوم عشر صور ولو من نسخة واحدة؛ فإنه يجعل له في النار عشر صور يقال له: انفخ فيها الروح، وظاهر الحديث أنه يبقى في النار معذباً حتى تنتهي هذه الصور.

قوله: (كلف)؛ أي: ألزم، والمكلف له هو الله ﷻ.

قوله: (وليس بنافخ)؛ أي: كلف بأمر لا يتمكن منه زيادة في تعذيبه، وعذب بهذا العذاب ليدوق جزاء ما عمل، وبهذا تزداد حسرته وأسفه، حيث إنه عذب بما كان في الدنيا يراه راحة له، إما باكتساب، أو إرضاء صاحب، أو إبداع صنعة.

[١] رواه البخاري (٥٩٦٣)، ومسلم (٢١١٠).

ولمسلم، عن أبي الهياج قال: «قال لي علي: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ ألا تدع صورة إلا طمستها، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته»<sup>[١]</sup>.

○ قال الشيخ ابن قاسم: وفي رواية: (فإن الله يعذبه حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافع أبداً)؛ أي: لا يمكنه ذلك، فيكون معذباً دائماً، فالحديث يدل على طول تعذيبه، وإظهار عجزه عما كان تعاطاه، ومبالغة في تحريمه، وبيان قبح فعله، وتقديم قوله: «أحيوا ما خلقتم»؛ أي: اجعلوه حيواناً ذا روح كما ضاهيتم به، وهذا أمر تعجيز، ووعيد شديد؛ لأنه مغياً بما لا يمكن، فالمراد به الزجر الشديد والوعيد بعقاب الكافر، ليكون أبلغ في الارتداع. ويستثنى من ذلك ما لا روح فيه، لقول ابن عباس: فإن أبيت فعليك بهذا الشجر.

وإذا خص ما فيه روح بالمعنى من جهة أنه مما لم تجر عادة الآدميين بصنعتة، وجرت عادتهم بغرس الأشجار مثلاً امتنع ذلك في مثل تصوير الشمس والقمر، ويتأكد المنع بما عبد من دون الله، فإنه يضاهي صور الأصنام التي هي الأصل في منع التصوير، لا سيما وقد جاء النهي عن التماثيل.

[١] رواه مسلم (٩٦٩).

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: فيه تصريح بأن النبي ﷺ بعث علياً لذلك.

أما الصور: فلمضاهاتها لخلق الله، وأما تسوية القبور، فلما في تعليتها من الفتنة بأربابها وتعظيمها، وهو من ذرائع الشرك ووسائله، فصرف الهمم إلى هذا وأمثاله من مصالح الدين ومقاصده وواجباته.

ولما وقع التساهل في هذه الأمور وقع المحذور، وعظمت الفتنة بأرباب القبور، وصارت محطاً لرحال العابدين المعظمين لها، فصرفوا لها جل العبادة من الدعاء والاستعانة والاستغاثة، والتضرع لها، والذبح لها، والنذور، وغير ذلك من كل شرك محرّم محظور.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله: «ومن جمع بين سنة رسول الله ﷺ في القبور وما أمر به، وما نهى عنه، وما كان عليه أصحابه، وبين ما عليه أكثر الناس اليوم، رأى أحدهما مضاداً للآخر، مناقضاً له بحيث لا يجتمعان أبداً.

فنهى رسول الله ﷺ عن الصلاة إلى القبور، وهؤلاء يصلّون عندها وإليها، =

= ونهى عن اتخاذها مساجد، وهؤلاء يبنون عليها المساجد، ويسمونها مشاهد مضاهاة لبيوت الله، ونهى عن إيقاد السرج عليها، وهؤلاء يوقفون الوقوف على إيقاد القناديل عليها، ونهى عن أن تتخذ عيداً، وهؤلاء يتخذونها أعياداً، ومناسك، ويجتمعون لها؛ كاجتماعهم للعيد أو أكثر.

وأمر بتسويتها، كما روى مسلم في «صحيحه» عن أبي الهياج الأسدي... - فذكر حديث الباب - وحديث ثمامة بن شفي، وهو عند مسلم أيضاً قال: «كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم برودس، فتوفي صاحب لنا، فأمر فضالة بقبره فسوي»، ثم قال: «سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها» وهؤلاء يبالغون في مخالفة هذين الحديثين، يرفعونها عن الأرض؛ كالبيت، ويعقدون عليها القباب.

ونهى عن تجصيص القبر والبناء عليه، كما روى مسلم في «صحيحه» عن جابر رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن تجصيص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه».

ونهى عن الكتابة عليها كما روى أبو داود في «سننه» عن جابر: أن رسول الله ﷺ «نهى عن تجصيص القبور، وأن يكتب عليها» قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وهؤلاء يتخذون عليها الألواح، ويكتبون عليها القرآن وغيره، ونهى أن يزداد عليها غير ترابها؛ كما روى أبو داود عن جابر أيضاً: أن رسول الله ﷺ «نهى أن يجصص القبر، أو يكتب عليه، أو يزداد عليه» وهؤلاء يزدون عليه الآجر والجص والأحجار. قال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون الآجر على قبورهم.

والمقصود: أن هؤلاء المعظمين للقبور، المتخذين أعياداً، الموقدين عليها السرج، الذين يبنون عليها المساجد والقباب مناقضون لما أمر به رسول الله ﷺ محادون لما جاء به، وأعظم ذلك اتخاذها مساجد، وإيقاد السرج عليها وهو من الكبائر، وقد صرح الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم بتحريمه.

قال أبو محمد المقدسي: «ولو أبيح اتخاذ السرج عليها لم يلعن من فعله، ولأن فيه تضييعاً للمال في غير فائدة، وإفراطاً في تعظيم القبور أشبه تعظيم الأصنام».

قال: «ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور لهذا الخبر، ولأن النبي ﷺ قال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما صنعوا» متفق عليه، ولأن تخصيص القبور بالصلاة عندها يشبه تعظيم الأصنام بالسجود لها والتقرب =



= إليها، وقد روينا أن ابتداء عبادة الأصنام تعظيم الأموات باتخاذ صورهم والتمسح بها والصلاة عندها. انتهى.

وقد آل الأمر بهؤلاء الضلال المشركين إلى أن شرعوا للقبور حجاً، ووضعوا لها مناسك، حتى صنف بعض غلاتهم في ذلك كتاباً سماه: «مناسك حج المشاهد»، مضاهاة منه بالقبور للبيت الحرام، ولا يخفى أن هذا مفارقة لدين الإسلام، ودخول في دين عباد الأصنام، فانظر إلى هذا التباين العظيم بين ما شرعه رسول الله ﷺ وقصده من النهي عما تقدم ذكره في القبور، وبين ما شرعه هؤلاء وقصده.

ولا ريب أن في ذلك من المفاسد ما يعجز عن حصره.

فمنها: تعظيمها الموقع في الافتتان بها.

ومنها: اتخاذها أعياداً.

ومنها: السفر إليها.

ومنها: مشابهة عباد الأصنام بما يفعل عندها من العكوف عليها والمجاورة عندها، وتعليق الستور عليها، وسدانتها، وعُبادُها يَرْجُحُونَ المجاورة عندها على المجاورة عند المسجد الحرام، ويرون سدانها أفضل من خدمة المساجد، والويل لقيمتها ليلة يطفأ القنديل المعلق عليها.

ومنها: النذر لها ولسدنتها.

ومنها: اعتقاد المشركين فيها أن بها يكشف البلاء، وينصر على الأعداء، ويستنزل غيث السماء، وتفرج الكروب، وتقضى الحوائج، وينصر المظلوم، ويجار الخائف إلى غير ذلك.

ومنها: الدخول في لعنة الله ورسوله باتخاذ المساجد عليها، وإيقاد السرج عليها.

ومنها: الشرك الأكبر الذي يفعل عندها.

ومنها: إيذاء أصحابها بما يفعله المشركون بقبورهم، فإنهم يؤذيهم ما يفعل عند قبورهم، ويكرهونه غاية الكراهية، كما أن المسيح ﷺ يكره ما يفعله النصارى عند قبره، وكذلك غيره من الأنبياء والمشايع يؤذيهم ما يفعله أشباه النصارى عند قبورهم، ويوم القيامة يتبرؤون منهم، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ ۚ﴾ (٧) قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَءَابَأَهُمْ حَتَّىٰ سَوُوا لِلْكَرِّ =

= وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا ﴿١٨﴾ [الفرقان: ١٧، ١٨] وقال الله تعالى للمشركون: ﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ بِمَا تَقُولُونَ﴾ [الفرقان: ١٩] وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأَهْلِيَّ الْمُتَحِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالِ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ ثَلَاثَةً فَفَدَّ عَلَمَتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سبا: ٤٠، ٤١].

ومنها: إماتة السنن وإحياء البدع.

ومنها: تفضيلها على خير البقاع وأحبها إلى الله، فإن عباد القبور يقصدونها مع التعظيم والاحترام، والخشوع ورقة القلب، والعكوف بالهمة على الموتى ما لا يفعلونه في المساجد، ولا يحصل لهم فيها نظيره ولا قريباً منه.

ومنها: أن الذي شرعه الرسول ﷺ عند زيارة القبور إنما هو تذكّر الآخرة، والإحسان إلى المزمور بالدعاء له والترحم عليه، والاستغفار له، وسؤال العافية له، فيكون الزائر محسناً إلى نفسه وإلى الميت، فقلب هؤلاء المشركون الأمر، وعكسوا الدين، وجعلوا المقصود بالزيارة الشرك بالميت ودعائه والدعاء به، وسؤاله حوائجهم، واستئصال البركة منه، ونصره لهم على الأعداء، ونحو ذلك، فصاروا مسيئين إلى أنفسهم وإلى الميت.

وكان رسول الله ﷺ قد نهى الرجال عن زيارة القبور سداً للذريعة، فلما تمكن التوحيد في قلوبهم أذن لهم في زيارتها على الوجه الذي شرعه، ونهاهم أن يقولوا هُجْراً، ومن أعظم الهجر: الشرك عندها قولاً وفِعْلاً.

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «زوروا القبور، فإنها تذكركم الموت» وعن ابن عباس ؓ قال: «مر رسول الله ﷺ بقبور المدينة، فأقبل عليهم بوجهه. فقال: السلام عليكم يا أهل القبور، يغفر الله لنا ولكم، أنتم سلفنا ونحن بالأثر» رواه أحمد والترمذي وحسنه.

فهذه الزيارة التي شرعها رسول الله ﷺ لأمته، وعلمهم إياها. هل تجد فيها شيئاً مما يعتمد به أهل الشرك والبدع؟! أم تجدها مضادة لما هم عليه من كل وجه؟ وما أحسن ما قال مالك بن أنس ؓ: «لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها»، ولكن كلما ضعف تمسك الأمم بعهود أنبيائهم، ونقص إيمانهم، أعرضوا عن ذلك بما أحدثوه من البدع والشرك.

= ولقد جرد السلف الصالح التوحيد وحمو جانبهم، حتى كان أحدهم إذا سلم على النبي ﷺ ثم أراد الدعاء استقبل القبلة، وجعل ظهره إلى جدار القبر، ثم دعا. ونص على ذلك الأئمة الأربعة أنه يستقبل القبلة وقت الدعاء، حتى لا يدعو عند القبر، فإن الدعاء عبادة، وفي الترمذي وغيره مرفوعاً: «الدعاء هو العبادة» فجرد السلف العبادة لله، ولم يفعلوا عند القبور منها إلا ما أذن فيه رسول الله ﷺ من الدعاء لأصحابها والاستغفار لهم والترحم عليهم.

وأخرج أبو داود عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجعلوا بيوتكم قبوراً، ولا تجعلوا قبري عيداً، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم» وإسناده جيد، ورواته ثقات مشاهير.

وقوله: «ولا تجعلوا بيوتكم قبوراً»؛ أي: لا تعطلوها عن الصلاة فيها والدعاء والقراءة، فتكون بمنزلة القبور، فأمر بتحري النافلة في البيوت، ونهى عن تحري النافلة عند القبور، وهذا ضد ما عليه المشركون من النصارى وأشباههم.

ثم إن في تعظيم القبور، واتخاذها أعياداً، من المفساد العظيمة التي لا يعلمها إلا الله ما يغضب لأجله كل من في قلبه وقار الله وغيره على التوحيد، وتهجين وتقبيح للشرك، ولكن ما لجرح بميت إيلام.

فمن المفساد: اتخاذها أعياداً والصلاة إليها، والطواف بها، وتقبيلا واستلامها، وتعفير الخدود على ترابها، وعبادة أصحابها، والاستغاثة بهم، وسؤالهم النصر والرزق والعافية وقضاء الديون، وتفريج الكربات وإغاثة اللهفات، وغير ذلك من أنواع الطلبات التي كان عباد الأوثان يسألونها أوثانهم.

فلو رأيت غلاة المتخذين لها عيداً، وقد نزلوا عن الأكوار والدواب إذا رأوها من مكان بعيد، فوضعوا لها الجباه، وقبلوا الأرض، وكشفوا الرؤوس، وارتفعت أصواتهم بالضجيج، وتباكوا حتى تسمع لهم النشيج، ورأوا أنهم قد أربوا في الريح على الحجيج، فاستغاثوا بمن لا يبدئ ولا يعيد، ونادوا ولكن من مكان بعيد، حتى إذا دنوا منها صلوا عند القبر ركعتين، ورأوا أنهم قد أحرزوا من الأجر ما لم يحرزه من صلى إلى القبلتين، فتراهم حول القبر ركعاً سجداً، يتغنون فضلاً من الميت ورضواناً، وقد ملؤوا أكفهم خيبة وخسراناً.

فلغير الله - بل للشيطان - ما يراق هناك من العبرات، ويرتفع من الأصوات، ويطلب من الميت من الحاجات، ويسأل من تفريج الكربات، وإغاثة اللهفات، =

= وإغناء ذوي الفاقات، ومعافة ذوي العاهات والبلبات، ثم انثنوا بعد ذلك حول القبر طائفين، تشبيهاً له بالبيت الحرام الذي جعله الله مباركاً وهدى للعالمين، ثم أخذوا في التقبيل والاستلام. أرايت الحجر الأسود وما يفعل به وفد البيت الحرام؟ ثم عفروا لديه تلك الجباه والخدود التي يعلم الله أنها لم تعفر كذلك بين يديه في السجود.

ثم كملوا مناسك حج القبر بالتقصير هناك والحلاق، واستمتعوا بخلاقهم من ذلك الوثن إذ لم يكن لهم عند الله من خلاق، وقد قربوا لذلك الوثن القرايين، وكانت صلاتهم ونسكهم وقربانهم لغير الله رب العالمين، فلو رأيتهم يهني بعضهم بعضاً ويقول: «أجزل الله لنا ولكم أجراً وافرأ وحظاً».

فإذا رجعوا سألهم غلاة المتخلفين أن يبيع أحدهم ثواب حجة القبر بحج المتخلف إلى البيت الحرام. فيقول: «لا ولا بحجك كل عام!!»

هذا، ولم نتجاوز فيما حكيناه عنهم، ولا استقصينا جميع بدعهم وضلالهم، إذ هي فوق ما يخطر بالبال، أو يدور في الخيال، وهذا مبدأ عبادة الأصنام في قوم نوح كما تقدم.

وكل من شم أدنى رائحة من العلم والفقه يعلم أن أهم الأمور سد الذريعة إلى هذا المحذور، وأن صاحب الشرع أعلم بعاقبة ما نهى عنه وما يؤول إليه، وأحكم في نهيه عنه وتوعده عليه، وأن الخير والهدى في اتباعه وطاعته، والشر والضلال في معصيته ومخالفته. انتهى كلامه ﷺ.

○ قال الشيخ ابن قاسم: وأبو الهياج اسمه حيان بن حصين الأسدي تابعي ثقة، روى عن علي وعمار، وكان كاتباً له، وعنه ابنه جرير ومنصور والشعبي وغيرهم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (على ما بعثني). يحتمل أن تكون (على) على ظاهرها للاستعلاء؛ لأن المبعوث يمشي على ما بعث عليه، كأنه طريق له، وهذا هو الأولى؛ لأن ما وافق ظاهر اللفظ من المعاني فهو أولى بالاعتبار، ويحتمل أن (على) بمعنى الباء؛ أي: بما بعثني عليه.

وقد بعث النبي ﷺ علياً إلى اليمن بعد قسمة غنائم حنين، وقدم على النبي ﷺ وهو في مكة في حجة الوداع.

قوله: (أن لا تدع). (أن): مصدرية، (لا) نافية، (تدع): منصوب بأن =

= المصدرية وهي بدل بعض من كل من (ما) في قوله (على ما بعثني) لأن النبي ﷺ بعث علي بن أبي طالب بأكثر من ذلك، لكن هذا مما بعثه النبي ﷺ.  
قوله: (صورة). نكرة في سياق النفي فتعم.

وجمهور أهل العلم: أن المحرم هو صور الحيوان فقط، لما ورد في السنن من حديث جبريل أن النبي ﷺ قال: «فمر برأس التمثال يقطع، فيصير كهيئة الشجرة» وسبق بيان ذلك قريباً.

قوله: (إلا طمستها). إن كانت ملونة فطمسها بوضع لون آخر يزيل معالمها، وإن كانت تمثالاً فإنه يقطع رأسه، كما في حديث جبريل السابق، وإن كانت محفورة فيحفر على وجهه حتى لا تتبين معالمه، فالطمس يختلف، وظاهر الحديث سواء كانت تُعبد من دون الله أم لا.

قوله: (ولا قبراً مشرفاً): عالياً.

قوله: (إلا سويته). له معنيان:

الأول: أي: سويته بما حوله من القبور.

الثاني: جعلته حسناً على ما تقتضيه الشريعة، قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾

﴿٢﴾ [الأعلى: ٢]؛ أي: سوى خلقه أحسن ما يكون، وهذا أحسن، والمعنيان متقاربان.

والإشراف له وجوه:

الأول: أن يكون مشرفاً بكبر الأعلام التي توضع عليه، وتسمى عند الناس (نصائل) أو (نصائب)، ونصائب أصح لغة من نصائل.

الثاني: أن يبنى عليه، وهذا من كبائر الذنوب؛ لأن النبي ﷺ: «لعن المتخذين عليه المساجد والسرج».

الثالث: أن تشرف بالتلوين، وذلك بأن يوضع على أعلامها ألوان مزخرفة.

الرابع: أن يرفع تراب القبر عما حوله ليكون ظاهراً.

فكل شي مشرف؛ أي: ظاهر على غيره متميز عن غيره يجب أن يسوى بغيره،

لئلا يؤدي ذلك إلى الغلو في القبور والشرك.

ومناسبة ذكر القبر المشرف مع الصور:

أن كلاً منهما قد يتخذ وسيلة إلى الشرك، فإن أصل الشرك في قوم نوح أنهم صوروا رجال صالحين، فلما طال عليهم الأمد عبدوها، وكذلك القبور المشرفة قد =

= يزداد فيها الغلو حتى تجعل أوثاناً تعبد دون الله، وهذا ما وقع في بعض البلاد الإسلامية، وقد أطال الشارح ﷺ في هذا الباب في البناء على القبور، وذلك لأن فتنها في البلاد الإسلامية قديمة وباقية، ما عدا بلادنا والله الحمد، فإنها سالمة من ذلك، نسأل الله أن يديم عليها، وأن يحمي بلاد المسلمين من شرها.

عقوبة المصور ما يلي:

أنه أشد الناس عذاباً أو من أشدهم عذاباً يوم القيامة.  
أن الله يجعل له في كل صورة نفساً يعذب بها في نار جهنم.  
أنه يكلف أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ.  
أنه في النار.  
أنه ملعون، كما في حديث أبي جحيفة في «البخاري» وغيره.

فائدتان:

الأولى: (كلف أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ) يقتضي أن المراد التصوير تصوير الجسم كاملاً، وعلى هذا، فلو صور الرأس وحده بلا جسم أو الجسم وحده بلا رأس، فالظاهر الجواز، ويؤيده ما سبق في الحديث: «مُرُّ برأس التمثال فليقطع»، ولم يقل: فليكسر، لكن تصوير الرأس وحده عندي فيه تردد، أما بقية الجسم بلا رأس، فهو كالشجرة لا تردد فيه عندي.

الثانية: تؤخذ من حديث علي عليه السلام، وهو قوله: (أن لا تدع صورة إلا طمستها) أنه لا يجوز اقتناء الصور، وهذا محل تفصيل، فإن اقتناء الصور على أقسام:

القسم الأول: أن يقتنيها لتعظيم المصور، لكونه ذا سلطان أو جاه أو علم أو عبادة أو أبوة أو نحو ذلك، فهذا حرام بلا شك، ولا تدخل الملائكة بيتاً فيه هذه الصورة؛ لأن تعظيم ذوي السلطة باقتناء صورهم ثلم في جانب الربوبية، وتعظيم ذوي العبادة باقتناء صورهم ثلم في جانب الألوهية.

القسم الثاني: اقتناء الصور للتمتع بالنظر إليها أو التلذذ بها، فهذا حرام أيضاً، لما فيه من الفتنة المؤدية إلى سفاسف الأخلاق.

القسم الثالث: أن يقتنيها للذكرى حناناً أو تلطفاً؛ كالذين يصورون صغار أولادهم لتذكرهم حال الكبر، فهذا أيضاً حرام للحق الوعيد به في قوله ﷺ: «إن الملائكة لا تدخل بيتاً في صورة».

= القسم الرابع: أن يقتني الصور لا لرغبة فيها إطلاقاً، ولكنها تأتي تبعاً لغيرها؛ كالتي تكون في المجلات والصحف ولا يقصدها المقتني، وإنما يقصد ما في هذه المجلات والصحف من الأخبار والبحوث العلمية ونحو ذلك، والظاهر أن هذا لا بأس به؛ لأن الصور فيها غير مقصودة، لكن إن أمكن طمسها بلا حرج ولا مشقة، فهي أولى.

القسم الخامس: أن يقتني الصور على وجه تكون فيه مُهانة ملقاة في الزبل، أو مفترشة، أو موطوءة، فهذا لا بأس به عند جمهور العلماء، وهل يلحق بذلك لباس ما فيه صورة لأن في ذلك امتهاناً للصورة ولا سيما إن كانت الملابس داخلية؟

الجواب: نقول: لا يلحق بذلك، بل لباس ما فيه الصور محرم على الصغار والكبار، ولا يلحق بالمفروش ونحوه، لظهور الفرق بينهما، وقد صرح الفقهاء رحمهم الله بتحريم لباس ما فيه صورة، سواء كان قميصاً أو سروالاً أم عمامة أم غيرها. وقد ظهر أخيراً ما يسمى بالحفاظ، وهي خرقة تلف على الفرجين للأطفال والحائض لئلا يتسرب النجس إلى الجسم أو الملابس، فهل تلحق بما يلبس أو بما يمتهن؟

هي إلى الثاني أقرب، لكن لما كان امتهاناً خفيفاً وليس كالمفترش والموطوء صار استحباب التحرز منها أولى.

القسم السادس: أن يلجأ إلى اقتنائها إلجاء؛ كالصور التي تكون في بطاقة إثبات الشخصية والشهادات والدرهم فلا إثم فيه لعدم إمكان التحرز منه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

○ قال الشيخ ابن جبرين: الصورة في الأصل الوجه، وقد ورد في الحديث ما يدل لذلك: «أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يقلب الله صورته صورة حمار» وحديث أبي الهياج عام: (كل صورة).

ولعب الأطفال كثر الجدال فيها وهي مجسمة فهذه أشد في التحريم فليست برسم، فلا يتساهل بمثل هذه، أما إذا كانت صورة لغير ذي روح فلا حرج.

وأما استدلالهم بحديث عائشة رضي الله عنها وفيه أن لها لعباً منها حصان له أجنحة. لما ذكر الشيخ عبد العزيز بن باز - حفظه الله - هذا الحديث كأنه مال إلى الكراهة دون التحريم، أما الشيخ حمود التويجري - حفظه الله - فذهب إلى أن خيل عائشة ليس بصورة إذ أنه عبارة عن أعواد مربوطة... =

### وفيه مسائل

- الأولى: التغليظ الشديد في المصورين.
- الثانية: التنبيه على العلة، وهو ترك الأدب مع الله، لقوله: «ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي».
- الثالثة: التنبيه على قدرته، وعجزهم لقوله: «فليخلقوا ذرة أو حبة أو شعيرة».
- الرابعة: التصريح بأنهم أشد الناس عذاباً.
- الخامسة: أن الله يخلق بعدد كل صورة نفساً يعذب بها المصور في جهنم.
- السادسة: أنه يكلف أن ينفخ فيها الروح.
- السابعة: الأمر بطمسها إذا وجدت<sup>[١]</sup>.

= ويقال لمن احتج بحديث عائشة اجعلوا أبناءكم يصنعون لعباً لهم كما صنعت عائشة.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - تحريم التصوير ووجوب إزالة الصور ومحوها بجميع أنواعها.
  - ٢ - التواصي بالحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتبليغ العلم.
  - ٣ - تحريم رفع القبور ببناء أو غيره؛ لأنه من وسائل الشرك.
  - ٤ - وجوب هدم القباب المبنية على القبور.
  - ٥ - أن التصوير مثل البناء على القبور وسيلة إلى الشرك.
- [١] قال الشيخ ابن عثيمين: وتؤخذ من حديث الباب أيضاً: الجمع بين فتنة التماثيل وفتنة القبور؛ لقوله: (أن لا تدع صورة إلا طمسها، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته)؛ لأن في كل منهما وسيلة إلى الشرك.
- ويؤخذ منه أيضاً: إثبات العذاب يوم القيامة، وأن الجزاء من جنس العمل؛ لأنه يُجعل له بكل صورة صورها نفس فتُعَذَّبُ في جهنم.
- ويؤخذ منه: وقوع تكليف في الآخرة بما لا يطاق على وجه العقوبة.





## باب



### ما جاء في كثرة الحلف<sup>[١]</sup>

- [١] قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: أي: من النهي عنه والوعيد.
- قال الشيخ ابن سعدي: أصل اليمين إنما شرعت تأكيداً للأمر المحلوف عليه، وتعظيماً للخالق، ولهذا وجب أن لا يحلف إلا بالله، وكان الحلف بغيره من الشرك.
- ومن تمام هذا التعظيم أن لا تحلف بالله إلا صادقاً.
- ومن تمام هذا التعظيم أن يحترم اسمه عن كثرة الحلف، فالكذب وكثرة الحلف تنافي التعظيم الذي هو روح التوحيد.
- قال الشيخ ابن قاسم: وقوله: (باب ما جاء في كثرة الحلف)؛ أي: من النهي عنه والوعيد لفاعليه، لما يترتب عليه من منافاة كمال التوحيد الواجب.
- والحلف بفتح المهملة وكسر اللام: اليمين.
- قال الشيخ ابن باز: أراد المؤلف بهذا الباب أن كثرة الحلف نقص في الإيمان ونقص في التوحيد لأن كثرة الحلف تفضي إلى شيئين:
- أ - أحدهما: التساهل في ذلك وعدم المبالاة.
- ب - الكذب فإن من كثرت أيمانه وقع في الكذب.
- فينبغي التقلل من ذلك وحفظ الأيمان ولهذا قال سبحانه: ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] وهذا الأمر للوجوب فيجب حفظ اليمين إلا من حاجة لها؛ كالمصلحة الشرعية والخصومة ونحو ذلك.
- قال الشيخ ابن عثيمين: (الحلف): هو اليمين والقسم، وهو تأكيد الشيء بذكر معظّم بصيغة مخصوصة بأحد حروف القسم، وهي الباء، والواو، والتاء.
- ومناسبة الباب لكتاب التوحيد:
- أن كثرة الحلف بالله يدل على أنه ليس في قلب الحالف من تعظيم الله ما =

وقول الله تعالى: ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] [١].

= يقتضي هبة الحلف بالله، وتعظيم الله تعالى من تمام التوحيد.

○ قال الشيخ ابن جرير: سُمي الحلف باليمين؛ لأنهم يتقاضون بالآيمان، وسمي القسم لأنهم يتقاسمون الآيمان بينهم.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: هذا (باب ما جاء في كثرة الحلف)، ومن الظاهر والبيّن أن القلب المعظم لله ﷻ الذي إن ذكر الله وجل قلبه أنه لا يكثّر الحلف؛ لأن كثرة الحلف لا تجمّع كمال التوحيد، فإن من كَمَلَ التوحيد في قلبه، أو قارب الكمال لا يجعل الله - جلّ وعلا - عرصة لأيمانه.

[١] قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وقول الله تعالى: ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ قال ابن جرير: «لا تتركوها بغير تكفير». وذكر غيره من المفسرين عن ابن عباس يريد: لا تحلفوا.

وقال آخرون: احفظوا أيمانكم عن الحنث فلا تحنثوا.

والمصنف أراد من الآية المعنى الذي ذكره ابن عباس؛ فإن القولين متلازمان، فيلزم من كثرة الحلف كثرة الحنث مع ما يدل عليه من الاستخفاف وعدم التعظيم لله، وغير ذلك مما ينافي كمال التوحيد الواجب أو عدمه.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: هذه الآية ذكرها الله في سياق كفارة اليمين، وكل يمين لها ابتداء وانتهاء ووسط، فالابتداء الحلف، والانتهاء الكفارة، والوسط الحنث، وهو أن يفعل ما حلف على تركه، أو يترك ما حلف على فعله، وعلى هذا كل يمين على شيء ماض فلا حنث فيه، وما لا حنث فيه فلا كفارة فيه، لكن إن كان صادقاً فقد بر، وإلا، فهو آثم؛ لأن الكفارة لا تكون إلا على شيء مستقبل.

وهل يجوز أن يحلف على ما في ظنه؟

الجواب: نعم، ولذلك أدلة كثيرة، منها قول المجامع في نهار رمضان لرسول الله ﷺ: «والله، ما بين لابتيها أهل بيت أفقر مني».

لكن إن حلفت على مستقبل بناء على غلبة الظن ولم يحصل، فقل: تلزمك كفارة، وقيل: لا تلزمك كفارة، وهو الصحيح، كما لو حلفت على ماض.

مثاله: فلو قلت: والله، ليقدمن زيد غداً. بناء على ظنك، فلم يقدم، فالصحيح أنه لا كفارة عليك، لأنك حلفت على ما في قلبك وهو حاصل، كأنك تقول: والله، إن هذا هو ظني، لكن هل يجوز لك أن تحلف على ما في ظنك؟ سبق ذلك قريباً.

= إذن قوله: ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ بعد أن ذكر اليمين والكفارة والحنث، فما المراد بحفظ اليمين: هل هو الابتداء أو الانتهاء أو الوسط؟ أي: هل المراد لا تكثروا الحلف بالله؟ أو المراد: إذا حلفتُمْ فلا تحنثوا؟ أو المراد: إذا حلفتُمْ فحنثتم فلا تتركوا الكفارة؟

الجواب: المراد كلها، فتشمل أحوال اليمين الثلاثة، ولهذا جاء المؤلف بها في هذا الباب؛ لأن من معنى حفظ اليمين عدم كثرة الحلف، وإليك قاعدة مهمة في هذا، وهي أن النص من قرآن أو سنة إذا كان يحتمل عدة معاني لا ينافي بعضها بعضاً ولا مرجح لأحدها، وجب حمله على المعاني كلها.

والمراد بعدم كثرة الحلف: ما كان معقوداً ومقصوداً، أما ما يجري على اللسان بلا قصد، مثل: لا والله، وبلى والله، في عرض الحديث، فلا مؤاخذه فيه لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤْخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْغَفْوَةِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

وكذلك من حفظ اليمين عدم الحنث فيها، وهذا فيه تفصيل؛ لأن النبي ﷺ قال لعبد الرحمن بن سمرة: «إذا حلفت على يمين، فرأيت غيرها خيراً منه، فكفر عن يمينك، واث الذي هو خير».

فحفظ اليمين في الحنث أن لا يحنث إلا إذا كان خيراً وإلا، فالأحسن حفظ اليمين وعدم الحنث.

مثال ذلك: رجل قال: والله لا أكلم فلاناً. وهو من المؤمنين الذين يحرم هجرهم، فهذا يجب أن يحنث في يمينه ويكلمه وعليه الكفارة.

مثال آخر: رجل قال: والله لأعين فلاناً على شيء محرم. فهذا يجب الحنث فيه والكفارة، ولا يعينه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوُذُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]. وإذا كان الأمر متساوياً والحنث وعدمه سواء في الإثم، فالأفضل حفظ اليمين.

كذلك من حفظ اليمين إخراج الكفارة بعد الحنث، والكفارة واجبة فوراً؛ لأن الأصل في الواجبات هو الفورية، وهو قيام بما تقتضيه اليمين.

والكفارة: إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم، أو تحرير رقبة، وهذا على سبيل التخيير، فمن لم يجد، فصيام ثلاثة أيام، وفي قراءة ابن مسعود متتابعة..

فحفظ اليمين له ثلاث معاني:

\* عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الحلف منفقة للسلعة، محقة للكسب» أخرجاه <sup>[١]</sup>.

١ - حفظها ابتداءً، وذلك بعدم كثرة الحلف، وليعلم أن كثرة الحلف تضعف الثقة بالشخص وتوجب الشك في أخباره.

٢ - حفظها وسطاً، وذلك بعدم الحنث فيها، إلا ما استثنى كما سبق.

٣ - حفظها انتهاءً، في إخراج الكفارة بعد الحنث.

ويمكن أن يضاف معنى رابع، وهو أن لا يحلف بغير الله؛ لأن الرسول ﷺ سمى القسم بغير الله حلفاً.

[١] رواه البخاري (٢٠٨٧)، ومسلم (١٦٠٦) قلت: واللفظ الذي ذكره الإمام أخرجه أبو داود والنسائي وسنده صحيح.

وأما لفظ البخاري: «الحلف منفقة للسلعة، محقة للبركة» ولفظ مسلم: «الحلف منفقة للسلعة، محقة للربح».

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: والمعنى: أنه إذا حلف على سلعة أنه أعطي فيها كذا وكذا، أو أنه اشتراها بكذا وكذا، وقد يظنه المشتري صادقاً فيما حلف عليه، فيأخذها بزيادة على قيمتها، والبائع كذاب، وحلف طمعاً في الزيادة، فيكون قد عصى الله تعالى، فيعاقب بمحق البركة، فإذا ذهبت بركة كسبه دخل عليه من النقص أعظم من تلك الزيادة التي دخلت عليه بسبب حلفه، وربما ذهب ثمن تلك السلعة رأساً، وما عند الله لا ينال إلا بطاعته، وإن تزخرت الدنيا للعاصي، فعاقبتها اضمحلال وذهاب وعقاب.

○ قال الشيخ ابن قاسم: منفقة بفتح الميم والفاء مفعلة من التَّفَاق بفتح النون، وهو الرواج ضد الكساد، والسلعة بكسر السين المتاع؛ أي: الحلف نفاق ورواج للسلع، ومحققة بفتح الميم والحاء، والمحق هو النقص والمحو، ومحق الله الشيء أذهب بركته.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (الحلف). المراد به الحلف الكاذب، كما بينته رواية أحمد: (اليمين الكاذبة) أما الصادقة، فليس فيها عقوبة، لكن لا يكثر منها كما سبق.

والحلف على السلعة قد يكون حلفاً على ذاتها أو نوعها أو وصفها أو قيمتها.

الذات: كأن يحلف أنها من المصنع الفلاني المشهور بالجودة وليست منه.

\* وعن سلمان؛ أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا يزكّهم، ولهم عذاب أليم: أشيمط زان، وعائل مستكبر، ورجل جعل الله بضاعته: لا يشتري إلا بيمينه، ولا يبيع إلا بيمينه» رواه الطبراني بسند صحيح [١].

= النوع: كأن يحلف أنها من الحديد، وهي من الخشب.

الصفة: كأن يحلف أنها طيبة، وهي رديئة.

القيمة: كأن يحلف أن قيمتها بعشرة، وهي بثمانية.

قوله: (محمقة للكسب)؛ أي: متلفة له، والإتلاف يشمل الإتلاف الحسي بأن يسلط الله على ماله شيئاً يتلفه من حريق أو نهب أو مرض يلحق صاحب المال فيتلفه في العلاج، والإتلاف المعنوي بأن ينزع الله البركة من ماله فلا ينتفع به ديناً ولا دنياً، وكم من إنسان عنده مال قليل، لكن نفعه الله به ونفع غيره ومن وراءه، وكم من إنسان عنده أموال لكن لم ينتفع بها صار - والعياذ بالله - بخيلاً يعيش عيشة الفقراء وهو غني؛ لأن البركة قد محقت.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - التحذير من استعمال الحلف؛ لأجل ترويج السلع؛ لأن ذلك امتهانٌ لاسم الله تعالى وهو ينقص التوحيد.

٢ - بيان ما يترتب على الأيمان الكاذبة من المضار.

٣ - أن الكسب الحرام وإن كثرت كمّيته فإنه منزوع البركة لا خير فيه.

[١] صحيح، رواه الطبراني «المعجم الكبير» (٢٤٦/٦)، وفي «المعجم الأوسط» (٣٦٧/٥)، وفي «المعجم الصغير» (٨٢/٢) قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي المعروف بمطين ثنا سعيد بن عمرو الأشعثي ثنا حفص بن غياث عن عاصم الأحول عن أبي عثمان عن سلمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ به.

ومحمد بن عبد الله الحضرمي قال السهمي: سألت أبا الحسن علي بن عمر بن مهدي الحافظ، عن محمد بن سليمان، مطين؟ فقال: ثقة جبل. وقال السلمي: سألت الدارقطني عن مطين فقال: جبل لوثاقته (موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني ٥٨٨/٢). وقال الذهبي: محمد بن عبد الله الحضرمي مطين: محدث وثقة الناس وما أصغوا إلى ابن أبي شيبة. (ميزان الاعتدال ٦٠٧/٣).

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: «سلمان» لعله سلمان الفارسي، =

= أبو عبد الله، أسلم مقدم النبي ﷺ المدينة وشهد الخندق، روى عنه أبو عثمان النهدي، وشرحيل بن السمط وغيرهما.

قال النبي ﷺ: «سلمان منا أهل البيت، إن الله يحب من أصحابي أربعة: علياً، وأبا ذر، وسلمان، والمقداد» أخرجه الترمذي وابن ماجه.

قال الحسن: كان سلمان أميراً على ثلاثين ألفاً يخطب بهم في عبادة يفترش نصفها ويلبس نصفها.

توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه.

قال أبو عبيدة سنة ست وثلاثين عن ثلاثمائة وخمسين سنة.

ويحتمل أنه سلمان بن عامر بن أوس الضبي.

قوله: (ثلاثة لا يكلمهم الله) نفي كلام الرب تعالى وتقدس عن هؤلاء العصاة دليل على أنه يكلم من أطاعه، وأن الكلام صفة من صفات كماله، والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة أظهر شيء وأبينه، وهذا هو الذي عليه أهل السنة والجماعة من المحققين قيام الأفعال بالله سبحانه، وأن الفعل يقع بمشيئته تعالى وقدرته شيئاً فشيئاً ولم يزل متصفاً به، فهو حادث الآحاد قديم النوع، كما يقول ذلك أئمة أصحاب الحديث وغيرهم من أصحاب الشافعي وأحمد وسائر الطوائف، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٨٢] فأتى بالحروف الدالة على الاستغلاب، والأفعال الدالة على الحال والاستقبال أيضاً، وذلك في القرآن كثير.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: فإذا قالوا لنا - يعني: النفاة -: فهذا يلزمه أن تكون الحوادث قائمة به؟ قلنا: ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة؟! أن تكون الحوادث قائمة به؟ قلنا: ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة؟! أن تكون الحوادث قائمة به؟ قلنا: ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة؟!

ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك مع صريح العقل، ولفظ الحوادث مجمل، فقد يراد به الأعراض والنقائص - والله تعالى منزّه عن ذلك - ولكن يقوم به ما يشاء من كلامه وأفعاله ونحو ذلك، مما دل عليه الكتاب والسنة.

والقول الصحيح: هو قول أهل العلم والحديث الذين يقولون: لم يزل الله متكلماً إذا شاء، كما قال ابن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما من أئمة السنة. اهـ.

قلت: ومعنى قيام الحوادث به تعالى، قدرته عليها، وإيجاده لها بمشيئته وأمره، والله أعلم.

قوله: (ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم) لما عظم ذنبهم عظمت عقوبتهم، فعوقبوا بهذه الثلاث التي هي أعظم العقوبات.

= قوله: (أشيمط زان)، صغره تحقيراً له وذلك لأن داعي المعصية ضعف في حقه، فدل على أن الحامل له على الزنا محبة المعصية والفجور، وعدم خوفه من الله، وضعف الداعي إلى المعصية مع فعلها يوجب تغليظ العقوبة عليه، بخلاف الشاب؛ فإن قوة داعي الشهوة منه قد تغلبه مع خوفه من الله، وقد يرجع على نفسه بالندم، ولومها على المعصية، فينتهي ويراجع.

وكذا (العائل المستكبر) ليس له ما يدعوه إلى الكبر؛ لأنّ الداعي إلى الكبر في الغالب كثرة المال والنعم والرياسة. و(العائل): الفقير لا داعي له إلى أن يستكبر، فاستكباره مع عدم الداعي إليه يدل على أن الكبر طبيعة له، كامن في قلبه، فعظمت عقوبته، لعدم الداعي إلى هذا الخلق الذميمة الذي هو من أكبر المعاصي.

قوله: (ورجل جعل الله بضاعته) بنصب الاسم الشريف؛ أي: الحلف به، جعله بضاعته، لملازمته له وغلبته عليه. وهذه أعمال تدل على أن صاحبها إن كان موحداً فتوحده ضعيف، وأعماله ضعيفة بحسب ما قام بقلبه وظهر على لسانه وعمله من تلك المعاصي العظيمة على قلة الداعي إليها. نسأل الله السلامة والعافية، ونعوذ بالله من كل عمل لا يحبه ربنا ولا يرضاه.

○ قال الشيخ ابن قاسم: قوله: (ولا يزيكهم) وهذا من تمام العقوبة لهم، والزكاة في الأصل الطهارة والنماء والبركة والمدح والزيادة؛ أي: لا يثني عليهم، ولا يطهرهم من دنس الذنوب.

﴿وَلَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ موجه، فهؤلاء لما عظم ذنبهم عظمت عقوبتهم، وهذا زجر عظيم لمن له عقل عن تعاطي هذه الأعمال السيئة.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (أشيمط زان) لأن الشاب قد يتوب ويقلع أما الشيخ فلا يحمله على هذا إلا أنه شيء استقر وبقي في قلبه، قال العلماء: وهذا يدل على أن الذنب يعظم مع قلة الداعي وضعفه.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (ثلاثة). مبتدأ، وسوغ الابتداء بها أنها أفادت التقسيم.

قوله: (لا يكلمهم الله). التكليم: هو إسماع القول، وأما ما يقدره الإنسان في نفسه، فلا يسمى كلاماً على سبيل الإطلاق، وإن كان يسمى قولاً بالتقييد بالنفس؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ﴾ [المجادلة: ٨] وقال عمر رضي الله عنه - في قصة السقيفة -: «زوّرت في نفسي كلاماً»؛ أي: قدرته.

= فالكلام عند الإطلاق لا يكون إلا بحرف وصوت مسموع.  
واختلف الناس في كلام الله إلى ثمانية أقوال كما ذكره ابن القيم في  
(الصواعق المرسلّة).

لكن إذا رجعنا إلى كتاب الله وسُنّة رسوله، وأخذنا منها عقيدتنا صافية،  
وقطعنا النظر عن هذه المجادلات لأنه ما أوتي الجدل قوم إلا ضلوا، علمنا أن  
كلام الله حقيقي يسمع، ولكن الصوت ليس كأصوات المخلوقين، أما ما يسمع من  
كلام الله، فلا شك أنه بحرف يفهمها المُخاطب؛ إذ لو كان يتكلم بحروف لا تشبه  
الحروف التي يتكلم بها المخاطب لم يفهم كلامه أبداً، فالحروف التي تسمع هي  
حروف اللغة التي يخاطب الله بها من يخاطبه، والله ﷻ يخاطب كل أحد بلغته.  
ونفي الكلام هنا دليل على إثبات أصله؛ لأنه لما نفاه عن قوم دل على ثبوته  
لغيرهم.

وبهذه الطريقة استدل بعض أهل العلم على إثبات رؤية الله يوم القيامة  
للمؤمنين بقوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحُورُونَ﴾ [المطففين: ١٥]. فما  
حجب الفجار عن رؤيته إلا ورآه الأبرار، إذ لو امتنعت الرؤية مطلقاً لكان الفجار  
والأبرار سواء فيها، كذلك هنا لو انتفى كلام الله ﷻ عن كل أحد، فلا وجه  
للتخصيص بنفي الكلام عن هؤلاء.

ولا يلزم من كلامه - سبحانه - أن يكون له آلة كالآدمي؛ كاللسان، والأسنان،  
والحلق، وما أشبه ذلك، كما لا يلزم من سماع الله أن يكون له أذن، فالأرض مثلاً  
تسمع وتحدث وليس لها لسان ولا آذان، قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [١] بِأَنَّ  
رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴿٢﴾ [الزلزلة: ٤، ٥] وكذا الجلد ينطق يوم القيامة، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ  
إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَسُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٠]  
وكذا الأيدي والأرجل، قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَنْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا  
يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤] فالأيدي والأرجل والألسن والجلود والسمع والأبصار ليس  
لها لسان ولا شفتان، وهذا هو المعلوم لنا.

فإن قيل: إن الله يكلم من هو أعظم منهم جرماً وهم أهل النار؟  
فالجواب: أن المراد بنفي الكلام هنا كلام الرضا، أما كلام الغضب  
والتوبيخ، فإن هذا الحديث لا يدل على نفيه.  
قوله: (ولا يزكّيههم). التزكية: بمعنى التوثيق والتعديل، فيوم القيامة لا =



= يوثقهم، ولا يعدلهم، ولا يشهد عليهم بالإيمان، لما فعلوه من هذه الأفعال الخبيثة.  
قوله: (ولهم عذاب أليم). (عذاب): عقوبة، و(أليم): أي: شديد موجه مؤلم.

وقوله: (أشيمط). هو الذي اختلط سواد شعره ببياضه لكبر سنه، وكبير السن قد بردت شهوته، وليس فيه ما يدعوه إلى الزنى، ولكنه زنى مما دل على خبث في إرادته، ولأنه عادة قد بلغ أشده واستوى وعرف الحكمة، وملكه عقله أكثر من هواه، فالزنى منه غريب، إذ ليس عن شهوة ملحة، ولكن عن سوء نية وقصد وضعف إيمان بالله، فصار السبب المقتضي لزناه ضعيفاً، والحكمة التي نالها ببلوغ الأشد كبيرة، وَكَأَنَّ تَقَادُمَ سَنِهِ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَغْلِبَ جَانِبُ الْعَقْلِ، ولكنه خالف مقتضى ذلك، ولهذا صغره تحقيراً لشأنه، فقال: (أشيمط) تصغير أشمط.

قوله: (زان) صفة لأشيمط، وهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، والحركة التي على النون ليست حركة إعراب.

والزنى: فعل الفاحشة في قبل أو دبر، وقد نهى الله عنه وبين أنه فاحشة، فقال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢].

قوله: (عائل مستكبر)؛ أي: فقير، قال تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى: ٨]، فالمقابلة هنا في قوله: ﴿فَأَغْنَىٰ﴾ بَيَّنَّتْ أَنَّ مَعْنَىٰ عَائِلًا: فقيراً.

والاستكبار: الترفع والتعاضم، وهو نوعان:

- استكبار عن الحق بأن يرده أو يترفع عن القيام به.

- واستكبار على الخلق باحتقارهم واستذلالهم، كما قال النبي ﷺ: «الكبر

بطر الحق وغمط الناس».

فالفقير داعي الاستكبار عنده ضعيف، فيكون استكباره دليلاً على ضعف إيمانه وخبث طوبته، ولذلك كانت عقوبته أشد.

قوله: (ورجل جعل الله بضاعته، لا يشتري إلا بيمينه، ولا يبيع إلا بيمينه)؛ أي: جعل الحلف بالله بضاعة له، وإنما ساغ التأويل هنا؛ لأن النبي ﷺ هو الذي فسره بذلك، حيث قال: (لا يشتري إلا بيمينه)، وإذا كان المتكلم هو الذي أخرج كلامه عن ظاهره، فهو أعلم بمراده، وهذا كما في الحديث القدسي: «عبدى استطعمتك فلم تطعمني، استسقيتك فلم تسقني» فبيَّنه الله ﷻ بقوله: «عبدى فلان جاع فلم تطعمه، استسقاك فلم تسقه».

= فقله: (لا يشتري إلا بيمينه، ولا يبيع إلا بيمينه) استثنائية تفسيرية، لقوله: (جعل الله بضاعته)، ومعناها: أنه كلما اشترى حلف، وكلما باع حلف طلباً للكسب، واستحق هذه العقوبة؛ لأنه إن كان صادقاً، فكثرة أيمانه تشعر باستخفافه واستهاتته باليمين ومخالفته قوله تعالى: ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

وإن كان كاذباً جمع بين أربعة أمور محذورة:

١ - استهاتته باليمين ومخالفته أمر الله بحفظ اليمين.

٢ - كذبه.

٣ - أكله المال بالباطل.

٤ - أن يمينه يمين غموس، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «من حلف على يمين هو فيها فاجر يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان».

وكل ما في هذا الحديث يجب الحذر منه والبعد عنه؛ لأن هذا ما يريده النبي ﷺ من الإخبار به، وإلا، فما الفائدة من سماعنا له إذا لم تظهر مقتضيات النصوص على معتقداتنا وأقوالنا وأفعالنا؟ فنحن والجاهل سواء، بل نحن أعظم، ولذلك لا ينبغي أن تمر علينا بلا فائدة فنعرف معناها فقط، بل يجب أن نعرف معناها ونعمل بمقتضاها، ثم يجب علينا أيضاً بوصفنا ممن آتاهم الله العلم أن نحذر الناس منها لنكون وارثين للرسول ﷺ، فالنبي ﷺ كان عالماً عاملاً داعياً، أما طالب العلم، فإنه ليس وارثاً للرسول عليه الصلاة والسلام حتى يقوم بما قام به من العمل والدعوة، فعلياً أن نحذر إخواننا المسلمين من هذا العمل الكثير بين الناس، وهو جعل الله بضاعة لهم، لا يبيعون إلا بأيمانهم ولا يشترون إلا بأيمانهم.

□ مناسبة الحديث للمباب: أن من جعل الله بضاعته، فإن الغالب أنه يكسر الحلف بالله ﷻ.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - التحذير من كثرة استعمال الحلف في البيع والشراء، والحث على توقير اليمين واحترام أسماء الله سبحانه.

٢ - إثبات الكلام لله وأنه يكلم من أطاعه ويكرمه بذلك.

٣ - التحذير من جريمة الزنا لا سيما من كبير السن.

٤ - التحذير من الكبر لا سيما في حق الفقير.

وفي «الصحيح»، عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» - قال عمران: فلا أدري أذكر بعد قرنه مرتين أو ثلاثاً - ثم إن بعدكم قوماً يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن»<sup>[١]</sup>.

[١] رواه البخاري (٣٦٥٠)، ومسلم (٢٥٣٥).

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (وفي الصحيح)؛ أي: صحيح مسلم وأخرجه أبو داود والترمذي، ورواه البخاري بلفظ: «خيركم». قوله: (خير أمتي قرني) لفضيلة أهل ذلك القرن في العلم والإيمان، والأعمال الصالحة التي يتنافس فيها المتنافسون، ويتفاضل فيها العاملون، فغلب الخير فيها وكثر أهله، وقل الشر فيها وأهله، واعتز فيها الإسلام والإيمان، وكثر فيها العلم والعلماء.

(ثم الذين يلونهم)، فضلوا على من بعدهم لظهور الإسلام فيهم، وكثرة الداعي إليه، والراغب فيه والقائم به، وما ظهر فيه من البدع أنكر واستعظم وأزيل، كبدعة الخوارج والقدرية والرافضة فهذه البدع وإن كانت قد ظهرت، فأهلها في غاية الذل والمقت والهوان والقتل فيمن عاند منهم ولم يتب.

قوله: (فلا أدري أذكر بعد قرنه مرتين أو ثلاثاً؟). هذا شك من راوي الحديث عمران بن حصين رضي الله عنه. والمشهور في الروايات: أن القرون المفضلة ثلاثة، الثالث دون الأولين في الفضل، لكثرة ظهور البدع فيه، لكن العلماء متوافرون، والإسلام فيه ظاهر، والجهاد فيه قائم، ثم ذكر ما وقع بعد القرون الثلاثة من الجفاء في الدين وكثرة الأهواء. فقال: (ثم إن بعدكم قوماً يشهدون ولا يستشهدون) لاستخفافهم بأمر الشهادة، وعدم تحرّيمهم للصدق، وذلك لقلّة دينهم، وضعف إسلامهم.

قوله: (ويخونون ولا يؤتمنون)، يدل على أن الخيانة قد غلبت على كثير منهم أو أكثرهم.

قوله: (وينذرون ولا يوفون)؛ أي: لا يؤدون ما وجب عليهم، فظهور هذه الأعمال الذميمة يدل على ضعف إسلامهم، وعدم إيمانهم.

قوله: (ويظهر فيهم السمن)، لرغبتهم في الدنيا، ونيل شهواتهم والتنعّم بها، وغفلتهم عن الدار الآخرة والعمل لها.

= وفي حديث أنس: «لا يأتي على الناس زمان إلا والذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم». قال أنس: «سمعتُه من نبيكم ﷺ» فما زال الشر يزيد في الأمة، حتى ظهر الشرك والبدع في كثير منهم، حتى فيمن ينتسب إلى العلم، ويتصدر للتعليم والتصنيف.

○ وقال أيضاً في «قرة عيون الموحدين»: فحدث التفرق والاختلاف في الدين، وحدث الغلو في أهل البيت من بني بويه في المشرق لما كان لهم دولة، وبنوا المساجد على القبور وغلوا في أربابها، وظهرت دولة القرامطة، وظهر فيهم الكفر والإلحاد في شرائع الدين، ومذهبهم معروف، وظهر فيهم من البدع ما يطول عده، وكثر الاختلاف والخوض في أصول الدين، وما زال أهل السنة على الحق، ولكن كثُرَت البدع والأهواء حتى عاد المعروف منكراً والمنكر معروفاً، نشأ على هذا الصغير وهرم عليه الكبير.

○ قال الشيخ ابن قاسم: ففي هذه الأحاديث شدة الوعيد على كثرة الحلف، المنافي لكمال التوحيد.

وقوله: (ثم إن بعدكم قوم يشهدون ولا يستشهدون) قوم بالرفع هكذا في بعض روايات البخاري وغيره، وهي مخالفة لقواعد الإعراب، والرواية المشهورة التي شرح عليها الشراح (قوماً) بالنصب، وجوز العيني رفعه بفعل محذوف تقديره يجيء قوم. وفي بعض الروايات «يجيء قوم». وفي بعضها: «يكون قوم» لكن بدون ذكر إن بعدكم.

(ويشهدون)؛ أي: الزور (ولا يستشهدون)؛ أي: لا تطلب منهم الشهادة لفسقهم أو لاستخفافهم بأمرها وعدم تحرّيم الصدق، لقلّة دينهم وضعف إيمانهم، والذم لمن شهد بالباطل، لما في بعض الألفاظ: «ثم يفسو فيهم الكذب، حتى يشهد الرجل ولا يستشهد». ولقرنه بالخيانة، ولا منافاة بينه وبين حديث: «خير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها»؛ لأن هذا في حقوق الله التي لا طالب لها، وفي حقوق الآدميين التي لو لم يأت بها الشاهد لضاع حق من هي له، لعدم علمه بها، وقيل: أي: يتحملون الشهادة من غير تحميل.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (قال عمران: فلا أدري أذكر بعد قرنيه مرتين أو ثلاثاً) المحفوظ أنه مرتين كما رواه أحمد في المسند من حديث عمر رضي الله عنه ومن حديث ابن مسعود كما هنا.

= وقوله: (وَيَنْذِرُونَ وَلَا يَؤْفُونَ) نذر الطاعة يجب الوفاء به ونذر المعصية لا يجوز الوفاء به لقوله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعص الله فلا يعصه» والصواب أن عليه كفارة يمين في نذر المعصية.

قوله: (وَيُظْهِرُ فِيهِمُ السَّمَنَ)؛ أي: يغلب على الناس ويكثر فيهم بسبب إقبالهم على الدنيا وكثرة التنعم بها وهو إشارة إلى الإعراض والغفلة وقلة الاستعداد للأخرة، ولكن لا يلزم أن يكون كل سمين متوعداً وسيئاً بل قد يكون منهم الصالحون.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وفي لفظ لهما: «خيركم قرني»، وفي حديث ابن مسعود عند البخاري: «خير الناس قرني» وهذا هو المراد، إذ المراد بالخيرية هنا الخيرية المضافة إلى الناس عموماً وليس للأمة فقط، ولهذا ثبت عنه ﷺ، أنه قال: «بعثت من خير قرون بني آدم».

وعليه فالخيرية في القرن الأول خيرية عامة على جميع الناس وليس على هذه الأمة فقط.

وأما قوله: (خير أمتي). فإنه يقال: إن الخيرية إذا كانت مضافة إلى عموم الناس دخل فيها هذه الأمة، لكن إذا خصصناها بهذه الأمة خرج بقية الناس، والأخذ بالعموم الداخل فيه الخاص أولى، وقد يقال: إن معنى اللفظين واحد، فإن هذه الأمة خير الأمم، فإذا كان الصحابة خير قرونها لزم أن يكونوا خير الناس. والقرن مأخوذ من الاقتران، والمراد: الطائفة المقترنون بشيء من الأشياء؛ كالملة، أو السن أو ما أشبه ذلك.

فمن العلماء من عرّفه: بالطائفة كما سبق، ومنهم من عرفه بالزمن، وهؤلاء اختلفوا فيه على أقوال:

فمنهم: من حدّه بأربعين، ومنهم من حدّه بثمانين، ومنهم من حدّه بمئة، ومنهم من حدّه بمئة وعشرين سنة.

فعلى الأول يكون معنى: (خير أمتي قرني): خير أمتي الصحابة، سواء بلغوا مئة سنة أم لا، والمعروف أن آخر من مات من الصحابة مات سنة مئة وعشرة أو مئة وعشرين، فهذه المدة زائدة على المئة، وإذا اعتبرناها من البعثة تكون مئة وثلاثاً وثلاثين سنة؛ لأن التقويم مبتدأ من الهجرة، والهجرة كانت بعد البعثة بثلاث عشر سنة، وهذا القرن الأول، أما التابعون، فإن آخرهم مات سنة مئة وثمانين، فيكون =

= بينهم وبين الصحابة ستون سنة، وأما تابعو التابعين، فإن آخرهم مات سنة مئتين وعشرين، وهذا منتهى القرن الثالث.

فقرن الصحابة إن ابتدأته من البعثة صار ثلاثاً وثلاثين ومئة سنة، وإن ابتدأته من الهجرة صار عشرين ومئة سنة.

وقرن التابعين ستون سنة.

وقرن تابعي التابعين أربعون سنة.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن القرن معتبر بمعظم الناس، فإذا كان معظم الناس الصحابة، فالقرن قرنهم، وإذا كان معظم الناس التابعين، فالقرن قرنهم، وهكذا.

قوله: (أمتي) المراد أمة الإجابة؛ لأن أمة الدعوة إذا لم يؤمنوا فليس فيهم خير.

قوله: (فلا أدري أذكر بعد قرنه مرتين أو ثلاثاً). وإذا كان عمران لا يدري، فالأصل أنه ذكر مرتين، فتكون القرون المفضلة ثلاثة، وهذا هو المشهور.

قوله: (ثم إن بعدكم قوم). وفي رواية البخاري: (ثم إن بعدكم قوماً) بنصب (قوماً)، وهذا لا إشكال فيه، لكن في هذه الرواية برفع (قوم) فيه إشكال؛ لأن (قوم) اسم إن، وقد اختلف العلماء في هذا:

ف قيل على لغة ربيعة: الذين لا يقفون على المنصب بالألف، فلم يثبت الكاتب الألف فصارت (قوم).

وهذا جواب ليس بسديد؛ لأن الرواية ليست مكتوبة فقط، بل تكتب وتقرأ باللفظ عند أخذ التلاميذ الرواية من المشايخ، ولأن هذا ليس محل وقف.

وقيل: إن (إن) اسمها ضمير الشأن محذوف، إلحاقاً لها بإن المخففة؛ لأن (إن) المخففة تعمل بضمير الشأن، قال الشاعر:

..... وإن مالك كانت كرام المعادن

فإن المشددة هنا حملت على إن المخففة، فاسمها ضمير الشأن محذوف، وعليه يكون (بعدكم): خبر مقدم، و(قوم): مبتدأ مؤخر، والجملة خبر (إن).

وقيل: (إن) هنا بمعنى نعم، فيكون المعنى: ثم نعم بعدكم قوم، وهذا فيه تكلف.

والظاهر: القول الثاني إن صحت الرواية.

قوله: (يشهدون)؛ أي: يخبرون عما علموه مما شاهدوه أو سمعوه أو لمسوه أو شموه؛ لأن الشهادة إخبار الإنسان بما يعلم، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦] ولا يشترط أن تكون بلفظ أشهد على الصحيح، وقد قيل للإمام أحمد: إن فلاناً يقول: (إن العشرة في الجنة ولا أشهد) فقال: إن قاله؛ فقد شهد.

قوله: (ولا يستشهدون). اختلف العلماء في معنى ذلك:

ف قيل: (لا يستشهدون)؛ أي: لا يطلب منهم تحمل الشهادة فيكون المراد الذين يشهدون بغير علم فهم شهداء زور.

وقيل: لا يطلب منهم أداء الشهادة، فيكون المراد أداء الشهادة قبل أن يدعى لأدائها، فيكون ذلك دليلاً لتسرعهم في أداء الشهادة وعدم اهتمامهم بها.

ولكن هذا القول يشكل عليه حديث زيد بن خالد الذي رواه مسلم أن النبي ﷺ قال: «ألا أخبركم بخير الشهداء: الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسألها»، فهذا ترغيب في أداء الشهادة قبل أن يسألها بدليل قوله: «ألا أخبركم بخير الشهداء»، وظاهره: أنه معارض لحديث عمران، فجمع بعض العلماء بينهما بأن المراد بحديث زيد من يشهد بحق لا يعلمه المشهود له.

وجمع بعض العلماء بأن المراد بحديث زيد: من يشهد بشي من حقوق الله تعالى؛ لأن حقوق الله تعالى ليس لها مُطالب، فيؤدي الشهادة من غير أن يسألها، فيكون المراد بهم رجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحوهم.

وجمع بعضهم بأن المراد بحديث زيد بن خالد أنه كناية عن السرعة بأداء الشهادة، فكانه لشدة إصراره يؤديها قبل أن يسألها.

وبعض العلماء رجح حديث عمران؛ لأنه في «الصحيحين» على حديث زيد بن خالد؛ لأنه في «مسلم».

ولكن إذا أمكن الجمع، فلا يجوز الترجيح؛ لأن مقتضاه إلغاء أحد النصين، والجمع هنا ممكن كما تقدم.

قوله: (يخونون ولا يؤتمنون). هذا هو الوصف الثاني لهم؛ أي: أنهم أهل خيانة وليسوا أهل أمانة، فلا يأتهم الناس، وليس المعنى أن تقع منهم الخيانة بعد الائتمان حتى يقال: لماذا لم يقل: يؤتمنون ويخونون؟ فكأن الخيانة طبيعة لهم، فلخيانتهم لا يؤتمنون.

= الخيانة: الغدر والخداع في موضع الائتمان، وهي من الصفات المذمومة بكل حال.

وأما المكر والخديعة، فهي مذمومة في حال دون حال، فقد تكون محمودة إذا كانت في مقاتلة عدو ماكر خادع لدالاتها على القوة والإيقاع بالعدو من حيث لا يشعر، ولهذا يوصف الله ﷻ بالمكر والخداع في الحال التي يكون فيها مدحاً، قال تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠] وقال تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢].

وأما الخيانة فلا يوصف الله بها أبداً؛ لأنها ذم بكل حال، ولهذا كان قول العامة: خان الله من خان حراماً؛ لأنهم وصفوا الله بما لا يصح أن يوصف به، قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأنفال: ٧١] ولم يقل: فخانهم.

قوله: (ولا يؤتمنون)؛ أي: ليسوا أهلاً للأمانة، فلا يؤتمنون على الدماء ولا على الأموال، ولا على الأعراض، ولا أي شيء، والظاهر أن هذا في القرن الرابع، فما بالك بالقرن الخامس عشر؟! وفي حديث آخر: «ويفشو بينهم الكذب».

قوله: (وينذرون ولا يوفون). هذا الوصف الثالث لهم. النذر: إلزام الإنسان نفسه بالشيء، وقد يكون للآدمي، وهذا بمعنى العهد الذي يوقعه الإنسان بينه وبين غيره، وقد يكون لله، كنذر العباداة يجب الوفاء به، فهم ينذرون لله ولا يوفون له، ويعاهدون المخلوق ولا يوفون له، وهذا من صفات النفاق.

قوله: (ويظهر فيهم السمن). هذا هو الوصف الرابع لهم، كثرة الشحم واللحم، وهذا الحديث مشكل؛ لأن ظهور السمن ليس باختيار الإنسان فكيف يكون صفة ذم؟

قال أهل العلم: المراد أن هؤلاء يعتنون بأسباب السمن من المطاعم والمشارب والترف، فيكون همهم إصلاح أبدانهم وتسمينها.

أما السمن الذي لا اختيار للإنسان فيه، فلا يذم عليه، كما لا يذم الإنسان على كونه طويلاً أو قصيراً أو أسود أو أبيض، لكن يذم على شيء يكون هو السبب فيه.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

= ١ - فضل القرون الثلاثة أو الأربعة: الصحابة والتابعين وأتباعهم.



وفيه، عن ابن مسعود؛ أن النبي ﷺ قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته»<sup>[١]</sup>.

= ٢ - ذم التسرع في الشهادة.

٣ - ذم التهاون بالنذور ووجوب الوفاء بها.

٤ - ذم الخيانة في الأمانة والحث على أدائها.

٥ - ذم التنعيم والرغبة في الدنيا والإعراض عن الآخرة.

٦ - علم من أعلام نبوته ﷺ حيث أخبر بالشيء قبل وقوعه فوقع كما أخبر.

[١] رواه البخاري مع أثر إبراهيم النخعي (٢٦٥٢)، ومسلم في كتاب الفضائل رقم (٦٤١٦).

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وهذه حال من صرف رغبته إلى الدنيا، ونسي المعاد، فخف أمر الشهادة واليمين عنده تحملاً وأداء، لقلة خوفه من الله وعدم مبالاته بذلك. وهذا هو الغالب على الأكثر، والله المستعان.

فإذا كان هذا قد وقع في صدر الإسلام الأول فما بعده أكبر بأضعاف، فكن من الناس على حذر.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (خير الناس) دليل على أن قرنه خير الناس، فصحابته ﷺ أفضل من الحواريين الذين هم أنصار عيسى، وأفضل من النقباء السبعين الذين اختارهم موسى ﷺ.

قوله: (ثم يجيء قوم)؛ أي: بعد القرون الثلاثة.

قوله: (تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته). يحتمل ذلك وجهين:

الأول: أنه لقلة الثقة بهم لا يشهدون إلا بيمين، فتارة تسبق الشهادة وتارة تسبق اليمين.

الثاني: أنه كناية عن كون هؤلاء لا يبالون بالشهادة ولا باليمين، حتى تكون الشهادة واليمين في حقهم كأنهم متساقتان.

والمعنيان لا يتنافيان، فيحمل عليهما الحديث جميعاً.

وقوله: (ثم يجيء قوم) يدل على أنه ليس كل أصحاب القرن على هذا الوصف؛ لأنه لم يقل: ثم يكون الناس، الفرق واضح.

وهذه الأفضلية أفضلية من حيث العموم والجنس، لا من حيث الأفراد، فلا =

وقال إبراهيم: «كانوا يضربوننا على الشهادة والعهد ونحن صغار»<sup>[١]</sup>.

= يعني أنه لا يوجد في تابعي التابعين من هو أفضل من التابعين، أو لا يوجد في التابعين من هو أعلم من بعض الصحابة، أما فضل الصحبة، فلا يناله أحد غير الصحابة ولا أحد يسبقهم فيه، وأما العلم والعبادة، فقد يكون فيمن بعد الصحابة من هو أكثر من بعضهم علماً وعبادة.

وساق المؤلف رحمه الله الحديث في بعض النسخ بتكرار قوله: (ثم الذين يلونهم) ثلاث مرات، وهو في «الصحيحين» بتكرارها مرتين.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: في هذا الحديث: فضلُ السلف على الخلف، وأنَّ السلف - بما فيهم القرون المفضَّلة - أفضل من الخلف، في العلم، وفي العمل، وفي السُّنَّة والأخلاق، ففي هذا ردُّ على من يقول: «طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم»، بل: «طريقة السلف أسلم وأعلم وأحكم من طريقة الخلف»؛ لأنَّ الرسول ﷺ أتى عليهم وذمَّ من يأتي بعدهم، وإنَّما ينجو من جاء بعدهم باتباعه لهم واقتدائه بهم، فلا يسلم من الخلف إلَّا من تمسَّك بهدي السلف وسار على نهجهم.

□ ما يستفاد من الحديث:

١ - أن القرون المفضلة ثلاثة، وأنهم خير هذه الأمة.

٢ - ذم التسرع في الشهادة واليمين.

٣ - علم من أعلام نبوته ﷺ فإنه وجد ما أخبر به.

[١] رواه البخاري مع أثر إبراهيم النخعي (٢٦٥٢)، ومسلم في كتاب الفضائل رقم (٦٤١٦)، وعنده بلفظ: «كانوا ينهوننا ونحن غلمان عن العهد والشهادات» قال النووي: والمراد النهي عن قوله: علي عهد الله، أو أشهد بالله.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (قال إبراهيم) - هو النخعي -: (كانوا يضربوننا على الشهادة والعهد ونحن صغار). وذلك لكثرة علم التابعين وقوة إيمانهم ومعرفتهم بربهم، وقيامهم بوظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنه من أفضل الجهاد، ولا يقوم الدين إلا به.

وفي هذا الرغبة في تمرين الصغار على طاعة ربهم، ونهيهم عما يضرهم، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وقوله: (على الشهادة)؛ أي: يضربوننا عليها إن =

= شهدنا زوراً، أو إذا شهدنا ولم نقم بأدائها، ويحتمل أن المراد بذلك ضربهم على المبادرة بالشهادة والعهد، وبه فسر ابن عبد البر.

قوله: (والعهد)؛ أي: إذا تعاهدوا يضربونهم على الوفاء بالعهد.

قوله: (ونحن صغار) الجملة حالية، وإنما يضربونهم وهم صغار للتأديب.

ويستفاد من كلام إبراهيم أن الصبي تقبل منه الشهادة؛ لأن قوله: (ونحن صغار)؛ أي: لم يبلغوا، وهذا محل خلاف بين أهل العلم.

فقال بعضهم: يشترط لأداء الشهادة أن يكون بالغاً، فإذا تحمل وهو صغير؛ لم تقبل منه حتى يبلغ.

وقال بعضهم: شهادة الصغار بعضهم على بعض مقبولة تحملاً وأداء؛ لأن البالغ يندر أن يوجد بين الصغار.

وقال بعضهم: تقبل شهادة الصغار بعضهم على بعض إن شهدوا في الحال؛ لأنه بعد التفرق يحتمل النسيان أو التلقين، ولا يسع العمل إلا بهذا، وإلا لضاعت حقوق كثيرة بين الصبيان.

ويستفاد من هذا الأثر جواز ضرب الصبي على الأخلاق إذا لم يتأدب إلا بالضرب.

○ قال الشيخ صالح الفوزان؛ وفيه: أن الضرب وسيلة من وسائل التربية، وأن السلف كانوا يستعملونه، بل إن الرسول ﷺ أمر بالضرب فقال: «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ لَسِعَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لَعَشْرًا»، بل الله جلّ وعلا أمر بالضرب أيضاً للتأديب في حق الزوجات: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ نُسُورَهُمْ فَيُطَوَّفُونَ فِي الْمَصَاجِعِ وَاضْرِبُوهُمْ﴾ [النساء: ٣٤]، وقال ﷺ: «لَا يُضْرَبُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ»، فالضرب وسيلة من وسائل التربية، فللمعلم أن يضرب، وللمؤدّب أن يضرب، ولولي الأمر أن يضرب تأديباً وتعزيراً، وللزوج أن يضرب زوجته على النشوز. فالذين يُنكرون الضرب، ويمنعون منه، ويقولون: إنه وسيلة فاشلة.

هؤلاء متأثرون بالغرب وبتربية الغرب، وهم ينقلون إلينا ما تحمّلوه عن هؤلاء، لأنهم تعلّموا على أيديهم.

أمّا ما جاء عن الله وعن رسوله وعن سلفنا الصالح فهو أن الضرب وسيلة ناجحة، لكن يكون بحدود، لا يكون ضرباً مبرحاً يشقّ الجلد أو يكسر العظم، وإنما يكون بقدر الحاجة.

## وفيه مسائل

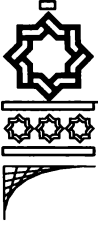
- الأولى: الوصية بحفظ الأيمان.
- الثانية: الإخبار بأن الحلف منفقة للسلعة، ممحقة للبركة.
- الثالثة: الوعيد الشديد فيمن لا يبيع ولا يشتري إلا بيمينه.
- الرابعة: التنبيه على أن الذنب يعظم مع قلة الداعي.
- الخامسة: ذم الذين يحلفون ولا يستحلفون<sup>[١]</sup>.
- السادسة: ثناؤه ﷺ على القرون الثلاثة أو الأربعة، وذكر ما يحدث بعدهم<sup>[٢]</sup>.
- السابعة: ذم الذين يشهدون ولا يستشهدون.
- الثامنة: كون السلف يضربون الصغار على الشهادة والعهد<sup>[٣]</sup>.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (ذم الذين يحلفون ولا يستحلفون): لقوله ﷺ: (ورجل جعل الله بضاعته، ولا يشتري إلا بيمينه...). ولكن هذا ليس على إطلاقه، بل النبي ﷺ حلف ولم يستحلف في مواضع عديدة، بل أمره الله - سبحانه - أن يحلف في ثلاثة مواضع من القرآن بدون أن يستحلف. في قوله: ﴿يَسْتَأْذِنُكَ أَحَىُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي﴾ [يونس: ٥٣]. وفي قوله: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ كُنْ يُعْتَذِرُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّ﴾ [التغابن: ٧]. وفي قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِنَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبا: ٣]. وعليه، فإن الحلف إذا دعت الحاجة إليه أو اقتضته المصلحة، فإنه جائز، بل قد يكون مندوباً إليه، كحلف النبي ﷺ في قصة المخزومية، حيث قال: «وأيمن الله، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»، فقد وقع موقعاً عظيماً من هؤلاء القوم الذين أهمهم شأن المخزومية وممن يأتي بعدهم.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: وقوله: (أو الأربعة) بناء على ثبوت ذكر الرابع، وأكثر الروايات وأثبتها على حذفه.

وقوله: (وذكر ما يحدث). لو جعلت هذه مسألة مستقلة، لكان أبين وأوضح؛ لأن الإخبار عن شيء مستقبل ووقوعه كما أخبر دليل على رسالته ﷺ.

[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: تؤخذ من قول إبراهيم النخعي: (كانوا يضربوننا =



## باب



### ما جاء في ذمة الله وذمة نبيه<sup>[١]</sup>

= على الشهادة والعهد)، فيؤخذ منه تعظيم شأن العهد والشهادة وضرب الصغار على ذلك، ويؤخذ منه أيضاً عناية السلف بتربية أولادهم، وأن من منهجهم الضرب على تحقيق ذلك استناداً إلى إرشاد نبيهم ﷺ، حيث أمر بضرب من بلغ عشر سنين على الصلاة، لكن يشترط لجواز الضرب:

الأول: أن يكون الصغير قابلاً للتأديب، فلا يضرب من لا يعرف المراد بالضرب.

الثاني: أن يكون التأديب ممن له ولاية عليه.

الثالث: أن لا يسرف في ذلك كمية أو كيفية أو نوعاً أو موضعاً أو غير ذلك.

الرابع: أن يقع من الصغير ما يستحق التأديب عليه.

الخامس: أن يقصد تأديبه لا الانتقام لنفسه، فإن قصد الانتقام، لم يكن مؤدباً

بل منتصر.

[١] قال الشيخ ابن سعدي: المقصود من هذه الترجمة البعد والحذر من التعرض للأحوال التي يخشى منها نقض العهود والإخلال بها، بعدما يجعل للأعداء المعاهدين ذمة الله وذمة رسوله.

فإنه متى وقع النقض في هذه الحال كان انتهاكاً من المسلمين لذمة الله وذمة نبيه، وتركاً لتعظيم الله وارتكاباً لأكبر المفسدتين كما نبّه عليه ﷺ.

وفي ذلك أيضاً تهوين للدين والإسلام وتزهيد للكفار به، فإن الوفاء بالعهود خصوصاً المؤكدة بأغلظ الموائيق من محاسن الإسلام الداعية للأعداء المنصفين إلى تفضيله واتباعه.

○ قال الشيخ ابن قاسم: أي: من الدليل على وجوب حفظها والوفاء بها، والمراد التي تدخل في العهود، وأن عدم الوفاء عدم تعظيم له، فهو قدح في التوحيد. =

وقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ ﴿٩١﴾ [النحل: ٩١] [١].

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (باب ما جاء في ذمة الله وذمة نبيه ﷺ)؛ يعني: باب ما جاء في تعظيمها وعدم إخفارها والتحذير من جعلها للناس لأن جعلها للناس وسيلة إلى إخفارها وهذا من باب تعظيم ذمة الله وذمة رسوله ﷺ ومن مقام إكمال التوحيد والإيمان.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (ذمة الله وذمة نبيه).  
الذمة: العهد، وسمي بذلك؛ لأنه يلتزم به كما يلتزم صاحب الدين بدينه في ذمته.

والله له عهد على عباده: أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً.  
وللعباد عهد على الله وهو: أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً، وقال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [المائدة: ١٢]، فهذا عهد الله عليهم، ثم قال: ﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [المائدة: ١٢]، وهذا عهدهم على الله.

وقال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] وللنبي ﷺ عهد على الأمة، وهو أن يتبعوه في شريعته ولا يبتدعوا فيها، وللأمة عليه عهد وهو أن يبلغهم ولا يكتهم شيئاً.

وقد أخبر النبي ﷺ أنه ما من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على ما هو خير.

والمراد بالعهد هنا: ما يكون بين المتعاقدين في اليهود كما كان بين النبي ﷺ وأهل مكة في صلح الحديبية.

ومناسبة الباب للتوحيد:

أن عدم الوفاء بعهد الله تنقُص له، وهذا مخل بالتوحيد.

○ قال الشيخ ابن جبرين: قوله: (وذمة نبيه). هذا خاص بالعهد النبوي.

[١] قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قال العماد ابن كثير: وهذا مما يأمر الله =

= تعالى به، وهو الوفاء بالعهود والمواثيق، والمحافظة على الأيمان المؤكدة ولهذا قال: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١] ولا تعارض بين هذا وقوله: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤] وبين قوله: ﴿ذَلِكَ كَثْرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]؛ أي: لا تتركوها بلا تكفير. وبين قوله ﷺ في «الصحيحين»: «إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير منها وتحملتها - وفي رواية -: وكفرت عن يميني».

لا تعارض بين هذا كله وبين الآية المذكورة هنا وهي: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ لأن هذه الأيمان المراد بها: الداخلة في العهود والمواثيق، لا الأيمان الواردة على حث أو منع، ولهذا قال مجاهد في الآية: يعني: الحلف؛ أي: حلف الجاهلية.

ويؤيده ما رواه الإمام أحمد عن جبير بن مطعم قال: قال رسول الله ﷺ: «لا حلف في الإسلام، وأيما حلف كان في الجاهلية لم يزه الإسلام إلا شدة» وكذا رواه مسلم، ومعناه: أن الإسلام لا يحتاج معه إلى الحلف الذي كان أهل الجاهلية يفعلونه، فإن في التمسك بالإسلام حماية وكفاية عما كانوا فيه. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَقْعَلُونَ﴾، تهديد ووعيد لمن نقض الأيمان بعد توكيدها.

○ قال الشيخ ابن قاسم: أمر تعالى بالوفاء بالعهود والمواثيق، والمحافظة على الأيمان، ومراد المصنف ﷺ ما يجري بين الناس من الذمة أنه يجب الوفاء بذلك، وهو فرد من أفراد معنى الآية، فإنها دالة على وجوب الوفاء بذلك.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا﴾ [النحل: ٩١]. أمر من الرباعي من أوفى يوفي، والإيفاء إعطاء الشي تاماً، ومنه إيفاء المكيال والميزان. قوله: ﴿بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ [النحل: ٩١]. يصلح أن يكون من باب إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله؛ أي: بعهدكم الله، أو بعهد الله إياكم؛ لأن الفعل إذا كان على وزن فاعل اقتضى المشاركة من الجانبين غالباً، مثل: قاتل ودافع.

قوله: ﴿إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾. فائدتها التوكيد والتنبيه على وجوب الوفاء؛ أي: إذا صدر منكم العهد، فإنه لا يليق منكم أن تدعوا الوفاء، ثم أكد ذلك بقوله: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ﴾. نقض الشي هو حل إحكامه، وشبه العهد بالعقدة؛ لأنه عقد بين المتعاهدين.

\* وعن بريدة قال: كان رسول الله ﷺ إذا أَمَرَ أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً فقال: «اغزوا بسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله.

اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدًا، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال - أو: خلال -، فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين.

فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله تعالى، ولا يكون لهم في الغنيمة والفية شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين.

قوله: ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾. توكيد الشيء بمعنى تثبيته، والتوكيد مصدر وكَّد، يقال: وكَّد الأمر وأكده تأكيداً وتوكيداً، والواو أفصح من الهمزة. قوله: ﴿وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كِفَالًا﴾ الجملة حالية فائدتها قوة التوبيخ على نقض العهد واليمين.

ووجه جعل الله له كفيلاً: أن الإنسان إذا عاهد غيره قال: أعاهدك بالله؛ أي: جعل الله كفيلاً.

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ ختم الله الآية بالعلم تهديداً عن نقض العهد؛ لأن الإنسان إذا علم بأن الله يعلم كل ما يفعل؛ فإنه لا ينقض العهد. ومناسبة الآية للترجمة واضحة جداً؛ لأن الله قال: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾، وقال: ﴿وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كِفَالًا﴾ والعهد: الذمة.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

- ١ - وجوب الوفاء بالعهود والمواثيق.
- ٢ - تحريم نقض العهود والأيمان الداخلة في العهود والمواثيق.
- ٣ - إثبات العلم لله سبحانه وأنه لا يخفى عليه شيء.
- ٤ - وعيد من نقض العهود والمواثيق.



فإن هم أبوا فاسألهم الجزية.

فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم.

فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم.

وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه، فلا تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك؛ فإنكم أن تخفروا ذممكم وذمة أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة نبيه.

وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم، ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا، رواه مسلم<sup>[١]</sup>.

[١] رواه مسلم (٤٤٩٦).

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (عن بريدة)، هو ابن الحصيب الأسلمي.

وهذا الحديث من رواية ابنه سليمان عنه. قاله في «المفهم».  
قوله: (قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله تعالى) فيه من الفقه: تأمير الأمراء، ووصيتهم.  
قال الحربي: السرية: الخيل تبلغ أربعمائة ونحوها. والجيش: ما كان أكثر من ذلك.

وتقوى الله: التحرز بطاعته من عقوبته، قلت: وذلك بالعمل بما أمر الله به والانتها عما نهى عنه.

قوله: (ومن معه من المسلمين خيراً)؛ أي: ووصاه بمن معه منهم أن يفعل معهم خيراً؛ من الرفق بهم، والإحسان إليهم، وخفض الجناح لهم، وترك التعاضم عليهم.  
وقوله: (اغزوا باسم الله)؛ أي: اشرعوا في فعل الغزو مستعينين بالله مخلصين له.

قلت: فتكون الباء في (باسم الله) هنا للاستعانة، والتوكل على الله.

قوله: (قاتلوا من كفر بالله)، هذا العموم يشمل جميع أهل الكفر المحاربين =

= وغيرهم، وقد خصص منهم من له عهد، والرهبان والنسوان، ومن لم يبلغ الحلم، وقد قال متصلاً به: (ولا تقتلوا وليدًا)، وإنما نهى عن قتل الرهبان والنسوان، لأنه لا يكون منهم قتال غالباً، وإن كان منهم قتال أو تدبير قتلوا. قلت: وكذلك الذراري والأولاد.

قوله: (ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا)، الغلول: الأخذ من الغنيمة من غير قسمتها.

والغدر: نقض العهد.

والتمثيل هنا: التشويه بالقتيل؛ كقطع أنفه وأذنه والعبث به.

ولا خلاف في تحريم الغلول والغدر، وفي كراهية المثلة.

قوله: (وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال - أو خصال -)،

الرواية بـ أو للشك وهو من بعض الرواة، ومعنى الخلال والخصال واحد.

قوله: (فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم)، قيدناه بمن يوثق بعلمه

وتقييده بنصب (أيتهن) على أن يعمل فيها (أجابوك) لا على إسقاط حرف الجر،

و(ما) زائدة، ويكون تقدير الكلام: فإلى أيتهن أجابوك فاقبل منهم، كما تقول:

أجبتك إلى كذا وفي كذا، فيعدي إلى الثاني بحرف الجر.

قلت: فيكون في ناصب (أيتهن) وجهان: ذكرهما الشارح:

الأول: منصوب على الاشتغال.

والثاني: على نزع الخافض.

قوله: (ثم ادعهم إلى الإسلام)، كذا وقعت الرواية في جميع نسخ كتاب مسلم

(ثم ادعهم) بزيادة (ثم) والصواب إسقاطها، كما روي في غير كتاب مسلم كمصنف

أبي داود، وكتاب الأموال لأبي عبيد؛ لأن ذلك هو ابتداء تفسير الثلاث الخصال.

وقوله: (ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين)؛ يعني:

المدينة.

وكان في أول الأمر وجوب الهجرة إلى المدينة على كل من دخل في

الإسلام، وهذا يدل على أن الهجرة واجبة على كل من آمن من أهل مكة وغيرهم.

قوله: (فإن أبوا أن يتحولوا)؛ يعني: أن من أسلم ولم يهاجر ولم يجاهد لا

يعطى من الخمس ولا من الفيء شيئاً. وقد أخذ الشافعي رحمته الله بالحديث في

الأعراب، فلم ير لهم من الفيء شيئاً، وإنما لهم الصدقة المأخوذة من أغنيائهم فرد =

= على فقرائهم، كما أن أهل الجهاد وأجناد المسلمين لا حق لهم في الصدقة عنده، ومصرف كل مال في أهله.

وسوى مالك رحمه الله وأبو حنيفة رحمهما بين المالين، وجوزا صرفهما للضعيف. قوله: (فإن هم أبوا فاسألهم الجزية)، فيه حجة لمالك وأصحابه، والأوزاعي في أخذ الجزية من كل كافر، عربياً كان أو غيره، كتابياً كان أو غيره. وذهب أبو حنيفة رحمهما إلى أنها تؤخذ من الجميع، إلا من مشركي العرب ومجوسهم.

وقال الشافعي: لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب، عرباً كانوا أو عجماء، وهو قول الإمام أحمد في ظاهر مذهبه، وتؤخذ من المجوس. قلت: لأن النبي ﷺ أخذها منهم، وقال: «سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ». وقد اختلفوا في القدر المفروض من الجزية، فقال مالك: أربعة دنانير على أهل الذهب، وأربعون درهماً على أهل الورق، وهل ينقص منها الضعيف أو لا؟ قولان.

وقال الشافعي: فيه دينار على الغني والفقير. وقال أبو حنيفة رحمهما، والكوفيون: على الغني ثمانية وأربعون درهماً، والوسط أربعة وعشرون درهماً، والفقير اثنا عشر درهماً وهو قول أحمد بن حنبل رحمهما. قال يحيى بن يوسف الصرصري الحنبلي رحمهما:

وقاتل يهوداً والنصارى وعصبة ال  
على الأدون اثني عشر درهماً افرضن  
لأوسطهم حالاً، ومن كان موسراً  
وتسقط عن صبيانهم ونسائهم  
وذي الفقر والمجنون أو عبد مسلم  
وعند مالك وكافة العلماء على الرجال الأحرار البالغين العقلاء دون غيرهم،  
وإنما تؤخذ ممن كان تحت قهر المسلمين، لا ممن نأى بداره ويجب تحويلهم إلى  
بلاد المسلمين أو حربهم.

وقوله: (وإذا حاصرت أهل حصن)، الكلام إلى آخره فيه حجة لمن يقول من الفقهاء وأهل الأصول: إن المصيب في مسائل الاجتهاد واحد، وهو المعروف من مذهب مالك وغيره، ووجه الاستدلال به: أنه ﷺ قد نص على أن الله تعالى قد =

= حكم حكماً معيناً في المجتهدات، فمن وافقه فهو المصيب، ومن لم يوافقه فهو المخطئ.

قوله: (وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه...)، الحديث.

الذمة: العهد، وتخفر: تنقض، يقال: أخفرت الرجل: إذا نقضت عهده، وخفرتة: أجرته، ومعناه: أنه خاف من نقض من لم يعرف حق الوفاء للعهد، كجملة الأعراب، فكأنه يقول: إن وقع نقض من متعدد معتد، كان نقض عهد الخلق أهون من نقض عهد الله تعالى، والله أعلم.

قوله: (وقول نافع وقد سئل عن الدعوة قبل القتال)، ذكر فيه: أن مذهب مالك يجمع فيه بين الأحاديث في الدعوة قبل القتال.

قال: وهو أن مالكا قال: لا يقاتل الكفار قبل أن يدعوا، ولا تلتمس غرتهم إلا أن يكونوا قد بلغتهم الدعوة، فيجوز أن تلتمس غرتهم.

وهذا الذي صار إليه مالك هو الصحيح؛ لأنّ فائدة الدعوة أن يعرف العدو أن المسلمين لا يقاتلون للدنيا ولا للعصية، وإنما يقاتلون للدين، فإذا علموا بذلك أمكن أن يكون ذلك سبباً مميلاً لهم إلى الانقياد إلى الحق، بخلاف ما إذا جهلوا مقصود المسلمين، فقد يظنون أنهم يقاتلون للملك وللدنيا فيزيدون عتواً وبغضاً، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (ولا تَقْتُلُوا وَلِدَاءَ الصَّغَارِ وَالنِّسَاءِ لَا يَقْتُلُونَ إِلَّا إِذَا قَاتَلُوا).

قوله: (ثم ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ) الكفار يدعون عموماً للإسلام ولا تؤخذ الجزية إلا من اليهود والنصارى ومن في حكمهم كالمجوس والجزية عن الرجال الأشداء أما النساء والصبيان من أهل الكتاب فلا جزية عليهم وأما سائر المشركين كالوثنيين والشيوعيين فيقاتلون حتى يسلموا إما السيف وإما الإسلام فالسنة أطلقت من يؤخذ منهم الجزية والقرآن قيد بأهل الكتاب.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (إِذَا أَمَرَ)؛ أي: جعله أميراً، والأمير في صدر الإسلام يتولى التنفيذ والحكم والفتوى والإمامة.

قوله: (أو سرية). هذه ليست للشك، بل للتنويع، فإن الجيش ما زاد على أربع مئة رجل والسرية ما دون ذلك.

= والسرايا ثلاثة أقسام:

أ - قسم ينفذ من البلد، وهذا ظاهر، ويقسم ما غنمه قسمة ما غنم الجيش.  
ب - قسم ينفذ في ابتداء سفر الجهاد، وذلك بأن يخرج الجيش بكامله ثم يبعث سرية تكون أمامهم.

ج - قسم ينفذ في الرجعة، وذلك بعد رجوع الجيش.  
وقد فرّق العلماء بينهما من حيث الغنيمة، فلسرية الابتداء الربع بعد الخمس؛ لأن الجيش وراءها، فهو ردة لها وسيلحق بها، ولسرية الرجعة الثلث بعد الخمس؛ لأن الجيش قد ذهب عنها، فالخطر عليها أشد.  
وهذا الذي تعطاه السريتان راجع إلى اجتهاد الإمام: إن شاء أعطى وإن شاء منع حسبما تقتضيه المصلحة.

قوله: (أوصاه). الوصية: العهد بالشيء إلى غيره على وجه الاهتمام به.  
قوله: (بتقوى الله). التقوى: هي امتثال أوامر الله، واجتناب نواهيه على علم وبصيرة، وهي مأخوذة من الوقاية، وهي اتخاذ وقاية من عذاب الله، وذلك لا يكون إلا بفعل الأوامر واجتناب النواهي.

وقال بعضهم: التقوى أن تعمل بطاعة الله على نور من الله ترجو ثواب الله، وأن تترك ما نهى عنه الله على نور من الله تخشى عقاب الله.  
وقال بعضهم:

خل الذنوب صغيرها وكبيرها ذاك التقى  
واعمل كماش فوق أر رض الشوك يحذر ما يرى  
لا تحقرن صغيرة إن الجبال من الحصى  
وهذه التعريفات كلها تؤدي معنى واحداً.

وكانت الوصية بالتقوى لأمر الجيش؛ لأن الغالب أن الأمير يكون معه ترفع يخشى منه أن يجانب الصواب من أجله؛ ولأن تقواه سبب لتقوى من تحت ولايته.

قوله: (وبمن معه من المسلمين خيراً)؛ أي: أوصاه أن يعمل بمن معه من المسلمين خيراً في أمور الدنيا والآخرة، فيسلك بهم الأسهل، ويطلب لهم الأخصب إذا كانوا على إبل أو خيل، ويمنع عنهم الظلم ويأمرهم بالمعروف، وينهاهم عن المنكر، وغير ذلك مما فيه خيرهم في الدنيا والآخرة.

= ويستفاد من هذا الحديث: أنه يجب على من تولى أمراً من أمور المسلمين أن =

= يسلك بهم الأخير، بخلاف عمل الإنسان بنفسه؛ فإنه لا يلزم إلا بالواجب.  
 قوله: (اغزوا باسم الله). يحتمل أنه أراد أن يعلمهم أن يكونوا دائماً مستعينين بالله، ويحتمل أنه أراد أن يفتح الغزو باسم الله.  
 والأول: أظهر، والثاني: أيضاً محتمل؛ لأن بعث الجيوش من الأمور ذات البال، وكل أمر لا يبدأ فيه باسم الله، فهو أتر.

قوله: (في سبيل الله). متعلق بـ (اغزوا) وهو تنبيه من الرسول ﷺ على حسن النية والقصد؛ لأن الغزاة لهم أغراض، ولكن الغزو النافع الذي تحصل به إحدى الحسينين ما كان خالصاً لله.

وذلك بأن يقاتل لتكون كلمة الله هي العليا لا لحمية أو شجاعة أو ليرى مكانه أو لطلب دنيا.

فإذا قاتل لأجل الوطن: فمن قاتل لأنه وطن إسلامي تجب حمايته وحماية المسلمين فيه، فهذه نية إسلامية صحيحة، وإن كان للقومية أو الوطنية فقط فهو حمية وليس في سبيل الله.

قوله: (في سبيل الله). تشمل النية والعمل، فالنية سبقت، والعمل: أن يكون الغزو في إطار دينه وشريعته، فيكون حسبما رسمه الشارع.

قوله: (قاتلوا من كفر بالله). (قاتلوا): فعل أمر وهو للوجوب؛ أي: يجب علينا أن نقاتل من كفر بالله، قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَفِيهَا الْمَصِيرُ﴾ [التحریم: ٩]. وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَتِلُوا الَّذِينَ يُلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣] فإذا قاتلنا الذين يلوننا، فأسلموا، نقاتل من وراءهم، وهكذا إلى أن نخلص إلى مشارق الأرض ومغاربها.

(وَمَنْ): اسم موصول، وصلته (كفر)، واسم الموصول وصلته يفيد العلية؛ أي: لكفره، فنحن لا نقاتل الناس عصبية أو قومية أو وطنية، نقاتلهم لكفرهم لمصلحتهم وهي إنقاذهم من النار.

والكفر مداره على أمرين: الجحود، والاستكبار.

أي: الاستكبار عن طاعته، أو الجحود لما يجب قبوله وتصديقه.

قوله: (اغزو). تأكيد، وأتى بها ثانية كأنه يقول: لا تحقروا الغزو واغزوا

بجد.

قوله: (لا تغلوا). الغلول: أن يكتم شيئاً من الغنيمة فيختص به، وهو من =

= كبائر الذنوب، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]؛ أي: معذباً به، فهو يعذب بما غل يوم القيامة ويعزر في الدنيا، قال أهل العلم: يعزر الغال بإحراق رحله كله، إلا المصحف لحرمته، والسلاح لفائدته، وما فيه من روح؛ لأنه لا يجوز تعذيبه بالنار.

قوله: (ولا تغدروا). الغدر: الخيانة، وهذا هو الشاهد من الحديث، وهذا إذا عاهدنا؛ فإنه يحرم الغدر، أما الغدر بلا عهد، فلنا ذلك لأن الحرب خدعة، وقد ذكر أن علي بن أبي طالب عليه السلام خرج إليه رجل من المشركين ليبارزه، فلما أقبل الرجل على عليّ صاح به عليّ: ما خرجت لأبارز رجلين، فالتفت المشرك يظن أنه جاء أحد من أصحابه ليساعده، فقتله علي عليه السلام.

وليعلم أن لنا مع المشركين ثلاث حالات:

الحال الأولى: أن لا يكون بيننا وبينهم عهد، فيجب قتالهم بعد دعوتهم إلى الإسلام وإبائهم عنه وعن بذل الجزية، بشرط قدرتنا على ذلك.

الحال الثانية: أن يكون بيننا وبينهم عهد محفوظ يستقيمون فيه، فهنا يجب الوفاء لهم بعهدهم، لقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٧]، وقوله: ﴿فَاقْبَلُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ﴾ [التوبة: ٤].

الحال الثالثة: أن يكون بيننا وبينهم عهد نخاف خيانتهم فيه؛ فهنا يجب أن ننبذ إليهم العهد ونخبرهم أنه لا عهد بيننا وبينهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَخَافَتْ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَاِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨].

قوله: (ولا تمثلوا) واختلف العلماء فيما لو كانوا يفعلون بنا ذلك:

ف قيل: لا يمثل بهم للعموم، والنبي ﷺ لم يستثن شيئاً؛ ولأننا إذا مثلنا بواحد منهم فقد يكون لا يرضى بما فعله قومه، فكيف نمثل به؟!

وقيل: نمثل بهم كما مثلوا بنا؛ لأن هذا العموم مقابل بعموم آخر، وهو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ آعَدَكُنَّ عَلَىٰكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا آعَدَكُنَّ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

وإذا لم نمثل بهم مع أنهم يمثلون بنا، فقد يفسر هذا بأنه ضعف، وإذا مثلنا بهم في مثل هذه الحال؛ عرفوا أن عندنا قوة ولم يعودوا للتمثيل بنا ثانية.

والظاهر القول الثاني.

فإن قيل: قد نمثل بواحد لم يمثل بنا ولا يرضى بالتمثيل؟

فيقال: إن الأمة الواحدة فعل الواحد منها؛ كفعل الجميع، ولهذا كان الله ﷻ =

= يخاطب اليهود في عهد الرسول ﷺ بأمور جرت في عهد موسى، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا نَسُوا فَاذَرْنَاهُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ﴾ [البقرة: ٩٣]، وما أشبه ذلك.

قوله: (ولا تقتلوا وليدًا)؛ أي: لا تقتلوا صغيرًا؛ لأنه لا يقاتل، ولأنه ربما يسلم.

ورود في أحاديث أخرى: أنه «لا يقتل راهب ولا شيخ فإن ولا امرأة»، إلا أن يقاتلوا، أو يُحَرِّضُوا على القتال، أو يكون لهم رأي في الحرب، كما قُتل دريد بن الصِّمَّة في غزوة ثقيف مع كبره وعماه.

واستدل بهذا الحديث أن القتال ليس لأجل أن يسلموا، ولكنه لحماية الإسلام؛ بدليل أننا لا نقتل هؤلاء، ولو كان من أجل ذلك لقتلناهم إذا لم يسلموا، ورجح شيخ الإسلام هذا القول، وله رسالة في ذلك اسمها: «قتال الكفار».

قوله: (وإذا لقيت عدوك)؛ أي: قابله أو وجدته، وبدأ بذكر العداوة تهيجاً لقتالهم؛ لأنك إذا علمت أنهم أعداء لك، فإن ذلك يدعوك إلى قتالهم؛ ولهذا قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١]، وهذا أبلغ وأعم من قوله في آية أخرى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥١]، لكن خص في هذه الآية باليهود والنصارى؛ لأنَّ المقام يقتضيه.

والعدو ضد الولي، والولي من يتولى أمورك ويعتني بك بالنصر والدفاع وغير ذلك، والعدو يخذلك ويتعد عنك، ويعتدي عليك ما أمكنه.

قوله: (من المشركين). يدخل فيه كل الكفار، حتى اليهود والنصارى.

قوله: (خصال أو خلال) بمعنى واحد، وعليه فـ (أو) للشك في اللفظ، والمعنى لا يتغير.

قوله: (فأيتهن ما أجابوك). (أيتهن): اسم شرط مبتدأ، (ما): زائدة، وهي تزداد بالشرط تأكيداً للعموم؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَا نَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الاسراء: ١١٠]، والكاف مفعول به، والعائد إلى اسم الشرط محذوف، والتقدير: فأيتهن ما أجابوك إليه، فاقبل منهم وكف عنهم، فلا تقاتلهم.

قوله: (ثم ادعهم). (ثم): زائدة، كما في رواية أبي داود؛ ولأنه ليس لها معنى، ويمكن أن يقال: إنها ليست من كلام الرسول ﷺ، بل من كلام الراوي على تقدير: ثم قال: ادعهم.



= وقوله: (إلى الإسلام)؛ أي: المتضمن للإيمان؛ لأنه إذا أفرد شمل الإيمان، وإذا اجتماعا افترقا، كما فرق النبي ﷺ بينهما في حديث جبريل.

والإيمان عند أهل السنة تدخل فيه الأعمال، قال ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أحلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها: إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»، فإن أجابوا للإسلام، فهذا ما يريده المسلمون، فلا يحل لنا أن نقاتلهم، ولهذا قال النبي ﷺ: (فاقبل منهم).

قوله: (ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين). هذه الجملة تشير إلى أن الذين قوتلوا أهل بادية، فإذا أسلموا طلب منهم أن يتحولوا إلى ديار المهاجرين ليتعلموا دين الله؛ لأن الإنسان في باديته بعيد عن العلم، كما قال تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدَّ كُفْرًا وَبِقَافًا وَاجْدُرُ إِلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩٧]، وهذا أصل في توطين البوادي.

وقوله: (إلى دار المهاجرين)، يحتمل أن المراد بها العين؛ أي: المدينة النبوية، ويحتمل أن المراد بها الجنس؛ أي: الدار التي تصلح أن يهاجر إليها لكونها بلد إسلام، سواء كانت المدينة أو غيرها.

ويقوي الاحتمال الثاني - وهو أن المراد بها الجنس -: أنه لو كان المراد المدينة؛ لكان الرسول ﷺ يعبر عنها باسمها ولا يأتي بالوصف العام، ويقوي الاحتمال الأول: أن دار المهاجرين هي المدينة، والظاهر الاحتمال الثاني.

قوله: (فإن لهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين). وهذا تمام العدل، ولا يقال: إن الحق لصاحب البلد الأصلي، فلهم ما للمهاجرين من الغنيمة والفيء، وعليهم ما عليهم من الجهاد والنصرة.

قوله: (ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين)؛ يعني: إذا لم يتحولوا إلى دار المهاجرين، فليس لهم في الغنيمة والفيء شيء. والغنيمة: ما أخذ من أموال الكفار بقتال أو ما ألحق به.

والفيء: ما يصرف لبيت المال؛ كخمس خمس الغنيمة، والجزية، والخراج، وغيرها.

وقوله: (إلا أن يجاهدوا مع المسلمين). يفيد أنهم إن جاهدوا مع المسلمين استحقوا من الغنيمة ما يستحقه غيرهم.

وأما الفيء؛ فاختلف أهل العلم في ذلك:

= فعند الإمام أحمد: لهم حق في الفبي مطلقاً، ولهم حق في الغنفة إن جاهلوا.

وقيل: لا حق لهم في الفبي، إنما الفبي يكون لأهل البلدان بديل الاستثناء، فهو عائد على الغنفة، إذ ليس من في البلد مستعداً للجهاد ويتعلم الدين وينشره كأعرابي عند إبله.

فإذا أسلموا، فلهم ثلاث مراتب:

١ - التحول إلى دار المهاجرين، وحينئذ يكون لهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين.

٢ - البقاء في أماكنهم مع الجهاد، فلهم ما للمجاهدين من الغنفة، وفي الفبي الخلاف.

٣ - البقاء في أماكنهم مع ترك الجهاد؛ فليس لهم من الغنفة والفبي شيء.  
قوله: (فإن هم أبوا). (هم) عند البصريين: توكيد للفاعل المحذوف مع فعل الشرط، والتقدير: فإن أبوا هم، وعند الكوفيين: مبتدأ خبره الجملة بعده.  
والقاعدة عندنا إذا اختلف النحويون في مسألة: أن تتبع الأسهل، والأسهل هنا إعراب الكوفيين.

قوله: (فأسألهم الجزية). سؤال عطاء لا سؤال استفهام، والفرق بين سؤال الاستفهام وسؤال العطاء: أن سؤال الاستفهام يتعدى إلى المفعول الثاني بـ (عن)، قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٤٢]. وقد يكون المفعول الثاني جملة استفهامية؛ كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُجِّلَ لَّهُمْ﴾ [المائدة: ٤].

وأما سؤال الإعطاء؛ فيتعدى إليه بنفسه؛ كقولك: سألت زيدا كتاباً.  
والجزية: فعلة من جرى يجزي، وظاهر فيها أنها مكافأة على شيء، وهي عبارة عن مال مدفوع من غير المسلم عوضاً عن حمايته وإقامته بدارنا.

والذمي معصوم ماله ودمه وذريته مقابل الجزية، قال تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]؛ أي: يسلموها بأيديهم، لا يقبل أن يرسل بها خادمه أو ابنه، بل لا بد أن يأتي بها هو.

وقيل: ﴿عَنْ يَدٍ﴾: عن قوة منكم، والصحيح أنها شاملة للمعنيين.

وقيل: ﴿عَنْ يَدٍ﴾: أن يعطيك إياها فتأخذها بقوة بأن تجر يده حتى يتبين له

قوتك، وهذا لا حاجة إليه.

وقوله: ﴿وَمَنْ صَغُرْنَ﴾؛ أي: يجب أن يتصفوا بالذل والهوان عند إعطائها، فلا يعطوها بأبهة وترفع مع خدم وموكب ونحو ذلك، وجعل بعض العلماء من صغارهم أن يطال وقوفهم عند تسلمها منهم.

قوله: (فاستعن بالله وقاتلهم). بدأ النبي ﷺ بطلب العون من الله؛ لأنه إذا لم يعنك في جهاد أعدائه فإنك مخذول، والجملة جواب الشرط.

قوله: (وإذا حاصرت أهل حصن). الحصر: التضييق؛ أي: طوقتهم وضيقت عليهم بحيث لا يخرجون من حصنهم ولا يدخل عليهم أحد.

والحصن: كل ما يتحصن به من قصور أو أحواش وغيرها.

قوله: (فأرادوك)؛ أي: طلبوك، وضمن الإرادة معنى الطلب، وإلا فإن الأصل أن تتعدى بـ (من)، فيقال: أرادوا منك.

قوله: (فلا تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه). الذمة: العهد، فإذا قال أهل الحصن المحاصرون: نريد أن ننزل على عهد الله ورسوله، فإنه لا يجوز أن ينزلهم على عهد الله ورسوله، وعلل النبي ﷺ ذلك بقوله: «فإنكم أن تخفروا ذممكم وذمة أصحابكم أهون».

قوله: (أن تخفروا) بضم التاء وكسر الفاء: من أخفر الرباعي؛ أي: غدر، وأما خفر يخفر الثلاثي فهي بمعنى أجار، والمتعين الأول.

وقوله: (أن تخفروا). (أن) بفتح الهمزة بدليل رفع (أهون) على أنها خبر، وأن وما دخلت عليه محلها من الإعراب النصب على أنها بدل اشتمال من اسم (إن)، والتقدير: فإن خفركم ذممكم، والبدل يصح أن يحل محل المبدل منه، ولهذا قدرتها بما سبق.

قوله: (أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة نبيه). لأن الغدر بذمة الله وذمة نبيه أعظم، وقوله: (أهون) من باب اسم التفضيل الذي ليس في المفضل ولا في المفضل عليه شيء من هذا المعنى؛ لأن قوله: (أهون) يقتضي اشتراك المفضل والمفضل عليه بالهون، والأمر ليس كذلك؛ لأن إخفار الذمم سواء كان لذمة الله وذمة رسوله أو ذمة المجاهدين، كله ليس بهين، بل هو صعب، لكن الهون هنا نسبي وليس على حقيقته.

فهنا أرادوا أن ينزلوا على العهد بدون أن يحكم عليهم بشيء، بل يعاهدون على حماية أموالهم وأنفسهم ونسائهم وذريتهم فنعطيههم ذلك.

قوله: (وإذا حاصرت)؛ أي: ضربت حصاراً يمنعهم من الخروج من مكانهم.  
(أهل حصن): أهل بلد أو مكان يتحصنون به.  
(فأرادوك): طلبوا منك.  
(حكم الله)؛ أي: شرع الله.

قوله: (ولكن أنزلهم على حكمك). فإذا أرادوا أن ينزلوا على حكم الله فإنهم لا يجابون، فإننا لا ندري أنصيب فيهم حكم الله أم لا؟  
ولهذا قال: (أنزلهم على حكمك)، ولم يقل: وحكم أصحابك كما قال في الذمة؛ لأن الحكم في الجيش أو السرية للأمير، وأما الذمة والعهد فهي من الجميع، فلا يحل لواحد من الجيش أن ينقض العهد.  
وقوله: (لا تدري)؛ أي: لا تعلم (أنصيب فيهم حكم الله أم لا)، وذلك لأن الإنسان قد يخطئ حكم الله تعالى.

وهذه المسألة اختلف فيها العلماء:

ف قيل: إن أهل الحصن لا ينزلون على حكم الله؛ لأن قائد الجيش وإن اجتهد فإنه لا يدري أنصيب فيهم حكم الله أم لا؟ فليس كل مجتهد مصيباً.  
وقيل: بل ينزلون على حكم الله، والنهي عن ذلك خاص في عهد النبي ﷺ فقط؛ لأنه العهد الذي يمكن أن يتغير فيه الحكم؛ إذ من الجائز بعد مضي هذا الجيش أن يغير الله هذا الحكم، وإذا كان كذلك؛ فلا تنزلهم على حكم الله، لأنك لا تدري أنصيب الحكم الجديد أو لا تصيبه؟

أما بعد انقطاع الوحي؛ فينزلون على حكم الله، واجتهادنا في إصابة حكم الله يعتبر صواباً إذا لم يتبين خطؤه، لأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، وقد قال تعالى: ﴿فَأَنفِقُوا آلَهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وهذا أصح؛ لأنه يحكم للمجتهد بإصابته الحكم ظاهراً شرعاً وإن كان قد يخطئ، وإن حصل الاحتراز بأن يقول: ننزلك على ما نفهم من حكم الله ورسوله، فهو أولى، لأنك إذا قلت: على ما نفهم صار الأمر واضحاً أن هذا حكم الله بحسب فهمنا، لا بحسب الواقع فيما لو اتضح خلافه.

واخترنا هذه العبارة؛ لأنه قد يتغير الاجتهاد، ويأتي أمير آخر فيحارب هؤلاء أو غيرهم ثم يتغير الحكم، فيقول الكفار: إن أحكام المسلمين متناقضة.  
ويستفاد من هذا الحديث ما يلي:

١ - تحريم التمثيل، والغلول، والغدر، وقتل الوليد، وقد سبق الكلام عليه. =

= ٢ - يشرع للإمام بعث الجيوش والسرايا.

٣ - لا يجوز القتال قبل الدعوة؛ لأنه جعل القتال آخر مرحلة.

وأما ما ورد في «الصحيح» أن «النبي ﷺ» أغار على بني المصطلق وهم غَارُون؛ فقد أجيب: أن هؤلاء قد بلغتهم الدعوة، ودعوة من بلغتهم الدعوة سُنَّة لا واجبة، ويرجع فيها للمصلحة.

٤ - جواز أخذ الجزية من غير اليهود والنصارى والمجوس؛ لأن أهل الكتاب نص القرآن على أخذها منهم، والمجوس وردت به السُنَّة، وأما ما عدا هؤلاء فاختلف أهل العلم:

ف قيل: لا تأخذ من غير هؤلاء، وقيل: لا تؤخذ من مشركي العرب؛ لأن فيها إذلالاً.

والصحيح: أنها تؤخذ من جميع الكفار؛ لعموم قوله ﷺ: (من كفر بالله) ولم يقل: اليهود والنصارى.

٥ - الإشارة إلى أن القتال ليس لإكراه الناس على أن يدخلوا في الإسلام، ولو كان كذلك ما شرعت الجزية؛ لأنه على هذا التقدير يجب أن يدخلوا في الدين أو يقاتلوا، وهذا هو الراجح الذي يؤيده القرآن والسُنَّة، وأما قوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس» الحديث. فهو عام مخصوص بأدلة الجزية.

٦ - عظم العهود، ولا سيما إذا كانت عهداً لله ورسوله.

٧ - جواز نزول أهل الحصن على حكم أمير الجيش.

٨ - أنه لا يجوز أن ينزلهم على حكم الله، إما في عهد رسول الله ﷺ أو مطلقاً حسب الخلاف السابق.

٩ - أن المجتهد قد يصيب وقد يخطئ؛ لقوله: (فإنك لا تدري أنصيب فيهم حكم الله أم لا؟)، وقال النبي ﷺ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب، فله أجران، وإن أخطأ، فله أجر واحد»، وعليه، فهل نقول: إن المجتهد مصيب ولو أخطأ؟

الجواب: قيل: كل مجتهد مصيب.

وقيل: ليس كل مجتهد مصيباً.

وقيل: كل مجتهد مصيب في الفروع دون الأصول؛ حذراً من أن نصب أهل البدع في باب الأصول.

والصحيح: أن كل مجتهد مصيب من حيث اجتهاده، أما من حيث موافقته =

= للحق؛ فإنه يخطئ ويصيب، ويدل له قوله ﷺ: «فاجتهد فأصاب، واجتهد فأخطأ»؛ فهذا واضح في تقسيم المجتهدين إلى مخطئ ومصيب، وظاهر الحديث والنصوص أنه شامل للفروع والأصول، حيث دلت تلك النصوص على أن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، لكن الخطأ المخالف لإجماع السلف خطأ ولو كان من المجتهدين؛ لأنه لا يمكن أن يكون مصيباً والسلف غير مصيبين، سواء في علم الأصول والفروع.

على أن شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم أنكرا تقسيم الدين إلى أصول وفروع، وقالوا: إن هذا التقسيم محدث بعد عصر الصحابة، ولهذا نجد القائلين بهذا التقسيم يلحقون شيئاً من أكبر أصول الدين بالفروع، مثل: الصلاة، وهي ركن من أركان الإسلام، ويخرجون أشياء في العقيدة اختلف فيها السلف، يقولون: إنها من الفروع، لأنها ليست من العقيدة، ولكن فرع من فروعها، ونحن نقول: إن أردتم بالأصول ما كان عقيدة؛ فكل الدين أصول؛ لأن العبادات المالية أو البدنية لا يمكن أن تتعبد لله بها إلا أن تعتقد أنها مشروعة، فهذه عقيدة سابقة على العمل، ولو لم تعتقد ذلك لم يصح تعبدك لله بها.

والصحيح: أن باب الاجتهاد مفتوح فيما سمي بالأصول أو الفروع، لكن ما خرج عن منهج السلف، فليس بمقبول مطلقاً.

١٠ - أن باب الاجتهاد باق؛ لقوله: (لا تدري أنصيب فيهم حكم الله أم لا؟)، وبهذا يتبين ضعف قول من قال: إن باب الاجتهاد قد انسد، والواجب التقليد للأئمة، وهذا يترتب عليه الإعراض عن الكتاب والسنة إلى آراء الرجال، وهذا خطأ، بل الواجب على من تمكن من أخذ الحكم من الكتاب والسنة أن يأخذه منهما، لكن لكثرة السُنن وتفرقها لا ينبغي للإنسان أن يحكم بشيء بمجرد أن يسمع حديثاً في هذا الحكم حتى يثبت؛ لأن هذا الحكم قد يكون منسوخاً أو مقيداً أو عاماً وأنت تظنه بخلاف ذلك.

وأما أن نقول: لا تنظر في القرآن والسنة لأنك لست أهلاً للاجتهاد؛ فهذا غير صحيح، ثم إنه على قولنا: إن باب الاجتهاد مفتوح؛ لا يجوز أبداً أن تحقّر آراء العلماء السابقين، أو أن تنزل من قدرهم؛ لأن أولئك تعبوا واجتهدوا وليسوا بمعصومين، فكونك تقدح فيهم أو تأخذ المسائل التي يلقونها على أنها نكت تعرضها أمام الناس ليسخروا بهم؛ فهذا أيضاً لا يجوز، وإذا كانت غيبة الإنسان العادي محرمة، فكيف بغيبة أهل العلم الذين أفنوا أعمارهم في استخراج المسائل من =

= أدلتها، ثم يأتي في آخر الزمان من يقول: إن هؤلاء لا يعرفون، وهؤلاء يفرضون المحال ويقولون: كذا وكذا، مع أن أهل العلم فيما يفرضونه من المسائل النادرة قد لا يقصدون الوقوع، ولكن يقصدون تمرين الطالب على تطبيق المسائل على قواعدها وأصولها؟!

١١ - فيه إثبات الحكم لله ﷻ، وحكم الله ينقسم إلى قسمين:

أ - حكم كوني، وهو ما يتعلق بالكون، ولا يمكن لأحد أن يخالفه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِيَ آتِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي﴾ [يوسف: ٨٠].

ب - حكم شرعي، وهو ما يتعلق بالشرع والعبادة، وهذا من الناس من يأخذ به ومنهم من لا يأخذ به، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [المتحنة: ١٠].

○ قال الشيخ ابن جبرين: الوثنيون لا تقبل منهم الجزية فليس لهم إلا الإسلام أو السيف.

والجزية خاصة بأهل الكتاب ﴿فَنِلُوا الدِّينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَأْمُرُونَ بِالْحَرَمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الدِّينِ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

أما المجوس فإن أخذ الجزية منهم بسبب أن لهم شبه كتاب. ولهذا ذهب بعض العلماء إلى أن هذا الحديث منسوخ.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: وهذا فيه دليل على أن الجهاد يكون بالغزو والهجوم على الكفار في ديارهم بعد دعوتهم إلى الإسلام وليس المقصود منه - كما يقول بعض الكتاب العصريين -: إن المقصود به الدفاع، إنما المقصود من الجهاد هو: إزالة الكفر والشرك من الأرض، كما قال ﷺ: ﴿وَقَنِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِذَا انتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ يَمَّا يَعْمَلُونَ بِصِيرٍ﴾ [١٦] وَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَانَكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٣٩، ٤٠] فالمقصود من الغزو والجهاد في الأصل: هو طلب الكفار في بلادهم، ونشر الإسلام، وإزالة الكفر.

أما قصة الدفاع فمعناه: أننا نبقى في ديارنا، فإن جاؤونا دافعناهم، وإن ما جاؤونا تركناهم. وهذا باطل، ولم يأت الإسلام بهذا، إنما كان هو موجوداً في أول الإسلام لما كان المسلمون قلة، ولم يكن للمسلمين دولة فعندما كانوا في مكة، كانوا منهيين عن القتال لأن المفسدة فيه أعظم من المصلحة، لكن لما قوي المسلمون =

= ووجدت دولة المسلمين في المدينة أمر الله المسلمين بالجهاد والغزو وقاتل الكفار وغزوهم في ديارهم وفي بلادهم لنشر الإسلام، ونفذ ذلك رسول الله ﷺ، فما توفي رسول الله ﷺ إلا والإسلام منتشر في معظم جزيرة العرب، وجاء الناس ودخلوا في دين الله أفواجا قبل وفاته ﷺ، وكاتب الملوك - ملوك الأرض - يدعوهم إلى الإسلام، وكان ذلك مقدمة لجهادهم.

وجاء من بعده الخلفاء الراشدون فواصلوا الجهاد الذي بدأه رسول الله ﷺ حتى انتشر الإسلام في مشارق الأرض وفي مغاربها، ودخلت دولة الفرس ودولة الروم تحت حكم الإسلام، منهم من أسلم ومنهم من خضع لبذل الجزية، وصارت الغلبة والظهور لدين الإسلام كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَبِإِنِّ الْحَقِّ يُظْهِرُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣]، فتحقق وعد الله ﷻ وظهر دين الإسلام على الدين كله، وبلغ مشارق الأرض ومغاربها، بجهاد المجاهدين في سبيل الله.

والهجرة صارت تُطلق على الانتقال من بلاد الكفر إلى بلاد المسلمين من أجل حفظ الدين.

والهجرة من أعظم الأعمال بعد الإسلام، ولهذا صار للمهاجرين ميزة على إخوانهم من الأنصار، وصاروا يقدمون في الذكر لشرفهم، لأنهم تركوا أوطانهم وديارهم وأموالهم وخرجوا، بل تركوا أولادهم وأزواجهم، وخرجوا إلى المدينة من أجل الدين ومن أجل نصرة الرسول ﷺ، فشكر الله لهم ذلك وأثنى عليهم ووعدهم بجزيل الثواب.

والهجرة باقية إلى أن تقوم الساعة، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْكَلْبَكُ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧] هؤلاء الذين تركوا الهجرة عن غير عذر فظلموا أنفسهم بذلك.

فالهجرة واجبة وباقية إلى أن تقوم الساعة، وفي الحديث: «لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تخرج الشمس من مغربها».

وأما قوله ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية» فالمراد به: الهجرة من مكة، لأنها بعد الفتح صارت دار إسلام، وأما الهجرة من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام فهي باقية إلى قيام الساعة.

والهجرة في هذا الحديث وهي الانتقال من دارهم إلى دار المهاجرين مستحبة في حقهم، إذا كانت البلاد بلاداً إسلامية فالانتقال منها إلى بلد أفضل منها مستحب؛ =





## وفيه مسائل



### • الأولى: الفرق بين ذمة الله وذمة نبيّه وذمة المسلمين<sup>[١]</sup>.

= لأنّ الرّسول ﷺ هنا خيرهم، فدلّ على أن الهجرة هنا غير واجبة عليهم، وإنّما هي أفضل في حقهم.

□ ما يستفاد من الحديث:

- ١ - مشروعية بغث السرايا والجيوش للجهاد في سبيل الله.
- ٢ - أنه يجب أن يكون القتال لإعلاء كلمة الله ومحو آثار الكفر من الأرض لا لنيل الملك وطلب الدنيا، أو نيل الشهرة.
- ٣ - مشروعية تنصيب الأمراء على الجيوش والسرايا.
- ٤ - أنه يشرع لولي الأمر أن يوحي القوّاد ويوضح لهم الخطة التي يسيرون عليها في جهادهم.

- ٥ - أن الجهاد يكون بإذن ولي الأمر وتنفيذه.
- ٦ - مشروعية الدعوة إلى الإسلام قبل القتال.
- ٧ - مشروعية أخذ الجزية من جميع الكفار.
- ٨ - النهي عن قتل الصبيان.
- ٩ - النهي عن التمثيل بالقتلى.
- ١٠ - النهي عن الغلول والخيانة في العهود.
- ١١ - احترام ذمة الله وذمة نبيّه والفرق بينهما وبين ذمة المسلمين.
- ١٢ - طلب الاحتياط عن الوقوع في المحذور.
- ١٣ - أن المجتهد يخطئ ويصيب والفرق بين حكم الله وحكم العلماء.
- ١٤ - الإرشاد إلى ارتكاب أقلّ الأمرين خطراً.
- ١٥ - مشروعية الاجتهاد عند الحاجة.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (الفرق بين ذمة الله وذمة نبيّه وذمة المسلمين) لو قال: الفرق بين ذمة الله وذمة نبيّه وبين ذمة المسلمين، لكان أوضح؛ لأنك عندما تقرأ كلامه تظن أن الفروق بين الثلاثة كلها، وليس كذلك؛ فإن ذمة الله وذمة نبيّه واحدة، وإنما الفرق بينهما وبين ذمة المسلمين.

والفرق أن جعل ذمة الله وذمة نبيّه للمحاصرين محرمة، وجعل ذمة المحاصرين - بكسر الصاد - ذمة جائزة.

- الثانية: الإرشاد إلى أقل الأمرين خطراً<sup>[١]</sup>.
- الثالثة: قوله: «اغزوا بسم الله في سبيل الله».
- الرابعة: قوله: «قاتلوا من كفر بالله»<sup>[٢]</sup>.
- الخامسة: قوله: «استعن بالله وقاتلهم».
- السادسة: الفرق بين حكم الله وحكم العلماء<sup>[٣]</sup>.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: لقوله: (ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك) إلخ، وهذه قاعدة مهمة، وتقال على وجه آخر وهو: ارتكاب أدنى المفسدتين لدفع أعلاهما إذا كان لا بد من ارتكاب إحداهما، وقد دل عليها الشرع، قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]؛ فسب آلهة المشركين مطلوب، لكن إذا تضمن سب الله ﷻ صار منهياً عنه؛ لأن مفسدة سب الله أعظم من مفسدة السكوت عن سب آلهتهم، وإن كان في هذا السكوت شيء من المفسدة، ولكن نسكت لثلاث نفع في مفسدة أعظم، وأيضاً العقل دل عليها.

وفيه قاعدة مقابلة، وهي: ترك أدنى المصلحتين لنيل أعلاهما، إذا كان لا بد من ترك إحداهما، فإذا اجتمعت مصلحتان لا يمكن الأخذ بهما جميعاً؛ فخذ بأعلاهما، وإذا اجتمعت مفسدتان لا يمكن تركهما، فخذ بأدناهما.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (قاتلوا من كفر بالله). يستفاد منها وجوب قتال الكفار، وأن علة قتالهم الكفر، وليس المعنى أنه لا يقاتل إلا من كفر، بل الكفر سبب للقتال؛ فمن منع الزكاة يقاتل، وإذا ترك أهل بلد صلاة العيد قوتلوا، وكذا الأذان والإقامة، مع أنهم لا يكفرون بذلك. وإذا اقتتل طائفتان وأبت إحداهما أن تفيء إلى أمر الله، قوتلت، فالقتال له أسباب متعددة غير الكفر.

[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: (الفرق بين حكم الله وحكم العلماء). وفيه فرقان:

- ١ - أن حكم الله مصيب بلا شك، وحكم العلماء قد يصيب وقد لا يصيب.
  - ٢ - تنزيل أهل الحصن على حكم الله ممنوع، إما في عهد الرسول ﷺ فقط أو مطلقاً، وأما على حكم العلماء ونحوه؛ فهو جائز.
- ولا ينبغي أن يقال لمفت: ما حكم الإسلام في كذا، أو ما رأي الإسلام في =

• السابعة: في كون الصحابي يحكم عند الحاجة بحكم لا يدري أوافق حكم الله أم لا؟<sup>[١]</sup>.



= كذا، فإنه قد يخطئ فلا يصيب حكم الإسلام، ولا يقول مفت: حكم الإسلام كذا؛ لأنه قد يخطئ، ولكن يقيد، فيقول: حكم الإسلام فيما أرى كذا وكذا إلا فيما هو نص واضح وصريح؛ فلا بأس، مثل أن يقال: ما حكم الإسلام في أكل الميتة؟ فيقول: حكم الإسلام في أكل الميتة أنه حرام.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (في كون الصحابي يحكم عند الحاجة بحكم لا يدري أوافق حكم الله أم لا؟) وهذا ليس خاصاً بالصحابة، بل حتى من بعدهم، فإن له أن يحكم بما يرى أنه حكم الله عند الحاجة.



## باب



### ما جاء في الإقسام على الله<sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ ابن سعدي: قوله: (باب ما جاء في الإقسام على الله): هذا من سوء الأدب في حق الله، وهو مناف للتوحيد.

الإقسام على الله فهو في الغالب من باب العجب بالنفس والإدلال على الله، وسوء الأدب معه، ولا يتم الإيمان حتى يسلم من ذلك كله.

○ قال الشيخ ابن هاشم: أي: ذكر ما جاء من الأدلة الدالة على تحريم الحلف على الله، إذا كان على جهة الحجر على الله، والقطع بحصول المقسم على حصوله، وهو التالي، فأما إن كان على جهة حسن الظن بالله فقد قال ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره».

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (باب ما جاء في الإقسام على الله) لما كان الإقسام على الله جرأة على الله ونقصاً في التوحيد وضعفاً في الإيمان ذكره المصنف هنا وأراد المصنف كذلك بيان الحذر من العجب والتألي على الله ﷻ.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: الإقسام: مصدر أقسم يُقسم إذا حلف.

والحلف له عدة أسماء، هي: يمين، وألّية، وحلف، وقسم، وكلها بمعنى واحد، قال تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، وقال: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلِّونَ مِنْ قَسَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦]؛ أي: يحلفون، وقال: ﴿لَا يُوَازِئُكُمْ اللَّهُ بِاللَّفْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وقال تعالى: ﴿يَخْلِفُونَكَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [النور: ٥٣].

واختلف أهل العلم في لا في قوله: ﴿لَا أَقْسِمُ﴾ [القيامة: ١].

فقيل: إنها نافية على الأصل، وإن معنى الكلام: لا أقسم بهذا الشيء على المُقسم به؛ لأن الأمر أوضح من أن يحتاج إلى قسم، وهذا فيه تكلف؛ لأن من قرأ الآية عرف أن مدلولها الإثبات لا النفي.

= وقيل: إن لا زائدة، والتقدير أقسم.

وقيل: إن لا للتنبيه، وهذا بمعنى الثاني؛ لأنها من حيث الإعراب زائدة.  
وقيل: إنها نافية لشيء مقدر؛ أي: لا صحة لما تزعمون من انتفاء البعث، وهذا في قوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ فيه شيء من التكلف، والصواب أنها زائدة للتنبيه.

(والإقسام على الله): أن تحلف على الله أن يفعل، أو تحلف عليه أن لا يفعل، مثل: والله، ليفعلن الله كذا، أو والله، لا يفعل الله كذا.

والقسم على الله ينقسم إلى أقسام:

الأول: أن يقسم على ما أخبر الله به ورسوله من نفي أو إثبات، فهذا لا بأس به، وهذا دليل على يقينه بما أخبر الله به ورسوله، مثل: والله، ليشقن الله نبيّه في الخلق يوم القيامة، ومثل: والله، لا يغفر الله لمن أشرك به.

الثاني: أن يقسم على ربه لقوة رجائه وحسن الظن بربه؛ فهذا جائز لإقرار النبي ﷺ ذلك في قصة الربيع بنت النضر عمة أنس بن مالك رضي الله عنها، «حينما كسرت ثنية جارية من الأنصار، فاحتكموا إلى النبي ﷺ، فأمر النبي ﷺ بالقصاص، فعرضوا عليهم الصلح، فأبوا، فقام أنس بن النضر، فقال: أتكسر ثنية الربيع؟ والله يا رسول الله لا تكسر ثنية الربيع.

وهو لا يريد به رد الحكم الشرعي، فقال الرسول ﷺ: يا أنس! كتاب الله القصاص؛ يعني: السن بالسن. قال: والله، لا تكسر ثنية الربيع» وغرضه بذلك أنه لقوة ما عنده من التصميم على أن لا تكسر ولو بذل كل غال ورخيص أقسم على ذلك.

فلما عرفوا أنه مصمم ألقى الله في قلوب الأنصار العفو ففعلوا، فقال النبي ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره»، فهو لقوة رجائه بالله وحسن ظنه أقسم على الله أن لا تكسر ثنية الربيع؛ فألقى الله العفو في قلوب هؤلاء الذين صمموا أمام الرسول ﷺ على القصاص، ففعلوا وأخذوا الأرض.

فثناء الرسول ﷺ عليه شهادة بأن الرجل من عباد الله، وأن الله أبرّ قسمه ولين له هذه القلوب، وكيف لا وهو الذي قال: بأنه يجد ريح الجنة دون أحد، ولما استشهد وجد به بضع وثمانون ما بين ضربة بسيف أو طعنة برمح، ولم يعرفه إلا أخته بينانه، وهي الربيع هذه، رضي الله عن الجميع وعنا معهم.

\* عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قال رجل: والله لا يغفر الله لفلان، فقال الله: من ذا الذي يتألى عليّ أن لا أغفر لفلان؟ إني قد غفرت له، وأحببت عملك» رواه مسلم <sup>[١]</sup>.

وفي حديث أبي هريرة؛ أن القائل رجل عابد، قال أبو هريرة: «تكلم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته» <sup>[٢]</sup>.

= ويدل أيضاً لهذا القسم قوله ﷺ: «رب أشعث مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبره».

القسم الثالث: أن يكون الحامل له هو الإعجاب بالنفس، وتَحَجَّرَ فضل الله ﷻ وسوء الظن به تعالى، فهذا محرم، وهو وشيك بأن يحبط الله عمل هذا المُقْسِم، وهذا القسم هو الذي ساق المؤلف الحديث من أجله.

مناسبة الترجمة لكتاب التوحيد: أن من تألى على الله ﷻ فقد أساء الأدب معه وتحجر فضله وأساء الظن به، وكل هذا ينافي كمال التوحيد، وربما ينافي أصل التوحيد، فالتألي على من هو عظيم يعتبر تنقصاً في حقه.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: الإقسام على الله يكون على جهتين:

جهة: يكون فيها التكبر والتجبر، ورفعة هذا المتألي نفسه حتى يجعل له على الله حقاً، وهذا مناف لكمال التوحيد، وقد ينافي أصله، وصاحبه متوعد.

والجهة الثانية: أن يقسم على الله ﷻ لا على جهة التألي، ولكن على جهة أن ما ظنه صحيح في أمر وقع له، أو في أمر يواجهه، فهذا يقسم على الله أن يكون كذا في المستقبل على جهة التذلل والخضوع لله لا على جهة التألي، وهذا هو الذي جاء فيه الحديث: «ومن عباد الله من لو أقسم على الله لأبره».

[١] رواه مسلم (٦٦٢٤).

[٢] صحيح؛ رواه أحمد (٣٢٣/٢)، وأبو داود (٦٩٣/٢)، والبيهقي في

«شعب الإيمان» (٢٨٩/٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٠/١٣)، وابن المبارك في

«الزهد» (٣١٤/١)، وابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (٥٤/١) كلهم من طريق

عكرمة بن عمار عن ضمضم بن جوس اليمامي قال: قال لي أبو هريرة: يا يمامي لا

تقولن لرجل: والله لا يغفر الله لك أو لا يدخلك الله الجنة أبداً. قلت: يا أبا هريرة

إن هذه لكلمة يقولها أحدنا لأخيه وصاحبه إذا غضب. قال: فلا تقلها فإني سمعت

النبي ﷺ يقول: «كان في بني إسرائيل رجلان كان أحدهما مجتهداً في العبادة وكان =

= الآخر مسرفاً على نفسه فكانا متأخيين فكان المجتهد لا يزال يرى الآخر على ذنب فيقول: يا هذا أقصر، فيقول: خلني وربّي أبعث عليّ رقيباً؟ قال: إلى أن رآه يوماً على ذنب استعظمه فقال له: ويحك أقصر قال: خلني وربّي أبعث عليّ رقيباً؟ قال: فقال: والله لا يغفر الله لك أو لا يدخلك الله الجنة أبداً. قال أحدهما: قال: فبعث الله إليهما ملكاً فقبض أرواحهما واجتمعا فقال للمذنب: اذهب فادخل الجنة برحمتي. وقال للآخر أكنت بي عالماً أكنت على ما في يدي خازناً اذهبوا به إلى النار. قال: «فوالذي نفس أبي القاسم بيده لتكلم بالكلمة أوبقت دنياه وآخرته».

وضمضم بن جوس وثقه ابن معين وقال أبو حاتم: لا بأس به.

وعكرمة بن عمار من رجال مسلم استشهد به البخاري في «صحيحه» روى أبو حاتم، عن ابن معين: كان أمياً حافظاً.

وقال يعقوب بن شيبة: حدثنا غير واحد، سمعوا يحيى بن معين يقول: ثقة ثبت وقد ضعف في يحيى بن أبي كثير خاصة.

قال يحيى القطان: أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير ضعيفة.

وقال البخاري: لم يكن له كتاب فاضطرب حديثه عن يحيى.

وقال أحمد: أحاديثه عن يحيى ضعاف ليست بصحاح.

قلت: فروايته هنا عن ضمضم فإسناده صحيح.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (يتألى)؛ أي: يحلف. والألية بالتشديد الحلف.

وصح من حديث أبي هريرة قال البغوي في شرح السُّنة - وساق بالسند إلى عكرمة بن عمار نا ضمضم بن جوس قال -: «دخلت مسجد المدينة فننادني شيخ، قال: يا يمامي، تعال، وما أعرفه؛ قال: لا تقولن لرجل: والله لا يغفر الله لك أبداً ولا يدخلك الجنة».

قلت: ومن أنت يرحمك الله؟ قال: أبو هريرة، فقلت: إن هذه كلمة يقولها أحدنا لبعض أهله إذا غضب، أو لزوجته أو لخدمه، قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن رجلين كانا في بني إسرائيل متحابين، أحدهما مجتهد في العبادة، والآخر كأنه يقول مذنب، فجعل يقول: أقصر عما أنت فيه. قال: فيقول: خلني وربّي، قال: فوجده يوماً على ذنب استعظمه فقال: أقصر، فقال: خلني وربّي، أبعث عليّ رقيباً؟ فقال: والله لا يغفر الله لك ولا يدخلك الجنة أبداً.

قال: فبعث الله إليهما ملكاً، فقبض أرواحهما، فاجتمعا عنده؛ فقال للمذنب: ادخل الجنة برحمتي وقال للآخر: أنتستطيع أن تحظر على عبدي رحمتي؟ قال: لا يا رب، قال: اذهبوا به إلى النار.

قال أبو هريرة: والذي نفسي بيده لتكلم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته.  
ورواه أبو داود في سننه، وهذا لفظه عن أبي هريرة رضي الله عنه يقول: «كان رجلان في بني إسرائيل مُتَوَاحِشَيْنِ فكان أحدهما يذنب، والآخر مجتهد في العبادة. فكان لا يزال المجتهد يرى الآخر على الذنب فيقول: أقصر، فوجده يوماً على ذنب فقال له: أقصر، فقال: خلني وربي أبعث عليّ رقيباً؟ قال: والله لا يغفر الله لك ولا يدخلك الجنة، فقبضت أرواحهما، فاجتمعا عند رب العالمين، فقال لهذا المجتهد: أكنت بي عالماً؟ أو كنت على ما في يدي قادراً؟ فقال للمذنب: اذهب فادخل الجنة، وقال للآخر: اذهبوا به إلى النار».

قوله: (وفي حديث أبي هريرة أن القائل رجل عابد) يشير إلى قوله في هذا الحديث: «أحدهما مجتهد في العبادة».

وفي هذه الأحاديث بيان خطر اللسان، وذلك يفيد التحرز من الكلام، كما في حديث معاذ: «قلت: يا رسول الله، وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ قال: ثكلتك أمك يا معاذ، وهل يكب الناس في النار على وجوههم - أو قال: على مناخرهم - إلا حصائد ألسنتهم»، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن قاسم: وقوله: (والله لا يغفر الله لفلان) هذا ظاهر في قطعه بأن الله لا يغفر لذلك الرجل، فكأنه حكم على الله وحجر عليه، لما اعتقد له عنده من الكرامة والحظ والمكانة، وهذا لجهله بالهية الحق وربوبيته ﷻ.

والتألي من الألية بتشديد الياء اليمين، يقال: ألى يؤلي إيلاء، وتألى يتألى بالياء، والاسم الألية، استفهام إنكار، وفيه تحريم الإدلال على الله، ووجوب التأدب مع الله في الأقوال والأحوال، وأن حق العبد أن يعامل نفسه بأحكام العبودية، ويعامل ربه بما يجب له من أحكام الإلهية والربوبية.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (وفي حديث أبي هريرة أن القائل رجل عابد) هذا يدل على أن الإنسان قد يغار غيرة فاسدة فيجتري على الله ﷻ فقد يكون غيوراً فيتكلم بكلمة لا يلقي بالآ يهوي بها في النار، وقد يكون غيوراً فيأمر بالمعروف وينهى عن المنكر على غير بصيرة فلا بد من التقيد بالحدود الشرعية في الأمر والنهي.



= وقول الرجل: (ما أظن الله ﷻ يدع فلاناً من العقوبة) هذا القول لا يجوز ويخشى عليه أن يكون من المتألمين.

وجندب بفتح الدال وضمها لغتان.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (قال رجل). يحتمل أن يكون الرجل الذي ذكر في حديث أبي هريرة الآتي أو غيره.

قوله: (والله لا يغفر الله لفلان). هذا يدل على اليأس من روح الله، واحتقار عباد الله عند هذا القائل، وإعجابه بنفسه.

والمغفرة: ستر الذنب والتجاوز عنه، مأخوذة من المغفر الذي يغطى به الرأس عند الحرب، وفيه وقاية وستر.

قوله: (من ذا الذي يتألى علي أن لا أغفر لفلان). (من): اسم استفهام مبتدأ، (ذا) ملغاة، (الذي): اسم موصول خبر مبتدأ، (يتألى): يحلف؛ أي: من ذا الذي يتحجر فضلي ونعمتي أن لا أغفر لمن أساء من عبادي، والاستفهام للإنكار.

والحديث ورد مبسوطاً في حديث أبي هريرة أن هذا الرجل كان عابداً وله صاحب مسرف على نفسه، وكان يراه على المعصية، فيقول: أقصر. فوجده يوماً على ذنب، فقال: أقصر. فقال: خلني وربّي، أبعثت علي رقيباً؟ فقال: والله، لا يغفر الله لك.

وهذا يدل على أن المسرف عنده حسن ظن بالله ورجاء له، ولعله كان يفعل الذنب ويتوب فيما بينه وبين ربه؛ لأنه قال: خلني وربّي، والإنسان إذا فعل الذنب ثم تاب توبة نصوحاً ثم غلبته عليه نفسه مرة أخرى، فإن توبته الأولى صحيحة، فإذا تاب ثانية فتوبته صحيحة؛ لأن من شروط التوبة أن يعزم أن لا يعود، وليس من شروط التوبة أن لا يعود.

وهذا الرجل الذي قد غفر الله له إما أن يكون قد وجدت منه أسباب المغفرة بالتوبة، أو أن ذنبه هذا كان دون الشرك فتفضل الله عليه فغفر له، أما لو كان شركاً ومات بدون توبة، فإنه لا يغفر له؛ لأن الله يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ١١٦].

قوله: (وأحببت عملك). ظاهر الإضافة في الحديث: أن الله أحبط عمله كله؛ لأن المفرد المضاف الأصل فيه أن يكون عاماً.

= ووجه إحباط الله عمله على سبيل العموم - حسب فهمنا والعلم عند الله -: أن =

= هذا الرجل كان يتعبد لله وفي نفسه إعجاب بعمله، وإدلال بما عمل على الله، كأنه يمين على الله بعمله، وحينئذ يفتقد ركناً عظيماً من أركان العبادة؛ لأن العبادة مبنية على الذل والخضوع، فلا بد أن تكون عبداً لله ﷻ بما تَعَبَّدَكَ به وبما بلغك من كلامه، وكثير من الذين يتعبدون لله بما تعبدهم به قد لا يتعبدون بوحيه، قد يصعب عليهم أن يرجعوا عن رأيهم إذا تبين لهم الخطأ من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ويحرفون النصوص من أجله، والواجب أن تكون لله عبداً فيما بلغك من وحيه، بحيث تخضع له خضوعاً كاملاً حتى تحقق العبودية.

ويحتمل معنى: (أحبطت عملك)؛ أي: عملك الذي كنت تفتخر به على هذا الرجل، وهذا أهون؛ لأن العمل إذا حصلت فيه إساءة بطل وحده دون غيره، لكن ظاهر حديث أبي هريرة يمنع هذا الاحتمال، حيث جاء فيه أن الله تعالى قال: اذهبوا به إلى النار.

ونظير هذا مما يحتمل العموم والخصوص قوله ﷻ في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده فيمن منع الزكاة: «فإننا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا» فقله: «وشطر ماله»؛ هل المراد جميع ماله، أو ماله الذي منع زكاته؟ يحتمل الأمرين، فمثلاً: إذا كان عنده عشرون من الإبل، فزكاتها أربع شياه، فمنع الزكاة، فهل نأخذ عشراً من الإبل فقط من الزكاة، أو إذا كان عنده أموال أخرى من بقر وغنم ونقود نأخذ نصف جميع ذلك مع الزكاة؟ اختلف في ذلك:

ف قيل: نأخذ نصف ماله الذي وقعت فيه المخالفة.

وقيل: نأخذ نصف جميع المال.

والراجح أنه راجع إلى رأي الإمام حسب المصلحة، فإن كان أخذ نصف المال كله أبلغ في الردع، أخذ نصف المال كله، وإلا أخذ نصف المال الذي حصلت فيه المخالفة.

قوله: (تكلم بكلمة)؛ يعني: قوله: والله؛ لا يغفر الله لك.

قوله: (أوبقت)؛ أي: أهلكك، ومنه حديث: «اجتنبوا السبع الموبقات»؛

أي: المهلكات.

قوله: (دنياه وآخرته). لأن من حبط عمله؛ فقد خسر الدنيا والآخرة.

أما كونها أوبقت آخرته، فالأمر ظاهر؛ لأنه من أهل النار والعياذ بالله، وأما =

## وفيه مسائل

- الأولى: التحذير من التآلي على الله.
- الثانية: كون النار أقرب إلى أحدنا من شراك نعله.
- الثالثة: أن الجنة مثل ذلك.
- الرابعة: فيه شاهد لقوله: «إن الرجل ليتكلم بالكلمة...» إلخ [١].

= كونها أوبقت دنياه؛ فلأن دنيا الإنسان حقيقة هي ما اكتسب فيها عملاً صالحاً، وإلا، فهي خسارة، قال تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ ۝٢﴾ [العصر: ١ - ٣]، وقال: ﴿قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخَسِرَانُ ۝١﴾ [الزمر: ١٥]، فمن لم يوفق للإيمان والعمل الصالح فقد خسر دنياه حقيقة؛ لأن مآلها للفناء، وكل شيء فاني فكَأَنَّهُ لم يوجد، واعتبر هذا بما حصل لك مما سبق من عمرك تجده مرّاً عليك وكأنه لم يكن، وهذا من حكمة الله ﷻ لئلا يركن إلى الدنيا.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - تحريم الإقسام على الله إلا إذا كان على وجه حسن الظن به وتأميل الخير منه.
- ٢ - وجوب حسن الأدب مع الله.
- ٣ - شدة خطر اللسان ووجوب حفظه.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: التآله الحلف كقوله تعالى: ﴿لَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصَ أَشْهُرٍ فَأَنْ قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۝١﴾ [البقرة: ٢٢٦]، ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِيَعْفُوا وَلِيَصْفَحُوا ۚ أَلَا يُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ۚ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۝٢﴾ [النور: ٢٢].

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وهذا فيه الحذر من مزية اللسان؛ فقد يسبب الهلاك، ولهذا قال النبي ﷺ: «من يضمن لي ما بين لحييه وما بين رجليه أضمن له الجنة»، وقال لمعاذ: «كف عليك هذا - يعني: لسانه -، قلت: يا رسول الله! وأنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ قال: ثكلتك أمك يا معاذ! وهل يكب الناس في النار على وجوههم - أو قال: على مناخرهم - إلا حصائد ألسنتهم؟!».

ولا سيما إذا كانت هذه الزلة ممن يقتدى به، كما يحدث من دعاة الضلال والعياذ بالله، فإن عليه وزره ووزر من تبعه إلى يوم القيامة.

● الخامسة: أن الرجل قد يغفر له بسبب هو من أكره الأمور إليه<sup>[١]</sup>.



[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (إن الرجل قد يغفر له بسبب هو من أكره الأمور إليه) فإنه قد غفر له بسبب هذا التائب، وهذه لم تظهر لي من الحديث ولعلها تؤخذ من قوله: (قد غفرت له).

ولا شك أن الإنسان قد يغفر له بشيء هو من أكره الأمور إليه، مثل الجهاد في سبيل الله، قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: هذا العاصي لا شك أن كلمة هذا الرجل قاسية عليه (والله لا يغفر الله لك) فكانت هذه الكلمة التي نطق بها سبباً لمغفرة الله له.

## باب

## لا يستشفع بالله على خلقه [١]

[١] قال الشيخ ابن سعدي: (باب لا يستشفع بالله على خلقه):

وهذا الأمر من سوء الأدب في حق الله، وهو مناف للتوحيد.

فالاستشفاع بالله على خلقه فهو تعالى أعظم شأناً من أن يتوسل به إلى خلقه؛ لأن رتبة المتوسل به غالباً دون رتبة المتوسل إليه، وذلك من سوء الأدب مع الله، فيتعين تركه، فإن الشفعاء لا يشفعون عنده إلا بإذنه، وكلهم يخافونه فكيف يعكس الأمر فيجعل هو الشافع، وهو الكبير العظيم الذي خضعت له الرقاب، وذلت له الكائنات بأسرها.

○ قال الشيخ ابن قاسم: أي: أن ذلك حرام، وهضم للربوبية، وقدح في توحيد العبد، فالله سبحانه هو الكبير المتعال، والاستشفاع طلب الشفاعة، وهي لا تطلب إلا من العلي الأعلى جلّ وعلا، فلا يجوز للعبد أن يطلب من الله الشفاعة إلى أحد من خلقه.

○ قال الشيخ ابن باز: هذا الباب فيه التحذير من الاستشفاع بالله على خلقه، وذكره المؤلف هنا من باب كمال التوحيد وكمال الإيمان فلا يقل: إني استشفع بالله عليك يا فلان فهذا لا يجوز ولكن يستشفع بالمخلوق على المخلوق فإذا قال: استشفع بك يا فلان على فلان فلا بأس به، أما الاستشفاع بالله على فلان فلا يجوز لأن القاعدة أن المستشفع به دون المشفوع إليه والله ﷻ فوق كل عظيم وشأن الله ﷻ أعظم وأجل.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: استشفع بالشيء؛ أي: جعله شافعاً له، والشفاعة في الأصل: جعل الفرد شافعاً، وهي التوسط للغير بجلب منفعة له أو دفع مضرة عنه.

□ مناسبة الباب للكتاب الترميد:

أن الاستشفاع بالله على خلقه تنقص الله ﷻ؛ لأنه جعل مرتبة الله أدنى من =

\* عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، نهكت الأنفس وجاع العيال وهلكت الأموال، فاستسق لنا ربك، فإننا نستشفع بالله عليك، وبك على الله، فقال النبي ﷺ: «سبحان الله! سبحان الله!» فما زال يسبح حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: «ويحك أتدري ما الله؟ إن شأن الله أعظم من ذلك، إنه لا يستشفع بالله على أحد» وذكر الحديث. رواه أبو داود<sup>[١]</sup>.

= مرتبة المشفوع إليه؛ إذ لو كان أعلى مرتبة ما احتاج أن يشفع عنده، بل يأمره أمراً والله ﷻ لا يشفع لأحد من خلقه إلى أحد؛ لأنه أجل وأعظم من أن يكون شافعاً، ولهذا أنكر النبي ﷺ ذلك على الأعرابي، وهذا وجه وضع هذا الباب في كتاب التوحيد.

○ قال الشيخ ابن جبرين: الشفاعة هي الوساطة.

مستشفع - مشفوع له - شافع - مشفوع عنده -.

فالمشفوع له أقلهم رتبة، والشافع أعلى من المشفوع له.

أما المشفوع عنده فهو أعلاهم منزلة.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: هذا الباب فيه - كما في الأبواب قبله - ما ينبغي أن يتحرز منه الموحد من الألفاظ التي فيها سوء ظن بالله - جلّ وعلا - وتنقص لمقام الربوبية لله ﷻ.

[١] رواه أبو داود (٦٤٤/٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٨/٢)، والبخاري في «التاريخ» (٢٢٤/٢)، والدارقطني في «الصفات» (٣١/١) والذهبي في «العلو للعلي الغفار» (٤٤/١)، وابن أبي شيبة في «العرش» وما روي فيه (٥٦/١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤٠٩/٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٣٩/١)، والبخاري في «مسنده» (٣٠١/٨)، والآجري في «الشرعية» (٢٩٥/١) من طريق وهب بن جرير واختلف عنه فرواه علي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن سعيد البوطي وعبد الله المسندي وأبو الأزهر النيسابور ومحمد بن بشار في وجه عنه، روه عن وهب بن جرير عن أبيه جرير بن حازم عن محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب بن عتبة عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قال: أتى رسول الله ﷺ أعرابي فذكره.

= وخالفهم عبد الأعلى بن حماد، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن بشار في الوجه الآخر، روه عن وهب بن جرير عن أبيه عن محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة وجبير بن محمد عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه به قلت وصحح الأول أبو داود والمزي والدارقطني:

قال أبو داود في «سننه» (٢٣٢/٤): حدثنا عبد الأعلى بن حماد، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، وأحمد بن سعيد الرباطي، قالوا: حدثنا وهب بن جرير، قال أحمد: كتبناه من نسخته وهذا لفظه قال: حدثنا أبي، قال: سمعت محمد بن إسحاق، يحدث عن يعقوب بن عتبة، عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده، قال: أتى رسول الله ﷺ أعرابي فذكره ثم قال: وقال عبد الأعلى: وابن المثنى، وابن بشار، عن يعقوب بن عتبة، وجبير بن محمد بن جبير، عن أبيه، عن جده والحديث بإسناد أحمد بن سعيد هو الصحيح وافقه عليه جماعة منهم يحيى بن معين، وعلي بن المديني، ورواه جماعة عن ابن إسحاق، كما قال أحمد أيضاً وكان سماع عبد الأعلى، وابن المثنى، وابن بشار من نسخة واحدة فيما بلغني. اهـ.

وقال المزي في «تهذيب الكمال» (٥٠٦/٤): رواه عن عبد الأعلى بن حماد، وغيره، فوافقناه فيه بعلو، إلا أنه قال: عن يعقوب بن عتبة، وجبير بن محمد، عن أبيه، عن جده، والصحيح: عن يعقوب بن عتبة، عن جبير بن محمد، كما سقناه في هذه الرواية، والله أعلم.

وقال الدارقطني في «العلل» (٤٢٤/١٣): فرواه عبد الأعلى بن حماد، وبندار، عن وهب، عن أبيه، عن ابن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، وجبير بن محمد، عن أبيه، عن جده.

وكذلك رواه علي بن المديني، ويحيى بن معين، وإبراهيم بن عرعة، وأخو كرخويه، عن وهب بن جرير.

وكذلك رواه سلمة بن شبيب، عن حفص بن عبد الرحمن، عن ابن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن جبير بن محمد، عن أبيه، عن جده، وهو الصواب. اهـ.  
وقال الذهبي: الأول أصح.

قلت: وفيه محمد بن إسحاق ولم يصرح بالتحديث قال البيهقي في «الأسماء والصفات» (٣١٧/٢) بعد أن أخرج هذا الحديث: وهذا حديث ينفرد به محمد بن =

= إسحاق بن يسار، عن يعقوب بن عتبة، وصاحبنا الصحيح لم يحتجنا به، إنما استشهد مسلم بن الحجاج بمحمد بن إسحاق في أحاديث معدودة، أظنهم خمسة قد رواه غيرهم، وذكره البخاري في الشواهد ذكراً من غير رواية، وكان مالك بن أنس لا يرضاه، ويحيى بن سعيد القطان لا يروي عنه، ويحيى بن معين يقول: ليس هو بحجة، وأحمد بن حنبل يقول: يكتب عنه هذه الأحاديث -؛ يعني: المغازي ونحوها - فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا - يريد أقوى منه - فإذا كان لا يحتج به في الحلال والحرام فأولى أن لا يحتج به في صفات الله ﷻ، وإنما نقموا عليه في روايته عن أهل الكتاب، ثم عن ضعفاء الناس وتدليسه أساميهم، فإذا روى عن ثقة وبين سماعه منهم فجماعة من الأئمة لم يروا به بأساً، وهو إنما روى هذا الحديث عن يعقوب بن عتبة، وبعضهم يقول عنه وعن جبير بن محمد بن جبير، ولم يبين سماعه منهما، واختلف عليه في لفظه كما ترى. اهـ.

وفيه أيضاً جبير بن محمد مجهول ذكره البخاري في «التاريخ»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكر له جرحاً ولا تعديلاً وذكره ابن حبان في الثقات.

قال ابن القيم في «تهذيب السنن» (٩٤/٧): قال أهل الإثبات: ليس في شيء من هذا مستراح لكم في رد الحديث، أما حملكم فيه على ابن إسحاق فجوابه أن ابن إسحاق بالموضع الذي جعله الله من العلم والأمانة، قال علي بن المديني: حديثه عندي صحيح، وقال شعبة: ابن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث، وقال أيضاً: هو صدوق، وقال علي بن المديني أيضاً: لم أجد له سوى حديثين منكرين.

وهذا في غاية الشناء والمدح إذ لم يجد له على كثرة ما روى إلا حديثين منكرين وقال علي أيضاً: سمعت ابن عيينة يقول: ما سمعت أحداً يتكلم في ابن إسحاق إلا في قوله في القدر ولا ريب أن أهل عصره أعلم به ممن تكلم فيه بعدهم وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: سمعت الشافعي يقول: قال الزهري: لا يزال بهذه الحرة علم ما دام بها ذلك الأحوال يريد ابن إسحاق.

وقال يعقوب بن شيبة: سألت يحيى بن معين كيف بن إسحاق قال ليس بذلك قلت ففي نفسك من حديثه شيء قال لا كان صدوقاً.

وقال يزيد بن هارون: سمعت شعبة يقول: لو كان لي سلطان لأمرت ابن إسحاق على المحدثين وقال أحمد بن عبد الله العجلي: ابن إسحاق ثقة.

وقد استشهد مسلم بخمسة أحاديث ذكرها لابن إسحاق في «صحيحه».



= وقد روى الترمذي في «جامعه» من حديث ابن إسحاق حدثنا سعيد بن عبيد بن السباق عن أبيه عن سهل بن حنيف قال: كنت ألقى من المذي شدة فأكثر الاغتسال منه الحديث.

قال الترمذي: هذا حديث صحيح لا نعرفه إلا من حديث ابن إسحاق فهذا حكم قد تفرد به ابن إسحاق في «الدنيا» وقد صححه الترمذي.

فإن قيل: فقد كذبه مالك، فقال أبو قلابة الرقاشي: حدثني أبو داود سليمان بن داود قال: قال يحيى بن القطان: أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب.

قلت: وما يدريك؟ قال: قال لي وهب فقلت لوهب: وما يدريك؟ قال: قال لي مالك بن أنس فقلت لمالك: وما يدريك؟ قال: قال لي هشام بن عروة قال: قلت لهشام: وما يدريك؟ قال: حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر وأدخلت عليها وهي بنت تسع وما رأها رجل حتى لقيت الله قيل هذه الحكاية وأمثالها هي التي غرت من اتهمه بالكذب.

وجوابها: من وجوه:

أحدها: أن سليمان بن داود راويها عن يحيى هو الشاذكوني وقد اتهم بالكذب فلا يجوز القدرح في الرجل بمثل رواية الشاذكوني.

الثاني: أن في الحكاية ما يدل على أنها كذب فإنه قال: أدخلت فاطمة علي وهي بنت تسع وفاطمة أكبر من هشام بثلاث عشر سنة ولعلها لم تزف إليه إلا وقد زادت على العشرين.

ولما أخذ عنها ابن إسحاق كان لها نحو بضع وخمسين سنة.

الثالث: أن هشاماً إنما نفى رؤيته لها ولم ينف سماعه منها ومعلوم أنه لا يلزم من انتفاء الرؤية انتفاء السماع قال الإمام أحمد: لعله سمع منها في المسجد أو دخل عليها فحدثته من وراء حجاب فأى شيء في هذا فقد كانت امرأة كبرت وأسنت.

وقال يعقوب بن شيبه: سألت ابن المديني عن ابن إسحاق فقال: حديثه عندي

صحيح.

قلت: فكلام مالك فيه؟ قال: مالك لم يجالسه ولم يعرفه وأي شيء حدث بالمدينة قلت: فهشام بن عروة قد تكلم فيه قال: الذي قال هشام ليس بحجة لعله دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها فإن حديثه ليتبين فيه الصدق يروي مرة يقول: حدثني أبو الزناد ومرة يقول: ذكر أبو الزناد ويقول: حدثني الحسن بن دينار عن =

= أيوب عن عمرو بن شعيب في سلف ويبيع وهو أروى الناس عن عمرو بن شعيب .  
 فصل : وأما قولكم إنه لم يصرح بسماعه من يعقوب بن عتبة فعلى تقدير العلم  
 بهذا النفي لا يخرج الحديث عن كونه حسناً فإنه قد لقي يعقوب وسمع منه وفي  
 الصحيح قطعه من الاحتجاج بعنينة المدلس كأبي الزبير عن جابر وسفيان عن  
 عمرو بن دينار ونظائر كثيرة لذلك .

وأما قولكم : تفرد به يعقوب بن عتبة ولم يرو عنه أحد من أصحاب الصحيح  
 فهذا ليس بعلّة باتفاق المحدثين فإن يعقوب لم يضعفه أحد وكم من ثقة قد احتجوا به  
 وهو غير مخرج عنه في الصحيحين وهذا هو الجواب عن تفرد محمد بن جبير عنه  
 فإنه ثقة .

وأما قولكم إن ابن إسحاق اضطرب فيه إلى آخره فقد اتفق ثلاثة من الحفاظ  
 وهم عبد الأعلى وابن المثنى وابن يسار على وهب بن جرير عن أبيه : عن ابن  
 إسحاق أنه حدث به عن يعقوب بن عتبة وجبير بن محمد عن أبيه وخالفهم أحمد بن  
 سعيد الدميّاطي فقال عن وهب بن جرير عن أبيه سمعت محمد بن إسحاق يحدث  
 عن يعقوب بن عتبة عن جبير فإما أن يكون الثلاثة أولى وإما أن يكون يعقوب رواه  
 عن جبير بن محمد فسمعه منه ابن إسحاق ثم سمعه من جبير نفسه فحدث به على  
 الوجهين وقد قيل : إن الواو غلط وأن الصواب عن يعقوب بن عتبة عن جبير بن  
 محمد عن أبيه والله أعلم . اهـ .

وقال الذهبي في «العلو» (٤٤) : هذا حديث غريب جداً فرد وابن إسحاق حجة  
 في المغازي إذا أسند وله مناكير وعجائب ، فالله أعلم أقال النبي ﷺ هذا أم لا  
 والله ﷻ ف ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] ﷻ وتقدس أسمائه ولا إله  
 غيره .

والأطيط الواقع بذات العرش من جنس الأطيط الحاصل في الرحل فذاك صفة  
 للرحل وللعرش ومعاذ الله أن نعده صفة لله ﷻ ثم لفظ الأطيط لم يأت به نص  
 ثابت .

وقولنا في هذه الأحاديث : إننا نؤمن بما صح منها وبما اتفق السلف على  
 إمراره وإقراره فأما ما في إسناده مقال واختلف العلماء في قبوله وتأويله فإنا لا  
 نتعرض له بتقرير بل نرويه في الجملة ونبين حاله وهذا الحديث إنما سقناه لما فيه  
 مما تواتر من علوّ الله تعالى فوق عرشه مما يوافق آيات الكتاب . اهـ .

= قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١/١٨):

وقد صنف الحافظ أبو القاسم ابن عساكر الدمشقي جزءاً في الرد على هذا الحديث سماه بـ (بيان الوهم والتخليط الواقع في حديث الأطيظ) واستفرغ وسعه في الطعن على محمد بن إسحاق بن يسار راويه، وذكر كلام الناس فيه، ولكن قد روي هذا اللفظ من طريق أخرى، عن غير محمد بن إسحاق، فرواه عبد بن حميد، وابن جرير في تفسيريهما، وابن أبي عاصم، والطبراني في كتابي السُّنة لهما، والبخاري في مسنده، والحافظ الضياء المقدسي في مختاراته من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن عبد الله بن خليفة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «أتت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: ادع الله أن يدخلني الجنة. قال: فعظم الرب تبارك وتعالى وقال: إن كرسيه وسع السماوات والأرض، وإن له أطيظاً كأطيظ الرجل الجديد من ثقله». عبد الله بن خليفة هذا ليس بذاك المشهور، وفي سماعه من عمر نظر، ثم منهم من يرويه موقوفاً ومرسلاً، ومنهم من يزيد فيه زيادة غريبة، والله أعلم. اهـ.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وسياق أبي داود في «سننه» أتم مما ذكره المصنف رحمته الله ولفظه:

«عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قال: أتى رسول الله ﷺ أعرابي فقال: يا رسول الله، جُهِدَتِ الأنفس، وضاعت العيال، ونُهِكَتِ الأموال، وهلكَتِ الأنعام، فاستسق الله لنا، فإننا نستشفع بك على الله، ونستشفع بالله عليك، قال رسول الله ﷺ: ويحك، أتدري ما تقول؟ وسبح رسول الله ﷺ، فما زال يسبح حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: ويحك، إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه، شأن الله أعظم من ذلك، ويحك، أتدري ما الله؟ إن عرشه على سماواته لهكذا - وقال بأصابعه مثل القبة عليه - وإنه لَيَطُطُ بِهِ أَطِيطُ الرَّحْلِ بِالرَّائِبِ». قال ابن بشار في حديثه: «إن الله فوق عرشه، وعرشه فوق سماواته».

قال الحافظ الذهبي: رواه أبو داود بإسناد حسن عنده في «الرد على الجهمية» من حديث محمد بن إسحاق بن يسار.

قوله: (ويحك إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه)، فإنه تعالى رب كل شيء ومليكه، والخير كله بيده، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، ولا راد لما قضى، ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ لِّعِجْزِهِ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّكُمْ كَانَتْ عَلَيْهِمْ قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]، ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ﴿٨٧﴾ [يس: ٨٢]. =

= والخلق وما في أيديهم ملكه يتصرف فيهم كيف يشاء، وهو الذي يشفع الشافع إليه، ولهذا أنكر على الأعرابي.

وسبح الله كثيراً وعظمه؛ لأن هذا القول لا يليق بالخالق سبحانه وبحمده، وإن شأن الله أعظم من ذلك.

وفي هذا الحديث: إثبات علو الله على خلقه، وأن عرشه فوق سماواته. وفيه: تفسير الاستواء بالعلو كما فسرہ الصحابة والتابعون والأئمة، خلافاً للمعطلة والجهمية والمعتزلة ومن أخذ عنهم؛ كالأشاعرة ونحوهم ممن ألد في أسماء الله وصفاته، وصرفها عن المعنى الذي وضعت له ودلت عليه، من إثبات صفات الله تعالى التي دلت على كماله جلّ وعلا، كما عليه السلف الصالح والأئمة ومن تبعهم ممن تمسك بالسنة، فإنهم أثبتوا ما أثبتته الله لنفسه وأثبتته له رسوله من صفات كماله، على ما يليق بجلاله وعظمته، إثباتاً بلا تمثيل، وتنزيهاً بلا تعطيل.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى في «مفتاح دار السعادة» - بعد كلام سبق فيما يعرف العبد بنفسه وبربه من عجائب مخلوقاته - قال بعد ذلك:

والثاني: أن يتجاوز هذا إلى النظر بالبصيرة الباطنة، فتفتح له أبواب السماء، فيجول في أقطارها وملكوته وبين ملائكتها، ثم يفتح له باب بعد باب حتى ينتهي به سير القلب إلى عرش الرحمن، فينظر سعته وعظمته وجلاله ومجده ورفعته ويرى السموات السبع والأرضين السبع بالنسبة إليه كحلقة ملقاة بأرض فلاة، ويرى الملائكة حافين من حول العرش لهم زجل بالتسبيح والتحميد، والتقديس والتكبير، والأمر ينزل من فوقه بتدبير الممالك والجنود التي لا يعلمها إلا ربها ومليكتها، فينزل الأمر بإحياء قوم وإماتة آخرين، وإعزاز قوم، وإذلال آخرين، وإنشاء ملك وسلب ملك، وتحويل نعمة من محل إلى محل وقضاء الحاجات على اختلافها وتبيانها وكثرتها؛ من جبر كسير، وإغناء فقير، وشفاء مريض، وتفريج كرب، ومغفرة ذنب، وكشف ضر، ونصر مظلوم، وهداية حيران، وتعليم جاهل، وردّ آبق، وأمان خائف، وإجارة مستجير، ومدد لضعيف، وإغاثة لملهوف، وإعانة لعاجز، وانتقام من ظالم، وكف لعدوان، فهي مراسيم دائرة بين العدل والفضل والحكمة والرحمة، تنفذ في أقطار العوالم، لا يشغله سمع شيء منها من سمع غيره، ولا تغلظه كثرة المسائل والحوادث على اختلاف لغاتها وتباينها واتحاد وقتها، ولا يتبرم بالبحاح الملحّين، ولا تنقص ذرة من خزائنه، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦، و١٨].

= فحينئذ يقوم القلب بين يدي الرحمن مطرقاً لهيبته، خاشعاً لعظمته، عان لعزته، فيسجد بين يدي الملك الحق المبين سجدة لا يرفع رأسه منها إلى يوم المزيد، فهذا سفر القلب وهو في وطنه وداره ومحل ملكه، وهذا من أعظم آيات الله، وعجائب صنعه، فيا له من سفرٍ ما أبركه وأروحه! وأعظم ثمرته وربحه! وأجل منفعته وأحسن عاقبته! سفر هو حياة الأرواح، ومفتاح السعادة، وغنيمة العقول والألباب لا كالسفر الذي هو قطعة من العذاب». اهـ. كلامه ﷺ.

وأما الاستشفاع بالرسول ﷺ في حياته، فالمراد به استجلاب دعائه وليس خاصاً به ﷺ بل كل حي صالح يرجى أن يستجاب له، فلا بأس أن يطلب منه أن يدعو للسائل بالمطالب الخاصة أو العامة، كما قال النبي ﷺ لعمر لما أراد أن يعتمر من المدينة: «لا تنسنا يا أخي من صالح دعائك» وأما الميت، فإنما يشرع في حقه الدعاء له على جنازته وعلى قبره وفي غير ذلك. وهذا هو الذي يشرع في حق الميت.

وأما دعاؤه، فلم يشرع، بل قد دل الكتاب والسنة على النهي عنه والوعيد عليه، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ۚ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ وَكَوْضِعُ الْأُذُنِ عَنْكُمْ ۚ تَلْعَلْ تَنْبِتُكُمْ ۚ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ وَكَوْضِعُ الْأُذُنِ عَنْكُمْ ۚ تَلْعَلْ تَنْبِتُكُمْ ۚ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ وَكَوْضِعُ الْأُذُنِ عَنْكُمْ ۚ تَلْعَلْ تَنْبِتُكُمْ ۚ﴾ [فاطر: ١٣، ١٤] فبين الله تعالى أن دعاء من لا يسمع ولا يستجيب شرك يكفر به المدعو يوم القيامة؛ أي: ينكره ويعادي من فعله، كما في آية الأحقاف ﴿وَإِذَا حُيِّرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ۚ﴾ [الأحقاف: ٦] فكل ميت أو غائب لا يسمع ولا يستجيب ولا ينفع ولا يضر.

والصحابه رضي الله عنهم، لا سيما أهل السوابق منهم؛ كالخلفاء الراشدين، لم ينقل عن أحد منهم ولا عن غيرهم أنهم أنزلوا حاجاتهم بالنبي ﷺ بعد وفاته، حتى في أوقات الجذب.

كما وقع لعمر رضي الله عنه لما خرج ليستسقي بالناس خرج بالعباس عم النبي ﷺ فأمره أن يستسقي؛ لأنه حي حاضر يدعو ربه، فلو جاز أن يستسقى بأحد بعد وفاته لاستسقى عمر رضي الله عنه والسابقون الأولون بالنبي ﷺ.

وبهذا يظهر الفرق بين الحي والميت؛ لأن المقصود من الحي دعاؤه إذا كان حاضراً، فإنهم في الحقيقة إنما توجهوا إلى الله بطلب دعاء من يدعو ويتضرع إليه، وهم كذلك يدعون ربهم، فمن تعدى المشروع إلى ما لا يشرع ضل وأضل.

= ولو كان دعاء الميت خيراً لكان الصحابة إليه أسبق وعليه أحرص، وبهم أليق، وبحقه أعلم وأقوم.  
فمن تمسك بكتاب الله نجا، ومن تركه واعتمد على عقله، هلك. وبالله التوفيق.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (سبحان الله، سبحان الله) يقال سبحان الله والله أكبر عند ذكر العظيم المحبوب فرحاً به وعند ذكر العظيم المبغض إنكاراً له ولها أمثلة كحديث ذات أنواط وحديث أن الأمة شطر الجنة وغيرها.  
وحديث جبير بن مطعم في سنده بعض الضعف ولكن المعنى صحيح وأنه لا يستشفع بالله على أحد وهذا هو الأحوط.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (جاء العيال، وهلك الأموال)؛ أي: من قلة المطر والخصب، فضعف الأنفس بسبب ضعف القوة النفسية والمعنوية التي تحصل فيما إذا لم يكن هناك خصب، وجاع العيال لقلة العيش، وهلك الأموال، لأنها لم تجد ما ترعاه.

قوله: (فاستسق لنا ربك)؛ أي: اطلب من الله أن يسقينا، وهذا لا بأس به؛ لأن طلب الدعاء ممن ترجى إجابته من وسائل إجابة الدعاء.

قوله: (نستشفع بالله عليك)؛ أي: نجعله واسطة بيننا وبينك لتدعو الله لنا، وهذا يقتضي أنه جعل مرتبة الله في مرتبة أدنى من مرتبة الرسول ﷺ.  
قوله: (ونستشفع بك على الله)؛ أي: نطلب منك أن تكون شافعاً لنا عند الله، فتدعو الله لنا، وهذا صحيح.

قوله: (سبحان الله، سبحان الله). قاله ﷺ استعظاماً لهذا القول، وإنكاراً له، وتنزيهاً لله ﷻ عما لا يليق به من جعله شافعاً بين الخلق وبين الرسول ﷺ.

و(سبحان): اسم مصدر منصوب على أنه مفعول مطلق من سبح يسبح تسييحاً، وإذا جاءت الكلمة بمعنى المصدر وليس فيها حروفه؛ فهي اسم مصدر، مثل: كلام اسم مصدر كلم والمصدر تكليم، ومثل: سلام اسم المصدر سلم والمصدر تسليم.

و(سبحان): مفعول مطلق، وهو لازم النصب وحذف العامل أيضاً، فلا يأتي مع الفعل، فلا تقول: سبحت الله سبحاناً إلا نادراً في الشعر ونحوه.

والتسييح: تنزيه الله عما لا يليق به من نقص، أو عيب، أو مماثلة للمخلوق، أو ما أشبه ذلك.

= وإن شئت أدخل مماثلة المخلوق مع النقص والعيب؛ لأنّ مماثلة الناقص نقص، بل مقارنة الكامل بالناقص تجعله ناقصاً، كما قال الشاعر:

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا  
قوله: (فما زال). إذا دخلت (ما) على زال الذي مضارعها يزال، صار  
النفي إثباتاً مفيداً للاستمرار؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوُهُمْ﴾ الآية [الأنبياء: ١٥]؛ وكقوله تعالى في المضارع: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُخْلِفُونَ﴾ ﴿١٥٨﴾ إِلَّا مَنْ رَجَعَ رَبُّكَ [هود: ١١٨ - ١١٩].

وجملة (يسبح): خبر زال.

قوله: (حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه)؛ أي: عرف أثره في وجوه أصحابه، وأنهم تأثروا بذلك؛ لأنهم عرفوا أنه ﷺ لا يسبح في مثل هذا الموضع ولا يكرره إلا لأمر عظيم، ووجه التسبيح هنا أن الرجل ذكر جملة فيها شيء من التنقص لله تعالى؛ فسبح النبي ﷺ ربه تنزيهاً له عما توهمه هذه الكلمة، ولهذا كان الرسول عليه الصلاة والسلام وأصحابه في السفر إذا هبطوا وادياً سبحوا، تنزيهاً لله تعالى عن السفول الذي كان من صفاتهم، وإذا علوا نشزاً كبروا، تعظيماً لله ﷻ وأن الله تعالى هو الذي له الكبرياء في السماوات والأرض.

قوله: (ويحك). ويح: منصوب بعامل محذوف تقديره: ألزمتك الله ويحك. وتارة تضاف، فيقال: ويحك، وتارة تقطع عن الإضافة، فيقال: ويحاً لك، وتارة ترفع على أنه مبتدأ، فيقال: ويحه أو ويح له.

وهي وويل وويس كلها متقاربة في المعنى.

ولكن بعض علماء اللغة قال: إن ويح كلمة ترحم، وويل كلمة وعيد.

فمعنى ويحك: إني أترحم لك وأحن عليك.

ومنه من قال: كل هذه الكلمات تدل على التحذير.

فعلى معنى أن ويح بمعنى الترحم يكون قوله ﷺ لهذا الرجل ترحماً لهذا الرجل الذي تكلم بهذا الكلام، كأنه لم يعرف قدر الله.

قوله: (أتدري ما الله). المراد بالاستفهام التعظيم؛ أي: شأن الله عظيم.

ويحتمل أن المعنى: لا تدري ما الله، بل أنت جاهل به، فيكون المراد بالاستفهام النفي.

وقوله: (ما الله). جملة استفهامية معلقة لـ (تدري) عن العمل؛ لأن درى =

= تنصب مفعولين، لكنها تعلق بالاستفهام عن العمل وتكون الجملة في محل نصب سدت مسد مفعولي تدري.

قوله: (إن شأن الله أعظم من ذلك)؛ أي: إن أمر الله وعظمته أعظم مما تصورت حيث جئت بهذا اللفظ.

قوله: (إنه لا يستشفع بالله على أحد)؛ أي: لا يطلب منه أن يكون شفيعاً إلى أحد، وذلك لكمال عظمته وكبريائه.

وهذا الحديث فيه ضعف، ولكن معناه صحيح، وأنه لا يجوز لأحد أن يقول: نستشفع بالله عليك.

فإن قيل: أليس قد قال النبي ﷺ: «من سأل بالله فأعطوه»، وهذا دليل على جواز السؤال بالله، إذ لو لم يكن السؤال بالله جائزاً لم يكن إعطاء السائل واجباً؟

والجواب أن يقال: إن السؤال بالله لا يقتضي أن تكون مرتبة المسؤول به أدنى من مرتبة المسؤول بخلاف الاستشفاع، بل يدل على أن مرتبة المسؤول به عظيمة، بحيث إذا سئل به أعطي.

على أن بعض العلماء قال: (من سألكم بالله)؛ أي: من سألكم سؤالاً بمقتضى شريعة الله فأعطوه، وليس المعنى من قال: أسألك بالله.

والمعنى الأول أصح، وقد ورد مثله في قول الملك: (أسألك بالذي أعطاك اللون الحسن).

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - تحريم الاستشفاع بالله على أحدٍ من خلقه؛ لما في ذلك من التنقص لله تعالى.

٢ - تنزيه الله عما لا يليق به.

٣ - إنكار المنكر وتعليم الجاهل.

٤ - جواز الاستشفاع بالرسول ﷺ في حياته، بأن يُطلب منه أن يدعوا الله في قضاء حاجة المحتاج؛ لأنه مستجاب الدعوة، أما بعد موته فلا يُطلب منه ذلك لأن الصحابة لم يكونوا يفعلون ذلك.

٥ - التعليم بطريقة السؤال، لأنه أوقع في النفس.





## وفيه مسائل



- الأولى: إنكاره على من قال: «نستشفع بالله عليك».
- الثانية: تغييره تغيراً عرف في وجوه أصحابه من هذه الكلمة.
- الثالثة: أنه لم ينكر عليه قوله: «نستشفع بك على الله»<sup>[١]</sup>.
- الرابعة: التنبيه على تفسير «سبحان الله»<sup>[٢]</sup>.
- الخامسة: أن المسلمين يسألونه ﷺ الاستسقاء<sup>[٣]</sup>.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: لأنه قال: (لا يستشفع بالله على أحد)؛ فأنكر عليه ذلك، وسكت عن قوله: (نستشفع بك على الله)، وهذا يدل على جواز ذلك، وهنا قاعدة وهي: إذا جاء في النصوص ذكر أشياء، فأنكر بعضها وسكت عن بعض؛ دل على أن ما لم ينكر فهو حق، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّكَ اللَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَةِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، فأنكر قولهم: ﴿وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾، وسكت عن قولهم: ﴿وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا﴾؛ فدل على أنها حق، ومثلها عدد أصحاب الكهف، حيث قال عن قول:

﴿ثَلَاثَةٌ رَأَيْتُهُمْ كُتِبَ لَهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادَتْهُمْ كُتِبَ لَهُمْ رَجَاءٌ بِالْغَيْبِ﴾، وسكت عن قول: ﴿سَبْعَةٌ وَكُتِبَ لَهُمْ كُتِبَ لَهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (التنبيه على تفسير «سبحان الله!»)؛ لأن قوله: (إن شأن الله أعظم) دليل على أنه منزّه عما ينافي تلك العظمة.

[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أن المسلمين يسألونه الاستسقاء):

وهذا في حال حياته، أما بعد وفاته فلم يكونوا يفعلونه؛ لأنه ﷺ انقطع عمله بنفسه وعبادته، ولهذا لما حصل الجذب في عهد عمر بن الخطاب ﷺ استسقى بالعباس، فقال: (اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا).

وتوسلهم بالنبي ﷺ كان بطلبهم الدعاء منه، ولهذا جاء في بعض الروايات: أن عمر كان يأمر العباس فيقوم فيدعو.

وبهذا نعرف أن القصة المروية عن الرجل العتبي الذي كان جالساً عند قبر النبي ﷺ، فجاء أعرابي، فقال: السلام عليكم يا رسول الله! سمعت الله يقول: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا =



## باب



### ما جاء في حماية النبي ﷺ حمى التوحيد وسده طرق الشرك<sup>[١]</sup>

= **اللَّهُ تَوَّابًا رَحِيمًا** [النساء: ٦٤]، وإني قد جئت مستغفراً لذنبي مستشفعاً بك إلى ربي، ثم أنشأ يقول:

يا خير من دفنت بالقاع أعظمه      فطاب من طيبهن القاع والأكم  
نفسي الفداء لقبر أنت ساكنه      فيه العفاف وفيه الجود والكرم  
ثم انصرف، قال العتبي: فغلبتني عيني، فرأيت النبي ﷺ في النوم، فقال: «يا عتبي! بشر الأعرابي أن الله قد غفر له».

فهذه الرواية باطلة لا صحة لها؛ لأن صاحبها مجهول، وكذلك من رواها عنه مجهولون، ولا يمكن أن تصح؛ لأن الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا﴾ [النساء: ٦٤] ولم يقل: إذا ظلموا، وإذا لم يمتضى بخلاف (إذا)، والصحابة رضي الله عنهم لما لحقهم الجذب في زمن عمر لم يستسقوا بالرسول ﷺ، وإنما استسقوا بالعباس بن عبد المطلب بدعائه وهو حاضر فيهم.

□ ومن نرائد الحديث:

١ - أنه ينبغي أن يقدم الإنسان عند الطلب الأوصاف التي تستلزم العطف عليه؛ لقوله: (نهكت الأنفس).

٢ - الترحم على المذنب إذا قلنا: إن (ويح) للترحم.

[١] قال الشيخ ابن سعدي: تقدم نظير هذه الترجمة وأعادها المصنف اهتماماً بالمقام، فإن التوحيد لا يتم ولا يحفظ ولا يحصن إلا باجتناح جميع الطرق المفضية إلى الشرك.

= والفرق بين البابين أن الأول فيه حماية التوحيد بسد الطرق الفعلية، وهذا الباب فيه حمايته وسده بالتأدب والتحفظ بالأقوال.

فكل قول يفضي إلى الغلو الذي يخشى منه الوقوع في الشرك فإنه يتعين اجتنابه ولا يتم التوحيد إلا بتركه.

والحاصل: أن تمام التوحيد بالقيام بشروطه وأركانه ومكملاته ومحققاته، وباجتناب نواقضه ومنقصاته ظاهراً وباطناً، قولاً وفعلًا وإرادة واعتقاداً وقد مضى من التفاصيل ما يوضح ذلك.

○ قال الشيخ ابن قاسم: حماية الشيء صونه عما يتطرق إليه من مكروه وأذى، والمصطفى من الصفوة، فهو صفوة الخليقة وأشرفها على الإطلاق، وحمايته حمى التوحيد صونه عما يشوبه من الأقوال والأعمال التي يضمحل معها التوحيد أو ينقص، وقد اشتمل هذا الكتاب مع اختصاره على ذلك أو أكثره، وعلى النهي عما ينافي التوحيد أو يضعفه، يعرف ذلك من تدبره.

○ قال الشيخ ابن باز: تقدم في أول الكتاب (باب ما جاء في حماية النبي ﷺ) جناب التوحيد وسده طرق الشرك) فالباب الأول فيما يتعلق بالأعمال فنهى عن اتخاذ المساجد على القبور والغلو فيها لأنه من وسائل الشرك وهنا حماية التوحيد من جهة الأقوال، وهناك ذكر جناب التوحيد وهو الجزء منه وهنا ذكر الحمى والحمى خارج عن الذات فهذه الترجمة أبلغ فيما يتعلق بالحمى وفيما يتعلق بالأقوال والترجمة الأولى تتعلق بجزء وذات التوحيد وهو جنابه.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: مناسبة الباب للتوحيد:

لما تكلم المؤلف ﷺ فيما مضى من كتابه على إثبات التوحيد، وعلى ذكر ما ينافيه أو ينافي كماله، ذكر ما يحمي هذا التوحيد، وأن الواجب سد طرق الشرك.

○ قال الشيخ ابن جبرين: المؤلف - رحمه الله تعالى - عنون بهذا العنوان اللطيف لبيّن الحق بأسلوب لطيف، ولو أنه قال: «لا يقال للنبي ﷺ سيد» لاستبشع الناس تلك العبارة واتهموا المؤلف ببغض النبي ﷺ.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: قوله: (وسده طرق الشرك) الطرق هي: الأشياء التي توصل إلى الشيء، فالنبي ﷺ سدّ الوسائل والأسباب التي تؤدّي إلى الشرك وإن لم تكن هي من الشرك لكن لما كانت تؤدّي إلى الشرك منع منها النبي ﷺ احتياطاً للتوحيد، فقد يكون الشيء مباحاً في نفسه، ولكن إذا كان هذا المباح يفضي إلى =

\* عن عبد الله بن الشخير رضي الله عنه قال: «انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله ﷺ فقلنا: أنت سيدنا، فقال: «السيد الله تبارك وتعالى»، قلنا: وأفضلنا فضلاً وأعظمنا طولاً، فقال: «قولوا بقولكم أو بعض قولكم، ولا يستجرينكم الشيطان» رواه أبو داود بسند جيد.

\* وعن أنس رضي الله عنه: «أن ناساً قالوا: يا رسول الله، يا خيرنا وابن خيرنا، وسيدنا، وابن سيدنا، فقال: «يا أيها الناس، قولوا بقولكم، ولا يستهوينكم الشيطان، أنا محمد عبد الله ورسوله، ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله ﷻ» رواه النسائي بسند جيد<sup>[١]</sup>.

= محرّم فإنّ هذا المباح يُصبح حراماً؛ لأنّ الوسائل لها حكم الغايات، فالوسيلة إلى المحرّم تكون حراماً، وهذا ما يسمّى عند الأصوليين بقاعدة (سدّ الذرائع)، فكلُّ ذريعة توصّل إلى محظور وإلى حرام فإنّ الشّارع منع منها وحرّمها، وهذا كثيرٌ في الشريعة.

[١] حديث عبد الله بن الشخير: صحيح رواه أبو داود (٦٦٩/٢)، وأحمد (٢٤/٤)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٨٣/١)، والنسائي في «سننه الكبرى» (٦/٧٠)، وفي «عمل اليوم والليلة» (٢٤٨/١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»، (١٥٣/٣) وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٧٨/١)، قال أبو داود: حدثنا مسدد، حدثنا بشر؛ يعني: ابن المفضل، حدثنا أبو مسلمة سعيد بن يزيد، عن أبي نضرة، عن مطرف، قال: قال أبي: انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله ﷺ فقلنا: أنت سيدنا فذكره قلت: رجاله كلهم ثقات.

أبو مسلمة سعيد بن زيد وثقه ابن معين والنسائي.  
وأبو نضرة هو المنذر بن مالك: قال الذهبي في «الميزان» (١٨١/٤): من ثقات التابعين، وثقه يحيى بن معين، وجماعة.

وقال ابن سعد: ثقة، وليس كل أحد يحتج به.  
وأورده العقيلي في «الضعفاء»، وما ذكر شيئاً يدل على لينه، وكذا ذكره صاحب «الكامل»، ولم يذكر شيئاً أكثر من أنه كان عريضاً لقومه، ولكن ما احتج به البخاري. اهـ.

= قلت: ووثقه أبو زرعة وأحمد بن حنبل والنسائي.

= وأما حديث أنس (أن ناساً قالوا: يا رسول الله، يا خيرنا وابن خيرنا، وسيدنا، وابن سيدنا...): صحيح، رواه النسائي في «سننه الكبرى» (٦/٧١)، ورواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١/٢٥٠)، وأحمد (٣/١٥٣)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤/١٣٣)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١/٣٩٠)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/٢٥٢)، وابن الجعد (١/٤٧٣) كلهم من طريق حماد بن سلمة قال: ثنا ثابت عن أنس. قال النسائي: أخبرنا أبو بكر بن نافع قال: حدثنا بهز قال: حدثنا حماد بن سلمة قال: ثنا ثابت عن أنس فذكره.

ورواه العلاء بن عبد الجبار البصري عن حماد بن سلمة قال: حدثنا ثابت وحميد عن أنس.

أخرجه النسائي في «اليوم والليلة» (٢٤٨).

○ قال عبد الرحمن بن حسن: حمايته ﷺ حمى التوحيد عما يشوبه من الأقوال والأعمال التي يضمنحل معها التوحيد أو ينقص، وكذا كثير في السُّنة الثابتة عنه ﷺ؛ كقوله: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبد فقولوا: عبد الله ورسوله» وتقدم وقوله: «إنه لا يستغاث بي وإنما يستغاث بالله ﷻ» ونحو ذلك.

ونهى عن التمداح وشدد القول فيه؛ كقوله لمن مدح إنساناً: «ويلك قطعت عنق صاحبك» والحديث أخرجه أبو داود عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه: «أن رجلاً أتني على رجل عند النبي ﷺ فقال له: قطعت عنق صاحبك - ثلاثاً».

وقال: «إذا لقيتم المداحين فاحثوا في وجوههم التراب» أخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه عن المقداد بن الأسود.

وفي هذا الحديث: «نهى عن أن يقولوا: أنت سيدنا، وقال: (السيد الله) - تبارك وتعالى -». ونهاهم أن يقولوا: (وأفضلنا فضلاً وأعظمنا طولاً) وقال: (لا يستجربنكم الشيطان).

وكذلك قوله في حديث أنس أن ناساً قالوا: يا رسول الله، يا خيرنا وابن خيرنا وسيدنا وابن سيدنا. فقال: (يا أيها الناس، قولوا: بقولكم، ولا يستهوينكم الشيطان...) إلخ. كره ﷺ أن يواجهوه بالمدح فيفضي بهم إلى الغلو.

وأخبر ﷺ أن مواجهة المادح للممدوح بمدحه - ولو بما هو فيه - من عمل الشيطان، لما تفضي محبة المدح إليه من تعظيم الممدوح في نفسه، وذلك ينافي كمال التوحيد.

= فإن العبادة لا تقوم إلا بقطب رحاها الذي لا تدور إلا عليه، وذلك غاية الذل في غاية المحبة، وكمال الذل يقتضي الخضوع والخشية والاستكانة لله تعالى، وأنه لا يرى نفسه إلا في مقام الذم لها، والمعاتبة لها في حق ربه، وكذلك الحب لا تحصل غايته إلا إذا كان يحب ما يحبه الله، ويكره ما يكرهه الله من الأقوال والأعمال والإرادات.

ومحبة المدح من العبد لنفسه تخالف ما يحبه الله منه، والمادح يغره من نفسه فيكون آثماً، فمقام العبودية يقتضي كراهة المدح رأساً، والنهي عنه صيانة لهذا المقام، فمتى أخلص العبد الذل لله والمحبة له، خلصت أعماله وصحت، ومتى أدخل عليها ما يشوبها من هذه الشوائب، دخل على مقام العبودية بالنقص أو الفساد، وإذا أذاه المدح إلى التعاضم في نفسه والإعجاب بها، وقع في أمر عظيم ينافي العبودية الخاصة، كما في الحديث: «الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري، فمن نازعني شيئاً منهما عذبت» وفي الحديث: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر» وهذه الآفات قد تكون محبة المدح سبباً لها وسلباً إليها، والعجب يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب، وأما المادح فقد يفضي به المدح إلى أن ينزل الممدوح منزلة لا يستحقها، كما يوجد كثيراً في أشعارهم من الغلو الذي نهى عنه الرسول ﷺ وحذر أمته أن يقع منهم، فقد وقع الكثير منه حتى صرحوا فيه بالشرك في الربوبية والإلهية والملك، كما تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك.

والنبي ﷺ لما أكمل الله له مقام العبودية صار يكره أن يمدح صيانة لهذا المقام، وأرشد الأمة إلى ترك ذلك نصحاً لهم، وحماية لمقام التوحيد عن أن يدخله ما يفسده أو يضعفه، من الشرك ووسائله ﴿فَدَلَّ الْأَيْبُ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩] ورأوا أن فعل ما نهاهم ﷺ عن فعله قرينة من أفضل القربات، وحسنة من أعظم الحسنات.

وأما تسمية العبد بالسيد، فاختلف العلماء في ذلك:

قال العلامة ابن القيم في «بدائع الفوائد»: «اختلف الناس في جواز إطلاق السيد على البشر، فمنعه قوم، ونقل عن مالك، واحتجوا بقول النبي ﷺ لما قيل له: يا سيدنا» قال: (السيد الله تبارك وتعالى) وجوزه قوم، واحتجوا بقول النبي ﷺ للأَنْصَار: «قوموا إلى سيدكم» وهذا أصح من الحديث الأول.

= قال هؤلاء: السيد أحد ما يضاف إليه، فلا يقال للتمييز: سيد كندة، ولا يقال: المَلَك سيد البشر.

قال: وعلى هذا فلا يجوز أن يطلق على الله هذا الاسم وفي هذا نظر، فإن السيد إذا أطلق عليه تعالى، فهو في منزلة المالك، والمولى، والرب، لا بمعنى الذي يطلق على المخلوق. انتهى.

قلت: فقد صح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في معنى قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أُنْثَىٰ رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]؛ أي: إلهًا وسيدًا، وقال في قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ أَصْكَمٌ﴾ [الإخلاص: ٢]، إنه السيد الذي كمل في جميع أنواع السؤدد. وقال أبو وائل: هو السيد الذي انتهى سؤدده.

وأما استدلالهم بقول النبي ﷺ للأنصار: «قوموا إلى سيدكم»، فالظاهر: أن النبي ﷺ لم يواجه سعداً به، فيكون في هذا المقام تفصيل، والله أعلم.

○ وقال أيضاً في «قرة عيون الموحدين»: وقوله: (أنا محمد عبد الله ورسوله) فأعلى مراتب العبد هاتان الصفتان العبودية الخاصة والرسالة، وللنبي ﷺ أكملها، وقد أخبر تعالى أنه وملائكته يصلّون عليه، وأمر أمته أن يصلّوا عليه، وأثنى عليه بأحسن ثناء وأبلغه، وشرح له صدره، ووضع عنه وزره، ورفع له ذكره، فلا يذكر في الأذان والتشهد والخطب، إلا ذكر معه صلوات الله وسلامه عليه.

○ قال الشيخ ابن قاسم: قوله: (عبد الله بن الشخير) بكسر الشين وتشديد الخاء، هو ابن عوف بن كعب بن وقدان الحريشي ثم العامري، والد مطرف الفقيه، أسلم يوم الفتح، وله صحبة ورواية.

وقوله: (وفد بني عامر)؛ أي: عامر بن صعصعة من عدنان، وعامر بطون كثيرة، كانوا بعلية نجد، وكان في الوفد عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب، وأريد بن قيس بن جزء، وجبار بن سلمى، رؤساء القوم، وكان عامر يريد الغدر برسول الله ﷺ أو يشركه في الأمر، أو يكون له من بعده، وواعد أريد على ذلك فعصمه الله منهم، وهلكا ببعض الطريق، أريد بصاعقة، وعامر بطاعون في عنقه، وقيل قرحة، ومات في بيت سلوية.

وقوله: (قولوا بقولكم) أرشدهم إلى الأدب في ذلك فأمرهم أن يقولوا بقولهم من قبل هذه المقالة، ولا يتكلفوا الألفاظ التي ربما أدت إلى الغلو، أو ما لا يحسن، وأمرهم أن يدعوه بمحمد رسول الله، كما سماه الله ﷺ.

= وقوله: (أو بعض قولكم) فيه حذف؛ أي: أو دعوا بعض قولكم واتركوه، يريد بذلك الاختصار في المقال، وذلك أنهم كانوا مدحوه فكره لهم المبالغة ونهاهم عنه.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (فَقَالَ: «السَّيِّدُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»): هذا من باب التواضع وإلا فهو سيد ولد آدم عليه الصلاة والسلام ولكنه نهى ﷺ عن ذلك من باب التواضع ولئلا يقعوا في الغلو والشرك.

فالواجب على المسلم أن يحفظ لسانه وأن يقصد في قوله سواء مع الرسول أو مع غيره، وعليه التأدب بالآداب الشرعية في أقواله وأعماله مع الرسل والصالحين والعلماء حتى لا يقع في الغلو الذي وقع فيه اليهود والنصارى وأوصلهم إلى أن عبدوا أولياءهم واستغاثوا بأنبيائهم وصلحائهم وعلمائهم، ووقعوا في الشرك الأكبر والذنب الذي لا يغفر.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (انطلقت في وفد بني عامر). الظاهر أن هذا الوفد قدم على النبي ﷺ في العام التاسع؛ لأن الوفود كثرت في ذلك العام، ولذلك يسمى عام الوفود.

قوله: (السيد الله). لم يقل ﷺ: سيدكم كما هو المتوقع، حيث إنه رد على قولهم سيدنا لوجهين:

الوجه الأول: إرادة العموم المستفاد من (أل)؛ لأن (أل) للعموم، والمعنى: أن الذي له السيادة المطلقة هو الله ﷻ، ولكن السيد المضاف يكون سيداً باعتبار المضاف إليه، مثل: سيد بني فلان، سيد البشر، وما أشبه ذلك.

الوجه الثاني: لئلا يتوهم أنه من جنس المضاف إليه؛ لأن سيد كل شيء من جنسه.

والسيد من أسماء الله تعالى، وهي من معاني الصمد؛ كما فسر ابن عباس الصمد بأنه الكامل في علمه وحلمه وسؤدده وما أشبه ذلك.

ولم ينههم ﷺ عن قولهم: (أنت سيدنا)، بل أذن لهم بذلك؛ فقال: (قولوا بقولكم أو بعض قولكم)، لكن نهاهم أن يستجريهم الشيطان فيترقوا من السيادة الخاصة إلى السيادة العامة المطلقة؛ لأن سيدنا سيادة خاصة مضافة، و(السيد) سيادة عامة مطلقة غير مضافة.

قوله: (تبارك). قال العلماء: معنى تبارك؛ أي: كثرت بركاته وخيراته، ولهذا =



= يقولون: إن هذا الفعل لا يوصف به إلا الله؛ فلا يقال: تبارك فلان؛ لأن هذا الوصف خاص بالله.

وقول العامة: (أنت تباركت علينا) لا يريدون بهذا ما يريدونه بالنسبة إلى الله ﷻ، وإنما يريدون أصابنا بركة من مجيئك، والبركة يصح إضافتها إلى الإنسان إذا كان أهلاً لذلك، قال أسيد بن حضير حين نزلت آية التيمم بسبب عقد عائشة الذي ضاع منها: «ما هذه بأول بركتكم يا آل أبي بكر».

قوله: (وأفضلنا)؛ أي: فضلك أفضل من فضلنا.

قوله: (وأعظمنا طولاً)؛ أي: أعظمنا شرفاً وغنى، والطول: الغنى، قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْصَحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥] ويكون بمعنى العظمة، قال تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾ [غافر: ٣]؛ أي: ذي العظمة والغنى.

قوله: (قولوا بقولكم أو بعض قولكم). الأمر للإباحة والإذن كما سبق.

وقوله: (قولوا بقولكم): يعني: قولهم: أنت سيدنا، أو أنت أفضلنا، وما أشبه ذلك.

وقوله: (أو بعض قولكم). يحتمل أن يكون شكاً من الراوي، وأن يكون من لفظ الحديث؛ أي: اقتصروا على بعضه.

قوله: (ولا يستجربنكم الشيطان). استجراه بمعنى: جذبته وجعله يجري معه؛ أي: لا يستميلنكم الشيطان ويجذبنكم إلى أن تقولوا قولاً منكراً؛ فأرشدهم ﷺ إلى ما ينبغي أن يفعل، ونهاهم عن الأمر الذي لا ينبغي أن يفعل حماية للتوحيد من النقص أو النقض.

وقال في النهاية: (لا يستجربنكم الشيطان)؛ أي: لا يستغلبنكم فيتخذكم جرياً؛ أي: رسولاً ووكيلاً.

وعلى التفسيرين؛ فمراد النبي ﷺ حماية التوحيد وسد كل طريق يوصل إلى الشرك، والحماية من المنكر تعظم كلما كان المنكر أعظم وأكبر أو كان الداعي إليه في النفوس أشد.

ولهذا تجد أن باب الشرك حماه النبي عليه الصلاة والسلام حماية بالغة حتى سد كل طريق يمكن أن يكون ذريعة إليه؛ لأنه أعظم الذنوب، وأيضاً باب الزنا حمى حماية عظيمة، حتى منعت المرأة من التبرج وكشف الوجه وخلوتها بالرجل بلا محرم =

= وما أشبه ذلك؛ لثلا يكون ذلك ذريعة إلى الزنا؛ لأنّ النفوس تطلبه، وفي باب الربا أيضاً حمي الربا بحماية عظيمة، حتى إن الرجل ليعطي الرجل صاعاً طيباً من البر بصاعين قيمتهما واحدة، ويكون ذلك رباً محرماً، مع أنه ليس فيه ظلم. فالشرك قد يكون من الأمور التي لا تدعو إليه النفوس كثيراً لكنه أعظم الظلم؛ فالشيطان يحرض على أن يوصل ابن آدم إلى الشرك بكل وسيلة؛ فحماء النبي ﷺ حماية تامة محكمة حتى لا يدخل الإنسان فيه من حيث لا يشعر، وهذا هو معنى الباب الذي ذكره المؤلف.

وجرى شراح هذا الحديث على أن النبي ﷺ نهاهم عن قول (سيدنا): فحاولوا الجمع بين هذا الحديث وبين قوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم»، وقوله: «قوموا إلى سيدكم»، وقوله في الرقيق: «ليقل سيدي ومولاي» بواحد من ثلاثة أوجه: الأول: أن النهي على سبيل الكراهة والأدب، والإباحة على سبيل الجواز. الثاني: أن النهي حيث يخشى منه المفسدة، وهي التدرج إلى الغلو والإباحة إذا لم يكن هناك محذور.

الثالث: أن النهي بالخطاب؛ أي: أن تخاطب الغير بقولك: أنت سيدي أو سيدنا، بخلاف الغائب؛ لأنّ المخاطب ربما يكون في نفسه عجب وغلو وترفع، ثم إن فيه شيئاً آخر، وهو خضوع هذا المتسيد له وإذلال نفسه له بخلاف ما إذا جاء من الغير، مثل: (قوموا إلى سيدكم)، أو على سبيل الغيبة؛ كقول العبد: قال سيدي ونحو ذلك، لكن هذا يرد عليه إباحته ﷺ للرقيق أن يقول لمالكه: سيدي.

والذي يظهر لي أن لا تعارض أصلاً؛ لأن النبي ﷺ أذن لهم أن يقولوا بقولهم، لكن نهاهم أن يستجريهم الشيطان بالغلو مثل (السيد)؛ لأن السيد المطلق هو الله تعالى، وعلى هذا فيجوز أن يقال: سيدنا وسيد بني فلان ونحوه، ولكن بشرط أن يكون الموجه إليه السيادة أهلاً لذلك، أما إذا لم يكن أهلاً كما لو كان فاسقاً أو زنديقاً، فلا يقال له ذلك حتى ولو فرض أنه أعلى منه مرتبة أو جاهاً، وقد جاء في الحديث: «ولا تقولوا للمنافق سيد، فإنكم إذا قلتم ذلك أغضبتم الله»، فإذا كان أهلاً لذلك وليس هناك محذور فلا بأس به، وأما إن خشي المحذور أو كان غير أهل، فلا يجوز.

والمحذور: هو الخشية من الغلو فيه.

قوله: (قالوا: يا رسول الله) هذا النداء موافق لقوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ =

= أَرْسُولٌ يَنْتَعِمُ كَدْعَاءَ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ﴿النور: ٦٣﴾ أي: لا تنادوه كما ينادي بعضكم بعضاً، فتقولوا: يا محمد! ولكن قولوا: يا رسول الله! أو يا نبي الله!

وفي الآية معنى آخر: أي: إذا دعاكم الرسول، فلا تجعلوا دعاء إياكم؛ كدعاء بعضكم بعضاً إن شئتم أجبتهم وإن شئتم أبيتم؛ فهو كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وعلى المعنى الأول تكون (دعاء) مضافة إلى المفعول، وعلى الثاني تكون مضافة إلى الفاعل.

قوله: (يا خيرنا). هذا صحيح، فهو خيرهم نسباً، ومقاماً، وحالاً.

قوله: (وابن خيرنا)؛ أي: في النسب لا في المقام والحال.

وكذلك يقال في قوله: (وابن سيدنا).

قوله: (قولوا بقولكم). سبق القول فيه.

قوله: (ولا يستهوينكم الشيطان)؛ أي: لا يَسْتَمِيلَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ فَتَهْوَوْهُ وَتَتَّبِعُوا طَرَقَهُ حَتَّى تَبْلُغُوا الْغُلُوَّ، ونظيره قوله تعالى: ﴿كَأَلَيْكَ اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانًا﴾ [الأنعام: ٧١].

قوله: (أنا محمد عبد الله ورسوله). محمد اسمه العلم، وعبد الله ورسوله وصفان له.

وهذان الوصفان أحسن وأبلغ وصف يتصف به الرسول ﷺ، ولذلك وصفه الله تعالى بالعبودية في أعظم المقامات؛ فوصفه بها في مقام إنزال القرآن عليه، قال تعالى: ﴿بَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١]، ووصفه بها في مقام الإسراء، قال تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، ووصفه بها في مقام المعراج، قال تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]، ووصفه في مقام الدفاع عنه والتحدي، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣].

وكذلك بالنسبة للأنبياء؛ كقوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَكَمْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣]، وهذه العبودية خاصة، وهي أعلى أنواع الخاصة.

والعبودية لله من أجل أوصاف الإنسان؛ لأن الإنسان إما أن يعبد الله أو الشيطان، قال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ بَيْعَتِي مَادَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [١٦] وَإِنْ أَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴿١٧﴾ [يس: ٦٠، ٦١] قال ابن القيم:

= هربوا من الرق الذي خلقوا له فبُلووا برق النفس والشيطان

وقال الشاعر:

لا تَدْعُنِي إِلَّا بِمَا عَبْدُهَا      فإنه أشرف أسمائي  
قوله: (ورسوله)؛ أي: المرسل من عنده إلى جميع الناس؛ كما قال تعالى:  
﴿قُلْ يَتَّبِعُوا النَّاسَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨].

ورسول الله ﷺ في قمة الطبقات الصالحة، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، والنبيون فيهم الرسول ﷺ، بل هو أفضلهم، ومن عبارة المؤلف رحمه الله في الرسول ﷺ: (عبد لا يعبد، ورسول لا يكذب).

وقد تطرف في الرسول ﷺ طائفتان:

- طائفة غلت فيه حتى عبدته، وأعدته للسرء والضراء، وصارت تعبده وتدعوه من دون الله.

- وطائفة كذبت، وزعمت أنه كذاب، ساحر، شاعر، مجنون، كاهن، ونحو ذلك.

وفي قوله: (عبد الله ورسوله) رد على الطائفتين.

قوله: (ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي). (ما) نافية و(إن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول أحب؛ أي: ما أحب رفعتكم إياي فوق منزلتي، لا في الألفاظ، ولا في الألقاب، ولا في الأحوال.

قوله: (التي أنزلني الله). يستفاد منه أن الله تعالى هو الذي يجعل الفضل في عباده، وينزلهم منازلهم.

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أن التوحيد يجب أن يحمى من كل وجه حتى في الألفاظ، ليكون خالصاً من كل شائبة.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: مناسبة الحديث للباب: أن فيه النهي عن الغلو في المدح واستعمال الألفاظ المتكلفة التي ربما توقع في الشرك.

المبالغة في المدح فيها محذوران:

المحذور الأول على المادح نفسه: أن يغلو في الممدوح حتى يعبده من دون الله.

والمحذور الثاني في حق الممدوح: فقد يُعجب هذا الممدوح في نفسه ويرى =

= لنفسه منزلة رفيعة، فيكون ذلك ضرراً عليه ويفسد أعماله؛ لأنّ الإنسان إذا أُعجب بأعماله وأُعجب بصلاحه وأُعجب بعلمه فإن ذلك يؤدي إلى فساد أعماله؛ لأنّ الواجب على الإنسان أن يتذلل لربّه وأن يخضع لربّه وأن يعرف قدر نفسه وأتّه ضعيف، وأتّه محتاج إلى الله ﷻ، وأتّه مخلوق كسائر المخلوقين ليس له ميزة على غيره من البشر إلّا بالتقوى والعمل الصالح، وإلّا فإنّه لا فضل لعربي على عجمي ولا لأبيض على أسود إلّا بالتقوى.

□ ما يستفاد من الحديث:

- ١ - تواضعه ﷺ وتأدبه مع ربه.
- ٢ - النهي عن الغلو في المدح ومواجهة الإنسان به.
- ٣ - أن السُّود حقيقة لله سبحانه، وأنه ينبغي ترك المدح بلفظ السيد.
- ٤ - النهي عن التكلف في الألفاظ وأنه ينبغي الاقتصاد في المقال.
- ٥ - حماية التوحيد عما يخل به من الأقوال والأعمال.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: فلا يخاطب أحد بأن يقال له: أنت سيدنا على جهة الجمع، وذلك لأن فيها نوع تعظيم من جهة المخاطبة؛ يعني: الخطاب المباشر، والجهة الثانية من جهة استعمال اللفظ، والنبي - عليه الصلاة والسلام - سيد كما قال عن نفسه: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» ولكن مخاطبته - عليه الصلاة والسلام - مع كونه سيداً كرهها ومنع منها، لئلا تؤدي إلى ما هو أعظم من ذلك، من تعظيمه والغلو فيه عليه الصلاة والسلام.

والقول للرجل بأنه سيد ونحو ذلك إذا كان على وجه المخاطبة له، والإضافة إلى الجمع، أشد وأعظم مما إذا كان بدون المخاطبة والإضافة إلى الجمع. ومما ذكر العلماء: أن قوله عليه الصلاة والسلام: (السيد الله تبارك وتعالى) يدل على أنه يكره كراهة شديدة أن يقال لبشر: إنه «السيد» هكذا بالألف واللام؛ لأن هذا قد يفهم منه استغراق معاني السيادة؛ لأن البشر له سيادة تخصه.

وهذا الباب كالجامع لما يجب من سد الذرائع الموصلة للشرك، وهذا واجب على المسلم أن يسد كل طريق أو سبيل يجعل نفسه تتعاضم؛ لأنّ أعظم مقامات الشرف لك أن يعلم الله - جلّ وعلا - منك أنك متذل خاضع بين يديه، وأنت خائف وجل تدعوه راغباً راهباً، فهذه صفة الخالص من عباد الله - جلّ وعلا - الذين وعدهم الله - جلّ وعلا - بالخيرات فقال سبحانه: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْكَرُونَ فِي =

## وفيه مسائل

- الأولى: تحذير الناس من الغلو.
- الثانية: ما ينبغي أن يقول: من قيل له: أنت سيدنا<sup>[١]</sup>.
- الثالثة: قوله: «لا يستجربنكم الشيطان» مع أنهم لم يقولوا إلا الحق<sup>[٢]</sup>.
- الرابعة: قوله: «ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي».



= أَلْخَبَرْتُ وَيَتَعَوَّنَا رَعْبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَشُوعًا ﴿[الأنبياء: ٩٠]، والخشوع نوعان: خشوع في القلب، وخشوع في الجوارح، وخشوع القلب بالتطامن والذل والخضوع بين يدي الله، وخشوع الجوارح بسكونها، كما قال - جلّ وعلا: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩].

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وتؤخذ من قوله: (السيد الله)؛ فينبغي أن يقول من قيل له ذلك: «السيد الله».

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (لا يستجربنكم الشيطان) مع أنهم لم يقولوا إلا الحق ظاهر كلام المؤلف أن هذا من استجراء الشيطان؛ فهذه الكلمة يحتمل أن معناها أن ما قلتم من استجراء الشيطان.

ويحتمل أن المعنى: قولوا بهذا القول، ولكن إياكم أن تغلوا، فإن هذا من استجراء الشيطان، وهذا ظاهر الحديث كما سبق.



باب



ما جاء في قول الله تعالى:

﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ

يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]<sup>[١]</sup>

[١] قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: أي من الأحاديث والآثار في معنى هذه الآية الكريمة.

قال العماد ابن كثير رحمه الله تعالى: «يقول تعالى: ما قدر المشركون الله حق قدره، حتى عبدوا معه غيره، وهو العظيم الذي لا أعظم منه، القادر على كل شيء، المالك لكل شيء، وكل شيء تحت قهره وقدرته».

قال مجاهد: «نزلت في قريش».

وقال السدي: «ما عظموه حق تعظيمه».

وقال محمد بن كعب: «لو قدروه حق قدره ما كذبوه».

وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: «هم الكفار الذين لم يؤمنوا بقدرة الله عليهم، فمن آمن أن الله على كل شيء قدير، فقد قدر الله حق قدره، ومن لم يؤمن بذلك فلم يقدر الله حق قدره».

وقد وردت أحاديث كثيرة متعلقة بهذه الآية، الطريق فيها وفي أمثالها من مذهب السلف وهو إمرارها كما جاءت من غير تكيف ولا تحريف.

○ قال الشيخ ابن سعدي: ختم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بهذه الترجمة وذكر النصوص الدالة على عظمة الرب العظيم وكبريائه، ومجده وجلاله وخضوع المخلوقات بأسرها لعزه؛ لأن هذه النعوت العظيمة والأوصاف الكاملة أكبر الأدلة والبراهين على أنه المعبود وحده، والمحمود وحده، الذي يجب أن يبذل له غاية الذل والتعظيم وغاية الحب والتأله، وأنه الحق وما سواه باطل.

= وهذه حقيقة التوحيد ولبه وروحه وسر الإخلاص.

فنسأل الله أن يملأ قلوبنا من معرفته ومحبه والإنباء إليه، إنه جواد كريم.  
وهذا آخر التعليق المختصر على كتاب التوحيد وتوضيح مقاصده، وقد حوى  
من غرر مسائل التوحيد، ومن التقاسيم والتفصيلات النافعة ما لا يستغني عنه  
الراغبون في هذا الفن الذي هو أصل الأصول وبه تقوم العلوم كلها.  
والحمد لله على تيسيره ومنتته.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا﴾ [الزمر: ٦٧]. الضمير يعود على  
المشركين، وقدروا: عظموا؛ أي: ما عظموا الله حق تعظيمه حيث أشركوا به ما كان  
من مخلوقاته.

قوله: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾. يحتمل أن تكون الواو  
للحال؛ أي: ما قدروا الله حق قدره في هذه الحال.  
ويحتمل أن تكون للاستئناف، لبيان عظمة الله ﷻ، وهذا أقوى؛ لأنه يعم هذه  
الحال وغيرها.

والقبضة: هي ما يقبض باليد، وليس المراد بها الملك كما قيل، نعم، لو  
قال: والأرض في قبضته، لكان تفسيرها بالملك محتملاً.

قوله: ﴿جَمِيعًا﴾ حال من الأرض، فيشمل بحارها وأنهارها وأشجارها وكل  
ما فيها، الأرض كلها جميعاً قبضته يوم القيامة، والسموات على عظمها وسعتها  
مطويات بيمينه، قال الله ﷻ: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا  
أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

قوله: ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى﴾. هذا تنزيه له عن كل نقص وعيب، ومما ينزه عنه  
هذه الأنداد، ولهذا قال: وتعالى؛ أي: ترفع.

قوله: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؛ أي: عن كل شرك يشركونه به، سواء جعلوا الخالق  
كالمخلوق أو العكس.

قوله: (حبر). الحبر هو العالم الكثير العلم، والحبر يشابه البحر في اشتقاق  
الحروف، ولهذا كان العالم أحياناً يسمى بالحبر وأحياناً بالبحر.

قوله: (إنا نجد)؛ أي: في التوراة.

قوله: (فضحك النبي ﷺ). ولولا ما بعدها لاحتملت أن تكون إنكاراً؛ لأن =



= من حدثك بحديث لا تطمئن إليه ضحكت منه، لكنه قال: «تصديقاً لقول الحبر»؛ فكانت إقراراً لا غير، ويدل لذلك قوله: ثم قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ الآية؛ فهذا يدل على أنه ﷺ أقره واستشهد لقوله بآية من كتاب الله، فضحكه واستشهاده تقرير لقول الحبر، وسبب الضحك هو سروره، حيث جاء في القرآن ما يصدق ما وجده هذا الحبر في كتبه؛ لأنه لا شك أنه إذا جاء ما يصدق القرآن؛ فإن الرسول ﷺ سوف يسر به، وإن كان الرسول ﷺ يعلم علم اليقين أن القرآن من عند الله، لكن تضافر البيّنات مما يقوي الشيء، رأيت أسامة بن زيد وأبوه زيد بن حارثة؟ هل كان عند النبي ﷺ شك في أن أسامة ابن لزيد؟

الجواب: ليس عنده شك في ذلك، ولما مر بهما مُجَزَّز المَدْلَجِي - وهو من أهل القيافة - وقد تغطيا بقطيفة لم يبد منهما إلا أقدامهما، فنظر إلى أقدامهما، فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض، فسر النبي ﷺ سروراً عظيماً حتى «دخل على عائشة مسروراً تبرق أسارير وجهه، وقال: ألم تري إلى مجزأ المدلجي نظر إلى أسامة بن زيد وإلى زيد فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض»، فالمهم أن الرسول ﷺ دخل تبرق أسارير وجهه؛ لأن في ذلك تأييداً للحق، وكان المشركون يقدحون في أسامة بن زيد وأبيه لاختلاف ألوانهما، فكان أسامة أسود شديد السواد وأبوه زيد شديد البياض، لكن الأمر ليس كما قالوا، بل هم كاذبون في ذلك، واختلاف اللون لا يوجب شبهة إلا لذي هوى، فلعل المخالف في اللون نزعة عرق.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: هذا الباب ختم به المؤلف ﷺ أبواب «كتاب التوحيد»؛ لأنه يشتمل على الأسماء والصفات؛ لأن «كتاب التوحيد» كله يدور على توحيد الألوهية، ومكملاته ومنقصاته ومناقضاته، وفي هذا الباب ذكر الأسماء والصفات من أجل أن يتكامل هذا الكتاب فيحتوي على جميع أنواع التوحيد؛ لأن توحيد الألوهية يتضمّن توحيد الربوبية، ومن جملة توحيد الربوبية: الإيمان بالأسماء والصفات، ولكن فصلت الأسماء والصفات بقسم خاص لوجود المخالفين فيها؛ من فرق الجهمية والمعتزلة والأشاعرة ومن أخذ بمذهبهم، وقد أنكر عليهم الأئمة مذهبهم هذا إنكاراً شديداً، وألفوا في ذلك المؤلفات والرّدود الكثيرة؛ لأنّ هذا تعطيلٌ لأسماء الله وصفاته، وإلحادٌ في أسماء الله وصفاته، والله تعالى يقول: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۚ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾

\* عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «جاء خبر من الأحبار إلى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، إنا نجد أن الله يجعل السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء على إصبع، والثرى على إصبع، وسائر الخلق على إصبع، فيقول: أنا الملك،

= فالله أثبت لنفسه الأسماء وأثبت له الصفات، أثبت له السمع، والبصر، والقدرة، والحياة، والعلم، والوجه، واليدين، وأثبت له ﷻ صفات الكمال، فمن نفى ذلك عن الله فقد أُلحد في أسماء الله، فهو من الذين قال الله - تعالى فيهم: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَاءِ﴾؛ أي: اتركوهم ولا تلتفتوا إلى قولهم؛ لأنه مخالف لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وفي قوله: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ﴾ تهديد من الله ﷻ لمن خالف في أسماء الله وصفاته بأنه سيعذبه.

□ ما يستفاد من الأدب والمصنف برؤاياته:

- ١ - بيان عظمة الله سبحانه وصغر المخلوقات بالنسبة إليه.
- ٢ - أن من أشرك به سبحانه لم يُقدَّرْه حق قدره.
- ٣ - إثبات اليدين والأصابع واليمين والشمال والكف لله سبحانه على ما يليق به.

٤ - أن هذه العلوم الجليلة التي في التوراة باقية عند اليهود الذين في زمن الرسول ﷺ لم ينكروها ولم يحرفوها.

٥ - تفرّد الله سبحانه بالملك وزوال كل ملكٍ لغيره.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: في هذا الكتاب أنواع التوحيد الثلاثة: الألوهية والربوبية والأسماء والصفات وإن كان المقصود الأعظم منه هو توحيد الألوهية.

وفي هذا الباب الرد على المعطلة وفيه إثبات الصفات وعلى وجه الخصوص اليدين والأصابع والعلو فأما اليدين فينكرها سائر طوائف المعطلة من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة ويتأولونها بالنعمة أو القدرة.

وأما العلو فينكره الجهمية والمعتزلة بل والأشاعرة ينكرون علو الله بذاته على خلقه فيعتقد كثير منهم أن الله في كل مكان فينكرون علو الله ويجعلونه حال في المخلوقات والمخلوقات تحيط به تعالى الله عن ذلك.

فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه تصديقاً لقول الحبر، ثم قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾.

وفي رواية لمسلم: «والجبال والشجر على إصبع، ثم يهزهن فيقول: أنا الملك، أنا الله».

وفي رواية للبخاري: «يجعل السماوات على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلق على إصبع» أخرجاه [١].

[١] رواه البخاري (٤٨١١) (٨٤١٤) (٨٤١٥) (٧٥١٣)، ومسلم (٢٧٨٨).

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وذكر [ابن كثير] حديث ابن مسعود كما ذكره المصنف ﷺ في هذا الباب، قال: ورواه البخاري في صحيحه في غير موضع ومسلم، والإمام أحمد والترمذي والنسائي كلهم من حديث سليمان بن مهران وهو الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة عن ابن مسعود بنحوه.

قال الإمام أحمد: حدثنا معاوية، حدثنا الأعمش، عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: «جاء رجل من أهل الكتاب إلى النبي ﷺ فقال: يا أبا القاسم، أبلغك أن الله تعالى يجعل الخلائق على إصبع، السموات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والثرى على إصبع، وسائر الخلائق على إصبع، فيقول: أنا الملك؟ فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه، قال: وأنزل الله ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ﴾ الآية.

وهكذا رواه البخاري ومسلم والنسائي من طرق عن الأعمش به.

وقال الإمام أحمد: حدثنا الحسين بن حسن الأشقر، حدثنا أبو كدينة عن عطاء عن أبي الضحى عن ابن عباس قال: «مر يهودي برسول الله ﷺ وهو جالس فقال: كيف تقول يا أبا القاسم يوم يجعل الله السموات على ذه - وأشار بالسبابة - والأرض على ذه، والجبال على ذه، وسائر الخلائق على ذه؟ كل ذلك يشير بإصبعه، فأنزل الله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾».

وكذا رواه الترمذي في التفسير بسنده عن أبي الضحى مسلم بن صبيح به، وقال: حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

ثم قال البخاري: حدثنا سعيد بن عفير، حدثنا الليث، حدثني عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أن أبا هريرة رضي الله عنه =

= قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يقبض الله الأرض، ويطوي السماء بيمينه، فيقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟» تفرد به من هذا الوجه. ورواه مسلم من وجه آخر وقال البخاري في موضع آخر: حدثنا مقدم بن محمد، حدثنا عمي القاسم بن يحيى، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «إن رسول الله ﷺ قال: إن الله تعالى يقبض يوم القيامة الأرضين على إصبع، وتكون السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك». تفرد به أيضاً من هذا الوجه، ورواه مسلم من وجه آخر.

وقال البخاري في موضع آخر: حدثنا مقدم بن محمد، حدثنا عمي القاسم بن يحيى، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «إن رسول الله ﷺ قال: «إن الله تعالى يقبض يوم القيامة الأرضين، وتكون السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك» تفرد به أيضاً من هذا الوجه. ورواه مسلم من وجه آخر.

وقد رواه الإمام أحمد من طريق آخر بلفظ أبسط من هذا السياق وأطول فقال: حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة، أنبأنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن عبيد الله بن مقسم عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ قرأ هذه الآية ذات يوم على المنبر: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَقَعْلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (١٧). ورسول الله ﷺ يقول هكذا بيده يحركها يقبل بها ويدبر، يمجّد الرب تعالى نفسه: «أنا الجبار المتكبر، أنا الملك، أنا العزيز، أنا الكريم، فرجف برسول الله ﷺ المنبر حتى قلنا: ليخرن به». اهـ.

○ قال الشيخ ابن قاسم: الإصبع واحد الأصابع، يذكر ويؤنث، وفيه خمس لغات، وقيل عشر، فتح الهمزة وضمها وكسرهما مع الحركات الثلاث في الباء، والعاشره أصبوع، وأفصحهن، كسر الهمزة وفتح الباء.

والحبر: بفتح الحاء وكسرهما وأحد أحبار اليهود، قيل: الكسر أفصح. وهو العالم بتجوير الكلام وتحسينه، سمي حبراً لما يبقى من أثر علومه في قلوب الناس، وآثار أفعاله الحسنة المقتدى بها.

وقال أبو عبيد: يرويه المحدثون كلهم بالفتح؛ أي: يجد الحبر ذلك الوصف في كتبهم.

قال المصنف: وفيه أن هذه العلوم وأمثالها باقية عند اليهود الذين في زمنه ﷺ لم ينكروها ولم يتأولوها.

= وفيه إثبات الأصابع للرحمن جل وعلا، على ما يليق بجلاله وعظمته، وفي الحديث: «القلب بين إصبعين من أصابع الرحمن».   
 ○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (جَاءَ حَبْرٌ) يقال: حَبَرَ بالفتح وجَبَرَ بالكسر هو العالم.

قوله: (عَلَى إَصْبَعٍ) فيه إثبات الأصابع لله ﷻ وأنها خمسة أصابع.   
 ○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أصبع). واحدة الأصابع، وهي مثلثة الأول والثالث، ففيها تسع لغات، والعاشر أصبوع، وفي هذا يقول النازم:

وهمز أنملة ثلث وثلاثة التسع في أصبع واختم بأصبوع  
 قوله: (أنا الملك). هذه الجملة تفيد الحصر؛ لأنها اسمية معرفة الجزئين، ففي ذلك اليوم لا ملك لأحد، قال تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُوقٌ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾ [غافر: ١٦]، وكل الناس الملوك منهم والمملوكون على حد سواء يحشرون حفاة عراة غرلاً، وبهذا يظهر ملكوت الله ﷻ في ذلك اليوم ظهوراً بيّناً؛ لأنه سبحانه ينادي: لمن الملك اليوم، فلا يجيبه أحد، فيجيب نفسه: ﴿لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾.

وقوله: (الملك)؛ أي: ذو السلطان، وليس مجرد المتصرف، بل هو المتصرف فيما يملك على وجه السلطة والعلو، وأما (المالك) فدون ذلك، ولهذا يمتدح نفسه تعالى بأنه الملك، وقوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿١﴾﴾ [الفاتحة: ٤] فيها قراءتان: (ملك، ومالك)؛ ليتبين بذلك أنه ملك مالك.

فملك الله تعالى متضمن لكمال السلطان والتدبير والملك، بخلاف غيره، فإن من ملوك الدنيا من يكون ملكاً لا يملك التصرف، ومنهم المالك وليس بملك.   
 وقوله: (حتى بدت نواجذه)؛ أي: ظهرت، ونواجذ: جمع ناجذ، وهو أقصى الأضراس.

وهذا الضحك من النبي ﷺ تقرير لقول الحبر، ولهذا قال ابن مسعود: «تصديقاً لقول الحبر» ولو كان منكراً ما ضحك الرسول ﷺ ولا استشهد بالآية، ولقال له: كذبت كما كذب الذين ادعوا أن الذي يزني لا يرجم، ولكنه ضحك تصديقاً لقول الحبر سروراً بأن ما ذكره موافق لما جاء به القرآن الذي أوحى إلى محمد ﷺ.

قوله: (ثم قرأ): ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَتَّى قَدَرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ﴾ الآية. هذا =

= معنى الآية التي لا تحتل غير، وأن السماوات مطويات؛ كطي السجل للكتب بيمينه؛ أي: يده تبارك وتعالى؛ لأن ذلك تفسيره ﷺ، وتفسيره في الدرجة الثانية من حيث الترتيب، لكنه كالقرآن في الدرجة الأولى من حيث القبول والحجة. وأما تفسير أهل التحريف، فيقول بعضهم: (قبضته)؛ أي: في قبضته وملكه وتصرفه، وهو خطأ؛ لأن الملك والتصرف كائن يوم القيامة وقبله. وقول بعضهم: السماوات مطويات؛ أي: تالفة وهالكة، كما تقول: انطوى ذكر فلان؛ أي: زال ذكره.

(وبيمينه)؛ أي: بقسمه؛ لأنه قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٦ - ٢٧]، فجعلوا المراد باليمين القسم... إلى غير ذلك من التحريفات التي يلجأ إليها أهل التحريف، وهذا لظنهم الفاسد بالله، حيث زعموا أن إثبات مثل هذه الصفات يستلزم التمثيل، فصاروا ينكرون ما أثبتته الله لنفسه، وما أثبتته رسوله وسلف الأمة بشبهات يدعونها حججاً.

فيقال لهم: هل أنتم أعلم بالله من الله؟

إن قالوا: نعم؛ كفروا، وإن قالوا: لا، قلنا: هل أنتم أفصح في التعبير عن المعاني من الله؟

إن قالوا: نعم؛ كفروا، وإن قالوا: لا؛ خُصموا، وقلنا لهم: إن الله بيّن ذلك أبلغ بيان بأن الأرض جميعاً قبضته يوم القيامة، والرسول ﷺ أقر الحبر على ما ذكر فيما يطابق الآية، وهل أنتم أنصح من الرسول ﷺ لعباد الله؟ فيقولون: لا.

إذا كان كلامه تعالى أفصح الكلام، وأصدق، وأبين، وأعلم بما يقول؛ لزم علينا أن نقول مثل ما قال عن نفسه، ولسنا بمذنبين، بل الذنب على من صرف كلامه عن حقيقته التي أرادها الله بها.

□ ومن فرائد الحديث:

إثبات الأصابع لله ﷻ لإقراره ﷺ هذا الحبر على ما قال.

والإصبع إصبع حقيقي يليق بالله ﷻ؛ كاليد، وليس المراد بقوله: (على إصبع) سهولة التصرف في السماوات والأرض، كما يقوله أهل التحريف، بل هذا خطأ مخالف لظاهر اللفظ والتقسيم، ولأنه ﷺ أثبت ذلك بإقراره؛ ولقوله ﷺ: «إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن».

وقوله: (بين أصبعين) لا يلزم من البينية المماساة، ألا ترى قوله تعالى: =

= ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، والسحاب لا يمس الأرض ولا السماء وهو بينهما، ونقول: عنيزة بين الزلفي والرس، ولا يلزم أن تكون متصلة بهما، ونقول: شعبان بين ذي القعدة وجمادى، ولا يلزم أن يكون موالياً له؛ فتبين أن البنية لا تستلزم الاتصال في الزمن أو المكان، وكما ثبت عنه ﷺ: إن الله ﷻ يكون قبل وجه المصلي ولا يلزم من المقابلة أن يكون بينه وبين الجدار أو السترة التي يصلي عليها، فهو قبل وجهه وإن كان على عرشه، ومثال ذلك: الشمس حين تكون في الأفق عند الشروق أو الغروب؛ فإن من الممكن أن تكون قبل وجهك وهي في العلو.

فتبين بهذا أن هؤلاء المحرفين على ضلال، وأن من قال: إن طريقتهم أعلم وأحكم؛ فقد ضل.

ومن المشهور عندهم قولهم: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم، وهذا القول على ما فيه من التناقض قد يوصل إلى الكفر؛ فهو: أولاً: فيه تناقض؛ لأنهم قالوا: طريق السلف أسلم، ولا يعقل أن تكون الطريقة أسلم وغيرها أعلم وأحكم؛ لأن الأسلم يستلزم أن يكون أعلم وأحكم، فلا سلامة إلا بعلم بأسباب السلامة وحكمة في سلوك هذه الأسباب.

ثانياً: أين العلم والحكمة من التحريف والتعطيل؟

ثالثاً: يلزم منه أن يكون هؤلاء الخالفون أعلم بالله من رسوله ﷺ وأصحابه؛ لأن طريقة السلف هي طريقة النبي ﷺ وأصحابه.

رابعاً: أنها قد تصل إلى الكفر؛ لأنها تستلزم تجهيل النبي ﷺ وتسفيهه، فتجهيله ضد العلم، وتسفيهه ضد الحكمة، وهذا خطر عظيم.

فهذه العبارة باطلة حتى وإن أرادوا بها معنى صحيحاً؛ لأن هؤلاء بحثوا وتعمقوا وخاضوا في أشياء كان السلف لم يتكلموا فيها، فإن خوضهم في هذه الأشياء هو الذي ضرهم وأوصلهم إلى الحيرة والشك، وصدق النبي ﷺ حين قال: «هلك المتطعون»، فلو أنهم بقوا على ما كان عليه السلف الصالح ولم يتنطعوا؛ لما وصلوا إلى هذا الشك والحيرة والتحريف، حتى إن بعض أئمة أهل الكلام كان يتمنى أن يموت على عقيدة أمه العجوز التي لا تعرف هذا الضلال، ويقول بعضهم: ها أنا أموت على عقيدة عجائز نيسابور.

وهذا من شدة ما وجدوا من الشك والقلق والحيرة، ولا تظن أن العقيدة =

= الفاسدة يمكن أن يعيش الإنسان عليها أبداً، لا يمكن أن يعيش الإنسان إلا على عقيدة سليمة، وإلا ابتلي بالشك والقلق والحيرة، وقد قال بعضهم: أكثر الناس شكاً عند الموت أهل الكلام، وما بالك - والعياذ بالله - بالشك عند الموت، يختم للإنسان بضد الإيمان.

لكن لو أخذنا العقيدة من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ بسهولة وبما جرى عليه السلف، ونقول كما قال الرازي وهو من علمائهم ورؤسائهم: رأيت أقرب الطرق طريقة القرآن: أقرأ في الإثبات: ﴿الَّذِينَ عَلَى الْأَرْضِ أَسْتَوُوا﴾ [طه: ٥]؛ يعني: فأثبت، وأقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه: ١١٠]، ومن جرّب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي؛ لأنه أقر قبل هذا الكلام، فقال: لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية؛ فما رأيها تروي غليلاً ولا تشفي غليلاً، ووجدت أقرب الطرق طريقة القرآن.

والحاصل أن هؤلاء المنكرين لما جاء في الكتاب والسنة من صفات الله ﷻ اعتماداً على هذا الظن الفاسد أنها تقتضي التمثيل قد ضلوا ضلالاً مبيناً؛ فالصحابه رضي الله عنهم هل ناقشوا الرسول ﷺ في هذا؟ والذي نكاد نشهد به إن لم نشهد به أنه حين يمر عليهم مثل هذا الحديث يقبلونه على حقيقته، لكن يعلمون أن الله لا مثل له؛ فيجمعون بين الإثبات وبين النفي.

إذاً موقفنا من هذا الحديث الذي فيه إثبات الأصابع لله ﷻ أن نقر به ونقبله، وأن لا تقتصر على مجرد إمراره بدون معنى فنكون بمنزلة الأميين الذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانى، بل نقرؤه ونقول: المراد به أصبع حقيقي يجعل الله عليه هذه الأشياء الكبيرة، ولكن لا يجوز أبداً أن نتخيل بأفهامنا أو أن نقول بألسنتنا: إنه مثل أصابعنا، بل نقول: الله أعلم بكيفية هذه الأصابع؛ فكما أننا لا نعلم ذاته المقدسة، فكذلك لا نعلم كيفية صفاته، بل نكل علمها إلى الله ﷻ.

قوله: (ثم يهزهن)؛ أي: هزاً حقيقياً، ليبين للعباد في ذلك الموقف العظيم عظمتهم وقدرته، «وكان الرسول ﷺ يقرأ هذه الآية ويقبض أصابعه ويبسطها، فصار المنبر يتحرك ويهتز»؛ لأنه ﷺ كان يتكلم بهذا الكلام وقلبه مملوء بتعظيم الله تعالى. فإن قلت: هل نفعل أدينا كما فعل النبي ﷺ؟

فالجواب: إن هذا يختلف بحسب ما يترتب عليه؛ فليس كل من شاهد أو سمع يتقبل ذهنه ذلك بغير أن يشعر بالتمثيل، فينبغي أن نكف لأن هذا ليس بواجب =



= حتى نقول: يجب علينا أن نبليح كما بليح الرسول ﷺ بالقول والفعل، أما إذا كنا نتكلم مع طلبة علم أو مع إنسان مكابر ينفي هذا ويريد أن يحول المعنى إلى غير الحقيقة، فحينئذ نفعل كما فعل الرسول ﷺ.

فلو قال قائل: إن الله سميع بصير، لكن قال: سميع بلا سمع وبصير بلا بصر، مع أن الرسول عليه الصلاة والسلام حين قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] وضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه وأبو هريرة حين حدث به كذلك؛ فهذا الإنسان الذي يقول: إن الله سميع بلا سمع وبصير بلا بصر نقول له هكذا.

وكذلك الذي ينكر حقيقة اليد ويقول: إن الله لا يقبض السماوات بيمينه، وأن معنى قبضته؛ أي: في تصرفه؛ فهذا نقول له كما فعل الرسول ﷺ.

فالمقام ليس بالأمر السهل، بل هو أمر صعب ودقيق للغاية؛ فإنه يخشى من أن يقع أحد في محذور كان بإمكانك أن تمسك عنه، وهذا هو فعل الرسول ﷺ في جميع تصرفاته إذا تأملتها، حتى الأمور العملية قد يؤجلها إذا خاف من فتنة أو من شيء أشد ضرراً؛ كما أخرج بناء الكعبة على قواعد إبراهيم خوفاً من أن يكون فتنة لقريش الذين أسلموا حديثاً.

قوله: (والماء والثرى على إصبع). هذا لا ينافي قوله: (الأرضين على إصبع)؛ لأنه يقال: (الماء والثرى على إصبع)؛ أي: الأرض كلها على إصبع، ويراد بالإصبع الجنس، وإلا لتناقض مع معنى الحديث الذي قبله: «الشجر على إصبع، والماء على إصبع، والثرى على إصبع»؛ إذ النكرة إذا كررت بلفظ النكرة؛ فالثاني غير الأول غالباً، وإذا كررت بلفظ المعرفة، فالثاني هو الأول غالباً، فيقال: الماء والثرى كناية عن الأرض كلها، أو إن الماء والثرى على إصبع وسكت عن الباقي، إما اختصاراً أو اقتصاراً.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: في الحديث قَبُولُ الْحَقِّ وَمَنْ جَاءَ بِهِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبِلَ الْحَقَّ مِنْ هَذَا الْيَهُودِيِّ وَفَرَحَ بِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -.

وفي هذه النصوص مشروعية التحدث عن آيات الله الكونية، من أجل الاعتبار والاتعاظ، وتعظيم الله ﷻ وإفراده بالعبادة، وليس التحدث بهذه الأمور هو من باب الاستطلاع أو زيادة المعلومات فقط، وإنما هو من أجل الاعتبار والاتعاظ =

ولمسلم، عن ابن عمر مرفوعاً: «يطوي الله السماوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين السبع، ثم يأخذهن بشماله، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟»<sup>[١]</sup>.

= والاستدلال على استحقاق الله جلّ وعلا للعبادة دونما سواه، هذا هو المطلوب.  
[١] رواه مسلم (٢٧٨٨) ولفظه في مسلم: : (ثم يطوي الأرضين بشماله ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟).

قلت: ولفظة (الشمال) في حديث عبد الله بن عمر عند مسلم تفرد بها عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن سالم عن ابن عمر، وعمر بن حمزة ضعيف قال الذهبي في «الميزان»: ضعفه يحيى بن معين والنسائي وقال أحمد: أحاديثه مناكير.

وقال العقيلي في «الضعفاء» (١٥٣/٣) في ترجمته بعد أن ساق له هذا الحديث: وهذا الكلام يروى بغير هذا الإسناد بإسناد أصلح من هذا. اهـ.  
والحديث عند البخاري (٧٤١٢) من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، وعند مسلم (٢٧٨٨ - ٢٥ و ٢٦) من طريق عبيد الله بن مقسم عن ابن عمر، وليس عندهما لفظة (الشمال).

قال الحافظ البيهقي في «الأسماء والصفات» (٥٥/٢): ذكر (الشمال) فيه، تفرد به عمر بن حمزة عن سالم، وقد روى هذا الحديث نافع وعبيد الله بن مقسم عن ابن عمر؛ لم يذكر في الشمال.

وروى ذكر الشمال في حديث آخر في غير هذه القصة؛ إلا أنه ضعيف بمرة، تفرد بأحدهما: جعفر بن الزبير، وبالأخر: يزيد الرقاشي. وهما متروكان، وكيف يصح ذلك؟ وصحيح عن النبي ﷺ أنه سمى كلتي يديه يميناً، وكأن من قال ذلك أرسله من لفظه على ما وقع له، أو على عادة العرب في ذكر الشمال في مقابلة اليمين. اهـ.

○ قال الشيخ ابن باز: وفي هذا إثبات الصفات لله وأن له يمين وشمال وأن كلتا يديه يمين كما في الحديث الآخر وسمي أحدهما يميناً والآخر شمالاً من حيث الاسم ولكن من حيث المعنى والشرف كلتاها يمين ﷺ وليس في شيء منهما نقص.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (ثم يقول: أنا الملك) يقول ذلك ثناء على =

= نفسه - سبحانه -، وتنبهها على عظمتها الكاملة وعلى ملكه الكامل، وهو السلطان، فهو مالك ذو سلطان، وهذه الجملة كلا جزأيا معرفة، وإذا كان المبتدأ والخبر كلاهما معرفة، فإن ذلك من طرق الحصر؛ أي: أنا الذي لي الملكية المطلقة والسلطان التام لا ينازعني فيهما أحد.

قوله: (أين الجبارون؟). الاستفهام للتحدي، فيقول: أين الملوك الذين كانوا في الدنيا لهم السلطة والتجبر والتكبر على عباد الله؟ وفي ذلك الوقت يحشرون أمثال الذر يطأهم الناس بأقدامهم.

قوله: (يطوي الأرضين السبع) أشار الله في القرآن إلى أن الأرضين سبع، ولم يرد العدد صريحا في القرآن، قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]، والمماثلة هنا لا تصح إلا في العدد؛ لأن الكيفية تتعذر المماثلة فيها، وأما السُّنة، فقد صرحت بعدة أحاديث بأنه سبع.

قوله: (ثم يأخذهن بشماله) كلمة (شمال) اختلف فيها الرواة، فمنهم من أثبتها، ومنهم من أسقطها، وقد حكموا على من أثبتها بالشذوذ؛ لأنه خالف ثقتين في روايتها عن ابن عمر.

ومنهم من قال: إن ناقلها ثقة، ولكنه قالها من تصرفه.

وأصل هذه التخطئة هو ما ثبت في «صحيح مسلم»: أن الرسول ﷺ قال: «المقسطون على منابر من نور على يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين»، وهذا يقتضي أنه ليس هناك يد يمين ويد شمال.

ولكن إذا كانت لفظة (شمال) محفوظة؛ فهي عندي لا تنافي (كلتا يديه يمين)؛ لأن المعنى أن اليد الأخرى ليست كيد الشمال بالنسبة للمخلوق ناقصة عن اليد اليمنى، فقال: (كلتا يديه يمين)؛ أي: ليس فيه نقص، ويؤيد هذا قوله في حديث آدم: «اخترت يمين ربي وكلتا يديه يمين مباركة»، فلما كان الهم يذهب إلى أن إثبات الشمال؛ يعني: النقص في هذه اليد دون الأخرى؛ قال: (كلتا يديه يمين)، ويؤيده أيضاً قوله: «المقسطون على منابر من نور على يمين الرحمن»، فإن المقصود بيان فضلهم ومرتبهم، وأنهم على يمين الرحمن - سبحانه -.

وعلى كل؛ فإن يديه - سبحانه - اثنتان بلا شك، وكل واحدة غير الأخرى، وإذا وصفنا اليد الأخرى بالشمال؛ فليس المراد أنها أقل قوة من اليد اليمنى، بل كلتا يديه يمين.

وروى عن ابن عباس قال: «ما السماوات السبع والأرضون السبع في كف الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم»<sup>[١]</sup>.

= والواجب علينا أن نقول: إن ثبتت عن رسول ﷺ؛ فنحن نؤمن بها، ولا منافاة بينها وبين قوله: (كلتا يديه يمين) كما سبق، وإن لم تثبت، فلن نقول بها.  
[١] رواه ابن جرير (٣٠٢١٢) من طريق عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء عن ابن عباس به.

قلت: وعمرو بن مالك النكري قال ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» (ص ١٥٥): «وقعت المناكير في حديثه من رواية ابنه عنه وهو في نفسه صدوق اللهجة». اهـ. وقال في «الثقات» (٢٢٨/٧): «عمرو بن مالك النكري كنيته أبو مالك، من أهل البصرة، يروي عن أبي الجوزاء، روى عنه حماد بن زيد وجعفر بن سليمان وابنه يحيى بن عمرو، ويعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه، مات سنة تسع وعشرين ومائة». اهـ.

وقال عنه ابن حجر في «تقريبه»: «صدوق له أوهام»، وقال الذهبي في «الكاشف» (٢٩٤/٢): «وثق»، وقال عنه في «ميزان الاعتدال» (٣/٢٨٦) رقم (٦٤٣٦): «ثقة».

قلت: وقد نقل ابن حجر في «التهذيب» عن ابن حبان قوله: (يخطئ ويغرب). اهـ.

قلت: وهذا خطأ فابن حبان إنما قال ذلك في عمرو بن مالك الراسبي وهو متأخر وأما من يروي عن أبي الجوزاء فهو متقدم يروي عن التابعين وقد نقل الحافظ كلام ابن حبان في عمرو بن مالك الراسبي على الصواب ثم نقلها في ترجمة عمرو بن مالك النكري فوهم في ذلك وقد ترجم لهما المزي في الكمال فذكر قول ابن حبان في الراسبي لا النكري.

قلت: ولهذا فرّق بينهما ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٥٩/٦)، والذهبي في «الميزان» فقال (٢٨٥/٣): عمرو بن مالك الراسبي البصري لا النكري.

هو شيخ حدث عن الوليد بن مسلم ضعفه أبو يعلى.

وقال ابن عدي: يسرق الحديث. اهـ.

ثم ترجم لعمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء وقال: ثقة. اهـ.

قلت: وبهذا يظهر صحة هذا الأثر خلافاً لمن ضعفه ممن خرج أحاديث كتاب =

= التوحيد وسبب ذلك الخلط في ترجمة عمرو بن مالك الثقة بعمرو بن مالك الراسبي الضعيف وقد صحح هذا الأثر سليمان بن عبد الله رحمته الله.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (في كف الرحمن) هكذا ساقه المؤلف، والذي في ابن جرير «في يد الله»، ففيما ساقه المؤلف لإثبات الكف لله تعالى، إن كان السياق محفوظاً وإلا ففيه إثبات اليد.

أما الكف فقد ثبت في أحاديث أخرى صحيحة.

قوله: (إلا كخردلة). هي حبة نبات صغيرة جداً، يضرب بها المثل في الصغر والقلّة، وهذا يدل على عظمته - سبحانه -، وأنه - سبحانه - لا يحيط به شيء، والأمر أعظم من هذا التمثيل التقريبي؛ لأنه تعالى لا تدركه الأبصار، ولا تحيط به الأفهام.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: فهذه السماوات العظيمة في كَفِّ الرحمن والأرضون الواسعة وما فيها في كَفِّ الرحمن كالخردلة في يد واحدٍ منا، هذا تشبيه لصغر هذه المخلوقات بالنسبة إلى الله، كصغر حبة الخردل في يد المخلوق، وليس هو من تشبيه الله تعالى أو صفة من صفاته بصفات المخلوقين، وإنما هو تشبيه لصغر المخلوقات بالنسبة إلى الله تعالى بصغر حبة الخردل بالنسبة ليد المخلوق.

وهذا من باب ضرب الأمثال التي تقرب بها المعاني ويوضح المقصود.

قال شيخنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمته الله في تفسيره: «أضواء البيان»: فيحصل من هذا البحث أن الصفات من باب واحد وأن الحق فيها متركب من أمرين:

الأول: تنزيه الله جلّ وعلا عن مشابهة الخلق.

والثاني: الإيمان بكل ما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم إثباتاً أو نفياً وهذا هو معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] والسلف الصالح عليهم السلام ما كانوا يشكون في شيء من ذلك ولا كان يشكل عليهم.

ألا ترى إلى قول الفرزدق وهو شاعر فقط وأما من جهة العلم فهو عامي:

وكيف أخاف الناس واللّه قابض على الناس والسبعين في راحة اليد

ومراده بالسبعين: سبع سموات وسبع أرضين.

فمن علم مثل هذا من كون السموات والأرضين في يده جل وعلا أصغر من حبة خردل فإنه عالم بعظمة الله وجلاله لا يسبق إلى ذهنه مشابهة صفاته لصفات =

وقال ابن جرير: حدثني يونس، أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد: حدثني أبي قال: قال رسول الله ﷺ: «ما السماوات السبع في الكرسي إلا كدراهم سبعة ألقيت في ترس».

وقال: قال أبو ذر رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة من الأرض»<sup>[١]</sup>.

= الخلق ومن كان كذلك زال عنه كثير من الإشكالات التي أشكلت على كثير من المتأخرين، وهذا الذي ذكرنا من تنزيه الله جلّ وعلا عما لا يليق به والإيمان بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ هو معنى قول الإمام مالك رحمه الله: الاستواء غير مجهول. والكيف غير معقول والسؤال عنه بدعة.

ويروى نحو قول مالك عن شيخه ربيعة وأم سلمة رضي الله عنهما والعلم عند الله تعالى. انتهى كلامه رحمه الله.

[١] رواه ابن جرير في «تفسيره»، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥٨٧/٢)، والذهبي في «العلو للعلي الغفار» (١١٧/١) من طريقين: الأول: من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم يقول عن أبيه: أن رسول الله ﷺ، والثاني: وقال: قال أبو ذر: قلت: فالأول مرسل قال الحافظ الذهبي في «العلو» (١١٧/١): هذا مرسل وعبد الرحمن ضعيف. اهـ.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٣/١): أول الحديث مرسل وعن أبي ذر منقطع. اهـ.

قلت: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعفه أحمد، وأبو زرعة وابن المديني وأبو داود والنسائي.

ورواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٠٤/٢): أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ، أنا أبو الحسن علي بن الفضل السامري ببغداد، حدثنا الحسن بن عرفة العبدي، ثنا يحيى بن سعيد السعدي البصري، ثنا عبد الملك بن جريج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير الليثي، عن أبي ذر، رضي الله عنه قال: دخلت على رسول الله ﷺ وهو في المسجد، فذكر الحديث. قال فيه: قلت: فأى آية أنزل الله عليك أعظم؟ قال: «آية الكرسي» ثم قال ﷺ: «يا أبا ذر، ما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة في أرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على تلك الحلقة» تفرد به يحيى بن سعيد السعدي وله شاهد بإسناد أصح، أنبأني أبو عبد الله الحافظ، =

= إجازة، أنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنا الحسن بن سفيان بن عامر، ثنا إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني، ثنا أبي، عن جدي، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر، رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، أيما أنزل عليك أعظم؟ قال ﷺ: «آية الكرسي»، ثم قال: «يا أبا ذر، ما السماوات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة». اهـ.

قلت: ويحيى بن سعيد السعدي قال ابن حبان في «المجروحين» (١٢٩/٣): شيخ يروي عن ابن جريج المقلوبات، وعن غيره من الثقات الملققات، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد.

وفي الطريق الثانية: إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني كذبه أبو حاتم وأبو زرعة.

وأخرجه الدارمي في «الرد على المريسي» (٤٢٤/١): حدثنا الحمانى، ثنا الحكم بن ظهير، عن عاصم عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه قال: «ما السماوات والأرض في الكرسي إلا بمنزلة حلقة بأرض فلاة».

قلت: وإسناده ضعيف جداً الحكم بن ظهير وهو متروك الحديث، قاله أبو حاتم والنسائي وقال البخاري: منكر الحديث وقال - مرة - تركوه.

وله شاهد مرسل عن مجاهد أخرجه سعيد بن منصور في «التفسير» (٩٥٢/٣): قال: نا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، قال: «ما السموات والأرض في الكرسي، إلا بمنزلة حلقة ملقاة في أرض فلاة». قال الحافظ في «الفتح» (١٣/٤١١): أخرجه سعيد بن منصور في التفسير بسند صحيح عنه. اهـ.

قلت: فيه الأعمش وهو مدلس وقد قال أبو حاتم كما في «العلل» (١١٨/١): إن الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يروي عن مجاهد مدلس. اهـ.

وقال الدارقطني: قيل: إن الأعمش لم يسمع من مجاهد. «العلل» (١٥٤١).

وقال العلائي في «جامع التحصيل» (١٨٩): وقال الترمذي: قلت لمحمد؛ يعني: البخاري، يقولون: لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث فقال: ربح ليس بشيء لقد عدت له أحاديث كثيرة نحو من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها حدثنا مجاهد. اهـ.

○ قال الشيخ ابن قاسم: قوله: (ألقيت في ترس) بضم التاء القاع المستدير

المتسع الأطلس، كما قيل:

\* وعن ابن مسعود قال: «بين السماء الدنيا والتي تليها خمسمائة عام، وبين كل سماء وسماء خمسمائة عام، وبين السماء السابعة والكرسي خمسمائة عام، وبين الكرسي والماء خمسمائة عام، والعرش فوق الماء، والله فوق العرش لا يخفى عليه شيء من أعمالكم».

أخرجه ابن مهدي، عن حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله، ورواه بنحوه المسعودي، عن عاصم، عن أبي وائل، عن

وواجهت ترساً من متون صحاري

= ويقال: الترس صفحة فولاذ تحمل لاتقاء السيف، والمراد الأول، وفيه صغر السماوات بالنسبة إلى الكرسي. وقال السدي: الكرسي تحت العرش، والسماوات والأرض في جوف الكرسي.

قال ابن عباس: الكرسي موضع القدمين.

قال شيخ الإسلام: العرش مقبب، ولم يثبت أنه مستدير مطلقاً، بل ثبت أنه فوق الأفلاك، وأن له قوائم، فيجب أن يعلم أن العالم العلوي والسفلي بالنسبة إلى الخالق جلّ وعلا في غاية الصغر.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (قال ابن جرير). هو المفسر المشهور رحمته الله، وله تفسير أثري يعتمد فيه على الآثار، لكن آفته أنه لم يمحص هذه الآثار، وأتى بالصحيح والضعيف وما دون الضعيف أيضاً، وكأنه رحمته الله أراد أن يقيد هذا وجعل الحكم بالصحة والضعف موكولاً إلى القارئ، وربما كان يريد أن يرجع إليه مرة ثانية ويمحصه، ولكن لم يتيسر ذلك.

(الكرسي): موضع قدمي الله تعالى، هكذا قال ابن عباس رحمته الله، والدراهم: جمع درهم، وهو النقد من الفضة، والترس: شيء من جلد أو خشب يحمل عند القتال يتقى به السيف والرمح ونحوهما.

قوله: (ما الكرسي في العرش)؛ أي: بالنسبة إليه، والعرش هو المخلوق العظيم الذي استوى عليه الرحمن، ولا يقدر قدره إلا الله تعالى، والمراد بالحلقة حلقة الدرع، وهي صغيرة وليست بشيء بالنسبة إلى فلاة الأرض.

وهذا الحديث يدل على عظمته تعالى؛ فيكون مناسباً لتفسير الآية التي جعلها المؤلف ترجمة للباب.



عبد الله. قاله الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، قال: وله طرق<sup>[١]</sup>.

[١] حسن، رواه ابن خزيمة في «التوحيد» (٢٤٢/١)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (٥٥/١)، واللالكائي في «شرح اعتقاد أهل السنة» (٣/٣٩٥)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥٦٥/٢)، وابن بطة في «الإبانة» (٣/١٧١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٤٢/١)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (٥٥/١) وفي «نقضه على المريسي الجهمي» (٤٢٢/١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/٢٠٢)، والذهبي في «العلو للعلي الغفار» (٤٥/١) من طريق عاصم بن بهدلة عن زر بن حبیش عن عبد الله موقوفاً.

قلت: وفيه عاصم بن بهدلة وهو حسن الحديث، قال الذهبي في «الميزان» (٣٥٨/٢): ثبت في القراءة، وهو في الحديث دون الثبوت صدوق يهم.  
قال يحيى القطان: ما وجدت رجلاً اسمه عاصم إلا وجدته رديء الحفظ.  
وقال النسائي: ليس بحافظ.  
وقال الدارقطني: في حفظ عاصم شيء.  
وقال أبو حاتم: محله الصدق وقال ابن خراش: في حديثه نكرة قلت: هو حسن الحديث.  
وقال أحمد وأبو زرعة: ثقة.

قلت: خرج له الشيخان لكن مقروناً بغيره لا أصلاً وانفراداً. اهـ.  
○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (وعن ابن مسعود). هذا الحديث موقوف على ابن مسعود، لكنه من الأشياء التي لا مجال للرأي فيها، فيكون له حكم الرفع؛ لأن ابن مسعود رضي الله عنه لم يعرف بالأخذ عن الإسرائيليات.  
قوله: (بين السماء الدنيا والتي تليها خمسمائة عام). وعلى هذا تكون المسافة بين السماء الدنيا والماء أربعة آلاف سنة، وفي حديث آخر: «إن كثف كل سماء خمسمائة عام»، وعلى هذا يكون بين السماء الدنيا والماء سبعة آلاف وخمسمائة، وإن صح الحديث، فمعناه: أن علو الله تعالى بعيد جداً.  
فإن قيل: يرد على هذا ما ذكره المعاصرون اليوم من أن بيننا وبين بعض النجوم والمجرات مسافات عظيمة؟

يقال في الجواب: إنه إذا صحت الأحاديث عن رسول الله ﷺ، فلنا نضرب بما عارضها عرض الحائط، لكن إذا قدر أننا رأينا الشيء بأعيننا، وأدركنا بأبصارنا وحواسنا، ففي هذه الحال يجب أن نسلك أحد الأمرين:

= الأول: محاولة الجمع بين النص والواقع إن أمكن الجمع بينهما بأي طريق من طرق الجمع.

الثاني: إن لم يمكن الجمع تبين ضعف الحديث؛ لأنه لا يمكن للأحاديث الصحيحة أن تخالف شيئاً حسيّاً واقعاً أبداً؛ كما قال شيخ الإسلام في كتابه (العقل والنقل): لا يمكن للدليلين القطعيين أن يتعارضا أبداً؛ لأن تعارضهما يقتضي إما رفع النقيضين أو جمع النقيضين، وهذا مستحيل، فإن ظن التعارض بينهما، فإما أن لا يكون تعارض ويكون الخطأ من الفهم، وإما أن يكون أحدهما ظنيّاً والآخر قطعياً.

فإذا جاء الأمر الواقع الذي لا إشكال فيه مخالفاً لظاهر شيء من الكتاب أو السنّة؛ فإن ظاهر الكتاب يؤول حتى يكون مطابقاً للواقع، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿نَبَارَكُ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا﴾ [الفرقان: ٦١]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦]؛ أي: في السماوات.

والآية الثانية أشد إشكالاً من الآية الأولى؛ لأن الآية الأولى يمكن أن نقول: المراد بالسماء العلو، ولكن الآية الثانية هي المشكلة جداً، والمعلوم بالحس المشاهد أن القمر ليس في السماء نفسها، بل هو في فلك بين السماء والأرض.

والجواب أن يقال: إن كان القرآن يدل على أن القمر مرصع في السماء كما يرصع المسمار في الخشبة دلالة قطعية؛ فإن قولهم: إننا وصلنا القمر ليس صحيحاً، بل وصلوا جرماً في الجو ظنوه القمر.

لكن القرآن ليس صريحاً في ذلك، وليست دلالاته قطعية في أن القمر مرصع في السماء؛ فأية الفرقان قال الله فيها: ﴿نَبَارَكُ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا﴾ [١١]؛ فيمكن أن يكون المراد بالسماء العلو؛ كقوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الرعد: ١٧]، والماء ينزل من السحاب المسخر بين السماء والأرض؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وهذا التأويل للآية قريب.

وأما قوله: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾؛ فيمكن فيها التأويل أيضاً بأن يقال: المراد لقوله: فيهن: في جهتهن، وجهة السماوات العلو، وحينئذ يمكن الجمع بين الآيات والواقع.

قوله: (والله فوق العرش).. هذا نص صريح بإثبات علو الله تعالى علواً ذاتياً، وعلو الله ينقسم إلى قسمين:

\* وعن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «هل تدرون كم بين السماء والأرض؟» قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «بينهما مسيرة خمسمائة سنة، ومن كل سماء إلى سماء مسيرة خمسمائة سنة، وكثف كل سماء مسيرة خمسمائة سنة، وبين السماء السابعة والعرش بحر بين أسفله وأعله كما بين السماء والأرض، والله تعالى فوق ذلك، وليس يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم» أخرجه أبو داود وغيره <sup>[١]</sup>.

= أ - علو الصفة، وهذا لا ينكره أحد ينتسب للإسلام، والمراد به كمال صفات الله؛ كما قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠].

ب - علو الذات، وهذا أنكره بعض المنتسبين للإسلام فيقولون: كل العلو الوارد المضاف إلى الله المراد به علو الصفة، فيقولون في قوله ﷺ: «والله فوق العرش»؛ أي: في القوة والسيطرة والسلطان وليس فوقه بذاته. ولا شك أن هذا تحريف في النصوص وتعطيل في الصفات. والذين أنكروا علو الله بذاته انقسموا إلى قسمين:

أ - من قال: إن الله بذاته في كل مكان، وهذا لا شك ضلال مقتض للكفر. ب - من قال: إنه لا فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال ولا متصل بالخلق ولا منفصل عن الخلق، وهذا إنكار محض لوجود الله والعياذ بالله، ولهذا قال بعض العلماء: لو قيل لنا: صفوا العدم؛ ما وجدنا أبلغ من هذا الوصف. ففروا من شيء دلت عليه النصوص والعقول والفطر إلى شيء تنكره النصوص والعقول والفطر.

قوله: (لا يخفى عليه شيء من أعمالكم). يشمل أعمال القلوب وأعمال الجوارح المرئي منها والمسموع؛ وذلك لعموم علمه وسعته، وإنما أتى بذلك بعد ذكر علوه ليبيّن أن علوه لا يمنع علمه بأعمالنا، وهو إشارة واضحة إلى علو ذاته تبارك وتعالى. [١] رواه أبو داود (٦٤٣/٢)، والترمذي (٤٢٤/٥)، وابن ماجه (٦٩/١)، وابن أبي شيبة في «العرش» (٥٦/١)، والحاكم في «المستدرک» (٤١٠/٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٥/١٢)، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٢٠٠/٧)، والذهبي في «العلو للعلي الغفار» (٥٩/١) من طرق عن سماك عن ابن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب به.

= قلت: وقد اضطرب فيه فرواه بعضهم كما تقدم وبعضهم بعدم ذكر الأحنف وبعضهم رواه عن الأحنف مراسلاً وبعضهم رواه موقوفاً وقد تفرد به سماك وهو ضعيف.

وعبد الله بن عميرة قال في «الميزان» (٤٦٩/٢): فيه جهالة. قال البخاري: لا يعرف.

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (١٥٩/٥): ولا نعلم له سماعاً من الأحنف. اهـ.

وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه الترمذي (٤٠٣/٥)، وأحمد بن حنبل (٣٧٠/٢) من طريق قتادة، حدثنا الحسن عن أبي هريرة قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه، ويروى عن أيوب ويونس؛ يعني: ابن عبيد وعلي بن زيد وقالوا: لم يسمع الحسن من أبي هريرة. اهـ.

وقال الذهبي في «العلو» (٦٠): الحسن مدلس والمتن منكر.

وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ والحسن لم يسمع من أبي هريرة.

وقال الجوزقاني: هذا حديث باطل.

ورواه ابن جرير (٣٣٥٩٣)، حدثنا بشر، حدثنا يزيد عن سعيد عن قتادة هو الأول والآخر والظاهر والباطن. وذكر لنا أن نبي الله ﷺ بينما هو جالس في أصحابه إذ مر عليهم سحب فقال: «هل تدرون ما هذا؟».

قال ابن كثير في «تفسيره» (٤٢/٨): وذكر الحديث مثل سياق الترمذي سواء، إلا أنه مرسل من هذا الوجه، ولعل هذا هو المحفوظ والله أعلم. وقد روي من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه وأرضاه، رواه البزار في مسنده والبيهقي في كتاب الأسماء والصفات، ولكن في إسناده نظر وفي متنه غرابة ونكارة، والله ﷻ أعلم. اهـ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وطلب بعضهم إعادة قراءة الأحاديث المذكورة في العقيدة؛ ليطعن في بعضها فعرفت مقصوده، فقلت: كأنك قد استعددت للطعن في حديث الأوعال: حديث العباس بن عبد المطلب - وكانوا قد تعنتوا حتى ظفروا بما تكلم به زكي الدين عبد العظيم من قول البخاري في «تأريخه»: عبد الله بن عميرة لا يعرف له سماع من الأحنف - فقلت: هذا الحديث مع أنه رواه أهل السنن كأبي =

= داود وابن ماجه والترمذي وغيرهم: فهو مروي من طريقين مشهورين فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر. فقال: أليس مداره على ابن عميرة وقد قال البخاري: لا يعرف له سماع من الأحنف؟

فقلت: قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب التوحيد الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل موصولاً إلى النبي ﷺ قلت: والإثبات مقدم على النفي، والبخاري إنما نفى معرفة سماعه من الأحنف لم ينف معرفة الناس بهذا فإذا عرف غيره - كإمام الأئمة ابن خزيمة - ما ثبت به الإسناد: كانت معرفته وإثباته مقدماً على نفي غيره وعدم معرفته. اهـ.

قال الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٤٠١/٣) بعد أن ساق كلام شيخ الإسلام المتقدم قال: قلت: وفي هذا الجواب ما لا يخفى، ومثله إنما يفيد مع المقلد الذي لا علم عنده بطرق إعلال الحديث والجرح والتعديل، أو من لم يقف على إسناده الذي به يتمكن من نقده إن كان من أهله، أو من لم يطلع على كلام أهل النقد في بعض رجاله، أما بعد أن عرف إسناد الحديث، وأنه تفرد به عبد الله بن عميرة، وتفرد سماك بالرواية عنه، وقول الحربي فيه: لا أعرفه، وإشارة مسلم إلى جهالته، وتصريح الذهبي بذلك كما سبق، فلا يفيد بعد الاطلاع على هذا أن ابن خزيمة أخرجه، لا سيما وهو معروف عند أهل المعرفة بهذا الفن أنه متساهل في التصحيح، على نحو تساهل تلميذه ابن حبان، الذي عرف عنه الإكثار من توثيق المجهولين ثم التخرج لأحاديثهم في كتابه «الصحيح»! ولعله تأسى بشيخه في ذلك، غير أنه أخطأ في ذلك أكثر منه. اهـ.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وهذه الأحاديث وما في معناها تدل على عظمة الله، وعظيم قدرته وعظم مخلوقاته، وقد تعرّف ﷺ إلى عبادته بصفاته، وعجائب مخلوقاته، وكلها تُعرّف وتدل على كماله، وأنه هو المعبود وحده، لا شريك له في ربوبيته وإلهيته، وتدل على إثبات الصفات له على ما يليق بجلال الله وعظمته إثباتاً بلا تمثيل وتزيهاً بلا تعطيل، وهذا هو الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وعليه سلف الأمة وأئمتها ومن تبعهم بإحسان، واقتفى أثرهم على الإسلام والإيمان.

وتأمل ما في هذه الأحاديث الصحيحة من تعظيم النبي ﷺ ربه بذكر صفات كماله على ما يليق بعظمته وجلاله وتصديقه اليهود فيما أخبروا به عن الله من =

= الصفات التي تدل على عظمته، وتأمل ما فيها من إثبات علو الله تعالى على عرشه، ولم يقل النبي ﷺ في شيء منها: إن ظاهرها غير مراد، أو أنها تدل على تشبيه صفات الله بصفات خلقه، فلو كان هذا حقاً بلغه أميته أمته، فإن الله أكمل به الدين، وأتم به النعمة فبلغ البلاغ المبين، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين.

وتلقى الصحابة رضي الله عنهم عن نبيهم ﷺ ما وصف به ربه من صفات كماله ونعوت جلاله، فأمنوا به، وآمنوا بكتاب الله وما تضمنه من صفات ربهم جلّ وعلا، كما قال تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

وكذلك التابعون لهم بإحسان وتابعوهم، والأئمة من المحدثين والفقهاء كلهم وصف الله بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ ولم يجحدوا شيئاً من الصفات، ولا قال أحد منهم: إن ظاهرها غير مراد، ولا إنه يلزم من إثباتها التشبيه، بل أنكروا على من قال ذلك غاية الإنكار، فصنفوا في رد هذه الشبهات المصنفات الكبار المعروفة الموجودة بأيدي أهل السنة والجماعة.

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى: وهذا كتاب الله من أوله إلى آخره وسنة رسول الله ﷺ وكلام الصحابة والتابعين، وكلام سائر الأئمة مملوءة كلها بما هو نص أو ظاهر أن الله تعالى فوق كل شيء، وأنه فوق العرش فوق السموات مستو على عرشه مثل قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَارْفُكُ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقوله تعالى: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ ۚ تَنْزِيلُ الْمَائِكَةِ وَالرُّوحِ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٣، ٤] وقوله تعالى: ﴿يَذَرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَكِبْتُ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ يُمْشِي عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَبِيبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجْمُ مَسْحَرَاتٍ بِأَمْرِهِ ۚ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَكِبْتُ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَذَرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ ۚ إِنَّهُ ذَالِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣] فذكر التوحيد في هذه الآية. وقوله تعالى: =

= ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِقَرَارٍ عَدِيدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢]، وقوله تعالى: ﴿تَزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى﴾ [الرحمن: ٥] ﴿طه: ٤، ٥﴾ وقوله تعالى: ﴿وَوَكَّلَ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبَّحَ بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ بُدْءَ عِبَادِهِ﴾ [الرحمن: ٥٨] ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَلَّ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٨، ٥٩]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [يُزِيلُ الْأَمْرَ مِنْ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ] ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤] فذكر عموم علمه وعموم قدرته وعموم إحاطته وعموم رؤيته، وقوله تعالى: ﴿وَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ إِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [١٦] أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [١٧] [الملك: ١٦، ١٧]، وقوله تعالى: ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الجاثية: ٢]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمَكُنَّ آبْنِي لِي صَرَحًا لَعَلِّي أَتْلُجُ الْأَسْبَابَ﴾ [٣٦] أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧]. انتهى كلامه ﷺ.

قلت: وقد ذكر الأئمة رحمهم الله تعالى فيما صنفوه في الرد على نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة ونحوهم أقوال الصحابة والتابعين.

فمن ذلك ما رواه الحافظ الذهبي في كتاب «العلو» وغيره بالأسانيد الصحيحة عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها قالت في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر. رواه ابن المنذر واللالكائي وغيرهما بأسانيد صحاح.

قال: وثبت عن سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى أنه قال: «لما سئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن: كيف الاستواء؟ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق».

وقال ابن وهب: «كنا عند مالك فدخل رجل فقال: يا أبا عبد الله ﷺ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ كيف استوى؟ فأطرق مالك ﷺ وأخذته الرُّحْضَاءُ. وقال: الرحمن على العرش استوى، كما وصف نفسه، ولا يقال: كيف؟ وكيف عنه مرفوع، =

= وأنت صاحب بدعة أخرجه». رواه البيهقي بإسناد صحيح عن ابن وهب.  
ورواه عن يحيى بن يحيى أيضاً ولفظه قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة.  
قال الذهبي: فانظر إليهم كيف أثبتوا الاستواء لله، وأخبروا أنه معلوم لا يحتاج لفظه إلى تفسير، ونفوا عنه الكيفية.

قال البخاري في «صحيحه»: قال مجاهد: استوى: علا على العرش.  
وقال إسحاق بن راهويه: سمعت غير واحد من المفسرين يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾؛ أي: ارتفع. وقال محمد بن جرير الطبري في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾؛ أي: علا وارتفع.  
وشواهد في أقوال الصحابة والتابعين وأتباعهم، فمن ذلك قول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه:

شهدت بأن وعد الله حق وأن النار مثوى الكافرينا  
وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا  
وتحمله ملائكة شداد ملائكة الإله مسؤميننا  
وروى الدارمي والحاكم والبيهقي بأصح إسناد إلى علي بن الحسن بن شقيق  
قال: «سمعت عبد الله بن المبارك يقول: نعرف ربنا بأنه فوق سبع سماواته على العرش استوى، بائن من خلقه، ولا نقول كما قالت الجهمية».  
قال الدارمي: حدثنا حسن بن الصباح البزار، حدثنا علي بن الحسن بن شقيق  
عن ابن المبارك: قيل له: كيف نعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق السماء السابعة على العرش بائن من خلقه.

وقد تقدم قول الأوزاعي: كنا - والتابعون متوافرون - نقول: «إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة».  
وقال أبو عمر الطلمنكي في كتاب «الأصول»: أجمع المسلمون من أهل السنة على أن الله استوى على عرشه بذاته.

وقال في هذا الكتاب أيضاً: أجمع أهل السنة على أن الله تعالى استوى على عرشه على الحقيقة لا على المجاز، ثم ساق بسنده عن مالك قوله: الله في السماء وعلمه في كل مكان، ثم قال في هذا الكتاب: أجمع المسلمون من أهل السنة أن معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾، ونحو ذلك من القرآن: أن ذلك علمه، =



= وأن الله فوق السماوات بذاته مستو على عرشه كيف شاء، وهذا لفظه في كتابه. وهذا كثير في كلام الصحابة والتابعين والأئمة، أثبتوا ما أثبتته الله في كتابه على لسان رسوله على الحقيقة على ما يليق بجلال الله وعظمته، ونفوا عنه مشابهة المخلوقين، ولم يمثلوا، ولم يكيفوا كما ذكرنا ذلك عنهم في هذا الباب.

وقال الحافظ الذهبي: وأول وقت سُمعت مقالة مَنْ أنكر أن الله فوق عرشه: هو الجعد بن درهم، وكذلك أنكر جميع الصفات، وقتله خالد بن عبد الله القسري وقصته مشهورة، فأخذ هذه المقالة عنه الجهم بن صفوان إمام الجهمية، فأظهرها واحتج لها بالشبهات، وكان ذلك في آخر عصر التابعين، فأنكر مقالته أئمة ذلك العصر مثل الأوزاعي، وأبي حنيفة ومالك، والليث بن سعد، والثوري، وحمام بن زيد، وحمام بن سلمة، وابن المبارك، ومن بعدهم من أئمة الهدى، فقال الأوزاعي إمام أهل الشام على رأس الخمسين ومائة عند ظهور هذه المقالة ما أخبرنا عبد الواسع الأبهري بسنده إلى أبي بكر البيهقي: أنبأنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني محمد بن علي الجوهري - ببغداد - حدثنا إبراهيم بن الهيثم، حدثنا محمد بن كثير المصيصي سمعت الأوزاعي يقول: كنا - والتابعون متوافرون - نقول: إن الله فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السُّنة من صفاته» أخرجه البيهقي في «الصفات» ورواته أئمة ثقات.

وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: لله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل، ونثبت هذه الصفات وننفي عنه التشبيه، كما نفى عنه نفسه فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. اهـ. انتهى من فتح الباري.

قوله: (وعن العباس بن عبد المطلب) ساقه المصنف رحمته الله مختصراً. والذي في «سنن أبي داود»:

عن العباس بن عبد المطلب قال: «كنت في البطحاء في عصابة فيهم رسول الله ﷺ فمرت بهم سحابة، فنظر إليها، فقال: ما تسمون هذه؟ قالوا: السحاب، قال: والمزن قالوا: والمزن. قال: والعنان. قالوا: والعنان - قال أبو داود: لم أتقن العنان جيداً - قال: هل تدرون ما بُعِدُ ما بين السماء والأرض؟ قالوا: لا ندري، قال: إن بعد ما بينهما إما واحدة، أو اثنتان، أو ثلاث وسبعون سنة، ثم السماء التي فوقها كذلك، حتى عدد سبع سماوات، ثم فوق السابعة بحر بين أسفلها، =

= وأعله مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال، بين أظلافهم وركبهم مثل ما بين سماء إلى سماء ثم على ظهورهم العرش، وبين أسفله وأعله، كما بين سماء إلى سماء، ثم الله تبارك تعالى فوق ذلك». وأخرجه الترمذي وابن ماجة، وقال الترمذي: حسن غريب.

وقال الحافظ الذهبي: رواه أبو داود بإسناد حسن، وروى الترمذي نحوه من حديث أبي هريرة وفيه «بعد ما بين سماء إلى سماء خمسمائة عام». ولا منافاة بينهما؛ لأنّ تقدير ذلك بخمسمائة عام هو على سير القافلة مثلاً، ونيف وسبعون سنة على سير البريد؛ لأنه يصح أن يقال: بيننا وبين مصر عشرون يوماً باعتبار سير العادة، وثلاثة أيام باعتبار سير البريد، وروى شريك بعض هذا الحديث عن سماك فوقه، هذا آخر كلامه.

قلت: فيه التصريح بأن الله فوق عرشه كما تقدم في الآيات المحكمات، والأحاديث الصحيحة وفي كلام السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم. وهذا الحديث له شواهد في «الصحيحين» وغيرهما، ولا عبرة بقول من ضعفه، لكثرة شواهد التي يستحيل دفعها، وصرفها عن ظواهرها. وهذا الحديث كأمثاله يدل على عظمة الله وكماله، وعظم مخلوقاته، وأنه المتصف بصفات الكمال التي وصف بها نفسه في كتابه، ووصفه بها رسول الله ﷺ وعلى كمال قدرته، وأنه هو المعبود وحده لا شريك له، دون كل ما سواه. وبالله التوفيق.

والحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وقال أيضاً في قرّة عيون الموحدين: وقد ابتدأ المصنّف - رحمه الله تعالى - هذا المصنّف العظيم ببيان توحيد الإلهية؛ لأن أكثر الأمة ممن تأخر قد جهلوا هذا التوحيد، وأتوا بما ينافيه من الشرك والتنديد، فقام ببيان التوحيد الذي دعت إليه الرسل ونهواهم عما كانوا عليه من الشرك المنافي لهذا التوحيد.

فالدعوة إلى ذلك هي أهم الأمور وأوجبها لمن وفقه الله لفهمه، وأعطاه القدرة على الدعوة إليه والجهاد لمن خالفه ممن أشرك بالله في عبادته، فقرر هذا التوحيد، كما ترى في هذه الأبواب، ثم ختم كتابه بتوحيد الأسماء والصفات؛ لأن أكثر العامة لم يكن لهم التفات إلى هذا العلم الذي خاض فيه من ينتسب إلى العلم، وأما من =

= ينتسب إلى العلم فهم أخذوا عمن خاض في هذه العلوم، وأحسنوا الظن بأهل الكلام، وظنوا أنهم على شيء، فقبلوا ما وجدوه عنهم، فقررروا مذهب الجهمية، وألحدوا في توحيد الأسماء والصفات، وخالفوا ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وما عليه سلف الأمة، وأئمة الحديث والتفسير من المتقدمين.

وما زال أهل السنة متمسكين بذلك، لكنهم قلّوا فهدى الله هذا الإمام إلى معرفة أنواع التوحيد، فقررها بأدلتها، فلله الحمد على توفيقه وهدايته إلى الحق حين اشتدت غربة الإسلام، فضلّ عنه من ضلّ من أهل القرى والأمصار وغيرهم، وبالله التوفيق.

وصلّى الله على سيد المرسلين وإمام المتقين، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

○ قال الشيخ ابن قاسم: قوله: (هل تدرون كم بين السماء والأرض؟ قلنا: الله ورسوله أعلم) أخرج السؤال بصيغة الاستفهام ليكون أبلغ في النفوس. فيه حسن الأدب مع الله، وإسناد العلم إلى الرسول ﷺ في حال حياته، وأما بعد وفاته ﷺ فيقال: الله أعلم.

وحكى شيخ الإسلام وغيره الإجماع على أنها مستديرة، والمراد كل واحدة فوق الأخرى محيطة بها، والتي تحتها في وسطها، حتى ينتهي الأمر إلى السفلى، وفي وسطها المركز، وقال: الأفلاك مستديرة بالكتاب والسنة والإجماع.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (وعن العباس بن عبد المطلب) وإن كان في سنده انقطاع ولكنه ينجر.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (العباس). يقال العباس، وعباس، و(أل) هنا لا تفيد التعريف؛ لأنّ عباس معرفة لكونه علماً، لكنها للمح الأصل، كما يقال: الفضل لفضله، والعباس لعبوسه على الأعداء، قال ابن مالك:

وبعض الأعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نُقلا

قوله: (هل تدرون). (هل): استفهامية يراد بها أمران:

أ - التشويق لما سيذكر.

ب - التنبيه إلى ما سيلقيه عليهم، وهذا كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾

○ [الغاشية: ١]، هذا تنبيه وتشويق إلى شيء من آيات الله الكونية.

= وقوله: تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَجْرَجِ نَجْمِكُمْ مِنَ الْعَالَمِ﴾ [الصف: ١٠]، هذا تنبيه وتشويق على شيء من آيات الله الشرعية وهو الإيمان والعمل الصالح.

وقوله: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣] تنبيه وتحذير.

وقوله: ﴿هَلْ أَتَيْنَاكُمْ بِشَيْءٍ مِّنْ دَلَالٍ مُّثْبِتَةٍ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٠] تنبيه وتحذير.

واختلاف هذه المعاني بحسب القرائن والسياق، وإلا فالأصل في الاستفهام أنه طلب العلم بالشيء.

قوله: (كم). استفهامية.

قوله: (قلنا: الله ورسوله أعلم). جاء العطف بالواو؛ لأن علم الرسول من علم الله، فهو الذي يعلمه بما لا يدركه البشر.

وكذلك في المسائل الشرعية يقال: الله ورسوله أعلم؛ لأنه ﷺ أعلم الخلق بشرع الله، وعلمه به من علم الله، وما قاله ﷺ في الشرع فهو كقول الله وليس هذا كقوله: (ما شاء الله وشئت)؛ لأن هذا في باب القدر والمشية، ولا يمكن أن يجعل الرسول ﷺ مشاركاً لله في ذلك، بل يقال: ما شاء الله، ثم يعطف بـ (ثم)، والضابط في ذلك أن الأمور الشرعية يصح فيها العطف بالواو، وأما الكونية فلا.

ومن هنا نعرف خطأ وجهل من يكتب على بعض الأعمال: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَىٰ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ١٠٥] بعد موت الرسول ﷺ وتعذر رؤيته، فالله يرى، ولكن رسوله لا يرى؛ فلا تجوز كتابته لأنه كذب عليه ﷺ.

قوله: (خمسائة سنة). الميم الثانية في خمسائة مكسورة والألف لا ينطق بها.

قوله: (وبين السماء السابعة والعرش بحر بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض)، وذلك خمسائة سنة.

قوله: (والله تعالى فوق ذلك). هذا دليل على العلو العظيم لله ﷻ وأنه - سبحانه - فوق كل شيء ولا يحيط به شيء من مخلوقاته، لا السماوات ولا غيرها، وعليه فإنه - سبحانه - لا يوصف بأنه في جهة تحيط به؛ لأن ما فوق السماوات والعرش عدم، ليس هناك شيء حتى يقال: إن الله أحاط به شيء من مخلوقاته.

ولهذا جاء في بعض كتب أهل الكلام يقولون: لا يجوز أن يوصف الله بأنه في جهة مطلقاً، وينكرون العلو ظناً منهم أن إثبات الجهة يستلزم الحصر.

وليس كذلك، لأننا نعلم أن ما فوق العرش عدم لا مخلوقات فيه، ما ثم إلا الله، ولا يحيط به شيء من مخلوقاته أبداً.

= فالجهة إثباتها لله فيه تفصيل، أما إطلاق لفظها نفيًا وإثباتًا فلا نقول به؛ لأنه لم يرد أن الله في جهة، ولا أنه ليس في جهة، ولكن نفصل، فنقول: إن الله في جهة العلو؛ لأن الرسول ﷺ قال للجارية: «أين الله؟» وأين يستفهم بها عن المكان؛ فقالت: في السماء.

فأثبتت ذلك، فأقرها النبي ﷺ، وقال: «اعتقها، فإنها مؤمنة».

وأهل التحريف يقولون: (أين) بمعنى (من)؛ أي: من الله؟ قالت: في السماء؛ أي: هو من في السماء، وينكرون العلو.

وقد رد عليهم ابن القيم رحمه الله في كتبه ومنها (النونية)، وقال لهم: اللغة العربية لا تأتي فيها (أين) بمعنى (من)، وفرق بين (أين) و(من).

فالجهة لله ليست جهة سفلى، وذلك لوجوب العلو له فطرة وعقلاً وسمعاً، وليست جهة علو تحيط به؛ لأنه تعالى وسع كرسيه السماوات والأرض، وهو موضع قدميه؛ فكيف يحيط به تعالى شيء من مخلوقاته؟!

فهو في جهة علو لا تحيط به، ولا يمكن أن يقال: إن شيئاً يحيط به، لأننا نقول: إن ما فوق العرش عدم ليس ثم إلا الله - سبحانه -، ولهذا قال: «والله تعالى فوق ذلك».

قوله: (وليس يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم). وقوله: (أعمال) إن قرنت بالأقوال صار المراد بها: أعمال الجوارح، والأقوال للسان، وإن أفردت شملت أعمال الجوارح وأقوال اللسان وأعمال القلوب، وهي هنا مفردة؛ فتشمل كل ما يتعلق باللسان أو القلب أو الجوارح، بل أبلغ من ذلك أنه لا يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم في المستقبل، فهو يعلم ما يكون فضلاً عما كان، قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [طه: ١١٠]؛ أي: ما يستقبلونه وما مضى عليهم، ولما قال فرعون لموسى: ﴿فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾؛ أي: ما شأنها؟ قال: ﴿عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ﴾؛ أي: محفوظة، ﴿لَا يَعْضِلُ رَبِّي﴾: لا يجهل، ﴿وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: ٥١، ٥٢]: لا يذهل عما مضى ﷻ.

والنبي ﷺ صدر هذا الأمر به هل الدالة على التشويق والتنبيه من أجل أن يثبت عقيدة عظيمة، وهو أنه تعالى فوق كل شيء بذاته، وأنه محيط بكل شيء علماً؛ لقوله: (وليس يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم)، فإذا علمنا ذلك؛ أوجب لنا تعظيمه والحذر من مخالفته؛ لأنه فوقنا، فهو عال علينا، وأمره محيط بنا.

= وفي الحديث صفتان لله: ثبوتية، وهي العلو المستفاد من قوله: (والله فوق ذلك).

وسلبية المستفادة من قوله: (ليس يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم)، ولا يوجد في صفات الله ﷻ صفة سلبية محضة، بل صفاته السلبية التي هي النفي متضمنة لثبوت ضدها على وجه الكمال، فينفي عنه الخفاء لكمال علمه، وينفي عنه اللُّغوب لكمال قوته، وينفي عنه العجز لكمال قدرته، وما أشبه ذلك.

فإذا نفى الله عن نفسه شيئاً من الصفات؛ فالمراد انتفاء تلك الصفة عنه لكمال ضدها، كما قال تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، السُّنة: النعاس. والنوم: الإغفاء العميق، وذلك لكمال حياته وقيوميته؛ إذ لو كان ناقص الحياة لاحتاج إلى النوم، ولو نام ما كان قَيِّوماً على خلقه؛ لأنه حين ينام لا يكون هناك من يقوم عليهم، ولهذا كان أهل الجنة لا ينامون لكمال حياتهم، ولأن النوم في الجنة يذهب عليهم وقتاً بلا فرح ولا سرور ولا لذة؛ لأن السرور فيها دائم، ولأن النوم هو الوفاة الصغرى، والجنة لا موت فيها.

وليس في صفات الله نفي محض؛ لأن النفي المحض عدم لا ثناء فيه ولا كمال، بل هو لا شيء، ولأن النفي أحياناً يرد لكون المحل غير قابل له، مثل قولك: الجدار لا يظلم.

وقد يكون نفي الذم ذمّاً، كما في قول:

فُبَيْلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ  
فَنَفِي الْغَدْرِ عَنْهُمْ وَالظُّلْمَ لَيْسَ مَدْحاً، بل ذم ينبئ عن عجزهم وضعفهم.  
وقال آخر:

لكن قومي وإن كانوا ذوي حَسَبٍ لیسوا من الشر في شيء وإن هانا  
يجزون من ظُلم أهل الظلم مغفرةً ومن إساءة أهل السوء إحساناً  
○ قال الشيخ ابن جبرين: وردت الفوقية لله تعالى في ثلاث آيات:

قوله: تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَايُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١].

قوله: تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَايُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْكَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨].

قوله: تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

والحديث في إسناد عبد الله بن عميرة متكلم فيه، وقد انفرد بهذا الحديث.

واستدل بالحديث شيخ الإسلام، وذكر أن علماء الإسلام تلقوه بالقبول، وممن =

## وفيه مسائل

• الأولى: تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧].

• الثانية: أن هذه العلوم وأمثالها باقية عند اليهود الذين في زمنه ﷺ لم ينكروها ولم يتأولوها<sup>[١]</sup>.

• الثالثة: أن الحبر لما ذكر للنبي ﷺ صدقه، ونزل القرآن بتقرير ذلك<sup>[٢]</sup>.

= قبله إمام الأئمة ابن خزيمة حيث أورده في كتاب التوحيد وقد ذكر - ابن خزيمة - أنه لا يورد حديثاً مطعوناً في سنده.

○ قال الشيخ صالح الفوزان:

مناسبة هذين الحديثين للباب: بيان عظمة الله سبحانه وقدرته الباهرة وعلوه على مخلوقاته وعلمه بأحوالهم.

□ ما يستفاد من الصديقيين:

- ١ - فيهما بيان عظمة الله وقدرته ووجوب إفراده بالعبادة.
- ٢ - فيهما بيان صفة الأجرام العلوية وعظمتها واتساعها وتباعد أقطارها.
- ٣ - فيها الرد الواضح على أهل النظريات الحديثة الذين لا يؤمنون بوجود السماوات والكرسي والعرش ويزعمون أن الكون العلوي فضاء وكواكب فقط.
- ٤ - فيهما إثبات علو الله على خلقه بذاته المقدسة؛ خلاف ما تزعمه الجهمية والمعتزلة والأشاعرة الذين ينفون علو الله على خلقه.

٥ - فيها إثبات علم الله المحيط بكل شيء مع علوه فوق مخلوقاته.

٦ - فيها مشروعية بيان هذه الحقائق العظيمة للناس؛ ليعرفوا عظمة الله وقدرته.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أن هذه العلوم وأمثالها باقية عند اليهود الذين في زمنه ﷺ لم ينكروها ولم يتأولوها) كأنه يقول: إن اليهود خير من أولئك المحرفين لها؛ لأنهم لم يكذبوها ولم يتأولوها، وجاء قوم من هذه الأمة فقالوا: ليس لله أصابع، وإن المراد بها القدرة؛ فكأنه يقول: اليهود خير منهم في هذا وأعرف بالله.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أن الحبر لما ذكر للنبي ﷺ صدقه، ونزل =

- الرابعة: وقوع الضحك من الرسول الله ﷺ لما ذكر الحبر هذا العلم العظيم.
- الخامسة: التصريح بذكر اليمين، وأن السماوات في اليد اليمنى، والأرضين في الأخرى.
- السادسة: التصريح بتسميتها الشمال.
- السابعة: ذكر الجبارين والمتكبرين عند ذلك.
- الثامنة: قوله: «كخردلة في كف أحدكم».
- التاسعة: عظم الكرسي بالنسبة إلى السماء.
- العاشرة: عظم العرش بالنسبة إلى الكرسي.
- الحادية عشرة: أن العرش غير الكرسي والماء<sup>[١]</sup>.
- الثانية عشرة: كم بين كل سماء إلى سماء.

= القرآن بتقرير ذلك) ظاهر كلام المؤلف بقوله: (ونزل القرآن) أنه بعد كلام الحبر، وليس كذلك؛ لأنه في حديث ابن مسعود قال: ثم قرأ قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وهذا يدل على أن الآية نزلت من قبل، لكن مراد المؤلف أن القرآن قد نزل بتقرير ذلك.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أن العرش غير الكرسي والماء) ولم أر من قال: (إن العرش هو الماء)، لكن هناك من قال: إن العرش هو الكرسي؛ لحديث: (إن الله يضع كرسيه يوم القيامة)، وظنوا أن هذا الكرسي هو العرش. وكذلك زعم بعض الناس أن الكرسي هو العلم، فقالوا في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ أي: علمه.

والصواب: أن الكرسي موضع القدمين، والعرش هو الذي استوى عليه الرحمن - سبحانه -، والعلم صفة في العالم يدرك بها المعلوم.  
□ ويستفاد من أحاديث الباب:

- ١ - أن الله لا يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم.
- ٢ - التحذير من مخالفة الله ﷻ.

والله أعلم، والحمد لله رب العالمين،

وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد، وأسأل الله أن يختم لنا ولكم بالتوحيد، آمين.



- الثالثة عشرة: كم بين السماء السابعة والكرسي .
- الرابعة عشرة: كم بين الكرسي والماء .
- الخامسة عشرة: أن العرش فوق الماء .
- السادسة عشرة: أن الله فوق العرش .
- السابعة عشرة: كم بين السماء والأرض .
- الثامنة عشرة: كثف كل سماء خمسمائة سنة .
- التاسعة عشرة: أن البحر الذي فوق السماوات بين أسفله وأعلىه خمسمائة سنة ، والله أعلم .





## الفهرس

الموضوع	الصفحة
باب ما جاء في التطير .....	٥
باب ما جاء في التنجيم .....	٤٠
باب ما جاء في الاستسقاء بالأنواء .....	٥٨
باب قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا...﴾ .....	٨٢
باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ...﴾ .....	١١٢
باب قول الله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ .....	١٣٤
باب قول الله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ...﴾ .....	١٥٢
باب من الإيمان بالله: الصبر على أقدار الله .....	١٦٥
باب ما جاء في الرياء .....	١٨٨
باب من الشرك: إرادة الإنسان بعمله الدنيا .....	٢١١
باب من أطاع العلماء والأمرأ في تحريم ما أحلَّ الله أو تحليل ما حرَّمه؛ فقد اتخذهم أرباباً من دون الله .....	٢٣٨
باب قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا...﴾ .....	٢٦٥
باب من جحد شيئاً من الأسماء والصفات .....	٣٠٥
باب قول الله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا...﴾ .....	٣٣١
باب قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ .....	٣٤٢
باب ما جاء فيمن لم يقنع بالحلف بالله .....	٣٦٩
باب قول: ما شاء الله وشئت .....	٣٧٦
باب من سبَّ الدهر فقد آذى الله .....	٣٩٣
باب التسمي بقاضي القضاة ونحوه .....	٤٠٣
باب احترام أسماء الله تعالى وتغيير الاسم لأجل ذلك .....	٤١٢
باب من هزل بشيء فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول .....	٤٢٥

## الصفحة

## الموضوع

٤٤٣	باب قول الله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَذَقْتُهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرْحَةٍ...﴾
٤٦١	باب قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا ءَاتَاهُمَا صَلَاحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ...﴾
٤٨٧	باب قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا...﴾
٥١٠	باب لا يقال: السلام على الله
٥١٥	باب قول: اللَّهُمَّ اغفر لي إن شئت
٥٢٤	باب لا يقول: عبدي وأمتي
٥٣٤	باب لا يرد من سأل بالله
٥٤٥	باب لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة
٥٥٣	باب ما جاء في اللو
٥٧٤	باب النهي عن سبِّ الریح
٥٨٢	باب قول الله تعالى: ﴿يَطْنُوْنَ بِاللّٰهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾
٥٩٩	باب ما جاء في منكري القدر
٦٣٧	باب ما جاء في المصورين
٦٥٩	باب ما جاء في كثرة الحلف
٦٧٩	باب ما جاء في ذمة الله وذمة نبيه
٧٠٢	باب ما جاء في الإقسام على الله
٧١١	باب لا يستشفع بالله على خلقه
٧٢٤	باب ما جاء في حماية النبي ﷺ حمى التوحيد وسده طرق الشرك
٧٣٧	باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ...﴾
٧٧٣	* الفهرس